

الحكومة المصرية

نظام المالية

مجموع قوانين ولوائح الأموال المصرية

١٩٠٩ سنة

اهداءات ٢٠٠٤
جامعة عين شمس
القاهرة

نظارة المالية — مراقبة الاموال المقررة

مجموع

قوانين ولوائح الاموال المقررة



المطبعة الاميرية بمصر
١٩٠٩

(1000/908/173966)

مقدمة

طالما مست الحاجة سياسيا شديدا الى مجموعة وافية شاملة لكل القوانين واللوائح الخاصة بمراقبة الاموال المقررة مع القواعد المرعية في هذه المراقبة وفي المديرات تنفيذها لتلك القوانين

ولذلك أوعز جناب مستر شقي مستشار نظارة الداخلية مذ كان مديرا عاما لنظارة المالية الى حضرة صاحب العزة جرجس حنين بك بتأليف هذه المجموعة فقام بمهمته خير قيام وأتم هذا السفر الكبير الفائدة

ولما كان جناب المستشار المومى اليه قد تفضل وضحى كثيرا من وقته الثمين للاشراف على وضع هذا الكتاب وملاحظة ضبطه وتنقيحه وذلك لما امتاز به من اللام التام بقوانين مراقبة الاموال المقررة التي يرجع اليه الفضل في انشائها فلذلك قد حق بلحنا به جزيل الشكر والتناء

اما حضرة المؤلف جرجس حنين بك فقد بذل الحمة العالية في وضع هذا الكتاب حتى جاء حجة في بابه وافيا بالفرض المقصود منه

فنظارة المالية تخصصه بالشكر والوافر لما قام به من الاعمال الجليلية المتنازة في مراقبة الاموال المقررة التي أخلص لها الخدمة زمنا طويلا ولا حاجة هنا الى التوسع في ايضاح مشتملات الكتاب وبيان أهميته ففي الاطلاع على الفهرست ما يغني عن ذلك وغاية ما يقال ان مؤلفه الفاضل لم يدخر شيئا من علمه وجهده في سبيل وضعه على اتم ما يمكن من الاستيفاء والكمال ٤

تحريرا بمصر القاهرة في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩
ناظر المالية
أحمد حشمت

فهرست
مجموعه قوانین ولوائح الاموال المقررة

فهرست

مرتب بحسب ترتيب الأبواب والفصول

نمرة الصفحة

- الكتاب الاول - فيما يختص بمراقبة الاموال المقررة بالمالية - وفيه ستة أبواب ١
- الباب الاول - انشاء مراقبة الاموال المقررة... ١ ... ١
- » الثاني - اختصاصات مراقبة الاموال المقررة... ١ ... ١
- » الثالث - توزيع الاعمال بين أقسام المراقبة بالمالية... ٤
- » الرابع - توزيع الاعمال بين أقسام أقلام الايرادات بالمديريات ١٢
- » الخامس - توزيع الاعمال بين أقسام قلم الايرادات بمحافظه مصر ١٨
- » السادس - توزيع الاعمال بين أقلام الدفترخانه المصرية... ١٩
- الكتاب الثاني - في الاطيان والضرائب - وفيه ثلاثة أبواب... ٢١ ... ٢١
- الباب الاول - اساس حصر الاطيان - فك الزمام العمومي - انشاء
- دفاتر المكلفات - نقل التكليف - الكشف الرسمية ٢١
- القسم الاول - تقدير مسطحات الاطيان ووحدة المقاييس... ٢١
- » الثاني - قواعد فك الزمام العمومي... ٢٤ ... ٢٤
- » الثالث - اختصاصات مراقبة الاموال المقررة في أعمال
- مساحه فك الزمام... ٣٠ ... ٣٠
- » الرابع - اختصاصات المديريات في تسوية مساحه
- فك الزمام... ٣٠ ... ٣٠
- » الخامس - انشاء دفاتر المكلفات - واجه آت نقل التكليف ٣٨
- » السادس - تحرير الكشف الرسمية بناء على طلب الافراد ٥٩
- الباب الثاني - قوانين الملكية في الاطيان... ٦٨ ... ٦٨
- القسم الاول - الاطيان الخراجية... ٦٨ ... ٦٨
- » الثاني - الاطيان التي كانت تؤدي ضريبة عشورية ٨٥
- » الثالث - الاواشي وفوايض الالتزام... ٨٨ ... ٨٨

- القسم الرابع - الاطيان الخارجة الزمام ... ٩٣
- » الخامس - اطيان النوبارية ... ٩٧
- » السادس - البرك والمستنقعات ... ١٠١
- » السابع - اطيان الخيران ... ١٠٤
- » الثامن - اطيان شركة الجزاير المسماة (نيواجيشيان كبانى) ... ١٠٦
- » التاسع - اطيان الدومين ... ١١١
- » العاشر - اطيان المتسحين ... ١١٩
- » الحادى عشر - اطيان طرح البحر التى تعطى تعويضا
- ١٢١ عن أكل البحر ...
- » الثانى عشر - زيادة المساحة التى كان جاريا ضمها
- لاطيان الافراد ... ١٢١
- » الثالث عشر - التعويض عن العجز بمساحة فك الزمام ... ١٢٢
- » الرابع عشر - قواعد عمومية ... ١٢٣
- الفصل الاول - قانون نزاع الملكية للنافع العمومية ... ١٢٣
- » الثانى - فى الشفعة ... ١٣١
- » الثالث - عدم التصريح لموظفى الحكومة بشراء
- أو تأجير اطيان ... ١٣٨
- » الرابع - التملك بمضى المدة الطويلة ... ١٣٩
- » الخامس - حقوق ارتفاع السكك الحديد الاميرية ... ١٤٣
- الباب الثالث - ضرائب الاطيان ... ١٤٤
- القسم الاول - قوانين ربط الضرائب ... ١٤٤
- الفصل الاول - الضرائب العشورية ... ١٤٤
- » الثانى - الضرائب الخارجة ... ١٥٠
- » الثالث - ضرائب مايباع من اطيان الحكومة ... ١٦٢
- » الرابع - ضرائب الاطيان الخارجة الزمام ... ١٦٧

نمرة الصحيفة

- » الخامس - ضرائب ما يعطى من أراضى البرك
والمستنقعات ١٧٠
- » السادس - إعادة ربط الضرائب على الاطيان الثالثة
والابوار... .. ١٧١
- » السابع - ضرائب أطيان مصلحة الدومين ١٧٥
- » الثامن - ضرائب الاراضى التى تخصص لغرس الغابات ١٨٤
- » التاسع - ضرائب أراضى شركة الجزائر ١٨٨
- » العاشر - ضرائب أراضى البرلس ١٩١
- » الحادى عشر - ضرائب أراضى الواحات ١٩٢
- » الثانى عشر - ضرائب أراضى مرسى مطروح ١٩٦
- » الثالث عشر - أموال أطيان سيوه... .. ١٩٧
- » الرابع عشر - تعديل الضرائب ٢٠٨
- » الخامس عشر - ضرائب اضافية على الاطيان التى
انتفعت من الخزانات ٢٣٨
- » السادس عشر - ضرائب متسعات البرارى ٢٣٩
- » السابع عشر - ضرائب نهائية للحيطان التى لم توجد
بها ضرائب نهائية ٢٤٦
- » الثامن عشر - ضرائب الاراضى التى ترد لارباها
مما كان أخذ للنافع العمومية ٢٥١
- القسم الثانى - قوانين رفع الضرائب ٢٥٣
- الفصل الاول - رفع الضرائب عن الاطيان الثالثة ٢٥٣
- » الثانى - رفع نصف الضريبة لمدة سنتين عن أطيان تالفة ٢٨٩
- » الثالث - التجاوز عن أموال الاطيان الشراقى ٢٩٠
- الفصل الرابع - رفع الضرائب عن خمسة أفدنة لكل عمدة سنويا ٣٠٧
- القسم الثالث - تطبيق القوانين فى اجراءات ربط الضرائب ورفع
الضرائب ٣١٣

الفصل الاول - في تعريف أنواع المساحات والمعانيات	
الاعتيادية	٣١٣
» الثاني - اللجان التي ينط بها هذه الاعمال وواجباتها	٣١٤
» الثالث - مساحة ومعاينة أطيان الجزائر... ..	٣٢١
» الرابع - مساحة وتحقيق الاطيان التابعة من أطيان العلو	٣٢٥
» الخامس - تحقيق الشرائق	٣٣٧
» السادس - المعانيات المقرر اجراؤها	٣٣٧
» السابع - واجبات مأموري المراكز في شؤون المساحات	
والمعانيات	٣٤١
» الثامن - واجبات المديرية في اجراءات ربط	
ورفع الضرائب	٣٤٥
الكتاب الثالث - عشور التخيل - وفيه بابان	٣٩٥
الباب الاول - الاوامر الاساسية	٣٩٥
» الثاني - التعليمات التنفيذية	٣٩٧
الكتاب الرابع - عوائد المباني بالمدن والبتادر - وفيه أحد عشر بابا	٤٠٥
الباب الاول - الاوامر والقرارات الصادرة بربط العوائد	٤٠٥
» الثاني - كيفية تشكيل لجان الجرد والتقدير ومجالس	
المراجعة واختصاصاتها	٤٢٠
» الثالث - جرد المباني وتقدير العوائد عليها	٤٢٥
» الرابع - التمويل وتحرير الجرائد ونشرها وإعلان المولين	٤٣٧
» الخامس - تحقيق الشكاوى من جهة غلو التقدير والخلو والتخرب	٤٤٢
» السادس - تغييرات الملكية في المباني	٤٤٩
» السابع - تحصيل عوائد المباني... ..	٤٥٠
» الثامن - الفرامات المقررة على المباني التي لا يحصل الاخبار عنها	٤٥٨
» التاسع - الكشف المقرر تقديمها للسالية	٤٥٩

نمرة الصحيحة

- الباب العاشر - رد العوائد التي تتحصل بغيز حق ... ٤٦٠
- » الحادى عشر - تسجيل ما يصرف من الدفاتر ... ٤٦٠
- الكتاب الخامس - عوائد طواحين الهدر بمديرية القيوم ... ٤٦١
- الكتاب السادس - التحصيلات وصيارف البلاد - وفيه خمسة أبواب ٤٦٨
- الباب الاول - قواعد عمومية - وقوانين اساسية ... ٤٦٨
- القسم الاول - قواعد عمومية ... ٤٦٨
- » الثانى - قوانين اساسية ... ٤٧٢
- الفصل الاول - امتياز الحكومة ... ٤٧٢
- » الثانى - قوانين المحجز والبيع الادارى لتحصيل الضرائب ٤٧٦
- » الثالث - الجز الامتيازى لتحصيل الايجار ... ٤٨٥
- » الرابع - المحجز والبيع الادارى لتحصيل ماعدا الضرائب ٤٨٩
- » الخامس - فى شؤون الصيارف ... ٥٠١
- » السادس - فى شؤون التحصيل ... ٥٠٣
- الباب الثانى - الصيارف
- القسم الاول - وظيفة الصيارف واختصاصاتهم ... ٥٠٤
- القسم الثانى - استخدام الصيارف وحدود معاملاتهم ... ٥٠٥
- الفصل الاول - شروط الاستخدام بوظيفة صراف ... ٥٠٥
- » الثانى - امتحان الصيارف ... ٥٠٦
- » الثالث - تعيين الصيارف وضمائهم وترقياتهم ... ٥٠٨
- » الرابع - مرتبات اضافية ومكافآت وامتيازات ٥١٣
- الفصل الخامس - محل اقامة الصراف الرسمى وأوقات شغله ٥١٥
- » السادس - اجازات الصيارف ... ٥١٨
- » السابع - جزآت الصيارف ... ٥١٨
- » الثامن - توقيعات خدمات الصيارف وكيفية ...
- احصائها ... ٥٣٠

نمرة الصحيفة

- الفصل التاسع - صرف ماهيات ومرتببات الصيارف ... ٥٣١
- » العاشر - دفاتر الصيارف ولوازماتهم من أدوات الكتابة ... ٥٣٣
- » الحادى عشر - انشاء الدفاتر ... ٥٣٩
- » الثانى عشر - قيد التغييرات التى تطرأ فى أثناء السنة ... ٥٥٣
- » الثالث عشر - اختصاص صيارف البنادر فى أعمال ...
- عوائد المباني ... ٥٥٨
- » الرابع عشر - تقفيل حسابات كل سنة ... ٥٦١
- الباب الثالث - التسديدات والتحصيلات ... ٥٦٩
- القسم الاول - التسديدات غير النقدية ... ٥٦٩
- الفصل الاول - تعويض المقابلة مع ملخص عن تاريخ المقابلة ... ٥٦٩
- » الثانى - فوائض التسديدات ... ٥٧٢
- القسم الثانى - التحصيلات ... ٥٧٣
- الفصل الاول - مواعيد تسديد أقساط الضرائب ... ٥٧٣
- » الثانى - تسديد الضرائب للخزائن العمومية مباشرة ... ٥٧٩
- » الثالث - اجراءات المراقبة على التحصيلات ... ٥٨٣
- » الرابع - الاجراءات التنفيذية بالجزء لتحصيل ما يتأخر من الضرائب ... ٥٩٧
- الفرع الاول - لتحصيل ضرائب الاطيان والنخيل ... ٥٩٧
- » الثانى - لتحصيل عوائد المباني ... ٦٣٠
- الفرع الخامس - اجراءات الجزء الامتيازى لتحصيل ما يتأخر من الايجارات ... ٦٣٤
- » السادس - توريد المتحصلات لخزائن المديريات ... ٦٣٨
- » السابع - تفتيش أعمال الصيارف ... ٦٤٣
- الباب الرابع - محاسبة الصيارف عند رفعتهم أو قفلهم ... ٦٥١
- الفصل الاول - طريقة عمل الحساب النهائى ... ٦٥١

ثمرة الصحيفة

- ٦٥٢ الفصل الثاني - معاملة الصيارف المختارين ومراجعة حساباتهم
- ٦٦٠ الباب الخامس - ملحقات أعمال الصيارف
- ٦٦٠ الفصل الاول - قيد المواليد والوفيات وعمليات تطعيم الجدرى
- ٦٦٢ » الثاني - أعمال القرعة العسكرية
- ٦٦٥ الكتاب السابع - منع زراعة الحشيش والدخان والتنباك
- الكتاب الثامن - ملحق يتضمن صور الاوامر واللوائح والقرارات
- ٦٦٩ المشار اليها في مجموع هذه القوانين
- ١ - صورة لائحة الاطيان المعروفة باللائحة السعيدية الاصلية
- ٦٦٩ وكل ما طرأ عليها من التغيير
- ٢ - أمر عال في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ ثمرة ٧ بالترخيص
- ٦٩٩ للأورباوين بإنشاء وابورات لحليج الاقطان
- ٣ - أمر عال في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ بمنح الملكية المطلقة
- ٧٠٠ للبشوبوز والعربان في ما كان أعطى لهم من الاطيان
- ٤ - أمر عال في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ بربط الضريبة
- ٧٠١ العشورية واعفاء الاراضى المخصصة منها للساجد وغيرها
- ٥ - لائحة المقابلة الصادر عليها الامر العالى في ١٣ جمادى الثاني
- ٧٠٥ سنة ١٢٨٨ وكل الاوامر المكملة لها والتي صدرت بالفائها
- ٦ - أمر عال في ١٠ رجب سنة ١٢٨٨ بأن يؤخذ على النخل
- ٧٣٧ عشور غير ضرائب الارض القائم عليها
- ٧ - أمر عال في أول مارس سنة ١٩٠٢ بربط عوائد على مباني
- ٧٤٧ مدينة حلوان
- ٨ - أمر عال في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ بربط عوائد على مباني
- ٧٤٩ مدينة الاقصر
- ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ - أوامر عالية بتحديد نطاق
- المباني التي تؤخذ عليها العوائد بكل مدينة وبندر
- ٧٥٠

نمرة الصحيفة

- ١٥ - الوفاق الانجليزي الفرنسي الصادر عليه الامر العالى
 فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ٧٨٢
 الكتاب التاسع - أحكام نهائية صادرة من المحاكم المختلطة والاهلية
 فى شؤون الاطيان والضرائب ٧٩٧
 الباب الاول - أحكام صادرة من المحاكم المختلطة ٧٩٧
 القسم الاول - فى الضرائب العقارية ٧٩٧
 « الثانى - فى عوائد الاملاك المبنية ٨١٢
 « الثالث - فى نقل التكليف ٨٢٠
 « الرابع - فى المجز الادارى ٨٢٢
 الباب الثانى - أحكام صادرة من المحاكم الاهلية ٨٢٩
 جدول ختامى يشتمل على الاستثمارات المستعملة بمراقبة الاموال المقررة
 وفروعها ٨٣٢

فهرست

مرتب على الحروف الهجائية

نمرة الصحيفة

- اباعد - اعطاؤها بالمزاد وملكيته وربطها بالضريبة العشورية ٦٩ و ٨٥ و ١٤٤
 أبو تيج - حدود بندر ٧٧١
 اهاقية - أنظر وفاق
 اتورات - دفاتر تحقيقها ٥٩
 أجانب - حق الحكومة المصرية في ربط الضرائب العقارية عليهم ٨٠٥ و ٨٠٦
 اختصاص لصالح الاجانب - التأشير به في المكلفة ٤٩
 اسكندرية - اعفاء جنائين الزهة بها من الضريبة العشورية ١٤٥
 - حدود مدينة ٧٧٥
 - عوائد المباني بها ٤١٧
 اسماعيلية - حدود مدينة الـ ٧٦٣
 - التربة الـ - منع بيع الاراضى المجاورة لها ٦٩
 أسسيوط - حدود مدينة ٧٥٩
 اصوان - حدود مدينة ٧٧٤
 أطيان نرجاجية - أحكامها ٦٨
 - منفعتها واسقاط المنفعة ٧١ و ٧٤ و ٧٦ و ١٤٠
 - تعريفها (حسب القانون المختلط) ٨١
 - ملكيتها ٧٢ و ٨١ - ٨٤
 أطيان عشورية - أحكامها وملكيته ٨٥ - ٨٧
 أكل بحر - (أنظر أيضا جزائر) ٣٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٧٢ و ٧٣ و ١٢١ و ٢٥٣ و ٢٥٧ و ٣٥٦
 الأقصر - حدود مدينة ٧٤٩
 التزام - ابطال طريقته وفايضه ٦٨ و ٨٨
 امتياز الحكومة - أنظر تحصيل

نمرة الصحيفة

- أموال الميرى الحرة - انشاء مراقبتها ٢
- اثباتها فى المكلفة ٤٠
- بيعها ١٥١ و ٨٣
- ربط الضريبة على ما يباع منها ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥٣ و ١٦٢ و ٨٠٤ و ٨٣
- قانونها ١٦٥
- ايجاراتها وتحصيلها (وما يرفع أو يضاف منها) ٣ و ٩٣ و ٣٨٣ و ٥٧٨
- المتداخلة بأراضى الدومين ١١٦
- المزرعة خفية ٣١٤ و ٣٤٠ و ٥٥٣
- بالجزائر ٣٢٤
- أموال غير مقررة - انشاء مراقبتها ١
- أموال مقررة - انشاء مراقبتها اختصاصها وتوزيع أعمالها ... ١ - ٢٠
- استثماراتها ٨٣٢
- أموال موقوفة - سجلها ٥٥٠
- أوسيه ١٤٤ و ٨٨ و ٨٣ و ٧٣
- أوقاف عمومية - ضرائب أطيائها ٥٨٢
- إيرادات - الفاء قسمها ١
- قلمها بالمديريات ومحافظه مصر ١٨ و ١٢
- إيلوله ب. رسم الـ ٨٢١
- اثباتها فى المكلفة ٤٢
- حجج الـ ٨٨ و ٧٤
- باشبوزق - أنظر معاشات
- بذل الـ - اثباته فى المكلفة ٤٢
- أحكام المحكمة المختلطة والاهلية فى شأنه ... ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٣٠
- برارى - اعطاؤها وربط الضرائب عليها ٧٧ و ٨٦ و ٩٣ و ١٥٣ و ٢٣٩
- برك - ردها ومعاملة أراضيا من جهة الضريبة الخ ٤٤ و ١٠١ و ١٧٠

نمرة الحصة

برلس - ضرائب أطيان الـ	٢٨١ و ١٩١
بلبلس - حدود مدينة	٧٥٥
بنك الزراعى - سلف الـ	١٣ و ٩
- عقود الرهن والاختصاص الخ الصادرة لصالحه	٥٥٨ و ٥٦ و ٥٠
بنها - حدود مدينة	٧٧٧
بنى سويف - حدود مدينة	٧٨١
بور - اعطاؤه واعادة ربط الضريبة عليه	٧٧ و ١٧١ و ٧٩٩ و ٨٠٣
بور سعيد - حدود مدينة	٧٦٢
بيع اختيارى واجبارى ووفائى - اثباته فى المكلفة	٤٤ و ٤٢
» العقار والمحصولات جبريا - قوانينه واجراؤه	٤٧٦ و ٥٩٧
» صورى صادر من المدين لزوجته	٨٠٠
تاريخ - ادارة عموم الـ	٢
- دفاتر الـ	٥٩
تالف - رفع المال عنه (أنظر أيضا - ضرائب - ومساحة - وسباخ -	
وأكل بحر - ومقاطع - ورمال - ومنافع عمومية)	٢٥٣ و ٨٠٧ و ٨٠٨
- اعادة ربط المال عليه	١٧١ و ٨٠٩
تحصيلات قلم الـ	٧
تحصيل الضرائب - قواعده العمومية وقوانينه الاساسية (أنظر أيضا	
ضرائب)	٤٦٨ و ٨٢٢
- امتياز الحكومة	٤٧٢ و ٨١٠
- المراقبة عليه	٥٨٣
- توريد المتحصلات لخزائن المديريات	٦٣٨
ترع - مساحة الـ	٢٦
ترع والجسور - لائحة الـ	٢٧١
ترعه جلوه - أنظر اسماعيلية	

تمرة الصحيفة

ترعه نو بارية	— أنظر نو بارية
تسديدات	— أنظر ضرائب
تسوية فك الزمام	— (أنظر فك الزمام)
تصفية	— قانون الـ ٨٣
تعديل الضرائب	— أنظر ضرائب
تقاسيط الزمامه ٨٧ و ٥٩
تكليف الـ	— إجراءات قله وإيقاف قله بالمكلفة ... ٤٢ — ٥٨ و ٨٢٠
قله بدفاتر الصيارف ٥٥٤
جبانات أحكام انشائها	— ومعاينة الارض المشغولة بها ... ٢٦٩ و ٣٣٨
جرائد الاموال المقررة ٥٩ و ٣٨٥ و ٥٣٩ و ٨٠٥
جرجا	— حدود بندر ٧٧٣
جرن	— مقنن الـ — مساحته واثباته في المكلفة وأحكام لأئحة
المقابلة بشأنه ١٣ و ٢٦ و ٤٠ و ٨٠ و ٢١٩
جزائر	— أطيان الـ — مساحتها الخ ١٢ و ٢٧ و ٣٢ و ٥٩ و ٢٦٠ و ٣٢١ و ٣٥٣
— أحكام اللائحة السعيدية بشأنها ٧٢
— مرتفعات ومواطى الـ ٣٢١ و ٣٢٢
— شركة الـ أنظر شركة
جسور	— أنظر ترع
جنانين	— أنظر اسكندرية
جزر المساحة	— أنظر أيضا قصبة ٢٣ و ٣١٥ و ٣٦٠
جيزة	— حدود بندر الـ ٧٧٨
حجز ادارى	— قوانينه وإجراآته ٤٧٦ و ٥٩٧ و ٨٢٢
حجز امتيازى	— قوانينه وإجراآته ١٥ و ٤٨٥ و ٦٣٤
حجة شرعية	— تثبيت وضع اليد ٧٤ و ٧١
حجز عقارى وقضائى لصالح الأجانب	— اثباته بالمكلفات ... ٤٧ و ٤٩

ثمرة الحقيقة

حدود البلاد - تعيينها (أنظر أيضا زمام)	٢٨٥ و ٢٨٤
حشيش - منع زراعته	٦٦٥ و ١٨٥ و ٨
حفر - منعه داخل المدن والقرى	١٠٣
حكم - أحكام انتهائية من المحاكم المختلطة والأهلية فيما يختص	
بالأطيان والضرائب	٧٩٧
حلوان - حدود مدينة	٧٤٧
حولة المراكب - مقاسها	٢٣
حياض - تقسيم البلاد الى	٢٥
- تقسيمها في أعمال تعديل الضرائب والمجان المستديمة	٢٤ و ٢٢ و ٢١ و ٢٥
خارج الزمام - أطيان - أعطائها وربط الضريبة عليها	١٧٤ و ١٦٧ و ٩٣ و ٩٧ و ١٦٥
خرايى - أنظر أطيان وضرائب
خراط فك الزمام	٥٩ و ٢٩ و ٢٨
نرس - اعطاؤه بلائمن	٧٧ و ٦٩
خزانات اصوان وأسيوط - أنظر ضرائب
خيران أطيان الـ	١٠٤
دائرة السنية - دين الـ	٧٨٩
دخان والتبناك - منع زراعة الـ	٦٦٧ و ٥٠٠ و ١٨٥ و ٨
دسوق - حدود بندر	٧٦٦
دفاتر والأوراق العمومية - اطلاق القضاء والنيابة عليها الخ	٦٠ و ٥٩
- « الأخصام عليها	٧٩٨
دفترخانة مصرية - الحاقها بالمالية - توزيع اعمالها - تحرير	
الكشوف الرسمية بمعرفتها	٦٧ و ١٩ و ٣
دمغة المصوغات	١٨
دمهور - حدود مدينة	٧٥٢
دمياط - حدود مدينة	٧٥٠

نمرة الصحيفة

دومين - مصلحة ال - تشكيلا - قرضها الخ	١١١
دين ال	٧٨٩
تمويل أطيان مصلحة ال	١٧٥
ربط الضريبة النهائية على أطيان ال	٢٤٨ و ٢٤٦
دين الحكومة	٧٨٢
دين الحكومة - تخصيص ضرائب الأطيان لخدمته	٧٨٦ و ٤٧١
ديون الأهالي - مجلاتها	٥٩
رزقة بلا مال	٨٥
رزانة - أنظر تقاسيط	
رشيد - جلود مدينة	٧٥٠
رفع - أنظر ضرائب - وتالف	
رمال - التالف بها - مساحة ورفع المال عنه ٢٥٣ و ٢٥٧ و ٢٦٠ و ٣٣٢ و ٣٣٧	
رهن - اثباته بالمكفات وبطرف الصيارف وتمويله وشطبه ٤٢ و ٤٧ و ٥٠ و ٥٦ و ٥٧	
رهن لصالح لأجانب - اثباته وشطبه بالمكفة	٥٥ و ٤٩ و ٤٧
- معاملة الأطيان الواقعة تحته عند التأخير في تسديد الأموال ٦٢١	
رهن الفاروقة - أحكامه بحسب اللائحة السعيدية	٧١
- حكم من المحكمة المختلطة بشأنه	٨٠٠
روبيرات المساحة	٢٩
رى - مقشوال	٢٧٢
- مخالفات ال (أنظر أيضاً ترع)	٤٩١ و ٢٨٥
- مسئولية الحكومة عن الضرر الناشئ عن قلة المياه	٧٩٩
زراعة - أحصاء أصناف ال	٥٤٥ و ٦
زفتى - حدود بندر	٧٦٧
زقازيق - حدود بندر ال	٧٦٩
زمام البلاد - تعديله	٢٤ و ٦

زيادة - أنظر مساحة	...
مباخ - كيان الـ	٩٤ و ٨٠
مساحة التالف به ورفع المال عنه	٣٣٣ و ٢٥٨
سكك حديد أميرية - جسورها وحقوق ارتفاقها	١٤٣ و ٨٢ و ٧٤ و ٢٦
سكك زراعية - أحكام انشاءها وصيانتها وثقاتها	٤٨٩ و ٣٩٤ و ٢٦١ و ١٢
سمك - مصايد الـ	١٨
سمنود - حدود مدينة	٧٥٤
سنوسي - الشيخ الـ	٢٠٣
سهم - وحدة المهيمن	٣٣
سوهاج - حدود مدينة	٧٧٢
سويس - حدود مدينة الـ	٧٦٣
سيوه - أنظر واحات	...
شبين القناطر - حدود بندر	٧٥١
شبين الكوم - » »	٧٦٤
شراق - تحقيقه والتجاوز عن أمواله	١٢ و ٣٩٠ و ٣٩٦ و ٣٤٧ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩
شركاء - على الشيوع - انتقالات تكليف أطيانهم	٤٤
- استحقاق المال على أطيانهم	٨٢٥
شركة الـ - المصرية الجديدة	١٠٦ و ١١٠ و ١٨٨ و ٣٢٥
شفعة - قانون الـ	١٣١
شورى النواب - الأطيان المعطاة بقراره وربط الضريبة عليها	١٧٣ و ٧٦
صياف - قلم الـ	١٣ و ١٠ و ٣
- صندوق احتياطي الـ	١١
- اضافة خدمتهم على الضرائب	١٤٦ و ١٤٩ و ١٥٤ و ١٥٥
- شؤونهم - وظائفهم - اختصاصاتهم - تعييناتهم - ترقيةاتهم	...
دفاترهم الخ	٥٠١
- تفتيش أعمالهم	٦٤٣

ثمرة الصحيفة

- ٦٥١ صيارف - محاسبتهم عند قتلهم أو قتلهم
- ٦٥٢ - معاملة المختلسين منهم
- ٨٠٦ - صفقتهم الرسمية في اثبات دفع الاموال
- ضرائب - انظر أيضا برلس - وواحاح ومرسى مطروح وبارى
- وحماكم مختلطه وأهليه (أحكام صادرة منها)
- ٥ - قلم ال
- ١٤٤ - قوانين وضعها
- قوانين رفع ال (انظر أيضا منافع عمومية وسباخ ورمال
- ومقاطع وأكل بحر وتالف) ٢٥٣
- نسبتها للإيجار ٢٠٨ و ١٧٧ و ١٦٦
- تحدد أعلى فئة لها ٢٠٩
- تحدد فياتها في أعمال تعديل الضرائب ٢١٨
- اعادة ربطها على التوالف ١٧١
- تسديدها ٤٦٨
- مواعيد تسديدها ٥٧٣
- تسديدها للخرائن العمومية مباشرة ٥٧٩
- رد المدفوع منها بغير حق ٨٠٠ و ٧٩٨
- عدم اختصاص المحاكم بالنظر في أساس ربطها ٨٣١ و ٧٩٨
- تعديل ال ٢٠٨ و ٧
- استئناف تعديل ال ٢٢١ و ٢٠٩
- تقييد تعديل ال ٢٢٩
- نتيجة تعديل ال ٢٣٥
- اضافية عن الإطيان المستفعة بإنشاء خزانات اصوان وأسيوط ٢٣٨
- ربطها على الحياض التي لم يكن بها ضرائب نهائية ٣٨٢ و ٢٤٦
- ترخيص المديرية في رفع واضافة ال ٨٠٩ و ٣٦٩

— ف —

نمرة الصفحة

ضرائب	الواجبات المفروضة على المديرات فيما يختص بربطها ورفعها	٣٤٥
ضرائب خراجية	تاريخها والتعديلات التي طرأت عليها وتحديد فياتها	١٥٠
ضرائب عشورية	...	١٤٤
ابطال وضعها	...	١٤٩ و ٨٧
مزجها بالضريبة الخراجية	...	١٦٢ و ١٥٠
ضمانات المستخدمين	...	١٧
طرح البحر	...	٢٦ و ٤٣ و ١٢١ و ٣٢٤ و ٣٥٦
طنطا	حدود مدينة	٧٦٥
طهطا	حدود بندر	٧٧١
طواحين المدير	عوائدها	٤٦١ و ١٧
طين	انظر أطيان	...
عائلة خديوية	تازل أعضائها عن املاكلهم	١١١
عائلات	أطيانها بحسب اللانحة السعيدية	٨٤ و ٨٠
عجز	انظر مساحة	...
عربان	اعطاؤهم أطيان	٧٠٠ و ١٩٦ و ٩٥ و ٨٧ و ٨٦
	ربط أطيانهم بضريبة كاملة	١٥١
	مسموح عمد قبائلهم	٣٨٤ و ٣٠٧
عريش	اعفاء أهاليها من الضرائب	٣٩٥
عساكر	أطيان الـ (بحسب اللانحة السعيدية)	٧٥
عشور	جرائد الـ	١٤٩
عشورى	انظر أطيان - وضريبة	...
عمد	مسموح الـ	٣٨٤ و ٣٠٧ و ١٤٤ و ٦٩
	عملة المصرية الرسمية الـ	٤٦٨
عهد	اعطاؤها والغاؤها	٦٨ و ٧٦
	عوائد الذبيح	١٨

غوائد المباني - انظر مباني	...
غابات - أحكام ربط الضريبة عليها ومعايتها سنويا ١٨٤ و ٣٣٨ و ٣٧٠	
فايض التسديدات	... ٣٨٧ و ٤٧١ و ٥٧٢
فدان - مقاسه وكسوره وجبر كسوره الجزئية	... ٢١ و ٢٣ و ٣٣ و ٣٦
فشن - حدود مدينة ال	... ٧٥٧
فضاء ال - المجاور لسكن البلاد	... ٢٦
فك الزمام العمومى - قواعده وتسويته ودفاته	... ٢٤ و ٣٠ و ٥٩
انظر أيضا مساحة	...
فيوم - حدود مدينة ال	... ٧٥٦
قارون - بركة - رفع المال عن الاطيان الثالثة من فيضانها	... ٢٥٨
قانون مدنى أهلى	... ٨٤
قاهرة - حدود مدينة ال	... ٧٦١
قرعة عسكرية - الجداول والأعمال الكتابية الخاصة بها المنوطة بالصيارف	٦٦٢
قسط - انظر تسديدات	...
قسم - انظر أموال مقرره	...
قسمة - اثباتها فى المكلفة	... ٤٢
قصبة - تحديد مقاسها	... ٢٢
قصبة (غاب) - ابطال استعمالها فى المساحة واستبدالها بالجزير	... ٢٣ و ٣١٥
قصير - اعفاء أهاليها من الضرائب	... ٣٩٥
قطن - تنقية دودة ال	... ٥٠١
وابورات حليج ال	... ٧٣ و ٦٩٩
قناطر - أنشاؤها وصيانتها	... ٢٦٣
قنا - حدود مدينة	... ٧٧٣
قوائم المساحة	... ٥٩
كتبخانه خديوية - ضرائب أطيانها	... ٥٨٢

ثمرة الصيغة

- كفر الزيات - حدود بندر ... ٧٦٧ ...
 كشوفة رسمية - طلباتها وتحريرها ورسومها الخ ... ٥٩ و ١٧ و ٨ ...
 لائحة - انظر جانات وترع ومقابلة ومسكك زراعية وشرافي وصبارف وبرك
 لائحة السعيدية الـ ... ٦٦٩ و ٧٠ ...
 لجنة مستديمة - لتقدير الضرائب على متسعات البرارى ... ٢٤٠ ...
 مال - انظر ضرائب ...
 مال احتياطي ... ٧٩٠ ...
 مأمورو المراكز - اختصاصهم في أعمال المساحة ... ٣٤١ و ٣١٦ ...
 مبانى - حجب امتلاك الـ ... ٧٨ ...
 مكلفاتها ... ٥٩ ...
 - رفع المال عن الارض الزراعية التى تشغل بها ٢٥٥ و ٣٣٦ و ٣٣٨
 مبانى عوائد الـ ... ٨١٢ و ٤٠٥ ...
 - انتخاب لجان الجرد والتقدير ... ٤٢٠ و ٤٠٦ ...
 - أعمال » » » ... ٤٢٥ ...
 - مجلس المراجعة ٤٠٦ و ٤١٥ و ٤٢٣ و ٤٤٤ و ٨١٥ و ٨١٧ ...
 - التحصيل الاختيارى - والجبرى - امتياز الحكومة ٤٠٩ ...
 ٨١٠ و ٤٥٤ و ٦٣٠ و ٨١٠
 - الشكاوى وتحقيقها ... ٨١٥ و ٨١٤ و ٤٤٢ و ٤١٠ ...
 - باسكندرية ... ٤١٧ و ٤١٢ ...
 - المدن والبنادر المربوطة بها وحدودها ... ٧٤٧ و ٤١٥ - ٤١٣ ...
 - الاعفاء من العوائد ... ٨١٢ و ٤٣٦ و ٤١٦ و ٤٠٥ ...
 - التمويل وتحرير الجرائد ونشرها ... ٤٣٧ ...
 - تغييرات الملكية ... ٤٤٩ ...
 - الغرامات ... ٤٥٨ و ٤٣٦ و ٤٠٨ ...
 - الكشف المقرر تقديمها للسالية ... ٤٥٩ ...

ثمرة الصيغة

- مبانى عوائد الـ رد المتحصل بغير حق... .. ٤٦٠
- اختصاص صيارف البادر ٥٥٨
- اختصاص السلطة القضائية فى شأنها ٨١٥ و ٨١٧
- متسحبون - أطيانهم - التصرف فيها - إبطال ضبطها ٤٦ و ٧٥ و ٨٠ و ١١٩
- عماكم - مختلطة وأهلية - الأحكام الصادرة منها فيما يختص بالأطيان والضرائب ٧٩٧
- عماكم مختلطة - تشكيلها... .. ٨١
- » شرعية - تنفيذ أحكامها... .. ٤٩٢
- عله الكبرى - حدود مدينة الـ... .. ٧٥٣
- محمد على - دفتر أموال... .. ١٥٠
- مرسى مطروح - ضرائبها... .. ١٩٦ و ٣٨١
- مباحة - أنظر أيضا فك زمام و جزائر ومنافع عمومية وأكل بحر
ورمال ومقاطع وسباخ
- تفريده... .. ٢٧ و ٢٩
- زيادة الـ ملكيتها وربط الضريبة عليها الخ ٣٥٣ و ٣٧ و ٦٩ و ٨٧ و ١٢١
- الزيادة المسموح بضمها للأمالك التى توجد فيها ... ١٢١
- عجز الـ - شكاويه - تعويضه - رفع الضريبة عنه الخ
٦ و ٣٣ - ٣٥ و ٣٧ و ١٢٢
- عيادوال ٣١٦
- فروقات الـ ٢٢ و ٣٢٠ و ٨٠٥
- مساجات سنوية - اجرائها بمعرفة الاموال المقررة ٣١٣
- الاعمال المفروضة على المديرات ٣٤٥
- منوطة بمراقبة أملاك الميرى... .. ٣١٥ و ٣٣٩
- مساقى خصوصية ٢٧١ و ٤٨٩
- مستبعدات - اعطاء أطيانها وملكيتها ٨١ و ٨٧
- مستخدمو الاموال المقررة ٣

مستقعات - أنظر برك	...
مسموح - أنظر عمد	...
مسطط ال	١٥٠ ...
مصارف ال	٢٧٢ ...
معادى ال	٢٨٤ و ١٨ ...
معاشات عساكر الباشبوزق	٧٠٠ و ٨٦ و ٤٦ و ٨ ...
معاش - اعطاء أطيان نظير معاشات	٨٦ ...
معائنات دوريه على الاطيان النافعة والغير المربوطة	٣٣٧ ...
مفتشو الصيارف	٦٤٣ ...
مقابلة - لانتحتها - سجلاتها - تعويضها - الغاؤها الخ	٧٩ و ٥٩ و ٤٩ و ٣٩ ...
	٧٩١ و ٧٠٥ و ٥٦٩ و ٣٨٨ و ٨٢ و
مقاصدة ال	٨٠٦ و ٥٦١ ...
مقاطع الزى - تحقيق التالف بها ورفع المال عنه	٣٣٧ و ٣٣٢ و ٢٥٧ و ٢٥٣ ...
مقاييس الاراضى	٢١ ...
مكايل وموازن - دمقتها	١٨ ...
مكفات - قلم ال	٨ ...
مكلفة - انشاؤها وتجديدها الخ - (أنظر أيضا تكليف)	٢٢٩ و ٥٩ و ٣٨ ...
- علاقتها باثبات الملكية	٨٢١ و ٨٢٠ و ٤٢ هامش ...
ملح - منع تهريبه	١٨ ...
ملكية بمضى المدة - أنظر وضع اليد	...
ملكية الاطيان - قوانينها	٦٨ ...
ملوى - حدود بندر	٧٥٨ ...
ملمن - آحاده التى توجد فرقا بين المكلفة والجريدة	٣٩٤ و ٣٦ ...
منافع الشركات - اثباتها فى المكلفة	٤٠ ...
» خصوصية - »	٤٠ و ٢٦ ...

— ث —

نمرة الصحيفة

منافع عمومية - الأعمال الخاصة بها	١٢ و ٦
- الترع والمصارف المعتبرة منها	٢٥
- اثباتها في المكلفة	٤٠
- التعويض عنها (حسب اللائحة السعيدية)	٧١
- قانون نزع ملكية العقارات اللازمة لها	١٢٣
- رفع المال لعدم كفايتها	١٧٢ و ٢٨٨ و ٣٣٥ و ٣٣٨
- رفع المال عن التالف بأسبابها	٢٦٨ و ٨٠٧
- تجميع الاراضي اللازمة لها	٣٢٩ و ٣٧١
- مساحة الاطيان التابعة لها ورفع المال عنها	٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٣٣٦ و ٣٣٩
- تمويل ما يرد منها لأربابه	٢٥١
- انظر أيضا سكك زراعية وقناطر وجبانات وترع	...
منصوبه - حدود مدينة الـ	٧١٨
منفعة الأموال الثابتة - التعرض لمنعها بالقوة	١٤٢
منفلوط - حدود بندر	٧٥٨
منوف - حدود بندر	٧٦٤
منيا - حدود مدينة الـ	٧٨٠
مواليد - قيدها	٦٦٠
موظفو الحكومة - منعهم من شراء أو تأجير العقارات والدخول في المقاولات	١٣٨
ميت غمر - حدود بندر	٧٧٨
نخيل - عشوره وأصل ربطه	٧٨ و ١٥٣ و ٣٩٥ و ٧٣٧
- الربط والاعفاء	٤٠٠
- تعداده وحاشي التعداد	٦ و ١٧ و ٣٩٦ و ٤٠٢
- سجلاته	٥٩ و ٤٠٤
- مساحة الأراضي المشغولة به	٢٧
نمرة الأموال المقررة	٥

عمره الصغيرة

- نفقات زوجية ٤٩٢
- نوبارية .. التزعة الـ - انشاؤها ومصاريها وضرائب الأطنان
- التي تروى منها ٩٧ و ٧٩٧ و ٧٩٨
- ضرائب الأطنان الخارجة الزمام التي تروى منها ١٦٩
- تقسيم منطقها الى حياض ٢٤٠
- نيل - مسطح نهر الـ ٢٦
- هبة الـ - اثباتها في المكلفة ٤٢
- وادي الطميلات - ضرائب أطيانه ٥٨٣
- واحاح - حفر الآبار بها ٣٧٨
- » البحرية الـ - ضرائبها ١٩٢
- » الداخلة والخارجة الـ - ضرائبها ١٩٥
- » سيوه - تمويل أطيانها ١٩٧
- ورثة - مساحة أطيان الـ ٢٨
- نقل تكليف أطيان الـ ٤٤
- ايلولة الاطيان للحكومة عند علم وجود ورثة ٧٥
- ورد - أصله ٦٨
- استمارته ٥٤٣
- علاقته باثبات الملكية ٨٠٣
- علاقته باثبات تسديد الاموال ٨٠٦
- ثمنه ١٤٩ و ١٥٤ و ١٥٥
- وسيه - انظر اوسيه
- وصية - اثباتها بالمكلفة ٤٢
- أحكام الائحة السعيدية بشأنها ٧٧ و ٧٥
- وضع اليد المعتبر في فك الزمام ٢٨ و ٢٧
- اثباته في المكلفة ٣٩

— خ —

نمرقا الصحيفة

- وضع اليد - انتقالاته (انظر تكليف)
 - بحسب اللائحة السعيدية ٧٠
 - التعرض لمنعه بالقوة ١٤٢
 - علاقته بأداء الضرائب ٨٠٤
 - المدة الطويلة ٨٢٠ و ٨٠١ و ١٣٩
 وفاق الانجليزى الفرنساوى الـ ٧٨٢ و ٥٠٣
 وفيات - قيدها ٦٦٠
 وقف - اثباته بالمكفة ٤٢
 » - أحكام اللائحة السعيدية ولائحة المقابلة بشأنه ٨٩ و ٧٩
 » - سماع دعاويه ١٤١
 يومية الصيارف ٥٤٧



مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

الكتاب الاول مراقبة الاموال المقررة الباب الاول انشاء مراقبة الاموال المقررة

١ - قرار من مجلس النظار في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ نصه :
بجلسة مجلس النظار المنعقدة في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ قرر المجلس الموافقة على
الفاء قسم الايرادات بالمالية وتشكيل ادارتين احدهما تختص بالاموال المقررة
والاخرى بالايرادات الغير مقررة

٢ - من قرار مجلس النظار الصادر في ١٦ ابريل سنة ١٨٨٥
مادة ١ - تشتمل مصلحة المالية العمومية على الادارات الآتية - الامارة
العمومية - ادارة عموم الحسابات - ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات -
ادارة الاموال المقررة

الباب الثاني

اختصاصات مراقبة الاموال المقررة

٣ - قرار من نظارة المالية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ - ٢٣ التقدة
سنة ١٣٠٠ نصه :

ببد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ قررنا ما هو آت

مادة ١ - من اختصاصات إدارة الاموال المقررة المواد الآتى بيانها وهى :
 أموال خراجية - أموال عشورية - عوائد نخيل - أموال غير اعتيادية على
 الاراضى الجارى رباها من القرعة الابراهيمية - عوائد على الاطيان التى تزرع
 دخانا وتباكا - أموال عيون المياه - مال سيوه - ويركو ارباب الكارات -
 عوائد الاملاك - عوائد الاغنام والشعارى - عوائد عربات ومواشى - عوائد
 معاصر الزيوت - ثمن تقاوى معطاة سلفة لأهالى الوجه القبلى - ايجارات
 ومتحصلات الاملاك والاطيان والجنانين الاميرية الحرة

مادة ٢ - من اختصاصات إدارة الاموال المقررة المسائل الآتية وهى :
 (١) المسائل التاريخية المتعلقة بدرجات اوتقدير ضرائب (٢) المساحات الجارية
 سنويا عن الجزائر والحواجر وأطيان الميرى الجارى تأجيرها والاطيان المزروعة
 دخانا وتباكا (٣) المسائل المتعلقة بالاطيان التالفة بالمنافع العمومية أو بسفى
 الرمال وأكل البحر وما شابه ذلك (٤) تشيكات الممولين والاهالى فيما يتعلق
 بالاموال المقررة^(١) والاملاك الاميرية^(٢) المسائل المتعلقة بملكية أطيان
 أو عقارات متنازع فيها بين الاهالى والحكومة (٦)^(٣) المسائل المتعلقة بما يكون
 الاهالى واضعين يدهم عليه من أطيان الميرى بدون وجه حق واسترجاعه سواء
 كان ذلك بناء على مطاعنات أو بناء على اجراءات ادارية (٧)^(٤) بيع املاك
 وأطيان الميرى الحرة (٨) تسوية ديون الاهالى والمتاخرات لغاية سنة ١٨٧٩

مادة ٣ - على الادارة المذكورة حصر ماهوأت : (١) زمام الاطيان
 الخراجية والعشورية والتخيل بمقاديرها ودرجاتها وفياتها اجماليا عن كل مديرية
 أو محافظة (٢) الاطيان التى لم تستحق مواعيد ربط أموالها (٣) التوالف المحييه
 بأموالها بأواعها اجماليا عن كل مديرية أو محافظة (٤)^(٥) اطيان وعقارات الميرى

(١) ٢٥ و ٤١ و ٥٠ بيع أملاك وأطيان الحكومة وما يختص بأحصائها وتأجيرها والاشراف
 عليها والنفاذ من صوالج الحكومة فيها كل ذلك تحول على قسم الإيرادات المالية بقرارات من مجلس
 النظائر فى ٢٣ مارس سنة ١٨٨٣ وقرار آخر انفصلت هذه الأعمال منه ونحوها من ابتداء سبتمبر
 سنة ١٨٨٤ على اذن عموم التاريخ وفى ١٠ يناير سنة ١٨٨٧ صدر قرار من مجلس النظائر انفصلت
 بمقتضاها أعمال التاريخ الادارية المختصة بأملاك الحكومة وألحقت بالمالية واستمرت الأعمال
 الفنية تامة لنظارة الأشغال واستمر قسم الاملاك تابعاً لمعاوني إدارة الاموال المقررة لغاية سنة ١٨٩٢
 وفى سنة ١٨٩٣ تهيأت إدارة مستقلة باسم إدارة الاملاك

الحرية أو اللازمة للصالح الاميرية بمشتملاتها وأنواعها (٥) مربوط الاقلام المبينة بالمادة الاولى سنويا حسب الميزانية وجدول التمويل وما يتجدد عليها في ظرف السنة وتسديداتها الشهرية وما يرفع منها على طرف الديوان

٤ - منشور من نظارة المالية في أول جونيوس سنة ١٨٩١ نصه :

حيث تقرر احالة مستخدمى أقلام الاموال المقررة بالجهات على مراقبة الاموال المقررة بالمالية وارسل اليها الدوسميات الخاصة بهم فبناء على ذلك يلزم أن كافة الاستيذانات التي كانت جارية بشأنهم تكون من الآن فصاعدا بمنزلة مراقبة الاموال المقررة وفي تاريخه صار النشر عن ذلك للجهات عموما وهذا للعلمية واتباع الاجراء على وجه ماذكر

٥ - قرار من نظارة المالية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٣ نصه :

بعد سماع أقوال حضرات مراقبي الحسابات والاموال المقررة قررنا ماهوأت اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٤ يصير تتبع قلم أعمال الصيارف الى مراقبة الاموال المقررة

٦ - أمرادارى من جناب وكيل المالية في ١٦ جونيوس سنة ١٩٠٠ ترجمته :

من تاريخ هذا الامر مراقبة الاموال المقررة مكلفة بتحصيل ايجارات اطيان الحكومة في اوقات استحقاقها وذلك لايمن اختصاص مراقبة الاملاك من جهة تأجير تلك الاطيان وملاحظة القيام بوفاء شروط الايجار المتفق عاها

٧ - أمر اندارى من عطوفتلو ناظر المالية في ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٥ نمرة ٢٣ سكرتارية نصه :

حيث انه صدر أمر عال في ١٢ صفر سنة ١٣٢٣ الموافق ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ بفصل الدفترخانة المصرية عن نظارة الداخلية والحقها بنظارة المالية

تقد تراى لنا احوالة أعمال الذفترخانه والنظر فى شؤونها على مراقبة الأموال المقررة اعتبارا من هذا التاريخ وهذه هى صورة الامر العالى
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٠ دسمبر سنة ١٨٧٨ المشتمل على تحديد اختصاص كل من النظارات وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر أمرنا بما هوآت
المادة الاولى - فصل الذفترخانه المصرية عن نظارة الداخلية وتلحق من الآن بنظارة المالية
المادة الثانية - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

الباب الثالث

فى توزيع الاعمال بين أقسام مراقبة الأموال المقررة الثلاثة
بنظارة المالية

بعد دخول مادل من التغييرات على اختصاصات أقسام نظارة المالية فالذى أصبح فى اختصاص مراقبة الأموال المقررة موزعا بين أقسامها الثلاثة هو بحسب النظام الآتى

القسم الاول - اختصاصات القسم الاول الفصل الاول

اختصاصات القلم الاول - مستخدمون

٨ - يختص هذا القلم بما يأتى وهو :

أولا - كافة الاعمال الخاصة بالمستخدمين التولية والظهورات التابعين للأموال المقررة من امتحانات وتعيينات وتنقلات وترقيات واجازات وجزآت وتحرير واستبقاء وحفظ ملفات حصر مدة الاستخدام والصحائف نمرة ٧٧ ونمرة ٧٧ مكررة الى غير ذلك مما له علاقة بهذه الاعمال

ثانيا - تسجيل وحفظ التقارير المختصة بالتفتيش على أعمال المديرية والمراكر بعد التحرير عما يلزم التحرير عنه فى شؤونها

ثالثا - حصر المسائل التي تحوّل على مفتشى المالية وحفظ الجداول المفروض عليهم تقديمها أسبوعيا وشهريا والتقارير المتضمنة تقلاّتهم في مدة الاسبوع

رابعا - تحرير النشرة الشهرية وتوزيعها

خامسا - كل ما يخص باعطاء رأى المراقبة في مسائل من شؤون المصالح العمومية مع ما يخص بتأديب العمد والمشايخ والموظفين عن تقصيرات في المسائل المالية

سادسا - تحضير المنشورات اللازم طبعها بالمطبعة الاميرية التي صدرت من كافة أقلام المراقبة في كل سنة وعمل الفهرست اللازم لها وتسليمها للقسم الثالث لاجل طبعها وتوزيعها مع الفهرست على المديرات والمراكز والمفتشين

سابعا - التصريح للدفترخانة المصرية باجابة طلب المديرات والمصالح فيما يطلب ارساله اليها من محفوظاتها ومتابعة المخبرات لاستعادة تلك المحفوظات الى الدفترخانة عند تأخردها من الجهات

ثامنا - حصر حساب الاعتمادات الخاصة بالمراقبة وملاحظة عدم التجاوز عن المقرر لكل نوع منها ومناقضة الجهات عن كل ما يظهر من الاختلافات

تاسعا - احصاء التحريرات الشهرية وما ينتهي وما يتأخر منها في نهاية كل شهر

عاشرا - ملاحظة استكمال تقديم كافة الكشوف والتقارير المختصة بهذا القلم في المواعيد المحددة لتقديمها

الفصل الثاني

اختصاصات القلم الثاني - الضرائب

٩ - يختص هذا القلم بما يأتي وهو :

أولا - كافة أعمال المعاينات والمساحات الخاصة باطيان الجزائر والتوالف وبالاطيان اللازم تقدير أو تصعيد ضرائبها

ثانيا - كافة الأعمال المراجعة والتصديق على القرارات الخاصة بما يرفع أو يضاف من الاموال سواء كان عن الاطيان الثالثة أو الاطيان المستحق ربط أو تصعيد ضرائبها بما في ذلك الاطيان المعطاة من خارج الزمام

ثالثا - كافة الاعمال المختصة بنقل بعض اطيان من زمام بعض البلاد وادخالها على زمام بلاد أخرى

رابعا - كافة الاعمال الخاصة بشكاوى الافراد من اضرار بغائية قهرية ألت بزراعاتهم أو محصولاتهم كالعطش والفرق والحريق وما أشبه ذلك

خامسا - كافة الاعمال الخاصة بشكاوى الافراد من عجوزات في اطيانهم جارى تسديد أموالها أو اختلافات في مقادير اطيانهم متسببة من فك الزمام أو غيره وعلى العموم كافة القضايا المختصة بربط أو رفع أموال الاطيان

سادسا - طلبات المديريات عن استخراج دفاتر توازيع أو أى شئ من محفوظات الدفترخانة المصرية لاشغال تختص بالمصلحة

سابعا - كافة الاعمال المختصة بتعداد النخيل وتمويله

ثامنا - كافة الاعمال المختصة بتحقيق ورفع الاطيان التى تخلف شراقى

تاسعا - كافة الاعمال المختصة بتحقيق ورفع الاطيان التى كانت من جملة المربوط بالمال وأصبحت في عداد أراضى المباني بالمدن

عاشرا - كافة الاعمال المختصة بما يشرى أو يؤخذ للنافع العمومية بما في ذلك الجلبانات والسكك الحديدية والزراعية وتبليغ الاوامر العالية الصادرة عن ذلك

حادى عشر - المسائل المختصة بطلب استرداد الاطيان التى يستغنى الحال عنها مما كان أخذ للنافع العمومية

ثانى عشر - احصاء أصناف الزراعة وجمع تعريفات أسعار الاقطان في مواسم المحصول

ثالث عشر - كافة الاعمال المختصة بتعديل الضرائب. وكل ماله علاقة من ذلك بمصلحة فك الزمام

رابع عشر - ملاحظة استكمال تقديم كافة الكشوف والقرارات وغيرها مما هو مفروض تقديمه للإدارة من اختصاصات هذا القلم بالمواعيد المحددة لذلك

الفصل الثالث

اختصاصات القلم الثالث - تحصيلات وحصر حساب الاقساط

١٠ - يختص هذا القلم بما يأتي وهو

أولاً - المسائل المختصة بما يقع من التحويل في الخصم أو الاضافة بمبررات الاموال المقررة بالمديريات

ثانياً - حصر زمام الاطيان ومستجداتها ومرفوعاتها وفيات ضرائب أموالها

ثالثاً - حصر أموال أقلام الإيرادات المقررة وأقساطها

رابعاً - حصر تسديدات أقلام الإيرادات المقررة ومصاريف السكك الزراعية والباقي منها شهرياً

خامساً - التحريرات المختصة بحركة التحصيلات عن كافة أقلام الإيرادات المقررة وفي جملتها عوائد المباني ماعدا ايجارات أطيان الحكومة

سادساً - حساب أطيان الدومين والاقواف والكتبخانه الخديوية والمكاتب ووقف القصر العالى

سابعاً - استصدار الاوامر اللازمة لايقاف تحصيل المبالغ المتقتضى ايقافها على اختلاف أنواعها وحصرها ومراقبة شطب مايلزم شطبه منها

ثامناً - كل عمل احصائي يستخرج من السجلات التابعة لهذا القلم

تاسعاً - ملاحظة استكمال تقديم كافة الكشوف والاحصائيات المفروض تقديمها للمراقبة من اختصاصات هذا القلم في مواعييدها المقررة

القسم الثاني - اختصاصات القسم الثاني

الفصل الاول

اختصاصات القلم الاول - مكلفات ومجوزات

١١ - يختص هذا القلم بما يأتي وهو

أولا - كافة المسائل المتعلقة بعمل المكلفات ونقل التكليف

ثانيا - كافة المسائل المتعلقة بتنفيذ دكرينو ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ المختص باطيان عساكر الباشبوزق أرباب المعاشات القديمة

ثالثا - كافة المسائل المتعلقة بالمجوزات الادارية والامتيازية على اختلاف أنواعها والمصاريف المختصة بها

رابعا - كافة التشنجات والقضايا المختصة بتنفيذ اجراءات الحجر والمختصة بتنفيذ عقود نقل الملكية

خامسا - كافة المسائل المتعلقة بتنفيذ الدكرينات المختصة بما يزرع خفية من الدخان والتبناك والحشيش

سادسا - كافة المسائل المتعلقة بالمجوزات القضائية وابلاغ قسم القضايا عن الاموال المقتضى المطالبة بها في حالة البيع القضائي

سابعا - ملاحظة استكمال تقديم كافة الكشوف والاحصائيات المفروض تقديمها للادارة من اختصاصات هذا القلم في مواعيدها المقررة

ثامنا - كافة الطلبات التي ترد من المصالح أو النيابة أو المحاكم بقصد أخذ كشوف أو أوراق أو الاطلاع على دفاتر

تاسعا - قبول وفحص طلبات الافراد عن الكشوف الرسمية التي يراد استخراجها من محفوظات الاموال المقررة

الفصل الثاني

اختصاصات القلم الثاني - ساف البنك الزراعى والايجارات

١٢ - ويختص هذا القلم بما سيقى وهو

أولا - الأعمال الخاصة بالسلف التى يستدينها الأهالى من البنك الزراعى

ثانيا - الأعمال الخاصة بتحصيل ايجارات أطيان وأملاك الحكومة

الفصل الثالث

اختصاصات القلم الثالث - عوائد المباني

١٣ - يختص هذا القلم بما يأتى وهو

أولا - كافة الاعمال المختصة بعوائد الاملاك ماعدا التحصيل لانه تابع للقلم

الثالث من القسم الاول

ثانيا - ملاحظة استكمال تقديم كافة الكشوف المفروض تقديمها للراقة من

اختصاصات هذا القلم فى مواعيدها المقررة

الفصل الرابع

اختصاصات القلم الرابع - قيودات

١٤ - يختص هذا القلم بما يأتى وهو

أولا - قيد العرضحالات وتوزيعها على أقسام الادارة

ثانيا - قيد المكاتبات الغير الرسمية وتسليمها

ثالثا - قيد ملخصات المكاتبات الواردة من المصالح وتسليمها

رابعا - طبع المكاتبات الرسمية والغير الرسمية بدفاتر الكوبية بعد قيدها بدفاتر

الملخصات ثم توزيعها للجهات الصادرة اليها والحصول على ايصالات تسليمها

وكذلك التلغرافات

خامسا - استيفاء مجموعات الاوامر والمنشورات بالفيديو جراف وارسلها
لحضرات المفتشين

سادسا - تقديم تقارير اسبوعية عن حالة تسديدات الفهر وعن الفهر التي
لم يتجاوب عنها وان كانت الملخصات بدفاتر الصادر والوارد مستوفاة وكافية لمعرفة
المراد من كل جواب

سابعا - استلام طوابع البوستة وتقديم حسابها

القسم الثالث — اختصاصات القسم الثالث

الفصل الاول

اختصاصات القلم الاول - صيارف

١٥ - يختص هذا القلم بما يأتي وهو

أولا - امتحان وتعيين وترقية ورفع وجزآت صيارف البلاد والمطالبة
بضماناتهم وتأميناتهم التقديرية وتحرير سجلات توقيعاتهم المعروفة باستمارة نمرة ١٠٢
والمراجعة على المنصرف من ماهياتهم والمودع منها بالامانات

ثانيا - كافة الاجراءات المختصة بعمل حسابات الصيارف المختلسين
والمرفوتين وتحويل محاكمة المختلسين على أقلام النيابة

ثالثا - كافة الاجراءات المختصة بمراقبة قيام الصيارف بتحرير وتقديم كافة
الاستمارات المفروض عليهم تقديمها لجهات لزومها بعد مراجعتها

رابعا - كافة اجراءات التفتيش على أعمالهم وفحص تقارير المفتشين وفحص
جداول انتقالات الصيارف المعروفة باستمارة نمرة ١١٠ والمخابرة في شأن ذلك كله
بما تقتضيه المصلحة

خامسا - احصاء عدد الممولين ودرجاتهم من مقتضى الكشف استمارة نمرة ٩٤

سادسا - مراجعة كشوف توقيعات الصيارف الثلث شهرية ودرج مايلزم درجه منها بالنشرة الشهرية وملاحظة المناقشة عما يوجد منها خارقا للعادة أو مستوقفا للنظر

سابعا - الاعمال الخاصة بصندوق احتياطي الصيارف والمساحين وصرف ما يستحق صرفه من المكافأة لمن يرفق منهم
ثامنا - ملاحظة طلب واستكمال تقديم الجداول والكشوف المفروض تقديمها للرقابة من طرف المديريات والمفتشين مما يختص بهذا القلم في المواعيد المحددة لها

الفصل الثاني

اختصاصات القلم الثاني - مطبوعات

١٦ - يختص هذا القلم بما يأتي وهو
أولا - مايلزم من المخاطبات بشأن المطبوعات المختصة باقلام الإيرادات بالمديريات والمحافظات ومراقبة الاموال المقررة بالمالية
ثانيا - طلب كشوف من الجهات بما يلزم لها وللصيارف من المطبوعات الخاصة بالاموال المقررة

ثالثا - تحرير كشوف بالالزام طبعه وارسالها للطبعة لاجراء التشغيل على مقتضاها بعد الاقرار على البروقات من الاقلام ذات الاختصاص

رابعا - حصر كل مايلزم وما يرسل للجهات وما يرد لمخزن المراقبة من المطبوعات والنجام وغيرها وما يصرف من ذلك في دفاتر مخصوصة

خامسا - حصر حساب المطبعة عن التشغيلات التي تجريها على ذمة مراقبة الاموال المقررة ومراجعة الكشوف التي تقدمها شهريا

سادسا - مخاربة مراقبة الحسابات عن ضمانات الصيارف التي تلزم سنويا وما يطلب في بحر السنة وحصر حسابها

سابعا - حصر وصرف مايلزم لاقسام مراقبة الاموال المقررة من الادوات الكتابية

الباب الرابع

توزيع الاعمال بين أقسام أقلام الإيرادات بالمديريات
اعمال الإيرادات منحصرة بكل مديرية في قلم واحد وموزعة به على سبعة
أقسام كالآتي

الفصل الاول

اختصاصات القسم الاول - المساحات والمعاينات

- ١٧ - يختص القسم الاول بالاعمال الآتي بيانها وهي
أولا - الاعمال الخاصة بالاطيان الثالثة وسجلات حصرها استمارة نمرة ٢٧
وجداول ومحاضر تحقيقها استمارة نمرة ٢٨
ثانيا - الاعمال الخاصة بمساحة وتحقيق أطيان الجزائر وجداولها استمارة
نمرة ٢٢ ونمرة ٢٤ ونمرة ٧٨
ثالثا - الاعمال الخاصة بتحقيق الاطيان التي تختلف شراق ورفع المال عنها
رابعا - الاعمال الخاصة بما يجب اضافته أو رفعه من الضرائب المربوطة
على الاطيان والنخيل وتحرير قراراتها على استمارة نمرة ٤ ونمرة ٤ مكررة
خامسا - الاعمال الخاصة بفحص وتحقيق الاطيان الغير المربوطة
أو المربوطة بضرائب مؤقتة المحرر عنها جداول استمارة نمرة ٦ (معاينات وتقدير
ضرائب) حتى تصل الاطيان المقيدة بتلك الجداول للضريبة النهائية وحينئذ
تحفظ مع القرارات الخاصة بها استمارة نمرة ٤
سادسا - الاعمال الخاصة بقيد مسائل المساحات والمعاينات بالسجلات
المعدة لها استمارة نمرة ٥٦ وقبول ومراجعة وتحرير الكشوف الدورية المقرر
تقديمها عنها المعروفة بنمرة ١ و ٢ و ٣
سابعا - الاعمال الخاصة بالاطيان التي تؤخذ للمنافع العمومية وفي جملتها الجبانات
ثامنا - الاعمال الخاصة بإنشاء السكك الزراعية وتنفيذ اللوائح الصادرة عنها

تاسعا - الاعمال الخاصة بمحلات الأجران العمومية المعروفة بمقننات
الأجران

عاشرا - الاعمال الخاصة بإضافة الضرائب على مايباع من أطيان الحكومة
بعد تسليمه وما يعطى من أراضى البرك والمستنقعات وإضافة إيجارات ما يؤجر
من أطيان وأملاك الحكومة سنويا وذلك كله بناء على إعلانات تصدر من قسم
الاملاك بالمديرية

الفصل الثانى

اختصاصات القسم الثانى - التحصيل والصارف

١٨ - يختص القسم الثانى بالاعمال الآتى بيانها وهى

أولا - الاعمال الخاصة بمجرائد الاموال المقررة العمومية السنوية بالمديرية
المعروفة باستمارة نمرة ١

ثانيا - الاعمال الخاصة بالسجلين استمارة نمرة ١٠٢ ونمرة ١٠١ المشتملين
على توقيعات صيارف البلاد وأحصاء دفاترهم

ثالثا - الاعمال الخاصة بالكشوف المقرر تقديمها من الصيارف شهريا
أوفى كل موجب عن حساب الباقي والفايض من أنواع الإيرادات وهى المعروفة
باستمارة نمرة ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١

رابعا - الاعمال الخاصة بالسلف التى تعطى للاهالى من البنك الزراعى
والسجلات والكشوف الخاصة بها

خامسا - الاعمال الخاصة بالاموال الموقوفة والجداول المعدة لأحصائها
ومراجعتها على السجلات التى يأيدى الصيارف استمارة نمرة ٢٩

سادسا - الاعمال الخاصة باجراآت تحصيل الاموال ومراجعة دفاتر يوميات
الصيارف فى أوقات حضورهم بالاشتراك مع بقية العمال

سابعا - الاعمال الخاصة بتعيين ورفق ونقل الصيارف وتحرير الطلبات عنها على استمارة نمرة ٩٦ وما يختص بمجازاتهم والحصول على ضماناتهم السنوية استمارة ٩٩ وتأميناتهم وتحقيق وتحصيل اختلاساتهم وتحرير كشوف ماهياتهم والمرتب منها لحساب الأمانات استمارة نمرة ٩٠ و ٩١ و ٩٢ وإثبات تنقلات الصيارف بين صيرافياتهم والمراكز والمديرية بالجدول استمارة نمرة ١١٠

ثامنا - الاعمال الخاصة بتحرير الكشوف استمارة نمرة ٩٤ عن نتيجة مراجعة حسابات الصيارف الختامية المعروفة بالمقاصدات استمارة نمرة ٩٣

تاسعا - الاعمال الخاصة بتقدير وتوزيع الدفاتر السنوية على الصيارف وتحرير ذلك بالكشوف استمارة نمرة ١٠٠

عاشرا - الاعمال الخاصة بمراجعة أورد الممولين الذين لسبب غيابهم عن بلادهم وقت التفتيش لم يتيسر الحصول على أوردتهم ولا مراجعتها
حادى عشر - الاعمال الخاصة بمراجعة حسابات ودفاتر الصيارف عملية كل سنة جديدة على دفاتر السنة الماضية وعلى المكلفات وجرائد المديرية والمقاصدات وذلك بالاشتراك مع بقية كتبة الإيرادات

الفصل الثالث

اختصاصات القسم الثالث - المجوزات

١٩ - يختص القسم الثالث بالاعمال الآتى بيانها وهى

أولا - الاعمال الخاصة بما يتعمق توقيعه من المجوزات الادارية سواء كان لتحصيل الاموال أو غرامات الدخان والتنبك الذى يزرع بالخالفه للقانون والنفقات المحكوم بها من القضاة الشرعيين والغرامات المحكوم بها من الجانب مخالفات الترع والجسور وتحرير هذه الاعمال على الاستمارات الخاصة بها وهى نمرة ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ مكررة ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ حرف (أ) و ٦٧ حرف (ب) و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠

ثانيا - الاعمال الخاصة بالسجل استمارة نمرة ١٥ المعد لقيود المجوزات والكشوف استمارة نمرة ١٦ والسجلات الخصوصية استمارة نمرة ٨ المعدة لقيود المجوزات التي تعمل لتحصيل النفقات والغرامات المحكوم بها من لجان المخالفات

ثالثا - الاعمال الخاصة بالمجوزات الامتيازية التي يطلب بعض الافراد الوطنيين توقيعها على مستأجرى أطيانهم أو يطلب مندوبو الحكومة توقيعها لتحصيل ما يتأثر تسديده من ايجارات أطيان الحكومة والسجلات الخاصة بها استمارة نمرة ٥

رابعا - الاعمال الخاصة بالكشوف الشهرية استمارة نمرة ٧١ المشتملة على بيان ما يعمل من المجوزات

الفصل الرابع

اختصاصات القسم الرابع - المكلفات

٣٠ - ويختص القسم الرابع بالاعمال الآتى بيانها وهى

أولا - الاعمال الخاصة بدفاتر المكلفات استمارة نمرة ١٤ واجمالياتها نمرة ١٤ مكررة

ثانيا - الاعمال الخاصة بالمسائل المتعلقة بنقل التكليف على الاذونات استمارة نمرة ١٢

ثالثا - تبليغ عقود الرهن لصيارف البلاد

رابعا - الاعمال الخاصة بالسجلات استمارة نمرة ٣ وبالإضافات المختصة بأموال الاطيان الناشئة من تصعيد الضرائب وفرز الدرجات

الفصل الخامس

اختصاصات القسم الخامس - عوائد المباني والقيودات

٢١ - ويختص القسم الخامس بالأعمال الآتى بينها وهي

أولا - الاعمال الخاصة بمجرد وتمويل وتحصيل عوائد المباني وتحقيق الشكاوى المقدمة بشأنها وتنفيذ كافة الاوامر واللوائح المختصة بها واستيفاء الدفاتر والجداول والكشوف والمحاضر المعلقة لها استمارات نمرة ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٨

ثانيا - الاعمال الخاصة بتكوين واستيفاء مجموعة الاوامر والمشاروات

ثالثا - قيد ملخصات الجوابات والتلغرافات بدفاتر الصادر استمارة نمرة ٢ ودفاتر الوارد استمارة نمرة ١ والعناية بتسليمها سواء كان للموظفين أو لمصلحة البوستان أو للسعاة بالايصالات اللازمة

رابعا - طبع الجوابات بدفتر الكوبيا وكذلك طبع حوافظ تصدير العقود للصيارف

خامسا - التحرير شهريا للراكر على استمارة نمرة ٢ عن آخر نمرة صدرت لمعرفة آخر نمرة وردت من كل مركز أيضا

سادسا - تحرير الكشوف المختصة بالنمر التي وردت للمديرية ولم يحاوب عليها ومتابعة اجراؤها

سابعا - تحرير الكشوف الخاصة بالنمر الساقطة الورد والنمر المتأخره بغير مجاوبة اللازم تحرير الاستعجالات عنها

الفصل السادس

اختصاصات القسم السادس - الاحصاء

٢٢ - ويختص القسم السادس بالاعمال الآتى بيانها وهى

أولاً - الاعمال الخاصة بعد النخيل مرة فى كل خمس سنين ومراجعة
جداول التعداد استمارة نمرة ٨٠ وتحرير سجلاتها استمارة نمرة ٧٩
ثانياً - الاعمال الخاصة بطلبات تحرير الكشوف الرسمية التى يطلبها أصحاب
الثان من دفاتر ومخفونات الحكومة

ثالثاً - الاعمال الخاصة باحصاء ما يملكه الاشخاص الذين يطلب احصاء
أعمالهم من مدينى مصالح الاوقاف والمعارف العمومية

رابعاً - الاعمال الخاصة بطلبات التصريح بوقف أطيان

خامساً - الاعمال الخاصة بطلب التصديق على ضمانات المستعدين أرباب
المهنة

سادساً - الاعمال الخاصة بتمكين أطيان وعقارات مطلوب اثبات أيلولتها
أمام المحاكم

سابعاً - الاعمال الخاصة بمجرد وتمويل طواحين الهدير بالقيوم

ثامناً - الاعمال الخاصة بإنشاء وتمويل عيون وآبار الواحات وتحصيل أموالها

تاسعاً - الاعمال الخاصة بطلبات بعض الافراد إنشاء مساقى أو مصارف
فى أطيان غيرهم للتوصل بذلك الى رى أطيانهم وما يختص بتنفيذ القرارات التى
تصدر عن ذلك

عاشراً - الاعمال الخاصة بطلبات الافراد عن إنشاء ترع أو جسور أو قناطر
أو براج أو مصارف أو بكارى خصوصية وما يختص بتقدير وتوزيع النفقات
اللازمة لإنشائها

حادى عشر - الاعمال الخاصة باحصاء الاراضى المشغولة بأصناف المزروعات



الفصل السابع

اختصاصات القسم السابع - الاموال غير المقررة

- ٢٣ - يختص القسم السابع بالاعمال الآتى بيانها وهى
أولا - الاعمال الخاصة بمصائد الاسماك والتزامات المعادى
ثانيا - الاعمال الخاصة بمنع زراعة الدخان والتبناك والحشيش
ثالثا - الاعمال الخاصة بطلب تحصيل رسوم للحاكم الاهلية أو الشرعية
أو المختلطة

رابعا - الاعمال الخاصة بمنع تهريب الملح والنظرون والبارود ومنع دخول
الحشيش وتحصيل الغرامات المقررة لذلك

خامسا - مراجعة منتجات عوائد الذبيح بالسجلات

سادسا - اجراءات دفعة المصوغات والموازين والمكايل

الباب الخامس

توزيع أعمال قلم الإيرادات بمحافظة مصر

الفصل الاول

اختصاصات القسم الاول

- ٢٤ - يختص القسم الاول بالجرد والتقدير وشكاوى أرباب الاملاك
وكل مايتعلق بذلك وعليه دوام استيفاء الاستثمارات نمرة ٣٢ و ٣٤ و ٤٧

الفصل الثانى

اختصاصات القسم الثانى

- ٢٥ - يختص القسم الثانى بالتحصيلات والمحجوزات وعليه دوام استيفاء
الاستثمارات نمرة ٣٦ و ٥٨ و بقية الدفاتر المختصة بذلك

الفصل الثالث

اختصاصات القسم الثالث

٢٦ - يختص القسم الثالث بالاشغال الادارية على سائر أنواعها والقيودات
والمستخدمين

الفصل الرابع

اختصاصات القسم الرابع

٢٧ - يختص القسم الرابع بأعمال الايجارات وتوريدات الدفاتر وأدوات
الكتابة

الباب السادس

توزيع أعمال أقلام الدفترخانة المصرية

الفصل الاول

اختصاصات القسم الاول

٢٨ - يختص القسم الاول بأعمال مديريات الوجه البحرى والمحافظات
على سائر أنواعها ويتبعه التسليمات الخاصة به

الفصل الثانى

اختصاصات القسم الثانى

٢٩ - يختص القسم الثانى بأعمال مديريات الوجه القبلى ويتبعه التسليمات
الخاصة به

الفصل الثالث

اختصاصات القسم الثالث

٣٠ - يختص القسم الثالث بأعمال الدواوين ومن ضمنها أعمال المحاكم
الاهلية والاشغال التركية والافرنكية وما يتبعه من التسليمات

الفصل الرابع

اختصاصات القسم الرابع

٣١ - يختص القسم الرابع بأعمال المستخدمين والقيودات

الكتاب الثانى

فى الإطيان والضرائب

الباب الاول

أساس حصر الأطيان بالمساحة العمومية - فك الزمام العمومى - انشاء دفاتر
المكلفات - اجراءات نقل التكليف - استخراج الكشوف الرسمية

القسم الاول

تقدير مسطحات الأطيان ووحدة المقاييس المستعملة فى تقديرها

١ - ورد فى صحيفة ١٨ من كتاب مجموعة الأوامر الادارية الخاصة بالأطيان
الصادر باعتمادها أمر عال فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ - ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥
الحاقا لقوانين الحاكم المختلطة ما يأتى :

« ان مقاس القدان الواحد المعتبر بالحكومة المصرية على حسب الوارد »
« بتواريخ المساحة المحررة من عهد جتتمكان محمد على هو أن القدان ثلاثمائة »
« وثلاث وثلاثون قصبة وثلاث - علنا بعض بلاد فى جهات مستثناة من القديم »
« بما أن أطيانها لم تف على هذه القاعدة والمقدار والاعتماد فى مقاس أفدتها »
« هو على حسب المصحح ووضع اليد والتكليف »

٢ - أمر عال فى ١٥ القعدة سنة ١٢٧٧ - ٢٥ مايو سنة ١٨٦١ نصه :
قد علم لدينا من انهاء ورد من بهجت بك رقم ٢٦ شوال سنة ١٢٧٧ نمرة ٣٠٩
وثلاث أوراق وردت معه أنه لما أرسل لمديرية جرجا ركاب من أركبة عيادة

مساحة روضة البحرين لمساحة ناحية الصفيحة عهدلة عبداللطيف باشا لعدم اقتناعه بمساحة كان أجراها بمعرفة المديرية ووجد مقياس الأقصاب التي بعثت من الروضة ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا والقصبية الموجودة بالمديرية ثلاثة أمتار وخمسون سنتيمترا ولنادى أننا لما كنا أمرنا بتجربة مساحة فك الزمام صار جلب جملة أقصاب من الجارى استعمالها وباعتبارها وجد بها فروقات وصار أخذ متوسطها فظهر ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا وعلى ذلك أمرنا باعتبار (١)

أقصاب فك الزمام بهذا القدر وجرى تصحيحها من الطرفين وختمها بختم الميرى وبها جرى العمل في مساحة فك الزمام بالروضة وبني سويف والقيوم فريد البك الموما اليه مساحة ناحية الصفيحة بالأقصاب المبسوطة لها مع من يتعينون لاجراء ذلك وأنه وافق إرادتنا فيعتمد هذا الاعتبار بكافة الأقاليم إذ أن الزنجير الهندسى معبر على ذلك وحيث أن مآلناه وجد موافقا لإرادتنا فصدرت أوامرها لكافة المديریات ماعدا مديرية الروضة حيث موجود بها الأقصاب المعتمدة ومن الجملة هذا اليكم

٣ - أمر عال في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ - نظرا للتغيرات التي طرأت مع توالى الأيام على الموازين والمكاييل المصرية ولما هناك من تعدد واختلاف الموازين والمكاييل المستعملة في أنحاء القطر المصرى والفروقات الموجودة فيها - وحيث انه من الضروري ان معاملات الناس بعضهم بعضا تكون مؤسسة على موازين ومكاييل معلومة ومعينة بالضبط والدقة - وحيث انه تنتج فوائد من اتباع الطريقة المترية الاعشارية في الموازين والمكاييل وهى الطريقة المؤسسة على متر القومسيون الدولى الذى قدر حساب المتر - وحيث انه لى يتيسر العمل بالطريقة المترية المذكورة بدون احداث أى اختلال في عوائد واصطلاحات القطر

(١) في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ صدر حكم من محكمة الاستئناف المختلطة بأن الاطيان المروطة بالضرائب تجمع بالقصبية وان لا يعول على ما يوجد من الزيادة أو النقص في عملة المساحة عن اصل مقدار الاطيان المسوحة ان كان ذلك الفرق لا يتجاوز ثلاثة في المائة وان الأوروبين كالوطنين في ذلك سواء

التجارية يكون من الأوفق أن نسبة الموازين والمكايل المصرية الى الموازين والمكايل المتريية تحدد حسب القيمة الحالية للموازين والمكايل المستعملة الآن في القطر المصرى - ونظرا لما ظهر من نتيجة أعمال التجارب والمضاهاة بين الموازين والمكايل المصرية وبين الموازين والمكايل المتريية التى أجراها القومسيون المشكل بقرار مجلس النظار الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٦ - ١٢ رمضان سنة ١٣٠٣ - فبناء على موافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرونا بما هوأت - المادة الاولى - على المصالح الإميرية أن تستعمل الطريقة المتريية الاعشارية فى دائرة أعمالها وفى معاملاتها مع العموم وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢ - أسماء الموازين والمكايل يجوز ذكرها مع ما يعادها من أسماء الموازين والمكايل المتريية فى جميع العقود العمومية والأوراق الادارية - أما مساحات الأراضى فيستمر حسابها وبيانها على حسب المقاييس الموجودة الآن طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٥ القعدة سنة ١٢٧٧ والذيل المرفق به المؤرخ فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ وذلك الى أن يصدر أمر جديد - وحمل المراكب يستمر أيضا مقاسها وبيانها على حسب القواعد الجارية الآن

٤ - كسور الفدات - التى كان مستعملا للرمز لها علامات خاصة بها فى دفاتر الحكومة من القدم - تقرر أن تدرج فى الدفاتر والأوراق بحساب عدد الأسهم والقراريط وإبطال استعمال تلك العلامات (الفقرة السابعة من التعليقات المعلنة بمنشور المالية الصادر فى ٩ ابريل سنة ١٨٩٢)

٥ - منشور من نظارة المالية فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ جاء به فى الفقرة السابعة ما يأتى - وقد تراءى أيضا انه اعتبارا من سنة ١٨٩٩ يصير استبدال القصبة الغاب الجارى استعمالها الآن فى المساحة بجزير حديد طولها خمس قصبات

القسم الثاني

قواعد فك الزمام العمومي

٦ - الفرض من حصر الأطنان هو تحقيق وإثبات مقدار ما يوجد من الأطنان في حيازة كل من أصحابها وذلك لاجل تقدير الضريبة المتعين عليهم أدائها عنها للحكومة وطريقة الحصر هي اجراء المساحة العمومية المعبر عنها بفك الزمام وكان يعبر عنها أيضا بالتاريخ (المادة الاولى من دكريتو ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩)

٧ - عملية فك الزمام بالمساحة العمومية (التاريخ) هي عملية ادارية محضه ولذلك لا يلزم اتخاذها في أى حال من الأحوال حكما في مشاكل الملكية ولا يتربط عليها أى شئ من الضرر بحقوق الافراد (المادة الرابعة من دكريتو ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩).

٨ - يجوز اجراء فك الزمام كلما دعت الحاجة الى اجرائه بلا حاجة الى استصدار أمر عال (١) أمر عال لمقتش الأقاليم في ٢٨ صفر سنة ١٢٨٣ نمرة (١)

٩ - القواعد الادارية العمومية (الغير الفنية) التي كان معمول بها في فك الزمام العمومي الذي تم اجرائه لغاية سنة ١٩٠٧ هي الآتي ذكرها بالمواد التالية من ابتداء المادة ١٠ لغاية المادة ٥٩

١٠ - تعيين الحدود الجديدة الفاصلة بين البلد الواحدة وما يجاورها من البلاد - وان كانت بعض هذه الحدود الجديدة تحيط بشئ من أطنان البلاد المجاورة يجب ضمنه لزماتها وفصله من زمام بلاده الأصلية - أو ان كانت قد فصلت شئاً من أطنان البلد يجب فصله منها وضمه لزمام البلد التي اتصل بها وذلك بعد عمل رسم نظري (كروكي) يبين الحدود الأصلية والحدود الجديدة والأجزاء التي دخلت

(١) هذا الامر قد أيدى بال مفعول الامر العالي السابق مدموره في ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ - ٤ مايو سنة ١٨٦٤ التي كان يقضى بعدم اجراء فك الزمام الا بأمر عال

في محيط الحدود الجديدة وعرض ذلك من إدارة عموم المساحة على نظارة المالية والحصول على إقرارها باعتباره (البند ٧٤ والبنـد ١٠٧ من تعليمات المساحة العمومية)

١١ - أراضى كل بلد يجب أن تقسم الى أجزاء كل منها يسمى حوضا ويشترط في ذلك

أولا - أن أرض الحوض تكون كلها متشابهة متماثلة في اعتباراتها الزراعية مثل الري والصرف أى التجفيف ولكن يعتبر مسموحا وجود خمسة في المائة من أطياف الحوض مختلفة عن هذا الشرط متخللة أطيافه

ثانيا - أن يكون شكل الأرض المكونة للحوض منتظما بقدر الامكان - وعلى العموم يجب أن لا يزيد مقدار الحوض عن مائة فدان ولا ينقص عن خمسين فداناً الا في أحوال استثنائية (البند ١٨٥ من تعليمات المساحة العمومية)

١٢ - يدرج في عداد المنافع العمومية كل ترعة أو مصرف مستعمل لمنفعة أكثر من بلدين وذلك طبقا للسنتين الأولى والثالثة من دكريتو ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤ (بند ١١١ من تعليمات المساحة العمومية)

١٣ - ويـدرج في عداد المنافع العمومية أيضا كل مصرف أو ترعة كانت قبل فك الزمام مندرجة في نوع المنافع العمومية بدقتر المكلفة ولو لم تكن مستعملة لمنفعة أكثر من بلدين (البند ١٠٣ من التعليمات)

١٤ - ويـدرج في عداد المنافع العمومية أيضا كل ترعة مستعملة لمنفعة أكثر من ألف فدان (البند ١١١ من التعليمات)

١٥ - يسوغ أن يدرج في عداد المنافع العمومية أيضا كل مصرف معد لتجفيف أكثر من ألف فدان ان طلب أصحابه ذلك أو أثبتوا بالبرهان كونه عموميا من قبل (البند ١١١ من التعليمات)

١٦ - المنافع الخصوصية أو الخاصة بالأفراد يجب تمييزها على خارطة البلد بأن ترسم حدودها بهيئة أشعة (البند ١١١ من التعليقات)

١٧ - مسطح نهر النيل ذاته لا يدخل في المساحة (البند ١٦٧ من التعليقات)

١٨ - الترع العمومية وجسورها والطرق العمومية وجسور السكك الحديدية يجب مساحتها على حثتها بغير خلاصة ولا تدخل في تكوين الحياض الممتدة في حدودها (البند ٩٢ من التعليقات)

١٩ - اذا كان نهر النيل أو أحد فروعه حثًا فاصلا بين بلدين فنهاية حدّ كل منهما تعتبر في متوسط عرض النهر (بند ١٠٢ من التعليقات)

٢٠ - تدرج في عداد أملاك الحكومة الاطيان المعروفة بطرح البحر التي توجد في وقت مساحته فك الزمام مما لم يسبق اعطاؤه تعويضا عن أكل البحر (بند ١٤٥ من التعليقات)

٢١ - وتدرج في عداد أملاك الحكومة أيضا الارض البور الفضاء التي توجد في دائرة السكن بكل بلد التي لا يمكن لأحد من الافراد اثبات امتلاكها وتكتب بدفتر فك الزمام تحت عنوان - منافع سكن (البند ١٤٣ من التعليقات)

٢٢ - الاراضى المخصصة للجرون الواقعة حول سكن البلاد تدرج بالمساحة تحت عنوان - روك الاهالى - وهى مع المنافع العمومية تدرج تحت عنوان ذير مربوط عليه ضرائب (البند ٩٢ والبند ١٦٦ من التعليقات)

٢٣ - تعتبر في جملة مسطحات السكن كافة المباني التي تكونت أنشئت على شئ من أراضى الجرون اذا كانت متصلة ببقية سكن البلد - وان كانت أرض الجرون كلها قد أقيمت عليها مبان حتى لم يبق منها بقية فيكتب تنبيه في آخر دفتر المساحة بأنه لم يبق أثر للجرون (البند ١٦٨ والبند ١٦٩ من التعليقات)

٢٤ - الاراضى المغروسة نخلا وملكيته شائعة بين الاهالى وليس لاحد حق القرار على جزء معين فيها ولذلك جار قسمتها فى كل سنة بين أصحابها لاجل الزراعة هذه تقسم الى أجزاء لايزيد مسطح الواحد منها عن ستين فدانا بحيث يراعى أن تكون لها حدود ثابتة (البند ١٦٥ من التعليقات)

٢٥ - الاراضى الواقعة خارج جسر النيل المعروف بالطراد وهى الكائنة فى وسط النيل أو بين النيل وبين الجسر المذكور على كل من ضفتيه تقسم الى حوضين أحدهما يسمى حوض الساحل ويشمل الارض التى تعرف بالعلو التى يمكن زراعتها زراعة صيفية وهى التى لايمكن أن تنمرها عادة مياه الفيضان قهريا - والثانى يسمى حوض الجزيرة ويشمل الارض المعروفة بالجزائر وهى التى تنمرها مياه الفيضان حتما اثناء نمو الزراعة الصيفية على الاراضى العلو ولذلك لايمكن زراعتها الا أصناف شتوية فى الاجزاء المرتفعة منها - وأصناف مقات فى المواطى غير أن أرض الجزيرة ترسم على الخرطة قطعة واحدة بلا أجزاء ولا نمر - ويكتفى بقيد أجزائها وأسماء واضعى اليد على كل منها فى دفتر فك الزمام (بند ١٨٧ من التعليقات)

٢٦ - اجراء المساحة التفريدية أى اثبات مفردات وضع اليد يكون على حسب الحالة التى تشاهد واقعية فى وقت المساحة وذلك على مبدأ أن تكون الاطيان مكلفة من قبل المساحة باسم واضع اليد أو أحرزها وامتلكها بالارث أو الشراء أو الهبة أو بالمبادلة أو غيرها بمستندات مسجلة تسجيلا رسميا نهائيا وأن وضع اليد عليها هو دائمى غير وقفى مثل ما يكون بطريقة التأجير أو نحوها (البند ٢٨ والبند ١٢٥ من التعليقات)

٢٧ - لايصح اعتبار واضع اليد بصفة صاحب تكليف فى الاحوال الآتية وهى (١) ان كانت وضع اليد هو بصفة رهن (٢) ان كان واضع اليد هو بصفة ناظر على اطيان موقوفة (٣) ان كانت الاطيان موضوع نزاع معروض

على المحاكم (٤) ان كانت الاطيان من أملاك الحكومة اغتصبها بعض الافراد (تعليمات المسالية) لادارة عموم المساحة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩

٢٨ - الورثة الباقون معا على الشيوخ في أرض واحدة - تدرج أطيانهم بالمساحة حسابا واحدا - أما الشركاء في قطعة واحدة لكل منهم فيها قسم معين . فالقطعة ترسم على الخارطة واحدة بلا تجزؤ أما بدقتر مساحة فك الزمام فيسدرج بالافراد مقدار حصة كل من الشركاء (البند ١١٥ و ١٢٦ و ١٢٢ من التعليمات)

٢٩ - يجب أن تذكر صيغة وضع اليد على كل قطعة بدقتر فك الزمام سواء كان بالارث أو بالشراء أو بالبدل أو بالهبة أو غير ذلك (البند ١٢٥ من التعليمات)

٣٠ - كل قطعة نقلت من زمام بلد لبلد أخرى يؤشر أمامها بذلك في دقتر فك الزمام (البند ١٢٥ من التعليمات)

٣١ - متوسط كل ترعة فاصلة بين بلدين الاعتبار حثا بينهما يجب مراعاة جعله في الخارطة المعمولة للبلد الواحدة مطابقا بالدقة لما ارتسم به في خارطة البلد الأخرى (البند ١٠٤ من التعليمات)

٣٢ - اللوحات المكونة لخارطة كل بلد يختم على كل منها بختم بارز أبيض مضغوط ويعطى كل منها نمرة مسلسلية ويكتب على هامشها اسم المديرية واسم المركز واسم البلد (البند ١٠٤ من التعليمات)

٣٣ - قبل الشروع في عمل المساحة التفريدية بكل بلد بمدة ثلاثين يوما على الأكثر يرسل اعلانات لكل من أصحاب الاطيان المقيمين خارج البلد على المطبوع المعروف باستمارة نمرة ٥٣ - وفي الوقت ذاته يعلن ذلك بالجريدة الرسمية (البند ٩٠ من التعليمات)

٣٤ - المستندات التي يقدمها ذوو الشأن لأثبات حقوقهم في اثناء العمل تعاد اليهم في الحال (البند ٢٦ من التعليمات)

٣٥ - أساس المساحة التفريدية هو الكشف الذى يستخرج من دفاتر المكلفة الأصلية على المطبوع المعروف باستمارة نمرة ٢٢ الدال على مفردات أصحاب الاطيان ومقدار مالكل منهم وذلك بعد تصحيحه لغاية وقت الشروع فى العمل (البند ٩٠ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٤٣ و ١٦٤ من التعليقات)

٣٦ - يرسم على الخارطة باعتناء تام كل ما يوجد بالارض من المشاهد الثابتة كالأبنية والترع والمصارف وخطوط السكك الحديد والقناطر والكبارى والواهورات والسواقي والطرق العمومية والمقابر والجبال والتلال وما شابه ذلك - وترسم أيضا على الخارطة الروبيرات التى هى نسبة ارتفاع الارض عن مسطح البحر المتوسط (البند ١١١ والبند ١١٣ من التعليقات)

٣٧ - بعد اتمام المساحة التفريدية - واحصاء ما وجد تحت يد كل شخص يعلن كل من أصحاب الشأن بالنتيجة على مطبوع يعرف باستمارة نمرة ٥٣ ولاصحاب الشأن أن يعرضوا لمفتش المساحة فى أثناء الثلاثين يوما التالية للاعلان وهذه المعارضات يفحصها مجانا مفتشو المساحة ويصححون ما يلزم تصحيحه وبعد ذلك يحرر دفتر المساحة بحسب الصحة ويرسل لادارة عموم المساحة وهى بعد ختمه واعتماده ترسله لادارة الاموال المقررة بالمالية مع

(١) خمس نسخ من الخارطة مطبوعة وملصقة على قماش

(٢) كشف مفردات التكليف الاصلى

(٣) كشف الاطيان التى فصلت من زمام البلد أو ضمت عليها بالمساحة الجديدة

(٤) الفهرست

(٥) محضر تقسيم جىضان البلد (البند ١٣٧ من التعليقات)

وفى الوقت ذاته ترسل ادارة المساحة الى مراقبة أملاك الميرى بالمالية جدولاً عن الاطيان التى درجت باسم الحكومة مرققا بنسخة من الخارطة (البند ١٣٩ من التعليقات)

القسم الثالث

اختصاصات مراقبة الأموال المقررة في أعمال

مساحة فك الزمام العمومية

٣٨ - عندما يرد لهذه المراقبة دفتر مساحة فك الزمام ونسخ الخارطة مع بقية الاوراق المرفقة بهما . تحفظ احدى نسخ الخارطة بالمخزن . وترسل الدفتر وبقية نسخ الخارطة والاوراق التابعة لها الى المديرية بأمر من سعادة ناظر المالية يتضمن

(١) اعتماد المساحة

(٢) اعتماد رفع ماينتج من العجز بالمساحة العمومية - واطافة ما يظهر من الزيادة أيضا

(٣) تحرير دفتر المكلفة الجديدة

٣٩ - ارسال العدد الكافي للديرية من الكشف استمارة نمرة ١٠٣ التي تعمل تسوية المساحة العمومية على مقتضاها

القسم الرابع

اختصاصات المديرية في تسوية مساحة فك الزمام

٤٠ - تسوية مساحة فك الزمام العمومي بكامل أجزائها مخصصة بالقسم الرابع من أقسام قلم إيرادات المديرية وهي تنقسم الى الاقسام الآتية

(١) استيفاء المكلفة القديمة باضافة مايلزم اضافته وتزليل مايلزم تزليله من كل ماوردت عنه صور عقود شرعية أو عقود مسجلة أو أحكام قانونية من بيع أو هبة أو رهن غاروقة أو مبادلة أو نزاع ملكية - أو وردت عنه قرارات ادارية مثل الاطيان الثالثة - حتى بذلك تصير المكلفة القديمة وافيسة لغاية التاريخ

الذى فيه يشرع فى تسوية المساحة العمومية وتصير أيضا مطابقة لما فى جريدة الاموال المقررة بالمديرية نمرة ١ - وما فى جريدة حساب الممولين التى بيد الصراف - وما فى سجل حصر الاطيان الثالثة استمارة نمرة ٣

(ب) استخراج كشف من دفتر فك الزمام عن أسماء الاشخاص واضعى اليد الذين لم يكن يوجد شئ واردا بأسمائهم فى المكلفة القديمة . ولتحقق من معرفة أسباب وضع أيديهم على مدرج من الاطيان بأسمائهم ان لم يكن ذلك واضحاً بدفترك الزمام ومعرفة أسماء الاشخاص الذين كانت تلك الاطيان بعينها واردة على أسمائهم بالمكلفة القديمة ونقلها بالمكلفة المذكورة من أسمائهم لاسماء واضعى اليد المندرجين بدفترك الزمام لجعلهما مطابقين لبعضهما البعض

(ت) استخراج كشفين من دفتر فك الزمام . أحدهما عن الاطيان التى نقلت من زمام البلد الاصلية على زمام بلاد أخرى . والثانى عن الاطيان التى نقلت على زمام البلد من زمام بلاد أخرى كل منها يتضمن أسماء الاشخاص والحيضان والضرائب . ذلك لاضافة المنقول على البلد وخضم المنقول منها بالمكلفة القديمة ويتبع ذلك تحرير كشف من ثلاث نسخ عما عساه أن يكون تسدد من أموال الاطيان المنقولة فى حساب بلادها الاصلية . فيصدر على احدى هذه النسخ قرار الاضافة وانحصم فى حساب كل من البلدين بجريدة الاموال المقررة بالمديرية وعلى النسخة الثانية اذن لصراف البلد المنقول منها . وعلى الثالثة اذن لصراف البلد المنقول اليها لأجراء الاضافة وانحصم عندهما بحسابات المولين وان كانت الاطيان المنقولة تابعة لمديرية أخرى فيرسل لها نسخة من ذلك الكشف

(ث) استخراج كشف بمقادير الاطيان التى كانت درجت فى مساحة فك الزمام على أسماء أشخاص ولكنهم بعد المساحة قد تصرفوا فيها بالبيع أو غيره بمقتضى عتود سجلات قبل ورود دفتر فك الزمام للمديرية ولذلك كانت نقلت فى المكلفة القديمة على أسماء واضعى اليد الجدد - والتحرى لمعرفة الحيضان والقطع ونجرها التى حصل

فيها التغيير : ومقدار ما في هذا الكشف لكل اسم يضاف على ما في دفتر المكلفة القديمة للاسم ان كان سبق خصمه . ويخصم ان كان سبق اضافته وذلك لتصفية مقادير الاطيان التي كانت باقية في حساب كل من واضع اليد لغاية وقت المساحة ومقارنتها على مقدار ما عملت عليه المساحة فعلا واستنتاج الزيادة أو العجز . ومراعاة اثبات هذه التغييرات بالمكلفة الجديدة على أثر تحريرها

(ج) استخراج كشف من السجل استمارة نمرة ٣ (الخاص بمحصر الاطيان الثالثة) ببيان مفردات ما احتوى عليه هذا السجل والضرية الموقفة المربوطة على كل جزء منه . والتحرى لمعرفة الخيضان والقطع وغيرها التي أصبح كل جزء تابعا لها في فك الزمام . وأسماء الأشخاص الذين درجت بأسمائهم لاثبات ذلك بالمكلفة الجديدة وسجل استمارة نمرة ٣ الجديد

(ح) استخراج كشف من الخارطة يكون أساسا لحصر مقدار أطيان الجزائر التابعة لزمام البلد اللازم اجراء المساحة السنوية عليها بمقتضى دكر يتو ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠ . وذلك بطريقة التقاط أسماء الخيضان والقطع ونمراها الواقعة في وسط النيل أو على جانبيه واعتبار جسر الطراد حدا فاصلا بين أطيان العلو وأطيان الجزائر . والتقاط مقادير الاطيان المذكورة وأسماء أربابها من دفتك الزمام ويضاف الى أطيان كل شخص مقدار ماله من المفقود بأكل البحر المقيد بالكشوف استمارة نمرة ٧٨ لغاية السنة السابقة وبمجموع المقدارين يكون هو أصل زمام أطيان الجزائر في البلد وهو اللازم اعتباره أساسا للمساحة السنوية مالم يثبت أن شيئا منها يجب استبعاده من أطيان الجزائر واعتباره من أطيان العلو كما سيأتى توضيح ذلك في موضعه من هذا الكتاب

٤١ - متى تهيأت كل هذه المقدمات يشرع في عمل التسوية على الاستمارة نمرة ١٠٣ التي هي عبارة عن تكوين حساب أطيان كل شخص وضرائبها وما زاد عليها وما نقص منها وما يجب ان يدرج باسمه في المكلفة الجديدة

٤٣ - الأشخاص الذين يظهر عجز في أطيانهم وتكون كل أطيانهم في منطقة الجزائر المشار إليها بالفقرة ح من المادة السابقة فهذا العجز يعتبر في نوع أكل البحر اللازم تسجيله والتعويض عنه من طرح البحر الذي يحدث بعد ذلك بالطريقة المقررة بالأئحة السعيدية

٤٣ - الأشخاص الذين يظهر عجز في أطيانهم وتكون أطيانهم كلها في منطقة العلو أو بعضها في العلو والبعض الآخر في منطقة الجزائر فهذا العجز يعتبر من العجز الطبيعي اللازم رفع المال عنه من أول السنة التي بدئ فيها بمساحة فك زمام البلد

٤٤ - زيادة المساحة التي تظهر في وضع يد أشخاص أطيانهم كلها في الجزائر يجب اعتبار هذه الزيادة من طرح البحر اللازم توزيعه توزيعا نسبيا على أصحاب الحق في التعويض عن أكل البحر

٤٥ - زيادة المساحة التي تظهر في وضع يد أشخاص أطيانهم كلها في منطقة العلو أو بعضها في العلو وبعضها في الجزائر . يجب اعتبار هذه الزيادة طبيعية وتضاف على أصحابها بالضريبة من ابتداء السنة التي بدئ فيها بفك زمام البلد بشرط أن لا تزيد المدة عن ثلاث سنوات غير سنة الإضافة . هذا مع لزوم مراعاة أحكام المادة التالية

٤٦ - ان كانت الزيادة متجاوزة نسبة خمسة في المائة من أصل مقدار الاطيان المقيدة بالمكلفة القديمة فقبل اضافة الزيادة يجب استئقات أنظار المالية الى ذلك وتوضيح ما تثل عليه المساحة الجليدة من وجود أو عدم وجود شئ من اطيان الحكومة ملاصقا للاطيان التي ظهرت فيها وان كان موجودا شئ منها فهل وجدت في المساحة زائدة أو ناقصة عما كانت من قبل

٤٧ - يراعى في مقادير الاطيان عدم ادخال شئ في الحساب من كسور الفدان مما يوجد أقل من سهمين وذلك بأن السهمين وما زاد عنهما مما لم يبلغ أربعة يعتبر بمقدار أربعة سهام والسته سهام وما زاد عنها الى ثمانية وهكذا

٤٨ - يجوز لأصحاب الاطيان العجز المشار اليها بالمادة الرابعة من هذا الفصل أن يطلبوا^(١) التعويض لهم عن ذلك العجز كله أو بعضه من الاطيان تعلق الحكومة المجاورة لأطيانهم - وذلك عملا بالتعليمات الصادرة من المالية في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩ المتضمنة ترجحتها حرفيا ما يأتي

أولا - اذا ظهرت عند المساحة زيادة في ملك أحد الممولين عن المقدار الوارد في المكلفة فتضاف هذه الزيادة^(٢) الى الملك المذكور وتحصل عليها ضريبة اعتبارا من ابتداء السنة التي جرت فيها المساحة

ثانيا - اذا اتضح أن أحد الممولين الذي وجدت في أرضه الزيادة عن المقدار المكلف عليه قد تملى على شئ من أطيان الحكومة المجاورة له - فيعطى له الخيار في مشتري المقدار المتعدى عليه من أملاك الحكومة وواضح يده عليه وذلك بمن تقدره الحكومة

ثالثا - لا يؤخذ ثمن عن الزيادة الا اذا كان مقدارها فداناً واحداً على الأقل

رابعا - اذا اتضح عند المساحة أن أطيان أحد الممولين أقل من المقدار المكلف عليه فيصير تعويض العجز بدون مقابل من أطيان الحكومة المجاورة ان كان يوجد للحكومة أطيان مجاورة لها

٤٩ - لا يجوز التصريح بإعطاء شئ من أطيان الحكومة بدل عجز مساحة الا بعد الحصول على تصديق نظارة المالية على ذلك وبعد دقة النظر الى الملاحظات الأربعة الواضحة بتعليمات ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ وهي

أولا - اذا كانت أرض الحكومة المطلوب اعطاؤها بدل العجز هي من الأبور فيلزم مراعاة أحكام الاتفاق المبرم بين نظارة المالية ونظارة الاشغال بشأن بيع الاراضي البور

(١) ان طلب التعويض من أطيان الحكومة من العجز الذي يظهر بمساحة فلك الزمام العمومي في الاطيان المجاورة لها كان من الامور الجائرة فقط فيما يخص بنتائج فلك الزمام الذي تم اجراؤه بعقبة موميبة لغاية سنة ١٩٠٧ أما فيما يجري بعد فلك من أعمال فلك الزمام ببعض المديرات التي تقر إعادة فلك زمامها فله لم تصدر أوامر بالموافقة على اعطاء شئ من التعويض عما يظهر من العجز في فلك الزمام الجديد

(٢) قسم قضايا المالية قراره لا يلائم اعطاء حجم ضريبة جهته الزيادة

ثانيا - اذا كانت الاراضى مؤجرة فيلزم مراعاة ما اذا كان يحتمل تطلب المستأجر أن تعطى اليه الاولوية فيها - فوجود بناء منزل مثلا أو أشجار للمستأجر على الارض يخوله الحق بأن يراعى بصفة خصوصية وكذلك ما يكون أجراه من التحسينات في حالة الارض أو ثبوت كونه وضع يده زمنا طويلا

ثالثا - يجب مراعاة نفس هذه الاعتبارات متى كانت الارض موضوعا عليها يد الغير بلا سوء نية حتى ولو لم يكن سبق عقد إيجار عنها

رابعا - وتوجد نقطة ذات أهمية يجب أن لا تخرج عن الفكر وهى أنه لا يصح فى أى حال من الاحوال اعطاء جزء من قطعة أرض اذا كان انفصال هذا الجزء عن بقية القطعة يترتب عليه الاضرار بالجزء الباقي أو تنقيص قيمته أو تقليل الرغبة فى استئجاره أو شرائه

• • - اضافة الضريبة على ما يظهر من زيادة المساحة . ورفع الضريبة عما يظهر من عجز المساحة فى كل بلد يكون من ابتداء السنة التى بدئ فيها بعمل مساحة فك الزمام بالبلدة ذاتها وذلك بمراعاة القواعد الآتى ذكرها بالمادة التالية

٥١ - تقدير الضريبة اللازم اضافتها على زيادة المساحة أو رفعها عن عجز المساحة يكون كما سيأتى

أولا - ان كانت أطيان الممول قبل فك الزمام مربوطة بضريبة واحدة سواء كانت نهائية أو مؤقتة فالزيادة أو العجز توضع عليه تلك الضريبة ذاتها

ثانيا - ان كانت أطيان الممول قبل فك الزمام مربوطة بعدة ضرائب مختلفة سواء كانت تلك الضرائب كلها نهائية أو كلها مؤقتة فالضريبة الموضوعه على أكبر قسم من أطيان الممول يجب اعتبارها ايضا ضريبة الزيادة أو العجز

ثالثا - ان كانت أطيان الممول قبل فك الزمام مربوطة بعدة ضرائب مختلفة بعضها نهائية وبعضها مؤقتة فالزيادة أو العجز يعتبر من الاطيان المربوطة بالضرائب النهائية ويوضع عليها الضريبة المربوطة منها على أكبر قسم من اطيان الممول

٥٢ - الأطيان التي تعطى من أملاك الحكومة تعويزاً عن شيء من عجز المساحة حسب ما ذكر بالمادة ٤٨ يجب أن توضع عليها ضريبة الحوض التي هي من زمامه وتضاف عليها ضريبة ثلاث سنوات ماضية غير مال السنة التي تحصل فيها الاضافة وهذا يعتبر كقاعدة عمومية

٥٣ - ان حصل في فك الزمام تغيير في تكوين الخيضان وذلك بضم خيضان على بعضها أو انشاء خيضان جديدة بحيث يصبح متعزلاً معرفة الضريبة التي يصح أن توضع (من ضرائب أطيان المول الأصلية) على كل قطعة من أطيانه بحسب التقسيم الجديد الذي عمل بمعرفة ادارة عموم المساحة فمجموع الضرائب القديمة في حساب الشخص الواحد يقسم على مجموع أطيانه القديمة وحاصل القسمة يعتبر ضريبة وحيدة لكل جزء من أطيانه في أى حوض - غير أنه في هذه الحالة يجب أن يراعى أن لا تكون أحاد الضريبة أقل من خمسة مليات فان كان حاصل القسمة مثلاً ٧٦٢ أو ٧٦٣ أو ٧٦٤ ملياً وجب اعتباره ٧٦٥ أما ان كان أقل من ٧٦٢ فقد يجب اعتباره ٧٦٠

٥٤ - يكتب جدولان عن الفرق الناتج في مقدار الأطيان الناشئ من أن الأسهم التي لم تبلغ ٤ أسهم ولم تنقص عن سهمين حسبت بمقدار ٤ أسهم اعتباراً ابداً عدم ادخال شيء في الحساب بالكلية مما ينقص عن سهمين على حسب ما ذكر بالمادة ٤٧ وعلى كل من الجدولين يصدر قرار من هيئة المديرية (المؤلفة من المدير والوكيل والباشكاتب) باضافة الزيادة ورفع العجز

٥٥ - يكتب جدولان أيضاً أحدهما عن كسر المليم اللازم اضافته لتكامل النقص الى ٥ مليم في أحاد فيات الضرائب المتوسطة المنصوص عنها بالمادة ٥٣ - والثاني عن كسر المليم اللازم رفعه مما هو أقل من ٢ مليم في متوسط الضرائب أيضاً ويصدر على كل منهما قرار من استمارة نمرة ٤ مكررة للأضافة ونمرة ٤ للرفع

٥٦ - يكتب جدول خاص عن مقادير وأموال الأطباء التي تظهر زيادة بالمساحة - وبعد مراجعته والتثبت من صحته يصدر عليه قرار الاضافة من استمارة نمرة ٤ مكررة وبمقتضاه يضاف ذلك بحسابات المديرية وبحسابات الصيارف وأوراد المولدين

٥٧ - يكتب جدول خاص عن مقادير وأموال الأطباء التي تظهر عجزا بالمساحة - وبعد مراجعته والتثبت من صحته يصدر عليه قرار الرفع من استمارة نمرة ٤ وبمقتضاه يخصم ذلك بحسابات المديرية وبحسابات الصيارف وأوراد المولدين

٥٨ - بمعرفة صراف كل بلد تعمل تسوية حساب كل اسم على الكشف استمارة ١٠٣ عن أصل ما كان مقيدا عليه قبل فك الزمام وما وجد زائدا أو ناقصا بالمساحة وقيمة ضرائبه بحسب التفاصيل التي ذكرت والصافي في كل حوض وضرائبه - وهذه التسوية تراجع بمعرفة أحد الكتبة ويوشر عليها بما يدل على المراجعة والصحة - وكشوف كل بلد تضم بعضها الى بعض بصفة مجلد يرجع اليه عند اقتضاء العلم بأساس ما يدرج في حساب كل اسم بالمكلفة الجديدة

٥٩ - الكشف استمارة نمرة ١٠٣ هي بصفة مسودة للكلفة ولذلك يجوز اجراء ما يلزم من التصحيح فيها بحسب نتيجة ما يظهر من المراجعة غير أن ذلك التصحيح يجب أن يعمل بالخبر الأحمر بحيث تبقى مع ذلك الكتابة الأصلية ظاهرة مقروءة

القسم الخامس

انشاء دفاتر المكلفات واجراءات نقل التكليف

- ٦٠ - انشاء دفاتر المكلفات وما يتعلق بها من الأعمال كل ذلك من اختصاص القسم الرابع من أقسام قلم الإيرادات بكل مديرية
- ٦١ - دفتر المكلفة يعرف باستمارة نمرة ١٤ وهو مخصص لضبط حساب أطيان كل من الممولين على حديثه - ويتبعه دفتر آخر يعرف باستمارة نمرة ١٤ مكررة مخصص لضبط مجموع حساب كل من الحياض التابعة لزمام البلد ويعرف هذا الدفتر باسم - اجمالي المكلفة
- ٦٢ - يجب أن يخصص لكل بلد دفتر مكلفة قائم بذاته وكذلك دفتر الاجمال فلا يشترك بلدان في دفتر واحد
- ٦٣ - انشاء دفتر المكلفة للمرة الاولى يجب أن يكون على اتمام مساحة فك الزمام العمومي - في كل بلد - فبعد التصديق من نظارة المالية على دفتر المساحة - تنشأ المكلفة من واقع البيانات التفصيلية الواضحة في جداول تسوية مساحة فك الزمام المعروفة باستمارة نمرة ١٠٣
- ٦٤ - يفضل تكليف صراف كل بلد بتحرير المكلفة الخاصة بالبلد أو البلاد صرافيته وذلك لخبرته الكاملة بمحائق أسماء الأشخاص والحيطان وفيات الضرائب وغير ذلك مما به يسهل ضبط تحرير المكلفة - غير أن تكليفه بذلك يكون في أوقات فراغه من التحصيل - ويحدد لذلك ميعاد بمعرفة بأشكاتب المديرية يؤثر به رئيس قلم الإيرادات في ذيل أول صفحة من صفحات المكلفة - وعند تقديمها ومراجعتها يؤثر رئيس القسم الرابع بجانب التأشير الأول بما يدل على تاريخ تقديمها وإن كان حصل تأخير فيبين عدد أيام التأخير - وعدد ماعساه أن يوجد بها من الأغلاط ونسبتها لعدد الممولين

٦٥ - كقاعدة عمومية يتحدد دفتر المكلفة مرة واحدة في كل خمس سنوات
٦٦ - دفاتر المكلفات واجباتها هي من أنواع الدفاتر الواجب حفظها الى
ملا نهاية

٦٧ - يبدأ بالكتابة في دفتر المكلفة من اليسار الى اليمين - ويخصص به
صحيفة قائمة بذاتها لحساب كل من واضعى اليد - وعند امتلاء الصحيفة تلحق
بصحيفة أخرى - وعند امتلاء الدفتر يلحق بدفتر آخر وهكذا الى نهاية الخمس
السنوات المقررة

٦٨ - واضعو اليد الذين تبتدئ أسماؤهم بحرف الألف تدرج حساباتهم
بالمكلفة أولا ويتلوهم الذين تبتدئ أسماؤهم بحرف الباء فالتاء فالتاء الخ الخ أما
اللقاب والنعوت التي تسبق بعض الأسماء كالامير والخوارجا والسبب والحاج
وورثة الخ الخ ... فهذه كلها مع اثباتها بالمكلفة قد لا يلزم في ترتيب الحروف الا
اعتبار حروف الأسماء الأصلية المجردة - ويجب دقة الالتفات لضبط كتابة أسماء
الأشخاص وألقابهم وأسماء الحيضان لجمعها كلها مطابقة لمسموعها في النطق المتعارف
عند العموم لكي بذلك يمتنع وقوع الخطأ الذي ينشأ أحيانا من تشابه الاسماء

٦٩ - الأطيان الموقوفة وقفا خيرا كان أو أهليا يجب التأشير أمامها في خاتمة
المحفوظات لتوضيح نوع الوقف - وتاريخ حصوله ان أمكن - وجهات
الانتفاع - ويشمل مجموع للأطيان الموقوفة بجهات المديرية كافة - والمربوط
عليه ضرائب منها - والمعفى من الضرائب - ويقيد ذلك في دفتر صغير بالقسم الرابع
يضاف اليه أو يخص منه كل ما يزيد وكل ما ينقص من هذه الأطيان

٧٠ - تعرض المقابلة - والقسط المقرر تسديده سنويا من ذلك بالخصم
من الضرائب السنوية - كل ذلك يجب اثباته بحساب كل ممول بالمانات المخصصة
له في صحيفة حسابه بالمكلفة - وفي آخر دفتر المكلفة بعد الحسابات الاجمالية
الآتى الكلام عليها بالمادة التالية يدرج حساب عمومي لمجموع المقابلة في صحيفة
قائمة بذاتها الى أن يقرض حساب المقابلة بالكلية في سنة ١٩٣١

٧١ - يفرد حساب خاص في صحيفة قائمة بذاتها لكل من الانواع الآتية وذلك بعد حساب آخر ممول

أولاً - لأحصاء أطيان الميرى الحرة حوضاً حوضاً

ثانياً - لأحصاء الأراضى المشغولة بالمنافع العمومية حوضاً حوضاً - وتخصص خانة في هذه الصحيفة لأحصاء المنافع الخاصة بالأهالى كالساقى والطرق وغيرها المقرر عليها حقوق ارتفاق لأصحاب الاطيان على بعضهم البعض
ثالثاً - لأحصاء أراضى المنافع سكن الاهالى - وهى الارض القائم عليها محيط سكن البلد العمومى - ماعدا العزب

رابعا - الاطيان المفقودة باكل البحر من أطيان العلوى ماعدا المفقود من أطيان الجزائر الجارى احصاؤه بالكشوف استمارة نمرة ٧٨

خامساً - الأراضى المخصصة للجرون وهى المعروفة بمقنن الجرن حوضاً حوضاً
سادساً - الأراضى المستعملة لمنافع بعض الشركات فى خطوط السكك الحديدى الضيقة مثل شركة الدلتا وغيرها

٧٢ - عند اتمام تحرير دفتر المكلفة يكتب لها فهرست منتظم بدقتر بسيط من استمارة نمرة ٨ مقسماً على ترتيب الجروف الهجائية ويضم الى المكلفة ويصحح كل ما حصل شئ من التغييرات التى تستوجب تجديد أسماء ومحو غيرها

٧٣ - متى تم انشاء دفتر المكلفة يكتب دفتر الاجمالى استمارة نمرة ٤١ مكررة وذلك بأن تخصص صحيفة قائمة بذاتها لحساب كل حوض - أو قسم من حوض - أو فصل من حوض - وهذا الحساب منقسم فى ذات الصحيفة الى أقسام وهى :
(١) أطيان مربوطة بضرائب نهائية - مقدارها - قيمة الضريبة - مجموع المال السنوى

(٢) أطيان مربوطة بضرائب مؤقتة - مقدار المربوط منها بكل من التقيات المختلفة - مجموع المال السنوى عن كل فية

(٣) كمية الأطيان الغير مربوط عليها شئ من الضرائب - كأراضى السكن - ومقن الجرون - وأكل البحر من أطيان العلو - وما شابه ذلك

(٤) كمية المنافع العمومية

(٥) كمية أطيان الحكومة - وهذا الدفتر يستمر ملازما لدفتر المكلفة يضاف اليه ما يزيد ويخصم منه ما يتقص بمقتضى التغيرات الناشئة من تحويل أطيان من نوع لآخر أو من ضريبة الى ضريبة أخرى

٧٤ - عند تقديم المكلفة وإجمالى المكلفة ينتدب رئيس قلم الإيرادات من يعتمد عليه من كتبة القلم لمراجعتها بغاية الدقة للوثوق من صحة العمل والتأشير عليها من الكاتب المنتدب ومن رئيس القسم الرابع بما يدل على ذلك

٧٥ - تصحيح الغلط يجب إجراؤه بالحبر الأحمر ويقترن دائما بوضع امضاء العامل الذى أجراه مع امضاء رئيس القسم الرابع ويراعى أن تبقى الكتابة الأصلية المغلوطة ظاهرة مقروءة - وبناء على ذلك لا يجوز أحداث أى نحو أو إثبات لا بطريق المحس ولا القشط ولا غير ذلك - ويعتبر كل عامل مسؤولا شخصيا عن أى شئ من ذلك يوجد فى أى دفتر من الدفاتر التى بيده مالم يثبت أنه سبق تحقيق هذا الامر

٧٦ - يجب الختم بختم المديرية أو المحافظة على كل ورقة من أوراق دفاتر المكلفات والإجمالات والفهرستات فى الزاوية العليا اليمنى - ويوقع بختم المدير أو الوكيل بالاعتماد على آخر صفحة مكتوبة من صفحات المكلفة مع امضات الباشكاتب ورئيس قلم الإيرادات ورئيس قسم رابع الإيرادات

٧٧ - كل ما يحدث بعد ذلك من التغيرات فى وضع اليد بعد إنشاء المكلفة يجب أن اثباته فى المكلفة بصحيفة حساب كل من أصحاب الشأن لا يكون

اللا يمتضى اذن بالكتابة بحسب التفاصيل الآتى بيانها بالمواد التالية وذلك لا يترتب عليه اثبات أو نفي شئ من الحقوق الشرعية المكتسبة على عين العقار *

اجراءات نقل التكليف

٧٨ - فى الأحوال الآتية لا يجوز نقل التكليف الا بناء على عقود معتبرة كالآتى

- (١) البيع الاختيارى والجبرى ماعدا الميين من ذلك بالمادتين ٧٩ و ٨٠
- (٢) المبادلة
- (٣) القسمة والفرز
- (٤) الرهن - أو شطب الرهن - أو تحويل الرهن سواء كان المعروف برهن الفاروقة أو الرهن العقارى المستلزم وضع العقار فى حيازة الشخص المرتهن
- (٥) اليعم الوفاى
- (٦) الايلولة
- (٧) الايهاب
- (٨) الايصاء
- (٩) الايقاف

* أحكام مبادرة من محكمة الاستئناف المختلطة

- (١) حكم صادر فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ - ان انتقلت ملكية أرض باحدى الطرق القانونية من شخص مالك الى شخص آخر فان مجرد عدم نقل التكليف واستمرار الاراضى باسم المالك الاوّل لا يمنع مطلقاً من نقل الملكية لان نقل التكليف غير مطلوب الا لترض ادارى بالنسبة لتحصيل الاموال
- (٢) حكم صادر فى ١٠ فبراير سنة ١٨٩٨ - لا يكتفى قيد الاراضى بالمكلفة وحده فى اثبات الملكية انبأنا قانوننا
- (٣) حكم صادر فى ٧ ابريل سنة ١٩٠٤ - ان قيد الاراضى فى التكليف باسم شخص لا يعتبر وحده من عقود الملكية مستندا للكية ولكنه مجرد قرينة فقط على الملكية تسقط بشيوت مانقها - وطول وضع اليد بقرينة على الملكية مالم يثبت ان أساسه غير قانونى ولا يكتفى فى هذه القرينة لمجرد تكليف الاراضى باسم شخص غير واضح اليد

ففي الأحوال الخمسة الأولى لا يجوز نقل التكليف إلا بمقتضى عقود رسمية أو عقود عرفية مسجلة ماعدا المستثنى من النوع الأول - أما في الأحوال الأربعة الأخيرة فنقل التكليف يجب أن يبنى حتماً على عقود رسمية غير أنه فيما يختص بالبيع الوفاؤى يجب دقة الالتفات الى أن يكون العقد متضمناً صريحاً صيغة البيع (لا الرهن) - وفي هذه الحالة يؤشر بالمكلفة في خانة الملاحظات عن شروط البيع - والمدة من الزمن المحددة لوفاء التي هي بمقتضى القوانين سلتان من تاريخ البيع من الاجانب للأجانب وللوطنيين أو من الوطنيين للاجانب وخمس سنوات من الوطنيين لبعضهم البعض - وإن وردت للديرية صور عقود مسجلة تدل على رد قيمة الثمن قبل تجاوز المدة من الزمن المتفق عليها للوفاء فلا يتوقف على انقضائها رد التكليف لأصله

٧٩ - وفي الاحوال الاتية يتقل التكليف بمقتضى قرار يصدر من هيئة المديرية

- (١) البيوع الاختيارية التي تقع من الحكومة للاهالى - والبيوع الجبرية التي تقع من الاهالى للحكومة سواء كان لمصلحتها الخصوصية أو للنفعة العمومية
- (٢) ما يرد لأربابه مما كان أخذ للنافع العمومية بغير أن يدفع عنه تعويض ثم استغنى الحال عنه بعد ذلك
- (٣) الاجزاء الصغيرة والمتخللة أطيان الافراد من أملاك الحكومة التي يتقرر ضمها الى أملاكهم بالشروط المقررة لذلك
- (٤) أراضي الخيران والرمال بالجزائر التي تعطى بالالتزام من الحكومة لآخرين بعقود وشروط متفق عليها بينهما
- (٥) الاراضى التي يستجد ظهورها من مجاهل الجبال والبرارى التي كانت غير محصاة بالمساحة العمومية
- (٦) الاطيان التي يتقرر اعطاؤها من طرح البحر تعويضاً عما فقد باكل البحر والاطيان التي يحددها البحر من طرح البحر المقرر اعتباره من حقوق الحكومة

(٧) أراضى البرك التى تتم فيها تمهيدات التجهيف والردم وتصبح من حقوق من قام بذلك الردم ويتقرر ربطها عليه بالضريبة

(٨) الاراضى التى ياكلها البحر سواء كان مقدارها هو كل المقيد فى المكلفة أو هو جزء منه

(٩) الاراضى التى تخصص للبناء وترتبط عليها العوائد بالمند والمبندر مما كان من الاراضى الزراعية المربوطة بالضرائب

٨٠ - وفى الاحوال الآتية ينقل التكاليف باذن من رئيس المصلحة

(١) تصحيح مايقع من الغلط فى أعمال مساحة فك الزمام العمومى وذلك بتنزيل الاطيان من حساب من قيدت باسمه خطأ وضمها لحساب صاحب الشأن بعد تصديق نظارة المالية

(٢) تنفيذ البيع الجبرى الذى يعمل بمعرفة جهات الادارة سواء كان لتحصيل ضرائب أو رسوم أو عققات زوجية أو غير ذلك

٨١ - فى الاحوال المبينة بالمادتين ٧٩ و ٨٠ لايتوقف نقل التكاليف على تسجيل شئ من العقود أو المستندات

٨٢ - ان كان التكاليف الاصلى شيعوا على عدة أشخاص مبينة أسمائهم بدفتر المكلفة فكل تصرف فى شئ من الاطيان المشتركة يشترط لتنفيذه مصادقة بقية الشركاء

٨٣ - أما ان كان التكاليف هو على مجموع ورثة أو باسم المورث الاصلى - أو كان على مجموع شركاء لم يذكر بالمكلفة غير واحد منهم فكل عقد صادر بالبيع أو غيره من التصرفات من أحد هؤلاء الورثة أو أحد هؤلاء الشركاء مفروضا كان أو شائعا يجب تنفيذه لمجرد أن يذكر به أن الشخص الصادر منه العقد وارث أو شريك بلا حاجة لأجراء تحقيقات عن صحة تلك الصفة ولا لأثبات ان المتصرف بها يملك هذا التصرف سواء كان من جهة مقدار الجزء المتصرف فيه - أو من جهة وقوع التصرف فى حصبة مفرزة معينة - ويترك الامر فى ذلك لاولى الشأن لرفع دعواهم الى جهة الاختصاص ان أرادوا

ومع ذلك ان قتم أولو الشأن انذارا بطلب إيقاف نقل التكليف وتحملوا على أنفسهم مسؤولية هذا الإيقاف جاز قبول طلبهم بعدم نقل التكليف ان تعهد صاحب الانذار بتقديم دعوى بطلب إبطال العقد في ميعاد لا يتجاوز أربعين يوما - وفي هذه الحالة يجب تبليغ المالية بالانذار في أثناء الخمسة الايام التالية لأستلامه

٨٤ - ان كان العقد صادرا من وصي أو قيم غير الأب أو الجد قد يلزم لتنفيذ ذلك العقد اثبات أن ذلك الوصي أو القيم حاصل على اجازة هذا التصرف من الجهة ذات الاختصاص - وأن حُفظ العقد لعللة عدم ثبوت ذلك - فيجوز إعادة التماس تنفيذه بواسطة تقديم طلب جديد مصحوب بشهادة رسمية من جهة الاختصاص تؤيد ذلك ويجوز أيضا تقديم تلك الشهادة في أثناء الاربعين يوما التالية لتاريخ الطلب وحينئذ يصح نقل التكليف

٨٥ - يجب إيقاف نقل التكليف وطلب رأى المالية في الاحوال الآتية وهي

(١) ان ادعى أحد بوجود دعوى مرفوعة عن تزوير العقد - أو وجود تحقيق أمام النيابة بخصوصه وقدم شهادة تدل على ذلك في ظرف أربعين يوما من تاريخ أول طلب - هذا مالم يقدم الشخص المتمسك بالعقد شهادة دالة على أن النيابة حفظت الدعوى أو صورة من الحكم النهائي الصادر بصحة العقد ففي هذه الحالة ينفذ العقد

(٢) ان حصل البيع من شخص بصفته وكيلًا عن شخص آخر وأنذر المالك المديرية بأن البائع ليس وكيلًا عنه ولا هو من جملة الورثة في العقار - أما ان قدم الشارى أو البائع عقدا رسميًا مثبتا لصحة الوكالة في هذا التصرف فينفذ العقد

(٣) ان وردت جملة عقود بتصرفات على أطيان واحدة فالذى ينفذ هو أسبقها نمرة في التسجيل وما بعدها يجب إيقافه

- (٤) ان كانت العين الحاصل فيها النصرف موقوفة - أو من أملاك الحكومة الحرة - أو من المنافع العمومية أو من الاراضى المقدمة تأمينا للحكومة
- (٥) ان كانت العين الحاصل فيها النصرف كلها مفقودة بأكل البحر
- (٦) ان كان الشخص الصادر منه العقد لا يوجد له حساب بالمكلفة بالكلية ولا هو حاصل على ملكية العقار بأى سبب من الاسباب الشرعية
- (٧) ان كان العقد يشتمل على تحويل رهن من شخص لآخر - وكان المرتهن الأصلي غير حاصل على اجازة هذا التحويل
- (٨) ان كانت العين الحاصل النصرف فيها هى من أطيان العساكر الباشبوزق التى ترجع للحكومة بانقراض الذرية مالم يثبت ان الشخص الصادر منه العقد وارث شرعى باعلام
- (٩) ان كان العقد يشتمل على شرط خاص بأن تقل التكلفة لا يتم الا عند وفاة البائع
- (١٠) ان كانت العين الحاصل النصرف فيها هى من بقية أطيان المتسحين التى لم تزل تحت يد الحكومة
- (١١) ان كان العقد يشتمل على رهن أطيان واقعة تحت رهن آخر من قبل
- (١٢) ان كان العقد يشتمل على رهن أطيان مكلفة بصفة بيع وفائى ولم تنته المدة من الزمن المقررة لذلك البيع الوفاى
- ٨٦ -** العقود المسجلة بعد وفاة الاشخاص المنسوب اليهم صدورها ان حصل الطعن فيها من ورثتهم لا يلزم ايقاف تنفيذها الا ان كانت المديرية على يقين من وجود دعوى مرفوعة بشأن العقد المطعون فيه - وفياعدا ذلك يجب تنفيذها متى وجد على صورة العقد توقيع باسم الشخص المنسوب صدور العقد منه ومتى كانت الاطيان مكلفة باسمه
- ٨٧ -** فياعدا الاحوال المنصوص عليها بالمادتين ٧٩ و ٨٠ يشترط فى كل تغيير بالمكلفة ان يكون اجرائه بمقتضى اذن على استمارة نمرة ١٢ الا فى حالة الايقاف فبعد يكون اجرائه باذن من استمارة نمرة ١٢ فقط فى حالة ما يكون

الايقاف واقعا على جزء من اطيان بلد - أما ان كان الموقوف هو كل ما يملكه الواقف فالاذن به يكون على استمارة نمرة ٤٣

٨٨ - فيما يختص بعقود رهن التأمين يجب أن يكون تبليغها للصيارف على أذونات من استمارة نمرة ٤٣

٨٩ - عقود رهن التأمين ومحاضر المحجوزات العقارية لصالح الاجانب يؤشر بها فقط في دفاتر المكلفات وفي جرائد الصيارف وأوراد الممولين

٩٠ - يخصص دفتر من الاستمارة نمرة ١٢ لاثبات التغيرات التي تحصل في دائرة صيرافية واحدة - ومعنى صيرافية واحدة هي دائرة اختصاص كل صراف سواء كانت مؤلفة من بلد واحدة أو من عدة بلاد - ويخصص دفتر من استمارة نمرة ٤٣ لبلاد كل مركز ويعطى لكل من الدفترين نمرة سلسلة

٩١ - ويخصص لكل صيرافية في كل سنة محفظة قائمة بذاتها . تشمل على محفظة قائمة بذاتها أيضا لكل من الانواع الآتية وهي (١) - الاستمارات نمرة ١٢ التي نفذت مع جدول يتضمن مفرداتها وصرقاتها بالتسلسل والتعاقب بلدا بلدا - (٢) استمارات نمرة ٤٣ بالكيفية ذاتها - (٣) العقود الموقوف تنفيذها لوجود عوائق قانونية مانعة من ذلك بالتسلسل والتعاقب مع توضيح الاسباب وان صادف وجود مستند واحد يتضمن تغيرات في بلاد تابعة لجملة صيرافيات فالمستند يحفظ في محفظة الصيرافية المختصة بأكبر قسم منه ولكنه يدرج بجدول كل من الصيرافيات الأخرى ويؤشر أمامه باسم البلد المحفوظ مع مستنداتها

٩٢ - عند ما يرسل مأمورو التحريات الشرعية بالمحاكم المختلطة الى المديريات لمخصصات من العقود الرسمية التي تعقد لديها المشتعلة على - أسماء - وألقاب - وصناعة - ومحل اقامة - وجنسية كل من المتعاقدين - وتاريخ عمل العقد - وقيمة الدين - أو ثمن العقار المحرر عنه العقد - ومقدار الاطيان في كل حوض - وأسماء الحيطان واسم البلد - وما عساه أن يوجد من الاشتراطات الخاصة - يجب أن تنظر المديرية لتنفيذه وصول اخطار آخر من المحكمة يدل على حصول تسجيله - وحينئذ يدرج مشتعلاته في قسيمة من الاستمارة الخاصة

بنوعه سواء كانت استمارة نمرة ١٢ أو نمرة ٤٣ - وترسل الملخص ذاته الى نظارة الحقانية في أثناء العشرة الايام التالية لتاريخ وصول اخطار التسجيل

٩٣ - وعند ما يرسل مأمورو التحريات الشرعية بالمحاكم المختلطة الى المديرية أيضا صور أو ملخصات العقود العرفية والاحكام الانتهاية التي سجلت في سجلاتها وهي التي يترتب عليها أى تغيير في الملكية أو في وضع اليد على الاطيان أى ماعدا عقود رهن التأمين وعقود فك الرهن الصادرة سواء كان لصالح البنك الزراعى أو بين الوطنيين وبعضهم - تأخذ المديرية في أثناء العشرة الايام التالية لتاريخ وصول صور الملخصات في اثبات مضمون كل منها على قسيمة من استمارة نمرة ١٢ أو نمرة ٤٣ ثم ترسل صور الملخصات ذاتها الى نظارة الحقانية في أثناء العشرة الايام المار ذكرها

٩٤ - يؤشركل من العمال بامضائه على المكاتبه الواردة من المحكة المختلطة أمام كل من صور العقود التي وردت على عهده - ويؤشر رئيس قسم رابع في ذيل المكاتبه عن عدد ما أعيد من العقود الواردة بها لنظارة الحقانية وتاريخ ونمرة المكاتبه التي ردت بها - أما المكاتبات الواردة من المحكة المختلطة المؤشر عليها بالكيفية التي ذكرت فانها تضم بعضها الى بعض في محفظة خصوصية بطرف رئيس القسم الرابع للرجوع اليها عند الحاجة

٩٥ - ويعتبر من المخالفات المستوجبة الجزاء تأخير إعادة الملخصات لنظارة الحقانية أكثر من العشرة الايام التالية لتاريخ ورودها

٩٦ - وعندما يرسل القضاة الشرعيون الى المديرية أيضا ملخصات العقود الشرعية التي انتهت ومجلت لديهم مما يختص بتغيير في الملكية أو في وضع اليد على شئ من الاطيان عملا بالمادة ٥٥ من لأئحة المحاكم الشرعية - تدرج تلك الملخصات على قسائم من استمارة نمرة ١٢

٩٧ - صور العقود التي تعاد لنظارة الحقانية لفرض توزيعها على المحاكم الشرعية لتسجيلها بها - هذه عندما تعيدها المحاكم بعد التسجيل يجب ارفاق كل

منها مع الاستمارة الخاصة بها - وإن كانت بعض المحاكم قد تأخرت في تسجيل واعادة شئ منها أكثر من العشرة الايام المحددة لذلك يجب تبليغ المالية بما وقع من التأخير

٩٨ - التفسيرات على اختلاف أنواعها يجب اثباتها بدفاتر المكلفات اما بنقل التكليف أو بالتأشير بالمكلفة أو زيادة أو نقص الضرائب بمقتضى القرارات الرسمية وذلك كله فيما عدا أحكام الحجر القضائي وحق الاختصاص وعقود رهن التأمين وعقود فك الرهن الصادرة في صالح البنك الزراعى أو في صالح الوطنيين مع بعضهم البعض الآتى ذكرها بالمادة ١٠٣

٩٩ - اثبات التفسيرات المقرر اثباتها بدفاتر المكلفة يكون بطريقة النقل من اسم الصادر منه العقد لاسم الصادر اليه وذلك في جميع الانواع ماعدا الايقاف فانه يؤشر به فقط في خانة الملاحظات ان كان الموقوف هو جميع التكليف أما ان كان الموقوف جزءاً من التكليف فالتغير يحصل بطريقة نقل الجزء الموقوف بحساب خاص والتأشير أمامه بتوضيح تاريخ ونمرة العقد وجهة صدوره

١٠٠ - رهون التأمين وحقوق الاختصاص والمجوزات القضائية الصادرة لصالح الأجانب عدا ما كان منها في صالح البنك الأهلى يؤشر عنها في المكلفة وإن وجد فرق في مقدار الاطيان بين ما فى المكلفة وما فى عقد الرهن فالتنفيذ يكون على قدر ما فى المكلفة ان كان يوجد أقل مما فى العقد

١٠١ - الاطيان التى لها شئ من حقوق تعويض المقابلة يجب أن تعطى حقها من التعويض عند ما ينتقل وضع اليد عليها من شخص لغيره وينقل حقها من التعويض لحساب وضع اليد الجديد بالخانة المعدة للملاحظات بدفاتر المكلفة

١٠٢ - عند تحرير مخصصات العقود وأحكام التغيرات الواردة من المحاكم على القسائم استمارة نمرة ١٢ كما وضع بالمواد السابقة يراعى دائماً لزوم اشتمال القسيمة الثابتة على تاريخ ونمرة تسجيل العقد ونوعه عرفياً كان أو رسمياً ثم تاريخ ونمرة الجواب الذى ردت به صورة العقد لنظارة الحفائية ويوقع على الاستمارات من

الكاتب الذى عمل التلخيص ورئيس قسم راجع الإيرادات ورئيس قلم الإيرادات ويختتم عليها من الباشكاتب عن رئيس المصلحة - والخاص منها بكل صراف يقيد فى حافظة من استمارة نمرة ١٢٦ بمرّة متسلسلة يوقع عليها من الكاتب ذى الشأن ومن رئيس القسم الرابع وتطبع فى دفتر كوبيا يخصص لذلك بالقسم الرابع وهذا يعنى عن قيدها بدفاتر قيد التحريات الصادرة - ثم توضع مع الاستمارات فى ظرف يعنون بعنوان الصراف وترسل الظروف الخاصة بجميع صيارف بلاد المركز الواحد مرة واحدة بحافظة واحدة فى كل يوم مبيت من كل أسبوع الى مأمور المركز ومراعاة أن يكرن ارسالها بالبوسنة الموصى عليها أن كان المركز بعيدا عن مركز المديرية - وعلى مأمور المركز تدير طريقة وصول الاستمارات الخاصة بكل صراف اليه فى اليوم التالى لوصولها للمركز سواء وافق ذلك أو لم يوافق مواعيد تبادل أنباء الاخوال بين المركز والبلد

١٠٣ - ملخصات العقود الخاصة بتوقيع الرهن وفك الرهن وحق الاختصاص وأحكام المحجز القضائى لا يعمل شئ فيها الا بعد ارتجاعها من المحاكم الشرعية وجبئذ تلخص على استمارة نمرة ٤٣ وترسل للصيارف مرة واحدة فى أول يوم من كل شهر بالكيفية الآتية

« أ » ما يختص منها بالاجانب سواء كان من الاهالى للاجانب أو من الاجانب للاجانب «عندما يختص بالبنك الزراعى» تحرر عنه استمارات نمرة ٤٣ وترفق بكل منها صورة الملخص الخاص بها وترسل للصيارف مشمولة بحافظة من استمارة نمرة ١٢٦

« ب » ما يختص بالبنك الزراعى وما يختص أيضا بمعاملات الوطنيين بعضهم مع بعض يححر عنه استمارة نمرة ٤٣ أيضا وترسل للصيارف بحوافظ مخصوصة من استمارة نمرة ١٢٦ لقيد ذلك بالدقتر المعدة لاحصاء تلك الرهون وعلى الصراف أن يعيد الحافظة للمديرية مؤشرا عليها باتمام اللازم فى ميعاد لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ وصولها اليه وإبقاء العقود بطرفه لحد آخر السنة وعند تقديمه دفاتر عملية السنة يعيدها معها للمديرية لحفظها بها

١٠٤ - يفتح مأمور المركز تلك الظروف هو أو من يقوم مقامه في غيبته إتياناً
من وصول كافة الاستثمارات والأوراق المشتمة عليها الحوافظ بغير قص وبغير
اتلاف وفي الحال يدعو كاتب المركز للتأشير على الاستثمارات بتحويلها للصراف وقيدها
بدفتر الاحوال وطلب اعادة الحافظة مؤشراً عليها من الصراف بالاستلام

١٠٥ - يقيد الصراف العقود في صحيفة قائمة بذاتها بدفتر الوارد ثم يعيد للمركز
الحوافظ التفصيلية استمارة نمرة ١٢٦ الخاصة باستمارة نمرة ١٢ مع دفتر الاحوال
في اليوم التالي بعد التأشير عليها منه في القسم المعد لذلك بها بما يدل على وصول
واستلام الاستثمارات والاوراق - وكل ما يعيده الصراف من تلك الاستثمارات
يؤشر عليه بخانة الملاحظات أمام قيده الاصل في صحيفة دفتر الوارد عنده
ويعيد الصراف للديرية بواسطة مأمور المركز في أثناء العشرة الايام الاولى
من كل شهر ما يأتي وهو

« أ » - حوافظ صور العقود الخاصة بالوطنيين والبنك الزراعي مؤشراً عليها
باستلام صور العقود وقيدها فعلاً بالسجل المخصص لذلك

« ب » الحوافظ واستمارات نمرة ٤٣ الخاصة ببقية الاجانب مؤشراً عليها من
الصراف بالتنفيذ ومن كاتب المركز بمطابقتها لما تأشير به في جريدة الصراف

١٠٦ - كتاب كل مركز مسؤولون عن ملاحظة الحوافظ التي لم يعدها
بعض الصيارف للمركز أو التي يتأخرون في اعادةها أكثر من ثلاثة أيام ومن
واجباتهم الفات نظر مأمور المركز الذي يجب عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة
لاستعادة الحوافظ المتأخرة ولطلب مجازاة الصيارف الذين قصروا في ذلك

١٠٧ - لمجرد اعادة الحوافظ التفصيلية من طرف الصيارف يعيدها كتاب
المركز للديرية مع الحافظة الاجالية فيؤشركل من الكتبة على تلك الحوافظ عما هو
داخل في دائرة اختصاصه لأثبات تاريخ اعادةها للديرية ويوقع على ذلك بالقسم
المخصص لهذا التأشير بالحافظة

١٠٨ - الفرض من ارسال ملخصات عقود ومستندات التغييرات الى الصراف هو تكليفه باجراء مايتى وهو

أولاً - اثبات التغييرات فى (١) حساب الممول بجريدة الصراف (٢) وفى الورد السنوى الذى بيد كل من أصحاب الشأن

ثانياً - تقدير قيمة المال الذى يخص العقار الذى حصل عليه التغيير وفعلاً تم نقله من اسم المنقول منه - وضحه لاسم المنقول اليه

ثالثاً - تقدير قيمة تعويض المقابلة التى تخص الاطيان التى تم نقلها فعلاً رابعاً - تحرير الاوراد التى يلزم تجديدها لأسماء أشخاص لم تكن لهم حسابات قديمة بالمكفلة والجريدة - ويستثنى من ذلك الاطيان التى كان بائعوها قد سددوا أموال السنة قبل نقل التكليف فلا حاجة فى هذه الحالة لتحرير أوراد جديدة اكتفاء بالورد الذى يعطى طبعاً فى أول السنة

خامساً - اعادة الملخصات للمديرية لتنفيذها أيضاً بالمكفلة سادساً - ارسال الاوراد الجديدة للمديرية لمراجعتها وختمها بختم المديرية واعادتها للصراف لتسليمها لأصحابها

سابعاً - طلب تسديد المال دائماً من واضع اليد الحقيقى ١٠٩ - عند تنفيذ العقود بالتزويل من حساب الشخص المنقول منه والاضافة على حساب الشخص المنقول اليه يجب اتباع القواعد الآتية فى طريقة تقدير قيمة المال السنوى اللازم نقلها مع العقار فى يوم التنفيذ وهذه القواعد هى :

أولاً - ان كان العقار المنقول هو كل ما كان للشخص المنقول منه - فالقاعدة فى ذلك هى تكوين ما كان قد تسدد وما كان قد رفع على طرف الحكومة لغاية يوم تنفيذ العقد وخصم ذلك من مجموع المال المربوط على العقار الواقع عليه التنفيذ المدرج بأصول حسابه والباقى بعد ذلك سواء كان من مال السنة ذاتها أو مما كان متأخراً على العقار من قبل - يجب قيده بأصول حساب الشخص المنقول اليه العقار ان كان له حساب أصلى بجريدة الصراف والا فينشأ له حساب جديد وورد جديد

ثانياً - ان كان المنقول هو فقط جزء من العقار المكلف على اسم الشخص المنقول منه - فالقاعدة في هذه الحالة هي (١) ضرب مقدار الجزء المنقول من العقار في قيمة الضريبة السنوية المقررة على الحوض ان كانت الاطيان في حوض واحد - أو الجزء الكائن في كل حوض في ضريبة ذلك الحوض - أو في ضريبة ذات الاطيان ان كانت لها ضريبة مؤقتة خاصة بها - وحاصل الضرب يكون هو طبعاً مجموع المال السنوي للعقار المنقول (٢) تكوين التسديدات المدرجة في خصوم حساب الشخص المنقول منه سواء كانت تسديدات نقدية - أو مرفوعات على طرف الحكومة - وكية تلك التسديدات تقسم على كمية المال السنوي العمومي الاصل وحاصل القسمة يضرب في كمية المال السنوي المقررة على الجزء المنقول الصادر عنه العقد وحاصل الضرب يستبعد من كمية المال السنوي المقررة على الاطيان المنقولة وهي المأز ذكرها بالفقرة الاولى - والباقي بعد ذلك وهو المستحق على الاطيان المنقولة من تاريخ التنفيذ لآخر السنة . هذا يجب خصمه من صحيفة الاصول بحساب الشخص المنقول منه - و اضافته بصحيفة أصول حساب الشخص المنقول اليه

ثالثاً - لاجل احاطة علم كل ممول بالمواعيد المقرر تسديد الاموال فيها تبعاً لازمنة وجود المحصولات يوجد في كل ورد قسم خاص معنون (أقساط شهرية) وفي ذلك القسم خانة مخصوصة معنونة (تغييرات) وهي مخصصة لتفيد التغييرات الناشئة عن انتقالات وضع اليد بمقتضى العقود الواجبة التنفيذ - فترتيب العمل في ذلك هو كالاتي :

(أ) ان كان لغاية وقت تنفيذ العقد لم يحصل تسديد شئ من المال السنوي بالكلية فقيمة هذا المال تجزأ على الاشهر بحسب ترتيب الاقساط المصدق عليه من الحكومة ويخرج منها في خانة كل شهر من شهور التحصيل قيمة ما يستحق تسديده في ذلك الشهر

(ب) وان كانت الاقساط مسددة بالكامل لغاية وقت التنفيذ بلا زيادة ولا نقص فالتجانات المعدة للشهر التي تسددت أقساطها تترك خالية - ويخرج في خانة كل من الشهور الباقية قيمة ما هو مقرر تحصيله في ذلك الشهر .

(ت) وإن كان المسدد اغاية وقت التنفيذ هو أقل مما كان يلزم تسديده بحسب ترتيب الاقساط فقيمة الباقي من المستحق تسديده لغاية شهر التنفيذ تدرج في الخانة المخصصة لشهر التنفيذ وكاملة الباقي من المال السنوى يوضع منها في خانة كل شهر قيمة ما يخص ذلك الشهر من مجموع المال السنوى بحيث انها مع ما درج في خانة شهر التنفيذ تكون مساوية لقيمة صافي المال التى نقلت في أصول الورد

(ث) وإن كان المسدد لغاية وقت التنفيذ هو أكثر مما كان يلزم تسديده فالزيادة تخصم من قسط الشهر التالى لشهر التنفيذ وإن زادت فن قسط الشهر الذى يليه وهكذا

١١٠ - المدة المقررة لتنفيذ كل عقد عند الصراف فيما يخص باستمارة نمرة ١٢ هي ثمانية أيام ولذلك يجب أن يعيد الصيارف للديرية في كل يوم اثنين من كل أسبوع كافة العقود التى كانت أرسلت اليهم في يوم السبت السابق للسبت الماضى سواء كانوا أنعموا أو لم يتموا تنفيذها فعلا مصحوبة بما عساه ان يكون تجدد من الأوراد - مع توضيح الأسباب التى بنى عليها التأخير ولا يقبل للصراف عذر عن التأخير زيادة عن هذه المدة فإن تأخر عن ذلك فيجازى بقطع خمسين مليا من ماهيته عن كل خمسة أيام أو أقل من هذه المدة من أيام التأخير - ويجازى بمثل ذلك في الوقت ذاته عن كل استمارة ترد بغير توضيح أسباب تأخيرها غير انه في ما يخص بالتأخير ان زادت مدة التأخير عن خمسة أيام فيقطع من ماهية الصراف عشرة مليات فقط عن كل يوم من الايام الزائدة عن الخمسة الاول

أما صور عقود الرهن وفك الرهن وحق الاختصاص والحجز القضائى الصادرة لصالح البنك الزراعى والوطنين المصرح للصيارف بحفظها فانهم يحفظونها لديهم لغاية آخر السنة حيث يقدمونها مع دفاترهم وحينئذ يجب أن تراجع بالديرية على ذات حوافظ ارسالها الاصلية - وعلى ما حصل قبله بالسجل الخاص للتثبت من عدم سقوط شئ من القيد ويؤشر عليها بما يدل على ذلك - وأما ما يخص منها ببقية الاجانب فلا بد من اعادتها للديرية على اثر التأشير بها في جرائدهم لكي يؤشر بمقتضاها في دفاتر المكلفات - ويجب أن تشطب هذه التأشيرات من المكلفات وجرائد

الصيارف والايراد الجديدة عند ما يمضى عليها عشر سنوات أصلية وثلاثة أشهر إضافية من تاريخ التأشير بها هذا فى ما يخص بعقود رهن التأمين المعروفة بكلمة (اليوتيك) ان لم ترد عقود جديدة بتجديدها - أما عقود الرهن بوضع اليد المعبر عنه بكلمة (جاج) ورهن الغاروقة فهذه لا تشطب الا ان وردت عقود بشطبها

١١١ - عند ورود الاستمارات نمرة ١٢ ونمرة ٤٣ من طرف الصيارف صالحة للتنفيذ بالمكلفات تراجع بكل دقة ويؤشر عليها بالتنفيذ وتنفذ في ظرف الثمانية الايام التالية لورودها من طرف الصيارف - وان حصل تأخير فالكاتب المسئول يجازى بنقص الجزاء المقرر بالمادة ١١٠ .

١١٢ - وفى الوقت ذاته تراجع الايراد الجديدة التى يكون قد حررها الصيارف بأسماء ممولين جدد وتوضع على كل منها نمرة صحيفة المكلفة ويؤشر عليها الكاتب المراجع بامضائه وتختتم بختم المديرية وتعاد الى الصيارف بواسطة مأمور المركز فى اثناء الخمسة الايام التالية لورودها ويطلب تسليمها لأربابها والحصول منهم على ايصالات باستلامها

١١٣ - القرارات اللازم تنفيذها بالمكلفات يجب ان تسليمها الى كتبة قسم المكلفات يكون بايصالات على سركى خاص يوقعون عليه بامضات كاملة مقروعة مع التاريخ

١١٤ - على رئيس قلم الايرادات ورئيس القسم الرابع تقديم مذكرة لرئيس المصلحة فى اليزم الخامس من كل شهر مستخرجة من قسيمة مطبوعة عن الجزاءات المستحقة على الصيارف بأسباب تأخير تنفيذ العقود وبمقتضى الامر الذى يصدر من رئيس المصلحة يحصل تنفيذها بالقطع من الماهية فى الشهر ذاته - واعلان ذلك فى نشرة الاموال المقررة الشهرية

١١٥ - العقود التى يتقرر حفظها لوجود موانع محققة - ثم يعود أصحاب الشأن فيها ويطلبون استخراجها لنفى تلك الموانع وجعلها صالحة للتنفيذ - يحدد أربعون يوما لتقديم مستندات ازالة الموانع فان قدمت تعرض على المسدير

تفصيلات المسألة بالكتابة فان لم يجد مانعا لنقل التكليف يؤثر بإجرائه وينفذ والا فتعرض على المالية مشفوعة برأيه الخالص فيها

١١٦ - العقود التي تستخرج من الدفترخانة بناء على طالب ذوى الشأن فيها للأسباب التي ذكرت بالمادتين السالف ذكرهما يجب أن يحصل رسم قدره ٤٠٠ مليم عن استخراج أى عقد أما ان كانت محفوظة بقلم الايرادات فلا يستحق تحصيل هذا الرسم

١١٧ - عند لزوم اعلان أحد من ذوى الشأن فيما يختص بشئ من العقود الموقوفة للحصول على مستندات أو ايضاحات جديدة فالاعلانات ترسل اليهم بواسطة الصيارف وذلك بأن تدرج مع العقود فى الحافظة استمارة نمرة ١٢٦ فيسأموها لأربابها أو لمن يقوم مقامهم بايصالات تؤخذ منهم وترسل للديرية لى ترفق مع الاستمارات نمرة ١٢ - وعند عدم معرفة عنوان الشخص اللازم اعلانه فتؤشر بذلك على الاعلان ويرفق مع الاستمارة نمرة ١٢

١١٨ - فى حالة تجرد العقد من توضيح اسم الخوض أو وجود اختلاف فى أسماء البلاد أو اختلاف فى أسماء الحيفضان بين ما فى صورة العقد وما فى المكلفة المحررة بحسب نتيجة فك الزمام يكون المعول فى اثبات اسم الخوض الجديد على ما يقرره المتعاقدان وعمدة البلد أو العمدة بانفراده ان تعذر الحصول على اقرار المتعاقدين

١١٩ - المسائل البسيطة الممكن نهوها بواسطة الصيارف يؤثر لهم عنها على الاستمارة نمرة ١٢ وترسل بمحافظ مطبوعة بالكوبيا بلا قيد ولكن بالبوستة الموصى عليها ويؤشر بذلك على القسيمة الثابتة وعند اعادتها يؤثر بذلك أيضا أما المسائل المهمة المانعة من نقل التكليف فالمخبرة فيها تكون مع مأمورى المراكز

١٢٠ - ينحصر عند كل صراف دفتر سجل قائم بذاته يتجدد مرة واحدة فى كل خمس سنين لتقيد ما يصدر من أحكام المحجز القضائى وحق الاختصاص وعقود رهن التأمين وشطب الرهن الصادرة لصالح البنك الزراعى وكذلك رهون

التأمين وحق الاختصاص الصادرة لصالح الوطنيين غير أن الرهون الصادرة لصالح الوطنيين تقيّد به في قسم قائم بذاته بمعزل عن الرهون الصادرة لصالح البنك الزراعى - وطريقة القيد به هى أن يخصص به قسم قائم بذاته لكل بلد - ويخصص لأحكام المحجز القضائى بعض صفحات مخصوصة فى آخر السجل

وتراجع محتويات السجل المذكور بمعرفة كتبة المراكز مرتين فى كل سنة احدهما فى شهر مارس والثانية فى شهر سبتمبر ولذلك يطلب من الصيارف قبيل حضورهم لديوان المركز بمحضلات صرافياتهم فى كل من الشهرين المذكورين أن يستصحوا هذه السجلات وصور العقود - فراجع كتبة المركز عشرة فى المائة مما قيد بها وذلك لتحقيق (١) مطابقة ما درج بالسجل لما فى صور العقود (٢) وأنه لم يحصل تأخير فى درج شئ بالسجل مما وردت عنه عقود ويقدم الكتبة المنوطون بالمراجعة تقريرهم لأمور المركز فيبلغه للمدير لى يأمر بتوقيع ما يرى توقيعه من الجزآت عما ساء أن يوجد بالسجل من المحظورات وتعرض التقارير على المالية فى العاشر من شهرى ابريل وسبتمبر من كل سنة

١٢١ - نقل التكليف هو عمل مجانى فلا يؤخذ شئ من الرسوم على ذلك بالكلية - غير انه ان كان سبق حفظ العقد لسبب من الاسباب وكان حفظه بالدفترخانة فاستخراجه لاجل تنفيذه يجب أن يؤخذ عنه ٤٠٠ مليم فقط

١٢٢ - فى أول يناير وأول ابريل يراجع رئيس القسم الرابع وفى أول يوليو وأول اكتوبر يراجع رئيس قلم الايرادات بصفة جشنى اجمالى المكلفات عن خمسة بلاد من كل مركز بين الجرائد استمارة نمرة ١ وبين السجل استمارة نمرة ٣ وبين مجموعات تسوية الجزائر استمارة نمرة ٧٨ ويؤشر على كل من هذه الدفاتر بما يراه ويقدم كل منها تقريره لرئيس المصلحة لتقديمه للمالية قبل اليوم العاشر من الشهر - وعليهما أيضا مراجعة دفتر قيد الاطيان الموقوفة للتحقق من مطابقة ما درج به لما اشتملت عليه صور عقود الايقاف

١٢٣ - في كل شهر يراجع رئيس الإيرادات أو الباشكاتب عقود صرافيين من كل مركز للتحقق من (١) أن العقود التي وردت من المحاكم ردت لنظارة الحقانية قبل تجاوز العشرة الايام المحددة (٢) أن حواظ تسليم العقود للصيارف قد حفظت بالترتيب في محافظ الصرافيات الخاصة بها (٣) - أن صور العقود التي نفذت قد أرفقت فعلا مع الاستمارات الخاصة بها نمرة ١٢ و ٤٣ (٤) - أن عدد العقود الباقية لنهاية كل شهر التي تدرج بالكشف المقرر تقديمه للمالية هو صحيح

١٢٤ - في اليوم العاشر من كل شهر تقدم المديرية للمالية كشف حساب العقود التي وردت والتي كانت متأنة والذي نفذ والباقي - وحساب المكاتبات التي صدرت في شؤون نقل التكليف في الشهر الحاضر ومقارنتها بالشهر الماضي وأسباب ما يحتمل وجوده من الزيادة - وملحوظة مخصوصة عما اذا كان أو لم يكن جاريا توضيح أسماء أقسام أو فصول الحيضان التابعة لاطيان لزماتها بحسب التقسيم الذي حصل على بعض الحيضان بعد فك الزمام باستمارة نمرة ١٢ وفي ذات المكلفة وعلى ذات الكشف المذكور يكتب الباشكاتب ورئيس الإيرادات تقريرهما عن نتيجة المراجعة المفروضة عليهما بمقتضى المادة السابقة

١٢٥ - صور العقود التي نفذت فعلا على اختلاف أنواعها مع كل ما يتبعها من أوراق المخبرات ومستندات التنفيذ بوجه عام تحفظ بدفترخانة المديرية لمدة خمس سنوات غير سنة التنفيذ ثم ترسل مباشرة الى مخازن مصلحة خفر السواحل بسكنة برية بصفة مستغنى - أما صور العقود التي لم تنفذ لوجود عوائق لتنفيذها تحفظ بدفترخانة المديرية لمدة خمس سنوات ثم ترسل للدفترخانة المصرية لتحفظ بها عشر سنوات وبعدها تعتبر في نوع الاوراق المستغنية

ويلزم الانتباه لعدم حفظ شئ مع تلك العقود من المستندات التي يقدمها ذو الشأن أحيانا لتأييد نقل التكليف فهذه المستندات يجب ردها لأربابها والحصول منهم على ايصالات باستلامها وضمانها لصور العقود

١٢٦ - ممنوع قطعيا اعطاء صور من المكلفات بغير تقديم طالب بالكتابة وتأدية الرسوم المقررة على ذلك كما يحىء بالفصل التالى

القسم السادس تحرير الكشوف الرسمية بناء على طلب الافراد

١٢٧ - الدفاتر والاوراق العمومية هي

- (١) دفاتر المكلفات *
- (٢) دفاتر الجرائد المشتملة على حسابات الممولين
- (٣) سجلات مساحة فك الزمام العمومي المعتمدة
- (٤) الخرائط المصنق عليها
- (٥) المقاصدات المشتملة على الحسابات الختامية السنوية لكل صراف في كل بلد
- (٦) دفاتر تحقيق الاثورات من سنة ١٢٧٣ لغاية سنة ١٢٧٧
- (٧) دفاتر التاريخ (المساحة العمومية) المعتمدة
- (٨) سجلات احصاء ديون الاهالى
- (٩) سجلات قيد التقاسيط بمصلحة الرزامة الملقاة
- (١٠) سجلات المقابلة - التي كان فرض تحصيلها في عهد الخديو اسماعيل باشا بقيمة مجموع ضرائب الاطيان مست سنوات
- (١١) سجلات قيد محاضر جلسات بيع العقارات المبيعة جبريا اداريا
- (١٢) سجلات تقسيم اطيان العائلات
- (١٣) قوائم مساحات اطيان الجزائر المصنق عليها
- (١٤) محاضر بيع المحصولات التي بيعت جبريا اداريا لتحصيل الاموال
- (١٥) محاضر حجز وبيع المحصولات التي عملت عليها مجوزات امتيازية لتحصيل ايجارات مطلوبة لاربابها
- (١٦) قوائم مساحات الاطيان الثالثة
- (١٧) قوائم توزيع ما حصل توزيعه من اطيان الاشخاص الذين كانوا مدينين للحكومة
- (١٨) مكلفات المباني بالمدن والبنادر استمارة نمرة ٣٤
- (١٩) سجلات احصاء النخل استمارة نمرة ٧٩

* حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ محوطة ١٩٠١

١٢٨ - يجوز اجابة طلبات قضية المحاكم ونواب النيابة العمومية في الاطلاع على ما يقررون بصفتهم الرسمية لزوم الاطلاع عليه من هذه الدفاتر سواء كان في ذات ديوان المديرية أو أى محافظة - أو ارسال ما يطلب منها الى المحكمة بمهدة أحد الكتبه للاطلاع عليه واعادته لحل حفظه

١٢٩ - ماعدا الدفاتر والاوراق المنصوص عليها بالمادة ١٢٧ يجوز التصريح للحاكم والنيابة العمومية بالاطلاع على ما يطلب الاطلاع عليه من الأوراق بحسب التعليمات الآتية وهى :

أولاً - ان كانت القضية التى يستلزم تحقيقها الاطلاع على الاوراق هى جنائية - يجب الطلب فى الاطلاع على الاوراق بلا حاجة الى طلب تصريح المالية - ويجوز الاطلاع عليها بديوان المديرية أو المحافظة - أو ارسالها للمحكمة للاطلاع عليها واعادتها

ثانياً - ان كانت القضية مدنية - وكان الغرض من الاطلاع هو مضاهاة اختتام أو امضاآت - يجب الطلب بلا حاجة لطلب اذن المالية سواء كان للقضاة أنفسهم أو لمن يتدبونه من قبلهم فى ديوان المديرية أو المحافظة - أما ان كلف الغرض غير ذلك قد يلزم طلب التصريح من نظارة المالية

١٣٠ - كل ماعدا ذلك مما يطلب الاطلاع عليه يجب أن يطلب رأى المالية عنه سواء كان بناء على طلب الافراد أو طلبات الخبراء أو غيرهم

١٣١ - كقاعدة عمومية لايجوز التصريح باعطاء صورة من أية ورقة من الأوراق الآتى بيانها وهى

- (١) صور العقود الشرعية أو المسجلة لأن طلبها يجب أن يكون من جهة تسجيلها
- (٢) المحاضر أو الأوراق أو الرسومات التى عملت بمعرفة المصاحبة فى تحقيقات ادارية

- (٣) مسردات مكلفات الاطيان التي حررت في سنة ١٨٩٢ المعروفة
باسمارة نمرة ٩
(٤) دفاتر جرد الاملاك المبينة بالمدن والبنادر اسمارة نمرة ٣٢
(٥) احصاء اطيان وأملاك الحكومة من أى دفتر كان

١٣٣ - يجوز للديريات والمحافظات اعطاء كشوف رسمية بناء على طلب
الافراد بلا حاجة الى طلب تصريح المالية - وذلك فقط من أنواع الدفاتر التسعة
الآتية بينها وهى - مكلفات الاطيان - مكلفات المباني - دفاتر مساحة فك الزمام
العمومى - دفاتر تحقيق الاتورات - سجلات النخل - جرائد الصيارف المشتملة
على حساب الممولين - دفاتر التاريخ المعتمدة - قوائم مساحات اطيان الجزائر
المصدق عليها - سجلات قيد تقاسيط الاطيان العشورية بالرزامة

١٣٤ - ان قدمت طلبات بطريق البوستة يجب أن يرفق معها تحويل على
البوستة بقيمة ٤٣٠ مليا بصفة تأمين لاداء الرسوم المقررة على ذلك - والباشكاتب
مسؤولون شخصيا عن اثبات توريد هذه الرسوم للخزينة

١٣٥ - لا يتوقف اعطاء الكشف الرسمى لأى طالب على اثبات ان كان
أولم يكن هذا الطالب له شأن فى الطلب ولا ان كانت العقارات مكلفة أو غير
مكلفة على اسمه كلها أو بعضها - ولا ان كان أولم يكن واضعا يده عليها - ولا
حاجة الى أخذ اقرار من العمدة أو المشايخ عن أى شئ من ذلك

١٣٥ - طلبات الأفراد التي يقدمونها للحصول على كشوف رسمية يجب
تقديمها على أوراق نمرة فية ثلاثين مليا - ماعدا ديوان عموم الأوقاف والخاصة
الخديوية فعلى ورق عادة - وان قدمت طلبات على ورق عادة يجب أن يرفق
معه ورقة نمرة يؤشر عليها بأنها تابعة للطلب المحرر على الورقة العادة - ويراعى
لزوم الحصول على معرفة عنوان الطالب والجهة المقيم فيها

١٣٦ - ان قدمت طلبات بطريق البوستة يجب أن يرفق معها تحويل
على البوستة بقيمة ٢٣٠ مليا عن الزيم ان كانت الصورة مطلوبة من دفتر

موجود بالمديرية أو بقيمة ٤٣٠ مليا ان كان الدفتر من محفوظات الدفترخانة المصرية - والباشكاتب مسؤولون شخصيا عن اثبات توزيد تلك الرسوم للخرينة وعن رد الرسوم التي دفعت عن كشوف غير جائز اعطاؤها

١٣٧ - يحصل رسم استنساخ الكشوف مقدما وذلك ماعدا الكشوف المعفاة من الرسوم بمقتضى المواد ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢

أولا - رسم مقرر بقيمة ٢٠٠ ملجم على كل كشف يستخرج من أى دفتر من دفاتر مكلفات الأطيان ودفاتر مساحة فك الزمام الموجودة بالمديرية أو المحافظة - وبقيمة ٤٠٠ ملجم عن أى كشف يستخرج من بقية الدفاتر الموجودة بالمديرية أو بالدفترخانة المصرية

ثانيا - ثمن بدل ورق تمغة عن الورق الذى يكتب عليه الكشف وذلك بقيمة ٣٠ مليا عن كل صحيفتين فأقل من قطع القولسكاب وتعطى ايصالات بهذه الرسوم من قسائم نمرة ٣٣ حسابات - يؤشر عليها بالميعاد المقرر فيه تسليم الكشف للطالب كما سيجيء بالمادة ١٤٥

وتضاف متحصلات هذه الرسوم للإيرادات قطعيا - أما ان لزم فى المستقبل رد شئ منها لأربابه فيحتد بصرف على نوع المنصرف من المتحصل بغير حق بلا حاجة الى طلب تصريح من المالية عن ذلك غير أن إيصال تسديد الرسوم الاصلى والاوراق التابعة له يجب أن ترفق مع اذن الصرف

١٣٨ - يستحق الرسم على كل كشف يطلب عن حساب واحد فى بلد واحدة سواء كان هذا الحساب لشخص واحد أو لعدة شركاء - وسواء كان عن سنة واحدة أو عدة سنوات ومن دفتر واحد أو من عدة دفاتر على شرط أن تكون هذه الدفاتر من نوع واحد

١٣٩ - يعتبر كحساب واحد الحسابات التى قبل طلب الكشف عنها كانت متعددة ولكنها أصبحت كلها ملكا لطالب الكشف

١٤٠ - تعطى مجاناً بلا رسم بالكلية الكشف الآتى بيانها وهى :

أولاً - الكشف الذى تطلبها مصلحة الرى بناء على طلب بعض الافراد عن مجموع أطياهم بغير توضيح مفردات أجزائها والفرض من طلبها هو فقط الحصول من مصلحة الرى على رخص بتركيب آلات رافعة هذا على شرط أن يبينوا ذلك صريحاً فى طلباتهم ويثبت للتدبيرية صحة ذلك

ثانياً - الكشف الذى يوجد بأيدي أربابها شهادات رسمية مثبتة فقرهم كما يحىء بالمادة التالية

ثالثاً - الكشف الذى تطلب لمصلحة الدومين أو فروعها - أو لتفتيش الوادى - ترسل اليهما - وكذلك الكشف الذى تطلبها مصلحة السكة الحديد من دفاتر فك الزمام ومن المكلفات عن أطيانها أو أطيان الحكومة أو الاطيان التابعة فى خطوط السكة الحديد يحاب طلبها فى تحريرها وارسالها غير أنه يشترط أن يكون الطلب من مدير عموم السكة الحديد وتسلم لمن يتقدم المدير الموما اليه بمحررات اعتماد بأيديهم - وكذلك تجاب بلا تأخير طلبات النيابة العمومية المختلطة عن أثمان أطيان مبيعة أو مرهونة أو متبادل فيها وذلك مما يوجد مثبتاً فى ذات العقود

رابعاً - الاستعلامات التى يطلبها الافراد عن أسماء ونمر الخياض التابعة أطيانهم لزمامها لكى بواسطة ذلك يمكنهم الحصول على معرفة وشراء لوحات الخارطة المرسومة أطيانهم عليها - وذلك بطريقة أن تكتب أسماء ونمر الخياض على طلباتهم بغير توضيح شئ من مقاديرها ولا مفرداتها

١٤١ - يعنى من رسوم الكشف الرسمية كل شخص يثبت أنه لا يملك أطياناً بالكلية أو أن الذى يملكه من الاطيان هو فقط أقل من فدان سواء كان التكليف على اسمه أو على اسم غيره ويوجد بيده شهادة رسمية دالة على فقره

١٤٢ - لا تؤخذ رسوم على الاستكشافات التى تطلبها مصالح الحكومة عن أملاك ضمان الاشخاص المستخدمين بضمانات - وهذا لا يمنع من تحصيل رسوم الضمانات ذاتها - غير أنه فيما يختص بإدارة عموم الاوقاف لا يلزم أن تعطى

الاستعلامات على ذات الضمانات ولكن ان طلب استخراج كشوف رسمية من دفاتر الحكومة عن أملاك الضمان أو المدينين يجب تحصيل الرسوم المستحقة عليها ولا بأس من ارسال تلك الكشوف الى مفتشى الاوقاف عند ما يطلب ذلك والكشوف التي تطلبها أى مصلحة عن أملاك أفراد من الاشخاص المدينين للحكومة لغرض اقامة دعوى لصالح الحكومة يجب تحريرها وارسلها لذات المصلحة التي طلبتها

١٤٣ - تحرر الكشوف الرسمية على مطبوع استمارة نمرة ١٢٤ صورة طبق الاصل مع عدم اثبات شئ فيها من التأشيرات الواقعة بالمكلفة أو الجريدة عن الرهن أو حق الاختصاص أو الحجر القضائى أو غير ذلك

يختم بختم المديرية أو المحافظة على رأس كل ورقة من الامتيازات نمرة ١٢٤ فى الدائرة المختصة لذلك - ويوقع على الكشف بامضاء العمال ورؤسائهم وختم رئيس المصلحة بعد اثبات التأشير الآتى وهو (مسلم هذا بغير مسؤولية الحكومة عن شئ مما يشتمل عليه)

١٤٤ - يجب القات نظر الطالب الى أن مفردات أطيانه المتقولة فى الكشف الرسمى عن دفتر المكلفة يجب مراعاة اثباتها فى عقد البيع ان كان الغرض من طلب الكشف هو تحرير عقد بيع وذلك لئى لا تحصل صعوبة فى تنفيذ العقد عند ورود صورته

١٤٥ - المدة المقررة لتسليم الكشف هى عشرة أيام ان كان تحريره من محفوظات موجودة بالمديرية - وعشرون يوما ان كان من دفاتر موجودة بالدقرخانة المصرية - وتبتدى هذه المدة من اليوم التالى لتاريخ توريد الرسوم للخزينة

١٤٦ - عند تسليم كل كشف مما دفعته عنه الرسوم يجب أن يحاسب صاحبه على قيمة ما كان سددته تأمينا لاداء الرسوم وقيمة ما يستحق عليه فعلا فان زاد له شئ مما كان قد دفعه يصرف اليه فى الحال وتؤخذ منه مخالصة بذلك

١٤٧ - تعتبر من حقوق الحكومة وتضاف للإيرادات قيمة رسوم الكشف التي يدعى طالبوها أنهم قد استغنوا عنها - أما ان رقت الحكومة إعطاء أئى كشف لأى سبب كان فلا يترتب على هذا الرضا شئ غير رد قيمة الرسم التي كانت قد تحصلت عنه - ويرد الرسم أيضا اذا لم يأت البحث الذي عملته المصلحة بالفائدة المقصودة او ان عدل الطالب عن طلبه قبل اجراء ذلك البحث

وتحفظ في جملة المستغنى جميع الكشف التي لا يطلبها أربابها في نهاية ستة شهور من تاريخ توريد رسومها بعد اعلان اربابها في نهاية تلك المدة ومضى خمسة عشر يوما أخرى من تاريخ الاعلان بغير تجديد طلبها - وتضاف رسومها للإيرادات

١٤٨ - يخص دفتر قائم بذاته لتقيد طلبات الكشف الرسمية وذلك بطريقة أن يخصص صفحة منه لكل مركز تقيد به الطلبات بكرة متسلسلة ويخصص لكل طلب أربعة أسطر وكلما امتلأت صفحة تلحق بأخرى تابعة لها - وتشتمل كل صفحة على سبع عشرة خانة وهي (١) نمرة متسلسلة (٢) تاريخ ورود الطلب (٣) اسم الطالب (٤) بلد الطالب (٥) نوع الكشف (٦) قيمة الرسم المستحق (٧) المعطى بجانا (٨) ميعاد التسليم (٩) ملخص التحريات (١٠) الكشف التي حررت بمعرفة المديرية (١١) الكشف التي حررت بمعرفة الدفترخانة المصرية (١٢) تاريخ التسليم أو ارسال الكشف بالبوستة الموصى عليها (١٣) امضاء صاحب الشأن أو وكيله في حالة امكان الحصول على ذلك (١٤) تاريخ الرضا (١٥) - قيمة مازاد في المتحصل عن مجموع الرسوم وتاريخ صرفه (١٦) - قيمة ناقص في المتحصل عن مجموع الرسوم وتاريخ تحصيله (١٧) - ملحوظات وفي صباح كل يوم تعمل مراجعة بمعرفة رئيس القسم السادس بين ما قيد بالسجل المذكور وما قيد بالقسيمة استمارة نمرة ٣٣ في اليوم السابق والتحقق من مطابقتها على بعضهما سواء كان من جهة قيمة الرسوم أو ثمن الورق التمتعة ويؤشر رئيس القسم المذكور بذلك على آخر قسيمة - وكذلك يطلب من رئيس قلم الحسابات مراجعة ما بالسجل والقسيمة على ما في جريدة الحسابات والتأشير منه بما تظهره المراجعة

١٤٩ - يقيم للالية الكشوف الآتية لاحصاء طلبات الكشوف الرسمية والذي تم فيها وهذه الكشوف هي :

أولاً - كشف شهرى يقيم فى اليوم الخامس من كل شهر يشتمل على (١) عدد الطلبات المتأخرة لغاية الشهر الماضى (٢) الطلبات التى تقدمت فى الشهر المعمول حسابه (٣) الجملة (٤) مجموع الذى انتهى وتسلم (٥) عدد الذى انتهى وتسلم من المتأخر لغاية الشهر السابق (٦) عدد الذى انتهى وتسلم من طلبات الشهر الاخير (٧) مجموع الباقي (٨) الباقي من المحدد لتسليمه عشرة أيام (٩) الباقي من المحدد لتسليمه عشرين يوما

ثانياً - كشف نصف سنوى يقيم فى اليوم الخامس من يناير والخامس من يوليو يشتمل على .

(١) جملة المتأخر من الطلبات لغاية الستة الشهور الماضية - جملة الطلبات التى قدمت فى الستة الشهور الاخيرة - جملة النوعين - عدد الذى انتهى - عدد الباقي

(٢) بيان تفصيلات الكشوف التى انتهت (١) الذى رفض تسليمه (٢) الذى تسلم لأربابه فعلاً (٣) الباقي تحت التسليم . وفى كل من هذه الثلاثة الانواع يبين عدد الكشوف التى حررت من دفاتر موجودة بالمديرية وعدد الكشوف التى حررت بمعرفة الدفترخانة المصرية

(٣) بيان تفصيلات الكشوف التى انتهت (١) عدد المسلم مجاناً (٢) عدد المتحصل عنه رسوم - قيمة تلك الرسوم
غير أن الكشف المطلوب تقديمه فى شهر يناير يكون عن السنة الماضية بأكملها

١٥٠ - المستندات التى يقدمها أحياناً بعض أصحاب الطلبات مع طلباتهم لاثبات أحقيتهم فى طلب الحصول على صور رسمية يلزم اعدادها لأصحابها فى الحال ويؤخذ منهم ايصال باستلامها

- ١٥١ - طلبات الحصول على صور الخرائط التي تلزم للعالم الشرعية لتوقيع صيغ المبيعات عملا بذكر يتو ٣ ستمبر سنة ١٨٩٦ يجب أن يكون تقديمها الى ادارة عموم المساحة مباشرة لا الى المديرية والمحافظات
- ١٥٢ - يجب دقة الانتباه الى عدم طلب الحصول من الدفترخانة المصرية على شئ من الصور الرسمية الا بعد التحقق من أن الدفاتر المراد استنساخ الصور منها موجودة بها واعطاء كل الايضاحات المسهلة لسرعة الاستدلال
- ١٥٣ - يجب على الدفترخانة المصرية ملاحظة عدم التأخير في اجابة طلبات الجهات أكثر من أسبوعين ويجب على الجهات ملاحظة اخطار المسالية عن أى تأخير يقع من الدفترخانة أكثر من هذه المدة
-

الباب الثاني

قوانين الملكية في الاطيان

القسم الاول

الاطيان الخراجية

١٥٤ - الاطيان الخراجية بوجه عام كانت بمقتضى شريعة البلاد معتبرة أطيانا أميرية ليس لاحد من الناس حق الملكية في شئ منها^(١) (انظر نصوص اللامحة السعيدية بلحق الاوامر تحت نمرة ١ صحيفة ٦٦٩)

١٥٥ - في سنة ١٢٢٨ - سنة ١٨١٢ حصل ابطال طريقة اعطاء البلاد بالالتزام لاشخاص معينين باسم ملتزمين - وعملت المساحة العمومية على اطيان القطر وربطت اطيان كل بلد على كل من مزارعيها بحسب ما شملت عليه تلك المساحة - وتقرر حينئذ أن تعطى كشوف من تواريخ المساحة لكل شخص من المزارعين بمقدار الاطيان زراعته وفيه المال الواجب عليه اداؤها وتلك الكشوف هي التي عرفت فيما بعد باسم أوراد (ملخص من صورة ما كتب من المسالية لقومسيون التحقيق الأعلى في أول يوليو سنة ١٨٧٨)

١٥٦ - في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٥٥ - سنة ١٨٣٩ صدر أمر عال بتوزيع اطيان البلاد العيانية على النواحي المقنطرة ببقاياها قبل ختام سنة ١٥٥٤ قبطية

١٥٧ - في ١٩ محرم سنة ١٢٥٦ - سنة ١٨٤٠ صدر أمر عال^(٢) باعطاء البلاد عهد لمن يرغب من العمد أو الذوات بشرط تأدية الأموال المستحقة والتي تستحق عليها

(١) - الأمر العالي الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ أبطل هذه القاعدة - انظر صحيفة ٨٤

(٢) - العهد أبطلت بأمر عال آخر انظر صحيفة ٧٦

- ١٥٨ - في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٦٣ - سنة ١٨٤٧ صدرت أول لأئحة في شؤون المعاملات الخاصة بالاطيان - وفي ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧١ - سنة ١٨٥٥ صدر أمر عال باعتماد لأئحة ثانية تضمنت تعديل اللأئحة الاولى وكلاهما بطل مفعوله بصدر اللأئحة السعيدية في ٢٤ الحجة سنة ١٢٧٤ (انظر المادة ١٦٤)
- X ١٥٩ - في ١٩ ذوالقعدة سنة ١٢٦٧ - سنة ١٨٥١ صدر أمر عال^(١) من جهة اطيان الأبعاد ملك الحكومة بأن تطرح في المزاد العلني وأن تعطى أثراً لمن ترسو عليه في المزاد وتربط عليها الضريبة بالقيمة المقررة في المزاد أيضاً
- ١٦٠ - في ٨ شوال سنة ١٢٧٢ - سنة ١٨٥٥ صدر أمر عال^(٢) بما تضمنه أن الاطيان الجزئية ملك الحكومة المتفرقة بالحيطان من فدان وفدانين وما شابه ذلك تعطى لأرباب الاطيان الكائنة في تلك الحيطان وتلحق بوضع أيديهم في مقابلة ربط الضريبة عليها بمثل ضريبة الحوض ذاتة - وأن اطيان الأبعاد انخرس المحتاجة للتصليح تعطى لمن يرغب في اصلاحها بشرط أن تعفى من الضرائب بالكلية مدة ثلاث سنوات وتربط بنصف ضرائب حيطانها مدة ثلاث سنوات اخرى
- ١٦١ - في ٢٨ ذوالقعدة سنة ١٢٧٢ - سنة ١٨٥٦ صدر أمر عال^(٣) بأنه عند ثبوت وجود زيادة في الاطيان المكلفة على احدما عن مقدار المكلف عليه فالزيادة تعطى لمن أخبر عنها وتربط عليه بالمال أو بالعشور
- X ١٦٢ - في ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٧٣ - سنة ١٨٥٦ صدر قرار من مجلس الاحكام بمنع بيع وشراء اطيان من الاراضى المجاورة للترعة الخلو
- ١٦٣ - في ٥ ذوالقعدة سنة ١٢٧٤ - سنة ١٨٥٨ صدر أمر عال^(٤) من جهة الاطيان التي كانت معطاة من الحكومة لمشايخ البلاد بصفة مسعوج مساطب بأن تضاف تلك الاطيان على تكليف واضعي اليد عليها سواء كانوا أو لم يكونوا من المشايخ

(١) - (٢) - (٣) - (٤) - هذه الأوامر بطل مفعولها بمقتضى الأوامر واللوائح التي صدرت بعدها

١٦٤ - في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ - ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ صدر أمر عال على لأئمة الاطيان المعروفة بالأئمة السعيدية - وقد أبطل وقتل الكثير من نصوصها تبعاً لمقتضيات الظروف والاحوال فلما شكلت المحاكم المختلطة وكان من مقتضى نص المادة ٣٦ من لأئمة ترتيب هذه المحاكم لزوم نشر اللوائح المعمول بها من قبل الحكومة فيما يختص بالاطيان والترع والحسور فبناء على ذلك شكلت لجنة بأمر الخديوى يومئذ وجمعت وتفتحت تلك اللوائح فى كتاب صدر عليه أمر عال باعتماده فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ - ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ومن جملة ما احتواه خلاصة المواد المعمول بها من أحكام الأئمة السعيدية مفصلة فى خمسة عشر بنداً منها ١٢ بنداً تختص بحقوق الملكية (١) وقد لخصت فيما يلى (أنظر صورتها بصحيفة ٢٦٩ وما يليها)

بند ١ - الاطيان التى يموت واضع اليد عليها يجب أن تؤل الى ورثته الشرعيين ذكورا كانوا أو اناثا بحسب التقسيم الشرعى ويتعلق ذلك على شرط أن يكونوا قادرين على القيام بزراعتها وأداء الضرائب عنها بأنفسهم أو بواسطة الوكلاء أو الاوصياء الذين يعينهم القاضى الشرعى - أما من لم يعقب ذرية فاطيانه تؤل للحكومة . بند ٢ (٢) - أطيان العائلات المقيمة على اسم أرشد العائلة يجب أن تعمل عنها قوائم تقسيم تستعمل على تقدير حصة كل من أفراد العائلة ويوقع عليها من الجميع وتسجل وتحفظ تحت يد الارشد بنير التفات لمدة وضع يد الأرشد طويلة كانت أو قصيرة - ولا يدخل شئ فى ذلك التقسيم من الاطيان التى يكون أرشد العائلة قد احرزها من كسبه الخاص

بند ٣ - النساء لا يحرمن من التمتع بالحقوق المقررة للاطيان أسوة بالرجال

بند ٤ - وضع اليد على الاطيان مع استمرار التكليف مدة خمس سنوات يكسب الحق فى علم نزاعها من واضع اليد ولا سماع دعوى فيها وذلك فيما عدا الاطيان الموضوع اليد عليها بصفة الايجار أو رهن الفاروقة

(١) ان اراد أحكام الأئمة السعيدية هنا هو المحافظة على أصلها هذا ان لم يكن طرأ عليه شئ من التعديل بمقتضى أحكام قوانين المحاكم الاهلية التى صدرت فى ما بعد

(٢) هذا البند بطل مفعوله بمقتضى أمر عال فى ٩ يوليو سنة ١٨٨١ أنظر صحيفة نمرة (٨٤)

بند ٧ - الاطيان الموضوع اليد عليها بصفة رهن غاروقة مدة خمس عشرة سنة قبل صدور اللائحة تصير من حقوق المرتنين - أما من تاريخ صدورهما فالرهن يجب أن يكون بسندات مصادق عليها من المديرية والاطيان تقيد بالمكفلة على اسم المرتن - وإذا مات الراهن عن بيت المال فقط فالاطيان تصير من حقوق المرتن - أما ان مات المرتن عن بيت المال فقط فالراهن يجوز له أن يسترد الاطيان هو أو أقاربه ممن يكون قادرا على زراعتها وإداء ضرائبها وذلك بعد أن يدفعوا لبيت المال قيمة مبلغ الرهنية التي صارت من حقوق الحكومة ولا تعطى الاطيان لمن يقوى على زراعتها وإداء الضرائب عنها إلى أن يقوى صاحب الاطيان الاصلى على تسديد قيمة الرهنية بنفسه أو بالاشتراك مع بعض أقاربه وحينئذ ترد لهم الاطيان وإن لم يوجد من يتعهد بزراعتها وإداء الضرائب عنها فتؤول لبيت المال

بند ٩ - لاملك لاحد في الاطيان الخراجية المبرية بل الملك فيها هو الجهة بيت المال (الحكومة) والمزارع له أثر وحيد فيها وهو الانتفاع بالزراعة ويسوغ له اسقاط وإفراغ هذه المنفعة الى غيره ولكن بمقتضى حجة شرعية بحيث يشترط في هذه الحجة . أولا - القيام بتسديد الضرائب . ثانيا - الخضوع لما يصدر من الحكومة في شؤون الاطيان . ثالثا - عدم تكليف الحكومة بأداء أى تمويل عن أى شئ يؤخذ من الاطيان الخراجية للمنافع العمومية غير رفع المال

بند ١٠ - المحجج الشرعية تصدر من القضاة المأذونين بذلك - أما المحجج التي حررت قبل صدور اللائحة من نواب الشرع في البلاد فلا يقول عليها الا ان كان مضى على وضع اليد والتكليف خمس سنوات على الأقل وإن أخذت اطيان خراجية للمنافع العمومية وترتب على ذلك تجريد واضح اليد من كل اطيانه أو من بعضها ورأى المدير أن هذا التجريد من شأنه إيصال شئ من الضرر أو الضيق للعائلة فيعطى بدلها حيثما يوجد البديل في البلد ذاتها أو في غيرها من البلاد المجاورة من اطيان الإبعاديات أو من الاطيان التي تركها أربابها أو من الاطيان التي تؤل

للحكومة بمقتضى أحكام هذه اللائحة وهذا كله فيما عدا أطيان الجزائر - أما ما يؤخذ للنافع العمومية من الاطيان الغير الخراجية فهذه يجب اعطاء التعويض عنها حتما عينا أو نقدا

بند ١١ - تعتبر ملكا جائز التصرف فيه بمطلق التصرفات الشرعية وفي جماعتها الايقاف جميع الاراضى الخراجية التى يكون واضع اليد قد أنشأ عليها شيئا من البناء او حفر بها سواقي أو غرس بها أشجار وذلك قاصرا فقط على الجزء الذى أقيم عليه البناء أو الغرس لا على كل الاطيان - ولا يجوز الايقاف الا باذن المديرية ولا يترتب على اجراء ذلك تعطيل شئ من الخراج

بند ١٢ - الاطيان التى تؤخذ للنافع العمومية بعد أن يعمل عليها المقاس يرفع المال المربوط عليها وكذلك الاطيان التى يأكلها البحر يرفع المال عنها بعد اثبات مقدارها بالمقاس ولكن - يجب التعويض عن المفقود بأكل البحر من الاطيان التى يحدد بها البحر بشرط أن تكون متصلة بأطيان الناحية التى أكل البحر منها وذلك بطريقة التعويض عن كل المفقود ان كان مقدار الذى جرده البحر أكثر من ذلك أو توزيع المتخلف من طرح البحر على أصحاب أكل البحر توزيعا نسبيا وفى حالة ما يزيد مقدار طرح البحر عن أكل البحر فالزيادة تعطى بالمزاد لمن يرغب من أهالى البلد ذاتها

بند ١٣ - العساكر الذين يعودون من الخدمة الى بلادهم للاقامة فيها يعطى لكل منهم من أطيان المبرى الجائز الاعطاء منها ثلاثة أفدنة ان كان من رتبة الصف ضابط وقدانان ان كان من أفراد العساكر وذلك ماعدا العساكر الذين لهم أطيان أصلية أو لوالديهم وإخوتهم المقيمين معهم فى معيشة واحدة أطيان أيضا والعساكر أرباب الكارات فهؤلاء لا يعطون شيئا

بند ١٤ - فيما يختص بالجزائر التى يحددها البحر (١) الجزيرة التى تتخلف متصلة بزماء بلد أكل البحر شيئا من أطيانها العلوى يعطى منها بدل المفقود بأكل البحر حتى ولو كانت متصلة بزماء بلاد أخرى - وإن زاد شئ من الجزيرة بعد الذى يعطى تعويضا عن أكل البحر فالزيادة تعطى بالمزاد لمن يرغب من أهالى البلاد المتصلة

بحدودها (٢) الجزيرة التي تخلف بين بحرين غير متصلة ببلدتها تطرح في المزاد بين أهالى البلاد الواقعة في مقابلة حدودها وتلحق بزمام البلد التي يرسو مزاد الجزيرة على أهاليها أما أكل البحر الذي حصل بزمام البلاد المقابلة لها فيرفع ماله فقط (٣) الجزائر التي تخلف في بلاد لا شئ فيها من أكل البحر بالكلية تعطى بالمزاد لأهالى البلاد التي ظهرت فيما بينهم. وتضاف لزمام بلد من ينتهى مزادها عليه وفيما بعد ان أكل البحر شئاً منها يجب رفع ماله وإن زاد شئ فتضاف الزيادة لمن كانت عطيت له أطيان الجزيرة بذات القيمة التي كانت عطيت له بها

بند ١٥ - أطيان الأواشي هي أطيان خراجية في أصلها وإعطائها للزمتين كان في نظير جباية الخراج وتاديتيه لبيت المال ولذلك يجب أن تؤل للحكومة في حالة عدم وجود ذرية بالكلية لصاحب الأوسية

١٦٥ - في ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٧٦ - ١٧ سبتمبر سنة ١٨٥٩ صدر أمر* عال بالتصريح للأهالى في أن يتركوا مايشاؤن تركه من أطيانهم من أى نوع كانت وأن تصير تلك الاطيان ملكا للحكومة وهذا الأمر صدر تأييداً لما جاء بالبندين ١٤ و ١٥ من بنود اللائحة السعيدية الاصلية - ولما صدرت به الأوامر العالية في ٢٦ صفر سنة ١٢٧٢ وفي ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢ وفي ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ بالمعنى ذاته

١٦٦ - في ١٩ ربيع الثانى سنة ١٢٧٧ - ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠ صدر أمر عال بالتصريح للأورباوين بانشاء وابورات خليج القطن في الاراضى التي حازوا منفعتها من الاهالى على أن يكون انشاؤها خارجا عن بناء مساكن النواحي وأن يشترط عليهم معاملتهم في شؤونها أسوة رعايا الحكومة المحلية (أنظر صورة الأمر حرفيا في ملحق الأوامر مخيفة نمرة ٦٩٩)

١٦٧ - ** في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ - ١٤ نوفمبر سنة ١٨٦١ صدر أمر عال بأن الاطيان الخراجية التي يموت وأضع اليد عليها ولم يعقب ورثة

* - هذا الامر بطل مفعوله

** - وهذا الامر بطل مفعوله أيضا

شرعين تناع بالمزاد وترتبط عليها الضريبة بحسب مرمى المزداد - وأن يطل اعطاء
شئ من الاطيان بمواعيد

١٦٨ - في ١٢ رجب سنة ١٢٨٠ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٣ صدر
أمر عال بأن تحرير حجاج الأيلولة يكون بمعرفة المحكمة الكبرى الشرعية الكائنة
بالاقليم التابعة اليه الاطيان

١٦٩ - في ١٩ ذو القعدة سنة ١٢٨٠ - ٢٦ ابريل سنة ١٨٦٤ صدر
أمر عال بعدم سماع دعوى في الحجج الشرعية الصادرة من المحاكم الكبرى
١٧٠ - في ٢٠ محرم سنة ١٢٨١ - ٢٥ يونيو سنة ١٨٦٤ صدر منشور
من باشمعاون خديوى بعدم جواز بيع شئ من الاراضى المجاورة للجانبى جسر السكة
الحديد والجناباق والجنابيات (انظر صحيفة ١٤٣)

١٧١ - في ٣ رجب سنة ١٢٨٢ - ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥ صدر أمر*
عال على قرار من المجلس الخصوصى بأنه يتعين على كل واضع يد على أطيان
نحاجية الحصول على حجة شرعية تكون سنداً فى امتلاكه متعنتها وان يؤدى
عن ذلك رسماً بقيمة واحد فى المائة من مجموع مال الاطيان مدة عشرين سنة -
وكذلك من يتوفى يجب أن يحصل ورثته على حجة أيلولة مع تسديد الرسم ذاته
وان يتحدد سنتان للحصول على الحجج وان لا تسمع دعوى عن أطيان نحاجية ممن
لا يوجد بيده حجة شرعية بها - أما الاطيان التى يحصل فيها البيع والشراء فيؤخذ
عنها رسم بقيمة خمسة فى المائة من الثمن - ولا تحرر الحجج الا بعد التحقق من
ان طالب الحجة يملك متفعة الاطيان بغير منازع - والتصريح بتحرير الحجة يكون
من المديرية بعد مفاص الارض وتعيين حدودها بحضور واقناع الجيران وتحرير
قائمة مساحة عنها تشمل مفرداتها وحدودها وطول كل حد

١٧٢ - في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ - ١٢ ديسمبر سنة ١٨٦٥ صدر
أمر عال فيما يختص بأطيان المتسحين وغيرهم - أنظر صورته فى صحيفة ١١٩ وهو
يتلخص فيما يأتى

* - هذا الامر يطل مفعوله

أولا - تعطى للذرية أو للورثة الشرعيين الاطيان التي يتركها صاحب المنفعة فيها ويتسحب أى يهاجر من بلده - وتكلف بصفة مؤقتة على من تعطى اليه لمدة ثلاث سنوات يجوز في خلالها رد الاطيان لصاحبها والا فتقيد بالتكليف نهائيا باسم من عطيت اليه - وان لم يكن للتسحب ذرية ولا أقارب فتؤجر أطيانه بمعرفة المديرية وتدفع الضريبة من أصل الايجار والزائد يحفظ ويرد مع الاطيان لصاحبها ان حضر قبل انقضاء ثلاث سنوات والا فيصير حقا للحكومة والاطيان تعطى لمن يوجد خليا من الزراعة في البلد ذاتها وان لم يوجد أحد خاليا فتعطى لأقل الناس أطيانا وهم من كانت أطيانهم من نصف فدان الى فدانين وتعتبر أنرا له ثانيا - تعتبر من أملاك الحكومة الاطيان التي يموت واضعو اليد عليها بغير أن يعقبوا ورثة شرعيين ولا يعطى شئ منها لأحد كما كان جاريا بناء على الأوامر السابقة - ويدخل تحت هذا الحكم الاطيان التي لم يكن سبق اعطاؤها لأحد قبل صدور هذا الأمر مما قد توفي أربابه عن غير عقب

ثالثا - يستمر متمتا بحقوقه في الانتفاع من أطيانه كل من يدخل في الخدمة العسكرية وتبقى الاطيان مقيدة بالتكليف على اسمه - ولا يلزم اعتبار هروبه من الخدمة العسكرية نوعا من التسحب ولا يترتب على ذلك حرمانه من أطيانه ولكن ان عاد العسكى لبلده وكانت أطيانه حينئذ تحت يد شخص آخر ولم يطلب ردها منه ويمضى على ذلك خمس سنوات فيسقط حقه في الاسترداد - وان تسحب بعد عودته لبلده فيعامل معاملة المتسحين

١٧٣ - في ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ - ٣ يناير سنة ١٨٦٦ صدر أمر عال بالترخيص بالصوية في الاطيان الخراجية - أما ايقاف تلك الاطيان فلايجوز قبوله لانه يتعلق بأرادة سمو الخديو*

١٧٤ - في ٩ ذوالقعدة سنة ١٢٨٢ - ٢٦ مارس سنة ١٨٦٦ صدر منشور من مجلس الاحكام بأن الاطيان الخراجية التي يتركها كبير العائلة لايسقط حق القاصر من مجلس الاحكام بان الاطيان الخراجية التي يتركها كبير العائلة لايسقط حق القاصر * هذا كان معمولا به قبل صدور الأمر العالي في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ بمغ حقوق الملكية التامة في الاطيان الخراجية بوجه عام

فيها الا بعد مضي خمس سنزات على بلوغ القاصر سن الرشد وتركها منه اختياريا -
عمر الرشد مقرر عند بلوغ القاصر السنة الحادية والعشرين بمقتضى ماورد في صحيفة ٢٢
من مجموع لوائح الاطيان الصادر عليها الأمر العالى فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢

١٧٥ * - فى ١٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ - ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦
صدر أمر عال على قرار من المجلس الخصوصى بأن التعاقد على اسقاط المنفعة
فى الاطيان انخراجية أو بيع الاطيان العشورية من طرف الى طرف آخر يجب
أن يتم بطريقة ذهاب الطرفین للديرية بمسندات صحة وضع البدكجة شرعية
أو تقسيط من الزنامة ويقرران ذلك بالمديرية فان لم يوجد مانع يؤخذ اعترافهما
بمحضور القاضى والمدير أو وكيل المديرية ويسجل فى سجل يخصص لذلك ويؤشر
به على كل عقد من المدير أو وكيله - ويجوز للتعاقدین أن يرسلوا وكلاء شرعيين
عنهما لاثبات ذلك بالمديرية - ويعتبر العقد معمولاً به ولا تسمع فيه دعوى ان
توفى أحد الطرفين قبل تحرير المحجة اكْتفاء بتسجيل ذلك بالسجل المار ذكره

١٧٦ - فى أول جمادى الثانية سنة ١٢٨٣ - ١١ اكتوبر سنة ١٨٦٦
صدر منشور من المجلس الخصوصى مؤداه أن قيد الاطيان الموقوفة فى دفتر المكلفة
على اسم ناظر الوقف أو بعض أقاته أو بعض أتباعه أو بعض خدمة الوقف
مهما طال مدة قيدها بالدفتر المذكور لا يصح أن يبنى عليه اعتبار الاطيان حقاً
لغير الوقف وأنه عند انفصال الناظر من خدمة الوقف ان وجدت تحت يده أطيان
من حقوق الوقف يجب نزعها منه وردها للوقف

١٧٧ - فى ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ - ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦ صدر أمر
عال على قرار مجلس شورى النواب بفق عهد البلاد من ابتداء سنة ١٢٨٤
وتساوى الاهالى ببعضها

١٧٨ * - فى ٩ رمضان سنة ١٢٨٣ - ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ صدر أمر
عال على قرار صادر من مجلس شورى النواب بالترخيص باعطاء أطيان لاصلاحها
وربط الضريبة عليها وهذه الاطيان من أنواع مختلفة كالآلى

* - هذا الأمر بطل مفعوله من وقت تشكيل المحاكم المختلطة
** - هذا الأمر بطل مفعوله

أولا - زيادة المساحة الموجودة باطيان الجزائر

ثانيا - زيادة المساحة الموجودة بالحوضان العمومية

وهذان النوعان تقرر اعطاؤهما بتمن معادل لقيمة مايساويه الفدان من الايجار مدة ثلاث سنونات مثل ايجار أطيان الحوض المجاور - وتربط الاطيان بالمال (أى بالضريبة الخراجية)

ثالثا - الاطيان البور الصالح - تعطى بلا ثمن بشرط اصلاحها وتربط بالمال (الضريبة الخراجية) من ابتداء السنة التالية للمدة المتفق عليها للاصلاح بشرط أن لاتزيد تلك المدة عن ثلاث سنونات

رابعا - الاطيان الخرس - والمستبحر - والمستملح - تعطى بلا ثمن لأصلاحها وتربط بالضريبة من ابتداء السنة التالية لنهاية المدة المتفق عليها للاصلاح بشرط أن لاتزيد المدة عن ست سنونات - أما نوع الضريبة فانها تكون خراجية في حالة ما يكون الطين متداخلا باطيان خراجية وتكون عشورية في حالة ما يكون متداخلا باطيان عشورية ماعدا الاطيان المستملحة فانها تربط بالضريبة العشورية سواء كانت متداخلة باطيان خراجية أو عشورية ويستثنى من ذلك كله أطيان الضواحي والبنادر والمزارع فلا يعطى شئ منها

خامسا - أطيان البرارى - تعطى بلا ثمن بالكلية - وتعفى من الضريبة أيضا لمدة خمس عشرة سنة - وتوضع عليها بعد ذلك ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنونات وبعدها تربط عليها ضريبة عشورية حسبما تستحق

١٧٩* - في ٦ ذوالحجة سنة ١٢٨٣ - ١١ ابريل سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال على قرار من المجلس الخصوصى فيما يختص بالاطيان والاملاك التى يراد إيقافها أو الايصاء بها بأن الطلبات التى من هذا النوع تقدم للديريات والمحافظات التى يقيم الطالبون فى دائرة اختصاصها وبعد الحصول على اعتراف الطالب بصحة الطلب أمام المدير أو المحافظ أو وكيله والقاضى الشرعى يسجل الطلب بالسجل

* - انظر صحيفة ٧٥ فى ملحق من إيقاف الاطيان الخراجية

المعة لتقييد عقود البيع والشراء واسقاط المنفعة (راجع المادة ١٧٥) وان كانت العقارات المراد ايقافها أو الايصاء بها تابعة لمديرية أو لمحافظة أخرى فترسل صورة السجل الى المديرية أو المحافظة التابعة الاطيان اليها - أما الرجال الذين لا يتقدرون على الذهاب بأنفسهم لأثبت اقرارهم أمام المدير والقاضى وكذلك السيدات المتحجبات فالمدير أو المحافظ يتبصر فى اجراء ما يراه للحصول على اقرارهم فى أما كنهم - وأنه يلزم اجتناب قبول طلبات عن وقف الاطيان الخراجية القائم عليها شئ من المباني أو المفروشات فلا يجوز قبول طلب الوقف الا عن الغرس أو البناء دون ذات الاطيان عملا بالامر الصادر فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢

١٨٠* - فى ٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤ - أول سبتمبر سنة ١٨٦٧ صدر منشور من تفتيش عموم الاقاليم بأن وجود شئ من متاعرات الاموال على عقار مرغوب فى بيعه أو اسقاط المنفعة فيه يمنع من قبول الطلب فى ذلك - وان النخل المفروس على أرض تؤدى مالا خراجيا أو عشوريا يجب أن يدفع عنه عشور سنوى غير ضريبة الارض

١٨١ - فى ٢٥ ذوالقعدة سنة ١٢٨٥ - ٩ مارس سنة ١٨٦٩ صدر امر عال باجابة طلب من يريد الحصول على حجة شرعية بامتلاك المباني المشيدة على أرض خراجية أو عشورية

١٨٢ - فى ٢٤ ذوالحجة سنة ١٢٨٥ - ٧ ابريل سنة ١٨٦٩ صدر امر** عال على قرار من مجلس شورى النواب بان اطيان العائلات التى لم يسبق تقسيمها بحسب أحكام اللامحة السعيدية يجب أن يقيدوا بالتكليف يكون على أرشد العائلة وأنه عند انقراض الذكور ينقل التكليف على اسم أكبر البنات ويعين لها وكيل معتمد الى أن ترزق بولد ذكر وحينئذ تنقل الاطيان على اسمه وان كبير العائلة غير مرخص له بالبيع ولا بالرهن من الاطيان الا بعد الحصول على اقرار بذلك بالكتابة من جميع افراد العائلة

* - هذا المنشور غير معمول به الآن

** - هذا الامر بطل مفعوله بمقتضى امر عال فى ٩ يوليو سنة ١٨٨١ انظر صحيفة نمرة (٨٤)

١٨٣ - في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ - ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١ صدر أمر عال على لأئحة المقابلة* وبعد ذلك صدر أمر عال آخر في أول رجب سنة ١٢٨٨ - ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧١ تكيلا للأئحة المشار اليها وقد تضمن كلاهما من قواعد الملكية في الاطيان الخراجية ما يأتي وهو

بند ٦ - من حيث ان الجارى في الاطيان الخراجية والحالة هذه هو الترخيص لأربابها بالهبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية بمقتضى الاوامر واللوائح وكذا الايقاف بعد الاستئذان واستحصال أمر رسمى ثم الذى يؤخذ منها للنافع العمومية يعطى لأربابها ثمنه أو بدله بالتطبيق للاوامر - فالآن من يريد دفع المقابلة عن ست سنوات على أطيانه ويطلب استخراج حجة شرعية بمجدا أو الشرح على حجته التى تكون بيده بما يفيد حصول دفع المقابلة على أطيانه لاجل امتيازها على ماسواها من الاطيان الغير مدفوع عنها مقابلة وعدم علاوة شئ عليها بعد ذلك وثبتت الترخيصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية واعطاء ثمن أو بدل ما يؤخذ منها للنافع العمومية فتحصل اليه المساعدة على ذلك بعد معلوماته بتأدية المقابلة عن الست سنوات بالكامل أما من يطلب ايقاف أطيانه وقفا خيرا أو أهليا فيجاء لذلك أيضا بعد العرض واستحصال الامر العالى

بند ١٢ - الأطيان التى توجد زيادة بالنواحى ولم يكن مربوطا عليها مال ولا عشور لعدم المعلوماتية بها ويكون بعضها مترعاً أو يصلح للزراعة أو تمام اصلاحه يكون محتاجا لبعض عمليات فاذا كان أهالى الناحية الموجود بها ذلك ومشايخها ومزارعوها أرباب الأثرية دفعوا كامل مقابلة أطيانهم الاصلية ثم يريدون أخذ الزيادة المذكورة بكيفية ان الصالح منها للزراعة يرتبط عليهم بحسب ضريبة حوضه والمحتاج لتصليحات يطلبون أخذه بغية الاطيان العشورية الدون ويدفعون على ذلك المقابلة بقدر مربوط ست سنوات فبعد أن يدلوا على تلك الزيادة فى محلها يساعدون على اعطائها لهم وترتبط عليهم بالعشور أو المسال ولا يتحرر لهم تقاسيط بالعشورى منها وحجج بالخراجى الا بعد تسديد كامل المقابلة المستحقة عليهم كما

* - لأئحة المقابلة بطل مفعولها بأمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠

في البنود السابقة - انما البلاد التي يوجد فيها أشخاص دفعوا المقابلة وآخرون لم يدفعوا فهذه ان كان فيها زيادة تعطى بالشروط التي ذكرت ان يطلبونها من دفعوا المقابلة سواء كانت في ذات غيظانهم أو مجاورة لهم أو غيره

بند ١٧ - لا يجوز للشايخ والأهالي والمزارعين المطالبة بأخذ الزيادة التي توجد في بلادهم على وجه مذكور في البنود المذكورة في بند ١٦ الا في مدة الست سنوات المحددة لتسديد كامل المقابلة بحيث انه بعد انقضاء تلك المدة فمن يطلب أخذ شيء من ذلك لا يحجب لطلبه ولو كان دفع المقابلة عن أطيانه الأصلية

بند ١٨ - تلول وكيان النواحي المعتبرة لأخذ سياخ الزراعة ومحلات الاجران المقررة الى زمام كل ناحية بحسب لأشحة المساحة وأراضي البناء التي بكل بلد جميع ذلك لا يجوز ادخاله في تصريح الاعطاء المرخص به في البنود السابقة بل تبقى على ما هي عليه لا تنتفع أهالي النواحي بها بدون مقابل

بند ٤٦ - أطيان العائلات الجارية زراعتها وتسديد أموالها بمعرفة أكبر العائلة فعلى حسب اتفاق العائلة مع الأكبر على كيفية دفع المقابلة بحسب ما في البند الرابع يكون القيد في دفتر المحضر من كبير العائلة وبعد الدفع تكتب حجة امتيازات المقابلة عن الاطيان على الشيوخ بمقدار حصة كل منهم في صلب الحجة مع بقاء استمرار الادارة بمعرفة أكبر العائلة واجراءات قرار شورى النواب الصادر عن أطيان العائلات

بند ٤٧ - الاطيان المعطاة بالغاروقة من بعض الاهالي لبعضهم تحت أحكام البند الثامن من لأشحة الاطيان هذه من يريد دفع المقابلة عنها فيحسب ما يتفق عليه الراهن والمترهن في الدفع يصير الاجراء

بند ٤٨ - أطيان المتسحين المقرر عنها انتظار عودة المتسحب لحد ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ تسجبه حسب الامر الكريم وتكون معطاة مؤقتا لمن يوجد من أقاربه بالمال فهذه اذا رغب أقاربه المذكورون دفع المقابلة عنها فيصير القبول منهم على شرط أنه اذا حضر المتسحب في المدة الباقية لانتظاره من ميعاد

الثلاث سنوات ويدفع ما يكون دفع عليها من المقابلة فله أن يأخذها والا فتكون الاطيان وامتيازاتها من حقوق أقارب المذكورين وأما ما يكون معطى من هذه الاطيان بالايجار لعدم وجود أقارب للتسحب ويرغب المستأجر أن يدفع عليها المقابلة من سنة ١٢٨٨ لتكون في حكم الاطيان التي تحت يد الأقارب المذكورين عند دفع المقابلة منهم كما ذكر فيقبل منه ذلك مثلهم وإذا لم يحضر المتسحب المعطاة أطيانه بالايجار في المدة الباقية من ميعاد انتظاره فتكون الاطيان وامتيازاتها من حقوق المستأجر الذي يدفع المقابلة وإذا كان من ضمن ذلك أطيان مؤجرة وتكون زيادة ايجارها بعد المال توازى الى تسديدات المقابلة لحد ميعادها فحيث من المقرر بالأمر العالى أن زيادة الايجار تكون على ذمة المتسحب إذا حضر قبل مضي ميعاد انتظاره فتفضل الاطيان الماثلة لذلك في الايجار لحد نهاية الميعاد المحدد للتسحب والزيادة عن الايجار تحسب له من مبلغ المقابلة ويصير تسديدها باسمه متى حضر قبل مضي الثلاث سنوات وأراد تسديد المقابلة فإذا لم يحضر في الميعاد المذكور وأراد أحد الأهالى أن يأخذها لنفسه ويدفع عنها كامل المقابلة فتعطى له وتكتب له حجتها بعد دفع المقابلة

١٨٤ - في ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٨٩ - ٢١ يونيو سنة ١٨٧٢
صدر أمر عال وفي ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ - ٩ أبريل سنة ١٢٧٣ صدر أمر عال
أتم بجواز الاعطاء من أطيان المستبعدات الواردة التواريخ - ومن أطيان الزيادات
الغير المعلومة وذلك لمن يتعهد بدفع المقابلة

١٨٥ - في ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٩٢ - ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥
شكلت المحاكم المختلطة وقد جاء في القانون المدنى من قوانين هذه المحاكم ما يأتى :
بند ٢٢ - الأراضى الخراجية هى التى فى ملك الميرى وأسقط حق منفعتها
للناس بالشروط والاحوال المقررة فى اللوائح

بند ٢٤ - انما لا يجوز وضع اليد على الاراضى المباحة الا باذن الحكومة
على حسب الشروط المقررة فى اللوائح المتعلقة بذلك

بند ٣٥ - يجوز ان يكون حق الانتفاع بالاراضى الخراجية مؤبدا متى قرره الحكومة بمقتضى اللوائح

بند ٤٨ - من له حق الانتفاع فى ارض خراجية ولم يدفع خراجها جاز حرمانه من الانتفاع بها بشرط مراعاة حقوق الدائنين برهن

بند ٨٠ - أما الاراضى الغير مزروعة المملوكة شرعا لليرى فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون أخذها بصفة اعبادية تطبيقا للوائح المحلية - انما من زرع ارضا من الاراضى المذكورة أو بنى عليها أو غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الارض ملكا تاما لكنه يسقط حقه فيها بعدم استعماله لها مدة خمس سنوات فى ظرف الخمس عشرة سنة التالية لأول وضع يده عليها البنود من ١٠٢ لغاية ١١٤ - راجع صحيفة ١٣٩ وما يليها -

١٨٦ - وفى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ - ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ صدر أمر عال على مجموعة اللوائح والاوامر الخاصة بالاطيان جاء فى صحيفة ١٩ من هذه المجموعة ما يأتى - راجع أيضا صحيفة ١٤٣

الغير جائز التصريح بمبيعه انما هو جسر السكة الحديد والجنابيتان المجاورتان له والجسران اللذان بجانبهما المصدان للورور والمبور كما هو مرسوم ومقنن من ديوان الاشغال والسكة الحديد بما أن ذلك من الجسور والطرق العمومية التى لا يجوز فيها بيع ولا شراء وما عدا ذلك بالطبع يجرى فيه البيع والشراء بخلافه وأما ارض الخنادق عند جفافها من الماء اذا كانت تستعد للزراعة وتكون من المضاف بالمال أو بالشور يمكن للضافة عليه الانتفاع بزراعتها بحيث ان الزراعة التى تجرى بها لا تضر بجسر السكة الحديد ولا يترتب منها حرمان مرور المياه الصفى أو الشتوى الخنادق المذكورة

١٨٧ - فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بالغاء المقابلة جاء به فى نص المادة الخامسة ما يأتى - جميع أحكام القانون المذكور المتعلقة يجعل حقوق ملكية

الاطيان للذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الاجراء والعمل - ودفع جزء من المقابلة يكفي للاستحواز على حقوق الملكية التامة في الاطيان المذكورة فلا يكون لوضعي اليد على اطيان اوسية الذين يصبرون مالكين لها بموجب نص هذا البند الحق في قبض المرتب المقيد لهم على ذلك في الرزنامة مدة حياتهم

١٨٨٠ - في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال على قانون التصفية جاء به في نص المادة ٨٧ ما يأتي

لأئحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الدكر يتو الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغية بوجه قطعي بالتبؤد المبينة في المادة الخامسة من الدكر يتو المذكور ونصوص المادة الثالثة من ذلك الدكر يتو تكون ملغاة أيضا ودفعات المقابلة التي تثبت صحتها تجعل حقا في التمويص للأشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة أدناه مالكي الاطيان المختصة بها هذه الدفعات - ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيدة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم وعلى المالكين المذكورين أن يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة أو شفاهها قبل أول يناير سنة ١٨٨١ للديرين أو للمأموزين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك

١٨٩ - في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ صدرت لأئحة بيع أملاك الحكومة مصدقا عليها من مجلس النظار جاء بها في نص المادة ١٢ ما يأتي :

الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية - ومع ذلك تعطى بها حجب بتملك العين وترتبط عليها ضريبة خراجية الخ

(والمعنى في ذلك ظاهر وهو أن مايباع من اطيان الحكومة ويدخل في عداد الاطيان الخراجية لا تسرى عليه القاعدة العمومية الاساسية في اعتبار عدم جواز تملك العين في الاطيان الخراجية لأحدا)

١٩٠ - في ٩ يوليو سنة ١٨٨١ صدر أمر عال *

بند ١ - من الآن فصاعدا لا تكلف أطيان العائلات باسم أرشد العائلة بل يكون التقسيم والتكليف على كل من الورثة بحسب استحقاقه الشرعي
بند ٢ - الاطيان السابق تكليفها باسم أرشد العائلة اذا أراد أحد الورثة فرز استحقاقه فيها والتكليف باسمه يجب لذلك

١٩١ - في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر الامر العالى على القانون المدنى الذى هو فى حلة قوانين الحاكم الاهلية الجديدة جاء به فيما يختص بالملكية ما يأتى :

مادة ٦ - تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام - وتعتبر فى حكم الملك الاطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ابتعا لتصوص بالأنحة المقابلة وبالأمر العالى الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠

١٩٢ - وفى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ صدر أمر عال هذا نصه
مادة ١ - اعتبارا من تاريخ أمرنا هذا يكون لأرباب الاطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة فى أطيانهم اسوة أرباب الاطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها
مادة ٢ - تلغى جميع الاوامر والقوانين السابقة المخالفة لأحكام أمرنا هذا

١٩٣ - وفى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ صدر أمر عال هذا نصه
تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الاطيان الخراجية

* هذا الامر ألغى البند ٢ من اللائحة السعيدية (أنظر صحيفة نمرة ٦٦٩) وألغى الامر الصادر فى ٢٤ نى الحجة سنة ١٢٨٥ - ٧ أبريل سنة ١٨٦٩ (أنظر المادة ١٨٢)

القسم الثاني

الاطيان التي كانت تؤدي ضريبة عشورية

١٩٤ - في ٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٥ - سنة ١٨٢٩ صدر الامر العالي باعطاء أول انعامية من اطيان الحكومة ١٠٠ فدان بلا مال في ناحية شلقان - (الاطيان العشورية هي التي كانت عطيت أولا رزقة بلا مال الى بعض أعضاء العائلة الخديوية وبعض أكابر البلاد لأصلاحها واستثمارها ثم وضعت عليها الضريبة العشورية فيما بعد)

١٩٥ - في ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ - سنة ١٨٣٦ صدر أمر عال من جهة الاطيان التي كانت عطيت انعاما وذلك بالتصريح بأن تؤل مشعتها حين وفاة المنعم بها عليهم الى ذريتهم - وإن لم توجد ذرية فالى عتقائهم ما عدا الفلام والجارية السود وعند انقراض الذرية تؤل للحرمين الشريفين

١٩٦ - في ٥ محرم سنة ١٢٥٨ - سنة ١٨٤٢ صدر أمر عال من جهة الاطيان المعطاة رزقة بالامال بعدم تقييد اعطائها بالتقود السابق توضيحها وأن تمنح لأربابها حقوق الملكية التامة فيها حيث يجوز لهم فيها البيع والشراء والايهاب وغير ذلك

١٩٧ - في ١٧ رجب سنة ١٢٦٣ - ١٨٤٦ صدر أمر عال بأن اطيان الابعاد المصرح باعطائها على شرط اجراء أشغال أو غرس مغروسات متفق عليها يجب أن لاتعطى تقاسيط الملكية بها الا بعد اثبات اتمام الاعمال المتفق على اجرائها في الارض

١٩٨ - في ٢٠ رجب سنة ١٢٧٦ - ١٢ فبراير سنة ١٨٦٠ - وفي ١٣ و ٢٩ شوال سنة ١٢٧٦ - ٤ و ٢٠ مايو سنة ١٨٦٠ - وفي ٢٥ القعدة سنة ١٢٧٦ - ١٤ يونيو سنة ١٨٦٠ - وفي ٢٢ محرم سنة ١٢٧٧ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ - وفي ٢٩ صفر سنة ١٢٧٧ - ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٠

وفي ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ - ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٦٠ صدرت سبعة أوامر عالية باعطاء أطيان بدل ما كان يستحقه من المعاش مرفوتو الحكومة - وفي ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٧٧ - ١٠ ديسمبر سنة ١٨٦٠ صدر أمر عال على لائحة مخصوصة تقرر عن كيفية اعطاء تلك الاطيان وربط العشور عليها

١٩٩ - في ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠ - ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣ - وفي ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٨٣ - ٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦ وفي ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ - ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ صدرت ثلاثة أوامر عالية باعطاء أطيان للعربان للتوطن بها والانتفاع بزراعتها ولكن لا يكون لهم حقوق الملكية في شيء منها

٢٠٠ - في ٩ رمضان سنة ١٢٨٣ - ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ صدر أمر * عال على قرار مجلس شورى النواب الصادر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ وفي جملة ماتضمنه - أن تعطى أطيان البرارى مجاناً لمن يطلب أخذها لاصلاحها وتعفى خمس عشرة سنة من الضرائب وتوضع عليها ضريبة الدون العشورية مدة خمس سنوات وفي نهايتها تقدر عليها الضريبة التي تناسب حالتها

٢٠١ - في أول رمضان سنة ١٢٨٤ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال وفي ٩ محرم سنة ١٢٨٦ - ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ صدر قرار من المجلس الخصوصي وفي ٨ صفر سنة ١٢٨٧ - ١٠ مايو سنة ١٨٧٠ صدر أمر عال آخر باعطاء اطيان عشورية الى العساكر الاتراك المعروفين بالباشبوزق الذين انفصلوا من خدمة الحكومة ليزرعوها ويعيشوا من ايراداتها ولا يكون لهم حق في امتلاكها حيث تؤل تلك الاطيان للحكومة بعد وفاتهم واقراض ذرائعهم

٢٠٢ - في ١٣ صفر سنة ١٢٨٥ - ٥ يونيو سنة ١٨٦٨ صدر قرار من المجلس الخصوصي بالتصريح باعطاء اطيان عشورية لمن يريد من مرفوق الحكومة الذين لم تكسبهم مدة خدمتهم في الحكومة شيئاً من المعاش

٢٠٣ - في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ - ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١
صدر أمر عال على لأئحة المقابلة وفي جملتها بعض أحكام تختص بالملكية وهي

أولا - منح حقوق الملكية التامة في الاطيان العشورية التي تدفع عنها المقابلة
من الاطيان التي كان اعطاؤها فقط للتعيش منها - البند العاشر

ثانيا - منح حقوق الملكية التامة في الاطيان المستبعدات المتناخلة في الاطيان
العشورية أن دفعت عنها المقابلة - البند الحادى عشر

ثالثا - منح حقوق الملكية التامة فيما تدفع عنه المقابلة من زيادات المساحة
الموجودة بالبلاد والحقالك والابعاديات - البنود ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥

٢٠٤ - في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار ابطال اعطاء تقاسيط
جديدة بالملكية من مصلحة الرزامة

٢٠٥ - في ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار عدم الرجوع
قطليا لوضع ضريبة عشورية على شئ مما يباع من اطيان الحكومة

٢٠٦ - في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية
التامة لعساكر الباشبوزق والعربان في الاطيان السابق اعطاؤها لهم التي كانوا غير
ممنوحين حقوق التصرف فيها - أنظر صوريته بصحيفة نمرة ٧٠٠

القسم الثالث

الأوسى وفايض الالتزام

٢٠٧ - الوسية هي الاراضى التى كانت معطاة بلا ضريبة لمنفعة كل من الملتزمين الذين كانوا لحد أوائل عصر المرحوم محمد على باشا مسلطين على البلاد ومسؤولين عن تحصيل الأموال - فلما أبطل محمد على باشا الالتزامات وأعيدت الأقطان والبلاد للحكومة قد أبقي بائدى بعض الملتزمين أقطان الأوسى لينتفعوا بها فى حياتهم على أن تؤخذ للحكومة ثانية عند وفاتهم - كما انه عوضا عما كان الملتزمون ينتفعون به لو كانت استمرت البلاد فى التزامهم تقررت لهم مرتبات نقدية على الخزينة سميت باسم فايض الترام على أن تتقطع عنهم نهائيا بانقراض ذراريهم فكان لبعض الملتزمين أقطان أوسى مصحوبة بفايض الترام ولبعضهم فايض الترام فقط بغير أوسى

٢٠٨ - أمر عال فى ١٨ محرم سنة ١٢٧١ - ١١ أكتوبر سنة ١٨٥٤ بتحصيل العشر عن أقطان الأوسى اسوة بغيرها من الاقطان التى كانت معينة من الضرائب وفرض عليها العشر

٢٠٩ - أمر عال فى ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ - ٣٠ مايو سنة ١٨٥٥ لاتؤخذ للحكومة أقطان الاوسى عند وفاة أربابها بل تبقى لذراريهم ذكورا كانوا أو إناثا ولا تحل عنهم للحكومة الا بانقراض نسلهم

٢١٠ - اللائحة السعيدية الصادر عليها الامر العالى فى ٢٤ الحجة سنة ١٢٧٤ - ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ منها البند ٢٤ من اللائحة الاصلية الذى صار ترتيبه الخامس عشر فى التعديل الصادر عليه الامر العالى فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ يتضمن حيث ان أقطان الأوسى أصلها أقطان خراجية أميرية وكانت عطيت للملتزمين نظير جباية الخراج ولذلك فهمى تجرى فى المعاملة اسوة الاقطان الخراجية

فكل ما يؤول للحكومة من أطيان الأواشى بوفاة أربابها عن غير عقب يجب أن يعطى لمن يرغب من أهالى البلد بالسند اللازم من بيت المال كنص البند الثالث من اللائحة ذاتها - أما الأواشى التى أصبحت يابدى آخريين سواء كان لسبب انحلالها لجهة الحكومة أو لوفاة أربابها فتبقى تحت أيدى من آلت اليهم أخيرا (أنظر نص البندين ٣ و ١٥ من اللائحة بملحق الأوامر صحيفة نمرة ٦٦٩)

٢١١ - أمر عال فى ٢ شعبان سنة ١٢٧٥ - ٧ مارس سنة ١٨٥٩ بأن توريث الأواشى يكون باعتبار الطبقات من الذرية

٢١٢ - لائحة المقابلة الصادر عليها الأمر العالى فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ - ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ البند التاسع - أطيان الأواشى المربوطة على أربابها بالشورى وموجود بها تقاسيط ديوانية تحت أيديهم بما أنه لم يكن جائزا لهم التصرف فيها كأطيان الأبعاد العشورية وكل من مات منهم ولم يعقب ذرية تتحل أطيانه لليرى فالآن تسمح الحكومة لأربابها بدفع المقابلة عنها كثيرا من أطيان الأبعاد العشورية ومن يؤدى منهم المقابلة على أطيانه بالتام تعطى له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها بالبيع والهبة والوصاية والايقاف ونحوها من سائر التصرفات المصرح بها لأرباب الأبعاديات العشورية ويتحرر له بذلك التقسيط اللازم باسمه فى هيئة التقاسيط الجارى اعطاؤها لأرباب الأبعاديات اتم من حيث أطيان الأبعاد العشورية لم يكن مرتبها لها فوايض بالزمانة كالمرتب لأرباب الأواشى فلا جل مساواة الأواشى بالأبعاد العشورية بكل أوجه المساواة بدون استثناء يصير قطع الفوايض المقيدة بالزمانة لأرباب الأواشى مقابلة حيازتهم تملكها والتصرف فيها على وجه ما ذكر

٢١٣ - أمر عال فى ٨ ربيع أول سنة ١٢٩٢ - ١٤ ابريل سنة ١٨٧٥ على قرار من المجلس الخصوصى فى ٢٤ صفر سنة ١٢٩٢ - يجوز لأرباب الأطيان الأواشى الموقوفة دفع المقابلة عنها نظير رفع نصف المربوط عليها وعدم اعادة فرزها ولا تعديل درجات مربوطها فى المستقبل وزيادة على ذلك يستمر دفع مالتلك

الأواسى من الفوايض السابق ايقافها مع اطيان الأوسية وصارت من ملحقاتها
فى الوقت

٢١٤ - منشور من المجلس الخصوصى بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٢ -
١٤ مايو سنة ١٨٧٥ - من تمهد من أرباب الأوسى غير الموقوفة بدفع المقابلة
على جملة سنوات بدون تجاوز المدة المحددة للتسديد فما يأسد منه سنويا يستقطع
بنسبته من الفوايض المرتبة بالرزامة حتى انه عند اتمام التسديد تكون الفوايض
صار قطعها بأكملها

٢١٥ - أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ المادة الخامسة - جميع أحكام
القانون المذكور (قانون المقابلة) المتعلق يجعل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا
عنها المقابلة تبقى مرعية الاجراء والعمل ودفع جزء من المقابلة يكفى للاستحواذ
على حقوق الملكية التامة فى الاطيان المذكورة فلا يكون لواضى اليد على اطيان
أوسية الذين يصيرون مالكين لها بموجب نص هذا البند الحق فى قبض المرتب
المقيد لهم على ذلك فى الرزامة مدة حياتهم

٢١٦ - أمر عال فى ٤ مارس سنة ١٨٨٩ - المرتبات المقيدة بالرزامة
باسم - فايض التزام - التى قيمتها أقل من خمسة جنيهات شهريا التى من شروطها
الانتقال للذرية ولم يكن تحت أيدى أربابها اطيان أوسى تستبدل اختياريا
بتقديرة بمثل عشرة أضعاف قيمتها (المواد الاولى والثانية والرابعة)
فوايض الالتزام التى قيمتها أقل من خمسة جنيهات أيضا ولكن لأربابها
اطيان أوسى مما يعود للحكومة بعد انقراض الذرية - تستبدل اختياريا بتقديرة
بمثل ثمانية أضعاف وثلاث من أصل قيمتها - وعند ذلك تصير الاطيان الملاحقة
لهذه الفوايض ملكا مطلقا للمتفعين (المادتان الثالثة والرابعة)

بعد حصول الاستبدال لايبقى لأرباب المرتبات ولا لورثتهم ولا غيرهم من
ذوى الحقوق أدنى حق فى المرتبات المذكورة

٢١٧ - أمر عال في ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ - كافة المرتبات المقيدة في الرزنامة باسم فايز الترام - ماعدا ما يكون منها وفقا - التي لا يزيد مقدارها عن مائة مليم في الشهر تستبدل بنقود باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى - أما فوايز الالتزام التي تحت يد أصحابها أطيان أواسى مشترط فيها رجوعها للحكومة بعد انقراض ذريتهم فتستبدل بنقود باعتبار ثمانية أضعاف وثلاث ضعف قيمتها السنوية وتصير الاطيان المعطاة حين ترتيب هذه الفوايز ملكا مطلقا للمتفعين بعد حصول الاستبدال بالكيفية السالفة الذكر لا يعود لارباب المرتبات التي استبدلت ولا لورثتهم ولا لغيرهم من ذوى الحقوق أدنى حق فيها

تنبيه - الفرق بين هذا الامر والذي قبله ان الاول اختياري أما هذا فالزامي فيما لا يتجاوز المائة مليم شهريا

٢١٨ - أمر عال في ٥ ابريل سنة ١٨٩١ - تسرى أحكام الامر العالى الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ على مالا يتجاوز الثلاثمائة مليم شهريا من فوايز الالتزام الغير الموقوفة

٢١٩ - أمر عال في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - تسرى أحكام الامر العالى الصادر في ٤ مارس سنة ١٨٨٩ على فوايز الالتزام التي قيمتها في الشهر خمسة جنيهات أو أكثر - أى أن تستبدل اختياريًا بنقدية بحسب الاحكام الواضحة بالامر المشار اليه

٢٢٠ - أمر عال في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ المادة الاولى - تسرى جميع أحكام الامر المشار اليه (أى الامر العالى الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠) على فوايز الالتزام التي تكون قيمتها أقل من خمسة جنيهات في الشهر - أى أن تستبدل بنقدية الزاميا بالكيفية الواضحة بذكر يتو ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠

٢٢١ - منشور من نظارة المالية في اول فبراير سنة ١٩٠٦

حيث ان الامر العالى الصادر في ١٦ جونيو سنة ١٨٩٠ قضى باستبدال فوايض الالتزام المقيدة بالرزناجة التي لايزيد مقدارها عن مائة مليم في الشهر تحت اشتراطات مدونة فيه من حملتها ان الاطيان الاواسى المعطاة حين ترتيب الفوايض التي قضى باستبدالها الامر المشار اليه تصير ملكا للمتفعين

وحيث انه بموجب أمر عال صادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ قد تقرر العمل بموجب الامر العالى السالف ذكره في المرتبات التي تكون قيمتها أقل من خمسة جنيهات في الشهر

وحيث ان الاطيان الاواسى الباقية في حيازة أربابها لا تزيد فوايض التزامها المقيدة بالرزناجة عن خمسة جنيهات شهرية - فمع صدور الامر العالى القاضى بوجوب الاستبدال ومنع الملكية المطلقة للمتفعين لم يبق داع للاستمرار على التأشير بالمكلفات عن الاطيان الاواسى

فبناء على ذلك يجب الغاء التأشيرات التي تكون موجودة في المكلفات على تلك الاطيان وتنفيذ كل ما يعلم انه كان موقوفا تنفيذه من عقودها وما يرد من العقود من الآن فصاعدا وفي تاريخه حصل النشر بذلك للعمل بمقتضاه

القسم الرابع في الاطيان الخارجة الزمام

٢٢٢ - أمر^(١) عال رقم ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر
سنة ١٨٨٤

حيث انه موجود في القطر المصرى أراض متسعة خالية غير مزرعة بخلاف الاراضى التى خصصها قومسيون التصفية لسداد ديونها . وحيث ان هذه الاراضى هى والحالة هذه عديمة القيمة مطلقا وانما يتيسر جعلها ذات ايراد بواسطة اتفاق بعض مصاريف عليها يختلف مقدارها بحسب اختلاف موقع كل قطعة وحالتها . وحيث انه نظرا لما هو عليه القطر من الأحوال لا يؤمل اقدام الأهالى على شراء أراض غير قابلة الزراعة ومن ثم لا يتأتى استغلالها الا بمشقة ومصاريف جسيمة مع انه لو أعطيت من الآن بشروط ملائمة بحيث يسهل على الاهالى أو خلافهم أن ينفقوا من مبدأ الامر المصاريف اللازمة لزراعتها لزيد ذلك فى ثروة البلاد زيادة عظيمة فى المستقبل . وحيث انه يجب تقرير الشروط التى تعطى هذه الاراضى بموجبها . فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة ١ - تقسم هذه الاراضى الى ثلاث درجات

أولا - الاراضى الغير مزروعة التى لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا مصاريف جسيمة

ثانيا - الاراضى المالحة والاراضى المستنقعة التى يستغرق اعدادها للزراعة مصاريف باهظة

ثالثا - الاراضى المعروفة بالبرارى التى يترتب على استغلالها مصاريف كلية فضلا عن التكاليف الناشئة من انشاء المصارف والجسور وغير ذلك

(١) قد امتنع قبول طلبات عن أخذ أطيان من خارج الزمام من ابتداء ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بمقتضى أمر عال آخر (انظر المادة ٢٢٣ صحيفة ٩٥)

المادة ٢ - لا يدخل في الثلاث درجات المذكورة قبل أراضي الجزائر أو شواطئ النيل أو شواطئ الترع ولا الأراضي الحرة الناتجة من زيادة المساحة وليس عليها أموال مقررة ولا كافة الأراضي الداخلة ضمن زمام البلاد أو الأراضي المخصصة للتصفية ولا جميع تلوي السباخ المتفعة منها أهالي البلاد منفعة عامة مادامت الأثرية المتفع بها للسباخ باقية فيها ..

المادة ٣ - تعطى أراضي الدرجة الاولى بدون تقرير أموال عليها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وتحديد تلك المدة يكون بمعرفة مندوب يعين من مصلحة التاريخ بناء على أمر من رئيس مجلس النظار ويرفق مع المندوب المذكور عمد من أهل الخبرة وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على هذه الأراضي سواء كان مزروعا كلها أو بعضها الضريبة الملائمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يؤلف من العمدة ومن مندوب من التاريخ تحت رئاسة المدير بعد أن يصتق مجلس النظار على التقدير المذكور

المادة ٤ - تعطى أراضي الدرجة الثانية بدون تقرير أموال عليها لمدة يصير تحديدها أيضا بعد المعاينة بشرط أن لا تتجاوز ست سنوات . وبعد انقضاء هذه المدة تربط الأموال عليها بالطريقة المتوة عنها في شأن أطيان الدرجة الاولى في المادة الثالثة

المادة ٥ - تعطى أراضي الدرجة الثالثة بدون تقرير أموال عليها لمدة لا تتجاوز عشر سنوات . وبعد انقضاء هذه المدة تربط الأموال عليها حسب المدون في المادة الثالثة

المادة ٦ - على الأشخاص المعطى لهم من هذه الأراضي أن يتقادوا لكافة القوانين واللوائح التي قررتها الحكومة والتي مستقرها بشأن الأراضي المذكورة

المادة ٧ - يجب على كل من يرغب استغلال أرض خالية غير مزروعة بالشروط السالف ذكرها أن يقدم طلبا بالكاتبه الى رئاسة مجلس النظار مبنيا فيه

اسم الحوض الكائنة به تلك الارض والمصدر الذي يرغب زرعه بحيث يقدم الطلب السابق فالسابق فان تساوى طلبان في آن واحد قتم الاقرب من جهة الاطيان فان تساوى في القرب أو البعد يقترح بينهما . أما الاطيان المتوطن فيها عربان فتعطى لهم بالاولوية متى طلبوها والاطيان اتى من الدرجة الاولى حيث انها لا تحتاج لمشقات كثيرة في تصليحها وعلى هذا يلزم تجزئتها لتعميم الانتفاع بها فلا يعطى منها لواحد زيادة عن ألف ونمسمائة فدان

المادة ٨ - ينيه رئيس مجلس النظار على مدير التاريج بتعيين مندوب من قبله لمساحة الارض المطلوبة وتحديد بها محدود من حجر وإعلان الكيفية لرئاسة مجلس النظار

المادة ٩ - يصير جرد قطعة الارض على حسب حالتها في احدى الثلاث الدرجات المذكورة ويجرى تملكها للطلاب بمعرفة مندوب من المديرية وتعطى له حصة مشتملة على الشروط المعطاة تلك الاطيان بموجبها بعد تصديق مجلس النظار

٣٣٣ - أمر عال رقم ١٧ محرم سنة ١٣٠٢ - ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤
بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) - حيث ان مقدار الاراضى المتقدم طلبات باخذها ينيف على المليون فدان ويفوق مساحة الاراضى الممكن اعطاؤها الآن . وحيث ان النظر في هذه الطلبات وتحقيقها وإجراء ما تقتضيه الاعمال الابتدائية يستغرق زمنا طويلا . فبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت .

المادة ١ - لا تقبل طلبات باخذ أراضى من بعد تاريخ نشر أمرنا هذا

المادة ٢ - الطلاب السابق تقديمها يجزى ما يلزم نحوها طبقا لاحكام أمرنا المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

٢٢٤ - منشور أصدرته نظارة الحفانية في ٨ القعدة سنة ١٣٠٢ الى المحاكم الشرعية ببيان مانجزه في كتابة حجج الاطيان الخارجة عن الزمام الصادر باعطائها لمن يطلبها الدكريتو الخديوى المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وهو

قد صدر الدكريتو الخديوى المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بالترخيص باعطاء الاطيان الخارجة عن الزمام لمن يطلبها بالكيفية المفصلة بالدكريتو المشار اليه وبالنظر لتوسط نظارة الحفانية في بادئ الامر في التصريح بتحرير حجج لبعض المعطى لم قد توقف بعض القضاة عن اخراج حجج لآخرين ممن لم يصدر عنهم تصريح من هذه النظارة مالم ترخص له بذلك وبعض القضاة طلب معرفة ما يؤخذ من الرسوم على هاته الحجج وحيث ان استيفاء الاجراآت المقررة في هذا النوع من مرخصات مصلحة التاريخ والمديرية الواقعة في دائرتها الاطيان ومتى استوفيت هذه الاجراآت وطلبت المديرية من قاضيه توقيع المسوغ الشرعى واجراه مستوفيا الشرائط الشرعية والروابط النظامية والرسوم اللازمة يجب عليه اخراج الحجة لصاحبها بالتطبيق لنصوص لائحة المحاكم الشرعية بلا توقف على استئذان من جهة ما أما من جهة الرسوم اللازمة أخذها على تلك الحجج وأوراق التمغة اللازم كتابتها فيها فمن حيث ان القاعدة التى كانت متبعة فى الحجج التى تحرر بالاراضى المماثلة للاطيان المذكورة التى كان جاريا اعطاؤها مجاناً على مقتضى القرار السابق صدوره من مجلس شورى النواب هى كتابتها فى أوراق حجج متنوعة خالية عن وضع مبلغ فكذلك كتابة حجج الاطيان السالف ذكرها تكون فى أوراق متنوعة من هذا النوع ولا يؤخذ عليها من الرسوم سوى رسمى الضبط والحرير وقدرهما ستون قرشاً وبناء على هذا لزم تعميم النشر للمحاكم الشرعية بذلك للاجراء فى جميعها على الوجه المشروح

الفصل الخامس

أطيان النوبارية

٢٢٥ - أمر عال في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ - ٥ ربيع الاول
سنة ١٣٠٤

حيث انه أعطى لجملة أشخاص ٤٩٠٠٠ فدان تقريبا في برارى البوطه وحوش
عيسى بمركز أبو حصص بمديرية البحيرة مع معافاتهم من دفع أموالها مدة عشر
سنوات تطبيقا لأحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وحيث ان نظارة الاشغال العمومية قد حضرت رسم ترعة لرى الاطيان
المذكورة والاطيان المعطاة سابقا وأطيان أخرى كائنة أيضا في الجهة المحكى
عنها

وحيث ان جملة أشخاص من المعطى لهم من الاطيان المذكورة نائب عنهم
السير قسطنطين زرفودا كى عرضوا على حكومتنا أن يسلفوا كافة الأشخاص
المعطى لهم حالا من تلك الاطيان والذين سيعطى لهم أطيان من هذا القليل
في المستقبل أو الذين يشترون أطيانا تروى من هذه الترعة التقود اللازمة لفتحها
بشرط ان حكومتنا تحصل للأشخاص المذكورين أرباب هذه السلفة بواسطة
مأموريتها التقاسيط السنوية الواجب دفعها لأجل استهلاك رأس المال ودفع
الفوائد باعتبار خمسة في المائة سنويا

وحيث ان الأشخاص المعطى لهم حالا من الاطيان المذكورة حرروا تعهدا
بأن يستدوا للحكومة قيمة تكاليف الترعة المشروع في فتحها كل منهم على حسب
المقدار الذى يخصه بالنسبة لمساحة الاطيان التى تروى من هذه الترعة

وحيث ان نص التعهد المذكور يقضى بأن يتبدأ في تحصيل التقاسيط السنوية
المذكورة أعلاه بعد نهو فتح الترعة بسنة واحدة ويصير تسديد كامل السلفة
دفع أقساط سنوية أثناء السنوات الباقية لغاية انقضاء ميعاد العشر سنوات

المحددة للعائفة من دفع الاموال الممنوحة بمقتضى أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وحيث إن الاشخاص المعطى لهم من الاطيان المذكورة قد قبلوا بمجاوز توقيع الحجز على كل أرض تنتفع بالترعة السابق ذكرها وتأنر صاحبها عن سداد أى قسط سنوى ثم بيعها سواء كان بكاملها أو جزء منها لغاية سداد الاقساط السنوية المتأخر دفعها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار

المادة ١ - قد ترخص لناظر أشغال حكومتنا ان يفتح في مديرية البحيرة على حسب الرسم المرفوق بأمرنا هذا ترعة تسمى بالترعة النوبارية

المادة ٢ - فتح الترعة المذكورة يصير اجرائه بواسطة النقود التى يسلفها الاشخاص المعطى لهم الاطيان المذكورة النائب عنهم السيد قسطنطين زرفودا كى لأرباب الاطيان التى تنتفع من الترعة المذكورة

المادة ٣ - قيمة تكاليف فتح الترعة من رأس مال وفوائد باعتبار المائة خمسة سنويا يصير توزيعها على أصحاب الاراضى التى تنتفع بالترعة بنسبة مساحة أراضيهم التى تروى منها وذلك لاجل سداد النقود لاربابها أما التسديد المذكور فيصير اجرائه بدفع أقساط سنويا تبدئ بعد نهو فتح الترعة بسنة واحدة ويتم فى خلال السنوات الباقية لغاية انقضاء ميعاد السنوات المحددة للعائفة من دفع الاموال الممنوحة لأصحاب الاطيان المذكورة الحاليين على حسب أحكام أمرنا الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

المادة ٤ - يصير دفع التقاسيط السنوية للمأمورى حكومتنا فى مديرية البحيرة وذلك لاجل تسليمها بمعرفة ناظر المالية الى السيد قسطنطين زرفودا كى باسم موكله ولحسابهم

المادة ٥ - كل أرض تنتفع بالترعة المذكورة ولا يدفع صاحبها في أى ميعاد كان من الاستحقاقات الجزء المقسط عليه من توزيع قيمة مصاريف الترعة بصير توقيع المجز عليها ويبيعها سواء كان بكاملها أو جزء منها وذلك بمعرفة ناظر مالية حكومتنا وبالطريقة الادارية لغاية سداد التقاسيط المتأخر دفعها

المادة ٦ - أراضى الحكومة التى لم يصير اعطاؤها لغاية الآن ولم تطلب قانونا بمقتضى أحكام أمرنا الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ويمكن رباها بالترعة النوبارية بصير بيعها مع معافاتها من دفع الاموال أثناء السنوات الباقية لغاية مضى ميعاد العشر سنوات المذكورة أعلاه بشرط أن يقوم أربابها بأداء التكاليف والتعهدات الناجمة عن الاحكام المدونة فى المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا

٢٢٦ - قرار من نظارة المالية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٩

يعتبر اتمام الترعة النوبارية من ابتداء شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ ويشرع من أول يناير سنة ١٨٩١ فى تحصيل المبالغ التى أعطيت سلفة لانشاء الترعة النوبارية من رأس مال وفوائد

٢٢٧ - ملخص ماتم فى مصاريف انشاء النوبارية هو كما يأتى

بلغت قيمة الاموال التى صرفت على انشاء هذه الترعة ٧٣٤٨٧ جنيها و ٤٣٤ مليا منها ٢٠٠٠ جنيه حكم بها غرامة على أحد المقاويل والباقي وهو ٧١٤٨٧ جنيها دفعت منه الحكومة ١٩٨٧ جنيها ودفعت الشركة الباقي وهو ٦٩٥٠٠ جنيه ولكن قيمة المال التى تقرر ترزيعها لتحصيلها من المستفيين باضافة الفوائد بحسب ٥ فى المائة قد بلغت ٩٦١٦٣ جنيها و ٦٢٢ مليا

بعد ذلك اتفقت المالية مع السير زرفودا كى على أن تحمل الحكومة محله فى تحصيل هذه الاموال. وذلك بمقتضى مكتبة صدرت منها لجنابه فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٩٠ نمرة ٧٠٢ وهو أرسل جوابا فى ٢٨ من الشهر المذكور بالمصادقة عليها .

وقد بلغت أطيان النوبارية يومئذ ٧٦١٢٨ فداناً منها ٤٦٠٣ للسير زرفوداكي و ٢١٧٧٨ للحكومة والباقي وهو ٤٩٧٤٧ لمن أعطى لهم بمقتضى الامر العالى وتوزيع قيمة النفقات التى هى ٩٦١٦٣ جنيهاً على ٧٦١٢٨ فداناً خص الفدان ١ جنيه ٢٦٣ ملياً فقد طلب تسديده على ستة أقساط سنوية قيمة كل منها ٢١٣ ملياً

بعد ذلك بقليل استصوبت المالية اطالة مدة الاقساط فخص الفدان ١٤٠ ملياً وفى المدة من سنة ١٨٩١ لغاية سنة ١٨٩٦ تسدد للحكومة من الاهالى ٣٠٦٤٠ جنيهاً بعضها وهو ١٤٠٧٥ جنيهاً تسدد تقديداً والباقي وهو ١٦٥٦٥ جنيهاً نزع بقيمته أطيان بطريقة المحز الادارى وخص أطيان السير زرفوداكي ٥٨٨١ جنيهاً وخص أطيان الحكومة ٢٧٧٨٨ جنيهاً جملة ذلك ٦٤٣٠٩ جنيه وتأثر الاهالى فى تسديد ٣١٨٥٤ جنيهاً فاضطرت الحكومة أن تدفعها

وفى ٢٩ مايو سنة ١٨٩٧ صدر أمر المالية لمديرية البحيرة مرة ٨٦٢ مفاده أن الحكومة قد دفعت كإالة نفقات التربة لعجز المتفعين عن القيام بذلك وأنه بالنظر لأن أطيان تلك المنطقة لم تزل على حالة من الضعف تجعلها غير قادرة على القيام بما يلقى بالتأخر من النفقات مع ما يستحق منها فضلاً عن الاموال السنوية فعلاوة على التصريح برفع التأخر لغاية سنة ١٨٩٦ قد رأت المالية فرز أطيان النوبارية وتقدير ضريبة واحدة لكل قسم منها بقدر ما يستحق واعتبار هذه الضريبة بصفة مصاريف نوبارية الى أن تستوفى الحكومة بدل ما دفعته وأن كل ما يوجد عند فرز الاطيان تالفاً يرفع أيضاً ما يستحق عليه لالغاية سنة ١٨٩٧ فقط بل لغاية سنة ١٩٠٠ التى هى نهاية مدة العشر السنوات المقسط عليها تحصيل نفقات التربة النوبارية وبناء على ذلك عويفت الاطيان تعلق الاهالى فوجد منها ١٤٧٣٩ فداناً تالفة خصها من مصاريف النوبارية ١٣٥٥٥ جنيهاً رفعت على طرف الحكومة و ١٧٩٤٦ فداناً تقدرت لها ضرائب مختلفة موقفة

وفى ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨ صدر أمر المالية لمديرية البحيرة بأنه ابتداء من سنة ١٨٩٩ لاتعرف الضرائب التى تحصل فى منطقة النوبارية باسم مصاريف نوبارية كما كانت من قبل بل باسم أموال أطيان كبقية الاطيان المربوطة بالمال

القسم السادس

البرك والمستنقعات

٢٢٨ - لائحة مصدق عليها من مجلس النظار بالجلسة المنعقدة في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤

المادة ١ - يجوز اعطاء البرك والمستنقعات ملك الميرى المضرة بالصحة العمومية بصفة ملكية الى من يتعهد بردها تحت الشروط الآتي بيانها

المادة ٢ - يلزم تقديم الطلبات عن ذلك على ورق تمغة فيه ثلاثين مليا الى المديرية أو المحافظة ذات الشأن شاملة للايضاحات الآتية

أولا - موقع البركة أو المستنقع

ثانيا - البندر أو الناحية الكائنة بها

ثالثا - مساحتها بوجه التقريب وحدودها

رابعا - الجهة التي يريد الطالب أخذ أتربة الردم منها

خامسا - الميعاد الذي يتعهد بالبدء في الاعمال اللازمة فيه

سادسا - الميعاد الذي يتعهد باتمام الردم فيه ولا يجوز في أى حال من الاحوال ان يزيد هذا الميعاد عن سنتين

المادة ٣ - يرسل الطلب من المدير أو المحافظ الى مفتش الري لابداء ملحوظاته عنه ولتعين منسوب الردم الذي يلزم لمنع نشع المياه ويؤخذ أيضا رأى التنظيم اذا كانت البركة واقعة في جهة تحت أحكام التنظيم

المادة ٤ - باتمام ذلك يرسل الطلب مع الاوراق الخاصة به من المدير أو المحافظ مشفوعا بملحوظاته الى نظارة المالية لاصدار قرارها بما يترأى

المادة ٥ - اذا رؤى اجابة الطلب يكلف المدير أو المحافظ مهندس المديرية أو المحافظة بتحديد المستنقع أو البركة ويحصل على تعهد موقع عليه من الطالب بما يأتي

أولاً - بالبدء في عمل الردم في الميعاد المحدد
ثانياً - بإجراء ربيع الاعمال على الاقل في المدة الاولى الموازية لربع الميعاد
المقرر لانتهاء العمل

ثالثاً - تقيم الردم على المنسوب الذى تقرر في الميعاد المعين
رابعاً - بعدم أخذ أتربة من نقطة غير التى تعينت

بحيث انه اذا صار مخالفة أى شرط من الشروط التى توضحته فتسقط حقوق
الطالب فى أرض البركة أو المستنقع بدون اعطائه تعويضاً مما عن التجفيف أو
الردم الذى يكون قد أجراه أو عن أى شئ آخر

المادة ٦ - يسلم المدير أو المحافظ الى الطالب بعد ذلك رخصة واضحاً بها
موقع وحدود ومساحة البركة أو المستنقع وكافة اشتراطات العهد

المادة ٧ - اذا لم يبدأ المعطى اليه فى الاعمال فى الميعاد المعين أو ابتدأ فيها
ولم يتم ما يوازي الربع فى الميعاد المبين بالفقرة الثانية من المادة الخامسة تكون
الرخصة ملغاة ولا يعمل بها وللحكومة حق التصرف فى المستنقع أو البركة كيف
تشاء وفى هذه الاحوال يصدر المدير أو المحافظ قراراً منه بلفو الاعطاء بدون
احتياج لإجرائات أخرى بناء على تقرير يقدم من مهندس المديرية أو المحافظة
مثبتاً فيه عدم قيام المعطى اليه بتعهداته

المادة ٨ - متى اتضح بدء الاعمال وتقييمها بدون تأخير بحسب الاشتراطات
السابق ايضاحاً فى نهاية المدة المحددة لانتهاءها يكلف المدير أو المحافظ مهندس
المديرية أو المحافظة بمعاينة البركة أو المستنقع ويعمل محضر من المهندس المذكور
يبين فيه اذا كان الردم حصل أو لم يحصل على واقع المنسوب المقرر ويصير
أشعار المعطى اليه باليوم والساعة اللذين يتحددان لهذه المعاينة قبل بثلاثة أيام
على الاقل حتى يتسنى له الحضور اذا رغبه

المادة ٩ - اذا اتضح من المحضر الذى يحضره المهندس المذكور أن الردم
لم يتم فى الميعاد المعين فيتقرر من المدير أو المحافظ بسقوط حق المعطى اليه

ويضع يده حينئذ على أرض البركة أو المستنقع التي تبقى ملكا لليرى ولا يسوغ للمعطي اليه المطالبة بشئ ما كما يقضى عليه تعهده

المادة ١٠ - يسوغ للمعطي اليه التظلم من القرار الذي يصدره المدير أو المحافظ حسب نص المادة السابقة والمادة السابعة الى ناظر المالية الذي يصدر قرارا نهائيا ويلزم تقديم هذا التظلم في بحر الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ اعلان القرار للمعطي اليه بالطريقة الادارية

المادة ١١ - اذا اتضح من محضر المهندس اتمام الردم فيخطر المحافظ أو المدير نظارة المالية عن ذلك فتصدر الامر بتحرير حجة الملكية باسم المعطي اليه وتعفى حينئذ أرض المستنقع أو البركة من دفع ضريبة عنها مدة عشر سنوات اعتبارا من اليوم التالي لأقفضاء ميعاد الردم

المادة ١٢ - لا تسرى أحكام هذه اللائحة الاعلى البرك والمستنقعات الواقعة على مسافة أقل من ألف متر من نقطة سكن كل مدينة أو ناحية أو عزبة

٣٢٩ - أمر عال في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٠ (١)

المادة ١ - ممنوع احداث حفر داخل المدن والقرى والعزب ولا في الجهة الشمالية منها على مسافة أقل من ثلاثة آلاف متر من السكن سواء كانت هذه الحفر لضرب الطوب أو لأى غرض آخر ينشأ عنه تكون بركة أو مستنقع

وممنوع أيضا احداث هذه الحفر بالجهات القبليّة والشرقية والغربية في الاراضى الواقعة على مسافة أقل من ألف متر من السكن

ويسرى هذا المنع أيضا على الحفر أو نقل الاتربة الذي يتسبب عنه توسيع البرك والمستنقعات الموجودة من قبل أو تعميقها

(١) هذا الامر ألغى الامرين الصادرين في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٨ فيما يختص بالحفر

المادة ٢ - من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة من خمسين إلى مائة قرش

ولا يقتصر الحكم بهذه الغرامة على من باشر العمل بنفسه بل يشمل أيضا كل من أمر به أو أغرى على الحفر أو على نقل التربة سواء كان بصفتة مالكا للأرض أو مديرا للعمل أو مأمورا به أو بآية صفة كانت

المادة ٣ - يحكم على مرتكبي المخالفة فضلا عما ذكر باعادة الاراضى الى ما كانت عليه قبل الحفر وإن لم يرجعوها الى حالتها الاصلية بعد مضي شهر من تاريخ صدور الحكم يجرى المدير أو المحافظ هذا العمل على نفقتهم

المادة ٤ - تحصل نفقات العمل طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

القسم السابع

أطيان الخيران

٢٣٠ - منشور^(١) من مفتش عموم أقاليم قبلى فى أول رمضان سنة ١٢٨٥ - ١٦ دسمبر سنة ١٨٦٨

مديرية جرجا كان سبق منها المخابرة مع هنا عن وجود بعض خيران بالمديرية ومذكورين يرغبوا سئدها وما يستصلح من الاطيان بواسطة سئد تلك الخيران يأخذوه بالعشور ويجريان المكتبة ما بين هنا وتفتيش عموم الاقاليم وتفتيش الهندسة فاتضح عدم حصول اضرار من تلك السدود كما تورى من تفتيش الهندسة ولما كتب لتفتيش العموم من هنا بموافقة الاعطاء منهم لمن يرغب بحيث يكون اجراء السئد بمصاريف من طرفه بدون واسطة الحكومة وما يستصلح من الاطيان فيكون له أثرية ويربط عليه بالمال من ابتداء زراعته بشرط أن يتلاحظ فى ذلك تبديية أهالى البلد عن خلافهم فوردت لهذا افادات العموم بتاريخ ٦ ربيع آخر

(١) هذا المنشور بطل مفعوله بمنشور آخر من المالية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩١
(انظر المادة ٢٣١ بالصحيفة التالية)

سنة ١٢٨٥ وفي ٢٤ منه نمرة ٢٨٤ ونمرة ٣٠٠ بموافقة ذلك وبموجبها تحرر لتلك المديرية بالاجراء ومن كون لا يخلو الحال من أن بعض المديريات يوجد بها خيران بهذه الكيفية فلهذا رأينا مناسبة التحرير لباقي المديريات بأنه اذا كان موجود بها خيران ويوجد من يرغب لستها وأخذ أطيانها فبعد المخاطرة عن ذلك مع تفتيش الهندسة اذا تراءى عدم حصول اضرار من ستها وعدم لزومها بمصلحة الرى فيجرى ستها بمعرفة راغبها بدون واسطة الحكومة والاطيان التي يصير اصلاحها بواسطة السد تنقيد على الراغبين أثرية لهم وتربط عليهم بالمال من ابتداء زراعتها بحيث يتلاحظ في هذا تبديية أهالى البلدة الواقع بها ذلك عن غيرهم وقد تحرر في تاريخه لباقي المديريات بما ذكر وهذا لرفعكم للاجراء على وجه ماتوض

٣٣١ - منشور من نظارة المالية (أملاك) في ٢١ ستمبر سنة ١٨٩١

قد حصل اتفاق نظارتى المالية والاشغال العمومية على عدم اعطاء شئ من الاخوار ملك الميرى واتخاذ الوسائط الهندسية في ستها بمعرفة الحكومة شيئاً فشيئاً حتى ان كل ما يظهر فيها من الاطيان بواسطة اجراء تلك الاعمال يكون من حقوق الميرى ويتبع الاجراء فيه اسوة أطيان الميرى وبناء على ماأورته نظارة الاشغال من أن معرفة الاعمال اللازمة لذلك وتقدير تكاليفها يستوجبان اجراء مباحث هندسية وهذه تحتاج أيضاً لمصاريف وطلبت من المالية افتتاح اعتماد خصوصى بمبلغ خمسمائة جنيه للصرف منه في ذلك قد تحرر لها من ادارة الاموال المقررة بدرج هذا المبلغ بميزانيته سنة ١٨٩٢ كما الاعلان الوارد من الادارة لهذا القسم بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ٩١ نمرة ١٣٣ وحيث انه في هذه الحالة يلزم أن الاخوار المقدم عنها طلبات سواء كانت عمات مباحثا أو لم تعمل للآن أو التي يتقدم عنها طلبات من الآن فضاءدا يجرى اعلان أربابها من طرف المديرية الكائن في دائرتها الاخوار برفضها والتأشير بسجلها أمام نمرها بذلك وافادة المالية ببيانها ونمر تسجيلها بسجل المالية للتأشير به أيضا ودوام الملاحظة بمعرفة المديرية بالدقة لعدم اعطاء شئ من الاخوار المذكورة لحينا تعمل الاعمال السالف ذكرها اقتضى تحريره لذلك الطرف وفي تاريخه تحرر لباقي المديريات بما ذكر

القسم الثامن

أطيان شركة الجزائر المسماة (نيواچيشيان كيني ليميتد)

٢٣٢ - في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٠ عُقدت اتفاقية بين نظارة المالية وبين الشركة الانكليزية المسماة بالشركة المصرية الجديدة (New Egyptian Company-Limited) عن اجراء الاعمال اللازمة لأصلاح الرمال والجزائر البور الكائنة في مجرى النيل وهذه ترجمة نصها الاصلى المحرر بالفرنساوية

بين كل من الحكومة المصرية النائب عنها سعادة محمد عبانى باشا ناظر المالية بالنيابة المصرح له بعقد هذه الشروط بمقتضى قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٠٠ من جهة.

وبين الشركة الانكليزية المسماة (نيواچيشيان كيني ليميتد) أى الشركة المصرية الجديدة التى مركزها بلنדרه النائب عنها بالقطر المصرى السيد جون روجرس باشا مديرها العام المفوض له ذلك بتصريح من مجلس ادارتها بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٠٠ من الجهة الاخرى

قد حصل الرضا والتوافق على ما هو آت

البند ١ - قد ترخص للشركة المصرية الجديدة بأن تباشر على نفقتها وتحت مسؤوليتها الأعمال اللازمة لاصلاح الرمال (الكثبان) والجزر البور الكائنة في مجرى النيل وجعلها قابلة للزراعة من غير أن تتحمل الحكومة فى أى حال من الاحوال أقل تبعة من جراء ذلك

البند ٢ - على الشركة المذكورة أن تقدم للحكومة كشفا بالأماكن التى تطلب اصلاحها وعلى نظارة الاشغال العمومية أن تعين بنوع قطعى لا يقبل المعارضة مكانين أو أكثر يترخص باجراء العمل فيهما على سبيل التجربة بحيث لا يكون من ذلك إلا مكان واحد فقط يجوز عمل تجربة فيه بسد الخور

البند ٣ - على الشركة أن تعرض مقسماً على نظارة الاشغال العمومية الرسومات وكشوفات بمفردات المساحة والموازنة ليس فقط على كل من الاماكن المذكورة بل أيضاً على كامل الجزء الواقع قبليه وبحريه على مسافة أربعة كيلومترات من كل جهة

البند ٤ - لايحوز البدء في الاشغال المرغوب اجراؤها الا بعد ما تحصل الشركة على الرخصة عن ذلك كتابة من نظارة الاشغال العمومية

البند ٥ - على الشركة أن تبتدئ فعلاً في الاشغال المذكورة قبل فيضان سنة ١٩٠١ في مكانين على الاقل من الاماكن التي ستعين لها واذا تأخرت عن القيام بهذا الشرط يعتبر هذا التصريح لاغياً حتى لا يعمل له بدون انذارها بذلك ولا عمل اجراءات قضائية أياً ما كانت وبدون أن يكون للشركة المذكورة حق في مكافأة او تعويض كان

البند ٦ - تكون الشركة وحدها دون سواها مسئولة أمام الغير عن جميع الاضرار أياً ما كانت التي يمكن حدوثها من الاشغال المذكورة وعمما ينشأ عن هذه الاشغال أيضاً من كل تغيير يطرأ على الوسائط المستعملة الآن للرئى ومن تحويل المياه عن مجراها وقد تعهدت بأن ترضى مباشرة جميع أصحاب الطلبات التي تحصل وبأن تقوم مقام الحكومة عند اللزوم في جميع ما يحكم به عليها من أصول وفوائد ومصاريف .

وعلى الشركة أن تجرى على نفقتها وبحسب ارشادات نظارة الاشغال العمومية ترميم أو استبدال ما يتلف أو يتخرب من طرق الرى بسبب انجاز الاعمال المحكى عنها

البند ٧ - قد أعطى هذا التصريح « مع حفظ حقوق الغير حفظاً صريحاً وبالاخص حقوق السكان في التعويض عن الاطيان التي يأكلها البحر وذلك بحسب قانون الاطيان (اللاحقة السعيدية) واللوائح المتبعة وعلى الشركة أيضاً احترام الحقوق المكتسبة سابقاً من الغير على الرمال الموجودة التي سبق زرعها أو استغلالها بين ضفتي النيل»

البند ٨ - اذا وجد في المنطقة المخصصة لعمل التجارب اطيان من أملاك الحكومة المستأجرة الآن لزراعة الشام أو غيره من المزروعات أو بالاجمال أطيان أميرية صالحة للزراعة فلا يسوغ للشركة التصرف فيها انما يمكنها استئجارها أو شرائها اذا كانت محتاجة لها

البند ٩ - اذا اتصلت جزيرة من الجزر التي تزرع الآن بضفة النيل وكان ذلك ناشئا عن أعمال الشركة فالحكومة الحق في أن تعمل سواء كان في نفس السد أو في جهة أخرى من الخور جميع الاعمال اللازمة لأبصال المياه الى الجزيرة بدون أن تلتزم بدفع مكافأة للشركة عن الارض اللازمة لأنشاء الترع التي تخصص لمرور المياه أو عن شيء أخر

البند ١٠ - الاشخاص الذين يملكون الآن أطيانا واقعة على ضفتي النيل يجب أن يبق لهم دائما منفذ اليها ولهذا فعلى الشركة أن تحفظ لهم حق المرور الى النيل بلا مقابل

البند ١١ - الاطيان البور ملك الحكومة التي تصلحها الشركة بالاعمال التي تعملها لذلك في الاماكن التي تعين لها تصير ملكا للشركة المذكورة وتربط الحكومة الضرائب عليها متى قررت قطعيا انها صالحة للزراعة وانها تستحق الربط فتفرض عليها الضريبة الخراجية النهائية المربوطة على الاطيان المجاورة لها .

البند ١٢ - قد تعهدت الشركة تعهدا صريحا بأنه في حال بيع الاطيان التي تصير ملكا لها يكون حق الأولوية فيها لسكان الجهة الكائنة في دائرتها القطعة المطروحة للبيع ويحوز لهم سداد ثمنها على أقساط سنوية لا تتجاوز عددها عشر سنوات بفائدة لا تزيد عن خمسة في المائة سنويا تحتسب على الجزء الباقي بدون سداد من أصل الثمن

البند ١٣ - قد أعطى هذا التصريح لمدة خمس سنوات اعتبارا من يوم تاريخه وتعتبر هذه المدة كمدة تجربة بحيث لو ظهر للحكومة بعد انقضاء هذا الأجل أو قبل ذلك أن التجارب قد أتت بنتائج حسنة تعقد وقتئذ الالتزام المذكور

بصفة قطعية لمدة خمس عشرة سنة بشروط لا تختلف في جوهرها عن الشروط الحالية ولكن من حيث ان للشركة حق الاولوية عن غيرها في الالتزام المتقدم ذكره فعليها أن تخبر في ظرف الثلاثة شهور التالية لتاريخ البلاغ الذى سيصدر لها من نظارة الأشغال العمومية عما اذا كانت ترغب الحصول على ذلك الالتزام واذا تأخرت عن قبوله في أثناء تلك المدة بالقيود والشروط المقررة من نظارة الأشغال العمومية يجوز للحكومة حينئذ التصرف فيه بدون معارضة

البند ١٤ - أما اذا رأى للحكومة أن التجارب لم تنجح فتسترد لنفسها بعد مضي الخمس سنوات حق التصرف الحز في الحزر والكشيان المنصوص عليها في هذا التصريح بدون أن تلزم بمكافأة أو تعويض للشركة المذكورة لكن من المعلوم ان الاجزاء التى تكون استصلحت للزراعة تبقى مع ذلك ملكا لهذه الشركة دون سواها طبقا للبند الحادى عشر

البند ١٥ - يسوغ للشركة المصرية الجديدة التنازل لغيرها عن هذا التصريح انما يقتضى ابتداء حصول الموافقة على ذلك كتابة من الحكومة

٣٣٣ - لحد طبع هذا الكتاب فى سنة ١٩٠٩ لم يحصل ابرام عقد الالتزام المنصوص عنه بالبند ١٣ من شروط ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠

٣٣٤ - فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤ صدرت تعليمات للديرات التى للشركة فيها أطيان تتضمن ان الاطيان التى دخلت فى منطقة اصلاحات الشركة سواء كانت من البور أو من المعمور يجب قيدها باسم الشركة فى المكلفات والجرائد والاوراد

وفى الجدول الآتى قد وضحت الاماكن التى تصرح للشركة بالعمل فيها

تواريخ التصاريحات الصادرة للشركة من نظارة الاشغال	الجزر والخيران المصرح باصلاحها		أسماء المديريات الكاتبة بمحدودها الجزر والخيران
	أسماء الجزر والخيران	عدد الجزر والخيران	
١٧ يناير سنة ١٩٠١	جزيرة سلسول تجاه سوهاج	مديرية جرجا ...
١٢ و٤ يونيو سنة ١٩٠٢	خور العياط	مديرية الجيزة ...
٣ مارس سنة ١٩٠٢	خور مقابل لتاحية الشيخ فضل	١	مديرية المنيا ...
١٨ مايو سنة ١٩٠١	جزيرة قلو صنا	٢	
٢٢ يناير سنة ١٩٠٢	جزيرة زاوية الأموات	٣	
٥ يونيو سنة ١٩٠٢	خور القشن	٤	
١٨ فبراير سنة ١٩٠١	جزيرة حرف سرحان قرب ديروط	١	مديرية أسيوط ...
١٣ أكتوبر سنة ١٩٠١	حرف النيل جهة القصير ...	٢	
١٢ أكتوبر سنة ١٩٠١	جزيرة السعيدات بتل بني عمران	٣	
٨ يونيو سنة ١٩٠٢	الخور الشرقي أمام ترعة البرمون	٤	
١١ أبريل سنة ١٩٠٢	تحويل النيل جهة قلندول ...	٥	
١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٢	جزيرة تجاه قلندول	٦	
٥ يناير سنة ١٩٠٢	خورين بجزيرة الكرمات وبحرف النيل الغربي بليمون ...	١	مديرية بني سويف
٩ يونيو سنة ١٩٠٣	خور الخطبة بنواحي	٢	
٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٣	جزيرة ببا	٣	
٧ أغسطس سنة ١٩٠٢	جزيرة اشمنت	٤	

القسم التاسع

تنازل أعضاء العائلة الخديوية عن الاراضى والاملاك
التي شكلت لادارتها مصلحة الدومين

٢٣٥ - أمر عال في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

انه بناء على أننا في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قد قبلنا نتائج تقرير قومسيون التحقيق وأعلمنا به جناب موسيور يفرس ولسون وكيل رئيس مجلس التحقيق في مقالتنا التي أرسلت لجنابه في ذلك اليوم ونشرت في المونيتور ايجيبسيان وبناء على تنازل أعضاء عائلتنا المقيمة أسمائهم في الكشفيين المرسلين من طرفنا الى مجلس التحقيق عن عقاراتهم للحكومة لاجل انتظام المالية بحالة ثابتة عدلية وبناء على معارض من مجلس نظارنا الذي صدق عليه منا الموافق لادارة خزينة الدين العمومي أمرنا ونأمر

أولاً - انا نهب بالنيابة عن أعضاء عائلتنا جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم الى الحكومة بحالة دائمة وهذه العقارات مبينة في المادة الثالثة الآتية

ثانياً - انه بصير عقد قرض بالنيابة عن الحكومة لا يتجاوز أكثره ثمانية ملايين ونصف اسمية من الليرة الاسترلينة

ثالثاً - يكون التأمين لهذا القرض الاملاك التي تنازلت عنها عائلتنا الى الحكومة وهي ٤٢٥٧٢٩ فدانا من الاراضى والمباني وصافي ايراد ذلك يبلغ ٤٢٦ ٤٢٢ من الليرة الاسترلينة وذلك على حسب ما قدر في الكشف التي سلمت الى مجلس التحقيق

رابعاً - انه ان لم توف ايرادات هذه الاملاك بالمبلغ اللازم اقتراضه فسيقع من العجز يوفي من ايرادات الحكومة العمومية

خامساً - انا قد رخصنا الى مجلس نظارنا في عقد رهنية رسمية للزوم القرض الذي اقترضه بواسطة هذه الاملاك التي وقع التنازل عنها بهمة ناظر ماليتنا

سادسا - انه لاجل زيادة التأمين لهذا القرض يشكل قومسيون خصوصي يتألف من ثلاثة أعضاء أحدهم من الحكومة المصرية وثانيهم من الحكومة الانكليزية وثالثهم من الحكومة الفرنسية ويناط رأسا بمجلس النظار وتولية العضوين الاجنبيين تكون منا بعد تعيينهما بمعرفة حكومتهم ووظيفة هؤلاء الاعضاء هو التدبر في ادارة تلك المقارات وتحصيل الايرادات وتسليم صافيها الى ارباب الاقتراض

سابعا - ان ناظر ماليتنا مرخص في تأسيس شروط الاقتراض مع اربابه كما هو مرخص في توجيه مايفضل في المستقبل من زيادة ايرادات الاملاك التي وقع التنازل عنها

٢٣٦ - أمر عال في ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩

بناء على الذكريتو المؤرخ في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ قد عقد ناظر ماليتنا قرضا يبلغ ٨٥٠,٠٠٠ ليرة انكليزية اسما بموجب كوتراتو مؤرخ في ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ ومن ضمن ماهو مشروط به ان الاملاك المتنازل عنها للحكومة من عائلتنا الخديوية تعطى لاصحاب القرض على وجه التأمين . وبناء على أن استهلاك ذلك القرض يكون بواسطة مايزيد من ايرادات تلك الاملاك المرتثة او من ائتمان مايباع منها لزم توسيع وظائف ارباب قومسيون تلك الاملاك الذين تشكلوا بموجب أمرنا السابق ذكره . وبناء على ماعرضه مجلس النظار أصدرنا أمرنا هذا أن أعضاء القومسيون الذين صار تعيينهم بموجب الذكريتو المؤرخ في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ يكون لهم التصرف أيضا اتباعا لشروط الكوتراتو المؤرخ في ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ واتباعا للوائح التي يصير استصوابها بمجلس النظار في شأن مبيع البعض أو الكل من الاملاك المرتثة ليسلم الثمن الصافي الذي يرد منها للمضين على كوتراتو القرض ليجعلوه مختصا باستهلاك القرض المذكور حتى يصير تمام تسديده - وناظر ماليتنا موكل بإجراء منطوق هذا الذكريتو .

٢٣٧ - صورة افادة صادرة من رئاسة مجلس النظار الى جناب رئيس قومسيون الاملاك الميرية في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩

نحيط جنابكم علما أنه قد نظرت مجلس النظار صورة اللائحة المتعلقة بتعيين حدود وظائف قومسيون الاملاك الميرية التي تفضلتم بتقديمها لرئاسة المجلس المذكور بمرسوم تاريخه ٩ فبراير وقد صار التصديق منه على ما اشتملت عليه من الاحكام العمومية وانما قد تراى له لزوم اجراء بعض تعديلات فيها درجت في اللائحة المذكورة المرسول لجنابكم من طيه صورتهامصدقا عليها بانها طبق الاصل فأرجو جنابكم أن تعرفونا إما قبول القومسيون اياها أو ما يحتمل أن يبيديه من الاعتراضات في هذا الشأن

صورة لائحة حدود وظائف قومسيون الاملاك الميرية المصتق عليها من مجلس النظار بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٨٧٩

بعد الاطلاع على الامرين الكريمين الصادرين من الحضرة الخديوية بتاريخى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ و ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ قرر مجلس النظار ما هوآت

المادة ١ - تحال ادارة الاملاك الميرية على عهدة قومسيون مؤلف من عضو مصرى وعضو انكليزى وعضو فرنساوى

المادة ٢ - تعيين أعضاء القومسيون يكون بأمر الحضرة الخديوية

المادة ٣ - العضوان الاجنبيان يتعينان بمعرفة دولتيهما ويلزم لرفعهما من وظائفهما رضا حكومتيهما

المادة ٤ - مأمورو القومسيون ليسوا مسؤولين الا للحكومة عن اجرائتهم

المادة ٥ - القومسيون لا يكون تابعا الا لمجلس النظار وهو الذى يعين مرتب كل واحد من الاعضاء وللقومسيون أن يكتب النظار مباشرة

المادة ٦ - للقومسيون المصالح الحكومة من الامتيازات والمعافة

المادة ٧ - يعين القومسيون رئيسه ويحدد وظائفه

المادة ٨ - يجوز للقومسيون أن يضم لنفسه بصفة مأمور مساعد عضوا واحدا أو عضوين يحضران مجلسه ويكون لهما فيه رأى للشورة وله أن يخصهما بجزء من وظائفه

المادة ٩ - يبادر بإرسال صورة كل قرار يصدر بخصوص المواد المذكورة في المادتين السابقتين الى رئيس مجلس النظار الذى له أن يصتق عليه أو يأمر باعطاء ايصال به فاذا لم يحصل فيه أدنى ملحوظ من طرف مجلس النظار في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ الايصال يكون القرار المذكور نافذ المفعول

المادة ١٠ - القومسيون يعين من يلزم من المستخدمين لجميع الوظائف وله أن يوقف ويرفت أرباب هذه الوظائف ويحدد مقدار جراكيمهم

المادة ١١ - القومسيون مكلف بحفظ وإدارة الاملاك الميرية فبناء على ذلك يجب عليه اجراء كافة الاعمال الصحفية المختصة بالادارة وتحصيل الإيرادات وهو مكلف بما يتعلق باذونات صرف النقود اللازمة للصروفات وبالتوقيع على المقاولات والسلف وبتأجير الاملاك وابعاء مزايدات ما يلزم من الاشغال وبالتوقيع على سندات البيع والمبادلة والشراء والمصالحات وبأن يتوب عن المصلحة أمام المحاكم مدعية كانت أو مدعى عليها . ومع ذلك فان القرارات المختصة بالمواد الآتية لا تكون نافذة المفعول الا من بعد التصديق عليها من مجلس النظار وهى

أولا - السلف متى كان ميعاد تسديدها أكثر من سنة أو متى زادت على مبلغ مائة وعشرين ألف ليرة مصرية أو اذا كانت بضمها الى السلف السابق عقدها تتجاوز هذا المقدار

ثانيا - تأجير الاماكن لمدة أزيد من تسع سنين

ثالثا - البيوع والمشتروات اذا كانت قيمتها تزيد عن عشرين ألف ليرة أو اذا كانت بضمها الى بعضها تتجاوز قيمتها هذا القدر

المادة ١٢ - ما يحصل من المنازعات في تنفيذ أو تأويل الكوتراوات التى تعقدها مصلحة الاملاك الميرية ترفع للحاكم المختاطة لفصلها وقطع الحكم فيها

المادة ١٣ - قرارات القومسيون تؤخذ بأغلبية الآراء وتتخذ على حسب ترتيب توارىخها في دفتر منمر الصفحات وعليها علامة من يكون قائما بأمور الرئاسة في غرة شهر يناير

المادة ١٤ - ميزانية مصلحة الاملاك الميرية من بعد المداولة في شأنها بمعرفة القومسيون تقدم لرئيس مجلس النظار قبل اول شهر يناير من السنة التي تكون مخصصة بها

المادة ١٥ - على رئيس القومسيون أن يرسل عند انتهاء كل ثلاثة شهور لرئيس مجلس النظار كشفا متضمنا بوجه الاختصار اجمالى ايرادات ومصروفات المصلحة

المادة ١٦ - في ظرف الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة تقدم حسابات القومسيون لمراجعتها وتحقيقها لحسابات النظارات

المادة ١٧ - يصير درج هذا القرار في جرنال المونيتور اجيبسيان الرسمى

٢٣٨ - أمر عال في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

حيث انه بتاريخ ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ قد حصل عقد سلفة بمبلغ ثمانية مليون وخمسمائة ألف ليره على اسم الحكومة بواسطة الخواجات روشيلد وأولاده بلوندره والخواجات روشيلد اخوان بباريس

وحيث انه لأجل اجراء مفعول ذكره ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ ونتميم مقاصد الطرفين المتعاقدين مقتضى اتخاذ التدابير اللازمة لابقاء الاملاك المتنازل عنها من أعضاء فاميليتنا تأمينا لهذه السلفة لاغير فبعد الترقى في ذلك بمجلس نظارتنا أصدرنا أمرا هذا بما هو آت

المادة ١ - ان الاملاك المتنازل عنها من أعضاء فاميليتنا ليري لايجوز الحجز عليها ولا يمكن بيعها الا بمعرفة كومسارية الاراضى الميرية بمقتضى الشروط المقررة في الاتفاقات التي حصلت أو ستحصل في المستقبل بين الحكومة والخواجات روشيلد لغاية استهلاك سلفة الاملاك الميرية بالكامل

المادة ٢ - بعد شطب التسجيلات الرهنية المتقدمة على تسجيلات الخواجات روشيلد بتاريخ ٢ و ٣ فبراير الماضى تكون هذه الاملاك خالصة من

كل دعوى توجب الفسخ أو الاسترداد وتكون خالصة أيضا من كل حق عيني مهما كان نوعه ماعدا الحقوق المعطاة لمكتنبي السلفة وتبقى خاصة معينة لتأمين فوائد واستهلاك القرض المذكورة دون غيرها

المادة ٣ - لأجل التأمين على أن يكون الباقي من مبلغ سلفة الاملاك الميرية مخصصا بتمامه لتسوية الدين المصرى السائر دون غيره قدحوّلت الحكومة المصرية من الآن على صندوق الدين العمومى جميع حقوقها على المبالغ التى يمكنها التصرف فيها من محصول سلفة الاراضى الميرية تنفيذا للاتفاقات الواقعة بينها وبين بيت الخواجات ووشيلد وبناء على ذلك فالخواجات ووشيلد يلزمهم أن يقبلوا المخلصات التى تعطى لهم من طرف صندوق الدين العمومى قبولاً شرعياً مرعياً في نظير الدفع التى يدفعونها اليه تنفيذا للكوتراتو المعقود معهم وعلى صندوق الدين العمومى أن يحفظ المبالغ التى تدفع اليه من طرف الخواجات ووشيلد على الوجه المذكور ويكون حفظها بصفة ودیعة حتى لايتصرف فيها الا بمقتضى التعليمات التى تصدر اليه من قومسيون التصفية الذى سيصير تشكيله بمقتضى اتفاق دولى وان لم يتشكل هذا القومسيون فيكون التصرف فى المبالغ المذكورة بموجب الاوامر التى تصدر اليه من لدنا بالاتحاد مع الدول - حقوق الديانة أرباب الرهون المسجلة قبل يومى ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ التى هى تواريخ تسجيلات الخواجات ووشيلد لم تزل باقية على حالها نافذة الاجراء

٢٣٩ - مذكرة معروضة من جناب وكيل المالية فى ١٢ مايو سنة ١٨٨٧ ومصتق عليها من رئاسة مجلس النظار - صورة ترجمتها كما يأتى

اتفق غير مزمّة أن الحكومة السنية أدخلت ضمن الاراضى الحرة الجارى بيعها بعضاً من أملاك الدومين التى تكون مجاورة لاراضيا ومتداخلة بها ونشأت عن ذلك جملة مشاكل حتى انه أخيراً أخبرت مصلحة الدومين جناب الكولونيل سكوت مونكرىف عن حصول بيع من هذا القليل وأحاطت جنابه علماً بذلك فاجتمعنا كالانا مع جناب المسيو بوترون لتنظر معا فى الطرق الممكن بها منع

حصول مثل ذلك في المستقبل بما يتخذ من الاحتياطات انما أردت قبل الدخول في الموضوع بأن أفهم حضراتهم بأنه من عهد ما أحييت الى عهدة نظارة المالية مباشرة بيع أملاك الميرى الحرة لشر للجهات بأنه لا يعلن عن مبيع أى أرض مالم يتحقق عندهم أنها ملك الميرى ملكا لا يعترضه شريك ولا منازع ولكن اتضح من الاستعلامات التي حصلت أن هذا الاحتياط لم يكن كافيا للحصول على الثمرة المقصودة اذ أنه يتفق حصول مسائل يصعب فيها معرفة فصل الحدود المشتركة بين أراضي الميرى وأرض الدومين بصفة مؤكدة وبوجه الضبط فنعا حصول المشاكل المنوّه عنها آنفا قد حصل الاتفاق بيننا على المواد الآتية تحت التصديق عليها من عطفكم

أولا - يجب على مندوبى الحكومة قبل اشهار مزارد اطيان أملاك الميرى المجاورة لاراضى الدومين أو اجراء أى شئ بخصوصها أن يتخبروا مع مندوبى مصلحة الدومين حتى يعلم اذا كان للمصلحة المذكورة حقوق في ملكية تلك الارض أم لا وفي حال التباس الامر عليهم يقتضى على المندوبين المذكورين عدم اشهار بيعها وتخبرة نظارة المالية عن ذلك

ثانيا - في هذه الحالة يصير الاتفاق بين نظارة المالية ومصلحة الدومين بأن تحال على عهدة هذه المصلحة ادارة تلك الاطيان على ذمة الحكومة

ثالثا - كافة أراضي الحكومة المتداخلة بأراضى مصلحة الدومين يجرى تسليمها لتلك المصلحة لادارتها كما ذكر بالبند السابق

رابعا - على مصلحة الدومين أن تؤجر أو تجرى زراعة تلك الاطيان على ذمة الحكومة وأن تقدم لنظارة المالية حسابها في آخر كل سنة وعليها أيضا أن تجرى توريد صافي ايراد الاطيان المذكورة لخزائن الحكومة

خامسا - يجوز لمصلحة الدومين اجراء بيع الاراضى المذكورة على ذمة الحكومة وتوريد الثمن الى الخزينة انما بشرط أن لا يحصل البيع في أى حال من الاحوال الا بعد التصديق من نظارة المالية وبالاجراء هكذا تحصل الحكومة على فوائد جمة منها أنها تجتنب المواد الآتية على الخصوص وهى

أولا - المشاكل الحاصلة الآن في مسألة الملكية بين مصلحة الدومين والحكومة

ثانيا - المعارضات والمنازعات التي تحصل من المستأجرين في تسديد الايجار فانهم عند ما يطالبون به من مصلحة الدومين يتوقعون في التسديد بدعوى أنه ليس لها الحق زاعمين أن الارض في ملك الحكومة لاملئها كما أنهم يتوقعون أيضا اذا طالبتهم الحكومة متعللين أن تلك الارض هي ملك الدومين لاملئ الميرى ثالثا - لداعي وجود جملة قطع من أرض الميرى متداخلة في أراضي الدومين كثيرا ماحصل من الصعوبات والاشكالات في بيع أراضي الدومين أو إيقاف البيع بالفعل في بعض الاحيان فالظنون أن هذه الطريقة تحسم كل ذلك وتسهل لذلك المصلحة التصرف في املاكها بدون مصادفة أى صعوبة فالامل انه بالنظر لتلك المشاكل ترون عطوفتكم موافقة التصديق على الاتفاق

القسم العاشر أطيان المتسحين

٣٤٠ - أمر عال صادر في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ - ١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥^(١)
من تسحب من أرباب الاطيان وغاب عن بلده في غير أواب الزراعة ينتظر
لحلول الاوان المذكور وان لم يحضر تعط أطيانه لذريته أو أقاربه الذين يرثونه
لومات وتتكلف عليهم الاطيان موقتا بصفة وكلاء عن الغائب المذكور ويستمر
التكليف بهذه الصفة ثلاث سنوات اعتبارا من وقت غيابه فان حضر المتسحب
قبل مضي الثلاث سنوات المذكورة تعطى له أطيانه وان لم يحضر يعتبر تكليف
الطين أثرا باسم من زرعه من ذريته أو أقاربه بحيث أنه ان حضر فيما بعد
وطلب طينه لا تسمع له دعوى

ومن تسحب ولم تكن له ذرية أو أقارب يرثونه ولم يعد لبلده قبل فوات
أوان الزراعة تعطى أطيانه بمعرفة المديرية بالايجار سنويا لغاية مدة ثلاث سنوات
وبعد سداد حق الميرى من ذلك الايجار ما يزيد منه يصير ابقاؤه بالمديرية على ذمة
صاحب الطين فان حضر في ظرف الثلاث سنوات أو في غايتها تسلم له الاطيان
مع زيادة الايجار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة الايجار للميرى وتعطى
الاطيان لمن يكونون خالين الزراعة من أهالى بلد المتسحب وتتقيد أثرا لهم بدون
مقابل فان لم يوجد أحد خلى من الاطيان من الاهالى المذكورين تعطى لمن
تكن أطيانهم أقل من باقى أهالى الناحية الذين تكون أطيانهم من نصف فدان
الى فدانين اثنين ونحو ذلك

٣٤١ - منشور صادر من نظارة المالية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٣
أنه من الان لا يصير ضبط أطيان المتسحين بمعرفة المديرية وتأجيرها حسب
ما هو جار بل اذا تسحب أحد الممولين فقا على المديرية سوى انها تطالب بالاموال
(١) ولأن هذا الامر لم يصدر بعد أمر بالغائه الا أنه ليس معمولاً به الآن وأطيان المنسحين
متبع الاجراء فيها حسب المنشور الصادر من نظارة المالية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٣ (راجع
بالصيغة التالية)

المربوطة على أطيانه بواسطة اتخاذ الاجراءات باسم صاحب التكليف طبقا
لدكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
أما من خصوص الاطيان السابق ضبطها بمعرفة المديريات فيكون الاجراء فيها
كما يأتي :

أولا - اذا كانت الاطيان غير مؤجرة فيشرع حالا في توقيع الحجر العقارى
عليها وبيعها في نظير الاموال المستحقة عليها طبقا لدكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
بحيث تكون المطالبة بالاموال المتأخرة عن مدة غايته خمس سنوات حتى ولو كان
حصل التجاوز عنها بقومسيون تحقيق المتأخرات

ثانيا - اذا كانت الاطيان مؤجرة بقيمة أقل من الاموال المربوطة عليها
فعند انتهاء مدة الايجار يشرع في توقيع الحجر العقارى عليها حالا وبيعها طبقا
لدكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ نظير صافي المتأخر عليها عن مدة غايته خمس
سنوات حتى ولو كان صار التجاوز عن جانب من المتأخرات المذكورة وفي حالة
تأخر المستأجر في سداد قيمة الايجار يصير حالا الفاء قوتراو الايجار وتوقيع الحجر
العقارى على الاطيان كما سبق القول لسداد متأخر المال حسب ما ذكر وذلك
دون اخلال بالاجراءات المقتضى اتخاذها ضد المستأجر لاجل سداد الايجار

ثالثا - اذا كانت الاطيان مؤجرة بقيمة المال المربوط عليها أو بالزيادة
فيصير استمرار التاجير وانما يؤخذ تعهد حالا على المستأجر على نفس القوتراو
يشترط فيه بوجوب تسديد الاموال في مواعيد استحقاقها من أصل الايجار
ويعطى له ورد باسم صاحب التكليف من بعد اجراء خصم كل ما يكون تسدد
في سنة ١٨٩٣ بالورد المذكور لحد استيفاء قيمة الاموال المطلوبة وعند حصول
تأخير في السداد تؤخذ الاجراءات حالا طبقا لدكرينو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ودكرينو
٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

في حالة بيع الاطيان اذا كانت قيمة المبيع تزيد عن المال المطلوب فتعلى
الزيادة بالامانات باسم المستحق مدة ثلاث سنوات وبانتهائها تجرى المعاملة
في تلك الزيادة طبقا لبند (٨٥) من فصل خامس من القانون المالى

القسم الحادى عشر

الاطيان طرح البحر المقرر اعطاؤها تمويضا عن المفقود بأكل البحر

٢٤٢ - بمقتضى أحكام البندين ١٢ و ١٤ من لائحة الاطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادر عليها الأمر العالى فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ أغسطس سنة ١٨٥٨ يعوض عن الاطيان المفقودة بأكل البحر من الاطيان التى يحددها البحر المعروفة بطرح البحر وذلك على شرط أن تكون الاطيان الجديدة متصلة تمام الاتصال بأطيان البلد التى أكل البحر منها وان يكون ظهورها بعد زمن اقفاد المفقود بأكل البحر (راجع أحكام البندين باللائحة صحيفة ٦٨٥ وصحيفة ٦٩٢)

القسم الثانى عشر

زيادات المساحة المصرح بضمها للاملاك التى توجد فيها

٢٤٣ - جرت نظارة المالية فيما يختص بأطيان الافراد التى وجد مقدارها بحسب مساحة فك الزمام العمومى أكثر مما كان قبل فك الزمام على طريقتين وهما

الاولى - أن يعتبر مسموحا لصاحب الارض من أصل الزيادة ما يساوى خمسة فى المائة من أصل مقدار اطيانه يضاف عليه بالضريبة والباقى يعتبر من أملاك الحكومة

الثانية - ان تضاف الزيادة على ملك صاحب الارض التى ظهرت فيها وتربط عليها الضريبة من ابتداء السنة التى فيها بدئ بعمل مساحة فك الزمام فى البلد وذلك بعد اثبات أن ظهور الزيادة غير مبنى على حصول التعدى والجور على أملاك الحكومة المجاورة (تراجع شروط هذه المسألة فى صحيفة ٣٤) على أن حصول هذه المعاملة فى نتائج مساحة فك الزمام العمومى الذى تم اجراؤه لغاية

سنة ١٩٠٧ لا يجب اعتباره من القواعد الأساسية التي يجب استمرار العمل به في نتائج إعادة مساحة فك الزمام الجارية الآن في بعض المديريات أو التي تجري فيما بعد إلا أن صدرت أوامر صريحة بذلك

القسم الثالث عشر

أطيان الحكومة الجائز إعطاؤها تعويضاً عن العجز من نتيجة مساحة فك الزمام بأطيان الأفراد الملاصقة لها

٣٤٤ - تراجع صحيفتا ٣٤ و ٣٥

ولا ينبغي عن الذهن أيضاً أن هذه المسألة كسابقتها لا تعتبر من القواعد الأساسية الدائمة فقد كان معنولاً بها إلى أن تمت مساحة فك الزمام العمومي في سنة ١٩٠٧ ولم تصدر أوامر جديدة باستمرار العمل بمقتضاها فيما يجري بعد ذلك من أعمال إعادة فك الزمام

القسم الرابع عشر
قواعد عمومية

الفصل الاول

قانون نزع ملكية العقارات للنافع العمومية

٢٤٥ - أمر عال في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ يشتمل على قانون نزع ملكية العقارات للنافع العمومية

بعد الاطلاع على لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة
وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار

(المادة الاولى)

لا يجوز نزع ملكية العقارات للنفعة العمومية إلا بأمر عال خاص بذلك

(المادة الثانية)

يلحق بالأمر العالى المذكور ما يأتى :

أولاً - كشف بيان الأرض أو البناء الذى تقرر أخذه مع بيان صفته ومساحته وحدوده

ثانياً - كشف بأسماء الملاك المقيمة فى المكلفة أو جريدة عوائد الاملاك المبنية وبألقابهم ومحللات اقامتهم أما العقارات غير الواردة بالمكلفة ولا بجرائد عوائد الاملاك فتبين فى هذا الكشف بأسماء واضعى اليد عليها وألقابهم ومحللات اقامتهم ووردع فى المديرية أو المحافظة صورة من الكشفين المتقدم ذكرهما للاطلاع عليهما

(المادة الثالثة)

يجوز أن يكون نزع الملكية شاملا للعقارات اللازمة للنفعة العمومية ولكل أو بعض العقارات المجاورة لها اذا كان أخذها لازما لحسن الوصول الى النفاية المقصودة من النفعة العمومية

(المادة الرابعة)

المباني اللازمة لزراعة ملكية جزء منها تشتري بأكملها اذا طلب أصحابها ذلك . ويجب تقديم هذا الطلب على الاكثر في الاجتماع المنصوص عليه في المادة السادسة والإسقاط الحق فيه

(المادة الخامسة)

ينشر الامر العالى مع ملحقاته المنصوص عليها في المادة الثانية في الجريدين الرسميتين ويلصق في المحل المعد للاعلانات في المديرية أو المحافظة وفي المحكمة الابتدائية المختلطة والاهلية الموجود في دائرتها العقارات المزروعة ملكيتها ثم يعلن المدير أو المحافظ بالطريقة الادارية صوة من هذا الامر العالى الى كل واحد من أصحاب الملك أو واضعى اليد المبينة أسماءهم فيه

ونشر هذا الامر العالى في الجريدين الرسميتين تترتب عليه في صالح طالب زرع الملكية نفس النتائج التى تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية

(المادة السادسة)

يرسل المدير أو المحافظ في ظرف الأربعة أيام التى تلى اعلان الأمر العالى خطابا مسجلا الى طالب زرع الملكية وإلى ذوى الشأن من أصحاب الأملاك يكلفهم فيه بالحضور أمامه في ميعاد قدره عشرة أيام على الأكثر للممارسة على قيمة الثمن

ويلصق هذا التكليف في الجهات الموجودة فيها العقارات المطلوب زرع ملكيتها ويكون لمحضر الاتفاق قيمة سند واجب التنفيذ ويعتبر بمثابة عقد رسمى

(المادة السابعة)

في حالة وجود أشخاص آخرين أولى شأن بسبب حق منفعة أو إجازة يكون صاحب الملك ملزما بدعوتهم الى جلسة الاتفاق المنصوص عليها في المادة السابقة وإلابقى هودون غيره مسؤولا أمامهم عن التعويض الذى يجوز أن يطلبوه ولا يكون للستأجرين

وأصحاب المنفعة حق على طالب نزاع الملكية في التعويض إلا اذا كان لديهم عقد ذو تاريخ ثابت سابق على الامر العالى القاضى بنزع الملكية . وفى هذه الحالة يقدّر التعويض بنفس الطريقة التى يقدّر بها التعويض الذى يستحقه الملاك

(المادة الثامنة)

اذا لم تحصل معارضة فبعد جلسة الاتفاق بخمسة عشر يوما يدفع المبلغ المستحق لأولى الشان الذين حصلت التسوية معهم بناء على شهادة من قلم الرهونات دالة على خلو العقار من الرهن

فاذا حصلت معارضة أو كان العقار مرهونا يودع المبلغ الذى لم يصرف فى خزانة المحكمة المختصة الموجودة فى دائرتها القارات

(المادة التاسعة)

يحرر المدير أو المحافظ عقب هذا الاجتماع كشفا بأسماء وألقاب ومحل اقامة الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن ويبين فيه العقارات المنزوعة ملكيتها من أربابها ويرسله الى رئيس المحكمة المختصة مع الامر العالى وباقى الأوراق

ويرسل هذا الكشف نفسه الى رئيس المحكمة فى حالة ما اذا كان المستأجرون أو أصحاب حق المنفعة الذين دعاهم المالك أو الذين دخلوا فى الاجراءات من تلقاء أنفسهم لم يحصل الاتفاق معهم على التعويض الذى يعطى لهم

(المادة العاشرة)

فى ظرف الثلاثة أيام التى تلى يوم ورود الأوراق يعين رئيس المحكمة من تلقاء نفسه واحدا أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسألة لتتضمن العقارات المبينة فى الكشف المتقدم ذكره أو قيمة التعويضات التى قد تكون مستحقة لذوى الشان الآخرين

وبفضل انتخاب أهل الخبرة من أعيان المدينة أو المديرية ويحدد الرئيس فى أمر التعيين الميعاد الذى يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه ولا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوما

(المادة الحادية عشرة)

لا يقبل طعن ما في امر رئيس المحكمة
ويؤدى أهل الخبرة اليمين أمامه ويعين في المحضر اليوم والساعة اللذان تبتدئ
فيهما معاينة أهل الخبرة

(المادة الثانية عشرة)

لا يتحتم اعلان الطرفين بأمر التعيين ولا بمحضر تحليف اليمين انما يجب على
أهل الخبرة قبل الشروع في المعاينة بستة أيام على الأقل أن يخطرأ الطرفين بأفاده
مسجلة بالبوسته (مسوكة) حتى يتيسر لهما الحضور في محل المعاينة اذا أرادا
ويجب أن يرفق بالتقرير وصل البوسته عن كل افاده
وتراعى القواعد الأخرى المقررة لأعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في المواد
المدنية والتجارية

(المادة الثالثة عشرة)

يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي
يمكن أن تنشأ من نزع الملكية أما اذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون
تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي
منه للمالك

(المادة الرابعة عشرة)

اذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة
العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان . ولكن المبلغ الواجب اسقاطه
أو اضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب
أحكام المادة السابقة

(المادة الخامسة عشرة)

لأتراعى مطلقا في تقدير الثمن المباني أو المفروشات أو التحسينات وكذلك أى
عقد اجارة أو غير ذلك اذا ثبت أن احداثها كان بقصد الحصول على ثمن أزيد وهذا
لا يمنع المالك من ازالة الانقاض وكل ما يمكن فصله بدون اضرار بالأعمال المقتضى
اجرائها ويكون ازالة ذلك بمصارف من طرفه

والمباي والمفروسات والتحصينات التي أحدثت بعد نشر الأمر العالى بنزع الملكية في الجريدتين الرسميتين تعتبر انها حصلت للفرض المذكور بلا حاجة الى اقامة دليل على ذلك

(المادة السادسة عشرة)

يقدر رئيس المحكمة المصاريف والانتعاب المستحقة لأهل الخبرة ويرسل تقرير أهل الخبرة مع الأوراق الى المدير أو المحافظ

(المادة السابعة عشرة)

يعلن في الحال طالب نزع الملكية بإرسال ذلك التقرير وعليه إيداع الثمن الذى قدره أهل الخبرة في خزينة المحكمة

وعليه في كل الأحوال دفع المصاريف التى يستدعيها هذا الإيداع وعليه كذلك أن يودع قيمة أجرة أهل الخبرة وإنما اذا حصلت معارضة تكون مصاريف عمل أهل الخبرة على جانب الطرف الذى رفض طلبه

(المادة الثامنة عشرة)

يصدر ناظر الاشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة ايداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المتروعة ملكيته

(المادة التاسعة عشرة)

يعلن هذا القرار اداريا الى كل من ذوى الشأن مع تكليفهم بالتخلي عن العقارات في ميعاد خمسة عشر يوما ومتى انقضى هذا الميعاد يجوز أخذها ولو بالقوة وإذا كان التنفيذ سيعمل في محل سكن شخص أجنبي فلا يجوز إجراؤه إلا بعد اخطار القنصلاتو التابع لها هذا الشخص

(المادة العشرون)

يجوز للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية ليوم اعلان القرار الوزاري ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا

(المادة الحادية والعشرون)

إذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك أو غيرهم من ذوى الشأن وليس من طالب نزع الملكية فيجوز لذوى الشأن المذكورين أخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة بدون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن

(المادة الثانية والعشرون)

إذا رأت نظارة الأشغال العمومية ضرورة الاستيلاء مؤقتاً على عقار للنفعة العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحبه فان تعذر الاتفاق يقدر المدير أو المحافظ قيمة التعويض التي يقتضى دفعها ويعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز السنتين . فان لم يقبل صاحب العقار ذلك تودع القيمة في خزانة المحكة ثم يكون تقدير التعويض بحسب أحكام المادة التاسعة وما يليها

ويجوز ايداع المبلغ يؤخذ العقار ولو بالقوة ولا تحول دون ذلك أية معارضة ويجوز لصاحب العقار أخذ المبلغ المودع بدون أن يخل ذلك بما يكون له من الحقوق في الزيادة

(المادة الثالثة والعشرون)

يجوز للمدير أو المحافظ في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تخرب قنطرة وفي سائر الاحوال المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية

ويحصل هذا الاستيلاء فوراً بعد أن يكون قد أجرى بواسطة مهندس المديرية أو غيره من أهل الخبرة اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة الى اجراءات أخرى

ثم يعين المدير أو المحافظ في الثلاثة أيام التالية مدة الاستيلاء الموقت وقيمة التعويض المستحق لأصحاب العقارات

وعند علم قبولهم بهذا التعويض تراعى أحكام المادة السابقة

(المادة الرابعة والعشرون)

يجوز للدير أو المحافظ عند ماتدعو المنفعة العمومية أن يصدر قرارا بتحديد مدة الاستيلاء الموقت المنصوص عليه في المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين لأفاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة التعويض السابق . أما اذا كانت الاستيلاء لازما لمدة تزيد عن ثلاث سنين فتتزع الملكية ان لم يتم الاتفاق بالممارسة

(المادة الخامسة والعشرون)

العقار الذى حصل الاستيلاء عليه موقتا يعاد بنفس الحالة التى كان عليها وقت أخذه . وكل تلف يجعل لصاحبه حقا فى التعويض عنه . واذا أصبح العقار بسبب التلف غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له فتلتزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التى كان يساويها وقت الاستيلاء عليه

(المادة السادسة والعشرون)

كلما دعت الحال لمعاينة أهل الخبرة لتقدير قيمة التعويض المستحق عن الاستيلاء الموقت وجب عليهم أيضا تقدير قيمة العقار وإثبات ذلك فى تقريرهم

(المادة السابعة والعشرون)

لا يجوز الممارسة عند نزع ملكية العقارات التى يمتلكها القصر او المحجور عليهم أو الفاشيون أو المحلات الخيرية إلا فى حالة ما اذا كانت المصلحة هى التى طلبت نزع الملكية

ولا يجوز للأوصياء أو القيم أو النظار استلام ثمن العقارات الذى يتفق عليه فى هذه الحالة بالممارسة والذى يقدره فى جميع الاحوال أهل الخبرة أو يصدر به حكم إلا باذن خصوصى من جهة الاختصاص أما اذا كان العقار وقفا لا يجوز بيعه فيدفع ثمنه فى خزانة ديوان عموم الاوقاف اذا كان هذا الوقف اسلاميا والا فيسلم الى الجهة التابع لها الوقف للتصرف به حسب الشريعة التابع اليها

(المادة الثامنة والعشرون)

دفع الثمن بحسب أحكام المواد السابقة الى الملاك المبينة أسمائهم في الامر
العالي يحصل به البراء التام وطالب نزع الملكية لا يطالب بعد ذلك من أى أحد
كان. وتكون العقارات المزروعة ملكيتها حرة من كل أنواع الرهن

(المادة التاسعة والعشرون)

دعاوى القسح ودعاوى الاسترداد وسائر الدعاوى العينية لا توقف نزع الملكية
ولا تمنع نتائجها . وينتقل حق الطالبين الى الثمن ويصبح العقار خالصا

(المادة الثلاثون)

تلقى المواد ١٨ الى ٤٣ (بدخول الغاية) من القانون المدنى المتبع لدى المحاكم المختلطة

(المادة الحادية والثلاثون)

يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص
عليها فى المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة الثانية والثلاثون)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

الفصل الثانى

فى الشفعة

٢٤٦ - (١) أمر عال صادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ - بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاطلاع على القانون المدنى وقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المتبعين لدى المحاكم المذكورة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظر أمرنا بما هوأت

الباب الاول

(المادة الاولى)

يثبت حق الشفعة لمن يأتى :

أولاً - للشريك الذى له حصة شائعة فى العقار المبيع

ثانياً - لجار المالك فى الأحوال الآتية :

إذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الاراضى المعلقة للبناء سواء كانت فى المدن أو فى القرى انا كان للارض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الارض المشفوعة

إذا كانت أرض الجار ملاصقة للارض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف ثمن الارض المشفوعة على الاقل

(١) هذا الامر ألغى كافة الاحكام الواردة بالقانون المدنى وقانون المرافعات المختلطة فيما يتعلق بالشفعة

(المادة الثانية)

يمتد شريكا في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بعضه وله طلب الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه

(المادة الثالثة)

للاشفعة فيما بيع بالمزايدة لعدم امكان القسمة بين الشركاء عينا أو لنزع الملكية قهراً أمام إحدى جهات الادارة أو القضاء وكذلك لاشفعة فيما بيع من الاصول لقروعهم وبالعكس ولا فيما بيع من أحد الزوجين للاتح أو من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة

(المادة الرابعة)

للاشفعة للوقف

(المادة الخامسة)

لايصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايعه

(المادة السادسة)

للاشفعة فيما بيع ليجعل محل عبادة أو ليلحق به

(المادة السابعة)

إذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة

أولاً - للمالك الرقبة

ثانياً - للشريك الذي له حصه مشاعة

ثالثاً - لصاحب حق الانتفاع

رابعاً - لجار المالك

فإذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه

وإذا تعدد الجيران يقتسم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره

(المادة الثامنة)

يثبت حق الشفعة وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شقيقا باعتبار ما ذكر في المادة الاولى

(المادة التاسعة)

العين الجائز أخذها بالشفعة اذا باعها مشتريها قبل تقديم طلبها بالشفعة وتسجيله كما هو مذكور في المادة الرابعة عشرة الآتية لأتقار دعوى أخذها بالشفعة الا على المشتري الثانى بالشروط التى اشترى بها

(المادة العاشرة)

اذا بنى المشتري فى العقار المشفوع أو غرس فيه أشجارا قبل طلب الأخذ بالشفعة يكون الشفعى ملزما ببناء على رغبة المشتري إما أن يدفع له ماصرفه أو ما زاد فى قيمة العقار بسبب البناء أو الفراس

أما اذا حصل البناء أو الفراس بعد طلب الأخذ بالشفعة فالشفيع اختياران شاء طلب ازالتهما وان شاء طلب بقاءهما وفى هذه الحالة لا يلزم الا بدفع قيمة الأدوات وأجرة العمل أو مصاريف الفراس

أما ماصرف فى حفظ العقار وصيانته فيلزم دفعه فى كل الاحوال للمشتري المشفوع منه

(المادة الحادية عشرة)

اذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاع بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه أما اذا عينت فى العقد حصص كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق فى طلب أخذه بتمامه أو أخذ حصص واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة

الباب الثاني

فيما يترتب على حق الشفعة

(المادة الثانية عشرة)

كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري أو اكتسبه الغير ضده بعد التاريخ الذي سجل فيه طالب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لايسرى على الشفيع ويبقى مع ذلك لاصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتبطين ما كان لهم من حقوق الاولوية فيما آل للشفوع منه من ثمن ذلك العقار

(المادة الثالثة عشرة)

يحمل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على ان المشتري اذا استحصل على تأجيل الثمن لايتفع الشفيع من هذا التأجيل الا برضاء البائع
واذا ظهر بعد الاخذ بالشفعة ان العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع ان يرجع الا على البائع

الباب الثالث

في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة وفي سقوط حق الاخذ بها

(المادة الرابعة عشرة)

يجب على من يرغب بالاخذ بالشفعة ان يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً

ولاجل أن يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختطة الكائن بدائرتها العقار

وإذا كانت الشفعة بين وطنين يكتفى بإجراء هذا التسجيل بقلم كاتب المحكمة الابتدائية الاهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب أخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة ان تبعث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار لتجرى تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبعه الدول الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الاخير ونصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطالب وما يقرب عليه تسرى على تسجيل حكم الشفعة المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الآتي ذكرها

(المادة الخامسة عشرة)

ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة والا سقط الحق فيها

(المادة السادسة عشرة)

ويحكم فيها دائما على وجه السرعة

(المادة السابعة عشرة)

لا تقبل المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في الشفعة وميعاد استئنافها ١٥ يوما من يوم اعلانها

(المادة الثامنة عشرة)

الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها

(المادة التاسعة عشرة)

يسقط حق الشفعة في الاحوال الآتية :

أولا - اذا حصل التنازل عنه صراحة أو ضمنا

ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه ان الشفيع عرف
المشتري بصفة مالك للعقار نهائيا

ثانيا - اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الاخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر
يوما من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسميا بابداء رغبته سواء كان بناء
على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري
وزاد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد المسافة

(المادة العشرون)

يجوز اثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة طرق الاثباتات
المقررة في القانون بما فيها الاثباتات بالبينة

(المادة الحادية والعشرون)

يجب ان يعلن التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة
التاسعة عشرة على يد محضر وان يشمل على البيانات الآتية والا عد لاغيا
وهذه البيانات هي :

أولا - بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده
ومقاسه

ثانيا - بيان الثمن وشروط البيع وامم ولقب وصنعة ومحل سكن كل من
البائع والمشتري

(المادة الثانية والعشرون)

يستقط الحق في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة أشهر من يوم
تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفيع غير أهل للتصرف
أو غائب

(المادة الثالثة والعشرون)

ألغيت المواد ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ من القانون المدنى والمادة ٧١٩ من قانون المرافعات المتبعين لدى المحاكم المختلطة

(المادة الرابعة والعشرون)

يعمل بهذه الاحكام بعد مضى شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة الخامسة والعشرون)

على ناظر الحقانية تنفيذ امرنا هذا

الفصل الثالث

عدم التصريح لموظفى ومستخدمى الحكومة بشراء أو تأجير أراضى أو الدخول فى مقاولات

٢٤٧ - قرار من مجلس النظار فى ٢٨ جونیو سنة ١٨٩٦ (١)

المادة الاولى - لا يجوز لموظفى الحكومة ومستخدمىها على الاطلاق أن يباشروا بأنفسهم أو بواسطة غیرهم الاعمال الآتى بيانها وذلك فى الدائرة التى يمارسون فيها وظيفتهم أو التى يمتد إليها نفوذهم الادارى وهى أولا - أن يشتروا أو أن يكون لهم صالح ما فى الاعمال أو المقاولات التى تكون مراقبتها موكولة لهمستهم

ثانيا - أن يدخلوا فى المزايدات أو أن يشتروا بایة طريقة كانت الاطيان أو العقارات التى تطرحها الحكومة أو السلطة القضائية فى المزايد فى دائرة وظائفهم ثالثا - أن يستأجروا أو يزوروا أطیان الغير الكائنة فى دائرة وظائفهم

المادة الثانية (٢) - يجب على كل موظف أو مستخدم فى الحكومة أن يقدم للصلحة التابع لها فى ظرف ثلاثة أشهر كشفا ببيان العقارات التى يكون مستغلا أو مالكا أو مستأجرا لها ويجب عليه أيضا أن يخطر مصلحته بكل ما يشتريه فى المستقبل مما يكون فى دائرة وظيفته

المادة الثالثة - الموظفون أو المستخدمون بالمصالح الاميرية الذين يخالفون حكم هذا المنع أو التنبيه تجرى عليهم الاحكام التأديبية المدونة فى الاوامر العالیه الصادرة فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ (وذلك فضلا عن رفع الدعوى عليهم أمام المحاكم اذا اقتضت الحال) ويكون الحكم بالعقوبات التأديبية طبقا للطرق والشروط المنصوص عنها فى الاوامر العالیه الجارى العمل بمقتضاها

(١) - هذا القرار قد أبطل بالکلمة مفعول القرارين السابقين صدرهما فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٩ ابريل سنة ١٨٩١ وحل محلهما

(٢) - هذه المادة استعفى عنها بالتشور الصادر من مجلس النظار فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٦ الوارد بالصحيفة التالية

المادة الرابعة - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويرسل بصفة منشور الى كافة النظارات لكي تبلغه الى صائر المصالح التابعة لها

٢٤٨ - منشور صادر من رئاسة مجلس النظار للنظارات بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٦

حيث ان بعض مصالح الحكومة استعانت من مجلس النظار عن كيفية تقديم الكشوفات المنصوص عنها بالمادة الثانية من قراره الصادر في ٢٧ يونيه ١٨٩٦ بمنع موظفي ومستخدمى الحكومة من شراء أو استئجار أطيان في دائرة توظيفهم فقد تداول المجلس في ذلك بجاسته المتعقدة يوم السبت ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣١٤ ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وقرر تعديل المادة المذكورة بالكيفية الآتية :

(يكون الكشف الذى يجب على كل موظف أو مستخدم فى الحكومة أن يقدمه للمصلحة التابع لها شاملا للعقارات التى يكون مستغلا أو مالكا أو مستأجرا لها سواء كانت فى دائرة توظيفه أو فى جهة أخرى من جهات القطر ويجب عليه أيضا أن يخطر بمصلحته بكل ما يشتره فى المستقبل سواء كان فى دائرة توظيفه أو فى غيرها من جهات القطر)

وقرر المجلس أيضا تمديد ميناد تقديم هذه الكشوفات لغاية شهر نوفمبر المقبل

الفصل الرابع

التملك بمضى المدة الطويلة

٢٤٩ - من القانون المدنى المختلط

البند ١٠٢ - تحصل ملكية العقارات والحقوق العينية ماعدا حق الرهن العقارى لمن وضع يده عليها ظاهرا بنفسه أو بوكيل عنه بغير منازع مدة خمس سنوات متواليات بصفة مالك بشرط أن يكون وضع اليد المذكور مبتدئا على سبب صحيح فإذا لم يوجد ذلك السبب لا تحصل له الملكية الا اذا وضع يده مدة خمس عشرة سنة (١)

(١) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٦ من القانون المدنى الاهلى ماعدا حذف الكلمات الآتية « بخلاف الرهن »

البند ١٠٣ - يجوز لواضع اليد على العقار أو الحقوق العينية أن يضم مدة وضع يده عليها مدة وضع يد من انتقل ذلك منه إليه^(١)

البند ١٠٤ - من أثبت وضع يده على عقار أو حقوق عينية مدة معينة وكان واضعا يده عليها في الحال فالتوسط بين المدينين يعتبر وضع يده مالم يثبت ما ينافي ذلك^(٢)

البند ١٠٥ - يثبت حق الانتفاع في الاراضي الخراجية لمن وضع يده عليها مدة خمس سنوات بشرط أن يكون قائما بزراعتها^(٣)

البند ١٠٦ - لا تثبت ملكية العقار والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان وضع يده عليها بسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ منه أو سابقا ممن آلت منه اليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للمستأجر والمتنفع والمودع والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم^(٤)

البند ١٠٧ - ومع ذلك يجوز للدائن المرتهن للعقار إذا كان معتقدا صحة الرهن أن يتمسك بوضع اليد الحاصل من الرهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن^(٥)

البند ١٠٨ - لا يجوز ترك الحق في التملك بمضى المدة الطويلة قبل حصوله إنما يجوز ذلك بعد حصوله لكل شخص متصرف بأهلية التصرف في حقوقه^(٦)

(١) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٧ من القانون المدني الاهلي

(٢) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٨ من القانون المدني الاهلي

(٣) هذه المادة فضلا من كونها قليلة الفائدة فانها من عهد زوال صفة الاطيان الخراجية لم ترد في القانون المدني الاهلي

(٤) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٩ من القانون المدني الاهلي

(٥) لم ترد هذه المادة في القانون المدني الاهلي

(٦) المواد من غمرة ١٠٨ الى غمرة ١١٤ واردة في القانون المدني الاهلي تحت غمرة ٨٠ و ٨١

البند ١٠٩ - إذا انقطع التوالى فى وضع اليد فلا تحسب المدة السابقة على انقطاعه

البند ١١٠ - تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد ولو بفعل شخص أجنبي

البند ١١١ - تنقطع المدة المذكورة أيضا إذا طلب المالك استرداد حقه بأن كلف واضع اليد بالحضور للرافعة أمام المحكمة أو نبه عليه بالرد تنبيهها رسميا مستوفيا للشروط اللازمة ولولم يستوف المدعى دعواه إنما يشترط فى ذلك عدم سقوط الدعوى بمضى الزمن

البند ١١٢ - لاشتت الملكية مطلقا بمضى المدة الطويلة ولا يعتبر حكمها بين الأصل والوكيل فى جميع ما هو داخل ضمن التوكيل

البند ١١٣ - لايسرى حكم تملك العقار بمضى المدة على من يكون مفقود الأهلية شرعا

البند ١١٤ - وكذلك لايسرى على مفقود الأهلية المذكور أحكام ماعدا ذلك من أنواع التملك بمضى المدة الطويلة متى كان المعتبر فيها أزيد عن خمس سنوات

٣٥٠ - من لائحة المحاكم الشرعية الصادر عليها الأمر العالى فى ١٧ يونيه

سنة ١٨٨٠

البند ١٤ - القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من المرافعة وعدم العذر الشرعى له فى اقامتها الا فى الأثر والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق فى تلك المدة ومع ذلك فكل سند شرعى صادر من المحاكم الشرعية مسجل بالسجل المصان مطابق لما فى سجله المحفوظ مستوفى شرائطه الشرعية لا يكون مانعا من سماع دعوى من يدعى حقا بوجه شرعى فيما

تحرره هذا السند ما عدا من كان السند المذكور شاهدا عليه بحكم شرعى الزامى
مستوفى شرائطه مسجل بالسجل المصان وقد أنكره المحكوم عليه وكذا وارثه ان
كان مبنى دعواه الارث من قبل من حكم عليه أو كان السند المسجل المستوفى
شرائطه شاهدا عليه بنقل الملك شرعا ووضع الممتلك يده على العقار وأنكره المملك
أو وارثه المدعى تلقى الملك عنه فلا يلتفت لانكاره

٢٥١ - أمر عال فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢

البند ١ - كل من منع غيره باستعمال القوة من الانتفاع بما فى يده من
الأموال الثابتة أو شرع فى ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر أو بدفع
غرامة من خمسة قرش الى ألفى قرش فاذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص
وكان واحد منهم أو أكثر حاملا لأسلحة أو كان عدد الأشخاص يزيد على عشرة
ولم يكن معهم أسلحة فتكون العقوبة بالحبس من ستة أشهر الى سنة أو بالغرامة
من ألفى قرش الى خمسة آلاف قرش

البند ٢ - تحكم محاكم المواد الجزئية فى أول درجة فى الجنح المبيتة بالمادة
السابقة

الفصل الخامس

حقوق ارتفاق السكك الحديدية الأميرية

٢٥٢ - منشور من باشمعاون خديوى بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٢٨١ -
٢٥ يولية سنة ١٨٦٤ (١)

الاراضى المجاورة لجانبى جسر السكة الحديد لا يجوز بيع شئ منها مالم يكن من بعد كل خندق من الجهتين بخمسة أقصاب ، الغير جائز التصريح بمبيعه انما هو جسر السكة والجنايبتان المجاورتان له والخمران اللذان يجانبهما المعدان للورور والعبور كما هو مرسوم ومقنن من ديوان الاشغال والسكة الحديد بما أن ذلك من الجسور والطرق العمومية التى لا يجوز فيها بيع ولا شراء وما عدا ذلك بالطبع يجرى فيه البيع والشراء تكلافه وأما أرض الخنادق عند جفافها من الماء اذا كانت تستعد للزراعة وتكون من المضاف بالمال أو بالمشور يمكن للضافة عليه الانتفاع بزراعتها بحيث أن الزراعة التى تجرى بها لا تضر بجسر السكة الحديد ولا يترتب منها حرمان ضرور المياه الصفى أو للشوى بالخنادق المذكورة .

(١) أن نص التشويز المذكور المحرر بالقرسلاوى وملحق بلائحة الاطيان السعيدة تحتفزة ٤٤ ليس مطابقا لاصل النص العربى وفيه حكايا منقضى أحدهما الآخر إذ أن النص العربى لوترجم ترجمة مضبوطة وأول تأويله سلبيا لتظهر منه - أولا أن جسر السكة الحديد والخنادق المجاورين له والجنايبتين المجاورتين للنفدين المعدين (أى الجنايبتين) للورور والعبور هم ملك الحكومة ملكا مطلقا لا يجوز فهم البيع والشراء ولا التملك بوضع اليد المدة الطويلة ولا يدخلون فى التجارة بهذه الصفة - ثانيا أن الاراضى الواقعة فى منطقة خمسة أقصاب (أى سبعة عشر مترا وخمسة وسبعون سنتيم) من بعد الجنايبتين المجاورتين للنفدين ليست ملكا لمصلحة السكة الحديد الميرية ولا حق لها فى تحصيل ايجارها وانما لا يمكن بيع هذه الاراضى بدون تصريح من مصلحة السكة الحديد لئلا عند انتقال ملكية ارض كانت بتعسر لصيانة ان تنفق مع المشترى على شروط وتكيفية التملك متعا لما عساه يترتب من الضرر لجهة المصلحة ونجاح تشغيل السكة الحديد - هذه الملاحظة منقولة من كتاب القوانين العقارية صحيفة ٤٨

الباب الثالث

ضرائب الاطيان

القسم الاول

قوانين ربط الضرائب

الفصل الاول

الضرائب العشورية

٢٥٣ - أمر عال في ٧ محرم سنة ١٢٧١ - ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٥٤
بتحويل العشر عينا من غلات الارض المعروفة بالابعاديات والحفالك وغيرها من
الاراضي التي لم تكن تدفع شيئا من الضرائب

٢٥٤ - أمر عال في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ - ١١ اكتوبر سنة ١٨٥٤
بان اطيان الأواصي تدخل تحت حكم أداء العشر كغيرها من الاراض التي صدر
عنها الامر العالي في ٧ محرم سنة ١٢٧١

٣٥٥ - أمر عال في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ - ١٩ يناير سنة ١٨٥٥
باستبدال طريقة العشر المأذوكها بوضع ضريبة نقدية سنوية بقيمة العشر على
ثلاث درجات . ففي جهات الوجه البحري يربط على الفدان من درجة العال
٢٦ قرشا ومن درجة الوسط ١٨ قرشا ومن درجة الدون ١٠ قروش . وفي جهات
الوجه القبلي العال ٢٠ قرشا والوسط ١٤ قرشا والدون ٨ قروش وأن تربط هذه
الضرائب على جميع الاطيان التي لم تكن تدفع ضرائب من قبل ولكن يستثنى من ذلك
أولا - الاطيان المسموحة والمتروكة للسايط وخدمة المشايخ
ثانيا - الاطيان المرتبة ايراداتها احسانا على المساجد لاقامة الشعائر الدينية
(صورة الامر حرفيا بملحق الاوامر تحت نمرة ٧٠١)

٢٥٦ - أمر عال في ٨ رجب سنة ١٢٧١ - ٢٧ مارس سنة ١٨٥٥
بأن الاطيان الغير قابلة للزراعة بالكفية وهى المستصلحة والمستبحرة وما يؤخذ للزرع
والبحسور وما يأكله البحر وما يصير برك محصول المقاطع والذي تغطيه الرمال من
أطيان الحاجر والارض الابعاديات الغير ممكن ريعها لارتفاع أرضها كل هذه بعد
تحقيقها لا يتحصل عنها شئ من العشور

٢٥٧ - أمر عال في ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٢ أول مايو سنة ١٨٥٦
بعد تحصيل الضريبة العشورية على أراضي جنانين التزهة بسكنبرية

٢٥٨ - أمر عال في ٩ محرم سنة ١٢٧٨ - ١٧ يوليو سنة ١٨٦١
بعلاوة بارتين على كل قرش من ضرائب الاطيان في نظير مصارف الضباط
المستودعين بالسكينة

٢٥٩ - أمر عال في ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ - ٧ نوفمبر سنة ١٨٦١
بتقدير ضرائب درجات الاطيان العشورية حسبما تستحقه الاطيان على نسبة
حالتها بعد الاصلاحات التي حصلت عليها بعد التقدير السابق اجراؤه

٢٦٠ - أمر عال في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ - ١٤ نوفمبر
سنة ١٨٦١ بأن تربط الضريبة العشورية على ما يساع من أطيان الحكومة
وفي جبلتها الاطيان المستصلحة والمستبحرة التي كان تصرح في البند ١٥ من اللائحة
السعيدية باعطائها عجانا وبلا ضريبة لمدة ثلاث سنوات ونصف ضريبة لمدة
من الزمن أخرى مثلها وابطال المعاملة بهذه الطريقة وبأن ما يوجد في كل حوض
بمقدار عشرين فدانا فأقل سواء كان من زيادة المساحة التي كان جائرا اضافتها
على أرباب الاطيان بمقتضى البند ١٥ المأذ ذكره أو من الاطيان التي تركها الاهالى
كل ذلك يساع ويربط بالضريبة العشورية وأن لا يمنع المستخدمون من شراء
الاطيان كغيرهم من بقية الناس

* - بطل مقوله

٢٦١ - أمران عاليان في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ - ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦١ وفي ٩ جمادى الثانية سنة ١٢٧٨ - ١٠ يناير سنة ١٨٦٢ بتعديل درجات الاطيان العشورية تبعا لما صارت اليه من التحسين

٢٦٢ - أمر عال في ٥ شعبان سنة ١٢٧٩ - ٢٦ يناير سنة ١٨٦٣ بصرف النظر عن تعديل درجات الاطيان العشورية والغاء علاوة البارئين على كل قرش من ضرائب الاطيان العشورية

٢٦٣ - أمر عال في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ - ١٢ نوفمبر سنة ١٨٦٤ بأن يضاف على الضرائب بوجه عام خدمة الصيارف باعتبار ميدي ونصف ميدي عن كل تسعين ميدي مما يحصلونه - ثم صدر أمر آخر في ١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ - ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٥ بأنه مع استمرار اضافة ميدي ونصف ميدي عن كل تسعين ميدي من أصل المربوط فالذي يصرف للصيارف يكون بقيمة ميدي واحد فقط عن كل تسعين ميدي مما يحصلونه

٢٦٤ - أمر عال في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ - ٣ فبراير سنة ١٨٦٤ بالتصديق على قرار المجلس الخصوصي بتعديل درجات الاطيان العشورية كما سيأتي

الدرجات	أقاليم قبلي	أقاليم مجرى
درجة العال	٣١	٣٥
» الوسط	٢١	٢٥
» الدون	١٤	١٨

٢٦٥ - أمر عال في ١١ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ - ٢٧ ابريل سنة ١٨٦٦ بأن الاطيان العشورية التي تباع من الحكومة أو التي تعطي لانعاما يجب فرز درجاتها في وقت مباحثتها وتحديدها وان كان يوجد شيء منها يورث يجب توضيحه في قائمة التحديد

٣٦٦ - أمر عال في ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤ - ٢١ سبتمبر سنة ١٨٦٧ على قرار المجلس الخصوصي بتعديل درجات الاطيان العشورية من ابتداء سنة ١٨٥٤ كالآتي

الدرجات	أقاليم قبل	أقاليم بحرى	
		مديرية البحيرة	تعريفه عمومية
درجة العال	٤٥	٥٠	٦٥
» الوسيط	٣٥	٣٥	٤٥
» الدون	٢٠	٢٠	٢٠

٣٦٧ - أمر عال في ٤ صفر سنة ١٢٨٥ - ٢٧ مايو سنة ١٨٦٨ على قرار من مجلس النواب بزيادة السدس على الضرائب بوجه عام لمدة أربع سنوات من ابتداء سنة ١٥٨٤ - ثم صدر أمر عال في ١٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ ٣ أغسطس سنة ١٨٧١ على قرار من مجلس النواب باستمرار اضافة السدس

٣٦٨ - أمر عال في ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ - ٢١ يونيو سنة ١٨٧٠ على قرار من المجلس الخصوصي بتقدير ضرائب الاطيان العشورية كالآتي :

الدرجات	أقاليم قبل	أقاليم بحرى ومديرية الجيزة
عال أول	٤٠	٦٠
عال ثان	٣٥	٥٠
وسط أول	٣٠	٤٠
وسط ثان	٢٥	٣٥
دون أول	١٥	٢٠
دون ثان	١٠	١٠

وأن يعمل فرز للاطيان العشورية بوجود من انتدبوا لذلك من قبل الحكومة في كل جهة وتوضع على اطيان كل درجة ضريبةها

٢٦٩ - منشور من نظارة المسالية في ٨ شوال سنة ١٢٨٧ أول يناير سنة ١٨٧١ بعلاوة العشر على جميع الضرائب

٢٧٠ - أمر عال في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ - ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ على لأئحة المقابلة (صورته مع اللائحة بملحق الاوامر تحت نمرة ٧٠٥) وقد تضمن فيما يختص بالضرائب ما يأتى

(١) تنقيص النصف من قيمة الضرائب تنقيصا دائما عن الاطيان التى تدفع عنها المقابلة بتمامها وذلك فيما عدا الاحوال القهرية كالشرافى والفرق وغير ذلك من الاحوال التى يلزم فيها تدبير سد العجز

(٢) تنقيص الضرائب سنويا مايساوى $\frac{1}{8}$ فى المائة من قيمة ماتسد من المقابلة حتى فى نهاية التسديد التدريجى فى مدة الست السنوات المحددة لذلك يكون تم تنقيص النصف من مربوط الضرائب

(٣) تربط بدرجة الدون بالاقرز ولازيادة الاطيان التى يطلب تسديد المقابلة عنها فى أثناء الست^(١) السنوات المحددة لتمام تسديد المقابلة مما يوجد متداخلا فى الاطيان من المستبعدات ومن الاطيان المعطاة للاصلاح بمقتضى قرار مجلس شورى النواب (٤) وتربط بدرجة الدون أيضا الاطيان التى يطلب تسديد المقابلة عنها مما يوجد من زيادات المساحة فى أطيان الطالب أو فيما يجاوره من الاطيان بشرط أن تكون الزيادة المذكورة غير مزرعة ولا هى صالحة للزراعة

(٥) وتربط بالضرائب العشورية الاطيان التى توجد زيادة مساحة بالحفالك والابعاديات التى يطلب تسديد المقابلة عنها - فالمتزرع أو الصالح منها للزراعة يربط عليه ضريبة حوضه العشورية - وغير الصالح يربط عليه ضريبة الدون

(٦) الاطيان العشورية التى لا يتعهد أربابها بتسديد المقابلة عنها تبقى خاضعة من جهة الضريبة لأحكام الفرز المعمول بها من قبل

(١) مدة الست السنوات زيلت الى اثنى عشر سنة بأمر عال آخر في ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٠ اعتبارا من أول قوت سنة ١٥٩٠

٢٧١ - مكتبة من نظارة المالية لنظارة الداخلية في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ - ٥ أغسطس سنة ١٨٧١ بأن الفرز الذى عمل على الاطيان العشورية والدرجات التى تقررت لها في سنة ١٥٨٧ سنة ١٨٧٠ لا تسرى الا على الاطيان التى دفعت عنها المقابلة - أما الاطيان التى لم تدفع عنها المقابلة فتستمر بالضرائب والدرجات المقررة قبل الفرز مضافا اليها ما قد زيد على الضرائب

٢٧٢ - منشور من نظارة المالية في ١٣ شعبان سنة ١٢٩٠ - ٦ اكتوبر سنة ١٨٧٣ بعلاوة قرش على ضريبة كل فدان أوجزء من فدان في مقابل ثمن الورد

٢٧٣ - أمر عال في ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ بعلاوة مائة وخمسين ألف جنيه مصرى على ضرائب الاطيان العشورية بوجه عام فوزعت وأضيفت فعلا من ابتداء سنة ١٨٨٠ بحساب ٢٩ في المائة على الضرائب الاصلية

٢٧٤ - منشور من المالية في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ بأن ثمن الورد وخدمة الصيارف يضافان اضافة قطعية على الضرائب ويمتجان بها امتزاجا لا تميز فيه

٢٧٥ - منشور من المالية في ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ بأن حسابات الاطيان العشورية تضاف لاختصاصات صيارف البلاد اسوة بالاطيان الخراجية وأن تدرج بجرائد الصيارف وبأوراد الممولين من ابتداء سنة ١٨٨١^(١)

٢٧٦ - قرار من مجلس النظار في ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٠ بأن لا يوضع شئ جديد من الضرائب العشورية على ما يباع من اطيان الحكومة بل تربط الضريبة الخراجية على كل ما يستجد ربطه من الاطيان ماعدا الاطيان المعطاة من قبل بشرط ربطها بالضريبة العشورية في نهاية الأجل المقررة لذلك التى لم تنته

٢٧٧ - أمر عال في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ بأن ثمن الورد وأجرة الصيارف تضاف على أصل قيمة أموال الاطيان وأن الكسور التى تكون أقل من عشرة مائيات

(١) قبل سنة ١٨٨١ كانت مندرجات حسابات الاطيان العشورية مقيدة في دفتر سنوية في دواوين المديرية تعرف بجرائد العشور

لاندخل في المستقبل ضمن فيات الاطيان وأن فيات أموال الاطيان تحددت بحسب الارقام المبينة بالجداول المرقمة بالامر العالي (راجع صور الجداول بصحيفة ١٥٥ لفاية صحيفة ١٥٩)

٢٧٨ - بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ قد توحدت ضرائب الاطيان العشورية والخراجية ومن ابتداء سنة ١٩١٢ التي فيها يتم نهائيا تنفيذ تعديل الضرائب الذي عمل بمقتضى الامر المشار اليه يحى قطعيا بالتنوع القديم بين عشورى وخراجى وتصير الضرائب نوتا واحدا

الفصل الثانى

الضرائب الخراجية

٢٧٩ - دقر جامعة أموال وأطيان الاقاليم الوسطى عن سنة ١٢٣٧ المشمول بختم المفورله محمدعل باشا يتضمن الضرائب على ثلاثة أنواع وهى (١) ضرائب اطيان المزراع (٢) ضرائب أرض الجنائن (٣) ضرائب الشجر والنخل وأن ضرائب أرض المزراع عشر درجات أدناها أربع أمشاط^(١) وأعلاها عشرون مشطا والفرق بين كل درجة وماقبلها أو مابعدا هو مشطان

ودقر علم تمويل أراضى الشرقية وبعض أراضى الدقهلية المشمول بالختم المشار اليه آنفا عن سنة ١٢٣٥ منقسمة به الضرائب الى عشر درجات أيضا وكل درجة منقسمة الى سبعة أبواب يختلف كل منها فى كل درجة عن الاخرى غير أن أدنى باب مشطان وأعلى باب ٢١ مشطا

٢٨٠ - أمر عال^(٢) فى ١٩ ذوالقعدة سنة ١٢٦٧ - ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥١ فيما يختص بالاطيان التي تعرض للتأجير فى المزاد على أن تكون أثرا لمن ترسو عليه وقد نهى عن تكليفها بشئ من الاضافات التي كانت مفروضة على الضرائب الخراجية الاصلية وأن لا يربط عليها شئ أكثر مما رسى بالمزاد

(١) تنبه - المشط هو الريال الذى كانت قيمته حينئذ ٩٠ فضة أى قرشان وربع قرش (أنظر المادة ٢٨٨)

(٢) بطل مقعوله

٢٨١ - أمر عال في ١٣ صفر سنة ١٢٦٩ - ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٢
بإبلاغ غلاوة المال السنوى الى السدس بدلا من الثمن

٢٨٢ - أمر عال في ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ - ٢٧ يناير سنة ١٨٥٥
من جهة أطيان بمض الاهاالى والعريان التى كانت مربوطة بنصف ضريبة وتقزر
ان توضع عليها ضرائب كاملة بمناسبة ضرائب حيضان كل بلد

٢٨٣ - أمر عال في ٨ شوال سنة ١٢٧٢ - ١٢ يناير سنة ١٨٥٦
بأن أدنى ضريبة يجب ان لا تكون أقل من خمسة وعشرين قرشا وأعلى ضريبة
لا تكون أكثر من مائة قرش وذلك ماعدا الاراضى الغالية القيمة التى هى أرض
الجنات وأرض الجزائر والعلوى

٢٨٤ - أمر عال في ٧ صفر سنة ١٢٧٣ - ١٧ أكتوبر سنة ١٨٥٦
بأن يزداد على الضرائب الخراجية توزيعا متساويا قيمة الفرق الزائد فى مربوط
ويركز الصنائع بعد الذى ربط على أرباب الصنائع

٢٨٥ - أمر عال في ٢٧ محرم سنة ١٢٧٤ - ١٧ سبتمبر سنة ١٨٥٧
بأن أدنى ضريبة يجب أن تكون ثلاثين قرشا بدلا من خمسة وعشرين قرشا
وهكذا تزداد خمسة قروش على كل ضريبة لغاية ضريبة ٩٠ قرشا أما ضريبة
التسعين قرشا وما فوقها لغاية المائة قرش فلا يزداد عليها شئ وذلك كقاعدة عمومية
يجوز استثناءها عند التوزيع على حسب حالة كل أرض بحيث يصير متوسط
فئات الضرائب عموما بين ٦٠ و ٧٠ قرشا

٢٨٦ - أمر عال في ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٧٤ - ٢ نبرابر سنة ١٨٥٨
بأن المزايدة فى أطيان الميرى التى تباع تكون كتابة داخل مظروف بحيث يحصل
تقدير الضريبة فى المزايدة

٢٨٧ - أمر عال في ٩ محرم سنة ١٢٧٨ - ١٧ يوليو سنة ١٨٦١
بعلاوة بارتين على كل قرش فى ضرائب الاطيان - أى خمسة فى المائة

٢٨٨ - أمر عال في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ - ١٢ نوفمبر سنة ١٨٦٤ من جهة عمولة تحصيل الضرائب المعروفة باسم - خدمة الصيارف - التي كانت مقررة للصيارف بقيمة ميدى واحد على كل ريال قيمته ٩٠ فضة مما يحصلونه ولسبب شكوى الصيارف قضى الامر المشار اليه بأبلاغها الى ميدى ونصف بدلا من ميدى واحد اعتبارا من أول توت سنة ١٥٨١ محسوبا ذلك على أرباب الاطيان

٢٨٩ - أمر عال في ١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ - ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٥ بتقيص خدمة الصيارف وجعلها بقيمة ميدى واحد بدلا من ميدى ونصف عن كل ريال مما يحصلونه من ابتداء سنة ١٥٨٢ على أنه يستمر تحصيل الميدى ونصف ميدى الصادر بها الامر في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ ويضاف للارادات قيمة الفرق وهو النصف ميدى

٢٩٠ - منشور من المالية في ٨ رجب سنة ١٢٩٣ - ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٦ بأن خدمة الصيارف تحسب على جميع المتحصلات سواء كانت نقدية أو غلال وليس على متحصلات ضرائب الاطيان فقط كما كان جاريا وذلك ما عدا العوائد الشخصية لانها لا تدخل في دفاترهم

٢٩١ - أمر عال في ١٨ رجب سنة ١٢٨١ - ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦٤ باعتماد تعديل الضرائب الذي عمل بمعرفة أعيان البلاد وإشراف مفتشى عموم الاقاليم بالتفصيلات الآتية وهي

أولا - بلاد أقاليم بحرى - لا يجب ان تنقص أدنى ضريبة فيها عن ٤٥ قرش ولا تزيد أعلى ضريبة فيها عن ١١٥ قرشا - أما الضرائب التي كانت مربوطة على بعض الاطيان بحكم المزداد فيجب ان تكون مساوية لأعلى ضريبة بالبلاد الكائنة فيها

ثانيا - بلاد أقاليم قبلى - أدنى ضريبة بها ٢٠ قرشا وأعلى ضريبة ١٠٠ قرش فيما عدا مديرية الجزيرة فأنها ١١٠ قرش - وتعامل ضرائب المزداد أيضا يجعلها مساوية لـ على ضريبة

٢٩٢ - أمر عال* في ١٩ ذو القعدة سنة ١٢٨٢ - ٧ أبريل سنة ١٨٦٦
بأن الضرائب التي كانت ربطت على بعض الاراضى بحكم المزداد يجب بقاؤها
بضرائبها المذكورة وعدم تنزيل شئ مما كان تقرر تنقيصه من ضرائبها بمقتضى
الامر الصادر في ١٨ رجب سنة ١٢٨١

٢٩٣ - أمر عال* في ٩ رمضان سنة ١٢٨٣ - ١٥ يناير سنة ١٨٦٧
على قرار من مجلس شورى النواب في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ فيما يختص بأعطاء
أراضى البرارى وغيرها لأصلاحها جاء فيه من جهة ربط الضريبة

أولا - ما يساع من الاراضى العاصرة ملك الحكومة بالجزائر توضع عليه
الضريبة الخراجية المربوطة على الخوض المائل ايجاره لا يجار أطيان الجزائر

ثانيا - ما يعطى مجانا من الاطيان الخرس والمستبحرة الكائنة فى حيضان
خراجية توضع عليه الضريبة الخراجية

ثالثا - ما يعطى مجانا من الاطيان المسالحة الكائنة فى حيضان خراجية توضع
عليه أعلى ضريبة خراجية

٢٩٤ - أمر عال فى ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ - ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٧
بالتصديق على قرار مجلس شورى النواب من جهة الارض المغروسة أشجارا
بأن تؤدى ضريبة الاطيان فقط أما الارض المغروسة نخلا فتؤدى علاوة على
ضريبتها الأصلية ضريبة أخرى عن النخل

٢٩٥ - امر عال فى أول محرم سنة ١٢٨٥ - ٢٤ أبريل سنة ١٨٦٨
بالتصديق على مشروع فرز درجات الاطيان وتعديل ضرائبها

٢٩٦ - أمر عال فى ٤ صفر سنة ١٢٨٥ - ٢٧ مايو سنة ١٨٦٨ بأن يزداد
السدس على ضرائب الاطيان بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات - ثم تأيد استمراره
بصفة مستديمة بمقتضى قرار من مجلس شورى النواب فى ١٤ جمادى الاولى
سنة ١٢٨٨ - أول أغسطس سنة ١٨٧١

* - هذه الاوامر بطل مفعولها

٢٩٧ - منشور من نظارة المالية في ٨ شوال سنة ١٢٨٧ - أول يناير سنة ١٨٧١ بأن يزداد العُشْبَر على قيمة الضرائب وذلك للقيام بنفقات الري

٢٩٨ - آخر عال في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ - ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ على لأئحة المقابلة (صورته مع اللائحة بملحق الاوامر راجع صحيفة ٧٠٥) وقد تضمن فيما يختص بالضرائب ما يأتي :

(١) تنقيص النصف من قيمة الضرائب تنقيصا دائما عن الاطيان التي تدفع عنها المقابلة بتمامها وذلك فيما عدا الاحوال القهرية كالشراق أو الفرق وغير ذلك من الاحوال التي فيها يلزم تدبير وسائل مد العجز

(٢) تنقيص الضرائب سنويا مايساوى $\frac{1}{8}$ في المائة من قيمة ماتسد من المقابلة حتى في نهاية التسديد التدريجي في مدة الست السنوات المحددة لنهاية تسديد المقابلة يكون تم تنقيص النصف من مربوط الضرائب

(٣) تربط بضريبة الحوض الخراجية الاطيان المنزرعة التي توجد زيادة باطيان الاهالى وتعطى لهم ملكا ان دفعوا عنها المقابلة

(٤) تبقى خاضعة لاحكام الاوامر الاساسية جميع الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة فيما يختص بالضرائب بلا أدنى تغيير

٢٩٩ - منشور من نظارة المالية في ١٣ شعبان سنة ١٢٩٠ - ٦ أكتوبر سنة ١٨٧٣ بعلوة قرش صاغ على ضريبة كل فدان أو جزء من فدان بدل ثمن الورد الذي يعطى سنويا للمول

٣٠٠ - منشور من نظارة المالية في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ بأن خدمة الصيارف وثن الاوراد يجب ضمهما على الضرائب ليمتزجا بها بغير تمييز ولا تنويح

٣٠١ - أمر عال في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١

مادة ١ - الضريبة المقررة على الاطيان التي أعطيت سابقا بطريق المزايا تحت عنوان مطروف يصير تقريبا من أول يناير سنة ١٨٩٢ وجعلها موازية لأعلى فية مقررة للأموال الخراجية الى الحوض الكائنة به تلك الاطيان

٣٠٢ - أمر عال في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١

مادة ١ - يضاف في المستقبل ثمن الورد وأجرة الصيارف على أصل قيمة أموال الاطيان

مادة ٢ - كسور الجنيه المصرى التي تكون أقل من ١٠ ملين لا تدخل في المستقبل ضمن فيات أموال الاطيان

مادة ٣ - تحدد فيات أموال الاطيان بحسب الارقام المبينة في الجداول الملحقة بهذا

مديرية الشرقية						مديرية القليوبية					
عشورى			خراجى			عشورى			خراجى		
جنيه	مليم		جنيه	مليم		جنيه	مليم		جنيه	مليم	
١	١١٠	.	٤٠٠	١	٤٥٠	١	١١٠	.	٩٢٠	١	٦٤٠
١	٢٠	.	٣٠٠	١	٣٩٠	١	٢٠	.	٨٦٠	١	٥٩٠
.	٨٦٠	.	٢٠٠	١	٢٨٠	.	٨٦٠	.	٧٩٠	١	٥٨٠
.	٧٧٠	.	١٥٠	١	٣١٠	.	٧٧٠	.	٧٤٠	١	٥٤٠
.	٦٩٠	.	١٠٠	١	١٣٠	.	٦٩٠	.	٦٨٠	١	٥١٠
.	٥٢٠	.	٥٠	١	١٢٠	.	٥٢٠	.	٦٠٠	١	٤٥٠
.	٣٥٠	٣٥٠	.	٥٠٠	١	٤٢٠
.	١٨٠	.	.	.	٨٦٠	.	١٨٠	.	٤٠٠	١	٣٥٠
.	٧٣٠	.	.	.	٣٠٠	١	٣١٠
.	٦٦٠	.	.	.	٢٠٠	١	٢٩٠
.	٦٠٠	.	.	.	١٠٠	١	٢٣٠
.	٥٣٠	.	.	.	٥٠	١	١٨٠
.	٥٠٠	١	٥٠

مديرية الدقهلية					مديرية الغربية				
عشورى		نراجى			عشورى		نراجى		
مليم ح	جنيه	مليم ج	مليم ج	مليم ج	مليم ح	جنيه	مليم ج	جنيه	مليم ج
١	١١٠	٩٦٠	١٣٤٠	١٧٣٠	١	١١٠	٩٤٠	١	٦٣٠
١	٢٠	٩٢٠	١٣١٠	١٦٩٠	١	٢٠	٨٧٠	١	٥٩٠
٨٥٠	٨٦٠	١٢٩٠	١٦٤٠	١٦٤٠	٨٥٠	٨٥٠	٨١٠	١	٥٦٠
٧٧٠	٧٩٠	١٢٨٠	١٦١٠	١٦١٠	٧٧٠	٧٧٠	٨١٠	١	٥٢٠
٦٩٠	٧٣٠	١٢٥٠	١٥٨٠	١٥٨٠	٦٩٠	٧٤٠	٧٤٠	١	٤٦٠
٥٢٠	٦٠٠	١٢١٠	١٥٥٠	١٥٥٠	٥٢٠	٦٨٠	٦٨٠	١	٤٢٠
٣٥٠	٥٠٠	١١٨٠	١٥٤٠	١٥٤٠	٣٥٠	٦٠٠	٦٠٠	١	٣٩٠
١٨٠	٤٠٠	١١٦٠	١٥١٠	١٥١٠	١٨٠	٥٠٠	٥٠٠	١	٣٣٠
٠	٣٠٠	١١٢٠	١٤٧٠	١٤٧٠	٠	٤٠٠	٤٠٠	١	٢٠٠
٠	٢٠٠	١٠٨٠	١٤٥٠	١٤٥٠	٠	٣٠٠	٣٠٠	١	١٥٠
٠	١٥٠	١٠٥٠	١٤١٠	١٤١٠	٠	٢٠٠	٢٠٠	١	١٣٠
٠	١٠٠	١٠٠	١٣٨٠	١٣٨٠	٠	١٠٠	١٠٠	١	٧٠
٠	٥٠	٩٩٠	١٣٥٠	١٣٥٠	٠	٥٠	٥٠	١	٠

مديرية البحيرة					مديرية المنوفية				
عشورى		نراجى			عشورى		نراجى		
مليم ح	جنيه	مليم ج	مليم ج	مليم ج	مليم ح	جنيه	مليم ج	جنيه	مليم ج
١	٢٠	٧٢٠	١	٣٩٠	١	١١٠	٨٢٠	١	٦٥٠
٨٥٠	٨٥٠	٧٦٠	١	٣١٠	١	٢٠	٧٢٠	١	٦٤٠
٦٩٠	٦٩٠	٦٠٠	١	٢٦٠	٨٥٠	٨٥٠	٦٠٠	١	٦٣٠
٦٠٠	٦٠٠	٥٠٠	١	٢٥٠	٧٧٠	٧٧٠	٥٠٠	١	٦١٠
٥٢٠	٥٢٠	٤٠٠	١	١٨٠	٦٩٠	٦٩٠	٣٠٠	١	٥٨٠
٣٥٠	٣٥٠	٣٠٠	١	١١٠	٥٢٠	٥٢٠	٢٠٠	١	٥١٠
٣١٠	٣١٠	٢٠٠	١	٥٠	٣٥٠	٣٥٠	١٠٠	١	٤٢٠
٢٢٠	٢٢٠	١٥٠	١	١٠	١٨٠	١٨٠	٥٠	١	٣١٠
١٨٠	١٨٠	١٠٠	٠	٩٩٠	٠	٠	٠	١	٢٣٠
٠	٠	٥٠	٠	٩٢٠	٠	٠	٠	١	١٨٠
٠	٠	٢٠	٠	٨٨٠	٠	٠	٠	١	٥٠
٠	٠	٠	٠	٨٦٠	٠	٠	٠	١	٣٠
٠	٠	٠	٠	٨٢٠	٠	٠	٠	٠	٩٢٠

مديرية بني سويف					مديرية الجيزة وأطفيح				
عشوري		خارجي			عشوري		خارجي ^(١)		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٧٧٠	.	٣٠٠	١	٧٥٠	١	٢٠	٧٥٠	١	٦٤٠
٦٩٠	.	٢٠٠	١	٣٢٠	.	٨٥٠	٧٠٠	١	٥٠٠
٦٠٠	.	١٠٠	١	١٩٠	.	٧٧٠	٦٥٠	١	٤٨٠
٥٢٠	.	٥٠	١	١٢٠	.	٦٩٠	٦٠٠	١	٣٧٠
٤٣٠	.	.	.	٦٠	.	٦٠٠	٥٥٠	١	٣٥٠
٣٤٠	.	.	.	٩٩٠	.	٥٢٠	٥٠٠	١	٢٥٠
٢٦٠	.	.	.	٩٣٠	.	٣٥٠	٤٥٠	١	٢٤٠
١٨٠	.	.	.	٩١٠	.	١٨٠	٤٠٠	١	٢٢٠
.	.	.	.	٨٦٠	.	٢٦٠	٣٠٠	١	١٠٠
.	.	.	.	٧٩٠	.	٢١٠	٢٥٠	١	٥٠
.	.	.	.	٧٣٠	.	١٦٠	٢٠٠	١	.
.	.	.	.	٦٦٠	.	١٤٠	١٥٠	.	٩٥٠
.	.	.	.	٦٠٠	.	١١٠	١٠٠	.	٩٠٠
.	.	.	.	٥٠٠	.	٨٠	٥٠	.	٨٥٠
.	.	.	.	٤٠٠	.	.	٢٠	.	٨٠٠

مديرية المنيا					مديرية الفيوم				
عشوري		خارجي			عشوري		خارجي		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٧٧٠	.	٥٠٠	١	٣٣٠	٧٧٠	.	٧٢٠	١	٣٦٠
٧٥٠	.	٤٠٠	١	٢٢٠	٦٩٠	.	٦٩٠	١	٢٣٠
٦٩٠	.	٣٠٠	١	٢٠٠	٦٠٠	.	٦٦٠	١	٢١٠
٦٠٠	.	٢٠٠	١	١٢٠	٥٢٠	.	٦٠٠	١	١٢٠
٥٢٠	.	١٠٠	١	٧٠	٤٣٠	.	٥٠٠	١	١٠٠
٤٣٠	.	٥٠	.	٩٨٠	٣٥٠	.	٤٠٠	١	٨٠
٣٥٠	.	.	.	٩٤٠	٢٦٠	.	٣٠٠	١	٥٠
٢٦٠	.	.	.	٨٧٠	١٨٠	.	٢٠٠	.	٩٧٠
١٨٠	.	.	.	٨٢٠	.	.	١٠٠	.	٩٥٠
.	.	.	.	٨١٠	.	.	٥٠	.	٨٩٠
.	.	.	.	٧٤٠	٨٦٠
.	.	.	.	٦٨٠	٨٤٠
.	.	.	.	٦٠٠	٧٩٠

(١) ماعدا ضرائب أطيان بلاد مركز أطفيح (الصف) فأنها وردت بمجدول خاص بعده

مديرية جرجا					مديرية أسسيوط				
عشوري		خارجي			عشوري		خارجي		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
.	٧٧٠	.	٥٠٠	١ ٤٥٠	.	٧٧٠	١ ٥٠	١ ٤٦٠	.
.	٦٩٠	.	٤٠٠	١ ٣٨٠	.	٦٩٠	١ ٩٩٠	١ ٣٩٠	.
.	٦٠٠	.	٣٠٠	١ ٣١٠	.	٥٢٠	١ ٩٦٠	١ ٣٨٠	.
.	٥٢٠	.	٢٠٠	١ ٢٥٠	.	٤٣٠	١ ٩٢٠	١ ٣٧٠	.
.	٤٣٠	.	١٠٠	١ ١٨٠	.	٣٥٠	١ ٨٦٠	١ ٣٥٠	.
.	٣٥٠	.	.	١ ١٢٠	.	٢٦٠	١ ٧٩٠	١ ٣١٠	.
.	٢٦٠	.	.	١ ٥٠	.	١٨٠	١ ٧٠٠	١ ٢٦٠	.
.	١٨٠	.	.	٩٩٠	.	١٤٠	١ ٦٠٠	١ ٢٥٠	.
.	.	.	.	٩٢٠	.	.	١ ٥٠٠	١ ٢٤٠	.
.	.	.	.	٨٦٠	.	.	١ ٤٠٠	١ ٢٢٠	.
.	.	.	.	٨٠٠	.	.	١ ٣٠٠	١ ١٨٠	.
.	.	.	.	٧٠٠	.	.	١ ٢٠٠	١ ١٢٠	.
.	.	.	.	٦٠٠	.	.	١ ١٠٠	١ ٩٠	.

مديرية أسيوط					مديرية قنا (١)				
عشوري		خارجي			عشوري		خارجي		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
.	٦٩٠	.	١٥٠	١	.	٦١٠	.	٢٠٠	١
.	٦٥٠	.	١٠٠	٩٠٠	.	٦٠٠	.	١٠٠	٩٥٠
.	٦٠٠	.	٥٠	٨٠٠	.	٥٢٠	.	٥٠	٩٠٠
.	٥٢٠	.	.	٧٠٠	.	٤٣٠	.	.	٨٠٠
.	٤٥٠	.	.	٦٥٠	.	٣٥٠	.	.	٧٥٠
.	٤٣٠	.	.	٦٠٠	.	٢٧٠	.	.	٧٠٠
.	٣٥٠	.	.	٥٥٠	.	٢٦٠	.	.	٦٥٠
.	٣٠٠	.	.	٥٠٠	.	١٨٠	.	.	٦٠٠
.	٢٦٠	.	.	٤٥٠	٥٥٠
.	٢٥٠	.	.	٤٠٠	٥٠٠
.	٢١٠	.	.	٣٥٠	٤٥٠
.	٢٠٠	.	.	٣٠٠	٤٠٠
.	١٨٠	.	.	٢٥٠	٣٥٠
.	١٤٠	.	.	٢٠٠	٣٠٠

(١) ضرائب مديرية قنا وأسيوط ومركز أطفح (الصف) مديرية البحيرة هي بعد التخصيص الذي نفذ من ابتداء سنة ١٨٩٣ بمقتضى الامر العالي الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٩١

محافظة السويس		مركز اطمح (الصف) بمديرية الجيزة			
خارجي		خارجي			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
..	٨٢٠	..	٦٥٠	١	٢٥٠
..	٦٢٠	..	٦٠٠	١	١٠٠
..	٥٥٠	١	٥٠
..	٤٥٠	١	..
..	٤٠٠	..	٩٥٠
..	٢٥٠	..	٩٠٠
..	٣٠٠	..	٨٥٠
..	١٥٠	..	٨٠٠
..	١٠٠	..	٧٥٠
..	٥٠	..	٧٠٠

تنبيه - يلاحظ أن الفيات العشورية الواطية بمديرية الجيزة لا يوجد مثلها في بقية المديريات وسبب ذلك هو أن بغض العساكر الباشبوزق الذين كانت أعطيت لهم أطيان عشورية معاشا بناحتي المنصورية وبرقاش كانوا تظلموا لآلية من ضعف أراضهم وتعذر وفائها بالضريبة العشورية المربوطة عليها وجرحت عن ذلك حملة تحقيقات وأخيرا عملت عليها المعاينة وقررت لها ضرائب استثنائية تختلف عن الضرائب للعشورية وصدرت ثلاثة أوامر من المالية باعتماد ذلك الأول في ٢١ شوال سنة ١٢٩٨ نمرة ٣٧٤ والثاني في ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ نمرة ٢٤ إرادات دعاوى والثالث في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ نمرة ٣٩ هنا كان سبب الاختلاف

٣٠٣ - منشور من نظارة المالية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ وبه المأادة الثامنة قد صححت بمنشور آخر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ ونصها الآتي بعد هو النص المصحح

أنه بالنظر لكثرة فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه على الاطيان الخراجية والعشورية في كل مديرية ووجود فروقات زهيدة في كسور القرش بين الضريبة -

والاخرى فلاجل التسهيل والاقتصاد في الاعمال الكتابية والحسابية قد تراءى لزوم تقليل عدد فيات الضرائب المذكورة بما أمكن واجعال الضرائب بما فيها ثمن الورد وخدمة الصراف ضريبة واحدة بدون فرز كل نوع منها على حدته وقد عمل لكل مديرية (بخلاف مديرتي قنا والحدود المسبوق بتقيص ضرائبهما) جدول مخصوص مبين به فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه والفيات التي تقللت وصار تنظيم العمليات الآتية لأتباع وتمشية العمل بمقتضاها اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢

أولا - مرسل مع هذا جداول مطبوعة مبينا بها فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه والفيات التي ترتبت الآن التي يقتضى أن يعتمد ربط الضرائب الخراجية والعشورية على مقتضاها من ابتداء أول يناير سنة ١٨٩٢ .

ثانيا - الفيات التي ترتبت داخلا فيها ثمن الورد وخدمة الصراف التي يلزم عدم فرزها من الآن فصاعدا بل يكونان مع القيمة نوعا واحدا بدون فرزا كما هو جار الآن

ثالثا - الضرائب التي توجد مربوطة بالمديرية وليست مندرجة ضمن الفيات المربوطة والحالة هذه المبينة بالجدول فرغ بعد اضافة ثمن الورد والخدمة عليها يجري ربطها بالقيمة التي تتناسبها من الأدنى ليس من الأعلى من الفيات الجديدة المبينة بالجدول

رابعا - من الآن فصاعدا لا يصير ربط فيات ضرائب مستديمة تخرج عن الفيات الجديدة التي ترتبت بما في ذلك فيات الضرائب المربوطة موقتا التي يلزم انه من بعد اضافة ثمن الورد وخدمة الصراف على كل فية منها يجري ربطها بالقيمة التي ترتبت من الفيات الجديدة اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢

خامسا - الضرائب الموقفة التي تربط في المستقبل تعتبر بالقيمة التي تتناسبها من الأدنى من الفيات الجديدة

سادسا - الاطيان المربوطة عليها ضريبة بمقتضى البند الاول من دكرى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ فما يكون منها مربوطة لمدة سنتين يربط بواقع القدان عشرين مليا والمربوط لمدة ثلاث سنوات يربط بواقع القدان ستين مليا والمربوط لمدة خمس سنوات يربط بواقع القدان مائة مليم وعشرة وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢ وهذه الفيات داخل فيها ثمن الورد والخدمة

سابعا - حيث ان الكسورات التى أقل من خمسة مليات تركت وما كان من خمسة مليات فما فوق تجلت الى عشرة مليات فعند اعمال حساب كسورات القدان كل ماظهر كسورات أقل من المليم يترك

ثامنا - اطيان المظروف التى ضربتها تزيد عن أعلى فية خراجية مربوطة على اطيان الناحية تربط ضربتها من أول يناير سنة ١٨٩٢ بواقع أعلى فية خراجية من ضريبة الحوض الكائنة به الاطيان وان كانت اقل من أعلى فية خراجية مربوطة على الحوض يجرى تنزيلها مثل باقى الضرائب الى الفية التى تناسبها من الفيات الجديدة

تاسعا - الاطيان التى تربط عليها ضريبة موقفة لمدة معينة يجب اعتبار السنة التى يصير الربط فيها كاملة أى ان الربط الموقت المذكور يكون انتهاءه لغاية آخر السنة أما الاطيان المربوطة عليها والحالة هذه ضريبة موقفة اتباعا للقوانين والتعليمات الجارى العمل بها اذا كانت مدتها تنتهى فى بحر أى سنة من السنتين فيصلير امتدادها لغاية آخر السنة التى تنتهى فيها المدة حتى بذلك يكون ربط الفيات المؤقتة هو لغاية آخر السنة التى تنتهى فيها مدة الربط وفى المستقبل لا يصير تقل أى ضريبة فى بحر السنة الى ضريبة أخرى داخلا فى ذلك الاطيان المربوطة عليها ضريبة بمقتضى البند الاول من دكرى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بمعنى ان أول معاد يستحق الربط فيه سواء كان فى بحر سنة ١٨٩٢ أو فى بحر السنتين التالية يجعل لغاية أواخر كل سنة ينتهى الربط فيها

وبناء عليه فالجدول المرسلة مع هذا المنشور المختوم على واحد منها بمختما مع عدة نسخ من هذا المنشور أيضا يقتضى أن يجرى توزيع نسخة من كل

منها لكل صراف لاجل نشر جرائد وأوراد سنة ١٨٩٢ بالتطبيق لما هو واضح
بها وبالتعليمات الميينة عنها أعلاه بعد اجراء التسوية اللازمة وكذلك يعطى نسخة
لوضعها على باب منزل شيخ البلد واعلان ماهو وارد بها على الاهالى لمعلوماتهم
بما فيها وفيدونا بوصول هذا والعمل بموجبه

تنبيه - الجداول المشار اليها بهذا المنشور هي ذات الجداول المرفقة
بذكرى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ ووردت صورتها قبل هذا

٣٠٤ - بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ قد توحدت
ضرائب الاطيان الخراجية والعشورية ومن ابتداء سنة ١٩١٢ التى فيها يتم نهائيا
تنفيذ تعديل الضرائب الذى عمل بمقتضى الامر المشار اليه يحى قطعا التوزيع
القديم بين عشورى ونجاشى وتصير الضرائب نوعا واحدا

الفصل الثالث

ربط الضرائب على مايباع من املاك الحكومة

٣٠٥ - لائحة من نظارة المالية فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ خاصة
ببيع اطيان واملاك الحكومة

المادة ١٢ - الاطيان التى تباع « تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطى بها
حجج بتمليك العين وتربط عليها ضريبة خراجية قياسا على ضريبة اطيان الجهة
التي من جنسها ومن نوعها ويصير احتساب الضريبة المذكورة عليها من ابتداء
يوم التوقيع على عقد البيع »

٣٠٦ - منشور من نظارة المالية فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ يتضمن
ماسياتى هو

أولاً - ان تقدير الضريبة على الاطيان التي تباع من الحكومة يناط اجراؤه
بالجنة مؤلفة من مأمور المركز وعمدة البلد التابعة لها الاطيان وعمد بعض بلاد أخرى
بصفة آل خبرة

ثانياً - أن ربط الضريبة على الاطيان يكون من تاريخ تسليمها للمشتري
ثالثاً - أن قيمة الضريبة يجب أن تكون بمثل ضريبة الاطيان التي من
جنسها ومن نوعها ولو كانت بمثل أية ضريبة خراجية أو عشورية أو أية قيمة
ولو كانت تختلف عن فيات ضريبة الاطيان الخراجية والعشورية

رابعاً - أن الضريبة يجب أن تكون باسم ضريبة خراجية
خامساً - ان الاطيان البور غير المنزرعة التي تباع من أنواع الاحراس والتلول
التي تحتاج للاصلاح هذه تعفى من الضريبة مدة خمس سنوات في مجملتها سنة
التسليم وفي السادسة توضع عليها الضريبة حتى لو لم تكن زرعت كلها أو بعضها
سادساً - ان تلك الضريبة تعتبر مؤقتة الى حين تعديل الضرائب

٣٠٧ - أمر عال في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦

المادة ١ - الاراضى البور التي تباع من طرف الحكومة يربط عليها ابتداء
من يوم تملكها ضريبة قدرها قرش واحد في السنة عن كل فدان وذلك في السنتين
الاوليين وخمسة قروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش في الخمس سنوات
الأخرى . وبعد انقضاء السنة العاشرة تربط عليها الضريبة المقررة على الاطيان
المماثلة لها الكائنة بمجوارها - مجموع الاراضى المباعة تكاف بدفع الضريبة سواء
كانت تزرع بكاملها أو لم يزرع جزء منها

المادة ٢ - الاراضى المؤجرة التي يصير بيعها يسوغ أن تربط عليها من ابتداء
يوم تملكها للمشتري ضريبة توازي قيمة ايجارها الاخير بدون أن تتجاوز مقدار هذه
الضريبة أعلى فئة من الاموال المعروفة بالخراجية المقررة على الاطيان المجاورة لها
المادة ٣ - يصير بيع الاراضى المذكورة على حسب الكيفية المتقوة عنها
باللائحة العمومية المتعلقة ببيع أملاك الميرى الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر

سنة ١٨٨٦

المادة ٤ - الاراضى التى ستباع بمقتضى مانص بالمادة السادسة من أمرنا الصادر فى ٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ تتبع فيها أحكام أمرنا المشار اليه

٣٠٨ - أمر عال فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

المادة ١ - يلغى الامر الصادر فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ويستعاض عنه بالاحكام الاتية

المادة ٢ - تنقسم الاطيان المنزرعة والبور الصالحة للزراعة التى تتبعها الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتى
أولاً - الاطيان التى يمكنها تحمل فئة الضريبة الخارجية المربوطة على الاطيان المعمورة الكائنة فى حوضها - تربط عليها هذه الفئة

ثانياً - الاطيان التى لا يمكنها والحالة هذه تحمل فئة الحوض انما يمكن بواسطة التصليح وانظمة مساواتها فيما بعد بمعمور الحوض - تربط عليها ضريبة مؤقتة تتناسب حالتها لمدة معينة لاتزيد فى أى حال من الاحوال عن ست سنوات وعند انتهاء المدة المعينة تربط عليها فئة الحوض بدون اجراء معانة جديدة

ثالثاً - الاطيان التى لا يمكنها تحمل فئة الحوض الا بعد حصول تغييرات فى حالتها الخارجية بواسطة اجراء أعمال ذات منفعة عمومية مثل ترع رى ومصارف وسدود وجسور وغير ذلك - تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لاتزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعينة تعان الاطيان فاذا اتضح انه لا يزال فى غير الامكان تحملها فئة الحوض فتتقدر لها ضريبة أخرى لمدة ثانية وفى انقضاء هذه المدة تعان الاطيان مرة ثانية وهلم جراً الى أن تصل الضريبة الى فئة الحوض انما لايسوغ ان يتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات

المادة ٣ - تربط على الاطيان البور التى تتبعها الحكومة ضريبة قدرها قرشان فى السنة على الفدان مدة السنتين الاوليين وخمسة قروش فى الثلاث

السنوات التالية وعشرة قروش مئة خمس سنوات أخرى - ويدخل ضمن هذه الفيات ثمن الورد وخدمة الصراف وفي انتهاء السنة العاشرة تعين المديرية الاطيان وتدرجها فيما يختص بالضريبة في احدى الثلاث الدرجات المينة بالمادة الثانية

المادة ٤ - تتبع في حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع استبدال فئة الحوض بفية الاطيان الكائنة بالحوض المجاور

المادة ٥ - تستحق الضريبة على كامل الاطيان المينة حتى اذا كان كلها أو بعضها لم يجر زراعته وتربط من ابتداء يوم التسليم - أما فيما يتعلق بالاطيان التي تربط عليها ضرائب لمدد معينة فتحسب سنة التسليم بسنة كاملة من مدة الضريبة الموقته

المادة ٦ - يكون بيع الاطيان بحسب الشروط والقيود المنصوص عنها في اللوائح والقرارات والمنشورات المتبعة الآت أو التي يصدرها ناظر المالية فيما بعد

المادة ٧ - جميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواعيد التي تعطى يلزم اعلان العموم بها قبل البيع

المادة ٨ - أحكام الامر المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تبقى سارية على الاراضى المينة لحد الآن انما يجوز لأصحابها أن يطلبوا معاملتهم بمقتضى أحكام امرنا هذا - أما الاراضى الخارجة الزمام السابق اعطاؤها والمزعم اعطاؤها بالتطبيق للامر العالى الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فتستمر تحت أحكام الامر المشار اليه المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

٣٠٩ - المادة ١٠ - من قانون أملاك الميرى الحرة المطبوع في سنة ١٩٠٢ يتلخص منها ما يأتى :

(١) القطع التي لا يزيد مسطح انقطعة الواحدة منها عن عشرة أفدنة ان لم توجد قابلة لتحمل ضريبة الحوض النهائية تحت حكم الدرجة الاولى من المادة

الثانية من دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ فانه لا يسوغ أن تدخل أية قطعة بهذا المقدار تحت حكم الدرجة الثالثة من المادة المشار اليها بل تدخل حتما تحت حكم الدرجة الثانية

(ب) الاطيان البور التي لا يزيد مسطح القطعة منها عن خمسين فدانا تدخل تحت أحكام الدرجة الثانية أو الثالثة حسب ما تقتضيه حالتها

(ت) الاطيان البور التي يبلغ مقدارها أكثر من خمسين فدانا يجب أن يكون تقدير الضريبة اللازم ربطها عليها بناء على تقرير مخصوص يقدم من مفشس المالية (قرار مجلس النظار الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢)

٣١٠ - مادة ٧٧ - من قانون أملاك الميرى الحرة المطبوع في سنة ١٩٠٢ الفقرة الثانية من المادة ٧٧ المذكورة - ويكون تقدير ضريبة على واقع ٣٠ في المائة مما تساويه الارض من الايجار بحيث لا تتجاوز فيه الضريبة الحوض الخراجية وإذا كان مقتضيا تقدير ضريبة مؤقتة بالتطبيق للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٠ (الموضحة قبل) وجب على القومسيون ان ينتخب من بين فئات الضريبة المربوطة على اطيان المديرية الفئة التي تناسب حالة الارض مع مراعاة ان هذه الفئة تعادل ثلاثين في المائة تقريبا من قيمة الايجار - ويلزم تدوين هذه التقديرات في انقانات المعدة لها باستمارة نمرة ١ (تقرر بالمباحث) ويتوقع على هذه الاستمارة من جميع أعضاء القومسيون ومن عمدة ومشايخ ودليل وصراف الناحية كل منهم عما يخصه كما هو واضح بنفس الاستمارة المذكورة

نتيه - الفقرتان الثانية والثالثة من المادة العاشرة المشار اليهما في هذه المادة تختص الاولى منهما بالاطيان التي تدخل تحت حكم الدرجة الثانية من المادة الثانية من دكرينو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وتختص الثانية بأطيان الدرجة الثالثة من المادة المذكورة

٣١١ - تقدير المال الواجب تسديده عن الاطيان المبيعة في سنة التسليم يكون بطريقة قسمة مجموع المال السنوى على عدد أيام السنة ٣٦٠ يوما

وضرب حاصل القسمة في عدد الايام الباقية من السنة محسوبا في جملتها ذات يوم التسليم

٣١٣ - اجراءات المعينة وتقدير الضرائب المؤقتة أو الحكم بربط الضرائب النهائية على الاطيان الغير المحكوم بربطها بالضريبة النهائية في يوم التسليم أو بعد انقضاء المدة من الزمن المقررة للضريبة المؤقتة كل ذلك يجيء بيانه وتفصيله القسم الثالث - أنظر صحيفة نمرة ٣١٣

الفصل الرابع

ربط الضرائب على الاطيان الخارجة الزمام

٣١٣ - أمر عال في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فيما يختص باعطاء الاراضى الخارجة الزمام مجانا لاصلاحها واستثمارها

المادة ١ - تقسم هذه الاراضى الى ثلاث درجات
أولا - الاراضى الغير مزروعة التى لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا مصاريف جسيمة
ثانيا - الاراضى الماخلة والاراضى المستنقعة التى يستغرق اعدادها للزراعة مصاريف باهظة

ثالثا - الاراضى المعروفة بالبرارى التى يترتب على استغلالها مصاريف كلية فضلا عن التكاليف الناشئة من انشاء المصارف والجسور وغير ذلك

المادة ٢ - لا يدخل فى الثلاث درجات المذكورة قبل اراضى الجزائر أو شواطئ النيل أو شواطئ القرع ولا الاراضى الحرة الناتجة من زيادة المساحة وليس عليها أموال مقررة ولا كافة الاراضى الداخلة ضمن زمام البلاد أو الاراضى المخصصة للتصفيّة ولا جميع تولد السبخ المتفعّة منها أهالى البلاد متفعّة عامة مادامت الاتربة المتفع بها للسبخ باقية فيها

المادة ٣ - تعطى أراضى الدرجة الاولى بدون تقرير اموال عليها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وتحديد تلك المدة يكون بمعرفة مندوب يعين من مصلحة التاريخ بناء على أمر من رئيس مجلس النظار ويرفق مع المندوب المذكور عمد من أهل الخبرة وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على هذه الاراضى سواء كان مزروعا كلها أو بعضها الضريبة الملائمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يؤلف من العمد ومن مندوب من التاريخ تحت رئاسة المدير بعد أن يصتق مجلس النظار على التقدير المذكور

المادة ٤ - تعطى أراضى الدرجة الثانية بدون تقرير اموال عليها لمدة يصير تحديدها أيضا بعد المعاينة بشرط أن لا تتجاوز ست سنوات - وبعد انقضاء هذه المدة تربط الاموال عليها بالطريقة المتوة عنها في شأن أطيان الدرجة الاولى في المادة الثالثة

المادة ٥ - تعطى أراضى الدرجة الثالثة بدون تقرير اموال عليها لمدة لا تتجاوز عشر سنوات - وبعد انقضاء هذه المدة تربط الاموال عليها حسب المرسوم في المادة الثالثة

٣١٤ - أمر عال في ١٧ يناير سنة ١٨٨٨

المادة ١ - المادتان الثالثة والثامنة من أمرنا الصادر في ١٩ القعدة سنة ١٣٠١ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ المتعلقة بالاراضى الغير مزروعة المعطاة من الحكومة تعدلنا على الوجه الاتى :

(تعديل المادة الثالثة الخاصة بتقدير الضرائب على الاطيان الخارجة الزمام)

المادة ٣ - الاراضى التى صار طلبها بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ولم يجر تحديدها لغاية الآن تعطى بدون تقرير اموال عليها لمدة تحدد بمعرفة مندوب من المديرية أو من نظارة المسالية ويرفق مع المندوب المذكور عمد من آل الخبرة - وبعد انقضاء هذا

الميعاد تربط على الاراضى المذكورة سواء كان مزروعا كلها أو بعضها الضريبة
الملائمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يؤلف من مندوب من نظارة المالية ومن
العمد آل الخبرة تحت رئاسة مندوب من نظارة المالية ومن العمد آل الخبرة
تحت رئاسة مندوب خصوصى من قبل المدير بعد أن يصتق مجلس النظار على
التقدير المذكور

٣١٥ - أمر عال في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٠

المادة ١ - ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٧ تربط ضريبة على الاطيان
البور الخارجة عن الزمام التي تروى من التربة النوبارية الصادر بإنشائها أمرنا
المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦

وتتبع أحكام المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فيما يتعلق
بتقدير هذه الضريبة على الاطيان المذكورة التي سبق اعطاؤها والتي يجوز اعطاؤها
فما بعد بناء على طلبات صحيحة تهممت بإنشائها قبل صدور أمرنا المؤرخ
في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤

٣١٦ - أمر عال في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ (أنظر صحيفة ١٦٤)

المادة ٤ - تتبع في حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع
استبدال فئة الحوض بفئة الاطيان الكائنة بالحوض المجاور

٣١٧ - أمر عال في أول مارس سنة ١٨٩٤ (راجع المادة ٣٢٢ صحيفة ١٧١)

المادة ٨ - تدرج الاطيان الآتى بيانها فى احدى الدرجات المبينة بالمادة
الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

أولاً - اطيان خارج الزمام التى لم تنته مدة معافاتها تدرج عند انتهاء تلك المدة
ثانياً - اطيان خارج الزمام التى صار ربطها بضريبة مؤقتة تدرج بعد مضي
المواعيد المعينة بقرارات مجلس النظار

٣١٨ - أمر عال في ٩ ابريل سنة ١٩٠٣

المادة الرابعة من أمرنا الصادر في ٤ رجب سنة ١٣٠٩ - ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ تعذلت كما سيأتى - تابع في حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع استبدال فئة الحوض بفئة أحد الحياض المجاورة التي تكون أطيانه مماثلة لها سواء كان ذلك الحوض من جملة حياض البلد ذاتها أو بلد أخرى

٣١٩ - في ٢ يوليو سنة ١٩٠٧ صدر أمر عال يتضمن طريقة وضع الضريبة على الحيطان التي لا توجد بها ضرائب نهائية (أنظر صحيفة ٢٤٦)

الفصل الخامس

ربط الضرائب على أراضي البرك والمستقعات

٣٢٠ - لأئحة مصدق عليها من مجلس النظار في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤ بتليك البرك والمستقعات لمن يتعهد ويقوم فعلا بردمها وتخفيفها (أنظر صحيفة نمرة ١٠١)

المادة الحادية عشرة من اللائحة

إذا اتضح من محضر المهندس اتمام الردم فيخطر المحافظ أو المدير نظارة المالية عن ذلك فتصدر له الامر بتحرير حجة الملكية باسم المعطى اليه « وتعفى حينئذ أرض المستقع أو البركة من دفع ضريبة عنها مدة عشر سنوات اعتبارا من اليوم التالى لاقضاء مدة الردم »

٣٢١ - تربط الضريبة حتما من ابتداء اليوم التالى لنهاية العشر السنوات بضريبة الحوض النهائية الخراجية - وذلك بطريقة قسمة الضريبة السنوية على ٣٦٠ عدد أيام السنة وضرب حاصل القسمة في عدد الايام الباقية من السنة

الفصل السادس

طريقة اعادة ربط الضرائب على الاطيان الثالثة والابوار

٣٢٢ - أمر عال في أول مارس سنة ١٨٩٤

مادة ١ - الاطيان التي سترفع أموالها اعتبارا من تاريخ صدور هذا الامر
للاسباب المبينة بالمادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩
يعاد ربط الضريبة عليها اعتبارا من ابتداء السنة الثانية التي تلي سنة تصريح الرفع
بحسب التعريفة الآتية :

السنة الثانية	باعتبار قرشين
» الثالثة	باعتبار خمسة قروش
» الرابعة	باعتبار عشرة قروش
» الخامسة	باعتبار نصف ضريبة موقتا

واعتبارا من السنة السادسة بعد اجراء المعاينة تربط على الاطيان ضريبة تناسب
حالتها وتدرج في احدى درجات المسادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٣ فبراير
سنة ١٨٩٢ بحيث ان آخر تمويل لا يتجاوز ضريبتها الاصلية اذا كانت الضريبة
الاصلية نهائية (من جهة ذكر يتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ أنظر صحيفة ١٦٤)

المادة ٢ - الاطيان السابق رفع أموالها بالتطبيق لمادة الخامسة من الامر
العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وانضج من المعاينة الاخيرة انها لم تنزل
بورا يعاد ربط الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٥ طبقا للتعريفة والكيفية المبينة
في المادة السابقة

المادة ٣ - الاطيان المرفوعة أموالها بالتطبيق لمادة الخامسة من الامر
العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وأعيد ربطها بضريبة موقطة يستمر
سداد الاموال عنها باعتبار هذه الضريبة لحد انتهاء السنة الرابعة التي تلي سنة تصريح
الرفع ومن السنة الخامسة يدفع عنها ضريبة تعادل نصف ضريبتها الاصلية موقتا

ومن ابتداء السنة السادسة تدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بعد تقدير الضريبة التى تناسب حالتها بحسب المعايينة (من جهة دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ أنظر صحيفة نمرة ١٦٤)

المادة ٤ - الاطيان البور الواردة في تقاسيط أربابها تربط الضريبة عليها ابتداء من تاريخه بحسب التعريفة الآتية

المدة الباقية من سنة ١٨٩٤ باعتبار قرشين

سنة ١٨٩٥ ... » خمسة قروش

سنة ١٨٩٦ ... » عشرة قروش

سنة ١٨٩٧ ... » دون ثانى

سنة ١٨٩٨ ... » دون أول مؤقتا

وإذا كانت درجة الدون الاول ليست هى أعلى درجة الخوض أو الخيضان الغير مفروزة درجاتها فمن ابتداء سنة ١٨٩٩ تعين وتربط عليها ضريبة تناسب حالتها وتدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالى الرقم ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بشرط أن آخر تمويل لا يتجاوز الدرجة العشورية بالخوض أو الخيضان الغير مفروزة درجاتها (دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ أنظر صحيفة ١٦٤)

والابوار التى من هذا النوع السابق تمويلها قبل الآن بدرجة الدون الثانى تستمر بضريرتها الحالية لنهاية سنة ١٨٩٧ وتربط في سنة ١٨٩٨ بدرجة الدون الاول مؤقتا وهى مع ماسبق ربطه بالدون الاول أو بأكثر منه الواجب استمرار ربطه لغاية سنة ١٨٩٨ بدرجاته الحالية تجرى عليها المعايينة من ابتداء سنة ١٨٩٩ وتربط عليه ضريبة تناسب حالته بشرط أن آخر تمويل لا يتجاوز درجة الخوض أو الخيضان الكائنة فيها الغير مفروزة درجاتها

المادة ٥ - اذا كان عند اجراء العمل بحسب التعريفات المبينة قبلا يتضح بناء على طلب الممول صاحب الشأن وبعد اقرار نظارة الاشغال العمومية أن سبب بوار الاطيان ناشئ من عدم كفاية أعمال المنافع العمومية فيستمر رفع مال الاطيان

الى أن يصير اجراء الاعمال اللازمة لازالة الضرر ومن ابتداء اليوم الذى تم فيه الاجراءات المذكورة تدرج الاطيان بعد المعاينة فى احدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ (أنظر صحيفة نمرة ١٦٤)

المادة ٦ - الاطيان المعطاة بقرار شورى التواب يستمر سداد الاموال عنها باعتبار الضريبة الحالية مدة خمس سنوات اعتبارا من ابتداء السنة التالية للسنة التى انتهت فيها مدة المعافاة الاصلية أو المدة الجديدة التى تكون منحت لها وبعد انقضاء الخمس سنوات تدرج الاطيان فى احدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ (أنظر صحيفة نمرة ١٦٤) والاطيان التى من هذا القبيل يسوغ درجها من الآن كما سبق القول آنفا لو طلب أربابها ذلك وما يكون بقى منها بورا يسوغ رفع ماله بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالى الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تحت اعادة الربط عليه كالمندون بالمادة الاولى من هذا الامر

المادة ٧ - الاطيان المبينة من أطيان الحكومة بمقتضى منشور ٢٦ يونيه سنة ١٨٨١ وربطت عليها من تاريخ تسليمها أو عند انتهاء مدة معافاتها ضريبة أقل من ضريبة الخوض يصير معاينتها فى سنة ١٨٩٤ ودرجها فى احدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ (أنظر صحيفة نمرة ١٦٤) وما يكون منها بورا يسوغ رفع ماله حال درجه وبناء على طلب المالك وذلك بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالى الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشرط اعادة الربط عليه كالمندون بالمادة الاولى من هذا الامر أما الاطيان التى تكون من هذا النوع ولم يجر تسليمها لغاية الآن فند تسليمها يجرى درجها على حسب الكيفية السالف ذكرها وكذلك الاطيان التى بيعت بشرط معافاتها لمدة الخمس سنوات بموجب منشور سنة ١٨٨١ والتى بيعت أيضا بالشروط المدة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تدرج بعد انتهاء المدة المقررة لها فى احدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

المادة ٨ - تدرج الاطيان الآتى ايضاحها في احدى الدرجات المبينة
بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ (أنظر صحيفة
نمرة ١٦٤)

أولا - أطيان خارج الزمام التى لم تنته مدة معافاتها تدرج عند انتهاء
تلك المدة

ثانيا - أطيان خارج الزمام التى صار ربطها بضرعية مؤقتة تدرج بعد مضي
المواعيد المعينة بقرارات مجلس النظار

المادة ٩ - يجرى العمل بمقتضى أمرنا هذا اعتبارا من تاريخ صدوره
وينفذ مفعوله ولو مع وجود ما يخالفه من سائر الاحكام الناشئة من القوانين
والذكرينات والاوامر الصادرة قبل الآن

المادة ١٠ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

الفصل السابع

تمويل أراضى مصلحة الدومين

٣٣٣ - اتفاق بين المالية ومصلحة الدومين في ٢٣ يونيو سنة ١٨٩١ يتلخص فيما سياتى :

أولا - أن لاتحرر أوراد عن أطيان الدومين من ابتداء سنة ١٨٩٢

ثانيا - مقادير الاطيان وقيمة الاموال المقيدة فى أوراد سنة ١٨٩١ تبقى أساسا للمستقبل

ثالثا - بمعرفة الدومين ترفع أموال الاطيان التى يتحقق اتلافها

رابعا - بمعرفة الدومين تقدر الضرائب على الاطيان التى يحدد الدومين اصلاحها مما لم يسبق ربط أموال عليه بالكلية وهذه الضريبة تكون بمناسبة ضريبة الاطيان المجاورة

خامسا - بمعرفة الدومين تربط الضريبة الاصلية على الاطيان التى تكون صلحت من الاطيان التالفة السابق رفع أموالها

سادسا - فى كل سنة يحجر الدومين كشفا تتوضح به قيمة الاموال التى كانت مربوطلة لغاية السنة الماضية والذى استجد عليها والذى خصم منها بالاسباب المبينة بالبند ٣ و ٤ و ٥ والصافى المستحق تسديده بلدا بلدا وهذا الكشف يقدم للالية فى أول سبتمبر

سابعا - فى ١٥ ابريل من كل سنة تدفع مصلحة الدومين لخزينة صندوق الدين العمومى نصف الاموال المستحقة على أطيانها الكاثية بالمديرآت المخصصة لصندوق الدين قياسا على صافى المربوط لغاية السنة الماضية وفى ١٥ اكتوبر تدفع المصلحة لصندوق الدين بقية ماعليها من المال بمقتضى الحساب الحقيقى الذى يدرج بكشف أول سبتمبر

ثامنا - عند الشروع في بيع شئ من أطيان الدومين اذا وجدت المصلحة ان الضريبة المقدرة على الجزء المشروع بيعه هي أقل مما يستحق فعلها أن تمتد المالية بالايضاحات الكافية عنها للاتفاق على تقدير الضريبة اللازم وضعها

تاسعا - عند الشروع في بيع أطيان بور من ملك الدومين يجب على المصلحة الاتفاق مع المالية على ما اذا كانت توضع عليها الضريبة المقررة للاطيان البور التي تباع من أملاك الميرى الحرة

عاشرا - الاطيان التي تباع تربط عليها الاموال بحسب مقدار مساحتها الحقيقية وعلى القومسيون اعطاء الايضاحات الكافية للشترين

٣٣٤ - في ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ اتفقت المالية مع الدومين على ان الاطيان التي تصلح من التالف لا تربط عليها في السنتين الأوليين الا نصف الضريبة التي تقدر عليها

٣٣٥ - في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٧ صدر أمر عال^(١)

المادة ١ - قدرت قيمة ايجارات زمام مصلحة الاراضى الاميرية الخالى البالغ قدره ٢١٩,٧٨٨ فدانا و ١٥ قيراطا و ١٣ سهما بمبلغ ٢٦٧,٥٣٥ جنيها و ٤٠١ مليم

وقدرت أموال هذه الاطيان بمبلغ ٨٠,٠٥٥ جنيها مصريا و ٥٢٠ مليم في السنة اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٨ ويخصص هذا المبلغ على جميع قطع الزمام المذكور حسب الجدول المرفق بهذا الامر

المادة ٢ - المال السنوى المخصص لكل قطعة يبقى لغاية سنة ١٩٠٧ حسب تقدير الجدول السالف ذكره مع مراعاة القيددين المدونين في المادتين الرابعة والخامسة

(١) هذا الامر انقضى مفعوله بصدر أمر عال في ٢ يوليو سنة ١٩٠٧ يتضمن أحكاما دومية من الجياض التي لم توجد بها ضرائب نهائية بالكلية - أنظر صحيفة ٢٤٦

المادة ٣ - يسوغ لاعضاء مصلحة الاراضى الاميرية تعديل قيمة ايجار ومال كل قطعة لم يحري بيعها وذلك بعد تصديق مجلس النظار

المادة ٤ - عند شروع مصلحة الاراضى الاميرية فى تجزئة القطع يقتدر مال كل جزء من قطعة باعتبار ٣٠ فى المائة من قيمة الايجار المقدرة لهذا الجزء

المادة ٥ - التقديرات الجديدة التى تعمل طبقا للادتين الثالثة والرابعة تحمل محل التقديرات المبينة بالجدول المرفق بهذا الامر

المادة ٦ - الاموال المقدرة بمقتضى هذا الامر أو التى تقتدر تنفيذا للادتين الثالثة والرابعة هى بمناسبة الحالة الراهنه لزام كل قطعة فلا يجوز رفع مال أية قطعة الا فى حالة التنازل عنها للحكومة أو فى حالة ائلافها كلها أو بعضها بمباه النيل أو الترع

تخصيص الاموال العقارية على أطيان قومسيون الاراضى الميرية

اسم الزراعة	الزمام			المال السنوى	
	فدق	ط	س	مليم	دينير
تفتيش بنى رافع كاسيوط	بنى رافع	٧٩٦	١٢	٢٠	٤٧٧ ٩٢١
	بنى قره	١٥	٧	٤	٤٥٩٠
	أم القصور	٩٩٢	١٤	٢٠	٥٩٥ ٥٧٠
		١٨٠٤	١٠	٢٠	١٠٧٨ ٨١
تفتيش القيسيم	السنزله	٢٦٣٩٣	٧	١٥	٦٣٣٤ ٣٩٦
	أبو جندير	٥٩٦٥	٢٠	١٢	١٢٥٢ ٨٢٩
	أبو جنشو	٢١٥٥	١	٤	٦٤٦ ٥١٥
	ابشاواى	٤٥٢٩	٧	١٦	١٦٧٥ ٨٤٨
		٣٩٠٤٣	١٢	٢٣	٩٩٠٩ ٥٨٨
تفتيش بيله	نصف أول بيله	٤٠٨٢	٢٠	٤	٤٨٩ ٩٤١
	نصف ثانى بيله	٣٣٠١	١٥	١٦	٣٣٠ ١٦٥
	الكفر الشرقى	٥٠٤٦	١	٨	٤٥٤ ١٤٥
	الابغادية القبيلة	١٩٦٣	١٢	٠٠	٤٧١ ٢٤٠
	كفر الجرايدى	٣٣٧٠	٦	٤	١٩٢ ١٠٥
	المعصره	٢٥٨٥	١٣	١٢	٢٣٢ ٧٠١
تفتيش بيله	عزبة الحجر والحامول	٨٦٨٧	٢	١٢	١٥٦٣ ٦٧٩
		٢٩٠٣٦	٢٣	٨	٣٧٣٣ ٩٧٦

تخصيص الاموال العقارية على أطيان قومسيون الاراضى الميرية

اسم الزراعة	الزمام			المال السنوى	
	فدين	ط	س	جنيه	ليم
تفتيش باقلس	الحمايده	١٥٠٤	١	٠٠	٣٦٠ ٩٧٠
	الجزاير	٢٦٢٣	٢٠	٢٠	٧٨٧ ١٦٠
	الجللاوامية	٢٩٤٤	٢١	١٦	٨٨٣ ٤٧١
	كفر الوكالة	٢٦٠٩	١٠	٠٠	٤٦٩ ٦٩٥
	كفر دملاش	١٦٤٣	٨	٤	٦٠٨ ٣٦
	بسنديله شرق	١٤٥٠	٥	٤	٣٩١ ٥٥٨
	بسنديله غرب	٢٣٩٤	١٧	٠٠	٦٤٦ ٥٧١
		١٥١٧٠	١١	٢٠	٤١٤٧ ٤٦١
تفتيش برارى المنبوره	شباس الملح	٥٣٤٦	٠٠	٠٠	٦٤١ ٥٢٠
	عزبة عمرو	٥٠٠٩	١	١٢	٢٨٥ ٥١٧
	القنى	٢٢٧٨	١٤	٤	٧٥ ١٩٣
	المنبوره	٤١٦٤	٢٣	٨	٢١٢ ٤١٤
	قبريط	١٨٦٣	١٧	٠٠	٧٨ ٢٧٦
	العاجوزين	١٥٠٠	٠٠	٠٠	٢٢٥ ٠٠
	شابه	١٩٤٩	٠٠	٠٠	١٤٦ ١٧٥
	الاصيفر	٤٧٤٨	١	٢٠	٣٥٦ ١٠٦
	الحصة	٣٤٥	٢٢	٨	١٢٧ ٩٩٤
	عزب الغرب	١٣٠	١٢	٠٠	١٣ ٥٠
	بريدعة	٨٥	٠٠	٠٠	٤ ٣٣٥
	عزب الوقف	٣٦٠	١٣	٠٠	٥٤ ٨١
	معدية مهلى	٢٠	٠٠	٠٠	٢ ٠٠
		٢٧٨٠١	٩	٤	٢٢٢١ ٦٦١

تخصيص الاموال العقارية على أطيان قومسيون الاراضى الميرية

اسم الزراعة	الزمام			المال السنوى	
	فدند	ط	س	جنيه	مليم
تفويض بشيش	العلامية	١٣٧١	١١	٤	٨٦٤ ٠٢٤٦
	نصف أول بشيش	٤٢٥٤	١٩	٠٠	٧٩٤ ١١٤٨
	نصف ثاني بشيش	٢٣٢٧	١٥	٨	٦٣٣ ٥٥٨
	عزبة بهوت	١٩٦٩	١٤	١٦	٨٨٣ ٥٩٠
	دمرو وخماره	١١٣٧	١٣	٠٠	١٥٦ ٨٥٣
	ابشان	٣٥٣٨	٢٠	١٦	٣٢٧ ٨٤٩
	كفر دمر و	١٥٢٧	٢٠	١٤	٥٣٦ ٦٨٧
	كوم المجنة	١٣٦١	١٧	٨	٢٥٨ ٢٠٤
	منايارة	٩٠١	١٨	١٦	٩٢٥ ٤٦٨
	طنبارة	١٧١٧	٦	٠٠	٧٦٢ ٧٧٢
	عزبة طنبارة	٧٦٨	١٥	٤	٥٣١ ٢٠٧
	عطاف	١٣	٢	١٢	٠٠ ٠٠
		٢٠٨٩٠	٦	٢	٦٦٩ ٦٥٨٨
تفويض دقيسيرة	المرايعين	١٩٨٥	١	١٢	٤٧٣ ٧٣٤
	الوزيرية	١٨٥٥	١٥	٠٠	٥٨١ ٦٨٦
	نصرة	٢٢٣٦	٦	١٦	٨٨٣ ٦٧٠
	الشمارقة	٢٤٥٢	١٨	٨	٨٠ ٥١٥
	الكوم الطويل	٥٨٧٠	١	١٢	٢٥٥ ٤٤٠
	دقيس	٢٠٠٢	٧	٠٠	٥٥٠ ٤٨٠
	انخادمية	١٧٧٤	٩	٢٠	٩٢٩ ٢١٢
		١٨١٧٦	١١	٢٠	٧٥١ ٣٧٤٠

تخصيص الاموال العقارية على أطيان قومسيون الاراضى الميرية

اسم الزراعة	الزمام			المال السنوى	
	فدن	ط	م	جبه	مليم
قشيش	سغا	١٥٨٨	٢٠	٨	١٤٢٩ ٩٦٢
	الجرأوى	٢٦٠١	٤	٢٠	١٩٥٠ ٩٠١
	قرضنة	١٨٣١	١٩	١٦	١٦٤٨ ٦٣٧
	محلة مسير	١٩١١	١٨	١٦	٨٦٠ ٣٠٠
	الراينة	٩١٧	٢١	٨	٥٥٠ ٧٣٣
	كفر دفرة	٥٨٨	١٤	٢٠	٣٠٦ ٨١
	اميوط	١٤٦٦	١٣	٤	١٠٩٩ ٩١٣
	دفره	٨١٨	٨	١٢	٤٩١ ١٢
	العمه	٩٦٨	١٢	١٢	٧٢٦ ٣٩١
		١٢٦٩٣	١٣	٢٠	٩٠٦٣ ٩٢٩
قشيش مسير	مسير	٣٨١٤	١٥	١٢	١٧١٦ ٥٩١
	البنوان	٢٩٢٧	١٨	٨	٨٧٨ ٣٢٩
	المنيا	١١٠٩	٢٣	١٦	٤١٠ ٦٩٥
	عزبة المنيا	٩٦٥	٢٣	٠٠	٣٥٧ ٤٠٤
	الطايفة	١٣٣٣	٠٠	١٢	٦٩٣ ١٧١
	سمطاي	٢٩٨٧	٠٠	١٦	٥٣٧ ٦٦٥
	عزبة مسير	١١٦٦	٣	٢٠	٢٧٩ ٨٧٨
		١٤٣٠٤	١٣	١٢	٤٨٧٣ ٧٣٣
قشيش دسونس	دسونس	١٤١	١٥	١٢	١٤٨ ٧٢٨
	سحالى	١٨١	١٣	١٦	٩٤ ٤١٦
	بستناوى	١١٣٠	١٣	٤	٨٤٧ ٩١٢
		١٤٥٣	١٨	٨	١٠٩١ ٥٦

تخصيص الاموال العقارية على أطيان قوميسون الاراضى الميرية

اسم الزراعة	الزمام			المال السنوى	
	فدن	ظ	م	جنيه	ليم
روينة...	٢٩٣٤	٢٣	٤	١٥٢٦	١٨٢
نطاف...	١٨٨٥	٣	٨	١٤١٣	٨٥٤
محلة موسى...	٧٩٨	٣	١٦	٤٧٨	٨٩٢
ميت الدية...	٣٦٣١	١٣	٤	٢١٧٨	٩٢٩
الطويلة...	٤٨١	١١	٤	٢٨٨	٨٧٩
صندلا...	٣٤٥١	١٤	١٦	٥١٤	٨٣٨
بلشاشة...	٧٢٢	٦	١٦	٣٧٥	٥٨٥
البخايس...	٨٣٦	٩	٢٠	٣٠٩	٤٧٢
الحجرا...	٢٣٥٦	١٩	١٦	٧٠٧	٤٦
برية الورق...	١٦٢٣	٢٠	٢٠	١٠٢	٩٣٤
الدويحات...	٢٦١٦	٣	٢٠	٣١٣	٩٣٩
	٢٠٣٤٨	١٠	٠٠	٨٢١٠	٥٥٠
الهياتم...	٢٠٣١	١	١٦	٢١٣٢	٦٢٢
نصف أول سفت...	١١٨٣	٢١	٠٠	١٢٤٣	٦٩
نصف ثاني سفت...	٧١٩	١٦	١٦	٩٧١	٥٨٧
شيشير...	١٠٠٩	١١	١٢	١٣٦٢	٧٩٧
الركدية...	٨٣٢	٢٣	١٦	٨٧٤	٦٣٥
محلة روح...	٦٥٧	١٩	٢٠	٩٨٦	٧٣٩
	٦٤٣٤	٢٢	٨	٧٥٧١	٤٤٩
ترع وجسور	٦٩	١١	٤	٠٠	٠٠

فتيش روينه

فتيش الهياتم

تخصيص الاموال العقارية على اطيان قوميون الاراضى الميرية

اسم الزراعة	الزمام			المال السنوى	
	فدن	ظ	من	جنيه	ليم
السنتة	١٤٥٨	٥	٠٠	٢١٨٧	٣١٢
ميت ميمون	٦٤٤	١٨	٨	١٠٥٧	٤١٣
شعراق	٧٧٨	١٣	١٢	١٢٧٦	٨٤٢
بلای	٩٩٩	٢	٢٠	١٤٩٨	٦٧٧
القرشية	٨٥١	١٣	١٦	١٣٩٦	٥٧٣
البندرة	٩٢٦	٢٠	٢٠	١٢٥١	٢٧٢
منية طوخ	٨٩٥	١٤	٤	١٣٤٣	٣٨٥
اشناوى	٩٥٢	١٧	١٦	١١٤٣	٢٨٣
عزبة طوخ	١١٩١	١٦	٨	١٢٥١	٢٦٥
شرا البحرية	٨٢٦	١٨	٠٠	١٣٥٥	٨٧٠
شندلات	٩٢٤	١١	١٢	١٢٤٨	٤٧
الجيزة	٨٦٢	١٧	١٢	١٢٩٤	٩٣
طوخ	١١٨٣	٢١	٠٠	١٤٢٠	٦٥٠
كفر نقره البحرى	٥٥	١٥	٠٠	٩١	٢٢٥
اخناوى الزلاقة	٢	٧	٠٠	٣	٧٥٩
ديرب هاشم	٥	١٢	٠٠	٤	٩٥٠
	١٢٥٦٠	٨	٨	١٧٨٢٤	٦١٦

فقيش السنتة

الفصل الثامن

ربط الضرائب على الاراضى التى تخصص لغرس الغابات والاحراش

٣٣٦ - أمر عال فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

بناء على معارضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة ١ - الاراضى التى تخصص فقط لغرس أولزراعة أشجار الغابات والاحراش تعفى من كافة الضرائب مدة عشر سنوات تبتدئ من السنة التى تلى صدور الرخصة المنصوص عليها فى المادة الثانية ثم يكون دفع المال عنها عن كل فدان سنويا كما يأتى :

قرشان صاغ فى السنتين الحادية عشرة والثانية عشرة

ونخسة قروش صاغ فى الثلاث سنوات التالية لها

وعشرة قروش صاغ فى الخمس سنوات التى بعدها

وبانقضاء السنة المتممة للمعشرين تقدر الحكومة قيمة الاراضى المذكورة وتربط عليها ضريبة بنسبة ارادها اسوة بباقى أراضى القطر بحيث لا يتجاوز المال السنوى الذى يربط على الفدان فى أى حال من الاحوال خمسين قرشا صاغا

المادة ٢ - أصحاب الاراضى الذين يرغبون الانتفاع باحكام المادة السابقة يجب عليهم أن يقدموا طلبا لنظارة المالية للحصول على رخصة خصوصية بذلك

المادة ٣ - الاراضى الصادرة بها الرخصة المذكورة بالمادة السابقة اذا تركت كلها أو جزء منها بدون أدنى زراعة أو خصصت لأية زراعة أخرى يسقط حق صاحبها فى الانتفاع باحكام المادة الاولى سقوطا كليا أو جزئيا وتدخل الارض تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال ويكون سقوط الحق بمقتضى قرار من ناظر المالية بناء على معانة مندوب من المديرية ومعه عمدة البلد واثنان من أرباب الاراضى بالناحية

والقرار الذى يصدره ناظر المالية لا يقبل الطعن فيه مطلقا ويدرج بالجريدة الرسمية

المادة ٤ - يسوغ لناظر المالية أيضا بناء على طلب أرباب الشأن أن يصدر قرارا بسحب الرخصة فتدخل الاراضى حتما تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال

المادة ٥ - لاتسرى أحكام المادة الاولى من أمرنا هذا الا على الاراضى الآتى بيانها وهى :

أولا - الاراضى البور الواقعة على حدود البرارى وفى البرارى

ثانيا - الاطيان الواقعة فى نفس الجهات المذكورة التى لا ينتج منها عند تقديم الطلب عنها المحصول شتوى لسبب عدم توفر المياه فيها ويكون المال السنوى المربوط عليها أقل من خمسة قروش عن الفدان

ثالثا - الاطيان البور التى تبيعها الحكومة بشرط زرعها أو غرسها أشجارا تكون غابات فقط

المادة ٦ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا وتقرير اللوائح اللازمة لذلك ونشرها

٣٢٧ - منشور صدر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٢ يختص بتنفيذ دكرى تو
٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

قد تراءى اصدار التعليمات الآتية فيما يختص بالاراضى التى تخصص لغرس
أوزراعة أشجار الغابات والاحراش الصادر عنها الامر العالى فى ٢٢ ابريل
سنة ١٩٠٠

أولا - الاراضى التى قد بيعت من الحكومة لاجل تخصيصها لغرس أوزراعة
أشجار الغابات والاحراش يربط عليها المال من تاريخ تسليمها بحسب المقرر بالمادة
الثالثة من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - راجع صحيفة ١٦٤

والأراضي المملوكة لأربابها من قبل التي قد تحصل أربابها على رخصة بنرس
اوزراعة أشجار وغابات يستمر تمويلها بحسب أحكام الامر الأعلى الذي كان
تمويلها في وقت اعطاء الرخصة جاريا بمقتضاه

وفي كلتا الحالتين يتعين على أصحاب الأراضي المذكورة اخطار نظارة
المالية بمحصول غرس أشجار فعلا وحينئذ تدخل الاطيان في المعاملة
تحت أحكام دكر يتو ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ اعتبارا من ابتداء السنة التي
من التحقيقات الادارية التي تجريها نظارة المالية يثبت انه حصل غرس الاشجار
فيها

ولكن اذا ثبت ان مساحة الارض التي زرعت أشجارا أقل من خمسة أفدنة
فالطالب لا يكون له حق المعاملة من جهة المال بأحكام دكر يتو ٢٢ ابريل المشار
اليه وكافة الاموال التي سبق سداده عن الاطيان بموجب أحكام أوامر عالية
أخرى تبقى حقا مكتسبا للنظارة

ثانيا - كافة الأراضي الداخلة تحت أحكام دكر يتو ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠
يجرى عليها المعاينة سنويا بمعرفة لجنة مركبة من أحد المعاونين ومن عمدة البلد
واثنين من أصحاب الاطيان بالناحية ذاتها يتخيرهما مأمور المركز

ثالثا - إذا اتضح في أى وقت كان ان أرضا من الأراضي الداخلة تحت
أحكام دكر يتو ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ خصصت لأى زراعة أخرى فتدخل
الارض حالا تحت أحكام المادة الثانية من دكر يتو ٣ نبراي سنة ١٨٩٢ ويسرى
مفعول ربط المال بمقتضاها من ابتداء السنة التي فيها توجد الارض مزرعة
بهذه الصفة ويصدر بذلك قرار من نظارة المالية كنص المادة الثالثة من دكر يتو
٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

رابعا - القرارات المشار اليها بالمادة الثالثة يجرى درجها بالجريدة الرسمية
وهي غير قابلة للطعن بالكلية

خامسا - في حالة ما اذا كان صاحب الارض نفسه يطلب اعفاء من الانتفاع بالرخصة فتاريخ ربط المال على الاطيان يجرى تحديده مثل ما تقرر في المادة الثامنة من هذه التعليمات فالامل تعميم نشر واعلان هذه التعليمات والتنبيه باجراء مقتضاها

٣٢٨ - أمر عال في ٢ يوليو سنة ١٩٠٧ فيما يختص بطريقة وضع الضرائب على الحيطان التي لم توجد بها ضرائب نهائية وفي جملتها أطيان الدومين (راجع صحيفة ٢٤٦)

الفصل التاسع

ضرائب الاطيان الداخلة في الترام شركة الجزائر

(New Egyptian Company limited).

٣٢٩ - تعليمات من المالية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٢

حيث ان شركة المساهمة المعروفة باسم (نيواچيشيان كپانى ليميتيد) أى شركة المساهمة المصرية الحديدية قد شرعت في اصلاح الجزر التى تصرّح لها باصلاحها عملا بالوافق المبرم بينها وبين الحكومة في ١٦ جونيوس سنة ١٩٠٠ فالعاملات في تمويل تلك الاطيان يجب أن نتبع فيها التعليمات الآتية وهى :

أولاً - ان تلك الاطيان تجرى عليها المعانة سنويا

ثانياً - ان الاطيان التى توجد فاسدة غير صالحة للزراعة ترفع أموالها في سنة المعانة أسوة بغيرها من أطيان الجزر

ثالثاً - ان الاطيان التى توجد مزرعة تربط عليها ضريبة الخوض ان وجدت قابلة لاحتلالها أما ان وجدت غير قابلة لاحتلالها فتربط عليها ضريبة مؤقتة في السنة ذاتها على نسبة مائتوايه من الايجار

٣٣٠ - تعليمات من المالية في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٣ لمديرية أسبوط - ومعمول بها في بقية المديرات - مكتبة المديرية رقم ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ نمرة ٣٧٣ وضع بها ان شركة الجزائر المعروفة باسم (نيواچيشيان كپانى ليميتيد) شكت للمديرية من ان المعاوان المندوب لمساحة الجزاير قد أدرج في دفتر المساحة أطيانا وجدها مزرعة من أطيان الشركة بناحية الشيخ عباده على اسم اسماعيل عبدالله أحد مستأجرى أطيان الحكومة هناك فقلت هذه الشكوى على المالية لعدم علم المديرية بوجود أطيان للشركة في تلك الجزيرة

وحيث ان المادة الحادية عشرة من الشروط المبرمة بين الحكومة وبين الشركة في ١٦ جونيوس سنة ١٩٠٠ السابق تبليغها للديرية نص بها أن الاطيان البور ملك الحكومة التي تصلحها الشركة بالاعمال التي تعملها لذلك في الاماكن التي تعين لها تصير ملكا للشركة المذكورة وتربط الحكومة الضرائب عليها متى قررت قطعيا أنها صارت صالحة للزراعة وانها تستحق الربط فتفرض عليها الضريبة الخراجية النهائية المربوطة على الاطيان المجاورة لها

وحيث ان جزيرة الشيخ عباده هي ذات انحور المعروف بنحور قلندول الكائن في حدود الروضة وقلندول والشيخ عباده ومصرح للشركة من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠١ نمرة ٦٩٢٠ بمباشرة أعمالها فيه وحيث ان الاراضى الداخلة في منطقة الترام الشركة في تلك الجهة هي المبينة على الرسم المرفق بهذا وكلها طبعاً كانت من الاراضى البور الداخلة تحت حكم المادة الحادية عشرة من الشروط

وحيث ان ما صلح ويصلح من تلك الاراضى يجب أن يدرج باسم الشركة وتربط عليه ضريبة الحوض اذا كان قابلاً احتمالها أو ضريبة موقنة على نسبة ما يساويه من الايجار وتجرى عليه المعاينة سنوياً عملاً بمنشور المالية الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٢

وحيث ان الرسم المذكور يلزم حفظه بالمديرية بناية الصيانة للرجوع اليه عند اللزوم بعد اجراء ما سيذكر

أولاً - يتسبب معاون ومساح من الخبيرين النبا للذهاب الى تلك الجهة ومعهما الرسم وفرز ما يدخل منه في زمام كل من الثلاث البلاد ومعرفة مقداره بالمساحة وعمل محضر بذلك يرفق مع الرسم

ثانياً - ما وجد متزراً من تلك الاطيان في هذه السنة وما يوجد متزراً أيضاً في كل سنة يجب درجه على اسم الشركة وتقدير الضريبة عليه وقبل الشروع في العمل وفي المساحة السنوية تعلن الشركة وهكنا في كل سنة يجرى اعلانها

عن موعد البدء في مساحة الجزيرة التي يكون لها بها أطيان لكي تتدب من تعتمده وتعلن المديرية كتابة باسمه فتعتمده المديرية في الحضور عن الشركة وفي التوقيع على محضر مخصوص يعمل عن نتيجة ما يوجد متزعا من أطيان الشركة وقيمة الضريبة التي ربطت عليها

هذه هي الاجراءات الواجب على المديرية اتباعها في الحال وفي الاستقبال وقد طلب من الشركة أن ترسل للآلية رسومات عن منطقة أعمالها في كل خور أو جزيرة والذي يوجد منها داخلا في دائرة حدود المديرية يرسل لها الحاقا لهذه التعليمات ليجرى في شأنه بمقتضاها

الفصل العاشر

ضرائب أطيان البرلس

٣٣١ - أمر عال صادر في ٤ صفر سنة ١٢٨٥ - ٢٧ مايو سنة ١٨٦٨ على قرار من المجلس الخصوصي في التاريخ المذكور بإفراغ عهدة محمود بك طبوزاوغلي من التزام بلاد البرلس والحاقها للبري وترتيب تعويض مالي يصرف لعائلة طبوزاوغلي من ديوان الرزنامة

٣٣٢ - أمر من المالية لمديرية الغربية في ١٧ صفر سنة ١٢٨٥ - ١١ يونيو سنة ١٨٦٨ نمرة ١٥٦ بما يلزم إجراؤه في شؤون البرلس ومن جملة ذلك تقدير الضرائب اللازم ربطها على الاطيان

٣٣٣ - أمر من المالية لمديرية الغربية في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ نمرة ٣٦٩ إرادات بإبطال طريقة تحصيل ضرائب على الاطيان المعلقة للزراعة بجهة البرلس واستبدالها بوضع ايجار سنوي يمثل قيمة الضريبة الاصلية على ما يوجد مزرعا بحسب نتيجة المساحة السنوية ذلك لانها من البلاد التي تزرع على المطر

٣٣٤ - أمر من المالية لمديرية الغربية في ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ نمرة ١٢٤٩ برفع الضريبة أيضا عن الارض المنقوسة أشجارا وتحصيل ايجار عنها بذات الطريقة التي تقررت لارض الزراعة ذلك لان تلك الارض تجردت من الاشجار

٣٣٥ - أمر من المالية في ٩ مايو سنة ١٨٩٦ بتحديد قيمة ايجار أرض البرلس عما يزرع زراعة صيفية باعتبار الفدان ٨٠ قرشا بجهة نصف شرق البرلس و ٧٥ قرشا بجهة نصف غرب البرلس وعما يزرع زراعة شتوية باعتبار الفدان ٤٠ قرشا بنصف شرق البرلس و ٣٥ بنصف غرب البرلس وأن يتجدد هذا التقدير مرة في كل خمس سنوات

٣٣٦ - أمر من المالية في ٦ مايو سنة ١٩٠١ باعتماد هذا التقدير لمدة خمس سنوات من سنة ١٩٠١

الفصل الحادى عشر ضرائب أطيان الواحات

(١)

الواحات البحرية التابعة لمديرية المنيا

٣٣٧ - أمر صادر من المالية لمديرية الفيوم بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٣

مرة ١٩٣

أوصفتكم حضرتكم فى الافادة الواردة رقم ١٢ ابريل سنة ١٨٩٣ نمرة ١٥٧ .
أنه قد اظهروا مما أبداه مأمور المساحة المعين لمقاس المزرع من أطيان الواحات
وجود أراضي مشغولة بالمفروسات من نخيل وأشجار زيتون ومشمش ولعندم
اعتياد زراعتها بخلاف تلك الاثمار طلب الرأى عما اذا كان يجوز مساحتها
واعتبارها مثل الاراضى المزروعة نباتات وعما يجزىه أيضا فى الاطيان التى وجدها
مزرعة الآن وزراعتها غير نامية نظرا لحصول التورية من مأمور المساحة المذكور
عن النوع الاول من عدم اعتياد زراعة أراضيها باصناف خلافا لأنواع الاثمار
التى ذكرت لمشغولية جميع الارض بها والإكتفاء قبل الآن بتحصيل العشور
المضروب على النخيل والزيتون حررت له ببقاء مساحة مايمثل ذلك الان لحد
استمراج رأى المالية بشرط أن يتحقق من مشغولية جميع الارض بتلك الاثمار
وعدم امكان زراعة اصناف أخرى خلافا وأنه ان وجد أراضي مفروساتها خفيفة
ويمكن زراعة اصناف أخرى بها خلافا للنخيل والاشجار فهذه يجزى خضرها
ودرجها بقوائم المساحة أما النوع الثانى قد حررتكم له عنه بأنه اذا كان
من معانية الزراعة الموجودة به الآن يتحقق عدم نموها وعدم استغلال شئ ما منها
فهذه يجزى مساحتها وتحرير محاضر المعانية بما تراعى فى حالتها حتى اذا ثبت منها
عدم النمو ولا الاستغلال فتعاقب فى الاموال فى السنة الحاضرة وانما تعين بمعرفة

الملاحظ في السنة التالية من واقع حدودها الواردة بقوائم المساحة ومتى وجدت منزوعة يقدر عليها المال لان المساحة الجارية الآن تعتبر لمدة خمس سنوات قد أوريتم حضرتكم بأن التحرير له على هذه الكيفية مما يطابق مقاصد المساحة اذ مع انضاح عدم زراعة شئ في أرض الجنان خلاف النخيل والاشجار المضروب عليها عشور وعدم انتفاع الاهالى بزراعة أصناف خلافها يرى للمالية الاكتفاء بعشور النخيل وأشجار الزيتون مرحلة بالاهالى وبالمثل الاطيان التي وجدت منزوعة حديثا فانه مع الايضاح بعدم نمو زراعتها وعدم استغلال أى محصول منها يصعب على الاهالى سداد أموالها وأنه اذا حصل اجبارهم على ذلك فيكون هذا موجبا لتأخير تقدمهم اذ اقدامهم على زراعة الاراضى الحديثة هو بنوع الاختبار ولو يروا تسجيلا من الحكومة وعدم مضايقتهم حينئذ لسعوا في اتساع نطاق الزراعة بالأراضى الغير معتادة للزراعة وتعود هذه الحالة بالفائدة على المالية لحصولها على أموال مايزرع وتكون زراعته نامية ويؤمل منها استغلال محصولات وأنه لو روى بالمالية موافقة ذلك وتصريح للديرية بعدم تحصيل أموال على الاراضى المشغولة بالاشجار والنخيل وعدم التضيق على الاهالى والزامهم بأموال ما يوجد بمنزرا حديثا وزراعته غير نامية فعندها يكون اتباع العمل بالموافقة لمقاصد المالية وحيث قد روى لهذا الطرف موافقة ذلك حسبا رأيتوه بالصفة التى ذكرت اقتضى تحريره لحضرتكم تصريحاً بالاجراء ومن طيه الافادة المتقدم ذكرها

٣٣٨ - أمر صادر من المالية لمديرية الفيوم بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٩٠

نمرة ٢١

لما تحرر للديرية بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٨٨٩ نمرة ١٩ بحري كشف بأطيان جهة الواحات البحرية والأموال التى ربطت عليها بواقع المساحات الجارية سنويا من سنة ١٨٨٠ لغاية سنة ١٨٨٨ بالبيان سنة سنة ناحية ناحية ويفاد عن الداعى لاجراء مقاس الاطيان المذكورة في كل سنة وإن كان ذلك يقتضى أوامر ترد صورتها فورددت افادتها رقم ٨ ابريل سنة ١٨٨٩ نمرة ١٠١ ومعهما الكشف

المذكور موريا بها أن داعى المقاس فى كل سنة هو بالنسبة لان زراعتها جارية على عيون المياه بكيفية أن ما يصير زراعته فى السنة الماضية ربما لا يصير زراعته فى السنة الحاضرة ولذلك فانها قابلة الزيادة والعجز سنويا وأن هذا العمل سارى من قبل فوز المديرية من مديرية بنى سويف فى سنة ١٥٨٦ (١٨٧٠) وبعدها وردت افادة المديرية رقم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ نمرة ٢٣٧ مرغوبا بها صدور الاذن باضافة أموال أطيان الجهة المذكورة سنة ١٨٨٩ حكم المساحة التى صارت عن سنة ١٨٨٨ البالغ قدرها ٩٥٩ فدان و ٢٣ قراطا و ١٦ سهما بمبلغ ٥٧٧ جنيه و ٦٦٠ مليا وذلك بالنسبة لما ترا آى من تباعد تلك الجهة عن مراكز المديرية تباعدا كبيرا وعدم امكان الوصول اليها الا بواسطة العربان العارفين بالدرب فى مسافة لاتتقص عن ستة أيام على ظهور الجمال فضلا عن تكليف الحكومة بمصاريف ركاب المساحة وأجر الجمال على أن مساحة سنة ١٨٨٨ لم تنتهى وتتقدم دفاتها للمديرية الا فى أوائل سنة ١٨٨٩ فلهذا وما نظر بالمالية من ان المساحات السابقة أجزاؤها مقاربة لبعضها فى كل سنة قد تصرح بالاجراء وتنوّه بما تحرر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٢٨٤ بأنه اذا كان يرى للمديرية ضرورة لزوم ربط أموال الاطيان المذكورة حكم مساحة سنة ١٨٨٨ لمدة أكم سنة أيضا يفاد عن المدة التى تعتمد فيها المساحة المذكورة فوردت مكتابة حضرتكم أخيرا رقيمة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٣٧٥ بأنه حيث الاموال التى ربطت على تلك الجهة بواقع المساحات فى سنة ١٨٨٥ بمبلغ ٥٦٠ جنيه وسنة ١٨٨٩ وسنة ١٨٨٧ بمبلغ ٥٦٢ فدان وسنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٨٩ بمبلغ ٥٧٧ جنيه فرغوب التصريح باعتماد ربط أموال أطيان الجهة المذكورة مدة ثلاث سنوات من سنة ١٨٩٠ بواقع مساحة سنة ١٨٨٨ للاوجه الآنف ذكرها وحيث قد وافق بطرفنا الاجراء حسبا رأيتموه حضرتكم فى ربط أموال الجهة المذكورة مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٨٩٠ بواقع كل سنة ٥٧٧ جنيه و ٦٦٠ مليم حكم المساحة الاخيرة فاقتضى تحريره للاجراء وقبل انتهاء مدة الثلاث سنوات يصير مخابرة المالية عما يترأى لزوم أجزاؤه وقتها

(٢)

الواحات الداخلية والخارجة التابعة لمديرية أسسيوط

٣٣٩ - بمقتضى أمر صادر من المالية لمديرية أسسيوط في ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٤ نمرة ٣٤٨ تنفيذا لأمر عال صادر في ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٤ تقررت ضرائب عيون المياه بالواحات بقيمة خمسين قرشا على كل قيراط من قيراط مياه العيون .

٣٤٠ - قيراط المياه هي مكعبات ارتفاع المياه النافرة من العيون والآبار

٣٤١ - مقاس ارتفاع المياه هو من اختصاص مأمور الحكومة بالواحات وذلك عند ما يتم حفر البئر واندفاق مياهها على سطح الارض

٣٤٢ - المقياس وطريقة المقاس هي بحسب القواعد العرفية المصطلح عليها هناك من الزمن القديم

الفصل الثاني عشر

ضرائب أراضي مرسى مطروح

٣٤٣ - أمر صادر من نظارة المالية لمديرية البحيرة بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٠٢ نمرة ٩٢٦

قد علم من مكاتبين وردتا لمراقبة الاموال المقررة من مراقبة أملاك الميرى الحرة مؤرختين ١٢ و ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٢ نمرقى ١٣٩ و ١٥٧ أنه بناء على طلب مصلحة خفر السواحل قد تصرح لها بإنشاء مستعمرة زراعية للعربان في الجهة المعروفة بمرسى مطروح وكل ما يستعمره أولئك العربان من الاراضى يكون ملكا لهم ويدفعون عنه ضريبة سنوية تقدرت مبدئيا بقيمة عشرين مليا على كل فدان مع جواز زيادة هذه الضريبة ان رأت الحكومة موافقة ذلك في المستقبل هذا مع انشاء سجل مخصوص لذلك بإدارة خفر السواحل

ولما كانت أموال هذه الاراضى تدخل طبعا في جملة الاموال المقررة وتكون تابعة للمديرية الداخلة في دائرة حدودها وتلك المنطقة لا تدخل في دائرة حدود أية مديرية غير أنها أقرب الى حدود مديرية البحيرة فقد كتب في تاريخه الى ادارة عموم الحسابات باجراء اللازم للاتفاق مع ادارة خفر السواحل على طريقة توريد المتحصلات لحساب المديرية وعلى كيفية حصصها بميزانية الإيرادات

وحيث انب اللزم على المديرية في ذلك هو فتح حساب مخصوص بجمردة الاموال بعنوان (أطيان مرسى مطروح) مجردا من مفردات الاسماء وأن يدرج به في صحيفة الخصوم قيمة التسديدات حسب ما يدرج منها باعلانات التسوية الشهرية التي تصدر للمديرية من ادارة عموم الحسابات وأن يطلب من ادارة خفر السواحل في أول كل سنة كشف بمقدار الافدنة ومجموع المال لاجل اضافته في صحيفة الاصول وفي آخر كل سنة كشف بقيمة الباقي بغير تحصيل وعند ورود هذا الكشف الاخير تحاط المالية علما بمحتوياته فبناء عليه تحرر هذا لحضرتكم للعمل بمقتضاه

الفصل الثالث عشر أموال أطياف سيوه

٣٤٤ - أمر عال صادر لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ القعدة سنة ١٢٨٧
١٥ فبراير سنة ١٨٧١ نمرة ٩٤

قد أحاط علمنا مفصلات قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ٢٢ ذا سنة ١٢٨٧ نمرة ٦٩ المشتمل على استصواب تعيين محمد افندي عارف من أرباب المعاشات مأمورا على جهة سيوه مع مآثرى لزوم ترتيبه من الخدمة للجهة المذكورة الذين بلغت ماهياتهم بما فيهم المأمور المذكور خمسة عشر كيسه شهريا بما فيها مائتين وخمسين قرشا علاوة على المربوط ثم وما استنسب اجراؤه في تحصيل أموال تلك الجهة على واقع الشهور الهلالية حسب اعتاد أهلها وما يجرى في المحاسبة والتحصيل مع انتخاب اثني عشر شخصا من عقلائهم بالنوبة كل أربعة شهور ليكونوا مع ذاك المأمور في مباشرة تحصيل الاموال حسب قديمها ورؤية وفصل الدعاوى السائرة لآخرا بالقرار وحيث وافق ارادتنا تنفيذه وإجراء مقتضاه لزم اصداره لكم لاعتماد الاجراء بموجبه

وهذه هي صورة قرار المجلس الخصوصي - لما كانت جهة سيوه لم تزل قابلة لسعة العارية وبالنسبة لموقعها يلزم أن يكون مأمورها ممن يؤمل فيه حسن رعاية أهلها وإجراء ما فيه راحتهم وعماريتهم فصدر الأمر الكريم الى نظارة الداخلية في ٢١ رمضان سنة ١٢٧٧ نمرة ٦٦ بلزوم تغيير المأمور المعين بها الآن بواحد خلافة مع تعيين الخدمة اللازمة الى تلك الجهة فصارت المذاكرة بالمجلس الخصوصي فيما تحسن به إدارة تلك الجهة وقد استصوب تعيين محمد عارف لفندي الذي صار انتخابه من جملة أشخاص من أرباب المعاشات المقيدين بديوان المالية تحت الاستخدام نظرا لما توسم فيه من اللياقة الى ذلك وإن الخدمة التي ترتب معه تكون بالوجه المشروع أدناه

ومع هذا قد رؤى أنه لاجل فوز تلك الجهة بما يقدم أحوال أهاليها في درجات التمدن ينبغي أنه بوصول المأمور المومى اليه الى تلك الجهة يجمع أهاليها عموما على يده ويدعوهم الى انتخاب اثني عشر شخصا من عقلائهم يرضونهم بأن يتعين منهم في كل أربعة أشهر أربعة أشخاص بالنوبة ليكونوا مع المأمور المومى اليه مباشرين لأحكامهم وبعد انتخابهم على هذا الوجه وترتيب نوبتهم كما ذكر تعمل قائمة بذلك وبعد التصديق عليها منهم تحفظ بطرف المأمور دستورا للأجراء وبمعرفة المأمور والمتنصين المذكورين يصير تحصيل الاموال على حسب قديمها كما اقتضته الارادة السنية ويصير رؤية فصل الدعاوى السائرة على الوجه المرضي ولقد تصادف وجود ثلاثة أشخاص من عمد أهالى سيوه ولدى استحضارهم في المجلس والخبرة معهم فهم أنهم محضرون بالتوكيل المفوض من طرف عموم مشايخها لاجل أن ينوبوا عنهم في عرض الاحوال وهم عبد الرحمن عمر مسلم وموسى عبد النبي واحد حمده وعند ما علموا بما تقدم ذكره أظهروا مزيد المنونية من حصوله وأبرزوا عرض الحال بأختام المشايخ مضمونه ان عادتهم دفع الاموال سنويا باعتبار السنة أولها شوال وآخرها رمضان الوقت الذى يتواجد فيه محصول الثمر وأنهم سدّدوا الاموال على هذا الاعتبار لغاية سنة ١٢٨٥ على يد السيد ابراهيم حراز المقيم بسكندرية وسنة ١٢٨٦ سدّدوها مع جانب من سدس المال الى مأمورية سيوه وان الباقي من السدس تعهدوا بتسديده الى المأمورية في أقرب وقت وأنه بلغهم ان المال أضيف على المأمورية بصفة غير التي هم معتادين عليها ولتصادف حضور السيد ابراهيم المذكور قد صار الاستيفاهم منه معترف أنه سدّد الى ديوان محافظة سكندرية جميع الاموال المطلوبة لغاية سنة ١٢٨٥ على الطريقة الجارية قديما ولم يكن طرفه شئ منها وانما ديوان محافظة سكندرية بعد قيام المأمور من تلك الجهة قد أحضره وأخذ عليه تعهدا ليسدّد الاموال من سنة ١٢٨٧ باعتبار السنة التوتية لا باعتبار الجارى قديما وهو يتضرر من ذلك فأما ترتيب الاموال باعتبار السنة هلالية أى السنة أولها شوال وآخرها رمضان كمادتهم فهذا لا بأس به نظرا لما اعتادوا عليه بالنسبة لتواجد المحصول الذى منه يسدّدوا الاموال المذكورة

وقد تنبه على المأمور الموصى اليه بذلك وحيث ان محاسبة الاموال المستخلصة والباقية مما ينظر فيه بمعرفة ديوان محافظة سكندرية فبالاستكشاف من الحسابات باعتبار الوجه المتقدم ذكره ما يظهر تأخير ان كان لغاية سنة ١٢٨٥ المحوّل تسديده على السيد ابراهيم حراز فيتحصل منه بمعرفة ديوان محافظة سكندرية وان كان من سنة ١٢٨٦ وما بعدها هذا يتحصل من اربابه بمعرفة المأمور المعين الآن ويكون تعهد السيد ابراهيم الذى يقول ان ديوان المحافظة أخذه منه عن سنة ١٢٨٧ لاغيا لا يعمل به ويجرى اصول التسليم والتسلم ما بين المأمور وسائر الخدمة المرفوعين وبين الذى استصوب ترتيبهم الآن بعد تعيينهم بمعرفة الدواوين الموضحة أعلاه وبعد خلاص طرفهم تعطى لهم الاشعارات اللازمة من ديوان محافظة سكندرية الى ديوان المالية برقمهم وخلو طرفهم حكم الاصول المقررة هذا الذى روى فى ذلك وحيث ان فيه زيادة ماهيات نظرا لتكثير عدد اقواصه والبلوكاشى مبلغ سبعمائة وخمسين قرشا وتوفر من ماهيات الكتبة والصراف خمسمائة قرش فتكون الزيادة عن السبعة آلاف ومائتين وخمسين قرشا السابق ربطها مائتين وخمسين قرشا الجلمة مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة قرش كما توضح أدناه فيعرض هذا للاعتاب السنية اذا وافق وصدر به الامر العالى يجرى العمل بمقتضاه كما استقر عليه الرأى

٣٤٥ - أمر عال صادر فى ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ - ٩ ابريل سنة ١٨٧٣

نمرة ١٥٤

عرض لدينا انهاؤكم رقم ٢٤ محرم سنة ١٢٩٠ نمرة ١١٧ وعلمنا منه انه بناء على ماصدر به أمرنا للبالية فى ٤ جا سنة ١٢٨٨ نمرة ٢٧٣ بان التخيّل تعلق السيد محمد المهدي السنوسى بناحيّ مسيوه وعين الزيتون المقال ان أمواله سنويا نحو ثلثمائة ريال بصبر التحرى لمعرفة حقيقة مقدار أمواله ويجرى رفعها وقد جرت التحريات اللازمة وظهر أن المطلوب من السيد محمد الموصى اليه هو مبلغ أربعة آلاف وخمسة وثلاثين قرشا وكسور بما فيه مائتان قرش وكسور مال زيتون وكما أوضحتم انه وان كانت هذا المبلغ أقل عن قيمة الثلثمائة ريال

ولا يرى مانع بالمالية للتصريح بخصم جميع المطلوب عن مال النخيل والزيتون لكن لمناسبة أن أمرنا الصادر قبلاً يشير برفع مال النخيل فقط تروموا استحصال الامر بما يتبع وحيث انه لا مانع من اعتماد الخصم بواقع مبلغ الاربعة آلاف قرش وكسور المحكى عنه كاملاً بما فيه مال الزيتون فلزم اصداؤه لكم بذلك لاعتماد الاجراء بموجبه كما اقتضت ارادتنا

٣٤٦ - أمر عال صادر لنظارة الداخلية بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٢٩١ -
١٥ ستمبر سنة ١٨٧٤ نمرة ١

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصى رقم ٢٢ ب سنة ١٢٩١ نمرة ١٠٨ باستنسب معافاة أهالى ناحية سيوه من مبلغ ٣٢١ كيسه وكسور قيمة الباقي بدون تحصيل من السدس المضاف عليهم لغاية سنة ١٢٨٩ بواقع سنويا ٦٧ كيسه وكسور وانه يجرى خصم المبلغ السالف ذكره على طرف الديوان وبالمثل سدس سنة ١٢٩٠ ان كان أضيف بالحسابات يخصم أيضا بالابعدية وإذا كان تحت الإضافة يجرى استبعاده وتزيله من مربوط تلك السنة كما وانه من ابتداء سنة ١٢٩١ يصير استبعاد وتزيل قيمة السدس المحكى عنه من الزمام حتى ينظر لما فيه القابلية في المستقبل وذلك بالنظر لما علم للمجلس من حالة أهالى تلك الجهة ومحصولاتها كالواضح تفصيله بالقرار وحيث ان الذى رآه المجلس فى هذه المادة قورن بالمساعدة من لدنا ووافق ارادتنا تنفيذه فأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر لاعتماد الاجراء بموجبه

صورة قرار المجلس الخصوصى - قد تبين للمجلس من افادة وردت من دولتو الباشا ناظر المالية ومن أوراق واردة معها فى ٢٦ الماضى نمرة ٣٣٦ أن ناحية سيوه مضاف عليها قيمة سدس المال من سنة ١٢٨٤ كل سنة ثلاثة وثلاثين ألف قرش وثمانمائة ثلاثة وثلاثين قرشا وخمسة عشر فضة ولم تحصل منه الاشئ جزئى حتى تقدم انهاء من ستة اشخاص من أهالى تلك الجهة لنظارة المالية فى شهر القعدة سنة ١٢٩٠ باسترحام معافاتهم من السدس لان ايرادهم هو من ثمر النخيل فقط فالمالية

أجرت استعلامات واستكشافات بمكتابات جرت بينها وبين محافظة سكندرية حيث يعلم لها تسديدات أموال تلك الجهة ويوجد بها من لم دراية بأهلها وإراداتهم فتبين أن محصولات سيوه كلها من النخيل وأن ما كولاتهم من غلال ومسلى وغيره توزد لهم من سكندرية وكرداسة بأثمان زائدة بالنسبة لأجر المشال وذلك لعدم امكان زراعة الغلال والذرة بأراضيها ويصادف في بعض السنين مبيع الثمر بأثمان واهية بأسباب قلة المطر والمال المربوط عليهم سنويا هو مبلغ مائتين ألف قرش وثلاثة بما في ذلك ثلاثة آلاف قرش على جهة اسمها أم الصغير والسنة معتبرة هناك اثني عشر شهرا هلاليا ابتداء شوال وغايتها رمضان ومن الكشف تبين أن السدس أضيف من سنة ١٢٨٤ ويجعل مدتين في الحسابات منه مدة من سنة ١٢٨٤ وبعض أشهر من سنة ١٢٨٥ لغاية ٢ امشير سنة ١٥٨٥ وأنه كان لها متعهد قبل احالتها مأمورية وتسدد فيها السدس بالكامل مع المال وقدره ثمانية وأربعون ألف قرش ومائة خمسة وخمسون قرش وخمسة عشر فضة ومنه مدة ثانية لم تسدد فيها شيء وهي من ابتداء شوال سنة ١٢٨٥ لغاية ١٧ رجب سنة ١٢٩٠ الذي هو غاية توتى سنة ١٥٨٩ باعتبار السنة الهلالية ثلاثة وثلاثين ألف قرش وثمانمائة ثلاثة وثلاثين وخمسة عشر فضة فيبلغ مقداره في تلك المدة مائة اثنين وستين ألف قرش واربعمائة اثنين وسبعين قرش وأربعة وثلاثين فضة منه مبلغ ألف وسبعمائة تسعة وعشرين قرش وعشرين فضة مخصوص بالابعادية بناء على أمر على والى والباقي مائة وستون ألف قرش وسبعمائة ثلاثة وأربعون قرش وأربعة عشر فضة وأما مال سنة ١٥٩٠ توتى يكون البدء في تحصيله في شهر رمضان سنة ١٢٩١ هلالى حسب معتاد تلك الجهة وما هي جارية عليه بالنسبة لموسم استواء البلح وتصريفه ثم انهم من اخادة محافظة سكندرية أن تلك الجهة بها أيضا زراعة زيتون وأن غير الباقي عليها بقدر السدس المذكور فانها متأخرة في مبلغ من المال لغاية سنة ١٢٨٩ نحو الثلاثين ألف قرش وهذا الحد التاريخ الذى ورد فيه الحسابات من مأمورية سيوه للحفاظة لكن يتلاحظ للحفاظة أن باقى المال المذكور يمكن أن مأمورية سيوه أجرت تحصيله في سنة ١٢٩٠ وصرفه في استحقاق

المستخدمين لان المتأخر هو قيمة السدس فقط ومن ذلك نظر للمالية اقتضى رؤية هذه المسألة بالمجلس تطبيقاً للذون بالنوع الثاني من البند الرابع من الحدودنامه في حق ما يخص المتأخرات أو يستتزل من الزمام فصارت المداولة والمذاكرة في ذلك بالمجلس ورؤى بالأغلبية حيث من وقت اضافة سدس المال على جهة سيوه اسوة العموم لم يتحصل منه سوى قيمة سدس أول سنة وبعض أشهر من ثاني سنة لما كان لها متعهد وأما من ابتداء شوال سنة ١٢٨٥ لم يتسدد منه شيء للآن بمعرفة مأمورية تلك الجهة حتى تراكم بالمتأخرات سنة بعد سنة وبالنسبة لموقع تلك الجهة ومحصولاتها اذا لم يصير مباشرة تسديداتها في وسمها تحصل صعوبة في تحصيل ما يتأخر فيالحالة هذه لا يرى المجلس سوى الاستئذان عن معافاة أهالي تلك الجهة من مبلغ السدس المضاف عليهم بالحسابات وقدره مائة وستون ألف قرش وسبعائة ثلاثة وأربعون قرش وأربعة عشر فضة قيمة الباقى لغاية سنة ١٢٨٩ ويخصم به على طرف الديوان والمثل سدس سنة ١٢٩٠ ان كان أضيف بالحسابات يصير خصمه بالابعدية علاوة على ذلك وان كان تحت الاضافة لغاية الآن يصير استبعاده وتنزيله من مربوط تلك السنة ثم يوافق أنه من ابتداء سنة ١٢٩١ يصير استبعاد وتنزيل قيمة السدس المذكور من الزمام حتى ينتظر لما فيه القابلية في المستقبل هذا الذي رؤى وباعراضه للاعتاب الخديوية اذا وافق يصدر عليه الامر الكريم بالاجراء كما استقر عليه الرأي بالاغلبية

٣٤٧ - أمر صادر من نظارة المالية لمديرية البحيرة بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٧ نمرة ٥٩٨ أموال مقررة

وردت للمالية مكتبة من نظارة الداخلية مؤرخة في ٣ ابريل سنة ١٨٩٧ نمرة ١٩ بناء على التقرير الذي عرضه عليها حضرة مصطفى بك ماهر وكيل المديرية بنتيجة المأمورية التي كان انتدب لها في جهة سيوه ومن جملة ماتضمنه فيما يخص بالمالية أولاً تخفيض قيمة الاموال هناك يجعلها ١٧٥٠ جنيه بدلاً عن

١٩٩٨ جنيه المربوطة بالوقت الحاضر ثانياً التجاوز سنوياً عن ٢٠ جنيه للشيخ السنوسى وعن ١٠ جنيهات للشيخ ظافر من الاموال المطلوبة منهما طلباً لاستدامة معاونهما للحكومة ومنح مكافأة سنوية لأعضاء مجلس سيوه قدرها جنيه واحد ومكافأة أخرى لمشايخ الجهة قدرها اثنان بالمائة ولا تزيد مكافأة المشايخ عن اثنين بالمائة اذا كان أحد منهم بالوقت ذاته عضواً بالمجلس ثالثاً ترتيب تحصيل الاموال هناك على أقساط منتظمة فى مواسم محاصيل البلح والزيتون وهى ٣ قرارات فى موسم البلح القريبى و ١٨ قيراطاً فى موسم البلح الصغيدى والودى و ٣ قرارات فى موسم الزيتون وجعل المشايخ مسؤولين عن التحصيل بالكيفية التى تضمنها المشروع الذى وضعه لذلك بالاتفاق مع مأمور ومشايخ وأعيان وأعضاء مجلس سيوه وورد للسالية مع مكتبة الداخلية ساقطة الذكر موقفاً عليه من جميعهم رابعاً التجاوز لأهالى سيوه عن أموال سنة ١٨٩٦ مراعاة لحالة قهرهم وحيث ان نظارة المالية وافقت على ذلك كله وبعد ١٠٥٨ جنيه التى تعهدوا لحضرة مصطفى بك بأن يدفعوها فى شهر شوال الماضى فالباقى بعد ذلك وقدره ١٩٩٨ جنيه هذا يجب رفعه على طرف الديوان وعلى ذلك فأموال سيوه ابتداء من سنة ١٨٩٧ يكون مجموعها ١٧٥٠ جنيه من ذلك ١٧٣٠ جنيه على ذات ناحية مسيوه بعد تنزيل ٢٠٨ جنيه و ٩١٨ ملجم التى طلب تخفيضها للأهالى و ٣٠ جنيهات التى طلب التجاوز عنها للشيخ السنوسى والشيخ ظافر والباقى ٢٠ جنيهات على ناحية أم الصفيى بعد تنزيل ٩ جنيهات و ٤٩٤ ملجم التى طلب تخفيضها للأهالى على أن ١٧٥٠ جنيه داخل فيه المسموح لمشايخ وأعضاء مجلس سيوه وتحرر هذا لسعادتك لاجراء مقتضاه انما من حيث الاقساط الثلاثة لم يترشح بالمشروع شهور استحقاقها وطبعاً يكون ذلك معلوماً لحضرة مصطفى بك فالامل الاستفهام منه عنها واعتادها واقادة المالية عنها وهاهى نسخة المشروع التى تراى اعتادها مرسللة مع هذا لحفظها بالمديرية وهذه هي صورة المشروع المذكور

٣٤٨ - صورة اتفاقية ربط الاموال وتحصيلها في سيوه

١ - تربط الاموال المقررة في سيوه على أشجار الزيتون ونخيل البلح الغزالي والقرمبي والصعيدى ولا تربط أموال على نخيل البلح المعروف بالودى

٢ - مجموع الاموال المربوطة على سيوه وأم الصغير هو ١٩٩٨٤١ قرش و ١٠ فضة في السنة منها ١٩٦٨٩١ قرش و ٣٤ فضة على سيوه مقررة على ٨٧٥٠٧ نخلة وشجرة زيتون باعتبار قرشين و ١٠ فضة سنويا على كل شجرة أونخلة و ٢٩٤٩ قرش و ١٦ فضة على أم الصغير مقررة على ٣٧٤٤ نخلة باعتبار قرش وثلاثة فضة

٣ - هذه الاموال توزع على عائلات سيوه الاثنتى عشرة قرية أم الصغير بحسب تعداد نخيل وأشجار كل منها وهذه العائلات هي :
المحودات - الشراطة - الجواسيس - الحمادات - العونيات - العبوران -
المخالف - الساكرة - أولاد موسى - السراحنة - الشحائم - اغرمى -
أم الصغير

٤ - مشايخ العائلات وشيخ أم الصغير مسئولون عن تحصيل الاموال المربوطة على عائلاتهم وتوريدها بالتام لخزينة المأمورية في المواعيد المقررة وكل من يتأخر منهم عن التحصيل أو التوريد يعامل بنص بندي ١٢ و ١٣

٥ - يترك لكل شيخ نظير أتعابه واحد في المائة سنويا من الاموال المربوطة على عائلته بعد تحصيلها كلها وتوريدها لخزينة المأمورية بالتام

٦ - يترك لكل عضو من أعضاء مجلس سيوه خمسة ريالات في السنة من أصل الاموال الأميرية المطلوبة منه ولكن اذا كان العضو في آن واحد من مشايخ العائلات المسئولين عن تحصيل الاموال لا يترك له مبلغ الواحد في المائة والخمسة ريالات معا بل يترك له أرجح المبلغين

٧ - يقدم كل شيخ للأمورية كشفا بأسماء أفراد عائلته المربوط عليها أموال أميرية وعدد أشجارهم لقيدها بدفتر جريدة الممولين. تحت اسم الشيخ وفي ضمانته وفي أول يوم من كل سنة هجرية يقدم كل شيخ أيضا للأمورية بيانا عن التغييرات التي تكون حصلت في بحر السنة بين الملاك سواء كان في عائلته أو بين فرد من عائلته وعائلة أخرى لاجراء التعديلات اللازمة في دفتر الجريدة

٨ - يحصل مشايخ العائلات الاموال ويوردونها الخزينة في المواعيد الآتية على ثلاثة أقساط

القسط الاول الموازي ثمن المال من محصول البلح الفريحي ٢٥٠٠٠ قرش
القسط الثاني الموازي لسته أثمان المال من محصول البلح الصعدي والودي ١٥٠٠٠٠ قرش

القسط الثالث الموازي للثمن الاخير من محصول الزيتون ١٠ ٢٤٨٤١

٩ - في كل سنة قبل ميعاد محصول الفريحي بشهرين يستلم كل شيخ من الأمورية كشفا مستخرجا من جريدة المال بالبالغ المطلوبة من عائلته مبينة اسما فاسما لاجراء التحصيل بمقتضاها ويعطى له أيضا من الأمورية سرى بأجمالى الاقساط المطلوبة من عائلته وكلمة يورد قسطا يتأثر له على السرى من صراف خزينة الأمورية

١٠ - كل مبلغ يورده شيخ العائلة للخرينة يكون بحافظة بختمه مصنفة فيها العملة التي بيده ويصدر عليها اذن من المأمور بقبول المبلغ في الخزينة فيحضر الصراف اضافة بالمبلغ وقيدها في يومية الخزينة ويسلمها للحسابات لقيدها بدفتر الارادات ثم يخصم المبلغ لاسم الشيخ في جريدة المال ويحفظ الاذن بملف الشهر

١١ - يمكن لكل شيخ في حالة امتناع فرد من عائلته عن دفع المال أن يحجز على محصولاته ويديعها بأمر من المأمور فان كان ثمن المحصولات غير كاف لتسديد المال المطلوب يباع بأمر من المأمور جزء من نخيله وأشجاره بقيمة

المال الباقي عليه والجز يكون بمعرفة الشيخ وعائلته وإذا لزم وضع خضر على المحصولات تكون أجرتهم على صاحبها والبيع في الحالتين يكون بالمزاد العلني بمعرفة الشيخ وبحضور مندوب من المأمورية

١٢ - شيخ العائلة ضامن للحكومة تحصيل جميع المال المطلوب من عائلته وتوريده للخزينة في مواعيد الاقساط المقررة فان أهمل ولم يبادر بالتخاذ اجراءات الجز والبيع المذكورة في بند ١١ عند تأخير أحد افراد عائلته في دفع المال يكون هو ملزوما بتسديد المطلوب المتأخر من محمولاته وأملاكه الخصوصية وتتخذ المأمورية ضده بمساعدة باقي المشايخ عين اجراءات الجز والبيع المار ذكرها ويحكم الشيخ أمام مجلس تأديب المشايخ على أهمله

١٣ - اذا ظهر اختلاس من أحد المشايخ في تحصيل أموال عائلته زيادة عن المقرر على أفرادها أو حصل ولم يورده للخزينة أو حوَّض أحدا من عائلته على التآمر عن دفع المال يحال على مجلس تأديب المشايخ لمحاكمته وعزله وتحصل الاموال المستحقة للحكومة من محمولاته وأملاكه الخصوصية بالكيفية السابق بيانها

١٤ - كل شيخ يستعفى أو يعزل من وظيفته أو يتوفى لا يخلى طرفه الا من بعد عمل حسابه وتسليم ما يعهد به من أوراق المال الى خلفه سواء كان بمعرفته أو بمعرفة الورثة في حال الوفاة وهو ملزوم بالعجوزات والفروقات التي تظهر طرفه

١٥ - تسليم أوراق وحسابات الشيخ السلف للشيخ الخلف يتحرر عنها محضر موقع عليه من الاثنين أو من أحدهما والورثة في حالة الوفاة وهذا المحضر يقدم للمأمورية لاعطاء خلو الطرف للشيخ السلف

١٦ - للحكومة حق الامتياز والتقدم على غيرها فلذلك يجب تحصيل أموالها سواء في الحالة الاعتيادية أو في حالة الجز والبيع قبل دفع الديون المستحقة للتجار وخلافهم

١٧ - مشايخ العائلات مكلفون بالتضامن بما هوأت

أولا - بتعيين الخفر اللازم لحرس محل الخزينة

ثانيا - بانتخاب شيخين منهما أو وكيلين لها لأجل المحافظة على النقود
وتوصيلها للمديرية ويصرف لهما في نظير ذلك أجرة جملين ذهابا وإيابا

١٨ - على مأمور سيوه تنفيذ هذا القانون

قد تلى هذا القانون المشتعل على ثمانية عشر نبدا بجمعية المشايخ والاعيان
في يوم ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٤ موافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩٦ ونال
الاستحسان العام وتقرر العمل به موقتا لحين ما يصدر الامر اللازم من جهة
الاقتضاء بتنفيذه

الفصل الرابع عشر

تعديل الضرائب

٣٤٩ - أمر عال صادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى الجمعية العمومية أمرنا بما هوأت

(المادة الأولى) مرخص لناظر المالية أن يشرع في عمل تعديل الضرائب في كل مديرية عند ماتم عمليات فك الزمام في قسم من أطيانها كاف للعمل

(المادة الثانية) يحتسب متوسط الضريبة في كل بلد على الاطيان المربوطة بضرائب نهائية بقيمة ٢٨,٦٤ في المائة من متوسط ايجاز الاطيان المذكورة حسب ما تقدر بمعرفة اللجان التي قامت باجراء ذلك التقدير في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦

(المادة الثالثة) تقسم أطيان كل بلد الى حياض تكون أطيان الحوض الواحد منها متماثلة في النوع ولذلك يجب أن تعطى لكل من تلك الحياض فية ضريبة واحدة مخصوصة بحيث ان متوسط ضريبة البلد يوازي المتوسط المقرر السالف ذكره بالمادة الثانية

(المادة الرابعة) الاطيان التي لم تكن تالفة وانما هي في الحقيقة أقل من درجة باقى أطيان الحوض تربط عليها فيات ضرائب موقفة لحد ما يمكنها تحمل الضريبة المقررة للحوض وهذه الفيات الموقفة يجرى تقديرها في ذات الوقت الذي يحصل فيه تقدير الضرائب على الحياض انما تعان الاطيان في بحر السنة السابقة السنة التي يجرى فيها تنفيذ عمل تعديل ضرائب المديرية

(المادة الخامسة) يجرى تعديل أموال كل بلد على اقامة المبينة قبل بمعرفة لجان مؤلفة من مندوب من قبل نظارة المالية ومن اثنين عمد يتدبان من ضمن أربعة عمد من المركز يعينون بمعرفة عمد المركز ذاته ومن عمدة البلد ذاتها ومن اثنين مزارعين من البلد يعينان بمعرفة كبار مزارعى البلد ذاتها

وقرارات اللجان لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت الهيئة مشكلة من اربعة اعضاء على الاقل يكون منهم مندوب نظارة المالية وأحد العمد المنتخبين وينشر اعلان في الجريدة الرسمية وفي البلد يتعين فيه تاريخ البدء في العمل ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الاقل وكل مالك يكون له الحق في الحضور وقت تقدير ايجار أطيانه

وتنشر نتيجة أعمال اللجان في البلد وكل مالك يكون له الحق في بجر شهر واحد من تاريخ هذا النشر أن يطلب استئناف التقدير والنظر في الطلبات والفصل فيها يكون بمعرفة لجنة مؤلفة من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن أحد مفتشي المالية ومن أحد عمد المركز ينتخب بمعرفة اللجنة ومن عضوين من أعضاء مجلس المديرية يعينان بمعرفة هذا المجلس وقرارات هذه اللجنة لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت الهيئة مشكلة من الرئيس ومن عضوين بالاقل منهم مفتش المالية

(المادة السادسة) بعد اتمام العمل في أية مديرية والتصديق النهائي من نظارة المالية على الضرائب الجديدة ينشر عن هذه الضرائب في البلاد مع الاعلان بأن الضرائب الجديدة يعمل بها ابتداء من أول يناير من السنة الخامسة التالية للسنة التي حصل النشر فيها

ومتى انتهى العمل في جميع المديريات فلا يعمل تعديل ضرائب آخر قبل انقضاء مدة ثلاثين سنة وذلك بدون اخلال بما تقتضيه الاوامر الجارية العمل بها الآن أو التي ستصدر فيما يتعلق برفع الاموال غير أنه عما يختص بأطيان الوجه القبلي التي تصير قابلة لزراعة الصيفى بواسطة انشاء الخزانات فيبعد انتهاء الاعمال ستستخذم نحوها اجراءات بخصوصية وتقدم في الوقت المناسب للجمعية العمومية

(المادة السابعة) لايسوغ في أى حال من الاحوال أن تزيد أعلى ضريبة عن ١٦٤ قرشا عن القدان الواحد

(المادة الثامنة) على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

اجراءات تعديل الضرائب

٣٥٠ - تعين لجان تمهيدية تسمى لجان التقسيم كل منها مؤلفة من معاون خبير ومن أحد المساحين وينضم اليها عمدة البلد وأحد المشايخ والدليل والصراف وذلك لكي تعان كلًا من حيضان البلد وتتأكد من أن الاطيان الموبوطة بضرائب نهائية بكل حوض غير مختلفة الانواع فان وجدت شيئاً من ذلك تقسم الحوض لاقسام يلزم أن يشتمل كل منها على اطيان من نوع واحد

٣٥١ - تكتب المديرية الكشوف الآتية وهي :

(١) - كشف استمارة نمرة ٧ بيان مفردات زمام البلد حوضاً حوضاً نقلًا عن دفتر فك الزمام وهو منقسم الى أربع عشرة خانة رأسية تملأ المديرية منها الست خانات الاول وتترك الخانات من نمرة ٧ لنمرة ١٤ لكي تملأها لجان تقدير الضرائب

(ب) - كشف استمارة نمرة ٥ يتضمن بيان الاطيان الثالثة المرفوعة أموالها حوضاً حوضاً وهي مفردات الخانة نمرة ٥ من الكشف استمارة نمرة ٧
اسمها اسمها

(ت) - كشف استمارة نمرة ٦ يتضمن بيان الاطيان المربوط عليها ضرائب مؤقتة حوضاً حوضاً وهي مفردات الخانة نمرة ٤ من الكشف استمارة نمرة ٧
اسمها اسمها

وتحرر هذه الكشوف يكون عن حساب زمام البلد لغاية آخر يوم من الشهر السابق على الشهر الذي تحررت فيه هذه الكشوف

٣٥٢ - بعد كتابة الكشوف المذكورة توضع مع خارطة البلد ودفتر فك زمامها في كيس تيل يختم عليه بالشمع الاحمر ويكتب على الكيس اسم البلد ويرسل الى مأمور المركز لكي يحفظ بطرفه الى أن يطلبه المعاون المكلف بتقسيم الحياض

٣٥٣ - تطوف اللجنة المنوط بها مراجعة تقسيم الحياض على كافة الحياض وتعيينها في مواقعها الواضحة بالخارطة

٣٥٤ - الاطيان المربوطة بضرائب نهائية في كل حوض ان وجدت كلها من نوع واحد أى معدن واحد فلا لزوم لاجراء تقسيم وكذلك للزوم لاجراء تقسيم ان ظهر أن ما يختلف منها في النوع هو أجزاء صغيرة لا يبلغ الجزء الواحد منها عشرين فدانا مالم توجد أحوال استثنائية توجب التقسيم الى أقل من ذلك

٣٥٥ - يعمل التقسيم في أى حوض عند توفر الاسباب الآتية :

(١) - وجود أطيان في حوض تختلف عن بقية أطيان الحوض ذاته يبلغ مقدار كل جزء منها عشرين فدانا فأكثر

(ب) - ثبوت أن تلك الأجزاء المختلفة هي من الاطيان المربوطة بضرائب نهائية في وقت المعايينة وليست من الشوائف ولا من الاطيان المربوطة بضرائب مؤقتة

(ت) - ثبوت أن الفرق في قيمة ايجار كل منها يبين و بين ايجار الجزء الآخر ليس أقل من ٢٥ قرشا في كل فدان

٣٥٦ - يعطى اسم الحوض الاصلى لكل من أقسامه الجديدة مضافا اليه ترتيب كل قسم سواء كان أول أو ثان أو ثالث الخ - على أن أول قسم يجب أن يكون أعلى قيمة في الايجار ودونه الثاني فالثالث

٣٥٧ - يراعى أن كل قسم من الاقسام الجديدة يجب أن يكون مشتملا بقدر الامكان على قطع كاملة من القطع الأصلية المكون الحوض الاصلى منها في مساحة فك الزمام - ذلك لكي لا يدخل جزء من قطعة في قسم والباقي منها في قسم آخر

٣٥٨ - ان أوجبت الضرورة حتما تجزئة قطعة من القطع الاصلية بين قسمين فلا بد من عمل مساحة مضبوطة لمعرفة حقيقة مقدار مادخل منها

في كل من القسمين وتحريراً فائضة مساحة بالأطوال والحدود ترقى مع الكشف
استمارة نمرة ٤ الآتى الكلام عنه

٣٥٩ - ان قسم حوض الى قسمين فأصغرهما زماما أو أقلهما اشتتالا
على عدد الممولين يكتب عنه كشف شامل لمفردات القطع التي يتكون منها وان
قسم الى أكثر من قسمين فأكبر الأقسام يترك بلا كشف وبقيّة الأقسام يكتب
عن كل منها كشف بمفردات زمامه كما تقدم
وهذا الكشف أعنت لتحريره استماره مخصوصة تعرف باستمارة نمرة ٤
مطبوعة على أربع صحائف

٣٦٠ - يجب على معاون المنوط بالتقسيم ما يأتى :

(أ) أن يلقى جندا في ضبط مفردات القسم الجديد ومجموعها
(ب) أن يبين الأسباب التي بنى عليها فكره في وجود اختلاف يستلزم
التقسيم في أجزاء الحوض .

٣٦١ - زمام القسم الذى لم تكتب عنه استمارة نمرة ٤ يستنتج بطرح
زمام القسم أو الأقسام الأخرى من كمية زمام الحوض الأصيل

٣٦٢ - معاون المنوط بعمل تقسيم الحياض اذا لم يوجبا لاجراء تقسيم
يجب أن يكتب محضرا يثبت ذلك به ويضعه هو أو أوراق التقسيم اذا كانت
عمل تقسima مع الاستمارات نمرة ٥ و ٦ و ٧ والخارطة ودفتر فك الزمام في ذات
الكيس المخصص لحفظها ويختمه بالشمع الأحمر ويسلمه الى عمدة البلد ليبقى
عنده حتى تحضر لجنة تقدير الضرائب

٣٦٣ - مما يجب على معاون لجنة التقسيم الالتفات اليه

(أ) تقديم مذكرة لمفتش المالية ان وجد بين الاطيان المربوطة بضرائب
موقفة مالا يصح اعتباره في عداد هذا النوع

(ب) ان وجد اختلاف بين الكمية المدرجة بملخصة دفتر فك الزمام المعروفة بالميزانية وبين المفردات المدرجة بالدقرو لم يهتد الى حقيقة ذلك الاختلاف

(ت) ان وجد أن أطيان بلدين أو أكثر مختلطة اختلاطا يحسن به اعتبارها بلدا واحدا

٣٦٤ - المعاون المنوط بعمل تقسيم الحياض عند ما يتم مأموريته يجب عليه في الحال أن يعلن مفتش المالية بذلك

٣٦٥ - تنتخب نظارة المالية من يتوفر لديها فيه شروط الأهلية والكفاءة والصدقة من معاوئ المديرات ليعهد اليه بمأمورية تعديل الضرائب وان لم يكن هذا المعاون من موظفي المديرية ذاتها فيكتب للداخلية بطلب نقله للمديرية المشروع في تعديل الضرائب بها ويعطى كل من معاوئ لجنة تعديل الضرائب ولجنة تقسيم الحياض مكافأة شهرية قيمتها سبعة جنيهاً نظير مصاريف سفرية وأجرة ركوبة ويرفق معه كاتب أو مساح

٣٦٦ - يطلب من المديرية انتخاب الأربعة العمدة من عمد بلاد كل مركز الذين ينضم منهم اثنان الى لجنة تعديل الضرائب بمقتضى المادة الخامسة من الأمر العالي ويعطى كل عمدة عشرين قرشا يوميا مكافأة عن مدة شغله في تعديل الضرائب

٣٦٧ - يطلب من المديرية تقديم كشوف على الاستمارة نمرة ٩ عن بيان زمام كل بلد

أولا - عن أطيان الأهالي وغيرهم من الممولين ضريبة ضريبة ومقدار الاطيان المربوطة بكل ضريبة وكية أموالها السنوية ونوعها اذا كانت خراجية أو عشورية ونهاية أو موقته

ثانيا - الأطيان الغير المربوطة

ثالثا - أطيان الأوقاف المغفأة من المال
رابعا - أراضى مقننات الإجران كمية واحدة

وفي خانة الملاحظات يبين أصل زمام البلد في أول سنة ١٨٩٥ حينما عملت التقديرات المشار إليها بالمادة الثانية من الأمر العالى فالأطيان المربوطة بضرائب نهائية تبين لحدتها ومثلها المربوطة بضرائب مؤقتة والغير المربوطة ثم يضاف على كل نوع ما استجد عليه ويطرح منه ما خصم منه وذلك لغاية تاريخ تحرير الاستمارة مع إيضاح أسباب الإضافة والتزويل حتى ينتج الصافي مطابقا لبيان الزمام الحالى لكل نوع الميين بمقتضى الاستمارة

وهذه الاستمارة يوقع عليها من رئيس قسم رابع قلم الإيرادات ومن رئيس قلم الإيرادات ومن الباشكاتب بعد اجراء المراجعة الدقيقة والثقة من صحتها ويراعى أن يرفق بالاستمارة كشف تبين فيه أسماء الحياض الأصلية ومفردات المقادير التى انتقلت من البلد والىها مما هو مربوط بضرائب نهائية

٣٦٨ - مفتش المالية الداخلة المديرية فى دائرة اختصاصه يجب عليه أن يرسل لثالية قبل يوم ١٥ من كل شهر كشفا بأسماء البلاد التى سيحصل تقدير الضرائب بها فى النصف الأول من الشهر التالى وكشفا آخر فى يوم ٢٨ من الشهر بأسماء البلاد التى سيحصل تقدير الضرائب بها فى النصف الثانى من الشهر التالى أيضا ميينا قرين كل بلد التاريخ المحدد لتقدير الضرائب بها

٣٦٩ - يراجع قلم تعديل الضرائب أسماء البلاد التى عين المفتش مواعيد تقدير الضرائب فيها فى ذات يوم ورود الكشف من طرف المفتش ويكتب كشفين أحدهما بالعربى والثانى بالفرنساوى ويرسلهما لمدير المطبعة الاميرية والجرائد الرسمية ليترجمهما بأول عدد يصدر من الجريدة وتتخذ التحوطات اللازمة لاثبات طبع ونشر هذه الاعلانات فى أول عدد حرصا على ميعاد الخمسة عشر يوما المحددة بالمادة الخامسة بين تاريخ النشر وتاريخ التقدير ويرسل فى الوقت ذاته صورة للسديرية من ذلك الكشف بخطاب رسمى لى يحصل

الاعلان في كل من البلاد المشروع في عمل تعديل الضرائب بها وذلك بواسطة تعليق اعلان على باب دار كل عمدة وفي جملة ذلك البلاد التي وان كانت قدضمت الى غيرها في أعمال مساحة فك الزمام الا أنها لم تزل مستقلة بعمدة مخصوص وسكن مخصوص

٣٧٠ - قلم تعديل الضرائب يفحص استمارة نمرة ٩ جيدا ليستعين بالايضاحات المبينة بها على استخراج متوسط الايجار العمومي ومتوسط الضريبة العمومي لكل من البلاد وهذه المتوسطات هي التي تتخذها بلان التعديل أساسا في تقدير الضرائب أما طريقة المراجعة فهي كالآتي

مقدار الاطيان التي كانت مربوطة بضرائب نهائية في السنة التي كان عمل فيها تقدير الايجارات سواء كانت سنة ١٨٩٥ أو سنة ١٨٩٦ هذا يعتبر أساسا لتقدير ايجارات البلد بواسطة ضرب زمام كل حوض منه في فية ايجاره الخصوصية التي قدرتها تلك اللجان ثم تجمع هذه التقديرات فيحصل من مجموعها كمية ايجار البلد وهذه الكمية تقسم على مجموع الزمام المتقدم ذكره فينتج متوسط الايجار العمومي لكل فدان على أنه قبل إجراء القسمة يجب أن يلاحظ تنقيص ما عساه أن يوجد في بعض فيات الايجار زائدا عن ٥٧٥ فيطرح من أصل مجموع الايجار ما يوازي الزيادة في ايجار هذه الاطيان بين فية ٥٧٥ قرشا والقيات المقدرة لها وذلك لأن فية ٥٧٥ قرشا هي التي اعتبرت أعلى فيات الايجار لانها تقابل فية ١٦٤ قرشا التي اعتبرت أعلى فيات الضريبة كنص الامر العالي

وان تبين أنه في فك الزمام حصل تحويل شئ من زمام هذه الناحية الى بلاد أخرى يزيد مقداره عن ٥٠ فداناً من الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فيطرح من الزمام المتقدم ذكره ويحسب ايجارها باعتبار القيات التي كانت مقدرة لحياضها ثم يطرح هذا الايجار من كمية ايجار البلد فينتج صافي زمام البلد بعد المناقصيل وصافي ايجاره يقسم على صافي مقدار الاطيان فينتج متوسط الايجار العمومي لكل فدان

ثم ينظر الى الزمام الحالى المربوط بضرائب نهائية فان كان غير شامل لشيء مما تقل من بلاد أخرى من عشرين فدانا فما فوق حصل الاعتماد على المتوسط السالف الذكر واستخرج من مقتضاه متوسط الضريبة باعتبار ٢٨,٦٤ فى المائة أما اذا كان هذا الزمام شاملا لشيء من المناقل فيفرد له بيان لحدته توضع فيه مفردات هذه المناقل فما كان منها من عشرين فدانا الى مادون الخمسين احتسب بمتوسط البلد التى تقل منها وما كان من خمسين فدانا فما فوق احتسب بفتات الحياض التى تقل منها أما ما يقل عن عشرين فدانا فلا يلتفت اليه بالكلية لعدم تأثيره على المتوسط والباقي بعد ذلك هو بالطبع ما كان من ذات زمام البلد يحتسب بمتوسط البلد الذى تقدمت الاشارة اليه . ثم تضم هذه المقادير جميعا وإيجاراتها فينتج مجموع الزمام الحالى المربوط بضرائب نهائية ومجموع إيجاره يقسم على صافي الزمام فينتج متوسط الإيجار العمومى الواجب التعويل عليه ويستخرج من مقتضاه متوسط الضريبة على نسبة ٢٨,٦٤ فى المائة وبضرب هذا الأخير فى مجموع الزمام تنتج قيمة المال السنوى اللازم توزيعه على عموم أطيان البلد بمعرفة لجان التعديل ويحرر كشف بذلك بلدا بلدا ويرسل لمفتش المالية الذى يجب عليه أن يبلغه الى معاون لجنة التقدير وهذا يجب عليه أن يشبهه فى رأس استمارة نمرة ٧ فيملأ به الفراغ المخصص لذلك بالاستمارة وهو الذى يعتبر أساسا فى توزيع الضرائب

٣٧١ - قبل الشروع فى تقدير الضرائب يجب معرفة أسماء البلاد التى يكون فيها أطيان للعمد المتدوين فى اللجنة وذلك لكي يسحب العمدة عند العمل فى تقديراتها

٣٧٢ - تشرع لجنة التقدير بالعمل بكل بلد فى اليوم المعين لذلك على المبادئ والتعليقات المبينة بالمواد التالية

٣٧٣ - ينتخب الاثنان من عمد المزارعين المقرر انضمامهما مع اللجنة انتخابا شفاهيا بمعرفة من يحضر من المزارعين ويحرر محضر بذلك

٣٧٤ - يعمل التقدير عن أطيان كل حوض أو قسم من حوض ان كانت لجنة تقسيم الحياض قد قسمت الحوض الاصلى الى أقسام وذلك بعد تمييز نزجات الاطيان ومعرفة ماهو منها عال أول وما هو منها عال ثان وهلم جرا وبمعنى أوضح أن التقدير لا يعمل عن أطيان كل شخص على حدة بل عن أطيان الحوض الذى يجب أن تكون أطيانه كلها على حالة متساوية

٣٧٥ - كمية المال المقدرة لمعوم البلد بمقتضى الحساب الذى عملته المالية وأعلنته للفتش وهو أعلنه للماوت التقدير الذى أثبتته فى الفراغ المخصص لذلك برأس كشف التقدير استمارة نمرة ٧ هو الذى يجرى توزيعه على حياض البلد كل منها بقدر ما يوجد قابلا تحله

٣٧٦ - لا يدخل فى التقدير شئ من الاطيان الثالثة المرفوعة أموالها أو المربوط عليها بضرائب مؤقتة بل يكون التقدير فقط عن الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فى وقت التقدير

٣٧٧ - الاطيان المربوطة بضرائب نهائية فى وقت التقدير ولكنها توجد غير قابلة لتحمل الضريبة التى تنقرر للحوض الكائنة فيه لكونها ضعيفة نوعا هذه تقدر لها ضرائب مؤقتة حسبما تستحق وتدرج كيتها حوضا حوضا فى الخانة نمرة ٧ من استمارة نمرة ٧ أما مفرداتها اسما اسما فتدرج فى كشف مخصوص يعرف باستمارة نمرة ٨ وكمية الاموال التى تقدر على هذه الاطيان تحسب من أصل المقدّر لمعوم أطيان البلد

٣٧٨ - اعتبار أقصى فية من فيات الضرائب ١٦٤ قرشا

٣٧٩ - اعتبار أقصى فية من فيات الايجار ٥٧٥ قرشا التى تقابل فية ١٦٤ قرشا من الضرائب على نسبة ٢٨,٦٤ فى المائة

٣٨٠ - اعتبار فيات الضرائب وفيات الايجار المقابلة لها بحسب الجدول الآتي والفرق بين كل منها والثالية لها ٢٥ قرشا في قيمة الايجار و ٧ قروش في قيمة الضريبة ماعدا فئات ١٤ قرشا و ٥٧ قرشا و ١٠٧ قروش فكل منها تنقص ٨ قروش عما فوقها

فيات الضرائب	فيات المقابلة لها	فيات الضرائب	فيات المقابلة لها	فيات الضرائب	فيات المقابلة لها
١٦٤	٥٧٥	١٠٧	٣٧٥	٥٠	١٧٥
١٥٧	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٤٣	١٥٠
١٥٠	٥٢٥	٩٣	٣٢٥	٣٦	١٢٥
١٤٣	٥٠٠	٨٦	٣٠٠	٢٩	١٠٠
١٣٦	٤٧٥	٧٩	٢٧٥	٢٢	٧٥
١٢٩	٤٥٠	٧٢	٢٥٠	١٤	٥٠
١٢٢	٤٢٥	٦٥	٢٢٥
١١٥	٤٠٠	٥٧	٢٠٠

٣٨١ - يجوز في حساب تقدير الضريبة زيادة أو نقص قرش واحد على كل من فيات الضرائب المتدرجة بالجدول الذي تقدم بيانه ماعدا فية ١٦٤ قرشا فانه يجوز نقص قرش واحد منها ولكن لا يجوز زيادة قرش عليها وذلك ان وجدت اللجنة أن مجموع المال المخصص للبلد لا يمكن الوصول الى توفيقه مع الفيات التي تقلرت الا بواسطة زيادة أو نقص قرش على فية واحدة أو بعض فيات ومع ذلك يعتبر من المسموح وجود فرق لاتريد قيمته عن خمسة مليات من الضريبة أو عشرين مليا من الايجار في كل فلان من زمام الاطيان التي عمل التوزيع عليها وان كان مع ذلك يتسندر الوصول الى توفيق قدر مجموع القيمة المقررة للضرائب في عموم البلد فاللجنة تطلب رأى مفتش المالية

٣٨٢ - يجوز معاون لجنة التقدير كشفا جديدا من استمارة نمرة ٧ عن التقدير ويدرج فيه كل حوض أو قسم من حوض كحوض مستقل

٣٨٣ - الاراضى المعروفة بمقننات الاجران تدرج فى جملة المرفوع ماله
بالخانة نمرة ٥ من الاستمارة نمرة ٧ بنوع مقنن اجران وتدرج كذلك فى ذيل
الاستمارة نمرة ٥ كية واحدة بدون أسماء بنوع اجران

٣٨٤ - عند ما يتم معاون لجنة التقدير أعماله فى البلد يجب فى الحال
الحصول على توقيعات أعضاء اللجنة على الاستمارة نمرة ٧ وارسالها مع الكشف
استمارة نمرة ٤ ونمرة ٥ ونمرة ٦ ونمرة ٨ والمخاض المرفقة بها الى المالية مباشرة مع
ملخص على مطبوع مخصوص يعرف باستمارة نمرة ١٠ يتضمن خلاصة ماجرى
فى كل بلد وفى الحال يعيد للمركز دفتر ك الزمام ونسخة الخارطة ليردهما للمديرية
ويخطر مفتح المالية بذلك

٣٨٥ - يرتب معاون دفترًا لتقيد مخبراته مبثوابة أربعة أبواب الأول لتقيد
مخبراته مع مفتح المالية عما يختص بعملية التقدير والثانى لتقيد مخبراته مع مأمور
المركز فى طلب العمد أو صرف مصروفات أو غير ذلك والثالث مع المالية عما
يقدمه لها من أوراق الاعمال التى تمت والرابع مع بقية الجهات

٣٨٦ - يستمر العمل من صباح يوم ٣ الى غروب يوم ٢٨ من كل شهر
وما عدا ذلك من الأيام فهى مساححة

٣٨٧ - يتعين على معاون لجنة التقدير أن يخبر مأمور المركز يومياً بكافة
بواسطة دفتر الاحوال عن اسم البلدة الموجودة بها اللجنة والتى ستكون موجودة
بها فى اليوم التالى

٣٨٨ - يرتب معاون دفترًا بطرفه يخصص به نصف صحيفة لتقيد أحواله
فى كل يوم فيقيد به اسم البلد ومقدار الذى تم من العمل وأسماء من قد تم بحضورهم
وما قد وقع من الامور المهمة وفى آخر الدفتر يلصق الاوامر والتعليمات التى تكون
قد وردت اليه ومفتح المالية عليه أن يؤشر بذلك الدفتر كلما مر على اللجنة

٣٨٩ - يتقدم المعاون الى مفتش المالية في مساء كل يوم خميس كشفا مبينا به ما جرى يوميا من ابتداء يوم الجمعة الماضي لغاية يوم الخميس الحالي وهذا الكشف يرسله المفتش لالالية مشفوعا بملحوظاته ليكون موجودا بها في صباح يوم السبت من كل أسبوع

٣٩٠ - أوراق تقدير الضرائب عند وصولها للالالية تسلم في قلم تعديل الضرائب فيراجع بكل دقة ماقد اشتملت عليه من العمليات الحسابية وبعد التحقق من صحتها يحرر قبل مضي أربعة أيام من تاريخ وصولها اعلانا على نسخة مطبوعة من الاستمارة نمرة ١١ عن مفردات ضرائب كل حوض وهذا الاعلان يرسل من المالية الى المديرية بخطاب مبينا به التاريخ الذي يعتبر بداءة الثلاثين يوما المحددة بلواز قبول الشكوى من أرباب الشأن بصفة استئناف بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الامر العالي ويطلب من المديرية تعليق هذا الاعلان على باب دار عمدة البلد في مدة الاستئناف وتحرير محضر اثبات ذلك وتقديمه للالالية لحفظه في محفظة البلد الخاصة بتعديل الضرائب الآتى الكلام عنها

٣٩١ - يرتب قلم تعديل الضرائب محفظة خاصة لاوراق كل بلد ويحفظ بها بغاية الصيانة أوراق التقدير وأوراق الاستئناف مع المحاضر وغيرها من كل ما يختص بتعديل الضرائب ويستوفى تدريجيا استمارات نمرة ١٠ التي هي ملخص العمل في كل بلد

٣٩٢ - يحفظ بطرف كل مركز سجل مخصوص يفتح به صحيفة خاصة لكل بلد ليقيد مايقدم من شكاوى الافراد من جهة التقدير التي يجوز قبولها على ورق عادة كما يجوز قبول طلب واحد عن أكثر من بلد واحدة ويعطى ايصال لمن يطلب ذلك من المتشكين

٣٩٣ - يجب على اشكاتب كل مديرية فيما يختص بالشكاوى التي تقدم للمديرية مباشرة وعلى مأمور كل مركز فيما يختص بالشكاوى التي تقدم للركز أن

يحتفظا على الظروف التي ترد بها الشكاوى بطريق البوستة وذلك لاجل اثبات حقيقة تواريخ تقديمها قبل أو بعد الثلاثين يوما المحددة للاستئناف بمقتضى الامر العالى وأن يؤشرا على ذات ورقة الطلب عن تاريخ تسليم الطلب في البوستة (حسب ختم البوستة) وأن لا يعمل شئ في الطلبات المتأخرة عن الميعاد الا بعد التصريح من المالية

٣٩٤ - في صباح اليوم التالى لنهاية الثلاثين يوما المعينة للاستئناف في كل بلد يؤشر مأمور المركز على صحيفة البلد في السجل تحت قيد آخر طلب بما يدل على قفل الصحيفة وفي الحال يرسل الطلبات وصورة حافية من صحيفة السجل الى المديرية

٣٩٥ - على المديرية في وقت وصول صورة صحيفة السجل اليها أن ترسل نسخة منها للمالية لتحتفظ بها في محفظة البلد

٣٩٦ - تستصدر نظارة المالية أمرا عاليا لانتخاب أربعة من أعضاء مجلس المديرية لينضم اثنان منهم مع لجنة الاستئناف. ويقوم الاثنان الآخران مقامهما عند غيبتهما وإذا كان أعضاء مجلس المديرية أقل من أربعة كمديرية القيوم مثلا لائب أعضاء مجلسها ثلاثة فقط (انظر المادة ١٣ من القانون النظامى الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣) فالانتداب يكون عن الثلاثة فيعين منهم اثنان أعضاء وواحد يكون نائبا لمن يتصادف غيابه وقرار مجلس المديرية في ذلك يجرى تبليغه للمالية في الحال

٣٩٧ - تشكل لجنة الاستئناف من وكيل المديرية بصفة رئيس ويعطى له بدل سفرية كامل بحسب ٢ في المائة من ماهيته عن كل يوم أو جزء من يوم يقضيه بالمأمورية ومن مفتش المالية ومن العضوين المتتبعين من مجلس المديرية ويعطى لكل منهما أربعون قرشا مصاريف وفي الثتامها لاول مره تنتخب أحد عمد أو أحد أعيان بلاد المركز المشروع العمل فيه لينضم اليها ويعمل محضر بذلك

٣٩٨ - يعين رئيس اللجنة مواعيد الجلسات والاماكن التي ستعقد بها بعد اخذ رأى مفقش المالية ويعلم ذلك كتابة للاعضاء

٣٩٩ - ينتخب رئيس اللجنة سكرتيراً للجنة إما من كتبة المديرية أو من كتبة لجان تعديل الضرائب ويعطى عشرين قرشاً عن كل يوم أو أقل من يوم

٤٠٠ - يتحصل السكرتير من الرئيس على بيان الجهات المشروع بالعمل فيها قبل العمل بثلاثة أيام ويكون مسئولاً عن تحضير كافة الايضاحات والاوراق اللازمة للجنة وعن اعادة الاوراق الى حيث كانت على أثر انتهاء العمل الخاص بها

٤٠١ - الاوراق التي تكون تحت طلب اللجنة هي (١) الكشف استمارة نمرة ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ المختصة بقسمة الحياض وبيان التوالف والاطيان المربوطة بضرائب موقنة وتقدير الضرائب والاطيان المربوطة بضرائب موقنة جديدة (٢) طلبات الاستئناف (٣) السجل المخصص بالمركز لتسجيلها (٤) دفتر مساحة فك الزمام (٥) خارطة فك الزمام

٤٠٢ - الشكاوى الجائرة فحسها هي

(أ) الشكاوى المقدمة ضد توزيع متوسط الضريبة أى ضد فية الضريبة التي تقدرت على حوض معين

(ب) الشكاوى المقدمة من علو الضريبة التي تقدرت على أى ملك أو أى قطعة أو التي مفادها أن قطعة أطيانها من درجة أقل من درجة بقية أطيان الحوض ويرفض كل ماعدا ذلك من الشكاوى سواء كانت ضد متوسط ايجار البلد العمومي أو متوسط ضريبتها أو الشكاوى العمومية التي لم يعين بها حوض أو أرض معلومة

٤٠٣ - الشكاوى المختصة بكل بلد يجب أن تتلى على اللجنة بالترتيب الذي سجلت به في سجل قيد شكاوى المركز وقرار اللجنة يكتب على المطبوع استمارة نمرة ١٣ ويجب امضاؤه من الرئيس ومن بقية الاعضاء الحاضرين

٤٠٤ - الطلبات المعروضة للاستئناف من كل بلد تدرج في كشف من استمارة نمرة ١٣ والتي يتقرر قبولها ويحجر فخصها تعطى القرارات عنها في أول جلسة تلى تاريخ فخصها وتحريقر القرارات يكون على كشف آخر من استمارة نمرة ١٣ خاص بها

٤٠٥ - يجب حتما أن يكون كل من رئيس اللجنة ومفتش المالية حاضرا في ذات الأرض المراد معاينتها أما بقية الاعضاء اذا لم يساؤا الحضور كلهم فلهم أن يستنيبوا منهم واحدا أو أكثر

٤٠٦ - ان ثبت وجود موجب لأجراء أى تعديل في فية ضريبة حوض كامل فيكتب عن البلد كشف تقدير جديد من استمارة نمرة ٧ به تملأ الخانات الخاصة بزمام الحوض الذى طرأ عليه التعديل . أما ان كان التعديل قاصرا على قطعة من الحوض فقبضلا عن تحرير كشف جديد من استمارة نمرة ٧ يلزم تحرير كشف آخر من استمارة نمرة ٨

٤٠٧ - تعطى نمرة متسلسلة للتعديلات الجديدة على هامش الاستمارتين نمرة ٧ و ٨ وهذه النمر تدرج في الخانة نمرة ٦ من الاستمارة نمرة ١٣ مع بيان أصل ما كانت قدرته لجنة تعديل الضرائب وما قدرته لجنة الاستئناف

٤٠٨ - قبل ذهاب اللجنة الى البلد بثلاثة أيام يجب على رئيس اللجنة التنبيه على عمدة البلد بأن يدعو المتشكين الذين قبلت طلباتهم شكلا بأن يحضروا هم أو من ينوب عنهم في الميعاد المحدد

٤٠٩ - الشكاوى المقدمة عن أطيان حوض كامل اذا ظهر في فخصها أن الضريبة التى قدرتها لجنة تعديل الضرائب كانت أكثر مما تستحقه أطيان ذلك الحوض على نسبة ماتقتر لغيره من بقية حياض البلد بقيمة الفرق يجب توزيعها بمعرفة اللجنة على زمام حوض أو أكثر من بقية الحياض حتى لا يترتب على ذلك حصول تغيير فى مجموع ضرائب البلد العمومى

٤١٠ - الشكاوى المعروضة عن جزء من حوض مما تقدّرت عليه ضريبة ذات الحوض أو عن جزء من حوض مما تقدّرت عليه ضريبة موقّعة جديدة هذه ان ظهر من فحصها لزوم تنقيص الضريبة التي قدّرت سواء كان عن القطعة أو القطع المشتكى عنها أو عن عموم زمام أطيان الحوض فالفرق المستحق تخفيضه يصرف النظر عنه ما لم يكن يؤثر بأكثر من خمسة مليات عن كل فدان في متوسط البلد فانه في هذه الحالة لا بد من توزيع ذلك الفرق على زمام البلد كله لعدم المساس بقيمة المال المقدّر للبلد

٤١١ - عند اتمام فحص الشكاوى المختصة بكل بلد بمعرفة لجنة الاستئناف ترسل الاستمارات وأوراق الشكاوى لمراقبة الاموال المقررة بالمالية وعند اتمام فحص الشكاوى المقدمة من بلاد المركز الواحد يرسل سجل ذلك المركز للمالية

٤١٢ - قلم تعديل الضرائب بعد مراجعة الاوراق واتّضح مطابقة العمل لاحكام الاوامر يكتب استمارة جديدة من نمرة ١٤ كملحق للاستمارة نمرة ١١ وترسل للديرية لتعليقها على باب دار عمدة البلد للمعلومية العموم وتحرير محضر ثبت ذلك وارساله للمالية لحفظه بحفظه البلد

٤١٣ - يكتب قلم تعديل الضرائب في الوقت ذاته جدولاً على استمارة نمرة ١٥ ببيان الضرائب التي تقبّدت لاطيان كل بلد وأصبح من المقرر اجراء العمل بها بعد مضي خمس سنوات كاملة في جملتها ذات سنة نشر نتيجة تعديل الضرائب

٤١٤ - كلما تمت أعمال لجنة الاستئناف نهائياً في بلد أو انتهت الثلاثون يوماً المحددة لقبول طلبات الاستئناف فيها ولم تقدّم طلبات يرسل قلم تعديل الضرائب الى المديرية للكشف استمارة نمرة ٤ ومرفقاته المختصة بتقسيم الخياض لتنفيذها في دفاتر المديرية بحسب التعليمات التي صدرت في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩ وهي تتلخص فيما سيأتى وهو

(١) - الحياض التي انقسمت يجب ترتيبها بزمامها ومربوطها من حساب كل اسم ومن اجمالي المكلفة واذا كان الاسم يشتمل على جملة فيات من الضرائب فالقيمة العليا تنسب لقسم أول وهكذا بالترتيب حتى يستوفى زمام كل قسم

(ب) - الزمام المندرج لكل قسم جديد بالاستمارة نمرة ٤ يستنزل من أصل زمام الحوض اجماليا وفي حساب كل اسم والباقي يكون هو زمام القسم الآخر فيضاف هو مع مافي استمارة نمرة ٤ كل منهما على حدة بالمكلفة في حساب كل اسم وفي الاجمالي كحوض مستقل

(ج) - الحوض الذي انقسم يؤشر عنه في صحيفته الخصوصية بالدفتر استمارة نمرة ١٤ مكررة بأنه انقسم وأقسامه الجديدة درجت في صحف خصوصية وتوضح مره هذه الصحف وزمام الحوض الاصلى يدرج بتمامه في خانة (عجز) بصحيفته الاصلية

(د) - تنشأ صحيفة مخصصة لحساب مجموع القسم الجديد ويدير زمامه بها في خانة (زيادة) أمام خانة الشهر الذي حصل فيه التنفيذ

(هـ) - اسم الحوض الاصلى المنسرج بالسجل استمارة نمرة ٣ يجرى تصحيحه بالخبر الاحمر والتأشير بخانة الملحوظات بما يفيد أن الحوض الاصلى قد انقسم هذا اذا كان المقدار الاصلى المنسرج بالسجل استمارة نمرة ٣ دخل بتمامه في أحد الاقسام الجديدة أما اذا كان قد تجزأ فالمقدار الاصلى يخصم كله من حساب البلد بالسجل نمرة ٣ ويضاف ثانيا بحسب أجزائه الجديدة التي في الاقسام الجديدة

(و) وتبعاً لذلك يجب تصحيح الاستمارة نمرة ٦ (المختصة بالمعانيات السنوية) فيدرج بها المقدار واسم القسم ونمرة المكلفة ونمرة صحيفة السجل نمرة ٣ بعد ما حصل من التصحيح

٤١٥ - وكلما تمت أعمال الاستئلاف نهائيا يلزم تسجيل مفردات البلد بالسجل الخصوصية استمارة نمرة ١٢

٤١٦ - عند ما يتم عمل تعديل الضرائب بآية مديرية تنشر فيات ضرائبها بلدا بلدا حوضا حوضا بالجريدة الرسمية بالعربي والافرنكي وفي الوقت ذاته يرسل للمديرية جميع الكشفو استمارة نمرة ١٥ بأمر من المالية يتضمن لزوم تسليمها الى عمد البلاد لحفظها بطرفهم بفساية الصيانة واطلاع من يريد الاطلاع عليها وأخذ تمهيدات قوية عليهم بأن يساموها سلفا لخلف وأن يحاكموا تأديبيا ان حصل قفدها أو العبث بها

٤١٧ - في أواخر السنة الثالثة التالية لسنة النشر عن تعديل ضرائب المديرية يكتب قلم تعديل الضرائب جدولاً يعرف باستمارة نمرة ١٦ عن بيان الاطيان التي تقدرت لها ضرائب موقنة بمعرفة لجان تعديل الضرائب وهي من الاطيان التي كانت في وقت التعديل مربوطة بضرائب نهائية وكما أنها لم تكن تالفة فانها لم توجد حينئذ قابلة لتحمل في الحوض فتقدرت لها تلك القيات الموقنة لتجرى عليها المعانة في السنة التي تليها سنة تنفيذ عمل تعديل الضرائب عملاً بالمادة الرابعة من الامر العالي

٤١٨ - عند اتمام تحرير هذه الكشفو ترسل للمديرية لاجراء المعانة على الاطيان المدرجة بها في أوائل السنة الرابعة التالية لسنة الاعلان عن تعديل ضرائب المديرية وذلك حسب التعليمات الآتية

أولاً - اجراء هذه المعانة يكون بمعرفة لجان المعانات السنوية في كل مركز أما أخذ الجشني فيكون بمعرفة جناب مفتش المالية

ثانياً - تدرج هذه المعانة في جملة المعانات السنوية للسنة المقرر اجرائها فيها بالسجل نمرة ٨ بالمديرية وبكل من المراكز في اختصاص كل لجنة ولكن يقدم عنها كشف شهري خصوصي مع كشف المساحات والمعانات المعتاد تقديمه وهذا الكشف الخاص يكون كالرسم المرفق بالتعليمات

ثالثاً - قد ترك بين كل اسم وما بعده ثلاثة أسطر بيضاء احتياطاً لدرج ماعساه أن يكون قد طرأ من تغييرات وضع اليد المسجلة بالخانة المخصوصة

نمرة هـ أولدرج فيات مختلفة وإذا كان قد طرأ شيء من التغيير أيضاً في اسم صاحب التكليف يلزم درجه بالخانه نمرة ٣ في الاسطر البيضاء تحت اسم صاحب التكليف الاصل

رابعاً - الاطيان التي تكون قد استبعدت من المندرج باستمارة نمرة ١٦ في المدة من وقت تعديل الضرائب الى وقت المعاينة سواء كانت رفعت بصفة تالف وبقيت في النوع الغير المربوط أو ربطت بضرائب موقفة أو رفعت لدخولها في المنافع العمومية أو غير ذلك هذه يجب على اللجان أن تؤثر أمامها بالخانه نمرة ١٦ بما يدل على ذلك دون أن نتعرض لاجراء أى عمل في شأنها

خامساً - يجب على اللجان دقة التروى في حالة كل قطعة ليكون تطبيقها عادلاً في درجها في احدى الدرجتين الثانية أو الثالثة من الدرجات المبينة بالمادة الثانية من دكرتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وأن تذكر أسباب درج كل قطعة في أى درجة بمحضر يرفق مع استمارة نمرة ١٦ ويوقع عليه من أعضاء اللجنة

سادساً - الفيات التي تتقدّر لتلك الاطيان يجب أن تكون من بين فيات الضرائب المندرجة بالجدول المرفق مع تعليمات تعديل الضرائب أو تكون واحدة من ثلاث فيات وهي مائة مليم - وخمسون مليم - وعشرون مليم فقط

سابعاً - لا يفوت اللجان أيضاً أنه ستمضى سنة كاملة بين وقت المعاينة ووقت ربط الضرائب وطبعاً تكتسب الاطيان شيئاً من التحسين في أثناء تلك السنة وهذا يلزم اعتباره عند المعاينة

ثامناً - يجب على اللجان الاعتناء التام في وضع أرقام فيات الضرائب ومقادير الاطيان لتكون في غاية الوضوح غير قابلة لأدنى التباس

ثامساً - يلزم على اللجان الحصول على توقعيات أرباب الاطيان أو أصحاب الشأن فيها بالخانه المعتمدة لذلك بالاستمارة وإذا توقف أو لم يحضر أحد منهم فيذكر ذلك بالمحضر

عاشرا - الاطيان المذكورة المزمع معاينتها وان كانت في وقت المعاينة مربوطة بضرائب نهائية الا أن الذي يوجد منها غير قابل لتحمل ضريبة الحوض هذا سيدخل من ابتداء سنة التنفيذ في عداد الاطيان المربوطة بضرائب مؤقتة ولذلك يلزم أن يعطى للجان عدد كاف من استمارة نمرة ٦ بيضاء لتحرير واحدة عن كل اسم في كل بلد بالايضاحات الكافية ويعمل رسم نظري واف عن كل قطعة وتوضح بالاستمارة نمرة كل قطعة واذا كان لبعض الممولين استمارات نمرة ٦ قديمة عن اطيان أخرى فمع ذلك يجب أن تحرر استمارة جديدة نمرة ٦ عن الاطيان التي عويت بمقتضى هذا المنشور

حادى عشر - يجب على الجان في البلاد التي توجد عند عمدها نسخة من خريطة البلد أن يستصحروا تلك النسخة ليعتمدوا في المعاينة عليها وعلى ارشاد عمدة ومشايخ ودليل كل بلد وبالاخص في القطع المؤشر عليها باستمارة نمرة ١٦ أنها ليست نمرة كاملة بل جزء من نمرة

ثاني عشر - كلما انتهت اللجنة من أعمالها في كل بلد ترسل استمارات نمرة ١٦ وما يتبعها من الاوراق الى المركز مع بقية الاوراق المختصة بالبلد والمركز عليه أن يرسلها في الحال الى المديرية لترسل منها استمارات نمرة ١٦ وما يختص بها من استمارة نمرة ٦ للجناب مفتش المالية لاخذ الجشنى

ثالث عشر - جناب المفتش يؤشر بالحنانة نمرة ١٦ أمام كل من الاسماء التي عمل عليها الجشنى في البلاد التي يرى عمل الجشنى فيها ويتعين على المفتش حتما معاينة اطيان الاشخاص الذين توقفوا عن التوقيع على محاضر اللجنة الابتدائية اما البلاد التي يرى اعتماد العمل فيها بناء على صحة العمل في غيرها من أعمال اللجنة ذاتها فانه يؤشر بذلك في ذيل الاستمارة نمرة ١٦

رابع عشر - عند اتمام العمل في كل مركز يراجع بالمديرية للتحقق من صحته ومطابقته لهذه التعليمات وعندئذ يعمل جدول بلدا بلدا يشتمل على بيان الاطيان المدرجة باستمارة نمرة ١٦ وبيان الذي وجد منها قابلا لتحمل ضرائب حياضه

والذى وجد غير قابل لتحمل ضرائب حياضه وبيان الفية الموقفة التى كانت مقدرة فى تعديل الضرائب والفية الموقفة التى قدرتها اللجان ويرسل ذلك الجداول المالية مع الاستمارات نمرة ١٦

تنفيذ تعديل الضرائب

١١٩ - تعليمات صادرة من نظارة المالية لمديرتى الشرقية والبحيرة فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤ وهما المديريتان اللتان بدئى بالتنفيذ فيهما كما بدئى بالتعديل فيهما

من المعلوم أن سنة ١٩٠٤ الحاضرة هى السنة الرابعة التالية للسنة التى تم فيها عمل ونشر نتيجة تعديل الضرائب بمديرية ذاك الطرف وبمقتضى المادة السادسة من ذكرى تو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ يلزم ربط وتحصيل الاموال من ابتداء سنة ١٩٠٥ المقبلة على حساب الفيات المقدرة بمعرفة لجان تعديل الضرائب كما أن مكلفات البلاد قد مضت عليها أكثر من مدة الخمس السنوات المقررة لبقائها واستحق تغييرها

ولذا روى أن يكون تغيير المكلفات بعد تسوية نتيجة تعديل الضرائب وإثبات التغييرات التى تنشأ عن ذلك فى المكلفات القديمة فأعدت التعليمات الآتية للعمل بمقتضاها وهى

أولا - اذا كان الى وقت وصول هذه التعليمات يوجد شئ من المرفوعات أو الإضافات الناشئة عن تصعيد الضرائب الموقفة بغير معاينة أو من نتيجة المعاينات والمساحات السنوية أو من بيع أطيان الحكومة فذلك كله يجب انجازه وإثباته فى المكلفات والجرائد والاوراد والسجلات لغاية ١٥ يولييه على الأكثر وهنذا لا يترتب عليه رفع أو اضافة شئ بتصرف المديرية مباشرة مما يلزم عادة طلب تصديق المالية عليه بمقتضى التعليمات المتبعة

ثانيا - اذا تصادف تقديم شكاوى تستلزم تحقيقات ابتدائية أو استثنائية عن شئ من المساحات أو المعاينات التي تمت وتنفذت نتائجها فهذه يؤجل النظر فيها للسنة الآتية (سنة ١٩٠٥) حتى بذلك لا يطرأ شئ من أسباب التغير على الزمام والمربوط اللذين تنتهى اليهما الحالة بعد تنفيذ نتيجة الاعمال السالف ذكرها وفى أول يناير سنة ١٩٠٥ يرسل للمالية كشف بيان تلك الشكاوى للنظر فيها ثالثا - تعمل تسوية مضبوطة بمعرفة المديرية لحصرية الزمام فى كل بلد حوضا حوضا فمن ذلك أطيان الممولين ببيان المربوط منها الآن بضرائب نهائية والمربوط بضرائب مؤقتة كل منهما لحدته وكذلك الغير المربوط ثم أطيان الحكومة والمنافع العمومية ليكون مجموع ما فى كل حوض من هذه الانواع أساسا لحصر الزمام فى المكلفات الجديدة

رابعا - الاطيان التى هى من المربوط الآن بضرائب نهائية وكانت فى وقت تعديل الضرائب تقدرت لها ضرائب مؤقتة جديدة وعويات فى السنة الحاضرة بمقتضى تعليمات المالية الصادرة فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣ تنفيذا للادة الرابعة من ذكر يتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ وهذه المعاينة دلت على استحقاق بقاء قسم منها فى نوع التناهى والقسم الآخر فى نوع الموقت من ابتداء سنة ١٩٠٥ وتحورت عنه استمارات نمرة ٦ وأرسلت للدورية فمجموع ما يوجد فى كل حوض من الاطيان التى تقرر اعتبارها فى نوع الموقت من ١٩٠٥ حسب المدرج فى استمارات نمرة ٦ هذا يجب استبعاده من زمام الاطيان المربوطة بضرائب نهائية بفياته الاصلية وضمه على زمام الموقت وإضافته فى حساب بلاده باسماء أربابه بالسجل نمرة ٣ بالقيات التى تقدرت له وملاحظة تنفيذ ما يختص به من التصعيد أو المعاينة فى الاوقات المعينة له وينتج من اجراء ما ذكر تصفية مجموع الزمام التناهى فى كل حوض أو قسم من حوض فى كل بلد الذى يستحق تمويله بالضريبة النهائية المقررة فى تعديل الضرائب

خامسا - صافى الزمام التناهى المار ذكره يجب ضربه فى فية ضريبة الحوض المقدرة له فى تعديل الضرائب وتكوين مجموع المال فى كل حوض وفى كل بلد

وهذه التسوية يجب على المديرية بذل متهى العناية فى مراجعتها والقاء مسئولية
أى خلل يوجد فيها على رئيس قلم الإيرادات ورئيس القسم الاول والقسم الرابع

سادسا - يشرع صراف كل بلد فى تسوية الاموال اسما اسما فى المكلفة
وذلك بضرب مقدار الاطيان النهائية التى للمول الواحد بكل حوض فى فية
ضريبة الحوض الجديدة ويحرر جدولا مشتملا على البيانات الآتية (١) أسماء
الممولين بنمرة سلسلة (٢) أسماء الحياض (٣) مقدار الزمام النهائى (٤) فية
الضريبة الجديدة (٥) قيمة المال السنوى الناتج من تعديل الضرائب (٦) قيمة
المال السنوى فى الوقت الحاضر (٧) قيمة المستحق علاوته من ابتداء
سنة ١٩٠٥ (٨) قيمة المستحق رفعه من ابتداء سنة ١٩٠٥ (٩) مقدار الزمام
الموقت (١٠) فية الضريبة الموقته (١١) كمية المال الموقت السنوى (١٢) السنة
التي يستحق التصعيد أو المعانة من ابتدائها (١٣) مقدار الاطيان الغير المربوطة
(١٤) مقدار اطيان الحكومة (١٥) مقدار المنافع العمومية

وبنهاية تكوين الجدول المذكور على هذه الكيفية يستخرج من حساب
مفرداته بيانا اجماليا حوضا حوضا وطبعا أن مايدرج فى انلحانة نمرة ٥ يكون
مطابقا لكية ماينتج من تضريب صافى الزمام النهائى بكل حوض فى القيمة المقدرة
له بتعديل الضرائب ماعدا الكسور الآتى الكلام عنها فى الفقرة التالية . وهذه
الكسور يلزم تبيانها فى كية الحساب بإيضاح قيمة أصل المال الناتج من تضريب
زمام الحوض فى فية الضريبة على حدة وقيمة تلك الكسور على حدة أيضا
ومجموع هذين القلمين يكون مطابقا لكية مفردات الاسماء كما أن مقدار ما تشتمل
عليه اثنان نمرة ٣ ونمرة ٩ يكون مطابقا تماما لكية الزمام المندرج الآن
بجريدة الاموال المقررة نمرة ١ وكية الجدول المذكور بوجه عام تكون مطابقة
لمجموع زمام وأموال البلد حوضا حوضا

سابعا - يلاحظ فى عملية التضريب الحسابية من جهة كسور المليم ما يأتى
(١) كل ما بلغ نصف مليم فأكثر يكل الى مليم وكل ما كان دون النصف يترك

(٢) الكسور المشار إليها بالفقرة السابقة هي التي تنشأ عند اعتبار فدان واحد بقيمة ١ جينه و ٥٠٠ ملهم مثلا بين أن يكون لمول واحد وبين أن يكون موزعا على جملة ممولين

ثامنا - تعمل مراجعة على اجماليات هذه الجداول بمعرفة عامل ينتدبه لذلك رئيس قلم الإيرادات يكون مسئولا فيها عن مراجعة مقدار الزمام حوضا حوضا وحساب المال الخ وإذا وجد فرق في اجمالي أى حوض بين ما في جدول الصراف وبين صافي حساب ذلك الحوض من السجل نمرة ١٤ مكررة فراجع مفردات التفسيرات المنسدرجة بالسجل المذكور حتى تتجلى الحقيقة ولا يفوت المديرية تصحيح ما ربما يوجد من الغلط بمحصول نقل أطيان تنفيذاً لبعض العقود أكثر مما يملكه البائع في الحوض المنسوب له البيع وعلاوة على ذلك يراجع بمعرفة العامل المذكور عشرة في المائة من مفردات الاسماء بصفة جشنى ويعمل أيضا بمعرفة أحد رؤساء أقسام الإيرادات جشنى، ثان عن مفردات حوض واحد اذا كانت البلد مكونة من عشرة حياض فأقل وعن مفردات حوضين اذا كانت البلد مكونة من أكثر من عشرة حياض وإذا وجد فرق في حساب أى حوض فنلك يترتب عليه مراجعة حساب كل من بقية حياض البلد لزوال الشك في صحتها وكذلك يعمل بمعرفة رئيس الإيرادات جشنى ثالث على مفردات الحياض بالمعدل المار ذكره (من جهة رئيس القسم) على خمس بلاد في كل مائة بلد

وهذه الاسماء أو الحياض والبلاد التي تعمل عليها المراجعة بصفة جشنى يجب أن تتخبط بمعرفة جناب الباشكاتب ويؤشر على ما يرى تكليف كل ممن ذكروا بمراجعته منها وكذلك نتيجة المراجعة يؤشر بها كل من المكلفين بإجرائها

تاسعا - بعد ثبوت صحة ما في الجداول المذكورة يؤشر عليها بالاعتماد من حضرة المدير (أو الوكيل) وجناب الباشكاتب ورئيس الإيرادات ومن مقتضاها تصدر قرارات انجمايلية على استمارة نمرة ٤ مكررة عن المستحق اضافته وعلى استمارة نمرة ٤ عن المستحق رفعه ويتنفذ ذلك في المكلفات الحالية بالمقررات

قبل نهاية شهر سبتمبر المقبل ثم في جرائد الاموال المقررة بالمديرية عند تقبيل حسابات سنة ١٩٠٤ بحيث يصير صافي كل اسم وكل حوض وكل بلد في المكلفات القديمة بقدر المزمع ربطه وتحصيله من ابتداء سنة ١٩٠٥

عاشرا - على أثر تنفيذ مافي الجداول المذكورة بالمكلفات الحالية كما تقدم بالفقرة السابقة يشرع في انشاء المكلفات الجديدة لمدة الخمس السنوات التي ابتدأها سنة ١٩٠٥ وذلك نقلا عن المكلفات الحالية بملاحظة صرف النظر عن تبيان الخراجى والعشورى والظانات التي كانت معدة لذلك تترك بيضاء بالدفاتر والاوراد ولا حاجة للتنبيه في أمر تحرير المكلفات الى شئ غير ماتضمنته التعليمات المتبعة في تحريرها الآن ولكن قبل تحرير اجماليات المكلفات نمرة ١٤ مكررة يطلب رأى المالية لاجل تعديل شكلها بشكل آخر يدل على صافي زمام كل حوض بعد كل تغيير والذي يهم المالية هو اجراء تلك الاعمال بغاية الدقة والانتظام وان تكتب المكلفات بخطوط جليلة مقروءة وعلى الاخص أسماء الحياض يجب أن تكتب بحسب حقيقة نطقها المتداول بين الاهالى بمراعاة عدم الخروج عما في دفاترك الزمام

حادى عشر - عمليات الصيارف للسنة الجديدة من جرائد وأوراد يجب أن تنشأ مما في الجداول المصدق عليها وذلك على فرض عدم اتمام تحرير المكلفات قبل آخر ديسمبر وتعمل المراجعات اللازمة عليها بغاية الدقة والاعتناء

ثانى عشر - انه لاجل اثبات أن قيمة الاموال التي ستدرج بالاوراد والجرائد الجديدة هي بعد تنفيذ عمل تعديل الضرائب سيرسل للسديرة ختم متقوس عليه بحروف بارزة «الاموال المندرجة بهذا هي التي تقررت في عمل تعديل الضرائب تنفيذا لذكره ١٠ مايو سنة ١٨٩٩» وهذا الختم يوقع به بالجبر الاحمر على قسم الاصول في الورد وفي صحيفة الممول بالجريدة

ثالث عشر - بعد اتمام هذه الاعمال يرسل للمالية جدول بلدا بلدا ببيان كمية الاموال النهائية قلم والمؤقت قلم بايضاح قيمة أصل المربوط بكل بلد وما زاد عليه أو نقص منه

رابع عشر - الجداول المشار اليها في الفقرة السادسة تكتب كلها على ورق مسطر فولسكاب وتختتم صحائفها بختم المديرية وعند نهاية العمل فيها واعتمادها يجرى حبسها كدفتر وتحتفظ مع المكلفة بعد تنفيذ ما فيها

خامس عشر - يلاحظ عند تحرير ميزانية ايرادات المديرية أن يدرج في تقدير الايرادات في نوع أموال الاطيان قيمة الاموال بما فيها صافي الزيادة الذي ينتج من تعديل الضرائب

كلمة حوض التي وردت بهذه التعليمات يراد بها كل حوض أصلي أو قسم من حوض

ويجب أن يعلم أن المسالية متكافئة الصياف اذا تم تحرير المكلفات قبل آخر ديسمبر المقبل

ومرسل مع هذا جدول بيان الضرائب الجديدة النهائية التي تقدرت بمقتضى دكر يتو ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ لاطيان بلاد المديرية بلدا بلدا حوضا حوضا للتعويل عليه في اعتبار الفيات المدرجة به عند اجراء التسويات المنصوص عنها بهذه التعليمات وعدد من جدول تقسيم فيات الضرائب على القراريط والاسهم للتعويل عليه في التضريب تمهيدا للعمل الحسابي

والجدول الآتي يتضمن نتيجة التعديل وتنفيذ التعديل في كل مديرية

نتيجة تعديل الضرائب ونتيجة التنفيذ

نتيجة تعديل الضرائب

نتيجة تعديل الضرائب						أسماء المديريات
المال السنوي الجديد الناتج من تعديل الضرائب	متوسط الضريبة	المال السنوي المربوط وقت تعديل الضرائب	متوسط الضريبة	مقدار الاطمان المربوط بضرائب نهاية وقت التعديل	فـدـن	
جنيه م	جنيه	مليم	جنيه م	جنيه	مليم	
٤٣٣٦٨٢	١	١٥	٣٩٩٦٥١	٠	٩٣٦	٤٢٧٢٠٢ ... الشرقية
٣٩٤٤٧٥	١	٢٧	٣٤٦٤٢٦	٠	٩٠٢	٣٨٤١٠٢ ... البحرية
٧٤٤٩٩٦	١	١٢٠	٧٨٥١٢٦	١	١٨٠	٦٦٥١٩٥ ... الغربية
١٥٩٩٣٥	٠	٩٦٢	١٦٧٤٩٢	١	٨	١٦٦٢٢٤ ... الجيزة
٥٤٣٥٠٣	١	٥٨٨	٥٢٤٣٠٤	١	٥٣٢	٣٤٢٣١٩ ... المنوفية
١٣٦٣٧٥	٠	٦٨٠	١٣٤٣٩٠	٠	٦٧٠	٢٠٠٤٨٧ ... الفيوم
٢٧٣٤٣٦	١	٥٥٢	٢٤٨٨٨٢	١	٤١٢	١٧٦٢١٩ ... القليوبية
٤٦٥٦٣٢	١	١٢	٤٩٠٦٢٨	١	٦٦	٤٦٠٠٨٢ ... الدقهلية
٢٣٦٦٥٥	٠	٧٣٠	٢٢٤٤٨٢	٠	٦٩٣	٣٢٤٠٨٠ ... قنا
٣٠٩٦٨	٠	٤٧٨	٣١٠٠٣	٠	٤٧٩	٦٤٧٣٠ ... اصوان
٢٥٣٤٤٧	٠	٨٣٣	٢٨٣٤٢٠	٠	٩٣٢	٣٠٤١٨٠ ... جرجا
٣٨٧٨٦٤	٠	٩٨٣	٤٢١٩١٩	١	٦٩	٣٩٤٥٨٥ ... أمسيوط
٣٧٢١٩٢	٠	٩٩٥	٣١٤٧٥٥	٠	٨٤١	٣٧٤١١٤ ... المنيا
٢٤٤٧٢٠	١	١٠٨	٢٠٨١٣٦	٠	٩٤٢	٢٢٠٨٩٣ ... نجى سويف
٤٦٧٧٨٨٠	٠	٠٠	٤٥٨٠٦١٤	٠	٠٠	٤٥٠٤٤١٢ ... الجبل

ونتيجة التنفيذ

[illegible]

الفصل الخامس عشر

الضريبة الاضافية المستحقة على الاطيان التي انتفعت
من انشاء الخزانات الجديدة باصوان وأسيوط

٤٣٠ - أمر عال في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ - بناء على ما عرضه علينا
ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد اقرار الجمعية العمومية أمرنا بما هوأت
المادة ١ - تزداد قيمة الضريبة السنوية على الاطيان المفروض عليها ضرائب
نهائية من التي تكون في داخل الحياض العمومية ويترتب على انشاء خزانات
اصوان والاعمال الاخرى المرتبطة بها جعلها قابلة للرى في الزراعة الصيفية فضلا
عن الزراعة الشتوية وتكون هذه الزيادة باعتبار ٥٠٠ مليم عن كل فدان من
الاطيان التي يتيسر ريهما الصيفي بالراحة و ٣٠٠ مليم عن كل فدان من التي
لا يتيسر ريهما الصيفي الا بواسطة الآلات الرافعة

المادة ٢ - تكون اضافة هذه الزيادة بطريقة تدريجية كما يأتي
أولا - ان الاطيان التي من النوع الاقل يضاف على الضريبة المفروضة على
كل فدان منها الآن ٢٠٠ مليم في السنة الاولى و ٣٠٠ مليم في السنة الثانية
و ٤٠٠ مليم في السنة الثالثة و ٥٠٠ مليم من ابتداء السنة الرابعة
ثانيا - الاطيان التي من النوع الثاني يضاف على الضريبة المفروضة بسنونا
على كل فدان منها ١٠٠ مليم في السنة الاولى و ٢٠٠ مليم في السنة الثانية
و ٣٠٠ مليم من ابتداء السنة الثالثة

المادة ٣ - لا يجوز في أى حال من الاحوال أن تتجاوز قيمة الضريبة
السنوية على الفدان الواحد بما فيها الزيادة السالف ذكرها مبلغ المائة وأربعة
وستين قرشا صاعا التي هي أعلى قيمة تحدت لضرائب أطيان القطر المصري
بمقتضى أمرنا الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

المادة ٤ - لايسرى مفعول أمرنا هذا الا من أول يناير من السنة التالية للسنة التي يتيسر فيها انتفاع الاطيان بالزراعة الصيفية وتعين نظارة الاشغال العمومية هذا التاريخ بطريقة نهائية لانتجوز المعارضة فيها وتعين كذلك الاطيان التي يجب فرض هذه الزيادة عليها والنوع الذي يجب ادخلها فيه وتعلن ذلك بالجريدة الرسمية وفي كل بلد من البلاد المنتفعة ويجوز اعتراض أولى الشأن على هذا التعيين في مدة ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان ويقدم الاعتراض لمفتش الري فيفصل في ذلك بعد أخذ رأى مجلس المديرية واذا حصل خلاف بين رأى مجلس المديرية وما يراه مفتش الري يرفع الامر لنظارة الاشغال وهي تفصل فيه نهائيا

المادة ٥ - ماينص كل بلد من بلاد المديرية التي لم تتم فيها لآن أعمال تقدير الضرائب من الزيادة المنصوص عنها في المواد السابقة يضاف الى جملة الضريبة المقررة على كل بلد حسب ماقدرته لجأذ تعديل الضرائب في ستي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ ويكون المجموع هو قيمة الضرائب النهائية المقتضى توزيعها على جميع اطيان البلد عند اجراء تعديل الضرائب طبقا لاحكام المادة الثانية من أمرنا المشار اليه المؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ بحيث لاينال أى فدان من هذه الزيادة الجديدة أكثر من ٥٠٠ مليم في النوع الاول و ٣٠٠ مليم في النوع الثانى

المادة ٦ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

الفصل السادس عشر

تقدير وربط الضرائب على الحيطان التي لم توجد بها ضرائب نهائية من متسعات البرارى وغيرها

٤٣١ - قرار من مجلس النظار في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣
مجلس النظار بمجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ الموافق ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٢٠ قد صلتق على ماقررتة نظارة المالية وهو أن المتسعات

العظيمة من الاراضى الواقعة على حدود البرارى أوفى البرارى وبالاخص فى منطقة النوبارية التى تدرج فى عملية فك الزمام بصفة حوض واحد ولم تحصل معاينتها ولا يمكن معاينتها قبل تعديل الضرائب لأجل تقسيمها كبقية الحياض لسبب وجود جزء قليل منها مربوط بضرائب نهائية أولسبب عدم وجود شئ منها بالكلية مربوط بالمال هذه عند ماترى نظارة المالية أنها قد بلغت أقصى درجة من التحسين يجرى تقسيمها الى حياض كبقية الحياض بطريقة أن كل قسم منها يشتمل على أطيان من نوع واحد توضع عليها ضريبة خصوصية حتى أنه اذا وجد فى أحد تلك الاقسام شئ تقتدر له ضريبة بمعرفة بلان تعديل الضرائب فلكل الضرائب تعتبر ضريبة لاطيان القسم كلها

٢٤٢ - أمر عال صدر فى ٩ ابريل سنة ١٩٠٣ .

بناء على ماعرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة ١ - المادة الرابعة من أمرنا الصادر فى ٤ رجب سنة ١٣٠٩ (٣ فبراير سنة ١٨٩٢) عدلت كما سياتى

نتبع فى حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع استبدال فيه الحوض بقيمة أحد الحياض المجاورة التى تكون أطيانه مماثلة لها سواء كان ذلك الحوض من جملة حياض البلد ذاتها أو بلد أخرى

المادة ٢ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٢٤٣ - تعليمات صدرت من نظارة المالية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ تنفيذاً للقرار والذكرى تو

أولاً - يسلط تقدير الضريبة النهائية للاطيان المذكورة بلجنة دائمة تشكل بكل مديرية لهذا الغرض مؤلفة من حضرة وكيل المديرية وجناب مفتش المالية وأحد العمدة آل الخبرة تتخونه حضرتكم من وجوه بلاد المركز الذى تكون الاطيان تابعة اليه وفى كل بلد يجب انضمام عمدة ودليل البلد الى اللجنة للدلالة فقط

ثانيا - تعطى التعليمات اللازمة للجان المعاينات والمساحات السنوية بأنها عند ما تجد أطيانا من هذا النوع قد بلغت أقصى درجة من التحسين واستحققت وضع الضريبة النهائية عليها وهي في حياض لم توجد بها ضرائب نهائية في الحال تعيد للديرية استمارة نمرة ٦ أو الاوراق المختصة بتلك الاطيان وعندئذ تحدون حضرتكم بالاتحاد مع جناب مفتش المالية التاريخ المناسب لذهاب اللجنة الى البلد وفي الوقت ذاته ترسلون الاوراق الى اللجنة بمكانة يتوضع بها الميعاد الذى تحدّد وكذلك يجب إخطار مأمور المركز لأجل اعلان العمدة والدليل بأن يكونا في انتظار اللجنة بالميعاد المذكور

ثالثا - بالمديرية التي لم يعمل بها فك الزمام للآن يجرى تقدير ضريبة هائية واحدة لكل من هذه الحياض وطبعا عند فك الزمام سيجرى اللازم لقسمة الحياض وكذلك عند تعديل الضرائب

رابعا - وبالمديرية التي تمت بها أعمال فك الزمام وتعديل الضرائب يجب اتباع التعليمات الآتية وهي

(١) عند معاينة الاطيان يجب على اللجنة ليس فقط أن تقدّر الضريبة التي تراها مناسبة للاطيان بل أيضا الاقرار منها على ما اذا كانت تلك الضريبة تستحق أن توضع على اطيان الحوض أو قسم الحوض كلها أو على فصل منها فقط وفي حالة ما ترى لزوم فرز ذلك الفصل يجب عليها تعيين حدوده

(٢) يجب أن يراعى أن اجراء القسمة لا يكون الا في حالة وجود اختلاف كلي في اطيان أجزاء مختلفة من الحوض أو من قسم الحوض

(٣) كقاعدة عمومية فيما عدا الاحوال الاستثنائية لا يجوز قسمة أى حوض أو قسم من حوض يكون زمامه ١٠٠ فدان فأقل ولا يجوز أن يكون مقدار زمام الفصل الواحد أقل من خمسين فدانا

(٤) عند ما يرى أنه من الضروري فرز أى فصل بالقسمة من حوض أو قسم من حوض يجب تحرير استمارة نمرة ٤ (تعديل الضرائب) لعمل رسم نظري

عن الحوض أو قسم الحوض بالكامل وموقع الفصل الذى يكون قد تقرر فوزه وبيان الاسماء المشتمل عليها ذلك الفصل قطعة قطعة حسب شكل الاستمارة (٥) من الامور الواجب الالتفات التام اليها بقدر الامكان اجتناب قسمة قطعة بين فصلين من القطع الواردة بمساحة فك الزمام ولكن فى حالة الاضطراب حتما لقسمة أى قطعة فلا بد من مقاسها وتحرير قائمة مساحة عنها ترفق مع الاستمارة نمرة ٤

(٦) ومن الامور المهمة أيضا لزوم الالتفات بقدر الامكان لجعل حدود أى فصل من الحدود الثابتة الطبيعية كالجسور والترع والسكك الزراعية وما شابه ذلك

(٧) الاقسام التى تعمل بمعرفة لجنة التقدير المستديمة تسمى على العموم فصولا فاذا كانت فى حوض لم تعمل عليه قسمة عند تعديل الضرائب فتسمى هكذا مثلا (فصل أول من حوض الساحل نمرة ١٢) واذا كان الحوض سبقت قسمته عند تعديل الضرائب فيسمى هكذا (فصل أول من قسم أول من حوض الساحل نمرة ١٢)

(٨) فى الاحوال التى ترى اللجنة فيها ضرورة اجراء مساحة تطلب لجنة الحشنى ومعها دفتر فك الزمام مع مايرى لزمه من البيانات لاجراء ذلك هذا مع العلم بأنه ستصدر قريبا تعليمات أخرى من جهة الحياض التى فى وقت تعديل الضرائب كان يوجد بها بعض أطيان جرتية ومربوطة بضرائب نهائية

٤٣٤ - تعليمات تكميلية صدرت من المالية فى ٥ مارس سنة ١٩٠٤ منشور المالية الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ حصل الوعد به عن اصدار تعليمات أخرى من جهة قسمة الحياض وتعيين الضرائب النهائية فى متسع الاراضى الكائنة بالبرارى أو على حدود البرارى التى أدرجت بصفة حوض واحد فى مساحة فك الزمام وكانت فى كل منها بعض أطيان جرتية مربوطة بضرائب نهائية فى وقت تعديل الضرائب

وحيث ان الحياض التي كان مربوط منها بضرائب نهائية جزئيا جدا في وقت تعديل الضرائب تحررت عنها كشوف في كل من المديريات التي تمت بها أعمال تعديل الضرائب بلدا بلدا حوضا حوضا فالكشف الخاص بالمديرية ادارة حضرتكم مرسل مع هذا للتنبيه باجراء ماسيدكر في شأنها وهو

أولا - تناط لجنة المجلس بهذا العمل إما في الشهر الجاري أو في وقت آخر متحدونه حضرتكم لذلك حسباً ترونه مناسباً لظروف لجنة المجلس ولكن يلاحظ لزوم اتمام ذلك كله على الأكثر لغاية شهر سبتمبر وكل بلد من البلاد التي فيها شئ من تلك الاطيان يجب أن يحدد ميعاد مخصوص لاجراء هذا العمل به فيها ويعين به عمدتها ليكون هو والدليل في انتظار اللجنة بالميعاد كما أنه في الثلاث البلاد الاولى من عمل اللجنة يلزم أن ينضم الى اللجنة وكيل مفتش المالية وذلك لالمامه بهذا العمل وخبرته بطريقة اجرائه حينما كان منوطا بتعديل الضرائب هذا وبعد انجاز العمل بالثلاث البلاد الاولى سيعاود حضرته اقتقاد أعمال اللجنة في هذا العمل كلما سمحت له الفرصة

ثانيا - يسلم الى اللجنة دفتر مساحة فك الزمام ونسخة من الخريطة وعددا كافيا من استمارات نمرة ٤ (تعديل الضرائب) ومن استمارات نمرة ٣١ (قائمة المساحة) وبيان الاطيان الثالثة والمربوطة بضرائب موقفة بالحياض المخصصة بهذا العمل اسما اسما حوضا حوضا

ثالثا - مأمورية اللجنة هي أولا معرفة موقع الجزء مربوط بالضريبة النهائية سواء كان في الوقت الحاضر أو كان كذلك في وقت تعديل الضرائب ثانيا معرفة الاطيان التي يصح اعتبارها حاصلة على كل اعتبارات المشاهدة للاطيان المربوطة الآن أو التي كانت في وقت تعديل الضرائب مربوطة بضريبة نهائية وأنها حينما تبلغ أقصى درجة من التحسين تكون قابلة لتحمل ذات الضريبة النهائية المربوطة على الاطيان المتصلة بها ثالثا فرز أى تعيين مواقع بقية أطيان الخوض التي لا يمكن الحكم على حالتها في الوقت الحاضر من جهة تقدير الضريبة النهائية

رابعا - عند معرفة مواقع الاطيان المربوطة أو التي كانت مربوطة بضرائب نهائية اذا تبين أنها مشتتة أجزاء كثيرة جدًا متفرقة في كافة أطراف الحوض ومتباعدة تباعدا مانعا من امكان اعتبار شئ منها فصلا أى قسما مستقلا فالجنة يجب عليها في هذه الحالة أن تترك الحوض ولا تعمل فيه عملا وتحرر بذلك محضرا وترفعه برسم نظرى تبين به النقط الكائنة بها الاطيان المربوطة بالضرائب النهائية خامسا - أما اذا كانت الاطيان المربوطة بضريبة نهائية سواء كان في الوقت

الحاضر أو كانت مربوطة بضريبة نهائية في وقت تعديل الضرائب هذه توجد في الحوض الواحد (أو في قسم الحوض) كائنة في قطعة واحدة أو في جملة قطع ولكنها متقاربة بعضها من بعض تقاربا يسهل معه تقسيم الحوض الاصلى أو قسم الحوض الى فصول يدخل في كل فصل منها ما يوجد أكثر اتصالا ببعضه ففى هذه الحالة تعمل القسمة الى فصول بحسب ما تقتضيه حالة الاطيان

سادسا - يلزم في اجراء التقسيم مراعاة الامور الآتية وهى أولا أن تكون حدود كل فصل بقدر الامكان من الحدود الثابتة كالترع والجسور وما يماثلها مما ذكر بتعليمات ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ ثانيا أن لا يكون مجموع زمام الفصل الواحد أقل من خمسين فدانا ثالثا الاهتمام بقدر الامكان لجعل الفصل الواحد مشتملا على قطع كاملة من القطع المندرجة بمساحة فك الزمام والمعنى في ذلك هو اجتناب تجزئة قطعة واحدة بين فصلين

سابعا - أما اذا قضت الضرورة الى تجزئة قطعة أصلية بين فصلين فتعمل مساحة على تلك القطعة وتحرر عنها قائمة من استمارة نمرة ٣١ ترفق مع استمارة نمرة ٤ المختصة بالفصل وتلك القائمة يجب أن تشمل على مساحة الجزء الذى دخل من القطعة في كل فصل وحدوده بالضبط

ثامنا - كل فصل يجب أن تحرر عنه استمارة نمرة ٤ ببيان مفردات أطيانه اسما اسما بحسب رسم الاستمارة ويعمل عليها رسم نظرى لبيان موقع الفصل من الحوض أو قسم الحوض الاصلى

ويلتفت الى تعيين مواقع الاطيان الثالثة والمربوطة بضرائب موقفة في زمام كل فصل قطعة قطعة نمرة نمرة بالاستمارة نمرة ٤ وذلك لكي يتيسر للإدارة إيضاح هذه البيانات بالسجل نمرة ٣ وبالإستمارة نمرة ٦

تاسعا - يجب أن يفهم أن كلمة فصل أو فصول قد تعينت للدلالة على الأجزاء الجديدة التي تنقسم إليها الحياض أو أقسام الحياض في تنفيذ قرار مجلس النظار المختص بمقتضيات الحياض وفي تسميتها يجب أن يضاف إليها كلمة أول أو ثاني (فصل أول) أو (فصل ثاني) بحسب ترتيب الفصول كالمذكور بتعليمات ١٧ فبراير

عاشرا - كلما تمت أعمال اللجنة في بلد ترسل أوراقها للسالية في الحال للنظر والتصريح بما يترأى

٤٢٥ - تعليمات إضافية صدرت من المالية في ٦ يونيو سنة ١٩٠٤ تعدل الضرائب الذي جرى بمقتضى الأمر العالي المؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ لم يتناول جملة حياض في بعض البلاد لأن أطيانها لم يكن (وقعت) منها شيء مربوط بالضرائب النهائية التي قضى الأمر المشار إليه بإجراء التعديل عليها بل كان زمام هذه الحياض مكونا من أطيان غير مربوطة بالكلية أو مربوطة بضرائب موقفة أو من كليهما معا

ومن المعلوم أن أطيان تلك الحياض تنقسم الى نوعين (الأول) أطيان كانت مربوطة بضرائب نهائية ولكنها رفعت بسبب من أسباب الائتلاف وبقيت مرفوعة لحد الوقت الذي جرى فيه تعديل الضرائب (الثاني) أطيان بعضها مبيعة من الحكومة وبعضها من المعطى من خارج الزمام ولم يسبق ربط ضريبة نهائية عليها

وحيث انه في أثناء المدة بين الوقت الذي جرت فيه أعمال تعديل الضرائب والوقت الذي فيه سيجرى تنفيذ ذلك التعديل بكل مديرية طبعا يستحق ربط الضريبة النهائية على بعض تلك الاطيان

تقد رؤى اصدار التعليمات الآتية وهى

عن النوع الاول وهو الاطيان التى رفعت أموالها بسبب اتلافها هذه حيث انها بمقتضى الامرين العالين الصادرين فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وأول مارس سنة ١٨٩٤ يجب اعادة ربطها بضربتها الاصلية التى كانت مربوطه بها عند رفعها فالذى ربط أو يربط منها بهذه الصفة هذا سيق مربوطا بالضريبة النهائية الاصلية الى أن يأتى وقت تنفيذ تعديل الضرائب ولكن هذه الضريبة تعتبر مؤقتة وتدرج بالسجل نمرة ٣ وفى السنة السابقة على تنفيذ تعديل الضرائب تكلف اللجنة المستديمة المنصوص عنها بمشور ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ بتقدير الضريبة النهائية لتلك الاطيان بالتطبيق لما تضمنه المشور وتعتبر تلك الضريبة نهائية وتضاف على تلك الاطيان من ابتداء سنة تنفيذ تعديل الضرائب

وعن النوع الثانى وهو أطيان الحياض التى لم توجد لها ضرائب نهائية هذه من المعلوم أن المعاملة فيها تكونت على حسب ماتضمنه منشور ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ المختص بتشكيل اللجنة المستديمة ولكن اذا كان بالصدفة سبق أن بعض أطيان من هذه الحياض كانت تقدرت لها ضريبة نهائية بمعرفة أحد مفتشى المالية أو غيرهم فهذه الضريبة تعتبر ملغاة وفى الحال تحوّل على اللجنة المستديمة والضريبة التى تقدرها اللجنة تربط على الاطيان من ابتداء السنة التى تقدر فيها اللجنة تلك الضريبة

الفصل السابع عشر

تقدير وربط الضرائب على الحيطان التى لم يوجد بها ضرائب نهائية

٤٢٦ - أمر دال صدر فى ٢ يوليو سنة ١٩٠٧

نحرن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة برأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

المادة ١ - تربط ضرائب نهائية على الحياض التي لم يسبق ربط ضريبة نهائية عليها سواء كانت تلك الحياض من الاطيان الداخلة تحت أحكام الامر العالى الصادر فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٧ أو من جميع الحياض الاخرى التي لم يسبق تقدير ضرائب نهائية عليها عند اجراء العمل باحكام الامر العالى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ وقرار مجلس النظار الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ ونشر فى عدد ٣٤ من الجريدة الرسمية بتاريخ يوم السبت ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣ وعند الاقتضاء تقسم هذه الحياض قبل الربط الى أقسام بحيث أن كل قسم منها يشمل اطيانا من نوع واحد

المادة ٢ - الحياض التي تتحمل اطيانها ضريبة نهائية تربط عليها هذه الضريبة فى سنة ١٩٠٨ باعتبار ٢٨,٦٤ فى المائة من متوسط قيمة ايجار هذه الاطيان مقدرة بالكيفية المنصوص عليها فى المادة الآتية وبدون أن تتجاوز أعلى فئة منها ١٦٤ قرشا

والحياض التي لا تتحمل اطيانها الضريبة النهائية لغاية سنة ١٩٠٧ تعامل بهذه الكيفية متى بلغت حاجتها من التحسين

المادة ٣ - يقدر متوسط قيمة ايجار هذه الاطيان بالمقارنة على متوسط الايجار المأخوذ أساسا لربط ضريبة الاطيان المماثلة لها فى نفس البلد إن كان موجودا مثلها وكان معظم اطيان البلد مربوطا عليه ضريبة نهائية . والا فتكون المقارنة باعتبار قيمة ايجار الاطيان التي تعادلها فى المحصول بالبلاد المحيطة بها

المادة ٤ - تقدير وتقرير فئات الضريبة النهائية يكونان بمعرفة بلان تشكل طبقا للسادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ وينقسم الطرق المنصوص عليها فى تلك المادة . مع حفظ الحق فى الاستئناف الممنوح فيها للمولين

المادة ٥ - تكون الضرائب المذكورة واجبة من ابتداء السنة التي تقدر فيها بالمديريات التي نفذ فيها تعديل الضرائب أو من أول السنة التي ينفذ فيها

تعديل ضرائب عموم اطيان المديرية اذا لم يكن قد سبق تنفيذه وتبقى حيلئذ هذه الضرائب بدون تغيير مدة الثلاثين سنة المقررة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من الامر العالى المشار اليه

المادة ٦ - الاطياف السارية عليها أحكام الامر العالى الصادر فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٧ التى لاتزال فى حيازة مصلحة الاراضى الاميرية تربط عليها نظارة المالية فئات الضريبة النهائية حسب القواعد المذكورة قبل

المادة ٧ - ألغيت أحكام القانون نمرة ١ الصادر فى ٩ ابريل سنة ١٩٠٣ المادة ٨ على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٤٣٧ - تعليمات صدرت من نظارة المالية فى ١٨ مارس سنة ١٩٠٨ بعد ربط ضرائب الاطيان الباقية فى حيازة مصلحة الأراضى الميرية بالمكلفات حسب التقدير الذى عمل عنها وتصرح به لمديرى الغربية والقيوم فى ١٢ مارس سنة ١٩٠٨ بمقتضى المادة السادسة من الأمر العالى الرقم ٢ يوليو سنة ١٩٠٧ تعامل الأنواع الأخرى من الأطيان المنصوص عنها بالذكريتو المشار اليه بالكيفية الآتى بيانها :

يقسم العمل الى قسمين

أولا - معاينة ابتدائية بمعرفة مندوب من قبل نظارة المالية يتحد مع عمدة الناحية الجارى فيها العمل وأحد مشايخها والدليل والصراف وعند اللزوم يتحد معهم مساح أيضا

ثانيا - عمل التقدير بمعرفة لجان تشكل بالتطبيق لنصوص الأمر العالى المؤرخ فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

وعلى مفتش المالية (الداخله فى دائرة اختصاصه المديرية) أن يشرف إشرافا خصوصيا على العمل

أما أنواع الأطيان المقتضى معاينتها فى هذه السنة فهى :

أولا - الاطيان التي باعها مصلحة الدومين من تاريخ صدور الأمر العالى الرقم ١٦ يوليو سنة ١٨٩٧ .

ثانيا - الحياض أو أقسام أو فصول الحياض التي لم تقدر لها ضرائب نهائية بمعرفة لجان تعديل الضرائب أو اللجان المستديمة بحيث تكون مشتملة على أطيان اتضحت صلاحيتها لتحمل الضريبة النهائية . وهذا النوع يشمل الحياض الكائنة بها أطيان مندرجة في السجل نمرة ٣ مما يستحق الربط بالضريبة النهائية . في سنة ١٩٠٨ بدون معانة وأيضا الحياض الأخرى التي اتضح في سنة ١٩٠٧ أنها صالحة لتحمل الضريبة النهائية .

وأما طريقة السير في العمل فتكون كالآتي :

أولا - معانة ابتدائية تنحصر في الأعمال الآتية :

- (١) - على المديرية أن تملأ خانات الاستمارة حرف (الف) من نمرة ١ لغاية نمرة ١٢ فيما يخص بالانواع السالف ذكرها وأن تترك بين كل حوض وآخر أربعة أسطر على بياض - وكل مركز ينتهى ملء استماراته تخطر النظارة عنه
- (ب) - على النظارة حينئذ أن تخطر المديرية باسم المنتوب الذى يجب تسليمه الاستمارات وباقي الأوراق الآتى بيانها :

(١) الاستمارة حرف (الف) مستوفاة كما ذكر قبلا

(٢) سجل المساحة ونحريطتها

(٣) الاستمارات نمرة ٤ تعديل ضرائب (في حالة وجود تقسيم)

(٤) الاستمارات نمرة ٦

(ج) - وعلى المنتدوب بعد معانة الزمام الوارد بالاستمارة حرف (الف) بالخانه نمرة ١١ أن يملأ الخانة نمرة ١٣ منها ويحجب على الأسئلة الواضحة بالاستمارة حرف (ب) وأن يؤدي كافة الأعمال المطلوب تأديتها في تلك الاستمارة بحيث يراعى أن لا يعمل أقساما جديدة بالحياض الا اذا كان ذلك ضروريا جدا

لازالة الفروقات الجسيمة الناتجة من اختلافات منسوب الأرض كما أنه لا لزوم لعمل أقسام أيضا في حالة ما اذا كانت الأطيان الصالحة لتحمل الضريبة النهائية عبارة عن ٣ في المائة أو أقل من الزمام الذي حصلت معاينته .

(د) متى أنهى المندوب عمله بأية بلدة على الكيفية التي ذكرت . فعليه أن يرسل للنظارة الاستمارة حرف (الف) مرققة بتقرير على الاستمارة حرف (ب) بشأن كل حوض وارد بالاستمارة حرف (الف) ويرسل أيضا الاستمارة نمرة ٤ تعديل ضرائب (اذا كان حصل تقسيم جديد في الحياض) . أما باقي الأوراق الأخرى فيعيدها للديرية مباشرة .

(هـ) تعين النظارة الحياض التي تجب معاينتها بمعرفة بلطاف التقدير بعد استبعاد ما يأتي :

- (١) الحياض التي يتضح أنها لازالت غير صالحة لتحمل الضريبة النهائية
 - (٢) الحياض التي يكون الزمام الصالح لتحمل الضريبة النهائية فيها زهيدا
 - (٣) الاطيان التي يتضح أنها مساوية في الدرجة للاطيان التي أدرجت بالضرائب النهائية في الاستمارة حرف (الف) بالثمان من نمرة ٥ الى نمرة ٩
- وهذا النوع يجب أن تنشر اعلانات عنه بالبلاد مبينا بها الضرائب النهائية حوضا حوضا الخ

(و) أما الحياض الباقية بعد ذلك فتدرج في استمارة حرف (ج) لمعاينتها بمعرفة بلطاف التقدير

ثانيا - عمل التقدير

تعين النظارة التواريخ التي نتوجه فيها للبلدان مصحوبة بما يأتي :

- (١) الاستمارات حرف (ج) مدرجا بها الحياض اللازم معاينتها
 - (٢) خرائط البلاد التي فيها الحياض المذكورة قبله
 - (٣) الاستمارات نمرة ٤ عند وجود تقسيم
- ويتبع ذلك الاجراء طبقا لما هو مدون يذكرون . ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

الفصل الثامن عشر

ربط الضريبة على ما يرد لأربابه مما لم يدفع عنه تعويض مما استغنى الحال عنه
مما كان أخذ للنافع العمومية

٤٢٨ - قرار صادر من مجلس النظار في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٢ ويُلغى للالية
بمكتابة في ١٦ منه نمرة ٣٩

بالجلسة المتعقدة يوم الاثنين ١٦ رجب سنة ١٣٠٩ (الموافق ١٥ فبراير
سنة ١٨٩٢) تليت المذكرة المقدمة من نظارة المالية الواضح بها أنه يوجد بالقطر
المصرى بعض أطيان نزع ملكيتها سابقا لأجل أشغال المنافع العمومية بدون
اعطاء أطيان بدلها أو دفع ثمنها نقدا وهي معتبرة ضمن أطيان الميرى الحرة والحكومة
مستغنية عنها والحالة هذه وتطلب النظارة المشار إليها من المجلس التصريح لها بأن
ترد تلك الاطيان مجاناً لأربابها الاصليين أو لمن حل محلهم في الاستحقاق تحت
تعيين شروط من شأنها اصلاح الاطيان المذكورة في مدد تتحدد بحسب حالتها.
مع حفظ الحق للالية في رفض الطلبات التي من هذا القبيل في حالة ما اذا كان
يترتب على رد الاطيان ضرر لصالح الحكومة وبالمداولة في ذلك قرر المجلس الموافقة
على ماطلبته نظارة المالية من التصريح لها برد تلك الاطيان بالشروط التي توضح
وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ما تقرر افندم

(مقشور المالية الصادر في أول مارس سنة ١٨٩٢ بتنفيذ هذا القرار)

المسطر بعاليه صورة القرار الصادر من مجلس النظار بجلسته المتعقدة في ١٥ فبراير
سنة ١٨٩٢ بشأن رد الاطيان التي نزع ملكيتها سابقا لأجل أشغال المنافع
العمومية وصار الاستغناء عنها بدون اعطاء اطيان بدلها أو دفع ثمنها نقدا الى أربابها
مجانا وقد تراءى وجوب اصدار التعليمات الآتية لاتباعها وهي:

أولا - الاطيان التي أخذت سابقا بالمنافع العمومية واستغنى الحال عنها
بدون اعطاء أطيان بدلها أو دفع ثمنها نقدا ومرغوب ردها يجب على أربابها أو
من حل محلهم في الاستحقاق أن يقدموا طلبا للديرية الكتتة بها الاطيان مباشرة

مبيناً به الاسم واللقب وعمل الإقامة ومقدار ماسبق أخذه منهم واسم التربة أو الجسر أو خلافة الذى أخذت فيه تلك الاطيان وسنة أخذها وإن كانت خراجية أو عشورية والناحية والحوض أو القبالة الكائنة بها الاطيان واسم المركز

ثانياً - يجب على المديرية أن تجرى أعمال التحريات اللازمة مع الهندسة ونظارة الاشغال لتحقيق من صحة عدم لزوم الاطيان فى المنافع العمومية وعدم سبق اعطاء بدل أو تعويض عنها بحسب ما تستلزمه حالة الاستكشافات والتحريات وثبوت أحقية الطالب فى طلبه حسب ما ذكر فى المادة الاولى ثم تجرى معانة ومساحة الاطيان بمعرفة من تنتدبهم لذلك لتقدير المدة التى تلزم للاستصلاح بمراعاة المصاريف والصعوبات التى تستدعيها عملية الاصلاح مع مراعاة حالة الطالب أيضاً بحيث ان المدة التى تقرر لا تتجاوز الخمس سنوات ويصير ربط الاموال فى كل سنة على الجزء الذى يتقرر اصلاحه اعتباراً من سنة التسليم حتى انه بانقضاء المدة تكون جميع الاطيان التى أعطيت مربوطة بالمال الكامل

ثالثاً - ربط الضريبة خراجية كانت أو عشورية يكون بواقع الضريبة التى كانت مربوطة عليها فى الاصل قبل أخذها فى المنافع العمومية وما يليها من العلاوات أو التزيلات التى تكون حصلت بعد الاخذ وفى حالة تعذر معرفة تلك الضريبة تعتبر ضريبة الاطيان الملاصقة لها

رابعاً - للآلية الحق فى رفض أى طلب يتقدم من هذا القبيل فى حالة ما اذا كان يترتب على رد الاطيان ضرر لصالح الحكومة

القسم الثاني قوانين رفع الضرائب

الفصل الاول

رفع الضرائب عن الاطيان الثالثة

٤٣٩ - أمر عال في ٨ رجب سنة ١٢٧١ - ٢٧ مارس سنة ١٨٥٥ على قرار من الجمعية العمومية في ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٢٧١ بعدم المطالبة بالعشور عن الاطيان الغير قابلة للزراعة من المربوط بالعشور وهي

أولا - الاطيان المستصلحة والمستبحرة

ثانيا - الاطيان التي تدخل في مسطحات ما يحصل تجديده من الجسور والترع
ثالثا - الاطيان التي تفقد بأكمل البحر

رابعا - الاطيان التي تصير بركا بسبب المقاطع التي تحدث في الجسور
خامسا - الاطيان التي تنال عليها الرمال من ارض الحاجر - وما يماثل ذلك
٤٣٠ - لائحة الاطيان السعيدية الصادر عليها الامر العالى في ٢٤ ذى الحجة

سنة ١٢٧٤ - ٥ اغسطس سنة ١٨٥٨

البند ١٦ - الذي صار البند ١٢ - في مجموعة الاوامر الصادر عليها الامر العالى في ٧ شعبان سنة ١٢٩٢

ترفع الاموال على جانب الميرى عن الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية - وعن الاطيان التي تفقد بأكمل البحر - وذلك كله بعد المساحة والتحقق والثبت والعرض والحصول على أمر التصديق

٤٣١ - أمر عال في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ - ٩ مايو سنة ١٨٦٨ على قرار من مجلس شورى النواب - بقبول الشكاوى التي تقدم عن الاطيان الثالثة بانهيال الرمال عليها وتحقيقتها ومقاسها ورفع المال عنها واتخاذ ما يلزم من الوسائل الهندسية

لمنع ما يمكن منع تهابل الرمال عنه - وأنه في كل سنة تعمل معاينة على تلك الاطيان وإن وجد شيء منها صالحا يجري مايلزم لاعطائه لمن يرغب اخذه وربطه عليه بالمال - اما ان كان التالف هو من الاطيان العشورية ولم يسبق اعطاء بدله فيربط على صاحب الاطيان بالعشور

٤٣٣ - أمر عال في ١٨ شوال سنة ١٢٨٨ - ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧١
على لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة
البند ٢٤ - يرفع مال وعشور الاطيان التي تتلف في المنافع العمومية

٤٣٣ - أمر عال في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩
من حيث ان بعض اراضى انتزعت ملكيتها سواء كان لمصلحة السكك الحديدية الميرية أو لانشاء السكك والطرق أو لانشاء ترع المرور وترع الرى أو لانشاء الجسور الموجودة على شاطئ النيل أو الترع لأن مربوط عليها أموال عقارية ومن حيث نزاع الملكية البادى ذكرها التي أجريت بقصد المنفعة العمومية تسبب منها حرمان أصحاب الاملاك من حقوق ملكيتهم والانتفاع بها ومن حيث ان هذه الحالة تسبب منها تشيكات مرعية وان تلك الحالة مخالفة للعدالة قطعيا

فقد أمرنا بما هوأت وأشهرناه لاجراء العمل بمقتضاه

البند ١ - الاراضى المزروعة ملكيتها إما لمصلحة السكك الحديدية الميرية أو لانشاء السكك والطرق أو لانشاء ترع المرور وترع الرى أو لانشاء الجسور الموجودة على شاطئ النيل أو الترع بصير تعيينها بمعرفة مستخدمى مصلحة التاريخ حالة عملتها أولا بأول وتعفى من كافة الاموال العقارية

البند ٢ - ممنوع اجراء أى زراعة كانت فى الاراضى التى يصير معافاتها من الاموال انما أصحاب الاملاك الكائنة أراضيمهم على السواحل ممكن التصريح لهم لاجراء زراعات فيها معينة بموجب تصريح خصوصى من ناظر الاشغال العمومية مقابلة مبلغ معين يدفع مقدما

البند ٣ - جميع أحكام الكود أو القوانين واللوائح والنظامات وجميع عوائد وطبائع قديمة أو حديثة مضادة لهذا الذكر يتو تعتبر ملغية ولا عمل لها وكل من ناظر ديوان المالية وناظر ديوان الاشغال العمومية مكاف بتنفيذ هذا الذكر يتو كل منهما بما يخص به

٤٣٤ - قرار من مجلس النظار في ١٠ ابريل سنة ١٨٨١

بالمجلس المنعقد في يوم الثلاثاء ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ الموافق ٥ ابريل سنة ١٨٨١ نظرت الافادة المحررة لنظارة المالية من سعادة رئيس قومسيون تعديل الضرائب والاوراق المرفقة معها المختصة بالتعديل الوقى للاموال وبالمناكرة في ذلك تراأى انه والحالة هذه غير متيسر اجراء التعديل العام في ضرائب كافة الاطيان لعدم استيفاء الاعمال التاريخية وانما نظرا لما هو معلوم من أن بعض الاطيان مربوط عليها ضريبة أزيد مما يناسبها قد تقرر أن دولتلو ناظر المالية مرخص بالنظر في التשיكات التي تتقدم عن هذا الشأن ومن بعد الصحرى عن كيفية تلك الاطيان والتحقق من حالتها ومن وجوب تخفيف الضرائب المقررة عليها فعلى حسب ما يترأى لدولته يأذن بتنقيص ضريبتها أو برفع أموال أو عشور ما يكون تالفا أو غير صالح للزراعة منها مع مراعاة علم المعجز في الايراد بقدر الامكان وتحمر هذا لاجراء مقتضاه

٤٣٥ - قرار من مجلس النظار في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦

قرر مجلس النظار انه من أول يناير سنة ١٨٨٦ تربط عوائد الاملاك فقط حسب ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ على ما يكون مشغولا من الاراضى بالبناء وملحقاته ويكون داخلا ضمن تقديرات الجبان

وأما الاراضى الغير المشغولة بالبناء وملحقاته مع ما يكون مشغولا بالعشش وغيره المعافاة فهذا يجرى تحصيل المال أو العشور عنه حسب ماهو مربوط عليه الآن وان ذلك يكون قاصرا على المدن وضواحيها ولا يسرى على البلاد والكفور وخلافها

٤٣٦ - قرار من مجلس النظار في ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ بما يتبع في تحقيق الاطيان الثالثة

قد صئق مجلس النظار على ماتضمته المذكرة المعروضة عليه من اللجنة المالية بما ارتأته وقررتة في ٨ مايو سنة ١٨٨٨ من جهة تحقيق الاطيان التوالف بالكيفية الآتية وهي

البند ١ - ان لجان التحقيق تتألف من (١) معاون من المديرية (٢) أحد مهندسي التاريخ ومعه اثنان قضاة (٣) اثنان عمد من المركز (٤) مهندس المركز في حالة تفرغه من العمل (٥) القاضى أو مأذون البلد (٦) عمد البلد ومشايخها ودليلها (٧) الصراف

البند ٢ - يكون التحقيق بحضور المالك حتى اذا كانت له ملحوظات يصير درجها بحضر التحقيق ولا يترتب على ذلك سقوط حقه في العرض بشأنها

البند ٣ - تقارير اللجان تفحص بمجلس بالمديرية مؤلف من

- | | | | | | | |
|--------------------------------|-----|-----|-----|-----|-----|-------|
| (١) المدير | ... | ... | ... | ... | ... | رئيس |
| (٢) وكيل المديرية | ... | ... | ... | ... | ... | |
| (٣) مأمور المركز | ... | ... | ... | ... | ... | |
| (٤) الباشكاتب أو رئيس الحسابات | ... | ... | ... | ... | ... | أعضاء |
| (٥) الباشمهندس | ... | ... | ... | ... | ... | |
| (٦) رئيس الاموال المقررة | ... | ... | ... | ... | ... | |
| (٧) اثنان عمد | ... | ... | ... | ... | ... | |
| | ... | ... | ... | ... | ... | |

وقد نشرت المالية هذا القرار بمنشور في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ٥٧ وفيه استئنفت الصراف من أن يكون في جملة أعضاء اللجنة لوفرة أشغاله وعدم امكان تفرغه غير أنه مكلف باداء ما يطلب منه من الايضاحات

٤٣٧ - (١) امر عال صادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

بعد الاطلاع على لائحة الاطيان السعيدية المندرجة بمجموع اللوائح الذي نشر مع قوانين الحاكم المختلطة الصادر عليه الامر العالي لنظارة الحاقانية بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ - ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ نمرة ٨ وبعد الاطلاع على قرار مجلس شورى النواب الصادر عليه الامر العالي للداخلية رقم ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ - ٩ مايو سنة ١٨٦٨ نمرة ٥٥ والملحق المختص به المندرج بمجموع اللوائح السالف ذكره وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة من مجلس النظر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨١ نمرة ٥٩ وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ٤٢٠ وبعد الاطلاع على ما عرضه علينا ناظر المالية وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وموافقة رأى مجلس النظر أمرنا بما هوأت

المادة ١ - الاطيان الخراجية والعشورية التي تؤخذ للنافع العمومية مثل السكك الحديدية الميرية والترع والجسور والمصارف العمومية والطرق العمومية وانشاء القناطر والابنية التي تتعلق بلوازم المصالح العمومية ترفع أموالها أو عشورها لاربابها وفي كافة الاحوال لا يتصرح بالرفع الا اعتبارا من يوم الطلب

المادة ٢ - الاطيان التي يأكلها البحر تصير المعاملة فيها بمقتضى بندى ١٢ و ١٤ من لائحة الاطيان السالف ذكرها

المادة ٣ - الاطيان التي تتلف من تهابل الرمال عليها ولا يمكن اعمال طرق هندسية لاصلاحها وكذلك الاطيان التي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر ترفع أموالها أو عشورها لاربابها من يوم الطلب وتصير معايتها في كل سنة وما يظهر استصلاحها منها للزراعة تقدر له ضريبة بحسب مايساوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبائله وترتبط على أربابه من سنة المعاينة

المادة ٤ - يجوز رفع أموال الاطيان التي تتعطل زراعتها من المقاطع التي تجربها مصلحة الري عند صرف مياه النيل من حوضان الوجه القبلي عن سنوات

(١) هذا الامر الذى كل ملحقه من الاوامر انظر المادة ١٥ منه

بوارها من الزراعة وتصير معايتها سنويا وكل ما استصلح منها للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبائه وترط على أربابه من سنة المعاينة وكذلك يكون الاجراء فى الاطيان التى تتعطل زراعتها بسبب المقاطع الجبرية التى تحدث من فيضان النيل

المادة ٥ - يجوز أيضا رفع أموال أو عشور الاطيان التى تصير سباخا وغير صالحة للزراعة بسبب ما يحصل لها من النشع من مجاورتها للترع العمومية ومن فيضان بركة قارون (بالقيوم) أو من استمرار تسلط مياه المصارف عليها أو من عدم وجود مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق الادارى أنه ما كان فى قدرة أربابها وقايتها من التلف بأى وجه من الوجوه ويجرى معايتها فى كل ثلاث سنين * بالاكثروما يوجد منها قابلا للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق

المادة ٦ - الاطيان التى تحصل المطالبة من أربابها برفع أموالها بدعوى أنها صارت مسخفة ولا ينفع بزراعتها ويثبت من التحقيق الادارى أن تلفها كان من أسباب غير التى ذكرت بالمادة السابقة ترفض التشتكات المختصة بها ولا يرفع شئ من أموالها

المادة ٧ - معاينة وتحقيق الاطيان التى تؤخذ للمنافع العمومية والتى تصير سباخا يكون بمعرفة لجان تركب من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية واثنين عمد أهل خبرة ينتخبهما المدير وفى الاحوال التى يكون المأخوذ فيها لمنفعة عمومية تتعلق بمصلحة السكة الحديد أو الاشغال العمومية يجوز أن يضم الى اللجنة مندوب خصوصى من قبلهما وأما باقى الانواع فتكون معايتها وعمل تحقيقاتها بمعرفة لجان تعيينها المديرية

المادة ٨ - التحقيقات التى تجريها اللجان تنظر فى هيئة تتشكل بكل مديرية من المدير بصفة رئيس والوكيل والباشمهندس والباشكاتب وقراراتها تقدم لنظارة المالية وكل ماترا أى نظارة المالىة أنه مستحق رفع أمواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية

* - المعاينة كل ثلاث سنوات بطلت بالكلية اكفاء المعاملة الخصوصية التى صدر بها دكرينو أول مارس سنة ١٨٩٤ - أنظر صحيفة ١٧١

المادة ٩ - القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الطلبات التي يتقرر رفضها أو عن الاطيان التي تستصلح للزراعة ويحكم بربط أموال عليها يصير إعلانها إداريا لأصحاب الشأن ويموز لهم المعارضة فيها أمام نظارة المالية في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ الاعلان والقرار الذي يصدره أخيرا ناظر المالية يكون نهائيا ولا يقبل الطعن فيه مطلقا لأمام الادارة ولا أمام المحاكم القضائية

المادة ١٠ - المعارضات التي تحصل في قرارات ناظر المالية يصير تقديمها الى نظارة المالية ويكون مرفقا معها الاعلان الصادر للمؤل من المديرية وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الثلاثين يوما المتوّه عنها بالمادة السابقة أولا يكون مرفقا معها اعلان المديرية وايصال معطى من خزانة المديرية دال على دفع التأمين المتكلم عنه في المادة الآتية تكون ملفاة لاعمل لها

المادة ١١ - يجب على مقدم المعارضة أن يدفع على سبيل التأمين مبلغا تقديريا يوازي مقداره قيمة أموال أو عشور الاطيان المقدم بصدها المعارضة عن سنة واحدة حسب مقدار مساحتها المبين في القرار الابتدائي وهذا التأمين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يعطى من ناظر المالية صحة المعارضة أما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدون تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التأمين حقا للحكومة في نظير مصاريف إعادة التحقيق

المادة ١٢ - طلبات رفع الاموال والمنازعة في قيمة الضرائب لا يمكن في أى حال أن توقف دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها اذا صدر أمر برفعها

المادة ١٣ - تعمل لأئحة بمعرفة ناظر المالية شاملة للإجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ أحكام أمرنا هذا وبعد التصديق عليها من مجلس النظار يعتمد العمل بها

المادة ١٤ - الطلبات الجارية فخصها والحالة هذه يصير الاجراء فيها بالتطبيق لاحكام أمرنا هذا واذا تقرر رفع شئ لا يكون أيضا الاعتبارا من تاريخ الطلبات المذكورة

المادة ١٥ - كل ما كان مخالفا لاحكام أمرنا هذا من الاوامر واللوائح يكون ملغى

المادة ١٦ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٤٣٨ - أمر عال صادر في ١٨ جونيوس سنة ١٨٩٠

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) وعلى قرار مجلس شورى النواب الرقيم ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ (٥ مايو سنة ١٨٦٨) الصادر عليه أمر عال في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة ١ - الاطيان التى تفسدها الرمال من أطيان الجزائر تجرى مساحتها سنويا ضمن مساحة الجزائر وترفع أموالها أو عشورها بدون لزوم لتقديم طلبات عنها من أربابها وما يظهر استصلاحه منها للزراعة يربط على أربابه بضريته الاصلية كما كان جاريا ذلك قبل صدور أمرنا الرقيم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

المادة ٢ - تستمر مرعية الاجراء باقى احكام أمرنا الرقيم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

المادة ٣ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٤٣٩ - أمر عال صادر في ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٠

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

في ماهية السكك الزراعية

يراد بالسكة الزراعية في أمرنا هذا كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان أنشاؤها على مصاريف الحكومة خاصة أو بتقود فرضت على الاقليم الذى ينتفع بها أو على النواحي كما هو مبين في المادة الرابعة الآتى ذكرها «ولذلك ترفع الاموال الاميرية عن الاراضى التى تستلزمها تلك السكك» ويتناول السكة الزراعية المقامة على امتداد جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومى كل ما كان من أحكام أمرنا الصادر في (١٢ أبريل سنة ١٨٩٠) ٢١ شعبان سنة ١٣٠٧ منطبقا عليها

(المادة الثانية)

في الاجراءات التى تتخذ لانشاء سكة زراعية

إذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملة سكك في دائرة إديرته فعليه أن يستشير مفتش الري لبدء رأيه في ذلك وكذا على مفتش الري إذا رأى وجوب انشاء سكك من هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير فإذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع لذلك رسماً ومقايضة عمومية بتكاليف انشاؤها ويصير عرضهما على نظارتى الداخلية والاشغال العمومية من المدير ومن مفتش الري مشفوعين بملاحظاتهما وإذا اتفقت النظارتان على العمل تعرضان المشروع على مجلس النظار وهو يجرى مايلزم لالتزام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر إذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لاجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون النظامى الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠) ويحضر مفتش الري جلسات مجلس المديرية بنفسه ليشرح المشروع للمجلس ويوقفه على مقدار التكاليف اللازمة لانشاء السكك المطلوبة (انما لا يكون له قط صوت في المناولة فإذا اعتمد المجلس ذلك المشروع وقرر فرض مايلزم من التقود لاجرائه فيبعث المدير حينئذ الى نظارتى الداخلية

والاشغال العمومية بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن وبتوافق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظارتان اعتمد المجلس ذلك فيصدر أمر عال بتزع ملكية الاراضى اللازمة وبتحصيل النقود التى تكون تقررت لاتمام العمل طبقا لاحكام أمرنا الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقتضى الحال لان تجتاز هذه السكك أرضا من الاراضى الاميرية الحرة فهذه الاراضى تعطى مجاناً وعند الاستحصل على النقود المذكورة بأكملها تخطر المالية نظارة الاشغال العمومية بذلك وهذه تصدر الاوامر اللازمة بانشاء السكة حالا

(المادة الثالثة)

فى الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية

يتمتع بها أكثر من إقليم

اذا كانت السكة الزراعية يتمتع بها أقليان فيجوز لمديرى ذينك الاقليمين ومفتشى الرى فيها أن يلتزموا فيحروا معا تقريرا بذلك يقدمونه الى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية وبعد اتفاقهما يعرض على مجلس النظار وهو يجرى مايلزم لالتزام مجلسى الاقليمين ليعينا معا الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه السكة ثم يقدمان الى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية ما يكونان قد قرراه فى ذلك على ما هو مذكور فى المادة الثانية المذكورة آنفا

(المادة الرابعة)

فى الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية لم يصادق على انشاءها

الا فريق من أعضاء مجلس المديرية

اذا رفض مجلس المديرية طلب انشاء السكة الزراعية فلنوى الشأن من الملاك أن يقوموا بمصاريف انشاءها متعهدين بدفع المبلغ اللازم للوفاء بهذه التكاليف فاذا بلغت التمهيدات مايكفى لانشاء السكة حسب التكاليف التى يكون قد قدرها مفتش الرى فالمدير يخطر نظارتى الداخلية والاشغال العمومية بذلك لعرض المسألة

على مجلس النظار كما تقدم في المادة السابق ذكرها فإن صادق المجلس على ذلك فيصدر قراره مصرحاً بإجراء العمل وتحصيل النقود المتعهد بها من المتفعين طبقاً لأحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة الخامسة)

في القناطر والبرايخ

كل قنطرة تقام على ترعة عمومية أو مصرف عمومي تكون مصاريفها على الحكومة أما القناطر والبرايخ والسحارات التي يرى ضرورة اقامتها عند النقط التي فيها تقاطع السكك الزراعية لجارى المياه أو المصارف الخصوصية الموجودة قبل انشاء تلك السكك فتدرج مصاريف عملها في المقاييسات التي تعمل عن انشاءها وتأخذ هذه التكاليف مما يتحصل من النقود التي تفرض وأما نفقة اقامة القناطر والسحارات والبرايخ اللازمة لجارى المياه والمصارف الخصوصية التي تعمل بعد انشاء السكك فيكلف بها أهالى النواحي أو الافراد الذين يكونون قد طلبوا اقامتها ويقدمون من أجل ذلك طلباً الى المدير فإذا اعتمده يرسله الى مفتش الرى فان اعتمده هذا أيضاً فيأمر بعمل رسم ومقاييسه بمقدار المصاريف ويرسلهما الى المدير وهو بعد تحصيل قيمة تلك المصاريف يكلف الباشمهندس بإجراء العمل أما اذا لم يعتمد مفتش الرى إجراء العمل المطلوب فيعرف المدير بملاحظاته في ذلك كتابة

(المادة السادسة)

في صيانة السكك

تعمل الترميمات الدورية اللازمة للسكك الزراعية والقناطر المقامة على الترع أو المصارف العمومية ولعلاوات الكيلومترات على مصاريف الحكومة خاصة وعلى أرباب القناطر والبرايخ أو السحارات المجهولة لمرور مجار أو مصارف خصوصية إجراء الترميمات التي تلزم لها بملاحظة مصالحة الرى وإذا تيقن للباشمهندس أن شيئاً من البرايخ والقناطر والسحارات التي من هذا القبيل في حالة سقيمة أو محدثة ضرراً للسكة الزراعية أو تسبب عنه ذهاب مياه الرى سدى

فيقدم الى المدير تقييرا والمدير يكلف المالك باجراء الترميمات اللازمة فان لم يقم المالك بذلك في ميعاد خمسة عشر يوما فيجوز للمدير حينئذ أن يأمر بالاشمهندس باجراء العمل ثم يجرى تحصيل المصاريف اداريا من ذلك المالك طبقا لاحكام امرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة السابعة)

في الاعمال المضرة بالسكك الزراعية

لايسوغ احدثات عمل من الاعمال الآتى بيانها وهى :

(ا) احدثات قطع في السكة الزراعية

(ب) وضع مواسير أو انشاء براج تحت السكك بدون تصريح من مصلحة الري

(ج) استبدال مواسير أو براج مكسورة مما ينشأ عنه تعطيل المرور على السكة بدون تصريح قانوني من مصلحة الري

(د) أخذ أتربة السكة سواء كانت من مستوحها أو من ميولها أو أخذ تلك الأتربة بكيفية أخرى يترتب عليها الاخلال بقطاعها

(هـ) التعدي على حد السكة الذى هو نهاية ميلها سواء كان ذلك بالمحراث أو بالقصاية أو غيرهما من آلات الفلاحة

(و) ثقل أو ائتلاف أحجار العلامات المجهزة للكيلومترات أو الاشجار المغروسة على جانب السكة

(ز) تعطيل مرور المياه من القنوات والبراج والسحارات بكيفية ينشأ عنها ارتفاع المياه أمامها وغرق السكة الزراعية أو تلفها

(ح) اغراق السكة بمياه الري الا اذا دعت حاجة الري الى غمر الاراضى بالمياه بمستوى أعلى من سطح السكة فعلى أصحاب هذه الاراضى حينئذ أن يقيموا جسورا على امتداد جوانب السكك لوقايتها من الغرق

(ط) تعطيل المرور في السكة بوضع مباح عليها أو فحم أو أخشاب أو بضائع
أيا كان نوعها

(المادة الثامنة)

في تخريب القناطر

لايسوغ بآية كيفية كانت تخريب القناطر أو البرايخ أو السحارات المقامة تحت
السكة الزراعية ولا ازالة أو مس أخشابها أو حديدتها أو غير ذلك من مهماتها
بأى وجه من الوجوه

(المادة التاسعة)

في الاحتياطات الواجب اتخاذها للحفاظ على القناطر
المقامة في السكك الزراعية

لايسوغ مرور آلة لوكومبيل أو غيرها من الآلات الميكانيكية الثقيلة الوزن
على قنطرة ترعة مارة بسكة زراعية الا بتصريح خصوصى من مصلحة الريّ فان
الآلات التى من هذا القبيل يجب أن تنقل بمراكب تسير في الترعة كالعادة المألوفة

(المادة العاشرة)

في عدم جواز البناء على سكة زراعية

لايسوغ اقامة منازل أو عيش من بناء أو خشب داخل حدود السكك
الزراعية ولا اقامة سواق أو غيرها من الآلات الرافعة ولا مزاود (طوالات) للواشى

(المادة الحادية عشرة)

في العقوبات التى تقع على من يخالف احكام هذا القانون

من يخالف أحكام المادتين السابعة والتاسعة من امرنا هذا يعاقب بغرامة
من عشرين قرشا الى مائة قرش ومن يخالف أحكام المادة الثامنة منه يعاقب
بغرامة من جنيه مصرى واحد الى ٥ جنيهات ومن يخالف احكام المادة العاشرة
منه أيضا يعاقب بغرامة من جنيه مصرى واحد الى ٣ جنيهات

ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى أحكام أمرنا الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وإن لم يمكن تحصيلها من المحكوم عليه بها يحبس ٢٤ ساعة عن كل عشرين قرشا من مبلغ الغرامة وفضلا عن ذلك فمن يحدث عملا من الاعمال المذكورة يلزم باعادة الشيء الى أصله وإذا امتنع عمله الحكومة على نفقته وتحصل قيمة المصاريف منه بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة الثانية عشرة)

في محاكمة المتعدي

الغرامات المقررة في المادة المأذوفا يحكم بها المدير بمجرد تقرير مخالفة يقدمه له باشمهندس الاقليم مستندا فيه على تقرير موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذى تكون المخالفة قد حصلت فى دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين وعلى المدير أن يتأكد جيدا صحة ذلك التقرير وحكمه بتلك الغرامات لا يقبل الاستئناف مطلقا وإذا كان العمدة والمشايخ أو قواهم غائبين وقت تحرير التقرير فيصير التوقيع عليه من مهندس القسم أو من أحد رجال البوليس بناء على طلب المهندس المذكور

(المادة الثالثة عشرة)

فى العقوبات التى تقع على من يأتى الشهادة فى مسائل المخالفات اذا أبى العمدة أو الشيخ أو من ينوب عنهما التوقيع على التقرير المحرر بحضوره ولم يبد الأسباب الصحيحة لهذا الالباء أو لم يذكر فى التقرير دواعى امتناعه يعاقب بغرامة قدرها جنيه مصرى واحد أو بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا من مبلغ الغرامة وذلك بموجب قرار ادارى يصدره المدير ولا يقبل الطعن فيه بوجه من الوجوه

(المادة الرابعة عشرة)

فى مسئولية أرباب الأراضى

يكون أرباب الاراضى المجاورة للسكك الزراعية أو مستأجرو تلك الاراضى ومنادبو مصلحة الاراضى الاميرية والدائرة السنية أو غيرهما من المصالح والعمدة

ومشايج البلاد ومشايج الخضر والخضر مسئولين شخصيا عن كل ضرر يحدث للسكك الزراعية أو للمحقاتها أو كل تعدّ عليها ويعاقبون بالعقوبات المقررة بأمرنا هذا اذا لم يظهر مرتكبو المخالفات المذكورة

(المادة الخامسة عشرة)

يقرر ناظر الداخلية في لأئحة مخصوصة طرق المرافعة التي تتبع أمام المدير

(المادة السادسة عشرة)

يلغى كل ما كان من أحكام القوانين السابقة مخالفا لاحكام أمرنا هذا

(المادة السابعة عشرة)

على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

٤٤٠ - منشور من نظارة المالية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١

انه تسهلا لارباب الاطيان البور التي تحت الربط والاطيان التالفة المرفوعة أموالها موقتا واقبلهم على استصلاح تلك الاطيان واستعدادها للزراعة قررت نظارة المالية انه من الآن فصاعدا كافة الاطيان التي تكون من هذا القبيل لايربط عليها أموال الا من ابتداء السنة التي ينتج فيها محصول جيد نوعا - هذا من جهة ومن جهة أخرى اذا كان أحد أصحاب الاطيان يقدم للديرية طلبا مبينا به موقع الاطيان التي من هذا القبيل ومقدار مساحة مايرغب استصلاحه فتربط عليه ضريبة موقفة لمدة سنتين اعتبارا من السنة السالف ذكرها وهذه الضريبة تكون موازية لنصف الضريبة التي كانت مربوطة على الاطيان سابقا واذا كانت الاطيان من البور التي تحت الربط فيربط عليها نصف ضريبة الاطيان التي تعادلها بنات الحوض أو القبالة وناقضاء السنتين تربط بالضريبة الكاملة بحيث انه لايلزم زيادة عدد فيات الضرائب بل ان فية الضريبة الموقفة السابق الكلام عنها تؤخذ من ضمن الفيات الموجودة بالمديرية مما يقاربها سواء كان من القيمة الاعلى أو القيمة الادنى

* - هذا المنشور قد بطل مقوله بأحكام الامر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٨٩٤

٤٤١ - منشور من نظارة المالية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

ان بعض المديرات متوارد منها قرارات عن أطيان تالفة بالمنافع العمومية غير مبين فيها نوع الائتلاف ان كان في ذات المنافع العمومية مثل انشاء أو توسيع ترع أو جسور أو مصارف ونحوه أو بأسبابها مثل أخذ أتربة أو وضع مهمات وما أشبه على أن ايضاح ذلك ضرورى اذ لكل من النوعين اجراءات مخصوصة وهى أن ما يكون متداخلا بذات الترع والجسور وميلها الحقيقى هذا الذى يلزم استنزاهه قطعيا من الزمام وقيدته ضمن أملاك الميرى الداخلة فى المنافع العمومية وكل ما استصلح منه بواسطة ابطال جسر أو ترعة أو اجراء زراعة بأميل بعض الجسور يجرى تأجيله حسب الاوامر والذى يكون اتلافه بأسباب أخذ أتربة منه أو لوضع بعض مهمات به وما أشبه ذلك هذا يكون من حقوق أربابه وبعد رفع أمواله من الموازين يجرى قيده بمجرد التوافق وكل ما يستصلح منه تربط أمواله أو عشوره عليهم ومع سبق المكتبة بهذا المعنى للجهات التى ورد منها قرارات من هذا القبيل فلم تزل تتوارد قرارات مجردة عن هذه الايضاحات بل مذكور فى بعضها أن التالف هو فى شؤون المنافع العمومية بالترعة الفلانية أو بأسباب المنافع بالجسر الفلانى على أن لفظتى (شؤون وأسباب) لا يفيد ان الائتلاف فى ذات التربة أو الجسر وعدا ذلك قد وجدت أطيان تالفة بالمنافع العمومية ومؤشر بأن بعضها وجد متزعا من سنة الائتلاف أو من السنين التى بعدها وانه جارى اللازم لربط ايجار ذلك من سنة الزراعة وتقرر برفع مال التالف بالكامل على أن اللازم هو أن ما يوجد متزعا من التالف حال اجراء التحقيق فاذا كان المتزوع هو من التالف بأسباب المتارب ونحوها فهذا يستبعد ماله من سنة الزراعة من مجموع مال التالف واذا كان المتزوع هو من التالف بذات المنافع العمومية فمع رفع أمواله لاربابه قطعيا كما ذكر واستبعاده من الزمام وقيدته ضمن أملاك الميرى الداخلة فى المنافع العمومية يجرى اللازم فى ربط ايجار عليه من سنوات الزراعة حسب الاوامر ولاجل مراعاة ذلك واجراء العمل بالمديرات فيما يكون من هذا القبيل لزم اصدار هذا المنشور للاجراء بمقتضاه

٤٤٣ - أمر عال صادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بإنشاء الجبانة الصحية الجديدة

حيث انه يوجد ببعض المدن والقرى جبانات أصبحت لاتصلح للغرض المقصود منها بدون أن تكون مضرّة بالصحة العمومية وحيث انه بهذه الحالة صار نقلها أمرا ضروريا جدا وحيث ان سكان تلك المدن والقرى هم مكثفون طبعاً بهذا العمل نظرا لاتقاعهم به ولكن الصالح العمومي يقضى على الحكومة من جهة أخرى باتخاذ كافة التدابير الموافقة التي تضمن انجاز العمل المذكور وتسهيله وبعد مصادقة حضرات اعضاء صندوق الدين العمومي

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة ١ - يجوز لناظر الداخلية بناء على التقرير الذي يقدمه اليه مدير عموم مصلحة الصحة أن يأمر بنقل الجبانة الكائنة في مدينة أو قرية متى اتضح ضرورة ذلك النقل

المادة ٢ - يحدد ناظر الداخلية في نفس القرار البادى ذكره ميعادا لذلك وبعد انقضاء هذا الميعاد لايجوز الدفن في الجبانة القديمة مطلقا ويعين أيضا بناء على طلب مدير عموم الصحة المحل اللازم جعل الجبانة الجديدة فيه

المادة ٣ - «يعتبر هذا النقل من المنافع العمومية والارض اللازم تخصيصها للجبانة الجديدة تنزع ملكيتها عنداقتضاء بحسب القواعد المتبعة في نزع الملكية» أما اذا كانت الحكومة تمتلك في ضواحي المدينة أو القرية أرضا متوفرة فيها الشروط المطلوبة فيجب جعل الجبانة الجديدة فيها وتعطى هذه الارض مجاناً

وفي حالة ما اذا كانت الحكومة لاتمتلك أرضا متوفرة فيها الشروط المطلوبة ولكن كان لها أرض أخرى حرة في ذات الجهة فتبيعها كلها أو جزءا منها وتشتري بالثمن أرضا تصلح لجعلها جبانة

المادة ٤ - يجب أن تكون الجبانة الجديدة محاطة بسور ارتفاعه متر ونصف على الأقل وفيه باب

المادة ٥ - إذا لم يتفق أهالى المدينة أو القرية اللازم نقل الجبانة فيها على انجاز الاعمال المبينة بالمادتين السابقتين قبل مضى الميعاد المحدد بالمادة الثانية بشهر واحد فللمدير أو المحافظ أن يجرى ذلك على مصارفهم

ويكون الامر كذلك اذا ابتدئ بالاعمال فى الوقت اللازم ولكنها لم تتم فى الميعاد المذكور

المادة ٦ - فى حال نزاع الملكية يصرف من خزينة المديرية أو المحافظة الثمن المطلوب لصاحب الأرض المتزوعة ملكيتها

يخصص المبلغ المذكور والذي يكون صرف فى الاعمال السابقة الذكر على أهالى الجهة بنسبة حالة كل منهم ويكون التخصيص بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ومن الباشمهندس ومفتش الصحة بالمديرية ومن اثنين من الاعيان ينتخبهما الرئيس ومن عمدة المدينة أو القرية ذات الشأن وعند تساوى الآراء يكون رأى المدير أو المحافظ هو المرجح

وتكون القرارات الصادرة من هذه اللجنة غير قابلة للطعن بأى وجه من الوجوه

وتحصل المبالغ المذكورة يكون طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة ٧ - بمجرد اتمام انشاء الجبانة الجديدة يصير الدفن فى الجبانة القديمة ممنوعا منعاً مطلقاً ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش وتقرر هذه الغرامة على كل من يكون قد اشترك بأية صورة فى الدفن سواء كان يحمل الخشبة الى الجبانة القديمة أو لحدها أو أمر بالدفن

وفضلاً عن ذلك تنقل الخشبة الى الجبانة الجديدة على مصاريف مرتكبي الخشافة

المادة ٨ - لا تسمى أحكام أمرنا هذا على الجلبانات العمومية الموجودة في القاهرة والاسكندرية ويصدر منها فيما بعد أمر تحدّد فيه الكيفية والشروط اللازمة لتقل هذه الجلبانات

المادة ٩ - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه
٤٤٣ - أمر عل صادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور
بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية ومواقفة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

فى الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معدّ لرى أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع التى من هذا القبيل عمومية وثيقة انشائها وصيانتها فى الغالب على الحكومة وهى تعدّ من الاملاك العمومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملاً بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا

(المادة الثانية)

فى المساقى الخصوصية

يراد بالمسقى قناة أو مجرى معدّ لرى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض لملك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى فى زمام عنة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمتفعون بها هم المكفون بانشائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير فى تطهيرها أن تطهرها هى على نفقة هؤلاء المتفعين والمبلغ الذى يصرف فى هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه اذا كانت الارض المعتاد ريعها من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الارض لملك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك

(المادة الثالثة)

في المصارف

يراد بالمصرف أخدود أو حفير مستطيل معدّ لصرف مياه الاراضى سواء كانت مياه رى أو مياه سيل أو مياه صرف وهو عمومى اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط الا اذا كان الغرض منه صرف مياه ارض تزيد مساحتها عن ألفى فدان ولو تكون فى زمام بلد فيعتبر حينئذ عموميا . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المتفعين صيانة المصارف الخصوصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكى عنها

(المادة الرابعة)

في الاعمال الواقعة من الفيضان

تشمل الاعمال الواقعة من الفيضان أعمال الجسور والرؤس والصلاب والطرايد وغيرها من الاعمال التى يراد بها وقاية الاراضى والبلاد من طغيان المياه عليها وهذه الاعمال تعدّ عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها أما الخوش الخصوصية التى على سواحل النيل أو الداخلة فى الفيضان ويكون ملاكها هم الذين أنشئوها فصيانتها تكون على أولئك الملاك

(المادة الخامسة)

في اختصاصات مفتشى الرى والمهندسين

مفتشو الرى هم الناخبون عن نظارة الاشغال العمومية والباشمهندسون وجميع خدمة الرى الذين فى دائرة تفتايشهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقتهم مع المديرين هى مقررة فى اللائحة الصادرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

(المادة السادسة)

في حقوق الارتفاق

مالك الارض التى عليها حقوق الارتفاق بوجه قانونى كالمساقى والمصارف التى تمر فيها وتنتفع منها الاراضى المجاورة لتلك الارض لا يسوغ له بوجه من

الوجوه اعداد هذه المساقى أو المصارف للزراعة أو اطلاقها أو رددها بدون التراضى بذلك كتابة من أرباب الاراضى المنتفعة بتلك المصارف أو المساقى
(المادة السابعة)

فى توقيف الآلات الرافعة أو سدّ الترعى
لاتطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه فى احدى الترعى أو عن وقوف مبرها لأسباب قهرية أو لاصلاح أو تعديل تبين ضرورتهما أو لأمر آخرى مفتش الرى ضرورة اتخاذه لموازنة المياه فى تلك الترعة أو لحفظ منسوبها كسدّ احدى الترعى مثلاً أو إيقاف الرى أياماً فى جزء منها أو فى جميعها وذلك لسدّ العوز فى جهة أخرى أكثر افتقاراً للمياه أما اذا دعت الحال الى تظهير ترعة من الترعى أو اصلاحها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس المديرية بالنيابة عنه أن يختار من أجل اجراء ذلك الوقت الذى يتيسر فيه الاستغناء عن المياه اللازمة للرعى أو السقى انما قبل مباشرة أى عمل من هذا القبيل يجب على مفتش الرى أن يتفق مع المدير عن ذلك عملاً بأحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ وهى اللائحة المقرر فيها اختصاصات مفتشى الرى والمديرين وعلاقاتهم ويجب على المدير أن يستدعى أصحاب الاراضى أو وكلائهم الرسميين ويستشيرهم فى الامر
(المادة الثامنة)

فى انشاء المساقى الصيفية

اذا أراد أرباب الاراضى أو أهالى البلد انشاء مسقى صيفية فى أراضهم خاصة يجب أن يقدموا طلبهم الى المدير وهو يبلغه الى مفتش الرى مشفوعاً برأيه ولمسوّطاته فاذا اتفق مفتش الرى فى رأى مع المدير فيعطى المدير حينئذ الرخصة أولاً يعطىها حسب مقتضى الحال ويكون انشاء المسقى (اذا رخص بها) على نفقة الطالبين وتكون ملكاً لهم على أن حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقى أصحاب الاراضى المجاورة من استعمال المسقى لرى أراضهم حتى فى زمن التحاريق وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقى كفاية أراضهم منها ولكن فى هذه الحالة يجب

على أصحاب الاراضى المجاورة أن يشتركوا مع أصحاب المسقى فى مصاريف
الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضيمهم المتفعة بتلك المسقى

(المادة التاسعة)

فى اجتياز المياه بأرض الغير اذا لم يمكن الرى الا به

اذا رأى أحد أرباب الاطيان أنه يستحيل عليه رى أرضه ربا كافيا
الا بانشاء مسقى فى أرض ليست ملكه أو باستعمال ترع نيلية أو مسقى موجودة
فى أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم
الرسميين فيرفع شكواه للمدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملاحظاتة

فينظر المفتش فى المسألة فى محل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد سماع أقوال
أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين اذا حضروا

وله أن يعين لذلك باثمهندس المديرية أو معاونه الخاص

وقبل الانتقال الى محل الواقعة بأربعة عشر يوما على الأقل يجب اخبار جميع
أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين عن اليوم والساعة اللذين
يحصل فيهما ذلك الانتقال

ولكن اذا كانت المسقى أو الترعة النيلية يراد استعمالها لجلب المياه الصيفية
سواء كان بالراحة أو بالآلات الرافعة وعارض أرباب الاراضى المجاورة فى اقامتها
لانها تضر بالاراضى التى تجتاز فيها فينتقل مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود
ويعتمد فى تقريره فى هذا الشأن على بحث دقيق فى التسويات

فاذا كان التقرير مؤيدا للطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه زيوافق المفتش
فى رأى فيصدر المدير نفسه حينئذ عن ذلك قرارا موضحا فيه الاسباب

ويعلن هذا القرار الى أصحاب الاراضى المعارضين اعلانا اداريا

ويجوز لكل من هؤلاء أن يعرض الامر على نظارة الاشغال العمومية فى الخمسة
عشر يوما التى تلى تاريخ ذلك الاعلان وهى تصدر حكمها النهائى فى المسألة

فاذا اختلف المدير ومفتش الري فتعرض المسألة أيضا على نظارة الاشغال العمومية وعلى كل يجب على الطالب أن يدفع ثمن الارض التي تشغلها المسقى الجديدة والمال مربوط عليها وتعويضا عن الاضرار الناشئ والمبلغ الذي يقتضى دفعه تقرره اللجنة المتوه عنها في المادة ٢٧ من أمرنا هذا

أما هذه المادة (التاسعة) فتلقى المادة العاشرة من الامر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١

(المادة العاشرة)

في عدم كفاية المياه في المسقى

اذا رأى صاحب الارض أن ليس له المقدار الكافى من المياه لرى مزروعاته فيقدم شكواه للدير وهو يبلغها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته لينظر المفتش فيما اذا كان ايراد المسقى المعدل لرى تلك المزروعات كافيا أو أنه يقتضى توسيع تلك المسقى معتمدا في ذلك على مقدار مساحة الارض التي تروى وعلى نوع المزروعات فاذا تقرر ضرورة توسيع المسقى وعارض المالك المجاور في ذلك فتراعى حينئذ أحكام المادة السابقة أما اذا كان الغرض من التوسيع مرور المياه الصيفية فيكون الاجراء في ذلك بحسب القواعد المقررة في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من المادة التاسعة

(المادة الحادية عشرة)

في استبدال المساقى

اذا طلب أحد أصحاب الاراضى تخصيص مسقى لرى أراضيه في زمن الفيضان خلاف المسقى التي هو يستعملها فتراعى في ذلك القواعد والاجراءات المدونة في المادة التاسعة أما في زمن التحاريق فلا يسوغ مطلقا استبدال احدى المساقى الا برضاء أصحاب الاراضى التي تحتاز فيها المسقى الجديدة

(المادة الثانية عشرة)

في احداث فم في احدى الترع أو اقامة آلة رافعة عليها
إذا أراد أصحاب الاراضى احداث فم في احدى الترع أو اقامة ساقية أو آلة
رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك الترفة فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الرى
مشفوعاً برأيه وملحوظاته فيرسل مفتش الرى الطلب الى باشمهندس المديرية وهو
إذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك أما إذا كان
المراد احداث فم فيعرض المسألة على مفتش الرى وفى كلتا الحالتين يجب أن
يبحث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بأن ايراد الترفة يأذن باحداث المسقى
أو اقامة الساقية بدون الاضرار بأصحاب المساقى الاخرى الخلفية وعلى الباشمهندس
أن يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يتعهد باجراء كل مايلزم من الاعمال
لموازنة ايراد المياه فى المسقى أو حفظ جسور الترفة بحالة صالحة على نفقته خاصة
وهو (أى الباشمهندس) يعين له النقطة التى يجب أن ينشأ فيها الفم أو الساقية أما
القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتحركة (لو كومبيل) التى يديرها البخار
أو الهواء أو التيار فمقررة جميعها فى الامر العالى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٨١
ولا يجوز فى أى حال من الاحوال اقامة ساقية أو تابوت الا برخصة تعطى قبل
ذلك وهذه الرخصة تعطى مجاناً

(المادة الثالثة عشرة)

فى ابطال مسقى لمنع الضرر

إذا رأى مفتش الرى (بناء على طلب أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم
الرسميين أو من تلقاء نفسه) أن مسقى لا منفعة منها للرى وهى مانعة للصرف
أو محدثة رشاً أو موجبة لنهاب المياه سدى أو أنها مضرّة بالزراعة فعليه بعد
الاتفاق مع المدير بشأنها وسماع المدير أقوال أصحاب الاراضى ذوى الشأن فيها
أن يبلغ رأيه فى ذلك الى نظارة الاشغال العمومية وهى تأمر بسد المسقى عند
اتهاء الحصاد فترخّص لأصحاب الاراضى المجاورة بردمها إذا تبين أن الرى ممكن

بمسق أخرى بلا ضرر وفي هذه الحالة فنأرض المسقى التى تكون قد أبطلت يتبع
فى شأنها أحكام اللوائح المرعية

(المادة الرابعة عشرة)

فى توسيع أو تضيق بربخ فم المسقى أو تعديل مستوى فرشته
إذا رأى مفتش الرى أن بربخ فم مسقى واسع جدا أو أن مستوى فرشته يدعو
الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الاراضى التى تروىها تلك المسقى فعليه أن
يخطر المدير ليستحضر أرباب الاراضى أو وكلاءهم الرسميين أمامه فى يوم معين
وبعد تبليغهم طلب مفتش الرى والاسباب الموجبة لذلك فإن أقروا على رأيه
فيتعين حينئذ الزمن الذى يتيسر فيه اجراء الاعمال وتكون الزراعة فيه غير محتاجة
للمياه أما إذا بداهم اعتراض على ذلك فترفع المسئلة الى نظارة الاشغال العمومية
بواسطة المدير لتأمر بما تراه

وكذا إذا رأى توسيع بربخ فم مسقى أو تخفيض مستوى فرشته ليكون فيه كمية
وافية من المياه ويتمين أيضا الزمن اللازم لذلك وفى كل الاحوال فالمصارينف
على الحكومة

(المادة الخامسة عشرة)

فى انشاء مصرف يصب فى أرض الغير

إذا احتاج أحد أرباب الاراضى أن يحدث مصرفا لتصريف مياه أرضه وكان
المصرف يمر فى أراضى الغير فيمكنه إذا لم يتيسر له التراضى مع صاحب الشأن أن
يرفع شكواه الى المدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته والمفتش
يعين حينئذ المجرى الذى يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فإذا تعذر الحصول على
الارض اللازمة لمروء المصرف فيتشاور مفتش الرى مع المدير فى ذلك ومع
اتفاقهما يصير تبليغ المسئلة الى نظارة الاشغال العمومية فإذا أقرت على انشائه
تتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة والتعويض على المنتفعين خاصة
ويجب أن لا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للاراضى التى يمر فيها

(المادة السادسة عشرة)

في اصلاح مسقى أو مصرف لمنع الضرر

يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقى أو مصرف مار فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير أو من رداءة حالة الجسور في المسقى أو المصرف أن يرفع شكواه الى المدير وهو بعد أن يتفق مع مفتش الرى أو بائمههندس المديرية يأمر إما بسد المسقى أو المصرف واما بتطهيرهما اذا تراءى له أن ذلك كاف فان اتضحت ضرورة المسقى أو المصرف فيكلف المدير أصحاب الشأن بحفظهما بحالة جيدة أو بدفع تعويض لصاحب الارض التى يصيبها الضرر بسبب تلك المسقى أو ذلك المصرف

(المادة السابعة عشرة)

في استبدال مسقى لعدم توفيتها بأغراض الرى

اذا رأى صاحب الارض أن موقع المسقى المارة في أرضه يجعل الرى منها متعذرا وأراد استبدالها بمسقى أخرى فله أن يقلّم طلبا بذلك الى المدير وهو يبلغه لمفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته ومتى اتفقا يصرح المفتش بإبطال المسقى واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الارض بشرط أن تكون المسقى الجديدة وافية بالغرض المقصود وهى من كل الوجوه لا تقل اتقاناً عن المسقى الاولى وأن لا تسد المسقى الاصلية الا بعد اعداد المسقى الجديدة وأما اذا كان لا ينتفع بالمسقى الا صاحب الارض التى تمر فيها تلك المسقى فله أن يستبدلها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة ذلك

(المادة الثامنة عشرة)

في الصعوبات التى قد تحدث بشأن اصلاح مسقى

اذا شك أحد المديرين أن أصحاب الشأن معه في المسقى غير متفقين على اصلاحها فالدريعين حينئذ البائمههندس لتحقيق الشكوى في المحل المقصود فاذا اتضح أن اصلاح المسقى ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف أصحاب

الشأن باصلاحها ولكن اذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أنفار كفاية
ببلادهم أو لعدم مقدرتهم فيمكن للحكومة أن تتكلف اجراء ذلك على نفقتها
وتحصل قيمة الثقة منهم في عدة مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم وقد
تجاوز الحكومة عن تحصيلها منهم اذا تحقق عدم اقتدارهم ونظارة الداخلية تحكم
قطعا في مسألة عدم المقدرة

(المادة التاسعة عشرة)

في ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورها

اذا تقدمت للمديرشكوى من أحد أرباب الاراضى بأن أحد أصحاب الشأن
معه فى المسقى أو المصرف المكلف أربابها بصياتهما بحسب نص المادة الثانية
قد دمر جسورها أو ردم جزأ منهما أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى
مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل
المقصود أو يوجه اليه باشمهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن
قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الاقل فاذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم
فعليه (أى المفتش) أن يقدر الاعمال اللازمة لاعادة المسقى أو المصرف الى أصلهما
ويخطر المدير بذلك لكى يلزم الفاعل الزاما اداريا باصلاح ما أتلفه فان أبى يلزم
حينئذ بنفقته واذا تشكى أحد أصحاب الاراضى أو أحد المستأجرين الى المدير بأن
المياه قد حجزت عن المسقى التى يستخدمها للرعى فالمدير يبلغ الشكوى الى مفتش
الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته كما تقدم القول فى العبارة الاولى من هذه المادة
فيعين المفتش محل الواقعة بنفسه أو يندب لذلك باشمهندس المديرية بعد أن
يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الاقل فاذا تبين أن المتشكى
كان يروى حقيقة أطيانه من تلك المسقى فى السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير
بذلك وهو يتخذ الاجراءات اللازمة اداريا لارجاع الشئ الى أصله ومنع حصول
المعارضة مرة أخرى فى استعمال المسقى ثم يشرع المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات
على نفقة الذى أو الذين يكونون قد حجزوا المياه عن المسقى وتحصل الثقة فى جميع

الاحوال المذكورة آنفاً بالكيفية المقررة في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠

(المادة العشرون)

في قلع الاشجار المغروسة في الجسور وميول الترع
اذا ثبت أن لأحد الافراد أشجاراً مغروسة على الجسور وميول احدى الترع
أو مساطيحها وكانت تلك الاشجار بسبب تشعبها تعوق سير مياه التربة أو تعطل
الملاحة فيها أو تمنع السير على جسورها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس المديرية
أن يكلف صاحبها بإزالتها فان لم يتمثل في مدى ثمانية أيام فيأمر المفتش
(بعد مصادقة المدير كتابة) بقطع تلك الاشجار أو اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع
الاحطاب وتسليم ثمنها الى صاحبها بعد خصم المصاريف

(المادة الحادية والعشرون)

في اباحة زرع الجسور وأقواق الترع
تجوز زراعة الجسور الغير المعدة للزراعة وأقواق الترع التيلية على نحو العادة
المألوفة غير أنه لايجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشئ عن التلف الذى يحصل
لزراعته بسبب أعمال الاصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشى الرى
أن ينهوا على المعينين لاجراء تلك الاعمال بأن يحرصوا بقدر الاستطاعة على منع
كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر أرض من الاراضى الخرة الاميرية
بدفع ايجار الارض التى تكون قد تلفت زراعتها بسبب اجراء عمل من الاعمال
ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون
قد تلف منها

(المادة الثانية والعشرون)

في تحويل جسر مزروع الى طريق عمومى
اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرع طريقاً للآلة أو اذا أريد منع
الزراعة في ذلك الجسر لداع من الدواعى فعلى مفتش الرى أن يطلب من المدير

اخطار زارع الجسر بعدم جواز زرعه مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التي فيه
فاذا أصرّ بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطالب الحكومة
بشيء فيما إذا أمر المدير بإزالة مزروعاته « انما اذا كان الجسر مفروضا عليه المبال
فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية »

(المادة الثالثة والعشرون)

في اقامة البرايخ الخاصة بالافراد في جسر النيل أو جسر

احدى النزع وترميم تلك البرايخ

اذا ظهر لمفتش الرى أن بريخا من البرايخ المقامة بجسر النيل أو بجسر احدى
الترع أو غيره من أعمال الوقاية سيء البناء أو متخرب أو هولعة أخرى منبع الخطر
لجسور فيخطر المدير عنه وهو يأمر صاحبه بترميمه أو تجديده زمن الشتاء في ميعاد
قدره أربعون يوما فإن لم يفعل فيطلب المفتش من المدير اجراء ذلك في ميعاد آخر
قدره أربعون يوما فإذا أبى صاحب البريخ بعد أن يكون المدير قد كلفه مرة
أخرى باجراء الترميم أو التجديد فلمدير حينئذ أن يجرى ذلك أما النفقة فتحصل
اداريا من المالك بالكيفية المقررة بالامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
فاذا اقترب الفيضان ولم يتم ذلك البريخ فلمفتش الرى أن يأمر بدمه فورا أو ازالته
نهائيا فيما اذا كان الامن على الجسور يقضى بذلك وعليه أن يخطر المدير بذلك
ويجرى اللازم لتوصيل المياه بأية طريقة أخرى الى الاراضى التي كانت تروى من
هذا البريخ

(المادة الرابعة والعشرون)

في أعمال الوقاية من غوائل المياه

اذا دعت الحال لاشغال قطعة أرض لاحد الافراد مزروعة كانت أو غير
مزروعة أو هدم منزل أو غيره من الابنية المقامة في تلك الارض بقصد اجراء أعمال
الوقاية من غوائل المياه فتقاس المساحة التي تؤخذ لذلك وتقدر اللجنة المتوّه عنها
في المادة ٢٧ قيمة تلك الارض بعد سماع مايقوله صاحبها ومفتش الرى وغلى

ذلك المفتش ان يوضح للدير بوجه التقريب الفوائد التي تحصل من اجراء هذه الاعمال والقيمة التي تعين لذلك تدفعها نظارة الاشغال العمومية وكل ماتقرره اللجنة في ذلك لا تقبل فيه أدنى معارضة وفي حالة الخطر أثناء فيضان النيل يجوز للدير أن يتخذ الاجراءات اللازمة على الفور فيستخدم أرضا مزروعة أو غير مزروعة ويهدم بيتا أو غيره من الابنية لاجراء أعمال الوقاية المستعجلة والخسائر في هذه الحالة يقدرها المدير أو من ينوب عنه بالاتحاد مع الباشمهندس أو مهندس المركز وأربعة من العمدة يختار اثنين منهم أصحاب الشأن واثنين المدير فاذا تساوت الآراء يكون رأى المدير أو من ينوب عنه مرجحا . أما قيمة تلك الخسائر فتدفعها نظارة الاشغال العمومية

(المادة الخامسة والعشرون)

في تحويل النيل عن مجراه

اذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون عن ذلك جزيرة صغيرة أو أرض (طرح بحر) امام جسر مقام عليه آلة رافعة مرخص بها رسميا ورأت الحكومة مناسبة بيع الارض أو الجزيرة أو ايجارهما فلصاحب الآلة الحق المطلق في حفر مسقى في الارض الحادثة لا يوصل المياه الى تلك الآلة ولا يطالب منه شئ عن ذلك

(المادة السادسة والعشرون)

في شحن المراكب وتزويدها

يسوغ لاصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتزويدها في جميع الموارد المعتادة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترع بشرط أن لا يحدث من ذلك ضررا لهذه الجسور ولا ما يمنع المسير عليها غير أنه اذا كانت الموردة منفصلة عن الماء بأرض لأحد الافراد ولا يمكن الوصول لذلك الموردة من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الارض على تخطيط طريق لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجرة مناسبة عن ذلك فاذا توقف صاحب الارض فيلزم بقبول الايجار الذي تقدره اللجنة المذكورة في المادة السابعة والعشرين ولا يجوز بوجه عام لاصحاب المراكب تعمير مراكب أو ترميمها الا على المسطاح من جهة الماء

(المادة السابعة والعشرون)

في لجنة التقدير

أن لم يتفق المختصان حيبا على مقدار التعويض عن الارض اللازمة لانشاء مسقى أو مصرف أو عن غير ذلك مما هو مذكور في أمرنا هذا فتشكل لجنة لتقدير ذلك التعويض تؤلف من المدير أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن الباشمهندس واثنين من عمد المديرية يختار كل من المختصين واحدا منهما فاذا تساوت الآراء تكون الاغلبية للفريق الذى منه الرئيس فاذا غاب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجوز لمفتش الرى أن يعين المهندس المعاون الرئيس بدلا عنه

(المادة الثامنة والعشرون)

في عدم الحق لاصحاب المراكب بمطالبة الحكومة

ليس لاصحاب المراكب أو أصحاب مشحوناتها أن يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء اقفال ترعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل أما الاقفال فيعان اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعا

(المادة التاسعة والعشرون)

في غرق المراكب أو ارتطامها (تشحيطها)

إذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترع العمومية أو في أحد الخيضان أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فعلى المحافظ أو المدير أن يأمر صاحب المركب أو الرئيس (الذى عليه أن يخبر صاحب الشحنة بذلك) باخراجه فان لم يتمثل لذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ الامر فيباشر المحافظ أو المدير حينئذ اخراجه على نفقة صاحبه فاذا حصل للركب أثناء الانحراج عوارقا أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه أن يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فان لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف على انحراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بالدفع فللمحافظ أو المدير حينئذ أن يبيع المركب.

ومشحونه ويخضع من الثمن مصاريف الانحراج ويدفع الباقي الى صاحبه أما اذا كانت نفقة انحراجه أزيد من ثمنه وثمن مشحونه وكانت صاحب المركب فقيرا فالزيادة تكون على الحكومة

واذا غرق مركب في ترعة ضيقة أو في هويس أو أمام فتحة هويس أو قنطرة أو ماشاكل ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو تعذرها أو نقص في إيراد المياه بالترعة أو من هويس أو قنطرة فيتمخض مفتش الرى الوسائل السريعة لانحراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقة انحراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبتها بشئ عن الخسائر التي تحصل أثناء الانحراج سواء كانت لأركب أو للمحقاته أو لمشحونه أما الاجراءات التي يقتضى اتباعها بعد انحراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ماهو مدون في القسم الاول من هذه المادة

(المادة الثلاثون)

في وضع المعادى في الترع

لايكتفى بترخيص نظارة المالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى أيضا مصادقة مفتش الرى على وضعها والنقطة التي توضع فيها أما المعادى القديمة فاذا رأى مفتش الرى أن وجودها في محلها مضر بالرى أو الملاحة وكان في الامكان نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه أن يطلب من المدير نقلها أما اذا كان النقل متعذرا فعلى مفتش الرى والمدير أن يتفقا على ذلك ويعرضوا المسألة على نظارتى المالية والاشغال العمومية وهما تقرران اذا اقتضت الحال ابطال المعديّة ويجئئذ ترفع عوائدها ويقام كوبرى عوضا عنها للمرور العام ولا يكون لأرباب المعديّة الحق في مطالبة الحكومة بتعويض ما

(المادة الحادية والثلاثون)

لايسوغ تكليف أرباب المراكب المرخص لهم بالشحن والتفريغ على جسور النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شئ من العوائد عن مراكبهم أو أكرأهم على ذلك فن يقدم على هذا الامر يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات الاهلى

(المادة الثانية والثلاثون)

في المخالفات

من يعمل عملا من الاعمال الآتية يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين وبغرامة توازى بالاقل قيمة مصاريف اعادة الشئ الى أصله التي تقدرها نظارة الاشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف

أولا - من يعمل عملا من الاعمال الآتية بغير ترخيص خصوصي

(ا) اقامة جسر أو القاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه

(ب) إقفال أبواب الاهوسة أو فتحها أو مس أى جهاز من الاجهيزات المعدة لوقاية القناطر

(ج) ازالة جسر من الجسور المقامة في التربة لسدها أو تقليل ايرادها

(د) اقامة بناء من الابنية أو دولا ب هدير أو ساقية أو طلمبة وما شاكل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة الشادوف والنظالة والطنبورة بشرط أن لا تحدث أدنى قطع أو تلف في الجسور)

(هـ) احداث قطع في جسور النيل أو احدى ترع الري أو الصرف أو اقامة فم لممر المياه

(و) ازالة أثرية الجسور

(ز) احداث تغييرا في هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس أو الفم عموميا أو خصوصيا مقاما على جسر النيل أو جسر ترعة عمومية

(ح) أخذ أثرية أو أحجار أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور النيل أو الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ أو الاقدام على أمر يضر بالاعمال الصناعية ويكون مشايخ البلاد الذين بمهنتهم هذه الاعمال الصناعية مسئولين ازاء الحكومة اداريا اذا لم يبلغوا تلك الافعال اليها بشرط أنها (الحكومة تعين خفراء لذلك

ثانيا - من يدفن رمة في الحسر
ثالثا - من يأخذ مياه من إحدى الترع سواء كان ذلك بفتح فيها أو فم المسقى
أو يحدث قطعا في جسورها أو يرفع المياه منها رفعا صناعيا في الأيام التي يئنه فيها
مفتش الري أو غيره من المندوبين بعلم استعمال مياه التربة للري

(المادة الثالثة والثلاثون)

من يعمل عملا من الاعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ٢٥ قرشا الى ٢٠٠
قرش وبالحبس من خمسة أيام الى ثلاثين يوما وهذه الاعمال هي
أولا - تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من
مفتش الري

ثانيا - اقامة قنطرة على ترعة سواء كانت تلك القنطرة دائمة أو مؤقتة أو وضع
ماسورة أو سحارة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصا خصوصا

(المادة الرابعة والثلاثون)

من يعمل عملا من الاعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش الى
خمسين قرشا وبالحبس من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوما وهذه الاعمال هي
أولا - وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفر مسقى أو من قناة ساقية
أو وابلور على ميول إحدى الترع أو جروفها

ثانيا - احداث ضرر بجروف مصرف عمومي باندفاع المياه المنصرفة من
الاراضى أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من الخارج باندفاع المياه
ثالثا - غرز أوتاد (خوآزيق) في إحدى الترع لربط شباك الصيد

(المادة الخامسة والثلاثون)

من يلقي رمة في النيل أو في ترعة أو مصرف عمومي أو غير ذلك من المواد
التي تفسد المياه يعاقب بغرامة قدرها مائتا قرش وعلى أرباب الحفظ انخراج
تلك الرمة ودفنها

(المادة السادسة والثلاثون)

يجوز تطبيق عقوبتي الغرامة والحبس المذكورتين في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذه اللائحة كل واحدة منهما على حدتها

(المادة السابعة والثلاثون)

فضلا عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال باعادة الشئ الى أصله وإذا امتنع فالحكومة تجري الاعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة الثامنة والثلاثون)

تصدر الاحكام لجنة ادارية تشكل من المدير والباشهندس أو من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها تعينهم نظارة الداخلية ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء

ولا تقبل أدنى معارضة اذا كان الحكم صادرا بالغرامة فقط وفي حالة صدور الحكم بالحبس يجوز للحكوم عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن مستشار خديوى ومن مندوب من نظارة الاشغال العمومية ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للمديرية أو المحافظة في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم ولا يقبل الا اذا أثبت المستأنف عند تقديم الاعلان أنه دفع ماحكم عليه به من الغرامة ومصاريف اعادة الشئ الى أصله مع حفظ حقه بردها اليه اذا برئت ساحته

(المادة التاسعة والثلاثون)

تضع نظارة الداخلية لأئحة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع أمام اللجنة الادارية

(المادة الأربعون)

مشايخ وخفراء البلاد والكفور ونظار جفالك أو عزب الدومين والدائرة السنية هم مسئولون عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية التي هي في دائرة كل منهم وفي عهده فاذا حصلت مخالفة فيلزمون شخصيا بنفقة اعادة الاعمال الى أصلها اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين

(المادة الحادية والأربعون)

تحصل قيمة المصاريف والغرامات بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وفى حالة عدم تحصيل الغرامة يجبس المحكوم عليه بها ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشا منها وهذا الحبس يحكم به المدير

(المادة الثانية والأربعون)

يلغى كل ما كان من الاحكام السابقة مخالفاً لأمرنا هذا

(المادة الثالثة والأربعون)

على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

٤٤٤ - المادتان ٥ و ٦ من الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤

المادة ٥ - اذا كان عند اجراء العمل بحسب التعريفات المبينة قبلاً يتضح بناء على طلب الممول صاحب الشأن وبعد اقرار نظارة الاشغال العمومية أن سبب بوار الارض ناشئ من عدم كفاية أعمال المنافع العمومية فيستمر رفع مال الاطيان الى أن يصير اجراء الاعمال اللازمة لازالة الضرر ومن ابتداء اليوم الذى تتم فيه الاجراءات المذكورة تدرج الاطيان بعد المعاينة فى احدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

المادة ٦ - الاطيان المعطاة بقرار شورى التواب يستمر سداد الاموال عنها باعتبار الضريبة الحالية مدة خمس سنوات اعتباراً من ابتداء السنة التالية للسنة التى انتهت فيها مدة المعافاة الاصلية أو المدة الجديدة التى تكون منحت لها وبعد انقضاء الخمس سنوات تدرج الاطيان فى احدى الدرجات المبينة بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

والاطيان التى من هذا القبيل يسوغ درجها من الآن كما سبق القول آنفاً لو طلب أربابها ذلك وما يكون بقى منها بورا يسوغ رفع ماله بالتطبيق لمادة الخامسة من الامر العالى الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تحت اعادة الربط عليه كالمذكور بالمادة الاولى من هذا الامر

الفصل الثاني

رفع نصف الضريبة لمدة سنتين عن الاطيان الثالثة
الغير المنطبقة على قانون التوائف

٤٤٥ - منشور من نظارة المالية في ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٢

بناء على قرار اللجنة المالية المؤرخ في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢ بأن الاطيان المحيجه بأموالها بالموازين من سنة ١٨٨٠ و سنة ١٨٨١ التي مع بقائها غير منزرعة لغاية تاريخ معايقتها لا توجد منطبقة على أحكام الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويلزم رد الاموال عليها من تاريخ المعاينة فلا تربط عليها الاموال الا من السنة التالية لسنة تصديق نظارة المالية على قرارات هيئة المديرية ومايربط عليها في مدة السنتين الأوليين لا يكون الا بواقع نصف ضريبتها مع مراعاة الضرائب الجديدة التي تقررت لكل مديرية بمعنى أنه يصير اعتبار الضريبة الاقرب لنصف الضريبة الاصلية وباقتضاء مدة السنتين المذكورتين تربط عليها الضريبة الكاملة فصار اللازم هو ملاحظة عدم تأخير ارسال النتائج والقرارات التي تعطى من هيئة المديرية الى نظارة المالية حتى لا يحصل أدنى تأخير في رد أموال تلك الاطيان ثم الاطيان الغير محيجه بأموالها بالموازين التي تقسم عنها طلبات أنها تالفة وفي حال المعاينة وجدت غير منزرعة وصار رفضها لعدم انطباقها على ذكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فهذه أيضا يصير معاملتها بالتطبيق لما سبق ايضاحه وليكن معلوما ان هذا المنشور يشمل كافة الاطيان التي سبق تحقيقها والتي سيصير تحقيقها بمعرفة لجان التوائف «وانما لا يدخل في حكمه الا الاطيان التي يتضح حال معايقتها انها غير منزرعة بالكلية ويلزم لاصلاحها مصاريف»

الفصل الثالث

التجاوز عن أموال الاطيان التي تتخلف شراق

٤٤٦ - اللائحة المصتق عليها من مجلس النظار في جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢

قد صديق مجلس النظار في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢ على اللائحة الادارية التي وضعتها نظارة المالية للعمل بمقتضاها في تحقيق ورفع أموال الاطيان التي تتخلف شراق بسبب انحطاط درجة فيضان النيل وهذه هي اللائحة

(المادة الاولى)

مصرح لنظارة المالية بالتجاوز عن كل أو بعض أموال الاطيان التي تتخلف شراق بسبب قصر درجة فيضان النيل والاطيان التي لهذا السبب عنه يضطر أربابها الى التكلف باروائها بالآلات بطريقة غير اعتيادية « ويعتبر ذلك كله بصفة منحة اختيارية من قبل الحكومة »

(المادة الثانية)

يتعين على أرباب الاطيان الشراق أن يقدموا طلباتهم عنها الى المدير أو الى مأمور المركز التابعة الاطيان لدائرة اختصاصه ويكونون خاضعين في ذلك للشروط الآتية وهي :

أولاً - أن يكون تقديم الطلبات من أصحاب الاطيان أنفسهم أو وكلائهم ويعتبر في منزلة أصحاب الاطيان نظار الاوقاف والاوصياء والقوام أما المستأجرون أو المستخدمون فلا يلتفت الى الطلبات التي تقدم منهم

ثانياً - لاجل اثبات تقديم الطلبات وتاريخ تقديمها يجب أن يكون تسليمها للبوسنة بصفة موصى عليه أو لمأمور المركز بحيث يؤخذ منه ايصال

ثالثا - الطلبات المختصة بزراعة الذرة التي تكون قد علمت بسبب عدم وجود مياه لكفاية ريهما يجب تقديمها في ميعاد لا يتجاوز ٢٥ أكتوبر الموافق ١٥ باه من كل سنة بحيث يتوضح مقدارها بوجه التقريب والقبالة التابعة لزماتها

رابعا - الطلبات المختصة بالاطيان التي لم ترو بالكلية أو التي رويت بالآلات بطريقة غير اعتيادية يجب تقديمها في ميعاد لا يتجاوز ٨ ديسمبر من كل سنة ويتوضح بها مقادير الاطيان قبالة قبالة بوجه التقريب والشراق منها على حدة ورى الآلات على حدة أيضا

خامسا - جميع الطلبات التي تقدم بعد يوم ٨ ديسمبر تعتبر كأنها لم تكن ولا يكون لأربابها أدنى حق في استئناف الشكوى عنها لا أمام جهات الإدارة ولا أمام المحاكم القضائية

(المادة الثالثة)

الاطيان الشراق أو التي رويت بالآلات التي يجوز إجراء المعايضة والمساحة عليها هي

أولا - نوع حرف (١) وهو يشمل الاطيان التي يجوز اعفاؤها من مال سنة كاملة بالحيضان العمومية أو بالسواحل أو بالجزائر أو بالحواحر المتصلة بالجيل وتنقسم الى ثلاث درجات وهي

الدرجة الاولى - الاطيان التي لا يتيسر ريهما بالكلية فتبقى شراق طول السنة

الدرجة الثانية - الاطيان المعتاد ريهما من الفيضان مباشرة ولكن أربابها في سنة الشراق لكي يتحصلوا منها على فائدة ولو قليلة يضطرون للتكف بمشاق وتفقات رى ما يمكن ريه منها بصفة غير اعتيادية «من غير مياه النيل» بواسطة استعمال السواقي أو الشواذيف على الآبار القديمة التي كانت موجودة لرى أراضي الذرة القيسى أو بحفر آبار أو حسيان خصوصية ويدخل في ذلك الاطيان التي تكون قد تشربت بمياه النشع التي تتكون عادة في مجاورة جصور الصلايب وبعد ذلك يحصل اتمام ريهما من الآبار أو الحسيان

الدرجة الثالثة - الاطيان التي تكون قد زرعت ذرة نيلي ولكن عذمت الزراعة لسبب عدم وجود مياه لسقيتها ويشترط في ذلك ثبوت صحة اعدام الزراعة بواسطة التحقيق الادارى المفروض اجراؤه على مأمور المركز كما سيجئ بالمادة ٦
ثانيا - نوع حرف (ب) وهو يشمل الاطيان التي يحوز اعفاؤها من نصف مال سنة وتنقسم الى ثلاث درجات وهي :

الدرجة الاولى - الاطيان الكائنة بالحيطان العمومية أو بالجزائر المعتاد ريهما من مياه الفيضان مباشرة ولسبب قصر درجة النيل يضطر أربابها الى زيهما والآلات ولكن « من مياه النيل » سواء كانت ذلك بالشواذيف أو بالسواقي أو بالآلات بخارية ملكهم أو بالآجرة من ملك غيرهم وسواء اقتصرت الزراعة على صنف ذرة فقط أو زرعت بعد الذرة زراعة شتوية وسواء رويت تماما من الترع العمومية أو من فروع خصوصية عملت بمعرفة مصلحة الري أو من الخيران حتى لو كان أكل ريهما كلها أو بعضها من مياه الآبار

الدرجة الثانية - الاطيان المعتاد زراعتها مرتين في السنة احدهما ذرة نيلي وبعدها زراعة شتوية ولسبب قصر درجة النيل لا يتيسر زرعها غير مرة واحدة إما ذرة وإما شتوى سواء كانت تلك الاطيان بالحوش المخصصة للنبارى الكائنة بين جسر السكة الحديد وجسور السيالات أو جسور الصلايب أو بوجه عام في السواحل أو في الحيطان العمومية العالية أو بالاجزاء المرتفعة ببعض الحيطان العمومية المعمول لها جسور خصوصية لمنع غمرها من مياه النيل أو بالحواجر المتصلة بالجبل

الدرجة الثالثة - الاطيان الكائنة بالحيطان العمومية أو بالجزائر أو السواحل أو حوش النبارى التي كان في الامكان ريهما بالآلات وزرعها ولو زرة واحدة ولم يحصل ذلك لأى سبب كان

ثالثا - نوع حرف (ت) وهو يشمل كافة الاطيان الشرقى التي لم تدخل في أية درجة من درجات نوعى الشرقى المار ذكرها ولأجل تسهيلها لأى نوع

وأية درجة من تلك الدرجات يجب على لجان المساحة التدقيق في توضيح حالة كل نوع من تلك الاطيان على حدته بالوصف الكافي وعند ذلك تعرض هذه الايضاحات على اللجنة العليا الآتى الايضاح عنها بالمادة ٩ للحكم على اعتبار الاطيان فيما يناسبها من النوع والدرجة

(المادة الرابعة)

الاطيان الآتى بيانها لايحوز رفع شئ من أموالها بالكلية بصفة شراقى

أولا - كافة الأطيان التى وإن كانت لم تغمرها مياه الفيضان إلا أنه قد تم ريهها فعلا سواء كان بواسطة الآلات أو بالآبورات ملك الحكومة أو التى تستأجرها الحكومة أو بواسطة الخواشات التى عملت بمعرفة مصلحة الرى فى السواحل

ثانيا - كافة أطيان السواحل التى فى سنة الشراقى تكون قد أنتجت محصولين

ثالثا - كافة الاطيان الكائنة بالجزائر أو بالجوارح المعتاد ريهها سنويا بالسواقي

رابعا - أراضي الجنابين والأراضى المزروعة قصبا أو قطناً أو خضراوات أو المجهزة لزراعة هذه الاصناف أو غيرها من الاصناف الصيفية فى منطقة الشراقى

خامسا - أراضي التخيل التى لم تسبق العادة بزراعة شئ فيها بالكلية من أصناف الزراعة

سادسا - وعلى العموم كافة الأطيان التى لم تختلف طرق ريهها فى شئ عن

العادة

(المادة الخامسة)

أطيان مديريات الوجه البحرى ومديرية الفيوم لا يلتفت الى ما يقدم فيها من الطلبات عن شئ بصفة شراقى إلا بعد التصديق على ذلك من نظارة الأشغال العمومية التى مع ذلك يجب عليها تقرير الحدود الواجب اعتبارها أساسا فى قبول وفحص ومقاس طلبات الشراقى لأجل رفع ما يمكن رفعه من أموالها

(المادة السادسة)

في شهر نوفمبر من كل سنة يعمل تحقيق ادارى بمعرفة كل من مأمورى المراكز عن الشكاوى المقدمة عن زراعة الذرة النبل التي عدت لعدم وجود مياه لسقيتها بشرط أن يتم التحقيق قبل نهاية شهر نوفمبر أى قبل جنى الذرة حتى بعد ذلك لا يصعب التمييز بين الذرة التي عدت والتي نجحت

(المادة السابعة)

على المدير تبليغ قرارات نظارة المالية التي تصدر بالتجاوز عن أموال الشراق الى صيارف البلاد ويحدد ميعادا لهم لاثبات هذا التجاوز في دفاترهم وفي أورد المولين بحيث يجب عليهم أن يقيّدوا تاريخ التنفيذ بالأورد في الحانة المعدة لاثبات تاريخ تسديد كل دفعة من الاموال وفي الوقت ذاته ترسل المديرية الى عمدة كل بلد كشفا بأسماء المولين الذين تكون طلباتهم قد رفضت بكامل أجزائها حتى ان العمدة يعلق ذلك الكشف على باب داره في اليوم الذى فيه يتم تنفيذ خصم الاموال بالأورد ويرسل اخطارا بذلك للمديرية

(المادة الثامنة)

يجوز المعارضة من أصحاب الشأن أمام اللجنة العليا المشكلة بالمديرية المنصوص عليها بالمادة ٩ عما يختص بأطيانهم التي يزعمون أنها شراقى ولم يحصرها في مساحة الشراقى أو أنها من نوع أو من درجة ودرجت في خلافها ويتعلق قبول هذه المعارضات على الشروط الآتية وهي :

أولا - أن تقديمها يكون في أثناء الثلاثين يوما التالية لتاريخ الاخطار الذي يرسله العمدة للمديرية بحسب المنصوص بالمادة السابقة .

ثانيا - أن يدفع المستأنف بصفة تأمين قيمة مال السنة كاملة على الاطيان المستأنف عليها. وفي حالة رفض الطلب يجرى تسوية التأمين بمخصمة نوع المال

وهذه الشكاوى تسجل بالمديرية فى سجل مخصوص يتوضح به كافة اجرائتها من البداية للنهاية وتحققها يكون بمعرفة لجنة بتتبعها المدير بصفته رئيس اللجنة العليا ونتائج التحقيق تعرض على اللجنة المشار اليها لاصدار حكمها فيها وكل شكوى تقدم بعد الثلاثين يوما المحددة لجواز الاستئناف تعتبر كأنها لم تكن ويؤشر عليها من اللجنة برفضها وليس لصاحبها بعد ذلك أدنى حق فى الاستئناف لا أمام الجهات الادارية ولا المحاكم القضائية

(المادة التاسعة)

تشكل بالمديرية لجنة عليا مؤلفة من المدير أو الوكيل بصفة رئيس ومفتش مالية وباشمهندس المديرية أو مندوب من قبله بعد مصادقة مفتش الرى واثنين من العمد يكون أحدهما من المركز التابعة الاطيان لدائرة اختصاصه .

وتختص هذه اللجنة بالنظر والحكم فى المسائل الآتية وهى :

أولا - فى المعارضات المنصوص عنها بالمادة السابقة متى كان تقديمها فى الميعاد والاموال مسددة عن الاطيان لآخر السنة

ثانيا - تنسيب الشراق الذى من نوع حرف (ت) الى النوعين (١) و (ب) المنصوص عنهما بالمادة الثالثة

ثالثا - فحص أى مسألة خصوصية ترى المالية موافقة احالتها على اللجنة لأخذ رأيها فيها

قرارات اللجنة لا تكون واجبة الاعتبار الا اذا كان موقعا عليها من ثلاثة على الاقل من أعضائها يكون من حملتهم الرئيس ومفتش المالية ولا تكون قرارات اللجنة نافذة المفعول الا بعد عرضها على نظارة المالية وحصول التصديق عليها منها

(المادة العاشرة)

قرارات نظارة المالية تكون نهائية غير قابلة الطعن أمام الجهات الادارية ولا المحاكم القضائية .

(المادة الحادية عشر)

اللائحتان المصدق عليهما من المجلس احداهما في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٨
والثانية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ والتعليقات التي كانت وضعت بمعرفة المالية تنفيذاً
لها تعتبر كلها لاجية

يجرى نشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية

٤٤٧ - لائحة تنفيذية صادرة من نظارة المالية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٧

(المادة الاولى)

يخصص في كل مركز سجل سنوى لقيّد شكاوى الشراقى

يفتح بالسجل صحيفة مخصوصة لكل بلد يتوضح بها مايقضى وهو

(١) نمرة مسلسلة

(٢) تاريخ الطلب

(٣) تاريخ وصوله للمركز

(٤) اسم الطالب

(٥) اسم صاحب التكليف

(٦) مقدار الاطيان بوجه التقريب

(٧) اسم الخوض التابعة لزمومه

(٨) نوع الشراقى سواء كان شراقى كامل أو زراعة ذرة عادمة أو رى آلات

يستمر قبول وتسجيل طلبات زراعة الذرة العادمة لغاية يوم ٢٥ اكتوبر أى

١٥ باه من كل سنة وبعد ذلك لايقبل شئ منها بالكلية

يستمر تسجيل طلبات الشراقى التى هى ماعدا زراعة الذرة العادمة لغاية يوم

٨ ديسمبر الموافى نهاية هاتور ختام موسم الزراعة الشتوية وفى مساء اليوم المذكور

يجرى قفل السجل والتوقيع على آخر صحيفة كل بلد من مأمور المركز بعبارة

(قفلت هذه الصحيفة وآثر مادرج بها هو نمرة.....) وفى الحال يرسل المركز للديرية

السجل والطلبات بكشف مبينا به كمية مقدار الشراقى فى كل بلد نوتا نوتا

(المادة الثانية)

في اليوم الثامن والعشرين من شهر اكتوبر يرسل مأمور المركز الى المديرية كشفا ببيان زراعة الذرة العادمة التي تقدمت عنها شكاوى للمركز

وعلى أثر ذلك يشرع في عمل التحقيق الادارى لمعرفة حقيقة ماقد تلف من زراعة الذرة المذكورة بحسب المنصوص بالمادة السادسة من لائحة الشراق

وعند اتمام التحقيق يؤثر في سجل الشراق أمام كل من الشكاوى الاصلية المختصة بالذرة عما ظهر من نتيجة التحقيق ثم ترسل محاضر التحقيق مع الطلبات الاصلية الى المديرية لحفظها بها الى أن تقدم لها من المراكز طلبات بقية الشراق قبل آخر النصف الاول من شهر ديسمبر

(المادة الثالثة)

على أثر انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الطلبات الذى هو ٨ ديسمبر يشرع من ابتداء اليوم الذى تحدده نظارة المالية في تحقيق ومقاس وتعيين أنواع ودرجات الاطيان الشراق

ويناط باجراء ذلك في انحاء كل مركز لجنة واحدة أو أكثر من لجنة تبعا لكثرة أو قلة الشراق وتؤلف اللجنة الواحدة من أحد معاونى المديرية أو المركز وعمدة وصراف البلد التى تحل فيها اللجنة وعمدة باد أخرى مجاورة لها ينتخبه مأمور المركز ويجوز لذلك العمدة المنتخب أن يستنيب عنه أحد مشايخ بلده ليحل محله في اللجنة عند ما يطرأ عليه عذر مانع غير أنه يلزم على ذلك العمدة أن يقدم بلاغا منه بذلك بالكتابة لمأمور المركز وللعاون المنتخب باللجنة

تستغل اللجان تحت مراقبة مأمورى المراكز مباشرة وإذا اكتشف أحد من المأمورين شيئا من الخلل في أعمال أى لجنة ولم يبادر باخبار المدير عنه وباتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع مريان ذلك الخلل يكون مستنحقا للعقوبات التأديبية الشديدة

(المادة الرابعة)

يكلف مأمور كل مركز من المراكز التي يوجد فيها شراقي بان يحدد دائرة اختصاص اللجنة أو كل من اللجان التي ينأط بها تحقيق الشراقى فى دائرة المركز فيعمل لها خط السير بلدا بعد أخرى بالتعاقب بحسب وضعها الجغرافى وذلك لمنع سقوط أو تكرار حصر شئ من الشراقى بسبب عدم انتظام السير وإن كانت الأطنان الشراقى هى فى البلاد الواقعة غرب النيل أو هى شرقه فقط يعمل كشف واحد بترتيب السير أما ان كانت فى الجهتين أى شرقا وغربا فيعمل كشف مخصوص لكل منهما ويعطى الى كل لجنة نسخة من ترتيب خط سيرها وترسل للديرة بصورة من ذلك الترتيب للعلم بها

(المادة الخامسة)

عمل المساحة يكون بالجزر الذى طوله خمس قصبات تستغل كل من اللجان من ابتداء يوم ٣ لغاية غروب يوم ٢٨ من كل شهر بغير انقطاع ومدة الشغل يوميا تكون ثمان ساعات وإن غلب معاون اللجنة عن عمله لأى عذر مهما كان شديدا بغير سبق الاستحصل على اذن بذلك من مأمور المركز يحاكم أمام مجلس التأديب

(المادة السادسة)

تضم طلبات الشراقى المختصة بكل بلد بعضها الى بعض ويرفق معها كشف يستخرج من دفتر المكلفة ببيان زمام أطنان البلد يتوضح به مقدار زمام أطنان كل قبالة أو حوض (ماعدا المنافع العمومية) ليكون دليلا لدى اللجنة على معرفة زمام كل قبالة حتى تستفى به عن عمل المساحة عندما توجد القبالة كلها أو معظمها شراقى كما سيأتى تفصيل ذلك بالمادة التالية. وهذه الطلبات والكشوف يضم لها محاضر وأوراق تحقيق النذرة الدائمة المنصوص عنها بالمادة (٢) وترسل للمركز الذى يجب عليه أن يرسلها تدريجيا الى اللجنة بواسطة عمدة كل بلد بحيث أن أوراق كل بلد تسلم الى اللجنة قبل الشروع بالعمل فيها بثلاثة أيام

(المادة السابعة)

يجرى اثبات اعمال المساحة في كشوف مطبوعة من استمارة نمرة ٣١ بنظم المديرية على رأس كل ورقة منها قبل العمل ولا يلزم ايضاح حدود أطيان كل اسم من أصحاب الاطيان بل يكفى في ذلك بايضاح حدود أطيان أول وآخر اسم وذلك لسهولة معرفة مواقع الاطيان عند مسيس الحاجة وكشوف المساحة المختصة بكل بلد يجب تمييزها بنمرة متسلسلة ويراعى لزوم درج مقدار الشراق في كشف المساحة من كل نوع ومن كل درجة على حدة واجتناب درج أطيان من نوعين أو من درجتين بكية واحدة ويؤشر أمام مقدار الشراق الحرف المرموز به لنوعها والدرجة المنسوبة اليها سواء كانت الاطيان الشراق عملت عليها المساحة بالمفردات أو تقدرت استنتاجا من مقدار أصل زمام كل قبالة بالكيفية الآتى ايضاحها وهي

(١) كل قبالة توجد بينهما شراق من نوع واحد ودرجة واحدة لا يلزم عمل المساحة عليها ويدرج زمامها في كشف المساحة بالخانه نمرة ١٦ ويتوضع قرنها النوع والدرجة وإذا اشتملت على جملة درجات من نوع واحد أى شراق أو رى آلات فيجرب تقدير زمام كل درجة بوجه التقريب ويدرج بكشف المساحة على حدة ويتأثر عنه بالخانه نمرة ٢٠ (منقول من كشف المديرية)

(٢) كل قبالة يوجد بعضها شراق وبعضها منزرعا فالمساحة تعمل على أطيان النوع الذى يوجد أقل مقدارا عن الآخر ويدرج بكشف المساحة فى الخانة نمرة ١٨ اذا عملت المساحة على المنزرع وفى الخانة نمرة ١٦ اذا عملت المساحة على الشراق فان عملت المساحة على المنزرع فكيف مقداره تطرح من كية زمام القبالة المندرجة بكشف المديرية والباقي يكون هو مقدار الشراق استنتاجا ويدرج بالخانه نمرة ١٦ غير أنه يجب أن يؤشر أمامها بالخانه نمرة ٢٠ هكذا (بقية الزمام كما بكشف المديرية)

(٣) أطيان الحكومة تدرج مع أطيان الاهالى كاسم أحد المولين

(٤) كافة الاطيان التي تدخل في النوع حرف (ب) والنوع حرف (ت) يلزم أن تعمل رسومات نظرية مستوفاة للدلالة على وصف مواقعها وطرق ريها وما يوجد أقرب اليها من البلاد أو النجوع أو الترع أو المصارف أو الجسور والنقط التي توجد بها الشواذيف عند عمل المساحة والنقط التي كانت توجد بها قبل عمل المساحة وإذا كانت الاطيان عملت عليها المساحة يتوضح أيضا بالرسم نمر القاطع التي درجت بها في دفتر المساحة

(المادة الثامنة)

يخصص دفتر لقيود ماجرآت أعمال كل لجنة ويسلم الى معاون لكي يقيده به حوادث كل يوم في نصف صحيفة من صحف الدفتر ببيان ساعات شغل اللجنة ومقدار الاطيان التي عملت عليها المساحة وأسماء الاشخاص الذين حضروا لديها والملفءشون أو الموظفون المنوطون بالتفتيش على أعمال تلك اللجان يجب على كل منهم أن يؤشر في ذلك الدفتر بعد اجراء التفتيش في كل مرة

(المادة التاسعة)

يجب على معاون كل لجنة أن يرسل لأمور المركز يوميا كشفا بالرسم الآتي

(مساحة الاطيان الشرقي)

مديرية مركز ناحية تاريخ شهر سنة ١٩٠

مقدار المساحة التي عملت عليها المساحة بالفرادات	مقدار المساحة التي تم تقدير استنباطها من كراسة المساحة	الجملة	أنواع الشراق			ملاحظات	أسماء التراب التي أرسلت أوراقها الدورية وأسماء الشخصين المعياريين
			من نوع حرف (أ)	من نوع حرف (ب)	من نوع حرف (ت)		
فدن	فدن	فدن	فدن	فدن	فدن		

أقر بأن الاطيان المبينة أعلاه عملت مساحتها ومعايتها في هذا اليوم بحضورى
وستبنت اللجنة في هذا المساء بناحية وتنتقل باكر الى ناحية

(الامضا) معاون

ويجب على مأمور المركز أن يرسل ملخص هذه الكشف للمديرية وصورتها الى
مفتش المالية في غروب كل يوم خميس وكلما يطلب منه ذلك في أوقات غير اعتيادية
ويجب على المديرية أن ترسل للسالية في كل يوم سبت ملخص هذه الكشف
مركزا مركزا

(المادة العاشرة)

عند انعام العمل في أى بلد واستيفاء التوقيعات اللازمة على أوراقها توضع
في مغلف ويختتم عليه بالشمع الاحمر بختم المعاين ويسلم الى ساع مخصوص أو الى
شيخ من مشايخ البلد يتدبه العملة لتوصيلة للمديرية بعد أخذ ايصال من أيهما
بالاستلام.

وعند وصول الملف للديرة يجرى فتحه بمعرفة الباشكاتب والتحقق من خلوة الأوراق من شوائب الشبهة والتأشير عليها بذلك وتاريخ ورودها وعلى المدير اتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة ما اذا وجدت شوائب والعرض للآلية عن الامور المهمة

(المادة الحادية عشرة)

يتدب المدير لجنة لعمل الجشنى على أعمال اللجان الابتدائية ويجوز له أن يعين لجنة جشنى أخرى عندما يرى لزوما لذلك
معاونو لجان الجشنى يكونون تحت أوامر المديرية مباشرة
يجب أن يكون بطرف معاون كل لجنة جشنى دفتر مثل دفتر يومية اللجان الابتدائية المنصوص عنه بالمادة الثامنة وعلى معاون كل لجنة من لجان الجشنى أن يرسل للديرة في غروب يوم الخميس من كل أسبوع كشفا بما تم عمله من أعمال الجشنى في كل يوم من أيام الأسبوع بحيث تدخل أعمال يوم الخميس ذاته في الكشف

(المادة الثانية عشرة)

كل ما كل ورود أوراق أعمال كل من اللجان الابتدائية في ثلاثة بلاد ينتخب المدير أحد الثلاثة البلاد المذكورة ويؤشر على أوراقها بأخذ الجشنى فيها على أعمال اللجنة الابتدائية

أخذ الجشنى يكون بمعاودة تحقيق أو مساحة ١٠ بالمائة من مفردات الدفتر للتحقق من صحة أو عدم صحة العمل في ثلاثة أمور هي . أولا - صحة المساحة . ثانيا - صحة التطبيق في كل من أنواع الشراق . ثالثا - صحة التطبيق في كل من درجات الشراق وكل ما عمل عليه الجشنى وظهرت صحته يؤثر معاون اللجنة أمامه بامضائه بما يظهر في نتيجة الجشنى ويعيد أوراقه الى المديرية في ظرف مختوم عليه بالشمع الأحمر بختم معاون

أما أن وجدت اختلافات مهمة تستوقف النظر سواء كانت في المساحة أو في تطبيق الانواع والدرجات فعلى معاون اخطار المدير بذلك تفرافيا في الحال

وبناء على ذلك ترسل له أوراق البلدين الآخرين لفحصها بمعرفته وتقديم تقريره للمديرية عن نتيجة الحشنى فى الثلاثة بلاد وعلى المدير تبليغ ذلك للسالية فى الحال مشفوعا برأيه من جهة لزوم أو عدم لزوم اعلاة العمل والمعاون الذى يظهر خلل فى أعمال اللجنة المنتدب بها يجرى استبداله بخلافه فى الحال وأحالته على مجلس التأديب كما سيحىء بالمادة الثالثة عشرة

(المادة الثالثة عشرة)

مصرح للمديرين بتوقيع الجزآت الآتية عن كل مخالفة تحصل ضد تنفيذ هذه التعليمات وهذه الجزآت هى :

أولا - خصم عشرة قروش من ماهية معاون عن كل يوم من الايام التى فيها يتأخر عن تقديم الكشوف اليومية للأمور المركز المنصوص عنها بالمادة التاسعة
ثانيا - خصم عشرة قروش أيضا عن كل يوم من أيام التأخير من ماهية المستخدمين الذين يتسببون فى تأخير تقديم كشوف أعمال الشراقى من المراكز للمديرية وللفقشين

ثالثا - وفيما عدا ذلك من المخالفات يجب انذار من تقع منه مخالفة فى أول مرة وإن تكررت يجرى تحويل الشخص المخالف على مجلس التأديب

رابعا - وأما الخلل الجسيم الذى يظهر فى أعمال أى لجنة فيجب على المدير أن يعقد لأجله مجلس التأديب فى ظرف الخمسة الايام التالية لتاريخ وصول الاخطار اليه وبالمجلس يطلب معاون وينظر فيما وقع منه لترتيب العقوبة التى يستحقها

(المادة الرابعة عشرة)

عند التصديق على صحة أعمال اللجنة الابتدائية فى كل ثلاثة بلاد كما مر الذكر تطلب المديرية فى الحال حضور صيارف هذه الثلاثة بلاد لديوان المديرية وتطلب منهم: تحرير كشوف الاموال المستحق رفعها وتحدد لهم ميعادا لذلك
أما كشوف الاموال فتحررها يكون كالآتى :

(المادة الخامسة عشرة)

كل كشف من كشوف أموال الشراقى يجب أن يراجعه كاتبان للتحقق من صحته .
أولا بالنسبة لصحة المقادير المندرجة به على ما فى كشف مقاس الشراقى . وثانيا
بالنسبة لمطابقة الاسماء والضرائب بينه وبين ما فى دفتر المكافاة . وثالثا بالنسبة
لصحة العملية الحسابية فى تقدير المال المستحق رفعه كاملا والمستحق فيه رفع
نصف الضريبة فقط

وبعد التوقيع عليه من الكاتبين بما يدل على ذلك يراجعه الباشكاتب ورئيس
الايرادات بصفة جشنى لا ينقص معمله عن خمسة فى المائة ويؤشر عن الاسماء
التي أخذت جشنى ويوقع عليه منهما

(المادة السادسة عشرة)

يجرد اتمام هذه المراجعات يكتب كشف المال المستحق رفعه عن الثلاثة
بلاد على الصحيفة الاولى من الاستمارة نمرة ٤ ويعرض على هيئة المديرية المؤلفة
من المدير والوكيل والباشمهندس والباشكاتب لصحير قرار التجاوز عن المال
والتوقيع عليه وعرضه على نظارة المالية وعند التصديق من المالية على رفع المال
تجرى المديرية تبليغ القرارات فى الحال الى صيارف البلاد وتحدد لهم ميعادا
لتنفيذها فى دفاترهم وفى أوراد الممولين بحيث يثبتوا فى الاوراد وفى الجرائد تاريخ
التنفيذ فى ذات الخانة المعدة لتاريخ تسديد كل دفعة من المال وتطلب المديرية
من عمدة البلد تقديم شهادة دالة على حصول تنفيذ القرار فعلا وعن تاريخ تنفيذه
وهذه الشهادة تحفظ بالمديرية

وعلى المديرية أيضا أن ترسل الى عمدة كل بلد كشفا بأسماء الممولين الذين رفضت
طلباتهم بكامل أجزائها حتى ان العمدة يعلق ذلك الكشف على باب داره فى اليوم
الذى فيه يتم تنفيذ خصم الاموال بالأوراد ويرسل اخطارا بذلك للمديرية مرفقا
بمحضر يثبت صحة حصول تعليق الكشف المذكور

(المادة السابعة عشرة)

الشكاوى التي تتقدم للمديرية بالمعارضة في نتيجة تحقيق الشراق يجب تسجيلها في سجل مخصوص بقلم الإيرادات يتوضع به كافة اجراءاتها من البداية للنهاية ويجب على المديرية دقة الملاحظة لتنفيذ المادة الثامنة من اللائحة وتقدير قيمة التأمين يكون بذات القيمة المطلوب رفعها أى بنصف الضريبة أو بالضريبة الكاملة ويصير هذا التأمين من حقوق المتشكى ان ثبت صحة الشكاوى والا فيخصم لنوع المال لحساب المتشكى

(المادة الثامنة عشرة)

باشكائب المديرية مسؤول عن اسعاف الخمان بما يلزمها من الاوراق والاستمارات والكشوف في أوقات طلبها وعليه انشاء مايرى لزوم انشائه من السجلات الموافقة لضبط العمل وانتظام طريقة سيره المدونة في هذه التعليمات

(المادة التاسعة عشرة)

في أول شهر لوليو من كل سنة يتعين على مأمور كل مركز توجد فيه أطيان شراق أن يتحصل على اقرارات بالكثابة من عمد البلاد التي فيها الشراق اثباتا لبقاء الاطيان شراق وعدم حصول زراعة شئ فيها بالكلية بعد حصول المساحة وهذه القرارات ترسل للمديرية قبل شهر يوليو لحفظها بها

(المادة العشرون)

إذا أخبر أحد من العمدة بحصول زراعة شئ من الشراق بعد المساحة بالحال تعين لجنة لمقاسه وعلى المديرية اضافته وتحصيل أمواله *

* تنبيه - في ٤ يوليو سنة ١٩٠٨ صدر منشور من المالية بأن الذى يجب اعاده اضافته وتحصيله من كان رفع من أموال الشراق هو فقط ضرائب الارض التي زومت زراعة صيفية من القطن أو القصب بعد ان كانت تحققت شراق لاما يوجد قد زرع اصنافا أخرى تيلية أو شتوية فيصرف النظر عنه

الفصل الرابع

رفع الضرائب عن مسموح عمدة البلاد والعربان *

٤٤٨ - أمر عال في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وبعد مصادقة مديري صندوق الدين العمومي ومواقفة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

المادة ١ - يعفى كل عمدة من دفع الاموال الاميرية عن خمسة فنادين من الاطيان التي يمتلكها ملكا خاصا في قرى القطر المصري اعتبارا من أول يوليو سنة ١٨٩٥

ويكون هذا الاعفاء قاصرا على الاطيان الكائنة في نفس البلد المعين فيها وعن مدة قيامه بوظيفته

المادة ٢ - اذا انفصل العمدة في خلال السنة عن وظيفته لأى سبب كان فيعاد ربط الاموال على الاطيان المغفاة بمقتضى المادة السابقة من ابتداء الشهر الذى انفصل فيه عن وظيفته

المادة ٣ - اذا كانت الاطيان التي يمتلكها العمدة في نفس البلد الجارى تأدية وظيفته فيها مربوطة عليها أموال من فئات مختلفة فيكون حسابان مايرفع من المال بموجب المادة الاولى على واقع متوسط الاموال المربوطة على تلك الاطيان

المادة ٤ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٤٤٩ - أمر عال في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥

(المادة التاسعة عشرة)

يكافأ عمدة القبايل على قيامهم بالخدمات المطلوبة منهم باعفاثهم من دفع الاموال الاميرية عن خمسة أفدنة من أطيانهم التي يعينونها وذلك مدة وجودهم في وظائفهم

٤٥٠ - منشور صدر من نظارة المالية في ٢١ أبريل سنة ١٨٩٥

وردت لالية مكتبة من رئاسة مجلس النظار في ١٧ مارس سنة ١٨٩٥ نمرة ٥٨ ومعها صورة الامر العالى الصادر في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ - ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ باعفاء كل عمدة من العمد من دفع الاموال الاميرية عن خمسة فدادين من الاطيان التي يمتلكها ملكا خاصا في قرى القطر المصرى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٨٩٥ فرسل مع هذا نسخة من صورة الامر المشار اليه لتنفيذ مقتضاه عما يختص بمديرية ذلك الطرف وحيث ان المادة الثانية من الامر قضت بأنه عند ماينفصل العمدة في خلال السنة عن وظيفته لأى سبب كان فيعاد ربط الاموال على الاطيان المغفاه وذلك من ابتداء الشهر الذى انفصل فيه عن وظيفته وقضت المادة الثالثة بأنه اذا كانت أطيان العمدة في نفس البلد الجارى تأدية وظيفته فيها مربوطا عليها المال من فيات مختلفة فحسبان مايرفع له من المال بمقتضى المادة الاولى يكون على واقع متوسط الاموال المربوطة على تلك الاطيان فلاجل تنفيذ مقتضى الامر العالى تراأى أن أموال الاطيان المغفاه من أطيان العمد بالكيفية التي ذكرت يجب توقيفها بجلتها من أول قسط يستحق في كل سنة ويجب توريد قيمته بكشف استمارة نمرة ١٠٦ بالخانه نمرة ١٨ المعنونة (موقوف لمخطورات) انما يضاف اليها بخط اليد (وأموال الاطيان المسموحة للعمد) ومع مراقبة المديرية لما يحدث في خلال السنة من رفت من يرفت من العمد يجب طلب رفع ما يستحق رفعه بحسب قسط اليوم من أموال أطيان الذين يرفنون لنهاية الشهر الذى يليه الشهر الذى فيه حصل الرفت وما عدا ذلك من أموال أطيان العمد الذين يستمرون بوظائفهم هذا يعمل عنه مجموع عموى في الشهر الاخير من كل سنة ويعطى عليه قرار من هيئة المديرية ويتقدم للالية للاستحصال على أمر اعتاد رفعه وفي نهاية شهر يونيو من السنة الحاضرة يرسل للالية كشف بمقدار أموال أطيان العمد المسموحة باعتبار سنة كاملة والذي يستحق رفعه منها في سنة ١٨٩٥ باعتبار نصف سنة بحيث يكون الكشف المذكور موجودا بالالية في أول يوليو لضرورة لزومه

من لائحة المساحات والاضافات والمرفوعات

الصادرة في أول يناير سنة ١٩٠٥

٤٥١ - المادة ١٨٨ - عمد بلاد الجفالك التي لا يملك فيها أحد من العمد ولا الاهالى شيئاً من الاطيان طبعاً لا يستحق أحد من عمدتها شيئاً من المعافاة لامن مال الاطيان المرخص بها ولا غيرها من الضرائب

٤٥٢ - المادة ١٨٩ - في بلاد الواحات اذا لم يكن للعمدة خمسة أفدنة كاملة في ذات بلده يجوز أن يرفع له من عشور النخيل بقيمة كلفة مال الخمسة أفدنة وذلك قياساً على ما تصرح به من المالية لمديرية المنيا في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ من جهة مسموح عمدة الباويطى

٤٥٣ - منشور في ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥ حضرة مدير جرجا كتب الى البلية في أول يناير الجارى نمرة ١ مامفاده ان نظارة الداخلية صرحت له بقبول الترشيح لوظائف العمد بالبلاد من الاشخاص الذين وان كانوا لا يملكون في ذات بلادهم المقدار المقرر لترشيحهم الا أنهم يملكونه أو أكثر منه في بلدهم وفي غيرها من البلاد وذلك اذا لم يوجد من هو أكثر أهلية ولياقة لتلك الوظيفة بين من يملكون ذلك القدر في ذات البلد ولذلك فهو يطلب اقرار المالية أيضاً على رفع مال الخمسة الافدنة المسموحة سنوياً في حالة ما اذا لم تكن كلها تابعة لتمام البلد ذاتها سواء كان ذلك أصلياً في وقت التعيين أو كانت الخمسة الافدنة تابعة لذات البلد وانفصل قسم منها بعدئذ نقلاً على بلاد أخرى بنتيجة أعمال مساحة فك الزمام

وحيث أنه وان كان نص المادة الاولى من دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ قضى بأن رفع مال الخمسة أفدنة يكون مما يملكه العمدة في ذات بلده الا ان المادة الاولى من الامر العالى الثانى الصادر أيضاً في التاريخ المذكور مقتضاها ان الترشيح لوظائف العمد يتوقف على أن يكون الشخص مالكا لعشرة أفدنة بغير تعليق على شرط أن تكون تابعة كلها أو بعضها لزمام البلد ذاتها ومن المعلوم ان رفع مال الخمسة أفدنة هو منحة مقررة لكل عمدة في مقابل قيامه بأداء واجبات الوظيفة وفي حالة

أقرار نظارة الداخلية على تعيين أى عمدة ولو لم يكن مالكا الخمسة أفدنة في ذات بلده فظارة المالية طبعاً لا ترى مانعاً من رفع مال ما يكون مالكا له من الخمسة الافدنة في ذات بلده ومال بقية الخمسة الافدنة مما يملكه في بلد أخرى غير أنه في حالة تعدد القيات في أطيانه ببلدة واحدة يجب أن يرفع المال بقيمة متوسط الضرائب نهائية كانت أو نهائية وموقفة معا وإذا كان له غير ما يملكه في بلده أكثر من الخمسة الافدنة في عدة بلاد فكلالة الخمسة أفدنة يرفع مما له في البلد التي تكون ضريبة أطيانه فيها مساوية أو أقل ضريبة من أطيانه الكائنة في ذات بلده الاصلية ولا فرق في ذلك بين أن تكون الخمسة أفدنة أصلها كانت تابعة لزام بلده ثم انفصل قسم منها نقلاً لزام بلد أخرى أو انها من وقت تعيينه كان بعضها تابعا لزام البلد وبعضها تابعا لزام بلد أو بلاد أخرى مادام ذلك يكون باقرار الداخلية عند تعيينه

وحيث في تاريخه صدرت هذه التعليمات لبقية الجهات فالأمل التنبيه بإجراء مقتضاها بذلك الطرف أيضا

٤٥٤ - منشور في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٦

قد أرسلت نظارة الداخلية مع افادتها المؤرخة ٢٣ يناير سنة ١٩٠٦ نمرة ٧ نسخة من قانون العريان الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وقرار النظارة الصادر في ٧ يناير الجاري بتعيين المراكز العمومية للقبائل ورامت اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ المادة ١٩ من القانون التي نصها «يكافأ عمد القبائل على قيامهم بالخدمات المطلوبة منهم باعفائهم من دفع الاموال الاميرية عن خمسة أفدنة من أطيانهم التي يعينونها وذلك مدة وجودهم في وظائفهم»

وبناء على ذلك وعلى ما هو واضح بقرار نظارة الداخلية المتقدم ذكره عن المركز العمومي لكل قبيلة في كل مديرية

قد روى اصدار التعليمات الآتية

(١) يجب على المديرية التي بها مركز عمومي لقبائل العريان ان تحرر في أول كل سنة كشفاً بمال الخمسة أفدنة الواجب اعفاء كل من عمد القبائل من دفعها

وهذا الكشف يعرض للالية مع الكشف الخاص بمسوح عمد البلاد لاجل التصديق على ايقاف المال وبناء على تصريح المالية تدرج الاموال المذكورة بالمديرية في الجدول المعد لحصر المبالغ الموقوفة وعند كل صراف في سجل المبالغ الموقوفة استمارة نمرة ٢٩ وبالنسبة للسنة الحاضرة يجب تحرير ذلك الكشف وارساله لهذا الطرف قبل عشرين فبراير سنة ١٩٠٦ بعد الاستحصاء من عمد القبائل المذكورة على كشف بيان الخمسة أفدنة المقتضى اعفاؤها من المال

(٢) في أوائل ديسمبر من كل سنة عند تقديم جدول مسوح العمدة مع القرار نمرة ٤ المتوة عنهما بالمادة ١٨٧ من لائحة المساحات والمرفوعات يجب ان يدرج في الجدول والقرار المذكورين مقدار أموال أطيان عمد القبائل المستحقة الرفع طبق المادة ١٩ من قانون العريان قلما مخصوصا وبعد التصديق عليه ينفذ فعلا بالجرائد والاوراد

(٣) يعاد ربط المال على الاطيان المغفلة اذا انفصل العمدة عن الوظيفة وذلك من ابتداء الشهر الواقع فيه الرفت وبما ذكر لم تحويرة لتنفيذه واعلانه الى الموظفين والمستخدمين المختصين بذلك

٤٥٥ - منشور في ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦

قد تلاحظ بالمالية أن بعض عمد قبائل العريان لا يكون لهم أطيان بالجهات الكائنة بها مراكز قبائلهم ويرغبون احتساب مسوحهم من أموال أطيانهم بجهات أخرى ومنهم من هو معين عمدة قبيلة وأهالي في آن واحد فلذلك قد تراى اتباع التعليمات الآتية وهي

أولا - ان العمدة الذين يرغبون احتساب مسوحهم من أموال أطيانهم بجهات أخرى هؤلاء يجب على المديريات التابعة لها مراكز قبائلهم العمومية اخطار المديريات التابعة لها الاطيان بذلك لكي تدرج مسوحهم ضمن كشف المسوح الواجب ارساله للالية في أول كل سنة طبقا للمنشور الصادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٠٦

ثانيا - يجب على المديريات الكائن بها مراكز عمد قبائل العربان أن تلاحظ ما عساه أن يحصل من استبدالهم سواء كان بالرفق أو الوفاة وتحظر المديريات المحتسب بها مسموحهم لاجراء اللازم نحو رفع ما يستحقونه من المسموح وتحصيل ما يكون مطلوبا منهم طبقا للتعليمات الصادرة عن مسموح العمدة بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٨٩٥

ثالثا - أن العمدة الشاغلين لوظيفة عمد أهالى وعمد قبائلهم هؤلاء لهم الخيار فى احتساب أى المسموحين لهم .

رابعا - مال الخمسة أفدنة التى يطلب عمدة أى قبيلة احتسابه مسموحا له هذا لا يحتسب بواقع متوسط الضريبة بل بواقع مجموع فئات الخمسة أفدنة التى يمينها ذات العمدة طبقا للمادة (١٩) من قانون العربان الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥

فبناء عليه اقتضى صندوق تلك التعليمات لعموم الجهات لاتباع الاجراء بموجبها

٤٥٦ - منشور فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦

المادة ٢ - من الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بمسموح العمدة يشير فيها انه اذا رقت العمدة فى خلال السنة فيعاد ربط المال على الاطيان المعفاة له من ابتداء الشهر الذى انهضل فيه عن وظيفته وقد فهم بعض المديريات أن رفع المال فى هذه الحالة يكون بحسب الاقساط الشهرية على أن اللازم هو أن يكون الرفع بحسب قسط اليوم وعليه صار نشر ذلك للمديريات وهذا للعمل بموجبه والتنبيه بتصحيح المادة ١٨٤ من لائحة الاضافات والرفوعات على مقتضى ذلك .

القسم الثالث

تطبيق القوانين واجراءات ربط الضرائب ورفع ما يستحق رفعه منها
يتضمن هذا القسم تفاصيل الاجراءات والقواعد المعمول بها في تنفيذ القوانين
السابق ايرادها بالقسمين الاول والثاني من هذا الباب وهي الخاصة بربط الضرائب
ورفع ما يستحق رفعه منها
فمن هذه الاجراءات ما يلزم عمله من المعاينات والمساحات في موقع الارض كلما
دعت الحاجة الى ذلك - ومنها ما لا يستلزم أكثر من أعمال كتابية في دواوين
المراكز والمديريات وقد فصلت كل هذه الاعمال تفصيلا وافيا فيما يلي

الفصل الاول

في تعريف أنواع المساحات والمعاينات الاعتيادية
أنواع المساحات والمعاينات الاعتيادية الداخلة في اختصاص مراقبة الاموال
المقررة هي :

٤٥٧ - مساحة ومعاينة أطيان الجزائر - ذلك لرفع الضرائب عما يفقد
من الجزائر بأكل البحر وما يتلف بالرمال - وربط الضرائب على ما يكون قد صلب
مما كان تالفا بالرمال - وما تجدد وعطى فعلا من طرح البحر تعويضا عن أكل
البحر - وضبط ومقاس وتقدير ايجار ما يزرع من طرح البحر الجديد

٤٥٨ - مساحة وتحقيق الاطيان التي يشكو أربابها من أنها قد تلتفت -
ذلك لاجل رفع المال عما ثبتت اتلافه عملا بالاوامر العالية الصادرة في ١٧ دسمبر
سنة ١٨٨٩ وأول مارس سنة ١٨٩٤ واللوائح والقرارات المنفذة لها

٤٥٩ - المعاينات الاتي بيانها بالمادة ٥٤٧ فصل سادس

٤٦٠ - تحقيق ومقاس الاطيان الشراقي لرفع ما يتقرر رفعه عنها من الضرائب عملا باللائحة المصتق عليها من مجلس النظار في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢

الفصل الثاني

البلدان التي ينطبق بها اجراء هذه الاعمال - وواجباتها

٤٦١ - ينطبق أداء الأعمال الابتدائية المبينة في الفصل السابق بلجان ابتدائية - وينطبق بمراجعتها بلجان أخرى تعرف بلجان الحشنى بالكيفية الآتى ذكرها بالمواد التالية

٤٦٢ - وينطبق عمدة وصراف كل بلد بصفة لجنة ابتدائية أيضا بمعاينة أطيان الميرى والمنافع العمومية في شهر مارس من كل سنة فإن وجد شئ منها منزرعا خفية بمعرفة بعض الافراد - يجب أن يعمل عليه المقاس لحصر مقداره وتقدير ايجاره على استمارة نمرة ٣١ والحصول على توقيعات الزارعين اقرارا بذلك - هذا فقط في البلاد التي لا يوجد فيها شئ من أنواع المساحات والمعاينات السنوية غير أطيان الميرى والمنافع العمومية وإن لم يوجد شئ منزرعا منها فيحرر محضر بذلك وفي كلتا الحالتين ترسل الاوراق للركز - ولكن ان كان يثبت انه في أثناء الثلاث السنوات الاخيرة قد وجد من المنزرع خفية في كل بلد أكثر من فدان واحد في كل سنة ففي هذه الحالة يتعين على لجنة المساحة الذهاب لكل من تلك البلاد من نفسها بلا دعوة خصوصية لحصر ومقاس المنزرع من هذا النوع

البلدان الابتدائية

٤٦٣ - تؤلف كل لجنة ابتدائية من أحد المعاونين بصفة رئيس ومعه أحد المساحين واثنين قضاة (قياسين) وكل بلد تحل اللجنة فيها يجب على عمدتها انتداب اثنين من مشايخها للانضمام اليها بشرط أن لا يكون لأحد من هذين الشيوخ شأن في الاطيان المشروع تحقيقها ومساحتها

٤٦٤ - في حالة تكليف احدى اللجان بتقدير أثمان الاراضى المأخوذة للنافع العمومية يجب أن ينتدب مع اللجنة أربعة مشايخ اثنان منهم من البلد ذاتها والاثنان الآخران ينتدبهما مأمور المركز من أقرب بلد للبلد الجارى بها العمل

٤٦٥ - لايحوز لهذه اللجان في أى حال من الاحوال أن تتدخل في شئ من اختصاصات مراقبة أملاك الميرى وهى (١) مساحة الاطيان المطلوب شراؤها والبرك المطلوب ردمها وامتلاكها (٢) مساحة وتسليم مايباع من أملاك الحكومة وتصحيح معاشه أن يكون قد طرأ من الغلط في وصف الحدود (٣) تحقيق تعديت الافراد على أملاك الحكومة (٤) اجراء المباحث التى يستلزمها الدفاع عن صوايح الحكومة. في القضايا التى بين الافراد والحكومة فيما يختص بأطيان وأملاك الحكومة (٥) عمل المباحث على الاطيان التى تؤخذ للحكومة بالمراد الجبرى من ملك الافراد تسديدا للضرائب (٦) عمل المباحث والمساحات على مأخوذ من ملك الافراد لإنشاء الجبانات

٤٦٦ - يخصص معاون كل لجنة دفتر لقياد أعمال اللجنة يوميا ويخصص بهذا الدفتر نصف صحيفة لكل يوم يقيدها فيها أسماء الأشخاص الذين حضروا وقت المعاينة وساعات العمل ومقدار الاطيان التى حصلت عليها المساحة والمعاينة وكل ماحصل مما يهم ذكره وفي حالة استبدال المعاون بغيره يجب على الخلف استلام اليومية والاوامر من المعاون السلف وفي نهاية العمل تسلم هذه اليوميات للكاتب الذى يأمره مأمور المركز بذلك وهذه اليوميات هى سنوية ويجب استعمالها في قيد أعمال كل لجنة منطقة بمعاينة أو بمساحة أطيان في الاوقات الاعتيادية وغير الاعتيادية ويؤشر على اليومية كل ممن شأنهم التفتيش على أعمال اللجان سواء كانوا من مفتشى المالية أو مأمورى المراكز في كل مرة من مرات التفتيش

٤٦٧ - يعمل المقاس بجزير (سلسلة) حديد طوله خمس قصبات ومنعوع قطعا الرجوع لاستعمال المقياس المعروف بالقصبية في أى عمل كان ولأى سبب كان

٤٦٨ - مفروض على كل من معاوني اللجان مراجعة الجزير يوميا بطريقة قياسه على الشريط الصاب المخصص لذلك حتى يتأكد من أنه لم يطرأ خلل على طوله المحدد سواء كان بتأثير الحرارة أو الرطوبة أو بسبب آخر. وأن يؤثر بذلك في رأس دفتر النيط بعملية كل يوم

٤٦٩ - مفروض على كل مساح أن يقيد أعمال النيط أول بأول في دفتر خاص يرسم به شكل كل قطعة أرض عملت عليها المساحة وأجزائها ومقدار طول كل ضلع من أضلاع كل جزء من تلك الأجزاء

٤٧٠ - لجانب المساحة الابتدائية هي تحت أوامر مأموري المراكز مباشرة وهؤلاء المأمورون مسئولون عن مراقبة أعمالهم وتصرفاتهم ومن الواجب عليهم تعيين الخطة الواجب على اللجنة اتباعها والتفتيش عليهم على الأقل مرة في كل شهر في ذات أما كن شغلهم وعرض ملحوظاتهم عنها للديرة قبل يوم ٢٥ من كل شهر

٤٧١ - كقاعدة عمومية تستغل اللجان بالاستمرار من صباح اليوم الثالث لغاية اليوم الثامن والعشرين من كل شهر أما المدة من صباح يوم ٢٩ لغاية يوم ٢ من الشهر التالي فهي مساحة هذا مالم تصدر أوامر خصوصية تخالف ذلك

٤٧٢ - غير مخصص لاحد من عمال اللجان بالانقطاع عن العمل فيما عدا أيام الراحة المسموحة المارذ كرها الا باذن رسمي وكل مخالفة لهذه القاعدة يقرر اجزاء عنها بمثل الاجزاء المقرر على العامل الذي يتقطع عن وظيفته بخلافه

٤٧٣ - عيادو المساحة والمساحون غير مأذونين بممارسة أعمال اخرى خارجية سواء كان بصفة آل خبرة أو غير ذلك طالما كانوا مستخدمين بالحكومة

٤٧٤ - لايحوز لاية لجنة أن تبرح بلدا الا ان كانت قد أتمت كل أعمالها فيها ذلك لكي لاتعود اليها مرة أخرى

٤٧٥ - يجب على المساحين أن يشتغلوا بأقلام الكأب بالمراكز وذلك فقط في الايام التي فيها يكونون متفرغين من أعمال المساحات والمعائنات وأن يواظبوا على الحضور بديوان المركز في الاوقات المحددة للعمل لمساعدة الكأب في الاعمال الكتابية التي يعينها لهم مأمور المركز

٤٧٦ - مفروض على معاون كل لجنة أن يرسل الى مأمور المركز في صباح كل يوم مع دفتر الاحوال كشفا عن أعمال اللجنة في اليوم الماضي . غير أن البلاد البعيدة جدًا عن مقر المركز وعن تقط البوليس هذه يجوز أن تقدم كشوف أعمالها في مواعيد أخرى يحددها مأمور المركز (راجع المادة ٥٦٠) ويؤشر عن ذلك بالسجل نمرة ٨ وهذه الكشوف تكتب بالرسم الآتي :

أعمال لجنة المساحة مأمورية ————— المعاونو ————— المساح بمركز
في يوم ————— شهر ————— سنة ١٩ ————— بتاحية —————

أنواع الاطيان التي جرت عليها المساحة		اراضي جري فحسها بالمعينة فقط		اراضي عملت عليها المساحة	ملحوظات وأحوال أخرى
		متر	متر	متر	
(١) طلبات قوافل المنطقة على دكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ٨٩					
(٢) أطيان منطقة على دكر يتو أول مارس سنة ٩٤					
(٣) أطيان المري المؤجرة والغير المؤجرة . . .					
(٤) جزائر وأنواع أخرى					
المجملة					

٤٧٧ - تعمل اللجنة ربما نظريا عن كل قطعة من الاطيان التي يجري مقاسها أو معاينتها «ماعدًا أطيان الجزائر» ويختص معاون اللجنة بعمل هذا الرسم ملوئا بالالوان المرموز بها لكل نوع من الارض وبالاخص كل جزء منها مربوط عليه

ضريبة موقفة تختلف عن ضريبة جزء آخر بالحوض ذاته ويشتمل الرسم على (١) شكل القطعة (٢) اتجاهها البحرى والتبيل (٣) أطوال الاضلاع (٤) أسماء المجاورين من كل جهة (٥) موقع القطعة بالنسبة لأقرب ترعة أو نقطة ثابتة على أنه لا حاجة لعمل هذا الرسم ان كانت كل الإطيان المندرجة باستمارة نمرة ٦ تقرر ربطها بالضريبة النهائية باقرار صاحبها ثم يتحتم على معاون اللجنة ايضاح نمرة القطعة فى الاستمارة نمرة ٦ ان كان لم يسبق توضيحها بمعرفة المديرية

٤٧٨ - أعمال كل يوم تدرج على حثتها تحت امضاء رئيس اللجنة سواء كان باستمارة نمرة ٢٨ أو باستمارة نمرة ٣١ مع توضيح اسم اليوم وتاريخه وفى ختام العمل يوقع على المحاضر وقوائم المساحة من جميع اللجنة والحاضرين من ذوى الشأن

٤٧٩ - تجرى اللجان أعمالها بالتطبيق على أحكام القوانين والقواعد المقررة فى كل نوع من الانواع المنوط بتحقيقها بها كما سيرد بالفصول التالية

٤٨٠ - ممنوع بالكلية احداث أى شئ بدفاتر واوراق المساحة من مجالب الشبهة مثل القشط أو الحس أو الحشر - ولكن يجوز تصليح مايقع من الغلط باثبات الصحة بالخبر الأحمر مقرونة بامضاء رئيس اللجنة مع الشطب على الكتابة الأصلية بسطر خفيف تبقى مع الكتابة الأصلية ظاهرة مقرونة

٤٨١ - كلما أتمت اللجنة أعمالها فى بلد تعمل حافظة عن أوراقها واستماراتها ومستندات ومحاضرها وتوضع تلك الاوراق فى ظرف ويختم عليه بالشمع الاحمر ويرسل بخطاب مرفق بالحفاظة للمأمور المركز

مجان المجاشنى

٤٨٢ - تؤلف لجنة الجشنى فى كل مديرية من معاون يفضل أن يكون ارقى درجة من معاونى اللجان الابتدائية - ومعه عياد المساحة واثان قصابة (قياسين)

ويجوز انتداب أكثر من لجنة واحدة للجشنى وذلك فى حالة وجود أعمال كثيرة تستدعى المضاعفة ويتدب فى هذه اللجان من المساحين من يوثق باعتماده وخبرته - وتكمل هيئة لجنة الجشنى بأن ينضم اليها عمدة البلد التى تستغل اللجنة فيها وعمدة بلد أخرى يتدبه مأمور المركز من البلاد الأكثر قربا

٤٨٣ - تختص لجان الجشنى بالأعمال الآتية وهى

(أ) مراجعة أعمال اللجان الابتدائية فيما يختص بطلبات تحقيق الاطيان الثالثة بمعدل مسألة واحدة تنتخبها المديرية من عشر مسائل من أعمال كل لجنة ويتعين عليها ابداء رأيها من جهة صحة الرسم النظرى

(ب) مراجعة مسألة واحدة من كل نوع من بقية أنواع المساحات والمعائنات فى ذات البلد التى يعمل بها الجشنى عن المسألة المنتخبة من عشر مسائل من الاطيان الثالثة وإن اشتمل النوع الواحد على أكثر من عشرة أسماء فالجشنى يعمل على اسم واحد من كل عشرة أسماء

(ت) البلاد التى لا يوجد بها شئ من أعمال اللجان الابتدائية عن أطيان تالفة يعمل بها الجشنى وذلك بالمراجعة على مسألة واحدة من كل نوع من الاعمال الأخرى فى بلد واحدة من كل خمس بلاد من أعمال كل لجنة ابتدائية

(ث) مراجعة أعمال اللجان الابتدائية بوجه عام المثبتة بالاستمارات نمرة ٢ المختصة فقط بالتألف المرفوعة عنه الضريبة بسبب تهايل الرمال لأن ماعدا ذلك من الاستمارات نمرة ٢ يجب أن يحوّل على مفتش المالية

(ج) مراجعة أعمال اللجان في تحقيق مسألة من عشرة من مسائل الاطيان
المفقودة بأكل البحر من اطيان العلو بوجه عام

(ح) تحقيق مسألة واحدة من مسائل الاطيان المؤجرة بأقل من ضريبة
حوضها في كل بلد وتحرير محضر عن حالتها بايضاح الاسباب المترتب عليها نقص
قيمة الايجار

(خ) مراجعة أعمال عمد البلاد عن الاطيان المترعة خفية من أملاك
الحكومة أو المتافع العمومية - بحيث لا يتقص معدل المراجعة عن بلد في كل
خمسة بلاد - ذلك ماعدا المحاضر التي يقدمها العمدة بعلم وجود زراعة خفية
في بلادهم فهذه ينسأ بمراجعتها بعض المعاوين بالانفراد فيراجعونها باعتبار بلد
واحدة من كل عشر بلاد على الأقل

٤٨٤ - تخصص لجنة الجشني دفترأ لقياد أعمالها يوميا ويخصص به
نصف صحيفة لقياد أعمال كل يوم بذات الكيفية الواضحة بالمادة ١٠

٤٨٥ - ترسل لجنة الجشني كشوفا الى المديرية في يوم ١٠ ويوم ٢٠ وآخر
يوم من كل شهر ببيان ماتم من أعمالها في كل من العشرة الايام الاولى والثانية
والثالثة من كل شهر

٤٨٦ - ترسل لجنة الجشني أوراق الاعمال للمديرية في ظروف مختومة
بالشمع الاحمر

٤٨٧ - أعمال اللجنة الابتدائية التي من نتيجة الجشاني يظهر سقوط
اعتمادها سواء كان للخلل في المساحة دل عليه ظهور فروقات فيها زيادة عن ثلاثة
في المائة أو لأدخال الغش بالعمل في أي نوع من الانواع يجب اعادة تحقيقها
في محل الواقعة بمعرفة لجنة الجشني في وجود عمال اللجنة التي أجرت العمل الابتدائي
وتعمل المحاضر اللازمة مبينا فيها كيفية الخلل وبعد التوقيع عليها من الجميع تعرض
على المديرية في الحال لاجراء ما يقتضى عنها والمبادرة أيضا بمحاكمة المسؤولين فيها

الفصل الثالث

مساحة ومعايينة أطياف الجزائر

٤٨٨ - كقاعدة عمومية أرض الجزائر هي كل الأرض التي يغمرها النيل قسراً وهي الماسة بمياه النيل سواء كانت الواقعة في وسط نهر النيل أو شرق النيل غرب الجسر المعروف بجسر الطراد أو غرب النيل شرق جسر الطراد المذكور

٤٨٩ - لا يعتبر في عداد أطياف الجزائر الاطياف التي وإن كانت موقعها شرق أو غرب جسر الطراد لناحية النهر إلا أن التحقيق قد أثبت فيما مضى أو يثبت في المستقبل أنها من أطياف العلواتي تزرع زراعة صيفية ونبيلة

٤٩٠ - مساحة أطياف الجزائر وتحقيق الصالح والفاسد منها هو من الامور المتعين على الحكومة اجرائها من تلقاء ذاتها بلا حاجة لتقديم طلبات عنها من أربابها (ذكر بتاريخ ١٨ جويلية سنة ١٨٩٠) وهذه المساحة تعمل كلما رأت المالية لزوماً لاجرائها

٢٩١ - لا يدخل تحت حكم المادة السابقة ما يفقد بأكمله البحر من أطياف العلواتي هي غير أطياف الجزائر - فإكان من هذا النوع لا يحصل تحقيقه إلا بناء على طلبات يقدمها عنه ذو الشأن

٤٩٢ - المعاملة في أطياف الجزائر جارية على مقتضى البندين ١٢ و ١٤ من لائحة الاطياف المعروفة باللائحة السعيدية وذلك برفع المال عن المفقود بأكمله البحر والتألف بالرمال والفساد والتعويض عن أكل البحر مما يجتده البحر من الطرح المتصل باطياف البلد التي بها الفاقد وذلك بطريقة التوزيع النسبي

٤٩٣ - تنقسم الجزائر الى قسمين وهما
الاول - الاطياف المرتفعة وهي التي تتكشف المياه عنها قبل شهر ديسمبر ولذلك تزرع أصنافاً شتوية مثل القمح والبقول والشعير والقرطم والتمرس وغيرها ويبدأ بالمساحة فيها من أول يناير بحيث تنتهي على الأكثر في ١٥ ابريل وقد عرفت باسم مرتفعات الجزائر

الثاني - المواطن وتسمى المريس أو الحلة أو الرمالى أو الزبلاوى أو الطعية وهى الاطيان التى لا تنكشف عنها المياه الا بعد ديسمبر أى بعد انقضاء موسم الزراعة الشتوية ولهذا السبب لا تزرع الا مقايى ويبدأ بالمساحة فيها على الكثير فى أول شهر مايو

٤٩٤ - مساحة أطيان الجزائر تعتبر من جملة اختصاصات بلان المساحة السنوية السابق ذكرها بالمادة ٦٣

٤٩٥ - تقيد عملية مساحة أطيان الجزائر بالفيط أول بأول فى دفتر بسيط يصرف من المديرية بصفة مسودة يعرف عند المساحين باسم (قصير الفيط) بحيث يختم على كل ورقة منه بختم المديرية - وبه يجب أن يفرد قسم خاص لعملية كل يوم وذلك لكي يرجع اليه عند طرؤ اشتباه أو وجود عوارض محو أو اثبات فى دفتر المساحة وهذا الدفتر فيما يختص بالجزائر يقوم مقام الدفتر المأز ذكره بالمادة ٦٩ وما فى هذا الدفتر تدرج هذه المساحة حرفيا أول بأول فى الاستمارة نمرة ٣١ - اسما اسما - قطعة قطعة - بكرة مسلسلة - ونمرة كل قطعة فى مساحة فك الزمام - مع وصف حدود كل قبالة ووصف حدود أطيان أول شخص من كل قبالة - وأطيان الحكومة تدرج به كاسم أحد الممولين وان كانت مؤجرة يذكر اسم المستأجر وفى نهاية كل يوم يوقع من أعضاء اللجنة على كمية العمل

٤٩٦ - ان كان يخشى على الحدود الفاصلة بين المرتفعات والمواطن من اختفائها فى أثناء المدة التى تمضى من الزمن بين تاريخ مساحة مرتفعات الجزائر وتاريخ الشروع فى مساحة أراضي المواطن بسبب انهيار رمال الجزائر عليها يلزم فى هذه الحالة وضع علامات من خشب أو حديد للدلالة على تلك الحدود باعتبار أن ما وراءها لتاحية الماء هو أطيان المواطن وتلك العلامات يلزم التديق فى اثبات مواقعها بحضور يشتمل على توضيح المسافة بين موضعها وبين أقرب نقطة ثابتة وهذا المحضر يرسل الى لجنة مساحة المواطن

ويتعين على لجان المساحة أيضا ملاحظة الحدود الفاصلة بين الاراضى العلوة وبين أرض مرتفعات الجزائر وان ظهر لها في وقت المساحة في أية سنة أن جزءا من أطيان الجزيرة المرتفعة انحس عن الماء بحيث أصبح بالفعل جزءا من أرض العلوة فعلى اللجنة أن تقيس ذلك الجزء وتبين مقداره وأسماء أربابه في محضر ترققه مع دفتر المساحة حتى بناء عليه تستبعد المديرية هذا المقدار من زمام أطيان الجزائر في السنة التالية

٤٩٧ - كلما انتهت اللجنة من مساحة أى جزيرة ترسل أوراقها في الحال الى مأمور المركز في ظرف مختوم بالشمع الاحمر

٤٩٨ - الاطيان المعفاة من الضرائب لسبب كونها موقوفة على خيرات يجب أن تدخل في المساحة لأن اغفاءها من المال لا يترتب عليه اغفائها من المساحة السنوية ولا حرمانها من التعويض عما يفقد منها بأكل البحر اسوة ببقية الاطيان المربوطة بالضريبة

٤٩٩ - تتبع القواعد الآتية في مساحة أرض المواطنين وهي :

(أ) القطعة المتصلة بأطيان أحد الممولين - تقيد باسم الشخص المتصلة بأطيانه

(ب) القطعة الغير المتصلة بأطيان أحد الممولين - تقيد باسم الممول الواقعة تجاه أطيانه هذا بشرط أن يكون مندرجا باسمه شئ من الفساد بالمواطن لغاية السنة السابقة

(ت) ان لم يكن للمول الكائنة القطعة تجاه أطيانه شئ من الفساد بالمواطن لغاية السنة السابقة يجب أن تقيد القطعة باسم واضح اليد ان كانت له أطيان فساد بالمواطن لغاية السنة السابقة

(ث) أما ان لم يكن للمول ولا لواضع اليد أطيان فساد مقيدة باسمه لغاية السنة السابقة فتقيد القطعة باسم الحكومة

٥٠٠ - تعمل المساحة على الاطيان الجديدة - طرح البحر - في ذات وقت مساحة المواطى ولكن بصفة اجمالية بغير التفات لمفردات وضع اليد ويعمل عنها رسم نظرى مضبوط للدلالة على موقعه واثبات اتصاله أو انفصاله عن اطيان البلد أى توفر أو عدم توفر شروط اللامحة في جواز التعويض منه عن أكل البحر ويقدم مع دفتر المساحة للديرية .

٥٠١ - تقدم اللجنة مع دفتر المساحة والرسم النظرى المأز ذكرهما تقريراً وافياً عن نتيجة مايدل عليه التحقيق في اثبات أو نفي الشروط المقررة باللامحة السعيدية التى يتوقف على ثبوت وجودها جواز التصريح باعطاء الاطيان طرح البحر تعويضاً عن أكل البحر وهذه الشروط هى :

أولاً - ان طرح البحر متصل تمام الاتصال باطيان البلد التى أكل البحر منها

ثانياً - ان طرح البحر تجدد وتكون بعد تاريخ ائقاد ماقد من أكل البحر

ويضاف الى ذلك ماتراه اللجنة من الملحوظات عن حقائق الأطيان طرح البحر للدلالة على (١) ان كانت أولم تكن كلها أو بعضها مترعة أو صالحة للزراعة (٢) للدلالة على انها من سواحل أو ضواحي المدن والبنادر الغالية القيمة أو المحيطة بنطاق المساكن

٥٠٢ - لا يعول على غير ما فى الجداول استمارة نمرة ٧٨ في اثبات أو نفي تكوين طرح البحر الذى يطلب اعطاؤه تعويضاً عن أكل البحر ان كان قبل أو بعد تاريخ فقدان المفقود بأكل البحر

٥٠٣ - الاطيان التى توجد منزوعة في الجزائر من اطيان الحكومة من الغير المؤجر يقدر ايجارها بمعرفة اللجنة ويمجرى تحصيله وتسليمه للصراف في الحال

لقيده يصول حسابات الممولين بأذن من رئيس اللجنة على كشف بيان المفردات
اسما اسما وهذا الكشف يرسل مع دفتر المساحة للديرية بعد التأشير عليه من
الصراف بالإضافة والتحصيل

٥٠٤ - أطيان شركة الجزائر يعاين منها سنويا المربوط بضرائب موقفة
على محاضر من استمارة نمرة ٦ ويقدر لها ما تستحقه من الضرائب الى أن يتم
صلاحها واستحقاقها لوضع ضريبة الحوض النهائية

الفصل الرابع

مساحة وتحقيق الاطيان الثالثة من أطيان العلو

(قواعد عمومية)

٥٠٥ - كقاعدة عمومية لا يجوز تحقيق شئ من الأطيان الثالثة الا بناء
على الطلبات التي يقدمها أصحاب الشأن وتحول من المديرية على اللجنة بواسطة
مأمور المركز كالواضع بالمادتين ٥٥٨ و ٦٧٣ (وذلك طبعا ماعدا التالف من أطيان
الجزائر المفروض على الحكومة تحقيقه بغير توقف على تقديم طلبات بمقتضى الامر
العالي الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠ (أنظر صحيفة ٢٦٠)

٥٠٦ - يفضل اجراء المساحة والتحقيق في وجود أصحاب الشأن -
ولذلك يجب على اللجان الاهتمام باعلانهم بواسطة عمد البلاد قبل ميعاد الشروع
في العمل بعشرة أيام ودعوتهم للحضور بالذات أو انتداب من يعتمدونه في ممارسة
شؤونهم ولكن لا يقرب على تأخيرهم توقيف العمل - ولا يفوت اللجان (١) عدم
اعتبار أى شخص نائبا عن أحد من أصحاب الشأن الا ان وجد بيده ما يؤيد ذلك
(٢) التوضيح في محضر التحقيق بعبارة صريحة عن كل ما حصل من جهة اعلان
أصحاب الشأن وحضورهم أو تأخيرهم

٥٠٧ - اجراءات التحقيق والمساحة عن الاطيان الثالثة يجب حتما اثباتها في كل يوم لحدته على النتيجة استمارة نمرة ٢٨ التي يجب أن يكون محتوما على كل ورقة منها بختم المديرية على الزاوية اليمنى العليا

٥٨ - يجب على اللجنة التثبت من أن الارض المدلول عليها هي حقيقة ملك الطالب - وأنها هي ذات الارض اللازم معايتها وتحقيق حالتها وأن تستعين اللجنة على اثبات حدود الاطيان ملك الطالب بطلب تقديم مايمكن تقديمه من مستندات الملكية التي يجب ردها لأربابها على أثر تطبيق الحدود - وأن تعمل رسمًا نظريًا مدققًا بقدر الامكان للدلالة على - مواقع الارض - وحدودها - واجزائها - وشكل كل جزء - وأقرب ترعة أو جسر أو غيرها من المشاهد الثابتة الكائنة في الارض ذاتها أو الواقعة على حدودها - وأطوال وارتفاعات كل من الاضلاع في كل جزء - ويخطط ذلك الرسم على القسم المخصص للرسومات بالاستمارة نمرة ٢٨ وأن تقرر اللجنة في جملة مباحثها أن الارض تؤدي الضريبة فعلا لغاية يوم التحقيق وانها لم تكن معفية من الضرائب حينئذ لاباسم الطالب ولا باسم أحد آخر

٥٠٩ - تقرر اللجان الابتدائية رفض كل طلب تحقيق لها عدم صحته بعد التثبت من عدالة أسباب الرفض - وعليها أن تبين تلك الاسباب بوضوح تام في القرار الذي يصدر منها

الاطيان الثالثة بالمنافع العمومية *

٥١٠ - المنافع العمومية هي المشار اليها بالمادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ (أنظر صحيفة ٢٥٧) وهي غير المنافع الخصوصية التي لا شأن للجان في التداخل في شئ منها ولاجل التمييز بين كل من النوعين يلزم اعتبار المبادئ المقررة لذلك بالاوامر العالية وهي :

* - أنظر المنافع العمومية صحيفة ٣٧١

(١) - مانص بالمادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ وهو - يراد بالترعة مجرى معد لرى اراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع التى من هذا القبيل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها فى الغالب على الحكومة - وهى تعد من الاملاك العمومية وليس التسوين للأفراد باستعمال جسورها وإشغال تلك الجسور الامن باب التسهيل وذلك عملا بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا

(٢) وما نص بالمادة الثانية من الامر العالى المشار اليه وهو - يراد بالمسقى قناة أو مجرى معد لرى اراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض لمالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى فى زمام عدة بلاد

وتعتبر المساقى جميعها أملاكا خصوصية والمتفعون بها هم المكفون بانسائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير فى تطهيرها أن تطهرها على نفقة هؤلاء المتفعين والمبلغ الذى يصرف فى هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

على أنه اذا كانت الارض المعتاد رباها من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الارض لمالك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك

(٣) وما نص بالمادة الثالثة من الامر العالى المشار اليه وهو - يراد بالمصرف أخذود أو خفير مستطيل معد لصرف مياه الاراضى سواء كانت مياه رى أو مياه سبل أو مياه صرف وهو عمومى اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط الا اذا كان القرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألفى فدان ولو تكون فى زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عموميا وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المتفعين

صيانة المصارف المخصوصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة من مواد الامر العالى على المصارف المخصوصية المحكى عنها

(٤) ومائص بالمادة الثانية والعشرين من الامر العالى ذاته وهو - اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرعه طريقا للمارة أو اذا أريد منع الزراعة في ذلك الجسر لداع من الدواعى فعلى مفتش الرى أن يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعلم جواز زرعه مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التى فيه فاذا أصر بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطالب الحكومة بشئ فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعاته انما اذا كان الجسر مفروضا عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية

(٥) وما نص بالمادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وهو - يرد بالسكة الزراعية في أمرنا هذا كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان انشاؤها على مصارف الحكومة خاصة أو بنقود فرضت على الاقليم الذى يتفجع بها أو على النواحي كما هو مبين في المادة الرابعة من مواد الامر العالى ولذلك ترفع الاموال عن الاراضى التى تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة الزراعية المقامة على امتداد جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومى كل ما كان منطبقا عليها من أحكام أمرنا الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ - ٢١ شعبان سنة ١٣٠٧

(٦) وما نص بالمادة الثالثة من الامر العالى الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ فيما يختص بإنشاء الجبانات الصحية الجديدة وهو - يعتبر هذا النقل «أى نقل الجبانات» من المنافع العمومية والارض اللازم تخصيصها للجبانة الجديدة تنزع ملكيتها عند الاقتضاء بحسب القواعد المتبعة في نزع الملكية

٥١١ - تعمل مساحة مضبوطة على الاراضى اللازمة أو التى أخذت فعلا للنافع العمومية قطعة قطعة وأسماء المالكين والحدود والوصاف والرسومات

وفي الوقت ذاته يعمل تثمين عادي عن تلك الاراضى هذا ان لم يكن سبق اجراء ذلك بمعرفة نظارة الاشغال العمومية أو غيرها من المصالح صاحبة الشأن

٥١٢ - في مدينة المحروسة يعمل التثمين على ما يلزم للنفقة العمومية بقومسيون مؤلف من مدير أشغال المدينة أو مندوب من هذه الادارة يعين بقرار من النظارة بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة المالية ومندوب آخر من نظارة الداخلية واثنين من أعيان المدينة يعينان بناء على طلب الداخلية لمدة سنة واحدة وأعمال هذا القومسيون هي ادارية لتتولى المحافظة فيما يلزم لتزج الملكية وقراراته لاتعتبر صحيحة الا ان كان حاضرا فيه ثلاثة من أعضائه على الأقل الرئيس ومندوب من الداخلية أو المالية وأحد الاعيان

٥١٣ - فبإعداد ثغر اسكندرية من المدن والبنادر التي بها مصلحة تنظيم يعمل التثمين بمعرفة قومسيون مؤلف من وكيل المحافظة أو المديرية أو مأمور المركز بصفة رئيس ومهندس التنظيم وثلاثة من أعيان المدينة ينتخبهم المدير أو المحافظ لمدة سنة ويجوز تجديد انتخابهم وأعماله ادارية محضة للتتوير المشار اليه قبل وقراراته لاتعتبر صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلاثة من أعضائه منهم الرئيس ومهندس التنظيم

٥١٤ - يناط بلجان مخصوصة شراء الاراضى التي تلزم لمصلحة الري وتؤلف كل لجنة من مندوب من نظارة الاشغال يعينه مفتش الري ومندوب من نظارة المالية يعين من قبل المديرية مالم تصدر أوامر خصوصية تخالف ذلك ويعين معهما مساح واثنان قصابية

٥١٥ - يصدر توكيل خصوصى من ناظر المالية - (المفوض من قبل الحضرة الفخيمة الخديوية في بيع وشراء ما يؤخذ من وإلى الحكومة) إلى مفتش الري الداخلى العمل في دائرة اختصاصه بخول له فيه حق النيابة عن الحكومة في شراء الأرض والتوقيع على العقود

٥١٦ - الجبان المشار إليها بالمادة (٥١٤) تختص (١) بمساحة الأرض المطلوب شراؤها بحسب تكليف ووضع يد كل مالك (٢) بتقدير الثمن الذي تساويه الأرض اللازمة على حدة وثمن ما عساه أن يوجد بها من أشجار أو محاصيل أو غير ذلك (٣) بالاستحصا على قرارات بالكتابة من أصحاب الاطيان بقبولهم بالاثمان التي تقدرت

٥١٧ - تستعمل قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ في قيد مقاسات الاراضى اللازمة للنافع العمومية وتحريرها يكون من نسختين والثمن الذى يتقدر ويقر عليه أولو الشأن يدرج بقائمة المقاس أمام كل قطعة فى الخانة نمرة ٢٠ ويتوقع من أولى الشأن على القائمة المذكورة كل منهم قرين اسمه ولكن يراعى فى تحرير قوائم المساحة بكمال الدقة استيفاء توضيح حدود قطع الأرض المأخوذة للنافع العمومية ونمرة كل قطعة حسب ما فى خريطة فك الزمام - والحدود العمومية للاطيان المأخوذة منها تلك القطع .

٥١٨ - فى ختام كل من قوائم مساحة الاطيان المأخوذة للنافع العمومية فى البلد الواحد يجب الحصول على الاقرارات الآتى بيانها وهى :
أولا - اقرار بتوقعات العمدة والمشايخ بأن الاطيان خالية من الرهن وأن الاثمان المقدرة لها موافقة

ثانيا - اقرار من الصراف بأن الاطيان المذكورة مقيدة فى سجلات الحكومة بصفة ملك للأشخاص الذين وضعت أسمائهم بقائمة المساحة
ثالثا - اقرار من أعضاء اللجنة والمساح بأن جميع الاجراءت قد عملت باطلاعهم وبوجودهم وأن المقاس والتثمين بقاية الضبط والدقة

٥١٩ - تعمل قائمة مساحة مخصوصة للاطيان الواقع عليها رهن شرعى مسجل لصالح أحد الاجانب أو واقع عليها حجز قضائى أو حق اختصاص وهى من اللازم للنفعة العمومية

٥٢٠ - وتعمل قائمة مساحة مخصوصة أيضا عن الاطيان التي وان كانت خالية من الموانع الا أنه قد تعذر الاتحاق مع صاحبها على شرائها منه بالبيع الاختياري . وهذه القائمة ترسل الى المدير لكي يدعو صاحب الاطيان لديه ويمارسه في بيعها

٥٢١ - وتعمل قوائم مخصوصة أيضا عن الاراضي ملك الحكومة الداخلة في منطقة المنافع العمومية بلدا وهذه القوائم ترسلها المديرية الى مراقبة املاك الميرى الحرة بالمالية

٥٢٢ - الاطيان التي لا توجد موانع ولا صعوبات لشراؤها يكتب عنها عقود عرفية واحد منها لاطيان كل شخص بصورة الاستمارة المعروفة بحرف (ا)

٥٢٣ - العقود العرفية استمارة حرف (ا) المتقدم القول عنها تكتب على نسختين احدهما تبقى بطرف عمدة البلد والثانية ترسل مع قوائم المساحة استمارة نمرة ٣١ الى مفتش الري فان وافق عليها يتصدق منه على العقود ويرسلها الى المديرية مع قوائم المساحة

٢

الاطيان المفقودة بأكل البحر من اطيان العلو

٥٢٤ - تحقيق الاطيان المفقودة بأكل البحر من اطيان العلو عملا بالمادة الثانية من دكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ (أنظر صحيفة ٢٥٧) يكون بطريقة اثبات حدود الاطيان ملك الطالب والتحقق من أنها متصلة فعلا بالنيل ومقاس الموجود منها ابتداء من الحد أو الحدود النائية الى حد ماء النيل وقت المساحة وطرح كمية الموجود من أصل الملك واعتبار الناقص مفقودا بأكل البحر

٥٢٥ - لا يجوز تحقيق طلبات عن شئ من الاطيان مفقودا بأكل البحر لسبب مجاورة الارض للترعة الابراهيمية أو البحر اليوسفي أو غيرهما من الفروع

المستمدة من نهر النيل لأن نص البند ١٤ من اللائحة السعيدية المعول عليه في هذا الموضوع خاص بنهر النيل - ولكن ان عرضت طلبات من هذا النوع يجب تقديمها لنظارة المالية وطلب الرأى منها فى شأنها

٥٢٦ - يجوز الاكتفاء عن المعاينة سنويا على أرض العلو التى أكل البحر منها بما يجرى من حصر ومساحة ما يحدده البحر من الطرح سواء كان متصلا بالارض ذاتها أو بأراض أخرى

٣

الاطيان الثالثة برمال الجبال

٥٢٧ - تحقيق الاطيان الثالثة من تسلط رمال الجبال المجاورة لها أو القرية منها عملا بالمادة الثالثة من الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ - أنظر صحيفة ٢٥٧ - يكون بطريقة اثبات حدود الاطيان ملك الطالب والتحقق من أنها بحسب وصف الحدود الاصلية متصلة بالرمال حقيقة - وبعد ذلك يقاس الموجود منها وقت التحقيق ابتداء من الحد أو الحدود الثابتة الى نهاية الارض الصالحة للزراعة وطرح كمية الموجود من أصل مقلار الملك واعتبار الناقص تالفا بالرمال

٥٢٨ - يتقرر فى محضر المعاينة لزوم معاينة الارض سنويا لتقدير ما يجب ربطه من الضريبة على ما يوجد من زرع من ذلك عملا بالمادة الثالثة المار ذكرها ويجوز عمل المعاينة مرة واحدة فى كل سنتين

٤

الاطيان الثالثة بمقاطع الجسور

٥٢٩ - تحقيق الاطيان الثالثة بمقاطع الجسور عملا بالمادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ - أنظر صحيفة ٢٥٧ - يراعى فيه لزوم اثبات حدود الاطيان ملك الطالب والتحقق من أن التالف داخل فعلا فى تلك الحدود - ويجب أيضا تحقيق ماسياتى وهو :

أولا - أن كان المقطع حدث جبريا لضعف الجسور عن مقاومة ضغط المياه عند اشتداد العواصف - أو بفعل فاعل غير مصلحة الري
ثانيا - أو أن كان المقطع عملته مصلحة الري لصرف المياه

٥٣٠ - يتقرر في نتيجة التحقيق لزوم معاينة الأرض سنويا لتقدير ما يجب ربطه من الضريبة على ما يوجد من ترعا من ذلك - ويموز عمل المعاينة مرة واحدة في كل سنتين

•

الاطيان التالفة بالسباخ

٥٣١ - تحقيق الاطيان التالفة بالسباخ تطبيقا على المادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ - أنظر صحيفة ٢٥٧ - يراعى في اجرائه اثبات أن اتلاف الاطيان بالسباخ وصيرورتها غير صالحة للزراعة ذلك ناشئ من بعض الاسباب الآتية مع تعيين السبب الحقيقي أما تلك الاسباب هي :
أولا - بسبب النشع من مجاورتها لبعض الترع العمومية مع مراعاة توضيح اسم الترة

ثانيا - أو من فيضان مياه بركة قارون بالقيوم

ثالثا - أو من استمرار تسلط المصارف عليها - مع تسمية المصرف

رابعا - أو من عدم وجود مصارف عمومية

ويثبت مع ذلك ثبوتا كافيا أنه ما كان في قدرة أربابها وقايتها من التلف بأى وجه من الوجوه

٥٣٢ - يموز في مديرية القيوم وحدها اعتبار الاطيان التالفة بسبب كثرة ما يوجد فيها من الأملاح الطبيعية تالفة بنوع السباخ ولو لم يكن السبب في ذلك تسلط مياه المصارف أو الترع أو غيرها من مجالب الرشح المنصوص عليها بالمادة الخامسة وذلك لما امتازت به أرض القيوم من كثرة الأملاح

٥٣٣ - مساحة الأطنان الثالثة بهذا النوع تعمل على ذات الأطنان الثالثة بالسباخ بعد ثبوت كونها داخلية حقيقة في حدود ملك المشتكى

تنبيه - المعاينة المنصوص عن إجرائها كل ثلاث سنوات على الأطنان السباخ بالمادة الخامسة قد ألغيت واستبدلت بالمعاملة المنصوص عليها بالمادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤ (انظر صحيفة ١٧١)

٥٣٤ - الاطنان التى يطلب رفع أموالها لكونها تالفة بالسباخ ويتحقق أنها كائنة فى بلاد تم فيها انشاء المصارف العمومية تحصل المعاملة فيها كالاتى :

أولا - أن ثبت ان انشاء المصرف العمومى بالبلد قد تم فعلا قبل تحقيق التالف المعروف عنه بمدة من الزمن أكثر من سنتين غير سنة التحقيق يرفض قبول الطلبات فى شأنها هذا ما لم تر اللجنة أسبابا فوق العادة تدعو للنظر فى الشكوى وفى هذه الحالة يجب الحصول على تصريح المالية بعد عرض الأسباب

ثانيا - يجوز تحقيق الأطنان وتطبيقها على المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ إن ثبت أن الأطنان الثالثة ولو أنها فى بلد تم فيها انشاء المصرف العمومى ولكنها خارجة عن المنطقة المتفعة بالمصرف العمومى

ثالثا - بتقرر رفع الاموال المتأخرة لغاية سنة المعاينة وربط الاطنان بنصف ضريبةها الاصلية فى مدة السنتين التاليتين ان ثبت أن فى الامكان تصفية الاطنان الثالثة بالسباخ فى المصرف العمومى مباشرة أو بواسطة مصرف فرعى بشرط تكلف نفقات جسيمة ذلك لأنها فى هذه الحالة تعتبر غير منطبقة على المادة الخامسة من ذكرى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومهما كانت الحالة فنصف الضريبة الذى يربط يجب أن لا يكون أقل من عشرة قروش وبعد مضي السنتين يعاد ربط الضريبة الأصلية عليها

٦

الاطيان البور لعدم استكمال المنافع العمومية

٥٣٥ - تحقيق هذا النوع من الاطيان لرفع الضريبة عنه بناء على المادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى اول مارس سنة ١٨٩٤ - انظر صحيفة ١٧١ -
ولذلك يجب فحص حالة الاطيان ووصف موقعها وما ينقصها من المنافع سواء كان اللازم لها مياه للرى أو مصارف للتجفيف ومقدار المسافة بينها وبين اقرب ترعة أو مصرف بوجه التقريب - ومقدار الاطيان المتصلة بهذه الاطيان التى هى فى حاجة للمنافع العمومية

٥٣٦ - يعمل رسم نظرى واف عن الأرض

٥٣٧ - تكتب التحقيقات ونتيجة المساحة والرسم على استمارة نمرة ٢٨

٧

الأطيان التابعة التى لاتوجد على أى حالة من الاحوال الخمس

المنصوص عليها بذكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

٥٣٨ - يجوز للجان أن تقرر معاملة خصوصية للاطيان التابعة من المربوط بضرائب نهائية وهى التى تختلف حالتها عن كل نوع من الأنواع الخمسة الواضحة بالامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وذلك بأن تربط بنصف ضريبتها فى أثناء السنتين التاليتين لسنة المعاينة تطبيقاً على منشور المالية المؤرخ فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٥ تنفيذاً لقرار اللجنة المالية الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢ -
انظر صحيفة ٢٨٩ -

٥٣٩ - يتعلق تطبيق أحكام المنشور المشار اليه على شرط أن تكون الاطيان غير مزترعة بالكلية وأن تكون فى حاجة الى الانفاق عليها لأصلاحها

٨

الارض الزراعية التي تصبح في عداد أرض المباني
من المربوط عليه ضرائب أطيان بالمدن والبنادر

٥٤٠ - بناء على القرار الصادر من مجلس النظار في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦
يجوز رفع ضريبة الاطيان التي أقيمت عليها مباني فعلا من الارض المربوطة
بالضرائب في حدود المدن والبنادر المقرر ربط عوائد على المباني الكائنة فيها

٥٤١ - يجب على اللجان التحقق مما اذا كانت أو لم تكن الارض القائم
عليها البناء داخلية في نطاق الحدود الصادر بها أمر عال بتحديد محيط المدينة أو البندر

٥٤٢ - لايسرى ذلك على البلاد والكفور والعرب الغير مقرر عوائد على
المباني الكائنة فيها

٥٤٣ - ولا يسرى أيضا على الاراضي الغير مشغولة بشئ من البناء
وملحقاته ولا على العيش وغيرها المعفية من العوائد فهذه بمقتضى قرار المجلس
يستمر أداء الضريبة عنها .

٥٤٤ - تستعمل النتيجة استمارة نمرة ٢٨ في اثبات التحقيقات والمقاسات
التي تعمل عن هذا النوع

٩

الاطيان السالفة من المربوط بضرائب مؤقتة من الاطيان المبيعة
من الحكومة أو التي أعيد ربط ضريبة عليها بمقتضى المادة
الاولى من دكريتو أول مارس سنة ١٨٩٤

٥٤٥ - يجوز تحقيق الاطيان التي تحصل الشكوى من اتلافها مما قد بيع
من أطيان الحكومة وكان يبعه على شروط مقررة من جهة ربط ضرائب تدريجية

لازمة معينة بحسب أحكام الدرجتين الثانية والثالثة من المادة الثانية أو بحسب أحكام المادة الثالثة من دكرتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - وكذلك يجوز تحقيق الاطيان التي تحصل الشكوى من اتلافها مما أعيد ربط الضريبة عليه بحكم المادة الاولى من دكرتو أول مارس سنة ١٨٩٤ - وذلك لاحتمال أنه عند البيع لم يتيسر تمييز حالة الاطيان ان كان أولم يكن اصلاحها مما يصح اعتباره داخلا تحت مقدرة الشارى - أو أن يكون التلف طرأ عليها بعد البيع بحيث أعجز أربابها عن مقاومته حتى بقيت تالفة - ولكن يتعين في هذه الحالة عرض الاوراق على نظارة الاشغال العمومية للحصول على رأيها في ذلك

الفصل الخامس

تحقيق الشراق

٥٤٦ - اجراءات تحقيق ومساحة الاطيان الشراق وضحت تفصيلا بالفصل الثالث من القسم الثانى من الكتاب الثانى (راجع صحيفة ٢٩٠)

الفصل السادس

المعاينات المقرر اجراؤها

٥٤٧ - تعمل المعاينة على

(١) الاطيان التالفة برمال الجبال ومقاطع جسور الحيطان المرفوعة أموالها بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من دكرتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ - أنظر صحيفة ٢٥٧ - ذلك لمقاس ما يوجد قد صالح منها وتقدير ما يستحق ربطه على ذلك من الضرائب والمعاينة على هذين النوعين تعمل مرة في كل سنتين على الأقل

(٢) الاطيان المربوطة عليها ضرائب مؤقتة لمدة من الزمن انتهت بنهاية السنة السابقة لسنة المعاينة سواء كانت تلك الاطيان مما سبق بيعه من اطيان الحكومة - أو مما كانت تالفا وأعيد ربطه بضرائب مؤقتة تحت أحكام الدرجة الثانية والدرجة الثالثة من المادة الثانية من دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ والمعاينة على هذا النوع تعمل في كل سنة

(٣) الاراضى المرفوعة عنها الضرائب لعدم استكمال المنافع العمومية بمقتضى المادة الخامسة من دكريتو أول مارس سنة ١٨٩٤ بعد المعاينة فتدرج الاطيان في احدى الدرجات الثلاث المبينة بالمادة الثانية من دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وهذه المعاينة تعمل في كل سنة

(٤) الأراضى المخصصة لفرس الغابات والأحراش بمقتضى دكريتو ٢٢ أبريل سنة ١٩٠٠ وذلك لأثبت عدم استعمال الارض في زراعة شئ آخر أو ترك الارض بالكلية بغير زراعة الغابات - وتقدير ما يستحق تقديره من الضريبة عليها ان كانت لم تزل مربوطة بضريبة مؤقتة وكانت المدة من الزمن المقررة لضربيتها المؤقتة انتهت وهذه المعاينة تعمل سنويا

(٥) الاراضى التى أقيمت عليها مبان ورفعت عنها الضرائب ببناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦ لأنها ربطت عليها عوائد المباني والمدن والبنادر ولم يسبق نزاعها من زمام الاراضى الزراعية بالكلية - ذلك لأثبت أن تلك الأراضى لم يعد استعمال شئ منها في الزراعة مما يجعلها مستحقة إعادة وضع الضريبة عليه - وهذه المعاينة تعمل مرة واحدة في كل ثلاث سنوات

(٦) الاراضى التى رفعت عنها الضرائب لأنها خصصت لإنشاء الجبانات الصحية الجديدة بمقتضى دكريتو ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (تعمل المعاينة عليها سنويا فقط في حالة ما تكون الأرض كلها أو بعضها لم يتم استعمالها في إنشاء الجبانات) ذلك لحصر ما يحتمل زراعته منها وتقدير ما يلزم تحصيله عنه من الامحار

(٧) الاطيان تعلق الحكومة المؤجرة والغير المؤجرة - ذلك لفحص أسباب انحطاط ايجار بعض المؤجر عن مثل ضريبة الحوض - وضبط ماعساه أن يكون قد زرع بغير علم الحكومة من الاطيان الغير المؤجرة وهذه المعايينة سنوية

(٨) معاينة أراضى المنافع العمومية - ذلك لضبط ماعساه أن يكون قد زرع الأفراد بغير علم الحكومة من بطون الترع النيلية وميول ومساطيح بعض الجسور وتقدير وتحصيل ايجاره وهذه المعايينة سنوية

٥٤٨ - تقوم لجان المساحات باجراء المعاينات المأز ذكرها فى ذات الوقت الذى فيه تقوم باجراء المساحة فى كل بلد - غير أنه ان خيف أحيانا من أن كثرة مالى بعض اللجان من الاعمال تمنعها من حصر المئزرع من أطيان الحكومة قبل حصاد المحصولات وزوال آثار الزراعة فى هذه الحالة قد يجوز طلب تكليف اللجان التابعة لمراقبة أملاك الميرى بحصر ما يوجد من ذلك بالبلاد التى يوجد بها من هذا النوع أكثر من خلافها - والبلاد التى لا يوجد بها شئ من أعمال اللجان غير معاينة أطيان الحكومة والمنافع العمومية يجوز تكليف عمدة البلد بمعاينتها بالاتحاد مع الصراف هذا ان لم يكن قد ضبط فى البلد ذاتها من الزراعة الخفية فى كل من الثلاث السنوات الماضية ما يزيد مقدارها عن فدان فى هذه الحالة تكون المعاينة من اختصاص لجنة المساحة

٥٤٩ - لا يجوز للجنة معاينة أى شئ من الانواع الثمانية المأز ذكرها بالمادة ٥٤٨ الا ما تروى لها أوراقه من المديرية بالكيفية الآتية وهى :

(١) حافظة مخنومة بختم المديرية مرققة بالاستقارات نمرة ٦ عن أطيان الأنواع الأولى والثانى والثالث

(٢) كشف مخنوم بختم المديرية يشتمل على أطيان النوع الرابع بلدا بلدا
اسم اسم

(٣) كشف بختم المديرية يشتمل على أطيان النوع الخامس بلدا بلدا اسم اسم

- (٤) كشف بنجم المديرية يشتمل على أطيان النوع السادس بلدا بلدا
(٥) كشف بنجم المديرية يشتمل على أطيان النوع السابع بلدا بلدا
(٦) كشف بنجم المديرية يشتمل على أطيان النوع الثامن بلدا بلدا نوعا نوعا

٥٥٠ - ان وجد شئ مزرع خفية من الاطيان الغير المؤجرة تعلق
الحكومة أو من أراضى المنافع العمومية بالبلاد التي يناط بالعمد معاينة ما فيها
من هذين النوعين فالعمد والصراف يقيسان مساحتها ويقدران الايجار اللازم
تحصيله ويأخذان اقرارات الزارعين للارض

٥٥١ - تستعين اللجان بنسخة انخارطة الموجودة بطرف عمدة كل بلد
لإثبات مواقع الحيضان والقطع التي يراد معاينتها

٥٥٢ - تعمل رسومات نظرية عن الاطيان التي لم توجد لها رسومات
أصلية من الأنواع الاول والثاني والثالث

٥٥٣ - الضرائب الموقفة التي تقدر على أى نوع من الاطيان يجب
اختيارها بحسب ما تستحقه الارض من بين فئات الضرائب المدرجة بمجدول
ضرائب الاطيان بالمديرية

٥٥٤ - يجب الملاحظة بقدر الامكان لتوضيح الاسباب المني عليها
زيادة أو نقص شئ من الضرائب الموقفة عما كانت عليه - وفي حالة تقرير وضع
ضريبة الحوض النهائية يجب اثبات كون الارض قد تساوت نهائيا في جميع
اعتباراتها ببقية أطيان الحوض المربوطة بالضريبة النهائية

٥٥٥ - ويجب الحصول على توقيعات أرباب الشأن بناء على الدعوة
المفروضة على اللجان انفاذها اليهم بواسطة عمد البلاد قبل الشروع في العمل

الفصل السابع

واجبات مأمورى المراكز فى شؤون المساحات والمعائنات

٥٥٦ - من أهم واجبات مأمورى المراكز الاشراف على أعمال الجحان الابتدائية المنوطة بالمساحات والمعائنات واقتقاد تصرفات عملها - والمساعدة على انجاز أعمالها والتفتيش عليها على الاقل مرة واحدة فى كل شهر وإثبات ملاحظاتهم بدفتر يومية اللجنة - وتقديم تقرير للديرية يتضمن ماترا آتى من الملاحظات عن كل لجنة لغاية يوم ٢٥ من كل شهر

٥٥٧ - يفتح بكل مركز فى أول يناير من كل سنة سجل من الدفاتر استمارة نمرة ٥٦ لضبط حركة أعمال لجان المساحة - وتخصص به صفحة قائمة بذاتها لتفيد أعمال كل لجنة

٥٥٨ - يقيد بالدفتر المذكور فى صحيفة كل لجنة ماورد من المديرية من الاوراق خاصا بها مفصلا نوعا نوعا ويرسل ذلك للجنة فى الحال ويضاف اليه مايرد عليه بعد ذلك من اختصاصاتها ويخصم منه أولا فتأولا كل ماتقدمه اللجنة من الاعمال التى قامت بانجازها

٥٥٩ - يحدد مأمور المركز خطة سير كل لجنة فى دائرة اختصاصها التى يجب عليها أن تتبعها فى تنقلاتها - ويعين فى جدول خط السير البلاد التى لم يوجد بها من الاعمال غير معاينة أطيان الحكومة والمنافع العمومية التى يرى تكليف عمد وصيارف تلك البلاد بمعاينتها وهى التى لم يوجد بكل منها شئ مترعا خفية أكثر من فدان فى أثناء الثلاث السنوات الاخيرة

٥٦٠ - يجوز لمأمور المركز فيما يختص بالبلاد البعيدة جدا عن مقر المركز وعن نقط البوليس أن يصرح لرئيس لجنة المساحة بتقديم كشوف أعمال اللجنة فيها مرة فى كل عشرة أيام بدلا من تقديمها يوميا

٥٦١ - الكشف اليومية المفروض على اللجان تقديمها عن أعمالهم (راجع المادة ٤٧٦) يؤشر عليها مأمور المركز بما يدل على اطلاعه عليها ثم تدرج أولاً فأولاً في مجموع عمومي بالشكل الآتي وفي نهاية الشهر يقفل الكشف ويراجع ويوقع عليه من مأمور المركز ويرسل للديريّة في اليوم الأول من كل شهر ومن المعلوم أن الايام التي توجد خالية من الارقام تعتبر اللجنة فيها معطلة من العمل - لذلك يجب التأشير قرين كل من تلك الايام عن سبب العطل وهذه هي هيئة الكشف العمومي المذكور

٥٦٢ - كلما وردت من الجبلان ظروف مختومة بالشمع الاحمر مشتملة على أوراق الاعمال التى أنجزوها ترسل للمديرية بالبوسنة الموصى عليها أو بيد ساع لتوصيلها والحصول على اىصال استلامها - وذلك كله بعد التأشير عنها بالسجل المنصوص عنه بالمادة ٥٥٧.

٤٦٣ - يودع فى قلم كاتب كل مركز ثلاثون ورقة من استمارة نمرة ٢٨ يعطى منها مجانا لكل من يريد أن يقدم طلبا عن تحقيق أطيان تالفة وكلما أشرفت تلك الاوراق على النفاذ يطلب من المديرية ارسال بدلها

٥٦٤ - من واجبات مأمورى المراكز الاهتمام باستيفاء ما يرسل لهم من الطلبات الغير المستوفاة المقدمة عن تحقيق أطيان تالفة واعادتها للمديرية فى ظرف الثمانية الايام التالية لورودها اليهم

٥٦٥ - برأس مأمور المركز لجنة تثمين الاراضى والاملاك اللازمة للنفقة العمومية المنصوص عليها بالمادة ٥١٣

٥٦٦ - يعلن مأمور المركز أرباب الاملاك المطلوب نزع ملكيتها فى ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخ وصول أمر المديرية اليه ويحدد لهم أقرب ميعاد ويدعوهم للحضور فيه بديوان المركز لاستلام ثمن مأخذ من كل منهم

٥٦٧ - مأمور كل مركز مسئول عن التحفظ على الاموال التى ترسل اليه من المديرية لصرف أثمان الاملاك المأخوذة للنفقة العمومية

٥٦٨ - يجب ان يؤخذ سند من كل من أرباب الاملاك المذكورة فى ذيل العقود استمارة حرف (ا) بعد التثبت من شخصية صاحب الحق بشهادة عمدة ومشايخ البلد والحصول على اقرارهم بذلك كتابة

الفصل الثامن

الواجبات المفروضة على المديرات في ما يختص برفع الضرائب^(١)

٥٦٩ - الدفاتر والمطبوعات الآتى بيانها هي المقرر استعمالها بأقلام الايرادات بالمديرات فيما يختص بالاطيان وما يربط وما يرفع من ضرائبها وذلك عدا ما يختص بالتحصيل الآتى توضيح اجرائه بقسم خاص

(١) دفتر سنوى استمارة نمرة ١ يعرف بحريدة الاموال المقررة لحصر مجموع الضرائب والتسديدات السنوية في كل بلد

(٢) سجل استمارة نمرة ٣ لحصر الاطيان النافذة والاطيان المربوطة بضرائب موقفة

(٤) سجل استمارة نمرة ٤ لتحرير قرارات الضرائب المطلوب رفعها

(٥) سجل استمارة نمرة ٤ مكررة لتحرير قرارات الضرائب المطلوب اضاقتها

(٦) مذكرة استمارة نمرة ٦ لضبط اجرائات معاينة وتمويل الاطيان النافذة والمربوطة بالضرائب الموقفة

(٧) كشف شهرى استمارة نمرة ٧ لأحصاء المستحق تسديده من الاقساط والمستند فعلا والباقي لآخر كل شهر

(٨) دفتر استمارة نمرة ٥٦ لضبط اجرائات بلان المعائنات والمساحات السنوية

(٩) كشف شهرى استمارة نمرة ٩ لأحصاء ما يزيد وما ينقص من أموال السنة ذاتها ومن الاطيان

(١٠) كشف شهرى استمارة نمرة ١٠ لأحصاء ما يزيد وما ينقص من مجموع الاموال التى يطلب تحصيلها من مستحقات السنة ذاتها أو منها ومن مستحقات سنوات ماضية كان لم يسبق اضاقتها

(١١) كشف شهرى استمارة نمرة ١١ بمفردات ما أضيف وما رفع من ضرائب الاطيان دفعة دفعة

(١) ماعدا ما يختص بالمساحات والمعائنات من الاعمال الخاصة بقلم الايرادات سواء كانت مخصصة بالقسامين الاول والثانى أو بغيرهما كل ذلك واضح في أبوابه الخصوصية بحسب ترتيب المواضع

(١٢) كشف شهرى استمارة نمرة ١١ مكررة لأحصاء مجموع مازاد وماقص من ضرائب الاطيان بكل سبب من أسباب الاضافة والرفع

(١٣) دفتر قسيمة استمارة نمرة ١٢ اذن نقل تكليف الاطيان

(١٤) نتيجة استمارة نمرة ١٣ عن فحص الشكاوى المعروضة ضد أعمال فك الزمام العمومى

(١٥) دفتر المكلفة استمارة نمرة ١٤ لضبط حسابات الاطيان وضع يد كل من المولين ومايزيد وماينقص منها

(١٦) دفتر اجمالى المكلفة استمارة نمرة ١٤ مكررة لضبط حساب مجموع اطيان كل حوض

(١٧) كشف استمارة نمرة ١٧ لحصر الباقي من الاموال لغاية السنة الماضية وترجيئه فى دفاتر السنة التالية

(١٨) كشف استمارة نمرة ١٨ لحصر الفايز فى تسديدات بعض المولين فى السنة الماضية اللازم خصمه من أموال السنة التالية

(١٩) جدول استمارة نمرة ٢٢ بتسوية مساحة اطيان الجزائر المرتفعة بمحصر مايوجد تحت يد كل شخص بحسب نتيجة كل مساحة تعمل

(٢٠) جدول استمارة نمرة ٢٤ لتسوية مساحة اطيان المواطى بالجزائر بمحصر مايوجد تحت يد كل شخص سنويا

(٢١) سجل استمارة نمرة ٢٧ قيد الطلبات المقدمة من الافراد بالتماس رفع الضرائب عن الاطيان التى يقال انها تلفت

(٢٢) نتيجة استمارة نمرة ٢٨ لتحرير طلبات الافراد عن الاطيان التالفة ومباحث وتحقيقات اللجان فى شؤونها

(٢٣) سجل استمارة نمرة ٢٩ لأحصاء الضرائب الموقوفة بأوامر

- (٢٤) قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ لقيد مساحات الاطيان بوجه عام ماعدا الاطيان التابعة من اطيان العلو
- (٢٥) سجل استمارة نمرة ٧٢ لأحصاء الاراضى والاملاك المأخوذة للنافع العمومية
- (٢٦) مجموع استمارة نمرة ٧٨ لأحصاء أراضى الجزاير التى اشتمل عليها الجدولان استمارة نمرة ٢٢ ونمرة ٢٤
- (٢٧) جدول استمارة نمرة ١٠٣ لتسوية مساحة فك الزمام اسما اسما

قسم أول قلم الايرادات

عن الشراقى (أنظر صحيفة ٢٩٠)

- ٥٧٠ - فى ٢٨ اكتوبر من كل سنة يطلب من مأمورى المراكز تقديم كشف تفصيلي عن الشكاوى التى تقدمت عن زراعة الذرة التى عدت من عدم وجود مياه لريها - أو افادة صريحة تدل على عدم تقديم طلبات من هذا النوع
- ٥٧١ - فى أول نوفمبر يكتب للمامورى المراكز بتحقيق ماقد تلف من زراعة الذرة ويطلب منهم تقديم نتائج التحقيق قبل آخر نوفمبر
- ٥٧٢ - فى أول ديسمبر يراعى لزوم استعجال مأمورى المراكز فى تقديم نتائج تحقيق زراعة الذرة العادمة ان لم تكن قد تقدمت منهم
- ٥٧٣ - فى العشرة الايام الاولى من ديسمبر يعرض على المدير طلب انتداب اللجان التى يناط بها تحقيق الشراقى هذا بجهات الوجه القبلى أما فى الوجه البحرى فالتحقيق لا يشترع فيه الا بتصریح من المالية بعد اقرار نظارة الاشغال
- ٥٧٤ - يطلب من مأمورى المراكز تحديد دائرة اختصاص كل لجنة من لجان تحقيق الشراقى على ما يظن فيه أكثر ضمانا لانتظام العمل وسرعة انجازه سواء كان بتشغيل أكثر من لجنة فى مركز واحد أو بتشغيل لجنة واحدة فى كل

مركز - ويطلب أيضا ترتيب خطة سير كل من اللجان وتقديم نسخة من ذلك للديريّة

٥٧٥ - يرسل الى كل من اللجان بواسطة مأمور المركز نسخة من كشف تحديد دائرة اختصاصها ومن ترتيب خط السير

٥٧٦ - قبل ثمانية أيام من ميعاد الشروع في تحقيق الشرائق تظم طلبات الشرائق الخاصة بكل بلد بعضها الى بعض ويرفق بها كشف يستخرج من دفتر المكلفة عن زمام البلد حوضا حوضا (ماعدات المنافع العمومية) ويرسل الى كل لجنة بواسطة مأمور المركز طلبات وكشوف البلاد التابعة لدائرة اختصاصها - على أن يطلب من مأمور المركز ملاحظة أن تكون الاوراق موجودة بيد معاون اللجنة ثلاثة أيام على الاقل قبل الشروع في العمل

٥٧٧ - عند وصول أمر المالية المتضمن تحديد يوم بداية الشروع في العمل يجب اعلان مأموري المراكز وتكليفهم باعلان اللجان بأسرع الوسائط ومراقبة البدء بالعمل فعلا وطلب الافادة الدالة على ذلك وعلى اسم كل بلد ابتدأت بالعمل فيها كل لجنة

٥٧٨ - تخصص محفظة لحفظ أوراق الشرائق الخاصة بكل سنة يلصق بها جدول فهرست منظم يقيد به أول بأول كل ما يدخل بها بالتسلسل والتعاقب

٥٧٩ - يعرض على المدير طلب انتداب لجنة أو لجان الحشفي وتعين بأمر اداري يصدر منه

٥٨٠ - ان لم يصل للديريّة من كل لجنة في صباح كل يوم سبت كشف عملية الاسبوع الماضي - يستعجل طلبه بالخبايرة تاغرافيا مع مأمور المركز ويرسل للنتالية مجموع تلك الكشوف في يوم السبت ذاته ان أمكن والا ففى ذات اليوم الذى يصل فيه للديريّة آخر كشف متأخر

٥٨١ - تفتح بحضور الباشكاتب وباطلاعه جميع المغلفات المختومة التي ترد من اللجان مشتملة على أوراق تحقيق الشراق وبعد التحقق من عدم وجود شيء بها من النقص ولا من مجالب الشبهة يؤشر عليها منه بذلك أو بما يوجد فيها - فان وجد شيء من ذلك تعمل مذكرة مفصلة وتعرض للمدير مشفوعة برأى الباشكاتب ويعمل برأى المدير في ذلك وتخطر نظارة المالية أيضا

٥٨٢ - كل ثلاث بلاد تمت فيها المساحة ووردت أوراقها من أعمال لجنة واحدة يقدم بها مذكرة للمدير وهو يختار احداها ويؤشر عليها بأن ترسل أوراقها الى لجنة الجشنى - وترسل بلا أقل تأخير الى تلك اللجنة في ظرف مختوم بالشمع الاحمر مع خطاب رسمى يطلب به منها عمل الجشنى بالكيفية الواضحة بالمادة ١٢ من تعليمات تنفيذ لائحة الشراق (راجع صحيفة ٣٠٢)

٥٨٣ - ان أنبأ المديرية مندوب لجنة الجشنى بما يدل على وجود اختلاف موجب للشك في أعمال مساحة شراق البلد المذكورة يجب اجراء ماسيد كر : أولا - انتداب معاون آخر وتكليفه بالقيام حالا واستلام العمل من المعاون الذى ظهر الخلل في أعماله

ثانيا - ارسال أوراق البلدين الآخرين الى لجنة الجشنى ويطلب منها تحقيق ما فيها

ثالثا - طلب عقد مجلس تأديب لمحاكمة المعاون في ظرف الخمسة الايام التالية رابعا - مخابرة المالية مبدئيا لأحاطة عليها بتفصيلات مظهر والذى عمل

٥٨٤ - بعد أن تم لجنة الجشنى فحص أعمال البلدين الآخرين تعرض للمالية تفصيلات ما يدل عليه التحقيق واطافة ما يراه المدير في ذلك من الافكار والملاحظات

٥٨٥ - في اليوم الثالث من كل شهر يقدم رئيس قلم الايرادات للمدير بواسطة الباشكاتب تقريرا يشتمل على ما سبقا وهو

أولا - ان كان أولم يكن قد وقع تأخير من أحد المعاونين في الشهر الماضي في تقديم الكشوف اليومية للأمور المركز

ثانيا - ان كان أولم يكن قد وقع تأخير من أى مستخدم في تقديم الكشوف الخاصة بالشرافي من المراكز المديرية وللقنشين

ثالثا - ان كان أولم يكن وقع شئ آخر من أحد يستحق الجزاء عليه وفي هذه الحالة تتوضح الجزاءات المقررة على ذلك بالمادة ١٣ من تعليمات تنفيذ لائحة الشراقى (أنظر صحيفة ٣٠٣) وينفذ أمر المدير الذى يصدر بالكتابة على التقرير

٥٨٦ - كلما تصدق من لجنة الجشنى على أعمال الجباب الابتدائية في تحقيق شراقى البلد المتخبة عن كل ثلاثة بلاد فأعمال الثلاثة بلاد كلها تعتبر معتمدة ويؤشر عليها من المدير باعتادها وتسويتها وفي الوقت ذاته يطلب حضور صيارف البلاد الثلاثة ويكلفون بتحرير كشوف المال المستحق رفعه بالشكل المرسوم بصحيفة ٣٠٤

٥٨٧ - كل كشف يحور عن المال المستحق رفعه يراجعه كاتبان للتحقق من

أولا - مطابقة المقادير والاسماء بين ما احتواه الكشف وما احتواه دفتر المقاس

ثانيا - مطابقة فئات الضرائب بين ما احتواه الكشف وما في دفتر المكلفة

ثالثا ب - صحة العملية الحسابية في تقدير المستحق رفعه من الضريبة الكاملة

ومن نصف الضريبة

ثم يراجع الباشكاتب ورئيس الإيرادات حساب خمسة في المائة من الاسماء المشتمل عليها الكشف ويؤشر منهما أمام كل من الاسماء التى تراجعت ثم يختتم على الكشف بنجم المديرية

٥٨٨ - يحور قرار رفع المال على قسيمة من استمارة نمرة ٤ ويعرض

لتصديق القومسيون المشكل من وكيل المديرية والباشمهندس والباشكاتب تحت رئاسة المدير وبعد التوقيع من القومسيون يعرض لآلية يطلب التصديق

٥٨٩ - عند صدور تصريح المالية باعتماد القرار يرسل لصراف البلد بواسطة مأمور المركز كشف الحساب الخاص ببلده مع أمر بالكتابة يتضمن التصريح بنحصر ما احتواه الكشف في حسابات المولدين بالجريدة والايراد والتأكيد عليه بأن لا يفوته اثبات تاريخ الرفع في كل ورد - وأن يعيد الكشف للبلدية مؤشرا عليه بما يدل على تنفيذ ذلك

٥٩٠ - في الوقت ذاته يسلم القرار الى رئيس القمم الثاني لاثباته بالخصم في جرايد الاموال المقررة استمارة نمرة ١

٥٩١ - وفي الوقت ذاته يرسل الى عمدة البلد بواسطة مأمور المركز كشفا مختوما بختم المديرية يشتمل على أسماء الأشخاص الذين رفضت طلباتهم انخاصة بالشرافي بكامل اجزائها ويكلف بتعليقه على باب داره في مدة الثلاثين يوما التالية لليوم الذي فيه تم تنفيذ رفع ماتصرح برفعه من أموال الشرافي في اورداد المولدين - ويطلب من العمدة تحرير وتقديم محضر يدل على حصول ذلك

٥٩٢ - الشكاوى التي تقدم ضد أعمال تحقيق الشرافي تسجل في سجل خاص من استمارة نمرة ٨ ويقفل هذا السجل في نهاية الثلاثين يوما التالية لتاريخ التنفيذ باوراد المولدين في كل بلد - ويؤشر أمام كل شكاوى بما يعمل فيها من البداية للنهاية

٥٩٣ - تعرض الشكاوى المذكورة أول باول على اللجنة العليا المشكاة بالمديرية بمقتضى المادة التاسعة من لائحة الشرافي وذلك بعد أن يؤشر رئيس القسم الاول على كل منها بما يدل على ما سيذكر وهو

أولا - أن تقديمها كان في أثناء الثلاثين يوما التالية لتاريخ التنفيذ بالايراد ثانيا - أن المستأنف سدد للخرينة مال سنة كاملة عن الاطيان المشكوعنها ان كانت من نوع الشرافي الكامل أو قيمة النصف ان كانت من نوع نصف الشرافي

٥٩٤ - قرارات اللجنة العليا كلها تعرض لنظارة المالية ولا تنفذ الا بعد تصديق النظارة عليها

٥٩٥ - في حالة تأييد رفض الشكوى يجب اعلان صاحبها كتابة بحيث يذكر بالاعلان تاريخ ونمرة القرار النهائي الصادر من المالية في المسألة وأن هذا القرار غير قابل الطعن أمام الجهات الادارية ولا المحاكم القضائية حسب نص المادة العاشرة من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظار (راجع صحيفة ٢٩٥)

٥٩٦ - ان قررت اللجنة العليا وصدقت المالية على تعديل أى شئ مما سبق تنفيذه يجب اعلان الصراف في الحال لاثبات ذلك بمجردته وفي ورد المول - ويسلم القرار ذاته لرئيس القسم الثانى لاثباته بمجردة الاموال المقررة

٥٩٧ - يجب على رئيس القسم الاول أن يحفظ في جملة محتويات محفظة الشراقى جدولاً يقيده به من وقت لآخر تفصلاً من جريدة حصر المصرفات الموجودة بقلم الحسابات جملة ما صرف شهرياً على الاعتماد المخصص لتحقيق الشراقى وفي نهاية العمل يجمع كمية المنصرف وينقلها لجدول السنة التالية على حدة وهكذا من سنة لأخرى للقارنة

٥٩٨ - يطلب من مأمورى المراكز فى أثناء الخمسة الايام الاولى من شهر يوليو تقديم الاقرارات المفروض عليهم الحصول عليها بالكتابة من عمد البلاد لاثبات أن الاطيان الشراقى لم يزرع شئ منها بعد المساحة

٥٩٩ - تخطر نظارة المالية فى يوم ١٥ يوليو بما اشتملت عليه اقرارات العمدة - وان علم حصول زراعة شئ من الشراقى بسد المساحة من القصب أو القطن تكلف احدى الجان بالذهاب الى موقع الارض ومقاسه وبناء على ذلك يصدر قرار من استمارة نمرة ٤ مكررة باعادة اضافة ما كان رقع عنها من الضريبة واعلان الصراف لتحصيل ذلك حالا - وتسليم القرار ذاته لرئيس القسم الثانى لاضافة القيمة بمجردة الاموال المقررة أما ما عدا ذلك من الاصناف التى تزرع فى أرض الشراقى على أثر المساحة يصرف النظر عن المطالبة ثانية بأمواله

٦٠٠ - في آخر أغسطس من كل سنة يطلب كشف من قلم الحسابات عن قيمة التأمينات الباقية بغير تسوية من تأمينات الشراق ويعرض للآلية في أول سبتمبر بتوضيح ماتم في موضوع كل شكوى

٦٠١ - وفي أول سبتمبر يعرض للآلية كشف ختامى ببيان مافع فعلا من أموال الاطيان الشراقى بلدا بلدا مركزا مركزا بتوضيح مقدار الاطيان وقيمة المال منقسما الى قسمين أحدهما عن الشراقى الكامل والثانى عن نصف الشراقى - ويتوضح بذيل الكشف قيمة ما صرف على التحقيق نوعا نوعا

٦٠٢ - الكشف المذكور بالمادة السابقة يقيد في سجل يسمى بسجل الشراقى من استثمار نمرة ٨ وهذا السجل يتجدد مرة واحدة في كل عشر سنين

عن أطيان الجزاير

٦٠٣ - لايتصرح بإجراء المساحة على مرتفعات الجزاير في أية سنة مالم تصدر تعليمات بذلك من المالية - هذا وأما أرض المواطى فانها حتما تعمل عليها المساحة في كل سنة - وتعمل المعاينة على الغير المؤجر من أطيان الميرى بالجزائر

٦٠٤ - ترسل الى لجان المساحة الاستثمارات نمرة ٦ الخالصة باطيان شركة الجزاير المربوطة بضرائب مؤقتة ويطلب منها أن تعلن الشركة عن ميعاد معاينتها بخطاب يرسل موسى عليه بالبوسنة ويطلب منها انتداب مندوب للمعاينة بحضوره

٦٠٥ - كلما ورد للديرية دفتر مساحة شئ من الجزاير يفحص ويؤشر عليه عما اذا كان أو لم يكن يوجد به شئ من القشط أو الخمس أو غيرها

٦٠٦ - يجب ملاحظة تقديم الرسم النظرى المقرر تقديمه مع دفتر المساحة عن الاطيان طرح البحر

٦٠٧ - ينتخب لعمل الجشنى عشر قطع من كل مائة قطعة ويؤشر عليها بامضاء المدير أو وكيل المديرية ولكن يلاحظ أن يكون فى جملة القطع المنتخبة للجشنى جميع القطع التى يوجد بها شئ من الشبهة كالقسط أو الحس أو الحشر ويلاحظ أن القطع التى يؤشر عليها فى أى حوض يجب أن تكون مجموع أطيان شخص واحد أو عدة أشخاص بمعنى أن لا يؤشر على قطعة واحدة من أطيان شخص ما بل يؤشر على كل القطع التى لذلك الشخص فى الحوض

٦٠٨ - بعد التأشير على تلك القطع يرسل الدفتر فى مغلف مختم بالشمع الأحمر مع خطاب رسمى يستلقت نظر مندوب الجشنى الى دقة المراجعة على القطع الواقع بها القسط أو الحس والوقوف على أسباب وقوع ذلك وأبداء ملحوظاته عليها

٦٠٩ - ان أنبأت لجنة الجشنى المديرية بوجود خلل فى العمل أو فرق فى المساحة يزيد عن ٣ فى المائة فى الحال ترسل اللجنة الابتدائية الى جهة الاطيان لاثبات الحقيقة باطلاعها فى ظرف ثلاثة أيام وأخذ أقوالها وعرض النتيجة على المالية مع رأى المدير فى المسألة وفى ما يخص بمسئولية عمال اللجنة الابتدائية

٦١٠ - كل ما أثبتت أعمال لجنة الجشنى صحة عمل اللجنة الابتدائية فى مساحة أطيان المرتفعات بأية جزيرة يجب على رئيس القسم الأول التثبت من أن اللجنة الابتدائية لم تخالف فى أعمالها شيئاً من أحكام تعليمات مساحة الجزائر المبينة بالمواد من ٤٨٨ الى ٥٠٤ ثم تدعو صراف البلد للحضور وبحضوره تكلفه بتكوين أطيان كل شخص فى كل حوض من كل من نوعى المعمر والبور وعمل حساب المال اللازم رفعه والمال اللازم إضافته وأن يحرر بذلك كشفاً على استمارة نمرة ٢٢ وهكذا متى عملت مساحة المواطى وتصلتق عليها من لجنة الجشنى تعمل عنها التسوية على استمارة نمرة ٢٤ ويعمل مجموع عن النوعين على استمارة نمرة ٧٨

٦١١ - بعد مراجعة حسابات الصراف المار ذكرها والتثبت من صحتها والتأشير من العامل أو العال المسئولين عن المراجعة يختم بختم المديرية على كل من تلك الاستمارات ثم يعرض على هيئة المديرية قرار رفع المستحق رفعه على قسيمة من استمارة نمرة ٤ وقرار اضافة المستحق اضافته على قسيمة من استمارة نمرة ٤ مكررة وتعرض على نظارة المالية بطلب التصديق

٦١٢ - متى صدر أمر المالية بالأعتماد يرسل للصراف المجموع العمومي ويكلف بإثباته بالحريفة وفي الاوراد بحيث يوضح في كل من الاوراد توضيحا ظاهرا تاريخ الرفع أو الاضافة وأن ذلك نتيجة مساحة الجزيرة (سنة كذا) وذلك لمراعاة اثبات عدم تجاوز الثمانية الايام المحددة لقبول شكاوى الاستئناف ضد مساحة الجزائر الآتي ذكرها بالمادة ٦١٥ ثم يعيد ذلك المجموع في أثناء الخمسة الايام التالية لصدر الأمر مؤشرا عليه بما يدل على تنفيذه وعلى تاريخ التنفيذ - وفي الحال يسلم قرار المالية والاوراق الى رئيس القسم الثاني بايصال على السركي لكي بمقتضاه يضيف ما يستحق الاضافة ويخصم ما يستحق الخصم بحريفة الأموال المقررة استمارة نمرة ١ - وفي اليوم ذاته يسلم ذلك أيضا الى رئيس القسم الرابع لكي يعمل ذات العملية بدفتر المكلفة ويعيد الأوراق الى رئيس القسم الثاني لكي تحفظ مع بقية مستندات الاضافات والمرفوعات

٦١٣ - يجوز قبول الشكاوى ضد مساحة الجزائر بصفة استئناف بالكيفية الواضحة بالمواد التالية

٦١٤ - شكاوى الاستئناف ضد مساحة الجزائر تسجل في صحيفة مخصوصة في ذات السجل المعد لقبول شكاوى الاستئناف ضد مساحة الشراق والتوالف المنصوص عنه بالمادة ٥٩٢

٦١٥ - لا تعتبر شكاوى الاستئناف ضد مساحة الجزائر مقبولة الا إن ثبت (١) أن تقديمها كان قبل مضي الثمانية الايام التالية لتاريخ التنفيذ بحريفة

الصراف والايراد - (٢) وأن المستأنف سدد للخرينة قيمة مال الاطيان المستأنف عنها لغاية الشهر الذى فيه قدم طلب الاستئناف (٣) وأنه سدد للخرينة علاوة على ذلك قيمة التأمين المقرر للتحقيق وهو ٤ قرشا عن كل يوم من أيام التحقيق التى لا يصح تقديرها بأقل من ثلاثة أيام ولا أخذ تأمين أقل من ١٢٠ قرشا

٦١٦ - تعرض نتائج تحقيق شكاوى الاستئناف على هيئة المديرية لى تبدى رأيا فيها بالرفع أو بالاضافة على أى الاستمارتين نمرة ٤ ونمرة ٤ مكررة أو بالرفض ثم تعرض على نظارة المالية ويطلب التصديق منها على ما تراه

٦١٧ - عند صدور أمر المالية بنفذ بالرفع أو بالاضافة أو بعلن المستأنف بالرفض ككتابة - ثم فى الوقت ذاته يضاف للإيرادات قيمة التأمين المضافة بالأمانات أو يكتب لقم حسابات المديرية بصرفها لصاحبها ان كان قد استحقها

٦١٨ - فى أول شهر سبتمبر من كل سنة يطلب من قلم الحسابات تقديم كشف بالأمانات الباقية بغير تسديد عن تأمينات استئناف مساحة الجزائر ويؤشر قرين كل منها عما تم فيه ويعرض على الباشكاتب لىبدى ملحوظاته فيه ثم يعرض على نظارة المالية لتأمر بما تراه

٦١٩ - فيما يخص بطلبات توزيع طرح البحر على أصحاب الحق فى الاطيان أكل البحر يجب أنه فى حالة توفر شروط اعطاء الاطيان طرح البحر أو جزء منها بدلا من أكل البحر وعدم وجود المانع من ذلك يعمل بمعرفة قسم أول قلم إيرادات المديرية حساب التوزيع على طريقة التعويض بالكامل عن أكل البحر الذى مقداره لكل شخص نصف قيراط أو أقل من ذلك والذى يبقى بعد ذلك يوزع توزيعا نسبيا بين أصحاب الحق ويكتب جدول عن ذلك يترك به ثلاث خانات بيضاء - أحدها لقيمة المال - والثانية لقيمة الضريبة - والثالثة لأسم الحوض - وبعد الثقة من صحته بالمراجعة بين مافى استمارة نمرة ٧٨

وما طرأ من تغييرات الملكية يعرض للسالية طلب التصديق على تسليم الاطيان للمستحقين وربط المال من ابتداء السنة التي تعين للاضافة أو المحفوظات التي يستلزم القات نظر المالية اليها في الموضوع وان تصرح نهائيا باعطاء الاطيان فلا بد من مراعاة ما يكون مؤجرا منها لمدة من الزمن لم تنته وذلك بالاتفاق مع المستأجرين على فسخ الايجار أو مع أصحاب التعويض بأن يتجملوا محل الحكومة في الاطيان من جهة الايجار ومتى تصدق على ذلك تنتدب المديرية من تعتمد عليه للذهاب الى البلد وتسليم الاطيان بمراعاة الأقرب فالأقرب والتأشير في خانة أسماء القبالات أمام اسم كل شخص عن اسم الحوض الذي عطى له نصيبه فيه ويعمل محضر بالتسليم يوقع عليه من العمدة والمشايخ والدليل والصراف بعد التوقيع أيضا من كل من الممولين قرين اسمه ان أمكن ويرسل للمديرية

٦٢٠ - يدخل في جدول التوزيع المذكور بالمادة السابقة ما يستحق اعطاؤه من التعويض عن المفقود بما كل البحر من اطيان المملو المندرجة بالمكلفة وبالسجل استمارة نمرة ٣

٦٢١ - على المديرية أن تعمل حساب المال اللازم اضافته على أسماء الأشخاص الذين تسلمت اليهم الاطيان من ابتداء السنة التي تحددت بأمر المالية وتقدير المال يكون باعتبار ضرائب الحيضان التي فيها الاطيان ولو كانت أكثر أو أقل من ضرائب الاطيان الأصلية التي أكلها البحر وعلى ذلك يصدر قرار الاضافة ويعان للصراف ويطلب اثباته بأوراد الممولين في ظرف الاسبوع التالي لتاريخ القرار وايضاح تاريخ التنفيذ بكل ورد ويطلب اقرار منه ومن العمدة بحصول التنفيذ

٦٢٢ - الزيادات التي تعتبر من حقوق الحكومة التي توجد تحت أيدي بعض الأفراد باطيان الجزائر ان كان مقدار ما يوجد منها في اطيان أى شخص أقل من فدان فتبقى تحت يده بايجار قيمته مثل قيمة الضريبة ولكن ان بلغت فدانا أو زادت عن ذلك فتدخل في جملة ما يعرض للتأجير بالمزاد

٦٢٣ - اكل البحر والتالف بالرمال الفساد من أطيان الجزائر يكفى لحصره قيده في الجدول السنوى استمارة نمرة ٧٨ وهذه الجداول يجمع المختص منها بكل مركز في كل سنة ويحبك بشكل مجلد ويعتنى بحفظ تلك المجلدات بغاية الصيانة

ويلزم على المديرية مراعاة اثبات تغييرات وضع اليد في أكل البحر والفساد أول بأول في الجداول استمارة نمرة ٧٨ بحسب العقود التى ترد لها أو غيرها من أسباب التغييرات

عن الاطيان التالفة والاطيان التى يجب معايلتها

٦٢٤ - يسجل بالسجل استمارة نمرة ٢٧ كل طلب يقدم من أى صاحب شأن بالتماس رفع أموال اطيان تالفة غير أنه يجب مراعاة مايتأتى وهو :

أولا - أن يكون الطلب مكتوبا على نسخة من المطبوع استمارة نمرة ٢٨ وأن يكون وافيا بكل التوضيحات المفصلة فى الخمسة الاسئلة المشتمل عليها القسم الاول من الاستمارة

ثانيا - أن يكون مرققا بورقة تمغة فئة ٣٠ مليا الا ان كان الطلب مقدما من الخاصة الخديوية فإنه يجوز قبوله بغير الورقة التمغة

٦٢٥ - كل طلب يوجد ناقصا شيئا من التوضيحات المفصلة بالقسم الاول من استمارة نمرة ٢٨ كما ذكر بالمادة السابقة يطلب استيفاءه بالمخاطرة مع الطالب بواسطة مأمور المركز ان كانت اقامة الطالب فى دائرة المديرية أو بواسطة المديرية أو المحافظة التابعة اليها جهة اقامته بحيث يتم الحصول على تلك التوضيحات فى مدة أسبوعين على الكثير ثم يسجل - على أن علم تقديم الورقة التمغة لا يمنع من تسجيل الطلب ولكن يستلزم المطالبة بها وعند ورودها يؤشر عليها وترفق مع الطلب

٦٢٦ - عند تقديم أى طلب بالتماس رفع المال عن أطيان تالفة يجب التحرى عما اذا كان أو لم يكن مسبق رفع المال عن أطيان تالفة لذات الطالب أو ان كان الطالب قد نقلت لأسمه حديثاً أطيان كانت ملكاً لغيره وكان منها شئ مرفوعاً تالفاً والتأشير على ذات الطلب بما يظهر - وفي حالة وجود شئ من ذلك يجب استلفات نظر اللجنة لعدم الوقوع فى الغلط الذى ينشأ من تحقيق أطيان مرفوعة أموالها من قبل سواء كانت باسم الطالب أو باسم من انتقلت أطيانه اليه

٦٢٧ - تبويب السجل المذكور يكون على ترتيب تخصيص صفحة مخصوصة لكل بلد وجعل صفحات بلاد كل مركز متعاقبة بعضها ببعض وفى نهايتها صفحة مخصوصة لأجالى المركز - وفى النهاية الكلية صفحة مخصوصة لأجالى المديرية

٦٢٨ - السجل المذكور يتجدد مرة واحدة فى كل خمس سنوات ويختتم بختم المديرية على الزاوية اليمنى العليا بكل ورقة من أوراقه وينقل اليه ما يكون تأجل تحقيقه من الطلبات التى قدمت فى السنة السابقة على تجديده ويؤشر عنها بذلك فى سجل السنة المذكورة

٦٢٩ - انظانات نمرة ٧ ونمرة ٨ ونمرة ٩ معدة لأثبات ماتم فى الطلب من وقت تقديمه الى أن يصدر قرار نهائى برفع المال أو برفض الطلب والخاصة نمرة ١٠ معدة لأثبات ملحوظات المفتشين - فيتعين على رئيس القسم الاول استيفاء السجل أول بأول

٦٣٠ - فى العشرة الايام الاخيرة من كل سنة يعرض الباشكاتب على المدير طلب انتداب الجبال التى يناط بها اجراء المساحات والمعينات للسنة المقبلة ويحصل منه على أمر ادارى يتضمن تفصيلات ذلك الانتداب وبعد أن يطلع رئيس الايرادات على هذا الامر ويؤشر عليه يسلم الى رئيس القسم الاول لتفنيده

٦٣١ - يُكتب للمامورى المراكز لأحاطة علمهم بالانتدابات المذكورة ويطلب من كل منهم ترتيب خط السير لكل من الجبان واعلان عمد وصيارف البلاد التى سبتهدى كل لجنة بالعمل فيها وتقديم جدول خط السير للديرية قبل آخر ديسمبر.

٦٣٢ - يفتح رئيس القسم الاول محفظة مخصوصة يحفظ بها الامر الادارى المار ذكره وجداول خط السير التى يقدمها مأمورو المراكز وكل مايتلو ذلك من المخابرات والكشوف رسمية أو غير رسمية من كل ماينخص بالمساحات والمعائنات وينشئ بها جدول فهرست منتظم يقيد به كل مايرد على تلك المحفظة أول بأول

٦٣٣ - يُطلب جمع الجنازير والشوك الحديد المعدة للساحة ومسحها وتنظيفها واصلاح ماعساه أن يستحق الاصلاح من زرداتها وأوصالها واجراء اللازم لمعايرتها وضبط قياساتها على الشريط الصلب المخصص لذلك بالمخابرة مع مفتش المالية

٦٣٤ - يجمع رئيس القسم الاول ماينخص بكل لجنة من الاوراق المتعلقة بأموريتها ويحرر عنها الحوافظ والكشوف المنصوص عنها بالمادة ٥٤٩ ثم يحرر حافظة بها مرتبة على حسب جدول خط السير وهذه الاوراق هى

أولا - طلبات تحقيق الاطيان التالية

ثانيا - المذكرات استمارة نمرة ٢ الخاصة بالاطيان اللازم معايتها سواء كان (١) لتقدير ضريبة نهائية فى حوض لم توجد به ضريبة نهائية لوضعها على ا طيان كانت مربوطة بضريبة مؤقتة انتهت المدة المحددة لها واستحققت الضريبة النهائية (٢) أو لمراجعة حالة أطيان مربوطة بضريبة مؤقتة لمدة من الزمن انقضت واستحققت المراجعة (٣) أو لوضع ضريبة على أرض كانت معفية من الضريبة لكونها تالفة أو لكونها غير مستحقة المنافع العمومية أو من خارج الزمام

ثالثا - كشوف الارض المخصصة لغرس الغابات والاحراش تستعمل على أسماء الاشخاص المرخص لهم بالغرس وأسماء البلاد والحيضان وأصحاب التكليف وتاريخ الرخصة - ومقدار الذي تم غرسه فعلا - وبداية العشر السنوات المحددة للعاقبة من الضرائب

رابعا - كشوف الارض التي رفعت عنها الضريبة لسبب تخصيصها لإنشاء الجبانات الصحية الجديدة - وهي فقط التي لم يتم استعمالها لذلك الغرض

خامسا - كشوف الارض التي رفعت عنها الضريبة لسبب اقامة مبان عليها داخلة في نطاق المدن والبنادر المربوطة بالعوائد

سادسا - كشوف الاطيان تعلق الحكومة بلدا بلدا حوضا حوضا والمؤجر والغير المؤجر منها

سابعا - كشوف الاراضي المستعملة في المنافع العمومية

٦٣٥ - الكشوف التي ذكرت بالمادة السابقة يجب التوقيع عليها بامضات العمال الذين حرروها وامضات رؤسائهم ويختم عليها بختم المديرية

٦٣٦ - يفتح دفتر خاص من استمارة نمرة ٥٦ يسجل به جميع المسائل المحولة على كل لجنة بلدا بلدا في صفحة قائمة بذاتها - ويخصص بالدفتر صفحة أو أكثر لتقيد ما يحوّل على لجنة الجشنى وما يرد منها

٦٣٧ - توضع الطلبات والمذكرات والكشوف والحفاظ خلاصة بكل لجنة في ظرف خاص وترسل للمأمور المركز بالبوستة الموصى عليها أو بيد ساع معتمد في أثناء الخمسة الايام الاولى من شهر يناير ويكلف بتوصيلها الى اللجان في وقت وصولها اليه ويطلب ايصال باستلامها ويحفظ بحفظه المساحات والمعائنات

٦٣٨ - يسلم الى كل من المساحين عدد كاف من الاستمارات نمرة ٣١ مختمة بختم المديرية على الزاوية اليمنى العليا من كل ورقة منها لكي يقيّدوا بها المساحات اللازم قيدها فيها

٦٣٩ - تصدر التعليقات للأمورى المراكز بأن تبدأ الجان بالمساحات والمعاينات من ابتداء اليوم الذى تحدده نظارة المالية لذلك - ويطلب تقديم اقرارات من ذات معاوى الجان تدل على البدء بالعمل فعلا وتاريخ البدء والبلد التى بدئ بها ويكتب للمالية بما يدل على ذلك فى أثناء الاسبوع الاول من بداية العمل

٦٤٠ - يخصص دفتر من استمارة نمرة ٨ وبه تخصص صفحة قائمة بذاتها لحساب كل من المساحين يقيد بها أول بأول كل ما يصرّف لهم من الاوراق المختومة بختم المديرية من استمارة نمرة ٣١ أو نمرة ٢٨ أما الايصالات المأخوذة منهم بتلك الاوراق فبعد ان يؤشر عليها رئيس قلم الايرادات بما يدل على صحة عدد المنصرف من تلك الاوراق تحفظ بغاية الصيانة مع الدفتر وفى آخر كل شهر يحرر رئيس القسم الاول كشفا ببيان ما استعمل وورد للمديرية من تلك الاوراق وبيان ما استعمل منها نوعا نوعا وبعد تصديق رئيس قلم الايرادات يؤشر عليها بالشكائب بالخصم ويمقتضى ذلك يخصم فى حساب المساح بالصفحة التى على يسار صحيفة الاصول ولا يخفى طرف أى مساح الا بعد اثبات توريد كل ما كان فى عهده من تلك الاوراق - وإن زاد عنده شئ منها عن لزوم العمل يورده لامين التوريدات فيخصم لعهد المساح ويقيد عهدة أمين التوريدات ويستعمل فى السنة التالية - ويتجدد هذا الدفتر مرة واحدة فى كل عشر سنوات

٦٤١ - من واجبات باشكاتب المديرية دقة الانتباه فيما يختص باستعمال ختم المديرية العمومى لكى لا يختم به الا العدد المرقوم فى اذن الختم سواء كانت دفاتر أو أوراق وأن تكون بصمة الختم فى غاية الوضوح وأن يكون الختم بمراقبته واطلاعه منما من ختم أوراق خلصة لأستعمالها بطرق غير سائفة

٦٤٢ - يحوّل على اللجان أول باول كل ما يقدم من الطلبات بالتماس رفع الضرائب عن أطيان تأقصة وذلك عما يقدم لغاية مايو من بلاد الوجه البحرى ومديرية الفيوم وما يقدم لغاية فبراير فى بقية مديريات الوجه القبلى أما ما يقدم بعد ذلك فيؤجل تحقيقه للسنة التالية مالم يوجد بين هذه الطلبات عشرة أو أكثر من بلد واحدة فانه يجوز انتداب لجنة لتحقيقها بصفة استثنائية

٦٤٣ - الطلبات التى يؤجل تحقيقها للسنة التالية يجب اعلان أربابها كتابة لأحاطة علمهم بذلك

٦٤٤ - يجب الانتباه لتحقيق مايمتثل وقوعه أحيانا من كثرة تقديم شكاوى من بلد واحدة أو عدة بلاد متجاورة عن اتلاف أطيان يُطلب رفع المال عنها وذلك لأمكان الوقوف على معرفة الاسباب المبنى عليها كثرة تقديم تلك الطلبات بحالة غير اعتيادية والاستقصاء من الهندسة عن ذلك واحاطة علم المسالية

٦٤٥ - من أخص واجبات رئيس القسم الاول فحص كشوف اللجان التى تقدم كل عشرة أيام واستلفات المدير لى يلاحظه فيها من قلة العمل - أو خلو بعض أيام غير مسموحة من الشغل بالكلية - أو اختلاف السير عن ترتيب انلطة المقررة والتأشير على كل كشف بأمضائه لأثبات اطلاعه عليه واعتباره مسئولا أن قصر فى العرض عن أى ملحوظة

٦٤٦ - تعرض على المسالية فى اليوم الاول من كل شهر مجموعة أعمال اللجان فى الشهر الماضى بالشكل الآتى مضافا اليها ملحوظات وآراء المدير من جهة تلك الاعمال

كشف

عن بيان أعمال لجان المساحات والمعينات السنوية بديرية سنة ١٩٠٠ في شهر

أسماء معاوني اللجان	أسماء المراكز المنتظمة فيها كل بلد من هذه البلدان	بيان الأعمال									
		البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
معلومات	البلد	جزائر وأقاليم أخرى	أقسام الأراضي البرية والبحرية	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الحرجية والغابات	أقسام الأراضي الصناعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات
معلومات	البلد	جزائر وأقاليم أخرى	أقسام الأراضي البرية والبحرية	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الحرجية والغابات	أقسام الأراضي الصناعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات	أقسام الأراضي الزراعية والغابات

عن بيان النافذ المنطوق حاله على ذكر سنة ١٧٩٩ دسمبر سنة ١٨٨٩ المقدم عنه طلبات لغاية شهر ————— سنة ١٩٠

جميع الطلبات المقدمة في هذه السنتمنع التأخر لغاية السنة الثانية	(١)	قناة الشهر الماضي عما فيه صافى المتأخر
	(٢)	قناة الشهر الماضي
	(٣)	قناة الشهر الماضي
	(٤)	قناة الشهر الماضي
	(٥)	قناة الشهر الماضي
	(٦)	قناة الشهر الماضي
	(٧)	قناة الشهر الماضي
	(٨)	قناة الشهر الماضي
	(٩)	قناة الشهر الماضي
	(١٠)	قناة الشهر الماضي
مفردات الخاصة بـ A وهو بيان الباقي من أصل الطلبات	(١١)	قناة الشهر الماضي
	(١٢)	قناة الشهر الماضي
	(١٣)	قناة الشهر الماضي
	(١٤)	قناة الشهر الماضي
	(١٥)	قناة الشهر الماضي
	(١٦)	قناة الشهر الماضي
	(١٧)	قناة الشهر الماضي
	(١٨)	قناة الشهر الماضي
	(١٩)	قناة الشهر الماضي
	(٢٠)	قناة الشهر الماضي
ملحوظات	(٢١)	قناة الشهر الماضي
	(٢٢)	قناة الشهر الماضي
	(٢٣)	قناة الشهر الماضي
	(٢٤)	قناة الشهر الماضي
	(٢٥)	قناة الشهر الماضي
	(٢٦)	قناة الشهر الماضي
	(٢٧)	قناة الشهر الماضي
	(٢٨)	قناة الشهر الماضي
	(٢٩)	قناة الشهر الماضي
	(٣٠)	قناة الشهر الماضي

٦٤٧ - كلما وردت من اللجان (بواسطة مأمورى المراكز) ملفات محتومة مشتملة على ماقد أنجزت واجباتها فيه من المسائل المحولة عليها يجب أن تفتح تلك الملفات في وجود المدير أو الوكيل أو من ينوب عنهما والباشكاتب والتأشير على أوراق كل مسألة لحديثها بما يدل على (١) ان كانت أولم تكن الاوراق كاملة لانقص فيها (٢) ان كانت أولم تكن المحاضر وقوائم المساحة خالية من القشط والحس والحشر وغير ذلك من مجال الشبهة - وفي حالة وجود شئ من ذلك يتوضح ما حصل من الاجراءات الموصلة لكشف الحقيقة من أسباب وقوعه

٦٤٨ - يؤشر أولا فأولا بالسجل نمرة ٢٧ عما يرد من أوراق التوالف والسجل استمارة نمرة ٥٦ عما يرد منها ومن غيرها من بقية الاعمال المحولة على اللجنة ويؤشر على أوراق كل مسألة رقم نمرة صحيفة كل من السجلين

٦٤٩ - بعد مراجعة كل من مسائل الاطيان التالفة يؤشر الكاتب المراجع على جواب اللجنة المرسله معه الاوراق مايفيد الجواب على الأسئلة الآتية وهي :

(١) هل تقرير اللجنة مشمول بتوقيعات جميع أعضائها - وان لم تكن التوقيعات مقروءة جيدا فلتكتب الاسماء في ذيل الصفحة الثالثة لكي يسهل معرفة أسماء من قاموا بهذا العمل في أى وقت كان في الحاضر وفي المستقبل

(٢) وهل بواسطة العملية الحسابية ثبت صحة مقدار الاطيان بعد ضرب الاطوال في الارتفاعات وتحويل الاقصاب الى أفدنة

(٣) وهل جواب اللجنة على كل من الامثلة السبعة المشتملة عليها الصفحة الثانية من استمارة نمرة ٢٨ سديد يحسن الاكتفاء به والتحويل عليه

(٤) وهل عمل رسم نظرى يمثل هيئة الارض تمثيلا كافيا كافلا لمعرفة موقعها وأجزائها

(٥) وهل دعى صاحب الارض وحضر أو لم يحضر

(٦) وهل أقرت اللجنة على أن الارض لم يكن شئ منها في وقت التحقيق مرفوعة عنه الضرائب ولا هي من الارض المعفاة من الضرائب

٦٥٠ - يحول على لجنة الجشنى المسائل اللازم مراجعتها لأثبتت صحة أعمال اللجنة الابتدائية بالكيفية الآتية

أولاً - فيما يختص بالاطيان التى وجدت تالفة - مسألة واحدة من كل عشر مسائل من أعمال كل لجنة

ثانياً - فيما يختص بالمعانيات - بلد واحدة من كل عشر بلاد من أعمال كل لجنة

ثالثاً - فيما يختص بالاطيان التالفة بالرمال المحرر عنها مذكرات استمارة نمرة ٦ ووجدت لم تزل تالفة - عشرة فى المائة من استمارات نمرة ٦ الخالصة بكل لجنة

رابعاً - فيما يختص بالاطيان التى كانت مرفوعة أموالها لسبب اتلافها بالرمال ووجدت كلها أو بعضها متزعة وتقدّرت لها ضريبة - ترسل كل الاستمارات الخالصة بها الى لجنة الجشنى

وترسل تلك الاوراق فى ظروف محتومة بالشمع الاحمر وتؤخذ ضمن طريقة لسرعة وسلامة وصولها إما بالبوستة الموصى عليها أو بيد ساع - وتفيد بسجل حركة المساحات والمعانيات فى الصفحة المعتبرة لحصر أعمال لجنة الجشنى

٦٥١ - ان أنبئت المديرية من قبل لجنة الجشنى بوجود خلل فى العمل أو فرق فى المساحة زائد عن نسبة ٣ فى المائة المسموحة فعلى المديرية أن ترسل اللجنة الابتدائية الى موقع الاطيان لأتقاعها بواسطة لجنة الجشنى وإثبات - أولاً - صحة وجود ذلك الخلل أو الفرق - ثانياً - ان أسباب وقوعه مبنية على مجرد خطأ فى التطبيق أو غلط فى الحساب أو هى مبنية على سوء القصد وعمل محض بذلك وتقديمه للمدير ليفحص المسألة ويبدى رأيه عما إذا كان يرى أو لا يرى لزوماً المراجعة بقية أعمال اللجنة كلها أو بعضها وينفذ ما يراه ويعرض للبالية بتفصيل ماحصل -

٦٥٢ - كلما تصدق من لجنة الجشنى على شئ من الاعمال المحولة عليها
يؤشر المدير بالاعتقاد على أوراق كل من بقية المسائل المنتخبة منها والمرتبطة بها
ثم يعمل في ذلك ماسيدكر بالمواد التالية - هنا بعد أن يؤشر عنها بصحيفة لجنة
الجشنى بسجل حركة المساحات استمارة نمرة ٥٦ بما يدل على إنجازها

٦٥٣ - في مسائل رفع المال عن الاطيان التالفة يعمل حساب المال
اللازم رفعه بقيمة الاقساط المستحقة التحصيل من ابتداء الشهر الذى فيه تقدم
الطلب ان كان تقديمه في النصف الاول من الشهر - أو بقيمة الاقساط المستحقة
التحصيل من ابتداء الشهر التالى للشهر الذى تقدم فيه الطلب ان كان تقديمه
في النصف الثانى من الشهر - ولكن مع ذلك يجب مراعاة طلب رفع ما يخص
الاطيان التالفة مما عساه أن يكون مطلوباً منها من نفقات انشاء السكك الزراعيه

٦٥٤ - في ربط الضريبة على ماقد بيع من أطيان الميرى - أو ماقد عطى
من أراضى البرك يقدر المال بحساب قسط اليوم باعتبار السنة الواحدة ٣٦٠ يوماً

٦٥٥ - فيما عدا ما ذكر من مسائل ربط ضريبة نهائية أو مؤقتة - أو زيادة
أو نقص ضريبة مؤقتة يعمل الحساب من أول السنة التالية للسنة التى انتهت
بنهايتها المدة من الزمن المقررة للضريبة المؤقتة الاخيرة

٦٥٦ - في تطبيق منشور ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٢ بوضع نصف الضريبة
الاصولية لمدة سنتين يطلب رفع المتأخر والمستحق من الضريبة على الاطيان لغاية
السنة التى حصلت المعافاة فيها - ويربط نصف الضريبة من ابتداء السنة التالية
للسنة المعافاة

٦٥٧ - يحل محل نصف الضريبة احدى الفيات المقررة في جدول ضرائب
المديرية سواء كانت مساوية تماماً لقيمة نصف الضريبة أو قرية جداً منها وكذلك
يجب أن تكون كل من الضرائب المؤقتة مساوية لأحدى الفيات المندرجة بجدول
فيات الضرائب ما عدا ما كان منها أقل من أقل فية التى هى ١٤٠ ملياً

٦٥٨ - رئيس القسم الاول مسئول عن صحة العمليات الحسابية الخاصة بما يضاف أو يرفع

٦٥٩ - تعرض نتيجة كل مسألة لحديثها على القومسيون المختص بالحكم مبدئياً برفع أو ربط الضرائب وهذا القومسيون مؤلف من المدير بصفة رئيس والوكيل والباشهندس والباشكاتب بصفة أعضاء - وقرارات القومسيون تصدر على قسيمة من استمارة نمرة ٤ فيما يختص بما يتقرر رفعه ومن استمارة نمرة ٤ مكررة فيما يتقرر ربطه

٦٦٠ - تعتبر قرارات القومسيون صحيحة متى كان موقعا عليها من عضوين غير الرئيس ويقوم الوكيل مقام المدير في غيبته ويتنوب المدير من يقوم مقام الوكيل في غيبته أما الباشكاتب فريث قلم الايرادات يقوم مقامه في غيبته

٦٦١ - تعرض على نظارة المالية قرارات رفع الضرائب للتصديق عليها ما لم يكن المطلوب رفعه لشخص واحد غير متجاوز خمسة جنهات ضريبة سنوية على أطيان لا يزيد مقدارها عن عشرة أفدنة ففي هذه الحالة مرخص للمدير أن ينوب عن ناظر المالية في التصريح بتنفيذ قرار الرفع

٦٦٢ - ينفذ المدير قرارات ربط الضريبة بوجه عام - عدا ما يختص منها باطيان لم يسبق ربط الضريبة عليها مما عطي مجانا من الاطيان الخارجة الزمام بمقتضى دكرينو ٩ ستمبر سنة ١٨٨٤ ففي هذه الحالة يجب عرض القرار لنظارة المالية للحصول بواسطتها على قرار مجلس النظار وتبليغه للمديرية لتنفيذه

٦٦٣ - ترفق مع كل قرار أوراق التحقيقات والرسومات الخاصة بموضوعه

٦٦٤ - كلما تصدق من نظارة المالية أو صدق المدير بالنيابة عن النظارة بحسب حدود اختصاصه برفع أو ربط شئ من الضرائب يجب على رئيس القسم الاول اجراء ما سيذكر وهو

أولا - يؤثر بذلك بالقسيمة التابعة استمارة نمرة ٤ أو نمرة ٤ مكررة

ثانيا - يرسل للصراف في الحال بواسطة مأمور المركز كشف مفردات التمويل محتوما عليه بنجم المديرية ومؤشرا عليه بامضاء الباشكاتب لكي يورد ذلك بمجريدته في حساب كل من أصحاب الشأن ويقيده بأورادهم مع ايضاح تاريخ الاضافة أو الرفع ويعيد الكشف للمديرية مؤشرا عليه منه بما يدل على التنفيذ

ثالثا - تحرير اعلانات بالكاتب من نسختين بامضاء رئيس المصلحة الى كل ممن رفضت طلباتهم بواسطة مأموري المراكز ليسلم نسخة منها الى صاحب الشأن ويعيد الثانية مؤشرا عليها منه بما يفيد استلامه أصل النسخة وهذه الصورة عند ورودها ترفق مع الاوراق حيث تكون محفوظة حيثئذ بالقسم الثاني

رابعا - يسلم القرار ومرفقاته الى رئيس القسم الثاني لأبثاته بمجريدة الاموال المقررة استمارة نمرة ١ ومنه الى رئيس القسم الرابع لأبثاته بدقتر المكلفة وبسجل احصاء التوالف استمارة نمرة ٣ ثم يعيده للقسم الثاني لحفظه مع بقية مستندات الاضافات والمرفوعات

٦٦٥ - يخصص قسم في سجل احصاء الشرائق المنصوص عنه بالمادة ٦٠٢ لتسجيل كل ما يرفع أمواله من الاطيان التابعة نوعا نرعا بلدا بلدا كل سنة لحديثها بتوضيح مقدار الاطيان ومالها السنوى وقيمة ما يرفع عنها في سنة الرفع وترسل للسالية صورة نتيجة كل سنة في النصف الاول من شهر يناير لتسجيلها بها أيضا

انشاء الغابات والاحراش

٦٦٦ - يخصص ملف قائم بذاته لكل طالب من هذا النوع يضم كل المحررات التي تخص به من بداية الطالب الى نهاية الرخصة وصورة رسمية من الرخصة أيضا

٦٦٧ - يجب دقة الانتباه في سير المباحث لأثبتات (١) - ان الاطيان ملك الطالب أصلاً (٢) - وأنها بيعت اليه من الحكومة على شرط غرسها غابات وأحراش (٣) - وأنها في البرارى أو على حدود البرارى (٤) - وأنها لم تزوع الاشتوى (٥) - وأنها لم تؤد ضريبة أكثر من خمسة قروش القدان .

٦٦٨ - يلاحظ في تحرير الرخصة (١) توضيح مقدار الارض والمحوض والبلد التابعة اليه (٢) - ان التمتع بالمعاملة من جهة الضريبة بأحكام ذكرى ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ يتبدى من أول السنة التي بدى فيها بغرس الغابات عند ماينبت اتمام غرس خمسة أفدنة على الاقل (٣) - وأن استعمال الارض في زراعة أى شئ غير الغابات والاحراش ينبنى عليه حتما بطلان مفعول الرخصة ورجوع المعاملة من جهة الضريبة الى ماكانت عليه الحالة قبل الرخصة وان قرار نظارة المالية في ذلك لا يقبل المعارضة (٤) - تحرر صورة حفية من الرخصة ويختم عليها بختم المديرية ويؤخذ عليها ايصال بتوقيع الطالب وهذه الصورة هى المشار اليها بالمادة ٦٦٦

٦٦٩ - يجب مراعاة تكليف بلان المعاينات سنويا بمعاينة هذه الاراضى ومراجعة محاضر المعاينات للتحقق من اشتغالها على اقرارات صريحة بعدم زراعة شئ في الارض غير أشجار الغابات والاحراش - وفي حالة ثبوت زراعة شئ آخر فيها يجب عرض المسألة على المالية وطالب اصدار ونشر قرار بطلان الرخصة وعمل مذكرة وعرضها على هيئة المديرية واستصدار قرار نكرة ع لاعادة ربط الضريبة على الارض

المنافع العمومية

٦٧٠ - يخصص ملف قائم بذاته لكل مشروع يختص بالمنافع العمومية يضم كافة المخبرات والرسومات والأوامر والاحكام وعلى العموم كل ماينخص بذلك المشروع ويفرد به جدول لقيده مايتوى عليه الملف من هذه الاوراق بالترتيب

٦٧١ - الاراضى التى لا يمكن شراؤها اختياريا مما هو لازم للنافع العمومية ترسل أوراقها ورسماتها لنظارة الاشغال العمومية أو لغيرها ان كانت مما يختص بنظارة أخرى ويطلب استصدار أمر عال بنزع الملكية على مقتضى أحكام الامر العالمى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦

٦٧٢ - يجب مراجعة قوائم مساحة وتحديد الاراضى المأخوذة للنافع العمومية للتحقق من صحة الأرقام - وعدم نقص شئ من وصف الحدود - واستيفاء أسماء ونمر الحيطان - ونمر القطع - وأسماء أصحاب التكليف - وخلو أرقام التثمين من شبهة الحو والاثبات - والتوقيع بامضاء الكاتب المراجع بما يدل على ذلك

٦٧٣ - عقود شراء الاراضى المأخوذة للنافع العمومية يجب تحريرها عن أطيان كل شخص عقد خاص بالترتيب الآتى وهو
« ا » - عقود قائمة بذاتها من استمارة حرف - ا - عن الاراضى الغير واقعة تحت الرهن ولا يوجد شئ من الموانع لشراؤها
« ب » - عقود أخرى قائمة بذاتها من استمارة حرف - ب - عن الاراضى الواقعة تحت الرهن

٦٧٤ - العقود استمارة حرف - ا - تكتب على ثلاث نسخ احداها تبقى بطرف عمدة البلد والاثنان الاخران ترسلان الى مفتش الرى مع نسختين من قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ الخاصة بالبلد فان صادق عليهما يوقع بامضاءه على كل من نسختي العقد ويعيدهما مع قوائم المساحة للديرية

٦٧٥ - الشخص المفوض فى قبول شراء الاراضى المذكورة بالنيابة عن الحكومة يجب أن يصدر له توكيل بالكاتب من سعادة ناظر المالية النائب فى ذلك عن سمو الخديو ويتضمن هذا التوكيل تفويضه بصفته الرسمية فى الشراء وفى التوقيع على العقود

٦٧٦ - عند ورود الأوراق تراجع المقادير بين ما في قوائم المساحة وما في العقود وبين ما في العقود ودفاتر المكلفات وكل ما يوجد مجردا من موانع صرف الثمن يعمل كشف بمفرداته اسما اسما ويحول باعلان لقلم الحسابات يطلب به تبليغ مأمور المركز في أثناء ثمان وأربعين ساعة بأن يدعو أصحاب الحقوق بالحضور للمركز في ميعاد يعين لهم لاستلام حقوقهم - وفي الحال ترسل العقود مع أحد الصيارف أو مساعديهم لطرف مأمور المركز لصرفها والحصول على المخالصات على ذات عقود الشراء - بتصديق عمدة ومشايخ البلد يؤيد شخصية الذين قبضوا أمان الأراضي وانهم هم أصحاب الحق

٦٧٧ - تقيد هذه العقود في السجل استمارة نمرة ٧٢ وتؤخذ توقيعات كل من أصحاب الشأن أمام أسماؤهم بالسجل وذلك لاثبات المخالصة ومنع الخطأ في تكرار صرف شيء من الحقوق - وهذا السجل يخصص منه دفتر لكل مركز - ولسهولة الحصول على التوقيعات المار ذكرها لأبأس من ارسال السجل ذاته للمركز بيد أحد الكتبة في وقت الصرف

٦٧٨ - ان تأخر شيء بغير صرف يقيد بالأمانات متقابلة سبق خصمه على اعتماده الخاص ويعلن أربابه ليحضروا ويستولوا على حقوقهم

٦٧٩ - كل ماتم صرفه يجب أن يرفق مع كل من العقود الخاصة به صورة من استمارة نمرة ٣١ - قائمة المساحة - المشتملة على المساحة والحدود وترسل العقود ومرقاتها الى قسم القضايا الذي توجد في ذات مركز المحكمة المختلة التابعة الاطيان لدائرة اختصاصها لكي بمعرفته يسجل العقود بقلم كتاب المحكمة ويغيدها للديرة بعد تسجيلها

٦٨٠ - متى أعيدت العقود المسجلة من قسم القضايا يجب أن ترسل مع قوائم المساحة الى الدفترخانة المصرية لحفظها بها

٦٨١ - العقود استمارة حرف - ب - المشار اليها بالمادة ٦٧٣ انخلاصة بالاراضى الواقعة تحت الرهن من المأخوذ للنافع العمومية يجب أن تكتب

على ثلاث نسخ عن المأخوذ من كل شخص ويرفق معها نسخة من قائمة المساحة وترسل لمفتش الري ويطلب منه التصديق عليها وبعد أن يصادق عليها فى ماعدا ما يختص بالمرهون للبنك العقارى ومصلحة الدومين الآتى الكلام عليه بالمادتين التاليتين يجب أن يتبع ما يأتى وهو

(١) تحفظ احدى هذه النسخ تحت يد عمدة البلد مع صورة من قائمة المساحة
(٢) ترسل النسخة الثانية مع صورة قائمة المساحة لإدارة عموم الحسابات المالية لأجل ايداع الثمن بحساب الأمانات المالية الى أن يصرف بعد فك الرهن سواء كان بالاتفاق بين المالك والمرتهن أو بصدر حكم انتهائى من المحاكم بأحقية أحد الطرفين للأرض المرهونة

(٣) ترسل النسخة الثالثة مع صورة قائمة المساحة الى قسم قضايا المالية لتسجيلها بقلم كتاب المحكمة المختلطة ذات الاختصاص

(٤) بعد التسجيل ترسل الاوراق لنظارة الاشغال العمومية لحفظها بها

٦٨٢ - أما المرهون للبنك العقارى فيتبع فى شأنه ما يأتى وهو

(١) ترسل عقود البيع وجداول المساحة وباقى الاوراق الخاصة بنزع الملكية الى ادارة عموم الحسابات المالية مستوفاة غير قابلة لأى شئ من بواعث المناقضة - والادارة المشار اليها تجرى للآزم لذلك مع البنك بالاتحاد مع قسم القضايا
(٢) يقيد ثمن الارض بحساب الامانات المالية لصرفه بعد اتمام الاجراءات اللازمة كما سيجيء بالفقرة ٥

(٣) لا يكلف البنك بتقديم شهادة تدل على أن الأرض غير واقعة تحت رهونات أخرى

(٤) الاراضى المزروعة ملكيتها التى لا يزيد ثمنها عن عشرة جنيهات يضاف بذيل العقد الخاص بها اقرار من البنك يتضمن (١) الاعتراف بفك الرهن عنها غير رسمى (٢) الاعتراف باستلام الثمن

(٥) يصرف للبنك وتحت مسئوليته ثمن الاراضى التى يتم شطب الرهن عنها غير رسمى مرة فى كل ثلاثة شهور بعد أخذ المخالفات

(٦) يقدم البنك كشفا بالديون المطلوبة له الى قسم قضايا الحكومة حتى انه بعد التصديق عليه منه يرسله الى ادارة عموم الحسابات للصرف بمقتضاه

(٧) يصرف للبنك مباشرة ثمن الاطيان الزائد عن عشرة جنيهات بعد تسليم عقد شطب الرهن الرسمى الذى هو عبارة عن تقرير يعمل به البنك أمام كاتب المحكمة برضائه بفك الرهن

٦٨٣ - وأما الاطيان الواقعة تحت الرهن لمصلحة الدومين فالعقود الخاصة بها ترسل مع صورة من قائمة المساحة مع كل عقد الى قسم القضايا لى بالمخاطرة مع الدومين يحصل شطب الرهن وبعد ذلك يكتب قسم القضايا لادارة عموم الحسابات بصرف الثمن للدومين ثم فى الوقت ذاته يسجل العقود

٦٨٤ - وأما الاطيان الموقوفة فتحرر عنها قائمة مساحة مخصوصة من استمارة نمرة ٣١ وبعد أن يؤخذ عليها اقرار ناظر الوقف بقبول الثمن ترسل الى مفتش الرى للصادقة عليها

٦٨٥ - متى تصدق من مفتش الرى ترسل الاوراق لقلم حسابات المديرية لتسوية الثمن بالخصم على حساب ادارة الخزينة العمومية وقيد بحساب الامانات الى أن يشتري بقيمتها ما يوجد أنفع لجهة الوقف تبعاً لما جرت عليه المحكة الشرعية لصيانة أموال الاوقاف

٦٨٦ - الاراضى المأخوذة لانايع العمومية من أملاك الحكومة ترسل قوائم مساحتها الى مراقبة أملاك الميرى بالمالية

٦٨٧ - لا يتوقف رفع المناال عن الارض المأخوذة للانايع العمومية على اتمام أى عمل من أعمال تسجيل العقود أو تسديد الثمن أو شطب الرهن أو غير ذلك بل تعمل جداول الاموال المستحقة الرفع اعتباراً من ابتداء السنة

التي تعترف مصلحة الري كتابة أن الارض استعملت فيها للنبات العمومية - وتعرض على هيئة المديرية ليصدر قرار بالرفع على استمارة نمرة ٤ وبعد التصديق عليه يبلغ للصيارف لخصمه بحسابات المولين بالجرائد والاوراد ثم تخصم الاموال بجرائد الاموال المقررة استمارة نمرة ١ بالمديرية وتسلم الاوراق لرئيس القسم الرابع لتنفيذها بدفاتر المكلفات واعادة تسليم الاوراق لرئيس القسم الثاني لحفظها مع مستندات المرفوعات

ويعتبر في حكم الاطيان الثالثة بالمنافع العمومية - الاطيان التي تلقت بسبب المنافع بواسطة أخذ أتربة منها لزوم الجسور أو باستعمالها لتخزين أدوات أو مواد لفائدة المنافع العمومية - غير أنها تضاف بالسجل استمارة نمرة ٣ وتعاين في كل سنة لربط الضريبة الاصلية على ما يوجد قد صلح منها

٦٨٨ - في عمل حساب الاموال المطلوب رفعها يُصرف النظر عن رفع شئ عن أى كسر يقل عن سهمين ويعتبر بقيمة أربعة سهام كل سهمين وما يزيد عنهما مما ينقص عن أربعة - وذلك لايسرى على تقدير الثمن الذى يجب تقديره وصرفه على حساب أى كسر مهما كان مقداره

٦٨٩ - رئيس القسم الاول مسؤل عن اثبات حصول المعاينة سنويا بمحاضر كتابية على أراضى المنافع العمومية واتخاذ الاجراءات اللازمة للطالبة بتسديد ايجار ما يوجد مترعا في بعض أجزائها بمعرفة بعض الافراد

٦٩٠ - ان استمرار زراعة بعض أجزاء من أقواع الترع النيلية بمعرفة بعض الافراد لا ينهاى عليه اخراج الارض من عداد المنافع العمومية ولو كانت باقية في التكليف على أسمائهم لان اغفال ثقلها في دفاتر المكلفات للمنافع العمومية من أسمائهم أو أسماء من كانوا يملكونها في وقت انشاء تلك الترع العمومية لا يغير شيئاً من اعتبار تلك الاجزاء كغيرها من بقية الارض التي انشئت فيها الترع واستعملت فعلا ولم تزل مستعملة للمنافع العمومية - وطولة الزمن على زراعتها بمعرفة الأشخاص المكلفة عليهم لا تكسبهم شيئاً من حقوق الملكية فيها لأن الاملاك العمومية

لا يجوز بمقتضى القوانين ادعاء الملكية فيها بمضى المدة - ولا ان عدم اعطاء تعويض عن تلك الارض يصح الاستئناس به دليلا على الملكية لان ذلك كان بمقتضى قواعد الزمن ومجرى العادة - ولكن يجوز مع ذلك تأجير تلك الاطيان لأولئك الزارعين ان سمحت مصلحة الري بذلك وفي هذه الحالة يقتدر الايجار بمثل قيمة ضريبة الخوض

٦٩١ - القطع الى توجد مترعة من ميول الجسور أو المتارب أو غيرها من أرض المنافع العمومية لا يلزم مقاسها ولا تقدير ايجارها أكثر من مرة واحدة في كل ثلاث سنين مادام الزارع لها لم يتغير ولم يطلب هو ذاته اجراء المساحة في أثناء تلك المدة

٦٩٢ - تعتبر من أملاك الميرى الحرة جميع الأراضي التي كانت أخذت للنافع العمومية وتقرر الاستغناء عنها من لزوم المنافع العمومية بالكلية سواء كان سبق أو لم يسبق التعويض عنها عينا أو نقدا - هذا عدا ما يطلب رده لأربابه من ذلك مما لم يسبق اعطاء تعويض عنه بناء على القرار الصادر من مجلس النظار في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٢ - أنظر صحيفة ٢٥١ -

٦٩٣ - ان قدمت طلبات من أحد بالتاس اعادة ما استغنت عنه المنافع العمومية مما كان أخذ لذلك من أملاك الطالب ولم يعط تعويضا عنه فالتحريات التي تعمل في ذلك يجب أن تشمل على اثبات ما يأتي

(١) اثبات الاستغناء حقيقة عن تلك الاراضى للنافع العمومية باقرار مصلحة الري

(٢) اثبات انها أخذت من ملك الطالب أو من حل هو محله - وانه لم يعط تعويضا عنها

(٣) معاينة الارض وتقدير المدة من الزمن اللازمة لاصلاحها بحيث لا تزيد عن خمس سنوات

(٤) حفظ الحق للمالية في رفض الطلب

وتعرض على المالية نتيجة هذه المباحث لتأمر بما تراه

٦٩٤ - ان أقرت المالية على إعادة الاطيان للطلاب يجب أن تضاف الى ملك الطالب بالمكلفة وبطرف الصراف وفي سجل قيد الاطيان الثالثة استمارة نمرة ٣ بمقتضى أذونات بالكتابة من رئيس المصلحة

٦٩٥ - يطلب معاينة هذه الارض في كل سنة وكل ما يوجد صالحا منها تربط عليه ضريبة الخوض النهائية

٦٩٦ - أرض الاجران المعروفة بمقننات الاجران ليست من المنافع العمومية ولكنها ملك خاص لعموم أهالى البلد مشترك بينهم على الشيوع للنفعة المخصوصة المحفوظة لها وهى وضع المحاصيل النيلية والشتوية وتجهيزها في مواسمها

٦٩٧ - المخبرات الخاصة بالمنافع العمومية تكون مع مراقبة الاموال المقررة بالمالية

فيما يختص بالواحاح

٦٩٨ - طلبات التصريح بحفر آبار جديدة أو تطهير عيون قديمة مطموسة بالواحاح الداخلة والخارجة يجب تسجيلها في سجل خاص من استمارة نمرة ٨ بحسب ترتيب ورودها وتعرض للمالية أولا فأولا

٦٩٩ - ان صرحت المالية بقبول الطلب مبدئيا يكلف مأمور الواحاح بنقص هذا الطلب بمعرفة لجنة مركبة من خمسة عمد بالواحاح الداخلة وثلاثة في الخارجة في جملتهم عمدة ذات البلد التى منها طالب الحفر ومن اثنين من اسطاوات الدولاب ويتناول هذا الفحص المباحث الآتية وهى

(١) هل الطالب وحده هو صاحب الطلب أو له شركاء وإن كان له شركاء فن هم وما هى حصة كل منهم فى البئر

(٢) هل للطلاب عيون أو آبار أخرى وفي أى بلد وقيمة المال المرتبط عليها وحصة الطالب منه

(٣) ماهو مقدار الارض المطلوب حفر البئر لها بوجه التقريب وهل سبق استعمالها فى الزراعة وبأية طريقة كان رباها - وهل ملكيتها للطلاب مؤيدة بمستندات مقبولة وماهى

(٤) ماهى أقرب الآبار أو العيون الجارية الى نقطة البئر المطلوب حفرها ولبن هى وهل نقطة البئر المطلوب حفرها أعلى أو أوطأ من الآبار أو العيون المجاورة وهل لأحد من أصحاب تلك الآبار ملحوظات فى مشروع حفر البئر وماذا يراه المأمور فى شأنها

(٥) ماهو عدد الطلبات السابقة على هذا الطلب التى لم يبدأ بالحفر فيها - وما هو الوقت المنظور فيه امكان الشروع فى حفر البئر المطلوبة

(٦) ما هى المسافة بين نقطة البئر وبين سكن البلد بوجه التقريب

(٧) هل لشركة الواحات آبار قريبة من نقطة الطالب

ويموز قبول استئناف من الطالب ان رفض طلبه - وهذا الاستئناف يتحقق بلجنة مؤلفة من المأمور ومفتش الحكومة بالواحات وأحد اعضاء المحكمة المحلية بشرط أن لا يكون من أعضاء اللجنة الابتدائية هذا بالواحات الداخلة أما فى الخارجة فيحل معاون محل المأمور

٧٠٠ - عند ورود نتيجة هذه المباحث تعرض على المالية مشفوعة برأى المدير

٧٠١ - أن تصرح بحفر البئر يجب أن يعلق ذلك على شرط أن لا تزيد مدة استعمال الدولار للحفر عن ثمانية شهور وأن للحكومة الحق فى سحب الدولار ولو لم يتم العمل بشر أن تكون ملزمة بأى تعويض للطلاب الأصبلى ومتى صدر

الأمر بذلك يبلغ لمأمور الواحات لتنفيذه ويؤشر بالسجل أمام اصل قيد الطلب عن تاريخ ونمرة تصريح المالية وتاريخ ونمرة تصريح المديرية وعند ورود اخطار مأمور الواحات بحصول حفر البئر يؤشر بذلك أيضا

ويرخص لمأمور الواحات بتركيبه الدولار عند محبه بالكيفية التي ذكرت آنفا على البئر التالية في ترتيب الطلبات للبئر التي كانت مركبة عليها - الا أن رأى من البواعث ما يستوجب مخالفة هذا الترتيب بانفاقه مع مفتش الحكومة

٧٠٢ - في أول يناير من كل سنة يستخرج كشف من السجل عن الآبار التي لم يتم حفرها ويرسل لمأمور الواحات وتطالب منه الافادة عما تم في كل منها ويعرض على نظارة المالية نتيجة ما يصل منه من الرد لكي تحوله على مفتش المالية

٧٠٣ - كلما تم حفر بئر أو عين يحدد ميعاد لمقاس الماء النافر منها على سطح الأرض بحيث يكون الميعاد كافيا لدعوة وحضور مفتش المالية ليكون المقاس بحضوره ويحرر محضر تقدير المال بتوقيعه وتوقعات مأمور الواحات والعمدة والمشايع والطلبين

٧٠٤ - في كل خمس سنين يحرر جدول في أول يناير عن عيون وآبار الواحات وعدد قراريط مياه كل منها واسماء أربابها ويؤشر المدير على عشرة في المائة منها بماودة مقاسها ويكلف بذلك مأمور الجهة مع صراف كل بلد - فأن دلت النتيجة على وجود زيادة أو عجز في نصف الآبار التي أعيد مقاس مياهها بصفة جشنى تعرض النتيجة على المالية لتأمر بما تراه من تعميم المقاس على بقية العيون أو غير ذلك

٧٠٥ - يدخل فيما يعاد مقاسه من العيون المذكورة كل بئر أو عين قدمت عنها شكوى في اثناء السنة السابقة على عمل الجشنى

٧٠٦ - وفي كل خمس سنين أيضا يحرر في أول يناير جدول آخر عن العيون التي رفعت عنها الضريبة لأنها انطمتت ويرسل لمأمور الواحات ويطلب منه

فخصها وإثبات أو نفي استمرار انطلاسها فكان تين رجوعها الى جريان المياه بها كما كانت يعاد ربط الضريبة عليها بعد إعادة مقاسها

٧٠٧ - شكوى انطلاس بعض العيون وطلب رفع الضريبة عنها تفيد في سجل التوالف استمارة نمرة ٢٧ ويكلف مأمور الواحات بتحقيقها وعند اتمام التحقيق تعرض النتيجة على هيئة المديرية لكي تقرر رفع الضريبة ان ثبت ما يوجب ذلك وينفذ بعد تصديق المالية أو بأمر المدير بالنيابة عن المالية كالتقواعد المتبعة

٧٠٨ - وفي الواحات البحرية يجب مراعات القاعدة الأصلية المصدق عليها من المالية بتجديد مقاس اطيان تلك الجهة مرة في كل خمس سنوات

٧٠٩ - طلبات رفع الضرائب عما قد اتلفته الرمال من الأراضي هناك تسجل بسجل التوالف استمارة نمرة ٢٧ ويحول تحقيقها على مأمور الجهة ويجرى فيها مثل ما ذكر بالمادة ٧٠٧

مرسى مطروح

٧١٠ - يخصص ملف قائم بذاته بقسم أول قلم ايرادات مديرية البحيرة لضرائب وأطيان مرسى مطروح يحفظ به كل ما يصدر وما يرد بشأنها من الاوامر والتعليقات والمخاطبات

٧١١ - في أول يناير من كل سنة يعرض على المالية مجموع ماضيف وما تحصل من ضرائبها في السنة السابقة ومقدار الاطيان ويطلب صدور ماعساه أن يوجد لديها من التعليقات في شؤون ضرائب وأطيان تلك الجهة

البرلس

٧١٢ - يخصص ملف قائم بذاته بقسم أول قلم ايرادات مديرية الغربية لضرائب وأطيان البرلس يحفظ به كل ما يصدر وما يرد بشأنها من الاوامر والتعليقات والمخاطبات

٧١٣ - يستمر اجراء المعاينة على أطيان تلك الجهة وفرض المنزوع صيفي والمنزوع شتوي فقط وربط الضرائب بالقيمة المقررة لكل من النوعين مالم تصدر تعليمات جديدة في شأن ذلك

٧١٤ - يعمل الجشنى على المساحة والمعاينة بمعرفة المندوب الذى يعتمده لذلك مدير الغربية

اجراءات تنفيذ ذكرى ٢ يوليه سنة ١٩٠٧

٧١٥ - يطلب رئيس القسم الاول من رئيس القسم الرابع تحرير الكشف استمارة نمرة ١٩ حرف - ا - تعديل الضرائب - عن الاطيان المربوطة بضرائب موقفة التى استحققت أن توضع عليها ضرائب نهائية وبعد الوثوق من صحتها يرسلها بمخطابات موصى عليها الى رؤساء اللجان المنوطة بمعاينة تلك الاطيان لى بعد المعاينة يحرر عن كشف كل بلد تقرير من استمارة نمرة ١٩ حرف - ب - ويعرض للالية

٧١٦ - ان حصل تقسيم بعض الحيطان تقسيما جديدا ووصل للديرية تعليمات بذلك من المالية - يجب على القسم الاول ارسال اعلان لكل فرد من الافراد الذين لهم أطيان فى تلك الحيطان لانباثهم بأسماء الاقسام التى قسبت اليها الحيطان ليعلم كل منهم اسم الحوض الجديد الذى أصبحت أطيانه تابعة اليه ويشكو من جهة الضريبة ان رأى ما يوجب الشكوى

٧١٧ - عند ما يصل للديرية خطاب المالية المتضمن تحديد ميعاد تقدير الضرائب النهائية على تلك الاطيان فى كل بلد يجب تبليغ ذلك للأمورى المراكز وتكليفهم باعلانه بالكتابة الى عمد ومشايخ كل بلد والحصول على افادة منهم تدل على ذلك تعاد للديرية وتحفظ فى ملف خاص بهذا الموضوع

٧١٨ - وعند ما يصل للديرية خطاب المالية ومعه الاعلان استمارة نمرة ١٠١ مكررة المشتمل على فئات الضرائب التى قدرت يجب تبليغ ذلك للأمورى المراكز وتكليفهم بتعليق الاعلان على باب دار العمدة مدة ثلاثين يوما من تاريخ تعليق الاعلان وإثبات ذلك بحضر بالكتابة وتقديمه للالية

٧١٩ - يرسل خطاب للمأمور المركز بفتح سجل من استمارة نمرة ٨ وقيد كل ما يرد اليه من الشكاوى من جهة الضرائب المشتمل عليها الاعلان - وقفل السجل في نهاية الثلاثين يوما وتقديم صورة منه مع الشكاوى الى المديرية وفي الحال ترسل للمالية

٧٢٠ - عند ما يصل للمديرية أمر المالية النهائي بتسوية الضرائب التي تقرر بعد فحص الشكاوى بمعرفة لجنة الاستئناف يعمل القسم الاول تسوية الضرائب اللازم ربطها ويعرضه على هيئة المديرية ليصدر عليه قرار الاضافة من استمارة نمرة ٤ فيسلمه الى رئيس القسم الثاني لاثباته بجرائد المديرية استمارة نمرة ١ بعد أن يرسل صورة منه للصراف لاثباتها بالجرائد والاوراد - ثم يسلمه رئيس قسم ثانى لرئيس قسم رابع لاثباته في دفاتر المكلفات والسجلات نمرة ٣

اضافة ايجارات أطيان الحكومة ورفع ما يستحق رفعه منها احيانا

٧٢١ - يحرر رئيس قسم أول الايرادات قرارات اضافة ايجارات أطيان وأمالك الحكومة في كل سنة على استمارة نمرة ٤ مكررة بناء على الاوراق التي يسلمها اليه رئيس قسم الاملاك مرفقة باعلان من رئيس المصلحة يدل على استحقاق اضافة تلك الايجارات والمطالبة بتحصيلها في الاوقات المعينة لذلك

٧٢٢ - مفروض على رئيس القسم الاول بعد اتمام اضافة جميع الايجارات أن يحرر جدولاً يتضمن مقدار ما كان مضافاً بحسابات السنة الماضية والذي أضيف بحساب السنة الحاضرة والزيادة والنقص بلداً بلداً ويعرضه بواسطة الباشكاتب على المدير ليأمر بالبحث - أولاً للتحقق من أنه لم يهمل ولم يتأخر تأخير شيء مما كان مؤجراً في السنة الماضية وان كان هنالك شيء لم تحصل الرغبة في تأجيله فأجرات اشهاره تكون بالغة نهاية الواجب - ثانياً - أن يثبت أن النقص في مقدار الاطيان التي توجد ناقصة في بعض البلاد ناشئ من بيع مقدار الناقص أو أخذه في المنافع العمومية أو شتت ائلافه - ثالثاً - وان النقص في مقدار الايجار له أسباب مقبولة

٧٢٣ - يرسل لكل صراف كشف تفصيلي مختوم بختم المديرية وتوقيعات
الكتابة ورؤسائهم عن قيمة الايجار اللازم اضافته ويطلب منه اعادته مؤشرا عليه
بما يدل على تنفيذ الاضافة وهذه الكشف عند ورودها يجب ارفاقها مع القرار
الاصلي للرجوع اليها ان وقع غلط من الصراف

٧٢٤ - وتحرر قرارات رفع ما يطلب رفعه من الايجارات على استمارة
نمرة ٤ وتعرض للمالية ولا يرفع شئ منها الا بعد تصديق المالية

٧٢٥ - يجب التزام الدقة التامة في عدم طلب رفع شئ من الايجارات
ما لم تكن نصوص عقود الايجار تساعد على ذلك أو يوجد تصريح استثنائي
بذلك ويذكر ذلك صريحا في قرار الرفع الذي يعرض للمالية

٧٢٦ - عند صدور تصريح المالية بالرفع يرسل للصراف جدول التمويل
مختوم بختم المديرية وتوقيعات الكتابة ورؤسائهم لكي يخصم مافيه بالجريدة وبأوراد
المؤجلين ويعيد الجدول بأقرار عليه منه بالكتابة يدل على تنفيذه فيحفظ حينئذ
مع القرار الاصلي

رفع المسموح السنوى لعمد البلاد^(١)

٧٢٧ - في النصف الاول من شهر يناير من كل سنة يحصل رئيس القسم
الاول على كشف من صيارف البلاد بيان الاموال المستحق رفعها لعمد البلاد
وعمد قبائل العربان عن ضرائب الخمسة الأقدنة المسموحة لكل منهم بمقتضى
الاورام المعمول بها في ذلك (راجع صحيفة ٣٠٧)

٧٢٨ - بعد مراجعة تلك الكشف يحجر مجموعا عنها ويعرضه على المدير
ليأمر بمراجعته بقسم الادارة بالمديرية وبعد التثبت من عدم حصول شئ من
التغييرات في ما احتواه يأمر بعرضه على نظارة المالية قبل نهاية شهر يناير من كل سنة

(١) - في أثناء طبع هذا الكتاب صدرت تعليمات من المالية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨
بأن مسموح العمدة يحجر به جدول في أول السنة ويعرض للمالية طلب رفعه ومتى تصرح منها بذلك
ينفذ الرفع في الحال وإن حصل تعديل في بحر السنة ينفذ بقرارات أخرى

٧٢٩ - متى تصدق من نظارة المالية على ذلك يسلم الامر. والجدول الى رئيس القسم الثانى لى يقبده فى الجدول الخاص بالاموال الموقوف تحصيلها ويعلن الصيارف بواسطة مأمورى المراكز لى يدرجوه عندهم أيضا فى حساب الموقوف تحصيله بالسجل استمارة نمرة ٢٩

٧٣٠ - فى أول ديسمبر من كل سنة يراجع رئيسا القسمين الاول والثانى حساب الموقوف ومقدار الاطيان الباقية فى ملك كل من العمد وبعد التثبت من قيمة المستحق رفعه يحرر رئيس القسم الاول قرار طلب رفع هذه الاموال قطعيا على استمارة نمرة ٤ ويعرض للمالية

٧٣١ - متى تصدق من المالية على الرفع يسلم القرار الى رئيس القسم الثانى لتنفيذه بجريدة الاموال المقررة ويرسل اعلان لكل من الصيارف لخصم ذلك بالجريدة وبالاوراد

٧٣٢ - يقسم مجموع المال السنوى الخاص بالخمسة الأقدنة المسموحة على ٣٦٠ يوما ويرفع منه أو يرد منه ما يخص بالعمدة الذى يعين أو العمدة الذى يرفق فى أثناء السنة اعتبارا من ابتداء الشهر الذى فيه حصل التعيين أو الرفق

قسم ثانى الايرادات

٧٣٣ - فى أوائل يناير من كل سنة تنشأ جرائد الاموال المقررة استمارة نمرة ١ - يخصص جريدة منها لكل مركز وفيها يخصص لكل بلد صفحة قائمة بذاتها لحساب مجموع الاموال المطلوب تحصيلها من البلد نوعا نوعا وصفحة أخرى لحساب المسدد منها - وتخصص الصحيفة التالية لصحيفة آخر بلد لحساب مجموع بلاد المركز كحساب بلد واحدة - وتخصص جريدة قائمة بذاتها لحساب اجمالى المديرية .

٧٣٤ - لا يرد في هذه الجرائد شئ بالكلية من الاطيان الغير مربوط عليها شئ من الضرائب ذلك لأن الجرائد تستعمل فقط على حساب الاموال المربوطة على الاطيان التي تؤدى الضرائب دون غيرها

٧٣٥ - في أول يوم من شهر يناير يحرر جدول عن كل مركز بلدا بلدا يشتمل على مقدار الباقي لغاية ديسمبر من الاطيان المربوطة بكل من فئات الضرائب على حدة وقيمة المال السنوى المربوط عليها وهو الحاصل من ضرب مقدار الاطيان في كل فئة بكامل البقة وبما في تلك الجداول يعمل جدول عام عن المديرية كلها فئة فئة ويعرض على هيئة المديرية ويصدر عنه قرار على استمارة نمرة ٤ مكررة باعتماده وبمقتضاه تحصل الاضافة بالجريدة فئة فئة بالখানে نمرة ٤ واجمالا بالخاننتين نمرة ١٠ ونمرة ١١ ورئيس القسم الثانى مسئول أشد المسؤولية عن أى خطأ يقع في حساب الفئات والضرائب أو في القيد بالجرائد

٧٣٦ - يجب حتما أن يكون مجموع المال في كل بلد بالجريدة مطابقا تمام المطابقة لما في المكلفة التي هي حتما مطابقة لجريدة الصراف إلا في المليات الناشئة من انتقال أطيان من شخص واحد الى جملة أشخاص وما لا بد منه في ذلك من زيادة أو نقص بعض مليات في مجموع تلك الحسابات المقدرة عن مجموع الحساب الوحيد الاصلى - ويجب حتما أيضا أن يكون مجموع الاطيان في كل بلد بالجريدة مطابقا تمام المطابقة لما في المكلفة إلا في مقدار الاطيان الغير المربوطة الغير واردة بالجريدة - ولذلك يتعين على الباشكاتب ورئيس الإيرادات أن يراجعا على نوع الجشنى حساب خمس بلاد في كل مركز للتحقق من صحة الحساب وذلك قبل صدور قرار الهيئة بالاضافة - ويؤشرا بامضا آتهما أمام أسماء تلك البلاد بما يدل على مراجعتها

٧٣٧ - ماعدا أموال الاطيان مما يرد في الجريدة استمارة نمرة ١ من - أموال التخييل - وعوائد المباني بالمدين والبتادر - يجب أن يحرر جدول بكل نوع منه يشتمل على مقدار صافى المربوط لغاية السنة الماضية مطابقا تمام المطابقة

لما في السجل استمارة نمرة ٧٩ بالنسبة لأموال النخل ولما في الجريدة استمارة نمرة ٣٦ في المديرية واستمارة نمرة ٥٧ في المحافظات بالنسبة لعوائد المباني وهذه الجداول تعرض على هيئة المديرية ويصدر عنها قرارات استمارة نمرة ٤ مكررة وبمقتضاها تحصل الاضافة بالجريدة في الخانة نمرة ٩ بالنسبة لأموال النخل وفي الخانة نمرة ٨ بالنسبة لعوائد المباني - أما ايجارات أطيان وأمالك الحكومة فتضاف بقرارات نمرة ٤ مكررة أيضا بناء على جداول محررة من قسم الاملاك على حسب نتائج التأجير بعد الحصول على تصديق المالية فيما يجب أن يطلب التصديق منها عنه وترفق مع الجداول والقرارات كافة مستندات التأجير من أوراق اشهار ومخابرات وعقود وسندات وتضاف الايجارات بالجريدة في الخانة نمرة ٧ أما الخانات نمرة ٥ ونمرة ٦ فقد خصصتا للاموال والضرائب الغير الاعتيادية مثل نفقات انشاء السكك الزراعية (أنظر المادة ٧٥١) - والقرامة المقررة على المباني التي يتأخر أربابها عن الاخبار عنها (أنظر المادة ٩ من القانون صفحة ٤٠٨) - وغير ذلك من أنواع الإيرادات

٧٣٨ - كمقاعدة عمومية لا يضاف شيء من المستحقات ولا يرفع شيء من أقلام الإيرادات إلا بقرارات من هيئة المديرية مهما قل أو كثر مبلغ المضاف أو المرفوع ومهما كان نوعه

٧٣٩ - يحرر كتبة قسم ثانی الإيرادات أيضا جدولا على المطبوع استمارة نمرة ١٧ عن المتأخر بغير تسديد لغاية ديسمبر الماضي من أنواع الإيرادات نوعا نوعا بلدا بلدا نقلا من الحسابات الختامية التي قدمها الصيارف المعروفة بالمقاصدات - مضافا اليها المتأخر بغير تسديد من عوائد المباني بالمدن والبلادر نقلا من الكشف الخاص بذلك المعروف باستمارة نمرة ٥٨ - وعلى هذا الجدول يصدر قرار هيئة المديرية بترحيل ذلك من حسابات السنة الماضية بالاضافة في جرائد السنة الجديدة وبمقتضى ذلك تحصل الاضافة بالجرائد المذكورة

٧٤٠ - ويحرر كتبة القسم الثاني أيضا جدولا آخر على المطبوع استمارة نمرة ١٨ عن الزايد في تسديدات بعض الممولين أكثر مما كان مستحقا عليهم

تسديده في السنة الماضية وهو المعروف بفايض التسديدات بلدا بلدا تقلا من الحسابات الختامية التي قدمها الصيارف المعروفة بالمقاصدات - وذلك بعد أن ينخصم من الفايض المذكور في الخانة ثمرة ٨ من الجدول ما يأتي وهو أولا - الفايض الذي لشخص لم يوجد له حساب في السنة الجديدة بالكلية لانتقال كل ما كان له من العقار لغيره - وهذا يصرف لصاحبه عند ما يطلب صرفه من المتحصل بنيرحق

ثانيا - الفايض الذي لا تتجاوز قيمته مليونين لشخص واحد - هذا يضاف للايرادات

فهذان النوعان من الفايض لا ينخصم شئ منهما في جملة تسديدات السنة الجديدة وما عدا ذلك من الفايض يصدر قرار من هيئة المديرية بخصمه كسدد في حساب السنة الجديدة - وبمقتضاه ينفذ الخصم بالجرائد

٧٤١ - الباقي والفايض المار ذكرهما بالمادتين ٧٣٩ و ٧٤٠ يقبدهما الصيارف بجرائدهم وبأوراد الممولين التي يحررونها للسنة الجديدة وهما من جملة ما تحصل عليه المراجعة وقت تقديم الحسابات الختامية (المقاصدات) مع دفاتر السنة الجديدة ولا حاجة بعد ذلك لاعلان الصيارف باضافة وخصم ما ذكر بدفاترهم وبالأوراد

٧٤٢ - يستخرج صراف كل بلد حسابا من دفتر المكلفة عن قسط السنة الجديدة من تعويض المقابلة اللازم خصمه كدفعة مستدة من أموال أطيان كل ذي حق في هذا التعويض (راجع المقابلة في صحيفة ٥٦٩) ويدرجه بالقسم المخصص لذلك بالمقاصدة وبعد مراجعته والثقة من صحته يتصرح للصراف بأن يقيد ذلك في خصوص حسابات المولين أصحاب الحق بصيغة أول دفعة من تسديدات السنة الجديدة ويراجع ذلك أيضا في جملة ما يراجع من حسابات السنة الجديدة ويراعى في مراجعة هذا الحساب صرف النظر عن خصم شئ في نوع التسديدات من الكسور التي قيمتها مليون المنصوص عنها بالمادة ٢٤١ من الكتاب السادس صحيفة ٥٧٠

وفي صباح كل يوم من أيام مراجعة المقاصدات يحرر اذن تسوية (على استمارة نمرة ٢١ حسابات) بتسديد قيمة التعويض عن البلاد التي تمت مراجعتها بلدا بلدا بالخصم على ادارة الخزينة العمومية من أصل المقرر لذلك بميزانية المصروفات فرع ٢ فصل ٥ - وبعد توريد قيمة ما يخص كل بلد من التعويض في حساب التسديدات بالجريدة استمارة نمرة ١ تسلم أذونات التسوية لرئيس قلم حسابات المديرية لقيدها بالحسابات وتقديمها للمالية

٧٤٣ - يجب على رئيس القسم الثاني احصاء ما خصم من قسط تعويض المقابلة ومقارنته بما خصم من ذلك في السنة الماضية ومعرفة أسباب ما زاد أو ما نقص وقيد ذلك بالدفتر المنصوص عنه بالمادة ٢٤٤ من الكتاب السادس صحيفة ٥٧١

٧٤٤ - في صباح كل يوم ينتقل أحد كتبة القسم الثاني لمكتب قلم حسابات المديرية وهناك يفرغ تسديدات أنواع الإيرادات التي وردت للخزينة في اليوم الماضي مما يحده مقيدا بمجرائد شطب الإيرادات نوتا نوعا بلدا بلدا ويثبت ذلك في كشف يوقع عليه منه ومن كاتب الحسابات الذي شاركه في استخراجها ويعود به لمكتب القسم الثاني فيقيده هو وزملاؤه بالمجرائد استمارة نمرة ١ ويؤشرون على الكشف بامضاءاتهم بما يدل على ذلك - وهذه الكشف يضم بعضها الى بعض وفي أول ابريل من السنة التالية تدرج في عداد الاوراق عديمة الفائدة بالكلية

٧٤٥ - أذونات ما يضاف وما يخصم بالمجرائد بتقيد أولا في حساب اجمالي المديرية ويعطى كل منها نمرة مسلسلية وهذه النمرة تدرج باللائحة نمرة ١ في صحيفة الأصول أو في صحيفة الخصوم في حساب الأجمالي وفي حساب كل بلد

٧٤٦ - تخصص محفظة لكل شهر وهذه المحفظة تحتوى على محفظتين داخليتين احدهما لحفظ أذونات المضاف والثانية لحفظ أذونات المخصوم - فتوضع الأذونات في كل منهما بالترتيب ويحرر تاريخ الاذن ونمترته المتسلسلة المارذكرها بالمادة السابقة وكية مبلغ المضاف أو المخصوم المشتمل عليه الاذن كل ذلك يحرر على فهرست منتظم يلصق على أحد جانبي المحفظة من الداخل

٧٤٧ - في آخر كل شهر تملأ في صحيفة الخصوم الخانات المعدة لضبط حساب الباقي شهرا شهرا من مربوط المال السنوى ومقدار الأطيان المربوط عليها وهكذا شهريا لآخر السنة

٧٤٨ - عند ما يرد للديرية اشعار من المالية يدل على حصول تسديد شئ في الخزينة العمومية من بعض الممولين يجب على رئيس القسم الثانى ارسال اشعار بذلك لصراف البلد على المطبوع استمارة نمرة ٨٩ بحيث يتأكد وصول ذلك الاشعار اليه فى أقرب وقت ممكن غير متجاوز أربعة وعشرين ساعة

٧٤٩ - تخصص محفظة قائمة بذاتها توضع بها جميع الاوامر التى تصدر من المالية بايقاف أى شئ من الأموال مثل مسموح عمد البلاد والعربان وغيرها ويتبع تلك الأوامر كل ما يختص بها من الاوراق وتفيد بانتظام فى فهرست خاص يلصق بالمحفظة - وكل ما يصدر من تلك الاوامر يبلغ للصيارف بأسرع ما يمكن لقيده بطرفهم فى السجل الخاص المعروف باستمارة نمرة ٢٩ ويعمل به جدول يحفظ بالمحفظة ينقسم الى قسمين

(الاول) عن الأموال الموقوفة على أطيان تالفة يشتمل على - قيمة المال الموقوف ولناية أية سنة - مقدار الأطيان المطلوب عليها - اسم البلد - اسم المول - تاريخ ونمرة أمر المالية الصادر بالايقاف - نوع التالف - وطالبة استمرار الايقاف يزداد على قيمة المال الموقوف قيمة مال السنة الأخيرة - وعند الرفع يخصم ذلك من جدول الموقوف

(الثانى) عن الأموال الموقوفة لمخظورات - والموقوفة لسبب بيع العقار قضائيا تحت تسديد قيمة المتأخر من طرف المحاكم من أصل ثمن المبيع بواسطة قسم القضايا - ويشتمل هذا القسم على - اسم البلد واسم المول - وقيمة المال الموقوف - وتاريخ ونمرة الأمر الصادر بالايقاف - والمخظورات - وتفصيل ما أجزته المديرية فى كل مسألة وتواريخ ونمر المخبرات الخاصة بكل مسألة - ويضاف الى الموقوف قيمة مال السنة التالية ان استمر الايقاف لغاية حلها

- ٧٥٠ - مفروض على رئيس القسم الثانى تحرير ومراجعة الكشوف الآتى بيانها وعرضها بعد الثقة من صحتها على رئيس قلم الإيرادات والباشكاتب لفحصها وعرضها على المدير وتقديمها للآلية فى المواعيد المحددة لها كما سيأتى وهو
- (١) كشف فى أوائل كل سنة بعد اتمام اضافة أصول أموال السنة الجديدة نوعا نوعا عما رُبط من كل نوع بتوضيح قيمة المال ومقدار الاطيان وعدد النخيل وعدد المباني
- (٢) كشف فى أول كل شهر عن المسدد من أقساط أموال الاطيان - وعوائد المباني
- (٣) كشف فى ١١ و ٢١ و ٢٦ من كل من شهور اكتوبر ونوفمبر وديسمبر عن قيمة المتحصل والمتأخر بغير تسديد من الأموال
- (٤) تلفراف فى أول كل من شهرى نوفمبر وديسمبر - وفى آخر ديسمبر عن مقدار المتحصل من الأموال
- (٥) كشف فى أول كل من شهرى يناير ويوليو بيان الأموال الموقوفة بأسباب محظورات وبعضها على أطيان تالفة
- (٦) كشف فى أول فبراير عن قيمة ماورد بالجرائد استمارة نمرة ١ من ربط أول السنة من كل نوع من أنواع الإيرادات
- (٧) كشف فى أول فبراير عن قيمة مجموع الأموال التى ربطت فى أول السنة على أطيان وأمالك الأوقاف العمومية والمكاتب
- (٨) كشف فى الخامس من كل شهر عما يزيد وما ينقص من الاموال المطلوبة من ديوان الأوقاف العمومية
- (٩) كشف فى أول مارس من كل سنة عن مقدار زمام الاطيان بلدا بلدا
- (١٠) كشف ختامى للسنة الماضية عن أصول أنواع الإيرادات وتسديداتها وذلك بعد مراجعة مقاصدات الصيارف

(١١) كشف شهرى استمارة نمرة ٧ عن المستجد زائدا على كل من أنواع الإيرادات ومجموع ما تحصل وما رفع من كل منها وذلك فى اليوم التالى لليوم الذى فيه يصل للديرية من ادارة عموم الحسابات كشف ما يخص المديرية من تسوية حسابات عموم المصالح عن الشهر الماضى

(١٢) كشف فى العاشر من كل شهر على استمارة نمرة ٩ عن الصافى لغاية الشهر الاسبق من مقدار الأطيان المربوط عليها ضرائب ومجموع ضرائبها السنوية - ومقدار الأطيان الغير مربوط عليها أموال - ومقدار مازاد وما نقص على كل منهما فى الشهر السابق والباقى من ذلك لغاية الشهر السابق أيضا - وكذلك بقية أنواع الإيرادات نوعا نوعا - مع ملاحظة التنبيه المطبوع بذيلى الكشف

(١٣) كشف فى العاشر من كل شهر على استمارة نمرة ١٠ يرد به فى صحيفة المستجدات كل ما زاد فى الشهر الماضى من كل نوع من الإيرادات بتوضيح قيمة المضاف المطلوب تحصيله فى سنة الاضافة على حدة وقيمة مربوط سنة كاملة على نفس هذه الزيادة - ويرد به فى صحيفة الخصوم كل ما نقص فى الشهر ذاته بطريقة الرفع أو التجاوز نوعا نوعا وقيمة مربوطه سنة كاملة أيضا - مع ملاحظة التنبيهات المطبوعة بذيلى الصحيفتين

(١٤) كشف فى العاشر من كل شهر على استمارة نمرة ١١ يرد به فى صحيفة المستجدات كل مازاد فى الشهر الماضى من أموال الاطيان اذا اذنا بلدا بلدا وتاريخ ونمرة كل أمر وما يخص السنوات الماضية من المضاف - وما يخص السنة الحاضرة ونوع المال ومقدار الزمام ومربوط سنة كاملة ومجموع ذلك نوعا نوعا - من طرح البحر - مباع من أملاك الحكومة - زيادة من نتيجة مساحة فك الزمام - مباع من أطيان الدومين - زيادة تمويل من تنفيذ أحكام الأمرين العالين الصادرين فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٣ وأول مارس سنة ١٨٩٤ - مستصلح من تالف الرمال - بقية أنواع الزيادات - ويرد به فى صحيفة الخصوم

كل مارفع وما حصل التجاوز عنه اذا اذا بذات الكيفية التي وضحت عن المستجندات ومجموع ذلك تفصيلا - مرفوع أكل بحر - تالف بالمنافع العمومية - تالف بالسباخ - تالف بتهايل الرمال - تالف غير مستكمل المنافع العمومية - عجز بمساحة فك الزمام - مباع للدومين - بقية أنواع المرفوعات - مع ملاحظة التنبهات المطبوعة بذييل الصحيفتين

(١٥) كشف في العاشر من كل شهر على استقارة نمرة ١١ مكررة يردبه في صحيفة المستجندات اجمالا مجموع المصريح باضافته من أموال الاطيان بتوضيح مقدار الاطيان ومربوط أموالها السنوى والذي يخص السنوات الماضية من مجموع مااضيف والذي يخص السنة الحاضرة وذلك كله منقسم الى قسمين أحدهما عما أضيف لغاية الشهر الأسبق والثانى عن الذى أضيف فى الشهر السابق - ومجموع ذلك مفصلا - من زيادة الضرائب المقررة بالامرين العالين الصادرين فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وأول مارس سنة ١٨٩٤ - من زيادة الضرائب الموقته وبالاغها للضريبة النهائية بعد انقضاء زمن الضريبة الموقته - زيادة بأطيان الخزانة - زيادة من طرح البحر - زيادة مباع من أطيان الحكومة - زيادة عن ضرائب الاطيان المضافة على الاهالى بالضريبة - زيادة من تعديل الضرائب العمومى - زيادة ضريبة على الاطيان المتفعه بالخزان - زيادة على أطيان وجدت زيادة فى فك الزمام - زيادة عن مربوط أطيان أعيد ربطها مما سبق رفعه بغير حق - زيادة عن المضاف مما صلح من تالف الرمال - زيادة عن ضرائب الاطيان المباعه من الدومين - زيادة عن اضافات أخرى - وفى صحيفة المرفوعات يتوضح المرفوع لغاية الشهر الماضى والمرفوع فى الشهر الأخير بتوضيح مقدار الاطيان ومربوط مالها السنوى وقيمة المصريح برفعه والذي منه يخص السنوات الماضية والذي يخص السنة الحاضرة وتفصيل المرفوع كالآتى - لعدم كفاية المنافع العمومية - تخفيض ضرائب - نصف ضريبة رفعت لمدة سنتين - رفع لسبق اضافته بالتكرار - أكل بحر - تالف بالمنافع العمومية - تالف بالسباخ - تالف بالرمل - عجز بمساحة فك الزمام - عجز من نتيجة تعديل الضرائب - عجز

بمساحة الجزائر - أراضى أقيمت عليها مبان بالمدن والبنادر - أطيان أخذت للحكومة بالمزاد الجبرى نظير أموال متأخرة - مسموح العمدة - أموال أطيان شرقي - أنواع أخرى

(١٦) كشف فى أول يناير عن حساب ايجارات أطيان وأملك الحكومة يستعمل على (١) - قيمة مجموع متحصلات هذا النوع فى كل من السنتين الماضيتين (٢) - يخصم من ذلك ايجار ما قد بيع فى السنة الثالثة - ويقسم الباقي بعد ذلك على ٢ فيكون ذلك قيمة متوسط متحصلات السنتين (٣) - يضم الى المتوسط قيمة ١٠ فى المائة (٤) - مجموع متحصلات السنة الثالثة (٥) - الزيادة أو العجز صرافية صرافية ونسبتها الى المائة وذلك لمعرفة الصرافيات التى زادت متحصلاتها واستحققت المكافأة بسبب هذه الزيادة (٦) قيمة المرتب لكل صرافية استحققت المكافأة

٧٥١ - عند الشروع فى انشاء سكك زراعية وطلب تحرير كشف زمام أطيان المديرية لتوزيع نفقات تلك السكك يجب أن يقتصر على زمام الاطيان التى تؤدى ضريبة بقيمة عشرة قروش فأكثر على كل فدان وذلك بناء على الاتفاق المبرم مع نظارة الاشغال العمومية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٩٦ المبلغ لئلاية بالمكتبة نمرة ٣٨٢٢ وبعد تحرير الكشف على تلك الصورة يعرض على المالية ومضى أقرت على اعتماده يعرض على مجلس المديرية

٧٥٢ - فى آخر كل سنة يعمل حساب المليات الفرق بين مربوط المكلفة ومربوط الجريدة استمارة نمرة ١ فى كل بلد الناشئ من تجزئ بعض الاطيان فى التكليف وصافى الزيادة وصافى العجز يعمل به جدولان يصدر عن كل منهما قرار من هيئة المديرية بالاضافة أو بالرفع لجعل مربوط الدقترين متساو

الكتاب الثالث

عشور النخيل

الباب الاول

الأوامر الأساسية

١ - أمر عال في ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ - ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٧ تضمن الحكم في عدة مواضع من حملتها - ان الارض المنفوس فيها نخيل يجب أن تؤخذ عشور على النخل المنفوس فيها خلاف المال أو العشور المقرر عليها - صورته بملحق الأوامر تحت نمرة

٣ - أمر عال في ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٩٣ - ١٢ يولييه سنة ١٨٧٦ باعفاء أهالى القصير من الضرائب

٣ - أمر من نظارة المالية في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ - ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ تأييدا لأمر سابق صدوره منها في ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٨٥ - ٤ يوليوس سنة ١٨٦٨ باعفاء أهالى العريش من الضرائب

٤ - أمر عال في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ - ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥ على قرار من المجلس الخصوصى بأن يعفى من العشور جميع النخل المنفوس فى المشاجد والمعابد والأضرحة

٥ - أمر عال في ٢٨ مايو سنة ١٨٨١

بعد الاطلاع على التقرير المقدم بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ من قوسميون تعديل الضرائب لنظارة المالية والرأى العام المعطى من قومسارية صندوق الدين العمومى فبناء على ما رفعه اليها ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس نظارنا أمرنا بما هوأت

المادة ١ - تربط عشور النخيل باعتبار قرشين ونصف على كل نخلة في جميع جهات القطر المصرى ماعدا جهات الواحات وقسم حلقا التابع لمديرية اسنا فان عشور النخيل فيها تكون قرشا ونصفا على كل نخلة وذلك من ابتداء سنة ١٨٨١ الجارية

المادة ٢ - تربط العشور المذكورة على جميع النخيل الحامل للثمر أو الطلع في سنة ١٨٨١ فيشمل الذكر منها والأنثى ويدخل في ذلك النخيل المغروس في أراضي الاوقاف الخيرية.

المادة ٣ - يعفى من العشور . (أولا) النخيل المغروس في حيشان وجناين بيوت السكن التي تدفع عليها عوائد الاملاك . (ثانيا) النخيل المغروس في حيشان وجناين محلات العبادة أو المضاف

المادة ٤ - ربط العشور على الوجه المقرر أعلاه يكون بمقتضى تعداد النخيل الجارى الآن - والعشور التي تربط على هذا الوجه عن سنة ١٨٨١ يستمر اعتبارها والعمل بها في الاربع السنوات التالية للسنة المذكورة ولا عبرة بما يحدث في هذه المدة من الزيادة أو النقصان في كمية النخيل التي تصلح لربط العشور عليها

المادة ٥ - كل ما يخالف أمرنا هذا من الاحكام السابقة يكون ملغى لا يعمل به

المادة ٦ - على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

٦ - أمرنا في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٠

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ - ٢٨ مايو سنة ١٨٨١ بخصوص تعداد النخيل وربط المال عليه وعلى أمرنا الصادرة في ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٣ - ٩ فبراير سنة ١٨٨٦ و ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ - ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٧ و ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ - ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ و ١٦ شعبان سنة ١٣٠٦ - ١٧ إبريل ١٨٨٩ وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

المادة ١ - يجري تعداد النخيل بعموم القطر المصرى فى كل خمس سنوات مرة* لربط المال على مقتضاه والمال الذى يربط على وجه ماذكر يعتمد لمدة الخمس السنوات بدون التفات لما يحدث فى بحر هذه المدة من زيادة أو نقصان فى كمية النخيل المربوط عليه المال والتعداد الذى يصير اجراؤه فى السنة الجارية يعتمد لأول مدة خمس سنوات اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٠

المادة ٢ - تستمر مرعية الاجراء باقى أحكام أمرنا الرقم ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ - ٢٨ مايو سنة ١٨٨١

المادة ٣ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

الباب الثانى

التعليات التنفيذية

فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أصدرت المالية التعليات الآتية :

٧ - اللجان التى يناط بها تعداد النخيل تتألف كالاتى :

(١) البلاد التى مجموع تعداد النخيل الكبير المربوط عليه عشور الآن فى كل منها لايزيد عن أربعة آلاف نخلة يناط تعداد مافيا بلجنة مؤلفة من عمدة

-
- * (١) فى سنة ١٨٩٠ عد النخل لمدة خمس سنوات من ابتداء سنة ١٨٩٠ لغاية سنة ١٨٩٤
(٢) فى سنة ١٨٩٤ عد النخل لمدة خمس سنوات من ابتداء سنة ١٨٩٥ لغاية سنة ١٨٩٩
(٣) فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ صدر أمر عال بتخصيل عشور النخل فى سنة ١٩٠٠ بحسب التعداد المحول به من ابتداء سنة ١٨٩٥
(٤) فى سنة ١٩٠٠ عد النخل لمدة خمس سنوات من ابتداء سنة ١٩٠١ لغاية سنة ١٩٠٥
(٥) فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ صدر أمر عال بتخصيل عشور النخل فى سنة ١٩٠٦ بحسب التعداد المحول به من ابتداء سنة ١٩٠١
(٦) فى سنة ١٩٠٦ عد النخل لمدة خمس سنوات من ابتداء سنة ١٩٠٧ لغاية سنة ١٩١١

وصراف ودلال ومأذون شرع البلد واثنين من مشايخها وكذلك البلاذ التي في التعداد السابق لم يكن يوجد بها نخيل بالكلية - أما ان صادف عدم وجود أكثر من شيخ واحد في البلد فهو يكفي لانضمامه مع اللجنة ومن اللازم احاطة علم العمدة والمشايخ والصيارف بأن المالية ستطلب ترتيب العقاب الشديد على كل من يظهر في أعماله في التعداد أقل خلل

(ب) بقية البلاد يناط التعداد فيها بلجان تؤلف كل منها من أحد معاونين الدائمين واثنين من العمدة أو المشايخ آل الخبرة العارفين القراءة والكتابة ينتخبان بمعرفة مأمور المركز من أقرب البلاد المجاورة لدائرة اختصاص كل لجنة و ينضم الى اللجنة عمدة ومشايخ ودلال ومأذون البلد - ولخبرة المدير اجراء ما يراه بأن يكون الاثنان المندوبان مع اللجنة من العمدة أو من المشايخ وأن يكفي بواحد فقط وأن يستغنى عنهما ان رأى ما يوجب ذلك

(ت) عملية الكتابة يؤدنها صيارف البلاد كل منهم عما يختص ببلاد صرافيته

٨ - التعداد يكون عن الموجود في كل حوض من حيضان البلد بحسب خريطة مساحة فك الزمام ان كانت تمت بها مساحة فك الزمام أو بحسب حدود الحيضان الاصلية ان لم تكن عملت بها مساحة فك الزمام وذلك بأن يبدأ في الحالة الاولى بالحوض نمرة ١ ويدرجه التعداد به اسما اسما الى نهاية الحوض ثم يجمع بسطر أفقي ويليه الحوض نمرة ٢ وهكذا حوضا حوضا بالتعاقب الى نهاية حيضان البلد - أما في الحالة الثانية فيبدأ من أول حدود البلد من بحرى ويعمل محضر يرفق بالدفتر اوصف حدود الحوض بالضبط والوضوح التام - والحوض الذى لا يوجد به شئ من النخيل يدرج اسمه بدفتر التعداد وتوضع أمامه به أصفار دلالة على عدم وجود نخيل به

٩ - الأقسام والفصول التي انقسمت بعض الحيضان الاصلية اليها بعد عملية فك الزمام بمقتضى أحكام تعديل الضرائب وغير ذلك هذه لادخل لها بعملية تعداد النخيل

١٠ - النخيل ملك الافراد المغروس في أرض ملك مصلحة الدومين يدرج في الخانة المعنونة (مغروس في أرض ملك الغير) ولكن يؤشر في خانة الملاحظات (مغروس في أرض الدومين)

١١ - يراعى في قيد النخيل في دفتر التعداد ما يأتى :

(أ) يدرج كأحد الممولين اسم كل من مصلحة الدومين والسكة الحديد والاقواف عن النخيل المغروس في أملاكها

(ب) النخيل الموروث يدرج على اسم المورث ان كان النخيل باقيا على الشيوع أو باسم كل من الورثة عما اختص به ان كان حصل تقسيم

(ت) النخلة الوحيدة التى يشترك فى ملكيتها أكثر من شخص واحد تدرج على اسم من له فيها أكبر حصة . وان تساوت الحصص فعلى اسم أحدهم بالاتفاق . غير أنه يلزم أن لا يتكرر حسابان لاسم شخص واحد فان كان الشخص الذى قيدت على اسمه النخلة المار ذكرها له نخيل آخر غيرها لحسابه الخاص فالنخلة تضم اليه ليكون حسابها واحدا ولكن يؤشر في خانة الملاحظات عن شركته فى تلك النخلة وحصة واسم شريكه أو شركائه

١٢ - الحيضان الكبيرة التى لسبب اتساعها لا يمكن تعداد كل ما فيها من النخيل فى يوم واحد تقسم الى أقسام على الكيفية التى تستصوبها لجنة التعداد ولكن يجب ان يراعى فى هذا التقسيم أن يكون على ترتيب وتقدير ان اللجنة يمكنها عمل التعداد فى كل يوم على نخيل قسم واحد أو عدة أقسام كاملة بحيث لا يتجزأ تعداد نخيل قسم واحد على يومين أو أكثر - وفى هذه الحالة يجب أن يعمل محضر ويرفق بدفتر التعداد يتوضح فيه بالدقة موقع وأوصاف وحدود كل قسم بالضبط

١٣ - أسماء أيام العمل وتواريخها يجب توضيحها فى خانة الملاحظات أمام كل حوض

١٤ - الشكاوى ضد التعداد التي تقدم في أثناء الخمسة عشر يوما التالية للتعداد تسجل بطرف مأمور المركز أول بأول وتحوّل على لجنة الجشنى لتحقيقها في ذات موقع النخل ويعمل برأى حضرة المدير فيها من نتيجة التحقيق إما بالتصحيح أو بالحفظ مالم يظهر شئ من الاهمية في الموضوع يستلزم عرضه للسلطة

١٥ - فيما يختص بتمييز ما يلزم وما لا يلزم اعتباره مستحقا لاداء العشور يجب أن يفهم أن المادة الثانية من ذكر يتو ٢٨ مايو سنة ١٨٨١ قد فرضت الضريبة على النخيل الحامل للثمر أو الطلع وبناء على ذلك يتوقع النخيل بوجه الاجمال كالآتي

أولا - النخيل الذى يلزم ان توضع عليه الضريبة وهو المعبر عنه بالكبير هو (١) - النخيل الذى يشاهد وقت التعداد حاملا للثمر أو الطلع انش كان أو ذكرا

(ب) - النخيل الذى ولو لم يشاهد حاملا للثمر أو الطلع وقت التعداد الا انه قد تحقق أنه كان قد أنتج ثمرا أو طلما قبل التعداد وإن عدم مشاهدة ذلك في أثناء التعداد هو لانقضاء الموسم أو لان النخيل نايم أى مرتاح كعادته الطبيعية

ثانيا - النخيل الذى يعفى من الضريبة المعبر عنه بالصغير يكفى لتمييزه ان لا يشاهد في جوفه بقايا السباط الذى يحمل العراجين أو الجراب وهو التلاف الذى فيه يتولد ومنه ينفصل السباط

ثالثا - ويعفى أيضا من الضريبة النخيل الآتى بيانه وهو

(١) - النخيل الكبير المغروس في حيشان وجنان المباني بالمدن والبتادر المقرر فيها عوائد على المباني المحصورة في نطاق المدينة المقرر بالاوامر العالية (ب) - النخيل الكبير المغروس في أماكن العبادة والمدافن

(ت) - التخييل الكبير الذى لا رأس له وهو الذى يعرف فى اصطلاح العامة باسم المنجوم وكذلك التخييل الذى يعرف باسم الشايط أو العادم وهو الذى لم يبق فى رأسه الا بقايا من الجريد يابسة عادمة تكاد أن تكون محروقة

(ث) - التخييل الكبير ملك الحكومة التابع لأمالك الميرى الحرة وهو ماعدا نخيل الدومين أو السكة الحديد فهذه الانواع الاربعة يلزم التأشير أمام ما يوجد من كل منها فى خانة الملاحظات بدقتر التعداد بحسب نوعه وكذلك فى اجمالى الدقتر العمومى

ويحسن أن يعد التخييل المعنى من العشور كغيره من التخييل مالم توجد ظروف قهرية مانعة من ذلك

١٦ - النخلة ذات الرأسين تعتبر فى التعداد بواحدة - والهيدش الذى ينبت طبيعيا حول بعض النخل لا يدخل التعداد

١٧ - قبل الشروع فى التعداد بثلاثة أيام يلزم اطلاق النداء فى البلاد وما يتبعها من العزب والكفور لاحاطة علم الجمهور بالشروع فى التعداد لكى يمارس كل منهم شؤنه فيما يختص به وقت التعداد ويعمل محضر بمعرفة العمدة والمشايخ والمأذون يدل على حصول النداء وتاريخ حصوله

١٨ - دفاتر التعداد يلزم الالتفات التام لمنع وقوع أى شئ بها من المحو أو الاثبات بطريقة القشط أو الخس أو غير ذلك من مجالب الشبهة

١٩ - فى نهاية التعداد يقرأ دقتر التعداد حوضا حوضا اسما اسما على أصحاب النخل ويعلنون بأنه يجوز لهم ان يطلبوا استئناف التحقيق فى أثناء الخمسة عشر يوما التالية وانه بعد ذلك لا يجوز قبول شكاوى ويعمل محضر بذلك فى آخر الدقتر ثم يوقع على الدقتر من اللجنة ويتوضح به أسماء الطلاعين الذين اشتغلوا مع اللجنة فى أثناء العمل ويرفق به المحاضر الآتى بيانها وهى :

أولاً - محضر اثبات النداء قبل التعداد

ثانياً - محضر تقسيم الحيضان الكبيره

ثالثاً - تقرير من اللجنة توضح فيه ملحوظاتها عن أسباب ما عساه أن يظهر من العجز أو الزيادة ويوضح الدفء بمرفقاته المسار ذكرها في ظرف ويختم عليه بالجمع الاحمر ويرسل الى مأمور المركز وهو يرسله في الحال الى المديرية وهناك بحضور حضرة المدير أو الوكيل يفتح بوجود الباشكاتب أو من يقوم مقامه وعند التحقق من خلوه من الشبهة يؤشر عليه بذلك ويؤشر بالخبر الاحمر أيضاً على الحيضان اللازم معاودة تعدادها بصفة جشنى كما سيأتى بالفقرة التالية ويرسل للجنة الجاشنى في اليوم ذاته

٣٠ - تؤخذ الجاشنى عن حوض واحد في كل بلد من البلاد التي فيها يعمل التعداد بمعرفة العمدة والمشايخ - وعن خمسة في المائة من حياض كل من البلاد التي فيها يعمل التعداد بمعرفة المعاوين - فاذا وجد المندوب شيئاً من الخلط زائداً عن ٣ في المائة فيعمل الجاشنى في حوضين آخرين بالبلاد التي فيها عمل التعداد بمعرفة العمدة - وفي خمسة حيضان أخرى بالبلاد الأخرى

أما البلاد التي لا يوجد بها إلا خمسة حيضان أو أقل منها من مأمورية المعاوين فالجاشنى يعمل على بلد كاملة من عشر بلاد من اختصاص لجنة واحدة - وفيما يزيد عن خمسة حوض واحد في كل عشرين حوضاً أو أقل وحوضان في كل أربعين - وثلاثة في كل ستين وهكذا وتعتبر كل خمسة حيضان زائدة عن الغاية داخلة في نفس الغاية

٣١ - ينأط بعمل الجاشنى في كل مركز لجنة واحدة مؤلفة من معاون موثوق بكفائته ومعه اثنان من العمدة آل الخبرة هذا فيما يلزم عمل الجاشنى عنه مما جرى عنه بمعرفة العمدة والمشايخ والصيارف أما ما يعمل التعداد عنه بمعرفة بلان مخصوصة فالدير ينتخب لعمل الجاشنى لجنة مؤلفة من أحد كبار الموظفين ومعه اثنان من العمدة آل الخبرة

٢٢ - لجنة الجاشنى ان وجدت شيئا من الفرق لغاية ٣ فى المائة يمكنها تصحيحه أما ان كان أكثر من ذلك فيجب عليها فى الحال أن تطلب اللجنة الابتدائية وتعمل التحقيق اللازم حتى تصل الى صحة التعداد وتجبر المديرية عن النتيجة فى ظرف خمسة أيام من تاريخ الشروع فى العمل

٢٣ - المديرية عليها ان تجبر المالية فى الحال عن مسائل خلال التعداد ونتيجة التحقيق وعلى مقتضى ما يصدر لها من المالية تتبع الإجراء سواء كان بالاكْتفاء بجزآت ادارية أو بالاحالة على مجالس التأديب أو على النيابة العمومية عند الاقتضاء

٢٤ - اللجان تكون تابعة للمأمورى المراكز ويجب عليها ان ترسل مع دفاتر الاحوال يوميا للمأمورين كشفا عما تم تعداده وعدد الحيضان التي تم تعداد تحيلها وعدد الحيضان الباقية فى كل بلد وعلى المأمورين مساعدة وتسهيل أعمال اللجان والمراقبة والتفتيش عليهم مرتين فى كل شهر على الأقل ودوام التحقق من عدم خلو أيام من العمل

٢٥ - تستغل اللجان اعتياديا من صباح يوم ٣ لغاية غروب يوم ٢٨ من كل شهر وتساح فى بقية الشهر ما لم تصدر أوامر خصوصية عن ذلك

٢٦ - يقدم مأمورو المراكز الى المديرية فى اليوم الاول والسادس عشر كشفا عن التعداد وترسل المديرية مجموعا عنه للمالية فى اليوم الثالث والثامن عشر بالشكل المرسى فى هذا

٢٧ - دفاتر التعداد استمارة نمرة ٨٠ بالشكل الجديد الذى عدلت به من فئات مختلفة ٣ و ٥ و ١٠ و ١٥ و ٢٠ و ٢٥ فرخا يجب على المديرية ان تطلب اللازم منها لكل بلد عند وصول هذا بمراعاة عدد ما فى كل بلد من التخييل على اعتبار ان كل صحيفة معدة لتعيد تخيل ٣٥ شخصا فى حوض واحد

٢٨ - في نهاية عمل التعداد يجوز للديرية طلب التصريح من المالية بصرف مكافأة شهرية قيمتها أربعة جنيهات شهريا لكل من معاونى اللجان الابتدائية ولجان الجشنى داخلا في ذلك أجزء الرءاءب ويجوز لها أيضا طلب مكافأة للصيارف باعتبار ٣٠٠ ملزم على كل مائة مؤل أو أقل من ذلك واعطاء هذه المكافأة يكون على الشروط الآتية :

أولا - فيما يختص باللجان الابتدائية أن يكون العمل خاليا من كل خلل وكل شبهة وتأييد صحته بالءاشنى

ثانيا - أن متوسط العمل يوميا باللجان التى يرأسها المعاؤون لا يتقص عن ألف نخله على أن قيمة المكافأة تقص بنسبة ما يتقص من متوسط التعداد عن المعتل المذكور

ثالثا - فيما يختص بلجان الءاشنى أن لا يكون تأخر عند أى لجنة شئ من شهر لآخر

٢٩ - كلما تصلىق من لجان الجشنى على اعتماد تعداد نخل عشرة بلاد تعمل القسوية عن العشور ويقدم للالية جدول عنها بقرار من استمارة نمرة ٤ مكررة للتصديق على اعءاده وفى نهاية التعداد يقدم للالية جدول عام عن النتيجة بلدا بلدا ومركزا مركزا وبيان الزيادة والعجز وأهم أسباب حدوثها

٣٠ - عند التصديق من المالية على ذلك تنشأ السجلات نمرة ٧٩ واحد منها لبلاد كل صرافية يجر بمعرفة صراف كل بلد بالاتءاد مع أحد عمال قسم سادس وتفيد بها نتيجة التعداد اسما اسما مرتبة على الحروف الهجائية وفى نهاية قيد نخل كل بلد يقع على ذلك من الصراف ومن الكاءب الذى شاركه فى العمل ويؤرخ فى تاريخ تحريره وفى الوقت ذاته يقيء ذلك فى جرايد الصرافية ويراجعها كاءب آءرو يؤشر عليها بالءرايد وعلى السجل نمرة ٧٩ ويؤخذ تعهد على الصراف بأشائها فى أوراء الممولين الخاصة بسنة ١٩٠٧ حال عودته للصرافية وإجراء التحصيل على مقتضاها فى المواعيد المقررة

الكتاب الرابع عوايد المباني بالمدن والبنادر

الباب الاول

الاولامر والقرارات الصادرة بربط العوايد

١ - أمر عال صادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

بناء على مرفعه اليانا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

مادة ١ - يتبدأ من أول يناير سنة ١٨٨٤^(١) بأخذ عوايد باعتبار جزء من اثني عشر^(٢) من قيمة الاجرة عن بيوت السكن واللوكندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات الاراد وبالجملة عن جميع أبنية القطر المصرى والجنائن التابعة لها سواء كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم باجرة أو بدون أجرة

ويكون تحصيل تلك العوائد بالكيفية الآتية بعد

مادة ٢ - يعنى من العوائد . أولا العشش الغير المؤجرة . ثانيا البيوت التى لاتزيد أجزتها السنوية عن خمسمائة قرش صاغ اذا كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها . ثالثا الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات أو للصدقة وتعين الحكومة الاملاك التى تعنى من دفع العوائد أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للوقاف أو للطوائف الدينية أو للجمعيات الخيرية فلا يعنى منها . رابعا العقارات ملك الحكومة المعدة للصالحه العمومية . خامسا دور القنصلات التى تكون ملك الدول الاجنبية

(١) بأمر عال في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ أوقف تنفيذ مفعول هذا الامر من ابتداء سنة ١٨٨٤ وبأمر عال آخر في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ تقرر تنفيذه اعتبارا من أول سنة ١٨٨٦

(٢) في ٥ فبراير سنة ١٩٠٩ صدر أمر عال وارد بصحيفة ٤١٣ يتضمن زيادة قيمة العوائد بمدينة مصر الى ١٠ فى المائة من قيمة الايجار

مادة ٣ - لا يدخل في تقدير أجرة البيوت قيمة مفروشاتها ولا يدخل في تقدير أجرة المعامل إلا ما كان فيها من الآلات والبعد الثابتة^(١) التي لا تقوم تلك المعامل بدونها وتقدير الأجرة يكون إما بحسب الأجرة الواردة في عقود الإيجار إذا وجدت عقود وكانت صادقة وإما بالقياس على البيوت المجاورة التي تكون أجرتها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع البيوت وصنعها ومنافعها ومراقبتها وبالجملة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من الأجرة .
ويراعى في تقدير أجرة الابنية الاحواش والحنائن المتصلة بها التابعة لها رأسا لا الاحواش والحنائن التي وإن كانت متصلة بالابنية إلا أنها تكون مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدها

مادة ٤ - يجري كل سنتين ما يأتى . أولا تعداد الأبنية في كل مدينة أو بلد بمعرفة جهات الادارة . ثانيا تقدير أجرة الابنية . ويتم هذا التقدير بمعرفة بلخان تباشر العمل في البلاد عن كل بلد وفى المدن عن كل ثمن أو قسم وتؤلف هذه اللجان . أولا من ثلاثة مندوبين تعينهم الحكومة تكون الرئاسة لأحدهم وله رأى مرجح . ثانيا من ثلاثة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من أصحاب الاملاك يختارهم الممولون ويكون أحد هؤلاء الثلاثة الاعضاء بالاقول أجنبي الجنسية وينتخب أيضا بالقرعة من بين هؤلاء الاثني عشر عضواً للنسابة عن ينيب من الاعضاء

ولا تعتبر قرارات اللجان نافذة إلا اذا كانت صادرة من أربعة أعضاء بالاقول بحيث يكون اثنان منهم من مندوبى الحكومة والاثنان الآخران من أصحاب الاملاك المنتخبين

ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس المراجعة .

مادة ٥ - يؤلف كل من مجالس المراجعة كما يأتى . أولا من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة . ثانيا من ستة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين المتدرجة أسماؤهم فى الجداول التي سيأتى ذكرها وينتخب أيضا بالقرعة أربعة

(١) تعدل بقرار صادر من مجلس النظاري ١١ فرفرسنة ١٨٨٦ (راجع صحيفة ٤١٦)

أعضاء للنيابة .. فان كان طلب الاستئناف مقدما من أحد الاهالى ينبغى أن تكون
أكثرية أعضاء المجالس من الاهالى وان كان الطلب مقدما من أحد الاجانب
ينبغى أن تكون الاكثرية فيه من الاجانب . وتكون مراكز مجالس المراجعة
في القاهرة وفي الاسكندرية وفي المحافظات وبنادر المديريات ويجتمع في كل
من مدينتي القاهرة والاسكندرية اثنا عشر عضوا من ذوى الاملاك المنتخبون
عن كل ثمن أو قسم لتؤلف منهم لجان تقدير الاجرة ويختارون من بينهم أربعة
وعشرين عضوا من ذوى الاملاك اثني عشر مصريين واثني عشر أجانب ينتخب
من بينهم الاعضاء الاصليون والنائبون لمجلس المراجعة . أما في بنادر المديريات
وفي المحافظات فيكون انتخاب الستة الاعضاء الاصليين والاربعة أعضاء للنيابة
بالقرعة من بين أربعة وعشرين من أصحاب الاملاك يختارهم المحلون . وتكون
قرارات مجالس المراجعة قطعية ولا تعتبر نافذة الا اذا كانت صادرة من أربعة
أعضاء بالاقل غير محسوب من ضمنهم مندوب الحكومة الذى هو الرئيس ويجب
في هذه الحالة أن تكون أكثرية الاعضاء من الاهالى اذا كان الطلب مقدما من
أحد الاهالى ومن الاجانب اذا كان مقدما من أحد الاجانب

وفي بنادر المديريات والمحافظات التى ليس الاجانب فيها كثيرين ليعين منهم
في مجلس المراجعة العدد الكافي فأصحاب الاملاك من الاهالى ينتخبون بالقرعة
من بينهم العدد المعين وفي هذه الحالة اذا كان المتظلم أجنبيا فله أن يرفع شكواه
لأى مجلس أرادته من مجالس المراجعة

مادة ٦ - لايحوز انتخاب أحد أعضاء لجنة من لجان التقدير ليكون عضوا
في أحد مجالس المراجعة

مدة لجان التقدير ومجالس المراجعة هي سنتان

مادة ٧ - يستمر تقدير الجباة نابتا غير متغير لمدة ثمان سنوات الا فيما
لأرباب الشئون من حق التظلم عند الشروع في تحصيل عوائد السنة الاولى
كما سيأتى ذكر ذلك

ولا يجوز تعديل التقدير المذكور عند تحرير الجداول السنوية التالية الاسباب
انشاء ابنية جديدة أو هدم أو حريق كلي أو جزئي طرأ على الأبنية أو خلوتها
من السكن

مادة ٨ - تنشأ في كل سنة جريدة تمويل يعتمد في تحريرها على جداول
التعداد والتقدير ويستخرج من هذه الجريدة في كل سنة جداول التمويل عن كل
مدينة وكل بلد

مادة ٩ - على أصحاب الاملاك أو أصحاب المنفعة أن يخبروا في النصف
الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما يكون حصل في أملاكهم من الزيادة
أو نقصان المنصوص عنهما في المادة السابعة وإذا لم يحصل الاخبار في الميعاد
المذكور يلزم أصحاب الاملاك أو أصحاب المنفعة في السنة الاولى بدفع العوائد
مضاعفة عن الأبنية الجديدة أو التي تجدد بنائها أو التي صارت قابلة لربط العوائد
عليها وعما أضيف الى أملاكهم من البناء الجديد وإذا لم يحصل ذلك الاخبار
منهم في الميعاد المتقدم ذكره عما هدم من الابنية أو تحوّل منها أو صار غير قابل
لربط العوائد عليه سقط حقهم في السنة الاولى في طلب رفع العوائد عنه

مادة ١٠ - على أرباب الشئون أن يخبروا في الخمسة عشر يوما الاولى من
شهر نوفمبر من كل سنة عما حصل من انتقال الملكية في الابنية سواء كان بطريق
البيع أو البدل أو القسمة الى غير ذلك من العقود القاضية بانتقال الملكية أو المنفعة
وإذا لم يحصل الاخبار عن ذلك في الميعاد المتقدم ذكره ألزم كل من صاحب
الملك أو المنفعة القديم والجديد بدفع العوائد بالتضامن بينهما
وما يخبر عنه في المواعيد المقررة في كل سنة من انتقال الملكية يدرج في جريدة
وجداول تمويل السنة التالية

مادة ١١ - متى تحررت الجداول السنوية وتقرر وجوب العمل بها تنشر
ويباشر في تحصيل قيمها

مادة ١٢ - العوائد التي تربط في أول يناير تستحق عن السنة بأكملها لحد أول يناير من السنة التالية على الممول المدرج اسمه في الجدول مهما حصل من التغيرات في أثناء السنة في العقار المربوطة العوائد عليه الا اذا خرب العقار أو خلا من السكن

مادة ١٣ - يكون دفع العوائد مقدما كل ثلاثة شهور قسط وكل ما يمتلكه صاحب العقار يكون ضامنا لدفع العوائد

مادة ١٤ - ان لم تدفع العوائد اختيارا فتحصل جبرا على مقتضى أحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بدون لزوم لحكم تنفيذي آخر أما فيما يتعلق بأملاك الاجانب فلا يمكن اجراء التنفيذ مع غياب مندوب القنصلاتو الا بعد مرور أربع وعشرين ساعة اعتبارا من ساعة اخبار القنصلاتو وتطول هذه المهلة بحسب المسافات

وتحكم جهات الاختصاص في كل ماؤدى اليه الاجراءات التنفيذية من معارضة الممولين وما يتبع ذلك من المشاكل

مادة ١٥ - للحكومة الامتياز في تحصيل العوائد المطلوبة لها باستيلائها اياها من ايجارات وايرادات الابنية في أية يد وجدت أو من الابنية نفسها ان لم يكف ايجارها وباقي ايراداتها لتسديد المستحق عليها من العوائد

ويكون هذا الامتياز مقدما على أى امتياز كان ما خلا الامتياز الضامن للصاريف القضائية المنصرفة لحفظ وبيع الاملاك المقرر امتياز الحكومة فيها

مادة ١٦ - يكون المستأجر وصاحب الملك متضامنين في تأدية العوائد المطلوبة للحكومة لحد قيمة الاجرة المستحقة

وعلى كل مستأجر أو مطالب أو مديون لصاحب الملك بنقود سار عليها امتياز الحكومة أن يدفع لها حال طلبها بدون احتياج الى اجراءات قضائية قيمة العوائد المستحقة لحد قيمة الاجرة أو المبالغ المطلوبة منه لصاحب الملك وقسائم العوائد التي تسلم اليه تعتبر كوصل من صاحب الملك

مادة ١٧ - يسقط حق الحكومة في طلب العوائد بعد خمس^(١) سنين تمضي من تاريخ نشر جداول التمويل أو من تاريخ آخر الاجراءات الجبرية

مادة ١٨ - يسوغ لكل صاحب ملك أو منفعة أن يتشكى لدى مجلس المراجعة من اجراءات التعداد والتقدير

مادة ١٩ - يجب أن تهتم تلك التشيكات في الستة شهور التي تلي نشر أول جدول من جداول التمويل والا فيسقط الحق في تقديمها ولا يقبل في مدة الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التمويل السنوية التالية أدنى تشك في شأن التقدير الا لاسباب طارئة بعد الاجراءات الاولى مثل الهدم والحريق والخراب كلياً كان أو جزئياً على شرط أن يكون الاخبار عن هذه الاسباب بالطريقة القانونية

مادة ٢٠ - كل من ربطت عليه في جداول التمويل عوائد غدرها له أن يطلب رفع تلك العوائد عنه وكل من ربطت عليه في الجداول عوائد تزيد عن مقدارها الحقيقي له أن يطلب تقليل تلك الزيادة

ويحوز رفع العوائد أو تنقيصها عما يخص الإيراد المفقود من الملك إما بسبب خراب كل أو جزئ طاراً فيه أثناء السنة أو بسبب خلو سكن استمر مدته ستة شهور على الأقل في العقار أو في جزء من العقار ليس يكون من علة المالك أو صاحب المنفعة إبقاؤه على ذمته لحفظ التمتع به

مادة ٢١ - كل صاحب ملك أو منفعة غير وارد اسمه في جداول التمويل له أن يطلب درجه فيها وإذا حصل انتقال الملكية وأعلن عنها في المواعيد المقررة ولم يتوه عن ذلك في جداول التمويل عند تحريرها كان لدوى الشأن الحق في طلب اصدار قرار بنقل التمويل باسمهم

مادة ٢٢ - تهتم طلبات رفع العوائد أو تنقيصها أو قبيها أو نقلها في الستة شهور التي تمضي من تاريخ نشر جدول التمويل الأول أو في الثلاثة شهور التي تلي

(١) ان المدة المحددة لسقوط الحق تحدت بثلاث سنين بدلا من خمس بمقتضى نص المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

نشر الجداول السنوية التالية أو في خلال الثلاثة شهور المبسوذة بشهر يناير إذا نشرت تلك الجداول قبل أول يناير وفيما عدا ذلك يسقط الحق في تقديم الطلبات وأما طلبات رفع العوائد أو تنقيصها لسبب خراب كلي أو جزئي أو لسبب خلو سكن فتقدم في الشهر الذي يلي الخراب أو نهاية خلو السكن والا فيسقط حق تقديم الطلب عن ذلك^(١)

مادة ٢٣ - تصحب الطلبات بقسائم الاقساط المستحقة من العوائد^(٢) ولا يترتب على هذه الطلبات توقيف دفع الاقساط التالية اذا كان الطلب خاصا بخلو أو تخرب أما اذا كان خاصا بخلو في التقدير فاذا لم يصدر القرار في مدة الثلاثة شهور التالية لوصول الطلب الى جهة الاختصاص فيحق لصاحب الطلب أن يرفض دفع الاقساط التي تستحق بعد انقضاء الميعاد المذكور الى أن يصدر القرار مادة ٢٤ - يرخص للمامورى التحصيل فضلا عن الطلبات المقدمة من أرباب الشئون أن يحرروا سنويا في الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التحويل بيانات عن كل ثمن أو قسم من المدن وعن كل بلد واحضا فيها العوائد التي درجت

(١) تطارة المالية تذكر أصحاب الاملاك البنية بأنهم هم المكلفون بآليات ابتداء خلو ما يخلو من أملاكهم في حالة انقضاء رفع عوائدها طبقا لاحكام الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وبناء على ذلك اذا لم يتبرلهم اثبات ذلك بما يبرزونه من المستندات (كفقود الايجار أو دفاتر الحسابات أو القنطرة المعلقة أو غير) قد يسوغ لهم أن يقدموا لمحافظة أو المديرية السكان في دائرتها المالك في ظرف العشرة أيام التالية لابتداء اخلو اشعارا بايضاغ غمرة المالك وتاريخ ابتداء خلوه واسم الثمن أو القسم والشارح السكان فيه

ومعلوم أن الاسعار بذلك لا يستوجب اعفاء المالك من تقديم طلب الرفع عند نهاية اخلو كما كان جاريا قبل أو بعد خلو المالك مدة سنة شهور كما هو المتبع الآن (اعلان رقم ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ تنشر في الجريدة الرسمية غمرة ٩٢٧ الصادرة في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

(٢) المبالغ المقتضى ردها لاربابها بخرابها تكشف كل خمسة عشر يوما ويعرض لنظارة المالية للتصديق عليه فقط محافظة مصر مصرح لها بأن تصرف مباشرة هذه المبالغ من أجل ابرادتها مقابل استبعادها من المبلغ المتحصل ونياباتها في محافظة قوردياتها اليومية أى أنها تبين في محافظة التورديات المبلغ المتحصل وتستبعد منه قيمة المنصرف لاربابه وترسل باقي التقديرات لنظارة المالية مصحوبة بمستندات الصرف (أمر من الحسابات في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٢٧٥)

في الجداول غدرا وأن يقدموا تلك البيانات الى المديرين أو المحافظين وتحال هذه البيانات على لجنة التقدير لأبداء رأيها فيها ثم تعرض على مجلس المراجعة ليحكم فيها
مادة ٢٥ - مصاريف التحقيقات التكيلية ومعاينات أهل الخبرة وغير ذلك من الاجراءات التي يأمر بها مجلس المراجعة بناء على الطلبات المتقدمة يلزم بها مقدمو تلك الطلبات اذا رفضت طلباتهم

مادة ٢٦ - بما أن جداول التمويل هي سنوية فلا يسرى مفعول القرارات الصادرة عن الطلبات المقدمة من أرباب الشئون أو البيانات المحررة من مأموري التحصيل عن العوائد المربوطة غدرا الا على السنة المحررة تلك الجداول عنها
أما القرارات الصادرة عن الطلبات المتعلقة باجراءات التقدير فيسرى مفعولها الى انتهاء المدة المقرر اجراء العمل فيها بمقتضى التقدير المذكور

مادة ٢٧ - أحكام المواد المتقدم ذكرها لا تكون نافذة الا في المدن المعينة في الجدول المؤشر عليه بحرف (١) المرفق بهذا الأمر وفي دائرة الحدود التي ستبين بأمر يصدر فيما بعد وذلك الى أن يصدر أمر آخر

مادة ٢٨ - تصدر لائحة ادارة عمومية تقرر فيها كيفية تنفيذ أحكام هذا الأمر

مادة ٢٩ - الوظائف المناطة في هذا الأمر وفي اللائحة المتعلقة بتنفيذه بجهات الحكومة المبينة فهما يجوز احاطتها كلها أو بعضها على المجالس البلدية في المدن التي تنشأ فيها هذه المجالس (١)

مادة ٣٠ - كل ما كان من أحكام القوانين والاورامر العالية واللوائح والتعليقات مخالفا لهذا الأمر فهو ملغى وغير معمول به

مادة ٣١ - على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به

(١) أعمال عوائد الاملاك بمدينة اسكندرية أحييت على مجلسها البلدى بقرار صادر من

وهذه هي المدن والبنادر المشتمل عليها الجدول حرف (أ) المشار إليه بالمادة ٢٧

١ القاهرة	١٥ طنطا	٢٩ المنيا
٢ الاسكندرية	١٦ المحلة الكبرى	٣٠ القشن
٣ بورسعيد	١٧ سمند	٣١ اسيوط
٤ الاسماعيلية	١٨ دسوق	٣٢ أبو تيج
٥ السويس	١٩ زفتى	٣٣ منفلوط
٦ رشيد	٢٠ كفر الزيات	٣٤ ملوى
٧ دمياط	٢١ المنصورة	٣٥ طهطا
٨ بنها	٢٢ ميت غمر	٣٦ انجم (٤)
٩ شبين القناطر	٢٣ الزقازيق	٣٧ سوهاج
١٠ شبين الكوم	٢٤ بلبيس	٣٨ جرجا
١١ منوف	٢٥ القناطر الخيرية (٣)	٣٩ قنا
١٢ دمنهور	٢٦ الجيزة	٤٠ اسنا (٥)
١٣ شبراخيت (١)	٢٧ جى سويف	٤١ اصوان
١٤ المحمودية (٢)	٢٨ الفيوم	

١ مكررة - أمر عال صادر في ٥ فبراير سنة ١٩٠٩

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بربط عوايد على الاملاك المبنية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد مصادقة الجمعية العمومية وبعد مصادقة الدول - أمرنا بما هوات المادة الاولى - تزد من أول يناير سنة ١٩٠٩ عوائد الاملاك المبنية الكائنة داخل حدود مدينة القاهرة من جزء من اثني عشر الى عشرة في المائة من قيمة أجزائها المادة الثانية - يجوز في ما بعد تعميم الزيادة المنصوص عليها في المادة السابقة في سائر المدن الاخرى التي تبأشر الحكومة فيها انشاء مجار أو أعمال صحية مماثلة لها ويكون هذا التعميم بمقتضى أوامر مخصوصة تصدر بعد مصادقة الدول المادة الثالثة - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

- (١) و (٢) و (٤) أُنصت عوائد المباني من هذه البنادر الثلاثة بأمر عال في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٣
 (٣) القناطر الخيرية لم تربط عليها عوائد لانها لم تزل في دور الخدانة من العمران
 (٥) اسنا أُنصت العوائد منها بأمر من نظارة المالية في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١

ملدن وينادر استجد ربط العوائد عليها

١ مدينة حلوان بموجب أمر عال في أول مارس سنة ١٩٠٢ (انظر ملحق الاوامر نمرة ٧٤٧)

٢ بندر الاقصر بموجب أمر عال في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ (انظر ملحق الاوامر نمرة ٧٤٩)

أوامر عالية صادرة بتعيين دوائر حدود المدن والبنادر المذكورة بعد

٣ - أمر عال في ١٢ أبريل سنة ١٨٨٧ (انظر ملحق الاوامر نمرة ٧٥٠)

١ رشيد	٤ دمنهور	٧ بلبس	١٠ اسبوط
٢ دمياط	٥ سمبود	٨ القيوم	١١ متغلو
٣ شين القناطر	٦ المحلة الكبرى	٩ القشن	١٢ ملوى

٣ - أمر عال في ٥ أبريل سنة ١٨٩٧^(١) (انظر ملحق الاوامر نمرة ٧٦١)

١ مدينة مصر

٤ - أمر عال في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩^(٢) (انظر ملحق الاوامر نمرة ٧٦٢)

١ بورسعيد	٦ طنطا	١٠ المنصورة	١٤ سوهاج
٢ الاسماعيلية	٧ دسوق	١١ الزقازيق	١٥ جرجا
٣ السويس	٨ زفتى	١٢ أبو تيج	١٦ قنا
٤ شين الكوم	٩ كفر الزيات	١٣ طهطا	١٧ اصوان
٥ منوف			

٥ - أمر عال في ١٦ مايو سنة ١٩٠١^(٣) (انظر ملحق الاوامر نمرة ٧٧٥)

١ مدينة الاسكندرية

(١) هذا الامر ملل الامر السابق صدوره في ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤

(٢) هذا الامر ملل الامر السابق صدوره في ١٢ أبريل سنة ١٨٨٧

(٣) هذا الامر ملل الامر السابق صدوره في ١٢ يونيو سنة ١٨٨٤

٦ - أمر عال في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥^(١) (انظر ملحق الاوامر غرة ٧٧٧)
١ الجيزة ٢ بنها ٣ ميت غمر

٧ - أمر عال في ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧^(٢) (انظر ملحق الاوامر غرة ٧٨٠)
١ بنى سويف ٢ المنيا

٨ - أمر عال صادر في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦

مادة ١ - أمرنا الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المتعلق بعوايد الابنية الذي صار توقيف تنفيذه بالأمر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ يجرى العمل بمقتضاه
مادة ٢ - تحسب العوائد اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٦ على حسب القواعد المبينة بأمرنا الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وهذا بدون اضرار في تحصيل المستحق من تلك العوائد لغاية سنة ١٨٨٥ طبقا للوائح والقوانين السابقة على الامر المؤرخ في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

٩ - أمر عال صادر في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦

حيث ان الدول قبلت معاملة تبعها بمقتضى الأمر الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المختص بعوايد المبانى أسوة رعايا الحكومة المحلية بالتعديل المبين بالمادة الاولى من هذا الأمر

مادة ١ - الاعضاء الاجانب فى لجان التقدير ومجالس المراجعة المشكلة بناء على المادتين ٤ و ٥ من الأمر السالف ذكره يصير تعيينهم بمعرفة القنصل فى حالة ما اذا لم تأت الانتخابات نتيجة أو لم يحضر المندوبون المنتخبون وإذا تأخر مندوبو القنصل عن الحضور فليجئ التقدير أو مجلس المراجعة يجرى ان أعمالهما بغياب المندوبين المذكورين وتكون تلك الاعمال نافذة المفعول

(١) هذا الامر عدل الامرين السابقين صدرهما فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩
(٢) هذا الامر عدل الامرين السابقين صدرهما فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩

مادة ٢ - ان لم تأت انتخابات الاعضاء الوطنيين في اللجان والمجالس المذكورة قبل بنتيجة أو ان تمتع المندوبون الذين صار انتخابهم عن الحضور فيصير تعيينهم بمعرفة المحافظ أو المدير

وإذا تمتع مندوبو المحافظ أو المدير عن الحضور فيباشر كل من لجنة التقدير ومجلس المراجعة عمله في حالة غياب المندوبين المذكورين ويكون عملهما نافذ المفعول

١٠ - قرار صادر من مجلس النظار في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦

نظرا لان الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لم يقصد الا وضع ضريبة على الملك المبنى أو على البناء ذاته وحيث انه لو دخل في تقدير أجر المعامل ما كان فيها من البناء ومن الآلات والعدد لكان ذلك نوعا من وضع ضريبة على الصناعة مباشرة وليس على المبانى وحدها وهو مخالف ومناف لمعنى الامر العالي المسمى اليه فبطريق التاويل للسادة الثالثة من الامر المشار اليه قد تقرر انه لا يجب على لجان التقدير أن تدخل في تقدير أجر المعامل الا قيمة أجر البناء من حيث هو بصرف النظر عن الآلات والعدد الموجودة فيه حتى ولو كانت ثابتة

١١ - قرار من مجلس النظار في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦

الارض المقامة عليها مبان مرابطة عليها العوائد بالمدن لا يؤخذ عنها الا عوائد المباني فقط أما الضريبة على الارض في دائرة مساكن المدن فلا تؤخذ الا على الارض الخالية من البناء والعشش المعفاة من العوائد

١٢ - أمر عال صدر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١

مادة ١ - تعفى من عوائد الاملاك المبنية البيوت التي لا تتجاوز قيمة ايجارها في السنة ٥٠٠ قرش صاغ ولولم يسكنها أربابها أو أصحاب حق الانتفاع فيها ومع ذلك لا تسرى هذه المعافاة على البيوت التي يكون أربابها أو أصحاب حق الانتفاع فيها مالكيين لبيوت أخرى أو لهم عليها حق الانتفاع وذلك اذا تجاوز مجموع قيمة ايجار هذه البيوت ٥٠٠ قرش صاغ في السنة

أوامر خاصة بمدينة اسكندرية

١٣ - أمر عال صدر في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨

حيث أنه من الضروري القيام بمصاريف الاشغال التي كانت اجرائها مناطا بقومسيون تحسينات مدينة الاسكندرية الى حين تشكّل مجلس البلدية فيها نهائيا وبناء على قبول الدول يصير تحصيل وتوريد رسم اضافي قدره واحد في المائة على قيمة ايجارات مباني مدينة الاسكندرية حسبما هو مبين في الجدول الحالية

١٤ - أمر عال صدر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠

مادة ٣١ - للقومسيون البلدى بالاسكندرية أن يعرض عما يراه من حيثية تقرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة الآن وللمجلس النظار دون غيره أن يقرر ما يراه مما يعرض عليه من هذا التقييل فاذا وافق المجلس يكون الطلب المعروض عنه نافذ المفعول ولكن اذا كان مخالفا لنص المعاهدات الصريح فلا يصير نافذا الا بعد اقرار الدول عليه

مادة ٤٠ - ايرادات ميزانية المجلس البلدى بالاسكندرية هي الآتية :

ثالثا - صافي ما يتحصل من أبواب الاملاك بواقع واحد في المائة بالاكث من قيمة ايجارات أملاكهم المبنية

رابعا - صافي ما يتحصل من مستأجرى الاملاك المبنية بواقع اثنين في المائة بالاكث من قيمة الايجارات

١٥ - أمر عال صدر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦

تضاف على الايرادات المخصصة للقومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية الايرادات الآتية اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٦

أولا - قيمة ما يزيد من مجموع عوائد المباني بدائرة مدينة الاسكندرية عن المبلغ المتحصل في سنة ١٨٩٥ ولأجل حسابان هذه الزيادة يقتضى أن يخصم من مجموع العوائد المذكورة جميع المبالغ المتأخرة من قبل سنة ١٨٩٦

ثانيا - كافة ايرادات سلخانة الاسكندرية على جميع انواعها في مدة الالتزام المقود عنه اتفاق مع القومسيون البلدى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٩٢ أما المبلغ المقرر للحكومة بمقتضى المادة الخامسة عشرة من الاتفاق المذكور فيبطل تحصيله

ثالثا - نصف صافي المبلغ الذى يتحصل من بيع الاملاك الاميرية الحرة فى دائرة مدينة الاسكندرية بحيث ان المبالغ التى تخصص لذلك القومسيون من هذا القليل لا يمكن أن تتجاوز ٨٠٠٠ جنيه مصرى عن كل خمس سنوات والمبلغ الصافى المذكور هو عبارة عن جميع أثمان مايباع من تلك الاملاك بعد خصم مصاريف قلم الاملاك بالاسكندرية

١٦ - قرار صادر من مجلس بلدى الاسكندرية فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩

مادة ١ - اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٩ تحصل عوائد ٢ فى المائة من قيمة الايجارات المقررة على المستأجرين من جميع الاشخاص المقيمين فى محلات مقيدة بمداول الاملاك المبنية المحررة بمعرفة مصلحة الاموال المقررة بالحكومة

مادة ٢ - هذه الضريبة تجعل موقتا بحسب قيمة ايجارات الاملاك المحددة بمعرفة مصلحة الاموال المقررة لتحصيل عوائد الاملاك المبنية ويحفظ المجلس البلدى لنفسه الحق فى جعلها فى المستقبل بحسب قيمة الايجارات التى يدفعها المستأجرون

مادة ٣ - تكون العوايد مستحقة على الممولين عن السنة بتامها على المحل الذى يقيمون فيه من أول يناير من السنة تقسما وتدفع بأجلها حال الشروع فى التحصيل بمقتضى الجداول

والاشخاص الذين فى خلال السنة يقيمون لأول مرة فى محل مقررة عليه الضريبة يدفعون الضريبة بأجلها اذا أقاموا فى المحل قبل أول يولييه ويدفعون نصفها اذا كانت اقامتهم فيه منذ هذا التاريخ أو بعده

مادة ٤ - يكون التحصيل بمعرفة مأمورى المجلس البلدى وهم عند الازوم يعاملون المولدين المتأخرين بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

١٧ - قرار صادر من المجلس البلدى بالاسكندرية فى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠
مادة ١ - اعتبارا من سنة ١٩٠٠ تحصل عوائد الايجارات وهى ٢ فى المائة على قيمة الاجرة الحقيقية ويكون المجلس البلدى مخيرا بأن يتبع أحكام الفقرتين ٣ و٤ من المادة ٤ من لأئحة الاجراءآت التنفيذية الصادرة فى ٣ مايو سنة ١٨٩٩ فى تقدير جميع المحلات بدون استثناء المقيم بها المستأجرون وأرباب الاملاك
مادة ٢ - القرار الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ ولأئحة الاجراءآت التنفيذية الصادرة فى ٣ مايو سنة ١٨٩٩ المذكوران قبل تنقى أحكامهما مرعية الاجراء الا فيما تعلق منهما بمقتضى هذا القرار

١٨ - قرار وزارى صادر فى ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠
مادة ١ - اعتبارا من أول مارس لحين صدور أمر آخر تحال أعمال عوائد الاملاك المبنية بمدينة الاسكندرية على مجلسها البلدى ويكون هو المسئول وحده عن تطبيق أحكام الاوامر واللوائح الجارى العمل بها الآن أوالتي تصدر فى شأن ذلك وقد تعين مدير عموم المجلس البلدى رئيسا لمجلس المراجعة
مادة ٢ - يوزد المجلس البلدى الى نظارة المالية على أقساط شهرية الحصص التى تخص الحكومة مما يتحصل من عوائد الاملاك حسب الفقرة الاولى من المادة الاولى من الامر العالى الرقم ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ بعد تنزيل مبلغ ٣٨٧٠ جنيها مصريا نظير مصاريف الادارة والتحصيل

مادة ٣ - اعتبارا من مارس تنقل العمال المنوطة بعوائد المباني وقسم من عمال الحسابات الى المجلس البلدى وعلى مدير عموم الحسابات ومراقب الاموال المقررة اتخاذ التدابير اللازمة لاجراء هذا النقل

الباب الثاني

كيفية تشكيل لجان الجرد والتقدير ومجالس المراجعة واختصاصاتها

١٩ - ان المادة الرابعة من دكريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ قضت بأن جرد وتقدير أجرة المباني يكون بمعرفة لجان كل منها تؤلف من ثلاثة مندوبين من طرف الحكومة تكون الرئاسة لأحدهم وله رأى مرجح ومن ثلاثة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من أصحاب الاملاك يختارهم المولون بأغلبية الاصوات وينتخب أيضا بالقرعة من بين هؤلاء الاثني عشر عضوان للنياية عن غيب من الاعضاء الاصليين

في اجراءات الانتخابات التي تعمل لتشكيل لجان الجرد والتقدير
بالمحافظات والمديريات

٢٠ - يكتب جدول في كل مدينة بمعرفة صرافها أو الادارة المنوط بها تحصيل العوائد يشتمل على أسماء أرباب الاملاك

٢١ - تحدد نظارة المالية يوما معينا لكل من أقسام مدينة القاهرة وبقية المدن ويحدد مجلس بلدى الاسكندرية يوما معينا لكل من أقسام مدينة الاسكندرية وهذه المواعيد تعلن بواسطة المديريات والمحافظات لتتخذ الاجراءات اللازمة لنشر ذلك ودعوة أرباب الاملاك ليحضروا في المكاتب والوقت المعين للانتخاب بكل قسم أو مدينة وفي اليوم المحدد يعين المدير أو المحافظ وفي الاسكندرية مدير عموم المجلس البلدى موظفا يترأس على جلسة الانتخاب وهذا الموظف يطلب ممن يأتون من أرباب الاملاك في مقدمة الوافدين أن ينتخبوا منهم اثنين لينضموا اليه ويؤلفوا لجنة الانتخاب لتقبل آراء المنتخبين (بكسر الخاء) ويؤدى أحد المضمون وظيفة مسكرير اللجنة

٢٢ - يجب على كل مستخب (بكسر الخاء) أن يحضر بنفسه ويحضر قلم الانتخاب باسمه وصفته فإذا لم يكن معروفا لدى أعضاء القلم يجب عليه أن يتحصل على شهادة من الحكومة المختصة مثبتة لذلك

٢٣ - أما النساء فيجوز لهن أن يعينَّ وكلاء تقوم مقامهن في الانتخاب والاولاد القصر يقوم مقامهم من يكون وصيا عليهم

لايسوغ لاحد الانتخاب مالم يكن مندرجا اسمه في جدول المستخبين (بكسر الخاء) ولا يجوز انتخاب أحد عضوا مالم يكن له ملك في ذات القسم أو الثمن الجاري عنه الانتخاب واسمه مندرج في جدول المستخبين (بكسر الخاء) ويجب على كل مستخب أن يكتب في ورقة أسماء الاثنى عشر شخصا الذين يريد انتخابهم من الاهالى والاجانب بحسب رغبته ثم يلقيا في الاناء المعد لذلك ويتأثر من السكرتير على جدول المستخبين أمام اسمه بأن ذلك المستخب قد ألقى ورقة انتخابه

٢٤ - بعد اتمام الانتخاب يشرع حالا في فرز أوراق الانتخاب بمعرفة الرئيس ويعمل عن ذلك محضر يصير امضاؤه من الرئيس

٢٥ - ان لم يوجد بعد الفرز ضمن الاثنى عشر صاحب ملك الذين جمعوا أصواتا أكثر من غيرهم أقله واحد من أرباب الاملاك الاجانب ليكون من ضمن لجنة التقدير فالرئيس يستبعد الاخير من أصحاب الاملاك الاهالى ويستبدله بصاحب الملك الاجنبى الذى يكون جمع أصواتا أكثر من غيره ضمن الاجانب

وعلى هذا المنوال فالاثنا عشر صاحب ملك الذين يكونون جمعوا أصواتا أكثر من غيرهم يصير اعتمادهم مستخبين (بفتح الخاء) بدون احتياج لعمل شئ آخر سوى قراءة المحضر علانية بمعرفة الرئيس

وإذا صادف لاستيفاء العدد اللازم (أى الاثنى عشر عضوا) وجود شخصين فأكثر حائزين على عدد متساو من الاصوات فيصير الاقتراع عنهم بمعرفة رئيس قلم الانتخاب ومن يخرج اسمه فى القرعة هو الذى يكون منتخبا

وبعد ذلك يحفظ المحضر المدير أو المحافظ لاجراء مقتضاه عند اللزوم
والحل المعدل للانتخاب ينبغي أن تكون أبوابه مفتوحة على الدوام وأن يرخص
لكافة المنتخبين (بكسر الخاء) بالدخول في وقت العمليات جميعها انما يجب على
الرئيس والحالة هذه أن يراعى حفظ النظام

٢٦ - في أثناء الثمانية الأيام التالية للانتخاب يدعو المحافظ أو المدير أو مدير
عموم المجلس البلدى بالنسبة للاسكندرية الاثنى عشر منتخبا (يفتح الخاء) للحضور
في المكان والوقت الذى يحدده لذلك بكل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية
وبكل مدينة ومعرفة أو يمكن أو بمعرفة من يتدبه لذلك تكتب أسماء الاثنى عشر
منتخبا على اثنى عشرة ورقة صغيرة كل منهم على ورقة وتطوى تلك الاوراق ثم
توضع في أناء ويوجد المنتخبين يسجها المحافظ أو المدير أو المندوب واحدة فواحدة
وكلما سحب ورقة يعطى اسم صاحبها ثمرة بالترتيب وفي النهاية يعتبر الاول والثاني
والثالث مندوبين في لجنة الجرد والتقدير والرابع والخامس نائين غير أنه ان لم يوجد
بين الثلاثة الأول واحد من الاجانب فأول اسم منهم في ترتيب القرعة يعين عضوا
مع الاثنى الوطنيين الأول أما الثالث والرابع فيعينان نائين ويكتب محضر بذلك
ويحفظ بالمديرية أو المحافظة

٢٧ - بعد تعيين الثلاثة أعضاء والنائين على وجه ما ذكر اذا استعفى
أحدهم فيستبدل المستعفى بواحد من بين السبعة المنتخبين الباقين حسب ترتيب
نمرتهم بدون احتياج لعمل شئ آخر سوى إخطار من تعين بدل المستعفى انما
يراعى أن من تعين نائبا ولم يستعف فيكون عضوا باللجنة محل العضو المستعفى
ومن يلزم تعيينه يكون نائبا

اذا تصادف أن الباقى من الاثنى عشر منتخبا (يفتح الخاء) أصبح غير كاف
لاستيفاء عدد الاعضاء والنواب اللازمين لتشكيل اللجنة فيقتضى اذ ذاك
المخاطرة مع نظارة المالية حتى بمعرفة تجرى اللازم بالتطبيق لذكر يتو ١١ ابريل

في الاجراءات التي تعمل لتشكيل مجالس المراجعة
بمحافظتي مصر واسكندرية

٢٨ - ان المادة الخامسة من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ تقضى
باجتاد مجالس مراجعة يؤلف من مندوب من قبل الحكومة بصفة رئيس ومن
ستة أعضاء مندوبين عن أصحاب الاملاك ينتخبون بالقرعة وهؤلاء الاعضاء
يكونون أنفسهم من أصحاب الاملاك و ينتخب أيضا بالقرعة أربعة أعضاء للنيابة

٢٩ - بمصر والاسكندرية يطلب اجتماع الاثنى عشر مندوبا المنتخبين من
كل من أقسام المدينتين في ميعاد يحدد لذلك في أثناء الاسبوع الثالث التالى لتاريخ
انتخاب أولئك المندوبين ففي مصر يجتمعون بدويان المحافظة في المكان والوقت
الذين يعينان لذلك أما بالاسكندرية فالآن في ديوان المجلس البلدى وحينئذ
يطلب منهم انتخاب أربعة وعشرين منهم بالقرعة السرية نصفهم من الوطنيين
ونصفهم الآخر من الاجانب ويشترط أن لا يكون أحد منهم من جملة الخمسة
المنتخبين في لجان الجرد والتقدير اذ لا يصح أن يجمع أحدهم بين الوظيفتين فيكون
في آن واحد بلجنة الجرد والتقدير ومجلس المراجعة وتعمل نتيجة الانتخاب بذات
الكيفية التي تقدم بيانها بالفقرة ٢٦

(المادة السادسة من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ومنشورى ١٤ أغسطس
سنة ١٨٨٤ و ٩ يونيو سنة ١٨٨٦)

٣٠ - حال انعقاد جلسة الانتخاب التقتسم ذكره بالفقرة ٢٩ يكتب
اسم كل من الاربعة والعشرين مندوبا الذين وقع الانتخاب عليهم في ورقة صغيرة
وأوراق الاثنى عشر الوطنيين تطوى وتوضع في اناء مخصوص وأوراق الاثنى عشر
الاجانب تطوى وتوضع في اناء آخر ثم تسحب ورقة من كل من الاثنى عشر
واحد وأصحاب الثلاث الأوراق الأول يعينون مندوبين بمجلس المراجعة
ثلاثة وطنيين ومثلهم أجنب وأصحاب الورقتين الرابعة والخامسة يعينون نوابا

اثنين وطنيين واثنين أجانب وإذا كان عدد الاجانب فى أصل الانتخاب أقل من اثنى عشر فالعدد الذى يوجد ينتخب منه ثلاثة لمجلس المراجعة واثان ناشرين وذلك بحسب أصل ترتيب أسمائهم فى نتيجة الانتخاب وإذا كان الموجود لم يزل أقل من هذا العدد أيضا فالنقصان من العدد يعرض عنه للالية لى تجرى اللازم لتكميله بواسطة المخابرة مع نظارة الخارجية عملا بذكرى ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ وفى كل حال يكتب محضر بذلك كله ويحفظ بالمديرية أو بالمحافظة أو بمجلس بلدى الاسكندرية

٣١ - بعد تشكيل مجلس المراجعة ان استعفى واحد أو أكثر من أعضائه ونائبه وصار الباقي من الاثنى عشر المنتخبين الوطنيين والاثنى عشر المنتخبين الاجانب غير كاف لاستيفاء عدد أعضاء المجلس ونائبه فتحصل المخابرة مع نظارة المالية لاجراء اللازم حسبما ذكر قبله

اجراءات الانتخاب بالمديريات وبقية المحافظات لمجلس المراجعة

٣٢ - فى بقية المحافظات والمديريات يجب أن أصحاب الاملاك فى العواصم والبنادر ينتخبون أربعة وعشرين شخصا من أصحاب الاملاك المقيمين فى نفس عاصمة المديرية أو المحافظة ويكون انتخابهم من المصريين والاجانب بحسب رغبة المنتخب (بكمس الحاء) بدون قيد انما لا يكون أحد منهم ممن تقدم انتخابهم لعضوية ونيابة بلان الجرد والتقدير

وبعد اتمام انتخابهم بالكيفية التى تقدم بيانها يطلب اجتماعهم فى الاسبوع الثانى من تاريخ الانتخاب الاول فى المكان والوقت اللذين يعينهما المدير أو المحافظ لعمل القرعة اللازمة وتعين ستة منهم لمجلس المراجعة وأربعة نواب حسبما سبق الايضاح بالفقرة ٣٠

٣٣ - الانتخابات المذكورة تتجدد مرة فى كل سنتين

(المادة السادسة من ذكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٣٤ - انتداب شخص ما فى انتخاب سابق لا يمنع من معاودة انتخابه فى انتخاب جديد

٣٥ - جميع التـشـكـيـات المتعلقة بالانتخاب الذى يعمل لتشكيل لجـان التـقـدير ومجالس المراجعة يلزم تقديمها فى خلال ثمان وأربعين ساعة تمضى من تاريخ الانتخاب الحاصل بشأنه التـشـكى ماذا والا تكون لـا غـية و يجب أن يحكم المدير أو المحافظ فى هذه التـشـكـيـات فى طرف ثمانية أيام تمضى من تاريخ تقديمها فان حصلت معارضة فى الحكم فيكون لناظر المالية الحكم فيها بنوع قطعى

الباب الثالث

جـرد المـبـانى وتـقـدير العوائد عليها

٣٦ - اجراء الجرد والتقدير يكون بمعرفة اللجان التى تؤلف كل منها من ثلاثة مندوبين من طرف الحكومة يعينهم المدير أو المحافظ وثلاثة مندوبين يعينون بالانتخاب من قبل أصحاب الاملاك كما تقدم بيان ذلك ولكن قرارات هذه اللجان لا تعتبر قانونية الا إن كانت صادرة من أربعة على الأقل من أعضائها يكون اثنان منهم من مندوبى الحكومة

(المادة الرابعة من دكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٣٧ - يتجدد الجرد والتقدير فى كل ثمان سنوات وفى هذه المدة يبقى بلا تغيير ما لم يطرأ تعديل على التقدير بحكم مجلس المراجعة أو هدم أو حريق كل أو جزئى أو انشاء أبنية أو تكميل أبنية

(المادة السابعة من دكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

ويستثنى من حكم الثمان السنوات الكاملة الابنية التى تجددت تكميلاً لبناء قديم فان مدة الثمان السنوات يجب أن تبدأ من سنة ربط العوائد على أول جزء شديد من الملك
(مـنـشـور ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧)

٣٨ - الجرد والتقدير نوعان عمومى وهو مايشمل أبنية المدينة كلها فى نهاية كل ثمان سنوات من ابتداء سنة ١٨٨٦ وخصوصى أو سنوى وهو مايعمل على الابنية التى تجددت مما لم يكن مندرجاً بالجرد العمومى أو تغيرت أو تكملت

مما كان مندرجا بالجرد العمومى أو استحققت معاودة التقدير بمضى ثمان سنوات كاملة على أول سنة ربطت فيها العوائد عليها.

٣٩ - الجرد والتقدير العمومى أو الخصوصى هذا عمله الحكومة من نفسها غير انه فى نوع الجرد والتقدير السنوى يتعين على أرباب المباني التى تجددت تكييلا لبنا قديمة أن يبنوا الحكومة بما قد جددوه أو أدخلوا عليه تعديلا أو تكييلا من أملاكهم والميعاد المحدد لتقديم تلك الانباء هو النصف الاول من شهر نوفمبر من كل سنة وعدم تقديم هذا البلاغ أو تقديمه بعد الميعاد يترتب عليه تكليف المول بغرامة بمثل قيمة عوائد سنة كاملة

(المادة التاسعة من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

ولا يسرى حكم هذه الغرامة على المباني التى انشئت بكامل أجزائها مرة واحدة مادام يكون انشاء البناء بعد الحصول على رخصة من مصالحة التنظيم

(منشور ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧)

٤٠ - بلان الجرد والتقدير مفروض عليها فى الجرد والتقدير العمومى أن تعمل ذلك على بيوت السكن واللوكندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات اليراد وبالجملة جميع الاملاك المبنية والجنائن التابعة لها سواء كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم بأجرة أو بغير أجرة وسواء كانت مما يربط عليها أو مما لا يربط عليها عوائد ماعدا الاملاك الواضحة بالفقرة التالية (المادة الاولى والمادة الرابعة من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والفقرة الاولى من منشور ٣٧ يونيو سنة ١٨٨٦).

٤١ - الاملاك التى يلزم جردها ولكن لا يلزم تقدير عوائد عليها هى

(١) المقاربات ملك الحكومة المعتة للمصلحة العمومية (٢) دور القنصليات التى تكون ملك الدول الاجنبية (٣) المساجد والزوايا والأضرحة والمزارات والكلاش والمعابد والأديرة والبطريكتانات المخصصة فقط لاقامة الرؤساء الروحانيين والقسوس

والرهبان التي تكون ملكا للطوائف الدينية (٤) التكايا الكائنة في عقارات مملوكة. لذات الفعل الخيرية التابعة له تلك التكايا والأسبلة على سائر أنواعها المعبدة للصديقة وإذا كان السبيل جزءاً من ملك مشغول باقيه بسكن المالك أو معد للتأجير فالاعفاء من التقدير يقتصر على موضع السبيل فقط وكذلك الأماكن المعبدة لاقامة الجمعيات الخيرية إذا كانت ملكاً لها والمستشفيات ملك الجمعيات الخيرية الغير المؤجرة والاملاك أو أجزاء الاملاك التي تكون ملكا لطوائف دينية أو لجمعيات خيرية ومشغولة بمدارس مجانية أو غير مجانية (الفقرة الثانية من منشور ٢٧ جنوي سنة ١٨٨٦ وقرار اللجنة المالية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

ويدرج في الجرد العمومي بغير تقدير عوائد ولكن بصفة احصاء كل المباني التي لم يكن قد مضى عليها ثمان سنزات كاملة مما استجد بعد آخر جرد

٤٢ - قيد واشبات عملية الجرد والتقدير يكون على الكشف المطبوعة استمارة نمرة ٣٢ وهذه الاستمارة تشمل على سبع خانات هذا بيانها (١) أسماء المالكين أو أصحاب المنفعة (٢) محل اقامة المالك أو صاحب المنفعة (٣) نمرة المالك (٤) نمرة صحيفة دفتر التفريغ استمارة نمرة ٣٤ (٥) نوع الملك وأوصافه ومشمولاته ووظيفته ان كان لشعائر دينية أو غيره (٦) قيمة الاجرة المقدرة بمعرفة اللجنة لكل جزء من أجزاء الملك وقيمة عوائد كل جزء (٧) التغيرات التي تحصل في الملكية والعوائد وما يلزم من التأشيرات ويوقع أعضاء اللجنة على هذه الكشف في نهاية كل يوم وفي نهاية عملية الجرد والتقدير ومتى وجدت تلك الكشف خالية من شواثب الشبهة كالتصليح والضرب والقشط يستغنى بها عن تحرير نسخة ثانية بصفة تبليض (منشور ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٥)

٤٣ - تخصص مجموعة كدفتر مستقل من الكشف استمارة نمرة ٣٣ لكل حارة أو درب أو شارع (البند الثالث من تعليمات سنة ١٨٨٤) لكي يقيد فيها ما تشتمل عليه الحارة أو الدرب أو الشارع من المباني ويرقم على كل بناء نمرة متسلسلة بالبوية الزرقاء المنقوبة في الزيت ويبدأ بهذه النمرة من يمين الناحل

في الحارة وتُتسلسل الى نهاية الحارة على اليسار (الفقرة الثانية من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١) ويختتم بختم المالية على الزاوية اليمنى العليا من كل ورقة من الاستمارات نمرة ٣٢ (البند الخامس من تعليمات سنة ١٨٨٤)

٤٤ - يرمز الى كل من أقسام مدينة القاهرة بحرف خاص من الحروف الهجائية وهذا الحرف يكتب بجانب نمرة الملك عند الحاجة للدلالة على القسم التابع له الملك وهذه الاحرف هي (ك) لقسم الازبكية (ش) لباب الشعرية (م) للوسكى (ى) للجمالية (ح) للدرب الاحمر (ف) للخليفة (ن) للسيدة زينب (ع) لعابدين (ص) لمصر القديمة (ب) لبولاق (ر) لشبرا (و) الواطى (البند السابع من تعليمات سنة ١٨٨٤)

٤٥ - نمرة الملك الواحد ترقم على بابه واذا كان للملك أكثر من باب واحد أو كانت له بعض ملحقات مثل دكاكين أو عربات أو اسطبلات فالنمرة ترقم على الباب العمومى الأكثر استعمالا وترقم مسبوقة بكلمة (تبع) على بقية الابواب والا ما كن المذكورة والمباني التى لها وجهتان كل منهما فى حارة أو شارع يختلف عن الآخر تدخل فى الجرد والتقدير فى جملة مباني الشارع الذى فيه الباب العمومى الأكثر استعمالا وترقم نمرتها مسبوقة بكلمة (تبع) مع حرف الرمز على أبواب الوجهة الأخرى (الفقرات الثانية والرابعة والسادسة من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٤٦ - ان صادف فى أحد الشوارع أو الحارات بمدينة القاهرة أن جزءا منها تابع لقسم من أقسام المدينة غير القسم التابعة اليه بقية مباني الشارع أو الحارة فالمباني التابعة لكل قسم من أقسام المدينة يعمل عليها الجرد والتقدير كحارة مستقلة وفى هذه الحالة يجب أن يكتب على ذات البناء وفى دفتر الجرد الحرف المرموز به للقسم بجانب نمرة الملك (الفقرة الخامسة من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٤٧ - ان اختلفت نمرة الملك في الجرد الاخير عن نمرة في الجرد الذى قبله بسبب ما يكون تجدد من الابنية فى الفترة التى مضت من الزمن بين الجردين يجب أن يكتب فى دفتر الجرد استمارة نمرة ٣٣ بالخانه نمرة ٣ بحرف صغير بجانب نمرة الملك فى الجرد الجديد نمرة الاصلية لسهولة الاهتداء الى ذلك عند الحاجة (الفقرة الثالثة من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٤٨ - لايفوت الرؤساء والعمال فى الخمان وفى دوائر الاختصاص بالمحافظات والمديريات ملاحظة أن أعداد الخانة نمرة ٦ فى الكشف استمارة نمرة ٣٣ هو لاثبات ماقتضيه عدالة تنفيذ القانون من التعديلات وما يلزم من تصحيح الاغلاط الكتابية وغيرها وهذا لقصد أن لايجزأ أحد ما على احداث أى محو أو اثبات فى أرقام أو ألفاظ الجرد والتقدير الاصلية بطريقة القشط أو المحس أو أية واسطة أخرى وعليه فكل ما يظهر من هذه المحظورات يعد من أعظم الامور التى يلزم المؤاخذة عليها ويتضى لتحقيقها كمال الدقة لحصر مسؤولية وقوعها وترتيب الجزاءات الادارية وعند الاقتضاء القانونية أيضا

وكل ورقة من دفاتر الجرد يجب أن يضع رئيس اللجنة أمضاءه أو ختمه عليها وكل تصحيح يحصل فيها يكون بمعرفة ذات رئيس اللجنة وبامضائه تحت كل منها بالحبر الاحمر - ورئيس القسم الخامس باقلام ايرادات المديريات والكتاب الاول بالمحافظات يكون كل منهما مسؤولا بالذات عن أى تصحيح أو شطب يوجد بدفاتر الجرد غير مؤثر عليه بعلامة رئيس اللجنة (منشور ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٢)

٤٩ - المباني الدوائر المكونة لمبان عديدة فى طبقة واحدة وعدة طبقات كالفنادق البلدية القديمة المعروفة بالوكائل أو الربوع أو الحيشات وماشابهها هذه مجرد كل منها بنمرة واحدة خاصة به تدرج بالخانه نمرة ٣ فى الكشف استمارة نمرة ٣٣ ولكن كل من أجزائها مجرد وتقدر عوائده على حدة بنمرة أخرى متسلسلة تدرج بالتفصيل فى الخانة نمرة ٦ (الفقرة السابعة من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٥٠ - تقدير العوايد على كل مكان تم بناؤه وتبنيًا للانتفاع به سواء كان ذلك المكان دورا كاملا أو جزءا من دور - وكل ما تجدد بناؤه في المكان ذاته سواء كان دورا أو عدة أدوار فوق الدور الأول أو تكميلا للدور الأول تقدر العوايد عليه في سنة اتمامه غير أن الثمان السنوات المحددة لمعاودة التقدير يجب أن تبتدئ من السنة التي فيها ربطت العوايد على أول جزء من الملك وحينئذ يعاد التقدير على الملك كله (مقشور ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧ والفقرة ٨ من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٥١ - يعتبر الملك تام البناء وتقدير العوايد واجب عليه حتما متى ثبت

(١) أنه مشغول بالسكن مهما كانت حالته (٢) أو أن كل الاستعدادات اللازمة للسكنى تامة (منشور أول يوليو سنة ١٩٠٦)

ويراعى في وصف كل ملك بالجرد ايضاح اتجاه وجهته شرقا أو غربا شمالا أو جنوبا وبقية حدوده وعدد ما يشتمل عليه من الغرف في كل طبقة وفي وصف السرايات لتوضيح مشتملاتها ومقدار مساحة الجنائن الملحقة بأى ملك بوجه التقريب وبالأجمال كل ما يقتضيه استيفاء وصف مواقع وحدود ومشتملات وملحقات كل ملك (الفقرة ١٢ من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٥٢ - يلزم توضيح اسم ولقب كل صاحب ملك بغاية الدقة لامتناع الفلظ والالتباس الذى ينشأ من تشابه الاسماء وبالاخص في الاسماء الغير العربية وإذا كان تاجرا أو صانعا فيوضح اسم المحل الذى فيه يمارس تجارته أو صناعته (الفقرة ١٣ من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٥٣ - الاملاك المشتركة على الشيوع يدرج كل ملك منها على حدة ويذكر في الخانة نمرة ١ اسماء المالكين وحصصة كل منهم ان علمت وفي الخانة نمرة ٢ اسم احد الشركاء الاكثر شهرة أو الاكبر نصيبا في الملك ومحل سكنه والاملاك الموروثة التى لم يحجر عليها تقسيم شرعى تدرج باسم المورث مسبوقا بكلمة وريثة

(البند التاسع من تعليمات سنة ١٨٨٤ ومنشور أول يوليوسنة ١٨٨٤ والمادة ١٦ من منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٥٤ - الملك المشتمل على جملة طبقات كل منها في حيازة مالك مخصص يدرج كل جزء منه في اسم مالكة وفي الخانة نمرة ٣ يكتب هكذا « جزء كذا من ملك نمرة ٠٠ » (البند التاسع من تعليمات سنة ١٨٨٤)

٥٥ - المباني التي لم يكن قد تم بناؤها واعدادها للانتفاع لحد وقت الجرد تدرج بدفاتر الجرد مع وصف حالتها بالدقة وعند حلول ميعاد الجرد والتقدير السنوي تصاد عليها المعايمة واستكمل توضيح الاوصاف والمشمولات وتقدير العوائد اذا كانت استحققت التقدير (البند ١١ من تعليمات سنة ١٨٨٤ ومنشور المالية الصادر في أول يوليوسنة ١٩٠٦)

٥٦ - الاراضى الفضاء الداخلة دائرة السكن يدرج منها في الجرد ما يكون محاطا بسور بالبناء أو بالخشب للانتفاع بأية كيفية كانت أما اذا كان القرض من السور هو حفظ حدود الملك فلا يدرج بالجرد (الفقرة الاولى من منشور ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤)

٥٧ - الابنية المقامة بالجحر أو الطوب أو البوص والطين أو بالخشب وهي ملك لشخص غير مالك الارض سواء كانت مستعملة مخازن أو دكاكين أو قهلاوى أو وابورات طحين أو غير ذلك وسواء كانت الارض ملكا للحكومة أو للاقواف أو غيرها تدرج باسم مالك البناء ويذكر بأنها قائمة على أرض ملك الحكومة أو الاوقاف أو أى شخص آخر (الفقرة الثانية من منشور ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤)

٥٨ - العشب أو البيوت الصغيرة والعزب المبينة على أرض زراعية داخل دائرة الحدود المغينة لكل مدينة وبالأجمال كل بيوت السكن من أى نوع

كانت التي أجرة كل منها في السنة لاتزيد عن خمسة جنيهات وهي قائمة على أرض مملوكة لذات صاحب البناء هذه يراعى عند جردها توضيح ماهو منها مسكون باصحابه وما هو مؤجر للغير والغرب بنوع خاص يلزم توضيح ان كانت معدة لايواء المزارعين المستخدمين (بحواز اعفائها من العوائد في هذه الحالة) أو هي لسكن المستأجرين أو المشاركين

(منشور ٢٧ جونيو سنة ١٨٨٦ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

٥٩ - الأماكن التي ترى الخلف اقتضاء معاينتها من الداخل يجب اعلان سكانها بذلك من قبل أربع وعشرين ساعة
(منشور ٢٧ جونيو سنة ١٨٨٦)

٦٠ - الأماكن الخربة يجب أن تدرج في الجرد وإذا كانت بعض مشتملاتها من الغرف أو الملحقات مؤجرة أو مسكونة تقدر عليها العوائد والا فلا
(منشور أول يوليو سنة ١٨٨٤)

٦١ - تقدير الايجار والعوائد يراعى فيه الأحوال الآتية وهي :

(أ) المباني التي تقدرت عوائدها اعتادا على عقود معتبرة اطلعت عليها اللجنة يجب التوضيح عن ذلك صريحا في الدقة ويتوضح أيضا مايعلم بعد دقة التحري من جهة قيمة مرتبات البوابين وقيمة أثمان المياه المستمدة من مياه الشركات ان كانت على حساب المستأجرين أو على حساب أصحاب الملك

(ب) المباني التي لاتطلع اللجنة على عقود تأجيرها أو تكون هي غير مؤجرة يجب أن تقدير العوائد عليها يكون بالقياس على أجور الاملاك المجاورة لها المعروفة أجرتها بمراعاة سعة الملك ودرجة أهمية الصقع أو النقطة التابع لدائرتها ومنافع وموافق الملك ووظيفته ان كان للتجارة أو للصناعة أو للاجتماعات العمومية وبالجملة يكون التقدير بحسب مايمكن الحصول عليه من الاجرة

(ت) لا يدخل في تقدير أجرة البيوت قيمة مفروشاتها ولا يدخل في تقدير أجور المعامل مافيه من الآلات والعدد حتى ولو كانت ثابتة (المادة الثالثة من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وقرار مجلس النظار الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

(ث) ويراعى في تقدير أجرة الأبنية الأحواش والجنائن المتصلة بها التابعة لها رأسا لا الأحواش والجنائن التي وإن كانت متصلة بالأبنية إلا أنها تكون مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حبتها

(ج) المباني المغاة من العوائد وهي المبينة بالفقرة ٤١ لا يلزم تقدير العوائد عليها - أنظر صحيفة ٤٢٦ -

٦٢ - المباني المشتملة على عدة أجزاء مستقلة كالعزلات (احداها عزلة) المصطلح عليها باسم شقات (احداها شقة) أو طبقات أو غرف يجب تقدير عوائد كل جزء منها على حدة لسهولة معرفته في حالة الخلط أو التخراب التي فيها يلزم رفع العوائد عن جزء واحد أو بعض أجزاء

(منشور ٢٧ جونيوس سنة ١٨٨٦ ومنشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٦٣ - المباني المستجدة في كل من السنوات التالية للجرد العمومي يعمل للوجود منها في كل حارة أو شارع دفتر خاص من استمارة نمرة ٣٢ ويلاحظ أن يعطى لكل من تلك المباني المستجدة نمرة المتسلسلة متعاقبة مع آخر نمرة انتهى إليها الجرد العمومي على ما في دفتر ذلك الجرد وكل حارة يتجدد بها شئ من المباني في أية سنة يؤشر بدفتر الجرد العمومي الخاص بها بأنه قد استجدت بها مبان في سنة وأنه تمرد بها دفتر جرد وتقدير يشتمل على المباني من نمرة لغاية نمرة وهكذا في كل سنة ليكون معلوما على الدوام عدد دفاتر المستجدات في كل حارة وآخر نمرة وصلت إليها المباني وهذه الدفاتر تضم بعضها الى بعض في محفظة واحدة يكتب عليها في الظاهر بخط واضح مستجدات المباني سنة بقسم أو بلدية

٦٤ - يعمل جدول يحفظ في القسم الخامس من أقسام قلم الإيرادات بكل من المديرات وفي أقلام الأموال المقررة بالمحافظات يشتمل على حصر دفاتر الجرد بالشكل الآتي :

أقسام أو المدن	أسماء الحارات أو الشوارع أو الدور	نمرة دفتر الجرد العمومي	نمرة دفاتر الجرد العمومي	مستجدات	
				سنة	وهكذا ثمان سنوات
				من نمرة	لغاية نمرة

وهذا الجدول يوقع عليه رئيس القسم ويحفظ بطرف رئيس القلم وفي كل سنة بعد جرد المستجدات يطلب الرئيس دفاترها ويقيدها بالجدول في خانة السنة ذاتها وفي النصف الثاني من نوفمبر من السنة التالية عند تكليف لجنة الجرد والتقدير يجرد المستجدات تسلم لها دفاتر جرد مستجدات السنة الماضية بعد التحقق من أنه لم يسقط منها شيء بقصد أو بغير قصد وذلك بواسطة المراجعة على ما في ذلك الجدول

٦٥ - تطوف لجنة الجرد والتقدير على الحارات التي أنشئت بها المباني المستجدة في السنة الماضية وتراجع مشتملات كل منها بين ما في نفس البناء وما في دفتر الجرد وإن وجدت شيئا جديدا تدرجه في مستجدات السنة

٦٦ - مفروض على مهندسي التنظيم في كل مدينة أن يرسلوا في أول أكتوبر من كل سنة إلى المديرات والمحافظات كشفا ببيان الرخص التي صدرت من مكاتب التنظيم بإنشاء مباني جديدة في السنة الماضية أي من أول أكتوبر لغاية سبتمبر بإيضاح أسماء من أعطيت اليهم والمكان المرخص بالبناء فيه وهذه

الكشوف يجب أن تسلم أيضا الى لجان الجرد والتقدير لجعلوها أساسا لهم في طوافهم لجرد المباني المستجدة الأخيرة (منشور ٦ مايو سنة ١٩٠١)

٦٧ - تقديم الكشوف المذكورة بالفقرة السابقة لائنتي عليه أعفاء أصحاب المباني من الغرامة المقررة بقيمة عوائد سنة على من يتأخر عن الاخبار عما جده من البناء الا ان كان الذي تجدد هو ملك كامل (منشور ٦ مايو سنة ١٩٠١ ومنشور ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ ومنشور ١٨ فبراير سنة ١٩٠٨)

٦٨ - الطلبات التي بناء على المادة التاسعة من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ يقدمها أصحاب المباني الجديدة لناية ١٥ نوفمبر من كل سنة اشعارا باتمام تلك المباني وطلب تقدير العوائد عليها هذه يجب قيدها أول بأول في سجل خاص من استمارة نمرة ٨ بتمرة متسلسلة بايضاح تاريخ تحريرها وتاريخ ورودها واسم ولقب صاحب الملك واسم الشارع وصفة البناء ان كان بيتا أو مخزنا الخ ويعطى ايصال عن كل طلب وفي صباح يوم ١٦ نوفمبر يقفل السجل بالتوقيع على آخر تسجيل من رئيس المصلحة والباشكاتب ورئيس قلم الإيرادات وان تقدمت طلبات بعد هذا الميعاد تقيد في السجل بتواريخها وذلك فقط لأثبات تأخيرها واستحقاق المعاملة من جهة الغرامة بحسب القانون (منشور ١٤ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤)

٦٩ - الطلبات المقدمة لناية يوم ١٥ نوفمبر عن المباني المستجدة تسلم الى اللجنة بحافظة بعد التثشير على تلك الحافظة من رئيس القسم الخامس أو من رئيس الاموال المقررة (بالحافظات) بأن المدرج فيها مطابق للقيود بالسجل وانه لم تقدم طلبات أخرى قبل الميعاد

٧٠ - المباني المستجدة بعد الجرد العمومي التي مضت ثمان سنوات كاملة من ابتداء أول سنة ربط العوايد عليها يجب تسليم دفاتها الى لجان الجرد

والتقدير لمعاودة التقدير عليها فالمستجدات التي ربطت في أول سنة ١٩٠٢ مثلا يعاد جردها وتقديرها بدفاتر جديدة في النصف الثاني من نوفمبر سنة ١٩٠٩ لكي تربط عليها العوائد الجديدة من ابتداء سنة ١٩١٠ وبناء على ذلك تحفظ دفاتر الجرد والتقدير السابقة وتحل محلها دفاتر الجرد والتقدير الجديدة وهكذا بالدور والتسلسل

٧١ - تسلم اللجان أولا بأول الى رئيس قلم الاموال المقررة بالمحافظات أو رئيس القسم الخامس بالمديريات دفاتر الجرد والتقدير الخاصة (١) بالمباني المستجدة في السنة الأخيرة مرفقة بكشوف مهندسي التنظيم وطلبات أرباب المباني (٢) بالمباني المستجدة في السنة السابقة التي روجعت بمعرفة اللجنة (٣) بالمباني التي أعيد تقدير العوائد عليها بسبب انقضاء الثمان السنوات المقررة - وفي الحال تراجع تلك الدفاتر بكل دقة ويوقع عليها بامضات الموظفين الذين راجعوها

٧٢ - رؤساء أقلام الاموال المقررة بالمحافظات ورؤساء القسم الخامس بالاشتراك مع رؤساء قلم الإيرادات بالمديريات مسئولون عن مراجعة الدفاتر المذكورة بالفقرة ٧١ عند ورودها من اللجان للتحقق من خلوها من مجالب الشبه ومن مطابقة كل اجرائاتها شكلا وموضوعا لما تضمنته التعليمات سواء كان من جهة استكمال اعضاء الهيئة القانونية باللجنة أو من جهة استحقاق المعافاة ولا يفوت المسئولين عن المراجعة ملاحظة التنسيب بين القيمة المقدرة من العوائد في كل من المباني وبين وصف البناء احتياطا لعدم فوات ما يكون طرا من الغلط والنسيان بوضع رقم بدلا من رقم أكبر منه وحصر مسئولية المراجعة في أشخاص معينين يؤشرون على الدفاتر بما يدل على اجرائها

٧٣ - يعمل بمقتضى القواعد الآتية فيما يختص بالمباني التي لا تريد أجزائها السنوية عن خمسة جنيهات المنصوص عنها بالمادة الاولى من دكرتيو ١٩

ذيسمبر سنة ١٨٩١

(منشور ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ ومنشور ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨)

أولا - كقاعدة عمومية تعفى من العوائد جميع البيوت التي لا يتجاوز ايجار الواحد منها خمسة جنيهات سنوية سواء كانت مسكونة بأصحابها أو مؤجرة للغير

ثانيا - يستثنى من تلك القاعدة البيوت التي من هذا النوع التي يملكها شخص واحد التي يزيد مجموع اجرتها السنوية كلها عن الخمسة الجنيهات فقد لا يعفى منها من العوائد إلا البيت الوحيد الذي يسكنه ذات صاحب الملك على شرط أن لا تكون أجرته أكثر من الخمسة الجنيهات أما بقية البيوت فتربط عليها العوائد سواء كانت أجرتها أقل أو أكثر من الخمسة الجنيهات

ثالثا - أن كان المالك لجملة بيوت من هذا النوع شاغلا في سكنه وسكن عائلته أكثر من بيت واحد فلا يعفى من العوائد إلا البيت الساكن هو شخصيا فيه بالكيفية المار ذكرها

الباب الرابع

التمويل وتحرير الجرائد ونشرها وإعلان الممولين

٧٤ - المباني المؤجرة بعمود معتبرة اعتمدت عليها اللجان في تقدير العوائد يجوز أن تنقص عوائدها المقدرة بمعرفة اللجان بقيمة ١٠ في المائة وذلك في نظير المصاريف التي تلزم لصيانة الملك مثل تصليحات وترميمات وغيره (قرار اللجنة المالية في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٦ ومنشور ٧ يونيو سنة ١٨٩٧)

٧٥ - قيمة العوائد عن كل ملك يجب أن تقسم الى أربعة أقسام أجزاء صحيحة بصرف النظر عما عساه أن يتخلف من كسر المليم في عملية القسمة (أنظر الفقرة ١٢٠ صحيفة ٤٥٠) (منشور ١٢ مارس سنة ١٩٠٠)

٧٦ - الغرامة المقررة بقيمة عوائد سنة كاملة على المباني التي وجدت عند الجرد بغير أخبار من أربابها عملا بالمادة التاسعة من ذكريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ هذه تضاف بجملتها مع القسط الأول وتحصل معه (منشور ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٠)

٧٧ - العرش المبينة على أرض ليست ملكا لصاحب العرش تربط عليها العوائد باسم صاحب البناء واعفاء العرش الغير المؤجرة يتوقف على أن تكون سكا لذات الشخص الذى يملك بناءها

٧٨ - على أثر اتمام الجرد العمومى وتقديم دفاتر الجرد والتقدير ومراجعتها حسب ماتقدم ايضاحه بالفقرتين ٧١ و ٧٢ والثقة من صحتها يكتب دفتر حصر لكل قسم فى كل من مدينتى مصر والاسكندرية ولكل من بقية المدن ويكنى عن هذا الدفتر الآن بـ دفتر تفرغ يكتب على المطبوع استمارة نمرة ٣٤ مقسما الى تسعة وعشرين قسما بعدد الحروف الهجائية فيختص القسم الاول بحصر أملاك الاشخاص الذين تبدئ أسمائهم بحرف الالف ويليه الذين أول حرف من أسمائهم الباء فالطاء فالحاء

٧٩ - لا يبرح من النهن ان الغرض من انشاء دفتر التفرغ استمارة نمرة ٣٤ هو أن أملاك كل من الممولين وبالاخص الذين يملكون أكثر من ملك واحد فى جملة شوارع أو حارات هذه كلها يجمعها حساب واحد يضم اليه أو يخصم منه من وقت لآخر كل ما يتجدد أو انتقل من الملك فى السنوات التالية للجرد (المادة الثالثة من اللائحة الادارية المرفقة بذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤) وذلك لقصد السهولة فى الكشف عند الحاجة

٨٠ - دفتر التفرغ استمارة نمرة ٣٤ تشتمل كل صحيفة منه على تسع خانات معنونة كالآتى (١) اسم المالك وصناعته (٢) محل اقامة المالك (٣) اسم الحارة الكائن فيها الملك (٤) نمرة دفتر الجرد (٥) نمرة الملك (٦) أوصاف الملك (٧) قيمة الاجرة المقدرة على الملك سنويا (٨) قيمة العوائد المقررة (٩) ملحوظات

وأما الممولون تبعه الدول الاجنبية فتكتب أسمائهم وأسماء الدول التابعين هم اليها بالحبر الاحمر تمييزا لهم عن الوطنيين والمبانى التى عند الجرد العمومى لم تدخل فى التقدير ولكنها وردت فى الجرد فقط لأحصائها فى جملة مبانى القسم أو المدينة

وذلك لان مدة الثمان السنوات التي يتحدد التقدير بعد انقضائها كانت لم تنته لحد وقت الجرد هذه تدرج أجرتها وعوائدها بدفتر التفريغ بالخطتين نمرة ٧ ونمرة ٨ ولكن يكتب أمامها بالجبر الاحمر السنة التي ربطت عليها العوائد من ابتدائها ليعلم من ذلك السنة التي فيها يستحق معاودة التقدير عليها

الكراس أو القسم من دفتر التفريغ المخصص لكل حرف المشتمل على أملاك الاشخاص المبدوءة أسمائهم بذلك الحرف يعمل في نهايته اجمال احصائي يدل على (١) عدد الاملاك (٢) كمية ما قدر لها من الاجرة السنوية (٣) كمية ما قدر عليها من العوائد وفي كل من هذه الانواع الثلاثة تبين أملاك الوطنيين على حدة (٤) الاملاك المعفاة من العوائد عددها وأجرتها السنوية وقيمة ما كان يستحق عليها من العوائد (٥) الاملاك التي لم تقدر عليها عوائد بالكلية كالمعابد وأملاك الحكومة والاضرحة والتكايا الخ

وفي نهاية حرف الباء يعمل احصاء للقسم كله أو المدينة كلها بذات التفصيلات التي ذكرت ويوقع عليه الهال المسئولون ورئيس قلم الاموال المقررة والباشكاك ويوقع عليه أيضا رئيس المصلحة (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٨١ - بعد النهاية من تحرير دفتر التفريغ استمارة نمرة ٣٤ يكتب دفتر الجريدة استمارة نمرة ٣٦ وقد أعدت كل صحيفة منه لحساب بناء واحد ولذلك اذا كان الممول الواحد له عدة أملاك فتدرج في صحائف متعاقبة ويلبها أملاك بمول آخر وهكذا الى النهاية وتقسم كل صحيفة الى اثني عشر قسما ألقيا - الاول مركب من ثلاثة أسطر في الاول منها «استمارة نمرة ٣٦ أموال مقررة» وفي الثاني «جريدة عوائد الاملاك المبنية» وفي الثالث اسم المحافظة أو المديرية واسم المدينة والقسم الثاني به اسم صاحب الملك ومحل اقامته - والقسم الثالث به في أول سطر أوصاف الملك في الجانب الأيمن من الصحيفة وأمامها بالجانب الأيسر نمرة دفتر الجرد والسطر الثاني به في الجانب الأيمن نمرة الملك وأمامه في الجانب الأيسر اسم الجهة الكائن بها الملك والقسم والثنى التابع هوله - والقسم الرابع منه الجانب الأيسر

معنون «أصول» وينقسم الى خمس خانات من اليسار الى اليمين هكذا (١) سنة... (٢) قيمة قسط كل ثلاثة أشهر (٣) قيمة المتأخر لغاية السنة الماضية (٤) قيمة العوائد (٥) الجملة - والجانب الأيمن معنون «خصوم» وينقسم الى سبع خانات من اليسار الى اليمين أيضا كالاتى (١) تاريخ التسديد (٢) مرة الايصال (٣) تاريخ ونمرة القرار الذى يصدر برفع شئ من العوائد (٤) قيمة مايرفع (٥) قيمة مايسدد نقدية (٦) الجملة (٧) ملحوظات أما الثانية الاقسام الباقية فكل منها مخصص لحساب سنة واحدة من الثمان السنوات المحددة لاستمرار التقدير ولكل سنة سبعة أسطر تنتهى بسطر سميك يفصلها عن السنة التالية لها وفى نهاية الجريدة يوقع عليها الممال بما يدل على مراجعتها ويوقع عليها بالاعتماد من رئيس قلم الإيرادات والباشكاتب والمدير أو المحافظ

٨٢ - متى تم تحرير الجرائد توضع فى المحافظات بأقلام الاموال المقررة وفى بقية المدن بطرف صيارف البلاد لأطلاع الممولين عليها ويعان عن ذلك فى الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية لأحاطة علم الجمهور ومن المعلوم أنها تستعمل لمدة ثمان سنوات فلا تجدد فى كل سنة ولكن يضاف اليها وينحصر منها كل ما زاد وكل ما نقص فى حساب كل سنة

٨٣ - على أثر اتمام الجرد العمومى ترسل اعلانات لكل من الممولين على استمارة نمرة ٤٤ لأحاطة علم كل منهم ببيان الاملاك التى جردت على اسمه وماقدر عليها من العوائد لمدة الثمان السنوات الجديدة وفى أول كل سنة ترسل اعلانات بالصفة ذاتها الى الممولين الذين جردوا أملاكاً ربطت عليها العوائد من أول السنة والى الممولين الذين أعيد تقدير العوائد على أملاكهم لمضى مدة الثمان السنوات عليها (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠١)

٨٤ - الاعلانات استمارة نمرة ٤٤ عنوانها كشف مستخرج من جريدة تمويل سنة ٠٠٠٠ وهى تشتمل على اسم المديرية أو المحافظة ونمرة صحيفة

الجريدة واسم الممول وصناعته ومحل اقامته وقيمة العوائد وسنة استحقاقها وتاريخ نشر الجريدة وبيان الاملاك ونمرة كل ملك واسم الشارع أو الحارة واسم القسم أو المدينة (قرار مجلس النظار في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ تعديلا للادة ٨ من اللائحة الادارية المرفقة بذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٨٥ - قد أعدت جريدة مخصوصة لتكون بأيدي محصلي العوائد عن حساب العوائد كل سنتين في كل من أقسام مدينتي مصر والاسكندرية وهذه الجريدة تعرف باستمارة نمرة ٥٧ كل صحيفة منها مخصصة لحساب أربعة تمويلين وكل صحيفة متقسمة الى أربع عشرة خانة رأسية وهي (١) نمرة صحيفة الممول بالجريدة استمارة نمرة ٣٦ (٢) اسماء الممولين ومحلات اقامتهم (٣) نمرة الملك (٤) بيان الاملاك والعوائد (٥) قسط الثلاثة شهور (٦) تاريخ التسديد (٧) نمرة الايصال (٨) بيان الاقساط والسنوات المسدد لها (٩) المبلغ المسدد - فائضات من نمرة (٦) لنمرة (٩) هي لحساب احدى السنتين ومن نمرة (١٠) لنمرة (١٣) للسنة الثانية مثلها تماما والخانة نمرة (١٤) للحظوظات وبعد تحريرها والتوقيع عليها من المال ورئيس القلم والباشكاتب ورئيس المصلحة يسلم منها الى كل من المحصيلين ما يخص بدائرة اختصاصه

٨٦ - متى تمت كل هذه الاعمال وحررت تلك الدفاتر يكتب قرار على المطبوع استمارة نمرة ٤ مكررة من هيئة المصلحة المؤلفة من المدير أو المحافظ ومن الوكيل والباشكاتب أو ناظر الادارة تصديقا باضافة العوائد في حساب الاموال المقررة المستحقة التحصيل بالجريدة الاجمالية استمارة نمرة (١) ويعلم بذلك صيارف المدن ويشرع حينئذ في التحصيل على ماسي ذكر بالتفصيل فيما يلي بالفقرات من ١١٩ لغاية ١٥١ (منشور ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٢)

الباب الخامس

تسجيل وتحقيق شكاوى المولدين من جهة غلو التقدير
ومن جهة التخرب أو الخلو

٨٧ - الشكاوى نوعان أحدهما من جهة غلو التقدير وهذا يختص بمجلس
المراجعة بالنظر والحكم فيه - والثاني من جهة التخرب أو الخلو وهذا يختص به
المدير أو المحافظ وبقيّة أعضاء الهيئة المشار إليها بالفقرة السابقة

٨٨ - شكاوى المولدين من جهة غلو التقدير نوعان أحدهما عن غلو التقدير
على شئ من المباني المدرجة في الجرد والتقدير العمومى وهذه لا يجوز قبولها الا ان
قدمت في أثناء الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ النشر عن الجرائد^(١) اذا كان نشرها
بعد حلول شهر يناير أما اذا كانت نشرت قبل يناير ففى أثناء الثلاثة الشهور الاول
من السنة والثانى عن غلو التقدير على شئ من المباني التى تجدد انشاؤها وتقدرت
عليها لأول مرة العوائد المشكو منها وهذه لا يجوز قبولها الا ان قدمت فى أثناء
الستة الشهور التالية لتاريخ النشر عن الجرائد التى درجت بها تلك العوائد -
أما طلبات رفع العوائد بسبب الخلو أو التخرب فتقدمها يكون فى الشهر الذى على
انقراب أو نهاية خلو السكن

(المادة الثانية والعشرون من دكريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٨٩ - الشكاوى المقدمة من جهة الخلو والتخرب وغيره مما لاعلاقة له
بمجلس المراجعة تقبل على ورق عادة أما التى تعرض عن عوائد قيمتها أكثر من
خمسة جنيهات مما يختص بغلو التقدير فتقدمها يكون على ورقة تمغة

(المادة ١٢ من لأئحة ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ومنشور ٢٤ ديسمبر
سنة ١٨٩٨)

(١) الجرائد هي ذات الجداول المنصوص منها بالمادة ٢٢ من دكريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

٩٠ - يلزم ان ترفق الشكاوى بايصالات دالة على حصول تسديد العوائد عن الاقساط التي استحققت لحد تاريخ الشكاوى

(المادة ٢٣ من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ منشور ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥)

٩١ - الشكاوى من أى نوع كانت يجب تسجيلها بالسجل الخاص استمارة نمرة ٤٧ وكل صحيفة من هذا السجل تنقسم الى اثنتى عشرة خانة عامودية كالآتى

(١) الخانة الاولى تنقسم الى قسمين احدهما معنون (تشيكات خاصة بمجلس المراجعة) والثانى تشيكات خاصة بالهدم والتخرب وغيره) (٢) تاريخ ورود الشكاوى ونمرة الايصال المعطى عنها (٣) اسم المتشكى ولقبه وصنعتة ومحل اقامته والحكومة التابع هو لها (٤) مآل الشكاوى وبيان ونمرة الملك الخالص به التشكى (٥) بيان ماتم فى التشكى بمعرفة المصلحة (٦) تاريخ ارسال الشكاوى لمجلس المراجعة (٧) تاريخ وملخص قرارات المجلس الصادرة بموجب قبول الشكاوى (٨) تاريخ وملخص القرارات الصادرة من المجلس فى موضوع التشكى (٩) بيان ماصار اجراءؤه عن القرار الصادر من المجلس فى موضوع الشكاوى (١٠) تاريخ اذن الرفع المعطى للحسابات (١١) تاريخ ونمرة الاخطار المحرر لارباب الشأن حسب نص بند ١٥ من لائحة سنة ١٨٨٤ (١٢) تاريخ ونمرة الاخطار المرسل للالية

(منشور ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨)

٩٢ - كل شكاوى يجب أن يعطى عنها ايصال على المطبوع استمارة نمرة ٤٦ وهو يشتمل على اسم ولقب المتشكى وصناعتة ومحل اقامته وموضوع شكواه وبيان وعدد الاوراق التى قدمها وتاريخ استلامها ونمرة صحيفة قيد الشكاوى فى السجل استمارة نمرة ٤٧ ونمرة الملف الذى أعد لحصر أوراق شكواه وهذا الايصال يوقع عليه من رئيس المصلحة - وبعد ذلك تحوّل الشكاوى على القومسيون الادارى الآتى ذكره بالفقرة ٩٤ لتحقيقها قبل عرضها على مجلس المراجعة

(المادة ١٢ من لائحة ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

٩٣ - تقديم بعض الشكاوى المختصة بفلو التقدير بعد مضي المواعيد المقررة المدينة بالفقرة ٨٨ لا يترتب عليه اهمال قيدها في السجل استمارة نمرة ٤٧ بل لابد من قيدها وتقديمها في الحال بغير تحقيق الى مجلس المراجعة ليحكم برفضها بالنسبة لقوات المتة ومع ذلك فله أن يحكم بتحقيقها (المادة ١٣ من لائحة ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٩٤ - القومسيون الادارى المشار اليه بالفقرة ٩٢ مؤلف من ثلاثة من موظفى الحكومة ينتدبهم المدير ويكلف بفحص الشكاوى وتقديم تقرير عن كل منها يشتمل بايضاح كاف على بيان الأسباب التى لاجلها يرى قبول أو رفض الشكاوى (تعليمات ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

٩٥ - لمجلس المراجعة أن يأمر قبل اصصدار قراره فى الشكاوى باجراء تحقيقات أخرى مثل تعيين أرباب خبرة أو سماع شهادة شهود أو غير ذلك (المادة ١٤ من لائحة ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٩٦ - يراعى فى اعتبار أحكام مجلس المراجعة (١) أن تكون قراراته صادرة من الهيئة القانونية للمجلس وهى أربعة أعضاء غير الرئيس

(٢) أن يكون أكثر أعضائه من الوطنيين اذا كانت الشكاوى تختص بوطنى أو من الأجانب اذا كانت تختص بأجنبي (المادة الخامسة من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤) وهذه القرارات تقيد فى سجل خاص يعرف باستمارة نمرة ٤٧ طبقاً للمنشور ١٧ جوينيو سنة ١٩٠٥ واذا لم تكن ممضاة من كل أعضاء المجلس الحاضرين فلا بد من أن تكون ممضاة من الرئيس والسكرتير وواضح فيها أسماء من كانوا حاضرين وان كان الحكم باتفاق أو بأغلبية الآراء

٩٧ - بعد صدور قرارات مجلس المراجعة تعمل نتيجة عن محاضر الجلسة على المطبوع استمارة نمرة ٤٩ تشتمل على أسماء وألقاب المتشكين الذين حكم فى تشكيكتهم وأسماء الأقسام التابعة الاملاك لدائرة اختصاصها ومال الشكاوى

ونمرة صحيفة سجل قيد الشكوى ونمرة ترتيب المسائل لدى مجلس المراجعة واصل تقدير الجانف ببيان العوائد الأصلية على حدة وكذلك الغرامة وبيان نتيجة التحقيقات الادارية عن المباني المؤجرة بايضاح قيمة ايجارها والمباني الخالية والمسكونة بأربابها بايضاح قيمة ايجارها أيضا وحكم المجلس من جهة العوائد ومن جهة الغرامة أيضا والأسباب المبني عليها التنازل أو الرفض وقيمة الفرق المراد رفعه سنة سنة نوعا نوعا وهذه النتيجة تعرض على هيئة المديرية أو المحافظة لصدور قرارها على المطبوع استمارة نمرة ٤ برفع الفرق وعرض ذلك للالية لصدور أمرها باعتاده

٩٨ - تعلن قرارات مجلس المراجعة الى أصحاب الشكوى بواسطة مطبوع يعرف باستمارة نمرة ٥١ يشتمل على قيمة العوائد التي قررها المجلس ونمرة الملك ونوع الملك واسم الجهة الكائن فيها الملك وهذه القرارات تعتبر نافذة المفعول غير قابلة معارضة مطلقا

(المادة الخامسة من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والمادة ١٥ من لائحة ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

٩٩ - اجراء التحقيقات الادارية عن الشكاوى المقدمة من أصحاب الاملاك بحسب القانون وإعلان أحكام مجلس المراجعة كل ذلك لا يترتب عليه تكليف الممولين بشئ من المصاريف (المادة ١٥ من لائحة ١٣ مارس سنة ١٨٨٤) أما مصاريف التحقيقات التكيلية ومعاینات أهل الخبرة وغير ذلك من الاجراءات التي يأمر بها مجلس المراجعة بناء على الطلبات المقدمة يلزم بها مقدموا تلك الطلبات اذا رفضت طلباتهم

(المادة ٢٥ من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٠٠ - يتعين على كل صاحب ملك عند خلو شئ من أملاكه من السكنى أن يقدم على ورق عادة اشعارا يدل على ذلك في أثناء العشرة الايام التالية لتاريخ الخلو. (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ المعلن بالوقائع الرسمية عدد ١٢٧)

١٠١ - الاشعارات المار ذكرها بالفقرة السابقة يلخص مايلخص منها بكل ملك على صحيفة مطبوعة من استمارة نمرة ٣٧ يتوضع بها اسم ولقب وصناعة صاحب الملك وتاريخ الطلب المقدم منه وتاريخ قيده واسم الشارع ونمرة الملك وان كان انخلوهو في الملك كله أو في قسم منه وهذه الصحيفة تحول بأمر من رئيس المصلحة على أحد مندوبيها ولا يفوت رئيس القلم اثبات تسليم تلك الصحيفة للتدوب بإيصال بالكتابة

(منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ - ومنشور ٢٣ مارس سنة ١٩٠٤)

١٠٢ - يتعين على مندوب المصلحة الذهاب لموقع الملك ومعاينته والتحقق من خلوه أو انشغاله وإثبات ذلك بالقسم المخصص له باستمارة نمرة ٣٧ والتوقيع عليه منه وإعادة الاستمارة لقلم الاموال المقررة بإيصال بالكتابة

(منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ - ومنشور ٢٣ مارس سنة ١٩٠٤)

١٠٣ - اذا ثبت خلو الملك من السكنى يتعين على المندوب معاودة معاينته مرة في كل شهر وإثبات نتيجة المعاينة على الصحيفة ذاتها في القسم المخصص بها لمعاينة كل شهر

(منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

١٠٤ - في نهاية ستة أشهر كاملة من تاريخ ابتداء انخلو يتعين على صاحب الملك تقديم طلب رفع العوائد عن الملك وتكون الصحيفة استمارة نمرة ٣٧ أساسا لرفع العوائد ولكن مع ذلك يجوز لهيئة المديرية أو المحافظة إجراء تحقيقات أخرى لزيادة التمكن ان رأت لزوما لذلك

(منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

١٠٥ - الطريقة المار ذكرها بالمواد الخمس السابقة تستعمل في اثبات خلو المباني التي سبق رفع عوائدها لعله خلوها من السكنى والتي تقدمت اشعارات من أربابها ولم تمض ستة شهور على تاريخ ابتداء خلوها من السكن

(منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

١٠٦ - إذا قدم بعض أصحاب المباني طلبا عن رفع العوائد عن ملك له يقول انه استمر ستة أشهر خاليا يجب تكليفه بإثبات مدة الخلو من يوم ابتدائها إما بواسطة تقديم عقود إيجار أو دفاتر حسابات معول عليها أو شهادات مقبولة لدى المصلحة وبغير هذه المستندات يعتبر الطلب مرفوضا من جهة رفع عوائد المدة الماضية ما لم يكن خلو ذلك الملك من الامور المشهورة للخاص والعام وفي هذه الحالة يقبل ويحقق في المحافظات بمعرفة وكيل المحافظة أو رئيس ادارة الاموال المقررة بها وفي المديرية بمعرفة الوكيل أو الباشكاتب بالبنادر الموجود بها دواوين المديرية وبمعرفة مأمور المركز في بقية البنادر (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

١٠٧ - ان استمر الملك المرفوعة عوائده خاليا بعد التحقيق الاخير الذي بمقتضاه رفعت عوائد الستة الأشهر الماضية ولكن انشغل بالسكن قبل أن تمضي عليه ستة أشهر أخرى خاليا يتعين على صاحب الملك ان يجبر الحكومة كتابة بذلك في ظرف شهر من تاريخ انشغال الملك وان تأخر عن ذلك يسقط حقه في طلب رفع العوائد عن الفترة من الزمن التي بين آخر مدة رفع العوائد وبين تاريخ بداية السكن (منشور ٦ ابريل سنة ١٨٩٩)

١٠٨ - كل ملك يتغرب ويتأخر صاحبه عن تقديم طلب رفع العوائد عنه زيادة عن الشهر التالي لتاريخ ثبوت الخراب يسقط حقه في طلب رفع العوائد عن الفترة التي تمضي من تاريخ الخراب لغاية يوم تقديم الطلب (المادة ٢٢ من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ومنشور ٦ ابريل سنة ١٨٩٩)

١٠٩ - تحقيقات الخلو والتخرب والتحقيقات الادارية التي تعمل قبل احالة التشيكات على مجلس المراجعة تراجع بصفة جشني بمعرفة وكيل المحافظة أو رئيس ادارة الاموال المقررة بالمحافظات ووكيل المديرية أو الباشكاتب بالمديرية على الترتيب الآتي وهو (١) تراجع التحقيقات المذكورة كلها المختصة بالاملاك مربوط على كل منها ١٠ جنيهات فأكثر (٢) تراجع ٥٠ في المائة مما يخص منها

بالمباني التي عوائد كل منها خمسة جنيهات لغاية أقل من ١٠ جنيهات (٣) يراجع
١٠ في المائة مما يختص بالمباني التي عوائد كل منها من نصف جنيه لغاية أقل
من خمسة جنيهات (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

١١٠ - انتخاب المسائل التي تراجع بصفة جشني هو من واجبات المحافظ
أو المدير فيعرض على أيهما كشف يحرره قلم الإيرادات مرة في كل شهر ببيان
المسائل التي تم تحقيقها وهو يؤشر على المسائل التي يختارها للجشني بمقدار النسبة
التي وصفت بالفقرة السابقة وعلى رئيس قلم الإيرادات تنفيذ الأمر بارسال أوراق
المسائل المنتخبة بكتاب من رئيس المصلحة الى مأمور الجشني وفيه يستلفت نظره
الى مامسيجيء بالفقرة ١١١ (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

١١١ - يجب على مأمور الجشني أن يؤدي مأموريته ويبعد الأوراق
بتقارير منه لرئيس المصلحة بحيث في اليوم العشرين من الشهر التالي لا يوجد باقيا
عنده شيء متاعرا مما تحول عليه في ظرف كل شهرين وأن يبين ملحوظاته بجلاء
تام في كل مسألة (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

١١٢ - تقدير العوائد اللازم رفعها عن المباني الخالية أو المتخربة يكون
باعتبار ما ينقص اليوم الواحد من ابتداء التاريخ الذي تقرر رفع العوائد فيه بحسب
السنة ٣٦٠ يوما

١١٣ - ترفع العوائد المستحقة الدفع بمقتضى قرارات من هيئة المحافظة
أو المديرية محورة على مطبوع من استمارة نمرة ٤ ويراعى في ذلك ما يأتي :
(١) - تعرض على نظارة المالية جميع القرارات الخاصة بتنقيص العوائد بناء
على قرارات مجلس المراجعة للحصول على اعتمادها

(٢) - وتعرض على نظارة المالية أيضا جميع القرارات الخاصة برفع شيء من
العوائد مادام القيمة المطلوب رفعها من حساب الثمول الواحد جنيها واحدا فأكثر
سواء كانت لاسباب خلو أو تخرب .

(٣) - يقرر المدير أو المحافظ بالنيابة عن ناظر المالية تنفيذ كل ما عدا ذلك مما يصدر برفعه قرارات من الهيئة

(٤) - القرارات التي من النوع الثالث ترسل بحرفاتها لمراقبة الاموال المقررة في آخر كل شهر لمراجعتها واعادتها للإديرية

١١٤ - تنفيذ قرارات الرفع يكون باثباتها في جريدة الاموال المقررة استمارة نمرة ١ اجمالاً وفي جريدة المباني استمارة نمرة ٣٦ تفصيلاً والتأشير بها في دفتر التفريغ استمارة نمرة ٣٤

الباب السادس

تغييرات الملكية في المباني

١١٥ - عقود انتقال ملكية المباني المسجلة هي المستند المعول عليه في نقلها بالدفاتر من اسم الشاري لاسم البائع وعند ورود صور تلك العقود من المحاكم للحافظات والمديريات يلزم تنفيذها في الجرائد استمارة نمرة ٣٦ وجرائد المحصلين استمارة نمرة ٥٧ والتأشير عنها في دفتر التفريغ استمارة نمرة ٣٤ في أى وقت من السنة بغير انتظار لتقديم البلاغات المفروضة على أصحاب المباني بحكم المادة ١٠ من دكرتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ (منشور ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

١١٦ - في الجرد العمومي - انا نسبت بعض المباني في وضع اليد لأشخاص غير المقيدة على أسمائهم من قبل فلا ينقل منها لاسماء واضعى اليد فعلاً الا ما ثبت أن مالكيه الاصليين لم يزد مجموع ايجار أملاكهم عن خمسة جنيهات سنوياً وان مجموع ايجار أملاك كل من واضعى اليد الجدد يتجاوز هذه القيمة وذلك فراراً من جواز الاحتيال على تخليص بعض الاملاك من دفع العوائد لعله كون ايجارها لم يزد عن خمسة جنيهات بطريقة توزيعها من ملك صاحبها الحقيقي على أسماء أولاده وأقاربه (منشور ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠١)

١١٧ - صور عقود انتقال ملكية المباني المسجلة الكائنة بمدن وبنادر المديریات يجب نقلها أربع مرات في السنة أى في أبريل ويوليو وأكتوبر وديسمبر عند وجود الصياف بالمديریات لمراجعة استمارات المتأخرات نمرة ٥٨ فكل ملك يتنقل بجميدة الصراف من اسم لآخر يؤشر على عقده من الصراف ومن كاتب قسم خامس بحصول التنفيذ وتاريخ التنفيذ وفي الوقت ذاته يحصل النقل باستمارتى نمرة ٣٢ و ٣٤

أما العقود التى توجد غير صالحة للتنفيذ فيؤشر عليها بالحفظ من رئيس قسم خامس ورئيس الإيرادات والباشكاتب مع إيضاح سبب عدم صلاحيته للتنفيذ بدون إجراء تحريرات

وان تصادف ورود عقد مسجل للمديرية فى أوائل مدة الثلاثة شهور ولم يتيسر للصراف تحصيل العوائد من المشتري الا بعد نقل التكليف باسمه فلا بأس من أن الصراف يخبر المديرية بمخصوصه ومتى انضح صحة البيع ينقل الملك باسم المشتري (منشور ٣ دسمبر سنة ١٩٠٧)

١١٨ - لا يستحق تحصيل شئ من الرسوم على تنفيذ عقود ملكية المباني (منشور ٢ يناير سنة ١٨٩٩)

الباب السابع

تحصيل عوائد المباني

١١٩ - تحصيل عوائد المباني بالمحافظات منوط بعالم مخصوصين يعرفون باسم محصيلين وفى بقية المدن والينادر تحصيلها منوط بصياف البلاد علاوة على اختصاصهم بتحصيل ضرائب الاطيان وغيرها من أقلام الإيرادات

١٢٠ - الاعتماد فى مطالبة الممولين بالعوائد يكون على ما فى الجريدة استمارة نمرة ٥٧ ولا يجوز تجزئة القسط الواحد على دفعتين - ولكن يجوز قبول ما يراد تسديده مقدما عن أقساط كاملة مستقبله حسب رغبة الممول

١٢١ - يعتبر القسط مستحقا تسديده مقدما بمجرد حلول اليوم الأول من الشهر الاول من الثلاثة الاشهر المقرر تحصيله فيها (المادة ١٣ من دكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٢٢ - تعطى ايصالات التسديد من القسائم المخصوصة استمارة نمرة ٣٩ وهذه القسائم يطبع عليها اسم السنة ولذلك لا يجوز استعمالها في سنة أخرى وكل قسيمة معدة لأثبات تسديد قسط واحد عن عشرين ملكا لمؤول واحد فيكتب المحصل أو الصراف على القسم الثابت منها ذات البيانات والارقام التي يكتبها على القسم المنفصل الذي يسلم للمؤول عند التسديد بعد التوقيع عليه من المحصل أو الصراف بامضائه (منشور ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤)

١٢٣ - اذا زادت أملاك المؤول الواحد من بعض المؤولين عن عشرين ملكا يجوز أن يعطى ايصال ثان وثالث بقدر ما يكفي لاثبات تسديد أى قسط عن كل من أملاكه العديدة (منشور ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤)

١٢٤ - بالمحافظات دفتر القسيمة الثابتة يؤدي وظيفتين احدهما أصلية وهي حفظ صور ايصالات التسديد والثانية اضافية وهي تخصيص خاتمة مخصوصة بالقسيمة بصفة يومية متحصلات لاحصاء مايرد من النقود في عهدة المحصل أو الصراف وأما بقية المدن فمجموع ما يقيد يوميا بالثلاثة المذكورة بالقسيمة هذا يقيد بيومية الصراف استمارة نمرة ٨١ ويؤشر أمامه بأنه متحصل من عوائد المباني بإيصالات من نمرة ٠٠ لنمرة ٠٠ (منشور ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤)

١٢٥ - بالمحافظات يسلم لكل محصل دفتران من القسيمة استمارة نمرة ٣٩ ليستعمل أحدهما في يوم ويستعمل الثاني في اليرم التالي تاركا الاول بقلم الايرادات لمراجعته وقيد ما فيه من التسديدات بالجرائد ويجب أن يعطى للقسائم المستخرجة من الدفتر الاول نمرة مسلسلة فردية مثل ١ و ٣ و ٥ الخ وللثاني نمرة زوجية مثل ٢ و ٤ و ٦ الخ - أما في بقية المدن فيستعمل دفتر واحد (منشور ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ومنشور ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤)

١٢٦ - كل ما يحصله الصراف يقبده بالحال في الجريدة استمارة نمرة ٣٦ وكل ما يحصله المحصل يقبده في الجريدة استمارة نمرة ٥٧

١٢٧ - يقدم المحصل في كل يوم صباحا الى رئيس ادارة الاموال المقررة أو رئيس القلم بالمحافظة حافظة من استمارة نمرة ٣٧ حسابات بقيمة المبالغ المتحصلة في اليوم الماضى بايضاح نمر القسائم المتحصلة بها ويقدم أيضا دفتر القسائم المقيدة به تلك المتحصلات فيأمر في الحال بتوريد القيمة للخرينة واعطاء ايصال التسديد الى المحصل ليعود لمباشرة مأموريته في دفتر القسائم الآخر وفي الوقت ذاته تعمل المراجعة بالقلم على القسائم المكونة للقيمة المسددة للخرينة واحدة فواحدة للتحقق من (١) خلوها من شبهة المحو والاثبات (٢) ان كمية مفرداتها مطابقة تماما للكية التي وردت للخرينة وانها كلها متحصلة في اليوم ذاته (٣) انها قيدت بالجريدة استمارة نمرة ٥٧ بدليل ان نمرة صحيفة تلك الجريدة المختصة بكل ممول مكتوبة على القسيمة ويؤشر العامل بامضائه على كمية اليرم بدفتر القسائم بما يدل على نتيجة المراجعة وان ظهر شئ من المخطورات يبينه على الدفتر ويقدم به مذكرة للرئيس

١٢٨ - ان ظهر شئ من المخطورات يبادر الرئيس بطلب القسائم ذاتها من أيدي الممولين وان تبين من رؤيتها ما يؤكد الشبهة أو الخيانة في الحال يعرض على المحافظ طلب ايقاف المحصل وعمل حسابه واخطار نظارة المالية واستمداد رأيها فيما يجب اجراؤه

١٢٩ - تحقيق حساب المحصل هو مراجعة الجريدة استمارة نمرة ٥٧ على دفاتر القسائم من أول السنة وختم ماعساه أن يكون تأخر خصمه في الجريدة من المقيد بالقسائم أو تأخر خصمه من المصرح برفعه وتحريك كشف بالباقي طرف الممولين كما في الجريدة وانتداب من يعتمد لمراجعته على ما في أيدي الممولين من القسائم فان وجد مطابقا كان الحساب صحيحا وان وجدت قسائم بتسديد شئ غير مقيد بالقسيمة أو ان المدرج ببعض القسائم التي بأيدي الممولين أكثر مما في نظائرها

الثابتة كان المحصل مختلصا وحسابه مختلا ويتعين على ذلك تبليغ المالية في الحال وتحويله على النيابة العمومية لضبطه ومحاكمته - وفي الوقت ذاته يطلب من المالية اصدار قرار وقفي ضده هو وضمانه للمحصل منهم على قيمة الاموال المختلصة بالتطبيق لذكره ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ ومحاكمته أمام مجلس التأديب للحكم برفعه من وظيفته

١٣٠ - في نهاية كل شهر تطلب الجريدة استمارة نمرة ٥٧ لقلم الاموال المقررة وتراجع على القسائم للتحقق من استيفاء العمل فيها ومن مطابقتها للقسائم

١٣١ - فيما عدا المحافظات يورد صيارف المدن والبنادر متحصلات عوائد المباني في جملة متحصلاتهم ولكن لا بد من مراجعة القسائم على الجريدة استمارة نمرة ٣٦ ومراجعة كمية المتحصل يوما يوما على دفتر اليومية استمارة نمرة ٨١ بذات الكيفية التي ذكرت بالمادة ١٢٧

١٣٢ - القسائم البيضاء التي تريد في نهاية السنة عن حاجة العمل في الدفاتر الاخيرة يوضع عليها طابع صليب للدلالة على اتلافها وعدم جواز استعمالها في السنة ذاتها أو في سنة تالية ويكتب على آخر قسبجة في الدفتر ما يدل على انها هي آخر ما استعمل في الدفتر وأن ما بعدها من نمرة ٠٠ لنمرة ٠٠ بيضاء ويتوقع عليها من العامل المنوط به العمل بالدفتر ويصدق عليه من رئيس الإيرادات والباشكاتب بالمديريات ومن رئيس القلم والباشكاتب أو ناظر الإدارة بالمحافظات

(منشور ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤)

١٣٣ - القسائم ثابتة ومنفصلة يجب أن تكتب على كل منها نمرتها المتسلسلة ويختم عليها بختم المصلحة قبل تسليمها للمحصلين (منشور ١٧ يناير سنة ١٨٩٨ ومنشور ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤) وكذلك الجرائد استمارة نمرة ٥٧ ولا يجوز صرف أكثر من دفتر واحد من استمارة نمرة ٣٩ لأى صراف أو محصل (منشور ٦ يونيو سنة ١٩٠٧)

١٣٤ - عوائد المباني في الجهات المقررة بها تدفع الى المحصلين في المحافظات والى الصيارف في بقية البلاد فلا يدفع منها للخرينة العمومية مباشرة الا عوائد المباني ملك الاوقاف بحسب ما يوجد من الاتفاقات بينها وبين
المالية

(الاجراءات الجبرية للحصول ممن يتأخرون في التسديد)

١٣٥ - الاجراءات الادارية الجبرية للحصول ممن يتأخر في تسديد العوائد هي ذات الاجراءات المقررة للحصول ممن يتأخر في تسديد ضرائب الاطيان - غير أن في تحصيل العوائد يلزم عدم توقيع الحجز الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ
الانذار كنص ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(المادة ١٤ من ذكره ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٣٦ - وفي تحصيل عوائد المباني يجوز حجز الاجرة وباقي ايرادات الملك ويكون المستأجر متضامنا مع المالك في أداء العوائد من الاجرة المستحقة
(المادتان ١٥ و ١٦ من ذكره ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

١٣٧ - مفروض على الصيارف والمحصلين أن يقدموا للديريات والمحافظات في آخر يوم من كل من أشهر مارس وجونيو وسبتمبر وفي ١٥ نوفمبر كشفا على المطبوع استمارة نمرة ٥٨ عن المتأخر من كل من اقساط عوائد المباني الاربعة مرفقا بكشف آخر بيان ماعساه أن يكون قد تسدد مقدما من بعض الممولين أى فوائض تسديدات وان لم تكن توجد فوائض فيؤثر الصراف أو المحصل بذلك على استمارة نمرة ٥٨ وهذه الكشف تراجع في قلم الاموال المقررة على حسابات كل من الممولين الافرادية بالجريدة استمارة نمرة ٣٦ اسما اسما ملكا ملكا للتحقق من صحة ما احتوته كشف الباقي والفائض واثبات ذلك بذييل الكشف بامضاء الباشكاتب أو رئيس قلم الايرادات ومن يصحبهم من المال في المراجعة

(مذشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٣٨ - الكشف استمارة نمرة ٥٨ منقسم الى عشر خانات وهى (١) اسماء الممولين المتأخرين (٢) نمرة الملك المتأخرة عوائده (٣) الجهمية الكائن بها الملك (٤) مجموع العوائد السنوية (٥) العوائد المتأخرة (٦) نمرة الجريدة (٧) تأشيريات اتخاذ الاجراءات (٨) التاريخ الذى حصل فيه الانذار (٩) التاريخ الذى حصل فيه المحجز (١٠) التاريخ الذى حصل فيه التسديد

١٣٩ - كقاعدة عمومية يجب حتما عمل الاجراءات التنفيذية على كل مبلغ من المتأخرات التى توجد بقيمة ٦٠٠ مليون فأكثر فى نهاية مدة كل من الثلاثة الاقساط الاول وبقيمة ٣٠٠ مليون فى القسط الرابع (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٠ - أوراق عمل الاجراءات التنفيذية لتحصيل عوائد المباني هى غير أوراق عمل الاجراءات لتحصيل أموال الاطيان فاعلان التنبيه بالدفع والانذار بالحجز على المقاولات يعرف باستمارة نمرة ٥٢ ويطبع على ورق أزرق ومحضر المحجز على الأجر يعرف باستمارة نمرة ٥٣ ويطبع على ورق أخضر ومحضر المحجز على المقاولات يعرف باستمارة نمرة ٥٥ ويطبع على ورق أحمر - ويراعى دائما وجوب اعلان الفناصل على المطبوع استمارة نمرة ٥٤ وذلك عند الشروع فى اتخاذ اجراءات ضد الاجانب

١٤١ - بناء على المبدأ المبين بالفقرة ١٣٩ كل المبالغ المقرر اتخاذ الاجراءات التنفيذية لتحصيلها يجب على الصيارف أن يقدموا بها مع الكشف استمارة نمرة ٥٨ أوراق انذارات من استمارة نمرة ٥٢ محررا بها القسم العلوى المشتمل على قيمة المتأخر واسم وصناعة وتبعية الممول وقيمة المتأخر وموقع الملك ويقع منهم عليها - وبعد مراجعة هذه الانذارات يوقع عليها من المحافظ أو المدير أو الوكيل على أمر التنفيذ وتسلم مع الكشف استمارة نمرة ٥٨ الى مندوب المحجز للبادرة باعلانها للممولين المتأخرين على الاكثر لحد يوم ٦ من أشهر ابريل ويوليو واكتوبر ويوم ٢١ من نوفمبر (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٢ - اذا تسدد شئ من العوائد المتأخرة المعمولة عنها الانذارات قبل تسليم الانذارات يؤثر عنه بذلك على ذات أوراق الانذارات المختصة به ويذكر ذلك أيضا في الخانة نمرة ١٠ من الكشف استمارة نمرة ٥٨ - واذا تسدد شئ من المتأخر بعد تسليم أوراق الانذارات ولكن قبل اجراء الحجز فعلاوة على التأشير على الانذارات وفي الخانة نمرة ١٠ من استمارة نمرة ٥٨ يؤثر بذلك أيضا في الخانة نمرة ٨ من الاستمارة ذاتها ومن أهم الواجبات على المعاون المنسوب لتنفيذ الاجراءات أن يتحقق من صحة تسديد هذه المتأخرات فعلا بواسطة المراجعة على دفاتر القسائم واليوميات والجرائد ويؤشر أمام كل اسم في الكشف استمارة نمرة ٥٨ بكلمة صح أما اذا تبين خلل فيحضر عنه المحافظة أو المديرية في الحال (منشور ٩ جونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٣ - يعيد الصراف أو المحصل أوراق الانذارات الى المحافظة أو المديرية على الاكثر لنفاية ١٥ من شهر ابريل أو يوليو أو اكتوبر ولغاية ٣٠ نوفمبر ويبقى عنده الكشف استمارة نمرة ٥٨ (منشور ٩ جونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٤ - في ذات التواريخ التي ذكرت بالفقرة السابقة يشرع المحصل أو الصراف في عمل المجوزات بشرط اتمامها في ظرف ثلاثة أيام تلى التواريخ المذكورة - ويجب مراعاة تحديد مواعيد البيع في اليوم العاشر من تاريخ الحجز ويؤشر بذلك في الخانة نمرة ٩ من استمارة نمرة ٥٨ ويعيد الاستمارة المذكورة للمحافظة أو المديرية مصحوبة بمحاضر الحجز في يوم ١٩ من ابريل أو يوليو أو اكتوبر وفي يوم ٤ من ديسمبر - وعلى المديرية أو المحافظة مراعاة المحاضر بالدقة وتسجيل هذه الاجراءات واعادة الاوراق للصيارف في الحال لانتهاء الاجراءات (منشور ٩ جونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٥ - يخصص سجل مستقل لتسجيل الاجراءات المختصة بعوائد المبانى من الدفاتر استمارة نمرة ٨ ويناط عمله في المديرية برئيس القسم الخامس وفي المحافظات بكتاب أول الاموال المقررة وبه تمديد الاجراءات أولا فأتولا - (منشور ٩ جونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٦ - إذا تسد شئ من المتأخر بعد الحجز وقبل البيع يعيد المحصل أو الصراف أوراقه للحافظة أو المديرية في الحال وبين تاريخ التسديد ونمرة القسيمة ونمرة صحيفة اليومية أو الجريدة (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٧ - الموظفون المنوطة بهم أعمال السجل مفروض عليهم أن يقدموا للحافظ أو المدير تقريرين عن حركة الاجراءات التي عملت وسجلت الاول في ١٧ من شهر ابريل ويوليو واكتوبر وديسمبر عن أصل الانذارات التي تأثر بتنفيذها وقيمة العوائد المعمولة لتحصيلها والباقي منها بغير تنفيذ والثاني بعد خمسة أيام من التواريخ التي ذكرت ببيان المحجوزات التي عملت وقيمتها والباقي منها بغير تنفيذ وعلى المحافظين أو المديرين أن يرسلوا التقارير المذكورة لمراقبة الاموال المقررة في ظرف اليومين التاليين للتواريخ المحددة لتقديمها بايضاح الملحوظات الوافية عما اتخذوه من الاجراءات في شأنها (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٨ - يخصم يوم من ماهية أى عامل من العمال المنوط بهم أداء تلك الاجراءات والتسجيلات عن كل يوم تأخير يقع في تمام ذلك زيادة عن المواعيد المقررة بحيث أن لا تزيد قيمة هذا الجزء عن عشرة قروش عن اليوم من ماهية كل من العمال الداخليين هيئة العمال وثمانية قروش من الخارجيين عن الهيئة (منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٤٩ - محافظة مصر مسموح لها بنوع استثنائي بالمواعيد الآتي بيانا تقديم الكشوف استمارة نمرة ٥٨ للحافظة في ٦ ابريل و ٦ يوليو و ٦ اكتوبر و ٢١ نوفمبر

ابتداء اعلان الانذارات في ١٢ ابريل و ١٢ يوليو و ١٢ اكتوبر و ٢٧ نوفمبر
اتمام اعلان الانذارات في ١٥ ابريل و ١٥ يوليو و ١٥ اكتوبر و ٣٠ نوفمبر
اعادة الانذارات للحافظة في ٢٤ ابريل و ٢٤ يوليو و ٢٤ اكتوبر و ديسمبر
الشروع في توقيع المحجوزات في ٢٤ ابريل و ٢٤ يوليو و ٢٤ اكتوبر و ٩ ديسمبر

اتهاء توقيع المجوزات في ٣ مايو و ٢ أغسطس و ٣ نوفمبر و ١٨ ديسمبر
ارسال محاضر المجوزات للحافظة في ٥ مايو و ٤ أغسطس و ٥ نوفمبر
و ٢٠ ديسمبر
تقديم التقارير للحافظة عن الانذارات في ٢٦ ابريل و ٢٦ يوليو و ٢٦ اكتوبر
و ١١ ديسمبر
تقديم التقارير للحافظة عن المجوزات في ٨ مايو و ٧ أغسطس و ٨ نوفمبر
و ٢٣ ديسمبر
تقديم التقريرين المذكورين من الحافظة الالية في اثناء اليومين التاليين لتاريخ
تقديمهما للحافظة

١٥٠ - تحديد المواعيد التي تقدم بيانها للانذار والمجاز هنا لا يمنع رؤساء
المصالح من عمل الاجراءات بنوع غير اعتيادي ضد أي ممول يرون استحقاق
معاملته بالمجاز بعد أول يوم من ميعاد استحقاق أي قسط
(منشور ٩ يونيو سنة ١٩٠٣)

١٥١ - تسديد ما يتسدد من الاجر المحجوزة لا يتقيد بالقيود المذكور
في الفقرة ١٢٠ من جهة ان القسط الواحد من العوائد لا يتجزأ فأى مبلغ يحصل
من الاجر المحجوزة أقل أو أكثر من قسط كامل يعطى به ائصال من أصل العوائد
المستحقة

الباب الثامن

الغرامات المقررة على المبانى التي يقصر أربابها في الاخبار عنها

١٥٢ - الغرامات المقررة بالمادة التاسعة من دكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤
تستحق بقيمة عرائد سنة كاملة على المبانى التي لا يقدم أربابها بلاغات عنها بالكتابة
في النصف الاول من شهر نوفمبر ولكن يستثنى منها البيوت أو غيرها المستجدة
بكتبتها في آن واحد متى كان بناؤها بعد الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم

ولا تضاف هذه الغرامات في جملة العوائد بل تضاف نوعاً مستقلاً في خانة مخصوصة (منشور ١٩ مايو سنة ١٨٩٦ - ومنشور ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧)

١٥٣ - تعطى مكافأة من أصل الغرامات المذكورة الى الموظفين الذين ضبطت تلك المباني بمعرفتهم في أثناء اجراء الجرد على الكيفية الآتية وهي :

(١) ان الموظفين الجائز اعطاؤهم هذه المكافأة هم المتجولون المنوطون بالجرد غير الموظفين المركزيين بالمديرية أو بالمحافظة

(ب) ان مجموع المكافأة يجب أن لا يتجاوز نصف مجموع الغرامة المتحصلة هذا في حالة ما اذا كانت المباني التي ربطت عليها الغرامة حصل اكتشافها في أثناء الجرد . أما ان اكتشفت بعد الجرد فالغرامة تعطى بأكملها بشرط أن لا يتألف الموظف الواحد منها أكثر من عشرين جنيناً كما سيذكر بالفقرة التالية

(ت) ان قيمة ما يتألفه الموظف الواحد في السنة يجب أن لا يزيد عن عشرين جنيناً (ث) تقدير المكافأة يكون بتوزيع نصف متحصلات الغرامة توزيعاً نسبياً على ماهيات المستحقين وتعتبر بقيمة عشرة جنينيات فقط ماهية كل شخص من المستحقين تكون ماهيته في الحقيقة أكثر من ذلك

(ج) الموظف الذي يستحق شيئاً من تلك المكافأة يسقط حقه فيها اذا رقت لاقترافه شيئاً من الذنوب

(راجع منشورات ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٢)

الباب التاسع

الكشف المقرر تقديمها للآلية فيما يختص بعوائد المباني

١٥٤ - يقدم كشف في أول شهر نوفمبر من كل سنة بيان عدد المباني المستجدة وأصل ما تقدر لها من الأيجارات ومن العوائد وأيضاً المباني التي أعيد تقديرها لمضى مدة الثانية السنوات المقررة لها وما تقدم في شأنها من الشكاوى وما قرره مجلس المراجعة والفرق (منشور ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

١٥٥ - يقدم كشف في اليوم الخامس من كل شهر بيان الشكاوى التي قدمت من أرباب المباني سواء كانت خاصة بالخلو والمدم وغيره أو بالتضرر من زيادة التقدير الواجب عرضها على مجلس المراجعة وما انتهى تحقيقه إداريا والباقي تحت التحقيق لغاية الشهر (منشور ١١ مايو سنة ١٨٩٨)

١٥٦ - يقدم كشف عند نشر الجرائد في كل سنة بيان أصل مربوط عوائد المباني والذي رفع منها والصافي في آخر السنة والذي أضيف من تمويل المستجندات والذي زاد من تقدير عوائد المباني التي مضت عليها ثمان سنوات (منشور ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨)

١٥٧ - يقدم كشف شهرى عن الشكاوى المعروضة على مجلس المراجعة والذي تم فيها والباقي (منشور ١٢ أبريل سنة ١٩٠٢)

١٥٨ - يقدم كشف في الخامس من كل شهر ماعدا يناير عن الباقي بغير تحصيل من مأمورية كل من المحصلين بمحافظة مصر

الباب العاشر

ردّ العوائد التي تحصل بغير حق

١٥٩ - العوائد التي تحصل بغير حق تصرف لأربابها بعد الحصول على تصريح المالية مرة في كل خمسة عشر يوما (منشور ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨)

الباب الحادى عشر

(تسجيل ما يصرف من دفاتر عوائد المباني)

١٦٠ - يسجل في دفتر من استمارة نمرة ١١١ كل ما يصرف من دفاتر وقسائم عوائد المباني على عهدة كل من المحصلين ويحاسبون عليها في نهاية السنة وعند انفصالهم أو تهلهم ويتجدد هذا السجل في كل سنة

الكتب الخماس

عوائد الطواحين الدائرة على هتارات المياه بمديرية القيوم

١ - أمر صادر لمديرية القيوم في ١٤ لوليو سنة ٩١ نمرة ٢٣٣ (أموال مقررة)

بناء على ماسبق وروده من نظارة الاشغال العمومية في سنة ١٨٨٨ بخصوص ما أوراه حضرة مدير أعمال رى القيوم وقتها بأن الطريقة الجارى بها ربط وتحصيل عوائد الطواحين التي تديرها المياه في إقليم القيوم غير منتظمة لكون مقدار هذه العوائد يختلف بين ٥٠ قرشا و ٦٠٠ قرش وأنه لتسهيل تحصيل العوائد المذكورة تراه أن يزداد مقدار الايراد من هذا القليل وأن تبطل كافة الطواحين الموجودة في الاخوار شيئا فشيئا وتربط عوائد واحدة مقدارها ٨ جنينيات عن كل طاحونة سواء كانت مركبة على ترعة أو خور . وبناء على التحريات التي حصلت عن هذه المسألة وما أجريته القومسيونات التي تشكلت أولا وثانيا بمعرفة المديرية للجرد والتقدير والنظر في العوائد اللازم ربطها باعتبار جزء من اثني عشر بواقع التقدير وما ورد من حضرتكم رقم ٨ يونيه سنة ١٨٩١ نمرة ١٦٥ بالمصادقة على قرار القومسيون المشكل أخيرا تحت رئاسة حضرة وكيل المديرية بوجود أربعة عمد ومندوبى المراكز ومهندسيها المشتمل على أن جرد الطواحين المستحق ربط العوائد عليها سنة ١٨٩١ بلغ ٢٣٥ وأجرة مدة الادارة بحسب التقدير الذى حصل بلغ ٦٢٢٧ جنيه و ٤٠٠ مليم وقيمة العوائد بواقع جزء من اثني عشر بلغ ٥١٨ جنيه و ٩٥٠ مليم وإن هذه القيمة بها عجز عن العوائد المربوطة في سنة ٨٩٠ بلغ ٢٧٢ جنيه و ٨٧٢ مليم ماهو ٦٨ جنينيا و ٧٩٤ مليم عوائد ٢١ طاحونة وجدت متخربة عند حصول الجرد والباقي ٢٠٤ جنيه و ٧٨ مليم عجز حقيقى ورغبت حضرتكم التصريح باعتماد الربط على مقتضى ذلك مدة خمس سنوات من ابتداء سنة ١٨٩١ - قد كان تحرر لحضرتكم بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٠ نمرة ٢١١ بأنه بالنسبة لما اتضح من أن التقدير الذى حصل بواقع جزء من اثني عشر ظهر به عجز عن المربوط ٢٧٢ جنيه وكسور تراهى للالية موافقة ربط العوائد

على اعتبار تقدير أجرة مدة الإدارة بواقع جزء من ثمانية أجزاء وصرف النظر عن ربط عوائد الرخصة الوارد عنها افادة حضرتكم المؤرخة في ١٥ يونيه سنة ١٨٩١ نمرة ١٨٢ ذلك لأن الجزء من ثمانية أجزاء من مبلغ ٦٢٢٧ جنيه و ٤٠٠ مليم يبلغ ٧٧٨ جنيه و ٤٢٥ مليم وطالب استمزاغ رأيكم في اجراء الربط بهذه الكيفية فوردت الافادة بقيمة ٢٩ يونيه سنة ١٨٩١ نمرة ٢٠١ بأن التقدير الذى حصل لربط العوائد من مقتضاه بواقع جزء من ١٢ هو حسبا ارتأه القومسيون بمراعاة موقع الطواحين ومدة ادارتها بحالة عادلة وأنه اذا حصل الربط على واقع جزء من ٨ ينتج من ذلك غدر فنيا تستحقه حالة الطواحين ويترتب عليه تعذر التحصيل ومعظم أرباب الطواحين يفضلون إبطائها على ادارتها ويرام التصريح باعتماد الربط بواقع جزء من ١٢ وحيث من المباحث التى عمات فى هذا الخصوص علم أن ربط العوائد بواقع جزء من ٨ هو مناسب ولم يكن فيه غدر على أرباب الطواحين وقد علم أيضا من تعمد تقديم طلبات لنظارة الاشغال بالتماس الترخيص باحداث طواحين جديدة وما هذا الادليل على الرغبة فى ادارة طواحين

وحيث قد رؤى موافقة ربط تلك العوائد لمدة خمس سنوات من ابتداء يناير سنة ١٨٩١ باعتبار جزء من ٨ على واقع التقدير الذى حصل البالغ مقداره سنويا ٧٧٨ جنيه و ٤٢٥ مليم واعتبار محصيلها على واقع مدد الادارة التى تقدرت لكل طاحونة على ثلاثة أقساط متساوية كل قسط يتحصل مقدما فى الشهر الأول من كل مدة ويفاد عن كيفية التحصيل الجارى والحالة هذه وعن كيفية الايصالات الجارى اعطاؤها عما يتحصل ان كانت من الاوراد المعتادة أو بأى كيفية أخرى يرسل صورة منها لتنظيم لأئحة عما يتغرب وعمما يستجد وكيفية الطلبات التى تتقدم من أربابها عن النوعين المذكورين والسير الذى يتبع فى هذا الخصوص للاجراء على مقتضاها بناء عليه تحرر هذا لاعتماد الربط على وجه ما توضح واجراء التحصيل مؤقتا واعطاء ايصالات بما يتحصل كاللتبع لنهاية الآن الى أن ينظر فى ذلك وإن رأيتم عدم موافقة مواعيد التحصيل يفاد عما ترونه مناسباً فى ذلك لينظر فيه أيضا

٢ - صورة قرار القومسيون المشكل تحت رئاسة مدير القيوم بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ وعرض للمالية بمكتبة المدير المؤرخة في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ٤١٦

انه بهيئة القومسيون المنعقد بسرأي المديرية في يوم الخميس ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ - ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ الساعة ٤ عربى بحضور جناب الميجر براون مفتش رى القسم الرابع وحضرة عبدالرحمن بك فائز مندوب نظارة المالية وعمد أرباب الطواحين ومن لزم من عمد وأعيان المديرية تحت رئاسة سعادة محمود بك صبرى مدير اقيوم

بناء على الامر الصادر للمديرية من نظارة المالية بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٩٠ أول محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٢٥٢

صار تلاوة الامر المشار اليه واتقرار السابق صدوره من اللجنة السابق عقدها بسرأي المديرية في يوم ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ - ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وباقي الاوراق المرفقة بهما

وبعد المداولة في ذلك بهذا القومسيون قد تقرر ما هو آت

أولاً - يعمل لكل طاحونة نمرة من حديد تلصق على خشب الطاحونة بمسامير قلاووظ وتدفع مصاريقها من طرف أرباب الطواحين

ثانياً - يعمل كشف بيان نمرة كل طاحونة واسم صاحبها وتقدير لكل منها مدة ادارتها في السنة كلها أو بعضها بحسب حالة كل بحر وتكتب تلك المدة

ثالثاً - تعتبر عوائد الطاحونة جزءاً من أجرة المدة التي تقدر لادارة الطاحونة

رابعاً - يشكل لهذه الاجراءات قومسيون تحت رئاسة أحد كبار موظفي المديرية ويؤلف من بائميندس المديرية أو نائبه ومأمور المركز أو نائبه وأربعة من عمد البلاد الذين لهم طواحين هدير بحيث انه عند تقدير عوائد أى طاحونة تكون ملكاً لأحد هؤلاء العمد فيتمتعوا بذلك العمدة بخلافه

خامسا - يكون ذلك بحضور مشايخ وعمدة البلد وصاحب الطاحونة أو وكيله أو شريكه ولكن لا يترتب على ذلك تأخير اجراءات القومسيون فاذا لم يحضر صاحب الطاحونة أو من ينوب عنه بعد الاعلان فتعتبر اجراءات القومسيون نافذة ولا يسمع في شأنها أى شكوى

سادسا - تعتبر اجراءات القومسيون سارية لحد مدة خمس سنين وللديرية تشكيكه كلما اقتضى الحال

سابعا - يكون من خصائص ذلك القومسيون أيضا النظر في الشكاوى التي تحصل بخصوص طواحين الهدير متى كان لأربابها الحق فيها

ثامنا - اذا صار توقيف أى طاحونة لأسباب هندسية أى بمعرفة مصلحة الري قبل مضي المدة المقررة لادائها فتخصم عوائد مدة التوقيف من أصل العوائد المقدرة بالتناسب

تاسعا - على مصلحة الري في هذه الحالة إخطار المديرية عن تاريخ إيقاف الطاحونة وأسبابه وعن التاريخ الذي تسمح حالة الري بإدارتها فيه وعلى المديرية حينئذ اعلان صاحب الطاحونة أو من ينوب عنه بذلك

عاشرا - حيث ان الهندسة لها الحق في ابطال ادارة أى طاحونة بالكلية فبقي صار ابطالها يلزم رفع عوائدها من تاريخ الابطال الذي تشعر المديرية به مصلحة الري

حادى عشر - اذا حصل وقوف ادارة الطاحونة بالقضاء والقدر أو رغب صاحبها إيقافها بسبب تخربها بالكلية فيجب عليه في الحالتين أن يعرض للديرية عن يوم ابتداء التوقيف وإن لم يعرض فيكون ملزوما بدفع جميع العوائد المقدرة ولا يقبل منه أى تظلم فيما بعد

ثاني عشر - بعد تمام اجراءات القومسيون اذا رغب أحد تجليد طاحونة هدير ورأت الهندسة جواز الترخيص له فيلزم أن يشترط عليه في الرخصة التي تعطى له قبوله دفع عوائد الطاحونة بحسب تقديره الهندسة بالخبرة مع المديرية

بالموافقة لامثالها وذلك من تاريخ ادارتها لحذ انتهاء المدة التي تكون باقية من الخمس سنين المقررة لاعمال القومسيون وعلى صاحب الطاحونة أن يخطر المديرية عن تاريخ الادارة وان لم يخطرها فيكون ملزوما بدفع عوائد الطاحونة من تاريخ الرخصة

هذا الذي قرره القومسيون الحاضر يوم تاريخه باتحاد الآراء حسبما روى لصالح الحكومة والاھلى

٣ - صورة ماصدر من المالية لمديرية القيوم بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩١ نمرة ٢٨١ (أموال مقررة)

لما أن نظارة الاشغال خابرت المالية بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٣٢٤٥ بشأن ماأوراه جناب مسيو براون مدير أعمال رى القيوم وقتها بأن الطريقة الجارى بها ربط وتحصيل عوائد الطواحين التي تديرها المياه فى إقليم القيوم مقاديرها تختلف بين ٥٠ قرشا و ٦٠٠ قرش وأنه لتسهيل تحصيل هذه العوائد تراأى أنه يزداد مقدار الايراد من هذا القبيل وأن تبطل كافة الطواحين الموجودة فى الاخوار شيئا فشيئا وتربط عوائد واحدة مقدارها ٨ جنيهاً عن كل طاحونة سواء كانت مركبة على ترعة أو خور فبعد تداول المكاتبات بين المالية والمديرية فى هذا الصدد كتب أخيراً للمديرية فى ١٦ أغسطس سنة ٩٠ نمرة ٢٥٢ بتشكيل قومسيون تحت رئاسة حضرتم مركب من مفتش الرى ومندوب المالية ومن يلزم من العمد الذين ينتخبهم أصحاب الطواحين وينظرون فيما يوافق ربطه من العوائد على الطواحين ولنظارة المالية الحق فى قبول أو عدم قبول مايحصل تقديره

ولما علم المالية من قرار القومسيون الذى تشكل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ وورد بالمكتبة المؤرخة فى ١٧ منه نمرة ١٦٤ وما ورد أيضا من المديرية فى ٨ يونيه سنة ١٨٩١ نمرة ١٦٥ أن الاجرة التي تقررت سنويا على الطواحين حسب الجرد الذى صار عن سنة ١٨٩١ تبلغ ٦٢٢٧ جنيه و ٤٠٠ مليم عدد ٢٣٥ وأن القومسيونات التي تشكلت قررت أن العوائد التي تربط سنوى

تكون بقيمة جزء من اثني عشر جزءاً من الاجرة ووجد أن هذا الجزء لا يفي بالعوائد التي ربطت على الطواحين في سنة ١٨٩٠ إذ يوجد به عجز ٢٧٢ جنيه وكسور قد رأت نظارة المالية بالنظر لعدم عجز المربوط أن العوائد تؤخذ بواقع جزء من ثمانية أجزاء ويبلغ مقدار ذلك مبلغ ٧٧٨ جنيه و ٤٢٥ مليم وأن يجري تحصيل تلك العوائد على ثلاثة أقساط متساوية في السنة مقدماً وأن يستمر هذا الربط ثابتاً غير متغير لمدة خمس سنوات من ابتداء سنة ١٨٩١ وصرف النظر عن ربط عوائد رخصة على أبواب الطواحين المذكورة وكتب لحضرتكم في ١٤ لوليو سنة ١٨٩١ نمرة ٢٣٣ تصريحاً بالاجراء على وجه ما توضح وورود افادة عن كيفية التحصيل الجارى وكيفية الايصالات الجارى اعطاؤها عما يتحصل ان كانت أو لم تكن من الاوراد المعتادة فوردت افادة حضرتكم رقيمة ٢٧ لوليو سنة ٩١ نمرة ٢٤١ بالمواقعة على مواعيد التحصيل التي رأتها المالية وأن التحصيل قبلاً كان يستمر من تاريخ الربط لغاية السنة بدون رابطة تقسيط ومن يكون من الممولين مطلوب منه أموال يضاف بأصول أسمائهم بالخرائد والاوراد استمارة نمرة ٣ قيمة عوائد الطواحين المطلوبة منهم ويورد بالخصوم كل ما يستدونه ومن لم يسبق اضافة أموال عليه يتحرر له ورد خصوصي من الاوراد المكررة استمارة نمرة ٤ بقيمة العوائد المذكورة وخصم ما يستد به

وحيث الامر كما ذكر فلا بأس من اعتماد الربط والتحصيل على وجه ما سبق تحريره في مدة الخمس سنوات من أول يناير سنة ١٨٩١ واتباع الطريقة التي كانت جارية من جهة اعطاء الاوراد ويتوضح بها بيان الثلاثة أقساط عن كل سنة ويكون تحصيل كل قسط مقدماً في الشهر الاول من كل مدة واقضى تحريره للاجراء

٤ - صورة ماصدر من المالية لمديرية الفيوم بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٣٤٨ (أموال مقررة)

ورد مع افادة حضرتكم المرفقة بهذا المؤرخة في ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٣٤١ أوراق في جملتها نتيجة عليها قرار بالاستئذان عن اعتماد اضافة مبلغ ٧٨٩ جنيه

و ٦٣٧ ملجم قيمة العوائد والخدمة المستحقة في سنة ١٨٩٢ على ٢٤٨ طاحونة هدير الجارى ادارتها بالنواحى التابعة المديرية بواقع جزء من ثمانية أجزاء من مبلغ ٦٣١٣ جنيه و ٦٤١ ملجم قيمة الايجارات السنوية التى قترها القومسيون المشكل تحت رئاسة حضرتكم وحضرة باشمهندس المديرية ومن لزم لاعادة المعاينة والتقدير وذلك بخلاف ١٤ جنيا و ٩٦١ مليا قيمة خلوات طواحين مستجد ادارتها فى بحر سنة ١٨٩٢ وبخلاف ماسبق اضافته بحسابات المديرية السنة المذكورة عن المستحق على طواحين مستجدة فى بحر سنة ١٨٩١ وأنه من ابتداء سنة ١٨٩٣ يعتمد ربط قيمة العوائد السنوية البالغ مقدارها مبلغ ٨٠٤ جنيه و ٥٩٨ ملجم واعتماد الربط أيضا على مقتضى ذلك لمدة خمس سنوات ابتداؤها سنة ١٨٩٢ الجارية وأن ما يستجد ادارته يجرى ربط العوائد المستحقة عليه وما يتخرب و يتحقق تخربه ترفع عنه العوائد بالتطبيق للاوامر ومرغوب التصريح

وحيث الامر كما ذكر فلا بأس من اعتماد واطافة مبلغ السبعائة تسعة وثمانين جنيا وستائة سبعة وثلاثين مليا قيمة العوائد المستحقة فى سنة تاريخه ومن سنة ١٨٩٣ يجرى اضافة مبلغ الثمانمائة جنيه وأربعة جنيهات وخمسمائة ثمانية وتسعين مليا قيمة مربوط العوائد السنوى واعتماد الربط على مقتضى ذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من سنة ١٨٩٢ الحالية مع حصول مزيد الاهتمام فى تحصيل ثلثى العوائد فى شهر سبتمبر الحاضر والثالث فى شهر اكتوبر الفابل كسابقة التحرير بدون تأخير شئ لغاية الشهر المذكور

انما حيث تلاحظ عدم التوقيع على القرار من حضرة باشمهندس فيطلب التوقيع عليه منه طبقا لما يقتضيه أمر المالية السابق صدوره ان لم توجد لديه ملحوظات وتحرر هذا لاجراء مقتضاه

تثنيه — وهكذا جار معاودة الجرد وتقدير العوائد فى كل خمس سنوات

الكتاب السادس التحصيلات - وصياف البلاد

الباب الاول قواعد عمومية - وقوانين أساسية

القسم الاول - قواعد عمومية

- ١ - الضرائب العقارية هي ضرائب سنوية
 - ٢ - السنة المقرر تسديد الضرائب عنها هي على حساب السنين الشمسية التي تبدئ في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر
 - ٣ - الضرائب مقررة على عين العقار ومطلوب تسديدها منه مهما اختلف وضع اليد عليه
 - ٤ - يعتبر كل واضح يد عالما بجميع المطلوب من الضرائب على العقار الذي وضع يده عليه سواء كان ذلك متأخرا من قبل وضع يده أو من بعد
 - ٥ - تدفع الضرائب نقدا بالعملة الرسمية المصرية المقررة - أو المسكوكات الاجنبية الذهبية المصرح بها في الامرين العاليين الصادرين أحدهما في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والثاني في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٧ وهي كالآتي
- العملة المصرية الرسمية
- (١) - العملة الذهب وهي الجنيه المصرى وقيمته مائة قرش أو ألف مليم - ونصف الجنيه المصرى - وثلاث قطع ذهب فية ٢٠ قرش وفية ١٠ قروش وفية ٥ قروش
 - (٢) - العملة الفضة وهي الريال المصرى وقيمته عشرون قرشا - والاربع القطع الفضة التي هي فية ١٠ قروش وفية ٥ قروش وفية ٢ قرشين وفية ١ قرش

(٣) - العملة النيكل وهى أربع قطع فية ١٠ ملليم فية ٥ ملليم فية ٢ ملليم فية ١ ملليم

(٤) - العملة البرونز وهى قطعتان احدهما قيمتها نصف ملليم والثانية قيمتها ربع ملليم

المسكوكات الاجنبية النھية

(١) - الجنيه الانجليزى وقيمتة ٩٧٥ مليا

(٢) - الجنيه الهندي » ٨٧٧ ½ »

(٣) - الفيتي » ٧٧١ ½ »

ويعتبر فى حكم العملة المقبولة سندات البنك الاهلى المعروفة باسم - بنك نوت بحسب نص المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٥ جونيو سنة ١٨٩٨

٦ - المبادئ الرئيسية فى شؤون التحصيلات هى

أولا - أن يحاط علم كل ممول فى أول كل سنة بواسطة الاوراد السنوية بقيمة الضرائب المربوطة على عقاراته - والشهر المقرر فيه تسديد كل جزء من تلك الضرائب - وقيمة ذلك الجزء

ثانيا - ترتيب أوقات التسديد وقيمة مايتعين تسديده فى كل وقت تبعا لأزمة ظهور وصلاحيات المحاصيل لكى يسهل لواضعى اليد تسديد ما على عقاراتهم بواسطة بيع المحاصيل بلا حاجة الى تكلف صعوبات فى سبيل الحصول عليها

ثالثا - أن يكون التحصيل فى البلد الواحد على نسبة واحدة من جميع الممولين بغير استثناء

٧ - الحسابات التفصيلية عن الضرائب من كل نوع فى كل بلد على كل شخص تحرر فى دفاتر سنوية بمعرفة جباة الضرائب المعروفين باسم صيارف البلاد ويختص عليها بنحتم كل مديرية عما يختص بها - هذا ماعدا عوائد المباني فان حساباتها باسكندرية فى قسم الايرادات بالمجلس البلدى وفى مصر بالقسم المالى بالمحافظة - وفى بقية المدن والبنادرها دفاتر مخصوصة بطرف الصيارف أيضا

٨ - أطيان مصلحة الدومين - وأطيان مصلحة الاوقاف العمومية - وأطيان الكتبخانة الخديوية - وأطيان جفلك الوادى بالشرقية لا تدخل فى دفاتر حسابات الصيارف فى الوقت الحاضر لان حسناياتها محصورة بادارة مراقبة الاموال المقررة بنظارة المالية و باقلام الاموال المقررة بالمديريات

٩ - كقاعدة عمومية فيما عدا ما يختص بالمصالح الاربعة الماز ذكرها بالمادة السابقة يجب أن تسدد الضرائب لأيدى صيارف البلاد إلا ان كان مجموع الضرائب السنوية المطلوبة من الممول الواحد مائتى جنيه أو أكثر من ذلك فى بلد واحدة أو عدة بلاد أو فى مديرية واحدة أو عدة مديريات فإنه يجوز تسديد ذلك للخزينة العمومية أو للخزينة المديرية مباشرة أنظر صحيفة ٥٧٩ - هذا ماعدا عوايد المباني بمصر واسكندرية فانها تسدد للحصيلين المخصوصين بها

١٠ - الحكومة ممتازة فى الحصول على الضرائب مقدمة على كل ماسواها من الحقوق الاخرى ولها الحق بناء على هذا الامتياز فى أن تحجز وتبيع بنفسها من المحصولات والاثمار والمنقولات التى توجد بالعقار ومن عين العقارية قدر ما يكفى لتسديد المطلوب لها بحسب الاحكام الآتى ايرادها بالفصول التالية

١١ - التحصيلات نوعان - الاول اختيارى وهو ما يستدّه ذوو الشأن بحض ارادتهم - والثانى اجبارى وهو ما يتحصل بواسطة الحجز والبيع الادارى بحسب أحكام الاوامر التى سبقت ذكرها فى موضعها

١٢ - التحصيل الاجبارى نوعان - الاول هو الحجز الادارى على المحصولات والمنقولات والمواشى وعلى عين العقار ان لزم الحال وذلك لتحصيل ما يعسر تحصيله من ضرائب الاطيان والتخيل وعوايد المباني - الثانى هو الحجز الامتيازى ويعمل فقط على المحصولات والاثمار لتحصيل ما يعسر تحصيله من ايجارات الاطيان

١٣ - يعتبر فى حكم التسديدات النقدية ما يأتى

أولا - فوائض التسيديسات وهى التى تريد فى مجموع تسيديسات بعض
المؤاين فى سنة ثامنا هو متعين تسيديده منهم فيها ولذلك يخصم لهم من المطلوب
منهم فى السنة الآلية
ثانيا - مايرفع على طرف الحكومة من ضرائب الاطيان النالفة بحسب
القوانين المعمول بها فى ذلك
ثالثا - مايرفع على طرف الحكومة من ضرائب الاطيان الشراقى بحسب
اللائحة والتعليقات المعمول بها فى ذلك أيضا
رابعا - ما يخصم فى أول كل سنة تعويضا عما تسدد للحكومة فى الزمن
الماضى من الاموال المعروفة بالمقابلة الى أن تنقضى بالكلية فى سنة ١٩٣٠
خامسا - المال المسموح لعمد البلاد عن ضرائب نعمة أفدنة من أطيانهم
سنويا فى مقابل خدمتهم

١٤ - كافة الاموال المتحصلة من ضرائب الاطيان (ماعدا عشور النخيل)
فى جميع انحاء القطر لمصرى ماعدا مديرية قنا مخصصة لخدمة ديون الحكومة
المعروفة بالدين المضمون - والدين الممتاز - والدين الموحد ودق وصلات الاموال
المتحصلة من هذا القليل فى بحر السنة الى دايكنفى لخدمة الدين المقدر لذلك
سنويا ٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى حملتها مصاريف صندوق الدين فكل مبلغ
يزيد عن ذلك يورد الى نظارة المالية - راجع المادة ٣٠ من دكرى ٢٨ نوفمبر
سنة ١٩٠٤ صحيفة نمرة ٧٨٦

١٥ - بناء على ما ذكر بالمادة السابقة يجب على كبار المأمورين المنوطين
بالتحصيلات فى المديرىات التى ذكرت توريد كل ما يتحصل من ضرائب الاطيان
الى صندوق الدين لحين استيفاء المبلغ اللازم سنويا للقسط المخصص لخدمة
الدين المضمون وقيمة قوايد الدين الممتاز والدين الموحد ومصاريف صندوق الدين
الواردة فى الميزانية ولا تبرأ ذمة هؤلاء المأمورين إلا بالايصالات التى تعطى لهم
من قومسيون الدين وذلك لحين استيفاء المبلغ المذكور - أنظر المادة ٣١
من دكرى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ صحيفة نمرة ٧٨٦

القسم الثاني

قوانين أساسية

الفصل الاول

فيا يختص بامتياز الحكومة في الحصول على الضرايب والاموال
مقدمة على كل ماسواها من الحقوق

١٦ - أمر عال في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ - ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢
الميرى ممتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز مقمّم عما سواه من جميع حقوق
الامتياز واجراؤه فيا يختص بالاطيان يكون على محصولاتها وثمارها وأجرها وسائر
ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان يبيعها كلها أو بيع جزء منها ان لم توقف المحصولات
أو الثمار أو الايرادات المذكورة وفيما يختص بالاملاك يكون على موجودات
المدن المنقولة وعلى أجزائها وريعها بل وعلى ذات الاملاك يبيعها كلها أو بيع جزء
منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت ديانة أخر للدين الذي افلس وصار بيع
موجوداته من منقول وثابت فلا يتسلم من ثمنها شيء للدائنين سواء كانوا ممتازين
أو عادية الا من بعد سداد كامل مطلوبات الميرى المذكورة وهكذا جميع الحقوق
الميرية في سائر المطلوبات ممتازة ويتبع فيها كما الاجراءات الموضحة أعلاه
مستأجرو اطيان المديون أو أملاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شيء اليه
ملزومون بمجرد مطالبتهم أن يدفعوا للميرى ما عليهم للديون المذكور أو ما يكون بطرفهم
له لاي سبب كان تسليداً لكامل المطلوب أو جزء منه والوصلات التي تعطى
اليهم من الميرى تكون سنداً لهم بخلاص طرفهم مما يدفعونه (١)

(١) لايسرى امتياز الحكومة المقرر بدمريو ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ الا على مطلوبات الحكومة
بصفة كونها السلطة العمومية بالنسبة للمولين أي أن هذا الامتياز يسرى على الاموال والعشور
والعوائد والرسوم بكافة أنواعها الواجب على الممول أدائها كالتزينة العمومية لاي سبب كان
ب) وللحكومة امتياز في تحصيل الاموال على كافة القارات المربطة عليها الاموال والعوائد ويقدم
هذا الامتياز عما سواه من سائر الامتيازات ويسرى على الاموال المتأخرة وعلى أموال السنة الجارية
على حد سواء وليس لها امتياز على الاموال أو العوائد المطلوبة على اطيان أو عقارات خلاف
القارات المذكورة (بحكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢) امتياز الحكومة
في تحصيل الاموال لا يحتاج الى تسجيل (بحكم من المحكمة المذكورة في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

١٧ - بروتوكول (اتفاق دولي)

ان القانون الممنوح للملكية العقارات لا يمس الامتيازات المصدق عليها بالمعاهدات بل تستمر مصرية الاجراء في حق ذات أشخاص ومنقولات الاجانب الذين صاروا من ارباب العقارات

ولما كان حق التملك هذا يرتب عليه ازدياد عدد الاجانب وتوطنهم باراضى الممالك السلطانية فحكومة الدولة العلية ترى من الواجب عليها أن تتبصر وأن تمنع الصعوبات التي تنشأ من اجراء العمل بمقتضى هذا القانون في بعض الجهات وهذا هو الداعي لعمل الاتفاقات الآتى بيانها

حيث انه لا يجوز التعدي على محل اقامة أى شخص مقيم باراضى الدولة العثمانية ولا يمكن لأحد ما الدخول فيه بدون رضا صاحبه الا اذا كان بموجب أوامر صادرة من جهة الاختصاص وبحضور أحد القضاة أو المأمورين المرخص لهم بذلك فالمثل لا يجوز التعدي على محل اقامة من كان من رعايا الدول الاجنبية طبقا للمعاهدات ولا يمكن لأعوان الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب القنصل التابع اليه ذاك الاجنبى ^(١)

(١) مستخرج من منشور صادر من جناب المسيو بورييه سفير دولة فرنسا بالاسكندرية فيما يخص بحق الملكية المملوكة للاجانب بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٨
ان الفقرة الثالثة مضمونها عدم التعدي على محل الإقامة ومكررها عدم امتكان رجال الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب من قبل القنصل التابع اليه الاجنبى
ولما كان من المهم الايضاح عن تعريف محل الإقامة فقد جاءت الفقرة الرابعة بتعريف واضح البيان حسب الرغبة ولا كان يصح حقيقة التسليم بأن مقداراً واسعاً من الاراضى بمجرد كونه ملكاً لاجنبى بعد كعمل اقامة فيرمانون لمأمورى الحكومة العلية الحضور اليه أو الدخول فيه وطلب الحصول على أكثر من ذلك بعد من قبيل الزعم بأن كل أرض يملكها اجنبى حتى لها الامتياز بمعاملتها حسب قانون الدولة التابع لها المالك وكان يمد ذلك تناقضاً في الطلب لانه من الطلبات المستحيلة اذ أن الباب العالي لا يسمح مطلقاً بحمل الاملاك العقارية بالممالك العثمانية خاضعة لأحكام الدول الاجنبية

الفقرة الخامسة تأيد فيها تأييداً عدم جواز التعدي على محل الإقامة فقط وتوضيحها أنه ينبغي على القنصل في حالة ما اذا طلب منه اجراء الكشف على محل أن يعطى المساعدة حالاً للجهات الحكومية المحلية لكي لا يحصل عطل في حركة اجراءات المحاكم

المراد بمحل الإقامة منزل السكن ومشمولاته أى المطبخ والاسطبل وأمثالها والاحواش والجنان والمحلات المتصلة بها المحاطة بأسوار ماعدا جميع الباقي من أجزاء الملك فانه لا يعد محل إقامة

لا يمكن لرجال الضبط والربط الدخول بمحل إقامة أحد الاجانب بالجهات التى تبعد عن محل إقامة القنصل أقل من تسع ساعات بدون حضور القنصل كما سبق القول آنفا ومن جهة القنصل فانه ينبغي عليه أن يعطى المساعدة حالاً لجهات الحكومة المحلية بحيث لا يمضى أكثر من ست ساعات من وقت إخطاره لحذو وقت قيامه أو قيام مندوبه لكي لا يحصل مطلقاً عطل في حركة اجراءات الحكومة مدة أكثر من أربع وعشرين ساعة

أما في الجهات التى تبعد تسع ساعات أو أكثر من تسع ساعات مشياً عن محل إقامة وكيل القنصل فيسوغ لأعوان الضبط والربط الدخول بمحل إقامة الاجنبي بدون حضور وكيل القنصل بناء على طلب الحكومة المحلية وبحضور ثلاثة من أعضاء مجلس اختيارية الناحية انما يكون ذلك فقط في الاحوال الضرورية وبقصد البحث أو التحقيق عن واقعة قتل أو الشروع في قتل أو حريق أو سرقة بواسطة استعمال السلاح أو كسر بلب ونحوه أو سرقة ليلاً في منزل مسكون أو عصيان مع وجود أسلحة أو تشغيل نفود زائفة وذلك سواء كانت الجناية وقعت من أحد رعايا دولة أجنبية أو من أحد رعايا الدولة العلية أو حدثت في محل سكن الاجنبي أو خارجاً عن المحل المذكور في أى محل كان

لا تسرى هذه الاحكام الا على اجزاء الملك المعتبرة محل إقامة حسب الكيفية السابق تعريفه بها وما كان خارجاً عن محل الإقامة فيكون اجراء أمور الضبط والربط به بلا شرط ولا قيد وانما اذا كان أحد الافراد متهما بجنائية أو جنحة ويمجرى ضبطه وكان المتهم من رعايا دولة أجنبية فيراعى نحوه الامتيازات المتعلقة بذات شخصه

يجب على الموظف أو المأمور المكلف باجراء الكشف على المحل في الظروف الاستثنائية المبينة أعلاه وعلى أعضاء مجلس الاختيارية الذين يستضجعهم معه

أن يحرروا محضرا عن الكشف الذى يعمل وأن يبلغوه حالا للجهة الأعلى التابعين اليها وهى ترسله بمعرقها فورا الى وكيل القنصل الاقرب اليها

١٨ - المادة ٦٠١ من القانون المدنى الاهلى - الفقرة الثانية من المادة المذكورة

ثانيا - المبالغ المستحقة لليرى عن أموال ورسوم أيا كان نوعها وتكون هذه المبالغ ممتازة بحسب الشرايط المقررة فى الاوامر والالواح المختصة بها ويجرى مقتضى امتيازها على كافة أموال المدين

١٩ - أمر عال فى ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥

المادة ١ - للحكومة حق الامتياز والتقدم على غيرها فى استحصاها من أموال الصيارف المتقولة والثابتة على ما يكون مستحقا اليها بطرفهم بسبب أعمال وظائفهم
المادة ٢ - يجوز للحكومة أن تباشر تحصيل هذه المبالغ بالطرق الادارية طبقا لأحكام الامر العالى^(١) الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المخصص بالأموال والعشور - ولما ان شاعت الحق فى توقيع المحجز على العقار قبل توقيعه على المتقولات

المادة ٣ - لا يجوز مباشرة اجراءات التحصيل الا متى تعين مقدار الدين بمقتضى قرار وقضى يصدر من نظارة مالية حكومية ويستبدل هذا القرار فيما بعد بقرار نهائى
المادة ٤ - لا يجوز فى أية حال توقيف اجراءات المحجز أو البيع لمجرد حصول مناقضات فى المبالغ المبينة فى القرار مالم يودع من المناقض مقدار تلك المبالغ أمانة
المادة ٥ - أحكام هذا الامر نافذة المفعول على ضمان الصيارف أيضا

٢٠ - أمر عال فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦

أحكام الامر الصادر فى ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ المتعلق بالمبالغ المطلوبة من الصيارف تكون نافذة المفعول على صيارف خرب المديريات والمصالح وعلى ضمانهم أيضا

(١) الامر المشار اليه وارد بالصحيفة التالية

الفصل الثانى

فيما يختص باجرات المحجز والبيع الادارى

٢١ - أمر عال فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠^(١)

بند ١ - عدم دفع الاموال والعشور والرسوم فى مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها ببناء على اللوائح والاوامر والمنشورات يستوجب اجراء المحجز بالكيفية الآتى ذكرها على الأثمان والمحصولات والموجودات والمواشى الموجودة فى العقار بل وعلى نفس العقار المستحقة عليه تلك الاموال أو العشور أو الرسوم

بند ٢ - اذا كان المحجز على المنقولات والعقارات مزعما توقيعه فى محل سكن أحد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد اخطار القونصلاتو المتمى اليه ذاك الاجنبى

بند ٣ - على صائر الاحوال لا يمكن ايقاف المحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة ما لم يودع المنازع المبلغ المقصود اعمال المحجز عليه أو البيع لاجله

فى حجز وبيع المنقولات

بند ٤ - توقيع المحجز على الأثمان والمحصولات والموجودات والمواشى لا يمكن اجراؤه الا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والانتذار بالمحجز الى صاحب العقار أو الى الشخص الموجود فيه مهما كانت صفته

بند ٥ - تشمل ورقة التنبيه والانتذار على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن يد مندوب المديرية أو المحافظة

(١) تراجع الاوامر العالية الصادرة فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بمصنقى ٤٨١ و ٤٨٣

صاحب العقار أو من يجب عنه أو من يكون موجودا في العقار يضع امضاءه أو ختمه على ورقة التنبيه وإذا توقف أو كان في غير مكانه وضع امضاءه أو ختمه فندوب المديرية أو المحافظة يحضر شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهم وهما يضمنان أو يضمنان ورقة التنبيه والاذنار تثبتا لحصول الامتناع من وضع الامضاء أو الختم بند ٦ - تعطى نسخة من ورقة التنبيه والاذنار الى صاحب العقار أو من يجب عنه أو الموجود فيه وفي حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة أو على باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعليقها يعتبر اعلانا مستوفيا بند ٧ - اذا مضت الثمانية أيام المحددة بورقة التنبيه والاذنار بدون حصول دفع الاموال أو العشور أو الرسوم الى صراف الناحية أو الى مأمور التحصيل فيتوقع الحجز على الامتار والمحصولات والمنقولات والمواشي

بند ٨ - يتوقع الحجز بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة مصحوبا بشاهدين من مشايخ أو غيرهم والمحصولات التي يجري حجزها تكال أو تقاس أو توزن على حسب نوعها وعند الاقتضاء تنقل الى محل مؤتمن وتذكر هذه الاجراءات ضمن محضر الحجز المزروعات والمواشي أو المنقولات التي تحجز بصير تعدادها وتبين أوصافها في محضر الحجز ثم يتعين حارس على الاشياء المحجوز عليها

كل من مندوب المديرية أو المحافظة والشاهدين والحارس يضع امضاءه أو ختمه على محضر الحجز وهو يشتمل على بيان اليوم الذي يتحدد للبيع والجهة التي يحصل فيها البيع بحيث ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلان الحجز ولا بعد مضي خمسة عشر يوما من التاريخ المذكور وتعطى نسخة المحضر مصدقا عليها من مندوب المديرية أو المحافظة الى كل من الحارس وصاحب العقار أو الموجود فيه أو من يجب عنه ويذكر ذلك في محضر الحجز وفي حالة الامتناع من استلام تلك النسخة يذكر هذا الامتناع أيضا ضمن المحضر المذكور

وعلى سائر الاحوال بعد مضي أربعة أيام بالاكثر من تاريخ اعلان الحجز تعلق نسخة من محضر الحجز على باب ديوان المحافظة أو باب ديوان المديرية وباب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزعم اجراء البيع فيه

بند ٩ - في اليوم المحدد تشرع المديرية أو المحافظة عن يد أحد مندوبيها وبحضور اثنين من المشايخ أو من العمدة في بيع الاشياء المحجوزة إما في محل توقيع الحجز أو في السوق المجاور له

يحصل بيع المحصولات والمنقولات أو المواشي المحجوزة بالمزاد بالمادة لمن يرمى عليه آخر عطاء

يستمر البيع لغاية ما يوازي قيمة المبيع بمقدار المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية يوم انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف أيضا اذا اقتضى الحال

ويحرر بذلك محضر يذكر فيه سبب البيع وبيان الاشياء المباعة ومحل تقبها وساعة افتتاح المزاد وقفله ومقدار ثمن البيع واسم الراعي عليه المزاد

ويصير امضاء أو ختم محضر البيع من مندوب المديرية أو المحافظة واثنين من المشايخ أو اثنين من العمدة والراعي عليهم المزاد

من يرمى عليهم المزاد ملزمون بدفع ثمن المبيع على الفور نقدا وعدا

في حجز العقار وبيعه^(١)

بند ١٠ - في حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والمواشي لسداد الاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة يشرع في توقيع الحجز على العقار بالقيمة الآتية

(١) القانون المدني المجلد ١

بند ١٨ - انما آلات الزراعة والمواشي اللازمة لها متى كانت ملكا لصاحب الارض وكذلك آلات المصانع ومهملاتها اذا كانت ملكا لملك الآلات المصانع تعتبر اموالا ثابتة بمعنى أنه لا يسوغ الحجز عليها منفردة عن العقار المتعلقة به

قبل توقيع الحجز على العقار بشهر يعلن على يد مندوب المديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها ذلك العقار الى صاحبه المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد عليه مهما كانت صفته تنبيه بالدفع وانذار بحجز العقار وتعلن ورقة التنبيه والانذار المذكورة مع مراعاة الشروط المبينة بالبند الخامس وتشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم والمبالغ المستحقة وجميع البيانات المقتضى ادراجها في أوراق الانذار بحجز المنقولات

بند ١١ - بعد مضي شهر بالاقل وأربعين يوما بالاكث من تاريخ الانذار يشرع في وضع الحجز على العقار بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة مصحوبا بأشئين من العمد وإذا اقتضى الحال يكون معهم شخص من أهل الخبرة أو مساح لاجل مساحة وتحديد وتأمين العقار المحجوز

ويتحرر محضر الحجز ويعلن الى صاحب العقار المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المبينة بشأن محاضر حجز المحصولات والمنقولات ويتوضح فيه بيان العقار المحجوز ومقدار مساحته وقيمة ثمنه المقدرة (١)

بند ١٢ - يشرع في بيع العقار المحجوز عليه بالمزاد العمومي بعد مضي شهر بالاقل أو خمسة وأربعين يوما بالاكث من تاريخ اعلان محضر الحجز وينشر عن ذلك في الجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منهما والاخرى ثمانية أيام وتعلق الاعلانات أيضا على باب ديوان المحافظة أو على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة اذا كان العقار كائنا في القرى وفي نقطة ظاهرة من العقار المحجوز

ويجب أن يكون نشر آخر اعلان في الجريدة قبل اليوم المحدد لازاد بثمانية أيام بالاقل وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار المزعم بيعه والثن الذي ينبنى عليه افتتاح المزاد وهو قيمة التمين المقدر بمحضر الحجز وتشتمل أيضا على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع

(١) ارجع الامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ صحيفة ٤٨٣

بند ١٣ - يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علناً بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما مصحوباً بأحد كتاب المديرية أو المحافظة

وينبنى افتتاح المزاد على الثمن الذى صار تقديره فى محضر المحضر بمعرفة العمدة وأهل الخبرة أو المساح

المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما يوقع البيع لمن يرسى عليه آخر عطاء أعنى لمن أعطى عطاء مضى عليه عشر دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه
ثمن المبيع يجب دفعه على الفور نقداً وعتاً

يتحضر محضر البيع بمعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما والكتاب الذى يكون حاضراً معه وكل منهما يضع أمضاءه عليه ويشتمل المحضر على سبب البيع وبيان العقار المباع وكل عطاء حصل ومرسئ المزاد وكل ما يحدث فى جلسة المزايدة

بند ١٤ - إذا كان فى اليوم المعين للمزاد لم يحضر أحد للمزايدة فىصير تأخير البيع ليلعاد شهر واحد ويجرى تنزيل الخمس من المبلغ السابق تحديده لافتتاح المزاد وينشر عن ذلك مجتداً فى الجريدة الرسمية العربية وباعلائات تلصق وتعلق بالطريقة المبينة فى البند الثانى عشر (١)

بند ١٥ - يعطى الى الراسى عليه المزاد محضر البيع مشمولاً بصيغة التنفيذ من مأذون يتعين من طرف قاضى المديرية الكائن بدائرتها العقار المباع بعد دفع ثمن المبيع بأكمله مع الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف وذلك المحضر يكون سنداً للشترى بملكية المبيع ويقوم مقام الحجة

على الراسى عليه المزاد أن يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل فى المحكمة الشرعية أو فى قلم كتاب المحكمة المختلطة التابعة لها المديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها العقار المبيع (٢)

(١) يراجع الامر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ صحيفة ٤٨٣

(٢) يراجع الامران العاليان الصادران فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ صحيفة ٤٨٣

بند ١٦ - اذا تأخر الراسى عليه المزااد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته بعد النشر عن ذلك بعشرة أيام فى الجريدة الرسمية العربية فان قصص الثمن يلزم الراسى عليه المزااد الاول بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستحقها الممول المزروع منه العقار وتخصم له من الاموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة اذا كان هناك اقتضاء

بند ١٧ - يسوغ لكل انسان فى مدة عشرة أيام من البيع أن يقرر فى قلم كتاب ديوان المديرية أو قلم كتاب ديوان المحافظة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع الخمس من الثمن الذى يرغب الاخذ به خلاف المصاريف أو أن يقدم بذلك كفيلا ذا ميسرة وعلى المديرية أو المحافظة أن تعطى له صورة رسمية من أقراره

بند ١٨ - فى حالة اعادة البيع بسبب حصول زيادة فى الثمن يجب على المديرية أو المحافظة أن تنشر مجددا عن ذلك باتباع الطرق المبينة بالبند الثانى عشر وتاريخ المزااد لا يمكن تحديده الا ليعاد أقله ثمانية أيام اعتبارا من تاريخ ائتماع اعلان ينشر فى الجرائد

٢٢ - أمر عال فى ٤ نولبر سنة ١٨٨٥

مادة ١ - اذا وقع تأخير فى دفع الاموال فى الآجال المعينة فيصير اعلان انذار ثم يحصل الشروع فورا فى توقيع الحجز على أئمار الاطيان ومحصولاتها وغير ذلك من المواشى والاشياء المنقولة ولكن لا يجوز بيع شئ مما ذكر الا بعد مضى أربعين يوما من تاريخ توقيع الحجز مالم يكن ذلك الشئ قابلا للتلف فيسوغ بيعه فى ظرف الخمسة أيام التى تلى توقيع الحجز

مادة ٢ - يجوز للحجوز عليه أن يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة فى ظرف الاربعين يوما التالية للحجز بشرط أن يورد ثمنها لمأمور التحصيلات ليستنزل من الاموال المستحقة ومع ذلك لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المقررة فى المديرية بعد خصم عشرة من المائة بالاكثر

مادة ٣ - اذا وفي المحجوز عليه بجميع الاموال المطلوبة منه في ظرف عشرين يوما من تاريخ توقيع الجيز أو باع في المدة المذكورة المحصولات المحجوزة وأورد ثمنها للمأمور التحصيلات لا يكلف بدفع مصاريف الاجراءات وأما اذا حصل الوفاء أو ابراد الثمن بعد مضي العشرين يوما فيلزم المحجوز عليه بنصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر في التعريفة المرفوقة بهذا الامر

مادة ٤ - يسقط حق المحجوز عليه في العمل بمقتضى المادة الثانية من امرنا هذا بعد انقضاء الاربعين يوما ويكون ملزوما بدفع كافة المصاريف ويصير الشروع في بيع المحصولات المحجوزة بمعرفة المديرية بمقتضى أحكام اللوائح المتبعة وما يتحصل من المبيع تخصم منه أولا قيمة مصاريف الاجراءات ورسوم البيع ثم يستزل الباقي من الاموال المتأخرة لغاية استيفائها

مادة ٥ - اذا لم تتجاوز قيمة المال المتأخر الخمسة قرش فلا يلزم المحجوز عليه في حالتي الوفاء أو البيع بعد مضي العشرين أو الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء المحجوزة

(بيان المصاريف التي يلزم بها صاحب الاطيان)

عن حجز المنقولات

١٠ انذار	٦ عن كل نسخة من محضر الجيز
٥ عن كل صورة من الانذار	٠٠ مصاريف الخفر باعتبار اجرة قدرها
٣٠ محضر حجز المنقولات	اربعة قروش لكل خفير في اليوم
٠٠ قيمة واحد من المائة عن متحصل البيع	٥٠ محضر البيع

عن الجيز العقاري

٣٠ انذار عقارى	٤٠ عن اعلانين
٤٠ محضر الجيز العقاري	٥٠ قيمة درج اعلانات بالجرائد
١٢ صورة الانذار	عن كل خمسة وعشرين فدانا أو أقل
٢٠ صورة محضر الجيز	٥٠ محضر البيع
٠٠ قيمة خمسة في المائة عن متحصل البيع	

(بيان المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري الاطيان
المزروعة من مالهما)

٤٠ أصل محضر مرسى المزاد | ٣٠ صورة محضر مرسى المزاد

٣٣ - أمر عال في ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢

تعديت المادة (١٥) من الامر العالى الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المشار اليه
كما يأتى

محضر البيع يسلم الى الراسى عليه المزاد بعد دفعه الثمن بأكمله ورسمًا نسبيا قدره
خمس في المائة والمصاريف ويصير نافذ المفعول بواسطة المدير أو المحافظ الكائن
العقار في دائرته

ويكون في يده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام الحجة
ثم يصير تسجيله بمعرفة الراسى عليه المزاد وعلى مصاريفه في المحكمة الشرعية
أوفى قلم كتاب المحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار

٣٤ - أمر عال في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

مادة ١ - محضر الحجز العقارى المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة
من الامر العالى المشار اليه المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ يصير اعلانه أيضا
الى قلم النائب العمومى بالمحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار في ظرف ١٥ يوما
من تاريخه وعلى القلم المذكور التأشير على نسخة المحضر الاصلية

وعليه أيضا اعلان هذا المحضر بغير مصاريف الى الدائنين المقيدة ديونهم بقلم
الرهونات ان كانوا ويكون الاعلان الى محامهم الاصلى أو المختار وذلك في ظرف
٣٠ يوما من تاريخ التأشير من قلم النيابة على المحضر

مادة ٢ - لا يجوز الشروع في بيع العقار الا في مسافة ٢٠ يوما على الاقل
و ٧٥ على الاكثر من تاريخ اعلان محضر الحجز الى الدائنين المقيدة ديونهم

مادة ٣ - يجب ان يكون الحجز والبيع بالمزاد اذا اقتضت الحال قاصرين بقدر الامكان على جزء من العقار تكون فيه الكفاية لتسديد الاموال والمصاريف المستحقة فاذا زاد ثمن المبيع عن المبلغ الواقع بثبانه الحجز بما فيه المصاريف والاموال التي استحققت من بعد يوم التنبيه بالدفع فترد الزيادة الى صاحب العقار الا اذا حصلت معارضة من أحد الدائنين المقيدة ديونهم في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ البيع وفي هذه الحالة يجب على جهات الادارة توريد الزيادة الى خزانة المحكمة المختلطة الواقع في دائرتها العقار لكي يحصل التصرف فيها بحسب القانون

وينشر الاعلان بالبيع في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية
مادة ٤ - للدائنين المقيدة ديونهم على العقار الخيار في توقيف الاجراآت لحد وقت مرسى المزاد النهائي وذلك بدفع الاموال المطلوبة والمصاريف ومتى دفعوا المطلوب حلوا حلولا قانونيا محل خزانة الحكومة في حقوقها وامتيازاتها بدون أن يكون هناك حاجة لتعيد ذلك

مادة ٥ - لا يجوز توقيف الحجز والبيع في أى حال بسبب منازعات في الاموال المستحقة أو بسبب التنفيذ العقارى الا اذا كان الذى تقع منه المنازعة أو الدائن الساعى في التنفيذ العقارى يودع في خزانة المديرية أو المحافظة قيمة المبالغ التي حصل بسببها الحجز والبيع

والمبالغ المودعة بهذه الكيفية تصبحا لخزانة الحكومة بصفة نهائية اذا مضت ستة شهور على تاريخ الالغاء ولم يثبت الذين وقعت منهم المنازعة حقوقهم
مادة ٦ - نشر وتعليق الاعلانات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من الامر العالى المشار اليه يكون اثباته بحضور ممضى عليه أو بمختمه متدوب المديرية
مادة ٧ - البيع بالمزاد يترتب عليه شطب الرهونات أو الاختصاص بها وترسل المديرية محضر المزاد في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخه الى قلم النائب العمومى بالمحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقار وهو يأمر بتسجيله من تلقاء نفسه وبغير مصاريف

مادة ٨ - يسقط الحق في المطالبة بالديون المستحقة بسبب الاموال والعشور بعد مضي ٣ سنوات افرنيكه
وهذا السقوط لا تقع عليه أسباب الايقاف ولا الاشقطاع ولا يسرى هذا الحكم على الدائنين المرتنين الذين حلوا محل خزانة الحكومة بالشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة المشار اليها

الفصل الثالث

فيما يختص بإجراءات الحجز الامتيازي لتحصيل ما يتأخر من ايجار الاطيان

٢٥ - أمر عال في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

مادة ١ - يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد ان يوقعوا بغير اذن من القاضي حجزا امتيازيا على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصاها على الايجارات المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجراءات الآتية فان كلف مستأجر تلك الاطيان أجرها لغيره جاز له اجراء ذلك أيضا (١)

مادة ٢ - يصير توقيع الحجز بمقتضى أمر يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عقد الايجار أو على اقرار من صاحب الاطيان يشهد بصحته شاهدان معتمدان

مادة ٣ - ويجوز أيضا توقيع الحجز الامتيازي على الاثمار والمحصولات المملوكة لمن استأجر الاطيان من المستأجر الاصلى لاستيفاء الايجارات المستحقة طرف المستأجر الاصلى المذكور

أما الخضراوات والفواكه التي يخشى عليها من التلف مدة الحجز فيصير بيعها يوميا عن يد معتمدين حسب العادة والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالحجز (١) اذا دعت الحاجة لاتخاذ اجراءات لتحصيل ايجارات أملاك المديرة فالحكومة بصفتها مالكة تنوب عنها في ذلك المأمورون المكلفون بتحصيل الايجارات

انما يرفع الحجز اذا قدم المستأجر الثاني سند مخالصة من المستأجر الاصلى المأذون بالتأجير لغيره

مادة ٤ - يلزم أن يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالحجز مشتملا على تعيين أحد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز أن يحرره محضرا وأن يكون حارسا للاشياء المحجوزة انما يجوز له أن يستنيب عنه واحدا أو أكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته

ويعطى في نظير ذلك لشيخ البلد لمدة خمسة في المائة من ثمن المحصولات المباعة ولكل من الخفراء ثلاثة قروش يوميا بحيث أن المدير يعين القدر اللازم منهم بقيمة ما يصرف للشيخ وللخفراء ينقص من ثمن المحجوز

مادة ٥ - لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير أن يتمتع بلا عذر شرعى عن اجراء الحجز فورا فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من المحصولات في مدة تأخيره عن اجراء الحجز مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون

مادة ٦ - يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملا على بيان الاثمار المحجوزة ويجب أن توزن تلك الاثمار أو تكال على حسب نوعها

مادة ٧ - لا يأمر المدير بالحجز في الاحوال الآتية

أولا - اذا سبق توقيع حجز قضائي على الاثمار والمحصولات انما للأجر الحق بأن يستولى ماله من الايجار مقدما على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه حسب القانون

ثانيا - اذا كانت بين المؤجر وبين المستأجر منازعة بسبب الايجار وكان المدير عالما بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجز التحفظي الامتيازى تحت مسؤوليته أو يقدم المستأجر ضامنا مقدورا وقت طلب الحجز

مادة ٨ - اذا حدث حجز قضائي بعد الحجز الذي أمر به المدير يجب على المحضر أن يحقق وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يحل طرف شيخ البلد

مادة ٩ - اذا لم يطلب مدائن ثان الحجز على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعلن بواسطة محضر في ظرف ثمانية أيام بعد الحجز الامتيازى الاوّل الذى أمر به المدير ولم يدفع المستأجر قيمة المطلوب منه تباع الاثمار والمحصولات بالمزايدة العمومية بناء على أمر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجز ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع بمدة لاتقص عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن ثمانية أيام^(١)

مادة ١٠ - يبين فى الإعلان الذى يلصق بمحل البيع ويومه واسم المدائن واسم المدين والاثمار والمحصولات المقصود بيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع أمام شيخ البلد الذى تعين لاجراء الحجز ويصير الاستمرار عليه الى أن يستوفى المبلغ المستحق

مادة ١١ - يحضر محضر بالبيع وترسل صورة منه للديرية وتسلم صورة أخرى للدين لتقوم مقام سند مخالصة بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذى رضى به المزاد

مادة ١٢ - يدفع الثمن الذى رضى به المزاد نقدا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لايرواده لخزينة المديرية فى أقرب وقت فان تأخر الرأى عليه المزاد عن دفع الثمن فورا تباع المحصولات ثانيا بالمزايدة فى الحال على اسم الرأى عليه المزاد وإن رضى المزاد بالاقبل عما كان رضى عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقتدرا فان لم يدفع وظهر عجزه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات

مادة ١٣ - اذا رضى المزاد على المحجوز له جازله أن يخصم من الثمن مبلغا يفى بمطلوبه

مادة ١٤ - يجوز لأصحاب الاطيان المؤجرة أن يطلبوا الحجز على مزروعاتها التى لم تحصد بشرط أن يكون ذلك فى بحر الشهرين الواقعين قبل استوائها

(١) المنشور الصادر من نظارة الداخلية فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ يقضى بأن تاريخ بيع الاثمار والمحصولات يعين لطالب الحجز بمعرفة المدير فى الامر الذى يصدره بتوقيع الحجز الامتيازى

ويكون طلب الحجز على ذلك والترخيص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الأثمار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم أن يشتمل محضر الحجز الذي يمرره شيخ البلد المعين لذلك في الأمر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وأنواع المزروعات

مادة ١٥ - بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكيفية المقررة في بيع الأثمار والمحصولات انما يلزم أن يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الحجز

مادة ١٦ - اذا بيعت الأثمار والمحصولات أو المزروعات التي لم تحصد فيخصص الثمن الذي رضى به المزارد للحجوز له الى أن يستوفى المبلغ المستحق اليه مالم يحدث حجز آخر من مدين ثان وان زاد من المحصولات أو المزروعات أو من الثمن شئ بعد ذلك يسلم للحجوز عليه مالم يطلب حجز آخر فان حدث حجز يؤدع المدير الثمن في قلم كاتب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية

وكذلك اذا رضى المزارد على صاحب الاطيان وخصم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رضى به المزارد وزاد بعد ذلك شئ تسلم الزيادة للحجوز عليه مالم يطلب مدين ثان الحجز عليها فان طلب الحجز عليها تسلم لقلم كاتب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية

مادة ١٧ - لا يقبل طلب الحجز على ثمن المبيع الا اذا كان مستوفيا للاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وأعلن بالطرق القانونية

مادة ١٨ - الاحكام السابقة لاتنفع أولى الشان من استعمال الطرق القانونية العمومية مالم تكن مخالفة لها وتبقى للسئاجر كافة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصا فيما يتعلق باسترداد ماأخذ منه أو تعويض ماخلى به من الضرر

مادة ١٩ - يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذا بتضمينات بسبب مايصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحضرين أو كأمورى الضبط والربط فيما يتعلق بما لهم من الحقوق وماعليهم من الواجبات المترتبة على مادون في هذا الامر

٢٦ - أمر عال في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥

إذا كان لشيوخ البلد شأن في الحجز سواء كانت بصفة دائن أو مدين ولم يكن في البلد شيخ آخر يقوم مقامه فيعين المدير أحد ضباط البوليس أو أحد موظفي المديرية ليقوم بدلا عنه بالأعمال المبينة في المواد ٤ و ١٠ و ١٢ من الأمر الرقيم

٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

ولكن لا يجوز في أى حال من الأحوال أن يكون الضابط أو الموظف حارسا للأشياء المحجوزة بل يجب عليه أن يعين حارسا إذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر

٢٧ - أمر عال في ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٨

مادة ١ - تؤخذ رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من أثمان مايباع من المحصولات والاثمار المحجوز عليها بعد أجرة الخفير ومأمور الحجز

مادة ٢ - الرسوم النسبية وأجرة الخفير ومأمور الحجز تحسب على المستاجر

الفصل الرابع

العمل بأحكام ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ في ماعدا تحصيل الضرائب

٢٨ - أمر عال في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ انخاص بإنشاء السكك الزراعية

المادة الثانية - فيما يختص بإنشاء السكك الزراعية - المادة السادسة فيما يختص بصيانتها - قدنص بكل من المادتين أن تحصيل المصاريف اللازمة لذلك

كله يكون بالطرق المقررة لتحصيل الضرائب بمقتضى ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٢٩ - أمر عال في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساق

في المساق الخصوصية

مادة ٢ - يراد بالمسقى قناة أو مجرى معد لرى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض مالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى في زمام عدة بلاد

وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمتفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير في تطهيرها أن تطهرها هي على نفقة هؤلاء المتفعين والمبلغ الذى يصرف في هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على انه اذا كانت الارض المعتاد رباها من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الارض لمالك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك

في ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورهما

مادة ١٩ - اذا تقدمت للشكوى من أحد أرباب الاراضى بأن أحد أصحاب الشأن معه في المسقى أو المصرف المكلف أربابها بصيانتها بحسب نص المادة الثانية قد دمر جسورهما أو ردم جزءاً منها أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه باشبهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوماً على الاقل فاذا اتضح انه قد حصل التدمير أو الردم فعليه (أى المفتش) أن يقدر الاعمال اللازمة لاعادة المسقى أو المصرف الى أصلهما ويخطر المدير بذلك لى يلزم الفاعل إلزاماً إدارياً باصلاح ما أتلفه فان أبى يلزم حينئذ بنفخته واذا تشكى أحد أصحاب الاراضى أو أحد المستأجرين الى المدير بأن المياه قد حجزت عن المسقى التى يستخدمها للرى فالمدير يبلغ الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته كما تقدم القول في العبارة الاولى من هذه المادة فيعين المفتش محل الواقعة بنفسه أو يتدب لذلك باشبهندس المديرية بعد أن يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوماً على الاقل فاذا تبين أن المشتكى كان يروى حقيقة أطيانته من تلك المسقى في السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير بذلك وهو يتخذ الاجراءات اللازمة إدارياً لارجاع الشئ الى أصله

ومنع حصول المعارضة مرة أخرى في استعمال المسقى ثم يشترع المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة الذى أو الذين يكونون قد حجزوا المياه عن المسقى وتحصل النفقة في جميع الاحوال المذكورة آنفاً بالكيفية المقررة في الامر العالى

الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

في اقامة البرايخ الخاصة بالافراد في جسر النيل أو جسر احدى الترع
وترميم تلك البرايخ

مادة ٢٣ - اذا ظهر لمفتش الرى أن بريخاً من البرايخ القائمة بجسر النيل أو بجسر احدى الترع أو غيره من أعمال الوقاية سئ البناء أو متخرب أو هو لعله أخرى منبع اخطر للجسور فيخطر المدير عنه وهو يأمر صاحبه بترميمه أو تجديده زمن الشتاء في ميعاد قدره أربعون يوماً فان لم يفعل فيطلب المفتش من المدير اجراء ذلك في ميعاد آخر قدره أربعون يوماً أيضاً فاذا أبى صاحب البريخ بعد أن يكون المدير قد كلفه مرة أخرى باجراء الترميم أو التجديد فللمدير حينئذ أن يجرى ذلك أما النفقة فتحصل ادارياً من المالك بالكيفية المقررة بالامر العالى الصادر

في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقترب الفيضان ولم يتم ذلك البريخ فلمفتش الرى أن يأمر بسده فوراً أو ازالته نهائياً فيما اذا كان الأمن على الجسور يقضى بذلك وعليه أن يخطر المدير بذلك ويجرى اللازم لتوصيل المياه بأى طريقة أخرى الى الاراضى التى كانت تروى من هذا البريخ

في المخالفات

مادة ٣٧ - فضلاً عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال باعادة الشئ الى أصله واذا امتنع فالحكومة تجرى الاعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الامر العالى الصادر

في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٤١ - تحصيل قيمة المصاريف والقرامات بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وفى حالة عدم تحصيل القرامة يحبس المحكوم عليه بها ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشا منها وهذا الحبس يحكم به المدير

٣٠ - أمر حال فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٠

يمنع احداث حفر داخل المدن والقرى والعزب أو بالقرب منها

مادة ٤ تحصيل نفقات العمل طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر

فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٣١ - فيما يختص بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية

أولا - أمر عال فى ٧ مايو سنة ١٨٩٤ بتعديل الامر العالى الصادر

فى ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢

مادة ١ - صار تعديل الامر العالى الصادر فى ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩

(١٢ ابريل سنة ١٨٩٢) المذكور بالكيفية الآتية

تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم يكونان فى حالة توقف المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والاضاع المقررة فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والامر العالى الصادر

فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المذكورين آنفا

ثانيا - أمر عال فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧

مادة ٩٢ - الاحكام التى لا تقبل الدفع الصادرة من المحاكم الشرعية يكون تنفيذها بناء على طلب صاحب الشأن بمعرفة جهة الادارة بدون مصاريف سوى اجرة الحراسة ورسم البيع فى المنقول باعتبار المائة واحد وفى العقار باعتبار المائة نحبة

مادة ٩٤ - يجوز توقيع الججز على مال المحكوم عليه تنفيذا لكل حكم يتضمن الالتزام بنفقة أو صداق أو نحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية بما يوازى المستحق بموجب الحكم والمصاريف ويجوز الججز أيضا على ما يأتى

أولا - المأهيات والمعاشات والمرتبات واليوميات والاجر الموجودة والمستحقة وقت الججز على حسب المقر قانونا

ثانيا - الغلة المستحقة له فى الأوقاف بالفعل

ولا يجوز حجز الاشياء المقر عدم جواز حجزها شرعا وكذلك بيت السكن لا يجوز الججز عليه ويتدئ الججز بالتقود للمنقولات سواء كانت تحت يد المحكوم عليه أو تحت يد غيره ثم العقار

ثالثا - لائحة صادرة من نظارة الحفانية ببيان الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية ومعلنة بالجريدة الرسمية الصادرة فى ٦ ابريل سنة ١٩٠٧ عدد ٣٩

بعد الاطلاع على المادتين ٩٢ و ١٠٢ من الامر العالى الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها وبموافقة ناظر الداخلية

أحكام عمومية

مادة ١ - يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهى تملك هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الادارية تحت مسؤوليته وذلك بأن يقيم الى الجهات المبينة فيما بعد طلبا محررا على الاستمارة الخاصة بذلك

ويبدأ بالتنفيذ على التقود الموجودة عيناً ثم على المنقولات ثم على العقار فى حالة علم وجود منقولات

ويقدم طلب التنفيذ على المقولات الى محافظ الجهة الكائن بها محل اقامة المدين اذا كان مقيا في دائرة اختصاص محافظة وإلى المدير اذا كان المدين مقيا في دائرة اختصاص بندر هو عاصمة مديرية وإلى مأمور المركز اذا كان المدين مقيا في دائرة اختصاص مركز ليس بعاصمة مديرية

ويقدم طلب التنفيذ على العقار الى المحافظ أو المدير أو مأمور المركز حسبما يكون العقار المقتضى الحجز عليه كائنا في دائرة اختصاص محافظة أو بلد أو مركز يكون عاصمة مديرية أو مركز ليس بعاصمة مديرية

ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل اقامة كل من الطالب والمدين والمحل الكائنة به المقولات المقتضى الحجز عليها اذا كان القصد التنفيذ على المقولات أو حدود العقار وكل بيان من شأنه تعيين العقار تعيينا تاما اذا كان القصد التنفيذ على عقار وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط في يوم تقديم الطلب ويرفق بالطلب صورة من الحكم المقتضى تنفيذه وعليها الصيغة التنفيذية وكذلك صور بسيطة من ذلك الحكم بعدد ما يلزم اعلانه من الاعلانات (اذا كان لم يسبق اعلان الحكم) وفي حالة ما اذا كان التنفيذ على عقار يرفق زيادة على ذلك شهادة مستخرجة من قلم الرهون

ويعين المحافظ أو المدير أو مأمور المركز حسب الاحوال معاونا للشروع في التنفيذ ويكون ذلك بأمر يصدره بديل الطلب المشتمل على البيانات السالف ذكرها

مادة ٢ - يسلم المعاون المكلف بالتنفيذ الى المدين صورة الحكم المقتضى تنفيذه مع مراعاة نص المادة ٥٦ من الامر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفي الوقت نفسه ينبه عليه بدفع المبالغ المطلوبة منه

واذا توقف المدين عن الدفع يشرع المعاون حالا في الحجز ويثبت في المحضر حصول الاعلان والتنبيه المشار اليهما

في المجز على النقولات

مادة ٣ - يجرى المعاون المجز على النقود والنقولات الجائز المجز عليها حسب القانون بمقدار المبالغ المستحقة ويكون ذلك بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو الاشخاص الذين يؤدون وظائفهم بصفة مؤقتة

ويشتمل المحضر على مفردات النقولات المحجوزة مع البيانات التي من شأنها تعيينها تعيينا تاما

• وفي ذيل المحضر يعين المعاون حارسا ويحدد للبيع يوما بحيث لا يكون الا بعد انقضاء مدة ١٥ يوما تبتدئ من تاريخ المجز الا أن هذه المدة يجوز قصها الى ثلاثة أيام اذا كانت الاشياء قابلة للتلف

ويمضي المحضر من المعاون ويمضي أو يختم من شيخ الحارة أو العمدة ثم تعطى صورة منه للحارس قاصرة على بيان الاشياء المحجوزة

مادة ٤ - يترك المعاون الاشياء المحجوزة تحت حراسة المدين المحجوز عليه أو أحد أقاربه المقيم معه مالم يقدم طالب المجز حارسا بمعرفته

وفي حالة غياب المدين وأقاربه أو في حالة رفضه قبول الحراسة يعين المعاون حارسا باسم طالب المجز وعلى ذمته ويقدر له الأجرة التي يحدد أعلى قيمة لها المحافظ أو المدير حسب الجهات

مادة ٥ - في اليوم المحدد للبيع يتحقق المعاون الذي أجرى المجز أو معاون آخر يعين بدلا منه في حالة حصول مانع له من الاشياء المحجوزة ثم يجرى بيعها بالمزاد العلني وبالتقد بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنها ثم يحرر محضرا بهذه الاجراءات يبين فيه مقدار ثمن كل جزء يباع

ويمضي المعاون المحضر ويمضيه أو يختمه أيضا شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنها

مادة ٦ - الثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار واحد في المائة وأجرة الحارس يعطى منه طالب المجز ما في دينه ويسلم ما يبق للدين

مادة ٧ - لا يمكن المدين الذى يدعى براءة ذمته من الدين أن يوقف البيع إلا بإيداع المبالغ التى من أجلها وقع الحجز بما فى ذلك أجرة الحارس .

ويجب على المدين أن يقدم الدفع أمام المحكمة المختصة فى ظرف ١٥ يوما .
يتبدئ من يوم الايداع وفى حالة عدم اجرائه ذلك فى الميعاد المذكور يصرف المبلغ المدوع لطالب الحجز والحارس كل بمفرده .

مادة ٨ - دعوى استرداد الاشياء المحجوزة لاتوقف البيع الا اذا أعلنت على حسب الاصول الى الجهة المختصة باجراء ذلك

واذا كانت الاشياء المحجوزة قابلة للتلف أو كانت مصاريف الحراسة لاتناسب بينها وبين قيمة تلك الاشياء يجوز بيعها رغما عن دعوى الاسترداد غير أن الثمن يحتفظ على ذمة من يستحقه

فى الحجز على العقار

مادة ٩ - فى حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المتقولات المحجوزة أو فى حالة عدم وجود متقولات للحجز عليها يجوز لمن صدر الحكم لصالحه أن يطلب اجراء الحجز على العقار بواسطة طلب يقدمه طبقا لما ورد فى المادة الاولى

مادة ١٠ - اذا كانت العقار متقلا بالرهون المسجلة لايجوز نزع ملكيته بالطرق الادارية ولايجوز اجراء بيع منزل السكنى

مادة ١١ - يجرى المعاوان الحجز على العقار بحضور شيخ الحارة او العمدة أو من يتوب عنهما بصفة مؤقتة وبحضور أحد الاعيان

ويشتمل المحضر على بيان العقار بياناً كافياً وبيان حدوده مع كل البيانات التى يمكن أن تساعد على معرفته معرفة تامة وكذلك بيان التجزئة الى أقسام اذا حصل ذلك مع قيمة كل جزء حسب التقدير الذى يعمل بوجه التقريب

وفى ذيل المحضر يحدد المعاوان يوما للبيع لايجوز أن يكون الأبعد مضي أربعين يوما من تاريخ الحجز

ويعضى المعاون المحضر ويضيه أو يختمه أيضا ششيخ الحارة أو العمدة وأحد الاعيان وتسلم صورة منه للدين

مادة ١٢ - ينشر اعلان البيع بالنسخة العربية من الجريدة الرسمية مرتين بينهما ثمانية أيام وتلصق

أولا - على باب المحافظة اذا كان العقار فى دائرة اختصاص المحافظة والافعلى باب المديرية والمركز

ثانيا - على باب دار العمدة أوشيخ الحارة

ثالثا - على العقار المحجوز أو على مكان ظاهر وقريب من العقار المحجوز عليه

وتشتمل الاعلانات التى تنشر وتلصق على بيان اليوم المحدد للبيع وعلى العقار وعلى الثمن الاساسى لكل قطعة مع ايضاح ان الدفع يكون فورا وأيضا على اسم ولقب طالب البيع وصاحب العقار المحجوز عليه

مادة ١٣ - يكون البيع فى المحافظة اذا كان العقار فى دائرة اختصاص محافظة وفى المديرية اذا كان العقار فى دائرة اختصاص بلد أو مركز هو عاصمة مديرية وفى المركز فى اعدا ذلك من الاحوال

ويحصل البيع بالمزاد العلنى على الثمن الاساسى المذكور فى محضر المحجز ويكون ذلك برئاسة المحافظ أو المدير أو المأمور أو من ينوب عنهم وبحضور كاتب

وينطق الرئيس برسو المزاد على المزايد الاخير الذى يقدم أعلى عطاء

ويدفع ثمن المبيع فورا الا أن لطالب البيع حق المقاصة لصالحه

واذا لم يحضر مزايدين يتزل الثمن الاساسى بمقدار ما يراه الرئيس موافقا ويؤجل البيع الى جلسة قريبة

ويذكر فى المحضر الاشكالات التى نشأت والمداولات التى حصلت ويعضى المحضر من الرئيس ومن الكاتب

مادة ١٤ - يعلن عن التّأجيلات بالثمن الاساسى الحديد بالنشر عنها
فى النسخة العربية من الجريدة الرسمية وابعانات جديدة تلصق فى الاماكن
المذكورة فى المادة ١٢

مادة ١٥ - لا يكون البيع نهائيا الا بعد التصديق عليه من نظارة الداخلية
واذا لم يحصل التصديق يرد الثمن المدفوع الى الراى عليه المزايد ويطرح العقار
ثانية فى المزايد

مادة ١٦ - تسلم للمشتري بواسطة جهة الادارة التى باشرت البيع صورة
من محضر البيع عليها الصيغة التنفيذية بعد تصديق النظارة وذلك بمجرد الاطلاع
على اىصال يثبت دفع ثمن المبيع ورسم نسبي قدره اثنان فى المائة ويجوز مع ذلك
لطالب البيع الذى يكون قد رسا عليه المزايد أن يطلب بالمقاصة بين دينه وثن
المبيع طبقا للقانون

وعلى المشتري أن يطلب تسجيل عقده فى دفاتر تسجيل الرهون

مادة ١٧ - يعطى ثمن المبيع بعد تفزيل الرسم النسبي باعتبار اثنين فى المائة
للدائن بقدر دينه وتعطى الزيادة للدين

واذا وصل الى علم جهة الادارة المكلفة بالبيع ان العقار المبيع مأخوذ عليه
اختصاصات أو تسجيلات يودع الثمن مع المستندات بقلم كاتب المحكمة المختصة

مادة ١٨ - تسرى المادتان ٧ و ٨ على الاجراءات الخاصة بالمجز على العقار

فى التنفيذ بطريق الجز على المالدين لدى غيره من المنقولات

مادة ١٩ - اذا كان المدين المحكوم عليه مستخدما فى الحكومة أو من
أرباب المعاشات يجوز توقيع الجز على الجزء الجائز حجزه من ماهيته أو معاشه
فى الاحوال المنصوص عليها فى القانون ويجب على الدائن فى هذه الحالة أن يقدم
للصلحة التابع لها المستخدم طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك

ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل اقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط الى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها بصورة منه (اذا كان لم يسبق اعلانه)

ويعلن الحكم للمستخدم بافادة من المصلحة بين فيما في الوقت نفسه المحجز الذى وقع والمبلغ الذى انبنى عليه المحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب ايصال يحرر على ظهر السند

واذا كان المحجز على معاش يقدم الطلب الى المصلحة المكلفة بالصرف

مادة ٢٠ - يجوز لمن صدر لصالحه الحكم أن يوقع المحجز على المالدين لدى غيره من رعايا الحكومة المحلية وذلك بتقديم طلب للحافظ أو المدير أو مأمور المركز التابع له محل اقامة المحجوز لديه حسب التفاصيل المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الاولى

ويجب أن يشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل اقامة كل من الطالب والمدين وبيان محل اقامة المحجوز لديه بياناً كافياً وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط الى يوم تاريخ الطلب ويرفق بنسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وبصورة منه (ان لم يكن سبق اعلانه)

ويوقع المحجز بكتاب يسلم الى المحجوز لديه ويعلم الحكم للمدين وينجز بالمحجز بالطريقة عينها

ويجب على المحجوز لديه أن يقر لحجة الادارة التي أرسلت اليه الكتاب بما للمدين في ذمته وذلك في ظرف ثمانية أيام من تاريخ استلامه إياه واذا لم يقر بذلك في المدة المذكورة ردّ للدائن نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها مع صورة من الكتاب التي أرسلت للمحجوز لديه وللمدين

ولطالب المحجز أن يتخذ في هذه الحالة الاجراءات القانونية اللازمة لاتمام المحجز

أحكام متنوعة

مادة ٢١ - اجراءات التنفيذ المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الامر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ سالف الذكر تعمل بمعرفة ضابط بوليس يعينه المحافظ أو المدير أو مأمور المركز بناء على طلب مرفق به نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وكذلك صورته التي يجب اعلانها

ويحجر محضر بالاجراءات ويمضى هذا المحضر من الضابط الذي أجراها
واذا كان يجب اجراء التنفيذ في محل اقامة أجنبي فينبغي أن يكون ضابط البوليس مصحوبا بمندوب من القنصلاتو التابع لها الاجنبي أو يكون قد حصل بالاقبل على تصريح من القنصل

مادة ٢٢ - تتبع الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة للحصول على الرسوم المستحقة للحاكم الشرعية ولتنفيذ قراراتها التي وان لم تكن لها صفة الأحكام الا أنها مع ذلك قابلة للتنفيذ بالطرق الادارية

مادة ٢٣ - يعمل بهذه اللائحة في الحال بعد نشرها في الجريدة الرسمية
صدر بالحقانية بمصر في صفر سنة ١٣٢٥ (ابريل سنة ١٩٠٧)
ابراهيم فؤاد

٣٢ - تحصيل الغرامات المقررة على زرع شئ من الدخان البلدى المنوع زرع

أمر عال صادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠

المادة ٢ - اذا لم يخبر شيخ البلد عن الدخان أو التنباك المزروع خفية في دائرته فيكون مسئولاً مع الزارع بوجه التضامن والتكافل عن جميع الغرامات التي تتربى على ذلك يحكم المديرون أو المحافظون بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة الطعن أمام أية محكمة كانت ويكون تحصيل الغرامات بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص عليها في أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٣٣ - تحصيل النفقات التي تقوم الحكومة بأجرائها لتفقيه الدودة من زراعة القطن تعلق الافراد الذين يمتنعون أو يهملون ذلك

أمر عال صادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥

المادة ٤ - اذا لم يكن المالك أو نائبه قادرا على مباشرة الاعمال المذكورة أو امتنع عنها أو أهملها فعلى السلطة الادارية تحرير المحضر اللازم ومباشرة العمل بنفسها - وفي هذه الحالة تعتبر المصاريف كرسوم اضافي على العقار المصاب يكون تحصيله بالطرق المقررة لتحصيل ضرائب الاطيان بحيث لا تزيد هذه المصاريف في كل مرة عن عشرين قرشا صاغا عن كل فدان واحد حصلت تفقيته

الفصل الخامس

في شؤون الصيارف

٣٤ - ملخص منشور صادر من المالية بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٨٩٢

ربط ماهية معينة للصيارف بدلا عن الخدمة

تلنى العمولة المعبر عنها بخدمة وتربط ماهية معينة لصيارف البلاد بدلا عن الخدمة الجارى صرفها لهم على المبالغ المتحصلة بمقرتهم - وتوضع هذه الماهيات على أربع درجات وهي : *

الدرجة الاولى بمাহية ٦٠ جنيا بالسنة

» الثانية » ٤٨ »

» الثالثة » ٤٢ »

» الرابعة » ٣٣ »

وانه مع ذلك سبق الصيارف معتبرين من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ولا يستقطع من ماهياتهم شئ في نظير ترتيب معاش اليهم

* قد عدلت هذه الماهيات راجع المادة ٣٦ بعمد بصحيفة ٥٠٢

٣٥ - ملخص منشور صادر من المالية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٩٥

بخصوص صرف أجر سفريه لصيارف البلاد

تقرر بأنه يصرف الى الصيارف الذين تبعد صرافياتهم عن مركز المديرية بمسافة ساعة واحدة فأكثر أجر سفريه باعتبار دفعة واحدة كل شهر عند صرف الماهيات بدون تكليفهم بتقديم شهادات من مصلحة السكة الحديد ولا خلافها وقد ربطت هذه الاجر على فيات محدودة وسواء كان السفر بطريق البر أو السكة الحديد والبر معاً اعتباراً من أول سنة ١٨٩٥

٣٦ - تعديل درجات الصيارف

أولاً - بمقتضى منشور صادر من المالية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ عدلت درجات الصيارف الى ثلاث درجات بدلا من أربع لمن يدخلون في الخدمة من تاريخ صدورها

درجة أولى ٦٠ جنيها سنويا		درجة ثالثة ٣٦ جنيها سنويا
» ثانية ٤٨ »		

وقد وضحت القواعد اللازمة لتسوية حالة صيارف الدرجة الرابعة القديمة

ثانياً - وبمقتضى منشور من المالية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ زيدت ماهيات الصيارف بقيمة نصف جنيه في كل درجة فصارت هكذا

درجة أولى ٦٦ جنيها سنويا		درجة ثالثة ٤٢ جنيها سنويا
» ثانية ٥٤ »		

٣٧ - أمر عال في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ بشأن قيد المواليذ والوفيات

مادة ٢ - قيد المواليذ والوفيات في دفترين أصليين يوضعان في المدن بمكاتب الصحة وفي القرى يكون أحدهما عند الصراف والآخر عند العملة

٣٨ - منشور صادر من المالية في ١١ يونيه سنة ١٩٠٠

(موافقة نظارة المعارف على اعطاء مكافأة للآمورين والصباف)

نظارة المعارف وافقت بما ورد منها في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٩ (أملاك) على رأى المالية من جهة اعطاء مكافأة للآمورى المراك وصباف البلاد فى الجهات التى فيها للكتاب الاهلية أطيان الجارى تحصيل ايجاراتها بمعرفتهم بواقع أربعة فى المائة سنويا من ابتداء سنة ١٨٩٩ على مجموع متحصلات الايجارات المذكورة وذلك فىالوزادت هذهالمتحصلات عشرة فى المائة سنويا عن متوسط السنتين السابقتين بما فى ذلك المتحصل من المتأخرات أسوة الجارى فى مكافأة متحصلات أملاك الميرى وبيت المال والكتبخانه الخديوية

الفصل السادس

فى شؤون التحصيل

٣٩ - الوفاق الانجائزى الفرنساوى الصادر عليه الامر العالى فى ٢٤ نوفمبر

سنة ١٩٠٤ - راجع صورته فى ملحق الاوامر تحت نمرة ١٥ صحيفة نمرة ٧٨٢

الباب الثاني

الصيارف

القسم الاول

وظيفة الصيارف - واختصاصاتهم

٤٠ - الصيارف هم جباة الضرائب العقارية الاميرية بالبلاد وهم مكلفون عدا ذلك بما يأتي وهو :

أولا - باستلام كل ما ينسب لهم استلامه من أموال الحكومة سواء كان من ثمن ما يباع من أملاك الحكومة أو من متحصلات المحاكم الشرعية المركزية - أو من رسوم عقد الزواج أو غير ذلك من جميع الرسوم والضرائب والأموال الاميرية

ثانيا - بتوقيع المحوزات على الممولين الذين يتأخرون في تسديد ما عليهم من الأموال

ثالثا - بقيد المواليد والوفيات وعمليات تطعيم الاطفال بمادة الجدري في الدفاتر المعدة لذلك وهذا فيما عدا المدن والبنادر التي فيها مكاتب خصوصية تابعة لمصلحة الصحة العمومية

رابعا - بتحرير كشف الشبان الذين بلغت أعمارهم السن المحدد للقرعة العسكرية وما يتبع ذلك من التحريات الخاصة بالتأماس المعافاة من تلك الخدمة لأسباب قانونية .

٤١ - الصيارف هم من المستخدمين الذين لاحق لهم في شئ من المعاشات أو المكافآت القانونية مهما طال أمد خدمتهم

٤٢ - لكل صراف دائرة اختصاص معينة في بلد واحدة أو عدة بلاد متقاربة تسمى صيرافية بشرط أن تكون كلها تابعة لمركز واحد فلا يجوز أن تكون

بعض بلاد الصيرافية تابعة لمركز والبعض تابع لمركز آخر - ولكن يجوز أن يعين في الصيرافية الواحدة أكثر من صراف واحد سواء كانت مؤلفة من بلد واحدة أو من عدة بلاد وذلك تبعا لقلة أو كثرة ما تشتمل عليه من الاعمال .

٤٣ - الصيارف تابعون للأمورى المراكز مباشرة وخاضعون لسيطرتهم .

٤٤ - الصيرافيات ثلاث درجات وهي :

درجة أولى - يعطى صرافها شهريا $\frac{٥٠٠}{١٠٠}$ من جنيته أى $\frac{٥}{١٠٠}$ سنويا .

درجة ثانية - » » » ٥٠٠ ٤ » ٥٤ »

» » » ٥٠٠ ٣ » ٤٢ »

٤٥ - تقدير درجة أية صيرافية لدرجتها في احدى الدرجات الثلاث يتعلق على تقدير ما يوجد بها من فروع العمل ونسبته لما يوجد من مثله في غيرها من الصيرافيات بالمديرية ذاتها - أما فروع العمل فهي (١) مجموع الاطيان (٢) مجموع الضرائب (٣) عدد الممولين (٤) عدد النفوس (٥) عدد العزب والاباعد والكفور التابعة اليها (٦) مقدار اطيان الجزائر (٧) عدد ما يعمل فيها من المجوزات على الممولين المتأخرين في تسديد ما عليهم .

القسم الثانى

استخدام الصيارف وحدود معاملاتهم ودفاترهم

الفصل الاول

شروط الاستخدام بوظيفة صراف .

٤٦ - يشترط في ترشيح من يريد الاستخدام بوظيفة صراف ما يأتى وهو

أولا - أن يكون مصريا من رعايا الحكومة المحلية

- ثانيا - أن لا يكون عمره أقل من عشرين سنة ولا أكثر من أربعين .
- ثالثا - أن لا يكون قد صدرت في حقه أحكام قضائية مخدشه بالشرف والاعتبار .
- رابعا - أن يقدم شهادة من أشخاص معتمدين تدل على جودة أخلاقه واعتدال سلوكه وحسن شهرته .
- خامسا - أن ينجح في تأدية الامتحان المقرر لذلك الآتي بيانه بالفصل التالى .
- سادسا - أن يكشف عليه طيبا بفتيش الصحة بالمديرية ويثبت من نتيجة الكشف أنه لائق للأشغال ذات الحركة
- سابعا - أن يقدم ضمانة مالية من أشخاص معتمدين من أصحاب الاملاك بحيث يثبت ان أملاكهم خالية من الحجز والرهن
- ٤٧ - تقدم طلبات الدخول في خدمة صراف الى مدير المديرية فيكلف الباشكاتب بدقة الاطلاع عليها وفحص الشهادات المقدمة من الطالبين والتحقق من عدم وجود نقص فيها يمنع ترشيح الطالب .

الفصل الثانى

امتحان الصيارف

- ٤٨ - تشكل بكل مديرية لجنة مستديمة لامتحان طلاب الخدمة في وظائف الصيارف . وهذه اللجنة تؤلف من المدير أو وكيل المديرية بصفة رئيس ومن مفتش المالية وباشكاتب المديرية ورئيسى قلمى الإيرادات والحسابات بالمديرية .
- ٤٩ - يحدد موعد الامتحان ويعلن عنه بالمركز التابعة اليه الصرافية وعلى باب ديوان المديرية بايضاح اليوم والساعة والمكان قبل الميعاد بعشرة أيام
- ٥٠ - يخطر مفتش المالية بذلك أيضا بخطاب رسمى ويطلب حضوره للانضمام للجنة

٥١ - من أهم واجبات رئيس اللجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة المتشحين (بفتح الحاء) في أثناء الامتحان وضبط أعمال الامتحان .

٥٢ - مواد الامتحان ثلاث وهي :

أولا - الحساب في كل من الاربع قواعد الاصلية وهي الجمع والطرح والضرب والقسمة ويحدد لذلك ساعة ونصف ويقدر للنجاح في ذلك ست عشرة نمرة بمعدل أربعة عن كل قاعدة - ويجرد انتهاء الزمن المحدد للامتحان في الحساب تراجع أوراقه . فأن اسفرت النتيجة عن أقل من ثلاثة ارباع النمر المقررة للموضوع يعتبر الطالب ساقطا ويتقرر عدم امتحانه في بقية المواد

ثانيا - الانشاء والخط العربي ويحدد لذلك نصف ساعة ويقدر للنجاح فيه اثنتى عشرة نمرة بمعدل ست نمر على الاكثر عن الانشاء ومثلها عن الخط .

ثالثا - لائحة الصياف والحصيل ويحدد لذلك ثلاث ساعات للجواب فيها عن أربعة وعشرين سؤالاً من مواد اللائحة يقدر للنجاح فيها أربع وعشرون نمرة بمعدل واحدة عن كل سؤال

ينتخب الثلث في مجموع هذه الاسئلة أى ثمانية أسئلة من الباب الثالث الخاص بقواعد الحصيل واجراءات الجمر والثلاثان ستة عشر سؤالاً من بقية فصول اللائحة الثمانية التي هي عدا الاول والتاسع بمعدل سؤالين من بنود كل فصل .

أما انتخاب الاسئلة فيكون بالقرعة على طريقة أن تكتب على أوراق صغيرة نمر بنود كل فصل متسلسلة وتوضع في عين قائمة بذاتها من عيون صندوق خشب يعمل مقسماً الى عيون بقدر عدد فصول اللائحة - ثم يدعى أحد الطلبة ويطلب منه أن يسحب من كل عين ورقتين مما عدا الباب الثالث الذي يجب أن يسحب منه ثمان ورقات - فالنمر المرقومة على تلك الاوراق تكون هي نمر البنود المنتخبة للامتحان

٥٣ - يعتبر ناجحاً في الامتحان كل من أحرز على الأقل ثلاثة ارباع النمر المقررة لكل موضوع أما ان تساوت النتيجة في أكثر من شخص واحد فيفضل في الاستخدام من يدفع أكثر من الباقي من التأمين التقدي المنصوص عنه بالمادة ٦٠

٥٤ - ان لم يحرز أحد من المتقدمين (يفتح الحاء) ثلاثة أرباع النمر المقررة لكل موضوع كما ذكر بالمادة السابقة فيفضل في الاستخدام بصفة مؤقتة من يكون قد أحرز ثلاثة أرباع النمر المقررة في مواد الحساب والخط والانشاء العربي وتوسع نمر من المقرر لمواد لأتمحة الصيارف والتحصيل - ذلك بشرط أن تعاود المديرية امتحانه في أثناء السنة الشهور المقرر وجوده فيها تحت التجربة .

٥٥ - ان زاد عدد الناجحين في الامتحان عن عدد الوظائف الخالية في وقت اجرائه يعين الباقون في الوظائف التي تخلو في أثناء السنة الشهور التالية للامتحان الاسبق فالاسبق بحسب ترتيب نمر الامتحان

الفصل الثالث

تعيين الصيارف وضماناتهم وترقياتهم

٥٦ - تعيين الصيارف الجدد وترقية الموجود منهم بالخدمة الى الدرجات العليا يجب عرضه على نظارة المالية على مطبوع من استمارة نمرة ٩٦ مرفق بالضمانات وأوراق الامتحانات والكشوف الطيبة وغير ذلك من كل ما يخص بالتعيين والترقي ولا يجوز اعتماد ذلك الا بعد صدور التصريح به منها وهذا التصريح يصدر عادة على مطبوع يعرف باستمارة نمرة ٩٧ .

٥٧ - يعين الصيارف الجدد تحت التجربة لمدة ستة شهور على الاقل ولا يعينون بصفة نهائية الا بعد ثبوت كفاءتهم واستحقاقهم لذلك كما سيحجى بالمادتين ٧١ ، ٧٣

٥٨ - كقاعدة عومية يعين في كل وظيفة تخلو من وظائف الدرجة الأولى أحد صيارف الدرجة الثانية بطريقة الترقى - ويعين في الدرجة الثانية من عمال الدرجة الثالثة بطريقة الترقى أيضا - وبالنسبة فالناجحون في الامتحان يبدؤن بالخدمة في وظائف الدرجة الثالثة مالم تر نظارة المالية في بعض ظروف استثنائية بخالفة هذه القاعدة

٥٩ - يفضل في الترقى من الدرجة الثانية للاولى ومن الثالثة للثانية الصيارف الذين تتوفر فيهم الاحوال الآتية وهى :

- (١) المهارة فى العمل بدرجة ممتازة .
- (٢) الاقدمية فى الخدمة .
- (٣) الاقدمية فى الدرجة .
- (٤) جودة الاخلاق - حسن السيرة
- (٥) عدم الوقوع تحت جزاءات أو قلة الوقوع تحت جزاءات فى أثناء الثلاث السنوات الأخيرة .

٦٠ - يسدد من يتقرر دخوله فى خدمة الصيرافية تأميناً نقدياً بالقيمة المقررة لدرجة الصيرافية الخالية وقت الامتحان - ذلك ان رأى المدير أن لاصعوبة على الصراف فى تسديد التأمين كله أو بعضه وهذه القيمة هى :

أولاً - عن صيرافية من الدرجة الأولى : جنيه

ثانياً - « » « » « » الثانية ١٥٠

ثالثاً - « » « » « » الثالثة ١٠٠

وتدفع الحكومة فائدة نقدية عن هذا التأمين لاربابه بمعدل ٢ فى المائة سنوياً تسدد مرتين فى كل سنة نصفها فى نهاية شهر جونيـو والنصف الآخر فى نهاية شهر ديسمبر ولا تعتبر الفائدة مستحقة باكملها الا ان تسدد التأمين فى أول يناير أو أول يوليو أما ان تسدد قبل نهاية الستة الشهور باقل من ثلاثة شهور فلا حق فى شئ من الفائدة بالكلية عن تلك المدة - ولاحق فى أكثر من فائدة ثلاثة شهور إن تسدد التأمين قبل نهاية الستة الشهور بأكثر من ثلاثة شهور - وتسمى هذه القاعدة فى قطع الفائدة عن التأمين عند رفت الصراف

٦١ - لا يرث التأمين لصاحبه بالذات عند رفتة ولا لورثته ان مات الابعـد اثبات براءة ذمته بالكلية من أموال الحكومة وخلق طرفه من جميع تعلقاتها الخاصة بمجتمه فى الصيرافية والحصول على التصريح بذلك من مراقبة الاموال المقررة بالمالية .

٦٢ - ويقدم الشخص الذي يتقرر قبوله في الخدمة ضماناً محجورة على استقالة
مرة ٩٩ من أشخاص أصحاب أملاك ضامين له متضامين معه في تسديد ماعساه أن
يتأخر في تسديده مما يرد بعهدته من أموال الحكومة سواء كان من متحصلات الصيرافية
المعين لها أو أية صيرافية ينتدب لها بصفة مؤقتة أو أى نوع من إيرادات الحكومة

٦٣ - يشترط في الضمانة بنص صريح أنه لا يجوز للضمان أن يتصرفوا في شئ
من أملاكهم بالبيع أو بغير البيع مالم يخبروا المديرية بذلك - ويتعلق قبول الضمانة
على ثبوت أن أملاك الضامين خالية من الرهن والحجز وحقوق الاختصاص - وأن
قيمة أملاكهم مساوية على الأقل لربع مجموع الاموال السنوية المطلوب تحصيلها
بدائرة اختصاص الصراف سواء كان منفرداً بنفسه أو شريكاً فيها مع صراف آخر
أو صراف آخرين - ويجب أن يصدر على الضمانة أشهاد شرعى من قاضى المحكمة
الشريعة التابعة جهة اقامة الضمان لدائرة اختصاصها - ثم ينتخب مأمور المركز
من يعول عليهم من العمد أو المشايخ لتقدير أثمان أملاك الضمان وبعد اجراء ذلك
يؤشر هو عليها بالاعتماد ان لم ير مانعاً في ذلك وتقدم الى المدير ليأمر بفحصها

٦٤ - يراجع تقدير أثمان أملاك الضمان بقسم رابع الإيرادات بالمقارنة بينها
وبين الاثمان التى حصل بها البيع والشراء في البلد ذاتها حسب ما فى العقود المسجلة
التي وردت صورها للمديرية في أثناء الثلاث السنوات الاخيرة ويؤشر رئيس قسم
رابع قلم الإيرادات على ذات الضمانة بما يدل على ذلك وعلى عدم وجود تأشيريات
بدفاتر المكلفات ولا عقود تحت التنفيذ تفيد وجود شئ على أملاك الضمان من الحجز
أو الرهن أو حرق الاختصاص - وفي الوقت ذاته يؤشر رئيس قسم ثانياً الإيرادات
على الضمانة مبيناً مجموع الاموال السنوية في كل من بلاد الصيرافية نوعاً ونوعاً وان
كانت أولم تكن قيمة أثمان أملاك الضمان تساوى ربع مجموع المال السنوى -
ومتى دلت كل هذه المقدمات على اعتماد الضمانة يؤشر عليها المدير أو وكيل المديرية
بالاعتماد وذلك بعد استيفاء كتابة التواريخ على ذات الضمانة وفي ختام كل تأشير
من التأشيريات الواقعة عليها .

٦٥ - الضمانة هي سنوية باعتبار السنة الشمسية التي ابتدأها شهر يناير وانتهأها شهر ديسمبر . على أنه يجوز قبولها لأكثر من سنة ولكن ليس لأكثر من ثلاث سنوات وتقدم اعتياديا في شهر نوفمبر من السنة السابقة للسنة المحررة عنها - وكل ما تجددت الضمانة تكرر عنها المباحث والمراجعات والتصديقات التي ذكرت بالمادة السابقة .

٦٦ - لا يجوز للضمان طلب الغاء ضمانهم للصراف قبل انتهاء المدة من الزمن المحددة بالضمانة الا ان أثبتوا بالبرهان الصحيح ما يوجب ذلك وفي هذه الحالة يلزم تكليف الصراف بتقديم ضمانة أخرى ما لم يثبت أن هذا الطلب مبنى على زوال الثقة به . فقد يلزم إيقافه عن العمل وعمل حسابه كمسحجي بالمادة (١١١) وعلى كل حال تستمر الضمانة الاصلية معمولاً بها الى أن يحكم من نظارة المالية بما تراه في أمره .

٦٧ - يطلب من الصراف تقديم ضمانة جديدة في حالة نقله من بلد لأخرى

٦٨ - ان أراد أحد الضمان أن يتصرف في جزء من أطيانه المثبوتة بالضمانة وتقديم جزء آخر من أطيانه بدلا منه يجب اثبات ذلك بأقرار جديد على الضمانة الاصلية يصدق عليه بأشهاد جديد من القاضي الشرعي

٦٩ - يؤشر بدقتر المكلفة في صحائف حساب الضمان بما يدل على مقدار الاطيان الموضوعة من أملاك كل منهم تأميناً للحكومة على ضمانه الصراف وهذا التأشير يجب اثباته في ظرف الاربع والعشرين ساعة التالية لتاريخ اعتماد الضمانة ويؤشر رئيس قسم رابع الإيرادات تحت أمضائه على الضمانة ببيان نمر صحائف المكلفة التي تأشربها وأن كانت الاطيان تابعة لمديرية أخرى قدي يجب إخطارها في ذات الميعاد المشار ذكره لكي تؤشر بذلك في مكلفاتها ويطلب الرد منها بما يدل على اجراء ذلك بتوضيح تاريخ التأشير ونمرة صحيفة المكلفة . وهذا الرد يرفق مع الضمانة

٧٠ - كقاعدة عمومية يعتبر مستعجلا كل صراف يتأخر لغاية يوم ١٥ ديسمبر على الكثير عن تقديم ضمانته الخاصة بالسنة التالية

٧١ - في نهاية الستة الشهور الاولى من تعيين أى صراف يتعين على مأمور المركز التابع اليه أن يقدم تقريرا للدير بما يراه من أن ذلك الصراف مستحق أو غير مستحق لتبليته نهائيا في وظيفته وهذا التقرير يتضمن الاجابة على الاسئلة الآتية وهي :

أولا - هل سدد الصراف كل متحصلاته للخزينة تماما وبغير وقوع أى تأخير في ذلك

ثانيا - هل وجدت يوميته في كل مئة من مرات الاطلاع عليها خالية من الاغلاط ومن القشط والنقص والتصلب وغيره من محالب الشبهة

ثالثا - هل وجدت متحصلاته المقيدة باليومية مقيدة كذلك بالجريدة في أوقاتها وهل حصل التفتيش على بعض الاوراد في أوقات مختلفة ووجدت مطابقة لليومية والجريدة

رابعا - هل لم يغب عن صيرافيته مطلقا بغير اذن

خامسا - هل لم يؤخر تنفيذ شئ من العقود أو قرارات الرفع والاضافة التي بلغت اليه لتنفيذها بالجريدة والاوراد

سادسا - هل لم يشك أحد ضده من الاهالى وان كان حصل ففي أى وقت وبأى معنى وماذا تم

سابعا - هل توقعت عليه جزاءت وكم مرة ولأى سبب

ثامنا - هل هو متوطن في ذات بلاد صيرافيته

تلك هي المسائل الرئيسية التي يلزم أن يفحصها مأمور المركز ويحاسب عنها في تقريره واحدة فواحدة وعليها يجب أن يبنى رأيه في طلب تثبيت الصراف مضافا الى ذلك ما عساه أن يعلمه عما ذكر من شؤون الصراف وتصرفاته .

٧٢ - على رئيس قلم إيرادات المديرية مراجعة التقرير المذكور بالمادة السابقة على معلومات قلم الإيرادات ليتأكد من صحة كل ما اشتمل عليه ويقدمه بعد ذلك للباشكاتب لكي يعرضه على المدير وبعد أخذ رأيهِ يعرضه على مراقبة الاموال المقررة بالمالية .

٧٣ - يثبت الصراف نهائيا في وظيفته متى تصرح بذلك من المالية

الفصل الرابع

مرتبات اضافية ومكافآت وامتيازات

٧٤ - يعطى للضيارف الذين تبعد صرافياتهم عن مركز المديرية بمسافة خمسة كيلو مترات فاكثر مرتبات شهرية علاوة على ماهياتهم في مقابل ما يتكلفونه من نفقات الانتقال في شؤون وظيفتهم سواء كان بالسكة الحديد أو بواسطة الركائب في البر أو المراكب في البحر - وتقدرت هذه التفرقات بفئات أقلها خمسون مليما وأكثرها خمسمائة مليم لكل صراف بفرق خمسين مليما بين كل فئة وأخرى محسوبة على اعتماد الضيارف بند ٣ - فصل ٢ - فرع عاشر بالميزانية

٧٥ - يعطى لكل صراف مكافأة سنوية بقيمة ٢ في المائة من مجموع متحصلات ايجارات أملاك الحكومة في كل بلد وذلك في حالة ما توجد متحصلات تلك الايجارات زائدة بقيمة عشرة في المائة عن متوسط متحصلات السنتين السابقتين - ولأجل ضبط حساب المقارنة يجب أن يستبعد من متحصلات السنتين السابقتين قيمة ايجارات الاطيان التي تكون قد بيعت في السنة الأخيرة

٧٦ - يعطى للضيارف أيضا مكافأة سنوية بقيمة ٢ في المائة من مجموع متحصلات ايجارات أطيان المكاتب الأهلية وذلك في حالة ما توجد متحصلات تلك الايجارات زائدة بقيمة ١٠ في المائة عن متوسط متحصلاتها في السنتين السابقتين في جملتها المتحصل من المتناثرات

٧٧ - يعطى نصف ماهية الصراف المرفوت أو الموقوف عن وظيفته للصراف الذى يناط بأعمال وظيفته فى المدة من الزمن التى فيها يقوم بأداء أعمال تلك الصيرافية علاوة على أعمال وظيفته الاصلية - أما الصيارف الذين يناطون بأعمال صيارف آخرين غائبين بإجازات مرضية أو اعتيادية فلا يعطى نصف الماهية الا فيما يزيد فى زمن الاجازة عن الشهر الاول .

٧٨ - الصيارف الذين يقضون فى خدمة الحكومة زمنا طويلا بحالة موجبة للارتياح من أمانتهم واستقامة سلوكهم يجوز عند انفصالهم من الخدمة مكافأتهم بصفة ممتازة بأن يقبل فى الخدمة أحد أولادهم أو أقرب أقاربهم بشرط أن تتوفر فيه الأهلية ويؤدى الامتحان المنصوص عنه بالمواد من ٤٩ الى ٥٥

٧٩ - لا يفت أى صراف الا بأمر المالية ولا يفت لغير الاسباب المنصوص عليها بالمادة ١٠٥ إلا ان كان قد بلغ من العمر ستين سنة أو تضعضعت صحته أو ضعف بصره وتأييد ذلك بكشف طبي بإدارة الصحة العمومية بمصر

٨٠ - فى أول يناير وفى أول يوليو من كل سنة يقدم كل من مأمورى المراكز تقريرا يتضمن ملاحظاته عن كل من صيارف بلاد المركز مأموريته فى أثناء الستة الشهور الماضية ورأيه الخاص فى استقامة كل منهم واعتداله فى معاملة الممولين وكل ما يبنى عليه الحكم الصحيح على حالة كل منهم الحقيقية - وتعرض هذه التقارير للمالية لغاية اليوم الخامس عشر من كل من الشهرين المذكورين

٨١ - لا يحسن طلب نقل صراف من صيرافيته لصيرافية أخرى فى بحر السنة الا فى الظروف الاضطرارية التى تراها المالية ولذلك يجب أن يعرض للمالية فى شهرى سبتمبر و أكتوبر عن كل ما يطلب إجراؤه من التعديلات ومتى تصبّق عليه يعلن للصيارف ذوى الشأن قبل ١٠ نوفمبر من كل سنة ويطلب تقديم الضمانات عنه لينفذ من أول السنة التالية

الفصل الخامس

مركز الصيارف الرسمى بالصيرافية وأوقات شغلهم يوميا والمراقبة على وجودهم وتنقلاتهم

٨٢ - يعتبر دار عمدة كل بلد مركزا رسميا يؤدى فيه الصراف أعمال وظيفته ما لم يكن للحكومة فى البلد مكان خاص لذلك من أملا كها أو بالاجرة وكل عمدة مسئول عن المحافظة على أموال الحكومة المتحصلة تحت يد الصراف الى أن يتم تسليمها لمصلحة البوستان أو توريدها فعلا لخزينة المديرية

٨٣ - يتعين على الصراف حتما أن يتخذ لنفسه مسكنا دائما فى أشهر بلاد صيرافيته - أما ان تعذر عليه ذلك فلا بد له من أن يسكن فى بلد لا تكون أبعد من احدى بلاد صيرافيته بأكثر من عشرة كيلومترات غير أنه فى هذه الحالة يجب أن يحصل على تصريح بذلك من المدير

٨٤ - أوقات الشغل اليومى تحدت من الساعة الثامنة صباحا الى الثانية عشرة ومن الساعة الثانية الى الساعة الخامسة بعد الظهر

٨٥ - يساخ الصيارف من العمل فى يومى الجمعة الاولين من كل شهر وفى يومين آخرين من الشهر ذاته يعينهما مأمور المركز باعلان بالكتابة - ولكن للأمر الحق فى منع هذه المساحة وفى تغير مواعيدها أحيانا تبعاً لما يراه من مناسبة الظروف وبالاخص فى شهور التحصيل - وراعى بقدر الامكان أن تكون جميع المتحصلات قد تسدت فعلا لخزينة قبل أيام المساحة

٨٦ - فى ما عدا أيام المساحة من العمل التى ذكرت بالمادة السابقة لا يجوز للصراف أن يتغيب عن بلاد صيرافيته فى شؤونه الشخصية لأى سبب مهما كان الا بعد أن يحصل على تصريح بالكتابة من المدير أو مأمور المركز - ولا يمكن نوال هذا التصريح الا فى الشهور الغير مقرر تحصيل شئ فيها من أقساط الضرائب والتى لا يستحق تحصيل شئ فيها من متأخرات شهور ماضية - وان خالف يجازى بقطع ماهية ذلك اليوم

٨٧ - لاجل التحقق من مقر وجود كل صراف في كل يوم سواء كان بدائرة صيرافيته أو بالمركز أو بالمديرية أو بالمساحة يسلم ليد كل صراف جدول من الاستمارة نمرة ١١٠ يقيد به في السطر المخصص لكل يوم مقر وجوده بأية جهة من الجهات التي ذكرت في الخانة المخصصة لها مع بيان أسباب ذهابه من الصيرافية لجهة أخرى - ويتجدد هذا الجدول مرة واحدة في كل ثلاثة شهور

٨٨ - الجداول استمارة نمرة ١١٠ المذكورة يختم على كل منها بختم المديرية ويرسل منها لمأمور كل مركز في انشاء الخمسة الايام الاخيرة من شهور مارس وجونيو وسبتمبر بقدر عدد صياف بلاد كل مركز لكي يسلمها اليهم بعد أن يستلم منهم جداول الثلاثة الشهور الماضية كما يجيى بالمادة ٩٤

٨٩ - ولجل اثبات صحة أو عدم صحة ما يقيد الصراف يوميا بالجدول المذكور يتعين عليه في ما يختص بأيام وجوده بالصيرافية فضلا عن توضيح اسم وتاريخ اليوم بالقسم نمرة ٢ بالجدول أن يثبت في الخانة نمرة ٥ أمام ذلك اليوم اسم أحد الممولين الذين سددوا له شيئا من المال في ذلك اليوم ونمرة صحيفة اليومية التي قيد ذلك المستد بها ونمرة الورد الخاص به - أما اذا لم يكن قد حصل شيئا بالكلية فالصياف الكتان ديوان المركز في ذات بلادهم يجب عليهم أن يقدموا جداولهم لمأمور المركز ليؤشر عليها اثباتا لصحة وجود الصراف

٩٠ - يجب على كل من مأمور كل مركز ورئيس قلم ايرادات كل مديرية أن يؤشر بمضائه في الخانة نمرة ٦ بالجدول المذكور أمام الايام التي فيها يوجد الصراف بالمركز أو بالمديرية مع توضيح أسباب ذلك بالخانة نمرة ٥

٩١ - يجب على عمدة كل بلد أن يثبت يوميا بالدفتر المعروف بدفتر الاحوال الذي يرسله في كل يوم لمأمور المركز لكي به يحيط علمه بأحوال البلد ما يقيد وجود الصراف بالبلد أو غيابه عنها بعبارة صريحة

٩٢ - يفتح مأمور كل مركز جدولا بيد أحد كتبة المركز يفرد به صحيفة لكل صراف وفي هذه الصحيفة يقيد أول بأول أيام غيابه عن جميع بلاد صيرافيته

تقلا مما يجده واضحاً بدقتر الاحوال - وأن يحقق مع الصيارف أول بأول أيضا اسباب غيابهم ويؤشر بنتيجة التحقيق في صحيفة الصراف بالجدول المذكور وبالجدول الذى بيد الصراف أيضا - ويرسل الاوراق للديرية لحفظها بها في محفظة احصاء توقعات الصراف الخصوصية الآتى ذكرها بالمادة ١١٦

٩٣ - ان لم يجد مأمور المركز في دقتر الاحوال ما يفيد غياب الصراف ولكن أنباء مفتش المالية شفاهها أو بالكتابة بأن ذلك الصراف غائب في ذلك اليوم عن صيرافنته فيدعو الصراف والعمدة في الحال ويحقق بكل اعتناء مع الصراف مسألة غيابه ومع العمدة عدم صدقه في القول بوجود الصراف ثم يرجع في الوقت ذاته بين ما قيد بجدول الصراف ودقتر الاحوال ويومية الصراف في مدة العشرين يوما الماضية بحيث يتم ذلك كله في ظرف ثمان وأربعين ساعة وتعرض النتيجة على المدير مشفوعة برأيه والذي ينتهى اليه الحال في ذلك تخطر به نظارة المالية في ظرف أسبوع على الكثير

٩٤ - يسلم كل صراف لمأمور المركز في اليوم الاول من شهر ابريل الجدول استمارة نمرة ١١٠ الخاص بالثلاثة الأشهر الماضية فيسلمه بدلا منه جدولا جديدا للثلاثة الأشهر التالية - وهكذا في أول يوليو وفي أول أكتوبر - أما جدول الثلاثة الأشهر الاخيرة من السنة فيسلمه الصراف لرئيس قلم الإيرادات ويستلم منه جدولا جديدا للثلاثة الأشهر الاولى من السنة الجديدة

٩٥ - يرسل مأمور المركز للديرية جداول الثلاثة الأشهر الماضية فيأخذها رئيس قلم الإيرادات ويراجعها جيدا ويقيّد ملحوظاته عنها في تقرير يرفعه للدير بواسطة باشكاتب المديرية في ظرف العشرة الايام الاولى من شهر يناير . ابريل يوليو - أكتوبر - ويشبث في ملاحظاته ان كان أولم يكن مأمور المركز قد قام بالواجب عليه في مراجعة الجدول على اليوميات ودقتر الاحوال كما نص بالمادة ٩٢ وتخطر نظارة المالية بالنتيجة

الفصل السادس

اجازات الصيارف

٩٦ - يجوز أن يمنح كل صراف اجازة اعتيادية لمدة شهر واحد في كل سنة بماهية كاملة - ولا يجوز ضم اجازات السنوات بعضها الى بعض - غير أنه ان مضت على الصراف ثلاث سنوات بغير أن ينال فيها شيئاً من الاجازات بالكلية قد يجوز أن يمنح في السنة الرابعة خمسة وأربعين يوماً مرة واحدة أو على مرار

٩٧ - ويجوز أن يمنح اجازة مرضية بناء على شهادة طبية من اثنين من أطباء الحكومة بتفتيش صحة المديرية ما لم يكن الصراف في حالة من المرض لا يمكنه معها الذهاب لتفتيش الصحة فإنه في هذه الحالة يكتفى بشهادة مفتش صحة المركز وحده - وهذه الاجازة يعطى عنها ماهية كاملة في مدة شهر واحد فقط وتمتد لشهر آخر بنصف ماهية - وبذلك يرفق الصراف ما لم ترنظارة المالية ما يوجب مد الاجازة بصفة استثنائية

٩٨ - تحرر طلبات الاجازة على ورق عادة وتعرض على مأمورى المراكز وهم يعرضونها للمدير مشفوعة بأرائهم

٩٩ - لا يصرح بالاجازات الاعتيادية الا في الشهور الغير مقرر تحصيل شئ فيها من أقساط الضرائب والinalية من المتأخرات وذلك بعد موافقة مأمورى المراكز

الفصل السابع

جزاء الصيارف

١٠٠ - يحازى الصيارف عما يقع منهم من المخالفات في أعمالهم والتقصيرات في واجباتهم - أولاً بالانذار - فقطع الماهية - فالتنزيل من درجة لأقل منها - فالرقت

١٠١ - يحكم المدير وفي غيابه وكيل المديرية بالانذار و بقطع الماهية لأقل من خمسة عشر يوماً أما ما يزيد عن ذلك فبعد التصديق من نظارة المالية

- ١٠٢ - يحكم بالانذار فيما يقع من أى صراف لأول مرة من الأحوال الآتية.
أما ان تكرر وقوع شئ من ذلك فالجزاء يكون بقطع الماهية الملم يررئيس المصلحة
الاكتفاء بتكرار الانذار (انظر الفقرة الاولى من المادة التالية)
- (١) فى حالة وجود شئ بدفاته من القشط أو الخس أو الاوساخ الملم يترتب على
ذلك ثبوت شبهة على الصراف
- (٢) فى حالة وقوع أغلاط بسيطة فى أعماله الكتابية . كغلط فى الجمع فى ما عدا
يومية التحصيلات وأوراد الممولين . أو غلط فى بعض الاسماء أو تكرار نمر
فى دفتر قيد المحركات . أو تكرار بعض حسابات أو بعض دفعات تسديدات
أو قيد شئ فى دفتر كان يجب قيده فى غيره . أو رفع مال بالتكرار . أو قيد
شئ فى خانة كان يجب أن يقيد فى غيرها وما شابه ذلك
- (٣) فى حالة تأخره عن قيد شئ بلجريدة من تسديدات الاموال المقيدة باليومية.
أو عدم قيد شئ باستمارة نمرة ٣٣ مما هو مقيد باليومية وكان يجب
قيده أولا بالقسيمة استمارة نمرة ٣٣ المازذكرها
- (٤) فى حالة تأخره عن الحضور للشغل زيادة عن المواعيد المحددة لذلك صباحا
وبعد الظهر . أو عن الحضور للديرية أو للركز . أو لمجالس القرعة . أو لجان
المساحة عند دعوته لذلك
- (٥) فى حالة عدم قيد شئ مما يجب أن يقيد بدفتر قيد المحركات
- (٦) فى حالة تصدير بعض المراسلات الى جهة غير التى كان يجب أن ترسل اليها
- (٧) فى حالة ترك صحيفة أو أكثر يضاء بين صحيفتين جرى بهما عمل
- (٨) فى حالة انشاء جساين لممول واحد بصورة واحدة أو مع اختلاف
- (٩) فى حالة تمخير بعض أوراد أطيان لاشخاص عن عشور نخل لا يملكون
غيره مع وجود أوراد مخصوصة للنخل
- (١٠) فى حالة إققاد شئ من الاوراق البيضاء ببعض الدفاتر

(١١) في حالة تمكيك بعض الدفاتر

(١٢) في حالة تأخره عن الردّ عن بعض محركات قليلة الاهمية

(١٣) في حالة عدم استعمال ورق الكربون في الكتابة بالقسيمة استمارة نمرة ٣٣

١٠٣ - ويحكم بقطع الماهية فيما يقع لأول مرة أيضا من الاحوال الآتية .
ويختلف مقدار هذا الجزاء باختلاف أهمية السبب المترتب عليه فقد يجوز أن
تخصم بعض مليات في أحوال خفيفة كما يجوز أن يخصم جزء من يوم أو ماهية
يوم كامل أو عدة أيام ولكن في جميع الاحوال يجب مراعاة . أولا أن لا يزيد
بمجموع الجزاء في شهر واحد عن خصم عشرة أيام . ثانيا أنه في الاحوال المخصوصة
المقرر فيها جزاءات محددة يجب أن القطع من الماهية لا يزيد عن الجزاء المحدد . أما
الاحوال العمومية المقرر فيها الجزاء بقطع الماهية فهي كالآتي :

(١) فيما يتكرر وقوعه من الاحوال المحكوم في مثلهما من قبل بالانذار . على أن
ذلك لا يمنع رئيس المصلحة من استبدال قطع الماهية بتكرار الانذار على
نسبة ما يراه من أهمية المسألة وحالة الصراف

(٢) في حالة الاغضاء عن مطالبة بعض الممولين بشئ من أقساط الضرائب التي
استحققت واخفاء أسمائهم من كشف حساب الباقي استمارة نمرة ١٠٧ .
أو الزام ممولين آخرين بأن يدفعوا أكثر مما يطلب منهم تسديده بحسب
ترتيب الاقساط

(٣) في حالة درج شئ مخالف للحقيقة بكشوف حساب تسديدات الاموال
الشهرية استمارة نمرة ١٠٤ ونمرة ١٠٦ ونمرة ١٠٧ ونمرة ١٠٨ ونمرة ١١١
مثل درج شئ في جملة المتأخر تسديده حالة كونه مستندا . أو درج شئ
من المتأخر تسديده أقل أو أكثر من الحقيقة . أو عدم درج شئ من فايض
تسديدات بعض أشخاص لمقصدا اخفاء المتأخر على أشخاص آخرين الخ

(٤) في حالة التأخر أكثر من يومين في تنفيذ أوامر مأمور المركز التي تصدر له
بتوقيع المجز على الممولين المتأخرين في تسديد ما عليهم

- (٥) في حالة توقيع الحجر على أحد من المولين الذين سددوا ما عليهم قبل الحجر
- (٦) في حالة عدم تعيين حراس على الحجر أو تعيين حراس بأكثر أو بأقل من العدد المقرر للحراسة . أو تعيين حراس على أشياء كان يجب تسليمها لصاحبها . أو تعيين حراس من أقارب الشخص المحجوز عليه أو من المتصلين به
- (٧) في حالة توقيع الحجر بغير صدور أمر بإجرائه . أو توقيع الحجر قبل أو بعد الميعاد القانوني . أو توقيع الحجر على عقار في حالة وجود محمولات أو متقلات أو مواش بالعقار
- (٨) في حالة توقيع الحجر على محمولات أو متقلات أو مواش بصفة كونها موجودة في العقار المتأخر عليه المال وهي في الحقيقة موجودة في عقار آخر . أو توقيع الحجر على زراعة قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوما
- (٩) في حالة تقدير ثمن أى شئ مشروع الحجر عليه بأقل أو بأكثر من قيمته الحقيقية
- (١٠) في حالة التقصير في اعلان اجراءات الحجر لأصحاب الشأن أو من ينوب عنهم كلهم أو بعضهم . أو اعلان الاجراءات بأسماء أشخاص يتبين فيما بعد انه كان يعلم أنهم في عالم الاموات أو أنهم في عداد المحجور عليهم
- (١١) في حالة التقصير في تعليق ما يلزم تعليقه من أوراق الاجراءات على دور العمد وفي النقط الشهيرة القانونية
- (١٢) في حالة عدم تسليم الحراس أوامر التعيين استمارة نمرة ١٩ . أو التقصير في سحبها منهم والتأشير عليها عند انقضاء مأموريتهم . أو تسليم أشياء محجوزة لصاحبها (عما يجوز فيه ذلك) بغير الحصول على سند منه باستلامها
- (١٣) في حالة حجز أو بيع شئ من المتقلات الواقع عليها حجز قضائي أو التي بيعت بحكم المحاكم

(١٤) في حالة تأخير تقديم أوراق الجيز للركز وقت اجرائه . أو بعد البيع . أو وجود شئ فيها من المحو أو الاثبات أو النقائص . أو اختلاف في أسماء الحراس عن الحقيقة

(١٥) في حالة قبول تسديد قيمة المال المطلوب من صاحب العقار بعد أن يكون حصل اخطاره من المديرية بأنه قد تم بيع العقار فعلا

(١٦) في حالة عدم تحصيل مصاريف اجراءات الجيز أو أجرة الحراسة . أو تحصيلها بأقل أو أكثر من قيمتها القانونية

(١٧) في حالة التأخر عن اخبار مأمور المركز عن قد سدد المطلوب منه من الاشخاص المتأذن بالجيز عليهم قبل توقيع الجيز

(١٨) في حالة عدم تسليم شئ من الاوراد لاربابها في أول السنة أو مما يستجد في بحر السنة . أو تسليمها لاحد غير المولين أنفسهم أو وكلائهم . أو تسليم أوراد قبل ختمها بختم المديرية . أو تحصيل شئ من أحد من المولين بصفة ثمن أوراد

(١٩) في حالة اهمال درج شئ بالاوراد من الاموال المستحق تحصيلها سواء وقع ذلك في أول السنة أو بأسباب المستجندات في بحر السنة . أو عدم استيفاء توضيح الاقساط ومواعيد تسديدها . أو تحرير أوراد عن أطيان غير مربوط عليها ضرائب

(٢٠) في حالة ايقاف شئ من التحصيل بغير أمر . أو درج شئ في جملة الموقوف بأكثر أو أقل من المصرح به

(٢١) في حالة اغفال درج قسط تغويض المقابلة عن أول دفعة من دفعات التسديدات بالاوراد في أول السنة . أو عدم خصم فايز تسديدات السنة الماضية في مقدمة تسديدات السنة التالية

(٢٢) في حالة رفع شئ من المال بغير تصريح . أو رفع شئ من المال أكثر أو أقل من المصرح به . أو رفع شئ من المال لشخص وهو من حقوق شخص آخر

(٢٣) في حالة اضافة شئ من مستجدات الاموال في بحر السنة على حساب شخص غير الشخص الواجب الاضافة عليه . أو إجراء الاضافة بأقل أو بأكثر من الحقيقة

(٢٤) في حالة درج شئ من التسديدات في حساب شخص غير الشخص المسدده

(٢٥) في حالة نقل تكليف أطيان بغير تصريح . أو نقل تكليف أطيان في حالة أن العقد لا يتضمن بيعها أو ما يستوجب نقل تكليفها كرهن الفاروقه

(٢٦) في حالة نقل تكليف أطيان على اسم شخص غير الشخص الواجب النقل اليه . أو على أسماء بعض الشركاء دون البعض . أو بأقل أو بأكثر مما كان يجب نقله تنفيذاً للعقد

(٢٧) في حالة نقل تكليف أطيان بغير نقل ما يخصها من المتأخرات . أو بأقل أو بأكثر من ضرائبها الحقيقية

(٢٨) في حالة تأخير تنفيذ نقل تكليف أكثر من الميعاد المحدد

(٢٩) في حالة تأخير تنفيذ أوامر اضافة أو رفع شئ من مستجدات المرفوعات والاضافات أكثر من ثمانية أيام

(٣٠) في حالة تمكين أشخاص غير الصيارف من القيد بدفتر اليومية أو بأوراد المولين

(٣١) في حالة تسليم المتحصلات لشخص آخر مهما كان لتوصيلها للخزينة

(٣٢) في حالة اثبات شئ بيومية التحصيلات بصفة متحصل قبل تسديده فعلاً

(٣٣) في حالة الاقرار بإجراء مراجعات أو محاسبات أو جشاني حسابية مما

يكلف الصيارف بإجرائه بالمراكز أو بالمديريات ويثبت في ما بعد أنه لم يعمل شئ من ذلك

(٣٤) في حالة اشتغال صرر النقدية التي ترسل للديرية بواسطة مصلحة البوستة على أقل من حقيقة قيمتها المثبوتة بالحفاظة

(٣٥) في حالة قبول شيء من العملة الزائفة . أو العملة الاجنبية الغير مصرح بقبولها
(٣٦) في حالة اعطاء ايضالات على ورق براني عن تسديدات من الاموال الواجب اثباتها بالاوراد أو شيء من المتحصل لحساب المديرية الواجب اثباته بالقسيمة استمارة نمرة ٣٣

(٣٧) في حالة تأخير توريد شيء من المتحصلات للخزينة في ذات الشهر المتحصل فيه . أو تأخير توريدها زيادة عن المواعيد المحددة

(٣٨) في حالة اهمال تحصيل ايجار اطيان الحكومة قبل نقل المحصول منها
(٣٩) في حالة تقدير شيء من الاموال باقل أو أكثر من حقيقة قيمته مثل مسموح العمد أو غيره

(٤٠) في حالة التأخر عن ارسال كشوف عن المواعيد المحددة لتقديمها . أو وجود أى شيء من الخطأ في كشف احصاء الزراعة السنوية

(٤١) في حالة المراوغة في استلام ما بهددة صراف مرفوت

(٤٢) في حالة التفيب عن الصرافية بغير اذن رسمى

(٤٣) في حالة اسقاط أشخاص من المرشحين لوظائف العمد أو المشايخ من الكشف المعتاد تحريرها عند الشروع في التعيين بهذه الوظائف . أو درج أشخاص بالكشوف المذكورة غير متوفرة فيهم شروط الترشيح . أو درج مقادير اطيان أو اعمار البعض من المرشحين أقل أو أكثر من الحقيقة

(٤٤) في حالة اسقاط قيد بعض المواليد أو الوفيات بالدفاتر المعدة لها . أو تأخير قيد بعض المواليد والوفيات عن أوقات حدوثها التي بُلّت للصراف . أو في تواريخ غير تواريخها الحقيقية . أو عدم تحرير تنكير المواليد

(٤٥) في حالة تأخير قيد عمليات تطعيم الاطفال بمادة الجدري عن اوقات اجراءها . أو التأشير بتجاح شيء منها وهو غير ناجح . أو قيد عمليات تطعيم بعض اطفال لم تعمل لهم العملية ولم يطعموا بالكلية . أو عدم تحرير تذكرة التطعيم بالكلية . أو عدم التأشير في دفاتر قيد المواليد عن الاطفال الذين عملت لهم عمليات التطعيم . أو عدم التبليغ في الزمن القانوني عن الاطفال الذين لم يطعموا بمادة الجدري

(٤٦) في حالة التستر على الزملاء من الصيارف وعدم تبليغ الرؤساء بما يعلم من حياتهم أو سوء سمعتهم

(٤٧) في حالة ممارسة أى عمل من الاعمال الخارجية عن أعمال الصرافية كالتيجارة . أو القيام بالتوكل في مصاحبة بعض الافراد . أو قبول الانتداب بصفة آل خبزة

(٤٨) في حالة التهور والخروج عن حد الادب مع الرؤساء وعدم الامتنثال لأوامرهم لأول مرة

(٤٩) في حالة اساءة معاملة أحد من الممولين

(٥٠) في حالة التداخل في شؤون الافراد

(٥١) في حالة الكذب . أو الادمان في السكر

(٥٢) في حالة التأخر عن أداء أى مأمورية يكلف بها ما لم يثبت عذر شرعى لذلك

(٥٣) في حالة صرف شيء من المتحصلات في شؤون المصاحبة بغير اذن بالكتابة من المديرية

(٥٤) في حالة اثبات شيء مخالف للتحقيق في بعض الكشفوف التي تطلب عن العائلات لمجلس القرعة بناء على طلب بعض الشبان التخلص من الخدمة العسكرية

(٥٥) في حالة استقاط أشخاص من أصحاب الاملاك المستحقين التقييد بكشف المترشحين للجالس المحلية بالبندر

(٥٦) في حالة تحرير ابصالات عن سيديات قديمة في زمن سابق على زمن تحريرها

(٥٧) في حالة اعطاء كشوف رسمية من دفاتر الصيرافية بغير تصريح بذلك من المديرية

(٥٨) في حالة استعمال خبر غير الخبر المنصرف من المالية للكتابة في الدفاتر

(٥٩) في حالة اجراء مخابرات مع المديرية مباشرة بغير واسطة مأمور المركز

(٦٠) في حالة تحصيل شئ من ائتمان املك الحكومة المبيعة بعد مضي الميعاد القانوني المحدد لقبولها

(٦١) في حالة استعمال الظروف وطواع البوستة الميرى في مصالح بعض الافراد

(٦٢) في حالة اقتراض نقود من بعض الممولين

(٦٣) في حالة حفظ شئ من امواله الخاصة أو اموال بعض الافراد اموال في ذات الكيس المخصص لحفظ اموال الحكومة

(٦٤) في حالة افقاد شئ من أوراق الحكومة مثل جداول التنقلات استمارة

نمرة ١١ . أو اعلام خبر توريد المتحصلات . أو بعض الدفاتر بيضاء كانت أو مكتوبة مع ثبوت عدم سوء القصد

(٦٥) في حالة اهمال التحفظ على الدفاتر والاوراق واصابة بعضها بالتلف من النار والماء وغيرها من السوايل . أو بالتزويق

(٦٦) في حالة اخفاء شئ من الدفاتر والاوراق عن نظر الرؤساء أو تقديم ايضاحات

كاذبة اليهم لمحاولة اخفاء شئ من الحقائق

١٠٤ — ويحكم بالتزويل لدرجة أقل من درجة الصراف المذنب أو بتخفيض

المساهية لمدة معينة أو لنير مدة وذلك في الاحوال الآتية وهي

(١) فى حالة تأخير قيد أى مبلغ باليومية من تسديدات المولدين عن تاريخ استلامها المقيد بالورد

(٢) فى حالة تكرار وقوع أى شئ من الاحوال المحكوم فيها بقطع الماهية المنصوص عليها بالمادة السالفة أو غيرها مالم يررئيس المصلحة الاكتفاء بقطع الماهية تبعا لظروف المسألة ودرجة أهميتها

١٠٥ - ويحكم بالرفت من خدمة الصيرافية فيما يقع من الاحوال الآتية

(١) فى حالة تكرار وقوع شئ من كل ماذكر بالمواد السابقة مالم يررئيس المصلحة ترتيب الجزاء باقل من الرفت تبعا لظروف المسألة ودرجة أهميتها

(٢) فى حالة قبول الرشوة

(٣) فى حالة افقاد شئ من دفاتر وأوراق الحكومة بسوء النقص

(٤) فى حالة الاختلاس بأية واسطة وبأى اسلوب

(٥) فى حالة اثبات أو محوشى بدفاتر المواليد والوفيات أو فى أى دفتر أو مستند من دفاتر وأوراق الحكومة لمقصود تغيير الحقائق

(٦) فى حالة الاقدام على التزوير - أو الاشتراك فى اجرائه

(٧) فى حالة الاقدام على اغتصاب شئ من أملاك الحكومة

(٨) فى حالة ثبوت وقوع الفس فى أى عمل من أعمال الحكومة

(٩) فى حالة صرف شئ من المعاشات أو المرتبات أو المستحقات المطلوبة من الحكومة لشخص يمثل صاحب الحق مع ثبوت أن صاحب الحق قد مات من قبل ذلك

١٠٦ - يجوز للمامورى المراكز أن يقرروا جزاءت على الصيارف بالانذار وبقطع الماهية لغاية ثلاثة أيام مع عدم الخروج عن الحدود التى ذكرت بالمواد السابقة - أما ان كان سبب الجزاء فى بعض المسائل مستوجبا لعقوبة أشد من ذلك يجب على المأمور أن يبين ظروف المسألة وعلاقة الصراف بها والمنسوب اليه فيها وأدلة صحته ورأيه الخاص فى ترتيب الجزاء سواء كانت المسألة مما يختص بالأعمال المالية أو غيرها

١٠٧ - تجرأ أوامر تنفيذ الجزاءات على قسائم من الدفاتر استمارة نمرة ١١٣

١٠٨ - يعلن كل صراف كتابة بالجزاء الذى وقع عليه مع بيان أسبابه بتوضيح واف ماعدا فى حالة الرقت فأن الاعلان يجب أن لا يتضمن أكثر من تاريخ ونمرة القرار الصادر من نظارة المالية بالرفت بغير توضيح الاسباب - غير أنه بعد أن يتم عمل حساب الصراف المرفوت ويثبت خلوطرفه يضاف الى الاعلان الاصلى تأشير جديد يدل على خلوطرف

١٠٩ - تنشر بالجريدة الرسمية أحكام رفت الصيراف الذين يرفتون بأسباب جنائية

١١٠ - فى ماعدا رفت بناء على أحكام قضائية نهائية يجوز للصيراف أن يطلبوا اعادة النظر فى الامور المنسوبة اليهم والعقوبات التى وقعت عليهم وأن يبرهنوا على عدالة طلباتهم بما غساه أن يوجد ليهم من الادلة الصريحة وذلك بالشروط الآتية وهى

أولا - أن تقدم الطلبات فى أثناء الثمانية الايام التالية للاعلان - فتقيد فى باب خاص بدفاتر قيد التحريرات الواردة بالمديرية

ثانيا - أن تقدم الطلبات للمديرين مباشرة فيحكون بانفسهم فى شؤون الجزاءات التى قررها مأمورو المراكز ولهم الحق فى تعديلها أو إلغاؤها - أما ماعدا ذلك فيعرض على المالية مع رأى الصريح عما يرى فى الشكوى

١١١ - للمدير أن يأمر بأيقاف أى صراف عن أعمال وظيفته وعمل حسابه سواء كان بسبب القاء القبض عليه بحكم من الدوائر القضائية - أو لترجيح الشبهة فى استقامته من نتيجة تحقيقات اجراها المدير أو أحد كبار الموظفين عن شكوى أو مطاعنة ضد الصراف - وفى هذه الحالة يجب اخطار المالية

١١٢ - عند إيقاف الصراف يجب تحويل أعمال صيرافيته على صراف
أحدى البلاد القريبة ويفضل أن يكون الصراف المحولة عليه الصيرافية من الصيارف
الذين لهم شركاء في صرافيتهم - وهكذا في حالة خلو أية صيرافية بوفاة صرافها

١١٣ - لمجرد إيقاف الصراف عن وظيفته يجب استلام ما كان بعهدته من
الدفاتر والاوراق ومن النقود أن كان يوجد شيء منها عنده - وفي حالة ما يكون الصراف
مسيحونا يطلب المدير من قلم النائب العمومي إرساله محفظا عليه لتسليم ما في عهده

١١٤ - عند استلام ما في عهدة الصراف السابق يمرر محضر على نسختين
بتوقيع الصراف ذاته ان كان موجودا على قيد الحياة أو أكبر ورثته وضمانه ان
كان قد مات وبتوقيع مأمور المركز أو من يقوم مقامه فتحفظ احدى النسختين
في محفظة توقيعات الصراف المنفصل والثانية في محفظة الصراف الجديد

١١٥ - يراجع رئيس قلم إيرادات المديرية في أول كل شهر الجزاءات التي
تنفذت على الصيارف بين ما في القسائم استمارة نمرة ١١٣ وما في سجل توقيعات
الصيارف استمارة نمرة ١٠٢ ومادرج بخانة الخصم في كشوف صرف الماهيات

الفصل الثامن

توقيعات خدمات الصيارف وكيفية احصائها

١١٦ - يخصص لكل صراف محفظة تشتمل على جميع الاوراق الخاصة بأحصاء خدماته وكل ما يخص بالجزآت والاجازات التي نالها وتقيد مشتملات هذه المحفظة متسلسلة متعاقبة بجدول منتظم بالضحيفة الاولى منها ويلحق بالثانية والثالثة ان لزم الحال

١١٧ - يخصص دفتر من استمارة نمرة ١٠٢ ويتحدد هذا الدفتر مرة في كل خمس سنين لاحصاء توقيعات خدمات الصيارف - فيخصص منه صحيفة قائمة بذاتها لكل صراف تشتمل على - اسم ولقب الصراف - والبلد التي ولد فيها - والبلد التي يسكنها - وعمره - وسنة الكشف عليه طيبا في أول دخوله بالخدمة - وماهية السنوية - ووظائفه السابقة - وتاريخ تعيينه في الصيرافية - وتاريخ دخوله بالخدمة بالمديرية ذاتها - وأسماء ضمانه في كل من الخمس السنوات - والجزآت التي وقعت عليه - أسبابها - وعدد الايام التي قطعت من ماهيته وقيمة ماهيته فيها - والانذارات - وتواريخ الاوامر الصادرة بالجزاء - وعدا ذلك يقيد في رأس كل صحيفة أسماء البلاد الداخلة في دائرة اختصاص كل صراف - وما تحتويه كل منها من - مجموع الاموال السنوية - ومقدار زمام الاطيان وعدد الممولين الذين يملكون اطيانا ونحیلا معا - وعدد الذين يملكون نحیلا فقط - ومقدار اطيان الجزاير - وعدد ممولها - وعدد النفوس - وعدد العزب - وخانة للملاحظات العمومية

١١٨ - يدرج في السجل المذكور جميع جزآت الصيارف الا ما يستقطع منهم بقيمة خمسة مليات عن تأخيرهم في تحصيل قيمة زهيدة من المال من أي ممول في أي شهر

١١٩ - يرسل للآلية في اليوم الاول والحادى عشر والحادى والعشرين كشف تفصيلى مستخرج من السجل نمرة ١٠٢ عن كل ماطرأ فى كل عشرة أيام من شؤون كل من الصيارف من الرقت والامد والايفاف والجزاء والحكم الجنائى الخ لدرج ذلك بالنشرة الشهرية التى تصدرها مراقبة الاموال المقررة

الفصل التاسع

صرف ماهيات ومرتبات الصيارف

١٢٠ - فى اليوم الثامن والعشرين من كل شهر يحضر رئيس قسم ثانى قلم الابرادات كشفا على استمارة نمرة ٩٠ عن المستحق من الماهيات والمزتبات لصيارف كل مركز وبعد مراجعته على ما بالسجل استمارة نمرة ١٠٢ والقسيمة استمارة نمرة ١١٣ (راجع المادتين ١٠٧ و ١١٥) وبعد التحقق من صحته والتوقيع عليه منه ومن الكتبة الذين شاركوه فى تحريره ومراجعته يقيد بمجموع ما به فى احدى خانات الكشف العمومى استمارة نمرة ٩١ وهكذا مركزا بعد مركز وفى النهاية يجمع الكشف استمارة نمرة ٩١ ويقدمه مع الكشف التفصيلية استمارة نمرة ٩٠ الى رئيس قلم الابرادات ويعدله للبشكاتب فيوقعون عليها وتسلم فى الحال لرئيس قلم حسابات المديرية فيحرر اذن الصرف على المجموع استمارة نمرة ٩١ - وفى الوقت ذاته يحضر تحويلا (شيكاً) بصرف المبلغ المستحق لصيارف المديرية كلهم الى أحد مساعدى صراف الخزينة بحيث يتم ذلك كله على الكثير لغاية آخر يوم من الشهر ومع ذلك يجوز تحويل صرف هذه الماهيات مما يوجد من النقود المتحصلة بهذه صراف البلد التى فيها المركز

١٢١ - بمجرد تسليم القيمة المحوّلة الى عداد الخزينة يرسل منها العداد الى مأمور كل مركز بطريق البوستة القيمة المستحقة لصيارف بلاد مركزه ويرسل فى الوقت ذاته الكشف استمارة نمرة ٩٠ الخالص بالمركز فيسلم مأمور المركز النقدية الى صراف البلد الكائن بها مقر المركز بعد أن يأخذ عليه سنداً باستلامها وهو يصرف منها الى كل من الصيارف ما يستحقه فى مقابل التوقيع منه بأعضائه أمام

اسمه على الكشف استمارة نمرة ٩٠ - أما المركز الكائن في ذات مقر ديوان المديرية فالمستحق لصيارف بلاده يسلم لصراف البندير ذاته ويصرف بالكيفية التي ذكرت
١٢٢ - يجب على رئيس قلم إيرادات كل مديرية أن يحفظ لديه جدولاً دائماً يسجل به توقيع كل صراف رسمياً بالامضاء الواجب على الصراف أن يتعامل بها في كل اجراءات الخدمة - وكل ما أعيدت كشوف صرف الماهيات من المراكز تراجع الامضات المحررة بها على ما في الجدول المذكور للثقة من ان الماهيات والمرتبات قد دفعت فعلاً لذات أربابها - ويتخذ الجدول المشار ذكره أساساً لمضاهاة امضاء أى صراف عند كل طارئ

١٢٣ - في صباح اليوم الحادى عشر من كل شهر يعيد مأمور كل مركز للمديرية الكشف استمارة نمرة ٩٠ الخاص بمركزه مع التقديرة التي بقيت بغير صرف لبعض الصيارف بسبب عدم حضورهم لصرفها لغاية اليوم العاشر من الشهر بعد أن تدرج الماهيات التي لم يصرف في الخانة نمرة ١٧ من الكشف

١٢٤ - تصاف بحساب الامانات بالمديرية جميع الماهيات المرتدة من المراكز التي لم تصرف للصيارف وتصرف اليهم عند ما يطلبون صرفها في الشهر ذاته وان لم يطلب صرف شئ منها فيضاف في الخانة نمرة ٤ بالكشف استمارة نمرة ٩٠ الخاص بماهيات الشهر التالى ليصرف مع ماهيات الشهر المذكور - ويستثنى من ذلك ماهيات الصيارف المرفوتين والموقوفين فلا يضاف شئ منها بالامانات

١٢٥ - في الخامس عشر من كل شهر ترسل كل مديرية الى مراقبة الاموال المقررة بالمالية كشفاً على استمارة نمرة ٩٢ يشتمل على أسماء الصيارف الذين لم يستولوا على ماهياتهم وقيمة ما يستحقونه وأسباب عدم الصرف - والمراقبة المشار اليها بعد الاطلاع على ذلك الكشف تعيده للمديرية مؤشراً عليه أمام اسم كل صراف بالخانة نمرة ٧ عما يجب على المديرية اجراؤه في ذلك

١٢٦ - وترسل كل مديرية لادارة عموم الحسابات بالمالية في الخامس عشر من كل شهر كشوف الماهيات استمارة نمرة ٩٠ قترسلها الادارة المشار اليها الى مراقبة الاموال المقررة لمراجعتها واعادتها لها

الفصل العاشر

دفاتر الصيارف - وما يلزمهم من أدوات الكتابة

١٢٧ - دفاتر عملية الصيارف عما يختص بالقسم المالى هي الآتى بيانا
أما ما عدا ذلك فسيأتى بيانه بصحيفة ٦٦٠

هذه الدفاتر كلها من مطبوعات مراقبة الاموال المقررة

- (١) دفتر يومية قيد التخصيلات (ويعرف باسمارة نمرة ٨١)
- (٢) دفتر جريدة حسابات الممولين الذين يملكون أطميا ناوغير أطميان (ويعرف باسمارة نمرة ٨٤)
- (٣) دفتر جريدة حسابات الممولين الذين لا يملكون أطميانا بالكسية (ويعرف باسمارة نمرة ٨٤ مكررة)
- (٤) دفتر جريد حسابات الممولين ببلاد مديرية أصوان (ويعرف باسمارة نمرة ٨٥)
- (٥) دفتر قسيمة أوراد الممولين الذين يملكون أطميا ناوغير أطميان (ويعرف باسمارة نمرة ٨٢)
- (٦) دفتر قسيمة أوراد الممولين الذين لا يملكون أطميانا بالكسية (ويعرف باسمارة نمرة ٨٣)
- (٧) أوراد تعطى عما يتحصل لحساب المديرية (ويعرف باسمارة نمرة ٨٦)
- (٨) دفتر قيد التصريعات الواردة للصراف (ويعرف باسمارة نمرة ٨٧)
- (٩) دفتر قيد التصريعات الصادرة من الصراف (باسمارة نمرة ٨٧ مكررة)
- (١٠) دفتر قسيمة حوافظ توريد التخصيلات لخزينة المديرية (ويعرف باسمارة نمرة ٨٨)
- (١١) دفتر سجل قيد الاموال الموقوف تحصيلها (ويعرف باسمارة نمرة ٢٩)
- (١٢) دفتر سجل قيد عقود الرهن وحق الاختصاص والحجز القضائى وهو دفتر عادة من اسمارة نمرة ٨ (انظر المادة ١٢٠ صحيفة ٥٦ والمادة ٢١٣ صحيفة ٥٥٨)
- (١٣) دفتر الاعلام اليومية عن حركة التخصيلات انظر المادة ٢٧٨ - صحيفة ٥٨٤ ويعرف باسمارة نمرة ٣٥ مكررة
- (١٤) دفتر جريدة حساب الممولين من عوائد المباني بالبتادر (ويعرف باسمارة نمرة ٣٦)
- (١٥) دفتر قسائم ايصالات تسديد عوائد المباني بالبتادر (ويعرف باسمارة نمرة ٣٩)
- (١٦) دفتر قسيمة أوامر تعيين الحراس على المنقولات والمحصولات المحجوز عليها اداريا (ويعرف باسمارة نمرة ١٩)

(١٧) دفتر قسيمة ايصالات مايتسدد من بعض الافراد خلاف الضرائب والرسوم - ويعرف باستمارة نمرة ٣٣ - من مطبوعات ادارة عموم الحسابات

١٢٨ - الدفاتر والاوراد المار ذكرها كلها سنوية ماعدا

(١) دفتر جريدة حساب الممولين عن عوائد المباني بالنادر استمارة نمرة ٣٦ - يتجدد مرة واحدة كل ثمان سنوات

(٢) دفتر قسيمة أوامر تعيين الحراس استمارة نمرة ١٩ - يتجدد مرة واحدة كل ثلاث سنين

(٣) دفتر سجل قيد الاموال الموقوف تحصيلها - يتجدد مرة واحدة كل عشر سنوات

١٢٩ - يعطى كل من الصيارف في أول كل سنة أيضا ما يجب أن يعطى لكل منهم من الكشف استمارة نمرة ١٠٤ ونمرة ١٠٦ ونمرة ١٠٧ ونمرة ١٠٨ ونمرة ١١١ لتحرير حسابات تسديدات الاموال الاميرية في كل شهر

١٣٠ - ويعطى كل من الصيارف مجانا ما يلزم لكل منهم من أدوات الكتابة الآتى بيانها بشرط أن لا يتجاوز ما يعطى لكل صرافية في كل سنة المقادير الآتى بيانها أيضا وهي

مسد

(١) « ٢ » مسحوق جبر اسود بالعلبة ومعدل زنة كل علبة نصف لتر

(٢) « ١٠٠ » ورق أبيض فولسكاب (يعرف بنمرة ١٧) بالقرخ النصف مسطر والنصف الآخر أبيض

(٣) « ١٠٠ » ظروف صغيرة بالعدد (تعرف باستمارة نمرة ٤٤)

(٤) « ٣ » ورق نشاف بالقرخ

(٥) « ١ » كيس تيل لحفظ النقود

١٣١ - الدفاتر والمطبوعات المذكورة تطبع بعنوان - نوع الدفتر -

السنة - اسم المديرية - اسم المركز - اسم البلد وهي كلها من المطبوعات التي تقوم بتحضيرها وطبعها مراقبة الاموال المقررة ماعدا قسائم الايصالات استمارة نمرة ٣٣ فانها تؤخذ من مطبوعات ادارة عموم الحسابات

١٣٢ - تقسيم الدفاتر المذكورة في حجبها وتجليدها كالاتي :

أسماء الدفاتر والتقسيمات	بيان فية الدفاتر بالفرخ							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
دفتر يومية التوصلات استمارة نمرة ٨١	١	١	١	١	١	١	١	١
» قسائم الاوراد استمارة نمرة ٨٢	٠	١	٠	١	٠	١	٠	٠
» » » نمرة ٨٣	١	٠	١	٠	١	٠	١	١
» الجريدة استمارة نمرة ٨٤ وغرة ٨٤ مكررة	١	١	٠	٠	١	٠	١	١
» » » نمرة ٨٥	١	٠	٠	١	٠	٠	١	١
» قيد التحريات الصادرة ودفتر قيد التحريات الواردة نمرة ٨٧ و ٨٧ مكررة	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
» قسمة حواظ قوريد التوصلات لخزينة المديرية استمارة نمرة ٨٨	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
» الاعلام اليومية استمارة نمرة ٣٥ مكررة	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠
» جريدة مواد الملباني استمارة نمرة ٣٦	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠
» قسائم ايصالات مواد الملباني نمرة ٣٩	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠
» قسمة اوامر تعيين الحراس نمرة ١٩	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠

١٣٣ - توزيع الدفاتر المذكورة في أول كل سنة كالاتي :

أولا - يعطى كل صراف دفترا لقيد التحريات الصادرة وآخر لقيد التحريات الواردة فيما يختص بعموم بلاد الصيرافية

ثانيا - يعطى كل صراف دفترا من استمارة نمرة ٨٨ لحواظ توريد الاموال المتحصلة للخزينة عن عموم بلاد الصيرافية

ثالثا - يعطى كل صراف دفترا من استمارة نمرة ١٩ - اوامر تعيين الحراس عن عموم بلاد الصيرافية

رابعا - يعطى كل صراف دفترا من استمارة نمرة ٣٥ مكررة - اعلام التسديدات اليومية عن عموم بلاد الصيرافية

خامسا - يعطى كل صراف دفترا من استمارة نمرة ٨ لقيود عقود وأحكام الرهن وحقوق الاختصاص والمجزأ القضائي بعموم الصيرافية - مرة في كل ٥ سنوات
سادسا - يعطى كل صراف دفترا أو أكثر من دفتر لكل بلد من بلاد الصيرافية من دفاتر - يوميات التحصيلات - جرائد الممولين - قسائم أوراد الممولين - الا ان كان بعض بلاد الصيرافية لا يوجد به من الممولين الا عشرين مولا أو أقل من ذلك فلا يلزم صرف دفتر جريدة ولا دفتر يومية خاص بها بل تقيد حسابات مموليها ومتحصلاتها في دفتر أكبر بلد من بلاد الصيرافية مع توضيح اسم البلد قرين اسم كل ممول - ويراعى فيما يختص بالجرائد مانص بالمادة ١٥١

ومع ذلك يجوز أن يصرف دفتران من اليومية لبلد واحدة من البلاد الكبيرة جدا بعد الحصول على اقرار المسالية

سابعا - جريدة عوائد المباني واحدة في كل ثمان سنوات

ثامنا - قسائم ايصالات تسديد عوائد المباني دفتر بعد آخر بحيث لا يصرف دفتر الا بعد أن يشهد تفاد الدفتر السابق

١٣٤ - في أول ابريل من كل سنة ترسل مراقبة الاموال المقررة للطبعة الاميرية نبولاق صحيفة من كل صنف من صنوف الدفاتر وتطلب منها طبع بروقة منها ثم تصححها حتى تصبح صالحة للطبع نهائيا

١٣٥ - بناء على ماذ كرمالادتين ١٣٢ و ١٣٣ يقدر باشكاتب ورئيس قلم ايرادات كل مديرية في العشرة الايام الاولى من شهر جنوبو من كل سنة مايلزم للمديرية من صنوف الدفاتر على اختلاف أنواعها وفتاتها باعتبار ما يوجد في كل بلد وفي كل صيرافية من عدد الممولين وما يوجد من ذلك بخزن توريدات المديرية والباقي اللازم التوصية عن تسفيته لعملية السنة التالية ويقيدان ذلك في جدول من استمارة نمرة ١١٢ يجب أن يعرض على المالية في العشرة الايام الاخيرة من شهر جنوبو

١٣٦ - تراجع هذه الجداول بمراقبة الاموال المقررة - قسم ثالث -
وتصحح ماعساه أن يكون درج فيها أكثر أو أقل من حقيقة اللازم ثم يعمل
مجموع يشتمل على بيان اللازم طبعه وحجبه وتجليده من كل صنف من الدفاتر
ويضاف اليه خمسة في المائة احتياطي ويصدر التصريح لمطبعة بولاق الاميرية
بتشغيل ذلك وتصدير اللازم منه لكل مديرية - وارسال الاحتياطي لمخزن
المراقبة المشار اليها

١٣٧ - تدفع مراقبة الاموال المقررة ثمن المطبوعات المذكورة الى المطبعة
الاميرية محسوبا على الاعتماد المخصص لذلك بالميزانية (بند ٥ فصل ٢) فرع عاشر

١٣٨ - يفحص باشكاتب كل مديرية في العشرة الايام الاولى من شهر
مارس من كل سنة ما يوجد من صنوف الدفاتر والمطبوعات بمخزن توريدات المديرية
فما كان من ذلك قد تغيرت أشكاله وأصبح غير صالح للاستعمال في المستقبل
يقيده في كشف بأنواعه وفتاته . وما كان زائدا عن حاجة العمل في المديرية
يقيده بالمثل في كشف آخر وهذان الكشفان يرسلان قبل نصف يناير الى
مراقبة الاموال المقررة

١٣٩ - تطلب مراقبة الاموال المقررة من المديرية والمصالح ان ترسل
لها جميع الدفاتر التي تغيرت أشكالها

١٤٠ - تطلب المديرية والمصالح من مراقبة الاموال المقررة في بحر
السنة ماعساه أن يلزم لها من أى صنف من أصناف الدفاتر والمطبوعات زائدا
عما ورد اليها من المطبعة الاميرية . وعلى هذه المراقبة أن ترسله اليها

١٤١ - في أول ديسمبر من كل سنة يحضر رئيس قسم ثانی قلم الإيرادات
بكل مديرية كشفا من استمارة نمرة ١٠٠ بيان اللازم صرفه من المخزن للصبارف
من كل صنف ومن كل فئة من صنوف وفئات الدفاتر معتمدا في تقدير ذلك على

عدد الممولين في كل بلد وعلى ما تقدم ايضاحه بالمادتين ١٣٢ و ١٣٣ وأسماء الصيارف
اللازم الصرف اليهم وهم طيعا الذين قدموا فعلا ضماناتهم عن السنة الجديدة
وروجعت وتصدق باعتمادها . وهذا الكشف يسلم لرئيس قلم حسابات المديرية
بعد امضائه من رئيس قلم الايرادات والباشكاتب . فيأخذ رئيس قلم الحسابات
ويرفقه بأمر من استمارة نمرة ١١٣ حسابات الخزنجي تصريحا بالصرف والحصول
على امضات الصيارف كل منهم أمام اسمه اثباتا للاستلام

١٤٢ - رئيس قسم ثانى قلم الايرادات مسؤول عن عدم الدقة في التقدير
بحيث لا يصرف أى دفتر من عشرة أفرخ مثلاً في حين كان يمكن أن يحل محله
ويغني عنه دفتر آخر من فئة خمسة أفرخ . وللباشكاتب في هذه الحالة أن يتصرف
في تجزئة دفتر كبير الى دفاتر من فئات صغيرة بقدر ما تستلزمه الحالة . وفي ماعدا
الاحوال الاستثنائية يجب مراعاة أن لا يصرف أى دفتر في بحر السنة لكالة عملية
الصراف الا بعد التحقق من فساد الدفتر السابق صرفه من النوع ذاته والتأشير بذلك
على الطلب

١٤٣ - يستلم كل صراف دفاتره ومطبوعاته من المخزن وينورها بالخبر على
كل صفحة من صفحاتها بحيث يصل من ذلك الى اثبات عدم وجود أى نقص
في شئ من أوراق الدفاتر وفي الوقت ذاته يحرك كشفاً ببيان ما استلمه من الدفاتر
فئة فئة ويوقع عليه الخزنجي لاثبات صحته وتأيد كون الدفاتر قد رقت عليها
نمر الصفحات بالخبر ثم يقدمه الصراف الى الباشكاتب فيؤشر بختم الدفاتر بختم
المديرية على الزاوية اليمنى العليا من كل صفحة - ماعدا قسيمة الاوراد فانها لا تختم
الا بعد تحريرها ومراجعتها - وبعد أن ينفذ الختم يؤشر عامل الختم بما يدل
على ذلك ثم يؤشر الصراف بما يدل على استلامه الدفاتر مخنومة وهذا الكشف
عليه من التأشير يسلم الى رئيس قسم ثانى الايرادات لكي يقيد به بالسجل
استمارة نمرة ١٠١ كما يأتي بالمادة التالية

١٤٤ - يخصص سجل من استمارة نمرة ١٠١ يقيد به في صحيفة مخصصة
كل ما يصرف لكل من الصيارف أولاً بأول وفي آخر كل سنة عند ما يقدم كل صراف

دفاتره الخاصة بتلك السنة التي انتهت وبعد مراجعتها وتسليمها بالدفترخانة يخصم بها لمهدة الصراف على حسب ما يتضمنه ايصال الاستلام المحرر من كاتب الدفترخانة

١٤٥ - السجل استمارة نمرة ١٠١ يتجدد مرة في كل سنة وينقل اليه ما يوجد في عهدة أى صراف من الدفاتر المنصرفة لغاية السنة الماضية

١٤٦ - كلما انتقلت دفاتر أى صراف من عهده لمهدة صراف آخر بسبب الوفاة أو النقل أو الرفت يجب أن تخصم دفاتره بالسجل استمارة نمرة ١٠١ من عهده وتفيد بهمة الصراف الجديد اعتمادا على ما في محضر التسليم المنصوص عنه بالمادة ١١٤ وبوجه عام لا يعتبر طرف أى صراف خاليا مما يخص بالدفاتر الا متى تسددت صحيفة حسابه بالسجل المذكور

الفصل الحادى عشر

انشاء الدفاتر

المجريدة

١٤٧ - دفتر المجريدة مخصص لقيود حساب كل من الممولين لخدمته على ترتيب استقلال حساب كل منهم بصحيفة قائمة بذاتها نصفها العلوى لقيود أصول الاموال المطلوبة منه والسفلى لقيود التسديدات الا في بعض جهات تستعمل على حسابات صغيرة كبلاد مديرية اصفهان وبلاد البرارى التي تدفع أقساط أموالها في الثلاثة الشهور الاخيرة من السنة فقد أعدت لها جريدة مخصوصة تعرف باستمارة نمرة ٨٥ تستعمل كل صحيفة منها على حسابين لاثنتين من الممولين - وبوجه عام ان امتلاآت الصحيفة أو قسم الصحيفة (من استمارة نمرة ٨٥) بحساب الممول الواحد فتعلق بصحيفة أخرى أو يقسم آخر الى أن تنتهى السنة

١٤٨ - دفتر المجريدة موضوع على خمسة أشكال وهي

- (١) شكل يعرف باستمارة نمرة ٨٤ عن حساب الممولين الذين يملكون أطيانا ونخيلا معا بالبلاد التي لم يتم تنفيذ تعديل الضرائب فيها
- (٢) شكل يعرف باستمارة نمرة ٨٤ حرف ب عن حساب الممولين الذين يملكون أطيانا ونخيلا معا بالبلاد التي تم فيها تنفيذ تعديل الضرائب
- (٣) شكل يعرف باستمارة نمرة ٨٤ مكررة عن حساب الممولين الذين لا يملكون أطيانا ولكنهم يؤدون الضرائب عن نخيل فقط أو غيره ماعدا الاطيان
- (٤) شكل يعرف باستمارة نمرة ٨٥ خاصة ببلاد اصوان والبلاد التي لم ينفذ بها تعديل الضرائب من البلاد التي تعرف بالبلاد الممهولة وهي التي تدفع أقساط أموالها في الثلاثة الشهور الاخيرة من السنة
- (٥) شكل يعرف باستمارة نمرة ٨٥ مكررة بالبلاد التي نفذ بها تعديل الضرائب من البلاد الممهولة أقساطها لا تترك كل سنة المار ذكرها

١٤٩ - تدرج بالجرائد حسابات المولين كافة ماعدا قومسيون الاراضى الميرية والاقواف العمومية لان حسابات ضرائب أطيانهما وتسديداتها محصورة بمراقبة الاموال المقررة بالمالية

١٥٠ - يحرر دفتر الجريدة في جميع الاحوال نقلا من دفتر المكلفة عما يختص بالاطيان ومن سجل النخل استمارة نمرة ٧٩ عما يختص بالنخل باعتبار سنة كاملة عن مجموع العقار المربوط بكل ضريبة مضروبا في فئة تلك الضريبة ويقيد حاصل الضرب الذى هو قيمة المال السنوى في الخانة المعلقة لكل نوع بالقسم العلوى من الصحيفة المخصص لحساب أصل المطلوب - ويقيد أيضا في الخانات المخصصة لذلك - مقدار الاطيان - والخارجى منها والعشورى - ذلك فقط بالبلاد التي لم ينفذ بها تعديل الضرائب أما بالبلاد التي نفذ بها ذلك التعديل يتوضع مقدار الاطيان فقط مجردا عن ذلك التنويع - ويتوضع مقدار المربوط بالضرائب وقيمة مجموع ماله السنوى بغير تفصيل عن الحيضان وفيات

الضرائب - ومقدار الغير المربوط - وعدد النخل وقيمة مجموع عشوره السنوية وقيمة تعويض المقابلة السنوى - ونمرة صحيفة دفتر المكلفة - ونمرة صحيفة دفتر سجل النخل - ويضاف على مجموع المال السنوى قيمة المتأخر تسديده من أموال السنة الماضية نقلا من دفتر جريدة السنة الماضية ماعدا الموقوف تحصيله من ايجارات أطيان الحكومة المنصوص عنه بالمادة ١٩٢ - وفي جميع الأحوال يجب اعتبار الباقي المؤجل من حسابات السنة الماضية متأخرا من أموال السنة المذكورة لامن أموال ما قبلها من السنوات

١٥١ - بعد قيد حسابات جميع الممولين يقيد حساب مجموع البلد في الصفحة التالية لحساب الممول الأخير كحساب أحد الممولين بلافق أما التسديدات فتدرج عن كمية كل شهر مرة واحدة

١٥٢ - يراجع كل ما ذكر في المادة السابقة مراجعة فعلية صحيفة بمعرفة من ينتدبه رئيس قلم الإيرادات من العمال ويؤشر بمضائه في رأس كل صحيفة بالجريدة - ويؤشر بمضائه كذلك في رأس صحيفة الأصول بكل من الاوراد التي هي صورة هذا الحساب - راجع المادة ١٥٩

١٥٣ - الممولون الذين لا يملكون أطيانا بالكلية ويقتصر ما يؤدونه من الضرائب على عشور النخل أو غير ذلك من الاموال التي هي غير ضرائب الاطيان كاييجارات أطيان الحكومة هؤلاء يقيد حساباتهم في جريدة مخصوصة من استمارة نمرة ٨٤ مكررة الا ان كان عددهم لا يزيد عن عشرين فانهم يقيدون مع ممولي الاطيان بالجريدة المعلقة لحسابات أموال الاطيان

١٥٤ - في حالة استعمال دفتر جريدة واحد لحساب ممولي أكثر من بلد واحدة يجب أن ترك بعض صفحات بيضاء فاصلة بين حسابات بلد وأخرى - ويقيد في تلك الصفحات باعسائه أن يحدث من المستجدات في بحر السنة

١٥٥ - يضاف بحساب أصول كل ممول ويخصم بحساب خصوم كل ممول من أصحاب الشأن ما يأتى وهو

أولا - كل ما يوجد زائدا في تسديدات السنة الماضية (قوايض تسديدات) وهو ما يجب أن يخصم من أموال السنة الحاضرة

ثانيا - كل ما جدد اضافته في بحر السنة مثل ايجارات أطيان الحكومة وزيادة ضرائب بمقتضى القرارات التى تبلغ للصراف

ثالثا - كل ما رفع من الضرائب بمقتضى القرارات التى تبلغ للصراف

رابعا - كل ما تستد للخزائن العمومية مباشرة من الاموال بمقتضى اعلام الخبر امتارة نمرة ٨٩ أو الاشعارات الرسمية

خامسا - قسط تعويض المقابلة اللازم درجة في التسديدات أول دفعة -
انظر صحيفة ٥٦٩

سادسا - كل ما يحصل من التغيرات في وضع اليد بسبب البيع والشراء والتبادل والارث والهبة وغير ذلك

أما فيما يختص بالتأشيريات التى كانت واقعة على حسابات وأوراد بعض الممولين في السنة الماضية عن الرهونات والمحوزات وغيرها المعمولة في صالح الاجانب فقد يجب نقلها حرفيا بدفاتر وأوراد السنة الجديدة الا ما يكون قد مضى عليه منها عشر سنوات وثلاثة أشهر ولم ترد عقود جديدة بتجديده فانه يجب شطبه من المكلفات والجرائد والاوراد - انظر المادة ١١٠ صحيفة ٥٤

١٥٦ - يدرج في قسم التسديدات بحساب كل ممول كل دفعة تستد في حسابه أول بأول مع توضيح تاريخ التسديد ونمرة صحيفة اليومية المقيدة فيها تلك الدفعة - انظر المادة ١٧٤ هذا مع مراعاة التأشير امام التسديدات المحضومة من حساب الامانات بما يدل على ذلك كما مستعجى بالمادة ١٦٥

قسائم الاوراد

١٥٧ - يحجر حساب كل من الممولين في أول كل سنة في صحيفة قائمة بذاتها تعرف باسم - ورد - تستخرج من دفتر قسيمة بتمرة متسلسلة

١٥٨ - قسائم الاوراد موضوعة على شكلين وهما - الاول - يعرف باستمارة نمرة ٨٢ ويستعمل في جميع الاحوال الا ما يخص بالنوع الثاني - الثاني يعرف باستمارة نمرة ٨٣ ويستعمل فقط للمولين الذين لا يملكون أطيانا بالكلية

١٥٩ - الاوراد المذكورة هي صورة طبق الاصل من صحيفة حساب الممول بالجريدة المنصوص عنها بالمادة ١٤٩ موقعا على رأس صحيفة الاصول بكل منها بامضاء الكاتب الذي راجعها (انظر المادة ١٥٢) وواضحها نمرة صحيفة الممول بدفتر المكلفة وبدفتر الجريدة وبسجل النخل أيضا - غير انها تزيد عن صورة صحيفة الاصول (في قسم خاص بالورد) بيان الشهور المقرر تسديد الضرائب فيها والقيمة المقرر تسديدها في كل شهر وهي المعبر عنها بالاقساط مجزأة على حسب الترتيب الخاص بذلك المصدق عليه من الحكومة

١٦٠ - الورد يجب ان يكون مختوما بختم المديرية ويسلم للمول بالذات ان أمكن في أثناء العشرة الايام الاولى من شهر يناير من كل سنة - والا فيسلم لمن يقوم مقام المول ويوقع بامضائه على قسيمة الورد الثابتة ويتوضع بالقسيمة أيضا مكان اقامة صاحب الورد نفسه أو صاحب الشأن أو واضع اليد وكل ما يحجر جديدا من الاوراد بسبب التغيرات أو بأي سبب من الاسباب يجب قبل تسليمه لصاحب الشأن أن يختم بختم المديرية الا ان كان تحريره لسبب اضافة ايجار اطيان زرع من اطيان الحكومة الغير مؤجرة فانه يجوز تسليم الورد بغير ختم المديرية غير انه يستعاض عن ذلك بتأشير في رأس الورد من معاون الذي ضبط الزراعة يوقع عليه بامضائه وختمه (انظر المادة ٢٠٢)

١٦١ - يستثنى من تحرير الاوراد المصالح الاتية عن أملاكها لان ضرائبها تدفع للخرينة العمومية مباشرة وهي

أولا - قومسيون الاراضى الميرية - وهو مع ذلك غير وارد جرائد الصيارف -

راجع المادة ١٤٩

ثانيا - ديوان عموم الاوقاف	هذه المصالح هى من جملة
ثالثا - الكتبخانة الخديوية	الممولين المقيسة حساباتهم
رابعا - تفتيش جفلك الوارى بمديرية الشرقية	يجرائد الصيارف

١٦٢ - ولا تحرر أوراد أيضا عن حسابات بعض الممولين التى تقتصر على ماسبق

أولا - التى لاحتوى على شئ غير ضرائب أطيان كلها موقوف تحصيلها
ثانيا - بعض ضرائب أطيان متأخر تسديدها لغاية السنة الماضية فى حين أن
الاطيان لم يبق شئ منها بالكلية بحساب ذلك الممول

ثالثا - التى لاحتوى على شئ غير بعض أموال زائدة فى تسديدات الممول لغاية
السنة الماضية (فوايض تسديدات) وأن أخطأ بعض الصيارف فخر أورادا
عن شئ من ذلك يجب ملاحظتها عند المراجعة وفصلها وإبطالها بالكلية والتأشير
بذلك على قسائمها الثابتة

١٦٣ - ان ضاق نطاق بعض الاوراد عن ان تسع قيد كل ما يختص
بالممول من الاصول والخصوم من حساب السنة الواحدة فيكمل بورد آخر يعنون
بعنوان - ملحق لورد نمرة ٠٠٠ - ويلحق به فى أول سطر منه مجموع ما قيد
بالورد السابق فى صحيفة الاصول وفى صحيفة الخصوم

١٦٤ - الورد هو المستند الوحيد بين الممول والحكومة فى اثبات ما يستد
الممول للصراف فلا تتحمل الحكومة بمسئولية تسليم شئ من الممول للصراف بغير قيده
بخط يده فى الورد أو بإيصال برأى - ولا يقبل تمسك الممول بقيمة أصل المال
السئوى اللازم تسديده سنويا الا فى صحة ماقد درج بالورد فى أول السنة -
أما ما يزيد من الضرائب أو ما يرفع منها فى بحر السنة فإن لم يقدم الممول الورد
للصراف لتقيدها به أول بأول فالممول فيها هو على ما فى دفاتر الحكومة

١٦٥ - الاموال التي تدفع أمانة من أصحاب الشأن سواء كانت لسبب المعارضة في قيمة الضرائب أو لسبب آخر من الاسباب وينتهي الامر بتسويتها من الامانات بالخصم لحساب الضرائب قطعيا ويصدر للصراف الاذن بذلك على استمارة نمرة ٨٩ يجب على الصراف عند قيدها بالاوراد وبالجرائد أن يؤشر أمامها بهما أنها هي ذات الاموال التي كانت تستدت أمانة بالخزينة مع توضيح تاريخ ونمرة علم خبر توريد الامانة الاصلى

١٦٦ - الصيارف ممنوعون قطعيا من تمكين أحد من الكتبة الذين يساعدونهم في قيد أى شئ من تسديدات الممولين بالاوراد ومتعين عليهم حتما أن يقيدوا تلك التسديدات في الاوراد بخطوط أيديهم رقما وتقديرا مع التوقيع على كل دفعة بامضاء الصراف مقروءة واضحة - أما مايسند للخزائن العمومية مباشرة فيقيده بالاوراد الموظفون المنوطون بذلك كما سيجمع بالمادة ٣٦٠ صحيفة ٥٨٠

١٦٧ - ان فقد أحد الممولين ورده وكانت مجموع المال المطلوب منه سنويا ٥٠٠ ملهم وطلب الحصول على ورد آخر بدلا منه يجاب الى ذلك بعد اثبات افتقاد الورد باشهاد شرعى على يد قاضى محكمة المركز الشرعية بواسطة تقديم طلب منه للمأمور المركز وتحويل ذلك من المأمور على القاضى أما اذا كان المال السنوى أقل من ذلك فلا حاجة لتحرير ورد جديد - وفي حالة تحريرورد جديد يجب أن يعطى نمرة جديدة غير نمرة الورد الضائع ويؤشر على الورد الجديد وعلى قسمته الثابتة بامضاء الصراف بأنه تحرر بدل ورد ضائع

١٦٨ - قسيمة الورد الثابتة لا عمل لها إلا الدلالة على اسم صاحب الورد وقيمة المال المطلوب منه واثبات تسليم الورد واسم الشخص الذى تسلم اليه

١٦٩ - في شهر مايو من كل سنة يطلب صراف كل بلد بالاشتراك مع عمدها من كل صاحب أطيان وكل واضع يد على أطيان أن يملئ على الصراف أصناف الزراعة التي زرعت والموتب زراعتها بأطيانه في السنة ذاتها اعتبارا من أول ستمبر السنة الماضية (الموافق شهر مسمى) سواء كانت تلك الزراعة

قائمة على سوقها بالارض - أو سبق جنبها أو حصادها - فيقيد الصراف ذلك في الصحيفة الخلفية من قسيمة الورد الثابتة بتوضيح مقدار المترع من كل صنف من الاصناف المطبوعة على تلك الصحيفة - أما ان وجد شئ من الاصناف المنزعة خلاف المطبوع بالصحيفة المذكورة وكان من الاصناف الآخذة في الانتشار كالبصل والبنجر والبطاطس فيقيد بخط اليد في الفراغ المتروك تبعا للزراعة الشتوية ان كان منها أو تبعا للزراعة الصيفية أو التيلية

١٧٠ - ويستعمل الصراف بالاشتراك مع العملة عن أصناف الزراعة المنزعة في اطيان الحكومة المؤجرة أو في الاراضى الغير مربوط عليها شئ من الضرائب الغير محرر عنها أو راد ويحمر عنها كشف خاص ويجب عليهما العناية ما أمكن في التدقيق للحصول على ايضاحات صحيحة عن مقادير الزراعة لأن الصراف يكون معرضا لحزاء شديد ان لم توجد الايضاحات المذكورة وافية وصحيحة بقدر الامكان

١٧١ - يحصى الصراف اصناف الزراعة مما قد حصل عليه من التوضيحات التي ذكرت بالمادتين ١٦٩ و ١٧٠ ويقارن بينها وبين مزروعات السنة الماضية فان وجد شيا من الزيادة أو النقص في أى صنف أكثر من نسبة ٥ في المائة يجب عليه أن يستقصى من العملة والمشايخ وكبار المزارعين ليصل من ذلك الى تعيين أسباب معقولة عن ذلك الفرق - ثم يحمر جدولاً عمومياً ويقرر عليه كتابة الاسباب المار ذكرها ويقدمه للمأمور المركز لغاية ١٥ مايو على الكثير - مع ملاحظة أن مجموع اصناف الزراعة مضافا اليه مقدار الاطيان البور يكون مساوياً لمجموع الزمام في مجموع البلد وفي كل اسم ناقصاً مقدار المترع بالتكرار في بعض الاطيان ولا حاجة لتوريد ما كان أقل من نصف فدان في اسم واحد أما ما كان من نصف فدان فأكثر فيكمل الفدان

١٧٢ - المأمور بعد اطلاعه على الجداول المذكورة وكل ما اشتملت عليه من أسباب الزيادة والنقص يستنتج من ذلك نتيجة عمومية ويعرضها على المدير - والمديرية أيضا بعد مراجعة ذلك وبعد الحصول من مصلحة الاوقاف على بيان

اصناف المزرع باطيانها تعمل مجموعة عمومية وتعرض على نظارة المالية قبل آخر مايو على الكثير وافية الايضاحات عن أسباب الزيادة والنقص أيضا - ولا يفوت رئيس قلم الإيرادات مراجعة المزرع من أطيان الميرى لجعل مقدارها في كل مديرية مطابقا تماما لمقدارها المدرج في صحيفة ٦٠ من الميزانية العمومية - كما أنه يجب عليه ملاحظة توضيح المزرع من كل من صنفى الذرة النبارى والذرة الشامى على حدة

يومية قيد المتحصلات

١٧٣ - دفتر اليومية يعرف باستمارة نمرة ٨١ وكما تقدم الايضاح بالمادة ١٣٣ يخصص لكل بلد يومية قائمة بذاتها مالم يكن عدد الممولين في البلد ٢٠ فأقل من ذلك فإنه يجب قيد متحصلاتها في يومية أكبر بلد من بلاد الصيرافية التابعة اليها مع توضيح اسم البلد قرين اسم الممول - وفي البلاد الكبيرة يجوز صرف دفترين من دفاتر اليومية واستعمالها في آن واحد ولكن بعد التصريح بذلك من المالية (أنظر المادة ١٣٣)

١٧٤ - يقيد الصراف بدفتر اليومية أول بأول كل دفعه تسددت اليه من أى ممول لمجرد تسديدها اليه ثم يقيدها على أثر ذلك بالورد الذى بيد الممول ويتلو ذلك قيدها بحساب الممول في الجريدة في التاريخ ذاته - وتدرج باليومية نمرة صحيفة الجريدة - وبالجريدة نمرة اليومية

١٧٥ - تأخر الصراف عن قيد أية دفعة باليومية حال وصولها ليده يعتد من الامور التى يستحق عليها الرфт فضلا عن طلب المحاسبة القانونية أمام المحاكم

١٧٦ - لا يقيد باليومية إلا الاموال التى ترد ليد الصراف أما ما يستد للخرزبان العمومية فهذا لا يرد شئ منه باليومية

١٧٧ - كل صحيفة باليومية مقسمة الى خانات رأسية احدهما للجملة العمومية وأخرى لقيد جملة متحصلات اليوم وكل من بقية الخانات مخصصة لنوع من التسديدات كالسالى الخراجى أو العشورى أو عشور النخل - فكل دفعة

تستدت للصراف يجب أن يقيد بها في خانة جملة اليوم وفي النوع المدفوعة فيه ان كانت مدفوعة لنوع واحد أو في كل نوع بقدر ما تستد فيه منها - وهنالك خانة معنونة - متحصل لحساب المديرية - يقيد بها ما سيدكر بالمادتين ١٨١ و ١٨٢ - وخانة بغير عنوان يقيد بها ما يستد من عوائد المباني أو مصاريف الترة الابراهيمية - أو عوائد طواحين الهدير بالقيوم

١٧٨ - العمل باليومية هو يومي وكل ما ينقضى يوم يمد سطر أفقي تحت آخر دفعة من تسديداته ويجمع محتوياته تحت ذلك السطر وتوضع كميته في الخانة المعدة لتقيد الجملة - ويمد سطر آخر تحت هذه الجملة للفصل بينها وبين تحصيلات اليوم التالي

١٧٩ - كلما شرع الصراف في توريد ما يوجد لديه من المتحصلات لخزينة المديرية على حسب الترتيب المعمول به في ذلك يجب أن يقدم دفتر اليومية مع حافظة النقدية المشروع توريدها لاجل اثبات مطابقتها اجمالاً وتفصيلاً لما في الحافظة بواسطة المراجعة الآتي الكلام عليها فيما بعد - ومتى تم توريد المتحصلات للخزينة يؤشر الصراف بخطه على الهامش بما يدل على تاريخ التوريد وقيمة المستد وتاريخ ونمرة علم الخبر المحرر من المديرية

١٨٠ - يقيد الصراف باليومية في نهاية كل يوم ما يأتي أولاً - كية المتحصل بدفتر القسيمة استمارة نمرة ٣٣ حسابات - تقيد في خانة المتحصل لحساب المديرية

ثانياً - كية المتحصل من عوائد المباني بدفتر القسيمة استمارة نمرة ٣٩ أموال مقرر - تقيد في الخانة المتروكة بغير عنوان ويجب أن يرقى باليومية دفترى القسيمة نمرة ٣٣ و ٣٩ المذكوران لمراجعتهما عليها عند الشروع في توريد المتحصلات كما ذكر بالمادة السابقة

١٨١ - يقيد الصراف باليومية ما يرد على عهده من متحصلات رسوم عقود الزواج في وقت استلامها من مأذوني العقود ويعطى ايضاً بذلك على الورد

الخاص الذى يجب أن يكون بيد كل منهم المعروف باستمارة نمرة ٨٦ وتفيد بحساب المتحصل لحساب المديرية

١٨٢ - وقيد الصراف أيضا مايرد على عهده من متحصلات رسوم المحاكم الشرعية المركزية فى وقت استلامها ويعطى ايضالا بذلك على الورد الخاص استمارة نمرة ٨٦ - وتفيد بحساب المتحصل لحساب المديرية - أما توريد هذه الرسوم للصراف فيكون مرة واحدة فى كل ثمانية أيام أو عشرة أيام على الأكثر بمقتضى حافظة استمارة نمرة ٣٧ حسابات موقعا عليها من قاضى المحكمة ومبين بها أنواع هذه الرسوم نوعا ونوعا يجب أن يرفقها مع حافظة توريد النقدية للخزينة

الاوراد استمارة نمرة ٨٦

١٨٣ - هذه الاوراد تختم أيضا بختم المديرية ويعطى منها واخذ لكل من عهد التحصيلات الدائمة مثل عهدة تحصيل رسوم المحاكم الشرعية - أو مأذون عقود الزواج ليقيد به الصراف لكل منهم ما يستدونه له من متحصلاتهم كما تقدم توضيح ذلك بالمادتين ١٨١ و ١٨٢

قسائم الايصالات استمارة نمرة ٣٣ حسابات

١٨٤ - هذه القسائم تختم بختم نظارة المالية وتعطى عمال يستد من الايرادات المتنوعة مثل . ثمن ما يباع من أملاك الحكومة . الغرامات المتحصلة من مخالفة بعض الافراد لبعض أحكام لأئحة الترع والجسور . رسم التصديق على بصمات الأختام . متحصل من المنصرف بغير حق . ثقات علاج بعض افراد عولجوا فى مستشفيات الحكومة وما شابه ذلك

١٨٥ - تحرر كل من تلك القسائم بالقلم الرصاص الاسود وفى خلفها ورقة من الورق الفخمى المعروف بورق الكربون . ذلك بأن توضع ورقة الكربون بين ورقتين من القسيمة وتحرر القسيمة المنفصلة والثابتة بالقلم الرصاص فترسم الكتابة

بصورة كاملة بالقسيمة التي خلف ورقة الكربون أيضا . ففصل القسيمة المكتوبة بالقلم وتسلم لدافع القيمة ويبقى بالدفتري نسختان عن كل اتصال من القسيمة التابطة ونسخة من القسيمة المنفصلة

١٨٦ - في آخر كل شهر يفصل الصراف من الدفتري جميع الصور الباقية من القسيمة المنفصلة ويرسلها للمديرية فترسل المديرية ما يختص منها بكل مصلحة الى تلك المصلحة لمراجعتها على ما وصل اليها من القسائم الأصلية ويطلب منها الافادة عن صحتها . فان تبين من اجابة هذه المصالح وجود شئ من الاختلاف في قيمة بعض تلك الايصالات يعمل التحقيق اللازم عن ذلك وتعرض النتيجة لالالية

السجل استمارة نمرة ٢٩ انخلص بالاموال الموقوف تحصيلها

١٨٧ - لا يجوز لأى صراف إيقاف تحصيل أى شئ من الأموال ولا اعتباره موقوفا تحصيله الا ان كان مقيدا بالسجل استمارة نمرة ٢٩

١٨٨ - ولا يجوز قيد أى شئ في هذا السجل من الأموال الموقوف تحصيلها الا ان صدر للصراف تصريح بالكتابة من المدير

١٨٩ - يقيد في هذا السجل . أولا . أموال الاطيان المحقق اتلافها ولكن لم يتم رفعها . ثانيا . الاموال الموقوف تحصيلها بأسباب محظورات مانعة من تحصيلها لدعوى مرفوعة بشأنها أمام المحاكم أو غير ذلك

١٩٠ - يجب أن يقيد بالسجل . اسم البلد . واسم الممول . ونوع المال وبداية إيقاف تحصيله . وتاريخ ونمرة أمر المالية المصرح بالإيقاف . وأسباب الإيقاف . وقيمة مجموع المال الموقوف لغاية السنة التي حصل فيها التسجيل . ومقدار الاطيان أو العقار الموقوف تحصيل ضراية . ومجموع مربوط الضريبة السنوية . وكل ما زالت أسباب إيقاف أى مبلغ وتصرح من المدير برفعه أو بتحصيله يخصم به من السجل في خانة مخصوصة لذلك

١٩١ - لا يجوز للصراف تحصيل شئ أو المطالبة بتحصيل شئ من الاموال الموقوفة بأية طريقة من الطرائق

١٩٢ - في ٢١ يونيو من كل سنة يقدم كل من الصيارف لكشفا من السجل المذكور بين الباقي به من الأموال الموقوفة واسماء أربابها وأسباب إيقافها ويرسله للديرة بواسطة مأمور المركز : فتراجع المديرية تلك الكشف وتعرض مجموعا عن محتوياتها لنظارة المالية في اليوم الأول من شهر يوليو زائدا به ملحوظاتها عن الموقوف من أطيان كل شخص

وفي ٢١ ديسمبر من كل سنة يقدم كل من الصيارف للديرة كشفا بما يوجد موقفا من ايجارات أطيان الحكومة اسما اسما وأسباب الايقاف فيصدر له الأمر بنخصم ذلك من الجرائد ويرسل للالية مجموع تفصيلي عن هذه الايجارات الموقوفة ومعلومات المديرية عما تم في كل مبلغ منها . وبالمالية بعد الاطلاع على ذلك يصدر الامر للديرة بما يترأى من بقاء أو شطب هذه المتأخرات من سجل الاموال الموقوفة

١٩٣ - يجتد هذا السجل مرة واحدة في كل عشر سنوات

دفاتر قيد المحركات الصادرة والواردة استمارة نمرة ٨٧ ونمرة ٨٧ مكررة

١٩٤ - يقيد الصراف ملخص ما يرد اليه من المراسلات في الدفتر الخاص المعروف باستمارة نمرة ٨٧ . وأهم ما يجب عليه مراعاته في ذلك هو . « ١ » . جلاء الكتابة بحيث تسهل قراءتها . « ٢ » . استيفاء مضمون الجواب بحيث يدل على موضوع المسألة المطلوب من الصراف اجراؤه في ذلك الموضوع . « ٣ » . تاريخ الجواب . وتاريخ وصوله للصراف . « ٤ » . تاريخ ونمرة الرد الذي يرسله الصراف عن المسألة

١٩٥ - ويقيد الصراف صورة ما يرسله من المراسلات حرفيا في الدفتر الخاص المعروف باستمارة نمرة ٨٧ مكررة . وأهم ما يجب عليه مراعاته في ذلك هو . « ١ » . جلاء الكتابة بحيث تسهل قراءتها . « ٢ » . تاريخ ونمرة ما ياتي من الرد عن اى مسألة

١٩٦ - يجب تبويب دفاتر القيودات الى ثلاثة ابواب . الاول . لتقيد ما يرد من العقود المسجلة الخاصة بتغييرات وضع اليد والرهن والاختصاص الخ . وما ينفذ منها ويرسل ثانية للديرية . ويتضمن هذا الباب قيد هذه العقود بنمرة مسلسلية بحسب ترتيب ورودها . واسم الصادر منه العقد . واسم الصادر اليه العقد . تاريخ العقد . تاريخ ونمرة تسجيله . النمرة التي سجل بها . وتاريخ المجابة عن كل عقد في دفتر الوارد . وصورة المجابة حرفيا في دفتر قيد الوارد . الباب الثاني . المراسلات الواردة من المركز للصراف بنمرة مسلسلية . والباب الثالث . المراسلات الصادرة من الصراف للمركز والمديرية بنمرة مسلسلية أيضا

١٩٧ - ان وصل للصراف جواب وكانت نمرة ليست التالية لآخر نمرة وردت اليه من قبل ففي الحال يكتب لمأمور المركز لكي يخبره بذلك

١٩٨ - يرسل الصراف محرراته في ظروف مغلقة بالبوستة ان كانت بلاده على خط البوستة بحيث يقيد على الظرف محتوياته بنمرها وعدد ماهو مرفق مع كل نمرة من الاوراق والذي يخشى من ضياعه أو تأخيره يرسل موصى عليه ويجب أن يذكر في دفتر الاحوال كل ما أرسل للمركز أول بأول لكي تأمر مأمور المركز بمراجعة ذلك وان لم يكن قد ورد ذلك للمركز فيؤشر في دفتر الاحوال بعدم وروده ويطلب المجابة من الصراف عن ذلك . وفي جميع الأحوال يجب على الصراف أن يحصل على ايصالات عما يصدر منه

١٩٩ - في أول يناير من كل سنة يرسل الصراف خطابا للديرية ومثله الى مأمور المركز يبين فيه آخر نمرة صدرت منه وآخر نمرة وردت اليه في السنة الماضية ويطلب الجواب على صحة ذلك حذرا من أن يسقط شيء من المحررات بين الصراف والمديرية

الفصل الثاني عشر

التغيرات الطارئة في بحر السنة من نقل ملكية العقارات ومن إضافة

وخصم ما يزيد وما يرفع من الضرائب والأموال

٢٠٠ - غير مسموح لأى صراف بأن يزيد شيئاً أو ينقص شيئاً في حساب أحد من الممولين بإضافة أو رفع شئ مما قد درج بالجرائد والاوراد في أول السنة ولأن ينقل شيئاً من الاطيان أو العقارات من حساب شخص لحساب شخص آخر الا باذن يصدر له بالكتابة من المديرية ماعدا إيجار ما يضبط مترعاً من أطيان الحكومة الغير المؤجرة كما سيحجى بالمادة ٢٠٢

٢٠١ - أطيان وأمالك الحكومة المؤجرة بعقود لمدة من الزمن لم تكن قد انتهت بنهاية السنة الماضية . يجب أن يحرر قرار استمارة نمرة ٤ مكررة بإضافتها بحساب السنة الجديدة . وكذلك كل ماتمت اجراءات اشهاره وحررت عنه عقود جديدة تصدر عنه قرارات بالاضافة من استمارة نمرة ٤ مكررة . ويجب اعلان الصراف بكل ذلك أول باول لقيده بالجرائد والاوراد مع اعلانه بجميع الشروط المتفق عليها في المعاملة من جهة مواعيد التسديد وغيرها لملاحظة العمل بمقتضاها

٢٠٢ - أطيان الحكومة الغير المؤجرة التي تضبط مزرعة بمعرفة بعض الافراد بمعرفة المعاونين في أثناء تجولاتهم في شؤون المساحات السنوية ويقعدرون ما تستحقه من الايجار بمقتضى ما لديهم من التعليلات الاساسية - يحررون كشفاً بمقدار ما يوجد منها تحت يد كل زارع وقيمة ايجاره ويوقع من كل زارع امام اسمه ثم يذيل الكشف باذن يمضيه المعاون للصراف . فيضيف بمقتضاه الصراف ذلك بحسابات المولين والاوراد ويؤشر أمام كل اسم بنمرة الجريدة ونمرة الورد ويرسله في الحال للمديرية لمراجعته بها والتأشير عليه منها باعتماده واعادته للصراف في أثناء العشرة الايام التالية - على أن الصراف لمجرد الاضافة بالجرائد والاوراد يجب في الوقت ذاته أن يحصل ذلك من أصحاب الشأن قبل أن يتمكنوا من نقل المحصول من الارض

٢٠٣ - ترسل المديرية لكل صراف بواسطة مأمور المركز ما يختص به من أوامر الاضافة أو الرفع محتومة بختم المديرية وتطلب منه قيدها بالجرايد والايراد في ظرف الثلاثة الايام التالية بحيث يجب عليه فيما يختص بقيد المرفوعات بالايراد أن يبين في كل ورد سبب الرفع وتاريخ وغرة أمر المديرية ثم يعيد الامر للمديرية مؤشرا عليه منه بما يفيد قيد محتوياته فعلا بالجرايد والايراد - وفي حالة عدم امكانه الحصول على بعض الايراد يجب عليه أن يبين في جوابه أسماء اصحابها وأن يتعهد بالحصول عليها وتنفيذ القيد فيها وافادة المديرية بما يدل على ذلك - ورئيس قسم ثلث الايرادات مسؤول عن مراقبة مطالبة الصراف بتنفيذ قيد الاضافات والمرفوعات بالايراد وعن تنفيذ ذلك بالفعل

٢٠٤ - يعيد الصراف بنفسه لمأمور المركز أمر الاضافة أو الرفع ومعه الجرايد فيراجعها أحد كتبة المركز على مفردات كل أمر ويؤشر بامضائه على الامر ذاته وعلى الحريدة بما يدل على المراجعة وتاريخ اجرائها ثم يعيد الامر للمديرية كما ذكر بالمادة السابقة

٢٠٥ - يفتح الصراف حسابات جديدة للمولين الجدد بناء على ما يحده مندرجا في أوامر الاضافات الجديدة سواء كان ذلك ناشئا من شراء أطيان من الحكومة أو من الغير أو بأسباب أخرى كالارث والهبة وغيرها ويحجر أورادا جديدة ويرسلها للمديرية مع أمر الاضافة فتراجع بها ويؤشر عليها الكاتب بالمراجعة وتختم بختم المديرية وترسل ثانية للصراف في ظرف الخمسة الايام التالية لورودها وذلك لاجل تسليمها لاصحاب الشأن والحصول منهم على ايصالات باستلامها - هذا ما لم تكن الاموال قد تسددت بتمامها لغاية السنة التي حصل البيع فيها فلتبقى ثم حاجة لتحرير ورود جديد تراجع المادة ١١٢ صحيفة ٥٥

٢٠٦ - التغييرات الطارئة في الملكية ووضع اليد بمقتضى العقود الرسمية والعقود العرفية المسجلة تنفذ في الجرايد والايراد بمقتضى أوامر من المديرية على استمارة نمرة ١٢ ما لم يكن العقد مشتملا على رهن أو مشتملا على إيقاف ما يملكه

صاحب العقد بكامل أجزائه فالأمر في هاتين الحالتين يصدر على استمارة نمرة ٤٣ تطبيقاً على التعليمات التي تقدم إيرادها بالقسم الخامس من ابتداء المادة ٦٠ صحيفة ٣٨ لفاية المادة ١٢٦ صحيفة ٥٨

٣٠٧ - ترسل الاوامر استمارة نمرة ١٢ ملخصات العقود الخاصة بكل صراف في كل يوم سبت من المديرية للأمور المركز في ظرف خاص مشمولة بحافظة من استمارة نمرة ١٢٦ فيسلها المأمور للصراف في اليوم التالي - المادة ١٠٢ صحيفة نمرة ٤٩

وترسل الاوامر استمارة نمرة ٤٣ ملخصات العقود الخاصة بتوقيع الرهن أو فك الرهن وحفظ حق الاختصاص والحجز القضائي مرة واحدة في أول يوم من كل شهر - المادة ١٠٣ صحيفة ٥٠

٣٠٨ - يقيد الصراف العقود في الباب الخاص بها بدفتر قيد التحريات الواردة استمارة نمرة ٨٧ - راجع المادة ١٩٦ - ثم يعيد الحواظ التفصيلية استمارة نمرة ١٢٦ على أتر استلام العقود

٣٠٩ - تتبع القواعد الآتية في تقدير قيمة ما يجب نقله من المال لحساب واضع اليد الجديد وتنزيله من حساب واضع اليد الأصلي من تاريخ تنفيذ العقد وهذه القواعد هي - انظر المادة ١٠٩ صحيفة ٥٢

أولاً - ان كان العقار المنقول هو كل ما كان للشخص المنقول منه . فالقاعدة في ذلك هي تكوين ما كان قد تسدد وما كان قد رفع على طرف الحكومة لفاية يوم تنفيذ العقد وخضم ذلك من مجموع المال المربوط على العقار الواقع عليه التنفيذ المدرج بأصول حسابه والباقي بعد ذلك سواء كان من مال السنة ذاتها أو مما كان متأخراً على العقار من قبل - يجب قيده بأصول حساب الشخص المنقول اليه العقار ان كان له حساب أصلي بمجريدة الصراف والا فينشأ له حساب جديد وورد جديد

ثانياً - ان كان المنقول هو فقط جزء من العقار المكلف على اسم الشخص المنقول منه فالقاعدة في هذه الحالة هي - «١» - ضرب مقدار الجزء المنقول من العقار في قيمة الضريبة السنوية المقررة على الحوض ان كانت الاطيان في حوض واحد - أو الجزء الكائن بكل حوض في ضريبة ذلك الحوض - أو في ضريبة ذات الاطيان ان كانت لها ضريبة مؤقتة خاصة بها - وحاصل الضرب يكون هو طبعا مجموع المال السنوي للعقار المنقول - «٢» - تكوين التسديدات المندرجة في صحيفة المحصوم بحساب الشخص المنقول منه سواء كانت تلك التسديدات نقدية أو مرفوعات على طرف الحكومة - وكمية تلك التسديدات تقسم على كمية المال السنوي العمومي الاصل وحاصل القسمة يضرب في كمية المال السنوي المقررة على الجزء المنقول الصادر عنه العقد - وحاصل الضرب يستبعد من كمية المال السنوي المقررة على الاطيان المنقولة وهي المار ذكرها بالفقرة الاولى - والباقي بعد ذلك وهو المستحق على الاطيان المنقولة من تاريخ التنفيذ لآخر السنة - هذا يجب خصمه من صحيفة الاصول بحساب الشخص المنقول منه - واضافته بصحيفة أصول حساب الشخص المنقول اليه

٢١٠ - وتنبع القواعد الآتية أيضا في اجراء التغييرات بالايراد في القسم المعنون - اقساط شهرية - لجعلها مطابقة لنتيجة ما حصل من التغيير في وضع اليد على العقار المنقول وهذه القواعد هي - أنظر المادة ١٠٩ صحيفة نمرة ٥٣ أ ولا - ان كان لغاية وقت تنفيذ العقد لم يحصل تسديد شيء من المال السنوي بالكلية فقيمة هذا المال تجزأ على الاشهر بحسب ترتيب الاقساط المصدق عليه من الحكومة ويخرج منها في خانة كل شهر من شهور التحصيل قيمة ما يستحق تسديده في ذلك الشهر

ثانياً - وان كانت الاقساط مسددة بالكامل لغاية وقت التنفيذ بلا زيادة ولا نقص فانحانات المدة للشهور التي تسدّت أقساطها ترك خالية - ويخرج في خانة كل من الشهور الباقية قيمة ما هو مقرر تحصيله في ذلك الشهر

ثالثا - وإن كان المسدد لغاية وقت التنفيذ أقل من المقرر تسديده بحسب ترتيب الاقساط فقيمة الباقي من المستحق تسديده لغاية شهر التنفيذ تدرج في الخانة المخصصة لشهر التنفيذ وكإالة الباقي من المال السنوى يوضع منها في خانة كل شهر قيمة ما يخص ذلك الشهر من مجموع المال السنوى بحيث انها مع مادرج في خانة شهر التنفيذ تكون مساوية لقيمة صافي المال التي نقلت في أصول الورد

رابعا - وإن كان المسدد لغاية وقت التنفيذ أكثر مما كان يلزم تسديده فالزيادة تخصم من قسط الشهر التالى لشهر التنفيذ وإن زادت فن قسط الشهر الذى يليه وهكذا

٢١١ - تتبع القواعد الآتية في تنفيذ العقود

أولا - فيما يخص بعقود انتقال وضع اليد يجب الخصم من اسم المنقول منه لاسم المنقول اليه بالجرأيد والاوراد

ثانيا - فيما يخص بعقود الرهن أو فك الرهن وحق الاختصاص والجزز القضاى يؤشر بها في الجرايد والاوراد عما يخص بالا جانب فقط عدا البنك الزراعى

ثالثا - فيما يخص بالرهن وفك الرهن وحق الاختصاص والجزز القضاى المعمول لصالح البنك الزراعى والوطنين لا يؤشر بها في الجرائد والاوراد ولكنها

تقيد في السجل الخالص الآتى الكلام عليه بالمادة ٢١٣

كلما حضر الصراف للركز يقدم العقود الخاصة بالرهن فيراجعها أحد الكتبة على الجرائد ويؤشر على الجرائد بذلك . أما في أول السنة فيراجعها الكاتب الذى يراجع دفاتر السنة الجديدة بقلم إرادات المديرية

٢١٢ - يجب على الصيارف تنفيذ العقود الواجبة التنفيذ بالجرائد والاوراد بالكيفية التي ذكرت بالمادة السابقة واعادتها للمديرية في مدة من الزمن لا تزيد عن ثمانية أيام على ترتيب أن يرسلوا للمديرية في كل يوم اثنين جميع العقود التي ارسلت اليهم في يوم السبت السابق للسبت الماضى سواء كانوا قد أنموا أو لم يتموا تنفيذها فعلا - مع توضيح الاسباب التي بنى عليها عدم تنفيذ أى عقد أو التأخر

في تنفيذ أى عقد أكثر من الميعاد - ويعتبر الصراف مستحقاً لقطع خمسين ملياً من ماهيته عن كل خمسة أيام أو أقل من خمسة أيام من زمن التأخير في تنفيذ أى عقد وإن زادت مدة التأخير عن ٥ أيام فيقطع من ماهيته عشرة مليات عن كل يوم زائداً عن الخمسة الأيام الأولى وكذلك يجازى بقطع خمسين ملياً من ماهيته في حالة إعادة أى استمارة بغير تنفيذها مع خلوها من الأسباب . أنظر المادة ١١٠ صحيفة ٥٤ ولا يدخل تحت هذا الحكم عقود الرهن وفك الرهن وحق الاختصاص والمجزر القضائي الصادرة لصالح البنك الزراعى والوطنين فإنه يجب على الصيارف إبقاؤها لديهم لغاية آخر السنة وحينئذ يقدمونها مع دفاترهم للديرية قراجمها المديرية على حوافظ إرسالها الأصلية . وعلى ما حصل قيده بالسجل الخاص الآتى الكلام عليه بالمادة التالية للتثبت من عدم سقوط شئ منها من القيد . أما العقود التى من هذا النوع انخاصة ببقية الأجانب فلا بد من اعادة للديرية على أثر التأشير بها في جرائد الصيارف والأوراد

٢١٣ - يقيد الصيارف في سجل خاص كل ما يرد عليهم من أحكام المجزر القضائي وحق الاختصاص وعقود رهن التأمين وشطب الرهن الصادرة لصالح البنك الزراعى وكذلك رهون التأمين وحق الاختصاص الصادرة لصالح الوطنين بالكيفية الآتية وهى أن يكون به قسم خاص لكل بلد من بلاد الصرافية وبه تقيد رهون الصادرة لصالح الوطنين لحقتها . والرهون الصادرة لصالح البنك الزراعى لحقتها أيضاً . وتخصص صفحات مخصوصة في آخر السجل لأحكام المجزر القضائي . ويجدد هذا السجل مرة واحدة في كل خمس سنوات

الفصل الثالث عشر

اختصاص صيارف البنادر في أعمال عوائد المباني

٢١٤ - متى تم تحرير الجرايد استمارة نمرة ٣٦ عن عوائد المباني بالبنادر بحسب المنصوص بالمادة ٨١ صحيفة ٤٣٩ والاعلان عنها بالجرائد الرسمية بحسب

المنصوص بالمادة ٨٢ صحيفة ٤٤٠ تسلم الى صيارف البنادر لحفظها لديهم واطلاع من يريد الاطلاع على شئ فيها من أرباب الشأن في مدة الثلاثين يوما التالية لتاريخ النشر بالجرائد الرسمية

٢١٥ - يحذر الصيارف اعلانا خاصا لكل من أرباب المباني على استمارة نمرة ٤٤ عن قيمة العوائد التي تقررت على جميع أملاكه بالبندر مبينا بالاعلان قيمة ما تقدر على كل من أملاكه لحديثه بتوضيح نمرة الملك واسم الشارع الكائن به وتسلم تلك الاعلانات اليهم في نفس الوقت الذي فيه يحصل الاعلان بالجرايد الرسمية . أنظر المادة ٨٣ صحيفة ٤٤٠

٢١٦ - يحصل الصيارف قيمة العوائد على أربعة أقساط الأول عن الثلاثة الأشهر الأول ويعتبر مستحقا تسديده من أول يوم من شهر يناير . والثاني عن الثلاثة الأشهر الثانية ويعتبر مستحقا من أول ابريل وهكذا الثالث من أول يوم من يوليو والرابع من أول يوم من اكتوبر . بشرط أن يكون التحصيل أقساطا كاملة بمعنى أنه لا يتجزأ تسديد القسط على مرتين ويقيدون ما يحصلونه أول باول بالقسيمة الثابتة استمارة نمرة ٣٩ ويحرون ايصالا واحدا منفصلا من القسيمة المذكورة وصورة طبق الأصل الثابت لكل بمول عن قيمة ماسدده عن أملاكه بالبيان ملكا ملكا مالم يتجاوز عدد أملاكه الثلاثين فانه يعطى عنها أكثر من ايصال بقدر ما يكفي لقيد املاكه تبعا لسعة كل ايصال . ويجب أن يقدروا في كل ايصال قيمة المسدد بالكاتبه فضلا عن الارقام ويوقعون على الايصالات با مضآآت واضحة مقروءة

٢١٧ - ان أراد أحد المولين ان يسدد شئاً من العوائد مقدما قبل ميعاد استحقاقه يجب الى ذلك بشرط أن لا يكون التسديد الا أقساطا كاملة

٢١٨ - يستثنى من قاعدة التحصيل أقساطا كاملة قيمة ما يحصل جريا بواسطة الحجز فهذا تعطى عنه الايصالات بقدر ما يحصل سواء كان أقل أو أكثر من قيمة الاقساط المستحقة

٢١٩ - في آخر كل يوم يجمع الصراف ما قيد بالقسيمة الثابتة في ذلك اليوم ويقيده دفعة واحدة اجمالا في يومية تحصيلات الاموال في البلد باحدى الخاتمتين اللبضاوين . مضافا الى ذلك أول وآخر نمرة من عمر القسايم وعند توريد المتحصلات للخرينة يقدم الصراف قسيمة متحصلات عوائد المباني مع يومية التحصيلات لمراجعة المفردات بين القسيمة واليومية ويؤشر الكاتب المراجع على القسيمة بما يدل على نتيجة المراجعة

٢٢٠ - في نهاية كل سنة يؤشر بعلامة صليب بالحبر الأحمر على كل ما سبق بغير استعمال من قسائم الايصالات استمارة نمرة ٣٩ . ذلك لكي لا يستعمل شيء منها في سنة أخرى . ورئيس قسم خامس الايرادات بكل مديرية مسؤول عن مراقبة تنفيذ ذلك

٢٢١ - ينفذ الصراف التغييرات التي تحصل في الملكية بالجريدة استمارة نمرة ٣٦ بناء على صور العقود المسجلة التي ترسل اليه من المديرية أربع مرات في السنة الأولى في شهر ابريل والثانية في يوليو والثالثة في أكتوبر والرابعة في ديسمبر . ويجوز بصفة استثنائية تنفيذ التغيير في أي وقت كان عند ما يمنع واضع اليد عن تسديد العوائد بغير تنفيذ عقد الملكية . أنظر المادة ١١٧ صحيفة ٤٥٠

٢٢٢ - يقدم الصراف للمديرية في آخر يوم من كل من شهور مارس وجونيو وسبتمبر وفي ١٥ نوفمبر من كل سنة كشفا على المطبوع استمارة نمرة ٥٨ يتضمن بيان المتأخر من كل سنة من أقساط عوائد المباني الاربعة اسما اسما الخ ويرفقه بكشف آخر بيان ماعساه أن يكون قد تسدد مقدما من بعض الممولين فوايض تسديدات وان لم توجد فوايض فيؤشر بذلك صراحة على الكشف استمارة نمرة ٥٨ وهذه الكشف تراجع في قلم ايرادات المديرية للتحقق من صحة ما اشتملت عليه

٢٢٣ - في ذات الوقت الذي فيه يحمر الصراف الكشف استمارة نمرة ٥٨ يجب أن يحمر أوراق انذارات للمولين المتأخرين في تسديد ما عليهم الذين يزيد قيمة المطلوب من كل منهم عن ستائة مليم ويرفقون تلك الانذارات بالكشف

استمارة نمرة ٥٨ حتى بعدمراجعتها يوقع عليها من المدير وترد للصراف مع الكشف استمارة نمرة ٥٨ لكي يعلنها للمولين على الاكثر لغاية يوم ٦ من كل من شهر ابريل ويوليو واكتوبر ويوم ٢١ من شهر نوفمبر . وكل ما يتسدد من ذلك قبل توقيع المحجز يؤشر على صور ائذاراته ويؤشر أيضا بالخانة نمرة ١٠ من الكشف استمارة نمرة ٥٨ وفي يوم ١٥ من ابريل ويوليو واكتوبر و ٣٠ نوفمبر يعيد للديرية صور الانذارات ويشرع فعلا في المحجز ضد الذين لم يسددوا ما عليهم لغاية ذلك التاريخ ويجب أن يتم اجراء المحجوزات كلها في ظرف ثلاثة أيام على الكثير وان يحدد موعد البيع في اليوم العاشر من تاريخ المحجز ويؤشر بذلك في الخانة نمرة ٩ من الكشف ويعيد الكشف مرثقا بمحاضر المحجز للديرية في يوم ١٩ من ابريل ويوليو واكتوبر وفي يوم ٤ ديسمبر لكي تراجعها وتسجلها وتعيد المحاضر اليه في الحال لاتمام الاجراءات

الفصل الرابع عشر

تفصيل حسابات كل سنة وتحرير وتقديم الحساب الختامي المعروف باسم المقاصدة ٢٢٤ - عندما يسدد كل من المولين للصراف آخر دفعة من تسديداته السنوية يجب على الصراف تفصيل الحساب بالورد واثبات الباقي في صحيفة الخصوم والزايد في التسديدات بصحيفة الأصول وفي الوقت ذاته يقفل حساب الممول بالجريدة لجعل الورد مطابقا للجريدة واعادة الورد لصاحبه

٢٢٥ - بعد أن يورد الصراف للخزينة آخر دفعة من متحصلات السنة يتم الصراف تفصيل دفاتر صيرافيته ويحرر الحساب الختامي (المقاصدة) عن كل بلد وفي الوقت ذاته ينقل لدفاتر السنة الجديدة قيمة الباقي من أموال السنة التي انتهت أو الفايض في تسديداتها كما ذكر بالمادتين ١٥٠ و ١٥٥ غير أنه يجب مراعاة عدم نقل الموقوف تحصيله من ايجارات أطيان الحكومة كما نص عن ذلك بالمادتين ١٥٠ و ١٩٢

٢٢٦ - يحمر الصراف الحساب الختامي لكل بلد على حثها في نسخة من
الدقتر المعروف باسم - المقاصدة - استمارة نمرة ٩٣

٢٢٧ - تنقسم المقاصدة الى أربعة أقسام وهي

(القسم الاول) يشتمل على حساب البلد الاجمالي عن كية الاصول وكية
التسديدات والباقي والفايض بغير تفصيل حساب كل من المولين ويحمر هذا
القسم كالآتي

(١) حساب الاصول يشتمل على «١» قيمة الاموال المتأخرة لغاية السنة
الماضية «٢» أموال السنة المحررة عنها المقاصدة «٣» المستجد بعد الذي ربط
في أول السنة من ضرائب أطيان جديدة أو زيادة ضرائب «٤» قيمة ماسدده
بعض المولين أكثر مما كان يطلب منهم تسديده وهو المعروف باسم - فايض
تسديدات «٥» قيمة مايجب اضافته على بعض انواع الإيرادات في مقابلة
سبق خصمه لها بغير حق «٦» الجملة العمومية

(٢) حساب المخصص يشتمل على «١» المسدد للصراف تقدياً من المولين
«٢» المسدد للخزائن العمومية تقدياً من المولين أيضاً «٣» قيمة قسط تعويض
المقابلة المسدد من الحكومة «٤» الضرائب التي رفعت على طرف الحكومة
«٥» قيمة ما كان زائداً في تسديدات بعض المولين في السنة الماضية وخصم
من أموال السنة التالية «٦» قيمة مايجب خصمه من بعض أنواع الإيرادات
في مقابل سبق خصمه لحساب أنواع أخرى بغير حق «٧» الباقي بغير تسديد
لنهاية السنة وهو قيمة اللازم ترحيله في حسابات السنة الجديدة على ما تقدم ذكره
بالمادة السابقة

(القسم الثاني) يشتمل على حساب تفصيلي عن كية المخصص للاموال ويحمر
هذا القسم كالآتي

(١) الاموال التي سدها الصراف للخزينة دفعة دفعة بتوضيح تاريخ تسديد
كل دفعة ونمرة الايصال - علم الخبر -

(٢) الاموال التي سندها بعض الممولين للخزائن العمومية مباشرة بتوضيح اسم الخزينة وتاريخ التسديد

(٣) قيمة قسط تعويض المقابلة

(٤) قيمة الاموال التي رفعت على طرف الحكومة

(٥) قيمة المخصص بصفة تسديد في مقابل مازاد في تسديدات بعض الممولين (فوايض تسديدات) السنة السابقة

(القسم الثالث) يشتمل على حساب تفصيلي عن كل من الممولين ببيان أصل الاموال المطلوبة من كل منهم والمتأخر على كل منهم من أموال السنة الماضية وبحالة ذلك وكمية المسدد من كل منهم النقدية لحقتها ويديه المرفوع على طرف الحكومة وقسط تعويض المقابلة - والمخصص في مقابل فايض تسديدات السنة الماضية والفايض أو الباقي لغاية ٣١ ديسمبر - ويتوضع قرين كل اسم نمرة الجريدة ونمرة الورد

(القسم الرابع) يشتمل على حساب تفصيلي عن فايض التسديدات اسما اسما نوعا نوعا مع توضيح نمرة الجريدة ونمرة الورد

٣٢٨ - ويوجد بالمقاصدة خانتان اخريان بالقسم الثالث منها اعدتا لما يأتي وهو

(١) احدهما أعدت لضبط حساب قسط تعويض المقابلة اللازم خصمه من الاموال المستحقة في السنة الجديدة فيقيد الصراف في هذه الخانة أمام كل اسم قيمة ما يستحقة من التعويض بعد كل التغييرات التي طرأت على وضع اليد في بحر السنة - أما ان كان بسبب تلك التغييرات قد استجدت أسماء غير المدرجة بالمقاصدة فتلك الأسماء المستجدة تدرج بعد آخر اسم بالمقاصدة يقدر ما يستحقه كل منهم من تعويض المقابلة فقط أما بقية خانات القسم الثالث فتعلا بأصغار أمام كل منهم

ولأجل الثقة من صحة هذا الحساب يجب على الكاتب المراجع أن يتأكد بواسطة دقة المراجعة من مطابقة ما شتمل عليه ذلك الحساب لما في حساب السنة الماضية وما طرأ من التغييرات في كل اسم ومادرج له بالمكلفة والجريدة في السنة الجديدة - ويؤشر الكاتب بامضائه بما يدل على ذلك

(٢) والخانة الثانية عنوانها - ملحوظات - أعدت لاثبات نتائج المراجعة والتفتيش

٢٢٩ - يشترك عمال قلم الإيرادات كافة في مراجعة المقاصدات التي هي الحسابات الختامية المار ذكرها

٢٣٠ - يناط مراجعة حسابات بلاد كل صرافية بكتّيبين أو أكثر - وتوزع هذه الأعمال بمعرفة باشكاتب ورئيس قلم إيرادات المديرية ويحدد ميعاد لانجاز مراجعة حسابات كل صيرافية ويحرر جدول بهذا التوزيع يوقع عليه كل من العمال عما قد نيط به بحيث يتعهد كل من العاملين أو العمال المشتركين بدقة المراجعة والتضامن في نتائج مسؤولية كل ما يظهر من الخلل أو التقصير ويذيل هذا الجدول بتوقيع الباشكاتب ورئيس الإيرادات ويؤشر عليه من المدير ويحفظ بطرف رئيس الإيرادات لحصر المسئولية في المستقبل وترسل صورته للآلية في أوائل شهر ديسمبر من كل سنة

٢٣١ - تراجع المقاصدات ودفاتر السنة القديمة ودفاتر السنة الجديدة بالكيفية الآتية وهي

(١) مطابقة قيم الايصالات المعطاة من المديرية من التسديدات لقيمة المخصوم اليومية ودقة الالتفات للتحقق من عدم وجود قشط أو لحس بدفتر اليومية في الأرقام أو الأسماء أو نمرة الجريدة وفي حالة وجود شيء من ذلك يجب تحقيقه بنهاية الدقة لاثبات ان كان ذلك طرأ بعد المراجعة الابتدائية أو انه كان موجودا من قبل المراجعة وخص أسباب التفاضي عنه

(٢) تراجع القسيمة استمارة نمرة ٣٣ بجمع مفردات كل قسيمة ومجموع القسائم .
ومطابقتها على المقيد باليومية يوما يوما

(٣) تراجع قسيمة ايصالات عوائد المباني استمارة نمرة ٣٩ بواسطة مراجعة
المقيد باليومية يوما يوما على كمية القسائم المكونة لكل يوم

(٤) تراجع المستحقات في بحر السنة من اضافات ومرفوعات بين الجرايد التي
بيد الصراف والمكلفات التي بالمديرية للتحقق من مطابقتها . وهنا لا يفوت
المراجع أب المستحقات مقيدة بالمكلفات بحساب ضرائب سنة كاملة
أما في جرايد الصراف فانها بقيمة حساب السنة ذاتها عما يجب أن يدفعه
أولا يدفعه الممول في نفس السنة وفي هذه الحالة لا بأس من الرجوع الى
ذات قرارات الاضافة أو الرفع عند الحاجة

(٥) تراجع كمية أموال البلدين - مافي جريدة الصراف - مافي جرائد المديرية
استمارة نمرة ١ عن كمية كل من الاصول والاضافات والمرفوعات والتسديدات
على اختلاف أنواعها . وما اشتملت عليه مفردات القسمين الاول والثاني
من المقاصدة

(٦) تراجع مفردات حسابات كل من الممولين بين . جريدة الصراف .
المقاصدة . والتحقق من مطابقة ذلك لما اشتمل عليه القسمان الثالث
والرابع من المقاصدة

(٧) تراجع قسائم الأوراد الثابتة للتحقق من . « ١ » . أن آخر نمرة في الاوراد
مقارنة لآخر نمرة في الجريدة . « ٢ » . وأن أصحاب الشأن موقوفون على
القسائم الثابتة باستلام الأوراد وبعبارة اخرى أن الأوراد لم تسلم الا لأصحاب
الشأن أنفسهم أو لوكلائهم الحقيقيين . « ٣ » . وأن الصحيفة الخلفية من
القسيمة قد درجت بها اصناف الزراعة

(٨) تراجع تأشيرات عقد الرهن وفك الرهن وحق الاختصاص والمجزز القضائي
التي تأثر بها في الجرايد على ما تأثر به في المكلفات

(٩) تراجع تأشيرات شطب الرهن الذى مضى عليه عشر سنوات وثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه ولم تصدر عقود بتجديدها . بين ما تأثر به فى المكلفة وما تأثر به فى الجريدة والأوراد

(١٠) تراجع دفاتر السنة الجديدة بوجه عام للتحقق من انها كلها مختومة بختم المديرية (ماعدا قسائم الأوراد التى تختم بعد المراجعة) وإن نمر الصحايف مرقومة على كل صفحة بالحبر وكل دفتر مؤشرا عليه بنوعه وفتحه والسنة المعمول حسابها

(١١) تراجع الجريدة على المكلفة اسماء لاثبات صحة الأسماء والالقاء . صحة أصل المال السنوى . ومقدار الاطيان المربوطة بالضرائب . ومقدار الاطيان الغير المربوطة . وقيمة قسط تعويض المقابلة . ومطابقة التأشيرات الباقية بالجريدة للباقية بالمكلفة والأوراد

(١٢) تراجع الجريدة على المقاصدة المقدمة عن حساب السنة الماضية لاثبات «١» صحة المنقول على حساب السنة الجديدة من الأموال المتأخرة بغير تسديد لنهاية تلك السنة . «٢» . صحة قيمة قسط تعويض المقابلة الذى قيد لكل من الممولين بصفة أول دفعة من تسديداتهم بحساب السنة الجديدة . «٣» . صحة قيمة ما قيد لبعض الممولين بحساب تسديدات السنة الجديدة فى مقابل فوايض تسديدات السنة الماضية

(١٣) تراجع قسائم الأوراد على الجريدة . وتراجع القسائم الثابتة على الأوراد . ويراجع خمسة فى المائة من حساب توزيع المال السنوى أقساطا على الشهور . ويؤشر المراجع على كل ورد بامضائه واضحة مقروءة امام جملة المال السنوى - وبعد ذلك تختم الأوراد والقسائم بختم المديرية

(١٤) تراجع مفردات الاموال الموقوف تحصيلها الباقية بالسجل الخاص استمارة نمرة ٢٩ الذى بيد الصراف على المسجل بالمديرية للتحقق من مطابقتها . ويؤشر المراجع بامضائه على السجل الذى بيد الصراف بما يدل على ذلك

(١٥) تحرر الاربعة عشر سؤالاً التي تقدم بيانها على صحيفة يكلف المراجع بأن يجاوب قرين كل منها بنتيجة المراجعة عن كل بلد صحيفة قائمة بذاتها ويوقع عليها بأعضائه مع الصراف . وبعد التأشير عليها من رئيس القسم الثاني يؤثر عليها رئيس قلم الإيرادات ثم يؤثر عليها الباشكاتب وعند انتهاء المراجعة على مقاصدات ودفاتر السنة القديمة والسنة الجديدة بجميع بلاد المديرية تجمع صحايف المراجعة كلها وتضم بعضها لبعض وتحبك في مجلد يحفظ لمدة خمس سنوات ثم يدرج في جملة الأوراق المستغنية

٣٣٣ - كلما تمت المراجعات عن حسابات بلاد أحد المراكز بحوز جدول ويعرض للسالية على استمارة ٩٤ يتضمن نتيجة المراجعات بالتفصيل الاتي وهو - «١» اسم المركز «٢» اسم البلد «٣» اسم الصراف «٤» قيمة الاموال الباقية بغير تسديد لنهاية السنة - عدد الممولين المستحقين عليهم تلك الاموال المتأخرة «٥» قيمة الاموال الزائدة في تسديدات بعض الممولين عما كان يجب عليهم تسديده - عدد الممولين المستحقين تلك الاموال الزائدة اليهم «٦» احصائية تشمل على - كمية اطيان كل بلد - عدد أصحاب الاطيان - عدد أصحاب النخل الذين لا يملكون اطياناً - عدد الممولين الذين يملك كل منهم خمسين فدانا فأكثر - ومقدار اطيانهم = عدد الممولين الذين يملك كل منهم ثلاثين فدانا فأكثر لفاية أقل من خمسين - ومقدار اطيانهم = عدد الممولين الذين يملك كل منهم عشرين فدانا فأكثر لفاية أقل من ثلاثين - ومقدار اطيانهم = عدد الممولين الذين يملك كل منهم عشرة أفدنة لفاية أقل من عشرين - ومقدار اطيانهم = عدد الممولين الذين يملك كل منهم خمسة أفدنة فأقل - ومقدار اطيانهم - وفي كل من تفاصيل هذه الاحصائية يتوضح الاورباويون رعايا الدول الاجنبية والداخلون تحت حمايتهم لخدمتهم - ورعايا الحكومة المحلية لخدمتهم ايضا - وبلى ذلك نتيجة مراجعة دفاتر حسابات السنة الجديدة - ونتيجة مراجعة حسابات السنة القديمة - وامضاآت الكتبة الذين قاموا باجراء المراجعة - وبلى ذلك قسم خاص بأعمال مفتشى الصيارف

يترك خالياً وهو منقسم كالآتي - ثمرة تقرير المفتش - اسم المفتش - عدد
مراجعته المفتش من أورداد الممولين الذين عليهم المتأخرات - عدد الاوراد التي
لم يجدها المفتش - عدد الاوراد التي راجعها المفتش مما عدا أورداد المتأخرين -
عدد ما تراجع من الاوراد التي كانت غير موجودة وقت التفتيش من أورداد
المتأخرين - جملة الاوراد التي روجعت - خانة محفوظة لنظارة المالية

٣٣٣ - كلما تمت مراجعة حسابات اية صيرافية يحجر الصراف حافظة
عن دفاتر وأوراق السنة التي انتهت ويؤشر عليها الكاتب المراجع فيصدر عليها
الامر لكاتب الدفترخانة بقبول ذلك بالدفترخانة وبعد الاستلام يحجر الايصال بها
فيقدمه الصراف لرئيس القسم الثاني وبمقتضاه تخصم تلك الدفاتر في صحيفة حسابه
بالسجل استمارة نمرة ١٠١ ويرد الايصال للصراف

٣٣٤ - كلما تمت مراجعة حسابات السنة التي انتهت يحجر كشف عن
بيان المتأخرين تسديد نوعاً ونوعاً وعدد الممولين المتأخرين بلداً بلداً - وهذا الكشف
يسجل في سجل يحفظ بطرف الباشكاتب الذي يجب عليه المقارنة على هذه
المتأخرات بين سنة وأخرى وفحص الاسباب الرئيسية التي تنسب اليها نتيجة المقارنة
ويجب عليه تحرير متأخرات ايجارات اهلان وأملاك الحكومة واسباب عدم حجز
المحصل في وقت وجوده - وتوضيح اللازم رفع قضايا عنه والمستندات وتحرير
جدول متضمناً التفاصيل وتقديمه للدير ومنه لمراقبة الاموال المقررة لغاية اليوم
الخامس من شهر فبراير

الباب الثالث التسديدات والتحصيلات

القسم الاول التسديدات غير النقدية

٢٣٥ - الغرض بالتسديدات هو التعبير عن الاموال التي تقيدها الحكومة في جلة تسديدات الممولين وهي غير مسددة منهم نقدية في وقت قيدها وهي

أولا - قسط التعويض عن دين المقابلة

ثانيا - فوايض التسديدات وهي الاموال التي تظهر في ختام كل سنة زائدة في تسديدات بعض الممولين عن أصل المطلوب منهم تسديده في تلك السنة ولذلك يجب أن تخصم من المطلوب منهم في السنة التالية

الفصل الاول تعويض المقابلة

٢٣٦ - تعويض المقابلة هو حق مكتسب على الحكومة تابع الى عين الاطيان ينتقل معها في يد من تكون ملكا له - وتسدد الحكومة هذا الحق أقساطا سنوية تتقرر نهائيا في ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠ حيث يتم تسديد ذلك التعويض عن مال المقابلة الذي كانت حصلته الحكومة بمقتضى اللائحة الصادرة عليها الامر العالي في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ - ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ والاورام المكملة لها - انظر صبور جميع الاوامر واللوائح الخاصة بالمقابلة في ملحق الاوامر تحت نمرة ٥ من صحيفة ٧٠٥ لغاية صحيفة ٧٣٦

٢٣٧ - يقيد تعويض المقابلة في حساب كل مؤول اجمالا بالمكففة ويجريده الصراف وبالورد الذي بيد الصراف

٢٣٨ - كلما رفعت الضريبة عن أي جزء من الاطيان لسبب اتلافه أو لسبب آخر رُفع معها ما يخص ذلك الجزء من تعويض المقابلة - وأن كان ذلك الجزء التالف من أنواع الاطيان الثالثة التي تسجل بالسجل استمارة نمرة ٣ فيؤشر بالسجل عن قيمة تعويض المقابلة التابع لذلك الجزء - وكذلك ان كانت مما يدرج بالجدول استمارة نمرة ٧٨ عما يختص بالاطيان المفقودة باكل البحر ما لم تكن قيمة التعويض مليونين أو أقل فانه يصرف النظر عنها

٢٣٩ - عند ما يعاد ربط الضريبة على الاطيان الثالثة يجب أن يعادضم ما يخصها من تعويض المقابلة على حساب المول بالكلفة والجريدة والورد ويؤشر عنه بذلك في السجل نمرة ٣ أو بالجدول استمارة نمرة ٧٨

٢٤٠ - كلما تغير وضع اليد على الاطيان سواء كان بالبيع أو بالارث أو بالمبادلة أو غير ذلك من الأنواع يجب أن يتبع الجزء المنقول قيمة ما يخصه من تعويض المقابلة بطريقة قسمة مجموع تعويض المقابلة على مجموع مربوط المال السنوى المقرر على جميع الاطيان وضرب حاصل القسمة في قيمة مربوط اموال الجزء المنقول واعتبار حصة ذلك الجزء من تعويض المقابلة بقيمة حاصل الضرب وتنزيلها من مجموع التعويض الاصلى وضمه على الاطيان المنقول تكليفها

٢٤١ - الكسور التي قيمتها مليون فأقل الناشئة من تجزئة تعويض المقابلة للاسباب المار ذكرها يصرف النظر عنها

٢٤٢ - يحجر كل صراف حساب تعويض المقابلة في آخر كل سنة ويقيده بالخانة المخصصة لذلك بالمقابلة (راجع المادة ٢٢٨ صحيفة ٥٦٣) وبعد مراجعتها بالمديرية يخبر رئيس القسم الثاني في كل يوم كشافا عن البلاد التي انتهت مراجعتها ويصدر عنه أمر على استمارة نمرة ٦١ (حسابات) بتسوية القيمة خصما لأموال الإطيان في السبنة الجديدة بالإضافة على إدارة الخزينة العمومية بالمالية محسوبة على الاعتماد المخصص لذلك بالميزانية العمومية فرع ٢ فصل ٥

٢٤٣ - قسط التعويض الخاص بكل سنة يخصم في أول سنة بصفة أول دفعة من تسديدات كل ممول يقبدها الصراف بالجريدة وبالورد بعد تقديم ومراجعة المقاصدة السنوية - انظر المادة ١٥٥ صحيفة ٥٤٢

٢٤٤ - بعد أن يتم فعلا خصم قسط تعويض المقابلة السنوى في حسابات المديرية والصاريف وبأوراد الممولين يقيد مجموع ذلك في دفتر صغير يحفظ بطرف رئيس قلم الإيرادات مصحوبا بمقارنة صحيحة بين ما خصم في السنة ذاتها وما خصم في السنة السابقة لها والفرق بينهما وأسبابه

(نتيجة ملخصة عن حساب أموال المقابلة)

إن المقيد بدفتر المقابلة بصفة مفصل من تاريخ صدور اللائحة الأساسية الى ان صدر الامر العالي في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالقاء تحصيلها قد بلغ ١٦/٨٤٩/٥٤١ جنبها مصرية مدفوعة من ممولين عدد ٤٤٩/٩٥٥ في ذلك ١/٢٥٠/٧٩٦ جنبه لم توجد اذلة كافية لثبوت تسديدها فعلا - ومن ذلك ٣٢٠/٦٤١ جنبه كانت مقبلة عن الاطيان التي أصبحت ملكا للحكومة بتنازل العائلة الخديوية عنها وهي التي تطلب ادارتها قومسيون الاراضي الاميرية - ومن ذلك أيضا ١/١٤٧/٧٢٢ جنبه كانت مقبلة عن أطيان الدائرة السنية وقد دخلت في جملة الحسابات التي كانت بين الحكومة والدائرة لغاية سنة ١٨٧٩ وأمرت بينهما نهائيا بتسديد ٤٥٠/٠٠٠ جنبه من الحكومة للدائرة بمقتضى المادة ٤٣ من قانون التصفية - جملة ذلك ٢/٧١٩/١٥٩ جنبه بتزيله من أصل المقيد بالدفتر بلغ الصافي ١٤/١٣٠/٣٨٢ جنبه حيث عنه فائدة بقيمة ٤ في المائة لغاية سنة ١٨٧٩ فبلغت قيمة ذلك ١٧/٧٤١/٠٠٤ جنبه خصم منها « ١ » ٦/٢٥٦/٥٤٥ قيمة ما كان خصم لحساب المدافعين من أموال أطيانهم سنويا بتكم اللائحة الأساسية « ٢ » ٢/٠٥٨/٤٥٩ جنبه كانت مطلوبة للحكومة من أرباب المقابلة قيمة ديون وهـ أخوات ضرائب ورسوم « ٣ » - ٥٤/٢٨٧ جنبه خاصة باطيان ثالثة لا تدفع عنها ضرائب جملة ذلك ٨/٣٦٩/٢٩١ جنبه والباقي وهو ٩/٣٧١/٧١٣ جنبه تقرري المادة ٨٩ من قانون التصفية أن يدفع تعويضا عنه لأرباب المقابلة خصما من ضرائب أطيانهم في كل سنة ١٥٠/٠٠٠ جنبه لمدة خمسين سنة حيث يبلغ مجموع التعويض ٧/٥٠٠/٠٠٠ جنبه فكانت النتيجة تنزيل ٢٠ في المائة من صافي المقابلة وبذلك الى ذلك أنشئت سجلات للمقابلة وتجرت شهادة لكل صاحب شأن واستمر اعطاء هذه الشهادة وتبديلها عند كل تغيير وضع اليد الى ان صرف النظر عن ذلك بالكتابة استثناء بقيد مجموع صافي المقابلة في أوراد الممولين السنوية وفي جريد الصاريف بمقتضى المنشور الصادر من ادارة عموم الحسابات في ٦ يناير سنة ١٨٩٢ وتبعاً لذلك صرف النظر أيضاً عن سجلات المقابلة وحفظت بالدفتر خاصة المصرية

الفصل الثانى

فوايض التسديدات

- ٢٤٥ - فوايض التسديدات هى من حقوق المولدين شخصيا
- ٢٤٦ - يقيد كل صراف فى تسديدات المولدين فى أول السنة ما لهم من فوايض التسديدات لغاية السنة الماضية وذلك بعد قيد تعويض المقابلة نقلا من جدول مفردات الفايض الوارد بالقسم الرابع من المقاصدة
- ٢٤٧ - يخصم الفايض من أموال السنة التالية فى أى نوع كان بلا اشتراط على أن يكون الخصم تابعا لفئات النوع الذى ظهر الفايض فى تسديداته
- ٢٤٨ - يعتبر من الكسور العديمة الأهمية كل ما كانت قيمته من الفايض مليونين فأقل للشخص الواحد فلا تدخل فى ما يجب خصمه من أموال السنة التالية
- ٢٤٩ - ان لم يبق لصاحب الفايض شئ بالكلية من العقارات فى البلد ذاتها فلا يستلزم مجرد وجود ذلك الفايض فتح حساب جديد له فى جملة حسابات السنة الجديدة ولكن له أن يطلب صرف ذلك الفايض متى شاء
- ٣٥٠ - ان لم يوجد لصاحب الفايض فى حسابات السنة الجديدة شئ من العقارات التى يؤدى عنها ضرائب بالبلد ذاتها أو كان له ولكن قيمة الفايض أكثر من ضرائب أطيانه فى ذلك البلد فله أن يطلب خصم ذلك الفايض فى بلد أو بلاد أخرى - وان لم يوجد له شئ الا ذلك القليل فى البلد فله أن يطلب صرف مابقى من الفايض نقدية
- ٣٥١ - يقدم طلب صرف الفايض كله أو بعضه الى المدير مرفقا بالورود المثبوت فيه قيمة الفايض فيأمر المدير بالصرف لصاحب الشأن بالمخالصة اللازمة و يضاف بما يصرف على ادارة الخزينة العمومية لاحتسابه على نوع المنصرف من المتحصل بغير حق مع مراعاة ماوضح بالمنادة التالية

٢٥٢ - كلما صرف الفايض كله أو بعضه يجب أن يؤشر على الورد الاصيل بالحبر الاحمر بما يدل على تاريخ خصم ما خصم من المال وقيمة ما خصم والبلد التي خصم فيها وتاريخ صرف وقيمة ما صرف تقديده وجهة الصرف ويختتم على ذلك بختم المديرية - ويؤشر بمثل هذا التأثير في جريدة الصراف وفي جريدة الاموال المقررة بالمديرية

القسم الثاني

التحصيلات

الفصل الاول

مواعيد تسديد أقساط الضرائب

٢٥٣ - المواعيد المقررة من قبل الحكومة في الوقت الحاضر لتحصيل ضرائب الاطيان والتخيل هي على حسب الواضع بالجداول الخمسة التالية وهي مرتبة على حساب القراريط - ومن المعلوم أن كل قيراط هو بقيمة جزء واحد من أربعة وعشرين جزءاً - وكل قسط يعتبر تسديده مستحقاً من ابتداء اليوم الاول من الشهر المقرر تحصيله فيه

الوجه القبلي

(الجدول الاول)

تعريفة عمومية عن مواعيد تسديد أقساط ضرائب الاطيان والنخيل

أسماء النسوة	مديرية الجيزة	مديرية بنى سويف	مديرية الفيوم	مديرية المنيا	مديرية اسيوط	مديرية جرجا	مديرية فنا	مديرية اصحوان*
أقساط	أقساط	أقساط	أقساط	أقساط	أقساط	أقساط	أقساط	أقساط
يناير	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
فبراير	١	١	١	١	١	١	١	١
مارس	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
ابريل	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
مايو	٤	٥	٣	٤	٤	٤	٤	٤
يونيه	٤	٥	٣	٤	٤	٤	٤	٤
يوليه	٣	٥	٢	٤	٥	٤	٥	٤
أغسطس	٣	٤	٣	٤	٤	٤	٣	٢
سبتمبر	٨	٨	٦	٨	٨	٨	٨	٨
اكتوبر	٨	٨	٦	٨	٨	٨	٨	٨
نوفمبر	٤	٤	٦	٤	٤	٤	٤	٤
ديسمبر	٥	٥	٦	٥	٥	٥	٥	٥
	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

* الجهة البحرية تشمل كل البلاد الواقعة بحرى بندر اصحوان من ملحقات مركزى اصحوان وادفو .

والجهة القبلية تشمل ذات بندر اصحوان وجميع البلاد الواقعة قبله

المديريات	أسماء المزارع	عدد البراد	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
المنيا	ملوى ...	٢٩	١	٢	٣	٣	٠	٣	٦	٦
	ديروط ...	٩	١	٢	٣	٣	٠	٣	٦	٦
	أبوقرقاص	٣٩	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
	المنيا ...	٢٩	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
	سمالوط	٣٠	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
	بنى مزار	٤٣	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
بنى سويف	مغاغة ...	٢٦	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
	الفسن	٢٨	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
	بيا ...	٤٨	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
	بنى سويف	٥٠	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣
	الواسطة	١٦	٠	٢	٢	٢	٢	٦	٧	٣

(الجدول الثالث)

تعريف عمومية عن مواعيد تسديد ضرائب الاطيان والنخيل

أسماء الشهور	مدرسة القديونية	مدرسة الشرقية	مدرسة المتونة	مدرسة البقيلة	مدرسة الغربية	مدرسة البصرة
	أرض الأقطان النجف	أرض الأقطان النجف	أرض الأقطان النجف	أرض الأقطان النجف	أرض الأقطان النجف	أرض الأقطان النجف
يناير	٢	٢	٢	٢	٢	٢
فبراير	١	١	١	١	١	١
مارس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أبريل	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مايو	٠	٠	٠	٠	٠	٠
يونيو	٢	٢	٢	٢	٢	٢
يوليو	٣	٣	٣	٣	٣	٣
أغسطس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سبتمبر	٥	٥	٥	٥	٥	٥
أكتوبر	٦	٦	٦	٦	٦	٦
نوفمبر	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ديسمبر	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

(تابع) الوجه البحري

(الجدول الرابع)

تعريفه خصوصية من أقطاب ضرائب الاطيان والتخيل في بعض مراكز كاملة
و بعض بلاد من مراكز أخرى واضح مددها بالجدول

البلد	عدد	ابريل	مايو	يونيه	يوليه	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المركز	كل المركز	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
دكرنس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
فارسكور	»	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السنبلاوين	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
النصيرة	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
قوة	١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شرين	٢٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سوق	١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
طلخا	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كفر الشيخ	٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الحلة	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كل المركز	كل المركز	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
دمهور	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شبراخيت	٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أبو حمص	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كفر النوار	١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اتباي البارود	٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
رشيد	كل المركز	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مامورية عشورسكتفدية	كل بلاد	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اتباي البارود *	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كوم حمادة *	٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أبو حمص *	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كفر النوار *	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* مولين جميع اطيانهم مربوطة بعشرة قروش فادون بنواحي الخارج

(الجدول الخامس)

مواعيد تسديد ضرائب الاطيان والفتيل المطلوبة من مصالح الاوقاف العمومية والدومين والكتبخانة الخديوية وتفتيش جفلك الوادى التى تدفع للتزينة العمومية مباشرة

أسماء المصالح	مواعيد الاقساط
مصلحة الاوقاف العمومية	على قسطين متساويين أحدهما فى أول يونيه والثانى فى أول ديسمبر من كل سنة
قومسيون الاراضى الاميرية	على قسطين متساويين أحدهما فى ابريل والثانى فى اكتوبر
الكتبخانة الخديوية	فى شهر ديسمبر من كل سنة
جفلك الوادى التابع لنظارة الاشغال	الربع فى يونيه والثلاثة الارباع فى ديسمبر

٣٥٤ - تحصل ايجارات اطيان الحكومة اقساطا من اليوم الاول لنهاية اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر فيه دفع القسط بحسب الاتفاق الواضح فى عقد التأجير - وفى حالة عدم وجود شروط لذلك تحصل عند صدور الامر باضافة الايجار بحسب المستأجر

وكقاعدة عمومية لا يوقع المحجز للحصول جبريا ممن يتأخرون فى التسديد الا فى آخر الشهر المستحق فيه دفع القسط . هذا ما لم ير المدير من مماطلة المستأجر أو لأسباب أخرى ما يستوجب توقيع المحجز قبل ذلك وحينئذ يبدأ باتخاذ الاجراءات الامتيازية الجزية من يوم ١٦ من الشهر

٢٥٥ - عوائد المباني بالمدين والبنادر تحصل أقساطا مقدما على أربعة أقساط واحد منها عن كل ثلاثة شهور هذا ماعدا القرامة المقررة بقيمة عوايد سنة كاملة على الاملاك المستجدة التي لم يحصل الاخبار عنها من أربابها في الميعاد المحدد لذلك هذه يجب تحصيلها كاملة مع القسط الاول

٢٥٦ - العوائد والرسوم الاتي بيانها تحصل كما يأتي .

(ا) عوائد الابراهيمية تحصل مع أقساط الاموال بحسب ترتيب تلك الاقساط

(ب) عوائد طواحين الهدير يحصل منها الثلث في يناير والثلث في مايو والثلث في سبتمبر

(ت) اموال سيوه تحصل ثمانية عشر قيراطا في شهر يناير وثلاثة قرايط في شهر مارس وثلاثة قرايط في شهر اكتوبر

(ث) اموال اطيان ونخيل الواحات يحصل بمديرية اسيوط في شهر اكتوبر وبمديرية المنيا في شهر ديسمبر

(ج) مصاريف السكك الزراعية تحصل بذات ترتيب أقساط الضرائب في المواعيد المحددة بالذكريات التي تصدر بشأنها

الفصل الثاني

تسديد الضرائب للخزائن العمومية مباشرة

تسديدات الافراد للخزائن العمومية

٢٥٧ - يجوز أن تدفع الضرائب للخزائن العمومية مباشرة من كان مجموع ما يطلب تسديده منه سنويا مائتي جنيه فأكثر في بلد واحد أو عدة بلاد وفي مديرية واحدة أو عدة مديريات ان أراد ذلك باختياره تفضيلا على التسديد لصيارف البلاد

٢٥٨ - تدفع الضرائب مباشرة لخزينة المديرية التابعة الاطيان اليها ان أريد التسديد بالمديرية أما ان أريد التسديد بمصر ف لخزينة صندوق الدين العمومي أو لخزينة نظارة المالية على حسب التعريف الذى يصدر بذلك من مراقب الاموال المقررة بالمالية مالم تكن العقارات كائنة بمديرية قنا فان تسديد ضرائبها يكون لخزينة المالية

٢٥٩ - التسديد لخزينة صندوق الدين أو لخزينة المالية أو لخزائن المديرات يجب أن يكون قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر الذى فيه يستحق تسديد القسط

٢٦٠ - يحجر المئول أو من يقوم مقامه حافظه استمارة نمرة ٣٧ (حسابات) بقيمة المال المراد تسديده لخزينة مبيتها بأسماء البلاد المطلوب التسديد لحسابها والقيمة المراد تسديدها لحساب كل بلد ويقدم فى الوقت ذاته الاوراد التى بيده الى مراقبة الاموال المقررة بالمالية ان كان التسديد بمصر أو لباشكاتب المديرية ان كان التسديد بالمديرية وبعد مراجعة الحافظة يصدر عليها الامر بالقبول بالخزينة وبعد التسديد فعلا والحصول على الايصال (علم الخبر) يقدمه مع الاوراد بالمالية الى مدير الادارة التابع لاختصاصه قلم التحصيلات بمراقبة الاموال المقررة - وبالمديرات الى باشكاتب المديرية فيقيد فى كل ورد قيمة المخصص لحسابه وتاريخ التسديد ونمرة علم الخبر ويوقع بامضائه فى القسم المخصص لتوقيع الصراف ويعيد الاوراد لصاحبها - وفى حالة غياب مدير الادارة أو الباشكاتب يقوم بأداء ذلك من يقوم مقامه من الموظفين

٢٦١ - فى حالة تسديد الاموال لخزينة العمومية بمصر يجب على مراقبة الاموال المقررة اخطار المديرية بذلك فى الحال - وعلى المديرية فى جميع الاحوال أن ترسل للصراف اشعار التسديد على استمارة نمرة ٨٩ «أموال مقررة» بحيث تتأكد من وصوله ليسه فى ظرف أربع وعشرين ساعة على الكثير من تاريخ وصول اخطار المالية أو تاريخ التسديد لخزينة المديرية

٢٦٢ - المعول في حساب أصول المطلوب من كل مول في كل سنة هو على مافى دفاتر الصبارف من جهة مايطراً من التغيرات في بحر السنة سواء كان من جهة زيادة شئ أو نقص شئ من الضرائب عما قد درج بالورد في أول السنة وعليه فالتمسك بما في الاوراد لا يصح الا فيما يختص بالتسديدات الموقع عليها من ذات الصراف أو باشكاتب المديرية أو مدير الادارة ذى الشأن بالاموال بالمالية المقررة

تسديدات ضرائب الاطيان والتخيل تعلق المصالح للفرائض العمومية
ضرائب أطيان وتخيل مصلحة الدومين

٢٦٣ - تستد هذه المصلحة نصف ضرائب أطيانها وتخيلها في شهر ابريل والنصف الثانى في شهر اكتوبر - وكلما سددت شياً من الضرائب المذكورة ترسل عنه اخطارا لمراقبة الاموال المقررة بالمالية لقيده بها في خصوم حسابها

٢٦٤ - ترسل هذه المصلحة لمراقبة الاموال المقررة في شهر سبتمبر من كل سنة حساباً ختامياً يشتمل على - «١» - أصل مجموع ضرائب أطيانها في أول السنة بلدا بلدا - «٢» - بيان ما طراً من الزيادة نوعاً نوعاً بلدا بلدا وضرائبه الواجبة الاضافة - «٣» - بيان ما طراً من النقص نوعاً نوعاً بلدا بلدا وضرائبه الواجبة التزيل - «٤» - صافى المستحق تسديده - «٥» - بيان التسديدات دفعة دفعة وتاريخ تسديد كل دفعة

٢٦٥ - تعيد هذه الحسابات بمراقبة الاموال المقررة في دفتر خاص بعد مراجعتها والتحقق من صحتها ويتخذ صافى ما فيها أساساً لحسابات السنة التالية

٢٦٦ - كلما انتقلت ملكية شئ من أطيان الدومين للملكية الافراد أو الحكومة للنافع العمومية أو غير ذلك يجب اخطار المديرية عن ذلك بناء على الاشعارات التى ترد من المصلحة للسالية أول بأول بايضاح ضرائبها السنوية - وكذلك كلما جد شئ زائد على أملاك المصلحة

ضرائب أطيان ونخيل مصلحة الاوقاف العمومية

٢٦٧ - تستد هذه المصلحة نصف ماعليها من الضرائب السنوية عن الاطيان والنخيل في أول يونيو - والنصف الآخر في أول ديسمبر من كل سنة - أما ماعليها من عوائد المباني فتستد مرة واحدة في أوائل يناير من كل سنة على حسب مافي دفاتر المصلحة - وفي شهر ديسمبر تدفع ماعساه أن يوجد من الفرق بين دفاترها ودفاتر الحكومة

٢٦٨ - تقدم هذه المصلحة لمراقبة الاموال المقررة بالمالية في شهر سبتمبر من كل سنة حسابا تفصيليا عن ضرائب الاطيان والنخيل. بالكيفية الواضحة عن أطيان الدومين بالمادة ٢٦٤ - وتقدم في أول ديسمبر حسابا نهائيا عن غوائد المباني وبالمراقبة المشار اليها تراجع هذه الحسابات وتطالب مصلحة الاوقاف بتسديد مالم يكن قد تستد بمبحث يتم ذلك قبل آخر السنة

٢٦٩ - يجب اخطار المديرات ذات الاختصاص أول بأول عن كل ما يطرأ من الزيادة والنقص على أطيان الاوقاف وأسباب ذلك لقيدها بدفاتر المكلفات

ضرائب أطيان الكتبخانة الخديوية

٢٧٠ - في أول سبتمبر من كل مسنة تطلب مراقبة الاموال المقررة من المديرات التي للكتبخانة أطيان فيها حسابا عن ضرائب هذه الاطيان بلدا بلدا وبعد مراجعته يقيد بالمراقبة في دفتر خاص

٢٧١ - وفي أول ديسمبر ترسل هذه المراقبة كشفا لادارة عموم الحسابات بالمالية ببيان ضرائب أطيان الكتبخانة وتطلب منها تسديد هذه الضرائب مرة واحدة لحساب ضرائب الاطيان محسوبة من أصل ايراد ايجارات أطيان الكتبخانة المحصور بادارة الخزينة العمومية - وادارة عموم الحسابات بناء على ذلك تعمل تسوية الحساب بالكيفية التي ذكرت وتجاوب مراقبة الاموال المقررة بما يدل على اجرائه وتاريخ الخصم - وهي تثبت ذلك في صحيفة خصوم حساب ضرائب هذه المصلحة بالدقتر الخاص

ضرائب أطيان تفتيش وادى الطمليات بالشرقية

٢٧٢ - فى أول سبتمبر من كل سنة تطلب مراقبة الاموال المقررة من مديرية الشرقية كشفا ببيان ضرائب أطيان تفتيش الوادى وبعد مراجعته يقيد بالمراقبة فى دفتر خاص

٢٧٣ - فى أول جونيو تطلب مراقبة الاموال المقررة من ادارة عموم الحسابات تسديد ربح مجموع الضرائب السنوية المربوطة على أطيان التفتيش المذكور قياسا على مربوط السنة الماضية - وفى أول ديسمبر تطلب منها تسديد بقية الضرائب اعتادا على ما فى كشف الحساب الذى يرد لها من مديرية الشرقية وخصم ذلك من أصل ايرادات أطيان التفتيش المحصورة بادارة عموم الحسابات

٢٧٤ - عند تسديد هذه الضرائب ترسل ادارة عموم الحسابات اخطارا للمديرية بذلك ومثل ذلك لمراقبة الاموال المقررة لخصم القيمة بالدفتر الخاص المذكور

الفصل الثالث

اجراآت المراقبة على التحصيلات والكشوف المفروض على الصيارف تقديمها

٢٧٥ - يناط بكل من معاونى كل مركز ملاحظة التحصيلات فى بلاد معينة يكون مسئولا لدى مأمور المركز عن مراقبة التحصيلات فيها وتفقد المتأخر تسديده يوميا اسما واسما والحث على مطالبة كل من المتأخرين - وللادير أن يتقدم من يشاء من معاونى المديرية للقيام بهذا العمل بدل معاونى المركز كلهم أو بعضهم أو للاشتراك معهم بحيث يخصص لكل منهم بلاد معينة ويشرف مأمور المركز على أعمال المعاوين والصيارف

٢٧٦ - يؤثر كل من المعاونين ومأموري المركز بامضائه على يومية الصراف أمام آخر دفعة مقيدة فيها كل ما تفقد عمل الصراف

٢٧٧ - يحزر الصراف في أول يوم من كل شهر بغير استثناء كشفين يرسلهما لمأمور المركز بواسطة الغير المتدرب لتوصيل دفتر قيد الاحوال أو بواسطة نقطة البوليس وهذان هما الكشفان

أولاً - كشف عن المتأخر بغير تحصيل من ضرائب الاطيان والنخيل لغاية الشهر الماضي - وقيمة القسط المستحق تحصيله في الشهر الجديد - وذلك عن كل بلد من بلاد الصيرافية - وإن فرض ولم يوجد شيء بالكلية لا من المتأخر ولا من الاقساط الجديدة فمع ذلك يرسل الكشف خلوا من الارقام
ثانياً - كشف بالكيفية ذاتها عن ايجارات اطيان الحكومة ومصاريف انشاء السكك الزراعية ان وجد شيء من ذلك

٢٧٨ - يحزر الصراف كشفا على المطبوع استمارة نمرة ٣٥ مكررة عن مجموع المتحصلات يبين به عن كل بلد من بلاد الصيرافية لحدتها قيمة المتحصل لغاية تقديم الكشف السابق وقيمة المتحصل بعد ذلك لغاية تحرير الكشف في كل من أنواع التحصيلات وهي «١» أموال الاطيان والنخيل «٢» ايجارات اطيان وأمالك الحكومة «٣» نفقات انشاء السكك الزراعية (ان وجد شيء من ذلك) - وهناك خانة رابعة لما ربما يطرأ من نوع جديد

ويرسل الصراف هذا الكشف لمأمور المركز في المواعيد الآتية بيانها إما بواسطة الغير المتدرب لتوصيل دفتر قيد الاحوال - أو بواسطة نقطة البوليس وهذه هي المواعيد

أولاً - في كل يوم بلا استثناء من أيام الشهور المقرر فيها تحصيل شيء من الاقساط - أو الشهور التي وإن لم يكن مقررا تحصيل شيء فيها إلا أن المتأخر على البلد يكون بقيمة خمسين جنيها أو ما يزيد عنها سواء كان أو لم يكن وقع الحجز

الادارى لتحصيلها وسواء كان الصراف موجودا بديوان المديرية أو بديوان المركز - أو كان اليوم من أيام التحصيل أو خلوا من التحصيل فالكشف يحجر ويقدم حتما متضمنا الحالة مهما كانت - وفي جميع الاحوال يؤثر الصراف بصحيفة الكشف الخلفية عن اسم المعاون أو الموظف الذى تفقد التحصيلات فى الزمن المحرر عنه الكشف وتاريخ حضوره

ثانيا - فى اليوم الاول والحادى عشر والحادى والعشرين من كل شهر من الشهور الغير مقرر تحصيل شئ فيها من الاقساط مؤشرا به فى الصحيفة الخلفية كما ذكر بالفقرة السابقة

٢٧٩ - البلاد المتصلة مع ديوان المركز بسلك التليفون يستعاض فيها عن الكشف استمارة نمرة ٣٥ مكررة المار ذكره بأن يبلغ الصراف مأمور المركز بالتليفون فى صباح كل يوم مقدار المتحصل من كل نوع فى اليوم الذى قبله - ويتلقى أحد كتبة المركز تلك الانباء ويحجر بها مذكرة بامضائه ينشرها على لوحة مخصوصة تعلق دائما فى مكتب المأمور ولكن مع ذلك يرسل الصيارف هذه الكشفوف بالكتابة مرتين فى الاسبوع احدهما فى يوم الاثنين والثانية فى يوم السبت فيراجعها أحد كتبة المركز على ما فى اللوحة ويؤشر عليها ويضمها الى المذكرات ويلتصقها على اللوحة

٢٨٠ - البلاد البعيدة عن ديوان المركز بعدا قاصيا يصعب معه ارسال تلك الكشفوف يوميا يصرح لصيارفها بأن يقدموا الكشفوف أربع مرات فقط فى كل شهر عن الحساب لناية كل من أيام ١٠ و ٢٠ و ٣٥ وآخر يوم من كل شهر

٢٨١ - ان تأخر أى صراف عن تقديم أى كشف من الكشفوف التى ذكرت يجازى بقطع خمسين مليا من ماهيته ما لم يثبت أن التأخير كان لعذر مقبول

٢٨٢ - يؤثر مأمور المركز بخط يده على كل من تلك الكشفوف وقت ورودها للدلالة على اطلاعه عليها وعلمه بما اذا كانت التحصيلات متقدمة او متأخرة والمعاونون قائمون أو غير قائمين بواجباتهم

٢٨٣ - يرسل مأمور كل مركز للديرية كشفا في أول يوم من كل شهر عن أسماء الصيارف الذين تأخروا في تقديم كشوف التحصيل وبين رأيه من جهة مساعدة أو مجازاة كل منهم بناء على النتائج التي دلت عليها تحرياته الخاصة

٢٨٤ - كل من صيارف البنادر المربوط فيها عوائد على المباني مفروض عليه أن يرسل للدير كشفا يوميا عن - أصل مجموع العوائد - وقيمة أقساط الشهور المقبلة - والباقي عن صافي الاقساط المستحقة - وقيمة ما سدده مقدما بعض الممولين من أقساط الشهور المقبلة - وجملة ذلك - وقيمة ما تسدد فعلا لغاية اليوم السابق - وتسديدات اليوم الاخير - والباقي

٢٨٥ - في شهور اكتوبر ونوفمبر وديسمبر من كل سنة يرسل كل من مأموري المراكز باقليم بحرى وبمديرتى الجيزه والقيوم كشفا للدير في كل يومين عن مجموع التحصيلات حسبا بالكشوف استارة نمرة ٣٥ مكررة التي قدمها الصيارف اليهم - ويرسلون عدا ذلك ثلاثة كشوف عن مجموع المتحصل لغاية يوم ١٠ ويوم ٢٠ ويوم ٢٥ من كل شهر - وبناء على هذه الكشوف يرسل المدير ونظارة المالية (مراقبة الاموال المقررة) كشفا عن - مجموع المتحصل - وصافي المتأخر تحصيله بكل مركز - لغاية اليوم العاشر واليوم العشرين واليوم الخامس والعشرين

٢٨٦ - يحرر كل من الصيارف الكشوف الآتى بيانها ويقدمونها للديرية بواسطة مأموري المراكز عن حساب التحصيلات لغاية كل شهر من الشهور المقرر تحصيل أقساط الضرائب فيها وهذه الكشوف هي

أولا - كشف يعرف باستارة نمرة ١٠٦ يتضمن حسبا اجماليا عن كل بلد (بغير توضيح أنواع الضرائب ولا أسماء الممولين) مفصلا كالاتى وهو « ١ » أسماء البلاد « ٢ » أصل مجموع الضرائب المربوطة على الاطيان والتخيل التي قيدت بالدفاتر في أول السنة « ٣ » قيمة مازاد على ذلك لغاية الشهر المحرز حسابه سواء كان من زيادة ضرائب أصلية أو من ضرائب جديدة على أطيان جديدة

أيضا «٤» مجموع ذلك «٥» قيمة أقساط الشهور المقبلة «٦» الباقي المستحق التحصيل «٧» قيمة الاموال المسددة مقدما من بعض الممولين من مستحقات الاقساط المقبلة «٨» مجموع ذلك - وبلى ذلك بيان التسديدات والمخصصات مفصلة كالآتي وهو «٩» قيمة المخصص في السنة الحاضرة عما كان زائدا (فوايض تسديدات) في تسديدات السنة الماضية «١٠» مرفوع على طرف الحكومة عن أطيان تالفة أو غير ذلك «١١» المسدد تقديدا لغاية الشهر السابق «١٢» المسدد تقديدا في الشهر الاخير «١٣» جملة التسديدات «١٤» الباقي بغير تحصيل «١٥» موقوف تحصيله عن المطلوب على أطيان تالفة أو غير ذلك «١٦» موقوف تحصيله بأسباب قضايا مرفوعة عنه أو محظورات «١٧» معمول عنه بمجازداري من الشهر الماضي «١٨» مستحق التحصيل «١٩» خانة متروكة للتأشير بها عن قيمة الاموال التي صدر أمر المدير بتوقيع المحجز لتحصيلها

ويضاف الى هذا الكشف حساب آخر يحرر على صحيفته الخلفية ببيان المطلوب تحصيله والمتحصل والباقي والفائض والمسدد مقدما من إيجارات أطيان الحكومة ومصاريف انشاء السكك الزراعية وغيرها من الانواع التي ماعدا ضرائب الاطيان والنخل

ويضاف اليه أيضا في الشهور التي لا يقدم فيها الكشف استمارة نمرة ١٠٨ (الآتي الكلام عليه بالمادة التالية) ايضاح خاص يحرر على الصحيفة الخلفية من الجهة اليمنى يتضمن نمر صحائف الجريدة المقيدها حسابات الممولين الذين زادت تسديداتهم عن أصل المطلوب تسديده منهم فظهر لهم فوايض تسديدات

ويقدم هذا الكشف للديرية في ذات يوم تقديمه من طرف كل صراف

ثانيا - كشف يعرف باستمارة نمرة ١٠٧ يتضمن حسابا تفصيليا عن المتأخر تحصيله من ضرائب الاطيان والتخيل في كل بلد. لخدمتها بتوضيح المطلوب من كل شخص (بغير بيان أنواع الضرائب) وهذا الكشف موضوع شكله كالآتي وهو «١» نمرة صحيفة الجريدة المقيدها حساب كل من الممولين «٢» أسماء البلاد «٣»

أسماء الممولين «٤» الباقي بغير تسديد وهو تفصيل ما قد درج إجمالاً بالخانة نمرة ١٤ بالكشف استمارة نمرة ١٠٦ السالف ذكره بالفقرة السابقة وعلى ذلك تفصيل آخر عن حساب الباقي وهو «٥» موقوف تحصيله لأنه مستحق على أطيان تالفة «٦» موقوف تحصيله بأسباب قضايا مرفوعة عنه أو بأسباب موانع ومحظورات «٧» معمول عنه بحجز ادارى «٨» تحت التحصيل «٩» تأشيرات المدير أو مأمور المركز عما يجب أن يعمل الحجز الادارى لتحصيله من البقايا المندرجة بالكشف ويطلب تقديم هذا الكشف فى غير الشهور المقرر تحصيل الاقساط فيها عندما يوجد المتأخر بأى بلد فى أى شهر بقيمة خمسين جنيهاً فأكثر

ثالثاً - كشف يعرف باستمارة نمرة ١٠٤ يحرر عن كل بلد لخدمتها يتضمن حساباً تفصيلياً عن - إيجار أطيان الحكومة - ومصاريف انشاء السكك الزراعية وشكله كالاتى وهو «١» نوع المال المتأخر تسديده «٢» أسماء الممولين «٣» أصل مجموع المطلوب من كل منهم عن حساب السنة بتمامها «٤» قيمة الموقوف تحصيله بأسباب موانع معلومة «٥» قيمة المعمول عنه الحجز لغاية الشهر الماضى «٦» الصافى الواجب تسديده «٧» تاريخ تسديد أول دفعة من تسديدات ضرائب الاطيان فى الشهر ذاته «٨» خاتمة مخصصة لتوقيع الكاتب المراجع «٩» خاتمة مخصصة لتأشيرات مأمور المركز بتوقيع الحجز الادارى لتحصيل المتأخر من مصاريف انشاء السكك الزراعية - أو بطلب التصريح بتوقيع الحجز الامتيازى لتحصيل المتأخر من الايجارات

٢٨٧ - ويحرر كل من الصيارف الكشفين الآتى ذكرهما من نتيجة حساب التحصيلات ويقدمونها للمديرية بواسطة مأمور المركز فى آخر كل من شهور . فبراير . يونيو . اكتوبر . نوفمبر . بمديريات بحرى . وكل من شهور ابريل . يونيو . سبتمبر . اكتوبر . بمديرية القيوم . وكل من شهور . مارس . مايو . يونيو . يوليو . فيما عدا ذلك من المديريات

ويحررونهما ويقدمونها أيضاً عن حساب شهر آخر تعينه المديرية بفترة . على أن ذلك لا يمنع المديرية من طلب تقديم هذه الكشف عن بقية شهور السنة ماعدا الشهر المستحق فيه تحصيل آخر قسط من أقساط السنة

وهذان هما الكشفان المشار اليهما

أولاً - كشف يعرف باستمارة نمرة ١٠٨ يحصر عن كل بلد لحدتها ويتضمن حساباً تفصيلياً عن فوائض التسديدات وهي الاموال التي تسدّت من بعض الممولين مقدّماً من المستحق عن أقساط مقبلة وهو مرتّب في شكله كالآتي «١» نمرة صحيفة الجريدة المقيّد بها حساب كل من المولّين «٢» أسماء المولّين «٣» كمية الاموال المطلوب تسديدها من كل منهم عن حساب السنة كاملاً «٤» قيمة الاقساط التي لم تستحق مواعيد تسديدها «٥» قيمة صافي الاموال السنوية المطلوب تسديدها من كل منهم لغاية الشهر المحرر بحسابه «٦» قيمة ماخضم من ذلك بدلاً عما كان زائماً في تسديدات السنة الماضية «٧» قيمة ما تسدد نقدياً «٨» قيمة مازفع على طرف الديوان ضرائب اطيان تالفة أو غير ذلك «٩» جملة المسدد والمخصوم «١٠» الفوائض وهي الاموال المدفوعة مقدّماً من مستحقات الشهور المقبلة «١١» خاتمة للتأشيريات

ثانياً - كشف يعرف باستمارة نمرة ١١١ يحصر عن بلاد الصيرافية جمعاء - يتضمن بياناً يُعرف منه الممولون الذين وجدت تسديداتهم بقدر المطلوب منهم تماماً لا أقل ولا أكثر - وهذا الكشف مرتّب كالآتي وهو «١» أسماء البلاد «٢» نمرة صحيفة الجريدة المقيّد بها حساب كل من المولّين الذين من هذا النوع «٣» خاتمة للتأشيريات - وهذه الخانات الثلاث تتكرر على ذات الصحيفة على نسبة كثرة ما يوجد في بلاد الصيرافية من النوع المذكور

٢٨٨ - تراجع باشكاتب ورئيس قلم إيرادات المديرية بالاشتراك مع رئيس قسم ثاني قلم الإيرادات الكشف استمارة نمرة ١٠٦ عند ورودها من المراكز للتحقق مما سيأتى وهو

أولاً - من صحة كمية أصول ضرائب الاطيان والتخيل الخاصة بالسنة - وما زاد عليها بعد ربط أول السنة

ثانياً - من صحة كمية أقساط الشهور المقبلة

ثالثا - من صحة التسديدات والمرفوعات

رابعا - من صحة الموقوف - والمعمول عنه المحجز

مق تبينت صحة كل ما ذكر يوقعون بامضا آتهم بالحبر الاحمر على ذيل الاستمارات
نمرة ١٠٦ ثم يجرى كشف عمومي يعرض للالية في اليوم الثامن من الشهر التالى يتضمن
كل التفاصيل المندرجة بالكشف عن كل صيرافية وعن كل مركز واسم المعاون
المنوط بالحصيل في كل صيرافية وتوضح في الخانة نمرة ١٩ كمية الاموال التى امر
المدير بتوقيع المحجز الادارى لتحصيلها من المتأخرات المبينة بالكشف استمارة
نمرة ١٠٧

٢٨٩ - تقم الكشف استمارة نمرة ١٠٤ ونمرة ١٠٧ ونمرة ١٠٨ ونمرة ١١١
من طرف الصيارف في اليوم الثانى من الشهر التالى للشهر المحررة عنه تلك
الكشوف وان حصل تأخير من أحد منهم فى تقديم أى كشف عن هذا الميعاد
يجازى بالاستقطاع من ماهيته بما لا يقل عن ثمانين مليا عن كل يوم من أيام التأخير

٢٩٠ - تراجع الكشف التى ذكرت فى المادة السابقة فى ذات يوم ورودها
من طرف كل صراف بديوان المركز على الطريقة الآتية بواسطة انتداب اثنين
من صيارف البلاد الاخرى الحاضرين بالديوان المذكور وتكليفهما بالاشتراك
فى مراجعتها على دفاتر الصراف تحت اشراف كتبة المركز وأحد كتبة المديرية
ان رأى مأمور المركز من كثرة العمل ما يستلزم طلب حضور أحد من كتبة المديرية
لهذا الغرض ويوقع الصرافان بامضا آتهما على كل كشف عن نتيجة المراجعة -
أما طريقة المراجعة فهى

أولا - مراجعة تسديدات خمسة أيام مختلفة من المقيد بيومية التحصيلات
على المقيد بالجوايد نوعا نوعا تاريخيا والتأشير على اليومية أمام آخر قيد من
قيوداتها - ذلك لاثبات ان كل ما قيد باليومية قيد أيضا بالجوايد

ثانيا - يؤشر مأمور المركز بامضائه أمام اسم من كل عشرة أسماء أو عشرة
فى المائة من الاسماء المندرجة بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ وتراجع حسابات

هذه الاسماء بالجريدة مراجعة مدققة لاثبات ان كل ما درج باسم كل منهم بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ مطابق تمام المطابقة لما في الجريدة - ويوقع الصرافان بامضا آتهما قرين كل اسم بجانب امضاء مأمور المركز

ثالثا - ينتخب مأمور المركز أسماء عشرة في المائة من الممولين الذين لم يدرج شيء باسمائهم في الكشف استمارة نمرة ١٠٧ - ويؤشر على الكشف المذكور بنمر صحف حساباتهم فيراجعها الصرافان لاثبات ان خلو الكشف من اسمائهم كان مطابقا للواقع حيث لا يوجد على أحد منهم شيء باقيا بغير تسديد بالكلية ويوقع الصرافان على ذلك أيضا

رابعا - ينتخب مأمور المركز من أسماء الممولين المندرجين بالكشوف استمارة نمرة ١٠٤ ونمرة ١٠٨ عددا لا يقل عن نسبة خمسة في المائة ويؤشر بامضائه أمام كل منهم - فيراجع الصرافان حساباتهم بجريدة الصراف للتحقق من أنها مطابقة تماما لما قد درج بالكشوف المذكورة ومتى وجدت صحيحة يؤشران بامضا آتهما بجانب امضاء المأمور دلالة على صحة الحساب

خامسا - ينتخب المأمور من أسماء الممولين المندرجة بالكشف استمارة نمرة ١١١ عددا لا يقل عن نسبة ١٥ في المائة ويؤشر بامضائه قرين كل منهم فيراجع الصرافان حساباتهم بالجريدة ويؤشران بامضا آتهما بجانب امضاء المأمور بالكيفية التي ذكرت

سادسا - قبل مراجعة حسابات الاسماء التي تنتخب للمراجعة بصفة جشنى بالكيفية التي ذكرت بالفقرات السابقة يجب مراجعة تسديداتهم في الشهرين السابقين والتحقق من أن المقيد باليومية مقيد كذلك بالجريدة

٢٩١ - في الوقت ذاته يؤشر مأمور المركز بالكشوف استمارة نمرة ١٠٧ قرين كل من الاسماء اللازم توقيع الحجز لتحصيل المتأخر عليهم جبريا وذلك ماعدا الذين يوجد المتأخر عليهم من قيم زهيدة يسهل تحصيلها بالمطالبة بلا حاجة للحجز كما سيذكر بعد بالمادة ٣٠١

٢٩٢ - يمرر كتبة المركز كشفا عن بلاد كل صيرافية من نسختين ببيان أسماء المؤولين الذين تأشروا من مأمور المركز بعمل المحجز عليهم وقيمة المتأخر على كل منهم تحفظ احدى النسختين بالمركز وترسل الثانية للصراف كما سيجيء بالمادة ٣٠٢

٢٩٣ - ان ظهر من اجراء المراجعة بالكيفية التي ذكرت بالمادة ٢٩٠ وجود شئ من الخلل في الحساب يحرر كشف بتفصيلات هذا الخلل ويعرض على مأمور المركز الذي يجب عليه تكليف كتبة المركز بمراجعة حسابات الاسماء التي وجد فيها الخلل ومتى تأكد وجود الخلل المذكور يؤخذ قول الصراف عن ذلك وتضبط دقائره وترسل للديرية لتأمر بما تراه

٢٩٤ - بعد اجراء المراجعات التي ذكرت ترسل للديرية الكشفو استمارة نمرة ١٠٤ ونمرة ١٠٧ ونمرة ١٠٨ ونمرة ١١١ على الاكثر في اليوم الثالث من الشهر التالي

٢٩٥ - يمرر رئيس قلم ايرادات المديرية تقريراً بالاشتراك مع رئيس القسم الثاني مما اشتملت عليه الكشفو استمارة نمرة ١٠٤ ونمرة ١٠٧ ثم يقدمه للباشكاتب الذي بعد اطلاعه عليه واستيفاء ما يرى لزوم استيفائه يعرضه على المدير فيسدى ملحوظاته فيه ويعرض لنظارة المالية مشفوعاً ببيان تلك الملحوظات ويعرض هذا التقرير لـلالية مرتين عن كل شهر من الشهور المقصدة عنها الكشفو . المرة الاولى في أثناء الخمسة الايام الاولى من الشهر والثانية في أثناء الخمسة الايام الرابعة من الشهر يتضمن كل منهما التوضيحات الآتي ذكرها بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ وتقسم صحيفة كل تقرير الى قسمين أحدهما الأيمن تدرج به المواد التي يهم المالية معرفة الواقع في كل منها والثاني الأيسر تدرج به تفاصيل ما دلت عليه تلك الكشفو من حقائق تلك المواد

٢٩٦ - يجب أن يشتمل التقرير الأول على توضيحات صحيفة عن كل من المواد الآتي بيانها وهي

- (١) هل درج أحد من الصيارف شيئا في جملة الموقوف تحصيله حالة كونه من الواجب تحصيله وما هو وفى أية صيرافية
- (٢) يحرر كشف من استمارة نمرة ١٠٧ مكررة ويرفق مع التقرير يشتمل على الصرافيات الأكثر تأخيرا فى التحصيل ويتضمن التفاصيل الآتية وهى «١» أسماء المراكز «٢» أسماء الصرافيات «٣» وبلى ذلك بيان المتأخر من ضرائب الاطيان والتخيل كالاتى وهو - الذى توقع الحجز الادارى فعلا لتحصيله جبريا - الذى لم يعمل شئ من الحجز لتحصيله جبريا - جملة ذلك «٤» المتأخر من ايجارات اطيان الحكومة «٥» جملة عمومية «٦» خانة للحفظات
- وقد قررت المالية أنه متى بلغ المتأخر لغاية أى شهر من ضرائب الاطيان والتخيل وإيجارات اطيان الحكومة فى مجموع بلاد أية صيرافية لقيمة مائة جنيه فى مديريات بحرى أو خمسين جنيها فى مديريات قبلى وجب اعتبار الصيرافية فى جملة الصرافيات الأكثر تأخيرا
- (٣) هل ثبت صحة الارقام المندرجة بالثانة نمرة ٣ من الكشف استمارة نمرة ١٠٤ عن أصل الايجارات المستحق تحصيلها عن حساب السنة كاملة . وان كان وجد شئ بها من الفرق فما هو
- (٤) يحرر كشف ويرفق مع التقرير عن مفردات الموقوف تحصيله من الايجارات بلدا بلدا والذى تم فى ذلك تفصيلا
- (٥) ماهى قيمة الايجارات التى طلب مأمورو المراكز صدور أوامر توقيع الحجز الامتيازى لأجل تحصيلها
- (٦) ما هو مجموع الأموال التى لم تعمل اجراءات ادارية لتحصيلها جبريا بسبب اعتبارها من القيم الزهيدة - وما هى القيمة التى قرر المدير اعتبارها زهيدة متى كان المتأخر على أى ممول غير زائد عنها وامكان تحصيلها بالمطالبة البسيطة بلا حاجة الى اتخاذ اجراءات جبرية - وهل هى فى عموم المراكز بقيمة متساوية وهل يتغير تقديرها فى ميعاد محدد وما هو
- (٣٨)

٢٩٧ - ويجب أن يشتمل التقرير الثاني على توضيحات صحيحة عن كل من المواد الآتى بيانها وهي

(١) هل ثبت أن المتأخرات التى تأخر من مأمورى المراكز على الكشف استمارة نمرة ١٠٧ بأن تعمل عنها المجوزات لتحصيلها جبريا - قد عملت عنها تلك المجوزات فعلا - وهل درجت تلك المجوزات بالكشف استمارة نمرة ١٦ مكررة المقدم من كل مركز عن النصف الأول من الشهر - وإن كان لم يعمل المجز على شئ من ذلك فما هو وفى أية صيرافية وأى مركز

(٢) وهل ثبت أن مأمورى المراكز لم يفعلوا شيئا من أن يؤشروا عنه فى الكشف استمارة نمرة ١٠٧ باتخاذ المجز عليه من جميع المتأخرات المندرجة بالكشف المذكور مما لا يدخل فى عداد القيم الزهيدة المصرح بجواز عدم المجز عنها

(٣) وهل لم تعمل مجوزات لتحصيل شئ من القيم الزهيدة

(٤) وهل جميع المجوزات التى عملت لتحصيل المتأخرات تأخرها أمام كل اسم باستمارة نمرة ١٠٧ قلا من المقيد بالكشف استمارة نمرة ١٦ مكررة

(٥) وفيما يختص بالتأخر من إيجارات أطيان الحكومة - هل أشر مأمورو المراكز بطلب توقيع المجز الامتيازى على ذلك كله - وإن كانوا أغفلوا شيئا لم يطلبوا المجز عنه فما هو وما هى الاسباب - وهل كل ما طلب مأمورو المراكز صدور أوامر توقيع المجز الامتيازى عنه قد صدرت عنه الأوامر فعلا - وهل تنفذت

٢٩٨ - فى نهاية كل من شهور مارس وجونير وسبتمبر وديسمبر يعمل حساب مجموع أفساط ضرائب الأطيان والنخيل المقرر تحصيلها فى الشهور الثلاثة الماضية بكل بلد على حدى وكل ما يوجد منها باقيا بغير تحصيل مما لم توجد موانع لتحصيله - وهو للوقوف تحصيله بأوامر - وضرائب الأطيان التابعة والضرائب المرفوع عنها قضايا - والضرائب التى لم تصدر القرارات باضافتها الا فى الشهر الأخير من كل ثلاثة شهور فما عدا ذلك كله يخصم عنه من ماهية

الصراف ما يساوى ١ فى المائة من قيمة هذا المتأخر جزء على تأخيره فى تحصيله ولا يتكرر هذا الخصم فى الشهور التالية الا عما يزيد فى مبلغ التأخر عن مثله فى نهاية الثلاثة الشهور السابقة - أما ان وجد التأخر بغير تحصيل فى نهاية الثلاثة الشهور الأخيرة أقل مما كان فى نهاية الثلاثة الشهور السابقة فيصرف للصراف قيمة ماسبق خصمه منه عن مبلغ الفرق فقط ولكن يسقط الحق فى ذلك عن كل ما يوجد بغير تحصيل لغاية ٣١ ديسمبر من كل سنة

٣٩٩ - فى ماعدا مديرتى قنا واصوان يجازى الصراف عن الأهمال فى التحصيل عدا ما ذكر بالمادة السابقة وذلك بقطع مائة مليم من ماهياتهم ان وجد بين الأشخاص المتأخرين فى تسديد ما عليهم أربعون شخصا فى كل بلد باق على كل منهم ٣٠٠ مليم فأقل وان زاد عدد المتأخرين من هذا النوع عن أربعين فيقطع خمسة مليات عن كل اسم زائد عن الأربعين وذلك عما يوجد باقيا بغير تحصيل لغاية كل من شهور فبراير ويوليو وديسمبر بمديريات بحرى ولفاية كل من شهر يوليو والشهر المقرر فيه تحصيل آخر قسط بكل مديرية من بقية مديريات وجه قبلى - غير انه ان زادت قيمة الجزء فى الشهر الواحد عن نصف جنيته من ماهيته أى صراف فلا ينفذ القطع الا بعد العرض للسلالة والتصريح منها بذلك - أما مديرتا قنا واصوان فللمديرين أن يقرروا من الجزء عن هذا النوع ما يترأى لها مع مراعاة عدم تجاوز القيمة التى ذكرت

٣٠٠ - للمديرين الحق فى ترتيب جزآت أخرى فوق العادة مماثلة للجزآت الواضحة بالمادة السابقة فى أى شهر من الشهور غير التى ذكرت بالمادة السابقة وذلك فى حالة ما اذا كان يوجد من المتأخرات ما يستوقف النظر من النوع ذاته فى نهاية كل شهر ماعدا شهر يناير بمديريات بحرى والجنينة

٣٠١ - يحدد المدير لكل مركز القيمة التى ان لم يزد عنها ما يوجد باقيا من الاموال على أى ممول فى أى شهر قد يجب اعتبارها زهيدة وفى الامكان تحصيلها بالمطالبة الادارية البسيطة بلا حاجة الى توقيع المحرز ويعلن كل مأمور مركز بما

تحدد من هذا النوع لمركزة وينير المدير هذا التحديد في كل مركز في كل شهرين أو على الأكثر ثلاثة شهور - غير أنه مع ذلك يسوغ للمأمورى المراكز أن يأمرها بتوقيع المحجز على أى شئ داخل في هذا التحديد تبعاً للظروف التى تضطرم لهذه المعاملة بشرط أن يبينوا الأسباب الداعية لذلك على الكشف استمارة نمرة ١٠٧

٣٠٣ - يرسل مأمور المركز لكل صراف لفاية اليوم الثالث من الشهر احدى نسختي الكشف المحرر تفلاً عن الكشف استمارة نمرة ١٠٧ المتضمنة أسماء الممولين اللازم توقيع المحجز لتحصيل المتأخر عليهم بالطرق الجبرية - راجع المادة ٢٩٢ - ويأمره بتوقيع المحجز وعلى الصراف تنفيذ ماصدر اليه بتوقيع المحجز ان لم يتسدد اليه المال المطلوب تسديده في وقت الطلب متبعاً في اجراءات المحجز ما يأتى تفصيله بالفصل التالى - ثم يعيد نسخة الكشف المذكور للمأمور على الكثير لفاية اليوم الثامن من الشهر مؤشراً به أمام كل اسم بما تم في شأنه إما بتسديد المال المطلوب فعلاً وتاريخ تسديده ونمرة صحيفة اليومية - أو بحصول توقيع المحجز وتقديم أوراق المحجز مع الكشف ذاته

٣٠٣ - يتدب مأمور المركز أحد المعاوين لى راجع بنفسه في ذات البلد جميع المتأخرات التى قرر الصراف انها تسددت قبل اجراء المحجز وذلك ليتأكد من صحة تسديدها اعتماداً على المقيد بدفتر يومية الصراف والتثبت من أن التسديد حصل في ذات التواريخ التى كتبها الصراف في الكشف ويرسل المعاين تقريراً للمأمور بما دلت عليه المباحث التى عملها .

٣٠٤ - وفيما يختص بالتأخر من ايجارات أطيان الحكومة يصدر المدير أوامر توقيع المحجز الامتيازى وتنفيذها يكون بالطرق المبينة بالفصل الخامس من ابتداء المادة ٤٤٠ صحيفة ٦٣٤ لفاية المادة ٤٥٦

الفصل الرابع

الاجراءآت التنفيذية في توقيع المحجز لتحصيل مايتأخر تسديده من الضرائب
٣٠٥ - تتبع القواعد الاتى تفصيلها في اجراءآت التحصيل الجبرى ١٤
يتأخر تسديده من الاموال المطلوبة للحكومة تنفيذا للأوامر العالية الصادرة في ٢٥
مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦
مارس سنة ١٩٠٠ - أنظر صورتها حرفيا من ابتداء صحيفة ٤٧٦ لغاية ٤٨٥

الفرع الاول

فيما يختص بضرائب الاطيان والنخل

— ١ —

المحجز على المحصولات والمنقولات والمواشى

٣٠٦ - ان كان المحجز المشروع اجراؤه على المنقولات أو العقارات مزمعا
توقيعه في محل سكن أحد رعايا أو تبعة الدول الاجنبية يجب قبل ذلك اخطار
القنصلاتو المنتمى اليه ذلك الاجنبى بخطاب يحرز على المطبوع استمارة نمرة ٥٤
أموال مقررة

٣٠٧ - على سائر الاحوال لايمكن ايقاف المحجز أو البيع بسبب منازعات
تتعلق بالاموال المستحقة مالم يدع المتنازع المبلغ المقصود اعمال المحجز أو البيع
لأجل تحصيله

٣٠٨ - الرهن والمحجز القضائى وحق الاختصاص لاينبنى عليه توقيف
تحصيل الاموال ولو بواسطة توقيع المحجز على المنقولات والمحصولات والعقارات
عند توقيع المحجز على العقار المتوقع عليه رهن أو حق اختصاص أو حجز قضائى
لصالح أحد الاجانب يجب على المديرية أن تبلغ محضر المحجز لنيابة المحكمة المختلطة
التابع لها العقار في مئة غايثها أربعة أيام من تاريخ المحجز

٣٠٩ - يجب على المتدوب المنوط بتوقيع حجز على منقولات ان يتم الاجراءات بنفسه دون غيره

٣١٠ - يعطى لكل صراف عدد من دفاتر القسيمة استمارة نمرة ١٩ المشتعلة على أوامر تعيين الحراس ومن الاستمارة نمرة ٢٠ المتضمنة نتيجة اجراءات كل حجز ماينكفى لحاجة العمل في بلاد كل صيرافية في مدة السنة على قاعدة ان يستعمل دفتر القسيمة لجملة بلاد فلا يصرف لكل بلد دفتر خاص وعلى الصراف أيضا أن يرقم نمرة سلسلة على كل من أوراق القسيمة حتى عند قطع أية قسيمة منها توجد نمرتها مرقومة عليها . وإن نقل الصراف لجهة أخرى فيجب عليه ابتداء أن يسلم ماله من دفتر القسيمة المذكور للمديرية لكي تسلمه ان يحل محله

٣١١ - يبدأ عمل الحجز بتحويل ورقة التنبيه بالدفع والانتذار بالحجز على المنقولات . على مطبوع استمارة نمرة ٥٩ وهى تشمل على بيان العقار المطلوب عليه المسال أو العشور أو الرسوم وقيمة الأموال المستحقة عليه وتسلم نسخة من هذا الانتذار الى صاحب العقار أو الى الشخص الموجود فيه مهما كانت صفته

٣١٢ - يتعين على صاحب العقار أو من يجيب عنه أو من يكون موجودا في العقار أن يضع امضاءه أو ختمه على ورقة التنبيه وان توقف أو كان في غير مكانه وضع امضائه أو ختمه فمتدوب المديرية أو المحافظة يدعو شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهم فيمضيان أو يمتنان معه على ورقة التنبيه والانتذار اثباتا لحصول الامتناع من وضع الامضاء أو الختم

٣١٣ - في حالة حصول الامتناع من استلام نسخة التنبيه والانتذار بالكيفية التى ذكرت بالمادة السابقة يجب أن تعلق تلك النسخة على باب ديوان المحافظة أو باب ديوان المديرية وعلى دار شيخ البلدة . وتعلقها يعتبر اعلانا مستوفيا

٣١٤ - لمجرد تحرير ورقة التنبيه والانذار والتوقيع عليها بالكيفية التي ذكرت
بالمادتين ٣١٢ و ٣١٣ يعمل الحجز في الحال على أثمار الاطيان أو محصولاتها
وغير ذلك من المواشى والاشياء المنقولة . ولكن لا يجوز بيع شئ مما ذكر الا بعد
مضى أربعين يوما كاملة من اليوم التالى لتاريخ توقيع الحجز . ذلك بكيفية ان
لا يحتسب فى تلك المدة اليوم الذى يحصل فيه الحجز ولا اليوم الذى يحدد للبيع
. أما ان كان فى جملة ما حجز عليه شئ قابل لسرعة التلف فيسوغ بيعه فى ظرف
الخمس الايام التى تلى يوم توقيع الحجز ويجوز الحجز على المزروعات والمحصولات
ان كان لم يبق على استوائها وصلاحتها للبيع أكثر من خمسة وخمسين يوما ويستمر
الحجز بلا حاجة لتجديده الى أن تصبح صالحة للبيع سواء كانت بالجرن أو المخزن

٣١٥ - يجوز توقيع الحجز على المحصولات الناتجة من العقار المطلوب عليه
المال سواء كانت هذه المحصولات تعلق المالك أو المستأجر الاصلى أو من استأجر
منه أو أى واضع يد على الطين بأية صفة كانت

٣١٦ - يجوز أيضا توقيع الحجز على المواشى والآلات الزراعية تعلق
صاحب العقار المطلوب عليه المال المعروف لدى المصلحة المعدة تلك المواشى
والآلات لادارة أشغال العقار أينما كانت

٣١٧ - يجوز أيضا حجز المواشى والآلات الزراعية المعدة لادارة أشغال
العقار المطلوب عليه المال التى توجد بالعقار فى وقت الحجز سواء كانت تعلق
المستأجر أو الزارع للعقار بأية صفة كانت أو مؤجرة اليها أو الى المالك

٣١٨ - لا يسوغ مع ذلك توقيع الحجز على المواشى التى توجد بالعقار
فى وقت الحجز ان لم يكن لها أدنى علاقة بادارة أشغال العقار أى أن وجودها
فى العقار كان بنوع الصدفة فقط

ولا يسوغ أيضا توقيع الحجز على المواشى تعلق الغير الذين ليس لهم أدنى علاقة
بزراعة الطين وإن وجودها بالعقار هو فقط للرعى

٣١٩ - في حالة وجود أطيان مستحقة عليها أموال متأخرة في اوقات من السنة تكون فيها مجردة من المحصولات ولا يمكن بيع هذه الاطيان لسبب من الاسباب - وفي حالة مايترا آى لالاية موافقة تأجيل بيع هذه الاطيان وتوقيع الحجز على أول محصول يظهر بها قبل استوائه بخمسة وخمسين يوما فعلى المدير أن يحدد التاريخ الذى يجب توقيع الحجز فيه بحيث أن يكون التاريخ المذكور أحد الخمسة الايام الاولى من الشهر - وبعد تحديده يتنبه على الصراف بالتأشير عنده حالا بخانة التأشيرات فى أول كشف يقدمه للركز من استمارة نمرة ١٠٧ ويثبت الصراف التاريخ المذكور فى كل ما يقدمه بعد ذلك من الكشف استمارة نمرة ١٠٧ لحد الشهر السابق للشهر الذى فيه سيحصل الحجز فعلا

٣٢٠ - الاموال التى يتأخر تحصيلها للسبب المذكور بالمادة السابقة يجب أن تدرج فى باب الموقوف تحصيله بالكشف استمارة نمرة ١٠٦ و ١٠٧ وتفيد بسجل الاموال الموقوف تحصيلها استمارة نمرة ٢٩ الموجود بطرف الصراف وتدرج التواريخ التى حندها المدير لتوقيع الحجز باللمانة التى عنوانها - ملخص ما أجرتة المديرية فى كل مسألة - ولكن يجب خصمها من ذلك السجل فى التاريخ المحدد لتوقيع الحجز بواسطة درجها فى باب الشطوبات

٣٢١ - يتوقع الحجز بمعرفة الصراف أو مندوب المديرية أو المحافظة مصحوبا بشاهدين من المشايخ أو غيرهم

المحصولات التى يقع الحجز عليها يجب أن تكال أو تقاس أو توزن على حسب نوعها وعند الاقتضاء تنقل الى محل مؤمن وتذكر هذه الاجراءات فى محضر الحجز استمارة نمرة ٦٠ أموال مقررة

٣٢٢ - المزروعات التى تهجز بالفيطان يجب أن تقاس بالقدان وتقدر محصولاتها بمعرفة أهل خبرة وعند نقلها للجرن يجب أن يحضر فى ذلك مندوب الحجز ويجب أيضا أن يضاف الى نسخة محضر الحجز التى بيده والنسخة الاخرى

التي بيد الحارس ما يدل على تغيير المحل الذي نقلت منه المحصولات والمقدار الذي حصل نقله بحسب تقدير أهل الخبرة - والمكان الذي نقل اليه ان اقتضى الحال لنقل المحصولات للمخزن فلا يتصرح بذلك الا ان كان المخزن خاليا من كل شئ بشرط أن يسلم مفتاحه للتدوب المعين للمخزن

٣٣٣ - يجب أن يشتمل محضر المخز استمارة نمرة ٦٠ على بيان مساحة أو عدد أو وزن مع أوصاف كل ما يحجز عليه من المزروعات والمواشي أو المنقولات ويعين عليها الحراس بحسب القاعدة التي ستذكر في مابلى وبمراعاة ماسياتى ذكره بالمادة التالية سواء كان المخز واقعا بالفيط قبل استواء المحصول أو بالحرن أو بالمخزن أو بلى محل كان أما قاعدة تعيين الحراس فهي كما سيذكر وذلك في ماعدا الاحوال الاستثنائية التي فيها يجوز للدير تعيين ما يرى لزوم تعيينه من الحراس خلافا للقرار بهذه القاعدة وهي

أولا - يعين حارس واحد ان كانت قيمة الاشياء المحجوزة أقل من ٥٠ جنيتها
ثانيا - ويعين حارسان ان كانت قيمة الاشياء المحجوزة ٥٠ جنيتها أو أكثر غير متجاوزة ١٠٠ جنيه

ثالثا - ويعين ثلاثة حراس ان كانت قيمة الاشياء المحجوزة ١٠٠ جنيه أو أكثر غير متجاوزة ٢٠٠ جنيه

رابعا - ويزيد عدد الحراس واحدا كلما زادت قيمة الاشياء المحجوزة ١٠٠ جنيه عن المائتي جنيه المار ذكرها

٣٣٤ - لا يجوز للتدوب في أية حالة من الاحوال تعيين أحد الحراسة من أقارب الاشخاص المعمول المخز ضدهم ولا ممن تكون له بهم أية علاقة ويتعرض المتدوب لمسؤلية شديدة ان خالف ذلك أما الحراس الذين من هذا النوع فلا تصرف لهم أجرة

٣٣٥ - يسلم مندوب المخز لكل حارس أمرا بتعيينه موقعا عليه منه محررا على قسيمة من استمارة نمرة ١٩ يبين به اسم الحارص ونوع المحصولات المعين على حراستها وتاريخ تعيينه

٣٣٦ - يوقع بمضائه أو بختمه كل من مندوب المديرية أو المحافظة والشاهدين والخارس على محضر المحجز الذى يجب أن يشتمل على بيان اليوم الذى تحدد للبيع والمكان الذى سيحصل فيه البيع ويراعى فى تحديد يوم البيع أن لا يكون قبل نهاية الاربعين يوما التالية ليوم المحجز الا أن كان الشيء المحجوز قابلا للتلف فإنه فى هذه الحالة يجب بيعه فى الخمسة الايام التالية ليوم المحجز

٣٣٧ - تسلم نسخة من محضر المحجز مصدقا عليها من المندوب الى كل من الخارس وصاحب العقار أو الموجود فيه أو من يجب عنه ويذكر ذلك فى محضر المحجز وفى حالة الامتناع من استلام تلك النسخة يذكر هذا الامتناع أيضا ضمن المحضر المذكور

٣٣٨ - عند اتمام المحجز ترسل أوراقه جالا للمركز لمراجعتها والتأشير عليها من كاتب المركز بما يفيد أن المواعيد المحددة وباقي الاجراءات على وجه العموم روجعت ووجدت مطابقة للتعليقات ويعيدها لمندوب المحجز لتتمتع الاجراءات

٣٣٩ - فى جميع الاحوال يجب تعليق نسخة من محضر المحجز فى ظرف الاربعة الايام التالية لتاريخ اعلان المحجز على باب ديوان المديرية أو المحافظة وباب دار شيخ البلدة وفى نقطة ظاهرة من الموضع المزمع اجراء البيع فيه

٣٤٠ - يسوغ تسليم الاشياء التى تمحجز من الممولين المتأخرين فى التسديد لغاية خمسة جنيهات لذات أصحابها لتكون تحت جراستهم بشرط أن يقدموا ضمانا معتمدين يؤخذ منهم سند باستلامها على محضر المحجز وذلك مالم يكن الشخص المحجوز عليه على شئ من الحالتين الآتى ذكرهما وهما

أولا - ان لم يكن من عاقبة المطلق فى التسديد بمراعاة ماسيدكر بالمادة التالية
ثانيا - ان لم يكن يظن فيه الاقدام على اختلاس الاشياء المحجوزة

٣٤١ - يعتبر ماطلا كل بمول سبق توقيع المحجز عليه فى السنة الحالية أو التى قبلها أو كان الموظفون المكلفون بتوقيع المحجز على يقين من أنه لا يدفع عادة الا بواسطة عمل المحجز

وفي هذه الحالة يجب أن يعين حارس على متقولاته مهما كانت قيمة المال المتأخر جريئة

ويتعين على المندوب أن يتحقق من ذلك ويثبت به عبارة صريحة في محضر المحجز الذي أن لم يتضمن ذلك يجب اعتباره ناقصا ويعاد للمندوب لاستيفائه

٣٣٣ - في اليوم الذي يعين للبيع ان تأخر الممول أو الحارس في تقديم ما يجب فيعمل محضر بالاختلاس ويرسل للنيابة العمومية بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار لاجل محاكمته على مقتضى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

٣٣٣ - متى ورد للمديرية اخطار من المحكمة يتضمن الحكم الذي صدر في حق الممول أو الحارس الذي هرب أو سرق المواشي أو المحصولات أو المنقولات المحجوزة اداريا فتبادر المديرية بارساله لمراقبة الاموال المقررة بالمالية في ظرف الاربع والعشرين ساعة التالية مرفقا بصحيفة مبينا بها واقعة حال المسألة وعلى المديرية في الحال أن تتخذ الاجراءات اللازمة لمحجز وبيع كامل العقار أو جزء منه لحّد استيفاء المبلغ المطلوب

٣٣٤ - ان عرض شخص خلاف الشخص المعمولة الاجراءات في اسمه أن يدفع قيمة الاموال المطلوبة ليفتدى بذلك ما يزعم بملكيته من المحجوز عليه فيجاء طلبه لذلك ويعطى ايصالا عما يستد به الصورة الآتية

«وصل من ... على سبيل الامانة تسديدا للاموال (والمصاريف) المتوقع المحجز في نظيرها باسم ... التي يدعى ... دافع التقديرة المذكور بأن المحجز في غير محله»

٣٣٥ - ان توضح برفع المحجز عن المنقولات فالمندوب البنوط بالاجراءات يؤشر بذلك في نسخة محضر المحجز الاصلية التي بيده وفي النسخة الموجودة بطرف الحارس وفي النسخة التي تسلمت لصاحب العقار أو من كان موجودا فيه أو من أجاب عنه

٣٣٦ - في حالة عدم امكان الحصول على نسخة محضر المحجز التي تسلمت لصاحب العقار أو لمن كان موجودا فيه أو لمن أجاب عنه وقت المحجز لاجل التأشير عليها كما ذكر بالمادة السابقة يعمل محضر بذلك يتوقع عليه من كل من المندوب وعمدة وشيخ الناحية أو من ينوب عن أحدهما في حالة غيابه ويسلم المحجوز الى العمدة أو الشيخ بحيث ينص ذلك صريحا في المحضر ويضاف أيضا الى نسخة محضر المحجز الاصلية ويحدد ميعاد لبيع المحجوز ويعرض للمالية لكي بواسطتها يعلن ذلك بالوقائع الرسمية وبناء عليه يباع المحجوز في الميعاد بمقتضى قائمة مزاد بمراعاة الاسعار الحاضرة ويستند الثمن لخزينة المديرية ويقيد بحساب الامانات على ذمة صاحبه

٣٣٧ - ان توقف أحد من ذكروا بالمادة السابقة في استلام المحجوز فيعد تحريرا محضرا باثبات توقفه يحصل البيع وتوريد الثمن بحسب الكيفية الواضحة بتلك المادة

٣٣٨ - يجوز للشخص المحجوز عليه أن يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة وذلك فقط في ظرف الاربعين يوما التالية للمحجز بشرط أن يوزد ثمنها للصراف ليخصم ذلك من الاموال المستحقة على أنه لايسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المقررة في المديرية بعد خصم عشرة من المائة بالاكثر. وبعد مضي الاربعين يوما يسقط حق الممول في طلب البيع بنفسه.

٣٣٩ - لا يجوز مطلقا فك المحجز مالم يستند الممول جميع المطلوب منه في الميعاد المحدد للبيع بما فيه القسط المستحق لفاية الشهر الذي يحصل فيه التسديد.

٣٤٠ - المواشي والاشياء المنقولة التي تمحجز نظير الاموال لايجوز لارباها مطلقا أن يبيعوها بأنفسهم مباشرة كالمحصولات. ولكن ان أرادوا بيعها فلا يتم ذلك الا ان سددوا جميع الاموال المطلوبة منهم لفاية الشهر الذي يحصل فيه التسديد

٣٤١ - تخضع مصاريف الاجراآت المنصوص عليها بالمادة الثالثة من الامر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (انظر صحيفة ٤٨٢) من أصل ثمن المبيع ما لم تكن كلها أو بعضها مما يصح التجاوز عنه بالتفصيلات المبينة بالمادتين التاليتين وهذه المصاريف هى - ١٠٠ ملیم عن أصل الانتذار - ٥٠ ملیم عن كل نسخة من الانتذار - ٣٠٠ ملیم عن أصل محضر المحجز على المنقولات - ٦٠ ملیم عن كل نسخة من محضر محجز المنقولات - واحد فى المائة من متحصل البيع - ٥٠٠ ملیم عن محضر البيع - أجرة الحراسة بحساب أربعة قروش أو أربعین ملیم لكل حارس يوميا

٣٤٢ - يعفى المحجوز عليه من مصاريف الاجراآت بتمامها ان قام بتسديد جميع الاموال المطلوبة منه بما فيها قسط الشهر الحاضر فى ظرف العشرين يوما التالية ليوم توقيع المحجز وكذلك ان باع فى المدة المذكورة المحصولات المحجوزة وأورد ثمنها للصراف هذا ماعدا أجرة الحارس فانه ملزم بها على أية حالة اعتبارا من أول يوم يحصل المحجز فيه لغاية اليوم أو الجزء من اليوم الذى يحصل فيه البيع أو التسديد وفيه يرفع المحجز فعلا - ويعفى من نصف مصاريف الاجراآت ان قام بالوفاء أو اراد الثمن بعد مضى العشرين يوما الاولى وقبل نهاية الاربعين يوما فى ماعدا ماسيدكر بالمادة التالية

٣٤٣ - تحصل المعافاة من مصاريف الاجراآت كلها ماعدا أجرة الحراسة حتى لو مضت الاربعون يوما وحصل البيع بمعرفة الحكومة فعلا وذلك فقط فى حالة عدم تجاوز قيمة المال المطلوب تحصيلها خمسة جنيهات مصرية يشمل ما كان متأخرا فى وقت المحجز وما استحق بعد ذلك لغاية الشهر الذى يحصل فيه البيع . أما ان تجاوزت القيمة باضافة القسط الاخير يسقط حق المعافاة وتدفع مصاريف الاجراآت كاملة

٣٤٤ - عند بيع المحجوز عليه يخضع من ثمن المبيع أولا قيمة مصاريف الاجراآت ورسوم البيع وما يزيد عن ذلك يستند منه مطلوب الحكومة لغاية استيفائه

٣٤٥ - قبل الشروع في البيع يقدر المحصول المحجوز بواسطة وزله أو يكله بحضور شهود والمقدار الذي يتضح وجوده يذكر في صورة المحضر الموجودة بيد المندوب المعين للحجز وفي الصورة الموجودة بيد الخارس

٣٤٦ - يشرع مندوب المديرية أو المحافظة في بيع الاشياء المحجوزة في اليوم المحدد لذلك بحضور اثنين من المشايخ أو من العمدة إما في محل توقيع الحجز أو في السوق المجاور له ويحصل البيع بالمزاد بالمناذرة لمن يرضى عليه آخر عطاء

ويستمر البيع الى أن يبلغ ثمن المبيع لقيمة جميع الاموال المستحقة والتي استحققت لنفاية يوم انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف أيضا ان اقتضى الحال

ويحضر بذلك محضر على المطبوع استمارة نمرة ٦١ أموال مقررة يذكر فيه سبب البيع وبيان الاشياء المباعة ومحل نتجها وساعة افتتاح المزاد وقفله ومقدار ثمن المبيع واسم الراسى عليه المزاد . ويوقع على هذا المحضر من المندوب والعمدة والحاضرين من المشايخ والشارى الراسى عليه المزاد

٣٤٧ - ان كان الصراف هو المنتدب للحجز فيجب أن ينضم اليه أحد معاونين ينتدبه مأمور المركز ليحضر في البيع ويكونان مسؤولين بالتضامن عن أى خلل يحصل في ذلك

٣٤٨ - ان حدد مأمور المركز ميعادا للبيع خلاف الميعاد الواضح في محضر الحجز الاول فالمندوب يعلن الميعاد الجديد الى المحجوز عليه بواسطة تسليمه اخطارا استمارة نمرة ٦٠ مكررة ثم يؤشر عن الميعاد المذكور على صورة المحاضر الابتدائية الموجودة بطرف الخارس والصورة المعلقة على باب شيخ البلد ولا يجوز أن يكون هذا الميعاد أقل من ثمانية أيام

٣٤٩ - في حالة عدم وجود راغب لشراء المحصولات أو المواشى المحجوزة في الميعاد المحدد، وتأجيل البيع بهذا السبب لميعاد آخر فالنارخ الجديد الذى يحدد للبيع يلزم أن يكون موافقا ليوم انعقاد السوق الاقرب للبلد ويحرم بذلك اخطار تأجيل على استمارة نمرة ٦٠ مكررة وفيه يجب توضيح اسم الجهة التى سيحصل فيها البيع . وكذلك يتوضح اسم جهة البيع فى نسختى محضر المحجز الموجودتين بيد الحارس وعلى باب دار العمدة أو الشيخ . وفى الميعاد المحدد تؤخذ الأشياء المحجوزة أو المواشى وتسلم من الحراس الى المعاون المكلف بالحضور فى وقت البيع أما مصاريف النقل فتكون على طرف الممولين المتأخرين وتدرج بعد الفقرة ١٤ من الاستمارة نمرة ٢٠

٣٥٠ - يحرم اخطار التأجيل على الاستمارة نمرة ٦٠ مكررة فى حالة حصول التأجيل لأسباب غير الواضحة بالمادتين السابقتين غير أنه يجب أن تذكر فيها تفاصيل الاسباب الموجبة لذلك وترسل من طرف المندوب المكلف بإجراء المحجز الى مأمور المركز لكى يؤشر بها فى سجل قيد المحجوزات استمارة نمرة ١٦ واعادتها للتدوب المذكور فى الحال ليرققها بأوراق الاجراءات

٣٥١ - من يرسو عليهم المزااد ملزمون بدفع ثمن المبيع على الفور نقدا وعدا

٣٥٢ - ما يتحصل من ثمن المبيع بعد خصم مصاريف الاجراءات يقيد بيومية الصراف باسم الممول بحيث يتوضح أنه ثمن الأشياء المحجوزة ويقيد كذلك بالجريدة وبالورد

أما ما يتحصل من ثمن المبيع نظير مصاريف الاجراءات فيقيد بيومية الصراف فى الخانة التى عنوانها متحصل لحساب المديرية مع التأشير عنه فى خانة أنواع المتحصل لحساب المديرية بما يفيد أنه قيمة مصاريف الاجراءات ويقيد كذلك بالجريدة وبالورد الممول كية واحدة بغير تفصيل ويؤشر بنمرة صحيفة اليومية فى الاستمارة نمرة ٢، الاتخذ كرها بالمادة ٣٥٥

٣٥٣ - لمجرد تسليم الاشياء المبيعة للشارى يطلب المندوب من الخراس
فى الحال أوامر تعينهم المحرة على القسايم استمارة نمرة ١٩ ويؤشر عليها بانقضاء
مأموريتهم ورفقهم لغاية يوم البيع ويسلمها اليهم ثانية

٣٥٤ - الأموال المتحصلة نظير مصاريف اجراآت تقييد بالجريدة والورد
كما سلف الذكر ولكنها لاترد بجريدة الأموال المقررة بالمديرية بل توزد بالحساب
المختص بالافتوح لها بالمديرية

٣٥٥ - بعد اتمام اجراآت البيع تحرر نتيجة هذه الاجراآت على الصحيفة
استمارة نمرة ٢٠ وترسل الاوراق حالا للمركز ليؤشر عنها بسجل المجوزات ومن ثم
ترسل الاوراق من المركز للمديرية لحفظها بها

٣٥٦ - ان لم يف قيمة الصافي من ثمن البيع (بعد خصم مصاريف
الاجراآت) بتسديد جميع المستحق من الأموال كما يظهر ذلك من اطلاع المديرية
على النتيجة استمارة نمرة ٢٠ فيأمر المدير بتوقيع حجز آخر فى الحال

٣٥٧ - يناط بمأمور كل مركز بالذات صرف ما يستحق من الأجرة لكل
من الخراس ولذلك يعطى كل من المأمورين سلفة مستديمة تصرف له من أصل
متحصلات مصاريف الاجراآت وتقدر قيمتها بمعرفة المدير على نسبة أهمية
المجوزات التى تتوقع فى كل مركز بحيث لا تتجاوز خمسة جنيهات الا ان رأى المدير
من البواعث المهمة زيادتها لأكثر من ذلك بحيث لا تتجاوز عشرة جنيهات وكل
ما بلغ المنصرف منها ما يقرب الى ثلثي قيمتها يطلب المأمور تكميلها - بشرط أن
يجاب الى ذلك بصرف اللازم اليه فى ظرف الثمان والأربعين ساعة التالية بأقرب
الطرق وأيسر الوسائط ويخصص دفتر صغير بطرف كاتب المركز لتقيد كل ما يرد
على عهدة مأمور المركز من أموال السلفة المذكورة وكل ما يصرف منها أول بأول

٣٥٨ - على مأمور المركز أن يثبت فى دفتر أحوال كل بلد تأشيراه به يتحدد
ميعاد الخراس المستحقين لصرف أى شئ من أجرة حراسة المحصولات والمنقولات

بتلك البلدة لكي يحضروا للركز لاستلام أجرتهم - ويراعى في تحديد الميعاد أن يكون على يقين من أن تكون التقديمية متوفرة فيه لديه - وإن صادف وجاءه حارس في وقت ما لم توجد فيه لديه نقدية كفاية لصرف أجرته فيحدد له ميعادا آخر يؤشر به على الصحيفة الخلفية من القسيمة استمارة نمرة ١٩ التي بيد الحارس لكي يحضر فيه ويستلم أجرته

٣٥٩ - يحاسب كل من الحراس على أجرة حراسته عن عدد الايام التي أقامها في الحراسة اعتادا على ما في القسيمة التي يقدمها استمارة نمرة ١٩ الموقع عليها من مندوب الحجز باعتبار أربعين مليا في كل يوم ويصرف اليه المأمور الاجرة وتأخذ منه مخالصة بذلك وفي آخر يوم من كل شهر يحمر مأمور المركز كشفا ببيان الاجرات التي تكون قد صرفت في بحر الشهر ويرسله للديرية مصحوبا بالمخالصات المحررة على ذات القسائم استمارة نمرة ١٩ فتضم المديرية تلك المخالصات مع الاستمارة نمرة ٢٠ الخاصة بذات الحجز الذي دفعت عنه أجرة الحراسة وتدرج قيمة الاجرة المنصرفة بالخانة نمرة ٨ من النسخة استمارة نمرة ٢٠ - وتتوضح بها أيضا نمرة كل من المخالصات

وإن تأخر ورود المخالصات من المركز فعلى الكاتب المنوط بمراجعة النتائج استمارة نمرة ٢٠ أن يستعجل مأمور المركز في ارسال ما لم يكن قد ورد منها يسقط حق الحارس في المطالبة بأجرة حراسته ان مضت ثلاثون يوما من التاريخ التالي لوفته ولم يطالب بها

— ٢ —

الحجز على العقار وبيعه

٣٦٠ - ان لم يوجد شيء بالكلية من المحصولات أو المتقولات والمواشي - أو وجدت وهجرت ولكن لم يف ثمنها بتسديد جميع الاموال المستحقة يحمر بذلك محضر على استمارة نمرة ٦٢ أموال مقررته ويشرع في توقيع الحجز على العقار بالكيفية الواضحة بالمواد التالية

٣٦١ - يبدأ المندوب عمله بتحرير ورقة التنبيه بالدفع والاذنار بالجزء على العقار فيحررها على المطبوع استمارة نمرة ٦٣ وهي تستعمل على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم وقيمة الاموال المستحقة والمطالبة بتسديدها والاذنار بالجزء على عين العقار ان لم تستد قيمة المطلوب في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاذنار - وتسلم نسخة من هذا الاذنار الى صاحب العقار أو من يجيب عنه أو من يكون موجودا بالعقار ويدعى للتوقيع على ورقة الاذنار فان امتنع يذكر ذلك في الاذنار ويدعو المندوب اثنين من المشايخ أو العمد فيمضيان معه على الورقة المذكورة اثباتا لحصول الامتناع عن التوقيع بالامضاء أو الختم - وفي الوقت ذاته يرسل الاوراق للديرية بواسطة مأمور المركز

٣٦٢ - متى وردت الاوراق للديرية يطلب من رئيس القسم الرابع أن يتحرى من دفتر المكلفة ويبين على صحيفة الاذنار الخلفية مقدار الاطيان المكلفة باسم المول في البلد بايضاح أسماء الحياض ومقدار ما في كل منها من الاطيان وان كان أول لم يكن على الشيوخ وذلك لاثبات ان الاطيان مكلفة باسم المول خاصة دون غيره - ويعاد الاذنار الى مندوب الجزء حتى ان اقتضى الحال لتوقيع الجزء فالمندوب بدرج بحضور الجزء امم الحوض أو الحياض تقلا مما وضع على صحيفة الاذنار الخلفية

٣٦٣ - بعد مضي شهر بالاقل وأربعين يوما بالاكث من ابتداء اليوم التالي لتاريخ الاذنار يشرع المندوب في وضع الجزء على العقار ويستصحب اثنين من العمد وان لزم الحال يتدب شخصا آخر من آل الخبرة أو مساح لاجل مساحة وتحديد العقار المحجوز وتقدير ما يساوى من الثمن - أما تقدير ما يلزم حجه من العقار فيبنى على مجموع المال اللازم تحصيله في يوم البيع كما سيأتى تفصيل ذلك بالمادة ٣٦٦ -

٣٦٤ - يحضر الجزء على المطبوع استمارة نمرة ٦٤ الذي يجب أن يشتمل على بيان العقار الذي وقع عليه الجزء حوضا حوضا قطعة قطعة ومساحة وحدود

كل قطعة وقيمة ما تقدر من الثمن - واليوم المحدث للبيع الذى يجب أن لا يكون قبل أقل من شهر ولا بعد أكثر من ٤٥ يوما من ابتداء اليوم التالى لتاريخ توقيع المحجز ويذكر صريحا ان كان العقار المحجز شائعا أو مفروزا - وتعلن نسخة من محضر المحجز لصاحب العقار المعروف لدى المديرية فى شخص واضح اليد مهما كانت صفته - وان توقف واضح اليد فى التوقيع بامضائه أو ختمه على نسخة المحضر فيذكر ذلك بها ويدعو المندوب اثنين من المشايخ أو العمدة فيوقعان معه على المحضر اثباتا لذلك - أما ان لم يوجد بالعقار أحد بالكلية ولا شئ من البناء ولا الزرع وال عمران فالعمل فى هذه الحالة يكون بمقتضى ما يجرى بالمادة ٣٦٧

٣٦٥ - يخطط المندوب رسما نظريا يرفقه بمحضر المحجز يمثل شكل الارض المحجوزة وأجزاءها - وشكل كل قطعة - واتجاهها البحرى والقبلى - وطول كل ضلع - وموقع القطعة بالنسبة لأقرب ترعة أو نقطة ثابتة ويجب على المدير أن يجازى المندوبين ان قصروا فى تقديم هذا الرسم أو قدموه ولكن ناقصا

٣٦٦ - تتكون قيمة المال اللازم المحجز من العقار بقدر ما يكفي لتسديدها من - أولا - الاموال المتأخرة لغاية آخر الشهر السابق للشهر الذى يحصل فيه المحجز - ثانيا - قيمة ما يستحق من أقساط الاموال فى زمن المحجز من ابتداء الشهر الذى يحصل فيه المحجز لغاية آخر الشهر الذى فيه تنتهى الخمسة والأربعون يوما التالية لتاريخ المحجز . ثالثا - قيمة الخمس أى ٢٠ فى المائة من مجموع التأخر والاقساط المار ذكرها - يضم ذلك اليهما معا للاحتياط على عدم نقص صافى ثمن ما يباع من العقار عن قيمة المال المطلوب بسبب ما يحتمل وقوعه من عدم اقبال أحد على الشراء والاضطرار فى هذه الحالة لتنزيل الخمس من الثمن الاساسى بقيمة ما يكفي لتسديدها مع مصاريف الاجراآت - وبناء على ذلك فمجموع الثلاثة الانواع يكون قيمة المال اللازم المحجز من العقار بمقدار ما يكفي لتسديده

٣٦٧ - ان لم يوجد بالعقار في وقت الحجز لاصحاب العقار ولا من يجب عنه وتوجد الارض مع ذلك مجردة من الزرع ومن المساكن المعمورة والعزب فالمندوب يعمل الاجراءات العقارية مخاطبا الممول ذاته في شخص عمدة البلد ويثبت في ذيل كل من ورقة الانذار استمارة نمرة ٦٣ ومحضر الحجز استمارة نمرة ٦٤ العبارة الآتية وهى « تركت هذه الصورة للعمدة (أو من ينوب عنه) لسبب غياب المالك أو من يجب عنه » ثم يختم على ذات الصورة من العمدة أو نائبه بالاستلام ويترك لدى العمدة فعلا نسخة من كل من الانذار ومحضر الحجز

وعند تحرير محضر الحجز بهذه الطريقة يجب على المديرية تبليغ المالية بما يأتى وهو أولا - اسم الشخص المحجوز عليه - هنا يجب التعرف عن اسم الشخص وتقبه تعريفًا صحيحًا مضبوطًا جدا وان كان أجنبيا يجب أن يكتب اسمه بالحروف الافرنيكية

ثانيا - اسم البلد

ثالثا - تاريخ الانذار وتاريخ الحجز

ذلك لكي يتيسر للمالية أن تعلن بالوقائع المصرية بأن أوراق الحجز تسلمت للعمدة

٣٦٨ - يجب على المديرية أن تتحقق بقدر الامكان من موضع اقامة الممول صاحب الشأن المار ذكره بالمادة السابقة وترسل اليه نسخة من محضر الحجز اما بواسطة جهة الادارة المقيم في دائرتها أو بالطريقة التى تناسب الحالة بحسب الظروف وان تخبر المالية بما يدل على انها قامت باجراء ما ذكر وذلك فيما تكتبه لها بطلب نشر هذا الحجز بالجريدة الرسمية أو بانها لم تتمكن من اجراء ذلك لأنها لم تهتم الى معرفة مقر صاحب العقار

٣٦٩ - يجب على المندوب عقب توقيع الحجز العقارى أن يسدأ بتحرير نتيجة العمل على استمارة نمرة ٢٠ فيملاها بالخانات من نمرة ١ لنمرة ٤ وبقية عندة أما بقية الاوراق فيرسلها للمديرية فى الحال بواسطة المركز وعلى المديرية أن

تحدد موعدا للبيع لا يكون قبل اليوم الثلاثين ولا بعد الخامس والاربعين من ابتداء اليوم التالى ليوم الحجز وتخطر المندوب عن هذا الميعاد فيؤثر به أيضا في النتيجة استمارة نمرة ٢٠ الموجودة تحت يده

٣٧٠ - مصاريف الاجراآت المقرر تحصيلها عن الحجز العقارى بمقتضى المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ هـ - ٣٠٠ مليم عن الانذار - ١٢٠ مليم عن كل نسخة من الانذار - ٤٠٠ مليم عن محضر حجز العقار - ٢٠٠ مليم عن كل نسخة من محضر الحجز - خمسة فى المائة من متحصل البيع - ٤٠٠ مليم عن اعلانين - ٥٠٠ مليم عن كل خمسة وعشرين فدانا أو أقل مما ينشر عنه بالجرائد - ٥٠٠ مليم عن محضر البيع - ذلك كله يختص به صاحب العقار ويختص الشارى عدا ذلك بتسديد - ٤٠٠ مليم عن محضر مرسى المزاد - ٢٠٠ مليم عن صورة محضر مرسى المزاد

٣٧١ - لا يستحق شئ من مصاريف الاجراآت كلها أو بعضها عن الحجز العقارى فى الاحوال الآتية وهى

أولا - لا يستحق شئ من مصاريف الاجراآت بالكلية فى الاحوال الآتية (١) فى حالة ما يكون المال المطلوب تحصيله غير متجاوز الخمسة جنيهات عن جميع المستحق لغاية الشهر الذى يحصل فيه البيع (٢) فى حالة ما يكون الحجز واقعا على شئ من أملاك الصيارف أو ضمانهم لتحصيل شئ من الاموال التى اختلسها الصيارف - أنظر المادة ٥٢٠ (٣) فى حالة ما يقوم الشخص المحجوز عليه بوفاء المطلوب منه فى أثناء العشرين يوما التالية ليوم الحجز

ثانيا - تؤخذ نصف المصاريف فقط ان قام الشخص المحجوز عليه بوفاء المطلوب منه فى أثناء العشرين يوما الثانية أى بين اليوم ٢١ واليوم ٤٠ التالية ليوم الحجز

٣٧٢ - يجب على المديرية أن تحضر مندوب المحجز كتابة عن كل اعلان ينشر بالوقائع الرسمية العربية . ذلك لكي يقيد بالكتابة نمرة ٢١ من النتيجة التي بيده استمارة نمرة ٢٠ قيمة ما يستحق من المصاريف على نشر ذلك الاعلان

٣٧٣ - على المندوب أن يعيد النتيجة استمارة نمرة ٢٠ للمديرية مستوفاة سواء كان الممول سدد ماعليه في أثناء العشرين يوما الاولى أو العشرين يوما الثانية التالية للمحجز أو الخمسة الايام التالية للاربعين ان كان يتحدد للمحجز خمسة واربعون يوما على انه ان لم يحصل تسديد لغاية اليوم الخامس والاربعين قد يجب على المندوب أن يعيد للمديرية استمارة نمرة ٢٠ المذكورة في اليوم ذاته لتكون موجودة بالمديرية في يوم البيع . وهذه هي الايضاحات الواجب على المندوب ايضاؤها بالاستمارة نمرة ٢٠ قبل ارسالها

أولا - ان سدد الممول ماعليه في أثناء العشرين يوما الاولى يجب على المندوب أن يملأ الخانات نمرة ٦ ونمرة ٧ ونمرة ٢٧ بالاستمارة
ثانيا - وان سدد في العشرين يوما الثانية فيملأ المندوب الخانات نمرة ٦ و٧ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و٢٠ و٢١ و٢٣

٣٧٤ - ان لم يتم الممول بتسديد ماعليه لغاية اليوم الذي يليه اليوم المتحدد للبيع يجب على كاتب جلسة البيع أن يطلب الاستمارة نمرة ٢٠ عند ورودها للمديرية من طرف المندوب ويملاً بقية ما اشتملت عليه من الخانات الخاصة بسير المحجز لغاية البيع

٣٧٥ - تنتدب المديرية من تعتمد عليه لمعاينة أطيان الشخص المحجوز عليه قبل ميعاد البيع بعشرة أيام حتى ان وجد بها شئ جديد من المحصولات أو المنقولات صالح لتوقيع المحجز في هذه الحالة يشترع في اتخاذ الاجراءات على المحصولات أو المنقولات المذكورة ويؤجل أو يبطل بالكلية المحجز العقارى تبعاً لكفاءة ما وجد من المحصولات والمنقولات ويذكر ذلك صريحاً في محضر محجز

المنقولات لكي يعلم به الممول ومتى كان قد تقرر ابطال الحجز العقارى يجب أن يسطل تبعا لذلك طلب لتسديد أى شئ من مصاريف الاجراآت المقررة عليه . غير انه يلزم الالتفات لعدم الغاء الحجز العقارى الا ان كان يثبت يقينا ان ثمن المحصولات أو المنقولات التى وجدت كافيا لتسديد جميع المتأخر والمستحق من المال لغاية الشهر الذى يحصل فيه التسديد وفى أية حالة يجب عرض المسألة على مراقبة الاموال المقررة بنظارة المالية وتوضيح مقدار المحصولات أو المنقولات وانتظار صدور أمرها بما يجب اتباعه

٣٧٦ - ان لم يوجد بالاطيان شئ من المحصولات أو المنقولات فى أول العشرة الايام السابقة لبيع كما ذكر فى المادة السابقة فيحرر محضر استمارة نمرة ٦٢ اثباتا لذلك

٣٧٧ - بعد اتمام الاجراآت التى ذكرت بالمادتين السابقتين ان اقتضى الحال لبيع العقارى يجب قبل افتتاح جلسة المزايدة أن يذكر فى أعلى محضر الجلسة استمارة نمرة ٦٩ تاريخ المحضر الأخير الدال على عدم وجود محصولات ولا منقولات

٣٧٨ - ان تصرح برفع الحجز عن العقار المحجوز فبعد التأشير عنه بمعرفة المديرية فى نسخة محضر الحجز الاصلية استمارة نمرة ٦٤ وفى سجل قيد المحجوزات يجب تبليغه أيضا الى المندوب المنوط بالاجراآت لاثباته فى نسخة محضر الحجز المعلنة لصاحب العقار أو واضع اليد أو العملة

٣٧٩ - ان لم يوجد صاحب العقار أو من أجاب عنه أو من كان موجودا فيه وقت الحجز ولذلك لم توجد أيضا نسخة محضر الحجز التى تسلمت اليه فيعمل محضر يدل على ذلك يتوقع عليه من المندوب وشاهدين من مشايخ أو غيرهم وبمعرفة المديرية ينشر بالوقائع الرسمية بما يفيد رفع الحجز

٣٨٠ - ينشر عن بيع العقار المحجوز عليه بمعرفة المديرية في اليوم المحدد لذلك في الجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منهما والاخرى ثمانية أيام وتعلق الاعلانات أيضا على باب ديوان المحافظة أو على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة ان كان العقار كائنا في القرى وفي نقطة ظاهرة من العقار المحجوز ويجب على مندوب المحجز أن يثبت تعليق تلك الاعلانات في محضر يوقع عليه منه ومن شاهدين

٣٨١ - عند اعلان مزاد بيع شئ من العقارات لتحصيل المتأخر من الاموال الاميرية يجب في تقدير الثمن الأساسى مراعاة تعديل الكسور التي أقل من مائة مليم وذلك بحذف كل ما كان أقل من خمسين مليا وتكيل الخمسين مليا وما زاد عنها الى مائة مليم مثال ذلك ان كان ثمن الفدان مقدرا بقيمة ٢ جنيه و ٣٤٥ مليا فتعدل الى ٢ جنيه و ٣٠٠ مليم أو كان ٢ جنيه و ٣٥٠ مليا فيعدل الى ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم - ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا الثمن مقدرا في أول مرة من مرات الاعلان عن البيع أو بعد تنزيل قيمة الخمس من الثمن الأصلي لسبب علم وجود راجب للشراء

٣٨٢ - يجب أن نشر آخر اعلان في الجريدة الرسمية لا يكون قبل اليوم المحدد للزاد باقل من ثمانية أيام وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار المزمع بيعه والثمن الذي ينبنى عليه افتتاح المزاد وهو قيمة التثمين الاساسى المقدر بمحضر المحجز مع مراعاة ما ذكر بالمادة السابقة - وتشتمل أيضا على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع

٣٨٣ - يجب على المديرية فيما تكتبته للطبعة الاهلية بطلب نشر اعلانات البيع أن تعين اليوم الذي ينبغي نشر كل اعلان فيه مع ملاحظة أن الجريدة تصدر اعتياديا في ثلاثة أيام من الاسبوع وهى - السبت - والاثنين - والاربعاء

٣٨٤ - ان تقرر إلغاء بيع العقار المحجوز لسبب ما من الاسباب وكان ذلك بعد أن أرسلت المديرية اعلان البيع للطبعة لنشره بالجريدة الرسمية فعلى المديرية ان تسترده من المطبعة

٣٨٥ - ان طرأت أسباب قبل اليوم المحدد للبيع من شأنها تأجيل البيع الى ما بعد الميعاد المحدد للبيع فهذا التأجيل يجب تحديده بمدة من الزمن كافية لامكان النشر مرتين عن ذلك بالجريدة الرسمية وبالاعلانات المنصوص عنها بالمادة ٣٨٠ ويشترط أن لا تزيد عن شهر واحد

٣٨٦ - قبل عرض العقار في جلسة البيع التي تعقد بالمديرية يتعين على بائني العقار بالمديرية ورئيس قلم إيراداتها مراجعة الاوراق بدقة تامة واثبت ما يأتي وهو

أولا - ان الاجراءات التي عملت كلها مستوفاة ومطابقة للقانون - وان العقار مقيد في دفتر الملكية وانها باسم المالك المعروف لدى المصلحة - وانه لم توجد عقود مسجلة تحت التنفيذ تستعمل على نقل ملكية شيء من ذلك

ثانيا - ان قيمة المال المتأثر صحيحة - وانه لم يسبق التجاوز عن شيء من ذلك - وانه لم يوجد شيء منه موقوفاً لتحصيله

ثالث - انه لا توجد طلبات خاصة برفع المال عن شيء تألف من الاطيان

رابعاً - انه لا توجد بالمديرية معلومات مطلقاً تمنع تنفيذ البيع وفي حالة ما اذا كان العقار المحجوز واقفاً تحت رهن أو حق اختصاص أو حجز قضائي لصالح أحد الاجانب يجب اثبات أن الاجراءات المقررة لذلك بالامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ كلها قد تمت

٣٨٧ - يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علناً بالمزاد العمومي بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما مصحوباً بأحد كتبة المديرية أو المحافظة

وينبغي افتتاح المزاد على الثمن الاساسي المقدر بحضر الحجز بمعرفة العمد وأهل الخبرة أو المساح وذلك بعد أن يذبح الراغب تأمينا مقدما قبل الدخول في المزايدة قيمته عشرة في المائة

المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما يقرر البيع لمن يرسو عليه آخر عطاء وذلك عند مضي عشر دقائق بغير تقديم زيادة من أحد خلافاً على العطاء المقدم منه ولكن بشرط بأن البيع لا يكون نافذاً إلا بعد التصديق من نظارة المالية باعتماده - أما ثمن البيع فإنه يجب دفعه على الفور قدماً وعتلاً

٣٨٨ - يحضر محضر البيع على المطبوع استمارة نمرة ٦٩ ويوقع عليه المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما والكاتب الذي حضر معه بالجلسة ويجب أن يتضمن المحضر توضيح سبب البيع وبيان العقار المباع وكل عطاء حصل ومرسئ المزاد وكل ما حدث في جلسة المزادة

وهذه المحاضر تسجل في سجل خاص يختم عليه من رئيس جلسة البيع ولكن لا تعتبر نافذة المفعول ولا تسلم للرأى عليهم المزاد إلا أن لم يتقدم طلب من أحد في أثناء العشرة الايام التالية لجلسة البيع بالتماس شراء العقار المحجوز بزيادة ١٠ في المائة كما سيأتى بالمادة ٣٩٤

٣٨٩ - ان رضى المزاد بثن يزيد عن قيمة المال المطلوب بما لا يتجاوز الخمس (٢٠ في المائة) من أصل كمية المستحق لغاية آخر الشهر الذى يتم فيه البيع فيباع جميع العقار المطروح بالمزاد وقيمة الزيادة في الثمن تكون حقاً للمؤمل متى تصدق من المالية على البيع - أما ان زادت قيمة زيادة الثمن عن قيمة الخمس من أصل المطلوب فلا يباع من العقار الا الجزء على الشيوع من العقار بحيث ان ثمنه يساوى جميع المطلوب - ولهذا السبب يجب أن يؤخذ من الرأى عليه المزاد اقرار في ذات جلسة البيع بقبوله بذلك وان يحصل تحديد ذلك الجزء وفرزه اليه عند تصديق المالية على البيع اما ان رأى المدير استثناء القاعدة المار ذكرها يجب توضيح الاسباب الموجبة لذلك الاستثناء في ما يعرض للمالية عن البيع

٣٩٠ - ان لم يحضر أحد للزيادة في جلسة البيع فيؤجل البيع لميعاد شهر واحد مع تنزيل الخمس من الثمن السابق تقديره لافتتاح المزاد وان لم يحضر أحد في الجلسة الثانية فيؤجل البيع لمدة شهر آخر بعد تنزيل قيمة الخمس من الثمن الاخير وتحظر المالية عن سبب عدم الرغبة

وبعاد النشر عن ذلك في الجريدة الرسمية العربية وباعلاغات تلصق وتعلق بالطريقة المبينة بالمواد السابقة

٣٩١ - الاطيان التي يحجز عليها اداريا لتحصيل اموال متأخرة عملا بالمادة ١٣ من الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ورسو مزاد بيعها بمن أقل من قيمة المتأخر عليها يلزم تبليغ مراقبة الاموال المقررة بما تم في شأنها بالحال وتوضيح اسم المركز واسم الناحية ومقدار الاطيان وقيمة المتأخر وثمان المبيع وذلك لكي ترسل المالية مندوبا من قبلها الى موقع الارض ان تراتى لها ذلك في ظرف العشرة الأيام التالية لتاريخ البيع للبحث والنظر فيما اذا كان أولم يكن من صالح المالية التصريح للديرية بشراء الارض على ذمة الحكومة بمن ازيد مما رسي به المزاد

٣٩٢ - في حالة ما يكون العقار المحجوز عليه هو كل المكلف على اسم المول في البلد ولم يقدم أحد على شرائه وكان ما قد وجد بالعقار من المحصولات والمنقولات قد حجز وبيع ولم يكف ثمنه لتسديد كل المال المطلوب حينئذ يجب توقيف الاجراءات وتقديم الاوراق للسالية بالتفصيلات الوافية لتأمر بما تراه

٣٩٣ - أما ان كان آخر عطاء يتقدم في يوم المزاد عن كل فدان لا يبلغ خمسة اضعاف الضريبة السنوية فالمدبر مأذون بشراء العقار لحساب الحكومة بمن يوازي خمسة اضعاف الضريبة وان لم يتقدم ثمن بالزيادة عن ذلك في ظرف العشرة الايام التالية يكتب للسالية لكي ترسل أحد مفتشيها الى موقع الارض لاستكشاف الحالة ان تراتى لها لزوم لذلك ويجب ان لاتضاف الاطيان في جملة املاك الميرى الحرة الا بأمر خاص يصدر من المالية

٣٩٤ - ان تأمر الراسى عليه المزاد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته بعد النشر عن ذلك بعشرة أيام في الجريدة الرسمية العربية فان نقص الثمن يلزم الراسى عليه المزاد الاول بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستحقها المول المزروع منه العقار وتخصم له من الاموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة ان كان هناك اقتضاء

٣٩٥ - يسوغ لمن يرغب في شراء العقار بعد يوم جلسة المزاد الاول أن يقرر هذا الطلب كتابة بقلم إيرادات المديرية أو المحافظة في اثناء العشرة الايام التالية للجلسة بشرط أن يزيد قيمة العشر على أصل الثمن المباع به وأن يودع بالخزينة قيمة الخمس من الثمن الذي يرغب الشراء به خلاف المصاريف أو أن يقدم بذلك كفيلا ذا ميسرة وعلى المديرية أو المحافظة أن تعطى له صورة رسمية من اقراره وهذا الاقرار يجب قيده بالسجل الذي أعد لقيد زيادة العشر

٣٩٦ - في حالة تقديم الزيادة في الثمن بالكيفية التي ذكرت بالمادة السابقة يجب اعادة النشر عن البيع بذات الطرق المبينة في المادة ١٢ من الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وتحديد ميعاد جلسة المزاد بعد ثمانية أيام على الأقل اعتبارا من تاريخ آخر اعلان ينشر في الجرائد

٣٩٧ - صيارف البلاد ممنوعون قطعيا من قبول تسديد الاموال المطلوبة من المولدين المحجوز على ممتلكاتهم حجزا عقاريا بسبب تأخير سداد الاموال وذلك بعد مرسي المزاد على المشتريين وبعد مضي ميعاد العشرة الأيام التالية ليوم جلسة المزاد وعدم تقديم زيادة جديدة

٣٩٨ - يسلم الى الراسى عليه المزاد محضر المزاد بعد أن يسند الثمن بأجله ورسمًا نسبيا قدره خمسة في المائة والمصاريف ويصير نافذ المفعول بواسطة المدير أو المحافظ الكائن المقار في دائرته

ويكون في يد الشارى بمثابة سند ملكية ويقوم مقام المحجة

ثم يسجله على مصاريفه في المحكة الشرعية أو في قلم كتاب المحكة المختاطلة الكائن في دائرتها المقار

وهذا المحضر يجب تسجيله أيضا في سجل مخصوص بقلم إيرادات المديرية بنحتم عليه من رئيس الجلسة

٣٩٩ - محاضر بيع الاطيان التي يرسو مزادها على الحكومة من الاطيان المبيعة جبريا لتحصيل الاموال المتأخرة عليها يجب ارسالها للحاكم المختلطة التابع لدائرتها العقار لتسجيلها بسجلاتها وذلك على أثر التصديق من نظارة المالية على شرائها للحكومة

فالمديريات والمحافظات التي يوجد بدائرة حدودها أقلام كتاب للحاكم المختلطة ترسل اليها المحاضر مباشرة وما عدا ذلك يكون بواسطة مراقبة أملاك الميرى بالمالية عما هو داخل في اختصاص محكمة مصر المختلطة - وبواسطة قسم قضايا الحكومة بسكندرية عما هو داخل في اختصاص محكمة اسكندرية - وبواسطة مندوب قضايا الحكومة بالنصوة عما هو داخل في اختصاص محكمة النصوة

٤٠٠ - متى تسدد للخرينة صافي أثمان الاطيان المبيعة بعد التصديق على البيع من نظارة المالية يرسل حالاً للصراف بواسطة مأمور المركز علم انخبر استمارة بتمرة ٨٩ لكى بمقتضاه يخصم الصراف بالقيمة في حساب الممول بالجريدة والورد بحيث يتوضح ان ذلك هو صافي ثمن الاطيان المبيعة - وفي الوقت ذاته يصدر له الاذن بنقل تكليف الاطيان من امم صاحبها الاصلى لاسم الشارى وكذلك يحرر اعلان لقسم المكلفات بالمديرية لنقل التكليف بمكلفة البلد أيضا

— ٣ —

محجز وبيع الاطيان المرهونة لصالح الاجانب والمحجوزة قضائيا والواقع عليها حق اختصاص لصالح الاجانب

٤٠١ - ترسل المديرية محضر المحجز الاصلى وصورة منه مصدقا عليها طبق الاصل مع خطاب من استمارة تمرة ٢٦ في ظرف موصى عليه بالبوستة بعنوان رئيس النيابة المختلطة التابع لدائرتها العقار وذلك في أثناء الاربعة الايام الاول التالية لتاريخ المحجز

٤٠٢ - عند ما يرد للمديرية اشعار من النيابة بدل على حصول اعلان الدائنين بمحضر المحضر في يوم وصول الاشعار يجب عليها أن تحدد يوم البيع وتخطر مندوب المحضر عن التاريخ الذي تحدد مع مراعاة ماهوأت

(أ) ان اليوم الذي يحدد للبيع يجب أن لا يكون قبل اليوم العشرين ولا بعد اليوم الخامس والسبعين من تاريخ اشعار النيابة الدال على حصول اعلان محضر المحضر الى الدائنين

(ب) ان النشر بالجريدة الرسمية بالعربي والفرنساوى يكون مرتين بين كل واحدة منهما والاخرى ثمانية أيام بشرط أن نشر الاعلان الثانى يكون قبل تاريخ البيع بثمانية أيام على الأقل

٤٠٣ - يجب اثبات حصول تعليق اعلانات البيع بمحضر يوقع عليه من مندوب المديرية ومن شاهدين (وهذه هى قاعدة عمومية يقتضى اتباعها فى جميع أحوال البيع سواء كان عن عقارات مرهونة للاجانب أو غير مرهونة)

٤٠٤ - ان أعلنت المديرية قبل تاريخ البيع بأن العقار المحجوز اداريا حصل بيعه فعلا بالطريقة القضائية فينبغى اخطار المالية حالا وإيقاف سير المحضر الادارى الى أن تصدر تعليمات المالية بما ترى لزوم اجرائه

٤٠٥ - عندما يرسو مزاد البيع الادارى يجب على المديرية ان ترسل للمالية محضر مرسى المزاى استمارة نمرة ٦٩ مع الاوراق الخاصة بالاجراآت فى أثناء الخمسة الايام التالية لمرسئ المزاى لكى متى لم تجدد مانعا يتصرح منها بالتصديق على البيع ومتى تصدق من المالية باعتماد البيع ان لم يتقدم أحد للشراء بزيادة العشر فى أثناء العشرة الايام التالية لتاريخ مرسئ المزاى فى اليوم الحادى عشر من تاريخ محضر مرسئ المزاى يجب على المديرية أن ترسل المحضر لنيابة المحكمة المختلطة التابع لدائرتها العقار لاجل تسجيله بها بغير مصاريف ويكون ارساله للنيابة بخطاب على المطبوع استمارة نمرة ٦٧ (حرف ب) بطريق البوستة داخل ظرف موصى عليه

٤٠٦ - يجب على المديرية اخبار المالية في الحال عن أى تأخير يقع من النيابة العمومية المختلطة في أداء المفروض عليها في مسائل الحجز المذكورة أكثر من المواعيد المحددة لذلك بالتعليمات الصادرة للنيابة من جناب النائب العمومي في أية حالة من الحالات الثلاث الآتية وهي

(أ) التأشير على أصل محضر الحجز في ذات يوم وصوله واعادته للمديرية في اليوم المذكور

(ب) اعلان محضر الحجز الى الدائنين في ظرف ثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ التأشير وأشعار المديرية بذلك مع ارسال شهادة دالة على ما يكون واقعا من الرهونات أو غيرها على العين المحجوزة

(ت) تسجيل محضر البيع في ذات يوم وصوله واعادته الى جهة الادارة

٤٠٧ - تعتبر نظارة المالية الباشكاتب ورئيس الإيرادات مسئولين سوية عن أى غلط أو مخالفة تحصل في الاجراءات المذكورة
سجلات قيد اجراءات الحجز الادارى لتحصيل ضرائب الاطيان والتخيل

٤٠٨ - تقيد اجراءات الحجز الادارى على المحصولات والمواشى وبقية المتقولات تفصيليا - واجراءات الحجز على العقارات اجماليا في سجل خاص بدويان كل مركز يعرف باستمارة نمرة ١٦ - ويتجدد هذا السجل مرة واحدة في كل خمس سنين

وتقيد اجراءات الحجز الادارى على العقارات تفصيليا بسجل خاص بدويان كل مديرية يعرف باستمارة نمرة ١٥ ويتجدد مرة واحدة في كل خمس سنين أيضا
أما اجراءات العمل في كل من السجلين فقد وضحت في المواد الآتية

٤٠٩ - يخصص بالسجل استمارة نمرة ١٦ صفحة قائمة بذاتها لكل صيرافية على حلتها وتتقسم كل صفحة الى ثلاثة أقسام وهي

الاول - خاص بقيد جميع المحجوزات أول بأول وتقيد بتمرة متسلسلة وهو مفصل الى اثنتى عشرة خانة من تمرة ١ لتمررة ١٢

الثانى - خاص بقيد ما يتم فى كل محجز سواء كان بتسديد قيمة المال المطلوب بغير بيع - أو برفع المحجز لادى سبب كان - أو بالبيع فعلا

الثالث - خاص بقيد ما عمل من الاجراءات على العقار اجمالا بغير تفصيل وتخصص صفحة مستقلة فى آخر السجل لاحصاء عدد ما عمل من المحجز فى كل شهر والذى انقضى أمره والباقي لا تحرك كل شهر

٤١٠ - التمر المتسلسلة تستمر متتابعة الى نهاية الزمن المحدد لتجديد السجل

٤١١ - يجب على الكاتب المنوط بالسجل استمارة تمرة ١٦ أن يخبر مأمور المركز عن كل محجز عمل على مقولات أو عقار ولكن لم تتم اجراءاته ولم ينفذ لتقصير وقع فى سير الاجراءات أو تجاوز المواعيد وعلى المأمور أن يتحرى الاسباب ويتوصل لحصر المسئولية وعرض المسألة على المدير

٤١٢ - فى اليوم الاول من كل شهر وفى اليوم السادس عشر منه يرسل مأمور المركز الى المديرية كشفا على (استمارة تمرة ١٦ مكررة) يشتمل على : أولا - أصل المحجوزات - ثانيا - المحجوزات التى حصل فيها البيع أو رفعت لادى سبب كان - ثالثا - المحجوزات الباقية تحت التنفيذ ويرفق مع الكشف المذكور جميع أوراق المحجوزات التى تكونت رفعت فى مدة الخمسة عشر يوما سواء كان بسبب بيع المحجوز أو تسديد المطلوب من الممول أو لادى سبب آخر

٤١٣ - يجب على رئيس قلم ايرادات المديرية اجراء اللازم لمراجعة أوراق المحجوزات بالدقة التامة وعلى العمال الذين قاموا باجراء هذه المراجعة أن يوقعوا بمضامياتهم على الاوراق الخاصة بكل مسألة بما يدل على مطابقتها للتعليمات

٤١٤ - يجب على الكلاب المنوطين بقيد المجوزات بالسجل استمارة نمرة ١٥٥ بالمديرية أن يراجعوا الكشف نمرة ١٦ مكررة أول بأول عند تقديمها وإن تأخر ورودها يكتب باستمجال تقديمها وعلمهم أيضا أن يؤشروا بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ أمام كل من الاسماء التي كان تأثر بتوقيع الحجز عليها للدلالة على أنه تم في المتأخر على كل شخص

٤١٥ - في حالة تسديد المال المتأخر قبل أن يبدأ شيء من اجراءات الحجز يجب على كاتب المركز أن يلتقط ذلك من الكشف الاصلية التي كانت أرسلت لمندوبي الحجز ليعملوا الحجز على الاسماء المندرجة بها وأعيدت منهم للمأمور المركز بما تم في شأن ذلك المتأخر سواء كان بتوقيع الحجز أو بالتسديد - فمن مشتجلات هذه الكشف يجمع كتبة المركز مفردات المتأخرات التي تسددت قبل أن يبدأ بعمل الاجراءات ويدرجونها بذييل أول كشف يعرض للديرية استمارة نمرة ١٦ مكررة تحت عنوان - أموال تسددت قبل عمل الحجز مما كان متأخرا تسديده لغاية الشهر الماضي وهي أيضا مما كان تأثر على استمارة نمرة ١٠٧ بعمل الحجز عنها - ولا لزوم لتقيد هذه التسديدات بالسجل استمارة نمرة ١٦

٤١٦ - الكشف التي كانت أرسلت لمندوبي الحجز وأعيدت منهم مؤشرا عليها عما تم فيما كان متأخرا على كل شخص يجب أن ترفق مع أول كشف يقدم للديرية من استمارة نمرة ١٦ مكررة - ويضاف الى ذلك ذكر اسم المعاين الذي عمل المراجعة عن صحة تسديد ما كان متأخرا على كل اسم وتاريخ جوابه

٤١٧ - يجب أن يشمل الكشف استمارة نمرة ١٦ مكررة الذي يقدم للديرية كل خمسة عشر يوما على ما سيذكر أيضا وهو

أولا - كل حيز عمل يأمر خاص خلاف المؤشر بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ بتوقيعه على الاسماء المؤشر عليها به وتدرج ملحوظة بذلك أمام الاسم ذاته في الخانة المعدة للملاحظات بالكشف استمارة نمرة ١٦ مكررة

ثانيا - كل حجز يصعب اجراءه او تنفيذه مما كان مؤشرا باجرائه وذلك لطروء مانع من الموانع مما لا بد من أن يصل عنه اخطار لمأمور المركز في الحال من طرف مندوب الحجز شاملا التفاصيل الوافية عن الاسباب فما كان من هذا النوع يجب أن يدرج أيضا بخانة الملاحظات في ذيل أول كشف استمارة نمرة ١٦ مكررة يقدم للديرية

ثالثا - مجموع عدد الحجوزات التي عملت على المحصولات والمنقولات المتأخرة لغاية الخمسة عشر يوما الماضية - والتي عملت في الخمسة عشر يوما الاخيرة والباقية لغاية الخمسة عشر يوما الاخيرة أيضا

رابعا - الحجوزات العقارية التي لم تنته اجرائتها مما كان عمل لغاية الخمسة عشر يوما الماضية - والتي عملت حديثا في الخمسة عشر يوما الاخيرة - والحجوزات التي لم تزل باقية لغاية الخمسة عشر يوما الاخيرة - أما طريقة اثبات ذلك بالكشف استمارة نمرة ١٦ مكررة فهي انه بعد اتمام درج حجوزات المحصولات والمنقولات يكتب عنوان - حجوزات عقارية - في الخانة نمرة ١ التي عنوانها - اسم الناحية وعلى ذلك الحجوزات العقارية واحدا فواحدا بتوضيح اسم البلد بالخانة نمرة ١ واسم المول وواضع اليد بالخانة نمرة ٢ وان كان الحجز من المتأخر لغاية الخمسة عشر يوما الماضية يرد بالخانة نمرة ٤ أما ان كان جديدا فيرد بالخانة نمرة ٥ والجملة ترد بالخانة نمرة ٦ أما قيمة المال المطلوب فهذه ترد بالخانتين نمرة ٧ ونمرة ٨ حسب نوعه وتاريخ الانذار العقارى يدرج بالخانة نمرة ٩ المعنونة - تاريخ الحجز - انما يكتب فوقه « انذار » وان كانت تنفذت الاجراءات أو أبطأت فيتوضح السبب بالخانة نمرة ١٦ والباقي يرد بالخانة نمرة ٢٣ ويتلو ذلك درج الاموال التي تسددت بغير حجز من المؤشر عليه بعمل الحجوزات أو التي تأثر من الصيافر بمحصل تسديدها قبل تقديم الكشف استمارة نمرة ١٠٧ وهي المشار اليها بالمادة ٤١٥

٤١٨ - يؤثر مأمور المركز على الكشف استمارة ١٦ مكررة عند تقديمه

للديرية في اليوم الاول والسادس عشر من كل شهر عما يراه في أى حجز بدئ به

ولم يتم الى أن تجاوزت المدة من الزمن المقررة لذلك قانونا والاحراجات التي قام بها المأمور لفحص الاسباب

٤١٩ - يخصص لكل مركز دفتر من السجل استمارة نمرة ١٥ وتخصص لكل بلد صحيفة قائمة بذاتها وتفيد المحجوزات أول باول بتمرة متسلسلة لا تتغير الا بتجديد السجل - غير أنه بعد قيد كل حجز يترك دونه سطران خاليان لكي يقيد فيهما سلسلة الاحراجات الى النهاية

٤٢٠ - كل حجز تسقط اجرااته لاي سبب من الاسباب ثم يتجدد مرة أخرى يجب أن يؤشر أمام قيده الاصلى بما يدل على انه تجدد ويشار في ذلك الى النمرة المسلسلة التي قيد بها الحجز الجديد في السجل ذاته

٤٢١ - يجب على المديرية في ميعاد كل جلسة محددة لبيع شئ من العقارات المحجوزة تبليغ مأمور المركز التابع له العقار عن نتيجة الجلسة سواء كانت بمحصل البيع فعلا أو بتأجيل البيع لكي يؤشر بذلك على قيد الحجز المذكور في السجل نمرة ١٦

٤٢٢ - عند ابطال أى حجز عقارى لسبب حصول البيع أو لاي سبب كان يجب على الكاتب المنوط بالسجل نمرة ١٥ النخلص بقيد المحجوزات العقارية بالمديرية أن يخطر المركز في الحال بالغاء الحجز ليؤشر عنه بالخانه نمرة ٢٣ من السجل استمارة نمرة ١٦ - وكذلك يخطر صراف البلد بواسطة المركز حتى لا يعود لدرج قيمة المال المتأخر بالخانه نمرة ٧ من الكشف استمارة نمرة ١٠٧ ويجب على الكاتب المذكور مع ذلك أن يثبت بالخانه نمرة ٣١ من السجل الموجود بالمديرية تاريخ ونمرة الاخطارين المار ذكرهما

٤٢٣ - ان رفع الحجز لغير سبب تسديد المال المتأخر فهذا المال يجب أن يدرج بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ في نوع المتأخر تحت التحصيل بدلا من - المعمول عنه محجوزات - وعلى كل صراف ملاحظة ذلك مع توضيح تاريخ ونمرة الامر الصادر برفع الحجز

٤٢٤ - يقرر المدير الجزاء عما يقع من التأخير في اجراءات حجز أو المخالفة في سير الاجراءات بقطع ماهية يوم واحد عن كل يوم من أيام التأخير ماعدا أيام أعياد الفطر والاضحى والميلاد وشتم النسيم بشرط أن لا يتجاوز مقدار ماهية اليوم الواحد فيما يستقطع عن مائة مايم للخدمة الداخلين هيئة العمال ولثمانين مليا للخدمة الخارجين الهيئة - وهذه هي الاحوال الرئيسية التي يستحق فيها ترتيب الجزاء

أولا - كل تقصير يقع من الكاتب المنوط باعمال السجل نمرة ١٥ بالمديرية في تبليغ المركز والصراف برفع الحجز العقارى

ثانيا - كل تقصير يقع من كاتب المركز في التأشير بالسجل استمارة نمرة ١٦ بما يدل على رفع الحجز في ظرف الاربع والعشرين ساعة التالية لورود اخطار المديرية برفع الحجز

ثالثا - كل تقصير يقع من الصراف في حذف قيمة المال المرفوع الحجز عنها من نوع الاموال الواقع الحجز عنها بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ بعد أن يصل اليه اخطار المديرية الدال على رفع الحجز

رابعا - كل مخالفة تقع من الصراف بترح شئ من الاموال المتأخرة بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ في نوع المعمول عنه حجز في حالة أنه لم يعمل شئ من الحجز

خامسا - كل تأخير يقع من كاتب المركز في تبليغ الصيارف أو المعاوين باسماء الاشخاص اللازم عمل الحجز ضدهم زيادة عن الاربع والعشرين ساعة التالية لتاريخ التأشير الواقع من مأمور المركز على الكشف استمارة نمرة ١٠٧

سادسا - كل تأخير يقع من المندوب المكلف بالحجز في تنفيذ الامر الصادر اليه بالحجز فعلا زيادة عن الخمسة الايام التالية لتاريخ الامر

سابعا - كل تأخير يقع من المندوب في اخطار مأمور المركز عما صادفه من الصعوبات في تنفيذ الامر بالحجز بعد الخمسة الايام التالية لتاريخ الامر الصادر اليه

ثامنا - كل تأخير يقع من مندوب المجز زيادة عن خمسة أيام من تاريخ الامر الصادر اليه في اخطار مأمور المركز عما تسدد بغير عمل مجز من الاموال الصادر له الامر بالمجز عنها

تاسعا - كل تأخير يقع من مندوب المجز في ارسال أوراق المجز لمأمور المركز أكثر من الاربع والعشرين ساعة التالية ليوم المجز - أو في تأخير شئ لديه من الاوراق الخاصة بالمجز زيادة عن يوم واحد

عاشر - كل تأخير يقع من مندوب المجز في اخبار مأمور المركز عن حصول اعلان الانذار العقارى زيادة عن الاربع والعشرين ساعة التالية لتاريخ الانذار

حادى عشر - كل تأخير يقع من مندوب المجز العقارى في تقديم أوراق المجز للمديرية بواسطة المركز أكثر من الاربع والعشرين ساعة التالية لتاريخ تنفيذ المجز

ثاني عشر - كل تأخير يقع من مندوب المجز في الاخبار أكثر من الاربع والعشرين ساعة التالية لتأجيل البيع عن حصول التأجيل وعن الاسباب الداعية لذلك

ثالث عشر - كل تأخير يقع من كاتب المركز أو المديرية في قيد المجز أو جميع الاجراءات المتعلقة به بالسجل في وقت ورود الاوراق له من طرف المندوب

الفرع الثاني

الاجراءات الادارية لتحصيل مايتأخر تسديده من عوائد المباني
بالمبنى والبنادر بالطرق الجبرية

٤٢٥ - يجب على صيارف البنادر بالمديريات والمحافظات أن يحرروا كشوفاً على المطبوع استمارة نمرة ٥٨ ببيان المتأخر تسديده من عوائد الاملاك بأسماء جميع الممولين اسماً اسماً في نهاية الزمن المحدد لتحصيل كل قسط من الاربعة الاقساط السنوية بايضاح نمر الاملاك وقيمة قسط الثلاثة الشهور وأن يوقعوا عليها ويقدموها للديرية أو المحافظة التابعين اليها في آخر يوم من كل من شهور مارس ويونيه وسبتمبر وفي اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر

٤٢٦ - ويجب أن يرققوا بكل من الاربعة الكشوف المذكورة بالمادة السابقة كشفاً ببيان فوائض التسديدات المدفوعة من بعض الممولين أكثر من المطلوب منهم اسماً اسماً مع توضيح نمرة صحيفة الجريدة المقيد بها حساب كل اسم ونمرة الملك بحيث لا ينبغي قبول الاستمارات المذكورة بالمديرية الا ان كانت مرافقة بذلك الكشف أو باقرار بالكاتب على نفس الاستمارة بعدم وجود شيء من الفوائض بالكلية

٤٢٧ - يقدم صيارف البنادر مع الكشوف استمارة نمرة ٥٨ دفتر الجريدة استمارة نمرة ٣٦ ليتمكن رئيس قلم الايرادات ورئيس القسم الخامس من مراجعة مشتملات الاستمارات وكشوف الفوائض على ما بالجريدة نمرة ٣٦ ثم مراجعة مجموع ذلك على مايجريده الاموال المقررة استمارة نمرة ١ وهذه المراجعة بعينها يجب أن تحصل بالمحافظات بمعرفة الباشكاتب أو الكاتب الاول للاموال المقررة ومن يلزم من العمال ومن مقتضاها تحرر نتيجة اجمالية بذيل الكشف - استمارة نمرة ٥٨ تتكون أصولها مما يأتي :- (١) مجموع العوائد السنوية حسب وارد الجريدة في أول السنة (٢) المتأخر من مستحقات السنة الماضية

(٣) مستجدات العوائد في السنة الحاضرة (٤) قيمة الغرامات أى الضعف الثانى (٥) فوائض التسديدات (من واقع الكشف اللازم ارفاقه بالاستتارة) ويجمع هذه الأرقام من نمرة ١ لغاية نمرة ٥ وحاصل الجمع يكون هو مجموع المطلوب لغاية السنة الحاضرة ثم يستزل من ذلك ما بآى : - (١) قيمة المرفوع باعتبار كمية المال المصرح برفعه فى كل من قرارات الرفع داخله فيه المخصوص من فوائض التسديدات (٢) قيمة القسط أو الاقساط المقبلة من أصل الربط والمستجدات (بحيث لا يدخل فى ذلك شئ من المتأخر لغاية السنة الماضية ولا من الغرامات لان ذلك مستحق مع أول قسط) فيستزل مجموع هذين القلمين من مجموع الخمسة الانواع السابقة والباقي يخص منه قيمة المتحصل نقدية الوارد الخزينة والباقي يكون قيمة المتأخر تحت التحصيل اللازم أن يكون مطابقا لجملة الباقي بحسب افراد الاسماء المحرر بها الكشف استتارة نمرة ٥٨

ويقسم هذا الباقي فى الكشف المذكور الى نوعين أحدهما عن اجمالى المبالغ المكونة من المفردات التى تزيد عن ٦٠٠ مليم فى حساب كل قسط من الثلاثة الاقساط الاولى وعن ٣٠٠ مليم فى حساب القسط الرابع والثانى عن جملة المبالغ التى توجد أقل عن المبلغين المذكورين

وهذه النتيجة يجب أن يؤرخها ويوقع عليها الموظفون المارزد كرم

٤٣٨ - يجب اتخاذ الاجراءات القانونية بلا استثناء ضد كل ممول يتأخر طرفه فى نهاية كل قسط من الثلاثة الاقساط الاولى مايزيد عن ٦٠٠ مليم وفى نهاية القسط الرابع مايزيد عن ٣٠٠ مليم وبناء على ذلك يجب على الصراف أن يستوفى تحرير القسم العلوى من الانذارات استتارة نمرة ٥٢ باسم كل من المولين المتأخرين فى تسديد هذه العوائد ويوقع على كل منها ويقدم الجميع للديرية أو المحافظة مرفقة بالكشف استتارة نمرة ٥٨ حتى عند اتمام مراجعتها واتضاح موافقة المبالغ الواردة بالانذارات لما هو وارد بالكشف استتارة نمرة ٥٨ يختم من المدير أو المحافظ أو من وكلاهما على أمر التنفيذ الذى يلى الجزء الاعلى من الانذارات وتسلم جميعها للندوب مع الاستتارة نمرة ٥٨

٤٢٩ - يجب على المندوب أن يتتدئ باعلان الانذارات على الاقل من يوم ٤ ابريل و ٤ يوليه و ٤ اكتوبر و ١٩ نوفمبر بحيث يتم اعلانها كلها لغاية يوم ٦ ابريل و ٦ يوليه و ٦ اكتوبر و ٢١ نوفمبر

٤٣٠ - الممولون الذين يستدون المطلوب منهم قبل اعلان الانذارات اليهم يتأثر على الانذارات الخاصة بهم بهذه العبارات - تستد بدون انذار - ويتوضح تاريخ التسديد بالخانة نمرة ١٠ من الكشف استارة نمرة ٥٨ أما الممولون الذين يستدون المطلوب منهم بعد الانذار وقبل توقيع الحجز عليهم فهؤلاء يتأثر بالخانة نمرة ٨ من الاستارة المذكورة قرين أسمائهم بالتاريخ الذى حصل فيه الانذار ويتأثر على نفس الانذارات الاصلية الخاصة بهم بالتاريخ الذى حصل فيه التسديد مع ايضاح هذا التاريخ أيضا بالخانة نمرة ١٠ من الكشف استارة نمرة ٥٨

٤٣١ - يجب على المعاون المنتدب لاداء الاعمال الادارية ببنادر المديريات أو أحد معاونى المركز أو مندوب المحافظة أن يراجع تواريخ التسديد التى تكتب على الانذارات على الوارد بالقوائم الثابتة من دفتر الايصالات استارة نمرة ٣٩ وعلى الوارد اليوميات ومتى اتضحت صحة تسديد المطلوب يؤثر بكلمة (صح) أمام تاريخ التسديد ويوقع بامضاءه - اما ان اتضح عدم الصحة فيجب عليه تبليغ ذلك فى الحال للمديرية أو المحافظة لاجراء اللازم

٤٣٢ - يجب على الصراف أن يعيد جميع الانذارات المذكورة بالمادة السابقة الى المديرية أو المحافظة فى يوم ١٥ ابريل و ١٥ يوليه و ١٥ اكتوبر و ٣٠ نوفمبر ويحفظ بطرفه الكشف استارة نمرة ٥٨

٤٣٣ - يجب على الصراف أن يشرع فى توقيع الجوزات ضد المتأخرين فى التسديد من ابتداء يوم ١٥ ابريل و ١٥ يوليه و ١٥ اكتوبر و ٣٠ نوفمبر بشرط اتمام جميع الجوزات لغاية يوم ١٨ ابريل و ١٨ يوليه و ١٨ اكتوبر و ٣٠ ديسمبر مع مراعاة أن تحديد ميعاد البيع فى محضر الحجز يكون فى اليوم العاشر من تاريخ

توقيع الجحزم يرسل للديرية أو المحافظة في يوم ١٩ من شهر ابريل ويوليه واكتوبر وفي يوم ٤ ديسمبر جميع محاضر الجحزم مصحوبة بالكشف استمارة نمرة ٥٨ مع ايضاح التاريخ الذي حصل فيه الجحز بالخانة نمرة ٩ من الاستمارة المذكورة قرين كل اسم

٤٣٤ - الممولون الذين يستدون المطلوب منهم قبل الميعاد المحدد للجحز يؤشر بالخانة نمرة ١٠ من الكشف استمارة نمرة ٥٨ بالتاريخ الذي حصل فيه التسديد وعلى المديرية أو المحافظة عند ورود أوراق الاجراءات اليها أن تراجعها بالدقة ومتى تحققت من صحة العمل وعدم وجود مانع يمنع البيع تعيدها في أسرع وقت للتدوين لانتمام اجراءات البيع

٤٣٥ - الممولون الذين يستدون المطلوب منهم قبل التاريخ المحدد للبيع يتأشغل محاضر الجحز الخاصة بهم بالتاريخ الذي حصل فيه التسديد ورفع الجحز وترسل الاوراق للديرية أو المحافظة حالا أما الذين لم يستدوا فيصير اتمام البيع في المواعيد المحددة لها ومتى تم البيع تقدم الاوراق للديرية أو المحافظة لاجل مراجعتها والتوقيع عليها من العمال المختصين بذلك بما يدل على صحتها

٤٣٦ - يستمر تسجيل أوراق الاجراءات بالدفتر استمارة نمرة ٨ وابقاؤه بطرف رئيس القسم الخامس بالمديرية والكاآب الاول بالمحافظة ويجب على هذين الكاآين أن يقدموا تقريرا للديرية أو المحافظة في يوم ١٧ ابريل و١٧ يوليه و١٧ اكتوبر و٢٠ ديسمبر يتوضح فيه أصل عدد الانذارات التي تأشرفتقيدها ومبالغها وبيان الباقي منها بغير تنفيذ ومبالغها ان وجد منها شئ ثم تقريرا آخر في ٢٢ ابريل و٢٢ يوليه و٢٢ اكتوبر و٧ ديسمبر عن المحجوزات التي توقعت ومبالغها وبيان الباقي منها بدون تنفيذ ومبالغها ان وجد منها شئ

٤٣٧ - يجازى كل مندوب تأخر عن أى عمل من أعمال الاجراءات التنفيذية بنقص ماهيته يوما واحدا عن كل يوم من أيام التأخير الذي يحصل عن المواعيد المحددة بحيث لايزيد هذا الجزء عن عشرة قروش بالنسبة للمستخدمين الداخليين هيئة العمال وثمانية قروش عن الغير الداخليين الهيئة ويعامل بمثل هذه

العاملة رئيس القسم الخامس بالمديريات وكاتب أول الإيرادات بالمحافظات المنوط كل منهما بمراجعة جميع أوراق الاجراءات والعرض للمدير أو للمحافظ عما يظهر له من المخالفات فيها لتوقيع الجزاءات التي يترأى له لزوم ترتيبها

٤٣٨ - ترسل التقارير المذكورة بالمادة السابقة من طرف المدير أو المحافظ الى نظارة المالية في اثناء اليومين التاليين لتاريخ تقديمها اليهما بايضاح ما حصل اتخاذه بمعرفةهما مع ملحوظاتهما بحيث لو اتضح للالية وجود عدد كثير من الممولين المتأخرين في تسديد ما عليهم وترتب على ذلك كثرة عدد الانذارات والمجوزات فلا بد من مجازاة المتسببين سواء كانوا من الصيارف أو المعاونين

٤٣٩ - المواعيد التي تقررت بالمادتين ٤١٢ و ٤١٦ هي محددة بصفة قاعدة عمومية ولكن ذلك لا يمنع المدير أو المحافظ من أن يأمر باتخاذ الاجراءات ضد أى ممول كان بعد حلول أول يوم من القسط ان تراأى له ذلك لان عوايد الاملاك مقرر دفعها مقدما عن كل ثلاثة شهور طبقا للمادة ١٣ من الامر العالى الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ويجب ملاحظة أن يكون تحصيل كل قسط كاملا بغير نقص شئ من قيمته

الفصل الخامس

اجراءات الحجز الامتيازي لتحصيل ما يتأخر تسديده من ايجارات الاطيان

٤٤٠ - بحر طلب توقيع الحجز الامتيازي على المطبوع استمارة نمرة ٤٠ اموال مقررة بناء على تأشير مأمورى المراكز المتوقع على الكشف استمارة نمرة ١٠٤ وتوضح فيه جميع البيانات التي يشتمل عليها القسم الاول من الاستمارة المذكورة وبناء على ذلك يصدر المدير الامر على ذات الطلب بتكليف العمدة أو أحد المشايخ بتوقيع الحجز على المحصولات بالتطبيق للاوامر العالية الصادرة في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ و ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ و ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ واجع صورتها حرفيا بصحيفة ٤٨٥ لتاية ٤٨٩

هذا ما لم يكن العمدة أو الشيخ المندوب له شأن في المجز دائما كان او مدينا فانه يجب تعيين أحد موظفي المديرية أو أحد ضباط البوليس لاجراء المجز ما لم يوجد بالبلد شيخ آخر يمكن الاعتماد عليه في اجراء المجز

ومع ذلك يجب ملاحظة عدم التصريح بالمجز ان كان ثابتا توقيع مجز قضائي على ذات المحصولات أو الاثمار - أو كان بين المؤجر والمستأجر نزاع يعلم به المدير ولم يأخذ الطالب على نفسه مسؤولية توقيع المجز

٤٤١ - يجب على قلم الإيرادات بالمديريات اخطار قسم الاملاك عن كل مجز امتيازى يتوقع على محصولات لتحصيل ما يتأخر من ايجار اطيان الميرى

٤٤٢ - يعين المدير عدد الحراس كفاية للزوم بأجرة يومية ٣٠ مليا لكل منهم إلا في الاحوال الآتية وهى :

أولا - ان كان طالب المجز ينتخب بنفسه حارسا قادرا على الوفاء
ثانيا - ان كان المستأجر مؤتمنا معروفا بهذه الصفة لدى المندوب فبناء على ذلك يجوز تعيينه هو نفسه أو أحد أقاربه حارما بدون أجرة على الاشياء المحجوزة

٤٤٣ - يحرر المندوب محضر المجز على نسختين على ذات الطلب استمارة نمرة ٤٠ يوضح فيها التاريخ والساعة والجهة المقتضى اجراء المجز فيها ويذكر بيان ما حجز ومقداره سواء كان بالوزن أو بالكيل وأوصافه أو بيان قطع الاطيان التى لم تحصد زراعتها ولم يبق على استوائها أكثر من شهرين ومساحتها وحدودها أو حدين بالاقل

٤٤٤ - ان كان من جملة المحجوز أشياء قابلة للتلف ويجب بيعها يوميا يتوضح بيانها على حدثها ويذكر أنه سيهاشر بيعها يوميا

٤٤٥ - ينبئ ذكر أسماء الحراس في محضر المجز وبمعرفة من صار انتخبهم

٤٤٦ - متى تم تحرير المحضر بهذه الصيغة تحفظ احدى نسخته بطرف مندوب الحجز وترسل الاخرى في الحال للديرية بمعرفة المركز

٤٤٧ - ان سئد المستأجر ما عليه قبل بيع الاشياء المحجوزة فالمندوب يؤشر على نسخة أمر الحجز أو أمر البيع المحفوظة بطرفه عن تاريخ التسديد ويردّها للديرية لرافاقها مع النسخة الاصلية

٤٤٨ - ان لم يصل اخطار للديرية بان المحجوز عليه سئد المطلوب منه في اثناء الثمانية الايام التالية لتاريخ الحجز فيحرر طلب بيع المحصولات على الاستمارة نمرة ١٤ يتوضع فيه اسم المطلوب منه ذلك والناحية والمركز ومقدار الايجار ومواعيد الاقساط وبيان الاشياء المحجوزة من واقع ملف الحجز مع ذكر ما يفيد عدم تقديم معارضات تؤخر اصدار أمر البيع وبناء على ذلك يصدر المدير أمر البيع على ذات الاستمارة الى المندوب لاجراء بيع المحصولات بالتطبيق للادة التاسعة من ذكره يتو ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ في ميعاد لا يتجاوز ثمانية ايام من تاريخ الامر مع تقدير العمولة المقتضى صرفها للمندوب بشرط أن لا تتجاوز قيمتها خمسة في المائة ويرسل للمندوب عتة نسخ من اعلان البيع استمارة نمرة ٤٢ لتحريرها بمعرفته ولصقتها بالنقط المشهورة لعلم العموم بأشهار البيع

٤٤٩ - يحضر المندوب محضر البيع على نسختين من ذات الاستمارة المذكورة واضحا فيهما التاريخ والساعة والجهة التي حصل البيع فيها وبيان الاشياء المباعة وأثمانها تفصيلا مع ذكر اسم المشتري لكل منها والتمن الناتج من البيع ومقدار ما صرف منه لكل حارس من الحراس ومدة حراستهم ومقدار ما حجز بطرفه نظير العمولة المقررة له من متحصل البيع ومقدار الباقي الذي سيتسلم للصراف لتوريده لخزينة المديرية

٤٥٠ - ان اقتضى الحال لبيع مزروعات لم تحصد فيجب نسخ صورة محضر الحجز المحررة في (استمارة ٤٠) على اعلان البيع استمارة ٤٢ طبقا للادة ١٥ من ذكره يتو ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

٤٥١ - يؤخذ على نفس المحضر اقرار من صراف الجهة باستلامه صافي ثمن الاشياء المبيعة بعد استئزال عمولة المندوب وأجرة الحراسة وعلى الصراف قيد المبلغ بيوميته في الحال

٤٥٢ - بعد تحرير المحضر بالصفة المذكورة تسلم احدى نسخته للحجوز عليه والاخرى ترسل للديرية

٤٥٣ - الاستمارات نمرة ٤٠ ونمرة ٤١ ونمرة ٤٢ يسوغ استعمالها أيضا للحجوزات الامتيازية التي تتوقع بناء على طلب الافراد (من الوطنيين فقط) بحيث يتبع في شأنها كافة الاجراءات المبينة في الاستمارات المذكورة تمام الاتباع

٤٥٤ - تقيد بالسجل استمارة نمرة ٥ أول باول جميع الاجراءات الخاصة بالمجزز الامتيازي من ابتداء تقديم طلب صدور الامر بالمجزز لحد اتمام بيع المحجوز أو التسديد ان لم يحصل بيع سواء كان ذلك فيما يختص بايجارات املاك الميرى الحرة أو بالمحجوزات التي تتوقع بناء على طلب أفراد الاهالى

٤٥٥ - متى صدر امر المدير بتوقيع المجز الامتيازي بحسب الاحوال المصرح عنها بذكره تو ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ صار من الواجب على كل حال مباشرة تنفيذه بواسطة اجراء المجز فعلا

٤٥٦ - ان حصلت معارضة في المجز سواء كانت من المستأجر المطلوب المجز على منقولاته أو من خلاف المستأجر فعلى مندوب المجز وقتها اثبات تلك المعارضة فقط في محضره والاستمرار في سير التنفيذ بدون توقف الا ان أعلن للديرية تقرير رسمي عن يد أحد محضري المحاكم بحصول معارضة وبطلب توقيف الاجراءات فينتد يفهم المدير طالب المجز والمحجوز عليه والمعارض بلزوم فصل الاشكال بينهم أمام جهة القضاء صاحبة الاختصاص مباشرة

أما ان كانت المعارضة حاصلة بطريقة غير رسمية ومتعلقة بحق ملكية العين فالمدير يكلف المدعى بتقديم ما عنده من الادلة والالوجه المثبتة لادعائه حتى بعد تحقيقها بواسطة التحريات الادارية يخطر المالية لابداء رأيها فيها

الفصل السادس

توريد المتحصلات لخزائن المديرية

٤٥٧ - يرسل الصيارف للمديرية بالبوستة في المواعيد المقررة لذلك - أنظر المادة ٤٧٤ - جميع مالههم من المتحصلات - ولكن لا يدخل تحت حكم هذه القاعدة صيارف البلاد الذين يمكنهم توريد المتحصلات للخزينة مباشرة سواء كان لسبب كون ديوان المديرية في ذات البلد أو هي من البلاد القريبة جدا منه

٤٥٨ - يحرج الصراف حافظة على قسيمة من استمارة نمرة ٨٨ يعطى لها نمرة مسلسلثة سنوية تدرج فيها متحصلات الاموال المقررة مفصلة أنواعها ويضاف اليها المتحصل من بقية أنواع اليرادات بتوضيح كمية المتحصل منها دفعة دفعة ونوع اليراد وتاريخ الحافظة استمارة نمرة ٣٧ - حسابات - المحررة عنها وقت توريدها للصراف وترفق بها جميع الحواظ استمارة نمرة ٣٧ ويذكر ذلك بالحافظة

ويقدم الصراف الحافظة استمارة نمرة ٨٨ - والحواظ استمارة نمرة ٣٧ المرفقة بها لمأمور المركز مع المتحصلات

٤٥٩ - يتعين على مأمورى المراكز الكائنة في ذات المدن الموجود فيها ديوان المديرية أن يصحبوا الصيارف على الدوام بمن يلزم من الغفراء لتوصيلهم بالاموال التي معهم لخزينة المديرية ويجب على الصراف أن يعود في الحال ويقدم لمأمور المركز ايصال توريد النقدية فيؤشر عليه بامضائه للدلالة على اطلاعه عليه

٤٦٠ - يجب على صيارف البلاد القريبة من ديوان المديرية أن يخبروا مأمورى المراكز التابعين اليها عن اليوم والساعة التي سيتوجهون فيها للمديرية بالمتحصلات سواء كان ذلك الاخبار بواسطة دفتر الاحوال أو بآية واسطة أخرى - وأن يخبروهم بعد التوريد بما يدل على ذلك

و يؤيدون ذلك بأن يرفقوا محركاتهم بأشعارات محررة من الباشكاتب أورئيس قلم الإيرادات مثبتة لصحة توريد المتحصلات فعلا - بحيث ترسل هذه المحركات للمأمورين في أول بوسته تصدر للمركز على أثر توريد المتحصلات

٤٦١ - ان لم يصل للمأمور المركز في الوقت المناسب مايدل على توريد المتحصلات كما ذكر بالمادة السابقة يتعين عليه اخطار المديرية تلفرافيا بذلك بحيث يبين اليوم والساعة التي فيها برج الصراف البلد - وفي هذه الحالة يخصم من ماهية الصراف أجرة التلفراف الصادر من المركز والوارد من المديرية

٤٦٢ - يجب على الكاتب الذي يراجع يومية الصراف عند تقديم المتحصلات لتوريدها لخزينة أن يؤشر على حافظة التوريد استمارة ٨٨ عن الساعة التي فيها تمت المراجعة ويخطر الباشكاتب بذلك كي يطلب من الصراف أن يعود اليه في ظرف نصف ساعة على الكثير ومعه الايصالات المحررة من صراف الخزينة

٤٦٣ - يحدد مأمور كل مركز لكل من الصيارف الناجمين اليه الوقت الذي فيه يجب أن يوردوا متحصلاتهم بالبوسته بملاحظة أن آخر دفعة من متحصلاتهم يجب ان تصل لخزينة المديرية على الاكثر في اليوم الاخير من الشهر - وعلى الصيارف أن يحافظوا على هذه المواعيد فيقدمون فيها متحصلاتهم وحافظت التوريد بغير تأخير

٤٦٤ - يجب على مأمور المركز أن يتتدب لمراجعة يومية الصراف عند التوريد صرافا آخر ويأمره بأن يراجع عملية الجمع في متحصلات كل يوم وفي قيودات كل صفحة والمطابقة فيما يختص بالمتحصلات المقيدة بالقسيمة استمارة نمرة ٣٣ حسابات المقيدة بالقسيمة استمارة نمرة ٣٩ «مقررة» بينها وبين المقيد باليومية ثم يبين كمية اليومية وكمية المقيد بالحفاظة استمارة نمرة ٨٨ نوعا نوعا - ويؤشر المراجع على آخر قيد باليومية وعلى حافظة التوريد وعلى آخر قسيمة من الدفاتر استمارة نمرة ٣٣ ومن الدفاتر استمارة نمرة ٣٩ دلالة على حصول المراجعة ويوقع بامضائه أيضا أحد كتبة المركز على اليومية وعلى حافظة التوريد وعلى الاستمارة نمرة ٣٣ بخلوها كلها من الشبهة سواء كان من جهة القشط أو التصليح أو الحشر أو غيره

٤٦٥ - تسلم بمكتب البوستة جميع النقود متحصلات صيارف البلاد في الاشهر التي لايتوجه فيها الصيارف للديرية داخل صرر محتوما عليها بالشمع الاحمر بختم الصيارف بحيث ان التسليم للبوستة يكون قبل قيام القطار المعد لنقل النقود بساعة على الأقل

٤٦٦ - ان زاد عدد الصرر عن ثلاث بجميع الصرر توضع داخل صندوق أو أكثر من صندوق لغاية أربعة عند اللزوم من الصناديق التي أعدت لذلك ويختتم عليه بالشمع الاحمر بختم مأمور المركز ويسلم لمكتب البوستة بصفة ارسالية واحدة أما ان كانت القيمة المراد تسليمها للبوستة لا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية في جملتها ما قيمته جنيهان فقط من صنف الفضة فيجوز تسليمها للبوستة بصفة حوالة وذلك في حالة عدم ارسال صندوق بحيث لا يزيد عدد الحوالات عن ثلاث في الدفعة الواحدة واليوم الواحد

وان لم يزد عدد الصيارف عن ثلاثة فكل منهم يذهب بذاته الى مكتب البوستة وهناك يسلم المتحصلات بصفة صرة أو حوالة لتصديرها باسم المديرية والحصول على البوليسة وتقديمها في الحال الى مأمور المركز لاطلاعه عليها ووضع نمرة البوليسة على حافظة التوريد استمارة نمرة ٨٨ ثم يرسل الحافظة المذكورة والبوليسة للديرية بالبوستة في ظرف موصى عليه

أما ان زاد عدد الصيارف عن ثلاثة وأودعت المتحصلات في صندوق أو أكثر من صندوق كما بالكيفية الموصحة في الفقرة الاولى فتصدير الصندوق يكون من المأمور الى المديرية ويستلم البوليسة ويؤشر على حوافظ التوريد بلفظة هكذا - ضمن بوليسة نمرة ٠٠ - ويرسل الحوافظ للديرية مع البوليسة في ظرف موصى عليه ويحفظ لديه الايصال قسيمة البوليسة

٤٦٧ - أوراق البنك نوت يجب أن توضع لحدها في ظرف بختم عليه بالشمع الاحمر بختم الصراف ويكتب على الظرف بالعربي وبالرقم الهندى محتوياته من أوراق البنك فئة فئة ومجموع قيمتها والتاريخ وامضاء الصراف . ويوضع هذا الظرف في الصندوق لحده

ولا يجوز في أية حالة من الاحوال ايداع أوراق البنك نوت في صرر النقود
وان لم يتصادف ارسال صناديق صرر حيثتذ فأوراق البنك نوت تودع
في الظرف بالكيفية التي ذكرت ويختتم عليه خمسة أختام بالشمع الاحمر ويسلم
للبوستة مؤتمنا عليه بعنوان المديرية
ومتى وصلت أوراق البنك نوت للمديرية يجب عليها جردها وتوضيح بيانها
بمحضر جرد النقدية

٤٦٨ - يساعد مأمورو المراكز مكاتب البوستة في نقل الصناديق منها
لحده محطات السكة الحديد هذا ان تجاوز عدد الصناديق الاثنين . وعلى المأمورين
أن يخطروا المديرية في الحال تلفرافيا عن عدد الصناديق المرسلة

٤٦٩ - عند ما يصل للمديرية تلفراف المأمور ويعلم لها أن عدد الصناديق
الواردة من مركز واحد يزيد عن الاثنين بقطار واحد يجب على المدير اتخاذ ما يلزم
من المساعدة لمكتب البوستة في نقل تلك الصناديق من محطة السكة الحديد
بواسطة تأجير شياطين أو بالية واسطة أخرى موافقة متى كان وصولها لغاية الساعة
أربعة مساء في فصل الشتاء ولغاية الساعة خمسة مساء في فصل الصيف

٤٧٠ - تعيد المديرية للمراكز أكياس الصرر والصناديق الواردة فيها النقدية
أولا بأول بواسطة البوستة

٤٧١ - ان تصادف عدم امكان ارسال الصناديق المودعة بها الاموال
للمديرية في ذات يوم حضور الصيارف فعلى مأمور المركز اتخاذ الاحتياطات
اللازمة لحفظ النقدية بالمركز لغاية تسليمها للبوستة في اليوم التالي .

٤٧٢ - المراكز البعيدة عن محطات السكة الحديد يتبع في مراجعة عملية
الصيارف فيها ما تقتضيه توضيحه بالمادة ٤٦٤ غير أنه يجب على المديرية أن ترسل
(٤١)

لكل مركز في يوم ٢٨ من كل شهر موظفا خصوصا من موظفيها المتأخوذ عليهم ضمانات وذلك ليقبض متحصلات الصيارف وعند قيامه من المركز تحظر عنه المديرية تلغرافيا

٤٧٣ - يعطى المندوب المذكور بالمادة السابقة ايصالات موقفة بامضائه للصيارف بحيث يقع على كل منها مأمور المركز بما يفيد استلام المندوب متحصلات الصيارف وعند ورود الايصالات (اعلام الخبر) من المديرية للمركز موقفا عليها منها يسلمها للصيارف ويأخذ منهم الايصالات الموقفة ويرسلها للمديرية لاجل تسليمها لاربابها

٤٧٤ - يجب على كل من مأموري المراكز ملاحظة توريد المتحصلات من طرف الصيارف كلما بلغ المتحصل لديهم مائة جنيه أو أكثر من ذلك - سواء كان بالبوستة أو بالتوريد للخرينة مباشرة وعلى العموم يجب أن تورد للخرينة كل المتحصلات التي توجد لدى الصيارف بمديرية بحري في شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر لغاية يوم ١٠ من كل شهر - وفيما عدا ذلك بوجه عام لغاية يوم ٢٠ من كل شهر قليلة كانت أو كثيرة ماعدا صيارف البلاد البعيدة عن السكة الحديد التي تتخذ يوم ٢٨ من كل شهر لتوريد متحصلاتها بمقتضى المادة ٤٧٢ - على أنه يجوز لمأمور المركز مخالفة هذه القاعدة ان رأى ما يدعو لذلك وعليه في هذه الحالة أن ينتدب صرافا من الموثوق بهم للذهاب الى تلك البلد واستلام متحصلاتها في يوم ٢٠ أو غيره واتخاذ الاحتياطات الكافية لسلامة وصول وتسليم المتحصلات واخطار المديرية تلغرافيا عن وقت قيامه بالمتحصلات لمراقبة وصوله

٤٧٥ - للمديرية يختص بالبلاد البعيدة - والظروف الخصوصية التي يخشى فيها من بقاء الاموال لدى أى صراف أن يتخذ المواعيد التي يراها مناسبة لتوريد متحصلاتها خلافا للقاعدة العمومية التي ذكرت بالمادة السابقة وأن يصدر بذلك تعليمات كتابية للعمل بمقتضاها

٤٧٦ - يجب اعطاء ايصالات موقفة من مأمورى المراكز للصيارف بالصرر التى تودع فى الصناديق يتوضع فيها تاريخ وغرة البوليسة المرسل معها الصندوق ويتوقع على كل منها من مأمورى المراكز بما يفيد استلام متحصلات الصراف فى صرة محتومة وعند ورود الايصالات (علوم الخبر) من المديرية للمراكز موقعا عليها حينئذ يسلمونها للصيارف ويأخذون منهم الايصالات الموقفة

٤٧٧ - يجب على كل مديرية مراقبة وصول الصرر واستلامها من مكاتب البوستة فى ذات يوم وصولها - وعلى المدير أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء فى جملتهم صراف خزينة المديرية لفتح الصرر وجردها وتحرير محضر بتوقيعاتهم عن مشتملاتها يرفق دائما مع حافظة التوريد - وفى الحال يتحرر الايصال (علم الخبر) ويرسل لمأمور المركز فى ظرف موصى عليه بالبوسته لتسليمه للصراف

الفصل السابع

تفتيش أعمال الصيارف

٤٧٨ - تحدد مراقبة الاموال المقررة بالمالية دائرة اختصاص كل من مفتشى الصيارف فى أول كل سنة - ومتى أتم أعماله بالجهة أو الجهات المتدب لها يعود لوظيفته المركزية بالمراقبة المشار اليها

٤٧٩ - يختص مفتشو الصيارف - أولا - بتحقيق المتأثر من الاموال لغاية السنة الماضية لاثبات ان ذلك باق فى ذمة المؤولين ولم يصل لايدي الصيارف شئ منه - ثانيا - بتحقيق الاموال التى رفعت على طرف الحكومة فى السنة الماضية لاثبات انها قد خصمت فعلا بأوراد المؤولين - وأنها خصمت لذات أصحاب الحق فيها - ثالثا بتحقيق (قوائض التسديدات) وهى الاموال التى سددتها بعض المؤولين أكثر مما كان مطلوبا منهم تسديده - ذلك لاثبات ان القوائض الحقيقية المقيدة بأوراد المؤولين ليست أكثر مما قيده الصيارف بحساباتهم - رابعا - بتحقيق

تصرفات الصيارف وسلوكهم في وظيفتهم - ذلك بواسطة ضبط مالههم من أموال التحصيلات وجردها ومقارنة قيمتها بما هو مقيد بالدفاتر - وضبط بعض أوراد من أيدي أربابها ومقارنة التسديدات المقيدة بها على ما هو مقيد بدفتر يومية الصراف والجريدة - ومراجعة جدول قيد تنقلات الصيارف لاثبات أن الصراف لم يغب عن صيرافيته بغير تصريح - وتحقيق اعتناء الصيارف بصيانة دفاترهم وأوراقهم وعلى العموم فحص ما يختص بسيرة الصراف الشخصية التي منها يستدل على أمانته وكفائه واعتداله - خامسا - مراجعة أملاك أو أطيان الضمان لبعض الصيارف لاثبات أوفى كفايتها لضمانة الصراف

٤٨٠ - يجب على المفتش أن يخبر عمدة البلد كتابة قبل حضوره إليها بيومين أو ثلاثة أيام ويدعوه لإعلان الممولين بواسطة المناداة لكي لا يتأثر أحد منهم عن تقديم الأوراد التي يطلبها منهم ويجب عليه مع ذلك

أولا - إخطار المديرية كتابة عن المركز الذي سيبتدئ بأعماله فيه . وهكذا كلما انتقل من مركز لآخر

ثانيا - إخبار مأمور المركز كتابة عن البلد التي ابتدأ بأعماله فيها وهكذا كلما انتقل من بلد لآخرى وعند حضوره لكل بلد يحضر محضرا يتضمن اثبات حضوره ويتضمن أيضا تعهد العمدة باحضر الممولين بأورادهم وهذا المحضر يوقع عليه منه ومن العمدة والمشايخ ويرفق بتقريره عن تفتيش أعمال صراف البلد

٤٨١ - يسلم رئيس قلم إيرادات كل مديرية لمفتش الصيارف مرة واحدة أو تدريجا المقاصدات (الحسابات الختامية استمارة نمرة ٩٣) المقدمة من الصيارف عن السنة التي انتهت لكي يراجع مشتملاتها على أوراد الممولين في كل بلد

٤٨٢ - مفروض على كل من مفتشي الصيارف مراجعة ٢٠٠ على الأقل من أوراد الممولين أو أتمام تفتيش أعمال بلدين في كل يوم

٤٨٣ - في السنة التي تعمل فيها مساحة عمومية على أطيان الجزائر فالبلاد التي تم مساحتها وتسوية المساحة فيها قبل ان يصل اليها مفتش الصيارف ترسل اليه الكشف استمارة نمرة ٧٨ الخاصة بمراجعة ماتضمنته على ما قيد فعلا بأوراد المولدين في تلك السنة

٤٨٤ - يجب على كل من المفتشين جرد التقديمية الموجودة بطرف الصراف ومقارنته قيمتها على المقيد باليومية - ثم يشرح في مراجعة أوراد السنة الماضية ليتثبت من أن المتأخرات والمرايف والفوايض لغاية السنة المذكورة الواردة بالاوراد مطابقة بالضبط للوارد بالمقاصدات المحررة من واقع حسابات المولدين بالجزيرة ويؤشر بامضائه على كل ورد بنتيجة المراجعة

٤٨٥ - الصيارف ممنوعون بالكلية من التدخل في طلب الاوراد من المولدين وتقديمها لمفتشي الصيارف - ويتعين على المولدين ان يقدموها بأيديهم أو بأيدي وكلائهم

٤٨٦ - يجب على المفتش أن يضبط كل ورد يجد به شيئا من القشط أو التصليح في اسم البلد أو اسم المول أو الأرقام أو أى شئ فيه مما يوجب الاشتباه ويؤشر عليه بامضائه عما ظهر فيه ويرسله للديرية ويؤشر بذلك أيضا أمام اسم صاحبه بالمقاصدة

٤٨٧ - يؤشر المفتش بامضائه تحت كلمة - صحيح - على كل من الاوراد التي تثبت له صحتها - أما الاوراد التي يجد اختلاف بين ما فيها وما في المقاصدة فيؤشر بالمقاصدة في خانة الملاحظات أمام الاسم - قيمة الباقي - وقيمة الفايض - وقيمة الاموال المرفوعة - نقلا من حساب الاوراد - أما الاوراد التي لا تقدم اليه فيؤشر بالمقاصدة أمام أسماء أربابها بكلمة - غيب -

٤٨٨ - ان وجدت بعض تسديدات مقيدة بالدفاتر والمقاصدات وغير مقيدة بالاوراد فيكلف المفتش الصراف بقيدها بالاوراد حتى تكون مطابقة

للدفاتر والمقاصدات - أما الاوراد التي توجد بها في حساب الاصول بعض فروقات فترسل للديرية لاجل استيفائها واستجواب الكلاب الموقعين عليها بالمراجعة وعلى المفتش أن يبين تفصيلاتها في تقرير التفتيش الذي يعرضه للمالية

٤٨٩ - كل ممول يدعى ضياع الورد الذي بيده سواء كان ممن عليهم شئ من المتأخرات أولهم شئ من الاموال المرفوعة - أو فوايض التسديدات - يجب عليه أن يقرر دعواه كتابة ويختتم على المقاصدة ويقرر صحة حسابه المثبوت بها ان أقرب صحته أما ان ادعى بعدم صحته تطلب منه المستندات المؤيدة لدعواه وترسل للديرية مع المقاصدة لفحصها بمعرفة وعرض النتيجة على المالية

وان ادعى الممول بان لاختمه وكان لايعرف القراءة فيثبت المفتش اقراره على المقاصدة ويصم اهام يده عليها بشهادة شيخ حصته وشاهد آخر

٤٩٠ - عند اقرار صاحب الورد المفقود بصحة حسابه المثبوت بالمقاصدة يجب على المفتش أن يراجع المدرج باسمه في المقاصدة من المتأخر أو الفايض على المنقول بورد السنة التالية ومتى وجد مطابقا له يؤشر بامضائه على الورد أمام القيمة المدرجة بالورد من أى نوع من الانواع التي ذكرت بما يدل على صحته ويبين بخانة الملحوظات في تقرير التفتيش مجموع الاوراد التي من هذا النوع

٤٩١ - يجب على المفتش فيما يختص بالاوراد التي يتعذر عليه الحصول عليها من الاوراد التي فيها شئ من متأخرات الاموال فقط - ان يراجع الاموال المطلوبة من أربابها لغاية الشهر السابق للشهر الواقع فيه التفتيش ومتى كانت مسددة بجلتها حينئذ يؤشر أمام اسم الممول بالمقاصدة بأن المطلوب منه لغاية الشهر المذكور مسدداً بتمامه وذلك بدلا عن التأشير أمامه بكلمة غائب ويثبت ذلك بتقرير التفتيش

أما الذين لم يقدموا أورادهم للمراجعة من أصحاب المتأخرات ولم يسددوا المطلوب منهم بتمامه لغاية الشهر السابق - والاوراد التي يتعذر الحصول عليها من المخصوص

بها شئ من الاموال المرفوعة يجب على المفتش أن يحور عن كل بلد كشافاً باسمائهم من القسم الثالث من المقاصدة ويرسله للمأمور المركز الذي يجب عليه في الحال تكليف أحد معاونين بمراجعة أوزادهم قبل انتهاء الشهر الذي أحيلت عليه فيه المراجعة ويوضح المفتش على ذات المقاصدة تاريخ ارسال الكشف للمركز

٤٩٢ - يعيد المأمور المركز الكشف المشتغل على الاوراد الغائبة بعد اتمام مراجعة تلك الاوراد بنتيجة ما أجراه من المراجعة فيرسله للمأمور المديرية وعند وصوله اليها يجب على رئيس قلم الايرادات أن يؤشر بالمقاصدة أمام أسماء الغياب بما يدل على المراجعة وفي آخر كل شهر تشعر المديرية المالية عن كل ما راجع منها

٤٩٣ - يجب على رئيس قلم ايرادات المديرية مراقبة استعادة كشوف الاوراد الغائبة من المراكز في مواعيد مخصوصة يحددها لها - وعدا ذلك يجب عليه أن يتحقق مما اذا كان أولم يكن المتأخر طرف أرباب الاوراد الغائبة سبق درجه بالكشوف استقالة مرة ١٠٤ و ١٠٧ من أول السنة وتأشر أمام أسمائهم بتوقيع المجز - وان تين عدم اتخاذ الاجراءات الادارية ضد المتأخرين فتفحص البواعث وتعرض للمالية

٤٩٤ - يجب على المفتش أن يخبر المدير تليفانيا عما يتبين اقدم أي صرفاف على اختلاسه من أموال الحكومة سواء كان من نتيجة جرد النقدية أو من مراجعة الاوراد ويبين قيمة المال الذي تحقق اختلاسه وبناء على ذلك يأمر المدير بايقاف الصرفاف ويطلب من نظارة المالية اصدار القرار الموقت لتحصيل ذلك من الصرفاف وضمانه

٤٩٥ - يجب على المفتش أن يطلب من المديرية كشفاً ببيان ممتلكات ضمان صيارف صيرافيتين من صيارف نواحي كل مركز واضحا به مقادير الاطيان وأسماء أحواضها وما تقدر لكل فدان من الثمن فتستخرج الكشف من ذات التوضيحات المثبوتة على كل ضمانته وترسله اليه

وبناء على ذلك يجب عليه أن يتحرى حالة الاطيان ومقدارها وضربتها والاحواض الكائنة فيها وما تساويه من الاثمان معتمدا في ذلك على ما يجهده بالكشوف التي لدى العمدة عن تقديرات لجنة تعديل الضرائب ويثبت نتيجة هذا البحث في آخر صفحة من صفحات التقرير استمارة نمرة ٩٥

٤٩٦ - يجب على المفتش أن يتحصل من المديرية على آخر كشف تقدم اليها في السنة الماضية من كل بلد عن حساب المسدد والمتأخر تسديده من الضرائب والايجارات - وفوايض التسديدات المعروفة باستمارة نمرة ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ وأن يراجع بنفسه من دفاتر الصراف حسابات ذات الممولين الذين سبقت المراجعة عليها بصفة جشني بناء على تأشيريات مأمور المركز (راجع المادة ٢٩٠) التي هي بمعدل ١٠ في المائة من الاسماء المندرجة بالكشف استمارة نمرة ١٠٧ والعشرة الاسماء المؤشر بمراجعتها من حسابات الجريدة - والخمسة في المائة من الاسماء المندرجة بالكشف استمارة نمرة ١٠٤ و ١٠٨ والخمسة عشر حسابا المؤشر عليها من المندرج بالكشف استمارة نمرة ١١١ - وهذه المراجعة بالكيفية الآتية وهي

أولا - ينتهت من أن جميع تسديداتهم في الشهر الواقع فيه التفتيش وفي الشهر الذي قبله المقيدة باليومية قد قيدت فعلا بخصوم حساباتهم بالجريدة في تواريخ تسديدها بالضبط

ثانيا - وان قيمة الباقي بغير تسديد وفوايض التسديدات الظاهرة من حساب دفاتر الصراف مطابقة لما في الكشف أو مختلفة عنها - وماهية ذلك الاختلاف أما ان تعذر الحصول على أورداد ذات الاسماء السابق أخذ الحاشني عليها بمعرفة المركز فيسأل المشايخ كتابة عن أسباب عدم تقديمها وتوضح على كل كشف نمر أورداد هؤلاء الممولين والاسباب التي أوجبت عدم تقديمها ثم يطلب أورداد خلافها ويراجعها

ثالثا - يوضح المفتش في آخر التقرير استمارة نمرة ٩٥ نم حسابات الممولين ارباب الحاشنى الذين لم تقدم أوراذهم عن كل كشف على حدثه وأسباب عدم تقديمها ويرفق المذاكرة مع التقرير

٤٩٧ - يوضح المفتش بآخر التقرير نمرة الاوراد التى طلبها بدلا من أوراد الحاشنى التى لم تقدم اليه

٤٩٨ - الاوراد التى يراجعها المفتش مرة أخرى بعد مراجعتها الأولى بصفة حاشنى نحسب من جملة العشرة فى المساية المطلوبة مراجعتها بالسؤال الخاص بذلك من تقرير التفتيش وتوضح فى آخر التقرير نمرة الاوراد المذكورة

٤٩٩ - يجب على المفتش مقارنة الجملة العمومية فى كل من الكشوف استمارة نمرة ١٠٧ ونمرة ١٠٨ على المندرج بالكشف نمرة ١٠٦

٥٠٠ - يطلب من المديرية آخر كشف تقدم لها فى بحر السنة الجارية من الاستمارات نمرة ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ وتعمل المراجعة عليها بذات الكيفية التى ذكرت بالمادة السابقة

٥٠١ - يراجع المفتش عشرة فى المائة من أوراد السنة الحاضرة ليتحقق من مطابقة الوارد فيها للوارد باليوميات والجرائد وذلك بعد جرد النقدية الموجودة لدى الصراف ثم يتم تفتيش باقى دفاتر الصراف بغاية الدقة ليتأكد من أن العمل جار فيها بالضبط

ويجب عليه أيضا فحص أوراق الصراف ليتأكد من أنها محفوظة باعتناء ويؤشر على دفاتر تحريراته (صادر ووارد) بعد آخر افادة جرى قيدها بما يدل على مناظرة الدفاتر المذكورة ويضع تاريخ التفتيش

٥٠٢ - يطلع المفتش أيضا على جدول حضور وقيام الصراف من وإلى المديرية والمركز ويثبت نتيجة اطلاعه فى التقرير استمارة نمرة ٩٥

٥٠٣ - يجب على المفتش أن يفتح الصراف بكل ما يجده من المخالفات في دفاتره وذلك بأخذ أقواله كتابة على الصحف البيضاء الموجودة في آخر التقرير استمارة نمرة ٩٥ قبل تحريره

٥٠٤ - متى تم تحقيق المتاحرات وتفتيش عملية الصراف يضع المفتش على الصحيفة الاولى من المقاصدة تاريخ المراجعة وختمه ثم تواريخ اعادتها للديرية وتاريخ ارسال كشف الأوراد الغائبة للركز ويرسلها في الحال للديرية

ثم يقدم التقرير استمارة نمرة ٩٥ أموال مقررة عن كل صيرافية سواء كانت مؤلفة من ناحية واحدة أو أكثر حسب الرسم المثبت به

الباب الرابع

محاسبة الصيارف عند رقتهم أو قتلهم

الفصل الاول

طريقة عمل الحساب النهائي

٥٠٥ - تعمل حسابات أى صراف عند افراغ عهده من أعمال وظيفته بنقله من بلد لأخرى أو برفقه لوفاته أو لاستعفائه أو لوقوعه فى جريمة الاختلاس أو جريمة أخرى أو لأى سبب كان غير ذلك - ويجوز اجراء ذلك كله أو بعضه على سبيل التفتيش

٥٠٦ - طريقة عمل الحساب هى

أولاً - مراجعة المتأخر المنقول من حساب السنة الماضية اسما اسما نوعا نوعا بين المقيد بمجريدة الصراف والوارد بمقاصدة السنة الماضية والتحقق من صحتها - ومراجعة ١٠ فى المائة من أصول حسابات المؤولين فى أول السنة بين ما بمجريدة الصراف وما فى دفتر المكلفة

ثانياً - مراجعة كل ما أضيف وكل ما رفع من الاموال من أول السنة لغاية تاريخ المراجعة بين المقيد بمجريدة الصراف والوارد بقرارات الاضافة والرفع الاصلية والتحقق من صحة المقيد منها بحساب كل ممؤل

ثالثاً - مراجعة المقيد بالقسيمة استمارة نمرة ٣٣ قسيمة قسيمة والتحقق من مطابقة مجموعها على مفرداتها - ومراجعة المقيد من متحصلاتها باليومية يوما يوما

رابعاً - مراجعة كل المتحصلات المقيدة باليومية - لحساب المديرية مثل - رسوم المحاكم الشرعية - ورسوم عقود الزواج وغيرها على المقيد منها بالاوراد استمارة نمرة ٨٦ التى بإيدى دافعيها

خامسا - مراجعة المقيّد يومية الصراف على المقيّد بحسابات الممولين بالجريدة دفعة دفعة تاريخا تاريخا نوعا نوعا - وقيد ما عساه أن يوجد غير مقيّد منها بدفتر الجريدة

سادسا - مراجعة المسدّد لخزينة المديرية تاريخا تاريخا والتحقّق من مطابقته للخصوم بحساب الصراف ومن خلوعهدة الصراف من المتحصلات بالكلية أو استظهار قيمة الباقي طرفه اللازم تحصيله منه ومن ضمانه

سابعا - تصفية الحساب وتحريره في دفتر مقاصدة امتارة ٩٣ عن مجموع حساب البلد والباقي والفائض في حساب كلّ من الممولين ويوقع على المقاصدة من الصراف ان كان تحريرها بمعرفته أو من الكتبة الذين حرروها بالمديرية

٥٠٧ - تعمل هذه الحسابات بالمديرية بعناية رئيس قلم الايرادات في حالة رفت الصراف لعلّة الاختلاس أما فيما عدا ذلك فيجوز للباشكاتب تكليف الصراف الخلف بعمل تلك الحسابات ان رأى امكان الاعتداد عليه في ذلك

٥٠٨ - يحدّد الباشكاتب موعدا لتجيز الحساب بحيث لا يزيد عن خمسة أيام وعليه أن يراقب تنفيذه

٥٠٩ - فيما عدا أحوال الاختلاس يباط الصراف الخلف بمراجعة أوراد الممولين على نتيجة الحساب ومتى ثبت صحّة الحساب يحجر تقريره بذلك ويقدمه للمديرية فتراجعه وتعرضه على المالية وتطلب التصديق منها على ذلك وعلى ابراء ذمة الصراف وجواز صرف ماله من الماهية أو التأمين

الفصل الثاني

معاملة الصيارف المختلسين ومراجعة حساباتهم

٥١٠ - يطالب عقاب الصيارف المختلسين بأحكام المواد ٩٧ و ١٧٩ من قانون العقوبات وهي

(المادة ٩٧ من قانون العقوبات)

كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شئ من الاموال الاميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الاوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الاوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئاً من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلاً عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن

(المادة ١٧٩ من قانون العقوبات)

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويراً فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضاآت أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاآت أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

٥١١ - الاختلاس من الصيارف يقع فى الغالب بالطرق الآتية وهى

(١) استلام بعض المتحصلات وقيدها بأوراد الممولين وعدم قيدها بيومية الصراف

(٢) استلام بعض المتحصلات واعطاء ايصالات بها خارجة عن الاوراد وعدم قيدها بيومية الصراف

(٣) عدم توريد شئ من المتحصلات المقيدة بيومية الصراف

فتى وصل للدير تبا ارتكاب أى صراف جريمة الاختلاس يأمر فى الحال بايقاف الصراف عن أعمال وظيفته وضبط دفاتره وأوراقه وإرسالها للديرية لمراجعتها وعمل الحساب الماترد كره بالفصل السابق - ويحيط علم نظارة المالية فى الحال ويطلب صدور القرار الوقتى منها بتحصيل المال المختلس من الصراف وضمانه

٥١٢ - بعد عمل الحساب بالمديرية على الكيفية التي ذكرت بالمادة ٥٠٦ يتسدد المدير من يعتمد عليه من معاوني المديرية ويتدب معه أحد الكتبة الذين اشتركوا في مراجعة الحساب وتسلم للمعاون المقاصدة التي حررت لكي يذهبها للبلد ويراجعها مشتملات المقاصدة على ما في أورد الممولين في مدة من الزمن لا تتجاوز عشرين يوما وان تجاوزت فيقطع من ماهية كل منهما ماهية يوم عن كل يومين من أيام التأخير

٥١٣ - يرسل معاون اشعارا لعمدة البلد قبل ذهابه اليها بيومين وفيه ينبئه بأموريته ويدعوه الى اعلان ذلك للمولين للعلم به والاستعداد بأورادهم لتقديمها اليه عند حضوره

٥١٤ - في الميعاد المغنين يحضر معاون والكاآب بالبلد ومعهما الصراف وضمانه ويطلبان الاوراد بحيث تقسم اليهما بأيدي أربابها بالذات أو من يقوم مقامهم ويراجع كل ورد على الوارد بالقسم الثالث من المقاصدة بطريقة (١) مراجعة أصول الورد على الوارد بالخانة نمرة ٤ (٢) مراجعة خصوم الورد على الوارد بالخانة نمرة ٥ فيما يختص بالتسديدات التقدية - وعلى الوارد بالخانة نمرة ٦ فيما يختص بالاموال المرفوعة - وعلى الوارد بالخانة نمرة ٧ فيما يختص بتعويض المقابلة - وعلى الوارد بالخانة نمرة ٨ فيما يختص بفائض تسديدات السنة الماضية - وعلى الوارد بالخانة نمرة ٩ فيما يختص بمجملة المخصوم - (٣) مراجعة الباقي بغير تسديد بالورد على الوارد بالخانات من نمرة ١٠ لنمرة ١٦ (٤) مراجعة فائض التسديدات على الوارد بالخانة نمرة ١٧ وعلى مفرداتها نوعا نوعا بالقسم الرابع بالمقاصدة

٥١٥ - يؤشر معاون بامضائه تحت كلمة - صحيح - على كل ورد يوجد صحيحا - ويؤشر بذلك أيضا قرين اسم الممول بالمقاصدة في القسم الثالث ان كان ممن عليهم شئ من المتأخر أو بالقسم الرابع ان كان ممن لهم شئ من الفائض - أما ان وجد الباقي بالورد أقل من الباقي بالمقاصدة أو فائض التسديدات بالورد

أكثر من الفائض الوارد بالمقاصدة بقيمة الزيادة تعتبر مختلطة وبناء على ذلك يضبط الورد من صاحبه ويعطى به إيصال بامضاء المعاون تذكر به غمرة الورد وإجمالى مشتملاته من الاصول والخصوم والباقي لغاية تاريخ المراجعة

٥١٦ - ان وجد الباقي بالورد أكثر من قيمة الباقي بالمقاصدة فذلك يدل على ان شيئاً من التسديدات لم يقيد به ولهذا السبب يؤخذ الورد من صاحبه ويعطى به إيصال بامضاء المعاون بالكيفية التي ذكرت بالمادة السابقة ويرسل للديرة لمراجعته على دفاتر الصراف واستيفاء قيد التسديدات الغير مقيدة به والتوقيع عليها من رئيس قلم الإيرادات عوضاً عن الصراف وإعادة الورد للمأمور المركز بخطاب موصى عليه بالبوستة لتسليمه لصاحبه واسترجاع الإيصال الذى كان أعطى له

٥١٧ - ان صادف تحقيق حسابات الصراف المختلس قبل أن يحضر بالبلد مفتش الصيارف لمراجعة حسابات السنة الماضية بالتفصيلات التي ذكرت بالفصل السابع صحفة ٦٤٣ ففي هذه الحالة يجب أن يناط المعاون المنتدب لتحقيق حسابات الصراف بأن يراجع أيضاً مقاصدة السنة الماضية على أورادها في ذات الوقت الذى فيه يراجع المقاصدة الجديدة على أوراد السنة الجديدة ويؤشر على الأوراد بنات الطريقة التي ذكرت في الفصل المار ذكره

٥١٨ - يقيد المعاون في كشف خاص كل ما يستظهره الحساب من الاموال المختلصة المقيدة بالاوراد وأسماء أربابها وتاريخ تسديدها والانواع المسددة فيها وغمرة الورد ويوقع بامضائه وكذلك يوقع بامضائه مع صراف البلد المختلس وضمانه وصاحب المال المختلس ويقيد في كشف آخر بالكيفية ذاتها كل ما ثبت أنه تسدد للصراف بإيصالات خارجة عن الاوراد ويوقع قرين كل اسم منه ومن الصراف وضمانه وصاحب الشأن - أما ان توقف الصراف عن التوقيع فيحضر بذلك محضر واحد في ذيل الكشف ويوقع عليه من العمدة والمشايخ ومأذون الشرع والجاظرين

٥١٩ - يخبر معاون المدير أول بأول عن كل ما يظهر مختلسا من الاموال المقيدة بالاوراد فيخطر المدير نظارة المالية بذلك في الحال ويطلب صدور القرار الوقفي عن هذه الاموال

٥٢٠ - بمجرد العلم بالاختلاس وصدور قرار المالية الوقفي يأمر المدير بالجز على كل ما يمتلكه الصراف وضمانه من منقول وثابت والبيع منها بقدر ما يكفي لافاء الاموال المختلسة بذات الطرق المقررة لتحصيل الضرائب بحكم الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ - وذلك بما للحكومة من حق الامتياز الصادر به الامر العالى في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ - راجع صحيفة ٤٧٥ على أنه لا يستحق تحصيل شئ من المصاريف على اجراآت الجز على الصيارف وضمانهم الا أجرة الحراس فقط ان كان عمل الجز على شئ من المنقولات وذلك بمقتضى قرار مجلس النظار الصادر في ٢ يوليو سنة ١٨٨٥ - راجع الفقرة ٢ من المادة ٣٧١ صحيفة ٦١٣

٥٢١ - لا يدخل في جملة ما يعمل الجز عنه قيمة ما تقدمت به ايضاات خارجة عن الاوراد لان الحكومة غير مسؤولة الا عما يقيد بالاوراد كما هو منصوص صريحا في الاعلان المحرر بذيل كل ورد - ولكن احصاء الاموال التي من هذا النوع على ما ذكر بالمادة ٥١٨ هو لخصر جميع ظروف الخيانة التي وقعت من الصراف وتمكين الادلة التي تجعله واقعا تحت حكم المادتين ٩٧ و ١٧٩ من قانون العقوبات معا أو تحت حكم احدهما

٥٢٢ - ان كانت أملاك الصراف وضمانه كلها أو بعضها تابعة لمديرية أو لحافظة أخرى يجب أن يطلب منها توقيع الجز عليها

٥٢٣ - يستلفت نظر مندوبى الجز بأن يشتهوا على كل من أوراق الجز فيما يختص بتحديد القيمة الواقع الجز عليها العبارة الآتية وهي - القيمة المندرجة بهذا عدا ما يحتمل ظهوره طرف الصراف من الاموال المختلسة حسبما يظهر من نتيجة الحساب الجارى عمله الآن

٥٢٤ - لا يجوز إيقاف سير إجراءات المحجز لسبب المناقشة من أحد في شئ من الاموال التي ظهرت في الحساب مالم يحصل ايداع قيمة تلك الاموال بالخزينة

٥٢٥ - لا يجوز اجابة طلب الصراف برفع المحجز في مقابل تسديدا ظهر طرفه من المال المختلس لحد وقت الطلب مالم يتم عمل الحساب ويصدر القرار النهائي - وكذلك لا يجوز اجابة طلب الضمان برفع المحجز قبل اتمام عمل الحساب الا ان اودعوا قيمة جميع الباقي بغير تسديد من أموال بلاد الصرافية لغاية الشهر الذي يعرض فيه طلبهم

٥٢٦ - في اثناء عمل الحساب ان لم يقدم أحد الممولين ورده وادعى فقده فيؤخذ اقراره ذاتيا بذلك كتابة بحيث يعترف صراحة بأنه مدين للحكومة في القيمة التي ظهرت باقية طرفه من الاموال بدفاتر الصراف وبأنه ان وجد الورد فيما بعد وكان به ما يخالف ذلك فيعتبر لاغيا ولا يعمل به ولا يعول عليه - ولا يقبل الاقرار والاعتراف بذلك من غير شخص الممول ان كان حيا أو الوارث الشرعي الموجب بادارة العقار ان كان الممول قد مات ويجب أن يؤخذ ذلك الاقرار بحضور العمد والمشايج ومأذون الشرع ويوقع منهم على المحضر شهادة بذلك - ويؤشر قرين الاسم بالمقاصدة هذه العبارة - أنظر المحضر نمرة :

٥٢٧ - متى تمت المراجعة بحسب التفصيلات التي ذكرت بالمواد السابقة يقدم المندوب والكايب للدير تقريراً مفصلاً بالنتيجة ويرفقه بالمقاصدة والاوراد التي ضبطت والكشوف المشتملة على اختلاس الصراف

٥٢٨ - يراجع رئيس قلم الإيرادات التقرير والاوراق بوجه عام ثم بالتحاده مع رئيس القسم الثاني تراجع الاوراد التي ظهر بها الاختلاس على دفاتر الصراف وعلى الكشف المشار اليها بالمادة ٥١٨ ومتى وجدت أعمال المندوب صحيحة يؤشر بذلك على التقرير

٥٢٩ - يأمر المدير في الحال بعمل الاجراءات التنفيذية ضد الممولين الذين ادعوا ائقاد اورداهم لتحصيل قيمة ما يوجد باقيا على كل منهم من قيمة الاقساط التي استحققت

٥٣٠ - يجب على الباشكاتب ورئيس قلم الايرادات أن يقتما تقريرا للمدير عما اذا كان أو لم يكن قد ظهر من نتيجة أعمال الحساب أن شيئا من المراجعات أو الخشاني التي عملت من قبل على دفاتر الصراف في وقت توريد المتحصلات أو عند تقديم الكشوف استمارة نمرة ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ كانت غير صحيحة ويبين أسماء الكتبة أو الصيارف المسؤولين في ذلك وإن كانت هذه المسؤولية نتيجة اهمال فقط أو اهمال وتدليس على الصراف معا

٥٣١ - يعرض المدير التقرير النهائي على نظارة المالية وفيه يبدى رأيه من جهة مجازاة الصيارف أو الكتبة الذين اخطأوا أو دلسوا على الصراف المختلس ويطلب صدور القرار النهائي بتحصيل قيمة ما ظهر طرف الصراف منه ومن ضمانه

٥٣٢ - متى صدر أمر المالية بالقرار النهائي يطلب المدير حضور الصراف الجديد لديوان المديرية ويكلف باجراء ما يأتي تحت ملاحظة رئيس قلم الايرادات أولا - يقيد في خصوم حساب كل من الممولين الذين حصل الاختلاس من تسديداتهم قيمة مائتة اختلاسه من تسديداتهم بصفة مسدد وينص أمامه أن ذلك هو قيمة ما اختلسه الصراف وخصم بناء على القرار الصادر من المالية في ويراعى أن يقتصر ذلك على ما وجد مقيدا بالأوراد فقط - أما ما يوجد مسددا بايصالات برأتى فلا يقيد شيء منه بالكلية في هذا الحساب ثانيا - يفتح حساب خاص باسم الصراف المختلس ويقيد في أصوله مجموع الاموال المختلصة التي خصمت في حسابات أربابها

ثالثا - يحرر ورد جديد لكل من الممولين الذي حصل الاختلاس من تسديداتهم يؤشر على كل منها في الهامش العلوي من صحيفة الاموال هذه العبارة -

هذا الورد أعطى بدلا من الورد الاصلى الذى ضبط بسبب ما اختلته
الصراف من تسديداته - ويؤثر بها أيضا في قسيمة الورد الثابتة - ويقيد حساب
الاموال بالورد نقلا حرفيا مما بالجريدة - أما حساب الخصوم فيدرج جملة واحدة
بغير تفصيل

٥٣٣ - يراجع رئيس قسم ثانى الايرادات الاوراد الجديدة ويؤثر عليها
بامضائه وكذلك يمضيها الباشكاتب ورئيس الايرادات وتختتم المديرية وتسلم
للسراف

٥٣٤ - بعد انتهاء الحساب تدرج بصحيفة الصراف المختلس في السجل
استمارة نمرة ١٠٥ قيمة الاموال المختلصة تفصيلا وتاريخ قرار المالية النهائى

٥٣٥ - يعود الصراف الجديد للصرافية ويسلم كلا من الاوراد الجديدة
لصاحبه بحيث يأخذ منه ايضالا بذلك على قسيمة الورد الثابتة ويحصر تاريخ
التسليم في ذات القسيمة ويسترد من صاحب الورد الايصال الذى كان أخذه
من المعاون مندوب التحقيق عند استلام ورده الاصلى ويجمع هذه الايصالات
ويرسلها للمديرية بواسطة مأمور المركز

٥٣٦ - يرسل المدير لرئيس النيابة العمومية تقريرا وافيًا عن واقعة الاختلاس
من البداية للنهاية ويقدم معه الاوراد والايصالات الثابت فيها الاختلاس
أو الاختلاس والتزوير معا وكشوف الحساب المشار اليها بالمادة ١٨٥ ان كان
قد وقع عليها الصراف وعلى العموم جميع الادلة المؤيدة لوقوع الخيانة ويطلب
رفع الدعوى العمومية على الصراف وطلب محاكمته بالمادة ٩٧ أو المادة ١٧٩
من قانون العقوبات أو بهما معا

٥٣٧ - بعد بيع أملاك الصراف وضمانه ان لم تف أثمانها بتسديد
كل ماظهر طرفه تعرض للمالية النتيجة مشفوعة برأى المدير

٥٣٨ - يجب اخطار المالية عما يحكم به نهائيا على الصراف ويرسل
مضمون الحكم أو صورة منه ان امكن لها للنشر عنها بالجريدة الرسمية

الباب الخامس

ملحقات أعمال الصيارف

الفصل الاول

قيد المواليد والوفيات والاطفال المطعومين بمادة الجدري

٥٣٩ - يطلب صيارف البلاد ما يلزمهم من دفاتر الصحة من مفتشى الصحة بالمديرية مباشرة بدون توسط المديرية

٥٤٠ - يراعى فى قيد المواليد والوفيات استيفاء البيانات المطلوبة فى كل من خانات الدفتر المعد لذلك ويتلى فى الحال على الحاضرين والمبلغين وهم يوقعون عليه أو يخطمونه فوراً ولا حاجة لغير ذلك من الاجراءات أو الشهادة (مادة أولى من دكرتو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

٥٤١ - تعيد المواليد والوفيات فى دفترين أصليين يوضعان فى المدن بمكاتب الصحة وفى القرى يكون أحدهما عند الصراف والآخر عند العمدة (مادة ثانية من دكرتو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

٥٤٢ - الصراف مكلف بالقيد بالدفاتر الموجودة بطرفه وبطرف العمدة حالاً عند ورود الاشعار اليه

٥٤٣ - تستخرج الصور من القيد بالدفتر المخصص لذلك بمعرفة الشخص المودعة عنده الدفاتر على المطبوعين استمارة ٥ و ٧ (صفحة عمومية)

ولا تعطى لذوى الشأن الابناء على طلبهم والصور التى تعطى طبقاً للقيد بالدفاتر ومصنفاً عليها من قاض المواد الجزئية تكون معتمدة الا ان حصل الادعاء بتزويرها

ولا حاجة بعد الان لتحرير تذكرة ميلاد أو وفاة على حداثها (مادة ٤ من دكرينو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

٥٤٤ - القاضي الذي يحكم في المخالفة في الحالة المنصوص عليها بالمادة الثامنة عشرة من الامر المشار اليه يصدر أمره أيضا بالقيد في الدفتر

وان لم ترفع الدعوى يصدر الامر بالقيد من قاضي الجهة المختص بالحكم في المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية وتنبع هذه القواعد أيضا في قيد الوفيات التي يحصل تأخير في التبليغ عنها (مادة ٥ من دكرينو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

٥٤٥ - التصحيح في تذاكر المواليد والوفيات المنصوص عليه في المادة السابعة والعشرين من الامر المشار اليه يكون بأمر قاضي الجهة المختص بالحكم في المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية

فان كان التصحيح يتعلق بتحقيق ذاتية شخص أو بثبوت نسبه فالتفصل في ذلك يكون من اختصاص قاضي الاحوال الشخصية (مادة ٦ من دكرينو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

٥٤٦ - مدة سقوط الحق في المعاقبة على المخالفات لعدم الابلاغ عن ميلاد أو وفاة لا تتبدى الا من اليوم الذي يحصل القيد فيه (مادة ٧ من دكرينو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

٥٤٧ - يجب على الصيارف أن يقيدوا عملية التطعيم وتكرار التطعيم في دفتر مخصوص لذلك وعليهم أن يؤشروا في هذا الدفتر بعد ثمانية أيام من اجراء هذه العملية عن نتيجة التطعيم وتكرار التطعيم وعند نجاح العملية بالتطعيم أو بتكراره عليهم أن يحرروا تذكرة دالة على ذلك

٥٤٨ - في بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر يرسل الصيارف الى مصلحة الصحة ملخصا يجمع المواليد والوفيات والتطعيم من واقع الدفاتر الصحية عن الشهر السابق ويكون تحريره على الاستمارة المرسلة من المصلحة

٥٤٩ - يجب على الصيارف قيد المخصصات المذكورة بدفاتر قيد التحريات الصادرة ببند مخصوص يفتح باسم مصالح الصحة بفترة سلسلة ووضع ملخصات كل شهر وما يتبعها من الشهادات داخل ظرف يكتب عليه هكذا - ملخص عدد ٠٠٠ عن شهر كذا ومعه شهادات عدد ٠٠٠ - ويسلم للبوسنة موسى عليه كي يكون لدى الصراف مستند على البوسنة بتسليمه اليها وذلك عن الصرافيات القريبة من مكاتب البوسنة المعتاد ارسال مكاتبات صيارفها بواسطتها

أما الصيارف البعيدة صرافياتهم عن مكاتب البوسنة فيرسلون مظاري فهم المنقوه عنها بالفقرة السابقة الى المراكز التابعين اليها بعد اثباتها بالبيان الكافي في دفاتر الاحوال وعلى المراكز ارسالها لمصالح الصحة موسى عليها .

٥٥٠ - الصور المستخرجة من دفاتر المواليد والوفيات وتذاكر الدفن وقيد المطعمين وتذاكر التطعيم هي مجانية لاصحاب الشأن انما يحصل رسم عن كل صورة أخرى طبقا للذكر يتوارقيم ٩ يونيو سنة ١٨٩١ بند ١٠ وللذكر يتوارقيم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بند ٩

٥٥١ - يستمر العمل بالدفاتر الصحية لغاية انتهاءها تماما وحين ذاك مفقش صحة الجهة عليه بعد الاطلاع عليها والتحقق منها أنها مستوفاة ومطابقة لبعضها أن يامر بتفصيلها وارسالها الى المديرية

الفصل الثاني

أعمال القرعة العسكرية

٥٥٢ - يجب على عمدة البلد ومشايخها أن يتحدوا مع الصراف ويحضروا قبل التاريخ الذي تعينه نظارة الحربية كشفا في كل سنة على الاورنيك الذي تقرره نظارة الحربية بأسماء الاشخاص الذين لهم علاقة بالبلد ويستبدأ ملزوميتهم بالخدمة العسكرية في خلال تلك السنة (مادة ٥٣ من قانون القرعة الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢)

٥٥٣ - وهذه الكشوف تستعمل على أسماء الأشخاص الآتى بيانهم وهم
أولا - كل ذكر وارد اسمه في دفاتر مواليد البلد أو في الكشوفة الملحقة بها
المنصوص عنها في المادة (٥٨) سواء كان مقيما في البلد أو غير مقيم فيه وسيبلغ
عمره ١٩ سنة في خلال السنة على مقتضى دفاتر المواليد والكشوفة الملحقة بها
المشار إليها سابقا

ثانيا - كل ذكر متوطن عادة في البلد واسمه غير وارد في دفاتر المواليد ولا
في الكشوفة الملحقة بها وسيبلغ بحسب الظاهر سن ١٩ في خلال تلك السنة
ثالثا - كل ذكر متوطن في البلد بلغ بحسب الظاهر سن ١٩ ولم يبلغ
سن ٢٧ واسمه غير وارد في كشوفات قرعة السنين الماضية (مادة ٥٤ من قانون
القرعة)

٥٥٤ - وفي تطبيق المادة السابقة يعتبر متوطنا في البلد كل شخص من
عادته الإقامة فيه ولو كان غائبا عنه وقت تحضير كشوفات القرعة وذلك
أولا - سواء كان في السابق مقيما في البلد ولم يتوطن غيره بصفة دائمة
ثانيا - أو كان من عادته الإقامة في البلد مدة في كل عام (مادة ٥٥ من
قانون القرعة)

٥٥٥ - متى ظهر من دفاتر وفيات البلد أن شخصا من الأشخاص الواردة
أسمائهم في الكشوفة المنصوص عنها في الفقرة الاولى من المادة (٥٤) قد توفي
فن الواجب تدوين وفاته في تلك الكشوفة والاشارة الى الدفتر المذكورة فيه
(مادة ٥٦ من قانون القرعة)

٥٥٦ - الكشوف المنصوص عنها في المادة (٥٤) ترفق بكشف آخر
مستعمل على جميع المعلومات التي تعينها نظارة الحربية كبيان عائلات الأشخاص
المذكورين في الكشوفة الاولى وصناعاتهم وحالاتهم الاخرى التي تكون ذات
أهمية لمعرفة حقوقهم في المعافاة (مادة ٥٧ من قانون القرعة)

٥٥٧ - يجب على العمدة والمشايخ أن يمحروا أيضا كشفا آخر بإسماء الذكور الذين جاؤا البلد بقصد الإقامة فيه بعد اتمام كشوف السنة الماضية ولا يبلغون بحسب الظاهر سن ٢٧ ماعدا الجهات التي تستثنى نظارة الحربية من تطبيق أحكام هذه المادة بسبب تعود أهلها على التنقل (مادة ٥٨ من قانون القرعة)

٥٥٨ - تعلق صور الكشوف المنصوص عنها في المادتين (٥٤ و ٥٨) في محل ظاهر في البلد وتبقى معلقة الى ٧ أيام (مادة ٥٩ من قانون القرعة)

٥٥٩ - ترسل صور الكشوف المنصوص عنها في المواد (٥٤ و ٥٧ و ٥٨) الى مأمور المركز قبل الميعاد الذي تعينه نظارة الحربية وتكون كلها مختومة بإختتام عمدة البلد ومشايخها والصراف (مادة ٦٠ من قانون القرعة)

٥٦٠ - كل موظف من موظفي الحكومة له شأن في تنفيذ قانون القرعة أهمل عمدا في تأدية واجباته المفروضة عليه في هذا الامر العالى أو في تعليقات قانونية صادرة لتنفيذ هذا الامر العالى وقصد بذلك اسقاط اسم شخص من كشوف القرعة أو من الاقتراع بدون حق أو تخليص أحد الأشخاص من ملزوميته بالخدمة العسكرية بدون حق يعاقب بالزفت من وظيفته وبالحبس مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف الى ذلك غرامة لاتزيد عن عشرين جنيها (مادة ١٢١ من قانون القرعة)

الكتاب السابع

منع زراعة الحشيش والدخان والتبناك

١ - الحشيش

١ - أمر عال صادر في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩

المادة ٢١ - أن زراعة الحشيش في القطر المصري ممنوعة ومن خالف ذلك وزرع هذا الصنف يجازى بضبط ما زرع منه ويباع مع الزام فاعل ذلك بدفع مائتي قرش ميرية على سبيل الغرامة

٢ - أمر عال صادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

بعد اطلاعا على الامرين الصادرين بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ بمنع ادخال الحشيش وزراعته وبيعه وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار - أمرنا بما هوأت

المادة الاولى - يجرم زارع الحشيش أو بائعه أو من أدخل أو حاول ادخال هذا الصنف بدفع مائتي قرش صاغ جزاء تقديا عن كل أفة مع مصادرة ما يوجد من هذا الصنف بجانب الحكومة وإذا تكرر وقوع ذلك من نفس الفاعل الاول يجرم بدفع ثمانمائة قرش عن كل أفة

المادة الثانية - في حالة عدم دفع الجزاء التقدي يسجن المحكوم عليه به أربعة وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا وفي كل حال لا تكون مدة السجن أقل من أربع وعشرين ساعة ولا أكثر من ثلاثة أشهر

المادة الثالثة - الاحكام المتقدمة تسرى على اصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وحامليه وبائعيه بطريق التضامن بينهم

المادة الرابعة - تجرى أيضا مصادرة الصنادل والعريصات والحيوانات والآلات والادوات التي تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التي يصير وضعها حوله لاختفائه وتسهيل ادخاله

المادة الخامسة - يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص لشاويه أن يستامه داخل القطر المصري بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوما الى ميناء أجنبية غير الموانئ العثمانية واتقياده لقوانين الكرك ومناظرتة فيدفع عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغا يوازي قيمة عشرة أضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى أبرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها وتباع أيضا باقى الاشياء والبضاعة المضبوطة

المادة السادسة - يورد المبلغ المتحصل من أثمان الحشيش ومن باقى الاشياء والبضاعة المباعة لخزينة مصلحة الكبارك بعد خصم قيمة الربع منه وتوزيعه مكافأة بين الذين أجروا الضبط وفى حالة وجود مخبرين تقسم هذه المكافأة بينهم وبين الضباطين بالمناصفة

المادة السابعة - تسرى أيضا هذه الاحكام على ما سبق ضبطه من الحشيش ومن الاشياء التي استخدمت لادخاله المحفوظة الآن فى مخازن الكرك

المادة الثامنة - صار الغاء أحكام المادة الرابعة من الامر الاول واحكام المادة الحادية عشر من الامر الثانى الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩

المادة التاسعة - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فى ما يخصه

٣ — الدخان والتبناك

٣ — أمر عال صادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠
بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت
المادة الاولى — زراعة الدخان والتبناك ممنوعة في كافة أنحاء القطر المصري
اعتبارا من تاريخ نشر أمرنا هذا ويستثنى من ذلك التصريحات السابق اعطاؤها
فانها تبقى نافذة المفعول لحين انقضاء ميعادها

المادة الثانية — من يزرع دخانا أو تبناكا يجازى بدفع غرامة قدرها مائتا
جنيه مصرى عن كل فدان فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة والمحصول — اذا
لم يخبر شيخ البلد عن الدخان أو التبناك المزرع خفية في دائرته فيكون مسؤولا مع
الزارع بوجه التضامن والتكافل عن جميع الغرامات التى تترتب على ذلك — يحكم
المديرون والمحافظون بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة للطعن أمام أية محكمة
كانت ويكون تحصيل الغرامات بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص عليها
في أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة الثالثة — الغرامات التى تحصل تستزل منها المصاريف وما يبقى بعد
ذلك يخصص ثلاثة أرباعه الى الاشخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان
أو التبناك المزرع خفية سواء كان هؤلاء الاشخاص مستخدمين أو غير مستخدمين
بالحكومة ويعطى الربع الآخر لمن يحررون ضبط الدخان أو التبناك بحيث لا تكون
الحكومة ملزمة لأى جهة كانت بدفع مبلغ أزيد عن المبالغ التى تحصلت من هذا
القييل

المادة الرابعة — يلغى كل ما كان من احكام القوانين والاورام السابقة مغالفا
لامرنا هذا

المادة الخامسة — على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٤ - أمر عال صادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظر أمرنا بما هو آت

المادة الاولى - تعدل الفقرة الاولى من المادة الثانية من الامر العالى المشار اليه بالكيفية الآتية (من يزرع دخانا أو قنبيا كما يحازى بدفع غرامة قدرها ما يتا جنيه مصرى عن كل فدان أو جزء من الفدان فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة والمحصول)

المادة الثانية - سائر أحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ تبقى على ما هى عليه

٥ - الشيخ المتضامن فى الغرامة مع الزارع هو الذى توجد زراعة الدخان والتبناك فى أى أرض من الاراضى التابعة لحصته

٦ - تعتبر الاطيان كلها متزرعة دخانا ان وجدت زراعة الدخان متخللة زراعة أنحرى وتجرى عليها كلها ذات الاحكام المقررة فى الامر العالى

الكتاب الثامن

ملحق يتضمن صور الأوامر واللوائح والقرارات المشار إليها
في كتاب مجموع قوانين الاموال المقررة

لائحة^(١)

الاطيان التي صدرت بأمر غال في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤
(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

وعرفت باللائحة السعيدية نسبة الى المرحوم محمد سعيد باشا
التي صدرت في أيام حكومته

أمر عال صادر في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ نمرة ١٤٥
لنظارة الداخلية

لما تنوعت اشكالات وتداعيات قضايا الاطيان أمرنا بأن ينظر في ذلك
وتعمل لائحة مستوفية للشروط حاوية ما يلزم اجراءه والتطبيق عليه بقطع النظر عن
اللوائح السابق صدورها في خصوص الاطيان بل تكون قائمة بذاتها مشتملة على
الاحكام اللازم اتباعها وقد عملت مجلس الاحكام ثم نظرت بالمجلس الخصوصي
ثم بالمعية وبعدها بالخصوصي أيضا حتى وردت هذه اللائحة المحتوية على مقدمة
وثمانية وعشرين بندا وخاتمة وبما أن جل مقصودنا انما هو تنظيم تلك اللائحة
والاقتداء بموجبها في بت الاحكام وعدم الاستشكال فيها وقد نظرت اللائحة
المنذ كورة ثلاث دفعات آخرها بالمجلس الاخير العمومي وانتهت على الوجه الذي

(١) هذه اللائحة تحصيل تعديلها بلائحة أخرى صدر عليها أمر عال في ٧ شعبان سنة ١٢٩٢
وقد درج فيما يلي نصوص اللائحة الاصلية كل ما أدخل عليها من المحو والاثبات يقتضى أحكام
اللائحة الثانية

أوضحتم وبمناسبة ما سبقت به الإشارة في أوامرنا من التأكيد في دقة النظر ضرورة صار التأمل والتفكير كما يجب حتى أنه لم يكن شئ من الملحوظات إلا ورد على البال وأعطى عنه الحكم بما يناسبه فبناء على ذلك قد وافق لدينا إجراء موجب ما فيها وأصدرنا أمرنا هذا إليكم ليصير نشرها إلى الجهات باتباعها وإجراء مقتضياتها والقضايا الموقوفة يجرى تطبيق أحكامها على حسب البنود الواردة فيها كما تعلق به إرادتنا

(المقدمة) بما أنه صدرت الإرادة السنية لمجلس الأحكام بترتيب لأئحة تفصل مشا كل الاطيان بحيث بإيجادها يلغى ما يكون سبق نشره فيما يتعلق بذلك من الاوامر واللوائح والمنشورات ويصير الاتباع والعمل بموجب هذه وقد كان المجلس أجرى أعمال اللائحة المرقومة وبعد أن عرضت للاعتاب السنية وأعيدت لقصد رؤيتها أيضا بالمجلس الخصوصي وقد نظرت وبعد اثبات ما لزم علاوة ومحو ما لزم محوها وعرضها صار استنباط لأئحة منها بمعرفة المعية مع ما نلاحظ علاوة عاينها ومحو منها بحضور من استحضر بالمعية من حضرات مديري بحرى وصدرت الإرادة السنية للداخلية رقم غاية سؤال سنة ١٢٧٤ تشير بمنطوقها السامى عن حصول رؤية ذلك بالداخلية بحضور اثنين من مديري الوجه القبلى وآخرين من مديري الوجه البحرى وإذا لاح شئ بخلاف الوارد باللائحة التى عملت بالمعية تصير المكاملة عنه بما يقتضى حتى يستقر الامر على ما يرى استحسنانه فبمقتضى الإرادة السنية المشار اليها قد حضر من حضر من حضرات المديرين وبحضور حضرات أرباب المجلس الخصوصى صارت تلاوة ما ذكره وجرى التداول فيما لزم استحسان محوه أو اثباته على حسب ما تراه واستقر عليه الحال وقد عملت عنه هذه اللائحة كما هو أت ذكره أذناه

البند الأول - بما أنه من المقرر فى أصول الشريعة أن الاراضى الخراجية الميرية لا يجرى فيها الميراث بحيث لو مات شخص من أربابها عن ورثة لا تعطى لأحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجهها لمن شاء لكن متى كان لبيت ورثة شرعيون فمراعاة لتعظيمهم وعدم حرمانهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير

فبناء على هذا يقتضى أن الاطيان التى يتوفى أربابها عنها يصير توجيهها الى ورتهم الشرعيين ذكورا كانوا أو اناثا بحيث يكون أخذهم لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركه المتوفى لكن بشرط أن يكونوا مقتدرين على زراعتها وتأديتها نراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الاوصياء الذين يصير تصبيهم عليهم بمعرفة القاضى عن يد الحكومة وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ذرية ولا أقارب فما يتركه من الطين يصير محلولاً لجهة بيت المال ويمجرى العمل فيه كما يأتى ايضاحه بالبند الثالث

البند الثانى - من أجل أنه قد يوجد بالنواحى أشخاص من ذوى العائلات فمن يتوفى منهم ويترك أولاداً أو أقارب وجميعهم مقيمون فى معيشة واحدة ويمجرون زراعة الاطيان سوية والقائم بتكليف الاطيان أرشد لهم قتل هؤلاء مادام زمام الطين يكون قلماً واحداً على جملة نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد منهم بدون بيان حصة كل شخص على حديثها فلاجل بيان حقوقهم تعمل لهم قائمة تقسيم بمعرفة كبير العائلة بالأسماء والمقادير التى تخص كلا منهم ذكورا كانوا أو اناثا ويكون ذلك بحضورهم جميعاً وبحضور مشايخ الناحية أيضاً وبعد رؤية تلك القائمة بالمحكمة الشرعية وأقرارهم بصحة ما فيها وتحرير الاشهاد الشرعى عليها بذلك بعد الاعتراف وتسجيلها بالمحكمة الشرعية والمديرية أيضاً والشرح عليها من المديرية بالاعتقاد تحفظ تحت يد الأرشيد المكلف عليه الطين^(١) ولا يعتبر فى ذلك مدة وضع يد الارشد على الطين وتكليفه باسمه فى هذا الباب عن المدة التى مضت سواء كانت المدة كثيرة أو قليلة بل يكون اعتبار مدة وضع اليد فى هذا الباب هو على مايمجرى تقسيمه من الآن

«ومن يريد الانفصال من العائلة يكون فرزه باستحقاقه فقط أما القرز»
 «لا يكون الا بمنز واضح بعد التحقيق وثبوت المذلل لاجل عدم تشتت العائلة»
 «وعدم انحلال عمارية المحل خشية من تفرق باقى العائلة وخراب البيت»
 أما اذا كان بحسب الاجل المحتوم تحصل وفاة الارشد المكلف عليه الطين
 أو أحد العائلة فحصة المتوفى المخصصة له فى الطين يجرى فيها مقتضى البند الاول

(١) صدر أمر عام فى ٩ يوليو سنة ١٨٨١ بالغاء تكليف الاطيان على اسم أرشد العائلة

الصاروة المؤتمر عليها
 بأقواس حذفت من
 هذا البند بالكلية
 لأن قرار مجلس
 شورى النواب
 الصادر فى سنة ١٢٨٥
 قضى بعدم القرز

وباقى الحصص تكون باقية لاربابها يحرون زراعتها بواسطة ارشدهم الذى يقدمونه لذلك بحسب رضاهم لاجل عمارية العائلة بدون تفرق اذ مادامت العائلة يوجد فيها الارشده الذى يقوم بفرائض الزراعة وفتح البيت لا يحصل تفرقهم ولا خراب البيت مادام جميع العائلة متراضين بذلك وأما اذا تأخر الارشده عن اعمال القسمة للعائلة فالعائلة ملزومون بالتشكى فى حقهم وبحصول التشكى من أحد العائلة يترتب الجزاء على ذلك الارشده واذا لم يحصل تشكى من العائلة وصارت الكيفية معلومة للمديرية بواسطة حصول التشكى من غيرهم فع اجراء البحث بالدقة من المديرية يترتب الجزاء كالقانون على الارشده وعلى العائلة البالغين الراشدين فى مقابلة سكوتهم على تأخر الارشده عما ذكر وأما الغير الراشدين شرعا منهم فلا يترتب عليهم جزاء وبعد ترتيب الجزاء السالف ذكره يصير اعمال القسمة فاذا مات الارشده قبل القسمة فيترتب من العائلة من يليق بدله للارشدية برضا الجميع وباطلاع المديرية وبوقته تجري القسمة كما ذكر وهذا بخلاف ما اذا كان الارشده أو خلافه من العائلة اكتسب طينا من جهة أخرى ويريد اخراجه عن القسمة فهذا لا يدخل فى القسمة بل انه بعد التحقيق والاثبات متى اتضح انه خارج عن الاكتساب الروكى فلا يدخل فى القسمة بل يكون خاصا به

تنبيه - التكليف يكون على الأكبر بمقتضى قرار النواب الصادر

فى سنة ١٢٨٥

هذا السند كان الثالث وحذف الكلمة لان الاراضى التى تحولت الى اراضى الدولة لم تكن لهم أطيان أو أطيانهم قليلة عن كفايتهم فهم يكونون مقدمين عن خلفهم والا فاهل النواحي المجاورة أحق من الغير وعلى كل حال فلا يجوز الاعطاء الا بعد تحصيل مبلغ أربعة وعشرين غرشا عن كل فدان عوائد رسم السند الذى يعطى من المديرية بالانتقال ويلزم أن تكون المستندات مطبوعة على موجب رسم الطبع الذى يعمل بمعرفة الحكومة واذا لم يوجد من يعطى له على هذه الكيفية فتعطى لمن يرغب فى زراعتها فقط بالمال

هذا السند كان الثالث وحذف الكلمة لان الاراضى التى تحولت الى اراضى الدولة لم تكن لهم أطيان أو أطيانهم قليلة عن كفايتهم فهم يكونون مقدمين عن خلفهم والا فاهل النواحي المجاورة أحق من الغير وعلى كل حال فلا يجوز الاعطاء الا بعد تحصيل مبلغ أربعة وعشرين غرشا عن كل فدان عوائد رسم السند الذى يعطى من المديرية بالانتقال ويلزم أن تكون المستندات مطبوعة على موجب رسم الطبع الذى يعمل بمعرفة الحكومة واذا لم يوجد من يعطى له على هذه الكيفية فتعطى لمن يرغب فى زراعتها فقط بالمال

المقرر مؤقتا لحين ظهور من يرغب أخذها مع ملاحظة الأولوية ويعتبر في ذلك تحديد مدة خمس سنوات أعنى أنه في بحر هذه المدة ان ظهر من يريد أخذها بالرسم المعين والذي تكون تحت يده لا يرغب في أخذها بالرسم المذكور فتعطى لمن يريد الاخذ انما تصير الملاحظة للأولوية وأما اذا رغب فيها من هي تحت يده مع دفع الرسم فهو يكون أولى بابقاء منفعتها له وأما من بعد مضي الخمس سنوات وعدم وجود من يرغب فتبقى مع من هي تحت يده أثرا له من غير رسم فأما الميرى اذا أراد أخذها في بحر تلك المدة ولو مع ظهور من يرغب أخذها بالرسم فله الاخذ وكذلك اذا لزمتم للاسغال الموضحة بالبند العاشر فله الاخذ أيضا بالتطبيق على البند المذكور انما من حيث ان الاراضى الميرية لا يجوز تعطيلها فينتزى يقتضى أن بوفاة أى شخص اذا كان غير موجود من يكون أحق بأخذ طينه بطريق الأولوية أو ليس يمكن حضوره في مدة يسيرة قبل فوات وقت الزراعة فتعطى لمن يكون موجودا من المستحقين بعده

البند الثالث - انه موجود في الحكومة المصرية نساء عربيات من الاهالى بغير حق هذا البند كان ترتيبه في الأئحة الاصلية الرابع
أطيان ومكلفة عليهن بحسب الجارى وهن قائمات بتأدية اخراج فكذا مثل هؤلاء يجرى في حقهن حكم هذه الأئحة

البند الرابع - من حيث ان الاراضى الميرية الخراجية لاتملك للزراعيين فيها بل ليس لهم فيها الا حق الانتفاع بها ماداموا يتمتعونها بالزراعة فاذا تركوها اختيارا مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب اصول الشريعة القراء ومع كون الحكم الشرعى قضى بتحديد الثلاث سنوات لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات احوال الاهالى جواز علاوة سنتين أخرين على ذاك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات وبمقتضى ذلك يلزم أن كل من كانت تحت يده أطيان من الاراضى الميرية الخراجية ذكرا كان أو أنثى ومكلفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فأكثر وقائم بها عليها من اخراج لجهة الميرى فلا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى ولا قول من أحد بوجه من الوجوه ولا طريقة من الطرق حيث كانت الارض خراجية ميرية تطبيقا على الاصول الشرعية وذلك ماعدا

الاطيان التي بالضرورة والايحار والشركة وأما تلك فسيأتى توضيح حكمها بالنود الآتية بعده ومن كون جملة قضايا موجودة باليد تتعلق بتداعى الاطيان وموقوفة بدواوين الحكومة انتظارا لنهوض هذه اللامحة فهذه متى كان وضع اليد على الطين يبلغ مدة خمس سنوات قبل حصول التداعى فيمضى حكمه على موجب هذه اللامحة وأما مدة وضع اليد التي حصلت على الطين فى مدة المرافعة والتحقيق التي لم يكن انقطع فيها الحكم فلا يعتبر احتسابها من مدة الخمس سنوات المحددة

البند الخامس - ان مطلق الاطيان التي انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة أو بمقتضى أوامر أو بعمل رابطة فيها لقطع النزاع ما بين واضع اليد والمنازع بشروط معلومة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال أو على مقتضى قانون الشرع المنف بموجب سند شرعى لا يصير سماع قول فيها من أحد بل يصير الاجراء فيها على حسب ماتم عليه الحال بوقتها سواء كانت من الاطيان الخراجية أو كانت رزقة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالتالى على مقتضى هذه اللامحة وأما القضايا التي فى اليد ولم يتقدم فيها حكم وهى الآن فى بحر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على نخط هذه اللامحة

هذا البند كان
السادس

البند السادس - «من حيث انه قد يوجد أشخاص متسحبون تركوا»
«أطيانهم وبعد مدة يحضرون يطالبون بها فهؤلاء يقتضى أن الشخص المتسحب»
«اذا ترك أطيانه ينظر فى المدة التي تركها فيها فان كانت تبلغ مقدار خمس سنوات»
«فأكثر وهى مع واضع اليد فلا تعطى للمتسحب بل تصير حق واضع اليد»
«بمقتضى البند الخامس وهذا فيما مضى وأما من الآن فصاعدا اذا تسحب أحد»
«وعائلته من الناحية فالمشايع ملزومون أن يعرضوا عنه بوقته واذا كان وقت»
«تسحبه أو ان زراعة فالاطيان أثريته تعطى بالرغم لمن يرغب فيها به أو مؤقتا»
«اذا لم يوجد من يرغب أخذها بالرسم كما هو مذكور بالبند الثالث وذلك»
«ملاحظة لعدم تعطيل الاراضى من الزراعة واضرار بيت المال واذا كان»
«تسحبه ليس فى أو ان الزراعة فيصير انتظاره لاوان الزراعة كذا اذا كان أحد»

وهذا البند كان
السابع

العازة المؤسرها
فى الجانبين حنفت
كلها من نص البند
الاحيل لان اطيان
المتسحبين سدرضا
أمره فى ٢٥ رجب
سنة ١٢٨٠

«من الالهالى ترك بلده وهو فى أشغال خصوصية متعلقة به بجهة أخرى وبداعى»
 «اشتغاله مكث مدة وأقام بلده من يقوم مقامه من ذوى الاقتدار على القيام»
 «بشعائر زراعته وأداء الاموال والمطالب فثل هذا لا يعد من المتسحين»
 «ولا يعامل بما يعاملون به أما اذا حصل عجز من المقيم بأشغاله عن أداء أشغال»
 «الزراعة ووفاء أموالها ومطالبها فمن حيث هو يعلم محل إقامة صاحب الاصل»
 «فتصير المخاطبة بمعرفة الحكومة عن أحضاره ويتحدد له ميعاد بمناسبة محل»
 «إقامته فان حضر أو عين بمعرفته من يقوم بالوفاء فيها والا فالمديرية تتصرف»
 «فى الطين بالرسم المقرر لمن يرغب أو مؤقتا اذا لم يوجد من يرغب لاختذه بالرسم»
 «كما سلف عنه الذكر بالبند الثالث انما يكون ذلك من بعد تحقق محاولة صاحب»
 «الطين بمعرفة المديرية ومضى الميعاد الذى يتحدد له وأما اذا كان شخص غائب»
 «أو تسحب من غير عائلته قبل صدور هذه اللائحة وصار وضع يد الغير على أطيان»
 «بسبب عدم التفاته الى زراعتها وعدم تعيين من ينوب عنه بها وبلغت مدة»
 «تركة فيها خمس سنوات حين صدور هذه اللائحة فلا تسمع له دعوى فى تطلبه»
 «للاطيان بل ان الطين يكون حق واضح اليد بمقتضى الموضع بالبند الخامس»
 «وأما اذا لم تبلغ هذه المدة وكان المتسحب له أولاد أو أقارب ويقدر على»
 «زراعتها ويطلبونها فتعطى لهم»

اذا كان أحد المشايخ أو الالهالى أو خلافتهم كائنا من كان له أطيان أثرية
 وبسبب جنائية منه حكم عليه بجزاء فيه ابعاد وتوجه الى محل جزائه بحسب جنته
 فبمعرفة المديرية تعطى أطيانه لمن يقوم بها من أولاده أو أقاربه لاجل زراعتها
 وتأدية أموالها ومطالبها حين انقضاء مدة مجازاته وبعودته تسلم له أطيانه كما كان
 ولا تعتبر فى ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة أو قليلة أما اذا مات المجنوح بخل
 المجازاة فالاطيان التى تخلف عنه يجرى فيها مقتضى البند الاول

البند السابع - من كون ان الاطيان الميرية الخراجية ولو انها بحسب أصول
 الشريعة المظهرة لم يكن لاحد فيها توارث ولا رهن لكن بالنظر لمراعاة العمارية والتمدن
 واستحصال التعيش وحسن التوطن قد تصرح بالبند الاول تحويل انتفاع أطيان

هذا البند كان
 الثامن

من يموت الى ورثته الشرعيين ذكورا وأناثا كما أنه قد تجوز بالبند العاشر لاصحاب
الارحصول افراغ انتفاع الاطيان اثرتهم لمن يريدون فبالطبيق على ذلك يتجوز
في رهن الاطيان بالفاروقه من الآن فصاعدا من صاحب الاثرالى من يريد
بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذى أخذ الاطيان
بالفاروقه بشرط أن يذكر فى التكليف أن ذلك أثر فلان وأما عن الماضى الذى
صار اجراؤه من الرهنه فالذى مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين
موضوعا عليه يد المرتنين فلا تسمع فيه دعوى أما اذا لم تكن مضت عليه المدة
المذكورة وكلف اعطاء الطين بالرهنه بدون اطلاع الحكومة فهذا يصير تجديد
سندات ديوانية له بالرهن باطلاع المديرية ويتحدد لاستكمال تجديد تلك السندات
ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لكل من رهن أطيانا من السابق
واقية الى الآن مرهونة لاجل اعتماد المعاملة بموجبها واذا كان بعد هذا الميعاد أحد
يدعى أنه رهن أطيانا ويريد أداء رهنيتها وحاصل توقف من المرتنن فى تسليمها
اليه ولم يكن بيده سند ديوانى باطلاع المديرية فلا تقبل له دعوى واذا كان اصحاب
الاطيان يؤدون ماعليها من الفاروقه للرهون عنده الطين فارم أن يأخذوا أطيانهم
من بعد اثبات رهنيتها واذا كان الراهن توفى وله ورثة كالموضع عنهم بالبند الاول
فلهم أن يؤدوا الرهنه ويأخذوا الطين من المرتنن وذلك أيضا من بعد اثبات وأما
انما كان الراهن توفى عن بيت المال فتبقى الاطيان تحت يد راضع اليد اثرية ولا
يؤخذ منه رسم وأما المرتنن الذى يكون واضعا يده على أطيان مرهونة وفيما بعد
توفى عن بيت المال فمن حيث ان مادفعه المرتنن المذكور الى الراهن صار حق
بيت المال فيئخذ اذا كان الراهن مقتدرا على أداء قيمة ماأخذه فيؤخذ منه الى
بيت المال وترد الاطيان اليه وان كان غير مقتدر لاهو ولا أقاربه وموجود من
يرغب لاختد تلك الاطيان بقيمة الرهنه فيجرب رهنها عنده وبعد أن الرهن من
صاحب الاطيان لهذا المرتنن ومطلوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار صاحب
الاطيان يؤدى الرهنه للرتن المذكور ويأخذ أطيانه واذا لم يوجد من يرغب
وصاحب الاطيان أو أقاربه يرغبون فى تخصيص قيمة الرهنه عليهم ويأخذون

الاطيان فلا مانع من تخصيصها عليه أو على أقاربه الذين يرغبون فيها بالسند والضمانة ببعاد مستقرب بحسب مايتلاحظ لمدير الجهة وانا كانوا لم يرغبوا في ذلك أو لم يكونوا مقتدرين على أداء قيمة الرهنية ولم يوجد راغب لارتهاها كما ذكر فمن حيث ان هذا يعد تعطيلا للخراج وهو لا يجوز فحينئذ تكون الاطيان محمولة لبئس المسال يوجهها ان يشاء بالرسم المقرر خلاف صاحب الاطيان وعائلته

هذا السند كان
التاسع

البند الثامن - من حيث ان صاحب الاثر له أثرية منفعة الزراعة في الاطيان كما ذكر فيما سلف وجار اعطاء الاطيان بالايجار من صاحب الاثر فله أن يؤجر لمن يريد بمعرفة انما يكون عقد الايجار من الآن فصاعدا عن سنة واحدة الى ثلاث سنوات فقط وبعد مضي المدة المذكورة اذا أراد المؤجر بتواقة مع المستأجر ابقاء الطين تحت زراعته مدة ثانية فبحسب تراضيهما معا لامانع من اجراء تجديد عقد الايجار عن مدة أخرى من سنة الى ثلاث سنوات حسب ما ذكر بدون أن يجبر المؤجر أو المستأجر على ابقاء أو أخذ الاطيان بعد انتهاء مواعيدها بحيث اذا كان المؤجر بعد مضي مدة الايجار يريد أن يستولى على اطيانه أو يؤجرها لغير المستأجر الاول عن سنة أو سنتين أو ثلاث كما ذكر فلا يمنع من ذلك مادامت الاطيان أثرية وله حق المنفعة فيها ولاجل ضبط واعتماد تحرير شروط الايجارات ينبغي من الآن فصاعدا أن لا يصير عقد التأجير أو المشاركة الا بموجب سند ديوانى يصير تحريره بواسطة المديرية «أو بواسطة نظار الاقسام بحضور تواب» «الجهات المرتين من الديوان لاجل علم المشقة على الاهالى في الايجارات» «أو الشركات في الاشياء الجزئية التى بينهم وبين بعض بحيث ان الترخيص» «لنظار الاقسام خاصة في ذلك لا يكون الا عن الذى من فدان واحد لغاية عشرة» «أفدنة للاس الواحد المستأجر من بعد تحقيق أثرية الطين لصاحبه وما زاد عن» «هذا المقدار يكون اجراؤه بديوان المديرية»

هذه العبارة حذفت
من نص البند الاصلى

كما أنه لا يسوغ الترخيص من المؤجر للمستأجر في فعل غرس ولا بناء في الاطيان المستأجرة كليا بحيث ان المؤجر لو أراد الترخيص للمستأجر بذلك فالمدير أو ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر ولا يدرجونه في سند الايجار وحاصل الامر أن ايجار الاطيان

لا يكون الا مجرد زراعة الطين فقط في المدة التي يصير عقد الايجار أو المشاركة عليها والا طيان التي تحصل عليها المشاركة يكون تكليفها باسم صاحب الطين لا باسم الشريك ويكون الايجار خاليا عما سوى ذلك مما يوجب التعقيد والاشكال وقيام التداعي وإذا حصل عقد ايجار بخلاف ما ذكر بدون واسطة الحكومة فالحكومة لها أن تعامل من أجرى ذلك بما يستحقه من المعاملة نظير المخالفة بموجب القانون

هذا البند كان
المتأثر

البند التاسع - الجارى من قديم الزمان أن المزارعين في الاراضى الميرية انخراجية يسقطون حقوقهم من أراضى الزراعة ويفرغونها لغيرهم بموجب حجب شرعية فمن حيث ان المزارع في الاراضى الميرية يسوغ له شرعا أن يسقط حق انتفاعه منها لغيره وأن يفرغ عنها لغيره باختياره وإن أصروا الشريعة المطهرة تقضى أن لا ملك للسقط ولا للسقط له في الاراضى الميرية انخراجية بل الملك فيها للجهة بيت المال لكن من حيث ان المزارع فيها له أثر وهو حق منفعة الزراعة فيسوغ له اسقاط حقه في تلك المنفعة والفراغ والتزول عنها شرعا فيقتضى أن من الآن فصاعدا اذا وقع افراغ أو نزول أو أسقاط من أحد لآخر يلزم أن يكون ذلك بموجب حجب شرعية من محكمة تلك الجهة أو من النواب المأذونين بسماع الدعاوى الشرعية وكتابة الحجب ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدر الاذن منها بتجديد الحجة من بعد التحقيق بأن الاطيان حقه على مقتضى ما هو مدون بهذه اللائحة مع استيفاء الشروط الآتى ذكرها وهو أنه بعد تمام الاسقاط والفراغ والتزول يكتب في الحجة شروط على المسقط له أو المقرغ له بأنه اذا لزم الحال الى مصلحة الرى لعمل جسر أو ترع أو قنطرة أو لزم أعمال طرقات أو بناء ونحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها شئ من تلك الاطيان أى الاطيان انخراجية خلاف الاطيان الغير خراجية أى خلاف الاطيان المملوكة فلا يكلف الميرى شئ في مقابلة ذلك خلاف رفع مال الاطيان التي اخذت في تلك العمليات وأما اذا دخل فيها شئ من الاطيان المملوكة فيعطى لاربابها بدلها أو قيمتها وكذا بشرط على المسقط له أو المقرغ أو المباع لهما سواء كانت الاطيان انخراجية أو مملوكة

أن يكون ممثلاً الى القوانين واللوائح والاوامر التي تصدر من الحكومة ويكون ملزوماً بسداد الاموال وأداء المطالبات الميرية حسب ما يصير على أهالى الناحية وهكذا يشترط في سائر المحجج التي تتحرر من الآن فصاعداً وإذا تبين فيما بعد أن المسقط له أو المفرغ له أجرى مخالفة شئ من الشروط المذكورة فيجبر على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع الحذر من كتابة حجج اسقاط أو افراغ أو نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضى من المسقط والمسقط له وإذا كان بعد هذا يظهر وجود حجج محررة من بعد تاريخ صدور هذه اللائحة وتكون مخالفة لهذه الشروط أو مستندات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تعتبر وترد الاطيان الى المسقط والتمن المسقط له مع ترتيب الجزاء عليهما وعلى القاضي بحسب القانون (يراجع قرار المجلس الخصوصى الصادر عليه أمر عال في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣)

البند العاشر - ان حجج الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بالحكام الكبار أو من النواب الشهورين الذين كانوا مرخصين في المرافعات والدعاوى الشرعية وكتابة المحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت مسجلة في سجل أحد القضاة أو النواب المذكورين «حسب ما هو مدون باللائحة القضاة الصادر عليها الامر الكريم بالاجراء على موجبها» وأما المحجج التي من النواب الصغار غير المشهورين مثل نائب شرع بلدة صغيرة أو كافر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بحجة من القضاة الذين بالحكام الكبار أو النواب الشهورين اذا لم تمض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تحدد ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لتغيير المحجج المماثلة لذلك أما اذا كان مضى على وضع اليد خمس سنوات فأكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك المحجج بل يكفي بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكور عنها بالبند الخامس من هذه اللائحة وأما اذا لم يكن مضى خمس سنوات مع واضع اليد المشتري ولم تكن المحجة التي معه من النواب المذكورين بل من نواب صغرين أو مستندات شرعية فيما ذكر يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور الفريقين وان وجد أن البائع قد توفى أو تسحب

هذا البند كان
الحادى عشر

الجملة المؤثرة عليها
ما قوام قد عرفت من
نص اللائحة الأخيرة

ولا يستدرك طلوع الحجة مرة أخرى فمثل ذلك يصير تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدع ينازع واضع اليد وهذا عن الذى سبق ومن الآن فصاعدا لا تتحرر المحجج الا من المحاكم الكبار أو من النواب المأذونين فى كتابة المحجج وسماع الدعاوى كما هو مصرح بالبند العاشر من هذه اللائحة وحيث انه بحسب مستلزمات المصلحة لا يخلو الحال من الاحتياج لآخذ أطيان من الاطيان الخارجية وادخالها فى مصلحة الرى فى أعمال الجسور والترع والقناطر والابنية ونحو ذلك فهو وإن كانت المصلحة مكلفة برفع المال عن أرباب تلك الاطيان وخصمه على جانب الميرى إذ أن الاراضى ميرية خراجية ومزارعوها بنوع الاثرية لم فيها حق الانتفاع ما داموا يتعهدونها بالزراعة الا أنه ربما أن بعض أرباب الاطيان التى تدخل أطيانهم او بعضها فى العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش بسبب ما أخذ منها حيث كانوا متعيشين من الانتفاع بزراعتها أو ربما البعض منهم يكون فى جملة نفوس من العائلة والتبقي له فى الطين بعد المأخوذ منه بالعمليات المذكورة لا يكتفى لتعيشهم فرعاية لرفع تلك التضررات وملاحظة لحسن التوطن والعمارية يلزم أنه بمعرفة المديرية التى يقع ذلك فى نواحيها اذا كانت يتحقق لحضرة المدير ويتراعى له حصول تضرر وضيق معاش لاحد من المأخوذة أطيانهم أو بعضها من الآن فصاعدا بالعمليات المذكورة ويكون محتاجا لآخذ بدلها فما دام توجد بالناحية أطيان أعبادية غير ممولة سواء كانت نازلة فى المزارد أو غير نازلة فى المزارد ماعدا أطيان الجزائر فيعطى له منها ما يقتضى اعطاؤه له بدلا بمعرفة حضرة المدير وإذا لم يوجد ذلك بالناحية وتوجد بها أطيان متروكة عن أربابها فيعطى له منها البديل أو بقدر ما يحتاجه من ضمن البديل حسب رغبته وإن لم توجد أطيان بالناحية من هسنا القبيل وتوجد بها أطيان محمولة عن أربابها وصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند حيث هو أحق بالآخذ منها عن سائر من يتقدم خلافة لآخذها من أهالى الناحية أو المجاورة

وأما اذا لم توجد بتلك الناحية أطيان مما ذكر يعطى منها البديل ويرغب صاحب الطين أن يأخذ البديل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضع

تفصيله والذي يستولى من الطين البذل بأي وجه من تلك الوجوه بتقيده عليه بالضريبة المقررة بحوضه ويكون ذلك له بنوع الاثريه وأما اذا دخل بتلك العمديات أطيان من الاطيان غير الخارجيه أى المملوكة لاربابها فهذه يعطى بدلها لصاحبها أو قيمتها بحسب ما تساوى (راجع بند ٦ من قرار اصلاحات المالية وبند ٢٣ وبند ٢٤ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة فى شأن الاطيان الخارجيه التى تؤخذ للنافع العمومية)

البند الحادى عشر - ان الاراضى الميريه الخارجيه التى يصير فيها غرس أشجار وحفر سواقي وانشاء أبنية فتل هذه الاراضى التى تصير مشغولة بما ذكر يكون للغارس أو البانى الذى هو صاحب الاثر ولورثته من بعده حصول التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعيه من بيع وهبة وغير ذلك من سائر التملكات وهذا يكون اجراؤه من ابتداء صدور هذه اللائحه وأما الماضى فاذنا كلف توجد شروط بين صاحب الاثر والمستأجر أو المشارك أو الذى أخذ بالرهن وتلك الشروط تجوز البناء والغرس فى الارض فموجب الشروط المذكورة تحرر المبيع اللازمه بتمليك ما يكون صار بناؤه أو غرسه فى تلك الارض أما اذا لم تكن بينهم شروط ولم يحصل التصديق من صاحب الاثر على ما صار غرسه أو بناؤه فالغارس أو البانى بغير اذن وبغير شروط سواء كان صاحب الاثر نظره وسكت عنه أو غير ذلك فهنا يرفع أمره الى الشريعه الغراء ويمجرى فصل الحكم فيه بمقتضى الاصول الشرعيه وأما من الآن فصاعدا فالذى يريد إيقاف ما ثبت له تملكه بالأوجه المتقدمه سواء كان صاحب أثر أو من تصلّق له من صاحب الاثر أو ورثتهم فله أن يوقف ما أنشأه من البناء والسواقي وجميع ما يملكه مما له فيه حق القرار كما هو من مقتضيات الشريعه انما ذلك يكون باذن من المديرية واذا كان البناء أو الغرس فى جانب من الارض وليس هو فى جميعها فلا تكون جميع الاطيان تحت تصرف أربابها كما ذكر بل ذلك يكون عن الجانب الذى صار فيه الغرس أو البناء من الارض المذكورة والاطيان التى تكون مشغولة بالذى يصير إيقافه وهى عليها الخراج ليرى فاذنا نظر وجهه يحصل منه تعطيل الخراج المحمول عليها فما أن ذلك لا يجوز تعطيله فيصير

هذا البند كان
الثانى عشر

النظر فيها بالوجه الشرعى ويجرى فيها مقتضى أصول الشريعة لاجل عدم تعطيل انحراف وعلى أى حال فيشترط فى جميع هذه الالوجه أداء الاموال والمطالب الميرية والشروط المذكورة فى البندين العاشر والحادى عشر ويتوضح ذلك بالجميع والوقيات (يراجع بند ٦ من قرار اصلاحات المالية فيما يتعلق بمسألة الايقاف)

بند مخوف (١) - من كون أن اطيان الابعديات والاطيان التى تظهر زيادة بالنواحى عن زمام المأمور الاصلى جار جعلها فى المزاو ونشر الاعلانات عنها عموما للمجهاات ودواوين العمرمات والمجالس بأن كل من كان له رغبة يعطى مزايدة فيها وباتهاء المزاو يجرى قيدها على من تنهى عليه بحيث تكون أثرية له يتمتع بالانتفاع بها ويؤدى أموالها حسب المزاو ولكونها من بعد قيدها على من تنهى عليه ضرورة أنه يحتهد فى تصليحها حتى تصير سالحة فاذا ظهر من يرغب المزايدة فى ابعادية يكون انتهى مزاوها كما ذكر سواء كان قبل هذه اللأئحة أو بعدها بقصد أخذها من أربابها بزيادة شئ على أموالها السابق ربطها بواقع المزاو لايقبل منه ذلك بل تبقى تحت أيدي الراسى عليهم المزايدة أثرية لهم كما ذكر يتمتعون بالانتفاع بها ماداموا مؤدين أموالها الميرية وأما اذا حصلت وفاة من رما عليه المزاو بحسب انقضاء أجله المحتوم فيجرى فى حقه حكم البند الاول وأما اذا أراد الراسى عليه المزاو أو ورثته بعده ترك هذه الابعادية فيجرى فى ذلك مقتضى البند الرابع عشر

بند مخوف (٢) - ان اطيان الابعديات التى تظهر زيادة عن الزمام وتجرى فيها المزايدة وتنهى على من تنهى عليهم وتتقيد لهم أثرية قد شوهد أن بعض الاشخاص الذين أخذوا الاطيان بالمزاو بالزيادة عن قيمة ما تساوى يتظامون ويريدون الرجوع عنها وبعضهم يتظامون بسلم الاقتدار على زراعتها فهؤلاء من حيث ان أخذهم كان يرغبهم فلا يسمع لهم قول بل على حسب ما رما عليهم يتحصل منهم مال

(١) هذا البند كان الثالث عشر وحذف بالكلية لسبب صدور أمرين فى ١١ جمادى الاول سنة ١٢٨٨ و ١١ ربيع الاول سنة ١٢٩١ بما يجب اجراؤه فى مثل ذلك

(٢) هذا البند كان الرابع عشر وحذف بالكلية أيضا لسبب المذكور عن البند السابق

السنة التي وضعوا أيديهم عليها وبعد ذلك من يكون أخذ أطيانا بالمزايدة ويريد تركها بعد تحصيل ماعليه من المال مدة وضع يده يصير نزول الاطيان المذكورة بالمزاد بمعرفة المديرية ولا يقبل مزاد من الذى تحي عنها بل يكون المزاد مع غيره بشرط أن يجعل لها ميعاد ثلاثة أشهر وينشر الى الجهات عموما بالاعلانات اللازمة وقبل انتهاء الثلاثة أشهر المذكورة بعشرة أيام كل من تظاهر له رغبة لاختها يكون حضوره في المديرية بنفسه أو حضور وكيل من طرفه بديوان المديرية وتعمل جمعية بحضور المدير وتصدر المزايدة اللازمة والذي تنهى عليه بوقتها تعطى له بحسب المدون في البند الخامس عشر وأما الذى لم يحضر للمديرية في الميعاد المذكور أو لم يرسل وكلا عنه لاجل حصول المزايدة فلا تعتبر مزاييدته بعد ذلك ولا تزاع الاطيان من يد الذى رسا عليه العطاء بل تعطى لمن يرسو عليه المزاد ويكون العمل بموجب ذلك في كافة الاطيان التي تظهر زيادة وتعطى بالمزايدة على هذا الوجه وتكون أثرية لمن أعطيت له وإذا دخل أوان الزراعة قبل انتهاء المزايدة ويخشى من بوار الارض فلاجل عدم بوارها تصير زراعة الطين بمعرفة مشايخ الناحية وأهاليها في سنتها بحسب ماتساوى باطلاع المدير وباتهاء المزايدة يجرى الاعطاء حسب ما ذكر انما قبول المزاد لا يكون الا من الاشخاص الذين تعلم أحوالهم بالاعتدال على الزراعة وتادية المال من بعد دقة الاستفصاف عن حقائق أحوالهم وأما ما عدل مثل هؤلاء الاشخاص الغير معلوم أحوالهم بالمديرية فلا تقبل منهم مزايدة الا بالضمانة القوية قبل المزايدة

بند مخدوف (١) - من حيث أن تظهر أطيان زيادة بالحيطان المزروعة وتلك الزيادة من الاقتضاء ربطها بالمال والجارى في أطيان الاقاليم البحرية بغير تقسيم الاراضى بكل ناحية بلقطة حيطان حيث الحوض الواحد قد يمكن أنه يحتوى على كمية أطيان لأقل من خمسين فدانا فأكثر الى مايقارب مائة وخمسين فدانا فأكثر أو أقل وأما المعترفى استعمال التقسيم في أطيان أقاليم قبلي فانه بدل لقطة الحوض المعبر بها عن مقدار أطيان من المقادير السالف ذكرها في أقاليم بحري يعبر

(١) هذا البند كان الخامس عشر وحذف بالكلية أيضا للسبب المذكور عن البند الثالث عشر

عنه بلقطة قبالة وأما اسم الحوض في قبلي فلا يطلق الا على مقدار وافر من الاطيان يبلغ ماينوف على الخمسة عشر ألف فدان فأكثر وأقل وحيث كما سلف الذكر أن الزيادة التي تظهر في الاطيان من الاقتضاء ربطها بللال فالذي يظهر منها بأطيان الحوض الواحد من حيضان أطيان بحرى أو في القبالة الواحدة من قبالات أطيان قبلي اذا بلغت زيادته عن زمام الحوض أو القبالة المذكورة من فدان لغاية عشرة أفدنة فنشل ذلك يعطى لارباب الاطيان أصحاب الأثر بالحوض أو القبالة التي ظهرت به حكم ضريبة الحوض أو القبالة وذلك خلاف الزيادة الناتجة بناء على الاعراضات كما هو موضح بالبند الثالث والعشرين وأما اذا بلغت الزيادة بالحوض أو القبالة من العشرة أفدنة فما فوقها فهذه الزيادة هي التي يصير جعلها في المزار بموجب قوائم بحيث يتوضح بقائمة المزار مقدار الزيادة ومساحتها وحدودها الكائنة بها حتى ان المزار والاعطاء عند انتهاء المزار يكون بموجبه وبرسو المزار يصير الاعطاء ويجرى في ذلك مقتضى البند الثالث عشر والرابع عشر بحيث ان من يأخذ تلك الاطيان بالمزار تكون أثرية له يتمتع بالانتفاع بها أما اذا كانت حين جعلها في المزار لا يوجد لها راغب ويكون دخل وقت الزراعة فالذي يكون زارعا لها يجرى اعطاؤها له وقيدها عليه ليزرعها بحسب مايساوى حوضها اذا رغب ذلك ولا تزال المديرية تعلن عنها بالمزار حين اتعلم الميعاد كما هو مذكور بالبند الرابع عشر وأما أطيان الابعادات التي تكون أراضيها خرسا مانعا من الزراعة أو مستمالة أو مستبحرة ومحتاجة الى التصليح وتقدم أخذ لأخذها لأجل اصلاحها وزراعتها وتأيدي الاموال عنها فالارض الماثلة لذلك يصير اعطاؤها للراغب مدة ثلاث سنوات بلا مال وبعدها تتحول عليه بنصف ضريبة حياضها أو قبالاتها الموافقة لها ويسرى ذلك مدة ثلاث سنوات أخرى وفي ختامها تتحول بالضريبة الكاملة وتنتقيد له أثرية يتمتع بالانتفاع بها واذا تعرض لذلك أحد من الاهالى بزيادة شئ في المدة المذكورة أو بعدها عن المجهول على الاطيان المرقومة لانتقيل منه حيث ان واضع اليد هو الذي أصلح الارض المذكورة وما دام يؤدي المال المجهول على تلك الاطيان فتكون له أثرا ويجرى في حق ذلك ما هو متون عن الاطيان الخراجية

بالبنود السالف ذكرها وحيث قد يقع أن بعضا من الأشخاص الذين يأخذون الاطيان ثلاث سنوات بلا مال أو ثلاث سنوات بنصف ضريبة وبنظام المدة تكون بالضريبة الكاملة وبعد معرفتهم بحقيقة الاطيان يريدون التنجى عنها بعذر عدم مراقبتها للاستصلاح أو عدم اقتدارهم على اصلاحها ويرغبون في استبدالها من الاطيان المماثلة لها من ذات الاطيان المستعدة بالناحية فمثل ذلك مادام يكون بالناحية اطيان مستعدة ولم يكن جرى فيها المزاد ولم يحصل التقديم عنها من أحد ويكون معلوما ومحققا لدى المديرية أيضا انه لم يوجد لها راغب بالزيادة عن شروط من يرغب الاستبدال فبعد الكشف عنها بمعرفة المديرية أيضا ودقة الوقوف على حقيقة ما ذكر لامانع من استبدالها من الاطيان المذكورة أما اذا كانت المديرية تعطى الاطيان بدون وقوفها على حقيقة ذلك وبدون كشف عليها بمعرفتها ويوجد من يرغب فيها فالمديرية تصير تحت المسؤولية في ذلك انما يشترط على من يأخذ الاطيان بأن السنوات التي مضت من بعد تسليم الاطيان المرغوب استبدالها الى وقت استلام البديل تكون محسوبة عليه من أصل المشاركة بمعنى أنه اذا كان مضى مدة سنتين من الذي بلا مال ويكون واضعا يده على الاطيان الاولى وأراد تركها وأخذ بدلها فالبديل الذي يعطى له تكون شروطه سنة واحدة بدون مال وثلاث سنوات بنصف الضريبة وبعدها تكون الاطيان بالمال كاملا وأما الذي يريد ترك الاطيان التي تكون بشروط الاجراء المحكى عنها فمن حيث لامانع من قبول تركه فيها الا أن السنوات التي وضع يده فيها على تلك الاطيان وان كانت بأصل الشروط هي بدون مال ولكن نظرا لترك الاطيان وبخلافه الشروط بعد التسليم يلزم أن السنتين الواضع يده فيها من المقرر عنها بدون مال يتحصل منه ربع مال تلك الاطيان سنويا عن مدة وضع اليد باعتبار كل فدان ربع الضريبة سنويا حتى لا يكون في ذلك غدر على الميرى والاطيان التي يتركها يجري جعلها في المزاد

البند الثاني عشر - اذا لزم الحال لمصلحة الرى العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى جفر ترع أو أعمال جصور أو إنشاء قناطر أو نحو ذلك

هذا البند كان
السادس عشر

أو بحسب الاقتضاء جرى أعمال طرق عمومية أو إنشاء أبنية تتعلق بلوازم المصاحبة وأخذت لذلك أطيان خراجية واستوجب رفع ماله على جانب الميرى كما ذكر في البند الحادى عشر فالأطيان التى يرفع ماله لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيفاء صحتها وحقيقتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا اذا كان يحصل أكل بحر بالأطيان الخراجية أو العشورية ولم تتخلف جزيرة فى مقابلة ما أكل البحر من الأطيان فى البلدة التى حصل بها ذلك فبمد المساحة بصير رفع مال أو عشور ما أكله البحر على طرف الديوان من بعد العرض وصدور الأمر وأما اذا تخلفت أطيان جزيرة متصلة بأطيان الناحية التى أكل البحر منها فينظر لمقدار الذهاب من أكل البحر وتصير توفيته من المتخلف فاذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الأمر عنه ويعتبر الاجراء فى ذلك من الآن فصاعدا فأما ماسبق اجراؤه فى مثل ذلك فاتباع لما حكم فيه سابقا يعتمد واذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة العجز فيصير اعطاؤها بالازاد لمن يرغب من أهالى الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة التى تجرى بينهم على عموم أهالى الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير (يراجع الأمر الصادر فى ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩١ عن المزايدات)

هذا البند كان
السابع عشر

بند مخنوف - من حيث أن بعض الأهالى بائعون أطيانهم بالامسقاط أو الفراغ والنزول الى أشخاص بموجب حجج شرعية بمدة ما كانت الأطيان ليست مرغوبة والآن لما وجدوا الأطيان تحسنت عن الاول رجعوا يدعون بالقول أن البيع كان بالائمان القليلة أو بالاكره لزمهم الاستيلاء على الأطيان بالثانى فمثل هذا متى كانت الأطيان مضى عليها مدة خمس سنوات فأكثر مع واضح اليد لا تسمع فيها دعوى أما ان كانت أقل من الخمس سنوات فان كانت الحجج محررة من الحاكم المصرح لها بتحرير الحجج المماثلة لتلك المعول على اعتمادها حسب لائحة القضاة لا تسمع فيها دعوى أيضا، وأما ان كانت بخلاف ذلك فتقبل منهم الدعوى

بند محذوف - من حيث انه قد يوجد بعض النواحي أنهم ليسوا متبعين للتواريخ بداعي أن وقت مساحة الاطيان كانت مساحتها على أثار قلائل وذات الانهار الموجودين لا يعتبرون في ذلك ما هو محدد بالتواريخ بل الذي مكتوب عليه والذي غير مكتوب عليه جميعه يزرعه ويقسمه على حسب التواريخ سنويا من أهالى الناحية ثم يوجد أيضا بعض نواحي فقدت تواريعها وكان بعض أهاليها تستكثروا وحضر الى تلك النواحي بعض مزارعين خلافتهم من مدة مديدة تنوف على خمس سننات وتوطنوا بها وصاروا من أهالى الناحية ولهم وجود التواريخ صاروا بالمثل يقسمون الاطيان على أشخاص بالناحية لكل واحد قدر مخصص له ويجرى التكليف بدقر الصراف على اسمه حسب زراعته ويؤدون المال على موجب التكليف السنوي فيقتضى أن أهالى هؤلاء النواحي تكون معاملتهم على وجهين الاول أن النواحي الغير جار قسمة أطيانها بين أهاليها سنويا المتخذين دفتر المكلفة باسم تاريخ ومريضين مشايخهم وأهاليهم بما فيه فيعتبر فيهم دفاتر مكلفاتهم والثاني عن النواحي الجارية قسمة أطيانها سنويا بحسب القرايط فانما كانت مشايخهم وأهاليهم مرضيين بما يكون واردا بدقر المكلفة الذي عمل عن السنة التي تصدر فيها هذه اللائحة فيها وفيما بعد لايجرى التقسيم سنويا خلاف ماضى بل يستمر التكليف بحسب ما هو مكلف باسم كل شخص بدون تغيير ولا تبديل سنويا ويجرى في حق ماخص كلا منهم ما ذكر في بنود هذه اللائحة مادام ان ماخص كل انسان صار معتبرا أنه أثره وأما اذا كانوا غير مرضيين بما هو وارد بدقر التكليف الاخير فيصير اعمال دفتر تقسيم خلافه بحضور الجميع بمعرفة المديرية ومتى أقروا عليه جميعا وختم من المشايخ والعمد يشرح عليه من المديرية بالاعتماد بعد تحرير الاشهاد الشرعى وعلى موجبه يجرى تكليف أطيان كل شخص وما توضع يد عليه يكون أثرية لصاحب اليد ويتقيد عليه أثرا بحسب التكليف كما ذكر وكل نفر يعرف حدوده وحين وقوع المساحة العمومية كذلك يتبع ذلك التقسيم ويتقيد عليهم لكل اسم ومن الآن فصاعدا لايجرى تقسيم خلاف ما ذكر بل يبقى كل منهم متبعا ما هو مكلف عليه كما توضح

هذا البند كان الثامن
مشروح حذف هو
والذى قبله لان
الاجراءات المتبعة
في شأن من كان
واضعا يدعى اطيان
خارجية بغير حجة
تقرررت بالمرين
أحدهما في ٣ رجب
سنة ١٢٨٢ والثاني
في ١٩ جمادى الاولى
سنة ١٢٨٣

هذا البند كان التاسع عشر وحذف بالكيفية ذات السبب الذي ذكره من المبدئين السابقين

بند محذوف - انه في المدد السابقة كانت بعض أصحاب الاثر في الاطيان يعطون أطيانهم أو جانباً منها لخلافهم بطريق الشركة أو لأجل المساعدة في الزراعة ولا يعطونه اليهم جار تكليفه باسم الشريك بدون تكليف على أصحاب الاثر وبداعى ذلك يزعم المكلف عليه أن الذين أثره ولعدم التسليم في ذلك من صاحب الاثر الاصلى تحصل منازعة وشقاق فلاجل حسم ذلك يكون الاجراء في هذا الباب على حسب الوجوه الآتى ذكرها (الاول) فيما يتعلق بمن تكون زراعة أطيانه أثرية بينه وبين الشريك سوية والتكليف باسم الشريك خاصة فتى ظهر أمر مثل هذا وثبت بالتحقيق فيجوز قسمة الاطيان المذكورة بين صاحب الاثر والشريك كل منهما بحسب ما كان يخصه باعتبار مقسمة في المحصول مادام يكون مضى على ذلك خمس سنوات فأكثر حيث الشريك المذكور استمر في زراعتها تلك المدة وضرورة أصلح أراضيها والتكليف عليه كالتكليف على صاحب الاطيان بنوع الاختيار أما اذا لم يكن مضى عليه مدة الخمس سنوات فالاطيان تكون لصاحب الاثر (الثاني) فيمن يكون من أصحاب الاثر أعطى أطيانه لشخص آخر يزرعها ويتفقد بمحصولاتها ويسدد أموالها ومكلف باسمه دون صاحب الأثر وفي مقابلة ذلك يعطى شيئاً معلوما سنوياً لصاحب الاطيان نقداً كان أو خلافة بحيث ان اجراء ذلك انما يكون مبنياً على عجز صاحب الاطيان عن زراعة أثره حتى انه بسبب استمرار المزارع في زراعتها ضرورة صار استصلاح أراضيها وانتفع صاحب الأثر منها فانه متى ما مضى على ذلك خمس سنوات فأكثر ولم توجد دلائل بيد صاحب الاطيان تدل على سبق المشاركة بأنه اذا أراد أخذ أطيانه يأخذها خفية صار لا يحرم المزارع من تلك الاطيان ويجوز قسمتها بينهما وهو أن صاحب الأثر يكون حقه فيها الثلثان والمزارع يكون يحق الثلث ومن الآن فصاعداً يجزى تكليف ما يخص كلا منهم عليه لتكون أثرية اليه أما اذا كانت مدة وضع يد المزارع لم تبلغ الخمس سنوات فتكون الاطيان جميعها لصاحب الاثر (الثالث) فيمن يكون من أصحاب الأثر وهو زارع أطيانه لخاصة نفسه وأجرى تكليفها على خلافه لغرض من الأغراض مع كون المكلف عليه لا يكون له زراعة ولا انتفاع شيئاً

منها فمن حيث ان المكلف عليه لا يكون له شيء كما ذكر فتي ثبت ذلك بالتحقيق فالاطيان تكون لصاحب الأثر ولا يعتبر فيها مدة التكليف ان كانت كثيرة أو قليلة ومن الآن فصاعدا يجري تكليف الاطيان على صاحبها الاصل (الرابع) فيما يتعلق بالشريك الذي يكون مشاركا لصاحب الأثر في أطيانه وتكون الزراعة بينهما سوية والقسمة جارية بينهما وكل منهما مكلف عليه ما يخصه فان كان مضى على ذلك خمس عشرة سنة فأكثر فساد الشريك مستمرا على الشركة وأصلح الاراضى وكان ممالكا للنفعة وشركته ما كانت الا لعدم اقتدار صاحب الاطيان والتكليف باسمه، انما هو كان باختيار صاحب الاثر فيئذ الشريك لا يحرم من تلك الاطيان بل يعطى له منها ما كان مكلفا عليه وصاحب الاطيان يبقى بما هو مكلف عليه ولا تسمع في ذلك دعوى أما اذا لم يكن مضى على ذلك الخمس عشرة سنة فالاطيان تكون لصاحب الأثر (الخامس) فيما يتعلق بالشريك الذي يكون مشاركا لصاحب الأثر في أطيانه وتكون القسمة جارية بينهما والتكليف جار باسم صاحب الأثر فيئذ ان شركته مع صاحب الأثر ما كانت الا للانتفاع فقط فهو وان كان استمر على الشركة أيضا فلا يعتبر في ذلك استقراره بل تكون الاطيان لصاحب الأثر مادامت مكلفة عليه ثم الاجراء في جميع ما توضح بتلك الواجهة بهذا البند يكون عن الارض السوداء أما اذا كان الشريك غرسوا أشجارا أو بنوا سواقي وأما كن فهذا مما يتعلق بالشرعية الغراء وفصله يكون بالاصول الشرعية

بند محذوف - انه توجد أشخاص في بعض الاهالي واضعون أيديهم على أطيان معطاة اليهم من أطيان غيرهم بناء على اقتدارهم واحتياجهم لها ويزرعونها بالشركة مع بعضهم والتكليف باسم أحدهم ومستمرمون في الزراعة من ابتداء وضع اليد وجارين تأدية المطالبات سوية وقد جعلوا التكليف على أحدهم فيما ذكر بالرضا لاجل حصر المطلوب منهم في قلم واحد فانما كان يوجد مثل ذلك ولا تكون الاطيان المذكورة أنرا ولا ملكا لاحد منهم فلا يعتبر التكليف في ذلك على أحدهم خاصة وار مضى خمس سنوات بل يجري قسمتها بينهم بحسب الشركة المذكورة بموجب قائمة قسمة تعمل بينهم بقيمة ما يخص كلا منهم في الاطيان وبعد ختمها

هذا البند كان
العشرين وحذف
لذات السبب
الواضح فيما قبله

منهم وتصديق المشايخ عليها وتسجيلها بالحكمة وبحرر الاشهاد عليها بالاعتراف منهم بذلك وشرح المديرية عليها بالاعتقاد بعد تسجيلها بها أيضا اذا كان المذكورون مازالوا راغبين في أنهم يكونون قومانية في الزراعة ويكون المزارع واحدا منهم فتبقى قائمة التقسيم تحت يده ويتقيد اسمه بالمكفة والجريدة ببيان حصه كل شخص لاجل حفظها لصاحبها أثرا وأما اذا كان كل منهم يريد تكليف حصته باسمه ويزرعها فلا مانع لذلك يجرى زراعة حصته بحسب التقسيم وتقيد أثرا لكل شخص حسب زراعته حيث قد وضعوا أيديهم على ذلك من مدد سلفت وإذا توفى أحد الشركاء المذكورين يكون الاجراء في حق الاطيان الاثرية حسب المنصوص عليه بالبند الثاني من هذه اللائحة وأما اذا كانت تلك الاطيان أثرا لاحد منهم ومكفة عليه فتكون الارض خاصة لصاحب الأثر وحده ولا يكون الشريك له في الزراعة شريكا معه في الارض

البند الثالث عشر - ان الجهادية الذين أعيدها الى بلادهم وتوطنوا بها قبل أعمال هذه اللائحة أو بعدها سواء كانوا امدادية أو من العساكر المحضرين من السفرية اذا كانوا يريدون أخذ أطياف لتعيشهم منها فهولاء من يكون منهم من أرباب الكارات أو تحت أيديهم هم أو والسيهم أو اخرتهم أطياف والجميع في معيشة واحدة فلا يستحقون أخذ أطياف. فأما الذين لم تكن لهم كارات وليس لهم ولا لوالديهم ولا لآخرتهم أطياف فيعطى لكل واحد من الانفار فدانان ولكل واحد من ضباط الصف ثلاثة أفدنة والاطيان التي تعطى للجهادية تكون من مستبعدات الميرى الخائز الاعطاء منها وتعينها الحكومة «ان كانت من أطياف المعمور سواء كانت من الاطيان» التي تركها أربابها باختيارهم أو من الاطيان التي آلت لبيت المال بسبب وفاة «أربابها وعدم وجود ورثة لهم أو من الاطيان التي تظهر زيادة بالناحية المقيم بها» الجهادي فهذه يكون اعطاؤها بالمال المربوط على المعمور وإذا أعطى لهم طين «من الذي صار انحلاله الى بيت المال فلا يؤخذ منهم رسم عليه خلاف ربط المال» المخصص على المعمور وأما اذا كان المعطى لهم من الاطيان الابعادية فخير

هذا البند كان
الحادي والعشرين

العبارة المؤثر عليها
كانت من نص البند
الاصلي وحقت من
نصه اللائحة الاخرى
لان الأمر العالي الذي
صدر في ٢٥ رجب
سنة ١٢٨٢ تضمن
قواعد أخرى

«ان تلك الاطيان مستبعدة من الزمام ولم تكن بمقام المعمور ولا تستحق تمويلها»
 «بالمال المربوط كضرائب حيصانها نظرا لعدم استصلاحها مثل اطيان المعمور»
 «فيكون تمويلها عليهم حسب ما تساوى بملاحظة المديرية لاجل رفع مقدوريتهم»
 «ولتعيشهم منها واذا لم توجد اطيان بهذه الكيفية بالناحية فيعطى لهم من النواحي»
 «المجاورة التي توجد بها اطيان بهذه الصورة لاجل تعيشهم ويكتفى الحال»
 «في حقهم بذلك وأما الجهادية الذين حضروا من الألايات وذهبوا الى بلادهم»
 «قبل صدور هذه اللائحة اذا تداعوا بأثرية لهم أو عن والديهم أو أجدادهم فتى»
 «كان تركهم لتلك الاطيان مضى عليه مدة الخمس سننات الموضع عنها بالبند»
 «الخامس فلا تسمع لهم دعوى وتكفيهم الاطيان التي تعطى لهم حسب ما ذكر»
 «وأما الاشخاص الذين يتوجهون الى الجهادية من الآن فصاعدا ويتركون اطياناً»
 «كانت بأيديهم قبل توجههم فاذا أمكن زراعتها على طرف الجهادي الفائب»
 «بواسطة أحد أقاربه أو خلافه ويؤدي أموال الميرى ومطالبه فبقى على طرف»
 «الفائب وان لم يمكن زراعتها على طرفه فتعطى لمن يزرعها بالمال المربوط سواء»
 «كان اعطاؤها لأحد أقاربه أو الى الاهالى لكن الأقارب أولى من الاهالى وهم»
 «يفضلون في الاعطاء عن الاهالى وفيما بعد عند عودة الشخص من الجهادية»
 «ياخذ اطيانه ان كانت مع أقاربه أو خلافهم ولا يعتبر فيها طول المدة التي»
 مضت عليها ولا قصرها»

بند مخدوف (١) - بما أنه صدرت ارادة سنية في سنة ١٥٧٤ الى كافة
 الجهات عمرها بتجيير الاهالى فيما يقدرون على زراعتها من الاطيان التي تحت أيديهم
 وترك الملايطيقون زراعتها برغبتهم والذي يتركونه يصبر اعطاؤه لمن يرغب بأمر
 الحكومة وقد حضرت الكشوفات وصار رفع مال اطيان الذين قالوا بعدم مقدرتهم
 عليها فمن ذلك مادامت الاطيان المتروكة من الاهالى كلان تركها برغبتهم واختيارهم
 واعطيت الى غيرهم بالامر لزراعتها وتأدية ما عليها من المطالبات بشرط أن لا تكون
 (١) هذا البند كان الثاني حشر وحذف بالكتابة أيضا لان ترك الاطيان أبطلته الحكومة
 بأمر من المرجوم اسماعيل باشا في سنة ١٢٨٢

اثرة الا اذا كان هناك صدور ارادة فيجرى بموجبها فان كان أحد الذين تركوا الاطيان باختيارهم عاد يطلب أطيانه أو يطلب شيئا منها فلا يصنى لقوله وليس له استردادها شرعا بل يصير اعطاء ما يلزم اعطاؤه منها للجهادية المذكور عنهم بالبند الحادى والعشرين

البند الرابع عشر - انه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحرى الاطيان من الجهتين وتحدث جزائر مستجدة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجار فيها الاحكام بموجب روابط محددة لذلك من مدة سابقة فالاحكام التى سبقت في خصوص ذلك قبل هذه اللائحة لا تنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كان عليه بدون قرض وأما من الآن فصاعدا فالجزائر التى تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه (الوجه الأول) انه اذا كان البحر أكل من الاطيان العلوى فبلد من البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدود أطيان بلاد أخرى فيصير استيفاء أكل البحر من تلك الجزيرة واذا كان المتخلف لا يوفى بما أكله البحر فالذى يتبقى بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك فى البند السادس عشر من هذه اللائحة وأما اذا كان المتخلف زائدا عن الذى ذهب فمن بعد استيفاء قدر الذاهب فالزيادة التى تبرز من المتخلف تعطى للمزاد لمن يرغب من أهالى البلاد المتصل ذلك بمحدودها وأما اذا كان المتخلف ظهر متصلا بأطيان بلد أخرى غير التى أكل منها البحر فهذه يصير دخولها فى المزاد اذا لم يكن ظهر عجز بأطيان البلد التى ظهرت بها الجزيرة والذى تنتهى عليه تضاف على زمام بلده (الوجه الثانى) اذا كانت الجزيرة التى تظهر هى بين البحرين والبحر أكل أطيانا من احدى النواحي التى ظهرت بينهم من الاطيان العلوى المكلفة على الاهالى فبالحال يصير مقاس ما أكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها فى المزاد بين أهالى البلاد التى ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود أطيانهم وتعطى لمن تنتهى عليه الزيادة وتلحق بزمام بلده (الوجه الثالث) انه من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر من دون أكل بحر من

هذا البند كان ترتيبه
فواللائحة الاصلية
الثالث والعشرين

أطيان المعمور فمثل هذه الجزائر تعطى لأهالى البلاد التى ظهرت فيها بينهم بالمزاد على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنهى عليه وكل مايقع البحر من تلك الجزيرة فيما بعد وينقصه من أصلها فن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله وبصدور الامر يجرى العمل بمقتضاه فى رفع ماله عن الذى يكون مكلفا عليه وأما ماظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيد أطيان الجزيرة عليه بالقية السابق الاعطاء له بها بدون أن تنزل الزيادة المذكورة بالمزاد وكل ما انتهى المزداد فيه على أحد فى جميع ذلك يتقيد أثرية له ويجرى فيه كما فى بنود الاطيان الخراجية (ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاة الزمام يجرى فيه مقتضى الأمر الصادر فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩١)

هذه العبارة حديثة
باللائحة الأخيرة

البند الخامس عشر - من حيث أنب أطيان الاواسى على مقتضى أصول الشريعة هى فى حال الاصل أطيان خراجية ميرية وكانت أعطيت الى الملتزمين نظير جباية الخراج وتاديت له بيت المال واذا مات الملتزم تعود أطيان الاوسية المذكورة الى جهة بيت المال وكأب جاريا العمل على هذا المنوال كمقتضيات أصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية بأن الاوسية التى يتوفى صاحبها أو صاحبها ويكون له ذرية من الذكور أو الاناث لايجرى عليها الانحلال بل تتقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ولا تتحل الا عند اقراض نسلهم وأما من يتوفى من أصحاب الاواسى ولا يكون له ذرية فهى التى تتحل وصدور ذلك الامر العالى للرزامة فى ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ غمرة ١ فعلى مقتضى ذلك كل من يتوفى من أرباب الاواسى سواء كانوا ذكور أو أناثا ولم توجد لهم ذرية من الذكور أو الاناث يصير انحلال أوسيتهم الى جهة بيت المال (والاطيان التى تتحل على هذا الوجه يصير توجيهها بالسند اللازم من بيت المال كما هو مدون بالبند الثالث) وأما الاطيان الاواسى التى توفيت أربابها وانحلّت سابقا وصارت بيد مزارعين فهذه تبقى تحت أيديهم ويجرى فيها كالمدون بالبند الخامس وتصير أثرا لهم ويصير الاجراء فى حقها بموجب البنود التى فى حق الاطيان الخراجية (راجع بند ٩ من قرار اصلاحات المالية فى حق أطيان الاواسى)

هذه الجملة كانت
من نص اللائحة
الاصيلة وقد حذفت
من نص اللائحة
الأخيرة لان اعطاء
الاطيان بالرسم بطل
بمك الامر الصادر
فى ٢٥ رجب
سنة ١٢٨٢

هذا البند كان
الخامس والعشرين

بند محذوف^(١) - بما أن الاطيان التي تسمى رزقة فانها اقطاعات وارصادات من الاطيان الخراجية ويصير رفع خراجها ومن حيث ان الحكومة ضربت عليها الخراج ورتبت عوض ذلك لاربائها فانضا في الرزامة وصاروا يستولون الفائض من مدة مديدة فبذلك صارت الاطيان المذكورة خراجية ولا يعتبر فيها الوقف بل تكون اطيانا خراجية ميرية كسائر الاطيان الخراجية كما هو من مقتضيات اصول الشريعة والجهة المربوط عليها الرزقة لم يكن لها الا الفائض الذي رتبته الحكومة ولم يبق لها حق في الارض شرعا وكل من كان تحت يده شئ من اطيان الاراضى المذكورة سواء كانت من جهة الوقف أو خلافه ويدفع عليها الخراج لجانب الميرى فتتبدل له اثر منفعة كسائر الاراضى الخراجية باعتبار المدة المحددة في البند الخامس وأما الاطيان التي تسمى اعماديات وكانت من دون خراج وأعطيت رزقة انعاما بلا مال الى من أعطيت اليهم وصارت بيد اربائها وأصلحوها وزرعوها حسب الاوامر والتفاسيط الديوانية فليست من هذا القبيل بل هي مملوكة لاربائها يتصرفون فيها بالبيع والوقف والهبة وغير ذلك من التصرفات الشرعية الساتعة للمالك في أملاكهم ويمرر في حقها كما ذكر في تملك اربائها

هذا البند كان
السادس والعشرين

بند محذوف^(٢) - تقدم صدور الارادة السنية بتاريخ ٢٨ القعدة سنة ١٢٧٣ بان الاطيان التي توجد بالنواحي زيادة على الزمام بناء على اخبار من عرضوا بظهورها ويريد المخبر أخذها بالضريبة الكاملة تعطى له واذا كانت واضع اليد أو غزير يظهر منه حصول الرغبة لأخذها فلا يسمع منهم بل من بعد التحقيق كل ماظهر زيادة بالمساحة يعطى للخبر وأن يعطى قرار في حق اجراء تأسيس اصول اضافة وقيد الاطيان التي سيصير ظهورها كما ذكر بالضريبة الكاملة باسم من هو السبب في الاخبار بها واظهارها وعن ذلك تقدم حصول المذاكرة بمجلس الاحكام وبحسب مااستنسب به صدر للديرات منه بما يقتضى الجمع مشايخ

(١) هذا البند حذف بالكلية لان كل مايتخص باطيان الرزق انقضى أمره في وقته

(٢) هذا البند حذف بالكلية ايضا لان حكمه أصبح ملغى بالاوامر العالية الصادرة في ١١

جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ و ٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠ و ١٧ ربيع أول سنة ١٢٩١

النواحى وأرباب أو نظار الاسادات مع الذين يكون يسدهم أطيان بالناوقة أو بالشركة أو بالايحار ويسئل منهم عن الاطيان الزيادة التى بطرفهم وكل من كان له رغبة فى أخذ الزيادة يفيد عنها وبهذه الصورة تعطى له بالضريبة وترسل بذلك كشوفات الى المجلس لينظر فيها ويمجرى مايلزم عنها وأنه اذا كان فيما بعد واضح اليد أو خلافه يريد الاخذ عن الذى لم يغير عنه فلا يعطى له شئ من تلك الزيادة بل تعطى الى المخبر بالضريبة الكاملة كما ذكر وأما أطيان الجزائر فمن كونها لا تقاس بذلك فكل ماظهر فيها من الزيادة يصير جعله فى المزداد الذى يسجز يخصم من المكلف عليه ويمقتضى ذلك جوار العرض للاعتاب وصدرت أوامر سنية بالأجراء فعلى هذا الوجه يجرى مقتضى الاوامر وحيث ان الاطيان التى تظهر زيادة بالضواحي أيضا لا تقاس بغيرها من أطيان الزيادة فلا يظهر فيها يصير جعله فى المزداد كما ذكر عن أطيان الجزائر وعلى هذا الوجه فان كل من أخبر بوجود أطيان زيادة باى محل من بعد انكار أربابها بجمعية المديرية يعطى الى المخبر عند ظهور الزيادة بموجب المساحة بمعرفة المديرية ماخلا أطيان الجزائر وأطيان الضواحي يجرى فيها كما ذكر قبله ولأجل ايضاح مايجرى من الآن فصاعدا فى كيفية الاعطاء للمخبرين وتحديد المقادير التى تترك لأرباب الاطيان بسبب كونها جرثية والذى يعطى للمخبر أنه اذا عرض من أى شخص عن وجود أطيان زيادة من أطيان شخص آخر وبلغت مساحة الطين تماق الشخص المذكور أربعة وعشرين قيراطا مثلا فانما ظهر بها زيادة قيراط واحد فالقيراط يضاف على اسم صاحب الاطيان بحسب ضريبة أطيانته ولا يعطى منه شئ للمخبر لكونه جرثيا بالنسبة لظهوره فى أربعة وعشرين قيراطا وأما اذا بلغ مقدار الزيادة أكثر من قيراط فى كل أربعة وعشرين قيراطا فيكون جميع ما يظهر من الزيادة يعطى للمخبر الذى عرض عنها وهذا يتبع اجرائه واحتسابه بحسب قلة الاطيان وكثرتها فى كل اسم ونسبة كل قيراط من الزيادة الى أربعة وعشرين قيراطا من الاصل فى كل اسم وان لم يزد فهو لصاحب الاطيان وان زاد عن القيراط فى الاربعة والعشرين قيراطا فكون الزيادة بأجمعها أعنى القيراط وما زاد عليه للمخبر بحيث اذا كانت الاطيان التى

تظهر زيادة يكون ظهورها في أطيان الاسم الواحد في جملة قطع بجملة مساحج وجملة غيطان وجملة حيطان فيكون اعطاؤها للخبر في عين ذات محلاتها التي ظهرت بها ولو أنها مقطعة بجملة قطع بجملة جهات متفرقة أما اذا كان الخبر بداعي ظهور تلك الزيادة مقطعة في جملة محلات يتنجى عنها ولا يرغب في أخذها بسبب تقطيعها في جملة محلات فتصير اضافتها على أصحاب الاثر المزارعين بالمحلات التي ظهرت فيها وتكون الاضافة بضائب خيضانها واذا رغب صاحب الاثر في أخذها كما ذكر فتعطى لمن يرغب بمعرفة المديرية حسب ما تساوى أولى من تعطيلها والاجراء بوجه ما ذكر من الآن يكون على سياق ما تقدم ذكره أما ما مضى فيما سبق اجراءه وتوقيعه من الأحكام في شأن الاطيان الزيادة فهنا لا يصير تقضيه وحصول الاجراء في جميع ما ذكر هو يكون بالمديريات التي لم تكن صارت عليها مساحة عمومية وأما المديريات التي صارت بها المساحة العمومية فاذا كان أحد يعلم زيادة أطيان بها عما يكون ظهر بالمساحة العمومية وصار ظهورها على الوجه السالف ذكره فكنك تعطى الى الخبر المذكور بالضريبة الكاملة ولا تعطى لخلافه انما يلزم أن المديرية تجرى محاكمة من أجرى المساحة بدون ضبط ولم يظهر الزيادة الحقيقية على حقيقتها وتعاما بما يلزم اجراءه في حقه بالتطبيق على القانون وكل من أخذ شيئاً من هذه الاطيان يكون له أثر بمنفعة الزراعة ويجرى فيه الحكم بحسب البنود المضروحة في حق الاطيان الخراجية بهذه اللائحة وأما الزيادة أو التقصان الذي يحصل في أطيان الجزائر فيجرى اللازم بخصوصه على طبق البند الثالث والعشرين من هذه اللائحة

هذا النسخ كان
السابع والعشرين

بند محذوف (١) - بما أنه قد تقرر بالبند الثالث بأن رسم السند للاطيان التي يصير توجيهها بمعرفة بيت المال يكون باعتبار كل فدان أربعة وعشرين غرشاً وحيث لا يخلو الحال من أن الاطيان التي تنحل الى بيت المال كالمذكور بالبند الاول يكون فيها أطيان من أطيان الضواحي وتلك الاطيان لقرىها من البنادر وتنوع زراعتها ومحصولاتها فهي في حال التمييز بين الراغبين لما سواها من أطيان

(١) هذا البند حذف بالكلية أيضاً للسبب المذكور من البند السابق

النواحى البعيدة عن البنادر ولتعدد الراغبين فيها وطلبها من بيت المال فباعها لها
لاحدهم يتضرر ويتشكى الآخر ويرغب أن تكون له خاصة ويحصل فى شأن ذلك
قال وقيل بالنسبة لرغبة كل من كان يرغب فى ذلك فلاجل رفع الشقاق الذى
يحصل بين الراغبين فيها وقطع النزاع يلزم أنه من الآن فصاعد كلما انحلت أطيان
الى بيت المال من أطيان الضواحي فلا يصير توجيهها لشخص مالم يصير طرح
رسم سند انتقالها المختص بها بميدان المزايدة ومهما بلغ الرسم من فوق الاربعة
وعشرين قرشا على القدان الى أن يصير كف الايدى والذى ينتهى عليه ذلك
بعد كف أيدى سائر الراغبين يكون هو الاول بتوجيه تلك الاطيان اليه ويتحرره
السند كما الموضع بالبند الثالث بعد تحصيل رسم السند منه بحسب ما يكون تم عليه
مزاذه هذا مع ملاحظة المديرية الواقع بها ذلك لكيفية اقتدار من يرغب أخذ
وزراعة الطين ومعاملته بحسب ما هو جار مع سائر المزارعين فى الاطيان الخارجية

هذا السند كان
الثامن والعشرين

بند محذوف (١) - من حيث انه ذكر بالبند الثالث اقتضاء توجيه الاطيان
من بيت المال عن الاطيان التى تتحل عن يتوفى ولم يكن له ورثة والذى يأخذها
من بيت المال يدفع رسم سند الانتقال الذى تقرر عنها فإذا كان من الآن فصاعدا
يتوفى أحد ولم تكن له ورثة شرعية يضعون أيديهم على الاطيان كالواضع بالبند
الاول ولم يصير التعريف الى الحكومة من مشايخ وعمد الناحية التى بها الاطيان
المحلولة عن الميت الذى يترك ورثة ويصير وضع يد أحد عليها خفية عن معلومية
الحكومة لاجل عدم دفع رسم سند الانتقال وفيما بعد يظهر وجود من يخبر الميرى
عنها فتى ظهر من يخبر عنها بعد وفاة الميت بمدة ستة شهور وتحقق ذلك للمديرية
فان كان المخبر محتاجا لاخذ تلك الاطيان لانتفاعه بزراعتها ومنظور فيه للمديرية
حصول الاقتدار للزراعة وسداد المال والمطالبات فهو يكون أولى بتوجيهها اليه
من الغير مكافأته فى نظير اخباره ويدفع رسم السند اللازم عنها وأما اذا كان غير
محتاج لها أو منظورا فيه عدم الاقتدار على زراعتها وتادية مالها ومطالبها فيصير

(١) هذا البند حذف بالكيفية أيضا لسبب المذكور من البند السابق

توجيه الاطيان بمعرفة المديرية ان يلزم بالسند اللازم كما ذكر فيا يجرى عن الاطيان الخارجية المحلولة ولاجل مكافأة المخبر نظير اخباريته ينظر لما يبلغه مال ذلك الطين في سنة واحدة ويعطى له منه في ستم من طرف الحكومة في كل مائة غرش غرش واحد مكانة لخباره ويخصم بالاباعدية على طرف الديوان ثم بمعرفة المديرية ينظر لمن أهمل في عدم اخبارها عن وفاة صاحب الطين وانحلال أطيانه وبعد التحقيق بالاصول يجازى المتسبب في ذلك بموجب القانون

الخاتمة - انه عملا بما تضمنته الامر العالي قد جرى تنظيم هذه اللائحة حسبما تراى لدى الحاضرين وحيث ان ماورد بالبند المسطرة بها هو على قدر ما علم وتلاحظ من وقائع مواد الاطيان. ولكون ان مشا كل الاطيان تعدد وتنوع بما لايدخل تحت حصر بداعي ما يحدث بحال واقعة ظهور الاشياء بمحلاتها والمقصود أن تكون هذه اللائحة مستمرة العمل بموجبها وتتخذ قانونا وحدودا للاطيان بما لايتقض حكمه مما هو محرم بها فاذا كان بحالة الاجراء بمحلات الواقعة تحدث مواد ولم يوجد باللائحة ما يقتضى لك مشكلها فبعد تحقيقها بمعرفة الجهة التي تكون واقعة بها واعطاء الراى عنها من محلها بحيث يذكر فيه عدم وجود ما يقتضى حكمه بها في اللائحة يعرض لمجلس الاحكام فان وجد أن ما باللائحة يكفى للفصل بها فتخطر المديرية بما تجر به والا اذا ظهر اليه بحقيقة الحال عن تجديد بند آخر لفصل تلك المادة وأمثالها علاوة على اللائحة فبعد تسويته والمذاكرة فيه بالمجلس الخصوصى وحصول الاقرار عليه يعرض من الخصوصى للاعتاب ومتى استحسن اجراؤه بالارادة العلية التي تصدر فيجعل ذبلا لهذه اللائحة وينشر للمجهات باجراء المعاملة بموجبها وأن على هذا الوجه تلمز المعاملة بما تقرر ذكره وأحكامه بهذه اللائحة مع الجميع. كالشأن من كان بدون مخالفة لما بها وكل من تعدى حكمها في الإجراء فيكون أوجب نفسه للعقوبة والمجازاة بموجب القانون ويعامل بذلك وعلى وجه ما ذكر قد انتهى أمر تنظيم هذه اللائحة على ماتون بها فبعرضها على السامع الشريفة متى قورنت بالقبول وصدر عليها الامر العالي بالاجراء يصير طبعها ونشرها للديريات والمحافظات والمجالس ودواوين العمومات ومن يلزم ليحجروا العمل بموجبها.

٢ — صورة الامر العالى الصادر الى مديرية روضة البحرين بتاريخ ١٩ .

ربيع آخر سنة ١٢٧٧ نمرة ٧

عرض الينا انها كم رقم ٢٦ ص سنة ٧٧ نمرة ٣ الذى حاصله أن بعض
التجار الاوروبين يرغبون مشترى أطيان من الاهالى من أطيان المزارع التى
بالمال بنوع الاثرية بالامقاط وبنوا فيها وابورات لخليج القطن ويدفعون المال
لليرى سنويا ولعدم ايضاح شئ عن ذلك بلائحة الاطيان مميا هذا البناء ضرورة
يكون خارجا عن بناء مساكن النواحي فيرام استحصال الامر من لدنا بما يوافق
والذى اقتضته ارادتنا التصريح الى المذكورين فى مثل ذلك انما يشترط عليهم
عن معاملتهم اسوة الاهالى رعايا الحكومة وأصدرنا أمرنا هذا اليكم للاجراء
حسبا اقتضته ارادتنا

٣ — أمر عال في ٢٧ مارس سنة ٩٤ بمنح حق الملكية المطلقة لأرباب المعاشات والباش بوزق والعربان في الأتليان التي سبق إعطاؤها اليهم

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣) نمرة ٨

وعلى الامر العالى الصادر في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣. (٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦) نمرة ٢٩

وعلى الامر العالى الصادر في ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ (٢١ مايو سنة ١٨٦٧) نمرة ٤٩
وعلى الامر العالى الصادر في غرة رمضان سنة ١٢٨٤. (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧) نمرة ١٦

وعلى قرار المجلس الخصوصى الرقم ٩ محرم سنة ١٢٨٦ (٢١ ابريل سنة ١٨٦٩)
وعلى الامر العالى الصادر في ٨ صفر سنة ١٢٨٧ (١٠ مايو سنة ١٨٧٠)
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت
المادة الاولى - ارباب المعاشات والباش بوزق الذين اعطيت اليهم اتيان
لتعيشهم على شرط اعادتها بجانب الحكومة عند وفاة من يتوفى منهم عن غير زوجة
ولا اولاد يكون لهم ولورثتهم حقوق الملكية التامة في الاتيان المذكورة ولولم
تدفع المقابلة عنها

المادة الثانية - الاتيان المعطاة للعربان ولم تدفع المقابلة عنها تكون ملكا
صريحا للمطاة اليهم الاصليين أولورثتهم

المادة الثالثة - ينفذ مفعول المبيعات التي تكون حصلت بموجب عقود
صححة ممن اعطيت اليهم الاتيان المتوه عنها في المادتين السابقتين أو من مستحقها
المادة الرابعة - انما ما أعيد للحكومة لغاية الآن من هذه الاتيان سواء كان
بسبب نزاع ملكيته لعدم سداد الاموال أو لاي سبب آخر يبق ملكا للحكومة

المادة الخامسة - يلغى كل ما كان من احكام القوانين والاوامر العالية واللوائح
والتعليمات مخالفا لأمرنا هذا

٤ — صورة أمر عال صادر من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ نمرة ٦١

قد صدرت أوامرنا الى مديرى الاقاليم البحرية والقبلية باجراء العمل بموجب الذى فى هذا التقرير لموافقة ذلك لارادتنا وأصدرنا أوامرنا على صورته الى مجلس الاحكام ومجلس الدعاوى بالاقاليم المذكورة ومفتش الاقاليم القبلية لأجل الاحاطة بما فيه والمراجعة عليه عند الاقتضاء وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لأجل الملاحظة لاجراء مقتضاه بسائر الجهات التى فيها الاطيان التى تستحق أخذ العشور على محصولاتها بموجب ما توضح فى هذا كما هو مطلوب

صورة القرار

انه لما تشرفنا بالاوامر الكريمة التى صدرت فى عام ١٢٧١ المشيرا بها عن أخذ العشور من محصولات الابعاديات والخلفاك والاولاسى كما الحاصل فى الممالك السائرة فى مقابلة الانتفاع الآيل لها من عمليات الرى وغيره بواقع تقعها للعموم وانه من حيث أغلبها تعلق ذوات معتبرين فيعتمد تحصيل العشور منها على مقتضى الكشوفات التى يقدّمونها أرباب الابعاديات والخلفاك الميسدى ذكرهم وأما اذا كان بعد تقديم الكشوفات الى المديريات تعرض شبهة فى شئ منهم بأنه لم يكتب المحصول على التمام فيصير تحقيقه والموازنة عليه واجراء ما يقتضى عنه وإن التحصيل يكون صنف عين ماعدا أصناف القصب والخصارات يكون عشرها نقدا

فقد أجرين العمل فى نشر وإعلان ذلك لجهات الاقتضاء ثم جرى ويجارى العمل فى ترتيب المعاوين والكتابة والخدمة اللازمة لذلك للحصول على المطلوب طبق الامر الا أنه ونحن فى بحر العمل قد تظاهر لنا بعض مخدورات لزمتنا العرض عنهم وهو أن الكشوفات التى ترد من أصحاب الابعاديات والخلفاك والاولاسى المشيرا بالامر عن اعتمادهم واجراء التحصيل بموجبهم فإن غالبهم ليس مقيمين فيهم أصحابهم بل مقيمين فيهم وكلاء ونظار من طرفهم وأغلبها فى بلاد متفرقة

قبل وبحرى وبعضها معطى بالايحار وكشفه يتقدم من المؤاجرين فاذا تقدم كشف من أى أبعادية ووجد فدانها أعطى محصول مثلاً ثلاثة أردب وكشف الابعادية الثانى وجد فدانها أعطى محصول أردب واحد أو أردب ونصف مع كون الابعاديتين المذكورتين فى إقليم واحد ويمكن بالمجاورة فهذا الفرق والاختلاف ينشأ عنه الشبهة التى تجبر الى اجراء التحقيق والموازنة بمضاهية المحصولين الواردين بالكشفين على بعضهم حيث لا يجوز المصلحة قبول الاقل فى المحصول من دون الوقوف على الحقيقة والسؤال من صاحب الابعادية يحيل على وكيله والوكيل المذكور يحيل على الخولا أو على المؤاجر وهكذا الثانى فان الابعاديات المعطية لبعض العامة غير الذوات والمعتبرين أغلبها جارى زراعته بالاعتماد على الخولا والمزارعين من غير دفاتر والمذكورين فهم من لا يتخلو من حالة الطمع والمداخلة فى المحصولات إما اختلاسا من صاحبها أو لعدم اعطاء الميرى حقه وبحضور كشوفاتهم يحدوا مختلفين عن بعضهم ويلزم الحلال لجرىان التحقيق وهذا وهذا عدا عن زراعة الخضار والقصب وغيره الذى تحصل عشوره تقديده ويمرون ببعه أرباب الابعاديات وأثمانه بعضه يقبضونه الوكلاء وبعضه يقبضوه الخولا وبعضه يقبضوه أرباب الابعاديات ويظهر فيها اختلافات فيما يقدره كل منهم ويلزم تحقيقه وهكذا من المحذورات المتنوعة وما دام يكون المرجع فى كل هذا مداخلة مظنة الشك والشبهة أو المطاعنة من أحد أن هو اجراء التحقيق ولو يستغرق الزمن فى اجراء ذلك عن يد المعتمدين الذين يتعينوا له وبمحصول التحقيق بوجه الدقة لابد من الحصول على حق الميرى بواقع الصحة لكن لا يتخلو الحال من تضرر أصحاب الاطيان المذكورة من ذلك فلما توفى اجتماعنا الآث ببيعة القناطر الخيرية قد أبرز كل منا ما شاهد له من المحذورات المتنوعة التى ذكر بهذا طرفا منها وصارت المفاوضة والمداولة فيما ينشأ عن الطريق الذى يوجب منع هذه المحذورات ودخول هذا الباب فى مركز الاستقامة المؤدى لتأدية حق الميرى بوجه السهولة وراحة أرباب الابعاديات وعدم ادخالهم فى مظنة الشبهة وازالة التضرر عنهم كما أن ذلك من أقصى مرغوب ولى النعم فباتفاق الآراء على مراعاة مايسهل اجراء

على الطرفين فلسبق المعلومة بأن بعض أرباب هذه الاطيان له مزيد الرغبة بأن يورد بدل هذا العشور نقدية عين ليسهل عليه تسديدها نقدية عين قد علمنا مقايضة عن زراعة مائة فدان بجهة بحرى أصناف شتوى وصيفى باعتبار وعال وأوسط ودون عما يظهر من محصولات العال والاولى والدون وصار ثمين الاصناف المذكورة على واقع الاثمان المتوسطة الحال كما صار تقدير محصولات فبلغ مقدار عشر الفدان العال ٢٦ قرشا والفدان الاوسط ١٨ قرشا والفدان الدون ١٠ قروش وكذا مائة فدان من زراعة الاقاليم القبلية بمنااسبة الوضع المتقدم ذكره وبلغ الفدان العال ٣٠ قرشا والاولى ١٤ قرشا والدون ٨ قروش وهذا على التقدير أنه اذا سمحت ارادة ولّى النعم بأنه يكون تحصيل بدل العشور المذكورة نقدية عين حكم الذى تين من واقع هذه المقايضة فمن يرغب توريد البديل نقدية ونعم انه اذا كان يصير تحصيل العشور صنف عين على واقع حقائقها من غير حصول هذه العوارض التى تنأت بواسطة الاقناعات المتنوعة من هم متمرين على زراعة الاطيان المذكورة فأرجحية ذلك الى جهة الميرى لاتبهر من جملة وجوه لاسيما انه لم يدخل فى هذه المقايضة جملة أشياء تلحق بالمنتجات التى يستحق أخذ العشر عليها من أحطاب وتبن وأبزار ونحو ذلك لكن من حيث انه لاج لنا رغبة بعض أرباب هذه الاطيان الى تأدية البديل نقدية كما ذكر ومرام صاحب السعادة ازالة أنواع الضرر واجراء الامور بأسهلها فقد أرفقنا مع هذا صورة المقايضة المذكورة نلتمس تشريفها بأنوار المطالعة كي اذا استصوب الاجراء فى تحصيل العشور بحرى قبل بموجبها نقدية عين تورد بالخزينة من الذين يرغبون توريد البديل نقدية من أرباب الابعديات والنفالك وكامل الاطيان الانعامية التى محرر بها تقاسيط ديوانية والاطيان الاواسى والاطيان الحارثى دفع مالها سنوى حسب المعتاد والاطيان الموقوفة بلا مال خلاف المسموح والمتروك للسلطاب وخدمة المشايخ وما هو مرتب من الاطيان المذكورة الى المساجد نظير اقامة الشعائر احسانا وجارى صرف محصوله على لوازماتها فقط

فمن حيث ان هذا الوقت عز أوان تحقيق وفزر الاطيان المذكورة حيث ان الشئوى منها جرى تخضيره والصيفى جرى تجهيزه فيصير تعيين من يعتمد بمعرفة كل مديرية الى تحقيق كامل الاطيان المذكورة فى محلاتها وفزرها عال وأوسط ودون ومتى حصل فزرها بواقع الدقة وتقدم بيانها الى كل مديرية فتصير المخابرة من المديرية مع أرباب الاطيان المذكورة وبهذا الخصوص فالذى يريد أنه يدفع بدل العشور نقدية على هذا النسق فيعطى السند اللازم بواقع مايربط حكم فزر أطيانه لأجل اجراء التحصيل بموجبه من ابتداء سنة ٧٠ تولى وكل مديرية ترتيب كاتب أو اثنين الى العملية فى تحصيل العشور بواقع مايرى لزمه حسب كثرة وقلة الاطيان التى توجد بها من ذلك وتفرقها واجتماعها أى على قدر لزوم ضبط هذه العملية وأما الذين لا يرغبون ذلك ويريدوا التوريد صنف عين بواقع عشور المحصول كما صدرت به الاوامر الكريمة فيعطى الجواب بذلك وبعد جمع أجوبتهم بذلك بوقتها يصير معلوم لكل مديرية مقدار الاطيان التى يصير توريد عشورها صنف عين وبموجبه يعمل الترتيب اللازم عن الخدمة وتبدى سائر الملحوظات المقتضية الى ازالة المخدورات المتقدمة ذكرها والى عدم تجاسر من يفعل الامور الى اخفاء المحصولات عن تأدية العشور وصيانة توريده ويعرض عنه لأجل تحصيل الاذن باجراء مقتضاه مع المباشرة فى توريد عشور ما يكون منزرع فى سنة ٦٩ من الاقطان والبنسمم والارز وسائر المزروعات الصيفية وأما الحنات والاورمانات التى توجد ضمن الاراضى المذكورة فهذه من حيث انها لا تقاس بالاراضى المرتبة لزراعة الشئوى والصيفى المتقدم ذكرها عند اجراء الكشف عن كامل الاراضى والفزر يصير تقدير تأدية بدل عشورها نقدية عين بواقع الفيات التى تتقدر لها حكم هذه المقايسة على الحالة التى توجد عليها درجتها من الفيات المذكورة فما يرى موافق لدى أعتاب ولى النعم ويصدر الامر الكريم بحرى العمل بموجبه

٥ - لائحة المقابلة - والاوامر الصادرة بالغائها

صورة الامر العالى الصادر لنظارة الداخلية رقم ١٣ ج سنة ٨٨ نمرة ١٨٠
صار منظورنا قرار المجلس الخصوصى هذا المحتوى على تأسيس اصلاحات مالية
البلد مع انتفاع العموم وتقدم الوطن فى الثروة والعمارية فلاجل الاستحصال
على ذلك أصدرنا أمرنا هذا لكم للبادرة باجراء اعلانه للعموم وفتح الدفاتر اللازمة
لقيد أسماء الراغبين وبورودها للسالية يجرى عرض النتيجة لطرفنا لصدور أمرنا
بما يلزم

صورة قرار المجلس الخصوصى

المقدمة

قد حصلت مذكرة بالمجلس مرارا بشأن الحالة المالية الموجودة فيها البلدة الآن
وهى وإن كانت غير خطيرة ويمكن ادارة تأديتها فى مدّة معلومة لكن بالنظر
للمحصل من علو الفوائض استوجب النظر لاجراء حالة معتدلة يترتب عليها ثروة
بلدنا ورفاهيتها فى المستقبل ولهذا وما اتضح لنا من أن ترعة السويس قد حملت
البلدة تكاليف صعبة عدا تأدية المبالغ الحسيمة الى قومبايتها وكالمبالغ المتخلفة
من العهد السابق والارباح التى تراكت على جميع تلك المبالغ وألزمت الحكومة
على تدارك هذه المبالغ بأخذ نقود من أوروبا هذا فضلا عن الغرامات التى
كابدتها البلدة مدّة السنتين التى مكثها حادث المواشى وعن الاشغال النافعة
للزراعة والتجارة التى كان صار للشروع فيها فى مبادئ الحكومة الخديوية واقتضت
الضرورة اتمامها وعن الاضرار والחסائر التى أصابت بلدنا من كساد الحال
الذى حصل عقب وقائع أمريكا كل هذه الاسباب بانضمامها لبعضها أنتجت
هذه الحالة الراهنة ومع وجود تلك التكاليف على التخزينه قد أمكن ثروة بلدنا
مقاومتها لحد الآن الى درجة معلومة لكن والحالة هذه نرى أنه من الضروريات

مداركة علاج مؤثر للحالة المذكورة وتدير ذلك من أشد الزورم لما أن مدار قوام زراعتنا هو على الاشغال العمومية ويخشى من عدم تلافى هذا الامر انحرام الزراعة من الاشغال حيث ان علو أسعار الفوائض الفائت الحد الجارى دفعها من طرف الخزينة استأصل أغلب منابع ايراد البلد كما أن أصول محالجات الاوروباويين الجارية بهذا الطرف لا يمكننا بسببها أن نؤمن بطريق الالتزام أشغالنا العمومية اليهم العائد لنا ولهم النفع منها وبالمداولة في ذلك بالمجلس رؤى من حيث ان أسباب هذه الحالة منحصرة في علو سعر الفائض عن المبالغ الجارى دفعها من طرف الحكومة وتلك الفوائض مستغرقة لوحدها أكثر من نصف ايراد أموال الاطيان ولها تأثير أيضا على علو سعر الفائض المحبورين يدفعه المزارعون للصيارف ويمع بالطبع هذا الحال أيضا سائر أصناف الاهالى بحيث انهم يتضررون أضعافا من علو أسعار الفائض مع أنه بالنسبة لموقع البلد لا يوجد وجه يستدعى هذا العلو وان معظم الضرر من علو أسعار الفائض عائد على الاهالى وهم الذين يدفعون للقرضين لهم فوائض فاحشة فلذلك حصل التبصر بالمجلس في طريقة بها تدفع الاهالى لنفسها هذه الفوائض بأن تأخذ على ذمتها رأس مال الديون الملزومة بها البلدة حتى يمكنها التخلص من تلك الفوائض ومن العوائد المضروبة عليها لافنع لها في الحقيقة سوى سداد تلك الفوائض ثم انه بمنافرة الميزانية التى تقدمت للمجلس من نظارة المالية تبين أنه اذا كانت أصحاب الاراضى تدفع أموال ست سنوات الى الخزينة ويعطى لهم مقابلة ذلك ربها باعتبار ثمانية وثلاث المائة في السنة يستتزل من أموال أطيانهم فبذا يكون صافى مال الست سنوات الذى يدفعونه بعد خصم الربح المحكى عنه كافيا لسداد جميع ديون الحكومة وعلى هذا الوجه يتخلص المالية من الديون والفوائض المطلوبة منها وطبعما يتخلص المزارعون أيضا من مقدار من الاموال المخصص دفعها للمالية لسداد الديون المذكورة وفوائضها وعلى مقتضى حساب نظارة المالية السالف ذكره تحقق أن هذا المقدار الذى يتخلص منه الاهالى هو نصف الاموال المقررة سنويا على جميع الاراضى وأن الاجراء بموجب هذه الرابطة

يستلزم أن أرباب الاطيان تدفع للحكومة تلك الاموال في ظرف الست سنوات المحكى عنها ويجوزون الانتفاع منها لما يبالغ ثمانية وثلاثا المائة في السنة نظير الفوائض تستنزل من الاموال المقررة وحيث معلوم أن كل من يدفع مبلغا مقدما يلزم له تأمين على ما يدفعه فيذبحي أن الحكومة تقدم للاهالي تأمينات عن جهة استعمال وصرف تلك المبالغ وعلى بقاء ما يصير تنقيصه مؤبدا من المال والعشور في مقابلة ما دفعوه وأن تكون هذه التامينات على نوعين أحدهما يتدرج في صلب المحجج الشرعية والتقاسيط الديوانية التي تعطى والثاني في التامينات التي تعطى للاهالي بمعنى أنه لا يمكن زيادة الاموال مطلقا وإنما عند حدوث أحوال قهرية أو جبرية كحرق أو غرق وما أشبه ذلك واستلزم الحال لطلب مصاريف في ظرف السنة التي يقع بها ذلك فيصير طلبها بالوجه الآتي هذا ما استقر عليه الرأي في هذا الخصوص إنما اذا وافق لدى الاعتبار السنية الاجراء بموجبه فندرج قبل صدور الامر العالى لنظارة المالية باجراء مقتضاه يصدر الامر الكريم باعلانه حتى ان كل من يرغب المعاملة بموجبه يكتب اسمه في الدفاتر التي يصير استعدادها لذلك ومؤملون أنه باتمام الاجراء على هذا الوجه تكون بلدنا من جملة البلاد التي أظهرت مشروعا مثل هذا كان سببا في اكتساب حياتها وازدياد ثروتها كما يتضح ذلك مما تقدم ايضاحه وما هو آت بيانه

بند أول

المقابلة التي تدفع من أرباب الاطيان خراجية والعشورية تكون كبيتها بقدر مربوط الاطيان المذكورة في الحالة الراهنة ست سنوات

بند ثانى

تسديد المقابلة من أصحاب الاطيان يكون إما في السنة الاولى وهي سنة ٨٨ وإما في سنوات متعاقبة حسبما يرغبون بحيث ان مدة الدفع والتسديد من طرفهم لا تزيد عن ست سنوات

بند ثالث

من يدفع المقابلة عن مربوط مال أو عشور أطيانه ست سنوات يرفع له قيمة نصف المربوط عليها الحالة هذه رفعا مستمرا ولا يزداد عليه شيء بعد ذلك لافى أموال الاطيان الخراجية ولا فى مربوط الاطيان العشورية كما أنه بعد تأدية كامل المقابلة على وجه ما تقدم توضيحه فى بند أول وبند ثانى لا يحصل تصعيد درجات الاطيان العشورية ولا تعديل فئات ضرائب الاطيان الخراجية

بند رابع

كامل الذين يدفعون المقابلة على أطيانهم فى السنة الاولى أو فى سنتين متتاليتين من بعدها لمدة ست سنوات يتحصلون على منفعة رفع ثمانية وثلاث بالمائة من أصل المربوط سنويا على مجموع ما يدفعونه حسبما هو آت مشال ذلك بالبند الخامس

بند خامس

من يدفع المقابلة من أرباب الاطيان فى سنة واحدة أو تدريجا بمدة غايتها ست سنوات تكون محاسبته على الوجه المبين أدناه

من يدفع كامل المقابلة في السنة الاولى | من يدفع كامل المقابلة في سنتين كل سنة النصف

اذا كان المربوط عليه مثلاً مائة كيسه | اذا كان المربوط عليه مثلاً مائة كيسه
فأقول سنة هكذا

أصول	خصوم	أصول	خصوم
كيسه	كيسه	كيسه	كيسه
١٠٠ مربوط السنة ٦٠٠ قيمة المقابلة	١٠٠ مربوط السنة ٣٠٠ نصف المقابلة	١٠٠ مربوط السنة ٦٠٠ قيمة المقابلة	١٠٠ مربوط السنة ٣٠٠ نصف المقابلة
٦٠٠ {قيمة المقابلة تدفع}	٣٠٠ {من مربوط}	٦٠٠ {قيمة المقابلة تدفع}	٣٠٠ {من مربوط}
٥٠ {عن سنت سنوالت}	٧٥ {مال السنة}	٥٠ {عن سنت سنوالت}	٧٥ {مال السنة}
٦٥٠	٣٧٥	٦٥٠	٣٧٥

الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط | الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط
الاسم وذلك عن نصف مال السنة | الاسم وذلك عن نصف مال السنة
كيسه ٥٠ | كيسه ٥٠

لو تقتر قيمة الانتفاع فيبلغ في المائة ثمانية | لو تقتر قيمة الانتفاع فيبلغ في المائة ثمانية
وثلاثاً في كل سنة كما ذكر قبله

سنوات في كيسه	سنوات في كيسه
٨ لو ٣	٨ لو ٦
عن	عن
كيسه ٢٥	كيسه ٥٠

ثم ثاني سنة التي يكون فيها دفع باقي المقابلة | يكون مثل ذلك

من يدفع كامل المقابلة في ثلاث سنوات تكون محاسبته كالآتي	من يدفع كامل المقابلة في ثلاث سنوات تكون محاسبته كالآتي
إذا كان المربوط عليه مثلا كيسه مائة فيكون أول سنة هكذا	إذا كان المربوط عليه مثلا كيسه مائة فيكون أول سنة هكذا
أصول خصوم عن الذي يدفع كيسه كيسه	أصول خصوم عن الذي يدفع كيسه كيسه
١٠٠ مربوط السنة ١٥٠ ربع المقابلة ١٥٠ ربع المقابلة ٨٧ م { من مربوط مال السنة } ٢٣٧ م	١٠٠ مربوط السنة ٢٠٠ ثلث المقابلة ٢٠٠ ثلث المقابلة ٨٣ م { من مربوط مال السنة } ٢٨٣ م
الفرق الذي يرفع من الزمام من مربوط الاسم وذلك عن قيمة ثمن مال السنة كيسه ١٢ م	الفرق الذي يرفع من مربوط الاسم وذلك عن مدين مال السنة كيسه ١٦ م
لو تقدر قيمة الانتفاع يبلغ في المائة ثمانية وثلثا سنويا سنوات في كيسه ١ م ٨ م عن كيسه ١٢ م	لو تقدر قيمة الانتفاع يبلغ في المائة ثمانية وثلثا سنويا كما ذكر سنوات في كيسه ٢ م ٨ م عن كيسه ١٦ م
ثم ثاني سنة التي يكون فيها دفع الربع الثاني من المقابلة يكون هكذا وثالث ورابع سنة كل منها بالمثل	ثم ثاني سنة التي يكون فيها دفع الثالث الثاني من المقابلة يكون هكذا وثالث سنة التي يدفع فيها غلاق المقابلة يكون بالمثل

من يدفع المقابلة في خمس سنوات كل	من يدفع المقابلة في خمس سنوات كل
سنة الخمس تكون محاسبته كالاتي	سنة الخمس تكون محاسبته كالاتي
اذا كان المربوط عليه مثلا كيسه مائة	اذا كان المربوط عليه مثلا كيسه مائة
فيكون في أول سنة هكذا	فيكون في أول سنة هكذا
أصول	أصول
خصوم عن الذي يدفع	خصوم عن الذي يدفع
كيسه	كيسه
١٠٠ مربوط السنة ١٢٠ خمس المقابلة	١٠٠ مربوط السنة ١٢٠ خمس المقابلة
سدس { ١٠٠ المقابلة	سدس { ٩٠ (من مربوط السنة
١٠٠ سدس المقابلة ي ٩١ { مال السنة	١٢٠ خمس المقابلة ٩٠ { (من مربوط السنة
٢٠٠	٢٢٠
١٩١ ي	٢١٠
الفرق الذي يرفع من مربوط الاسم وذلك	الفسوق الذي يرفع من الزمام من مربوط
عن قراطين مال السنة	الاسم وذلك عن عشر مال السنة
كيسه	كيسه
٨ لور	١٠
قيمة الانتفاع كما ذكر قبله	قيمة الانتفاع كما ذكر قبله
سنوات في كيسه	سنوات في كيسه
١ لور ٨	١ وخمس لور ٨
عنها	عنها
كيسه	كيسه
٨ لور	١٠
ثم ثاني مسنة التي يكون فيها دفع السدس	ثم ثاني مسنة التي يكون فيها دفع الخمس
الثاني من المقابلة يكون هكذا	الثاني من المقابلة يكون هكذا
وثالث ورابع وخامس وسادس سنة كل	وثالث ورابع وخامس سنة كل منها بالمثل
منها بالمثل	

بند سادس

من حيث ان الجارى فى الاطيان الخراجية والحالة هذه هو الترخيص لاربابها بالهبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصايا بمقتضى الاوامر والاوامح وكذا الايقاف بعد الاستئذان واستحصال امر رسمى ثم الذى يؤخذ منها للنافع العمومية يعطى لاربابها ثمنه أو بدله بالتطبيق للاوامر فالآن من يريد دفع المقابل عن ست سنوات على أطيانه ويطلب استخراج حجة شرعية مجددا أو الشرح على حجة التي تكون بيده بما يفيد حصول دفع المقابل على أطيانه لاجل امتيازها على ماسواها من الاطيان الغير المدفوع عنها مقابل وعدم علاوة شئ عليها بعد ذلك وثبت الترخيصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية واعطاء ثمن أو بدل ما يؤخذ منها للنافع العمومية فتحصل اليه المساعدة على ذلك بعد معلومية تأدية المقابلة عن الست سنوات بالكامل أما من يطلب ايقاف أطيانه وقفا خيرا أو أهليا فيجاء لذلك أيضا بعد العرض واستحصال الامر العالى

بند سابع

الاطيان العشورية الجارية فى حيازة أربابها بتقاسيط ديوانية ودفعت عنها المقابلة من طرفهم متى طلب أصحابها توقيع التأشير الرسمى من الروزنامة على ذات تقاسيطها فيجاءوا لذلك وتصدر على تقاسيطهم التأشيرات اللازمة من الروزنامة بما يفيد دفع كامل المقابلة واستمرار ربط نصف المربوط عليها بحسب درجاتها التي هى عليها الآن أى الحال عال والاوسط أو وسط والدون دون لتكون بذلك ممتازة عما سواها من الاطيان التي مادفعت عنها المقابلة

بند ثامن

من يملك أطيانا فى جملة بلاد ويدفع كامل المقابلة عن أطيان بلد أو بلدين متى طلب تحرير حجة أو تأشيرا من الروزنامة على وجه ماتعين فى بندى ٦ و ٧ فيجاء الى طلبه ولا يصير تأخير تحرير الحجة عن الإطيان الخراجية أو التأشير

على تقسيط الاطيان العشورية على دفع المقابلة عن باقى اطيانه الكائنة بالبلاد
الانحرى وكذا من يدفع جانباً من المقابلة ويرغب اعتباره عن جزء من اطيانه
فيجاب ويححر له الحجة أو تأشير من الروزنامة عن الجزء المذكور

بند تاسع

اطيان الاواسى المربوطة على اربابها بالعشور وموجود بها تقاسيط ديوانية
تحت ايديهم بما أنه لم يكن جائزاً لهم التصرف فيها كأطيان الابعاد العشورية
وكل من مات منهم ولم يعقب ذرية لنحل اطيانه لليرى فالآن تسمح الحكومة
لاربابها بدفع المقابلة عنها كغيرها من اطيان الابعاد العشورية ومن يؤدى
منهم المقابلة على اطيانه بالتام تعطى له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها بالبيع
والهبة والوصاية والايقاف ونحوها من سائر التصرفات المصرح بها لارباب
الابعاديات العشورية ويححر له بذلك التقسيط اللازم باسمه فى هيئة التقاسيط
الجارى اعطاؤها لارباب الابعاديات انما من حيث اطيان الابعاد العشورية
لم يكن مرتباً لها فوائض بالروزنامة كالمرتب لارباب الاواسى فلاجل مساواة
الواسى بالابعاد العشورية بكل أوجه المساواة بدون استثناء يصير قطع
الفوائض المقيدة بالروزنامة لارباب الاواسى مقابلة حيازتهم تملكها والتصرف فيها
على وجه مذكور

بند عاشر

الاطيان المربوطة على أشخاص بالعشور ولم يوجد بها تقاسيط تحت ايديهم
والتي أعطيت الى بعض مستخدمى الحكومة لتعيشهم منها ولم يعط لهم بها
تقاسيط ديوانية ولا رخصة بالتصرف فيها هذه متى رغب واضعو اليد عليها دفع
المقابلة عنها يجابون لذلك وبعد دفع ما يستحق عليها من المقابلة بالكامل يتحرر بها
التقاسيط الديوانية لتصير ملكاً لهم ويتصرفوا فيها بكامل الانواع المصرح بها
لارباب الابعاديات التي بتقاسيط ديوانية

بند حادى عشر

أطيان المستبعدات الواردة فى تقاسيط أرباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور حيث البخارى فيها أن كل ما استصاح منها يربط عليه العشور بحسب درجته التى تظهر من الفرز فهذه والاطيان المعطاة بمواعيد على مقتضى قرارات مجلس شورى النواب على أنها تربط بالعشور اذا أراد أربابها مساعدتهم على عدم فرزها وتعيين درجاتها الحقيقة يربطها عليهم من الآن بدرجة الدون ودفع ما يستحق عليها من المقابلة على اعتبار هذه الدرجة فيساعدون على ذلك ويحجزهم بها تقاسيط ديوانية بعد دفع كامل المقابلة التى تستحق عليها

بند ثانى عشر

الاطيان التى توجد زيادة بالنواحى ولم يكن مربوطا عليها مال ولا عشور لعدم المعلومية بها ويكون بعضها مزرعا أو يصلح للزراعة أو تمام اصلاحه يكون محتاجا لبعض عمليات فاذا كان أهالى الناحية الموجود بها ذلك ومشايخها ومزارعوها أرباب الاثريه دفعوا كامل مقابلة أطيانهم الاصلية ثم يريدون أخذ الزيادة المذكورة بكيفية أن الصالح منها للزراعة يربط عليهم بحسب ضريبة حوضه والمحتاج لتصليحات يطلبون أخذه بقية الاطيان العشورية الدون ويدفعون على ذلك المقابلة بقدر مربوط ست سنوات فبعد أن يدلوا على تلك الزيادة فى محلاتها يساعدون على اعطائها لهم وتربط عليهم بالعشور أو المال ولا يتحجزهم تقاسيط بالعشورى منها وحجج بالخراجى الا بعد تسديد كامل المقابلة المستحقة عليهم كما فى البنود السابقة انما البلاد التى يوجد فيها أشخاص دفعوا المقابلة وآخرون لم يدفعوا فهذه ان كان فيها زيادة تعطى بالشرائط التى ذكرت لمن يطلبونها ممن دفعوا المقابلة سواء كانت فى ذات غيطانهم أو مجاورة لهم أو غيره

بند ثالث عشر

انخفاض الابعاديات التى لم يدفع أربابها ما يستحق عليها من المقابلة هذه اذا وجد فى أطيانها زيادة ورغب المشايخ والمزارعون بالناحية الكائن فيها ذلك

أخذ تلك الزيادة بكيفية أن المنزرع والصالح منها للزراعة يربط عليهم بقية عشور حوضه عال كان أو أوسط أو دونا وغير المنزرع يربط عليهم بقية الاطيان الدون ويعطى لهم تقاسيط بذلك فإذا كان الطالبون دفعوا أو تمهدوا بدفع المقابلة عن أطيانهم الاصلية في ذات المحاضر الآتى ذكرها في بند ٢٢ يساعدون على تنفيذ طلبهم وبعد تأدية كامل المقابلة المستحقة على الاطيان الزيادة التى يطلبونها بهذه الكيفية يعطى لهم التقاسيط اللازمة مستوفية الترخيصات المصرح بها فى البنود المحررة قبله

بند رابع عشر

الجفالك المعطى بها تقاسيط ديوانية لاربابها ويوجد فيها زيادة ناتجة عن مستبعدات استصلحت أو غير ذلك مما لم يدخل فى كية الوارد بالتقسيط. وليس مربوطا عليها عشور هذه اذا طلب اربابها أخذها بنوع الملكية بكيفية أن المنزرع منها يربط عليهم بحسب بقية عشور حوضه وغير الصالح للزراعة ومحتاج للتصليح بقية العشور الدون ويكونون دفعوا أو سيدفعون المقابلة على أطيانهم كالمعين بالمحضر الآتى عليه القول فى بند ٢٢ يجابون لذلك وبعد تسديد قيمة المقابلة المستحقة عليها يعاملون حسب القاعدة التى يعاملون بها فى حق باقى الاطيان جفالكهم ويأخذون تقاسيط ديوانية تثبت لهم التملك والترخيصات الموضحة بالبنود السابقة

بند خامس عشر

إذا لم يرغب ارباب الجفالك أخذ الاطيان الزيادة والمستبعدات الموجودة بجفالكهم بالكيفية الموضحة قبله وظهرت الرغبة من أهالى أو مشايخ أو مزارعى الناحية لأخذ تلك الزيادة والمعاملة فيها كللوضع فى بند ١٤ فبعد الاستيثاق بدفع المقابلة منهم على أطيانهم الاصلية تعطى لهم أتمما تحرر التقاسيط اللازمة بأسماء من يأخذونها يكون بعد دفع كامل المقابلة المستحقة عليها وحيث يوجد بلاد جفالك وأهاليها لم يكن لهم أطيان أثرية فيها فهذه اذا كان يوجد بها زيادة والجفالك لا يرغب أخذها فمرحة بأهاليه تعطى لهم تلك الزيادة بترخيصاتها اذا رغبوا أخذها بدفع المقابلة المحكى عنها

بند سادس عشر

الاطيان الزيادة المبرع عنها في بند ١٢ وبند ١٣ وبند ١٤ وبند ١٥ اذا رغب أخذها أشخاص من غير أهالى ومشايخ ومزارعى النواحي الكائنة بها فلا يقبل منهم ذلك بل تبقى تلك الزيادة على ذمة الميرى يتصرف فيها حسب الاصول الجارية فى مثلها

بند سابع عشر

لا يجوز للشايخ والاهالى والمزارعين المطالبة بأخذ الزيادة التى توجد فى بلادهم على وجه ما ذكر فى البنود المذكورة فى بند ١٦ الا فى مدة الست سنوات المحددة لتسديد كامل المقابلة بحيث انه بعد انقضاء تلك المدة فمن يطلب أخذ شئ من ذلك لا يحاب لطلبه ولو كان دفع المقابلة عن أطيانه الاصلية

بند ثامن عشر

تلول وكيان النواحي الممتدة لأخذ سبباخ الزراعة ومحلات الاجران المقررة الى زمام كل ناحية بحسب لأمتة المساحة وأراضى المبانى التى بكل بلد جميع ذلك لا يجوز ادخاله فى تصريح الاعطاء المرخص به فى البنود السابقة بل تبقى على ما هى عليه لانتفاع أهالى النواحي بها بدون مقابل

بند تاسع عشر

اخراج جميع الاطيان الخراجية وتوقيع الكتابة الرسمية بالتأشير من الروزامة على تقاسيط الاطيان العشورية ثم اخراج تقاسيط بالاطيان التى أصلها أوامى والاطيان التى بغير تقاسيط وأطيان الزيادات والمستبعدات حسبها هو موضح عنها بالبنود السابقة كل ذلك يجرى عقب دفع المقابل من طرف أرباب الاطيان بدون أدنى تأخير ولا يؤخذ رسم ولا عوائد على ذلك

بند عشرين

الذين يدفعون أو يتعهدون بدفع المقابلة تصير ضرائب أطيانهم الخراجية ثابتة على كمية واحدة هى قيمة النصف ولا يقع على الضرائب تعديل. وكذا أطيانهم

العشورية لا يقع عليها فرز ولا تصعيد درجات بل يستمر نصف المقرر على حاله كما تقرر في بند ٣ أما الاطيان التي لاتدفع عنها المقابلة بنفس في حقها أحكام الاوامر واللوائح بأنمها ويسرى عليها التعديل والفرز على جيب مافى القرارات الصادرة كما كان جاريا قبلا في حق سائر أطيان النوعين

بند واحد وعشرين

الاعانة التي تقرر أخذها في سنة ١٨٨٧ بمقتضى قرار المجلس الخصوصى يجوز خصمها لمن يرغب دفع المقابلة بالكيفية الآتية وهى من يدفع المقابلة في السنة الاولى أى سنة ١٨٨٨ تخصم له الاعانة المدفوعة جميعها من أصل ما يستحق عليه من المقابلة

من يدفع المقابلة على سنتين تخصم له الاعانة على سنتين كل سنة النصف وهكذا من يدفع على ثلاث سنوات يخصم له كل سنة الثلث من يدفع المقابلة على أربع سنوات فأكثر تخصم له الاعانة على أربع سنوات باعتبار كل سنة الربع حيث أنه محدد خصمها من الاصل على أربع سنوات

بند اثنين وعشرين

مادام أن تأدية المقابلة هى بالرغبة كما ذكر فلاجل معلومية المسالية بمقادير أموال أطيان من يرغبون دفع المقابلة ووقوفها على كمية مقابلتها ومواعيد السداد من طرف أرباب الاطيان ينبغى أن يصير نشر ذلك لكافة النواحى وفى كل ناحية يعمل محضر يكون موجودا به مشايخ البلدة وعمد مزارعيها وكافة الاهالى ومن يرغب منهم دفع المقابلة يتوضح بجانب اسمه مقدار أطيانه والمربوط عليها وما تستحقه من المقابلة ومواعيد تأديتها بحسب رغبة كل منهم كما سبق التوضيح وبالاتهاء يجرى ختم المحضر المذكور من الحاضرين ويتقدم للديرية وهذه المحاضر تعتبر فى مقام سندات على أرباب الاطيان عن مقادير تأدياتهم بحسب المواعيد التي يصير توضيحها من كل منهم وبالإتمام تتقدم المحاضر عنها للمالية مع مجموع يتحرر عنها من ديوان كل مديرية بحيث لا يتجاوز تلك العملية زيادة عن شهرين

من تاريخ صدور هذا القرار لهم وهكذا في مجرتك المدة يجعل بالمالية دفتر
أودفاتر لقيده أسماء من يرغبون لذلك من أرباب الاطيان الذين يكونون
موجودين بالمحروسة ويتوضح من كل منهم بجانب اسمه مقدار أطيانه وجهات
وجودها والمربوط عليها وما تستحقه من المقابلة ومواعيد تأديتها فيها ويختتم من
كل منهم على ذلك قرين اسمه وباتهاء الميعاد وتكامل ورود المحاضر بالمالية
ينظم من واقعها ومن واقع الدفاتر المحكى عنها مجموع عمومي وبعد رؤيته بها
يصدر منها الاعلان باجراء التحصيل وعند تشكيل القومسيون الآتى عنه القول
في بند ٣٩ فيجوز تقديم المجموع المذكور اليه من المالية لاجراء مقتضاه به
حسبما يتوضح تفصيله في عملية القومسيون المذكور

بند ثلاثة وعشرين

تقبل الحكومة من يريد من أرباب الاطيان تسديد بعض أو كامل المقابلة
بيونات من بونات الخزينة المعبر عنها ببيونات مالية ثم بونات المالية المستخرجة
عن سهام القومية العززية ثم رجعات الطلب المحررة من المالية وقبول ذلك
منهم يكون بالكيفية الموصحة بالبند الآتية

بند أربعة وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة مرة واحدة ورفع نصف ماعلى
أطيانه من السنة الاولى من الست سنوات وقدم ببعض أو بكامل المقابلة بونات
من البيونات المذكور عنها ببند ٢٣ ويكون فيها بونات تستحق بعد سنة ٨٨ التي
هي سنة دفع المقابل مرة واحدة أو يكون استحقاق البونات في أواخر شهور تلك
السنة فمن حيث يلزم عليه تسديد قسط سنة ٨٨ ببيونات مستحقة الدفع في السنة
المذكورة فاذا كانت البونات مستحقة في الستة شهور الاول من السنة تقبل منه
عينا بعين ولا يستقطع من مبالغها اسكونت ولو كانت مستحقة في اليوم الآخر
من الستة شهور المذكورة أما اذا كانت استحقاقاتها تحل في بحر الستة شهور
الثانية من السنة فيجاوز لها عن اسكونت الستة شهور الاولى من تلك السنة

وما زاد عن ذلك في المدة يستقطع عنه اسكونت باعتبار ثمانية وثلاث المائة في السنة أما الخمسة أفساط الباقية لغلاق كامل المقابلة لامانع من قبول تسديد جميعها أو بعضها ببنوات مستحقة في سنة ٨٩ وما بعدها بشرط أن يستقطع من مبالغها الاسكونت سنويا بحساب ثمانية وثلاث المائة في السنة اعتبارا من ابتداء سنة ٨٨ المخصص فيها دفع المقابلة

بند خمسة وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة في سنتين ويقتم ببنوات ويوجد فيها بنوات تستحق في مدد بعد السنتين المستحق فيهما التسديد بحيث أنه من اللزوم عليه تسديد النصف الأول في سنة ٨٨ والنصف الثاني في سنة ٨٩ فيقبل منه في تسديد النصف المستحق في سنة ٨٨ بنوات استحقاق سنة ١٨٨٨ وما يكون منها مستحقا في الستة شهور الأولى من سنة ١٨٨٨ يحسب إليه مبالغه عينا بعين ولو كان استحقاقات البنون تحمل في اليوم الاخير من الستة شهور الأولى أما البنوات التي تكون مستحقة في الستة شهور الثانية من سنة ١٨٨٨ فيترك عنها اسكونت الستة شهور الأولى من السنة وما زاد عن ذلك في المدة يستقطع عليه اسكونت بحساب المائة لار ٨ في السنة أما النصف المستحق في سنة ١٨٨٩ هذا يقبل تسديده ببنوات مستحقة في سنة ٨٩ وما بعدها ويستقطع من مبالغها الاسكونت من ابتداء سنة ١٨٨٩ لحدة تواريخ استحقاق دفع البنوات بحساب المائة لار ٨ في السنة وبتمام تسديد نصف المقابلة المستحق الدفع في سنة ٨٨ يرفع له مما على أطيانه قيمة ربع المال في ذات سنة ٨٨ كما أنه بتسديد النصف الثاني المستحق سنة ٨٩ في سنتها يرفع له أيضا الربع الثاني في سنة ٨٩

بند ستة وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة في مدة ثلاث سنوات فأكثر لحدة ست سنوات ويقتم ببنوات ويوجد من ضمنها بنوات مواعيد استحقاقها متأخرة عن السنتين التي يرغب فيها التسديد فدفع المقابلة ممن يريد التسديد

في ثلاث سنوات يكون على ثلاث أقساط كل سنة قسط بنحو الثلث فالقسط الاول المستحق الدفع في سنة ٨٨٨ يقبل فيه بون مستحق في ذات سنة ٨٨٨ وقبوله يكون بالشروط المبينة في بند ٢٥ وبتمام تسديد القسط المذكور يرفع له في سنة ١٨٨٨ قيمة ثلث نصف المربوط على أطيانه أما القسطان المستحقان في سنة ٨٨٩ وسنة ٨٩٠ فيقبل فيهما بونات مستحقة في سنة ٨٨٩ وما بعدها ويستقطع منها الاسكوتت بالكيفية الآتية وهي أن البون الذي يتقدم لتسديد قسط سنة ٨٩ يخضم عليه الاسكوتت من ابتداء سنة ١٨٨٩ لحذ مواعيد الدفع بحساب ٨ وبالمثل البون الذي يتقدم لتسديد قسط سنة ١٨٩٠ يكون عليه استقطاع الاسكوتت من ابتداء سنة ٨٩ بهذا الاعتبار وفي مقابلة ذلك يرفع له في كل سنة ثلث نصف المربوط على أطيانه هذا عن يدفع في ثلاث سنوات والذين يريدون تأدية المقابلة في أربع سنوات فبالمثل تكون تأديتها منهم على أربعة أقساط على هذا المنوال والذي يرفع لهم سنويا يكون قيمة ربع النصف المقرر رفعه وهكذا من يريد التسديد في خمس أو ست سنوات يصير معاملته في التسديد والرفع قياسا على هذا الحساب

بند سبعة وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة سواء كان في سنة أو سنتين أو أكثر أو تدريجا لحذ ست سنوات ويقدم من ضمن تسديداته رجعات طلب باسمه على ديوان المالية فالتى تكون غير محدد بها مواعيد للسداد تقبل وتخضم والتى بمواعيد تصير المعاملة فيها حسبا هو مبين في حق البونات بالبند السابقة

بند ثمانية وعشرين

من يريد من أرباب الاطيان تسديد المقابلة برجع طلب مالية يرغبون تسديدها سواء كانت خالية عن الميعاد أو تستحق بميعاد أو مواعيد موضحة بها وتكون تلك الرجوع بأسماء أشخاص خلاف أرباب الاطيان يجوز قبولها متى كان صاحبها يتقوله لصاحب الطين بسند مستوفي وما يكون فيها بغير ميعاد يقبل عينا بعين

والتي يعتمد يستقطع الامكونت من مبالغها حكم القاعدة الموضحة قبله في حق
البونات المتأخر مواعيد استحقاقها عن أوقات التسديد

بند تسعة وعشرين

بعد صدور الاعلانات من ديوان المالية الموضح عنها في بند ٢٢ وورود التقدية
من المقابلة تتمتع الحكومة منعاً كلياً عن اخراج بونات خزينة وعن اجراء كل عملية
مالية تستدعى خسارة فوائد وقومسيونات

بند ثلاثين

لاجل ضبط وربط زمام الايراد والمصرف يتعين على نظار الدواوين ومديرى
الاقاليم ومأمورى المصالح تقديم موازين سنويا لديوان المالية ببيان ايراداتهم
ومصرفاتهم عموماً وفروعاً كما هو جارى بما فى ذلك السكك الحديد والاشغال
العمومية وبعد تقديم تلك الموازين المالية والنظر فيها بها وتوضيح ملحوظاتها
بها تتقدم لمجلس محاسبة المالية الآتى الايضاح عنه بعده ببند ٣٣ لاجراء
اللازم عنها

بند واحد وثلاثين

ديوان المالية يلزم أنه فى آخر كل سنة يحرر جدولاً مستوفى ببيان كامل ايرادات
ومصرفات الجهات جهة بالبيان اللازم قلماً قلماً من مقتضى الحسابات
والسندات المتقدمة اليه ويقدمه لمجلس المحاسبة للراجعة اللازمة بمعرفته عن ذلك
كما هو آتى الذكر عنه بعده ببند ٣٤

بند اثنين وثلاثين

حيث ان ايرادات والمصرفات مربوطة بالميزانيات ولا يجوز تجديد ولا
صرف زيادة عن الوارد بالموازين فى بحر السنة فاذا اقتضى الحال لتعديل نظام
الترتيب بذات الجهات أو لزم الحال لتحويل شئ من ترتيبات جهة الى أخرى
فيكون اجراء ذلك بالامر العالى

بند ثلاثة وثلاثين

يترتب مجلس يسمى مجلس محاسبة المالية ويكون مركبا من رئيس ووكيل وأربعة أعضاء فالرئيس والوكيل يكون تعيينهما بالامر العالى والأربعة أعضاء يصير انتخابهم بمعرفة مجلس النواب فى كل ثلاث سنوات مرة ويعرض عنهم للاعتاب السنية وبصدور الامر العالى عنهم يتبع الاجراء بموجبه

بند أربعة وثلاثين

عند ما يتقدم الى المجلس المذكور من المالية الموازين المختصة بمجهات الدواوين والمحافظات المذكور عنها ببند ٣١ فيجرى مراجعتها به وتطبيق ما بها على موازين السنة الماضية وأواخر الربط فاذا ظهر شئ من المراجعة مقتضى له تحريات واستكشافات ونحوها على حسب ما يتلاحظ للمجلس يحريه الى أن يستوفى الغرض المقصود من المراجعة وبالوقوف على صحة ما بالموازين يجرى ما هوأت ذكره بعده فى بند ٣٥

بند خمسة وثلاثين

مجلس المحاسبة يلزمه أنه بعد استيفاء ورود الموازين اليه كما ذكر قبله فى بند ٣٤ ومراجعتها يتحرر عنها ميزانية مستوفية بالبيان الكافى ويقدمها للمجلس الخصوصى وبعد مناظرتها به والتحرى عما يلزم استيفاء بيانها ترسل من الخصوصى لمجلس شورى النواب وبعد مناظرتها به وصدور القرار منه عليها وتنفيذه بالامر العالى تتخذ أساسا لحصر الايراد والمصرف والمراجعة منها بمجلس المحاسبة ويتحرر بموجبها من المالية لجهات الحكومة بالاجراء بحيث انه لا يصير التعدى عن حدود الميزانية بأى جهة مما فى صرف زيادة عن المربوط بها ولا يصير التثبت فى استجداد اعمال فى السنة المربوط مضروقاتها بتلك المحاسبة

بند ستة وثلاثين

حيث انه بموجب بند ٣٥ فكل ديوان أو مصلحة من المصالح والمحافظات والاقاليم سواء كانت فروعا أو عموما ملزوم بأنه لا يتعدى صرف شئ زيادة

عن مقرر ومقنن مصروفاته التي تكون مربوطة بميزانيته لكنه اذا كان بحسب مقتضيات الاحوال يحدث أو يتلاحظ لاي ما كان من مديري الاقاليم ودواوين العموم والمحافظات والمصالح بعض اجراءات واستجدادات في أشياء ضرورية ومهمة للمصلحة ويترتب على اجرائها صرف مصروفات زيادة عن المربوط بالميزانية وان تأخر اجرائها ينشأ من التأخير خلل للمصلحة فمثل هذه يكتب عنها من جهاتها للداخلية وتنتظر بالمجلس الخصوصي واذا كانت المجلس يقر على ضرورة لزومها ويعلم له من الميزانية أن هناك امكان لصرف تلك المصروفات من ايرادات الحكومة فيعطى القرار اللازم ويصير تنفيذه بالامر العالي أما اذا كان يتضح للمجلس تعذر صرف ذلك من الايرادات لعدم وجود ما يوازي صرفه فالمجلس الخصوصي حين ذاك ينظر الطريقة اللازمة لتدارك الصرف بتوفير شيء من مربوط المصروفات ويعطى به القرار منه بما يراه ويعرض للاعتاب السنية وبصدور الامر العالي عليه يتبع الاجراء بموجبه

بند سبعة وثلاثين

ديوان المالية يلزمه أن يقدم لمجلس المحاسبة في آخر كل سنة دفترًا واضح فيه ايراد ومصروف كل جهة من جهات الحكومة بالبيان اللازم قلما قلما والمجلس يجري المراجعة منه على ما في الميزانية الاساسية السالف ذكرها في بند ٣٥ واذا تبين له أن أحد المصالح أو الاقاليم أو المحافظات أو دواوين العموم صرف شيئاً زيادة عن الوارد بالميزانية فيتحرر له من المجلس برّد وتحصيل ما يكون صرف زيادة من أذن باجراء صرفه نقداً حالاً بدون قبول أدنى عذر ويعطى عنه من المجلس إشعاراً للمالية لمراجعة اضافته بحساب الجهة التي يرد منها الى المالية

بند ثمان وثلاثين

اذا كان بالتصادف يحدث في بعض السنين أمور قدرية أو قهرية كشرق أو غرق وما أشبه ذلك مما يوجب عدم استكمال الارداد المربوط في مقابلة المصروفات بميزانية المالية ويتحقق ذلك لسعادة ناظر المالية ومجلس المحاسبة

ولا يوجد طريقة لتدارك ذلك من أوجه توفيرات أو من تكثير إيرادات من المصالح والالتزامات فبعد أن يجرى حصر عجز الإيراد بمعرفة المالية ومجلس المحاسبة يتقدم به جدول للداخلية وبعد رؤيته بالخصوصى يحال لمجلس شورى النواب بوقت انعقاده للنظر فيه وما يراه فيما يكون به تكيل الإيراد الذى يساعد على صرف ذلك فى تلك السنة بطريق الاعانة يعطى به القرار اللازم ويعرض للاعتاب وبمقتضى الامر الذى يصدر يتبع الاجراء
بند تسعة وثلاثين

يتشكل قومسيون مركب من واحد رئيس من الذوات يتعين بالامر العالى واثنين أعضاء تنتخبهم الحكومة ليكون مخصوصا بحصر واستيلاء نقود المقابلة وأوراق البونات وسندات الطالب وعمليته تكون بالطريقة الآتية وهى أن يجعل للقومسيون دفتر مخصوص لقيد ما يرد من المقابلة المذكورة سواء كان من أوراق البونات التى تتقدم من أرباب الاطيان للخصم مما عليهم من المقابلة أو من النقود التى تحصل نظير المقابلة المذكورة

بند أربعين

من عملية القومسيون حصر كامل النقود التى تحصل كما ذكر فى بند ٣٩ ويجعل لها صندوق مخصوص فى عهدة اثنين أمناء يتعينان لذلك ويجعل لها دفتر يوزد فيه الإيراد والصرف والباقي يوميا كالجارى فى يوميات الخزن بالجهات الميرية

بند واحد وأربعين

البونات والسندات التى تقدم للقومسيون على وجه ما بأتى ايضاحه بعده يلزم أن تنظر ابتداء بالمالية ويوضع عليها منها علامة الصحة والاعتماد

بند اثنين وأربعين

البونات التى يرغب من هى فى أيديهم خصمها مما عليهم من المقابلة يتحجر عنها كشف من صاحبها بمقدارها ومبالغها. والجهات التى يريد التسديد اليها وتتقدم مع الكشف المذكور للقومسيون وبه تجرى المحاسبة اللازمة عنها وبعد تنزيل

ما يقتضى تنزيله يكتب ببونات كل اسم حافظة ببيان تاريخ كل بون ونمرته ومبلغه وميعاد تسديده وما صار تنزيله منه نظير الاسكوت والباقي واسم المديرية التى مسجرتى تسديد ذلك لها من المقابلة بحسب رغبة صاحب البونات وترسل تلك الحافظة للمالية بعد قيدها بالدفتـر الموضح عنه فى بند ٣٩ ومن المالية تحرر الافادات اللازمة للديريات وأما البونات فتحتفظ بالصندوق بعهدة الاثنين الأمانة المتقدم الذكر عنهما فى بند ٤٠ ويؤخذ من سند الاستلام بأختامهما على ذات قيدها بالدفتـر المذكور عنه فى بند ٤٠ السالف ذكره

بند ثلاثة وأربعين

النقود التى تحصل من المقابلة يصير استعمالها فى سداد ديون الحكومة على الوجه الآتى :

أولاً - يتبدأ بصرف مبالغ البونات التى يستحق صرفها ويحل من المالية صرف مبالغها على القومسيون ومشتري بونات المالية الحارية فى التداول بالأسعار والحالات التى يرى القومسيون موافقتها بحسب ظروف الوقت والحال

ثانياً - بعد ما يتم الحصول على استجماع كامل البونات المتداولة سواء كان من بونات الخزينة أو العريضة فكل ما تحصل من نقود المقابلة يجرى استعماله فى مشتري سندات من سندات أى استقراض كان من استقراضات الحكومة المصرية يرى القومسيون موافقة البدء بجمع سندات مقدما

بند أربعة وأربعين

كل ما تحصل من نقود المقابلة وتورد للصندوق يعطى به كشوفة للمالية فى كل أسبوع والمالية لها أن تحوّل على الصندوق دفع مبالغ البونات التى تتقدم للصرف فى أوقات مستحقات الاستقراض وكل ما صار جمعه من البونات بالصندوق سواء كان من المقتم نظير المقابلة أو من المحوّل من المالية أو من المشتري يعمل عنه جدول بيانه فى كل خمسة عشر يوما ويتقدم من القومسيون لنظارة المالية وبعد مراجعته يعطى القرار من القومسيون ومن سعادة باظر المالية بخصمه

وتسديده من الديون ومحو الاوراق والسندات ونتقدم مع البونات والسندات
للداخلية وعن يد المجلس الخصوصى يصير حرق تلك الاوراق ومحو آثارها ويجرى
درج واعلان مقادير ذلك بالخرنالات

بند خمسة وأربعين

ليس بعيدا عن الملحوظ أنه فى بعض الاحيان يكون مستحقا على المالية بونات
فى أول الشهر وفى وقتها ربما لا يوجد نقود فى صندوق المقابلة فلا يجوز انخراج بونات
جديدة على وجه ما توضح فى بند ٢٩ وانما فى هذه الحالة سعادة ناظر المالية يتدارك
تسديد البون المستحق بحساب جارى لوعدة قريبة وبوجود النقود فى صندوق
المقابلة يتسدد بالاتحاد رأى سعاده مع مجلس المحاسبة

الخاتمة

قد توضح بالبند المدونة قبله الطريقة المنظور بها تخليص وطننا من كامل الدين
بحالة مستحسنة لا تخل بإفناء ما عليه من الوركوكى للخرينة الحليلة الشاهانية ولا بنظام
ترتيباته ولا بنقص مقادير مصروفاته والثرات والقوائد الجزيلة التى كانت جارية
وعائدة منافعها على غير أهاليه تتحصر فائدتها فى أصحاب الاطيان خاصة يتمتعون بها
أحسن تتمتع فبعرضه للسامع الزكية

اذا وافق الاجراء بموجبه فبعد صدور الامر الكريم بالاجراء بمقتضاء يصير نشره
لكافة المديريات والنواحى لمعلومية الجميع والعمل كما فيه هذا الذى رؤى والامر
مفوض فى يوم الاحد ١١ جمادى الثانية نمرة ١١٥

صورة الامر العالى الصادر للمجلس الخصوصى بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٨٨
مرة ٢ على قرار المجلس.

صار منظورا قرار الخصوصى هذا رقم ٢٩ ج سنة ١٢٨٨ مرة ٢ المشتمل
على الثلاثة بنود التى نظر للمجلس لزوم بيانها وعلاوتها على بنود قرار اصلاحات
مالية البلد وذلك فيما يتعلق بالمقابلة التى يجرى دفعها عن أطيان العائلات والاطيان
المعطاة بالفاروقة وأطيان المتسحين بتوضيح مااستنسب اجراؤه فى كل نوع منها
وحيث وافق لدينا الحاق وعلاوة الثلاثة بنود المذكورة بالقرار المشار اليه فإصدرنا
أمرنا هذا للاجراء بمقتضاه

صورة قرار المجلس الخصوصى

قد صار التذكر للمجلس فيما نظر لزوم بيانه وعلاوته على بنود قرار اصلاحات
مالية البلد فى مسألة دفع المقابلة عن الاطيان المبين أنواعها بهذا فاستقر الرأى
على تدوين هذه الاجراءات لها الحاقا ببنود القرار المشار اليه من بعد بند ٤٥

بند ٤٦

أطيان العائلات الجارى زراعتها وتسديد أموالها بمعرفة أكبر العائلة فعلى حسب
اتفاق العائلة مع الأكبر على كيفية دفع المقابلة بحسب ما فى البند الرابع يكون القيد
فى دفتر المحضر من كبير العائلة وبعد الدفع تكتب حجة امتيازات المقابلة عن الاطيان
على الشيوخ لمقدار حصة كل منهم فى صلب الحجة مع بقاء استمرار الادارة لمعرفة
أكبر العائلة وإجراء قرار شورى النقاب الصادر عن أطيان العائلات

بند ٤٧

الاطيان المعطاة بالفاروقة من بعض الأهالى لبعضهم تحت أحكام البند الثامن
من لائحة الاطيان هذه من يريد دفع المقابلة عنها فيحسب مايتفق عليه الزاهن
والمرتفع فى الدفع يصير الاجراء

بند ٤٨

أطيان المتسحين المقرر عنها انتظار عودة المتسحب لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تسجبه حسب الامر الكريم وتكون معطاة مؤقتاً لمن يوجد من أقاربه بالمال فهذه اذا رغب أقاربه المذكورون دفع المقابلة عنها فيصير القبول منهم على شرط أنه اذا حضر المتسحب في المدة الباقية لا تنتظاره من ميعاد الثلاث سنوات ويدفع ما يكون دفع عليها من المقابلة فله أن يأخذها والا فتكون الاطيان وامتيازاتها من حقوق أقاربه المذكورين وأما ما يكون معطى من هذه الاطيان بالايجار لعدم وجود أقارب للمتسحب ورغب المستأجر أن يدفع عليها المقابلة من سنة ٢٨٨ لتكون في حكم الاطيان التي تحت يد الاقارب المذكورين عند دفع المقابلة منهم كاذكر فيقبل منه ذلك مثلهم واذا لم يحضر المتسحب المعطاة أطيانته بالايجار في المدة الباقية من ميعاد انتظاره فتكون الاطيان وامتيازاتها من حقوق المستأجر الذي يدفع المقابلة واذا كان من ضمن ذلك أطيان مؤجرة ويكون زيادة ايجارها بعد المال توازى الى تسديدات المقابلة لمدة ميعادها فحيث من المقرر بالامر العالى أن زيادة الايجار تكون على ذمة المتسحب اذا حضر قبل مضي ميعاد انتظاره فتفضل الاطيان الماثلة لذلك في الايجار لمدة نهاية الميعاد المحدد للمتسحب والزيادة عن الايجار تخصب له من مبلغ المقابلة ويصير تسديدها باسمه متى حضر قبل مضي الثلاث سنوات وأراد تسديد المقابلة فاذا لم يحضر في الميعاد المذكور وأراد أجد الاهالى أن يأخذها لنفسه ويدفع عنها كامل المقابلة فتعطى له وتكتب له محبتها بعد دفع المقابلة

هذا الذى رؤى ويعرضه للاعتاب الخديوية اذا وافق وصدر عليه الامر العالى بالاجراء يصير الحاق هذه البهود بالقرار السابق صدوره من بعد بند ٤٥ وتكون الخاتمة المدونة بالقرار المشار اليه ثمة بعد ذلك كما استقر عليه الرأى

قرارات وأوامر مكلمة للأئمة المقابلة

قرار من المجلس الخصوصي في ٨ محرم سنة ٨٩ من يستد المقابلة ويريد التأشير على تقسيط الاطيان العشورية أو تخريجها بالاطيان الخراجية يلزم أن يكون بيده تقسيط وحجة عن الاطيان العشورية بثبوت تملكها له أو حجة عن الاطيان الخراجية

منشور من المجلس الخصوصي في ر سنة ٨٩ الاطيان الخراجية ومؤجرة من نظار أوقافها لأشخاص بالايحجار المسانبة ومرخص لهم بالانشاء والعمارة والتجديد فيها ومقيدة في دفتر التكليف بأسماء المستأجرين ودفعوا عنها المقابلة تستمر على ما هي عليه من الوقف في مقابلة دفع نصف المربوط

أمر على في ١٤ ر سنة ٨٩ على قرار الخصوصي في ١٠ منه أطيان المستبعدات هي بمائة الزادات غير المعلومة المنصوص عنها بقرار الاصلاحات بنسبة ١٢ فيتعهد ميعاد ستة شهور فقط لمن يريد الاخذ منها حسب القرار اعتبارا من تاريخ النشر

منشور من المجلس الخصوصي في ٨ ج سنة ٨٩ أطيان المستبعدات التي بالبند لا يعطى منها لمن يطلب الاخذ ولو مع رغبة دفع المقابلة عنها

منشور من المجلس الخصوصي رقم ٧ ب سنة ٨٩ أطيان الزادات المعلومة وغير المعلومة لا يتحرر تقاسيط بالعشوري منها وجميع الخراجي الا اذا كان من أعطيت له يستد كامل المقابلة التي عليها وعلى أطيانه الكاشنة بالبلدة المعطى له منها

أمر على في ١٠ ص سنة ٩٠ على قرار الخصوصي رقم ١٨ محرم سنة تاريخه يجوز الاعطاء من الاطيان الزادات غير المعلومة والمستبعدات المثبتة بالتواريخ للجوز لم أخذها متى كانوا تمهدوا بدفع المقابلة على أطيانهم الاصلية ويتحدد لذلك ميعاد ستة شهور مع اعطاء ميعاد أيضا مثل هذا لارباب الابعاد الواردة التقاسيط وغير مربوط عليها عشور في قبول طلب من يريد منهم ربطها عليه بدرجة البدن الثاني بشرط أن يمضي ميعاد الستة شهور المذكورة لا يقبل أدن طلب بهذا الخصوص من أحد بل تكون الاطيان الخيرية

أمر على في ٢٣ ر سنة ١٢٩٠ يمتد دفع الباقي من المقابلة من ابتداء توت سنة ٩٠ على اثني عشرة سنة بأوقات متساوية

قرار من الخصوصي في ٢٤ ص سنة ٩٢ وعليه أمر على في ٨ ر سنة تاريخه يجوز لأرباب الاطيان الاواسى الموقوفة دفع المقابلة عنها نظير رفع نصف المربوط عليها وعدم اعادة فرزها ولا تعديل درجات مربوطها في المستقبل وزيادة على ذلك يستمر دفع مالتلك الاواسى من الفوائض السابق ايقافها مع اطيان الاوسية وصارت من ملحقاتها في الوقف

منشور من المجلس الخصوصي بتاريخ ٨ ر سنة ١٢٩٢ من تمهد من أرباب الاواسى غير الموقوفة بدفع المقابلة على جملة سنوات بدون تجاوز المدة المحددة للتسديد لما يتسدد منه سنويا يستقطع بنسبته من الفوائض المرتبة له بالروزنامة حتى انه عند اتمام التسديد تكون الفوائض صار قطعها بأكملها

ذكر تواتر المقابلة ونسخ نصوص لاجتها

الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠

نحت خديو مصر

بناء على التقرير المرفوع لنا من ناظر ماليتنا ومواقفة على ما أبداه مجلس نظارنا
وبعد استشارة قومسارية الدين العمومي أمرنا بما هو آت

البند الاول

قد ألتى قطعيا قانون المقابلة وصارت جميع نصوصه منسوخة ماعدا الباقي منها
المتبته عليه في البند الخامس من هذا الذكر تواتر

البند الثاني

قد أعيدت أموال وعشور الاطيان الخراجية والعشورية الى مقدارها الاصلى
التي كانت قبل الخصم الناشئ من دفع المقابلة

البند الثالث

عند تقرير مقدار أموال وعشور الاطيان بناء على الاعمال التاريخية الجارية
الآن يعتبر تنزيل جزء منه لحساب أرباب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بتمامها
أو قسم منها ويكون ذلك التنزيل بنسبة المبالغ المدفوعة حقيقة فالقومسيون
المذكور في البند الآتى مأذون من الآن بتشكيل لجنة تكون مكلفة بعمل
كشف عن كل ملك ببيان المبالغ التي دفعت حقيقة من أصل المقابلة وصارت
موجبة لحصول هذا التنزيل وعلى اللجنة المذكورة أن تقدر القيمة الحقيقية للدفع
التي حصلت برجع أو بأوراق خزينة المعبر عنها ببونات وعليها أيضا أن تستبعد
من اجمال الدفع المذكورة مقدار المتأخر من الاموال أو العشور المستحق على كل
ملك من الاطيان

البند الرابع

على القومسيون المشكل بموجب مالد ذكر تواتر الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧٩
للبحث في المسائل المتعلقة بأموال الاطيان أن يقدم للحكومة الخديوية تقريراً

مبيناً فيه الطريقة الأيسر اجراء والأوفر عدلاً فيما يختص بإجراء التنزيل المذكور
أعلاه ويكون اجراء ذلك التنزيل أولاً فأولاً عقب اتمام أعمال التاريع
في كل مديرية

البند الخامس

جميع أحكام القانون المذكور المتعلق يجعل حقوق ملكية الاطيان اللذين
دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الاجراء والعمل ودفع جزء من المقابلة يكفي
للاستحواز على حقوق الملكية التامة في الاطيان المذكورة فلا يكون لوضعي اليد
على أطيان أوسية اللذين يصيرون مالكين لها بموجب نص هذا البند الحق
في قبض المرتب المقيد لهم على ذلك في الروزنامة مدة حياتهم

البند السادس

جميع القوانين السابقة المخالفة للذون في أمرنا هذا والاحكام صارت ملغية
وغير مرعية الاجراء

البند السابع

على وزير مالىتنا تنفيذ هذا الامر

من قانون التصفية العمومي الصادر بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠

الباب الرابع في المقابلة

بند ٨٧

لائحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الدكرتو الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغية بوجه قطعي بالقيود المبينة في البند الخامس من الدكرتو المذكور ونصوص بند ٣ من ذلك الدكرتو تكون ملغاة أيضا وذفعات المقابلة التي ثبت صحتها تجعل حقا في التعويض للأشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة أدناه مالكيين الاطيان المختصة بها هذه الذفعات ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيدة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم

وعلى المالكيين المذكورين أن يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة أوشفاها قبل أول يناير سنة ١٨٨١ للديرين أو للأموال المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك

بند ٨٨

ناظر المالية عند اطلاعه على هذه الطلبات يجري أعمال الحسابات الشخصية المختصة بالطالبيين بأن يعتبرهم مدينين

أولا - بالذفعات التي أجراها بالتوالي المطالبون المذكورون أو الملاك السابقون على سبيل المقابلة

ثانيا - بفوائد الذفعات المذكورة باعتبارها في المائة ثم يصنير اعتبارهم مدينين

أولا - ببلغ الامتياز الذي خصم سنويا من أصل الاموال بناء على دفع المقابلة
ثانيا - بمتأخرات الاموال والرسوم من أى نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكيين المذكورين قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر ملغيا

ثالثا - بفوائد مبالغ الامتياز والمتاحرات والديون المذكورة بواقع المائة ٤
ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة أورجع التي يتضح
أنها غير حقيقية والتي تكون قد تقيدت بمقتضى أوامر عليّة ولم يعقبها دفع
والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذى هو عبارة عن صافي مطلوب
كل واحد من أصحاب الحقوق يكون أساسا لتوزيع التعويض

بند ٨٩

يخصص مبلغ سنوى قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ابتداء من أول يوليو
سنة ١٨٨٠ لأجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ المذكور من
الارادات المبنية فى الميزانية المخصصة للدين العمومى بمقتضى بند ١٦

والمقدار المذكور يجرى توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بأقساط سنوية
تخضع من أصل أموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجرائه بينهم بالنسبة لصافي
مطلوباتهم التى تثمر من واقع حساب كل منهم

وفى حالة ما اذا لم تتم التصفية فى وقت بحيث يمكن خصم نصف سنوية
سنة ٨٨٠ من أموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للمؤلين فى جرائد
سنة ١٨٨١

بند ٩٠

الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتقيّد بالبلاد فى دفتر
خصوصى يدرج به فى الحسابات المفتوحة فيه لكل من أرباب الحقوق مقدار
التقاسيط السنوية على التوالى والقسم التابعة له وبيان الاطيان التى تختص بها
الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيزانها ومقدار ضريبتها

وعند نقل ملكية كل أرض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذى يقابل
مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكيها الاصلى ويضاف لحساب المالك
المستجد فى الدفتر الخاص بالذكور

بند ٩١

عند تجيز أعمال التاريخ يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبتها بدون
اخلال بالاقساط السنوية المذكورة

بند ٩٢

يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات وعند انتقال الملكية
شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوى الذى يتقيد فى دفتر البلدة الخصوصى
والتقاسيط السنوية تتقيد كل سنة فى الاوراد التى تستخرج من جريدة
الممولين وتستتزل من ضرائب أطيانهم

وفى المواعيد التى تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصياف أن يخصموا كل
سنة تقاسيط السنة الجارية فى دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من
أرباب الحقوق من أصل أموال أطيانهم وفى مقابلة هذه الخصومات يبقى تحت
تصرف ناظر المالية المبلغ الذى تخصص لتأدية هذه السنوات ومع ذلك فان
الجزء الذى يخص منها المديريات المخصصة للدين العمومى يلزم رده لخزينة الدين
على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر

بند ٩٣

تتبن فى لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المقترضى
اتخاذها لعمل حسابات المقابلة وعمل دفاتر التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها
ولمراجعة العمليات

صورة ما كتب لمديرية البحيرة في يناير سنة ١٨٩٢ ونشر للجهات مقتضى افادة حضرتكم نمرة ٢٤ أنه جار نشو جرائد وأوراد سنة ١٨٩٢ من واقع كشوفة وضع اليد استمارة نمرة ٩ طبقا لما صدر من المالية انما بالنظر لكون الاوامر تقتضى بأن المقابلة تتبع الاطيان أينما نقلت وبأنه اذا تعذر على أحد المشتريين احضار شهادة مقابلة البائع يجرى تأخير خصم التعويض حتى يحضر الشهادة وأنه مع تجزء أطيان الممولين الآن على واضعى اليد سواء كانت بالمشتري أو باليراث وما أشبه وعدم ورود عقود عنها وضرورة خصم تعويض المقابلة مما هو مطلوب من الممول في أول السنة غير معلوم ما تجزئيه المديرية في تحرير كشوفة خصم تعويض المقابلة بالنسبة لحالة وضع اليد الآن مع عدم الحصول على الشهادات وعدم ورود عقود رسمية تأييدا لصحة البيع أو التوريث يرام النظر وصدور ما يستصوب

وحيث مقتضيات تتبع المقابلة للاطيان تستلزم اثباتها في حساب كل ممول بالجريدة والورد من واقع الوارد سجلات المقابلة فينتبه بأنه اذا كانت صاحب الاطيان المدفوع عنها المقابلة لم يزل هو الواضع يده عليها يجرى تثبيت مقدار المقابلة بالجريدة والورد بأصول حساب الممول أمام لفظة (مقابلة) وأما اذا كانت الاطيان التي من هذا القبيل صار تجزئتها على واضعى اليد فيصير اثبات ماخص كل جزء منها بحساب واضع اليد بالكيفية المأذوكرها وتوضع أمام لفظة (مقابلة) أن ذلك من أصل المقابلة المدفوعة من طرف فلان أما التعويض يورّد في كلتا الحالتين بمضمون حساب الممول في الجريدة والورد أمام لفظة (تعويض مقابلة) ومن المعلوم أنه في حالة البيع أو المشتري يجرى تنزيل مقابلة الاطيان المباعه من حساب البائع وضافتها بحساب المشتري وبهذه الوساطة أى اثبات المقابلة بحساب الممول بالجريدة والورد الذى نيّده من واقع السجلات فيستغنى الحال عن صرف شهادات واقتضى تحريره لحضرتكم كما تحرر في تاريخه لباقي جهات اللزوم لاتباع الاجراء بموجبه

٦ — أمر عال من نظارة الداخلية رقم ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ نمرة ١٦٠
 شرحا على قرار الخصوصى الرقم ٢٠ ج سنة ١٢٨٤ نمرة ١٢

قد عرض لدينا مفصلات قرار الخصوصى هذا رقم ٢٠ ج سنة ٨٤ وعلم منه أنه بناء على الاستئذان الواقع من مديرية المنوفية الملغية عن رفع وتنزيل مبلغ ٦٦٣ قرش و ١٨ فضه من زمامها عن قيمة الفرق ما بين ما كان مربوطا بها على الجنانين بحسب ثمين المحصولات وما بين ماصار ربطه على الاطيان حسب لائحة العشور وما ظهر من التصريات التي صارت من المديريات عما يكون موجود بها بمثابة ذلك قد تبين ان البعض غير موجود بها جتانين والبعض جارين التحصيل على واقع لائحة العشور وأن جتانين جفلك أرمنت بمديرية اسنا مربوط عشور على أراضيها دون التخييل المغروس بها ثم ومديرية جرجا بها مائتين تسعة وثلاثون فدان وكسور أراضى خارج الزمام من المتروك والمستبعدات وزيادة المساحة ومغروس بها أشجار بمعرفة من غرسوها بدون اذن الحكومة وغير مربوط على الاراضى المذكورة مال ولا عشور ولم يكن مربوطا على الاشجار المغروسة بها شئ وقط بعض التخييل الذى فيها مندرج ضمن تعداد التخييل الذى حصل فى سنة ٧٩ وبعضه تحت الربط عند تواجد محصولاته بالمناسبات التى توضحته ولهذا تراهى أن الاراضى المتزرعة جتانين وأشجارا ومربوطة بالزمام الخارجى أوالعشورى يكتفى فيها بأخذ المقرر على نفس الاراضى ان كانت بالمال أو بالعشور بدون امتيازها عن الاراضى الزراعية وأما الاراضى المتزرعة نخيلا فان كانت الارض خراجية يؤخذ مال الارض وعشور نخيلها وان كانت عشورية يؤخذ عشورها وعشور ماها من التخييل بحسب درجات الفرز وعشور الاراضى المغروسة جتانين وأشجارا تكون بحسب درجاتها بنسبة باقى الاراضى العشورية وهكذا التخييل يكون فرزه وتقدير عشوره على حسب لياقته بدون مراعاة لكثرة وقلة عنده ببعض الاراضى وأما الاراضى التى وجدت متزرعة نخيلا وأشجارا بمديرية جرجا السالف الذكر عنها قد تراهى للجلس فيها انه اذا وافق لدينا يكتفى بربط أموالها على من غرسوا الاشجار فى سنة ٨٣ بحسب ضرائب معمر بلادها مع أخذ

عشور من المزرع فيها من التخيل حسب الاصول المتبعة فيه وصرف النظر عما كان يلزم تحصيله عنها لغاية سنة ٨٢ وان من يرغب منهم أن يمتلك منفعتها بمقتضى ماتنن عن أمثالها من الاطيان زيادة الحيضان في قرار شورى التواب بمعنى أن يدفع ثمنها بواقع ايجارها ثلاث سنوات بمناسبة ايجار الاطيان المجاورة لها فلا مانع من اجابتهن لذلك ويسددوا الثمن حسب منطوق ذلك القرار ومن لم يرد امتلاك المنفعة بهذه الكيفية فبعد أخذ جوابه يتقدم بيانه من المديرية للداخلية بوضاحة المغروس من نخيل وأشجار لتجرى مايلزم وهذا مع المبادرة في تحصيل المال منهم في سنة ٨٣ على الوجه المشروح ثم ونخيل أرمنت يربط عشوره من سنة ٨٢ كما جرى في عشور التخيل المسائل له الذى صار فرزه وربطه في تلك السنة هذا مع خصم مبلغ الستائة ثلاثة وستين قرش وممائية عشر فضه الفرق الظاهر بمديرية المنوفية المحكى عنه لآخر ماتوضع تفصيلاته بالقرار وحيث وافق ارادتنا مااستنسبه المجلس بهذا القرار لزم اصداره لكم شرحا عليه لاعتماد الاجراء بموجبه وهذا حسب مااقتضته ارادتنا

وهذه هي صورة قرار المجلس الخصوصى الصادر فى ٢٠ جمادى الثانية

سنة ١٢٨٤ ١٢ نمرة

صورة قرار المجلس الخصوصى الرقم ٢٠ ج سنة ٨٤ نمرة ١٢

انه بعد صدور قرار المجلس الخصوصى فى ٢٥ صفر سنة ٨٠ نمرة ٣٦ فى شأن عشور أراضى الجناين فصدر عليه الأمر العالى فى ٢٨ منه نمرة ٣١ ورد للداخلية افادة من العمدة السنية تاريخها ٢٧ رجب سنة ٨٣ نمرة ٥٥ ومعها شقة تقدمت اليها من تفتيش الاقاليم تاريخها ٦ منه نمرة ٢٩ حاصلها ان مديرية المنوفية خاطبت التفتيش فى ٦ صفر سنة تاريخه نمرة ٩٧ بأن تفتيش بحرى السابق لما كاتب المديرية يربط عشور أراضى الجناين بالتطبيق لقرار المجلس الخصوصى المشار اليه المتضمن ان العشور اللازم تحصيلها على أراضى الجناين الخارجة عن سور اسكندرية تكون على حسب لألحة العشور التى سبق اعلانها بعد أن يصير فرزها

عال وأوسط ودون لا باعتبار ثمين محمولاتها كما كان جاريا قبلا فالمديرية أجرت معانة محلات الجنانين وأجرت فرز أطيانها على حسب ذاك القرار وربطت العشور عليها البالغ قدرها مائة تسعة وثمانين قرش وخمسة فضة ويكون أصل المربوط على الجنانين بحسب تمين المحصولات هو مبلغ ثمانمائة اثنين وخمسين قرش وثلاثة وثلاثين فضة والفرق مابين ذلك ومابين ما صار ربطه هو مبلغ ٦٩٣ قرش و ١٨ فضة مقتضى رفعه على طرف الديوان واستبعاده من زمام المديرية ورامت النظر في ذلك وانه لاجل معرفة الجارى بعموم المديرية في ذلك قد كان تحرر اليهم وتواردت الافادات وقيل من البعض بعدم وجود جنانين لهم والبعض أوروأ بأنه جارى التحصيل بها باعتبار لأئحة العشور والبعض مثل مديرية الخيزة قد أوضحت بأنه لما صدر قرار الخصوصى وصار تسوية عشور الجنانين بالتطبيق اليه وظهر لها بواقع التسوية مبلغ ١٨٣٢ قرش و ٢٥ فضة مستحق رفعه على طرف الديوان قد أعرضت عنه وصدر اليها الامر الكريم بالاجراء في ٢٧ الحجة سنة ٨٠ الذى بمقتضاه صار رفع المبلغ المذكور على طرف الديوان ومديرية امنا أوضحت بأن جنانين جهلك أرمنت تعلق سعادة مصطفى باشا مربوط عليها عشور أسوة الاراضى وأن تخيلها غير مربوط عليه شئ نظرا لما توّرى لها من المالية بعدم لزوم تعداده كما ان هناك جنينة أخرى كان مربوطا عليها مبلغ ٣٨٩ قرش و ٣٦ فضة و باجراء فرزها ظهر أنه يستحق علاوة مبلغ ٣٧ قرشا عليها وقد أضيف ذلك ضمن مربوط المديرية من ابتداء سنة ٨٠ ومديرية قنا أوضحت بأنه في السابق كان يؤخذ عشور الاشجار والتخيل باعتبار أثمان أثمارها ولما صدر قرار الخصوصى وصدرت مكاتبات المالية بعدم استثناء أراضى الجنانين من المعاملة بتطبيق لأئحة العشور قد ظهر عجز بواقع التعديل عما كانت مربوطا بمبلغ ١٦٣ قرش و ٣٢ فضة واستنزل ذلك من حاصل العشور وأبقى الاجراء في أمر التخيل كما كان جاريا من قبل ومديرية جرجا أوضحت بافادتها بأنه في العهد السابق كان صدر لها مضبطة من مجامع الاحكام في ١٤ ربيع آخر سنة ٧٣ تتعلق بكيفية عشور الجنانين والأورمانات وموضح فيها بان الموجود من ذلك بالاراضى العشورية

فيتخصص عليها عشور كما اللائحة وقط يستثنى من ربط عشور الحناين الغير معدة للايراد أما التي بالاراضى الخارجية فجميعه يحصل أمواله ولم يتوفى للمديرية الاجراء بمقتضى هذه المضبطة بالنظر لكون جهاتها موجود بها أشجار كالسنط والنبق ونحوه وكان جارى اللازم لحصر تعداد الاشجار المذكورة وما ينتج منها من الاخشاب عند تقليمها ومن ثمن القرض والنبق ونحو ذلك وتقدير قيمة عشوره وما تيسر المرسى فى ذلك لأوجه - منها عدم موافقة مقادير محصولات الاشجار لبعضها - ومنها عدم موافقة أثمان جهة لغيرها وغير ذلك من وجود جملة أشجار مفروسة بأراضى المستبعدات الغير مربوط عليها مال ولا عشور التى عند ماتصادف صدور القرار الصادر ببيع الاطيان واتضح كون الفرس فيها حصل من تلقاء نفس الفارسين بغير اذن المديرية وكون الاشجار لم يرتبط عليها شئ وقط فأت النخيل الذى وجد بها بعضه مندرج ضمن تعداد النخيل الواقع فى سنة ٧٩ ومربوط عليه عشور بحسب الحالة التى هو عليها وبعضه تحت الربط عند تواجد محصولاته وانه قد كان كتب للمعاون إما باضافة هذه الارض على أربابها بالضريبة كما كانت أجرت مديرية أسبوط فى سنة ٧٩ وتبينها بحسب ماتساوى بخلاف أشجارها وتلزم أربابها بقيمة الثمن لأنهم الاحق بها لمناسبة وجود نخيلهم وأشجارهم ثم تضاف عليهم بالضريبة من ابتداء سنة ٨١ كما انه عند المرسى على عشور محصولات الاشجار والسنط لغاية سنة ٨٠ يجرى تحصيله وإضافته لجانب الديوان ويجرى فى النخيل مقتضى الاصول المتبع اجراؤها أيضا وقد قيل لها بافادة معاون بدرج هذه الاطيان ضمن قوائم البيع وكذلك تفتيش قبل وقتها استنسب بأن هذه الاراضى عند مبيعها بما فيها من النخيل والاشجار يصير فرز قيمة ثمن الاشجار والنخيل ويعطى لاربابه فى مقابلة ما صرفوه على ذلك وثن الاطيان يوزد الى الميرى وانه بالمخاربة مع الداخلية فقد افادتها فى ٢٨ شوال سنة ٨٢ بناء على ما صدر به النطق العالى بتوقيف مبيع أطيان الميرى التى بالجهات القبلية وبمقتضى ذلك قد أوقف البيع هذا ونظرا لما صدر به قرار الخصوصى بربط العشور على أراضى الحناين قد حررت الى مجلس الاحكام فى ٢٣ محرم سنة ٨٣ بما رأيته من

قبل الاطيان الخارجة عن الزمام كزيادة المساحات ومتروك الاهالى والمضبوط من أرباب المعاشات الصالحة للزراعة وقدرها ٢٣٩ فداناً وكسور منها ١١٩ فدان وكسور مغروس أشجار ومثلها نخيل وإن كل ما يصير اشهارها للتأجير على ذمة المبرى كأمثالها ويتوضح المغروس فيها من أشجار ونخيل ولم يوجد من يرغب لتأجيرها لعدم صلاحيتها الى الزراعة وبواسطة ماسبق توضيحه بقرار الخصوصى ومضبطة الاحكام لم يفهم ان كانت تلك الاراضى يؤخذ عليها العشور بواقع ما ينتج من محصولاتها وأخشابها على الاشجار ويكنى من جهة النخيل سابقة حصره وتقدير العشور على ما يستحق الربط عليه مع ما يستحق أو أن تؤخذ العشور على اراضى الاشجار الغير قابلة لزراعة شئ فيها غير الاشجار المغروسة وإن كانت تؤخذ العشور على الارض فقط دون الاشجار فما دام يكون غير متردح بها شئ سوى الشجر وهذا لا يعلم منه ان كانت عال أو وسط أو دون اعتبار أخذ العشور عليها يكون بأى نوع وهل يكون تمييزها في هذه الانواع الثلاثة بحسب حالة الاشجار أو تكون العشور على حسب محصولاتها بواقع التقويم ثم والاراضى التى تكون أشجارها بعيدة عن بعضها ويكون فيها قابلية للزراعة من أى صنف كان هل مع وجود الاشجار تعتبر في أخذ عشورها بحسب ما ينظر في موقع مزروعاتها بأى نوع كان ويترك أخذ عشور على أشجارها أو يصير تقويم ما يتحصل من هذا أو ذاك ومن المجلس تحول النظر في هذا على المالية ولم يعلم لها ما تم في ذلك ولما كتب من التفهيش الى سعادة ناظر المالية بالاستفهام عما روى في هذه القضية فقد توضح بالافادة الواردة للتفتيش من سعاده رقم ١٩ شهر جمادى آخر سنة ٨٣ نمرة ٤٤ بأن الجنان ما يكون منها بالاراضى الخراجية يتحصل عليها مال والتى بالاراضى العشورية تؤخذ عليها العشور عدا الجنان التى تكون بجهات المحروسة الغير معدة للايراد وتكون معدة للترهه العامة هذه لا يربط عليها مال ولا عشور وكذلك الاراضى المغروس بها نخيل فما يكون منها خراجيا يتحصل عليها مال وما يكون منها عشوريا يربط عليها عشور وبالمثل الاراضى التى تكون مغروس بها أشجار يصير الأجر فيها بمثل ما ذكر وهذا بخلاف العشور التى تربط على النخيل جميعه بموافقة

الحارى سواء كان مزرعا بالاراضى العشورية أو الخراجية أو بأراضى الميرى الآتى الايضاح عنها وهى ٢٣٩ فدان وكسور الكائنة بمديرية جرجا من المستبعدات أى ملك الميرى وكان صار درجها ضمن قوائم المزايدات ولا صار مبيعها المناسبة توقف مبيع أطيان وجه قبلى بمقتضى النطق العالى ولا ربط عليها مال ولا عشور فتلك الاراضى ما يكون منها مغروس نخيلا فالذى مغروس بها نخيل بكثرة يربط عليها بمثل عشور الدون والتي تكون منها مغروس بها نخيل خفية يربط عليها بمثل عشور الوسط وكذا الاراضى المترعة أشجارا من الاراضى المرقومة جميعها يتحصل عليها مال بمثل المال المقرر على الاراضى التى مجاورتها لأن أرباب النخيل والاشجار المغروس بالاراضى المحكى عنها مع كونه لم يكن لهم حق فى الاطيان فانهم جاريين استيلاء منتحصات غراسهم ويجوز لهم أيضا الزراعة بها وإن ما يقرر على تلك الاراضى على وجه ما ذكر يرد بالحسابات قلما مخصوصا وترغب النظر فى هذا واعطاء الافادة اليها بما ينشر للاقاليم من التفتيش ليعتمد الاجراء على مقتضاه وبما أن لدى النظر فيما ذكر التفتيش علم عدم حصول سريان الاجراء بالتطبيق لقرار المجلس الخصوصى بمديرية جرجا نظرا للاوجه التى بدا ذكرها فالذى رآه سعادة المفتش فى ذلك لاجل سريان الاجراء بكافة المديريات على سبيل واحد هو أن عن الحناين والاشجار الموجودة بالاراضى الخراجية أو العشورية فهذه يكون الاجراء فيها بتحصيل مال أراضىها أو عشورها حسبما هو جار الآن بالمديريات المذكورة على نفس الاراضى بالتطبيق لقرار المجلس الخصوصى الصادر فى شأن ربط عشور الحناين إنما من كون مديرية جرجا أوردت تعذر الفرز عال وأوسط ودون بالنسبة مشغولية الارض بوجود الاشجار والنخيل وأنه من المعلوم أن الارض الموجود بها الحناين والاشجار هى جيدة الانتفاع سواء كان ذلك بواسطة الامار التى تنتج من أصناف الفواكه أو بزراعة ما يمكن زراعته تحتها من أصناف الخضراوات والمشمومات وبما ينتج من أخشاب التقليم والفحم ونحو ذلك وتلك الارض فى نفس الامر هى أكثر انتفاعا من الارض الحارى تداولها بالزراعة الشتوية فهذه المناسبة تراهى للتفتيش أن اعتبار تقدير العشور

على جميعها لا يكون الابقية العال فقط كما جرى بمديرية المنوفية وذلك لان أرض
الجنائن والاشجار لانتقاس بالاراضى المغروس بها النخيل لما بينهما من التفاوت
بالنسبة لكون ذات النخيل مربوط عليه عشور وهذا فضلا عن المقرر على ذات
الارض وأما الجنائن والاشجار هذه مادام اكتفى الحال بربط العشور على نفس
الارض فقط دون الاشجار فبلوغ فيات عشورها لدرجة العال أولى لاجل التعادل
هذا ما كان من أمر الارض المغروس بها جنائن وأشجار وأما أراضى النخيل هذه
ما يكون منها بانخراج فهذا جارى تحصيل أمواله وما يكون بالعشور فكيفية فوزه
تكون كما بالحالة التى رأتها المالية بمعنى أن الاراضى التى يكون مغروسا بها نخيل
متوسط فعشورها تربط بنفية الوسط والتى نخيلها بكثرة تربط بنفية الدون هنا
ولكون الذى رؤى للمالية هو قاصر على غرس النخيل المتوسط والكثير فقط
دون أن تذكر شيئا عن التخييف جدا وحيث ان التقدير على كل الحالات هو
بحسب ملاحظة تدريج الانتفاع من الارض بالزراعة والتى غرسها قليل قد
سكنت عنه وربما أن المديريات تفهم من ذلك ان الاراضى التى يكون غرس
نخيلها قليلا جدا يجرى ربطها بفيات الوسط فلاجل ازالة الشك رأى سعادة
المفتش أن الاراضى التى يكون نخيلها خفيفا جدا تربط بفيات العال والتى تكون
مربوطة من أول بمعنى ذلك فتفضل على ماهى عليه بحسب درجتها وعلى كل
فعشور النخيل يكون الاجراء فيه إسوة واحدة بما فيه عشور النخيل التى يجبهة
أرمنت اتى أورت المديرية بعدم سابقة تعداده ويكون ذلك بالتطبيق للاوامر
الكرمية الصادرة فى حق فرز وربط عشور النخيل وأما الاراضى الميرية التى
بمديرية جرجا التى غرسوا بها الاهالى نخيلا وأشجارا من تلقاء أنفسهم فوإن كان
ترأى للمالية ربط المال على أرض الاشجار وربط عشور على أرض النخيل بحسب
الحالة المتقدم ايضاحها وأن يرد ذلك بالحساب قلما مخصوصا لكن مادام أن هذه
الاراضى لم تكن من الارض العشورية بل هى من أرض الميرى المستبعدات
والمتروك وهى من حقوق الميرى والتمترى لمرس الاشجار والنخيل بها هو كان
بدون اذن وهذا يعد فى مقام النصب لأن ذلك كان بطريقة خفية عن الحكومة

وقد ترتب على ذلك ما أوجب إزالة الرغبة في قبول تلك الأرض سواء كان من قبيل أشجارها أو مبيعها حين الاقتضاء ونظرا لتجارهم على هذا التعطيل كان من الاقتضاء معاملتهم بالزامهم بقيمة إيجارها من ابتداء الزراعة بها لكن مرحلة بحالهم تراأت بالتفتيش لزوم الزامهم بأموال الأرض المذكورة من مبدأ غرس الأشجار والتخيل بها إلى الآن عدا ما يحصل في مقابلة عشور التخيل على الوجه المتقدم إيضاحه هذا لغاية سنة ٨٢ وأما في سنة ٨٣ فن حيث تلك الأرض تعطلت على الميرى وقل الانتفاع بها وأرباب الأشجار قد أجروا ما أوجب حصول أولويتهم بأخذ تلك الأطنان حيث غرسهم الأشجار والتخيل بها صيرها في حالة عدم القبول في مشتراها أو استئجارها لداعي شحن الأرض بما غرس فيها وعدم استنتاج الفائدة لمن يروم زراعتها وفضولها على ذمة الميرى كذلك صار مجردا من الفائدة ولهذا يرى سعادة المفتش مبيعها لهم إما خراجية بالثمن اللائق لذلك وإما عشورية بالمثل بحسب ما تساويه من الأثمان على كلا الحالتين حسب رغبة أصحاب الأشجار طبق ما يقدره أهل الخبرة وإن حصل الامتناع من بعضهم بالمشتري فيها أن الزراعة المفصولة التي بدون إذن لها أحكام في الشريعة فتجوز مادة غرس الأشجار على الشريعة الغراء وعلى مقتضى ما يصدر به الحكم الشرعى يجرى العمل بموجبه معهم في شأن الأشجار وأما الأرض فتفضل على ذمة الميرى وأنه لكون الاجراء بالمديريات على حسب ما تقدم ذكره مع رفع ما هو مستحق رفعه على طرف الديوان بمديرية المنوفية مما لا يمكن النشر عنه بالأقاليم ولا أخطار المالية أيضا إلا بعد العرض عنه للاعتاب السلية فكل ما صدر به الأمر الكريم يجرى مقتضاه ولذا المداولة والمذاكرة عن ذلك بالمجلس الخصوصى رؤى أن الاراضى المزروعة جنائز وأشجارا ومربوطه بالزام الخراجى أو العشورى يكتفى فيها بأخذ المقرر على نفس الأرض ان كانت بالمال أو بالعشور بدون امتياز عما سواها من الاراضى الزراعية وأما الاراضى المزروعة نخيلا فان كانت الأرض خراجية يؤخذ مال الأرض وعشور نخيلها وإن كانت عشورية يؤخذ عشورها وعشور ما بها من التخيل بحسب درجات القرز وذلك لان التخيل لا يقاس

بالاشجار من حيثة الفائدة كما ان الاشجار تظل الاراضى وتعطلها في الغالب من الانتفاع بزراعة ما يقربها من المواضع التى أطلتها وعلى ذلك تكون عشور الاراضى المغروسة جنانين وأشجارا بحسب درجاتها ان كانت عال أو أوسط أو دون بنسبة باقى الاراضى العشورية التى يكون ربط عشورها وفرزها بحسب درجاتها وكذلك التخيل يكون فرزه وتقدير عشوره على حسب لياقته كما هو جارى بدون مراعاة الى كثرة وقلة عدده ببعض الاراضى وأما الاراضى التى وجدت خارجة الزمام بمديرية جرجا ومنزرعة أشجارا ونخيلا وأرضها بعضها من زيادة المساحة ومن متروك الاهالى وبعضها من الاراضى التى كانت مع أرباب المعاشات وكانت رأت المديرية قيد تلك الاشجار على من غرسوا الاشجار والتخيل بها فى سنة ٨١ بالضريبة واستنسب سعادة المفتش ادانتهم بمالها من مبدأ غرس الاشجار والتخيل لمناسبة زراعتها خفية فالذى استصوب فى ذلك أنه فى الواقع كان يجب على من زرعوها أن يستأذنوا من الحكومة ومع عدم اجرائهم ذلك قد استفادوا منزايا الانتفاع بما غرسوه من التخيل والاشجار لكن لمراعاة أن اجراءهم تلك الزراعة أو جبت احياء الارض وعمارها والذى أئمر من التخيل أخذت المديرية عشوره حسبا توضح منها والاشجار من المعلوم لا يبدو نفعها من وقت غراستها إلا بعد حين فاذا وافق المكارم الخديوية التجاوز لهؤلاء عما كان يلزم تحصيله من المال على الاراضى المذكورة من سنة استحقاقه لغاية سنة ٨٢ فيكتفى بربط أموالها عليهم من ابتداء سنة ٨٣ بحسب ضرائب معمور بلادها مع أخذ عشور المزرع فيها من التخيل حسب الاصول المتبعة فيه ثم لاجل تمكنهم من الانتفاع بالاراضى المذكورة فمن يرغب منهم أن يملك منفعتها بمقتضى ماتنقون عن أمثالها من الاطيان زيادة الحيطان فى قرار مجلس شورى النواب السابق صدوره بالأمر العالى بمعنى أن يدفع ثمنها بواقع ايجارها ثلاث سنوات وتكون قيمة الايجار الذى يعتبر فى ذلك بمناسبة ايجار الاطيان المجاورة للاطيان المذكورة ويسدّدوا ذلك الثمن حسب منطوق القرار فى الباب المذكور فلا مانع من اجابتهم لذلك كونهم صاروا مقدّمين عن غيرهم ومن لم يرد امتلاك منفعة الارض

بالكيفية المذكورة فلكون الارض على كل حال حق الميرى فبعد أخذ أجوبة من لا يريد منهم ذلك يتقسم بيانهم من المديرية بافادة للداخلية واضحا بها بيان المغروس من نخيل وأشجار وهي تجري مايجب اجراؤه وهذا مع المبادرة في تحصيل المال منهم من سنة ٨٣ على الوجه المشروح وأما نخيل جهة ارمونت فحيث ان عشور النخيل المائل لذلك صار فوزه وربط من سنة ٨٢ فهذا بالمثل تربط عشوره من سنة ٨٢ ليكون الاجراء على العموم بالتساوى هذا الذى رؤى وباقي ما توضح من التفتيش فى خصوص مبلغ ٢٦٣ قرش وكسور المستحق رفعه بمديرية المنوفية قيمة الفرق بين ما كان مربوطا على الجناين بحسب تثمين المحصولات وبين ما صار ربطه من العشور بحسب درجات الاراضى بموجب القرار السابق وجد فى محله وبعرضه على المسامع الزكية اذا وافق يصدر الامر العالى بالاجراء ما

٧ — امر عال في أول مارس سنة ١٩٠٢ يربط عوائد على المباني بمدينة حلوان — وحدودها

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين — أمرنا بما هوأت

المادة الاولى — يتبدأ من أول يناير سنة ١٩٠٢ بأخذ عوايد باعتبار جزء من اثني عشر جزءاً من قيمة الاجرة عن الاملاك المبنية بمدينة حلوان بالكيفية الموضحة بالامر العالى الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

المادة الثانية — حدود مدينة حلوان قد تعينت حسباً يأتى لاعتبارها في تحصيل العوايد التى تقررت بالمادة السابقة

تكون حدود مدينة حلوان على الشكل الآتى بيانه

أولاً — الحد البحرى يتبدئ من البئر الحديدية الواقعة غربي شريط سكة حديد النيل بخط مستقيم متجها الى الشرق حتى يتلاقى مع الزاوية البحرية الشرقية الى الجولف كلوب التابع لشركة الاوكاندات

ثانياً — من الزاوية السالف ذكرها يميل قليلا الى جهة الشمال بخط مستقيم حتى ينتهى بالزاوية الشرقية البحرية من بناء الرصدخانة

ثالثاً — من الزاوية الشرقية البحرية لبناء الرصدخانة بخط مستقيم متجها الى قبلى وينتهى بالزاوية الشرقية القبيلة من السور المحيط بمدفن الافرنج

رابعاً — من الزاوية الشرقية القبيلة بخط مستقيم يتبدئ من السور المحيط بمدفن الافرنج الى الزاوية الشرقية القبيلة من جباسة محمد الشيمى

خامساً — من الزاوية الغربية القبيلة للجباسة المذكورة بخط مستقيم يميل خفيفا الى جهة الغرب للزاوية الغربية القبيلة من وابور الطحين ملك حسن افندى مصطفى

سادسا - من الزاوية الغربية القبلية من الوابور للزاوية الغربية البحرية
من الوابور المذكور

سابعا - من الزاوية الغربية البحرية من واور حسن افندى مصطفى خط
مستقيم متجها الى الشمال وينتهى بالبئر الحديدية الواقعة غرب شريط سكة
حديد النيل

المادة الثالثة - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٨ - امر عال في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ - بربط عوائد على المباني بمدينة
الاقصر - وحدودها

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار - أمرنا
بما هوأت

المادة الاولى - يتبدأ من أول يناير سنة ١٩٠٦ بأخذ عوايد باعتبار جزء
من اثني عشر جزءاً من قيمة الاجرة عن الاملاك المبنية بمدينة الاقصر بالكيفية
الموضحة بالامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

المادة الثانية - حدود مدينة الاقصر التي تعتبر في تحصيل العوايد المقررة
في المادة السابقة هي كما يأتي

أولاً - من الزاوية القبلية الغربية لجنينة بانهر من انستجر الواقعة على
الشاطئ الشرقي للنيل الى السيافور الكائن على جسر سكة حديد الاقصر واصوان
والواقع على مسافة ٦٣ متراً بحرى كيلو متر ٦٧٤

ثانياً - من السيافور المذكور الى الزاوية القبلية الشرقية للساخنة على خط
مستقيم تصورى

ثالثاً - من الزاوية القبلية الشرقية المذكورة الى الزاوية البحرية الشرقية
للساخنة ومن هذه النقطة الى بربخ يونس الموجود على سيالة بدران تحت جسر
سكة حديد الاقصر وقنا على خط مستقيم تصورى

رابعاً - من البربخ المذكور على طول ذات سيالة بدران لغاية بربخ بدران
الواقع تحت الطريق الموصل بندر الاقصر بناحية الكرنك

خامساً - من مركز قوس عقد البربخ المذكور على خط مستقيم يمتد لغاية
النيل وعمودا على الطريق الموصل الاقصر بالكرنك

سادساً - من نقطة التقاء الخط المستقيم المذكور بشاطئ نهر النيل الى الزاوية
القبلية الغربية لجنينة بانهر من انستجر على طول شاطئ النيل

المادة الثالثة - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

٩ — أمر عال صادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ بربط عوايد على المباني بمدن رشيد ودمياط وشبين القناطر ودمهنور والمحلة الكبرى وسمند وبلبيس والقيوم والقشن وملوى ومنفلوط وأسيوط وحدودها بحسب البيانات الواردة بعده

(رشيد)

تكون حدود رشيد على الشكل الآتي بيانه

أولاً - من الزاوية الشرقية القبليّة من طابية العباسي الى الزاوية الشرقية من القشلاق الابيض على خط نهر النيل وعرض رصيف القشلاق المذكور

ثانياً - من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية من القشلاق الابيض على خط حائط هذا القشلاق

ثالثاً - من الزاوية الغربية من القشلاق الابيض الى نقطة تفريع شريط السكة الحديد الموصل لصينية المحطة على خط مستقيم تصوّر مارا من الزاوية الغربية من القشلاق الاحمر

رابعاً - من نقطة تفريع شريط السكة الحديد الموصل لصينية المحطة الى طابية الطواجنية المنثرة على خط مستقيم تصوّر

خامساً - من طابية الطواجنية بما في ذلك الطابية المذكورة الى الزاوية الشرقية القبليّة من طابية العباسي على خط منحنى فاصل ما بين مساكن الاهالي والاراضي الرمال المحيطة بها من الجنوب الغربي

(دمياط)

تكون حدود دميّاط على الشكل الآتي بيانه

أولاً - من قم ترعة بحر الشعر الى نقطة مقابلة هذه التّرعَة بترعة المظلوم على خط ترعة بحر الشعر

ثانياً - من نقطة المقابلة الى مركز دخوليّة المينا على خط ترعة المظلوم وشارع المينا

ثالثا - من مركز دخولية المينا الى مركز دخولية الشيخ مفتاح على خط مستقيم تصوري

رابعا - من مركز دخولية الشيخ مفتاح الى مركز دخولية غيط النصارى على خط مستقيم تصوري

خامسا - من زاوية مركز دخولية غيط النصارى الشرقية الى الزاوية الشرقية من مركز دخولية أبو المعاطى بما في ذلك جامع الشيخ جمال الدين شيخه على خط مستقيم تصوري

سادسا - من مركز دخولية أبو المعاطى الى نقطة ملاحظة أبو الوفا على خط مستقيم

سابعا - من نقطة ملاحظة أبو الوفا الى منفذ شارع المتبول الكائن على نهر النيل بحرى بيت ورشة انلواجه باسيلي فخر على خط مستقيم تصوري

ثامنا - من منفذ شارع المتبول المذكور الى فم ترعة بحر الشعر على خط نهر النيل

(شبين القناطر)

تكون حدود شبين القناطر على الشكل الآتى بيانه

أولا - من قنطرة السكة الحديد المركبة على ترعة الشراوية الى ساقية موسى مصطفى وشركاه على خط ترعة الشراوية

ثانيا - من الساقية المذكورة الى ترعة الشبني على خط مستقيم تصوري
مازا من الزاويتين القبليّة والشرقية من جنيّة تابعة لوابور حليج ملك مسيو لاويزون ومنتها الى ترعة الشبني

ثالثا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الشبني الى قنطرة الشبني على خط ترعة الشبني

رابعا - من قنطرة الشبني الى شريط السكة الحديد الموصل من الزقازيق وبلبيس الى قلوب على خط مستقيم تصوري مازا من الزاوية البحرية من منزل المسيو بازانيلي ومنتها الى شريط السكة الحديد

خامسا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى النقطة التي يتفرع منها شريط السكة الحديد الموصل الى المحطة على خط السكة الحديد
سادسا - من النقطة التي يتفرع منها شريط المحطة الى التربة الشراوية على خط مستقيم تصورى ماذا من الزاوية البحرية من منزل ملك السكة الحديد سكن ناظر المحطة ومنها الى التربة المذكورة
سابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بتربة الشراوية الى قنطرة السكة الحديد على خط التربة الشراوية

(دمهور)

تكون حدود دمنهور على الشكل الآتي بيانه

أولا - من سمانفور السكة الحديد القبلي من خط اسكندرية لمصر الى قنطرة دمنهور المركبة على تربة الخطاطبه وموصلة الى طريق الرجانية على خط مستقيم تصورى
ثانيا - من القنطرة المذكورة الى الزاوية البحرية من واور المياه تعلق ميخائيل أفندى مقريوس على خط تربة الخطاطبه
ثالثا - من زاوية هذا الواور البحرية الى خط السكة الحديد على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الغربية من الواور ومن جنينة سليم باشا ومنها الى شريط السكة الحديد
رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى الزاوية الغربية من دوار الحوفي على خط مستقيم تصورى
خامسا - من الزاوية الغربية الى الزاوية القبيلة من دوار الحوفي على خط حائط الدوار المذكور
سادسا - من زاوية دوار الحوفي القبيلة الى الطرف القبلي الغربي من سور مهدوم تابع الى مقام سيدى خضر على خط مستقيم تصورى

سابعاً - من طرف السور المذكور الى سماءفور السكة الحديد القبل على خط مستقيم تصورى

(المحلة الكبرى)

تكون حدود المحلة الكبرى على الشكل الاتى بيانه

أولاً - من زاوية مدفن بولاد القبيلة الى الزاوية القبيلة من سور سراى الكاشف المتخربة هى والسور على خط مستقيم تصورى

ثانياً - من الزاوية القبيلة الى الزاوية الغربية من هذا السور على خط مستقيم ثالثاً - من زاوية السور المذكور الغربية الى زاوية مقام الشيخ الرحيم الغربية على خط مستقيم تصورى

رابعاً - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من هذا المقام على خط حائط المقام المذكور

خامساً - من زاوية مقام الشيخ الرحيم البحرية الى الزاوية البحرية من دوار منسيحة العريف على خط مستقيم تصورى

سادساً - من زاوية دوار منسيحة العريف البحرية الى زاوية مركز دخولية سنديس البحرية على خط مستقيم تصورى

سابعاً - من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا المركز على خط حائط المركز المذكور

ثامناً - من زاوية مركز سنديس الشرقية الى زاوية مقام الشيخ محمد الشرقية على خط مستقيم تصورى

تاسعاً - من زاوية هذا المقام الشرقية الى الزاوية البحرية من جنيئة شيكيب بك الكاشنة على ترعة المعاش على خط مستقيم تصورى

عاشراً - من الزاوية البحرية من جنيئة شيكيب بك الى نقطة ملتقى ترعة المعاش بمسقى تجلب اليها المياه عند تحريقها على خط ترعة المعاش

حادى عشر - من نقطة ملتقى ترعة المعاش بهذه المسق الى الزاوية البحرية من دوار محمد الشيشينى على خط مستقيم تصورى
ثانى عشر - من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا الدوار على خط حائط الدوار المذكور

ثالث عشر - من الزاوية البحرية من دوار الشيشينى الى ترعة الملاحة على خط مستقيم تصورى مارا من زاوية دوار الحاج ابراهيم الشيشينى الشرقية ومتنها الى الترعة المذكورة

رابع عشر - من نقطة مقابلة لخط المستقيم بترعة الملاحة الى الزاوية الشرقية من جنيئة وابور ماتاتيا على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الشرقية من جنيئة وابور الخواجه ديمتريادس

خامس عشر - من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبلىة من جنيئة وابور ماتاتيا على خط سور الجنيئة

سادس عشر - من الزاوية القبلىة من جنيئة وابور ماتاتيا الى الزاوية القبلىة من مدفن بولاد على خط مستقيم تصورى

(سمنود)

تكون حدود سمنود على الشكل الآتى بيانه

أولا - من وابور السيد أفندى عبد العال الى الساقية الحديد ملك الحاج سيد احمد غنيم الكائنة على نهر النيل قبلى البندر أمام جزيرة سمنود على خط نهر النيل

ثانيا - من الساقية المذكورة الى الزاوية القبلىة من جنيئة كبشك الحاج سيد احمد غنيم على خط مستقيم تصورى

ثالثا - من زاوية الجنيئة القبلىة الى الزاوية القبلىة من مقام المشايخ السبعة على خط مستقيم تصورى

رابعا - من زاوية هذا المقام القبلى الى الزاوية الغربية منه على خط حائط هذا المقام

خامسا - من زاوية المقام المذكور الغربية الى زاوية مقام الشيخ عقيل الغربية على خط مستقيم تصورى

سادسا - من زاوية مقام الشيخ عقيل الغربية الى الزاوية البحرية من جنينة حسن البدر اوى الكائنة على ترعة الخضراوية على خط مستقيم تصورى

سابعا - من زاوية هذه الجنينة البحرية الى الزاوية الشرقية منها على خط سياج الجنينة

ثامنا - من الزاوية الشرقية من الجنينة المذكورة الى وابور السيد افندى عبدالعال على خط مستقيم تصورى

(بليس)

تكون حدود بليس على الشكل الآتى بيانه

أولا - من الزاوية البحرية من مقام الشيخ على الكوى الى الزاوية البحرية من دوار حسن البطريق على خط مستقيم تصورى

ثانيا - من الزاوية البحرية من الدوار المذكور الى الزاوية البحرية من سور حرب لشونة الخلوصى على خط مستقيم تصورى

ثالثا - من الزاوية البحرية من سور شونة الخلوصى الى ترعة الاسماعيلية على خط مستقيم تصورى مارا من ساقية الحاج سيد البواب والطرف الشرقى من بركة السبعة ومتبعا الى ترعة الاسماعيلية

رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الاسماعيلية الى هويس بليس على خط ترعة الاسماعيلية

خامسا - من هويس بليس الى ساقية الشيخ الاهوانى على خط مستقيم تصورى مارا من بركة جورة أبو حوش

سادسا - من ساقية الاهوانى الى الزاوية الغربية من وابور طحين رجب بك على خط مستقيم تصورى
سابعا - من الزاوية الغربية من وابور الطحين المحكى عنه الى الزاوية الغربية من مقام الشيخ على الكوى على خط مستقيم تصورى
ثامنا - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من المقام المذكور على خط حائط هذا المقام

(مدينة الفيوم)

تكون حدود مدينة الفيوم على الشكل الآتى بيانه
أولا - من الزاوية الشرقية من قشلاق الالاي الى الزاوية القبلية من جنينة ابراهيم افندى الديوانى على خط ترعة ابيحج وعرض ترعة بحر يوسف
ثانيا - من الزاوية القبلية الى الزاوية الشرقية من الجنينة المذكورة على خط سور هذه الجنينة
ثالثا - من الزاوية الشرقية من هذه الجنينة الى الزاوية الشرقية البحرية من بيت ملك الدائرة السنية مخصص لسكن مفتش الحفلك على خط مستقيم تصورى
رابعا - من الزاوية الشرقية البحرية من البيت المذكور الى الزاوية الشرقية البحرية من قصر المديرية على خط مستقيم تصورى
خامسا - من الزاوية الشرقية البحرية من قصر المديرية الى الزاوية الغربية من بيت موسى مزار على خط مستقيم تصورى ماذا من الزاوية البحرية من هذا البيت
سادسا - من الزاوية الغربية من بيت موسى مزار الى جامع باب الوداع المتخرب على خط مستقيم تصورى
سابعا - من هذا الجامع الى العارف البحرى من الكهرجله الكائنة غربى البلد على خط مستقيم تصورى

ثامنا - من الطرف البحرى من الكهرجله الغربية الى الزاوية الغربية من مخزن غلال ملك محمد على النظامى كائن غربى المدايح على خط مستقيم تصوّرى
تاسعا - من الزاوية الغربية من المخزن المذكور الى الزاوية الغربية من بيت جعفر عبدالرحمن على خط مستقيم تصوّرى
عاشر - من الزاوية الغربية من بيت جعفر عبدالرحمن الى الزاوية الغربية من مركز دخولة الالاي على خط مستقيم تصوّرى
حادى عشر - من الزاوية الغربية من مركز الدخولة الى الزاوية القبيلة من قشلاق الالاي على خط مستقيم تصوّرى
ثانى عشر - من الزاوية القبيلة الى الزاوية الشرقية من القشلاق المذكور على خط حائط هذا القشلاق

(بندر الفشن)

تكون حدود بندر الفشن على الشكل الاتى بيانه
أولا - من الزاوية الشرقية من مقام الشيخ غنيم الى ترعة الابعادية على خط مستقيم تصوّرى مارا من الزاوية البحرية من مقام الشيخ سمح الوجوه
ثانيا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بترعة الابعادية الى قنطرة السكة الحديد الزراعية على خط ترعة الابعادية
ثالثا - من قنطرة السكة الحديد الزراعية الى الزاوية الغربية من الفاوريقة على خط مستقيم تصوّرى
رابعا - من الزاوية الغربية من الفاوريقة الى التربة الابراهيمية على خط مستقيم تصوّرى مارا من الزاوية القبيلة من هذه الفاوريقة
خامسا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بالتربة الابراهيمية الى مقام الشيخ غنيم على خط منحني محيطا بأملاك محطة السكة الحديد والبوستة وممتثيا الى الزاوية الشرقية من مقام الشيخ المذكور

(بندر ملوى)

- تكون حدود بندر ملوى على الشكل الآتى
- أولا - من مركز دخولية الشيخ درويش الى الزاوية القبيلة من جنينة الحاج محمد مدين المغربى على خط مستقيم تصورى
- ثانيا - من الزاوية القبيلة الى الزاوية الغربية من الجنينة المذكورة على خط سور هذه الجنينة
- ثالثا - من الزاوية الغربية من هذه الجنينة الى الزاوية الغربية من الطرخانة القديمة المتخربة على خط مستقيم تصورى
- رابعا - من الزاوية الغربية من الطرخانة الى الزاوية الغربية من جنينة جفلك الدائرة السلية على خط مستقيم تصورى
- خامسا - من الزاوية الغربية من جنينة الجفلك الى الزاوية الغربية البحرية من جنينة ورثة السنجق حسن بك أباطه على خط مستقيم تصورى
- سادسا - من الزاوية الغربية البحرية من جنينة ورثة السنجق الى الترة الابراهيمية على خط مستقيم تصورى مارا من زاوية القشلاق البحرية الغربية والبحرية الشرقية
- سابعا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بترعة الابراهيمية الى مركز دخولية الشيخ درويش على خط الترة الابراهيمية

(بندر منفوط)

- تكون حدود بندر منفوط على الشكل الآتى
- أولا - من مركز دخولية الحصانى الى الزاوية الشرقية من جنينة الشيخ احمد أبو بكر على خط نهر النيل
- ثانيا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية من الجنينة المذكورة على خط مستقيم تصورى منتها الى ريخ الشيخ أبو بكر البار من تحت جسر جريس

ثالثا - من هذا البرج الى الزاوية القبلىة من محطة السكة الحديد على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية القبلىة من المحطة الى الزاوية الغربىة من جنىنة أيوب بك جمال الدين على خط السكة الحديد

خامسا - من الزاوية الغربىة من هذه الجنىنة الى سواقى أيوب بك المذكور الكائنة غربى بحرى الجنىنة المذكورة على خط مستقيم تصورى

سادسا - من هذه السواقى الى مركز دخولىة الحصانى على خط ترعة قديمة (مدينة أسيوط)

تكون حدود أسيوط على الشكل الآتى

أولا - من الزاوية الشرقىة من الجبخانه الى نقطة مقابلة جسر النيل بجسر الوليدىة على خط نهر النيل

ثانيا - من نقطة مقابلة هذين الجنرين الى نقطة مقابلة جسر الوليدىة بخط السكة الحديد الممتد من أسيوط للاسكندرية على خط جسر الوليدىة

ثالثا - من نقطة مقابلة هذا الجسر الاخير بخط السكة الحديد الى الزاوية البحرىة من جنىنة أرنوط ملك ثابت بك على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية البحرىة الى الزاوية الغربىة من جنىنة أرنوط على خط سور هذه الجنىنة

خامسا - من الزاوية الغربىة من جنىنة أرنوط الى الزاوية البحرىة من جامع البقى على خط مستقيم تصورى

سادسا - من الزاوية البحرىة من جامع البقى الى الزاوية الغربىة من جنىنة ورثة المرحوم عبد المسيح الجوهرى على خط مستقيم تصورى

سابعا - من الزاوية الغربىة الى الزاوية القبلىة من الجنىنة المذكورة على خط سور هذه الجنىنة

ثامناً - من الزاوية القبلية من جنيئة ورثة الجوهري الى الزاوية الغربية
من جنيئة محمود افندي الدرويش على خط مستقيم تصوّري
تاسعاً - من الزاوية الغربية من جنيئة محمود افندي الدرويش الى قناطر
الجليل على خط مستقيم تصوّري
عاشراً - من قناطر الجبل الى الزاوية الشرقية من الجبّابة على خط مستقيم
تصوّري

١٠ — أمر عال في ٥ أبريل سنة ١٨٩٧ بتعديل تحديد دائرة مملكة مصر
الواجب تحصيل عوائد على المباني الكائنة داخلها

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٨٨٤ بتحديد
دائرة مدينة مصر الواجب تحصيل عوائد على المباني الكائنة داخلها

وحيث أنه يقتضى تعديل هذه الدائرة التى لم تعد وافية باحتياجات الحالة
الحاضرة نظرا للاتساع الكلى الاخذة فيه المدينة

فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ
رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة الاولى — تكون دائرة مدينة مصر

أولا — من قرية دير الطين « بمدينة الجيزة » الى فم الترعة الشبراوية
على مسافة أربعة عشر كيلومترا « ويدخل ضمن هذه الحدود جزيرة الروضة
والجزيرة »

ثانيا — من قرية دير الطين على خط مستقيم الى مستشفى المجاذيب على
مسافة أحد عشر كيلومترا ونصف

ثالثا — من مستشفى المجاذيب الى ضواحي المطرية على مسافة خمسة
كيلومترات

رابعا — من فم الترعة الشبراوية ما زلا على خط الترعة المذكورة الى الكيلومتر
الخامس ونصف

خامسا — من ضواحي المطرية الى منتهى الخط الذى يتسدى من فم الترعة
الشبراوية على مسافة خمسة كيلومترات « ويدخل ضمن هذه الحدود كافة العقارات
الكائنة بالمطرية »

١١٩ ب. أمر عال في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بتعديل دوائر المدن والبنادر عدا تحديد اسكندرية ومصر الواجب تحصيل عوائد على مياها

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ بتحديد دائرة المدن والبنادر بخلاف مدينتي الاسكندرية ومصر الواجب تحصيل عوائد على المباني الكائنة بداخلها

فلاقتضاء تعديل دوائر تحديد المدن والبنادر المذكورة التي لم تعد وافية باحتياجات الحالة الحاضرة نظرا للاسراع الآخذ فيه وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة الاولى - الحدود الواجب تحصيل عوائد أملاك باعتبار جزء من اثني عشر على الاملاك الكائنة ضمن دائرتها في كل من مدن وبنادر بورسعيد والاسماعيلية والسويس وشبين الكوم ومنوف وطنطا ودسوق وزقني وكفر الزيات والمنصورة والزقازيق وأبو تيج وطهطا وموهاج وجرجا وقنا واصوان تكون على حسب للبيانات الواضحة بالجدول المرفق بأمرنا هذا

المادة الثانية - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٠

حدود مدينة بورسعيد

أولا - من الجهة البحرية خط مياه البحر الابيض المتوسط مهما تكونت أراضي طرح البحر في المستقبل

ثانيا - من الجهة الغربية امتداد خط الواجهة الشرقية بالبحانة الجديدة من جهة بحري لغاية مياه البحر الابيض المتوسط مهما تكونت أراضي طرح البحر ومن جهة قبلي لغاية مياه بحيرة المتزلة مهما تكونت أراضي طرح البحيرة

ثالثا - من الجهة القبيلة امتداد خط الواجهة القبيلة لمباني بكاس مياه قومبانية القتال من الجهة الشرقية لغاية التربة المسالحة أى قتال السويس ومن الجهة الغربية لغاية مياه بحيرة المتزلة مهما تكونت أراضي طرحها

رابعا - من الجهة الشرقية قنال السويس المالح لغاية مصبه بالبحر الابيض المتوسط

حدود مدينة الاسماعيلية

أولا - من الجهة الشرقية خط امتداد الواجهة الشرقية لسور سراى الخديوى شمالا ٩٠٠ مترو جنوبا الى مياه بركة التمساح

ثانيا - من الجهة القبلىة عبارة عن شط بحيرة التمساح وبتندى شرقا من نقطة مقابلة بالحد الشرقى وينتهى غربا على بعد ٣٣٦ مترا من فم ترعة العباسية على ترعة الاسماعيلية من غرب

ثالثا - الجهة الغربية خط مستقيم بتندى من نهاية الحد القبلى ويمتد شمالا بمقدار ٢٠٠٠ متر

رابعا - الجهة البحرية هى خط مواز لشريط سكة حديد الحكومة بالمحطة على بعد ٥٠٠ مترو وينتهى من الجهة الشرقية بالحد الشرقى ومن الجهة الغربية بالحد الغربى

حدود مدينة السويس

أولا - من الجنب الغربى لجنينة الخواجه نقولا دومبولو الكاشنة على جسر الترعة الاسماعيلية على خط مستقيم تصورى الى خط شريط سكة حديد بها

ثانيا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم لشريط السكة الحديد الى نقطة انتهائها الجنب الغربى لمداخن اليهودية بحيث يمر خلف الجنب الغربى للسفحانة المستجدة

ثالثا - من الزاوية الغربية القبلىة مداخل اليهودية على خط مستقيم تصورى مازا خلف الجنب الغربى للاسبنتالية العفنة الى أن يصل الى رصيف الصنجة البحرية

رابعا - من هذه النقطة الاخيرة الى خط الترعة المالحة والخور الموصل الى ترعة الانصارى وترعة الاسماعيلية الغربية

حدود بندر شبين الكوم

أولاً - الحد البحرى يبتدىء من السافور البحرى لمحطة شبين الكوم ويتجه مشرقا على خط تصورى للزاوية البحرية الغربية للترل الموجود بوابور ملك على بك الجزار ويستمر على طول أبنية الوابور بالاتجاه المذكور حتى يقطع السكة الزراعية ويتلاقى بنقطة على رياح المنوفية من البر الغربى

ثانيا - الحد الشرقى يبتدىء من نقطة امتداد تجاه مبانى واپور حلاجة على بك الجزار لنقطة تلاقيه بريح المنوفية من البر الغربى ويستمر الى كيلو متر نمرة ١ الواقع على الجسر الغربى للرياح قبلى البندر أعنى (أن الحد الغربى للبندر هو الجسر الغربى لرياح المنوفية)

ثالثا - الحد القبلى يبتدىء على خط تصورى من كيلو متر نمرة ١ الموضع قبل ويستمر مغربا الى شريط السكة الحديد بنقطة كيلومتر نمرة ٢٩ على جسر السكة الحديد قبلى غربى البنلو .

رابعا - الحد الغربى يبتدىء من كيلو متر نمرة ٢٩ الموضع قبله ويستمر على جسر السكة الحديد الى سافور المحطة الواقع موضعه على بعد كيلومتر تقريبا من بناء محطة شبين الكوم وهو بحرى شرق البلد

حدود بندر منوف

أولاً - من مصب ترعة البطحه بالبحر الاعمى لتقنطرة السكة الحديد على الترة المذكورة

ثانيا - من التقنطرة قبله الى نهاية واپور الخواجه استاورو من الجهة الشرقية على ترعة البطحه ومن النقطة المذكورة الى نهاية هذا الوابور من الجهة الغربية القبلىة على بحر الفرعونية

ثالثا - من نهاية الوابور من الجهة المذكورة الى ساقية العيسوية على جسر البحر الاعمى

رابعاً - من ساقية العيسوية الى الزاوية الغربية من التفشلاق القديم ملك
عيدالعزيز الشنقري وشركاه على خط مستقيم تصوّري

خامساً - من الزاوية المذكورة الى الزاوية الغربية القبلية لعزبة قاسم باشا
على خط مستقيم تصوّري

سادساً - من زاوية العزبة الى الشيخ المغربي غربي بحري العزبة المذكورة

سابعاً - من هذا الشيخ الى الركن الغربي البحري لجبانة النعاني القديمة

ثامناً - من الركن المذكور الى ترعة الثمانيات على حدوده غيط قربان
من الغرب

تاسعاً - من هذه الحدود الى قنطرة مسكة غمرين الزراعية الماتة على ترعة
الثمانيات

عاشراً - من تلك القنطرة ومشرقاً على خط تصوّري الى ترعة البطحة على
بعد سبع عشرة قصبة تقريباً أى من قنطرة قم ترعة البطحة. ومبحراً لحد الفاصل
بين غيط السبكي وبرايم بك قواص باشى

حادى عشر - من هذا الحد الى مصب ترعة البطحة بالبحر الاعمى على
جسر ترعة البطحة الغربي

حدود بندر طنطا

أولاً - الحد الغربي من النقطة المقابلة للسمافور البحري العمومى الى النقطة
المقابلة للسمافور القبلى العمومى على ترعة دفرة على خط مستقيم تصوّري

ثانياً - الحد القبلى من مقابلة خط السمافور القبلى العمومى الى الركن الشرقى
لزاوية الشيخ مصطفى خبيب بكفرة العريشى على خط تصوّري ويمتد الى
الناحية القبلية من ركن زاوية الشيخ مصطفى خبيب لركن الزاوية الغربية للمدايح
تعلق حضرة السيد محمد القصبي بما فيها المدايح المذكورة ثم يمتد الى الحنيينة تعلق
السيد احمد القصبي

ثالثا - الحد الشرق من الزاوية الشرقية لجنينة السيد احمد القصبي الى الزاوية الشرقية لوابور الجعاينة على خط مستقيم تصورى
رابعا - الحد البحرى من الزاوية الشرقية لوابور الجعاينة الى مقابلة السافور البحرى العمومى على ترعة دفرة المبتدئ منها الحد الغربى

حدود بندر دسوق

أولا - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية لوابور الخلاجة تعلق صاحب الدولة حسين كامل باشا على خط حائط الوابور المذكور
ثانيا - من زاوية هذا الوابور البحرية الى النقطة التى يتفرع منها شريط السكة الحديد الموصل الى محطة دسوق على خط مستقيم تصورى
ثالثا - من نقطة التفرع الى الكورى الخشب المعروف بكورى المزلقان المركب على ترعة البقاله على خط السكة الحديد الموصل من دسوق الى محلة روح
رابعا - من الكورى البادى ذكره الى الناحية البحرية الشرقية لوابور الطحين تعلق فرج الصايغ على خط مستقيم تصورى

خامسا - من الناحية القبلىة الشرقية للوابور المذكور الى الناحية الشرقية البحرية لمنزل محمد البشتاق على خط مستقيم تصورى

سادسا - من الناحية القبلىة الشرقية لمنزل ابراهيم الدفراوى الى الناحية القبلىة الشرقية لوابور الطحين تعلق أولاد عيسى أغا على خط مستقيم تصورى

سابعا - من الناحية الشرقية القبلىة للوابور المذكور الى الزاوية الشرقية من مقام سيدى أبو النصر على خط مستقيم تصورى

ثامنا - من الزاوية الشرقية لهذا المقام الى نهر النيل على خط مستقيم تصورى ماؤا هذا الخط على الزاوية القبلىة للمقام المذكور

تاسعا - من مقابلة الخط المستقيم بالنيل الى الزاوية الغربية لوابور الامير حسين باشا على خط نهر النيل

حدود بندر زفقي

أولاً - من الزاوية الشرقية من طلعية السكة الحديد الكاشة على جنس نهر النيل الى الزاوية الشرقية من الارض المقام عليها وأبور خليج القطن الذي كان تعلق الميسو اسكلتي والآن ملك الخواجه لديكي مار على نهر النيل المحادة بأطيان أبو زيد مذكور عمدة كفر عنان

ثانياً - من زاوية أرض هذا الوابور الشرقية الى ترعة الساحل على خط مستقيم مازاً من زاوية أرض الوابور المذكور القبيلة المجاورة لأطيان أبو زيد مذكور ومنتها الى فم مسق مقطع الساحل.

ثالثاً - من فم المسق المذكور الى نقطة مقابلة ترعة الساحل بحرم شريط السكة الحديد من الجهة البحرية الموصل من محلة روح الى زفقي على خط ترعة الساحل من الجسر الشرقى

رابعاً - من نقطة مقابلة ترعة الساحل بحرم شريط السكة الحديد من الجهة البحرية الى منتهى الشريط المذكور المازاً أمام المحطة على حرم خط السكة الحديد من الجهة البحرية للشريط المذكور

خامساً - من منتهى حرم السكة الحديد الى الزاوية الشرقية من طلعية السكة الحديد على خط مستقيم تصورى

حدود بندر كفر الزيات

أولاً - من زاوية المنزل الغربية البحرية لمنزل حضرة حنا بك بحار الى زاوية سور وأبور الخواجات لكح وشركاه الغربية القبيلة على خط نهر النيل

ثانياً - من زاوية سور وأبور الخواجات لكح وشركاه الغربية القبيلة للزاوية القبيلة الشرقية على خط مستقيم ومنها الى الزاوية القبيلة الشرقية لأبور شركة الاقطان على خط مستقيم تصورى

ثالثا - من الزاوية الشرقية القبيلة لوابور شركة الاقطان الى الزاوية البحرية الشرقية للوابور المذكور على خط مستقيم ومنها للزاوية القبيلة الشرقية لحل السلخانة المستجد على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية القبيلة الشرقية للسلخانة للزاوية البحرية الشرقية لها على خط مستقيم ومنها للزاوية البحرية الشرقية لوابور مياه مجد بك القيعى على خط مستقيم تصورى.

خامسا - من الزاوية البحرية الشرقية لوابور المياه المذكور الى الزاوية البحرية الشرقية لوابور الخليج تعلق ورثة ديمترى دهان على خط مستقيم تصورى

سادسا - من الزاوية البحرية الغربية للوابور المذكور الى الزاوية الغربية القبيلة لوابور المياه تعلق مبروك بك الجبالى على ترعة الملوانية على خط مستقيم تصورى

سابعا - من زاوية وابور المياه المذكور الغربية القبيلة الى الزاوية البحرية الغربية لمزل حضرة حنا بك طحان على خط مستقيم تصورى

حدود بندر المنصورة

أولا - من نقطة مصب ترعة المنصورة بنهر النيل على خط مستقيم الى الكوبرى الذى يمر عليه وابورات خط مسكة حديد المطرية على خط مجرى ترعة المنصورة

ثانيا - من كوبرى مسكة حديد المطرية الى منتهى رصيف محطة مسكة حديد شركة الخواجات سوارس وشركاه من قبلى على خط مستقيم

ثالثا - من منتهى رصيف محطة مسكة حديد شركة الخواجات سوارس وشركاه على خط مستقيم الى الزاوية القبيلة الغربية من المدبغة تعلق محمد العجمى داخلا فى ذلك الجبانة

رابعاً - من الزاوية القبيلة الغربية من مذبضة مجد العجمى الى الزاوية القبيلة الغربية من دوار ورتة المرحوم على بك القرى على خط مستقيم
خامساً - من الزاوية القبيلة الغربية من دوار ورتة المرحوم على بك القرى الى الزاوية القبيلة الغربية من المستشفى الاميرى على خط مستقيم
سادساً - من الزاوية القبيلة الغربية من المستشفى الاميرى الى نهر النيل على خط مستقيم يمر بالزاوية البحرية الغربية من المستشفى المذكور
سابعاً - من نقطة تلاقى الخط المستقيم المنار بالزاوية البحرية الغربية من المستشفى المذكور لنهر النيل الى نقطة مصب ترعة المنصورة في نهر النيل على خط نهر النيل

حدود بندر الزقازيق

أولاً - من الزاوية الشرقية البحرية من سور معمل شركة الرامية الكائن على الضفة اليمنى من ترعة الوادى الى نقطة على جسر فرع السكة الحديد الموصل من الزقازيق الى السويس متباعدة عن سافور الفرع المذكور من الجهة الشرقية بقدر ١٨٠ متراً

ثانياً - من النقطة البادى ذكرها الى نقطة على خط السكة الحديد الموصل من الزقازيق الى المنصورة تبعد عن السافور ٢٨٥ متراً أعنى على بعد ٧٢ متراً بحرى علامة كيلومتر ثمة ٢ على الخط المذكور ومنها الى ساقية العاتمة الكائنة على البر الشرقى من بحر موسى على خط مستقيم تصورى معارضا ترعة المسلمية ومسق خليج خانيتها المفتوح برمجها من ترعة المسلمية المذكورة

ثالثاً - من ساقية العاتمة الى ساقية مجد افندى صالح الكائنة على البر الغربى من بحر موسى وهى شرقى بحر كفر الصيادين على خط بحر موسى

رابعاً - من ساقية مجد افندى صالح الى ترعة مشتل على خط مستقيم تصورى ماراً من الزاوية البحرية من مركز دخول سكة كفر الحمام ومنها الى التربة المذكورة

خامسا - من نقطة، مقابلة الخط المستقيم المذكور قبلا بترعة مشلول الى فم
ترعة بهنباى المفتوح منه ترعة

سادسا - من فم ترعة بهنباى الى الزاوية الغربية البحرية من مسجد الحاج
محمد عطيه على خط ترعة بهنباى وعرض جسر هذه التربة مازا بحرى مركز
دخولية بنايوس

سابعا - من زاوية مسجد الحاج محمد عطيه البادى ذكرها الى نقطة على
السكة الزراعية الموصلة من الزقازيق الى القنايات على بعد ١٣٠ مترا من مركز
دخولية القنايات من الجهة الغربية معارضا ترعة أبو عدس وترعة القنايات

ثامنا - من نقطة السكة الزراعية البادى ذكرها الى الزاوية الغربية
البحرية من منزل سليمان أحمد بك أباطه على خط مستقيم تصورى معارضا
بحر موسى

تاسعا - من الزاوية البادى ذكرها الى بريح أبو الريش الكائن تحت شريط
السكة الحديد الموصل من الزقازيق الى بنها الكائن ذلك البريح غربى مدافن
الاورو باويين

عاشرا - من البريح المذكور الى الزاوية الغربية البحرية لمسجد المعلم
حسين غفاشه الكائن بالمبرز معارضا خط السكة الحديد الموصل من الزقازيق
الى بلبيس

حادى عشر - من الزاوية البادى ذكرها الى الناحية القبلىة الشرقية
لمنزل عمر حامد البربرى بكفر النحال المستجد على خط مستقيم تصورى قاطعا
ترعة التل

ثاني عشر - من الزاوية البادى ذكرها الى الناحية الغربية البحرية لمنزل
محمد عوض بكفر النحال القديم

ثالث عشر - من الزاوية البادى ذكرها على خط مستقيم تصورى الى الزاوية
الشرقية البحرية من سور المعمل المذكور

حدود بندر أبو تيج

أولا - من الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من جنيئة حضرة محمود بك سليمان على خط مرور هذه الجنيئة

ثانيا - من الزاوية الغربية من الجنيئة المذكورة الى الزاوية الغربية لمنزل الخواجه شنوده بجيت على خط منحى مازا من ابتداء جسر الطراد من بحر البلد والكائس ومن جامع فرغلي مسلم

ثالثا - من الزاوية الغربية لمنزل الخواجه شنوده بجيت الى مقام الشيخ عبدالمعنى على خط مستقيم تصورى

رابعا - من مقام الشيخ عبدالمعنى الى الزاوية الغربية القبيلة من جنيئة تاودوروس بقطر على خط مستقيم تصورى

خامسا - من الزاوية الغربية القبيلة من جنيئة تاودوروس بقطر المذكور الى الزاوية الشرقية القبيلة من جنيئة تاودوروس بقطر البادى ذكره

سادسا - من الزاوية الشرقية القبيلة من جنيئة سيد أبوسالم الى الزاوية البحرية من جنيئة حضرة محمود بك سليمان على خط نهر النيل

حدود بندر طهطا

أولا - من الزاوية البحرية الشرقية سكن عساكر الدريسة الواقع على شريط السكة الحديد من الجهة الغربية ويتجه مغربا على خط تصورى حتى يلتقى بالزاوية البحرية الشرقية من جنيئة وأبور الشركة الفرنسية ويستقيم مبحرا مائلا للجهة الشرقية حتى يلتقى بالزاوية البحرية لجنيئة على بك رفاعه

ثانيا - الحد من الزاوية البحرية من جنيئة على بك رفاعه الى الزاوية البحرية من جنيئة المرحوم محمد بجيت انطولى على خط مستقيم تصورى

ثالثا - الحد من الزاوية البحرية من جنيئة المرحوم محمد بجيت انطولى الى الزاوية البحرية الغربية من جنيئة جرجس يسى على خط سورى الجنيئتين المذكورتين

رابعا - الحد من الزاوية البحرية الغربية من جنينة جريس يسي الى الزاوية البحرية الغربية من جنينة مقام الشيخ عواجه على خط مستقيم تصورى

خامسا - الحد من الزاوية البحرية الغربية من جنينة مقام الشيخ عواجه الى ساقية ورثة المرحوم عبداللطيف باشا بقبالة التركمان الواقعة غربى البندر على خط مستقيم تصورى

سادسا - الحد من ساقية ورثة المرحوم عبداللطيف باشا الى سبيل ورثة المرحوم عبداللطيف باشا الكائن قبلى البندر على خط سواقي الورثة المذكورين

سابعا - الحد من سبيل ورثة المرحوم عبداللطيف باشا الى الزاوية القبيلة من بيت عواجه سلوه على خط مستقيم تصورى

ثامنا - الحد من الزاوية القبيلة من بيت عواجه سلوه على خط مستقيم تصورى الى الزاوية القبيلة من جنينة السيد رفاعة عنبر الواقعة قبلى البندر ويمتد مشرقا حتى يلتقى بالزاوية القبيلة الغربية من جنينة رفله جرجس العبيدى ويتجه على خط سور الجنينة القبلى حتى يلتقى بالزاوية القبيلة الشرقية بها

تاسعا - الحد من الزاوية الشرقية القبيلة بجنينة رفله جرجس ويمتد مشرقا على خط مستقيم حتى يلتقى بآخر رصيف المحطة لمن قبلى

عاشرا - الحد من آخر رصيف المحطة من قبلى ويتجه على خط مستقيم تصورى شمالا مجاورا للسكة الحديد حتى يلتقى بالزاوية البحرية الشرقية من سكن عساكر الدريسة الواقع على شريط السكة الحديد

حدود بندر سوهاج

أولاً - الحد من فم ترعة السوهاجية قبلى البندر الآخذة من البحر الاعظم ومبحرا على امتداد شارع البحر الاعظم لحد فم ترعة الطهطاوية ومن هذا الم على جسر ترعة الطهطاوية البحرى لحد بحارة ترعة قلغاو

ثانيا - الحد من سحارة ترعة قلقاو المذكورة ومغربا على الجسر القبلي لترعة قلقاوا الى قنطرة ترعة قلقاوا واقعة على شريط السكة الحديد بحرى البندر ومن هذه القنطرة ومغربا أيضا على جسر ترعة الجرجاوية لحد بريخ حوض أولاد نصير المجاور لجنينة عثمان افندى فريد غمرى البندر

ثالثا - الحد من بريخ حوض أولاد نصير المذكور ومقبلا ماثا شرق سور جبانة المسلمين الى سلخانة سوهاج الواقعة على ترعة السوهاجية من شرق ومن هذه السلخانة على جسر الخصوصى ومقبلا أيضا الى قنطرة السوهاجية

رابعا - الحد من قنطرة السوهاجية المذكورة ومشرقا على جسر السوهاجية البحرى الى كوبرى السكة الحديد الواقع قبلى البندر ومن هذا الكوبرى ومشرقا أيضا لحد فم ترعة السوهاجية المتصل بالبحر الاعظم الواقع قبلى وشرقى البندر

حدود بندر جرجا

أولا - الحد من السور البحرى لجنينة ورثة تاق الصيفى الواقعة غربى وقبلى البندر الملاصقة لشريط السكة الحديد ومبحرا على طول شريط السكة الحديد من شرق لحد جنينة عبدالمجيد افندى الانصارى عمدة جرجا الملاصقة للشريط المذكورة

ثانيا - الحد من جنينة عبدالمجيد افندى الانصارى الى فم ترعة الجرجاوية بحرى البندر

ثالثا - الحد من فم ترعة الجرجاوية ومقبلا على شارع البحر الاعظم الواقع شرق البندر لحد بريخ حوشة طراد البحر الاعظم قبلى وشرقى البندر

رابعا - الحد من البريخ المذكور ومغربا لحد السور البحرى لجنينة ورثة تاق الصيفى

حدود بندر قنا

أولا - من الزاوية البحرية من جنينة السيد محمد على نقيب الشيخ عبدالحليم على خط ترعة السهوية لحد الزاوية الشرقية القبلية من منزل هندسة السكة الحديد قبلى المحطة المستعدة

ثانياً - من الزاوية القبليّة الشرقية الى الزاوية القبليّة الغربيّة من منزل السكة الحديد على خط حائط منزل هندسة السكة الحديد

ثالثاً - من الزاوية الشرقيّة الى الزاوية القبليّة من جنيّة أبو كلبه على خط سور هذه الجنيّة

رابعاً - من الزاوية القبليّة من الجنيّة المذكورة الى بريح بساده عبيد على خط فرع من النيل يدعى بالخور

خامساً - من البربخ المذكور الى الزاوية الغربيّة القبليّة من شون الميرى على خط مستقيم تصوّري

سادساً - من الزاوية الغربيّة القبليّة الى الزاوية الغربيّة البحريّة من شون الميرى على خط حائط هذا الشون

سابعاً - من زاوية الشون الغربيّة البحريّة الى الزاوية البحريّة من جنيّة السيد محمد على على خط مستقيم تصوّري

حدود بندر اصوان

حدود بندر اصوان تبتدئ من محطة الجزيرة على البحر وتصل الى محطة الجزيرة القديمة ومنها على شريط السكة الحديد لفاية محطة التقاطع ومنها مغرباً الى طابية هارون ومن الطابية المذكورة الى طابية أخرى مجاورة الى بين الجبلين ومنها الى الشيخ محمود ومنه الى نقطة البحر نهاية مشترى الخواجه كوك ومن هذه النقطة الى النقطة الاولى على شاطئ البحر ويدخل في ذلك جزيرة اصوان

١٢ — امر عال في ١٦ مايو سنة ١٩٠١ بتعيين حدود مدينة نغرا الاسكندرية
بعد الاطلاع على المادة الرابعة عشرة من الامر العالى الصادر في ٥ يناير
سنة ١٨٩٠

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٣ والاغادة الواردة
في ٩ ابريل سنة ١٨٩٩ من ناظر الداخلية بشأن امتداد دائرة مدينة الاسكندرية
وضواحيها من الجهة الغربية

وبعد الاطلاع على المادة السابعة والعشرين من الامر العالى الصادر
في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وعلى الامر العالى الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤
بخصوص عوائد الاملاك

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من ناظر المالية في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠
المخول للمجلس البلدى الحق في تحصيل عوائد المباني بمدينة الاسكندرية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — تمتد حدود مدينة الاسكندرية وضواحيها الكائنة تحت
ادارة المجلس البلدى من الجهة الغربية من أم كبيبة الى بلدة الدخيلة بدخول
الفاية في المنيا مارة تلك الحدود بطوايى المكس وذلك على موجب التعديد الاول
المدلول عليه بشرط زنجفرى مشوب بالسواد وبشرط ثاقى أصفر على الرسم
المنزه عنه بالمادة الرابعة عشرة من الامر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠
المشار اليه

وعلى ذلك قد تحددت دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها كما يأتى

الحد البحرى — البحر الابيض المتوسط

الحد الشرقى — خط عمودى على طريق المنزه مازا بشرق عزبة المنصرة
والبحر الابيض المتوسط الى الحد البحرى لاراضى شركة أبو قير الزراعية

الحد القبلى - من طريق أبوقير الحرقى مارا باراضى شركة أبوقير وأراضى
ورثة نوبار باشا وترعة القصر العالى لغاية المحمودية فالشاطى القبلى لترعة المحمودية
لغاية ترعة الفرخة ثم شاطى بحيرة مريوط

الحد الغربى - خط مارغربى بلدة الدخيلة بين بحيرة مريوط والبحر ويمر
امتداده بطابية العجمى

المادة الثانية - يستمرّ تحصيل العوائد البلدية وخلافها المخصصة للجلس
البلدى فى داخل الحدود المقررة بأمرنا هذا

المادة الثالثة - حدود مدينة الاسكندرية الحارى تحصيل عوائد بها على
الاملاك المبنية باعتبار جزء من اثنى عشر جزءاً بمقتضى الامر العالى الصادر
فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤ تمتد اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٠١ طبقاً للحدود
المبينة بالمادة الاولى من أمرنا هذا

المادة الرابعة - المباني الكائنة بالجهة الممتدة من طوابى المكس لغاية بلدة
الدخيلة بدخول الغاية فى الغيا والمطلول عليها فى الرعم بشرط أصغر تعفى موقعا
من عوائد الاملاك المبنية

المادة الخامسة - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

١٣ — أمر عال في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بتعيين حدود بنادر بنها وميت غمر والجيزة

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ بتحديد دائرة بندر بنها

وعلى الامر العالى الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بتحديد دائرة بندرى الجيزة وميت غمر لتحصيل عوائد المبانى

فلاقتضاء تعديل دوائر تحديد البنادر المذكورة التى لم تعد وافية باحتياجات الحالة الحاضرة نظرا للاتساع الآخذة فيه

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة الاولى - الحدود الواجب تحصيل عوائد املاك باعتبار جزء من اثني عشر على الاملاك الكائنة ضمن دائرتها في كل من بنادر بنها وميت غمر والجيزة تكون على حسب البيانات الواضحة بالجدول المرفق بأمرنا هذا

المادة الثانية - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٦

وهذه هي صورة الجدول المرفق بالامر العالى

بندر بنها - تكون حدود بندر بنها على الشكل الآتى بيانه

أولا - من الزاوية الغربية البحرية لجنينة سراى البرنس جميل باشا على خط نهر النيل الى نقطة تقابل ترعة الناصريين بجسر النيل

ثانيا - من نقطة تقابل الترعة المذكورة بجسر النيل الى النهاية الشرقية البحرية لكوبرى السكة الزراعية الواصلة من بنها الى ميت كنانة وطوخ الكائن على الرياح التوفيقى على خط ترعة الناصريين ومن النهاية الشرقية البحرية

لكوبرى السكة الزراعية المذكور الى النهاية البحرية الغربية لكوبرى السكة الحديدیة الواصلة من بنها الى الزقازيق على خط الرياح التوفيقى

ثالثا - من النهاية البحرية الغربية لكوبرى السكة الحديدیة الواصلة من بنها الى الزقازيق الى الزاوية البحرية الشرقية لجنينة سراى البرنس جميل باشا على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية البحرية الشرقية لجنينة السراى المذكورة الى الزاوية الغربية البحرية لذات هذه الجنينة على خط السور المستقيم

بندر ميت غمر - تكون حدود بندر ميت غمر على الشكل الآتى بيانه

أولا - من الزاوية الشرقية القبلیة لسلخانة ميت غمر الى الزاوية البحرية الغربية لقناطر فم ترعة الصافورية القديم ومن الزاوية البحرية الغربية لقناطر فم الصافورية القديم الى الزاوية القبلیة الشرقية لوابور هلال بك بخط مستقيم تصورى
ثانيا - من الزاوية القبلیة الشرقية لوابور هلال بك على طول جسر نهر النيل لحد نقطة تقابل الحد الغربى لجسر النيل مع فرع السكة الحديدیة الضيقة الممتد من الخط الاصلی للسكة المذكورة الى النيل (وهذه النقطة كائنة على حدود ميت غمر ودقادوس)

ثالثا - من نقطة التقابل المذكورة الى نقطة موقع ساقية أولاد غالى المعين بخط مستقيم تصورى ومن نقطة موقع ساقية أولاد غالى المعين الى الزاوية الغربية البحرية لجبانة ميت غمر الجديدة بخط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية الغربية البحرية لجبانة المذكورة الى الزاوية الشرقية القبلیة لسلخانة ميت غمر بخط مستقيم تصورى

بندر الجيزة - تكون حدود بندر الجيزة على الشكل الآتى بيانه

أولا - الحد البحرى - خط يبتدىء من الطرف الغربى لكوبرى البحر الاعمى ويتبع سير شارع محطة بولاق المذكور حتى یتهى عند اتصال هذا الشارع بشارع الدقى

ثانيا - الحد الغربى - خط يبتدىء من اتصال شارع محطة بولاق المذكور بشارع الدقى ويتبع سير هذا الشارع لنهاية مبانى سراى دوللو الامير حسين كامل باشا من بحرى ثم يتجه غربا حتى يتصل بترعة الرى المستديرة الآخذة من وابور نفتيش الجيزة والجيزة ثم يتبع سير هذه الترعـة الماتة غربى مبانى السراى المذكورة لحد شارع الاهرام ثم يتجه غربا الى أن ينتهى لشريط السكة الحديد الاميرية ويتبع سير هذا الشريط لحد الزاوية القبلىة الشرقية لمحطة الجيزة

ثالثا - الحد القبلى - خط مستقيم تصورى يبتدىء من الزاوية القبلىة الشرقية لمحطة الجيزة لحد الزاوية القبلىة الغربية لوابور الطحين تعلق محمد أبو جادو وشركاه. ويتبع امتداد الحائط القبلى لهذا الوابور وينتهى للزاوية الشرقية القبلىة لهذا الحائط ومنها على خط مستقيم تصورى بامتداد الحائط القبلى المذكور حتى يلتقى بشاطئ النيل

رابعا - الحد الشرقى - خط يبتدىء من النقطة الاخيرة المذكورة قبـله لفاية كوبرى البحر الاعمى على شاطئ نهر النيل

١٤ — أمر عال في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ به عينت حدود بندري المنيا
وبنى سويف

بعد الاطلاع على الامرين العالين الصادرين في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧
و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بتحديد دائرة بندر المنيا ودائرة بندر بنى سويف
لتحصيل عوائد المباني

فلاقتضاء تعديل دائرتي تحديد البندرين المذكورين اللتين لم تعدا وافيتين
باحتياجات الحالة الحاضرة نظرا للاتساع الآخذتين فيه

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ
رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

المادة الاولى - الحدود الواجب تحصيل عوائد أملاك باعتبار جزء من
اثنى عشر على الاملاك الكائنة ضمن دائرتها في بندري المنيا وبنى سويف تكون
على حسب البيانات الواضحة بالحدولين المرققين بهذا القانون

المادة الثانية - على ناظر المالية تنفيذ هذا القانون اعتبارا من أول يناير
سنة ١٩٠٨

وهذه هي صورة الحدولين المرققين بالامر العالى

بندر المنيا - قد تحددت دائرة بندر المنيا كما يأتى

الحد الشرقى - يبتدىء من قبلى على طراد النيل فى الحدود الفاصلة بين بندر
المنيا وكفر المنصورة القبلى ويستمر لبحرى على طراد النيل الى أن يتصل بترعة
الدماريسية ويصير جسرا واحدا

الحد البحرى - يبتدىء من النقطة المذكورة لجهة غرب على جسر الدماريسية
القبلى خط مستقيم لغاية السكة الحديد الممتدة من الاقصر لمصر

الحد الغربى - يتبدئ من النقطة المذكورة ويستمر محاذيا لشرط السكة الحديد لغاية الكيلومتر ٢٤٦ ومن هذه النقطة الى الناحية البحرية الغربية لعزبة حسين محمد جاويش وشركاه على بعد ٢٠٣ متر و ٥٠ سنتيا ومن النقطة المذكورة للناحية القبيلة الشرقية لسوق بندر المنيا ومنه يعدى السكة الزراعية وترعة الدسوت ويستمر على الجسر الشرقى لترعة عين شمس حتى يتقابل بالحدود الفاصلة بين بندر المنيا وكفر المنصورة القبلى

الحد القبلى - يتبدئ من النقطة المذكورة بلجهة شرق على الحدود الفاصلة بين بندر المنيا وكفر المنصورة القبلى حتى يتصل بالنقطة الاولى للحد الشرقى

بندر بنى سويف - قد تمحددت دائرة بندر بنى سويف كما يأتى

الحد الشرقى - يتبدئ من الزاوية البحرية الغربية لقناطر الجندى ويقبل بخط مستقيم على الزاوية الشرقية لجنينة ورثة حسين بك نامق ويستمر بخط مستقيم على امتداد الخط الاول الى أن يصل لخور بنى سويف
الحد القبلى - يتبدئ من نهاية الحد الشرقى ويستمر للجهة الغربية على امتداد خور بنى سويف حتى يقابل فم مصرف الصعايدة

الحد الغربى - يتبدئ من جسر مصرف الصعايدة ويستمر على الجسر المذكور من الجهة الشرقية الى أن يصل لشرط سكة حديد الحكومة المصرية بجوار قنطرة الموازنة

الحد البحرى - يتبدئ من الجهة الشرقية لقنطرة الموازنة المذكورة فى الحد الغربى بخط مستقيم الى أن يصل الزاوية القبيلة الغربية لقنطرة موازنة ترعة الصعايدة المجاورة لسكن عزبة شاكر بك الغمراوى ومن هذه النقطة بخط مستقيم للزاوية البحرية الغربية لمنزل نظارة الحفانية المشهور بسكن جناب القاضى الانكليزى ومن المنزل المذكور الى الزاوية البحرية الشرقية لهذا المنزل ومن هذه النقطة بخط مستقيم الى أن يصل الزاوية البحرية الغربية لقناطر الجندى

الوفاق الانجليزي الفرنسي

١٥ — أمر عال في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على الاوامر العالية المشار اليها في الملحقين المرفقين بهذا القانون
وبعد مصادقة الدول الموقعة على الوفاق المبرم بلوندره
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظائر
أمرنا بما هوأت :

الباب الاول

في الدين العمومي

- ١ - يشتمل الدين العمومي على الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد
ودين الدومين ودين الدائرة السنية
- ٢ - قيمة جميع هذه الديون صادرها سندات لحاملها مصحوبة بكوپونات
يستحق دفعها كل ستة شهور
- ٣ - يكون دفع قيمة الكوپونات ووفاء قيمة السندات بالعملة الذهب
بدون خصم شيء منها
- ٤ - يكون دفع قيمة الكوپونات ووفاء قيمة السندات المذكورة في القاهرة
ولوندره وباريس وبرلين وذلك فيما يختص بالدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد
وبعين قومسيون الدين العمومي بالاتفاق مع ناظر المالية سعر الكيبو بالعملة
الفرنساوية والعملة الالمانية للبالغ التي تدفع في باريس وبرلين بحيث لا يزيد هذا
السعر عن قيمة الجنيه الانكليزي ولا ينقص عن خمسة وعشرين فرنكا أو عشرين
ماركا وخمسة وعشرين فنتج
- ٥ - أما دفع قيمة كوپونات ووفاء قيمة سندات دين الدومين ودين الدائرة
السنية فيستمر في نفس المدن وبذات أسعار الكيبو المتفق عليهما الى الآن

٦ - لا تقبل أية معارضة في دفع قيمة الكوبونات أو وفاء قيمة السندات ومع ذلك فإن المصالح والمصارف المالية (البنوك) المكلفة بالدفع اذا ثبت لديها ثبوتاً كافياً لفقْدان أو سرقة سندات أو كوبونات جازها أن توقف مؤقتاً دفع قيمة السندات أو الكوبونات المذكورة

٧ - الفائدة السنوية لسندات الدين المضمون هي ثلاثة في المائة تدفع كل ستة شهور في أول مارس وفي أول سبتمبر

وفائدة سندات الدين الممتاز هي ثلاثة ونصف في المائة تدفع في ١٥ أبريل وفي ١٥ أكتوبر

وفائدة سندات الدين الموحد هي أربعة في المائة تدفع في أول مايو وفي أول نوفمبر وفائدة سندات دين الدومين هي أربعة وربع في المائة تدفع في أول يونيو وفي أول ديسمبر

وفائدة سندات دين الدائرة السنية هي أربعة في المائة تدفع في ١٥ أبريل وفي ١٥ أكتوبر

٨ - لايسوغ تقرير ضريبة ما على سندات الديون المتقدم ذكرها لفائدة الحكومة المصرية

٩ - سندات الدين المضمون تكون مشمولة بالضمانة الناتجة من الوفاق الدولي المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وتكون السندات المذكورة وسندات الدين الممتاز والدين الموحد مشمولة أيضاً بالضمانة المنصوص عليها في المادة الثلاثين وما يليها الى المادة الثالثة والأربعين من هذا القانون

١٠ - أحكام الوفاقات والقوانين والاورامر السابقة تبقى سارية على سلفة الدومين وسلفة الدائرة السنية ماعدا الملغى أو المعدل من تلك الأحكام بمقتضى هذا القانون وتسرى أحكام الباب الثالث من هذا القانون أيضاً على السلفتين المذكورتين

الباب الثانى

فى الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

تأليف قومسيون الدين العمومى

١١ - قومسيون الدين العمومى المشكل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يبقى مكلفا بدفع فوائد الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد وباستهلاك هذه الديون طبقا للشروط المدونة فى هذا القانون

١٢ - يدوم هذا القومسيون لغاية استهلاك هذه الديون أو وفائها بتمامها

١٣ - ويؤلف من ستة مديرين أجانب ألمانى وإنجليزى ونمساوى وفرنساوى وطليانى ورومى

١٤ - يعين هؤلاء المديرون بأمر خديوى بصفة موظفين مصريين بعد أن تعترف عنهم حكوماتهم ببناء على طلب الحكومة المصرية بأنهم لائقون للوظيفة التى ستسند اليهم

١٥ - لا يجوز فصل هؤلاء المديرين عن وظائفهم بغير مصادقة الحكومات التابعين لها

١٦ - لا يجوز لهم قبول أية وظيفة أخرى فى القطر المصرى

١٧ - يكون مركزهم فى القاهرة

١٨ - يجوز لهم اناطة الرئاسة بأحدهم وهو يخطر ناظر المالية عن ذلك

(اختصاصات القومسيون الادارية)

١٩ - يستلم صندوق الدين النقود المخصصة لتأدية فوائد الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد لاستهلاك هذه الديون ويستعمل النقود المذكورة فى الوجوه المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون

٢٠ - القومسيون يعين ويعزل مستخدمى صندوق الدين

٢١ - وقرر علاقات صندوق الدين مع عملائه

٢٢ - مصاريف مستخدمى صندوق الدين وأدواته والعمولات والمرتبآت المتنوعة التى تصرف الى عملائه ومصاريف الكبيو والتأمين (السيكورتاه) وإرسال النقود وعلى العموم كافة المصاريف اللازمة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد تؤخذ من الإيرادات المخصصة للدين بمقتضى المادة الثلاثين ويعمل عن هذه المصاريف ميزانية سنوية بمعرفة القومسيون أما اذا زادت هذه الميزانية عن مبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه مصرى لزم التصديق عليها من مجلس النظار

٢٣ - كافة النقود الموجودة تحت يد قومسيون الدين بمقتضى هذا القانون يجوز له أن يشتري بها سندات من الدين المصرى لحد تاريخ استعجال هذه النقود ويجوز له أيضا تسليف هذه النقود بفائدة بالكيفية التى يحصل الاتفاق عليها بين كل من قومسيون الدين وناظر المالية

٢٤ - اذا سلف القومسيون نقودا فى القطر المصرى وارتهن عليها سندات فان أحكام الرهن الموثقة فى القانون المصرى العام لا تسرى عليه فيما يتعلق بالسندات المرهونة سواء كان فيما يختص باثبات التاريخ أو فيما يختص بإجراءات التنفيذ وبناء على ذلك يجوز له فى الاحوال المنصوص عليها فى عقود الرهن بيع كل أو بعض السندات المرهونة تحت يده بدون اجراءات قانونية أو عرفية ورغما عن أى حجز أو منع أو معارضة تحصل من قبل أصحاب السندات أو شخص آخر سواهم

٢٥ - الارباح المتحصلة من تشغيل النقود المنصوص عليه فى المادة الثالثة والعشرين تصاف الى النقود الموجودة تحت يد القومسيون لتأدية فوائد الديون المتقدم ذكرها ما لم ينص على خلاف ذلك

٢٦ - وفيما عدا المنصوص عليه فى المواد السابقة لا يجوز لقومسيون الدين أن يستعمل شيئا من النقود التى يمكنه أو لا يمكنه التصرف فيها فى أعمال مالية أو تجارية أو صناعية أو غير ذلك

٢٧ - يخصص لصندوق الدين مبلغ قدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى بصفة مال احتياطى ومبلغ آخر قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى لادارة أعماله

٢٨ - تؤخذ قرارات قومسيون الدين بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم القومسيون أغلبية مطلقة

٢٩ - ينشر قومسيون الدين فى كل عام تقريراً عن أعماله ويقدم حساب إدارته الى السلطة التى يناط بها النظر فى حسابات المصالح العمومية

(خدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد وضمان هذه الديون)

٣٠ - تخصص كافة المبالغ المتحصلة من ضرائب الاطيان (ماعد عشر النخيل) فى سائر مديريات القطار المصرى ماعدا مديرية قنا لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد مع عدم الاخلال بأحكام المادة الثالثة والستين من هذا القانون ومتى وصلت المبالغ المتحصلة من هذا القليل فى بحر السنة الى ما يكفى لخدمة الدين بما فى ذلك مصاريف صندوق الدين فكل مبلغ يزيد عن ذلك يورد الى نظارة المالية مباشرة وقد ثبت فى تاريخ صدور هذا القانون ان ما يحصل من الضرائب المذكورة يبلغ ٤,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وان ما يلزم سنوياً للدين بما فيه مصاريف صندوق الدين يبلغ ٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى تقريباً

٣١ - بناء على ماتقدم يجب على المأمورين الكبار المناطة بهم التحصيلات فى هذه المديرية توريد كل ما يتحصل من ضرائب الاطيان الى صندوق الدين لحين استيفاء المبلغ اللازم سنوياً للقسط المخصص لخدمة الدين المضمون وقيمة فوائد الدين الممتاز والدين الموحد ومصاريف صندوق الدين الواردة فى الميزانية ولا تبرا ذمة هؤلاء المأمورين إلا بالايصالات التى تعطى لهم من قومسيون الدين وذلك لحين استيفاء المبلغ المذكور

٣٢ - على هؤلاء المأمورين ارسال كشوف شهرية الى قومسيون الدين مباشرة مبينة فيها ما يأتى :

قيمة المستحق تحصيله من أقساط أموال الاطيان في السنة الحاضرة ومتأخرات
السنين السابقة

قيمة الاموال المحصلة وقيمة الاموال المرفوعة

قيمة المبالغ الموردة الى صندوق الدين

الباقى فى الخزينة لآخريوم من الشهر

٣٣ - يخصص لخدمة الدين المضمون قسط سنوى ثابت قدره ٣٠٧,١٢٥

جنيه مصرى (أى ٣١٥,٠٠٠ جنيه انكليزى) يبدأ بدفعه من جميع المبالغ
المخصصة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد وما يتبقى من هذا
القسط بعد دفع القائمة يكون مخصصا لاستهلاك الدين المضمون

٣٤ - تكون فوائد الدين الممتاز التالية فى الصرف من الايرادات المخصصة
للديون وتُدفع بعدها فوائد الدين الموحد

٣٥ - اذا لم تكف الايرادات المخصصة للدين لخدمة الدين المضمون
والدين الممتاز والدين الموحد فعلى القومسيون أن يسدد النقص من المال الاحتياطى
مع عدم الاخلال بالاولوية المنصوص عليها آتفا وبشرط تكيل ما نقص من
الاحتياطى من أول ايراد يرد اليه ويكون باقيا بدون استعمال
ولزيادة التأمين تتكفل الخزينة المصرية باستخدام مواردها العمومية لوفاء
ما يلزم لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

٣٦ - لا يجوز للحكومة بغير مصادقة الدول أن تعدل ضرائب الاطيان
فى المديريات المذكورة فى المادة الثلاثين تعديلا يترتب عليه نقص ايرادها السنوى
عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ ر.ج جنيه مصرى

٣٧ - لمديرى صندوق الدين بل لكل فرد منهم بصفتهم نائبين شرعيين
عن حاملى السندات أن يقيموا أمام المحاكم المختلطة دعواهم على الادارة المالية
النائب عنها ناظر المالية عند عدم القيام بأى التزام من الالتزامات المفروضة على

الحكومة بمقتضى هذا القانون وذلك فيما يختص بخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

(استهلاك الديون ووفائها)

٣٨ - لا يجوز دفع أى جزء من الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد قبل حلول المواعيد المبينة فى المادة التالية لهذه وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثالثة والثلاثين فيما يختص بالدين المضمون

٣٩ - ابتداء من ١٥ يوليو سنة ١٩١٠ يكون للحكومة الحرية التامة فى وفاء الدين المضمون والدين الممتاز بأسعارهما الاسمية سواء كان ذلك فى ميعاد واحد أو فى مواعيد مختلفة وكذلك يكون الشأن فى وفاء الدين الموحد ابتداء من ١٥ يوليو سنة ١٩١٢

٤٠ - ابتداء من التاريخ المذكور يسوغ للحكومة أن تورد الى صندوق الدين كافة المبالغ التى يمكنها التصرف فيها وذلك لاجل استعمالها فى استهلاك أحد الديون المتقدم ذكرها

٤١ - يباشر قواميسيون الدين الاستهلاك المنصوص عليه فى المادة الثالثة والثلاثين أو المادة الاربعين فاذا كان سعر السوق أقل من السعر الاسمى كان الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق وإلا كان بطريق القرعة بالسعر الاسمى

٤٢ - تحصل الفرعة فى جاسة علنية وعند اجراء الاستهلاك بالكيفية المنصوص عليها فى المادة الاربعين يجب الاعلان عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل تاريخ الاستهلاك بشهرين

٤٣ - السندات التى تخرج بالقرعة يكون دفع قيمتها من تاريخ استحقاق الكوبون التالى

الباب الثالث

في دين الدومين ودين الدائرة السنية

(دين الدومين)

٤٤ - كل نقص في إيرادات الدومين عن المبلغ اللازم لقيمة الكوبون يدفعه ناظر المالية بحسب الشروط الواردة في الوفاقات المعقودة بين الحكومة والخواجات دي روتشيلد

٤٥ - يستعمل في استهلاك دين الدومين ما يأتي :

١ - المبالغ الناتجة من مبيع أملاك الدومين

ب - ما يزيد في صافي إيرادات مصلحة الدومين بعد دفع قيمة الكوبونات بالفائدة الحالية وقيمة ضرائب الاطيان المستحقة للحكومة ولا يسوغ استعمال أية طريقة أخرى في استهلاك الدين المذكور

٤٦ - اذا كان سعر السوق أقل من السعر الاسمي كان الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق والا كان بطريق القرعة بالسعر الاسمي

٤٧ - فيما خلا الاستهلاك المنصوص عليه في المادة الخامسة والاربعين لايحوز وفاء دين الدومين قبل أول يناير سنة ١٩١٥ وابتداء من هذا التاريخ يكون وفاء دين الدومين على حسب السعر الاسمي

٤٨ - يحوز بيع أملاك الدومين باعتبار النصف نقدا والنصف الآخر بأقساط سنوية بفائدة أربعة وربع في المائة بشرط أن لا يزيد عدد هذه الاقساط عن خمسة عشر قسطا

٤٩ - بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الامر العالي الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ القاضي بتحويل دين الدومين يسقط حق حاملي سندات دين الدومين القديمة التي فائدتها خمسة في المائة في المطالبة بما كان يستحق لهم من المبالغ أو السندات الجديدة بسبب دفع قيمة سنداتهم القديمة أو تحويلها

كل مبلغ يتوفر بسبب سقوط هذا الحق يعتبر جزءا من إيرادات الدومين السنوية ويلغى كل سند جديد تنطبق عليه هذه الحالة
(دين الدائرة السنوية)

٥٠ - تسرى أحكام المادة الخامسة والأربعين والمادة السادسة والأربعين على دين الدائرة السنوية

٥١ - لا يجوز وفاء دين الدائرة السنوية قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام السالفة المتعلقة بالاستهلاك ومن التاريخ المذكور يكون وفاء دين الدائرة السنوية بسعره الاسمي

الباب الرابع أحكام متنوعة

(نقل المال الاحتياطي والوفر الناتج من تحويل الديون وغير ذلك)

٥٢ - سندات الدين العمومي والبقود المودعة الآن في صندوق الدين المكوّن منها المال الاحتياطي الذي أنشئ طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٨ وكذلك الوفر الناتج من تحويل الدين الممتاز ودين الدومين ودين الدائرة السنوية بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ تكون كلها محلولة من قيود التخصيص المربوطة بها الآن وتورد الى نظارة المالية بعد أن يخصم منها المبلغ الكافي لاستيفاء المال الاحتياطي والمال المخصص لإدارة الاعمال المنصوص عليهما في المادة السابعة والعشرين من أمرنا هذا

٥٣ - تورد أيضا الى نظارة المالية كافة المبالغ الانحرى الموجودة الآن تحت يد قومسيون الدين مع عدم الإخلال بأحكام المادة السادسة والخمسين وعند العمل بأحكام هذه المادة والمادة التي قبلها تحسب السندات التي تبقى تحت يد قومسيون الدين باعتبار سعرها الاسمي

(تصفية سنة ١٨٨٠)

٥٤ - كل حكم قضائي ناشئ عن مطالبة الحكومة بمحقوق مكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ومثبتة قبل أول يناير سنة ١٨٨٦ سواء كان ذلك برقع قضية عنها أمام المحاكم أو بموجب إيصال معطى من احدى المصالح ذوات الشأن أو باعلان أحد المحضرين تدفع قيمته بأكملها نقدا

٥٥ - تؤخذ قيمة هذه الاحكام من مبلغ الخمسين ألف جنيه الباقي من أموال تصفية سنة ١٨٨٠ المودع به الآن في صندوق الدين سندات من الدين الممتاز وذلك الى أن ينفذ هذا المبلغ بأكمله وان لم يكف تدفع الحكومة قيمة الاحكام المذكورة

٥٦ - يبقى مبلغ الخمسين ألف جنيه المذكور محفوظا على سبيل الوديعة في صندوق الدين لدفع قيمة الاحكام التى تصدر عن دعاوى موقوفة

٥٧ - تضاف قيمة كورونات السندات المكونة للمبلغ المذكور الى ماتحت يد قومسيون الدين من الاموال المخصصة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ويورد الى نظارة المالية كل مايقبى بعد وفاة قيمة الدعاوى الموقوفة

(المقابلة)

٥٨ - الاقساط السنوية البالغ قدرها ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنويا المقرر الآن خصمها من أموال الاطيان التى دفعت عنها المقابلة قبل سنة ١٨٨٠ يستمر خصمها لغاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ بحسب التخصيص السابق عمله عنها

٥٩ - ولهذا الغرض يستمر العمل فى دفاتر النواحي الوارد بها حسابات مفتوحة لكل من أرباب الحقوق ببيان الاقساط السنوية على التوالى ومقدار الاطيان الخاصة بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل وحيازتها ومقدار ضريرتها

٦٠ - تعيد الاقساط فى كل سنة فى أوراد الممولين المستخرجة من الجرائد خصما من الاموال

٦١ - عند نقل كل تكليف يستبعد مقدار الاقساط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعه من حساب مالکها الاصلی فی الدفتر ویضاف لحساب المالك الجديد

ويعطى المدير للمالك الجديد شهادة موضحا فيها قيمة الاقساط السنوية التي تقيدت له في دفتر الناحية ويحصل التأشير بذلك على شهادة المالك الاصلی أو تؤخذ منه هذه الشهادة على حسب الاحوال

٦٢ - عند تنفيذ عملية فك الزمام يكون تقدير قيمة ما تساويه الاطيان وتوزيع المال بدون التفات الى الاقساط السنوية المذكورة آنفا

٦٣ - تعتبر الاقساط المنصوص عليها في هذا الفصل كبلغ مستبعد من أموال الاطيان فيما يتعلق بالمواد ٣٠ و ٣١ و ٣٦ من هذا القانون
(سقوط الحق بمضى المدة)

٦٤ - سقوط الحق بمضى المدة (المقرر في المادتين ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدني) الذي قضى الامر العالی الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ بمرأته على الدين الموحد والدين الممتازين نافذ المفعول فقوائد سندات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد يسقط الحق في المطالبة بها بعد مضي خمس سنوات وما يخصص للاستهلاك بطريق القرعة من السندات المذكورة يسقط الحق في المطالبة بقيمته بعد مضي خمس عشرة سنة

ويكون حساب المدة الموجبة لسقوط الحق باعتبار التقويم الافرنكي (الغريغوري) وقيمة القوائد وقيمة السندات اللتان تمضي عليهما المدة العينة لسقوط الحق تضافان الى ماتحت يد قومسيون الدين من المبالغ المخصصة لخدمة الديون المتقدم ذكرها

٦٥ - بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الامر العالی الرقيم ٧ يونيه سنة ١٨٩٠ أو الامر العالی الرقيم ٥ يوليو سنة ١٨٩٠ القاضيين بتحويل

الدين الممتاز ودين الدائرة السنية يسقط حق حاملي السندات القديمة لهذين الدينين في المطالبة بما كان يستحق لهم من المبالغ أو السندات الجديدة بسبب دفع قيمة سنداتهم القديمة أو تحويلها

ويورد الى نظارة المالية كل مبلغ وكل سند سقط الحق في المطالبة به بسبب مضي المدة

(إلغاء أوامر عالية أو بعض أحكام منها)

٦٦ - تلغى الأوامر العالية المبينة في الملحق الاول من هذا القانون وتلغى ايضا المواد المشار اليها في الملحق الثانى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من هذه المادة

ومع ذلك لا يترتب على هذا الالفاء أحد الامور الآتية

أولاً - تجديد أية قضية ضد الحكومة من القضايا التي أبطلها أحد الاوامر المشار اليها أو التي يكون سقط الحق فيها قبل سريان مفعول هذا القانون إما لمضى المدة أو لمضى المواعيد

ثانياً - منح أية سلطة قضائية حق الحكم في الدعاوى التي لم تكن مختصة بالحكم فيها قبل سريان مفعول هذا القانون

ثالثاً - إعادة مفعول أى نص سابق من القانون يكون ألغى بمقتضى أحد الاوامر المذكورة

رابعا - إيقاف أى نوع من أنواع سقوط الحق بمضى المدة

(سريان مفعول هذا القانون وتنفيذه)

٦٧ - يسرى مفعول هذا القانون بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٦٨ - على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

الملحق الاول

بيان الأوامر العالية الملفاة

الموضوع	تاريخ الامر
إيقاف دفع قيمة بونات وتحاويل	٦ ابريل سنة ١٨٧٦
تشكيل صندوق الدين	٢ مايو سنة ١٨٧٦
توحيد الدين	٧ مايو سنة ١٨٧٦
لائحة تنفيذ الامر العالى الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦.	٢٥ مايو سنة ١٨٧٦
تحويل الدين	١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
لائحة تنفيذ الامر العالى الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦	٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦
تعديل مواعيد دفع فائدة الدين الموحد	١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧
إيقاف دفع فائدة سلفة سنة ١٨٦٤	٣٠ مارس سنة ١٨٧٩
تسوية ديون الحكومة	٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩
تشكيل مجلس ادارة السكك الحديد	٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩
إيقاف استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤	٣ مارس سنة ١٨٨٠
تشكيل قوميون التصفية	٣١ مارس سنة ١٨٨٠
دفع كوبون الدين الموحد أول مايو سنة ١٨٨٠ باعتبار أربعة فى المائة	٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠
إيقاف دفع فائدة سلفة سنة ١٨٦٧	١١ مايو سنة ١٨٨٠
إيقاف دفع فائدة سلفة سلتى ١٨٦٥ - ١٨٦٦	٦ يوليو سنة ١٨٨٠
حجز الخمسة فى المائة من كوبونات الدين لغاية أول يونيو سنة ١٨٨٥	١٢ ابريل سنة ١٨٨٥
السلفة المضمونة	٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥
اصدار سندات السلفة المضمونة	٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥
استعمال نقود السلفة المضمونة	٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦

الموضوع	تاريخ الامر
عدم قبول المعارضة في دفع كوفونات بقيمة سندات الدين	٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦
دفع كوفونات الدين الممتاز والدين الموحد في برلين بالعملة الذهب	١٢ أبريل سنة ١٨٨٧
الترخيص لمديرى صندوق الدين بتعيين سعر الكيبو للدين في باريس وبرلين	١٤ يوليو سنة ١٨٨٧
زيادة المصروفات الادارية	٢٢ يناير سنة ١٨٨٨
زيادة المصروفات الادارية لاعمال العونة	٢ أبريل سنة ١٨٨٨
سلفة ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى	٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨
ايجاد مال احتياطى قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى	١٢ يوليو سنة ١٨٨٨
زيادة المصروفات الادارية لاعمال العونة	١٤ يونيو سنة ١٨٨٩
الفاء العونة	١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩
تعديل تاريخ تسوية حساب الزادات في الايرادات المخصصة للدين	٢ يونيو سنة ١٨٩٠
تحويل الدين الممتاز ودين الدومين ودين الدائرة السنية	٦ يونيو سنة ١٨٩٠
اجراء تحويل الدين الممتاز	٧ يونيو سنة ١٨٩٠
اجراء تحويل دين الدائرة السنية	٥ يوليو سنة ١٨٩٠
مواعيد دفع قيمة الدين الممتاز ودين الدائرة السنية	٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠
اقفال أعمال تحويل الدين الممتاز	١٣ يناير سنة ١٨٩١
زيادة المصروفات الادارية لتظافة مدينة القاهرة	٨ ديسمبر سنة ١٨٩١
جعل فائدة دين الدومين الجديد أربعة وربع في المائة	١٨ مارس سنة ١٨٩٣
اجراء تحويل دين الدومين	٢٥ مارس سنة ١٨٩٣
تاريخ دفع قيمة دين الدومين	٢٩ مايو سنة ١٨٩٣
أخذ مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنويا من عوائد الذبيح	١٠ فبراير سنة ١٨٩٤
تخصيص عوائد المعادى في الترع	١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤

الموضوع	تاريخ الامر
تعديل المادة ٣٥ من الامر العالى المؤرخ فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ (ميزانية قومسيون الدين)	١٥ مايو سنة ١٨٩٥
تخفيض أموال الاطيان	٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨
كيفية اصدار قرارات صندوق الدين	١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩
كيفية استعمال المتوفر من الديون وطريقة وفاء واستهلاك دين الدومين	٢٠ يناير سنة ١٩٠٠
سلفة ١٧٠٠٠٠٠ جنية مصرى	١٢ يوليو سنة ١٩٠٠
زيادة ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديد	٢١ مايو سنة ١٩٠٢

الملحق الثانى

بيان الاوامر العالية التى ألغى بعض موادها

المواد الملغاة	الموضوع	تاريخ الأمر
المادتان ٣ و ٤	الغاء المقابلة	٦ يناير سنة ١٨٨٠
المواد من ١ الى ٣٩ ومن ٦٣ الى ٩٨	قانون التصفية	١٧ يوليو سنة ١٨٨٠
الفقرة ٢ من المادة ١ والمواد من ٢ الى ٢٩	قانون عوائد الرخص	٨ مارس سنة ١٨٩١
المادة ٤	الحاق قلم الاموال المقررة بمحافظة الاسكندرية ...	٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١
المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧	الغاء العونة الخ	٢٨ يناير سنة ١٨٩٢
المادة ٧	خصم مبلغ ... ٤ جنية مصرى ستويامن عوائد القنارات الخ	٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤

الكتاب التاسع

احكام نهائية صادرة من المحاكم المختلطة والاهلية في شؤون الاطيان والضرائب

الباب الاول

أحكام صادرة من المحاكم المختلطة

القسم الاول

في الضرائب العقارية

(١) — مبادئ عمومية

١ - ان الدكرينو الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ مصرحا بحفر ترعة النوبارية قرر ربط ضريبة عقارية حقيقية على الاراضى المبنية فيه . أى على الاراضى التى ستنفع من التربة المذكورة . وللحكومة حق المطالبة بها ليس فقط من الذين أعطيت لهم هذه الاراضى فى الاصل بل أيضا من كل واضع يد على هذه الاراضى المنتفعة بالتربة سالفة الذكر

وقد تلاحظ طبعا عند تعيين هذه الاراضى المنتفعة بالتربة والتى ربطت عليها الضريبة المذكورة نسبيا ليس فقط الاراضى التى زرعت فعلا بعد حفر هذه التربة ولكن أيضا الاراضى التى لم تزرع وكان من الممكن ريبها منها

فاذا رفض المالك دفع الضريبة المذكورة لأن أراضيه لم يتمكن من الرى لبعدها عن التربة فله اثباتا لذلك أن يطلب عمل معاينة قضائية . ولا يمكن أن يحتج عليه بقرار اللجنة المسماة بلجنة النوبارية ولا بالكشف الذى عمل بناء على هذا القرار وفيهما أدرجت الاراضى المذكورة نهائيا بصفة انها من الاراضى المنتفعة بتلك التربة وخاضعة للضريبة بناء على ذلك

(حكم ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ل - ٥٦٣٤)

٢ - يؤخذ من مجموع نصوص الدكرينات المختصة بترعة النوبارية ان دفع النصيب في تكاليفها ودفع الضرائب بعد انتهاء مدة المعافاة هما فرضان مستقلان عن بعضهما

ومنطوق دكريتو أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ المختص بإنشاء ترعة النوبارية ينفي كل ظن من أن الحكومة تعهلت بمدة هذه التبعة لغاية حدود الاراضى المغطاة أو بضمانة الانتفاع منها لكل المعطى لهم . فليس لهؤلاء اذاً أن يدعوا بمعافاتهم من كل ضريبة لحين مد التبعة النوبارية لحدود أراضيهم
(حكم ١٥ مارس سنة ١٩٠٠ ل* - ٥٦٣٨)

٣ - لا يمكن التصريح بالاطلاع على الدفاتر الا للبحث عن عقد خاص عمل على يد موظف عمومي . ولا يقبل طلب التصريح بالاطلاع على الدفاتر العمومية المختصة بالضرائب العمومية التي كان يتيسر لخصم الحصول على صورة مستخرجة منها
(حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ل - ٦٠٣٠)

٤ - لا مانع من أن يضم في ورقة اعلان الدعوى الواحدة طاب رد الضرائب المدفوعة بدون وجه حق مع طلب التعويض ورفع ذلك الطلب الى محكمة اسكندرية بدل محكمة مصر التي هي مقر الحكومة عند ما تكون الضرائب المطلوب استردادها متعلقة بقرار موجود ضمن دائرة اختصاص محكمة اسكندرية كديرية الغربية مثلاً . وبالفعل فضم الدعاوى الى بعضها مسموح به عند ما لا يكون بعضها نافيا لبعض وتكون مما يسمح بتقديمها لمحكمة واحدة . والقانون لا يمنع ذلك الا بخصوص دعوى وضع اليد وعند ما تكون مرفوعة دعوى بثبوت الملكية

واذا كان من الصحيح أن المحاكم غير مختصة بالنظر في المسائل المتعلقة إما بربط الضرائب وإما بانقاص قيمتها . فليس الامر كذلك في حالة الاستيلاء على

* - حرف - ل - يشار به اليامم الموسيولتس - Lantz - صاحب مجموعة الاحكام والقررة اللاحقة الحرف هي مرة صحيفة المجموعة للتدرج بها الحكم

ضرائب غير مستحقة قانونا وكل الاجراءات الادارية مهما كانت التي تمس حقا من الحقوق المكتسبة تجعل لمن اصابه الضرر بها حق الرجوع الى السلطة القضائية (مادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم) وهي وحدها المختصة بالنظر في جميع المنازعات التي تنشأ من ذلك (حكم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ ل - ٦٢٥٦)

٥ - ضم الطلبات مسموح به اذا لم يكن بعضها نافيا لبعض وكانت مما يجوز تقديمها للمحكمة ذاتها . وبناء على ذلك فلا مانع من أن يضم في اعلان واحد طلب استرداد ضرائب وطلب تعويض (حكم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ ل - ٦٢٥٧)

٦ - يعتبره حقيقية بلا عوض . التنازل الصادر من الحكومة في الاراضي البور بموجب دكرتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بشرط التزام المعطى له بدفع الضريبة العقارية بعد وضع اليد عشر سنين دون غيره (حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٠٢ ل - ٦٤٨٩)

٧ - للحكومة وحدها النظر والحكم في الاجراءات اللازم اتخاذها لتوزيع مياه الري توزيعا بالقسط في الصالح العام بلا التفات الى مصالح الافراد الخصوصية والتعويض الوحيد الذي يمكن للحكومة التصريح به للالك الذين اصاب الضرر اطيانهم من قلة المياه اذا كان السبب في هذا الضرر غير مستند لعاملها هو أن ترفع الضرائب عن تلك الاراضي (حكم ٥ مايو سنة ١٩٠٤ ل - ٦٥٢٢)

٨ - في حالة عقد التبادل الذي يكون فيه سبب التبادل بالنسبة لأحد الطرفين هو تعهد الطرف الآخر بتحمل الضرائب المتأخرة والديون التي يقال لها ديون الاهالي . لا يكون ذلك التعهد تكليفا غير معلوم المقدار وتابا في القيمة للظروف . اما هو فرق بمؤوض قيمة مابين العقارين المتبادلين . وبناء عليه فتنازل الحكومة عن الضرائب المذكورة والديون يكون في صالح الطرف الذي كان ملزما بدفعها في الاصل وله الحق في مطالبة المتبادل الآخر بمقتدار قيمة التنازل عنه (حكم ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ ل - ٦٥٢٤)

٩ - المتبادل الذى دفع فعلا الضرائب المربوطة على العقارات المتبادل فيها مع أنه حسب الاتفاق كان يجب دفعها على أطيات المتبادلين معه له الحق فى طلب استردادها من هؤلاء لأنهم متضامنون أمامه ولم اذا شاءوا الرجوع بها على بعضهم لأنهم تماقدوا مما بخصوص عقارات معتبرة فى مجموعها ولم يخصص منها نصيب كل منهم (حكم ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ ل - ٦٥٢٦)

١٠ - يجب الحكم بالغاء عقد البيع المتصنع الصادر من المدين لزوجهه فى عقاراته باعتبار أنه مضر لصالح الدائنين . عند ما يكون البيع صادرا بعد الدين وسابقا قليلا ليوم استحقاقه وابتداء الاجراءات ويكون البائع بقى واضعا اليد على العقارات ومتفعا بها وقد أصبح عقب ذلك البيع غير قادر على السداد وعلى الأخص عند ما تكون المرأة غير قادرة على اثبات مورد النقود التى دفعتها ثمنها للعقارات . وفى مثل هذه الظروف لقيمة مطلقا لامر دفع الضرائب باسم الزوجة لانه طبعا نتيجة ذلك التدليس (حكم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ل - ٦٨٩٩)

١١ - مشترى الارض الذى يتعهد بدفع الضرائب والعشور والاموال مما جميعه ابتداء من يوم استحوازه على الارض لا يحق له بعد وضع يده أن يطلب فسخ البيع والتعويض بحجة أنه خلافا لما كان يتوقعه زادت الحكومة ضريبة الارض الاصلية (حكم ٢٨ مايو سنة ١٨٩٦ ل - ٧١١١)

١٢ - الاموال وغيرها من الضرائب السنوية المترتبة على المقار ونفقات الصيانة والمصاريف اللازمة أو المفيدة يلزم بها الدائن ذو الفاروقه لانه نتيجة ماله من حق الانتفاع بفلته (حكم ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ل - ٧١١٤)

١٣ - طلب استرداد الضرائب يمكن رفعه الى المحكمة الكائن فى دائرتها المقار الذى جبيت عنه هذه الضرائب (حكم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ ل - ٧١٢٤)

١٤ - اذا كانت المحاكم غير مختصة بالنظر فى المسائل المتعلقة بربط الضرائب أو انقاص فيها فليس الامر كذلك فى حالة جباية أموال جباية غير قانونية .

فان كل أمر ادارى مهما كان يضر بحق مكتسب يعطى لمن أصابه الضرر حق
الالتجاء للسلطة القضائية التى لها وحدها النظر فى المنازعات التى تنشأ من ذلك

(حكم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ ل - ٧١٢٥)

١٥ - الضرائب التى تعهد بدفعها المستأجر للؤجر يسقط الحق فى المطالبة
بدفعها بمضى خمس سنوات (حكم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ ل - ٧١٢٦)

١٦ - على الذى يريد ان يجعل دفع الاموال أساسا للتمسك بمضى المدة .
أن يثبت هذا الدفع بمخالصة رسمية لابلينة (حكم ٧ يناير سنة ١٨٩٧ ل - ٧١٢٨)

١٧ - اذا عقد عقد بيع وتعهد فيه المشتري بدفع الاموال المتأخرة والديون
التي على العقار لجهة الحكومة . فان تنازل الحكومة فيما بعد عن هذه الاموال
والديون يكون فى صالح البائع لا المشتري . ويكون المشتري ملزما بدفع قيمتها
للبيع بصفة انها جزء من الثمن المتفق عليه

(حكم ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٧ ل - ٧١٣١)

١٨ - الاراضى المزروعة أرزاً بالوجه البحرى التى ضربتها سنوية ولا تستحق
الدفع الا فى الثلاثة الأشهر الاخيرة من السنة لا يمكن فى حالة احتساب المدة
الطويلة بخمس سنوات تجزئة الضريبة الى اثني عشر جزءاً

(حكم ٥ يناير سنة ١٨٩٩ ل - ٧١٣٦)

١٩ - حكم مرسى المزايا يقوم مقام السند وتجب عليه الرسوم للحكومة بنسبة
مساحة الاراضى المبينة فيه وبالنسبة لقيمة الضرائب المستحقة عليها

وبناء على ذلك فلا محل لتأجيل الفصل فى طلب مقدم من الحكومة لادخالها
فى ترتيب الدائنين لأجل ضرائب تطالب بها على الاراضى الرأسمى مزادها وذلك
بمحجة وجود عجز موهوم فى تقدير مساحتها منظورة بخصوصه دعوى استرداد
حالا . (حكم ٥ يناير سنة ١٨٩٩ ل - ٧١٣٧)

٢٠ - لا يكتفى مبدئياً دفع الضرائب لاثبات الحيازة المادية على العقار
(حكم ٢٧ يناير سنة ١٨٩٧ ل - ٨٢٧٦)

٢١ - لا يكتفى دفع الاموال في اثبات ملكية عقار خصوصا اذا كانت حقوق ملكية الشخص الواضع يده على العقار معترف بها من الخصم الطالب الاسترداد (حكم ٩ مايو سنة ١٨٧٨ س ٥١١)

٢٢ - المسئول عن ضرائب الاراضى الخراجية هو الواضع اليد على الارض وزارعها لاملالكها الذى اسقط حق الانتفاع فيها أو تركها خصوصا اذا لم يكن تحت يد هذا الاخير حجة أو عقد رسمى (المادة ٤٩٩ من لائحة الاطيان السعيدية) (حكم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ س ٥١٣)

٢٣ - ان مادة الاموال هى مادة مدنية محضة فلا يصح التسك في شأنها بالعرف بأى نوع كان (بمعنى الاصول المتبعة)

فان كان تراثى للحكومة حسب العرف أو الاصول المتبعة أو على مقتضى لائحة ابريل سنة ١٨٩٩ أن تمتنع عن المطالبة بأموال السنوات السابقة على زوائد المساحة لابنينى على ذلك امكان تخليصها من ملزوميتها برد ماحصلته بغير حق بالصفة المذكورة على اطيان غير موجودة مادام لا يوجد قانون صادر بالشكل المطلوب شرطا (٧ مايو سنة ١٩٠٨ جزء ٢٠ وجه ٢٠٢)

٢٤ - ان قاعدة «ادفع ثم استرد» لا تنطبق اذا كان يوجد نزاع على أصل الدين نفسه لا على أساس ومقدار الضريبة (حكم ٧ يونيو سنة ١٩٠٠ ل - ٧١٣٩)

٢٥ - ان ذكرىتو أول مارس سنة ١٨٩٤ المختص باعادة الضرائب على الاراضى البور كانت الغرض منه اعادتها على الاراضى المرفوعة عنها الضرائب العقارية أو المطلوب رفع الضرائب عنها للاسباب المبينة في المادة الخامسة من ذكرىتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

فالمادة الخامسة من ذكرىتو أول مارس سنة ١٨٩٤ الناصة على استمرار رفع الضريبة العقارية لعدم صلاحية الاراضى للزراعة بسبب عدم اجراء أعمال المنافع العمومية تنطبق فقط على الاراضى المرفوعة ضريبتها للاسباب المبينة في المادة

الخامسة من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ لاعلى كل الاراضى على العموم ولا على الاراضى المتنازل عنها للاهالى أيضا طبقا لدكريتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ المعفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات ثم ربطت عليها الضرائب بعد حسب الشروط الواضحة فى دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

(حكم ١١ مايو سنة ١٩٠٥ ل - ٧٣١٢)

٢٦ - قد عثل الدكريتان الصادران فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وأول مارس سنة ١٨٩٤ الدكريتو الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بمعنى أن فئة الضريبة على الاراضى غير المتزرعة المباعة من الحكومة بدلا من أن تكون ماثلة لفئة الاراضى المجاورة لها يكون فى المستقبل كفئة «ضريبة الحوض» الواقعة به هذه الاراضى ومشتري هذه الاراضى طبقا لدكريتو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ليس له حق مكتسب لاقانونا ولا بمقتضى مجته فى أن يعامل من حيث الضريبة معاملة ملاك الاراضى المجاورة له انما حقه الوحيد هو فى أن يعامل معاملة الممولين الآخرين المالكين لاراضى مشابهة لأراضيه بالحوض نفسه

(حكم ٩ ابريل سنة ١٩٠٣ ل - ٩٣٥٠)

٢٧ - الرامى عليه مزاد عقار يصير مالكا لذلك العقار من يوم مرسى المزاد ويجب عليه اذن سداد الاموال من ذلك التاريخ سواء وضع يده على العقار أو لم يضع (حكم ١٤ مارس سنة ١٩٠٧ مجموعة القوانين والقضاء وجه ١٥٨)

٢٨ - ان أوراد الاموال ليست حائزة لقوة اثبات الملكية لان الضريبة يمكن فى جميع الاحوال ان تطلب من واضع اليد على العقار

(حكم ١٤ جوينو سنة ١٩٠٦)

٢٩ - ان سقوط الحق بالمطالبة المنصوص عنه فى المادة الثامنة من الامر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ لا يبرى الا بالنسبة للدين المستحق للحكومة نظير المال لا بالنسبة للدعوى المتعلقة باسترداد الاموال المدفوعة عن غير حق (٧ مايو سنة ١٩٠٨ جزء ٢٠ نمرة ٢٠٣)

(٢) - حقوق الحكومة المصرية في مادة الضريبة العقارية المربوطة
على الاجانب

٣٠ - ان الحكومة المصرية بطلبها من الدول المصادقة على ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ انخاص بموائد الاملاك المبينة قد تنازلت عن حقها في ربط العوائد على المباني بغير مصادقة تلك الدول - ولكن لا ينبع من ذلك تنازها عن حقها في وضع اللوائح لتحصيل الضريبة العقارية وكذلك نغشور النخيل بدون أى مصادقة أجنبية (حكم ٢ جونيوسنة ١٨٩١)

٣١ - ان مصادقة الحكومات التي اشترط الحصول عليها لاجل ربط ضرائب ورسوم على الاجانب في أملاك الدولة العثمانية التي مصر جزء منها ناشئ فيما يختص بتحصيل الضريبة العقارية من تصديق الدول على لأئحة ٧ صفر سنة ١٢٨٤ وهي التي فرضت على الاجانب الممتلكين عقارا في المدن والارياف داخل حدود تلك المملكة جميع الرسوم والضرائب المربوطة أو التي يمكن ربطها في المستقبل بأي شكل كان وتحت أى اسم كان على الوطنيين المالكين لعقارات مماثلة لها . واستعمال الحكومة المصرية لهذا الحق لا يتوقف الا على شرطين أن تكون الضريبة قانونية وأن تسمى على جميع سكان القطر على السواء (حكم ٤ جونيوسنة ١٨٩١ - ٣ - ٣٦٥ مجموعة نمرة ١٨٩٨)

(٣) - من هو المكلف بتسديد الضريبة المالك أو واضع اليد

٣٢ - ان الحق الذي للحكومة في المطالبة بالضريبة حتى من واضع اليد على العقار لا ينفي مالها من حق المطالبة بها من المالك الحقيقي مباشرة مع حفظ الحق للمالك الحقيقي في الرجوع على واضع اليد (١٤ مايو سنة ١٨٩٠ - ٦ - ٢٢٢ مجموعة نمرة ١٨٩٨)

٣٣ - لا يمكن المطالبة بالضريبة العقارية الا عن أطيان موجودة في ملك أو تحت يد الممول (١٤ يناير سنة ١٨٩١ - ٣ - ١٢٥ مجموعة نمرة ١٩٠٠)

٣٤ - ان الحق الذى للحكومة بمقتضى دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فى المطالبة بالضريبة اما من المالك الحقيقى أو من وازع اليد على العقار لايحوطا الحق فى مطالبة المالك بضرائب مربوطة على مقادير أزيد من المقادير التى هو مالك لها أو وازع اليد عليها وتوقيع الحكومة المحز فى حالة كهذه يعتبر منها فعلا مخالفا للقانون يترتب عليه مسئوليتها .

(٢١ أبريل سنة ١٨٩٢ - ٤ - ٢٤٢ مجموعة نمرة ١٩٠١)
(٤) - ربط الضريبة - مساحة الاراضى

٣٥ - تربط الضريبة العقارية فى القطر المصرى على الاطيان القابلة لذلك باعتبار القصة أساسا فى مفاىس ما يوجد منها تحت يد كل من المالكين طبقا للامر العالى الصادر فى ٧ صفر سنة ١٢٧٧ (١٥ أغسطس سنة ١٨٦١) ولا يجب اعتبار ما يوجد من الفرق بين مقدار الاطيان التى يصير مساحتها بالقصة وبين الحقيقة اذا كان الفرق المذكور لا يتجاوز ثلاثة فى المائة زيادة أو نجزا ويجب فقط اعادة أعمال المساحة فى الحالة التى يكون فيها هذا الفرق متعديا تلك النسبة زيادة أو نجزا . وهذه الاحكام كانت ولا زالت سارية على الاجانب وعلى الوطنيين بالسواء طبقا للبند الثانى من القانون العثمانى المؤرخ فى ٧ صفر سنة ١٢٨١ (١٩ فبراير سنة ١٨٩١ - ٣ - ٢١٢ مجموعة نمرة ١٩٠٣)

(٥) - ثبوت الضريبة المستحقة - سجل الاموال المقررة - الاوراد
الجرائد - ثبوت التسديد

٣٦ - ان أقوال المشايخ وصراف الناحية لا يمكن ترجيحها على الوارد فى الكشف المستخرجة من سجلات الاموال المقررة
(٦ فبراير سنة ١٨٩٠ - ٢ - ٢٧ مجموعة نمرة ١٩٠٤)

٣٧ - ان جرائد الصيارف هى السجلات الوحيدة التى يمكن الوقوف منها على بيان واضع اليد بالضبط لانها وحدها هى التى توضع قيمة الاموال المستحقة والمسندة والباقي والزوائد

وعليه فالحكومة تثبت قيمة الضرائب المتأخرة ثبوتا صحيحا بإبراز كشف مستخرج من جرائد الصراف مصدقا عليه أنه طبق الاصل من المديرية ومحتويا بالضبط على بيان الاموال المستحقة والمسددة والمتأخرة عن كل سنة فيما يختص بكل قطعة أرض مزروع ملكيتها

(أول فبراير سنة ١٨٩٤ - ٦ - ١٢٦ مجموعة ١٩٠٥).

٣٨ - وعند عدم امكان تقديم سجلات الصيارف المعروفة بالجرائد فلكي تثبت الحكومة الاموال المطلوبة لها يجب عليها تقديم الحساب من المقاصدات التي يقدمها الصيارف للديرية في نهاية كل مدة والتي تستعمل على بيان أسماء الممولين المتأخرين اسما اسما مع بيان المبالغ المستحقة عليهم

(٢١ فبراير سنة ١٨٩٥ - ٧ - ١٤٢ مجموعة ١٩٠٦)

٣٩ - للصيارف صفة رسمية في اعطاء شهادات تثبت دفع مبلغ من الضريبة المقارية ويعتبر مثل هذه الشهادات حجة عن المبالغ الواردة بها حتى يقوم برهان على بطلانها (حكم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ل - ٨٩٧١)

٤٠ - ان التسديدات الثابتة في الاوراد تعتبر في صالح الشخص المحرر باسمه الورود (٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ - ٦ - ٥ مجموعة ١٩٠٨)

٤١ - اذا منح الممول المدين بضرائب متأخرة ميعادا لسدادها فان ذلك لا يمنع الحكومة من المطالبة بجميع هذه الضرائب دفعة واحدة باعتبار انها مستحقة الدفع حالا اذا بيعت الاراضي المربوطة عليها هذه الضرائب ووضع ثمنها تحت التوزيع (٩ فبراير سنة ١٨٩٨ - ١٠ - ١٣٤ مجموعة ١٩٠٩)

٤٢ - اذا منح الممول المدين بضرائب متأخرة ميعادا لسدادها فان ذلك لا يمنع الحكومة من المطالبة بجميع هذه الضرائب دفعة واحدة باعتبار انها مستحقة الدفع حالا اذا بيعت الاراضي المربوطة عليها هذه الضرائب ووضع ثمنها تحت التوزيع (حكم ٩ فبراير سنة ١٨٩٨ ل - ٧١٣٣)

(٨) - رفع الاموال - التجاوز والانتهاك الذين ينتفعون به -
وثبوتهم - واعادة ربط الضريبة

٤٣ - ان تجاوز الحكومة عن اموال لا يمكن ثبوتها الا بابراز دكرينو أو امر
رسمى قاض برفعها . ولا يتأتى اثباته بشهادة شهود

(٦ فبراير سنة ١٨٩٠ - ٢ - ٢٩ مجموعة ١٩١٢)

٤٤ - ان الارادة السنوية التي أصدرها محمد علي باشا في سنة ١٨٢٦ القاضي
بالتجاوز عن الضرائب في حالة اتلاف المحصولات بسبب الشرايق لا تسرى على
الحالة التي يكون فيها الممول الذي يطلب معافاته من الضريبة مجاورا لقرعة ويكون
قد أهمل في أخذ المياه اللازمة منها لرى أطيانه

(٤ سبتمبر سنة ١٨٩٠ - ٣ - ٤٧ مجموعة ١٩١٣)

٤٥ - الاطيان التالفة بسبب المنافع العمومية يجب رفع اموالها أو عسورها
ولا يمكن اعتبارها من الاطيان القابلة للربط مادامت لم تعد قابلة للزراعة كحالتها
الاصلية (١٤ يناير سنة ١٨٩١ - ٣ - ١٢٣ مجموعة ١٩١٤)

٤٦ - لحين صدور دكرينو ٢٣ ربيع آخر سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر
سنة ١٨٨٩) الذي قرر بكيفيات مخصوصة مبدأ رفع ضريبة الاطيان التي
أصبحت زراعتها مستحيلة كانت كل قطعة من الارض بالقطر المصري
معدة للزراعة أولا ذات محصول أولا يجب تسديد ضريبة عقارية عنها ولم يكن
يستثنى من هذه القاعدة الا الاطيان التي كانت تشغلها الحكومة لاعمال المنافع
العمومية

ويجب اعتبار الاطيان التي تكون قد تلفت باسباب المنافع العمومية وصارت
غير صالحة للزراعة في حكم الاطيان التي شغلها الحكومة مباشرة لاعمال المنافع
العمومية (١٩ فبراير سنة ١٨٩١ - ٣ - ٢١٢ مجموعة ١٩١٥)

٤٧ - حين صدور دكريتو ٢٣ ربيع آخر سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) الذى قرر بكيفيات مخصوصة مبدأ رفع ضريبة الاطيان التى أصبحت زراعتها مستحيلة كانت كل قطعة من الارض بالقطر المصرى معدة للزراعة أولا ذات محصول أولا يجب تسديد ضريبة عقارية عنها ولم يكن يستثنى من هذه القاعدة الا الاطيان التى كانت تشغلها الحكومة لأعمال المنافع العمومية (٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢ - ٥ - ٩٨ - مجموعة ١٩١٦)

٤٨ - فى مادة رفع الضريبة العقارية يحق للحكومة أن تحتج بسقوط الحق المنصوص عنه فى المادة التاسعة من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ على الشخص الذى يطلب رفع الاموال ولم يكن قدم معارضة لنظارة المالية فى ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عنه فى البند المذكور ضد القرار المعلن اليه (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٤ - ٧ - ٢٥ مجموعة ١٩١٧)

٤٩ - الممول الذى يسدد قيمة الضرائب المطلوبة بصفة تأمين وذلك لتوقيف الاجراءات القانونية المتخذة ضده حتى يحسم القضاء فى المنازعات التى بينه وبين الحكومة انما يعتبر كأنه قام بالدفع تحت شرط واحد وهو أن المبلغ المدفوع منه يرد اليه فى حالة الحكم بمعرفة جهة الاختصاص بأن ذلك المبلغ غير مستحق الدفع فلذلك لا يمكنه متى أراد طلب رد المبلغ المدفوع أن يتمسك بنصوص المنشور الوزارى الصادر فى ١٦ اغسطس سنة ١٨٨٦ الذى مفاده أن مجلس النظار قرر لحد ٢٨ يونيه السابق عليه «معاافة الممولين من جميع الضرائب المتأخرة لغاية ديسمبر» (٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠ - ٣ - ٤٧ - مجموعة ١٩١٨)

٥٠ - طبقا لنصوص دكريتو ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ يكون رفع الاموال ليس فقط فى حالة الشراقى العمومى ولكن أيضا فى حالة عدم امكان رى الاراضى بمياه النيل والاضطرار الى رىها بالطرق الصناعية (بالآلات) والمستأجر هو الذى ينتفع من ذلك اذا كانت الاموال محتسبة ضمن قيمة الايجار

وذلك بصرف النظر عما يكون مذكورا بعقد ايجار سابق للدكرتو المذكور
(من أن المستأجر ليس له حق في انزال قيمة الايجار الا في حالة الشرائق العامة
التي ترفع فيها الحكومة ضرائب وعشور كل أو بعض الاطيان)
(حكم ٩ فبراير سنة ١٨٩٨ ل - ٧١٣٢)

٥١ - طبقا للبند التاسع من دكرتو ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ لا يتنفع مدينو
الحكومة بشئ من الضرائب حصل التجاوز عنه متى كانوا في آن واحد دائنين لها
(٢٢ مارس سنة ١٨٩٤ - ٧ - ١٩١ - مجموعة ١٩١٨)

٥٢ - متى كانت قيمة الضرائب محسبة ضمن الايجار ففائدة رفع الضريبة
يجب أن تعود على المستأجر وليس على المالك

ودكرتو ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ قد عافى الاطيان الشرقي من الضريبة بالكلية -
أما الاطيان التي لم يمكن ربحها بعماء النيل وقت علوه ورويت بالالات فقد عافاها من
نصف الضريبة فقط - فمستأجر الاطيان يتنفع اذن برفع الضريبة المحكى عنها متى
انطبقت عليه الشروط المبينة في الدكرتو السابق الذكر حتى ولو كان عقد الايجار
السابق للدكرتو لا يعطيه الحق في طلب تخفيض قيمة الايجار الا في حالة الشرق
العامة التي ترفع فيها الحكومة ضرائب وعشور جميع الاطيان أو بعضها
(١١ مايو سنة ١٨٩٧ - ٩ - ٣٤٣ - مجموعة ١٩٢٠)

٥٣ - ليست المديرية مختصة بأن تأمر بناء على سلطتها الذاتية باعادة
ربط الاطيان السابق رفع ضريبتها ولو كانت اعادة الربط بصفة مؤقتة وذلك
بحجة أن الرفع لا ينطبق على الانواع المعينة بدكرتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩
السابق صدوره

ويجب أن يسبق كل عمل من أعمال اعادة الربط تحقيق محضره أرباب الشأن
ويحفظ حق الفصل النهائي فيه لنظارة المالية
(٢ أبريل سنة ١٨٩١ - ٣ - ٢٣٢ - مجموعة ١٩٢١)

(٧) - عدم اختصاص المحاكم بالحكم في صحة الضرائب

٥٤ - قضت الامتيازات أن لا تربط ضريبة أو يفرض رسم على الأوروبيين الا بتصريح فعلي من حكوماتهم وبناء على ذلك فليست المحاكم المختلطة مختصة بالبحث أو الحكم في صحة الرسوم والضرائب والاموال التي ترى الحكومة وضعها

وليس للمحاكم النظر في الدعوى التي ترفعها الحكومة مطالبة بهذه الرسوم والضرائب الا اذا كان هناك اتفاق دولي غير متنازع فيه متحصل عليه بالطرق السياسية (حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٧)

اذا لم يكن للمحاكم المختلطة أن تقرر في أحكامها صحة الضرائب التي تفرضها الحكومة المصرية مخالفة فيها أحكام المعاهدات أو كان مبدأ وجودها متنازعا فيه مع الدول . فان لهذه المحاكم وحدها الحق في نظر الدعاوى التي ترفع بمناسبة طلب الضرائب من الاجانب كلما أثبت هؤلاء الاجانب أن الضريبة المطلوبة غير قانونية أو زائدة (أنظر مذكرة الحكومة الفرنسية القيمة ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٧٥ وقرار لوردات الخزانة الانكليزية الرقم ٤ مارس سنة ١٨٧٨)

(حكم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ المجموعة الرسمية الجزء الثامن وجه ٣٦)

(١١) - امتياز الحكومة في الحصول على الضرائب

٥٥ - للحكومة امتياز في تحصيل الاموال على جميع العقارات المربوطة عليها ضرائب وهذا الامتياز مقدم على كل امتياز آخر - ويسرى هذا الامتياز بخصوص الاموال المتأخرة وأموال السنة الحاضرة ولكنه لا يسرى على الضرائب والاموال المستحقة على اراضي وعقارات أخرى (ذكر يتو ١٨ رجب سنة ١٢٨٩)

(حكم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ص ٧٢٧)

٥٦ - حق امتياز الحكومة للحصول على الاموال لا يشمل الا العقار المستحقة عليه هذه الاموال (حكم ١١ فبراير سنة ١٨٩٧ ل ١ - ٧١٢٩)

٥٧ - لايجوز قانونا وعملا بالتشريع المعمول به في هذا الموضوع اجبار الحكومة على تقسيم دينها قسمة نسبية بين ثمن المحصولات و ثمن العقار ولا يمكن في هذه الحالة أن تحفظ للدائنين المسبوقين - في توزيع ثمن المحصولات - الاحق المطالبة بصفتهم نائنين قانونا ولهم اذا شاؤا الرجوع على ثمن العقارات المطلوبة عليها الاموال (١٤ جونيوسنة ١٨٩٣ - ٥ - ٣١٢ مجموعة ١٩١٠)

٥٨ - المحصولات التي تنتج من اراضي مربوطة بضريبة لم تسدد من مالكيها سواء كانت تلك المحصولات ملكا لملك العقار وقت ثقلها أو كانت ملك آخرين مستأجرين أو زراع أو شركاء في ذلك العقار يبقى حق امتياز الحكومة محفوظا عليها عن قيمة الضريبة المذكورة ومع ذلك فهذا الامتياز لا يمكن استعماله على محصولات من هذا القبيل الا للحصول على الاموال المستحقة السداد في وقت نقل تلك المحصولات .

وفي هذه الحالة خلاف الرجوع مباشرة على المدين الحقيقي بالاموال لحق الخيار الوحيد المحفوظ للائتمصاص الذين يكونون دفعوا ديننا عن آخرين هي المطالبة بأن يحلوا محل الحكومة في حقوقها (١٤ جونيوسنة ١٨٩٣ - ٥ - ٣١٢ مجموعة ١٩١١)

القسم الثاني

في عوائد الاملاك المبينة

(١) - حقوق الحكومة المصرية في العوائد المستحقة على املاك الاجانب

٥٩ - انه وان كان اعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية بحسب القانون ثامة الصادرة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ يتوقف بوجه مطابق على شرط ملزوميتهم بدفع العوائد على الاملاك الكائنة بداخل المدن وخارجها الا أن أمر معافاة الاجانب المقيمين بالقطر المصري من عوائد الاملاك المبينة كان تم لهم بحكم العادة وقد استدعت الحالة اتفاقات جديدة حتى يتيسر للحكومة تحصيلها اعتبارا من ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ على حسب أحكام الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ (٧ مايو سنة ١٨٩٠ مجموعة أحكام ١٩٣١)

(٢) - من الملزم بدفع العوائد - المعطى اليه المعنى منها

٦٠ - اذا أعطت الحكومة أرضا لاحد الافراد بقصد انشاء ابنية عليها معنة لادارة سلخانة لمدة محددة وباتنهاها تكون الابنية ملكا للحكومة بدون تعويض فتستمر الحكومة مالكة للارض المذكورة وتصبح مالكة للابنية أولا بأول كلما أنشئت

وبناء على ذلك فان لم يذكر شيء في شروط الاعطاء عن عوائد الاملاك فلا تكون العوائد المذكورة على طرف المعطى اليه الارض خصوصا اذا كانت الحكومة تقبض منه جملا معيناً في السنة بنسبة أرباحه .

(٢٨ مايو سنة ١٨٩٠ مجموعة أحكام ١٩٣٢)

٦١ - اذا أعطت الحكومة أرضا لاحد الافراد بقصد انشاء ابنية عليها معنة لادارة سلخانة لمدة محددة وباتنهاها تكون الابنية ملكا للحكومة بدون تعويض فتستمر الحكومة مالكة للارض المذكورة وتصبح مالكة للابنية بحق اضافته للملحقات لذلك

وبناء على ذلك فإن لم يذكر شيء في شروط الاعطاء عن عوائد الاملاك فتكون العوائد المذكورة على طرف الحكومة ولو كان المعطى اليه الارض لا يدفع جملا معيناً للحكومة (٨ يناير سنة ١٨٩١ مجموعة ١٩٣٣)

٦٢ - ان الجعل الذى قدره $2/3$ فى المائة من ثمن مشترى الارض التى فرض الملاك فى بورسميد على انفسهم دفعها الى ادارة الاملاك المشتركة للقيام بلوازم المدينة مثل تمهيد الطرق والمنغروسات هو بمثابة عقد الترامى فلا تعفى الملاك من دفع العوائد على الاملاك المبينة (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ مجموعة ١٩٣٤)

(٣) - المقاررات الواجب ربط العوائد عليها

٦٣ - اذا خصص عقار من العقارات الاميرية لاستعماله بصفة سلخانة فيجب اعتباره معدا لمصلحة عمومية واعفاؤه بناء على ذلك من العوائد (٢٨ مايو سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٣٥)

٦٤ - ذكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ (فى عوائد الاملاك المبينة) هو قانون للضرائب صادر للصالح العام وقد فرض ضريبة على كل عقار مبنى وعدت منها المقاررات ذات الربع المملوكة للاوقاف وقد ألغيت كل القوانين والذكريات واللوائح المخالفة لاحكامه

وبناء على ذلك فاذا كان صدر سابقا أمر خديوى قاض بمعافة عقار موقوف من العوائد فى الحال والاستقبال فيعد ذلك منحة من الامير وله الرجوع فيها متى شاء كما خلفائه أن يرجعوا فيها أيضا . وبفرض اعتبار هذا الامر كقانون فهو أيضا قابل للغو (٣١ يناير سنة ١٨٩٥ مجموعة ١٩٣٦)

(٤) - ب. تقديروثوت الضريبة - سجل التمويل (الجريدة) - التأخير فى تحرير

٦٥ - حيث ان الاموال تستحق السداد بموجب القانون وحيث ان سجل التمويل ليس الا دقرا مبينا فيه مقدار الاموال المربوطة بالتأخير فى تحرير هذه الدفاتر لا ينشأ عنه الا تأخير فى تحصيل هذه الاموال ولا يستلزم هذا التأخير سقوط الحق فى تحصيلها (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ مجموعة ١٩٣٧)

٦٦ - قضت المادة السابعة من دكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ أن تقدير الجمان يستمر ثابتاً غير متغير لمدة ثمان سنوات

ولم تجز المادة المذكورة اجراء تعديل في ذلك التقدير طول تلك المدة الا فيما لارباب الشؤون من حق التظلم عند الشروع في تحصيل عوائد السنة الاولى بمقتضى الجدول السنوى وبناء على الشكاوى التى تقدم عند تحرير جداول السبع السنوات التالية ويكون التعديل حينئذ بسبب انشاء ابنية جديدة أو هدم أو حريق أو تخريب كلى أو جزئى طرأ على الابنية أو خلوها من السكن وليس للادارة ولا للمؤلين أن يسوا مبدأ ثبوت التقدير

وانحطاً الحاصل عند تعداد أو تقدير قيمة عقار مبنى لا يعد استثناء لهذه القاعدة ولا يبيح المطالبة بمبلغ بصفة ملحق مقم لضريبة سبق ربطها (٢٧ ابريل سنة ١٨٩٢ مجموعة ١٩٣٨)

٦٧ - يقصد عبارة انشاء ابنية جديدة تستلزم تعديل التقدير وبالتالى زيادة العوائد السنوية المربوطة على العقار ما زاد من المباني الموجودة فأحدث ايراداً جديداً ولا يقصد بها مجرد اعمال زيادات أو تحسين من شأنها تغيير بخصوص استعمال العقار حتى ولو نشأ عنها زيادة في قيمة ايجار العقار (٢٤ مارس سنة ١٨٩٧ للس ٦٠٨٩)

(٥) - خلو - رد العوائد - ابنية جديدة - زيادة التقدير

٦٨ - تتبع في رد الضريبة الاضافية التى قرر هاد كرى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ في حالة الخلو نفس الاشتراطات المقررة لرد الضريبة الاصلية على الاملاك المبنية (١٥ يناير سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٣٩)

٦٩ - تلزم المعافة من العوائد المربوطة على عقار أو تخفيضها اذا لبث هذا العقار خاليا مدة ستة شهور على الاقل حتى ولو لم يكن الخلو حاصلًا في مدة السنة المالية (١٥ يناير سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٤٠)

(٦) - المطالبة بالعوائد - مجلس المراجعة

٧٠ - التشيكات المتعلقة بعوائد الاملاك يتوقف قبولها أمام مجلس المراجعة على شرط أن تدفع الإقساط المستحقة من العوائد ابتداء ثم ترد اذا كان هناك موجب لردّها

ولا يكفي بإيداع قيمة الاقساط المستحقة في خزينة المحكة ولا بعرض قيمتها عينا تحت شرط معلل بل اللازم هو توريد المبلغ ليد المصلحة ذاتها

(٧ مايو سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٤٢)

٧١ - وفي مواد عوائد الاملاك المبنية يعتبر المبدأ الذي قضت به المادة ١٣ من الامر العالى الرقم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ (أى مبدأ الدفع والارتداد) مطلقا على وجه العموم وهو يتناول جميع التشيكات المتعلقة بمبدأ تقرير العوائد وسائر التشيكات الاخرى على حد سواء فان لم يدفع الممول العوائد لا تقبل شكواه (٧ مايو سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٤٣)

٧٢ - أمر معرفة ما اذا كانت هناك أبنية جديدة أو صار اتمامها طبقا لنص المادتين ٧ و ٩ من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المختص بعوائد الاملاك المبنية هو من اختصاص مجلس المراجعة وحده

وللسلطة القضائية الفصل في المعارضات ضد الاجراءات وفي الاشكالات المترتبة عليها من قبل الممولين (حكم ١٦ مايو سنة ١٨٨٩ مجموعته ١٩٤٥)

٧٣ - اختصاصات مجلس المراجعة قاصرة على النظر في التشيكات التي ترسل اليه من قبل الدائرة البلدية والحكم في سقوط الحق في تقديم الشكوى من عدمه

وأما وجه جواز قبول التشيكات فان الرأى فيه للدائرة البلدية اذ أنها هي المكلفة باستلام التشيكات وعدم قبولها ما لم تكن مصحوبة بقسيمة الاقساط المستحقة وبقيدها وتحقيقتها اداريا لاجل ابعائها بعد ذلك الى مجلس المراجعة (٧ مايو سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٤٦)

٧٤ - حيث ان قرارات مجلس المراجعة المختصة بتقدير وربط قيمة ايجارات العقارات الداخلة تحت احكام العوائد لا يمكن المعارضة فيها فهي لا يمكن لذلك رفعها الى المحاكم الاعتيادية لنقص في الاجراءات أو أى سبب آخر

وهذه القرارات ليست من نوع الاعمال الادارية المنصوص عنها في المادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم ولكنها في الحقيقة أعمال قضائية صادرة من سلطة ادارية لها حق التقاضى وليس للمحاكم القضائية حق مراقبتها فيها

فى حال حصول خطأ فلا يمكن تعديله أو تصحيحه الا بالطرق الادارية
(١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ مجموعة ١٩٤٧)

٧٥ - يقضى دكريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بان جميع الوقائع التى تحدث من ربط العوائد على املاك مبلية والتي تختص بتقدير قيمة ايجار العقار المربوطة عليه العوائد تحال على مجلس المراجعة وله وحده الفصل فيها بصفة نهائية طبقا للمادة ٥ من الدكريتو المذكور

أما المسائل القانونية وحدها هى التى ترفع الى المحاكم الاعتيادية
(١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ للنس ٦٠٨٧)

٧٦ - خص دكريتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المختص بعوائد الاملاك المبلية بمجالس المراجعة دون السلطة القضائية بالنظر فى المنازعات المتعلقة بتقدير قيمة ايجار العقارات التى يجب ربط العوائد عليها وقد قضت المادة الخامسة ان تكون قرارات هذه المجالس نهائية لا تستأف .

وعلى ذلك فليس للمحاكم الاعتيادية ان تنظر أو تراجع ثانية أو ان تصحح قرارات مجلس المراجعة ويجب على الادارة ان تسير بمقتضاها
(١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ للنس ٦٣١٣)

(٧) - اختصاصات السلطة القضائية

٧٧ - أمر معرفة ما اذا كان مبدئيا وبمقتضى احكام دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ طلب مبلغ بصفة ملحق يتم لضرية سبق ربطها هو في عمله أم لا هو من اختصاص المحاكم دون مجالس المراجعة

وقد حددت اختصاصات مجالس المراجعة فخصرت في مجرد اثبات الوقائع والاحوال وفي تقدير قيمة ايجار العقار الواجب ربط عوائد عليه وهذه القيمة هي التي تتخذ أساسا لربط قيمة العوائد

(٢٧ ابريل سنة ١٨٩٢ مجموعة ١٩٤٩)

٧٨ - لايدخل في اختصاصات مجلس المراجعة الذي أنشأه دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ تأويل نصوص الدكرينو المذكور أو دكرينو ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ المختص بالعوائد الاضافية تأويلا قانونيا

(١٥ يناير سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٥٠)

٧٩ - ان النزاع الذي يحصل في نفس مبدأ تقرير عوائد الاملاك المبينة لسبب من الاسباب التي لا تدخل لها في احكام الامر العالي الصادر في هذا الشأن لا يعتبر من المسائل المتعلقة بالعوائد الواجب عرضها على مجلس المراجعة بل يعتد من مسائل القانون العام الداخلة في اختصاص الجهات القضائية

(١٥ مايو سنة ١٨٨٩ مجموعة ١٩٥١)

٨٠ - تعتبر مسألة قضائية يحتمل من اختصاص المحاكم دون مجلس المراجعة معرفة ما اذا كان تغيير اجندى المباني يجعلها مكتفيا بدلا عما كانت عليه من قبل بصفة اسطبل أو غير بخاله يترتب عليه تعديل في تقدير العوائد طبقا لادة ٧ من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤. أم لا.

(٢٤ مارس سنة ١٨٩٧ مجموعة لشن ٥٨٧٣)

٨١ - للحكومة المصرية بمقتضى المعاهدات التجارية المعقودة بين الباب
العالى والدول الحق فى أن تجبر الاوروبيين المشتغلين فى مصر بالتجارة أو الصناعة
على مراعاة اللوائح التى تصدرها فى هذه المادة وأن تطالبهم بدفع الضرائب المقررة
على الاهالى الوطنيين . وليس استعمال هذا الحق موقوفا الا على شرط واحد
وهو معاملة الاجانب بنفس معاملة الرعايا العثمانيين الاكثر امتيازاً

والمحاكم المختلطة مختصة بالنظر فى الدعاوى المتعلقة بدفع الضرائب المذكورة
عليه ولو أنه ليس لها فى الاصل وبمقتضى الاتفاقات الدولية المختصة بتلك المحاكم
نظر الدعاوى المتعلقة بالضرائب (حكم ٨ مايو سنة ١٨٧٩ س ٢٨٣)

٨٢ - تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى طلب استرداد العوائد المدفوعة
من أجنبي عن عقار مبنى يكون قد جرى تحصيلها بما يخالف أحكام الدكرى
الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

(١٥ يناير سنة ١٨٩٠ مجموعة ١٩٥٢)

٨٣ - جميع المسائل التى تتعلق بدكرى ١٣ مارس ١٨٨٤ على عوائد الاملاك
المبينة والتى تختص بتقدير قيمة ايجارها لربط العوائد ترفع الى مجالس المراجعة
ولها الفصل فيها نهائياً وبلا استئناف بمقتضى المادة (٥) ولا ترفع الى المحاكم
الاعتيادية الا المسائل القانونية المتعلقة بذلك الموضوع

ويعتبر من المسائل القانونية التى تختص بنظرها المحاكم وحدها أمر معرفة ما اذا
كان الحال يدعو الى ربط عوائد على مباني جديدة يدعى مالكمها انه لا يلزم اعتبارها
ناقة حسب منطوق المادة ٩ من الدكرى حتى ولو كان بعضها جارى الانتفاع به
ويلزم ربط عوائد على الجزء المنتفع منه اذا كانت الابنية تستعمل على جملة أجزاء
مستقلة عن بعضها ويمكن الانتفاع بكل جزء على حدة حتى ولو كانت الاجزاء
مكونة لبناء واحد (حكم ١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ مجموعة ١٩٥٤)

(٨) - التحصيل - الاجراآت الادارية

٨٤ - اذا استحققت عوائد على عقار مملوك لشركة تجارية فان الانذار الادارى المعلن لمحل الشركة فى شخص أحد أعضائها المذكور اسمه فى عنوان الشركة يعتبر معلنا لهذا الاخير لايصفته الشخصية وانما بصفته نائبا عن الشركة

وعدم تخصيص ذلك بالذكر فى الانذار لا يستدعى بطلانه خصوصا اذا لم يكن هناك التباس فى شخصية العضو المطالب بالدفع

(١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ مجموعة ١٩٥٥ للنس)

٨٥ - للاستأجر أن يتمسك على المؤجر بالاموال التى يكون اضطر الى دفعها بسبب المؤجر (٥ ابريل سنة ١٨٧٧ سلومونيدس ١٥٩)

٨٦ - ان اعلان أوراق اجراآت نزع الملكية الادارية للحائز للعقار يعتبر صحيحا

يتعين على المالك الذى لم يكن حائزا لفقار ان يهتم بأمره فيتحرى عما اذا كان الحائز له جاريا تسديد العوائد من عدمه أم الحكومة مباشرة تحصيلها بالطرق الجبرية (حكم ١٤ مارس سنة ١٩٠٧ جزء ١٩ نمرة ١٥٨)

(٩) - أساس ربط العوائد

٨٧ - أساس ربط العوائد على الاملاك المبنية هو مقدار المنفعة العائدة على المالك من عقاراته . وبناء على ذلك تعنى من العوائد العقارات التى تم انشاؤها قبل شهر نوفمبر حتى ولو كان يمكن الانتفاع بها على حداثها منفصلة عن سواها متى كانت جزءا من مجموع مبان لم يكمل انشاؤها بعد

(١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ للنس ٧١٣٥)

القسم الثالث في نقل التكليف

٨٨ - يكفى في ثبوت قبول المشتري بعقد بيع صادر اليه حتى في مواجهة الغير ان يكون قد سجله ونقل التكليف باسمه ودفع الاموال
(حكم ١٢ ابريل سنة ١٨٩٧ لنس ٤٩٩٧)

٨٩ - وضع اليد زمنا طويلا يعتبر قرينة لاثبات الملكية مادام لم يثبت ان الاصل فيها سبب غير قانونى . ولا يمكن ازالة هذه القرينة بالارتكان على ان العقار مكلف باسم غير واصلع اليد
(٧ ابريل سنة ١٩٠٤ لنس ٨٢٨٦)

٩٠ - نقل التكليف هو من ضمن الاجراءات التى تستلزمها أعمال جباية الاموال . فهو لا يزيد شيئا على قوة الحجّة الاصلية ورسومه تكون على طرف المشتري الراغب فيه مالم يشترط غير ذلك .
(٩ ابريل سنة ١٨٩٦ لنس ٩٣٠٥)

٩١ - في حالة الامتناع في نقل التكليف لمعارضة من الحكومة في مساحة الاراضى المبينة في عقود الملكية والمجج التى لدى الممول يجب على الحاكم تعيين آل خبرة . ولا يجوز لها ان تتخذ الرسم المقسم من الخصم والمعمول بغير تدخل الادارة أساسا للفصل في النزاع
(١١ مارس سنة ١٨٩٧ لنس ٩٣٠٦)

٩٢ - ان استقلال الحاكم المصرية المختلطة والاهلية غن بعضها لا يمنع من قبول الاثباتات التى قدمت امام احداها اذا قدمت للآخرى

واذن فالتكليف الدال على ان طالب الاسترداد كان مالكا فى الاصل يفضل على وضع اليد بصفة ملتبسة غير مستمرة بلا انقطاع مدة ١٥ سنة
(٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ لنس ٩٣٠٧)

٩٣ - ان قيد الاراضى فى التكليف باسم شخص لا يعتبر وحده سنداً للملكية ولكن مجرد قرينة فقط على الملكية تسقط بثبوت ما فيها
(٧ ابريل سنة ١٩٠٤ لئس ٩٣٠٨)

٩٤ - اذا قررت المحاكم المختلطة وجوب اعتراف الحكومة لشخص بأنه مالك العقارات التى اشتراها بواسطة قيد اسمه فى دفاتر المكلفات وفرضت عليها غرامة عن كل يوم من أيام التأخير . فان المحاكم المختلطة لا تكلف بذلك الحكومة فى الحقيقة باتخاذ اجراءات ادارية وانما هى تلزمها على تنفيذ الواجب عليها من جهة ضمانها لجميع مشترى العقارات التمتع بمزايا التكليف كلهم على السواء مخافة من جعل من ترفض طلباتهم فى ذلك خارج القانون
(٩ مايو سنة ١٩٠١ ل ٩٤٨٨)

٩٥ - رسم الايلولة رسم مقدر فى تعريف الرسوم الملحقه بالثمة الحاكم الشرعية الصادرة فى يونيه سنة ١٨٨٠ . ويؤخذ على قيمة العقارات الموروثة . فعلى الورثة اذن دفعه . فاذا تأجل تحصيل هذا الرسم أحياناً مادام ان الورثة لم يتصرفوا فى العقارات الموروثة وتركوا التكليف باسم مورثهم فقد يستحق تحصيله عند ما يبيعون هذه العقارات ويتعين نقل التكليف على اسم المشتري
(حكم ٣ يناير سنة ١٩٠٣ مجموعة احكام السنة ١٨ نمرة ٨١)

٩٦ - لكل مالك الحق فى أن يطلب من السلطة الادارية الاعتراف بحقه بصفة ظاهرة وعلى الاخص اثبات دفعه الضرائب بمخالصات (أوراد) صادرة باسمه . وذلك لا يمكن أن يتم إلا بنقل التكليف أى بتسجيل العقارات التى يملكها باسمه فى جداول ربط الضرائب (المكلفات)

وينتج من ذلك ان الادارة اذا رفضت بغير حق نقل التكليف باسم ممول فانها تعرض نفسها الى اقامة دعاوى عليها بطلب تعويضات عن الاضرار التى يمكن أن تنشأ من هذا الرضى - وتكون الدعاوى المذكورة من اختصاص المحاكم المختلطة طبقاً لاحكام المادتين ١٠ و ١١ من لائحة ترتيب المحاكم
(حكم ٢١ ابريل سنة ١٨٩٢ ل ٣٩٤٦)

٩٧ - ليست الأموال العقارية مستحقة بمجرد التقيّد بدفاتر التكاليف فقط بل إذا كانت تنطبق على أطيّان موجودة حقيقة
(٧ مايو سنة ١٩٠٨ جزء ٢٠ وجه ٢٠٢)

القسم الرابع

في التحصيل والإجراآت الادارية والقضائية وفي المحجز الادارى

٩٨ - لا يمكن أن يقاس دين خالى النزاع ومستحق مثل دين إيجار أطيّان بدين قابل أصله للنزاع أو متوقف تقديره على إثبات شئ كالادعاء بضرر حدث من محجز ادارى أو من تسليم محمولات بغير مسوغ أو من اختلاس (تهريب)
(حكم ٢ مارس سنة ١٩٠٠ ل ٦٢١٤)

٩٩ - إذا رأت الدائرة السنية عملاً بشرط من شروط قائمة مزاد إيجار وهى سليمة النية أن لها حق استعمال المحجز الادارى للاستيلاء على إيجارات فانها لا تكون ملزمة إلا بالفرق بين كمية المحمولات المحجوزة المبينة فى محاضر المحجز الادارى وبين الكمية المباعة ولا محل للبحث فيما كانت عليه كمية المحمولات فى الارض عند توقيع المحجز خصوصاً اذا لم يكن المستأجر قد عارض فى ذلك وترك الادارة توقع المحجز وتبيع المحمولات بدون أن يحتج مطلقاً على شئ وكانت مضت مدة أكثر من سنتين فأصبح الوصول لتحقيق ذلك عسراً للغاية
(٢٣ ابريل سنة ١٩٠٢ ل ٦٢٦٦)

١٠٠ - لا يمكن للدائرة السنية بصفتها مصلحة مختلطة أن تنسك بأحكام الذكرى الصادر فى ٧ ستمبر سنة ١٨٨٤ لانها لا تسرى الا فيما بين الوطنيين وبناء على ذلك فتكون باطلة المجوزات الادارية التى توقعها الدائرة ضد مستأجر ولا يمكن للدائرة أن تنسك بشرط قائمة المزاد الذى قبل فيه المستأجر المذكور بان تتخذ الدائرة السبيل المذكور لتحصيل الايجارات لان قواعد الاجراآت المختصة بالاعمال الصحفلية وبالتفويض ضد المدينين هى من أصول النظام العام وليس للأفراد مخالفتها فى عقودهم

والدائرة السنية الموقعة للحجوزات المذكورة تكون مسئولة عن المحصولات التي تكون استولت عليها بدون وجه قانوني
(١١ يونيو سنة ١٩٠٢ ل ٦٢٦٧)

١٠١ - اذا توزع ثمن عقار متزوعة ملكيته بطرق قانونية قضائية للحكومة امتياز في طلب قيمة الضرائب التي تحصيلت عليها بطريقة ادارية ولكن اضطرت لردّها بناء على بطلان الاجراءات . ولا يمكن التمسك على الحكومة بحصول تجديد في الدين لان التجديد لا يثبت بالقريضة خصوصا وانه في هذه الحالة لا يوجد ما يشير الى ان الحكومة كانت تنوى التجديد أو التنازل عن امتيازها عند ما ردت للرأى عليه المزداد الحاصل له النزاع العقارات المباعة اداريا .

ولا يبدأ سريان مدة الخمس السنوات القانونية إلا ابتداء من يوم تنازل الرأى عليه المزداد الاهارى عن العقارات المباعة وصيرورة الحكومة مديونة له بالثمن لانه في هذا اليوم يتبدى استحقاق الخزينة للضرائب ولم يكن للحكومة لغاية اليوم المذكور وما دامت قيمة العقار المباع في المزداد تحت يدها مقابل الضرائب المستحقة - ان ترفع دعوى أو تتخذ اجراءات ضد أى انسان كان
(٩ فبراير سنة ١٨٩٨ ل ٦٦٨٥)

١٠٢ - ان القواعد المختصة بالاجراءات التحفظية ضد المدينين وابعادات التنفيذ هي من قواعد النظام العام ولا يمكن للمتعاقدين مخالفتها . وبناء عليه فاذا اشترط في قائمة ايجارات المستأجر يصرح للدائرة السنية (وهي ادارة مختلطة) باجراء حجوزات ادارية ضده طبقا لذكره ب٧ ستمبر سنة ١٨٨٤ السارى على ما بين الاهالى فقط فمثل هذا الشرط يعتبر باطلا وتبطل أيضا الحجوزات التي تكون أوقعتها الدائرة مخالفة في ذلك أحكام المادة ٤٣٧ من قانون المرافعات للتنفيذ بها بغير حصول على سند واجب التنفيذ
(حكم ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٢ ل ٦٧٤٥)

١٠٣ - نصّت الدكرينات الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ على الاجراءات التي يجب على الحكومة اتخاذها عند توقيع المجز على أملاك الممولين لتحصيل ضرائب مستحقة ولم تنص على غير ذلك . ولم يأت في أحكامها ما يجبر الحكومة على أن توقع سنويا المجز على المحصولات والأراضي في امتيازها في ذلك . وبناء عليه فلا محل للحكم بسقوط حق لم ينص القانون على سقوطه (حكم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ ل ٧١٢٧)

١٠٤ - اذا أوقعت الحكومة مجزا على محصولات مستأجر تحصيل الضرائب مستحقة ليس فقط على الاراضى المؤجرة اليه بل أيضا على اراضى أخرى هي ملك المالك المؤجر فليس للمستأجر أن يتظلم من ذلك الا بعد أن يودع في خزانة المديرية المبلغ المطلوب توقيع المجز من اجله وله بعد ذلك أن يطالب برد هذا المبلغ من المالك المستحق عليه هذه الضريبة مباشرة - فان لم يفعل ذلك فلا يمكن إيقاف المجز والبيع كما انه لا تقبل منه دعوى بطلان المجز الادارى بعد توقيعه (٢٦ يناير سنة ١٨٩٩ ل ٧١٣٨)

١٠٥ - المجوزات الادارية مصرح بها فقط للصالح الادارية الاهلية ضد الاهالى الوطنيين فلا يصح توقيعها اذا كان لاجنبى شأن فيها وبناء على ذلك فالمجوزات الادارية التي توقيعها الدائرة السنية وهى ادارة مختلطة تعتبر باطلا حتى ولو كان هناك شرط صريح بتوقيعها .

ووجود المدين عند توقيع المجز الادارى وعدم احتجابه في حالة ثبوت عدم الاحتجاج لا يؤثران على صفة هذا المجز بل يبقى باطلا وتكون الادارة التي أوقعت مسئولة هذا مع اعتبار الظروف المخففة لتلك المسئولية اذا وجدت (٧ أبريل سنة ١٩٠٤ ل ٨٩٢٧)

١٠٦ - قضت المواد ٤ و ٥ من دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المختص ببيان طريقة جباية الضريبة العقارية بان يطالب بالمال مالك العقار أو الشخص الموجود فيه الحائز له

فاذا كانت هذه النصوص تعنى الحكومة من البحث عن المالك الحقيقي فهي تجبرها أيضا أن تطالب الشخص الحائز له فعلا اذا دلها ظروف الحال عليه .

اذن فاذا حصلت قسمة عرقية امام العمد والمشايخ بحضور الصراف ولم يبلغ عقدها الى المديرية ونفى التكليف باسم المتوفى ثم علم رجال الادارة وعلى الاخص المكلفون بحماية الاموال بهذه القسمة وطالب أحدهم أحد المتقاسمين بموجب انذار بالضرائب المستحقة على النصيب الذى آل اليه - اذا تم ذلك ثم أوقع المحصل المذكور حجزا على نصيب متقاسم آخر وشرع فى بيعه نظير الاموال المتأخرة على جميع عقارات المتوفى بدون أن ينذر صاحب النصيب الاخير أو أن يأتى قبله بعمل من اجراءات الحجز فان عمله هذا يكون فى غير محله

وفى مثل هذه الحالة يحكم ببطالان اجراءات الحجز الادارى وبعدم نفاذ البيع بالنسبة لشخص الراسى عليه المزايد الذى له الحق فى أن ترفع عنه كل مطالبة بالدفع (١٠ مايو سنة ١٨٩٤ مجموعة أحكام ١٩٠٢)

١٠٧ - القروض التى يعقدها رئيس العائلة لدفع الاموال المستحقة على الملك المشترك تعد معقودة لصالح الشركاء

وبناء على ذلك فيعتبر صحيحا الحجز المتوقع على محصولات لم يتم تقسيمها بين الشركاء عند ما يكون موقعه هو الدائن المقرضة منه الاموال المسددة (حكم ١٥ يناير سنة ١٨٨٠ س ٥١٢)

١٠٨ - فى حالة استحقاق أموال على عقار مملوك لشركة معروفة باسم شخص وشركائه . يعتبر الانذار الادارى المعلن فى محل الشركة لاحد أعضاء الشركة المعروفة باسمائهم كأنه اعلن ليس بصفته الشخصية انما بصفته شريكا وناثبا عن الشركة . وعدم توضيح ذلك فى أصل الانذار لا يترتب عليه بطلانه خصوصا عندما لا يكون محل الالتباس فى الشخص الذى كلف بالدفع (حكم ١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ ل - ٧١٣٤)

١٠٩ - اذا حيزت الحكومة على محصولات حيزا اداريا تحصيليا لضرائب فلا يمكنها الشروع في بيع تلك المحصولات متى كانت تحت يد القضاء بسبب حيز قضائي توقع بعد الحيز الاداري - بل عليها أن تقتصر في مثل هذه الاحوال على المطالبة بحقوقها أمام المحاكم بدون أن يؤخذ عليها امتناعها عن القيام بأى عمل تحفظى نحو المحصولات المحجوزة لان الحيز الاداري المتوقع بمعرفة مندوبى الحكومة قد أوقفه الحيز القضائي الذى تلاه

والمسئولية الناشئة من كون عتب هذين الحيزين لم يهتم أحد الطرفين بحفظ المحصولات. تقع قبل كل شئ على مالكي الاراضى المتسببين في توقيع الحيز عليها خصوصا عند ما تكون الايجارات الواقع الحيز بمحصولها ضمانا لسدادها لم يأت ميعاد سدادها وكان يجب عليهم التحرى عن هذا الطرف الذى علم من المعارضة المرفوعة من المستأجرين في الامر الصادر بالحيز ولم يتنازلوا بعد ذلك عن الحق المخول لهم بمقتضى ذلك الامر الذى يمنعهم من الاحتجاج بحسن نيتهم . .

ومتى كان الضرر ناتجا من اهمال الاخصام فالمسئولية يقع جزء منها مع ذلك على مستأجرى الارض الذين كان يجب عليهم التحفظ على محصولاتهم لا أن يتركوها لتلف ليطالبوا بعد ذلك ثمنها بصفة تعويض

(١٥ أبريل سنة ١٨٩٦ - ٢٠٥ مجموعة ١٩٢٦)

١١٠ - يحكم بطلان الاجراءات الادارية لنزع الملكية تحصيليا لضرائب اذا لم يسبقها اذار وكانت مخالفة لاحكام دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ التى نصت على اجراءات الحيز والبيع

وذلك البطلان يحمل نازع الملكية مسئولا شخصيا أمام الطرف المتروعة ملكيته حسب أحكام القانون العام نظرا لفعلة المحرم عليه قانونا ويلزم بالرد الذى يترتب عليه المطالبة بالتضمينات ان لم يتخذ

(أحكام ١٠ يونيو سنة ١٨٩٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ل - ٨٠١٩)

١١١ - اذا لم يوجد احد من واضعى اليد يقوم مقام مالك العقار المحجوز فيجب اعلان اجراءات نزع الملكية الادارية لتحصيل الضرائب الى محل اقامة المالك المعروف من الادارة لا الى شيخ البلد والا فيعتبر اعلانها باطلا (المواد ١٠ و ١١ من دكرتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠)

(حكم ١٠ جونيوسنة ١٨٩٧ ل - ٩١٠١)

١١٢ - اذا حصل نزع ملكية عقار اداريا وتمت الاجراءات فيه بغير الصفة القانونية المنصوص عنها في الدكرينات المختصة بالحكومة مسئولة شخصيا بسبب عملها المخالف للقانون وملزمة برد العقار كما كان وفي حالة عدم تنفيذ ذلك يحكم بتعويض

وبناء على ذلك يجوز للخصم المزوعة ملكيته بلاحق اعلان الحكومة مباشرة بطلب التعويض وليس هذا الخصم ملزما برفع دعوى استرداد أصلية ضد الحكومة وضد الراسى عليه مزاد العقار المزوعة ملكيته .

(١٠ جونيوسنة ١٨٩٧ - ١٠ - ٣٨٥ مجموعة ١٩٢٩)

١١٣ - لايقبل طلب استرداد الاطيان الراسى مزادها على شخص قائم بناء على نزع ملكيتها اداريا تحصيل لضرائب متى كان ذلك الطلب مبنيا من جهة على الادعاء ببطلان الاجراءات التى اتخذت بصفة مخالفة لما هو منصوص عليه بالدكرينات المختصة بتلك المادة وعلى عدم توفر السبب الشرعى والقول بأن الاطيان غير مثمرة وحينئذ لايجب تسنيد ضرائب عنها ومن جهة أخرى لم يكن قد رفع الخصم المتخذه ضده الاجراءات أوجه بطلان الحجز شكلا وموضوعا قبل مرسى المزاد

ولا محل في هذه الحالة الالرفع دعوى تعويض مدنى بسبب اجراءات مدعى بأنها غير جائزة قانونا وهذه الدعوى لايقرب عليها الا مسؤولية الحكومة مدنيا ولا يمكن أن يقرب عليها بناء على ذلك البحث فى سند ملكية الراسى عليه المزاد .

(٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ - ١٠ - ٨٥ - مجموعة ١٩٣٠)

١١٤ - ان الاجراءات الادارية المقررة بذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
لا تسرى الا على العقارات الخالية من كل رهن مسجل^(١)
(٨ مايو سنة ١٨٨٩ - ١ - ١٣٥ مجموعة ١٩٢٢)

١١٥ - الراسى عليه المزاد الذى نازعه الغير فى وضع يده على العقار له الحق
فى مطالبة الحكومة - عند رفع يده - برد الثمن والفوائد ابتداء من يوم تسجيل
محضر الحجز وله خلاف ذلك الحق بصفة شخص ثالث واضع يد فى قبض الفرق
الناتج من الزيادة فى الثمن المتحصل من المزاد التالى مع قيمة المصاريف بما فيها
مصاريف البيع الادارى التى تكون مبينة فى قوائم المزاد الجديد

والراسى عليه المزاد الذى وقع له النزاع فى وضع يده على العقار لا ينتفع بحق
حبس العين المتزوعة ملكيتها (٨ مايو سنة ١٨٨٩ - ١ - ١٣٥ مجموعة ١٩٢٣)

١١٦ - ان البند الاول من ذكر يتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الذى عدل ذكر يتو
٢٥ مارس سنة ١٨٨٨ الخاص بتحصيل الضرائب يصرح بحجز الامار والمحصولات
والمشغولات والمواشى عقب التنبيه بالدفع مباشرة وبغير مهلة

وطبقا للبند الثانى من الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
لا يكون اخطار القنصل قبل الحجز الزاميا الا اذا اريد توقيع الحجز فى محل سكن
أحد الاجانب

والمدين المحجوز عليه لا يمكنه التمسك ببطلان الحجز بعد أن تكون قد اتخذت
ضده اجراءات البيع بدون أن يرفع أى دفع فرعى فى موضوع هذا البطلان الذى
علم به قبل البيع - لان ذلك يؤخذ منه ضمنا تنزله عن ذلك الدفع
(١٠ ابريل سنة ١٨٩٥ مجموعة ١٩٢٤)

١١٧ - انه لاجل تحصيل الضرائب ليست الحكومة ملزمة بالبحث عن
مالك العقار الحقيقى المراد نزع ملكيته وليست هى ملزمة ان تهم بالمنازعات

(١) - هذا الحكم أصبح لا يقاس عليه بعد صدور الامر العالى الرقم ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

القائمة بخصوص هذه الملكية بل لما أن تطالب واضع اليد على العقار بأي صفة كانت وأجراآت البيع التي تتخذها ضده تكون صحيحة لأن الضرائب تعتبر ديناً على العقار نفسه (ذكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ مادتي ١٠ و ١١)
(حكم ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٧ ل - ٧١٣٠)

الباب الثاني

أحكام صادرة من المحاكم الأهلية

١١٨ - اثبات اسم شخص في المكلفة باعتبار أنه ملزم بدفع الضريبة على عقار هو عمل إداري محض وليس له تأثير على حق الملكية والمحاكم اذن غير مختصة بالنظر في دعوى موضوعها تغيير أو نحو مادون في المكلفة وذلك عملاً بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم (محكمة استئناف مصر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية وجه ٣٢)

١١٩ - يجب عملاً بالمادتين ١٠ و ١١ من ذكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ اعلان التنبيه ومحضر الحجز الى المالك المعروف لدى المصلحة في شخص واضع اليد على العقار وفي حالة غيابه يكون الاعلان الى الشخص الذي ينوب عنه فالاعلان الحاصل للعمدة لا يكفي الا اذا ثبت عدم امكان الاعلان بكيفية أخرى .

ان مرسى المزداد الذي يحصل على جهة الادارة عقب اجراآت نزع ملكية جاءت مخالفة للقوانين والاوامر لا يعتبر سبباً صحيحاً لتملكها الغير بوضع اليد خمس سنوات

... اذا تبادل فريقان في أطلبان بطريق أن كلا منهما يدفع أموال أطلبانه الاصلية فتكون المبادلة عبارة عن عقد تباع يفيد تملك كل منهما ماأخذه غير أن الطريقة التي اشترطها ملغاة ولا يلزم كل منهما الا بدفع مال أوخراج مااستبدله اذ المقرر

شرعا أنه إذا استبدل العقار بعقار آخر كان كل منهما يسمى ثمنا ومبيعا وكل من المتبادلين لا يلزم الأبال أوخراج ما اشتراه أو استبدله والقاعدة أن الأرض المبيعة تباع وما عليها من المال تابع لها بحيث انتقلت الى مالك فهو المطالب بما لها (محكمة طنطا ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧ القضا سنة رابعة وجه ٣٣٨)

١٢٠ - تكليف الأيطان باسم أربابها لا يصح إثباته الا بإبراز نفس الدفاتر المقيدة فيها أو باستخراج شهادة رسمية مطابقة لها (الاستئناف ١١ فبراير سنة ١٨٩٧ القضا سنة رابعة وجه ٢٩٦)

١٢١ - مجرد إقامة شخص مع آخر في معيشة واحدة لا يكفي لإثبات اشتراكهما في الأموال المنسوبة لاحدهما خصوصا اذا كانت عقود امتلاكها محررة باسمه دون الآخر ولم يكن بينهما شركة في مال آخر يمكن أن يكون أصلا في اكتساب الاموال المذكورة ولم يكن هناك سبب يجعل أن تكتب باسم واحد منهما والأرشدية لا تصح أن تكون سببا في كتابة الملك المشترك باسم أحد الشركاء الا اذا كان الملك موروثا أو ناشئا عن ملك مورث (الاستئناف في ١١ فبراير سنة ١٨٩٧ القضا سنة رابعة وجه ٢٩٦)

١٢٢ - يعاقب من اختلس أشياء محجوزة حمزا إداريا كن اختلس أشياء محجوزة حمزا قضائيا

(جنى سويف في ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٥ القضا وجه ١٥٧)

١٢٣ - ليس في الامر العالي الصادر بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ المختص بأموال الأراضي المباعة من الحكومة ما يحتم عليها احدثات ترع أو غيرها من طرق الري وبمقتضى هذا الامر يجب سداد الاموال المقررة عليها مهما كانت حالتها ولو لم يتمكن مالكيها من زرعها فاذا طالبت الحكومة بها فلا يكون ذلك الا تمسكا بحق مطلق محول لها بدون شرط ولا قيد

وعلى ذلك لا يكون لمالك الارض الحق في مداعة الحكومة بهذا الخصوص ولو بنى دعواه على عدم تمكنه من زرع الارض لرفض الحكومة التصريح له بتركيب آلات رى متى كان هذا الرضى مبنيا على ما لها من السلطة المخولة لها قانونا (محكمة الاستئناف الاهلية ١١ يناير سنة ١٩٠٠ - المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية سنة أولى وجه ١٥٤)

١٢٤ - للمصالح الادارية بمقتضى الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤ وضع الضريبة على الاراضى الغير الصالحة للزراعة فلها بناء على ذلك أن تحجز على مثل تلك الاراضى لعدم دفع المال بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والمحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر فى المنازعات الخاصة باسناد ربط الاموال (المادة ١٢٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) وما يكون لها أن توقف تنفيذ الاجراءات الادارية فبناء على ذلك يجب رفض دعوى المطلوب منه المال باسترداد الاراضى المحجوز عليها من المصلحة الادارية بسبب عدم دفع ما عليها من الضريبة (محكمة الاستئناف الاهلية ٧ نوفمبر سنة ١٩٠١ - المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية سنة ثانية وجه ١٧٣)



جـدول

بيان الاستثمارات المطبوعة المشار إليها في محتويات هذه القوانين

١ - استثمارات خاصة بالأموال المقررة

نمرة مسلسلـة	موضوع الاستثمار
١	جريدة الاموال المقررة بالمديرية
٢	مخبرات بسيطة لا لزوم لتقيدها بدفاتر القيودات
٣	سجل قيد الاطيان الثالثة والاطيان التي تحت استيفاء ربط الضريبة عليها
٤	قسمة قرارات طلب رفع الضرائب المستحقة الرفع
٤ مكررة	قسمة قرارات طلب اضافة الضرائب المستحقة الاضافة
٥	سجل قيد المجوزات الامتيازية على المحصولات والاشمار لتحصيل ايجارات الاطيان
٦	مذكرة عن الاطيان المقرر معايتها سنويا أو كل مدة من الزمن لربط الضريبة عليها
٧	كشف شهرى عن تسديدات ومرافيع ومستجدات الضرائب
٨	دفتر بسيط لاستعماله في الاحوال الغير المخصص لها دفاتر خصوصية
٩	احصاء فيات ضرائب الاطيان
١٠	كشف شهرى عما ربط وما رفع من كل من الضرائب على اختلاف أنواعها
١١	كشف بيان ضرائب الاطيان المستجدر بطلها أو رفعها أو التجاوز عنها
١١ مكررة	كشف شهرى لاحصاء ما ربط وما رفع وما حصل التجاوز عنه من ضرائب الاطيان نوعا نوعا
١٢	قسمة أوامر نقل تكليف الاطيان
١٣	نتيجة تحقيق شكوى ضد أعمال فك الزمام
١٤	دفتر مكلفة الأطيان
١٤ مكررة	اجمالى دفتر مكلفة الاطيان

موضوع الاستمارة	نمرة سلسلة
سجل بكل مديرية لقيد الاجراءات التنفيذية التي عملت ضد المتأخرين في تسديد الضرائب	١٥
سجل بكل مركز لقيد الاجراءات التنفيذية التي عملت على المحصولات والمقولات تفصيلا وعلى العقارات اجمالا	١٦
كشف نصف شهرى يقم من المراكز للديرات عن المجموعات التي عملت لتحصيل الضرائب	١٦ مكررة
كشف متأخر من الضرائب بغير تسديد لغاية كل سنة وهو اللازم نقله على حسابات السنة التالية	١٧
كشف ما وجد في آخر كل سنة زائدا في تسديدات بعض الممولين عما كان مطلوبا منهم (فوايض تسديدات)	١٨
قسمة الاوامر بتعيين الحراس على الاشياء المحجوزة لتحصيل ما يتأخر من الضرائب	١٩
نتيجة تفصيلية عن اجراءات كل حمز يعمل لتحصيل ما يتأخر خطاب بطلب قوة اجرائية من البوليس لتوقيع الحجز	٢٠
نتيجة تسوية مساحة أطيان الجزائر المعتاد مساحتها سنويا (عن الاطيان المرتفعة)	٢١
كشف بيان الاموال التي خصصت في الجرائد استمارة نمرة ١ لنوع ما وهى في الحقيقة مسددة لنوع آخر	٢٢
نتيجة تسوية مساحة أطيان الجزائر المعتاد مساحتها سنويا (عن أطيان المواطى)	٢٣
سجل قيد الطلبات المقدمة للمحصل على كشوف رسمية من دفاتر الحكومة	٢٤
	٢٥
سجل قيد طلبات رفع الضرائب عن الاطيان الثالثة	٢٦
محضر تحقيق ومساحة الاطيان التي وجدت تالفة ومستحق رفع الضرائب عنها	٢٧
	٢٨

موضوع الاستمارة	نمرة سلسلة
سجل قيد الضرائب الموقوف تحصيلها	٢٩
خطاب بتحويل العرضات المقدمة بالشكوى في شؤون مختلفة على جهات اختصاصها	٣٠
قائمة مساحة	٣١
كشف جرد الاملاك المبينة	٣٢
	٣٣
ورقة تفريغ من دفاتر الجردات	٣٤
	٣٥
علم يقدمه كل صراف يوميا للامور المركز عن متحصلات الصيرافية	٣٥ مكررة
جريدة تمويل المباني بالمحافظات والمديريات	٣٦
ورقة معاينة المباني الخالية من السكن	٣٧
فهرست مكلفة عوائد المباني	٣٨
دفتر قسيمة تسليد عوائد المباني	٣٩
طلب صدور امر بتوقيع حجز امتيازى بتحصيل ما يتأخر من ايجار الاطيان	٤٠
طلب بيع محصولات محجوزة حجزاً امتيازياً	٤١
اعلان بيع محصولات محجوزة حجزاً امتيازياً	٤٢
دفتر قسيمة الأوامر التي تبلغ بواسطتها لصيارف البلاد عقود توقيع الرهن وفك الرهن	٤٣
اعلان لكل صاحب ملك في كل مدينة أو بندر عما ربط من العوائد على املاكه	٤٤
سجل قيد الاخطارات التي تقدم عن المباني المستجدة	٤٥
ايصال بالشكاوى المقدمة من ارباب المباني بطلب رفع أو تنقيص العوائد	٤٦
قيد التشيكات المقدمة من ارباب المباني	٤٧

نمرة مسلسل	موضوع الاستمارة
٤٨	قيد الاجراءات التنفيذية ضد المتأخرين في تسديد عوائد المباني
٤٩	نتيجة مستخرجة من محاضر جلسات مجالس المراجعة تعرض للالية
٥٠	
٥١	اعلان الممول بحكم مجلس المراجعة عما تقدر نهائيا من العوائد على املاكه
٥٢	ورقة اجراءات جبرية لتحصيل ما تأخر تسديده من عوائد المباني
٥٣	ورقة حجز الاجر تحت يد المستأجرين وانذار
٥٤	خطاب بطلب مندوب من القنصلاتو للحجز على الاجانب لتحصيل عوائد المباني
٥٥	محضر حجز المنقولات لتحصيل ما تأخر تسديده من عوائد المباني
٥٦	سجل بكل مديرية لاحصاء اعمال بلان المساحات
٥٦ مكررة	سجل بكل مركز لاحصاء اعمال بلان المساحات
٥٧	جريدة مختصة بعوائد المباني بالبناذر
٥٨	كشف يقدم في نهاية كل ثلاثة شهور عما تأخر تسديده من عوائد المباني
٥٩	ورقة تنبيه وانذار عن حجز المنقولات لتحصيل ما تأخر تسديده من ضرائب الاطيان والتخيل
٦٠	محضر حجز المنقولات لتحصيل ما تأخر تسديده من ضرائب الاطيان والتخيل
٦٠ مكررة	اخطار عن تأجيل بيع المنقولات المحجوزة
٦١	محضر بيع المنقولات المحجوزة لتحصيل ما تأخر تسديده من ضرائب الاطيان والتخيل
٦٢	محضر بعدم وجود منقولات للحجز عليها لتحصيل ما تأخر تسديده من ضرائب الاطيان والتخيل
٦٣	ورقة تنبيه وانذار عن حجز العقار ضد المتأخرين في تسديد ضرائب الاطيان والتخيل

موضوع الاستمارة	نمرة سلسلة
محضر حجز العقار ضد المتأخرين في تسديد ضرائب الاطيان والنخيل	٦٤
اعلان مزاد العقار المحجوز لتحصيل ما تأخر تسديده من ضرائب الاطيان والنخيل	٦٥
حرف (١) خطاب للنيابة العمومية بالمحاكم المختلطة مرفق بمحضر حجز العقار المحجوز عليه لتحصيل ضرائب متأخرة بما هو واقع تحت المجز لصالح بعض الاجانب	٦٦
حرف (ب) خطاب للنيابة العمومية بالمحاكم المختلطة مرفق بمحضر بيع العقار الذي تم بيعه اداريا من المحجوز عليه لصالح بعض الاجانب	٦٧
محضر جلسة مزاد بيع العقار المحجوز	٦٨
محضر مرسى مزاد بيع العقار المحجوز	٦٩
اعلان باللغة الفرنسية عن بيع عقار محجوز	٧٠
كشف يقدم للسالية في كل شهر عن اعضاء المجوزات التي عملت على العقارات والمنقولات	٧١
كشف يقدم للسالية في كل ثلاثة شهور عن المجوزات الادارية التي عملت لتحصيل نفقات زوجية وغيرها مما عدا الضرائب	٧١ مكررة
سجل حصر الاملاك المأخوذة للنافع العمومية	٧٢
	٧٣
سجل قيد سلفيات البنك الزراعى المصرى	٧٤
كشف عن المستحق تسديده من سلفيات البنك الزراعى والمسدد والباقي	٧٥
بروجرام أسبوعى عن تقلبات حضرات مفتشى المالية	٧٦
صحيفة اعضاء توقيعات المستخدمين بمراقبة الاموال المقررة	٧٧
ملخص صحيفة اعضاء توقيعات المستخدمين بمراقبة الاموال المقررة	٧٧ مكررة
جدول عن تسوية مساحة اطيان الجزائر وهو مجموع ما تشتمل عليه الكشوف استارى ٢٢ و ٢٤	٧٨

نمرة سلسلة	موضوع الاستمارة
٧٩	سجل قيد النخيل في كل بلد وما يطرأ من تغييرات الملكية به في كل خمس سنين
٨٠	كشف تعداد النخيل
٨١	يومية قيد المتحصلات عهدة كل من صيارف البلاد
٨٢	ورد سنوى عن حساب كل ممول من أموال الاطيان - لقيد أصول المطلوب والمستد دفعة دفعة - بالمديريات التي لم يتم بها تنفيذ تعديل الضرائب
٨٢ مكررة	ورد سنوى عن حساب كل ممول من أموال الاطيان - لقيد اصول المطلوب والمستد دفعة دفعة - بالمديريات التي تم بها تنفيذ تعديل الضرائب
٨٣	ورد سنوى قاصر على ايجارات الاطيان وعشور النخيل لمن لا يملكون أطيانا
٨٤ (أ)	جريدة سنوية لحساب الممولين بطرف صيارف البلاد عن أموال الاطيان بالمديريات التي لم يتم بها تنفيذ تعديل الضرائب
٨٤ (ب)	جريدة سنوية لحساب الممولين بطرف صيارف البلاد عن أموال الاطيان بالمديريات التي تم بها تنفيذ تعديل الضرائب
٨٤ مكررة	جريدة سنوية قاصرة على النخيل والايجارات وذلك لحساب الممولين الذين لا يملكون أطيانا
٨٥	جريدة سنوية خصوصية عن أموال الاطيان والنخيل في بلاد مخصوصة
٨٦	ورد لقيد المستد لكل من الصيارف من متحصلات المحاكم الشرعية أو غيرها مما يرد لحساب المديرية
٨٧	دفتر قيد المحررات الواردة لكل صراف
٨٧ مكررة	دفتر قيد المحررات الصادرة من طرف كل صراف
٨٨	قوائم حواظ توريد هود الاموال المتحصلة بعهدة صيارف البلاد لخزائن المديريات

نمرة سلسلة	موضوع الاستمارة
٨٩	ايصال أى علم خبر صادر لصيارف البلاد عن النقود الواردة للخزائن العمومية مباشرة
٩٠	كشف شهرى عن ماهيات صيارف البلاد المطلوب صرفها فى كل مركز
٩١	مجموعة الكشفو استمارة نمرة ٩٠ عن ماهيات الصيارف اللازم صرفها شهريا فى كل مديرية
٩٢	كشف ماهيات الصيارف التى لم تصرف ولذلك تقيد فى حساب الامانات
٩٣	مقاصدة الصيارف وهى الحسابات الختامية السنوية
٩٤	كشف نتيجة مراجعة المقاصدات عن الحسابات الختامية السنوية
٩٥	تقرير من كل من مفتشى الصيارف عن تفتيش أعمال كل من الصيارف فى ما يختص بحسابات السنة الماضية
٩٥ مكررة	تقرير من كل من مفتشى الصيارف عن تفتيش أعمال كل من الصيارف بوجه عام بطريقة مختصرة
٩٦	خطاب من المديرية لىالية بطلب الاقرار على تعيين صراف جديد
٩٧	خطاب من المالية لىديرية بالتصديق على تعيين صراف جديد
٩٨	قرار وقى من المالية عن تحصيل أموال اختلسها بعض الصيارف لتحصيلها منهم ومن ضمانهم
٩٩	ضمانة الصراف السنوية
١٠٠	كشف صرف الدفاتر عملية الصيارف فى أول كل سنة جديدة
١٠١	دفتر احصاء المنصرف من الدفاتر لكل من صيارف البلاد والذى تسلم من ذلك فى نهاية كل سنة
١٠٢	سجل احصاء توقعات الصيارف وكل ما يختص بخدماتهم
١٠٣	كشف تسوية مساحة فك الزمام عن أطيان كل شخص لحدتها
١٠٤	كشف شهرى يقتهه الصراف عما تأخر تسديده من كل من أنواع ايجارات أطيان الميرى وحققات انشاء السكك الزراعية

موضوع الاستمارة	نمرة سلسلة
تجمل احصاء الاموال التي يختصها صيارف البلاد	١٠٥
كشف شهرى يقدمه الصراف عن مجموع كل بلد في حساب المطلوب تسديده والمستد والباقي	١٠٦
كشف شهرى يقدمه الصراف عما تأخر من ضرائب الاطيان طرف كل شخص	١٠٧
كشف شهرى تقدمه المديرية للآلية عن الصرافيات الأكثر تأخيرا	١٠٧ مكررة
كشف شهرى يقدمه الصراف عما تسدد (فوائض تسديدات) من بعض الممولين زيادة عما كان يطلب تسديده منهم	١٠٨
كشف أسبوعى عن أعمال مفتشى الصيارف	١٠٩
جدول حصر تنقلات كل من الصيارف في كل يوم	١١٠
كشف شهرى عن نمرة صحف جريدة الصراف المقيدها حسابات الممولين الذين سددوا ماعليهم تماما بلا زيادة ولا نقصان	١١١
كشف طلب الدفاتر والاستمارات اللازمة للجهات سنويا	١١٢
قسيمة أوامر توقيع الجزآت على المستخدمين	١١٣
حافضة بيان المكاتبات الواردة من الجهات	١١٤
كشف يقدم من كل مديرية أو محافظة كل عشرة أيام عن مفردات ماصرف منها على حساب كل من الاعتمادات الخاصة بالاموال المقررة	١١٥
تقرير خصوصى	١١٦
كشف احصاء الاطيان التي دخلت في مشروعات اصلاحات الري	١١٧
عقد بيع عرفى (استمارة حرف أ) عما يؤخذ للنافع العمومية بالبيع الاختيارى من أملاك الممولين	١١٨
عقد بيع عرفى (استمارة حرف ب) عما يؤخذ للنافع العمومية بالبيع الاختيارى من أملاك الممولين المرهونة للاجانب	١١٩
كشف احصاء المحررات الواردة لقلم الايرادات بكل مديرية وماتم فيها	١٢٠
كشف احصاء المحررات الواردة لكل مركز بكل مديرية وماتم فيها	١٢١

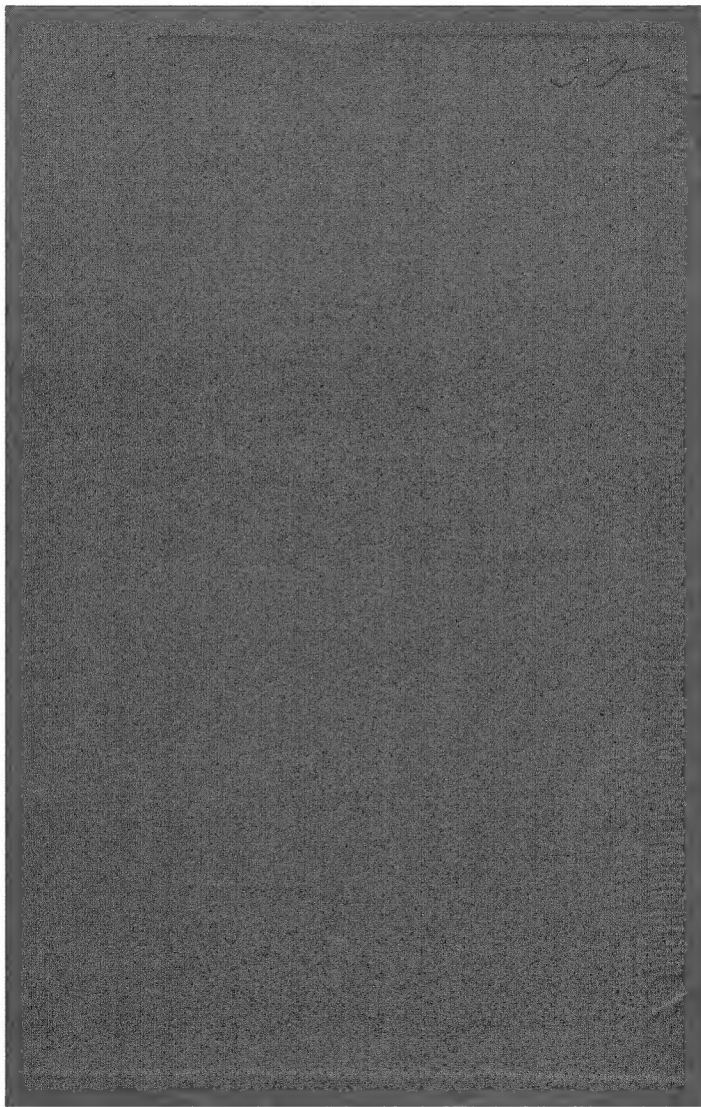
موضوع الاستمارة	نمرة سلسلة
حافضة تشتمل على التقصيرات والمخالفات التي توجد بأعمال بعض الصيارف عند تفتيشها بمعرفة مفتشى الصيارف	١٢٢ ١٢٣
صحيفة دمغة يجر عليها الكشف الرسمية التي يطلبها الافراد من دفاتر الحكومة	١٢٤
صحيفة اضافية لعمدة ١٢٤	١٢٤ ملحق
استعمال يصدر للمدبريات عما تأخر المجابة عنه من التحريات التي تصدر لها من المراقبة	١٢٥
استعمال يصدر للراكر عما تأخر المجابة عنه من التحريات التي تصدر لها من المديريات	١٢٥ مكررة
حافضة ببيان الاستمارات نمرة ١٢ الخاصة بنقل تكليف الاطيان المرسله من كل مديرية لصراف كل ناحية	١٢٦
اعلان من المديرية للافراد بطلب مستندات لتنفيذ عقود نقل التكليف التي لها عوائق	١٢٧
أمر بصرف مصروفات جرتية من السلقة المستديمة	١٢٨
لتبليغ قسم القضايا بمعرفة المراقبة عرائض الدعاوى المرفوعة ضد الحكومة وأعلنت للمدبريات	١٢٩ (أ)
لتبليغ المديريات بمعرفة المراقبة عرائض الدعاوى المرفوعة ضد الحكومة وأعلنت للمالية لتحقيقها بمعرفتها	١٢٩ (ب)
كشف عن حركة التحصيلات بكل مركز	١٣٠
مذكرة عن نتيجة التحقيقات التي جرت عن طلبات مقدمة عن اطيان مقال بانالها والتحقيق أثبت عدم صحة الاتلاف	١٣١
حافضة بالعقود المرسله من المديريات للمقانية	١٣٢
حافضة ببيان عقود البنك الزراعى (رهون) المرسله لكل صراف من المديرية	١٣٣
حافضة ببيان استمارات نمرة ٤٣ (رهون) المرسله لكل صراف من المديرية	١٣٤
حافضة تشتمل على الاستمارات نمرة ٦ الخاصة بكل مركز	١٣٥

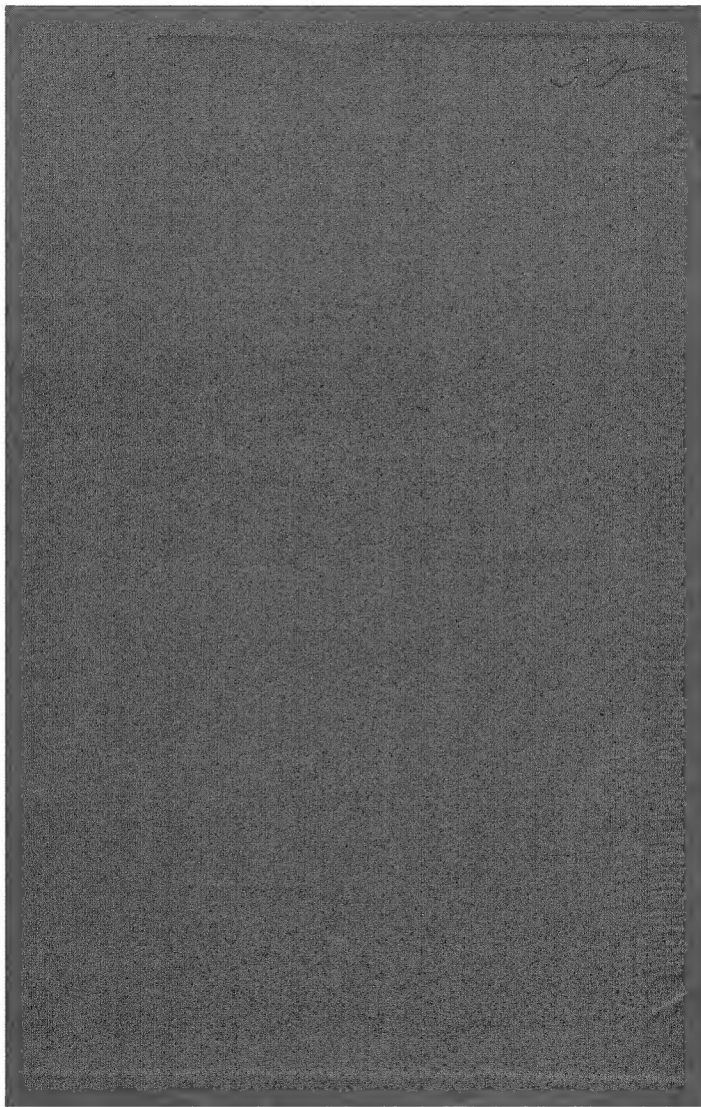
٢ - استمارات تعديل الضرائب

موضوع الاستمارة	نمرة سلسلة
١ كشف تقدير ايجار الاطيان سنة ١٨٩٥ وسنة ١٨٩٦ بأقاليم بحرى	١
٢ » » » » » بمديرية الفيوم	٢
٣ » » » » » بأقاليم قبلى	٣
ماعدن الفيوم	
٤ جدول قسمة الحيضان التى وجدت عندالشروع فى تعديل الضرائب مستحقة التقسيم	٤
٥ بيان الاطيان الثالثة المكلفة باسماء أربابها ومرفوع بمالها فى الحالة الراهنة	٥
٦ بيان الاطيان المربوطة فى الحالة الراهنة بضرائب موقتة	٦
٧ بيان الاطيان اللازم فحصها وتقدير ضرائبها حوضا حوضا بمعرفة لجنة تعديل الضرائب	٧
٨ بيان الاطيان المربوطة فى الحالة الراهنة بضرائب نهائية وتراعى للجنة التقدير عدم امكانها تحمل الضريبة الجديدة المقدرة للمحوض	٨
٩ بيان فيات الضرائب الحالية على حسب الوارد فى دفاتر المديرية	٩
١٠ جدول توارىخ دخول ونحروج المعاونا لاجل تقسيم الحياض وغيرذلك من البيانات	١٠
١٠ مكررة جدول توارىخ دخول اللجنة الابتدائية لاجل معرفة الحياض التى جرى معاينتها	١٠ مكررة
١١ اعلان بان لجنة تعديل ضرائب الاطيان قد أتمت أعمالها بالناحية المحرر عنها الاعلان وبيان النتيجة	١١
١١ مكررة اعلان للآلآه وأصحاب الشأن بكل ناحية عن الضرائب النهائية التى تقدرت على الحيضان	١١ مكررة
١٢ دفتر بيان الاطيان التى جرى فحصها وتقديرها بمعرفة اللجان وهى المربوطة بضرائب نهائية وقت الشروع فى العمل	١٢

موضوع الاستمارة	نمرة سلسلة
قرارات لجنة استئناف تعديل الضرائب	١٣
بيان التعديلات التي جرت بمعرفة لجنة الاستئناف	١٤
اعلان بيان الضرائب الجديدة النهائية والضرائب المؤقتة	١٥
بيان الاطيان التي قدرت لها فئات ضرائب مؤقتة	١٦
دوسيه مشتمل على أوراق كل ناحية ومضمون كل منها	١٧
جدول تسوية تنفيذ تعديل الضرائب الصادر عنه الامر العالي في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩	١٨
جدول عن أراضي الحيضان اللازم تقرير الضريبة النهائية فيها على مقتضى الامر العالي الصادر في ٢ يولييه سنة ١٩٠٧	١٩ (أ)
تقرير عن نتيجة المعاينة التي عملت على أراضي الحيضان المدرجة بالاستمارة نمرة ١٩ حرف أ	١٩ (ب)
بيان للحياض وأقسامها وفصولها المقتضى معاينتها وتقدير ضرائب نهائية لها بمعرفة لجنة التقدير من الحياض المدرجة بالاستمارة نمرة ١٩ حرف أ	١٩ (ج)

تم الكتاب في ٣١ مارس سنة ١٩٠٩





Bibliotheca Alexandrina



0433287